

مُحَمَّدُ عَبَّاسُ

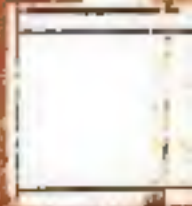
نَضْرُوءُ بِلَالِ شَمْسٍ

الشَّوَرَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ

(1954-1962)



دار الفصحى للنشر



تسوية الحسابات
تسوية الحسابات

1281 - 1281



© دار الفصحى للنشر، الجزائر، 2007.

تدريج : 6 - 681 - 64 - 9961 - 978

الإيداع القانوني 3694 - 2007

جميع الحقوق محفوظة.

إهداء

إلى شعبنا الذي صمد طيلة 132 سنة في وجه استعمار
استيطاني صليبي شرس، أهدي هذا الفصل من ملحمة
التضحية والفداء، ملحمة فاتح نوفمبر 54 المجيدة.

هذا الكتاب

هذا الكتاب محاولة أولى لتقديم الثورة الجزائرية في مختلف أطوارها وأبعادها التاريخية والاجتماعية السياسية، من لحظة اختيارها كفكرة في رحم الحركة الوطنية الثورية إلى أن توجت بالنصر في 19 مارس 1962.

يضم الكتاب بين دفتي جزأين متكاملين :

- جزء أول بعنوان «الفكرة والعنيد». يتناول مرحلة الأرهاص والهداية لهبة فاتح نوفمبر 1954 إلى إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

- جزء ثان بعنوان «نصر.. بلا ثمن». ويتناول المرحلة التالية من تأسيس الحكومة المؤقتة إلى استقلال الجزائر وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي استلم أنوات السيادة من «حكومة بومرداس» وكذلك من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يحتوي الكتاب في مجمله على أربعة أقسام :

• القسم الأول بعنوان «فجر .. الحرية». ويشتمل على ثلاثة فصول :

فصل أول : بعنوان «الطريق الاستثنائي إلى فاتح نوفمبر»، عالجننا فيه فكرة الثورة منذ نشأتها الأولى، ومختلف الأطوار التي مرت بها إلى أن تجسدت في حركة فاتح نوفمبر 1954.

فصل ثان : بعنوان «اختبار ... السنة الأولى»، تناولنا فيه أهم وقائع عام 1955 محليا ووطنيا ودوليا . مع وقعة خاصة عند عمليات 20 أوت التي اعتبرناها طرعا إنسانيا، جاء ليؤكد أن القضية الجزائرية هي قضية تصفية استعمار، وعلى المجتمع الدولي أن ينظر إليها من الآن فصاعدا على هذا الأساس.

فصل ثالث : يعالج أهم وقائع سنة 1956، مع وقعة خاصة كذلك حول مؤتمر الصومام.. ويعمل الفصل عنوان «سقوط خرافة الجزائر الفرنسية»، إشارة إلى نجاح جبهة التحرير الوطني خلال هذه السنة، في نصف أطروحة «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا» وأكثر من ذلك، في طرح نفسها «ممثلا شرعيا وحيدا» للشعب الجزائري.

• **القسم الثاني : بعنوان «تباشير .. النصر ..»**، تناولنا فيه تطور الثورة والقضية الجزائرية معها، على الأبعاد السياسية (الفصل الرابع) والدبلوماسية (الفصل الخامس) والعسكرية (الفصل السادس).

وقد ختمنا هذا الجزء بتأسيس «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»، باعتبارها بشري للنصر الذي بدأت تباشيره تلوح فعلا في الأفق المنظور.

• **القسم الثالث : وتناولنا الفترة من إعلان الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 إلى نهاية 1960** التي تميزت بمظاهرات 11 ديسمبر التاريخية التي كانت بمثابة استفتاء عضوي على تقرير المصير والاستقلال ويتضمن القسم الأول ثلاثة فصول:

فصلا سابعا : يتناول تطور الوضع الداخلي على صعيد الهيئات القيادية للثورة، وفي الميدان من خلال المقاومة الصامدة والنعيدة عبر الولايات الست.

فصلا ثامنا : يتناول تطور الموقف على الصعيدين العسكري والدبلوماسي خلال الفترة المحددة.

فصلا تاسعا : يتناول «سياسية الوساذل الكبرى» التي اختارها الجنرال شارل دوغول عنوانا لحربه الشاملة على الشعب الجزائري والتي برزت في صياغتها الأولى عبر مشروع «سنطينة» و«مخطط شال».

• القسم الرابع وتناولنا فيه الأطوار الأخيرة من معركة التحرير الوطني، من نهاية 1960 إلى صائفة 1962، ويتضمن بدوره ثلاثة فصول :

- فصلا عاشرًا : الطريق إلى إيفيان، يعالج استئناف الاتصالات السرية.. والمناورات الفرنسية التي واكبتها.. إلى غاية استفتاء تقرير المصير والإعلان عن نتائجه. كما يتناول آخر التطورات على الصعيدين العسكري والديبلوماسي.

- فصلا حادي عشر، بعنوان «الاستعجاب.. المثلث» عالجت فيه مساهمي الجنرال دوغول الرامية إلى الالتفات على النصر الوشيك ومحاولة إفراغه من محتواه، بربط مصير الجزائر المستقلة ربطًا لا هكالك لها من فرنسا!

- فصلا أخيرًا : عالجت فيه سباق السلطة الذي بدأ مبكرًا بين استراتيجيتين : «الرهان على قوى الداخل» من جهة، و «الرهان على جيش الحدود» من جهة ثانية.

وذكرنا الكتاب بخاتمة تطرقت فيها إلى رمزية عدد «13» مليون شهيد و فضلًا عن أهم العوامل التي صنعت «معجزة» الثورة الجزائرية.

وبشكل الكتاب محاولة أولية لرصد أهم أرهاصات الثورة الجزائرية وأبرز أطوارها ووقائعها.. وكأية بداية فإن المحاولة لا تغلو من نقائص، نأمل تداركها في طبعات لاحقة، وإثرائها بما يستجد من المعلومات والشهادات والوثائق، لا سيما الجزائرية لأن المقدول منها ما يزال قليلًا للأسف.

وكل أملنا أننا وفيذا بجزء من الفرض، ووضعنا في متناول الباحثين وهواة التاريخ أرضية أولية يمكن أن تساعد في جهودهم، وتحفزهم على مزيد من البحث والتعمق في خبايا تاريخ ثورتنا المجيدة.

والله ولي التوفيق ..

الجزائر في 04 ديسمبر 2006 - 17 يوليو 2007

الكتاب الأول

الفكرة والحدث

مدخل

من «الثورة السلمية» إلى «الثورة المسلحة»

كانت الثورة هي الحركة الوطنية التحررية مبدأ ثابتا منذ نجم شمال إفريقيا الذي أعلن مطالبته الاستقلالية بوضوح في برنامج فبراير 1927، انطلاقا من فتاعة راسخة: أن الاحتلال الفرنسي فرض نفسه بالقوة، ولا يمكن أن يرحل إلا بالقوة.

وتجلى التعبير عن هذا الاختيار المبدئي في مظهرين متكاملين :

- الثورة السلمية تكتيكا معنوا.

- الثورة المسلحة استراتيجية خفية.

أولا، الثورة السلمية

تتدرج الثورة السلمية كاختيار تكتيكي، في إطار التظاهر بقبول قواعد اللعبة الديمقراطية، كما رسمتها إدارة الاحتلال، دون كبير اقتناع إدراكا بأن هذه القواعد إنما وضعت أساسا لتكريس هيمنة الأقلية الأروبية المحتلة، على حساب أغلبية «الأهالي» الذين يطلق عليهم - احتقارا - اسم «أنديجان». وكان قبول المشاركة في اللعبة الانتخابية محصورا لذلك، منذ البداية، في المحليات دون التشريعية لأسباب مبدئية وعملية :

1 - مبدئيا لأن التمثيل النيابي يتناقض مع مطلب الاستقلال، لذا

استبدل - ابتداء من 1933 - بمطلب «المجلس التأسيسي السيد» بواسطة الاقتراع العام.

2 - عمليا لأن كمشة من النواب الاستقلايين لا يمكن أن تؤثر في برلمان، يشكل الفرنسيون - بالوطن الأم - أغليته الساحقة.

وقد أدى التحرك على هذا الصعيد إلى توسيع قاعدة التيار التحرري من جهة، وبلورة فكرة الاتحاد الوطني حول الاختيار الثوري من جهة ثانية.

ظهرت هذه الفكرة قبيل الحرب العالمية الثانية باسم «الجبهة الإسلامية الجزائرية»، لتتجسد عمليا في أبريل 1944 باسم «أحباب البيان والحريّة»، وهو تجمع ائتلافي بين الوطنيين الثوريين والإصلاحيين بشقيهم السياسي (جماعة فرحات عباس) والثقافي (جمعية العلماء). هذا التجمع بادرت إدارة الاحتلال بعلمه في خضم مجازر 8 مايو 1945 بعد أن أعرب عن مطالبته الاستقلالية بوضوح..

وبعد تجاوز صدمة هذه المجازر، عادت فكرة «الاتحاد الوطني» بشكل محتشم مع تجربة «الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها»، بمشاركة الشيوعيين إلى جانب التيارين الوطنيين الثوري والإصلاحي، لكن هذه التجربة التي رأت النور في صائفة 1951، كانت تجرّ وراءها آثار المجازر التي أدمت الجزائر قبل 6 سنوات. أي كانت مكبلة بالعديد من المحاذير التي قلصت من فعاليتها إلى حد كبير، الأمر الذي جعل كلاً من الثوريين والإصلاحيين يفكرون في تجاوزها عبر مشروع «المؤتمر الوطني الجزائري».

هذا المشروع لم يكتب له أن يرى النور بسبب الاختلاف حول الكفاح المسلح بالذات، هذا الكفاح الذي جاءت ثورة هاتح نوفمبر بمد أقل من سنة، لتجعل منه أداة الاتحاد الأولى في إطار جبهة التحرير الوطني، صاحبة المبادرة التاريخية بإعلان الثورة.

ثانياً: الثورة المسلحة

مرت الثورة المسلحة كالختار استراتيجي بمراحل ثلاثة، افتترنت كل منها بشخصية رمزية محددة.

- المرحلة الأولى : اقترنت بالحاج مصالي، رائد الوطنية الثورية الذي وضع الفكرة الأساسية القائمة على الثلاثية التالية : «حزب ثوري - شعب جاهز لاحتضان الثورة - طليعة مسلحة لإطلاق الشرارة الأولى».

وقد تمت عملية التأسيس تحت شعار الاستقلال التام، والكفاح من أجله بجميع الوسائل السلمية منها والثورية كما سبقت الإشارة.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية تسارع الزمن الاجتماعي في الجزائر بفعل تداعيات الحرب ذاتها، فاتحاً بذلك الطريق أمام مرحلة جديدة.

- المرحلة الثانية : اقترنت بالدكتور محمد الأمين الدباغين الذي استطاع خلال الحرب العالمية الثانية - في ظل الصيرفة التي فرضها حل حزب الشعب الجزائري من جهة والأحكام العرفية واعتقال قياديه القدامى من جهة ثانية - أن يحافظ على جذوة النضال الوطني، بل يقضيها بدم جديد : تجنيد الطلبة الجامعيين الذين بدأوا يتبوأون مناصب الريادة في الحركة الثورية.

وقد شجع انتشار الوعي الاستقلالي في الجزائر ومحيطها المغاربي، وكذلك تداعيات الحرب على الصعيد الدولي، الدكتور الدباغين على التفكير في إمكانية اختزال المرحلة الأخيرة من ثلاثية مصالي، أي مرحلة الطليعة المسلحة باستغلال الظروف الداخلية والخارجية المواتية، للانتقال مباشرة إلى «انتفاضة عامة» اعتماداً على «الحزب الثوري» والأغلبية الجاهزة لاحتضان الانتفاضة.. لكن مجازر 8 مايو 1945 والنكسة التي أعقبتها أعادت الأمور إلى نصابها، باعتبار أن مرحلة «الطليعة المسلحة» ممر إجباري لا محيد عنه.

- المرحلة الثالثة : اقترنت بمحمد بوضياف ورفاقه، وهي مرحلة التآزم الذي يصاحب عادة عملية الانتقال من الفكرة إلى القرار ثم إلى العمل الثوري. ونفسير ذلك، أن قيادة حزب الشعب الجزائري لم تجرؤ بعد تأسيس

المنظمة الخاصة عام 1947، على إعلان الثورة في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي لأسباب موضوعية أهمها : عدم استعداد العمق الاستراتيجي العربي، لأداء الدور الحيوي المنتظر منه بعد نكبة فلسطين في ربيع 1948 . هذا التردد ما لبث أن فتح مسلسل الأزمات الداخلية على مصراعيه : «الأزمة البربرية» (1) ، «أزمة الدكتور الدباغين»، «أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة»، «أزمة الدكتور شوقي مصطفى».

وأخيرا «الأزمة الكبرى» التي انتهت خلال السداسي الأول من 1954، بانقسام قيادة الحزب الثوري وتصعد صفوفه، بين موالين لزعيم الحزب الحاج مصالي ومناصرين للأمانة العامة - ومن ورائها أغلبية اللجنة المركزية.

في سياق هذا التازم - الذي يسبق مخاض المنعطقات التاريخية بصفة عامة - بدأت تختمر فكرة جديدة ابتداء من مطلع 1952 : الشروع في التحضير للثورة سواء بموافقة قيادة «الحزب الثوري» أو بدونها، والسمي في الحالة الثانية لتحرير المناضلين بالقاعدة من نفوذ القيادة، وتحريضهم على العمل الثوري هي أحسن الأجال... وكانت «الأزمة الكبرى» عاملا مساعدا لبوضياف ورفاقه في هذا الاتجاه : فضلا عن بلورة «الطريق الاستثنائي» إلى العمل الثوري.

ويعني ذلك أن تبادر بقايا «الطليعة المسلحة» اعتمادا على «الشعب الجاهز»، والرهان على حركية العمل الثوري نفسه للمّ شتات «الحزب الثوري» على الساخن، بعد أن فشلت عملية التوحيد قبل إعلان الثورة، صير عملية «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» الشهيرة.

ونظرا للعوامل الداخلية والخارجية المواتية، ما لبثت أن أدت حركية فاتح نوفمبر إلى تجاوز هلول «الحزب الثوري»، والتطلع إلى أبعد من ذلك : تحقيق «الاتحاد الوطني» على الساخن في إطار جبهة التحرير الوطني، صاحبة مبادرة فاتح نوفمبر 54 التاريخية.

1 البربرية يقابلها بالفرنسية Berberisme وهي غير البربرية (أو الأمازيغية) التي تقابلها Berberite.

وبذلك التقى الاهدان التكتيكي والاستراتيجي، كراهدين لملحمة التحرير الوطني هي الجزائر.

هذه الخلفية التاريخية السياسية، من المقروء أن تحدد بوضوح طبيعة ما حدث ليلة الفاتح نوفمبر. باعتبار تلك المبادرة التاريخية حركة ثورية أصيلة. وتأكيدا لهذا الطابع لا بأس من التذكير - مرة أخرى (1) - بالمعطيات التالية :

1 - أن حركة فاتح نوفمبر، كانت ثورة بالنظر إلى أطرها المرجعية الإيديولوجية المذهبية كما سهقت الإشارة. ويؤكد ذلك الباحث الفرنسي جي برفيبي نفسه بقوله : «لم تكن الوطنية الجزائرية - بحكم الوضعية الاستعمارية - وطنية فحسب، بل كانت وطنية ثورية أيضا» (2).

ب - أن هذه الحركة كانت واعية بذاتها كحركة ثورية :

1 - من خلال اللائحة الصادرة عن مجلس الـ 22 الذي اتخذ قرار الثورة في أواخر يونيو 1954. فقد جاء في اللائحة، أن هذا القرار يعبر عن إرادة مجموعة من الإطارات، في حصر نطاق الأزمة وانتقاد الحركة الثورية الجزائرية من الانهيار.

هذا الوصي بالذات يعبر عنه الشهيد بوجمعة سويداني في نفس الاجتماع بقوله «هل نحن ثوريون حقا؟ إذا كنا كذلك فماذا ننتظر لإعلان الثورة إذا كنا نرُءاه مع أنفسنا؟».

2 - نفس الوصي يعبر عنه بيان فاتح نوفمبر الذي يقول : «إذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الأوضاع الداخلية مواتية، لأن الشعب الجزائري متحد حول قضية الاستقلال والعمل (الثوري)».

ج - أن الحركة ثورية بالهدف الذي رسمته لنفسها، ألا وهو القضاء على النظام الكولونيالي، واسترجاع السيادة الوطنية واستقلال الشعب الجزائري.

1 - لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا «الانقلابيون الجدد»، منشورات حطب الجزائر 1993.

2، انظر كتاب : «Les étudiants Algériens Dans les universités Françaises De 1880 A 1962».

فالمعمل في هذا الاتجاه عملية ثورية عميقة، تستمد مصمونها الاجتماعي من ١

- ١ - تعييد الأقلية الأروبية المحتلة التي كانت تمثل المجتمع المدني الفاعل، باستيلائها على مقاليد الحكم والقرار في الشؤون العامة والخاصة.
- ٢ - تمكين الشعب الجزائري - الأغلبية الساحقة التي كانت على هامش النظام الاستيطاني - من استرجاع مكانته الطبيعية في وطنه، ليقيم نظاما سياسيا بديلا، يتحول بفضل من أغلبية مهمشة إلى أغلبية فاعلة وسيدة مصيرها، ويدها أن هذا التحول - من هامش العملية التاريخية إلى صلبها - لا يمكن أن يكون مجرد عملية انقلابية، بل لابد أن ترافقه تغييرات عميقة في بنية الشعب ووعيه الاجتماعي.

فهذه حركة فاتح نوفمبر إذا، هدف ثوري بطبيعته كما هو ثوري بغايته التي يحددها البيان الأول لهذه الحركة في الاستقلال الوطني بواسطة «إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية».

- ٥ - إن الحركة ثورية أيضا بالنظر إلى الوسيلة المعتمدة في تحقيق هدفها المرحلي، أي الثورة المسلحة التي تجمع بين العاملين السياسي والعسكري. وقد ورد ذكر هذه الوسيلة صراحة في لائحة الـ ٢٢ آفة الذكر، والتي تعتبر «الثورة المسلحة» الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية وتحرير الجزائر.

هـ - أن الحركة أصبحت ثورة كذلك بالنتائج المترتبة عليها، بعد أن أحدثت حركيتها الشاملة طفرة اجتماعية سياسية عميقة، استرعت انتباه الملاحظين الجزائريين والأجانب.

- ١ - على الصعيد الاجتماعي، تمخضت هذه الطفرة العميقة عن «إنسان جزائري جديد»، كما عبر عن ذلك الدكتور فرانتز فانون في كتابه «الثورة الجزائرية في عامها الخامس».

2 على الصعيد السّياسي أشار الكاتب الصحفي الفرنسي روبر بارا إلى إبعاد هذه الطفرة بقوله : «أية سلطة هذي التي يمكن أن تهتق إرادة الشعب الجزائري الجامعة هي قيام نظام من المساواة والعدالة الاجتماعية» (1).

طهركة فاتح نوفمبر إذا بالنظر إلى مجمل الحقائق السابقة، هي ثورة بالثراث والمذهب والوعي بالذات. كما هي ثورة بالهدف والوسيلة والطفرة الاجتماعية مترتبة عليها..

1. In les Maquis de la Liberte Editions T.C. Paris 1987.

القسم الأول

فجر.. الحرية

الفصل الأول

«الطريق الاستثنائي».. إلى فاتح نوفمبر

أولاً : الثورة .. تكتيكا واستراتيجية

بدأت فكرة استقلال الجزائر تظهر وتتلور غداة الحرب العالمية الأولى، وهي غضون العقد الثالث من القرن الماضي على وجه التحديد، ورافق نشأة الفكرة وتطورها، تأمل عميق في وسائل تحقيقها السلمية وغير السلمية، واستقر رأي الملاحين الوطنية في نهاية المطاف على وسيلتين :

- الثورة السلمية بواسطة الاقتراح العام الذي يمكن الأغلبية الجزائرية من تقرير مصيرها، واستعادة زمام الحكم في وطنها من الأقلية الفرنسية المحتلة. وكان هذا الاختيار - الذي تجسّد في مطلب «المجلس التأسيسي السيد» - يكتسي في ذهن الوطنيين الرواد طابعا تكتيكا.

لقناعتهم العميقة بأن نظام الاحتلال الفرنسي بالجزائر إنما بني بالأساس على القوة، وبالتالي لا يمكن القضاء عليه بغير القوة.

- الثورة المسلحة النابعة من هذه القناعة العميقة كاختيار استراتيجي، يعتمد على القوى الحية في الشعب الجزائري؛ فضلا على الظروف الجيوية والدولية المواتية.

وجاءت نتائج الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، لتعطي دفعا قويا لفكرة الاستقلال والثورة في الجزائر.. وفي العديد من البلدان المستعمرة مثلها.. ونكتفي في هذا الصدد بذكر ثلاثة عوامل مشجعة هي :

- أولا : إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون في 1917، الذي تضمن بين مبادئه، لأربعة عشر، حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أنشئت عصبة الأمم، بعد ذلك على مثل هذه المبادئ التحررية النبيلة، كضمان للسلام العالمي وتجنب تكرار كارثة الحرب في نفس الوقت.

- ثانيا : انتصار الثورة البلشفية في روسيا نفس السنة، ودورها في الأممية الثالثة التي انعقدت بموسكو سنة 1921. لتقرر في لائحته العامة البند الثامن الشهير الذي يلزم الشيوعيين في الدول الأمبريالية بدعم حركات التحرر في المستعمرات، قصد إضعاف هذه الدول في الصراع العالمي بين الشيوعية والرأسمالية.

- ثالثا : ثورة الربيع المراكشي (ما بين سبتمبر 1924 و مايو 1926)، حيث تحرر الأمير عبد الكريم الخطابي على محاربة دولتين تتقاسمان بلاده وهما إسبانيا وفرنسا.

وقد ظهر مطلب الاستقلال في سياق ما بعد الحرب مباشرة أول مرة في مذكرة إلى مؤتمر السلام بفرساي (ماريس) بتاريخ 18 يناير 1919، حيث طالبت لجنة أعيان⁽¹⁾ من تونس والجزائر باستقلال القطرين استقلالاً تاماً.

وما لبثت فكرة الاستقلال والثورة أن وجدت في الهجرة الجزائرية بفرنسا، مطلع العشرينات من القرن الماضي تربة خصبة لمعانيها ونموها. كانت العاصمة المرنسية يومئذ بمثابة قبلة الأحرار من أرواب الشرق ومن المستعمرات الآسيوية والأفريقية. فكانت نداءات الأممية الثالثة لذلك تجد فيها المضخم الملاثم والأثر المرغوب.

وكان لمكتب التمهيد للأممية يولي اهتماما خاصا بالجزائر والمغرب العربي عامة .

1 مبادلة من الأخوين التوسيين علي ومحمد باش حبيب، زكاهما من الجزائر السادة محمد يرا، حماد بن علي، محمد مريس القلمسقي.

- فقد وجه أثر اجتماعه في مايو 1922 نداء لتحرير تونس والجزائر.

- وأوصى في اجتماعه السادس بإلحاح بـ

1 - تأسيس «حزب وطني ثوري» في الجزائر.

2 - تأسيس تنظيم مماثل للمغاربة بفرنسا.

مثل هذه النداءات والتشجيعات ما لبثت أن وجدت أثرها الطيب، كما تلمس ذلك في لائحة صدرت في 7 ديسمبر 1924 عن مؤتمر العمال المغاربة لتاحية باريس، تطالب بحق «الاقتراع العام لجميع الأهالي أموة بالمواطنين الفرنسيين»، باعتباره أحد مفاتيح «الثورة السلمية» على نظام الاحتلال كما سبقنا الإشارة (1).

وكانت لجنة المستعمرات التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، فتك شرعت قبل ذلك في محاولة ترجمة نداءات مكتب الأممية. وفي هذا الإطار كلفت عبد القادر حاج علي أحد نشطائها الجزائريين، بالسعي لتنظيم العمال المهاجرين من المغرب العربي بكيفية أو بأخرى. وقد اتصل لهذا الغرض في أكتوبر 1924 بمهاجر حديث عهد، متميز - بعماسه وخطابه - يدعى الحاج مصالي، له نصحه «بالعمل على جرّ المغرب العربي إلى فلك الأممية الثالثة، كوسيلة وحيدة لإنقاذ شعوبنا من قبضة الامبريالية» (2). وقد أثمر هذا الإيعاز في ربيع 1926، حركة «نجم شمال إفريقيا» التي أصبح لها شأن كبير فيما بعد. هي البداية لم تكن الأمور واضحة تماما حتى في أذهان بعض العناصر المؤسسة التي كانت تتعامل حول : طبيعة الحركة، وعلاقتها بالحزب الشيوعي الفرنسي، ومجال إشعاعها، وما إذا كانت حالها بفرنسا هي نفسها بالجزائر.. وما إلى ذلك من التساؤلات التي تؤكد أن البداية لم تكن سهلة.

1 - بخصوص طبيعة الحركة يقول الحاج علي : «نحن جمعية خاصة بالمسلمين ولسنا شيوعيين». بينما يبرز المناضل حسن يسعد الجانب

1 Le Mouvement National Algerien, textes 1912 - 1954, claude collot JR Henry, O.P.U, Alger, 1978, p 34.

2 Les mémoires de Messali Hadj, éditions J C Lattés, Paris 1982, P 138.

السياسي، إذ يؤكد أن النجم منظمة ثورية وطنية». ويتدخل ممثل الحزب الشيوعي مسيلور، موضعا : النجم «إطار لجميع الفئات الاجتماعية المؤمنة بالاستقلال» (1).

2 - وحول علاقة النجم بالحزب الشيوعي يتساءل المناضل محمد سي الجيلاني «هل هو بديل لهذا الأخير».

3 - وحول مجال نشاط النجم كان رأي «لجنة المستعمرات» - التابعة للحزب الشيوعي - «أن شرعيته محصورة بفرنسا دون الجزائر» (2).

ونار في نفس الفترة - أي خريف 1926 - جدل حول استعمال كلمة «استقلال». فقد اقترح الحاج علي مثلا استبدال الاستقلال بـ «الانعتاق التام». بينما اقترح زميله في لجنة «المستعمرات» محمد معروف استعمال «الاستقلال» في الخطاب السياسي دون تسجيله في برنامج النجم. وظهرت بالمناسبة حلول وسطى مثل : تجنب الحديث عن الاستقلال في صفوف النجم، والاكتفاء بالحديث عنه في إطار الحزب الشيوعي. كما ظهرت حلول تكتيكية، مثل ربط فكرة الاستقلال بالنضال ضد قانون الأهالي...

هنا الغموض والتباين، دفع الحاج علي أن يطلب من لجنة المستعمرات رأيها في الموضوع بوضوح، تجنباً لسوء تفاهم قد يؤدي إلى اتهامه «بالانحراف» أو ما يشبه ذلك.

والواقع أن سوء التفاهم كان واقعا فعلا، ولم يكن غموض وضعية النجم والجدل حول كلمة الاستقلال سوى مؤشر عن طلاق حتمي وشيك بين الوطنيين والشيوعيين. ويحدثنا مصالي عن منطلق سوء التفاهم - وما يمكن أن يترتب عليه من خلاف - فيقول، أن مناقشاته الأولى مع صديقه الحاج علي، كشفت أنه لم يكن يرى «الأشياء مثل رؤيته التي تحكم دائما بمنظار

1. Aux sources du Nationalisme Algerien, Kamel Bongueux, Casbah éditions, Alger 2000, p 305.

2. Ibid, p 310.

المناضل الماركسي الشيوعي فطحة.. ويخبرنا بالمناسبة أن الشيوعيين اختبروه فجأة في ربيع 1925، فكانت النتيجة أن خطابه السياسي من صميم الحضارة العربية الإسلامية» (1).

كانت بداية الطلاق في اجتماع لقادة النجم بتاريخ 30 يناير 1927، كشف عن أظلية وطنية تعلن تمسكها الواضح بمطلب استقلال الجزائر. وما لبث هذا الاتجاه أن تأكد بقوة في فبراير الموالي، خلال مؤتمر «رابطة مناهضة الاضطهاد الاستعماري» المنعقد بهروكسل.

وقد رفع مصالي رئيس الوفد وأمين عام النجم - بحضور أقطاب الكفاح التحرري بآسيا وإفريقيا - جملة من المطالب، على رأسها «استقلال الجزائر وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسي».

ويخبرنا مصالي أنه اضطر إلى تقديم هذه المطالب ارتجالاً، لأن وثائقه ورفاقه في الوفد سرقت من غرفهم... (2)

وفي خريف نفس السنة تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن النجم بعد أن اشتكى معقله في «الكومنترن» بول سمار، بأن حزبه «لم يجد بين الأهالي عناصر شيوعية حقا»، وأن معظم العناصر التي كانت على صلة بهم «تقلب عليها النزعة الوطنية».

وفي فبراير 1928، بادر مصالي ورفاقه بوضع قانون أساسي للنجم، أصبح منطلقاً لنشاطهم المستقل وإشعاعهم بين العمال المهاجرين، بعد أن ضمنوه فكرة الاستقلال بكل وضوح، عكس القانون الأساسي الأول (يوليو 1926) الذي لم يشر إليها. ومنذ ذلك الحين أصبحوا يعاكسون علانية وصراحة، توجيهات الحزب الشيوعي الفرنسي عراب النجم في السابق.

وتجمع معظم المعلومات والشهادات على أن الثنائي مصالي - سي الجيلاني كان بمثابة النواة الأساسية في الخلية الوطنية التي ما انفكت

1. Messali, OP.CIT, P 157.

2. «الكومنترن» يعني القيادة العالمية الشيوعية الدولية، تم حلها سنة 1943.

بفضل حيوية الرجلين وإخلاص رفاقهما الأوائل تتكاثر يوما بعد يوم، لتجعل من «نجم شمال إفريقيا» حركة ثورية رائدة، بعد أن تخلص تدريجيا من تقاضات النشأة الأولى ونفوذ الحزب الشيوعي الفرنسي في نفس الوقت. وقد استعاد مصالي ورفاقه من احتكاكهم بالحركة الشيوعية بفرنسا وروسيا خاصة وبمئات الحركات الوطنية التحررية في آسيا وإفريقيا، باكتساب خبرة نضالية أكيدة في تعبئة الجماهير، وتنظيمها وقيادتها لتحقيق أهداف تكتيكية أو استراتيجية.

ففي الجيلاني مثلا اجتمع إلى ليتين وتروتسكي، في حين عرف مصالي شخصيا رجالات أصبح لها شأن كبير في أقطارها، أمثال نهرو وهوشي منه ومحمد حنّى والأمين سنفور.. وغيرهم.. وبفضل هذه الخبرة النضالية، استطاعوا أن يرسموا للنجم آفاقا سياسية بعيدة المدى، ويطبقوا بنجاحة متزايدة مبادئ النضال الثوري من تعريض وتنظيم وعمل، في دائرة الهجرة الجزائرية والمغاربية عامة، قبل أن يعبروا برسالة الاستقلال إلى الجزائر في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، بواسطة صحيفة «الأمة» المتواضعة خاصة، وعن بداية التبنى الاجتماعي لهذه الرسالة التاريخية، يقول الحاج مصالي : «أن شرف الدفاع عن الوطن يعود إلى العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة من مجنمنا» (1) ..

ويشي عليه باحث من تونس هو المثلوثي إذ يقول : يشكل نجم شمال إفريقيا ظاهرة فريدة في تاريخ العالم العربي : مبادرة العمال باحتلال مواقع الريادة السياسية، والنجاح في التوفيق بين الوطنية والأهداف الاجتماعية للثورة (2). ويلخص مصالي منهج النجم في نقطتين رئيسيتين :

- الأولى : الاستقلال كهدف رئيسي.

- الثانية : الاعتماد على الشعب باعتباره القوة الضاربة الحقيقية للحزب.

1. Messali, OP. CIT, P 167

2. Bouguessa, OP CIT, P 19-18.

ويحدد المميزات الأساسية لهذا الحزب في ثلاث :

1. حزب فريد من نوعه حزب وطني بقيادة جزائريين عرب مسلمين.

2. حزب يأخذ ماضينا التاريخي وحضارتنا بعين الاعتبار.

3. حزب يستمد قوته من مبادئ الإسلام دون تعصب (1).

وانطلاقا من هذه الإيديولوجية، استبعلت كلمة «أهالي» (أنديجين) المهينة بكلمات مثل: «جزائريون»، «الشعب الجزائري»، «الأمة الجزائرية»، وأصبحت كلمة «جزائري» تعني باعتزاز ووصوح : «عربي مسلم».

في ظل مثل هذه المعطيات التاريخية والأيدولوجية والتنظيمية، بدأت نظرية الثورة لتقبلور شيئا فشيئا، بارتباط وثيق مع تطور فكرة الاستقلال ذاتها، ودرجة استنهاها وتبنها من طرف الرأي العام سواء في أوساط الهجرة أو الجزائري.

وترتكز هذه النظرية من ناحية الممارسة على المحاور الثلاثة التالية : حزب ثوري، شعب جاهز لاحتضان الثورة، أداة ثورية لإعطاء شرارة الاندلاع، في بداية العمل التأسيسي - ابتداء من مطلع الثلاثينات من القرن الماضي خاصة - كان التحسيس والتنظيم يسيران جنباً إلى جنب، اهتماما على فكرة الاستقلال بالأساس، وكانت صحيفة «الأمة» أهم وسيلة للدعوة - رغم تواصلها - فضلا عن الاتصال المباشر في المعامل والمقاهي ومراكز الإيواء والفنادق الهائمة..

وتجمع معظم الشهادات على أن «الأمة» - فضلا عن ثقل العمال المهاجرين طبعاً - كانت عاملاً هاماً في بناء الجسر العابر للمتوسط - باتجاه الجنوب وتمكين الدعوة من الوصول إلى الفئات المتعلمة قبل الانتشار وسط الجزائري العميقة.

فبفضل «الأمة» مثلاً بلغت الدعوة الوطنية المراهق حسين لحول بمعهد سكيكدة، ونظيره بإكاديمية المدية سعد دحلب. واكتشف كل منهما بالمناسبة

1 Messali, OR, CTT

أهمية هذه الدعوة وخطورتها في نفس الوقت، بسبب العصايقات التي تعرضا لها نتيجة لذلك.

وكانت بداية الدعوة صعبة حتى بفرتسا، ويروي بلقاسم راجف في هذا الصدد أنه تسلم في أواخر 1930 العدد 1 من «الأمة»، فاسترعى انتباهه عنوان يقول: «تحررونا مرهون بعمل الجميع». فقال في نفسه مستكبرا هذا الأمر: لعصري أن هذا لشأن عظيم. يتطلب ما شاء الله من وقت ومال وإمكانيات، ويتطلب تنظيم الصفوف بصفة خاصة.

كان محمد السعيد سمي الجبلاني - الذي سلقه العدد - يتوقع مثل هذا الرد، فكان جوابه عندما صارحه الشاب راجف بما خطر له: «إبدأ بنفسك».. وحسب تجربة راجف شخصيا، أن مطلب الاستقلال يومئذ كان يبدو للأعمال المهاجرين أمرا بعيد المثال، أن لم يكن مستحيلا. فكلمة «استقلال» ذاتها كانت تصم المسامع أول وهلة، فيأتي رد الفعل التلقائي عادة: «غير ممكن». «فرنسا قوية»، «ليس لدينا إمكانيات».. أمام هذه الردود المثبطة كانت حجة الرواد: «مادامت القضية قضية وسائل، فالوسائل يمكن توفيرها بالاتحاد وتنظيم الصفوف»..

لقد وجد راجف ورفاقه أنفسهم في مطلع الثلاثينات في وضعية العمل أولا ومن إعادة الجزائريين إلى الجزائر، قبل العمل - في مرحلة لاحقة - على إعادة الجزائر إلى الجزائريين⁽¹⁾.

وكان الرواد يعاصرون في المقاهي حول مواضيع دينية وتاريخية تمهيدا لطرح فكرة الاستقلال ويذكر مسمود بوقادوم أنهم كانوا كثيرا ما يصطدمون به حزب الخبرة الذي كان أنصاره يتعرضون لدعاة الاستقلال بالضرب والبصاق، ناهين إياهم بحجبتهم الشهيرة: «أتريدون أن تقطعوا علينا العيش»؟⁽²⁾.

1 شيفر الممي في كتاب: مواد القضية، للمؤلف دار مومة الجزائر 2003

2 المصدر السابق.

وكانت بداية الدعوة إلى الاستقلال أصعب وأخطر بالجزائر، حيث تمرد القوانيين الاستثنائية والعرفية بدون منازع. ويؤكد ذلك الطيب بولعروف بقوله : «كان من الواضح أن أحلامنا الوطنية سابقة لأوانها، ناهيك أن البعض كان يظن أننا مجانين. وكنا لذلك نشتتر حتى على آبائنا. وكان لسان حال العامة يومئذ : «أتركونا وحالنا ، لا نريد مشاكل».(1)

ولتحسيس العناصرين الأوائل بأهمية التنظيم، كان الحاج مصالي رئيس الحركة يكرر باستمرار عبارته الشهيرة : «لو كنت معلماً لطلبت من تلاميذي تصريف عمل نظم في جميع الأزمنة دونما كلل أو ملل».(2).

ووجد مصالي في نظريته هذه سنداً قوياً بشرق البلاد، من خلال دعاة كبار أمثال أحمد جلول وحسن النوري الذي نفثه منطلات الحماية بتونس إلى عنابة، إذ كان بدوره يلج على تنظيم الصفوف مردداً أمام شباب المدينة القديمة خاصة، القاعدة الذهبية في هذا الميدان : «النظام نصف النجاح والمثل نصفه الثاني».(3).

وبفضل إيمان وإصرار ومثابرة هؤلاء الرواد، - وخبرتهم النضالية الأكيدة - استطاع «النجم» بفرنسا، تكوين شبكة تتألف مما يزيد عن أربعة آلاف متاضل سنة 1930.

وشهدت سنة 1933 منعطفاً حاسماً في مسيرة الحركة الوطنية بفرنسا، فقد عقد «النجم» في 28 مايو اجتماعاً عاماً أسفر عن قانون أساسي جديد، تنص مادته الثانية على أن «هدف الجمعية الأساسي هو الكفاح في سبيل الاستقلال التام للأقطار الثلاثة (الجزائر - تونس - المغرب) ووحدة شمال أفريقيا، وأقرت بالمناسبة برنامجاً خاصاً بـ «الفرع الجزائري»، من أبرز

1. المصدر السابق.

2. Mesali, OP, CTT

3. محمد عباس، المصدر السابق.

محاورة : «تأسيس حكم وطني ثوري»، بالإضافة إلى نقاط سبق ذكرها في «برنامج بروكسل» مثل : استقلال الجزائر وتكوين جيش وطني وانسحاب جيش الاحتلال الفرنسي... إلخ..

وتغلب «النجم» في توجيهه الجديد عن مطلب «تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي»، بعد انتهاء قيادته إلى تعارض هذا المطلب مع فكرة «الاستقلال التام»⁽¹⁾.

ولبورة هذه الفكرة أكثر هاكثير، أنشأ «النجم» في نفس السنة علما وطنيا بالونه الثلاثة العمالية التي كانت تكتسي آنذاك مدلولاً مفاريقاً، مقتبسا من الألوان الشائعة لمواسم الأقطار الثلاثة : تونس الخضراء، الجزائر البهضاء، مراکش الحمراء⁽²⁾.

هذا التحول الهام، جعل النجم يفكر بجهد في الانتشار بالجزائر، بعد أن تمكن من مد جذوره وسط العمال المهاجرين بفرنسا كما سبق الإشارة، وكان قد حلل ذلك أول مرة سنة 1927، بإرسال مناضل يدعى بن لكحل في مهمة استطلاعية. لكن إدارة الاحتلال كانت بالمرصاد، فسارعت باعتقال المناضل الكشاف.

ورغم القوانين الاستثنائية التي تحكم الجزائر واستبداد إدارة الاحتلال، استطاع النجم أن يجند سنة 1934 أكثر من 200 منخرط أو مرشد، مؤرخين على العمالات الثلاثة حسب النسب التالية :

- حوالي 41% بوهرا (أكثرهم بناحية تلمسان).
- حوالي 30% بقسنطينة.
- حوالي 21% بالجزائر⁽³⁾.

1. المصدر السابق.

2. المصدر السابق.

ويعود الفضل في ذلك إلى المناضلين المهاجرين عبر الاتصال المباشر، كما يعود إلى دور صحيفة «الأمة» التي خالقت مع عناصر من الفئة المتعلمة أواصر فكرية وسياسية متينة.

وشهدت سنة 1935 ظهور خلية نشيطة من الرواد في قصبة العاصمة (1)، بادرت بإيقاد مبعوث عنها إلى باريس للاتصال بقيادة النجم. وكان من نتائج هذه المبادرة السعيدة استقدام رئيس الحركة الحاج مصالي، لحضور مهرجان المؤتمر الإسلامي في 2 أوت 1936 بالمطعم البلدي (20 أوت حاليا). وقد نظم المؤتمر هذا المهرجان لتمكين وفد إلى باريس، من تبليغ نتائج مهمته لدى حكومة الجبهة الشعبية برئاسة الاشتراكي ليون بلوم.

ويمكن اعتبار 2 أوت 1936 تاريخ الميلاد الحقيقي لنجم شمال إفريقيا كحركة وطنية شعبية في الجزائر. لقد أحدث تدخل مصالي المفاجئ هزة عنيفة في جمهور الحاضرين، ما لبثت أصداؤها أن بلغت مختلف أنحاء البلاد. فالجمهور سمع لأول مرة بصوت جهوري قوي خطابا جديدا : خطاب الوطنية الثورية.

فقد هارص مصالي ميثاق المؤتمر الإسلامي في نقطتين جوهريتين :
- أولا : تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، مقترحا بدل ذلك «برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام، يعمل لفائدة الشعب وتحت رقابته»..

- ثانيا : إلحاق الجزائر بفرنسا مباشرة، مملنا رفضه القاطع أن يتم ذلك دون إرادة الشعب، ونارع بالمناسبة «المؤتمر الإسلامي» في أحقية تمثيل الشعب الجزائري قائلا : «نحن أيضا من أبناء هذا الشعب»..

واغتنم الفرصة ليعرف بالنجم ورسالته :

- هذا النجم الذي نهض «ليقول للعالم بصوت عال : أن الجزائر لم تمت وأنها تريد أن تعيش بفضل أبنائها حرة سعيدة».

1. من بين أعضائها : أحمد مزغنة، إبراهيم غرافة، محمد مسطول، رابح موساري..

- والذي يرفض أن "يؤمن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في التحرر الوطني".

وبحركة مسرحية مؤثرة رفع كمشة من تراب قائلا : «هذا التراب الزكي ليس للبيع».

ولم ينم مصالي الأهم طبعا في ختام تدخله : توجيه نداء للانخراط في النجم، المنظمة الوطنية التي تعرف كيف تدافع عنكم وتقومكم على طريق الإنقاذ» (1).

أحدث حضور مصالي المدوي في مهرجان «المؤتمر الإسلامي» بداية انقلاب واسع وعميق في الرأي العام الجزائري، على حساب الحركات الإصلاحية بشقيها السياسي والثقافي. ومن الوجوه البارزة في الحركة الوطنية التي تحولت عن الإصلاح عقب هذا الحدث التاريخي البارز:

1 - أحمد بودة الذي أدرك بالمناسبة «أن دين المسلم لا يكتمل إلا بالوطنية». وكان بودة من نشطاء جمعية العلماء ببلكور (بلوزداد).

2 - محمود عهدون الذي كان أقرب إلى حركة المنتخبين، بقيادة فرحات عباس وقبله محمد الصالح بن جلول.

3 - مولاي مرياح الذي كان عضوا في شعبة جمعية العلماء بالعلقة.. والذي اكتشف بدوره «أن الإصلاح لا يكتمل بدون وطنية» (2).

وتوجت زيارة مصالي للجزائر في صائفة 1936. بإضافة رمز جديد من رموز السيادة المقتضية : فيعد العلم الوطني الذي تظاهر به النجم أول مرة بباريس قبل عامين، بادر الشاعر مفدي زكريا بتنظيم أول نشيد وطني بعنوان: «نداء الجزائر».. الذي يعسد مطلب الاستقلال، ويدعو إلى توحيد الصفوف لتحقيق ذلك :

1 من Le Mouvement National Algérien. OP CIT

2 محمد علي بنصر الصفاق.

«خَلَعْنَا بِحُكْمِ الْهَوَىٰ إِخْوَةً هَتَبَتْ يَدَا كُلٍّ مِنْهُمْ قَرْنًا»..

كانت الجبهة الشعبية قد وصلت إلى الحكم بفترتها في نفس السنة. أثر فوزها في الانتخابات التشريعية.. ونظرا لبوادر الانفتاح التي أظهرتها. وقرارت الانفراج الصادرة عنها - والتي استفاد منها مصالي شخصيا - بدا لقيادة «النجم» أن تتركب القطار كشريك كامل الحقوق والواجبات للجبهة.. لكن شهر العسل بين الطرفين لم يكن طويلا، لأن علاقات «النجم» بالحزب الشيوعي الفرنسي - «عرابه» السابق - عرفت في نفس السنة مزيدا من التدهور. بعد فشل هذا الحزب في محاولتين مع مصالي ورفاقه : - محاولة إثنائهم عن فكرة الاستقلال.

- ومحاولة إقحامهم في الحرب الأهلية الإسبانية إلى جانب الجمهوريين، وكانت نتيجة هذا التدهور، قرار الجبهة في أواخر يناير 1937 بحل «النجم» من جديد، تأكيداً لقرار العمل الأول الصادر عام 1929.

على ضوء هذا التطور، وبناء على فكرة الاستقلال ذاتها، التي كانت تبدو إلى حد ما سابقة لأوانها، رأت قيادة النجم وهي تمكّر في تأسيس تنظيم جديد - باسم «حزب الشعب الجزائري» - أن تعدل بعض الشيء في فكرة الاستقلال والخطاب المروج لها. هذا «التراجع التكتيكي» عبر عنه بيان المكتب السياسي للتنظيم الجديد في أبريل من نفس السنة، بعبارة «جزائر حرة صديقة وحليفة» :

- «صديقة».. على غرار «علاقة فرنسا بموريتانيا» أو «علاقة بريطانيا بكل من مصر والمراق»..

- «حليفة».. «باندماج الجزائر من تلقاء نفسها في المنظومة الدفاعية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط»⁽¹⁾

1 Le Mouvement National Algérien, OP CIT, P 91- 94.

وفي يونيو الموالي حل مصالي بالجزائر، بهدف الدعوة لحرب الشعب وشرح سياسته.. التي يمكن اختصارها في نظريتين متكاملتين :

- الأولى : «إقناع فرنسا بالطرق العيسائية» (أي «الثورة السلمية» بواسطة الاقتراع العام والمجلس التأسيسي السيد..)

- الثانية : «إقناع فرنسا بالوسائل التقليدية غير ممكن، فهي لا تعطي شيئاً بدون عمل شيء»..

ومن لغة «ضرورة تكوين نظام وثيق الارتباط بالشعب، بهدف إعداد الآلة التي تقصف برلمان باريس» (1).

يمثل هذه العبارات التي لا تغلو من ثورية، كان مصالي يرسم في الحقيقة معالم الطريق الجزائري نحو الثورة. أي «حزب ثوري - شعب جاهز للثورة - أداة ثورية (طليعة مسلحة) لإطلاق الشرارة الأولى».

وفي 14 يوليو الموالي خرج مصالي ورفاقه - تحت عطاء الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي - على رأس مظاهرة رفع فيها العلم الوطني لأول مرة بالجزائر، سار فيها زهاء 20 ألف متظاهر في موكب مهيب من ساحة فاتح مايو (الاستعراضات سابقا) إلى ساحة الشهداء (ساحة الحكومة سابقا).

وقد تركت هذه المظاهرة وظهر العلم الوطني خاصة، أثرا عميقا في الوقت المناسب ليواصل صدى تلك الصرخة المنوية التي أطلقها مصالي بالملعب البلدي في 2 أوت من السنة الماضية.

ومنذ ذلك الحين، أصبح مناضلو «حزب الشعب» يستعملون في دعوتهم الاستقلالية رمزين رهيبيين : «العلم الوطني» ونشيد «فداء الجزائر». وقد مكّهم ذلك من تحقيق سبق لا جدال فيه على منافسيهم من الحركات الإصلاحية، ما لبث أن تحول إلى مدّ وطني قاهر على حساب هذه الحركات جميعا.

1 محمد عباس، المصدر السابق (شهادة أحمد بودة).

وقد انعكس ذلك مثلاً وسط البلاد - نتيجة حماس شباب الحزب
الرياض - حسب شهادة الشيخ محمد خير الدين أحد أقطاب جمعية
العلماء المسلمين الجزائريين في مظهرين اثنين:

1 - عرقلة نشاط شعب الجمعية، بإغلاق أو شل حركة عدد من النوادي
التابعة لها، بدأ بنادي الترفيه في مساحة الشهداء .

2 - شل حركة الشيخ الطيب العقبي الذي كان يواجه معارضة ومعاكسة
عديدة من شباب حزب الشعب (1).

وكانت هذه الظاهرة وراء تأسيس حركة «شباب المؤتمر الإسلامي» التي
لم تنتج بدورها من تأثير المد الوطني، كما يدل على ذلك التحاق أحد قادتها
وهو حسين عسلة بالحركة الاستقلالية.

وتأكيداً لمبدأ الاعتماد على الشعب باعتباره «القوة المصيرية» في مسيرة
التحرر الوطني، يادر مصالي وزفافة في أواخر أوت 1937 بإنشاء صحيفة
«الشعب» - باللغة العربية - التي شرحت في افتتاحية صدها لأول بعنوان
«صرخة الشعب . ميداناً في الجهاد» هذا التوجه بإسهاب : اعتماد الشعب
على نفسه وما يصنعه بمكره ويديه.

وتتوجه الصحيفة بالتحية للشعب الجزائري في حالات ثلاث .

« اليوم كان حراً عزيزاً »..

« اليوم أريد أن يسترجع حرته وكرامته ».

« اليوم يعود بفضل جهاده سيد أرضه ورب بلاده »..

وتحصى الشباب بالتحية أيضاً باعتباره طليعة المعركة المصيرية القادمة،
لأنه « لقوة والفتوة والنشاط والإيمان والأمل ».. أي الحياة في مختلف
مظاهرها.

1 مذكرات الشيخ محمد خير الدين دار مطبع الجرائد 1985 (الجزء الأول).

وعادت في العدد الثاني لتحت الشعب على تنظيم صفوفه قائلة : «لا ينقذك من هذه الحالة (الاستعمار) إلا عمل منظم متواصل» لئذيه وتحركه «فكرة الجهاد والتضحية»⁽¹⁾

طبعاً كانت إدارة الاحتلال واعية تماماً بأحق العمل الوطني داخل الجزائر، وخطورة معرض كبير بعجم مصالي، فلا غرابة إذا أن تسارع بتحريك جهاز القمع الذي بدأ في مايو 1937، بملاحقة اثنين من قادة الحرب هما لحول ومفدي زكريا بموجب مرسوم «رنيبي» (Reniér) الشهير⁽²⁾ وما يث القمع أن ضرب بقوة في 27 أوت من نفس السنة : اعتقال مصالي نفسه رفقة محمد مسلول وإبراهيم غراقة وخليفة بن عمار، وبلغ القمع أوجه في ربيع السنة الموالية، بوقاة المناضل أرفي كحال بالسجن نتيجة التمزيب وسوء المعاملة..

غير أن نتائج هذا القمع البدائي، جاءت بعكس ما كانت لتوقع إدارة الاحتلال لقد زاد من إشعاع «حرب الشعب» وقادته بل ضاعف من فعالية أدائهم، بعد أن نجحوا في مواصلة مهامهم القيادية انطلاقاً من سجن الحراش، ومن النتائج غير المتوقعة للقمع أيضاً، أنه أدى إلى تقارب الوطنيين والإصلاحيين أول مرة، بعد أن امتدت أياديهم الملوثة إلى جمعية العلماء في عهد حكومة الوزير الأول دلاديبي (Deladier).

فقد استغل حزب الشعب بولدر تمكك «المؤتمر الإسلامي»، بعد رفض البرلمان الفرنسي مشروع بلوم - فيوليت في مارس 1938، ليقترح على

1 الحركة الاستقلالية في الجزائر (1919 - 1939)، محمد قناش، الشركة الوطنية للشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 104 - 106

2 صدر مرسوم رنيبي نسبة إلى وزير الداخلية - في 30 مارس 1935، ووسط غراسات وعقوبات بالسجن على كل شخص يقوم بتحريض «الأمالي» على التشويش أو التظاهر ضد سيادة فرنسا وقوانينها في الجزائر وقد اكتفى المرسوم طبعاً قمعياً، نظراً للمبالغة في استعماله ضد المنضلين الوطنيين.

جمعية العلماء وشباب المؤتمر تشكيل طلبة وفاق، لوضع برنامج عمل مشترك.

وعاود الكرة في أوت الموالي، حين اقترح على «اتحادية المنتخبين» وجمعية العلماء تشكيل «جبهة جرائية مسلحة»، على أساس حد أدنى من المطالب الإصلاحية - تجنباً لإحراج الشريكين بالمطالب الوطنية وميرة هذا الاقتراح أنه يطرح لأول مرة، فكرة «الاتحاد الوطني» كوسيلة تضاللية في إطار التحرر الوطني.

غير أن هذه الجبهة لم تر النور حينئذ لانشغال المنتخبين خاصة بمشاكل داخلية: انقسام الاتحادية إلى فريقين: أنصار طرحات عباس من جهة وأنصار محمد الصالح بن جللول من ناحية ثانية⁽¹⁾.

وفي أبريل 1939 بدأ لحزب الشعب أن يختبر شعبيته ثانية⁽²⁾، بالمشاركة في انتخابات عمالية جرثية وسط البلاد، والتنافس على مقعد شاطر أثر حكم لاغ من مجلس البوالة. وقد رشح بالمناسبة أحد مناضليه بالعاصمة هو محمد دوار الذي أحدث المفاجأة، بفوزه على حساب منافسين أقوياء من مختلف الاتجاهات الإصلاحية (منخبين، علماء، شيوخيين⁽³⁾).

ويؤشر هذا الموز المفاجئ بداية تحول الرأي العام لصالح المطالب الوطنية، وإن كانت مجلة الشهاب (عدد 15 مايو) قد نظرت إليه من زاوية

1. انشا طرحات عباس في يوليو 1938. الاتحاد الشعبي الجزائري وثلاء بن جللول في أوت بتأسيس التجمع الرسمي الإسلامي الجزائري⁽¹⁾.

2. شارك حزب الشعب الجزائري أول مرة على سبيل التجربة، في انتخابات المستشارين المعلنين في أكتوبر 1937 وحصل على 4000 صوت. وقد أحرز بذلك أحد القواب الإداريين على سبيل التمثيل والاستطفاف مبرور بنويث التوالي العام السابق والوزير في حكومة الجبهة الشعبية، فنهز بأدب قائلا: بالوقوف كل الصوف في هذا الترقم رغم تواضعه⁽²⁾.

3. فلز الشهيد محمد دوار على مناضلين أقوياء مثل محي الدين توفيق (الإدارة) ويوكرنة (اتحادية المنتخبين)، والأمين العمومي (جمعية العلماء)...

إطلاق الشرارة الأولى في أجل قريب، على ضوء التطور الإيجابي الحاصل في الرأي العام الجزائري.

وكانت إدارة الاحتلال من جهتها، تعمل - دون أن تشعر - على شحن المد التحرري، بواسطة القمع المصلط على حرب الشعب وقادته (١). لقد وجد مناضلوه في هذا الجو القمعي وحياة السرية التي تفرضها عليهم الظروف الموضوعية المناسبة، نشر الدعوة الاستقلالية على أوسع نطاق ممكن.. إلى أن تمكنوا من استمالة أغلبية الرأي العام الوطني إلى أطروحاتهم.

وتحسبا لإنزال معتدل بالحزائر - سواء كان السابق للحلفاء أو لدول المحور - سمعت القيادة السرية لحزب الشعب المحظور لدى مختلف الفصائل السياسية الجزائرية، بهدف وضع وثيقة مطالب مشتركة وتقديمها «للسيد الجديد».. وقد رأت في فرحات عباس الشخصية السياسية المناسبة، بلورة هذه المبادرة وتقديمها باسم الشعب الجزائري في الوقت المناسب.

وغداة إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1942، تم تجسيد هذه المبادرة في وثيقة تاريخية، اشتهرت باسم «بيان الشعب الجزائري» الذي قُسم لممثلي الحلفاء والوالي العام الفرنسي في 31 مارس 1943.

وتعكس هذه الوثيقة الطفرة السياسية الواضحة في مواقف عباس شخصيا :

١ - عشية إعلان الحرب، كان يبدو أشد ما يكون تمسكا بأطروحة «الجزائر مقاطعة فرنسية فعلية»، وهاء لمطلب الإلحاق المباشر بفرنسا الوارد في ميثاق «المؤتمر الإسلامي الجزائري» (1936).

١. أعادت حكومة فيشي محاكمة مصالي ورفاقه وحكمت عليه شخصيا بالأشغال الشاقة مدة 16 سنة، بعد أن أدين بخرقة سنتين بموجب حكم 1937.

ب - في 10 أبريل 1941 طالب في رسالة إلى الماريشال بيتان (حكومة فيشي):

1. «أن يكون القانون بالجزائر واحدا على الجميع» .

2. بالمساواة في الجيش» «جيش واحد هو الجيش الفرنسي، وجندي واحد هو الجندي الفرنسي».

وكانت غاية طموحه يومئذ حسب نفس الرسالة : «أن تقرر قلوب الطائفتين الرغبة في العيش معا، باعتبارها أحد العناصر المكونة للأمة حسب رينان»..
ج - لكن بعد أقل من سنتين نراه يؤكد في «بيان الشعب الجزائري»: «أن مطالبة الجزائري المسلم بشيء آخر، غير أن يكون جزائريا مسلما قد ولّى بنهر رجعة»..

هذا التحول العميق في موقف سياسي معترف بوزن عباس - الذي يقرأ لتطور الرأي العام حسب - فتح المجال لحركة «الاتحاد الوطني» كوسيلة حتمية للنضال - بفعالية - في سبيل تحرير الجزائر، سواء عبر «الثورة السلمية» أو الثورة المسلحة.

وفي أبريل 1943، احتضنت سطيف لقاء تاريخيا بين سيدي المدينة والحاج مصالي رئيس حزب الشعب، العائد من سجن تازولت (لامبيز) في سياق إجراءات الانحراج الذي أعقب نزول الحلفاء بالجزائر. كان عباس يفكر يومئذ في تجمع وطني على أساس «بيان الشعب الجزائري»، فشجعه مصالي على ذلك، لكن لم ينس أن يلفت انتباهه في نفس الوقت، «بأن فرنسا من الصعب أن تستجيب لمطلب «البيان» بالمساواة السياسية المألوفة وحدها... (1)».

وبالتوازي مع هذه الأفاق الوحدوية - التي أثمرت بعد سنة حركة «أحباب

1. Arar Nasser. Présence Française en Afrique du Nord. L'Arairie Academique Perrin. Paris 1963. P 275.

البهتان والحرية - كانت فكرة «الثورة المسلحة» تخلق طريقها، على ضوء التطور الإيجابي للرأي العام وتزايد استعداد الشعب لاحتضانها، وفي نفس الوقت تقريرا شهت فكرة «الأداة الثورية» (قتل الثورة) أول تجسيد لها في الميدان: فقد كلفت قيادة حزب الشعب المناضل الشاب محمد بلوردا، بتكوين خلية مسلحة تكون بمثابة جهاز أمن داخلي بمهمة مزدوجة: حماية كبار المسؤولين من جهة والرد على استغارات رجال الشرطة الذين يبدوون حماسا مفرط في أداء الوطنيين من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار تتدرج عملية الشروع في جمع الأسلحة والتدريب عليها، وكان تواجد المعلماء بالجزائر فرصة مواتية لذلك (1).

وبناء على هذه المتغيرات الإيجابية، أخذت قيادة حزب الشعب تطرح على نفسها أسئلة مصيرية:

1 - هل من الواجب احترام التدرج الطبيعي لمراحل المسار الثوري؟
«حزب ثوري - شعب جاهر لاحتضان الثورة - أداة ثورية تعطي إشارة الانطلاق في الوقت المناسب»؟

2 - ألا يمكن استغلال النشوة السريعة للوعي الوطني والظروف المواتية لاختزال مرحلة «الأداة الثورية»؟

3 - وهل تؤسس هذه الأداة في ظروف عادية؟ أم من الأفضل أن يتم التأسيس على الساحة؟

4 - وهل ينطلق «الحرب الثوري» في العمل بمفرده؟ أم ينبغي قبل ذلك تفريق الحركة الإصلاحية وإعدادها للحاق بالركب في الوقت المناسب؟ كن المد ابوطني وحركية الاتحاد التي عبرت عن نفسها بقوة في إطار أحباب

1 بدأت العملية في العاصمة مثالا تحت إشراف محمد بلوردا، بمساعدة عناصره من أمثال مهناش وروسفي وخمسة.

البيان والحرية - فضلا عن ميثاق الأطلنطي الذي أكد مرة أخرى حق الشعوب في تقرير مصيرها - كان هي صالح أنصار «حرق المراحل» واختزال المسافة المؤدية إلى بولية الاستقلال والحرية..

ويعبر الدكتور شوقي مصطفى عن الجو السائد يومئذ وسط قيادة «حزب الشعب» بقوله: «كما نعتقد أن الاستقلال أصبح في متناولنا، ويكفي القيام ببعض المفاوضات لطي صفحة الاستعمار الفرنسي بالجزائر»... مثل هذا الوصف يوحي بأن قيادة الحزب يومئذ - برئاسة الدكتور الأمين الدباغين الفعلية - اعتراها الإفراط في التفاؤل بنجاح «أحباب الهيان» وتمكن مناصلي حزب الشعب خاصة من اختراق هذه الحركة والتحكم في ناصيتها! فكان لابد أن ينتهي ذلك إلى الخطأ بعد سوء تقدير.

لكن نجد في المقابل معطيات أخرى. ترجح فرضية العطأ المقصود والمحسوب.. فمن الثابت أن بعض القياديين كانوا يدفعون الجماهير إلى استفزاز «الكولون».

وبالنسبة إلى التصادم مع قوات الاحتلال بكيفية أو بأخرى. وذلك من باب الاعتقاد بإمكانية ضرب عصفورين بحجر:

■ إذا نجحت الحركة الجماهيرية تسارع القيادة بإعلان حكومة مؤقتة، ووضع إدارة الاحتلال بذلك أمام الأمر الواقع: التفاوض معها على استقلال الجزائر.

■ فإذا أخفقت ووجدت قوات الاحتلال في قمعها، فإن القيادة تستغل ذلك لتأسيس «الأداة الثورية» على الساخن في ظروف مواتية جدا (١).

وإذا كانت قيادة حزب الشعب المحظور، قد أخطأت في تقدير مستوى رد الفعل الاستعماري، ودرجة القمع الذي ووجهت به مظاهرات 8 مايو 1945، فإنها لم تخطئ على أية حال في الاستفادة من أعمال القمع. واستغلال

١. شهلة أحمد بودة هي المصدر السابق.

وحشيتها لتأسيس «الأداة الثورية» على الساخن كما كانت تريد؛ فضلاً عن اختبار مدى تصميم وانضباط الطلائع الوطنية، ودرجة استعداد الشعب لاحتضان الثورة والتضحية في سبيل الاستقلال والحريّة. لقد أمرت القيادة بتعميم انتفاضة 8 مايو - ابتداء من ليلة 24 - فكلّ المناضلين والشعب في الموعد. ويقول محمد السعيد معزوي من ناحية جرجرة في ذلك: «بلغ الأمر سكان الناحية فتمادوا للجهاد، عاتين على الفناصلين التستر عليهم في ذلك، وكانهم يريدون الانفراد بالشرف دون سواهم».

ولتقى المناضلون الأمر المضاد بعد ذلك بنص الانضباط والاستعداد متطوعين لشرح هذا التراجع عن طيب خاطر، باعتباره مجرد إنذار كاذب من الحزب، لاختبار درجة استعداد الشعب للثورة.⁽¹⁾

ومهما يكن، فقد كان التصادم العنيف في مايو 1963 بين إرادة التحرير والتعلق المرضي بنظام الاحتلال والقهر إيجالياً، من حيث وضع قطار الثورة على السكة، وبقوة نحو الهدف المرسوم: تأسيس «الأداة الثورية» على الساخن، في ظروف تعدد واستماتة مثالية.

فابتداء من يوليو الموالي، استخلص محمد بلوزداد أمام مناضلي بسكرة العبرة من المجازر التي أدت ناحيتي سطيف وقالمة على نحو خاص بقوله: «أن المواجهة القادمة لن تكون بغير السلاح». وأوحى لهم بالمناسبة أن يحاول كل مناضل اقتناء سلاح شخصي، قبل أن يحدد ما تتطلبه المرحلة القادمة: إعادة تأسيس الحزب الثوري على أسس جديدة، تصحيح ظروف المرحلة والتطورات المنتظرة..⁽²⁾

من هذه التطورات المشروع في تأسيس «الأداة الثورية» باسم «المنظمة الخاصة»، تطبيقاً لقرار المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريّات الديمقراطية

1. شهادة محمد السعيد معزوي، نفس المصدر.

2. محمد عصامي في كتابنا من بلة - بيان «مواجهة من أجل الحقيقة» دار الشروق الجزائر 2004.

المعقد بالجزائر في 15 فبراير 1947. وقد أسندت هذه المهمة إلى محمد بلور داد الذي جمع مسؤولي ولايات الحركة، في إطار فرز العناصر الجديدة بعضوية هذه الأداة التي ستكون بمثابة «طليعة مسلحة لشعب ثائر». وتظهر لخطورة هذه المهمة، فقد أوصى هؤلاء المسؤولين بالقاعدة الذهبية التالية: «كل مسؤول لا يرشح مناضلا كفؤا فهو خائن»⁽¹⁾.

وتعني الكفاءة هنا القوة المعنوية والبنية أساسا فضلا عن السرية والمزوبية.

وبعد قرابة السنة اكتمل تأسيس «المنظمة الخاصة»، فطلب من المسؤولين الشروع في جمع الأسلحة بمختلف الوسائل، وتدريب المناضلين المحترفين على فنون القتال، واستطلاع الأرض، والتعرف الجيد على الميدان والموانع الطبيعية بصفة خاصة.

وتزامن قيام «الأداة الثورية» على قدميها مع انتخابات أول مجلس جرائري، تلك الانتخابات التي كانت بمثابة حافظ جديد على المعني فيما في طريق الإعداد الجدي لثورة الشعب في سبيل استقلاله وحرية. بعد أن أكد القمع⁽²⁾ والتزوير مرة أخرى «الوهم الإصلاحي»، بل «وهم الثورة السلمية» ذاتها بواسطة الاقتراع العام.

وينقل إلينا محمد بوضياف أحد قادة «المنظمة الخاصة» الانطباع السائد يومئذ بين رفاقه قائلا :

بعد هذه الانتخابات «لم يبق أدنى شك في انعدام أية فرصة كانت للتصال من داخل النظام الاستعماري». ويعلق على ذلك بعبارة قائلا - «ومن ثمة أصبح الاستمرار على نفس النهج ليس خطأ فحسب، بل خيانة مقصودة...»⁽³⁾

1. المصدر السابق.

2. اعتقل أغلب المرشحين من حركة الانتصار وسقط 7 قتلى بالشمسية و4 بالمصرية، فضلا عن عشرات الجرحى والمعتقلين.

3. عهد الرحمان بلطوف، الكفاح القومي والوطني (ج 3)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

ونجد نفس الانطباع في تصريحات شخصيات وطنية أكثر اعتدالا مثل :
- عبد الرحمان كيوان (من قيادة حركة الانتصار) الذي يقول في ذلك :
«إن عمليات القمع والتزوير، أكدت مرة أخرى أن الاستعمار في حقيقته غير قابل للتغيير»⁽¹⁾

- قدور ساطور (من قيادة حزب البهان) الذي يقول فيها بلسان حال المواطن بعد مهزلة المجلس الجزائري قوله : «لم تبق مع الاستعمار غير الهراوة»⁽²⁾
ولتمكين المنظمة الخاصة - رأس حرية الثورة المسلحة - من وسائل العمل الضرورية، سافر إلى القاهرة مسؤول العلاقات الخارجية الدكتور الأمين الدباغين في أكتوبر من نفس السنة، لسبر إمكانيات العمق الاستراتيجي العربي من ناحيتي السلاح والدعم الدبلوماسي وقد لقي بها استقبالا حسنا في الجامعة العربية، وتشجيعا خاصا من أمينها العام عبد الرحمان عزام الذي لم يخف على ضيفه بالمعاسبة، أن الجيوش العربية تعاني بدورها مشكل أسلحة بعد معامرتها الماثلة في حرب فلسطين، ومع ذلك توجت الزيارة باتفاق مبدئي، على وضع نواة شبكة للإمداد تكون طرابلس حلقة رئيسية فيها⁽³⁾.

وكان اجتماع اللجنة المركزية لحركة الانتصار بزدنين (عين الدفلى) في ديسمبر الموالي، بمثابة ساعة الحقيقة سواء لأركان المنظمة الخاصة تحديد، أو للاختيار الثوري ومتطلباته بصفة عامة.
- فقد قدمت أركان المنظمة تقريرا مفصلا (استغرقت تلاوته 40 دقيقة تقريبا)⁽⁴⁾، تناول درجة تنظيم واستعداد المنظمة، وحاجاتها المتزايدة لأداء المهمة المنتظرة منها على أحسن وجه..

1. رواد الوطنية، مصدر سابق.

2. كتابنا ضياء الحق، در مومة، الجزائر 2001.

3. رواد الوطنية، مصدر سابق.

4. شهادة شوقي مصطفاي في المصدر السابق.

ومن أبرز النقاط الواردة في التقرير :

أ - «أن المنظمة أصبحت جاهزة لإشغال قتيل الثورة، إذا ما قررت قيادة

الحزب ذلك».

ب - «أن العمل المسلح ينبغي أن يستهدف في البداية :

1. تعميم حالة الإخلال بالأمن على مختلف مناطق البلاد، حتى تصبح
خسائر الاحتلال أهم بكثير من فوائده. واستغلال هذه الوضعية للقيام بعمل
سياسي بعيد المدى. بهدف تمكين الجزائر من استقلالها».

2. إحداث «بؤرة ثورية» في منطقة ملائمة، تكون معبرا لتحويل القضية

الجزائرية.

ج - المطالبة بمزيد من الدعم والاستئذان في وضع «الأداة الثورية» على
المعك، من خلال القيام بعمليات تجريبية.

د - وضع القيادة أمام اختبار دقيق : أن تقرر إعلان الثورة في أجل قريب
حتى لا تتعرض المنظمة للاكتشاف، لأن المألوف ألا يطول العاقل الزمني
بين التأسيس وانطلاق الشرارة الأولى كثيرا.. فإذا رأت القيادة أن لحظة
الانطلاق ما تزال بعيدة، فالأحسن لها أن تقرر حلها تقاديا لما لا تحمد عقباه.
- وكان الاختيار الثوري ذاته موضع نقاش، من حيث التوقيت والقيادة
خاصة.. وكان رأي البعض أن الحزب استوفى يومئذ المراحل الثلاثة
لتحضير الثورة المسلحة وهي : «الحزب الثوري - الشعب الجاهز للثورة -
الأداة الثورية».. وإذا كان هناك من شك حول استعداد الشعب، فقد بدّته
الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، وكذلك انتخابات المجلس الجزائري
رغم حملات القمع والتزوير.

ولم يتردد هؤلاء في طرح السؤال المعرج : «تري من يقود مرحلة الثورة
المسلحة»؟

وكان جواب البعض، أن مرحلة النضال في سبيل التوعية الوطنية خير
مرحلة العمل المسلح، ومن ثمة لابد من رجال جدد لقيادة المرحلة القادمة

- لاختلاف نوعية المهارات في الحالتين. بينما فضل البعض الآخر تجنب هذه الإشكالية، مقدّرين «أن جزرالات المرحلة الوطنية هم أنفسهم جزرالات الثورة المسلحة»⁽¹⁾.

كانت هذه الأطروحات في مجملها، تعبر عن مشاكل جدية لا تحتمل التأجيل أكثر مما احتملت. وقد كان أصعبها على حق، لا سيما أركان المنظمة الخاصة، التي عثرت عن تفصيل حل المنظمة على مريد من الترتيب واسترد.. فالأشهر اللاحقة كشفت أن هذا الترتيب كان يخفي في الواقع أزمة متعددة الأطراف والأبعاد، ما لبثت أن عبرت عن نفسها في سلسلة من الأزمات الفرعية: «الأزمة البربرية»، «أزمة الدكتور الأمين» (1949). «أزمة المنظمة الخاصة» (1950)، «أزمة الدكتور مصطفى ورفاقه» (1951). وهلم جرا.

كانت هذه الأزمات المتعاقبة في حقيقة الأمر تعبير عن انسداد طريق الثورة السلمية، من جهة، وتردد قيادة حركة الانتصار من جهة ثانية في افتتاح طريق الثورة المسلحة، باعتباره المنفذ الوحيد أمام الشعب الجزائري وطلائعه الوطنية.

هذا التردد ما لبث أن تحول إلى سوء تفاهم عميق، بعد قرار حل لمنظمة الخاصة في ربيع 1951 الذي جاء في أعقاب اكتشاف المنظمة ومضامياته ليحدث «أول شرح بين الثوار» و«المعتقلين» حسب تعبير أحمد بن بلة. فقد رفضت معظم العناصر القيادية في المنظمة الخاصة ضمنيًا قرار الحل، وأحدث منذ ذلك الحين تفكر في مسألة التحضير بثورة بطرح الأمر على المصاعيل مباشرة⁽²⁾.

وكان الانسداد قد بلغ مبلغًا، بحيث لم يضر أحد في تشريعات يونيو من نفس السنة - نتيجة تضيق ظاهرة التزوير - عن أهم تمارين الوطنيين والإصلاحيين⁽³⁾.

1. نفس المصدر، شهادة الشيخ بوابية.

2. علي مهساس في كتابه «ثوار.. عظماء»، دار عونة الجزائر 2003.

3. Anagnon, OP CIT, p 294.

ويصف محمد بوضياف الأجواء السياسية في تلك الفترة بقوله : «عرفت سنة 1952 و1953 على الخصوص، أزمة ثقة عميقة وسط الجماهير اتجاه الأحزاب التي تراجعت شعبيتها إلى أدنى مستوى. وقد ازدادت الأزمة عمقا واتساعا عقب العمليات المسلحة الأولى بتونس والمغرب⁽¹⁾».

ولتجاوز هذا الانحدار والمثلل المترتب عليه، وإنقاذ «الحزب الثوري» نفسه من التفتك والانحيار، بادرت بقايا المنظمة الحاصلة، بالتحرك بصفة مستقلة منذ بداية 1952 فقد شكلت في هذا الإطار «لجنة رباعية⁽²⁾»، اتخذت بعد سلسلة من الاجتماعات القرارات التالية :

1. إعادة تأسيس «المنظمة الخاصة»، دون انتظار موافقة قيادة حركة الانتصار..

2. الشروع في تعصير وسائل العمل المسلح (من أسلحة وقنابل...)

3. التفكير من جديد في توحيد الأحزاب الوطنية، عملا بمبدأ «الاتحاد والعمل» الذي ظهر في صفوف الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الثانية.

4. الاتصال بالوطنيين الذين يادروا بالعمل في تونس والمغرب..

وفي النصف الثاني من يونيو الموالي، استقبل بوضياف مناضلين من المغرب هما الهاشمي الطود وحمادي العزيز، أوغدهما الأمير عبد الكريم الخطابي من القاهرة، لبحث آفاق العمل المسلح المشترك مع الحركات الوطنية في أقطار المغرب العربي الثلاثة.

وقد جاء هذا الاتصال في الوقت المناسب، ليشجع بوضياف ورفاقه في تحركهم المستقل، وفي بلورة فكرة معنوية جريئة . السعي لتحرير مناضلي القاعدة من نفوذ الرعامات المترددة، والعبير بهم في اتجاه لا مفر منه : العمل الثوري المباشر.

1 «اغتيال حلم» محمد عيسى، دار هومة، الجزائر 2001.

2، من بوضياف، بن يوسف، بن مهيدي، ديشوش، شهادة عبد الحميد مهري في «مهندسو الثورة» عيسى كشيبة، الشهاب، الجزائر 2003.

وتزامن تحرك بقايا «المنظمة الخاصة» في الجزائر، مع حدث معاربي هام ببافيس، على هامش الدورة الصابعة للجمعية العلمية للأمم المتحدة - بعد أن قامت الوفود العربية بنشاط حثيث، لتسجيل القسيتين التوسعية والمفربية في جدول أعمال الدورة. الحدث هو تأسيس «جبهة الأحزاب الممارية للوحدة والعمل» في 2 فبراير 1952. المصحوب بالتوقيع على الميثاق لمفاريبي الذي جاء في ديباجته «وحوب الاتحاد والعمل على ضوء حظورة الوضع في الأقطار الثلاثة» ولترجمة هذا انشمار هي الميدان شررت الأحزاب الموقعة إنشاء لجنة اتصال وتنسيق باسم «لجنة الاتحاد والعمل».. وهي اجرائات لم يمنع الشروع في التحضير العملي للثورة المسلحة، انصار هذا لطريق من تسجيل حضورهم بقوة في المؤتمر الثاني بحركة الانتصار المفقود في أبريل 1953، بواسطة الثلاثي، بن بولعيد - بن عبد الملك - مهري مصفة خاصة. وقاد الحملة بوضياف شخصي - من وراء الستار - بهدف محدد استصدار قرار من المؤتمر يوسع هذا لسياسة المشاركة في لانتخابات، ويعيد تأسيس «المنظمة الخاصة» للشروع الجدي في التحضير الجماعي للثورة المسلحة.

وقد تمكن بوضياف وزفافة من تحقيق نصف الهدف إعادة تأسيس «المنظمة الخاصة» باسم «البركة» من باب للتورية والتيمس هي نفس الوقت... (1) غير أن هذا القرار لم يكتب له أن يرى النور هي إطار «العرب الثوري» الموحد، لأن المؤتمر فتح الباب على مصراعيه أمام أزمة قيادة بين رعيم الحزب لحاج مصالي والأمانة العامة - ومن ورائها أغلبية اللجنة المركزية - أدت إلى انقسام «الحزب الثوري» نفسه ابتداء من مطلع 1954. هذا الانقسام لدي عاد بالحركة الوطنية الثورية إلى نقطة الصفر الانشغال بالطريق الثوري ذاته وسبيل العودة إليه (2).

1. مهري في المصدر السابق.

2. رواد الوطنية مصدر سابق، شبهة مولاي مزيان.

فأحاطت أزمة القيادة وانعكساتها على القاعدة النضالية «لجنة الخمسة» (1)، لكن ما لبثت - بعد الصدمة الأولى - أن رأت فيها خيرا - إمكانية استقلال الأمة لتحرير المصالحين من عبود الطرفين المتنازعين على القيادة، والسير بهم في الاتجاه السليم - اتجاه الثورة المسلحة.

وفي هذا السياق عاد بوضياف من فرنسا - حيث كان يشغل منصب مسؤول التنظيم في الاتحادية - يحمل نظرة جديدة للثورة، مكينة حسب الأزمة الطارئة والظروف الاستثنائية الناجمة عنها - في الحالات العادية يمر طريق الثورة عبر مراحل ثلاث - تحسيس وتنظيم فعمل - أي ثورة، لكن الوضع الصارئ على صعيد الحركة الثورية بالجزائر يستوجب عكس الأوبوات، البدء بالثورة على أساس أن التحسيس قد حصل من قبل، أما تنظيم الصعوف فسيتم على السأخر بعد انطلاق الشراكة الأولى (2).

وبعبارة أخرى أن «أداة الثورة» التي بدأت تتشكل من جديد منذ مطلع 1952، وجدت نفسها مضطرة إلى المبادرة تلقائيا بالرهان على

1. وضع «الحرب الثوري» المنقسم على نفسه أمام الأمر الواقع، فيصطر مكرها إلى الالتحاق بالركب، وللملحة صفوفه المتفرقة في ظل الكفاح المسلح وتحت سيطر القمع الاستعماري .
2. استعداد الشعب بفضل تراكمات العمل المياسي والتوعية الوطنية على مدى ربع قرن أو أكثر.

وقد رفعت هذه الأداة في مارس 1954 - مرة أخرى - شعار «الوحدة والعمل» الذي يعني :

- أولا إعادة توحيد صفوف حركة الانتصار على أساس اتوجه مباشرة نحو الثورة المسلحة كهدف للجميع...
- ثانيا توحيد مختلف الأحزاب والمبظمات في جبهة واحدة، نحو هدف واحد هو استقلال الجزائر

1 بعد انقسام ربيع بوطاط إلى لجنة الأربعة (الهامش 50)

2 كتاب فرنسا الحرة (شهادة عيسى كشيدة) دار هومة، الجزائر 2001.

ثانياً : رهسان - على الشعب

في أواخر مارس 1954، تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل من قسطين :
- بقايا لمنظمة الخاصة الفتح شرعوا في إعادة تنظيم صفوفهم، بصحة
مستقلة عن قيادة حركة الانتصار كما سبقت الإشارة، ويعملهم في لجنة
لشاي محمد بوصيات ومصطفى بن بولعيد.

- لجنة التنظيم لحركة الانتصار ممثلة في اثنين من مسؤوليها : رئيسها
محمد دخلي (سي البشير) وممثلها العام ومصلان بوشهبوية (سي موسى).
هؤلاء الأربعة كانوا متفقين في البداية، على ضرورة حماية الهياكل
النظمية لحركة الانتصار (الحرب الثوري) من الانهيار، وتمصين الاحتكام
إلى مؤتمر استثنائي لحل الخلاف المستحل بين زعيم بحري الحاج
مصالي، واللجنة المركزية بقيادة الأمين العام بن يوسف بن خدة؛ هذا
اتحاد الذي يادر الزعيم بطرحه على القاعدة النضالية منذ أواخر 1953 (1).
وكان الهدف الظاهر للجنة كما يبدو من تسميتها التحرك لتوحيد صفوف
الحزب من جديد ضمن أفق محدد، هو التحضير الحدي للعمل المباشر، أي
الثورة المسلحة.

ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن فكرة «الوحدة والعمل» من صميم
اختيارات الحركة الوطنية التي حددت منذ البداية هدفها الاستراتيجي بوضوح
تحقيق الاستقلال بجميع وسائله السلمية منها والثورية فمصادم لشعب
هو «القوة الصاربة» لهذه الحركة، فإن ترجمة ذلك تمر بالضرورة عبر اتحاد
القوى «بعية فيه أولا أي «الكتلة الفاعلة» تاريخيا والممثلة أساسا في حزب
الشعب من جهة، والحركة الإصلاحية بشقيها السياسي والثقافي - من
جهة ثانية

1 خلال الاجتماع السري لإطارات اتحادية الحرب بفرنسا الصنف بياروس في 27 ديسمبر 1953

وقد سبق حزب الشعب برفع شعار الاتحاد عشية الحرب العالمية الثانية
في شكل «جبهة جزائرية مسلحة على أنقاض» المؤتمر الإسلامي الجزائري،
لكن بدون شيوعيين طبعاً (1).

وسمى من خلال المشاركة في تجمع «أحباب البيان والحرية» - أول
تجسيد للجبهة المسلمة - إلى ربط فكرة الاتحاد بالعمل، ولم يكن هذا
المسمى غريباً عن المحاولات التي أثارها الائتلاف الوطني لإصلاح في
صنوبر إدارة الاحتلال والمستوطنين، وتحركها السريع للكيد له وإيقاعه في
فخ 8 مايو 1945.

ورغم النهاية المأساوية «لأحباب البيان والحرية»، فقد رفع حزب الشعب
(المحظور)، قبل الغزو العام في مارس 1946 - شعار الاتحاد و لمع من
جديد. وما إن استعادت الحياة السياسية بالجزائر بمصر عافيتها، حتى
بادرت قيادة الحزب - الذي دخل تشريعات 10 نوفمبر تحت واجهة «حركة
استعمار الحريات الديمقراطية» - بتوجيه رسالتين في هذا الشأن في 22
نوفمبر 1946

- الأولى، وجهت إلى حزب «البيان» تقترح عليه الاتحاد مجدداً، وتذكر
«بالضرورة الملحة لتصافر جهودنا بهدف تحقيق نصر حاسم على
الأمبريالية الفرنسية». وكان رد «البيان» - «الاتحاد مستحيل في الظروف
الراهنة».

الثانية إلى جمعية العلماء لتعس العرض وتلفت نفس الرد أيضاً، وقد
ذكرت الرسالة بالتماسه شيوع «الجمعية»، بأن «عهد الخطب قد ولى ودقت
ساعة العمل والمجازاة».

وشئ المكتب السياسي لحركة الانتصار في ديسمبر الموالي على هذه
المراسلات «بتداء من أجل الاتحاد» سجل مقاصد الحركة بوصوح .

- «الوحدة في الإيديولوجية والاتحاد في العمل»..

- الاتحاد في العمل يعبر عن مطامح الشعب ويعود عليه بالفائدة»

ويخاطب المراء الشعب قائلا : «دعكم السخط ضروري لتحقيق هدفين»
الاتحاد الوطني وحزائريسيمة مستقلة» .

وأقر المجلس الوطني لحركة الانتصار في دورته الأولى (7 سبتمبر 1947)
موضوع لاتحاد بالائحة جاء فيها :

- «الاتحاد وسيلة حاسمة في الكماح المناهض للأميرالية (المرسية).
وضمنامة أكيدة لانتصار القضية الجزائرية».

وحدد هدف الاتحاد يومئذ «بانتخاب مجلس تأسيسي مبدء» (ثورة السلمية).
وفي خريف 1952، أصبح الاتحاد في منظور حركة الانتصار «ضرورة
ملحة - على سوء الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية - للتمجيل بسقوط
الاستعمار». وانتقلت الحركة في بيانها (15 أكتوبر) بالمعاصرة «الجبهة
الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها». لأنها «بصفها»⁽¹⁾ أعطت من
قيمة الاتحاد كصلاح بصالي»..

وكيدل فعال عن هذه الجبهة التي ولدت مئة عصبا، دعت حركة
الانتصار في 10 ديسمبر 1953 إلى مؤتمر وطني جزائري «مفتوح أمام جميع
الجزائريين أفرادا أو تنظيمات. باختياره إطارا لتجميع الطاقات في سبضال
صد الاستعمار» أي طرح صيغة جديدة للاتحاد والعمل ..
هذا التذكير يبين أن فكرة «الاتحاد والعمل» في خطاب الحركة الوطنية
«ثورية سابقة لميلاد اللجنة الثورية التي أعطت مع ذلك هذا شعار مصمونا
ويعدا جديدين :

- «الوحدة» في عنوان اللجسة تعني «وحدة إيديولوجية سياسية حول
هدف محدد هو الامتقلال».

1 كانت جبهة اصطف الأيمان بدون فعالية في المبدأ.

- والعمل يعني الاتحاد حول الوسيلة الممكنة الوحيدة لتحقيق الاستقلال وهي الثورة المسلحة.

أي استبعاد اختيار «الثورة السلمية» الذي ينهم من بدء «المؤتمر الوطني الجزائري» والذي سقط عمليا من تلقاء نفسه عقب تزوير الانتخابات التشريعية في يونيو 1951، وقبلها انتخابات المجلس الجزائري عام 1948 ويكتف ظهور «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» في 23 مارس 1954 كثير من المعوص، بسبب تباين وتشاك مقاصد الأطراف المعنية بدرجة أو بأخرى وهي أربعة على الأقل :

- أولا : الثوار المصممون على القيام بدورهم «كأداة ثورية» ورشمال قتيل - الثورة المسلحة هي أحسن الأجال، وبالعقد الأدنى من الرجال والوسائل..

وقد رأوا هي أزمة حركة الانتصار فرصة مواتية لصرب عصفورين بحجر

1. تحرير المناصلين من نفوذ الرعاعات المتحاذرة، ومحاولة توحيدهم نحو الثورة المسلحة بكيمة أو بأخرى.

2 إعادة توحيد صفوف «الحرب الثوري» على الماخن هي خضم الكفاح المسح. علما أن القمع الاستعماري المؤكد سيصل فعله بسرعة في نفس الاتجاه.

ويمس الثوار تعاليمهم القصير (أقل من ثلاثة أشهر) مع مسؤولي لجنة التنظيم في الحزب بأمرين :

- يمكن بواسطة اللجنة من الاتصال بأكبر عدد ممكن من الماضيين،

بدا بالأعضاء السابقين هي «المنظمة الحصة».

- استغلال اللجنة للحصول على مساعدة من الأمانة العامة (اللجنة المركزية) التي كانت ما تزال يومئذ تتصرف في مالية الحزب ووسائله.

ثانيا : لجنة التنظيم التي كان يهملها بالدرجة الأولى، إيقاد الهيكل

القاعدي للحزب من لانهيار، وتجنب الدحول في دوامة تنازع وتصارب

لمناصلين فيما بينهم وكانت تتصور لذلك أن عقد مؤتمر استثنائي، يمكن

أن يحكم بالقسم، بين زعيم الحزب وأمنته العامة، ويعيد المياه إلى مجاريها في أجل مسمى.

- ثالثاً : المحايدين الذين ظهروا في البداية بفرتسا بواسطة «نداء الحكمة» الذي بدعوا إلى بحث ديار محاييد قوي في صفوف المناضلين، يلزم المتخاصمين بالاحتكام إلى مؤتمر استثنائي سيبد، يفصل بينهما ويعطي كل ذي حق حقه، ومعروف أن بوضياف هو الذي نقل هذا النداء إلى الجزائر في عودته

من فرنسا، وقراء وعلق عليه أمام عدد من الثوار بالمعاصرة، ومن شأن ذلك أن يضفي مزيداً من التمويه على حقيقة موقفه، وغموضاً أكثر على الموقف في صفوف حركة الانتصار بصيغة عامة.

- رابعاً : الأمانة العامة (اللجنة المركزية) التي حاولت استغلال الثور في نزاعها مع مصالي وأنصاره، بعد أن علم إشار من أعضاء (لحول وسيد عني عبد الحميد) بتأسيس اللجنة الثورية ومشاريعها، وكانت بعض عناصر اللجنة المركزية، تعتمد إشاعة أن اللجنة الثورية من صنع لحول ورفاقه، وقد أخرج ذلك بوضياف وجماعته هي دعوة المناضلين إلى طريق الثورة المسلحة، كما أثار «المحايدين» - بفرنسا - عليهم، لأن نداء الحكمة الذي جاء به بوضياف شخصياً، يلح بوضوح على عدم الانحياز إلى أي من الطرفين..

وكان أنصار مصالي يعتقدون عن بكرة أبيهم، أن «اللجنة الثورية» هي «من صنع اللجنة المركزية».

ورغم كل هذا التساؤل والمشاكل والموض الساجم عن ذلك فإنه بالإمكان التعبير بين مرحلتين هي حياة «اللجنة الثورية» القصيرة :

١ - مرحلة انتفاهم والانسجام بين المؤسسين الأربعة بوضياف، بين بوعيد من جهة ودخلي، وبوشبوية من جهة ثانية.

ومن ثمار هذه المرحلة خاصة :

١. تقسيم العمل بين الأربعة، فكلف دخلي بالتنظيم وبن بوعيد بالتسليح، وبوضياف بالشؤون الخارجية، وبوشبوية بالإعلام والاستعلام والرقابة.

2. تمكّن بوضياف من تجديد الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة، بعزل جوية قاذله إلى شرق البلاد وغربها رفقة بوشبوية كما عاد إلى فرنسا للاتصال ببعض الثائمين في اتحادية الحزب، وإطلاعهم على ميلاد اللجنة

الثورية وشرح مقاصدها، ومحاولة إقناعهم بالدعوة لها. 3 إصدار صحيفة «لوبياتريوت» (الوطني) بهدف تبليغ أطروحات اللجنة الثورية إلى أكبر عدد من المعاضلين، وكانت مقالاتها تكتب بصفة جماعية تقريباً من طرف المسؤولين الأربعة.

4 إشعار البشير شيهاني رئيس دائرة باتنة لحركة الانتصار، بوضع نفسه تحت تصرف بن بولعيد، باعتباره المسؤول الأول بساحية الأورس.

هذه المرحلة انتهت في مايو 1954 بعد اجتماع القبة الذي جمع في الثامن من هذا الشهر بوضياف وبن بولعيد بكريم وأوعمر، وعقد الاجتماع ضمن أفق «المؤتمر الاستثنائي الماصل»، بدليل أنه توج باتفاق مبدئي، ينص على مساندة مصفحة جرحرة لمصاعبي اللجنة الثورية هي الاتجاه المذكور.

ب - مرحلة الحلاف ونهاية «التحالف التكتيكي».

انتهت اللجنة الثورية عملياً في منتصف مايو، بعد تفطّن دحلي إلى «انقسام المواربي» الذي يقوم به بوضياف، مع بقايا المنظمة الخاصة من قبل انفجار أزمة الحرب، فاعتبر ذلك ضرباً للثقة القائمة بين الرحلين منذ مطلع مارس⁽¹⁾ وحسب بوضياف أن النهاية كانت خلال اجتماع «سليدة مع دحلي وبوشبوية، بعد تأكيد اتجاه مصالي لعقد مؤتمر لأنصاره، واحتمال أن تجدوا اللجنة المركزية حذوه، وكان السؤال المطروح هو ما العمل يا ترى ضمن هذه الآفاق؟».

كان جواب دحلي، أن اللجنة ينبغي أن تواصل مساعيها مع ذلك، لكن بوضياف حاله قائلًا: «تواصل ماذا؟ لقد حانت ساعة العمل». ويضيف بوضياف، «وهنا «فترقت منا العبل بعد أن هشلنا في تحقيق وحدة الحرب»⁽²⁾

1. موهري في «مهندسو الثورة» مصر سابق.

ويضيف بوشبوية من جهته عنصرا آخر، هو أن بوضياف اقترح على دخلي ومساعدته تعيين منسق «للجنة الثورية»، وذلك يلج في الطلب دون أن يتلقى الجواب المنتظر.

والواقع أن بوضياف كان يتولى عمليا مهمة التنسيق في «اللجنة الثورية» الأولى (مطلع 1952) :

- أولا : بحكم مسؤوليته السابقة في «المظمة الحاصية» بشرق البلاد أولا وهي هيئة أركانها ثاني، هذه المسؤولية التي تصعه في درجة أعلى نسبيا فيسما بمساعدته السابقين : بن مهدي، ديدوش، بن بولعيد إلخ
- ثانيا : تكليفه من إدارة الحرب بعد الإعلان عن اكتشاف المنظمة الحاصية في مارس 1950، بشؤون العناصر التي نجت من حملة الاعتقالات. وقد عاد بوضياف فصلا عن ذلك من فرنسا في مطلع مارس 1954، يحمل صفة «منسق بين الداخل والخارج»، بمصل الاتفاق الحاصل «بموروج» (بصواحي باريس) في أواخر 1953 مع كل من بن بلة ومهماس، حيث كلف بهذه المهمة بعد تنازل هذا الأخير الذي عبر عن رغبته فيها أيضا. (2)
- ويؤكد عبد الرحمان كيوان بدوره، أن بوضياف بدأ منذ مايو يعبر وجهة اللجنة الثورية، بعد الاتصال ببقايا المنظمة الحاصية وجماعة انقاهرة (3).
- ويضيف مهري في نفس السياق، أن بوضياف انتهى بعد الخلاف مع دخلي إلى ضرورة إيجاد صيغة أخرى للعمل، تتمثل في تحضير الثورة اعتماد على نواة من ماصلي المنظمة الحاصية (4)

1. محمد عباس، اغتيال خطي، مصدر سابق
2. شهادة بن بلة في حديثه خاص مع المؤلف.
3. شهادته في رواد الثورة، مصدر سابق.
4. مهري في سهندسو الثورة.

الثورة الجزائرية مصر يلاثن (1944-1962)

وهكذا بدأ التحضير لاجتماع الـ 22 الشهير الذي انعقد على الأرجح في أواخر يونيو (1) الموالي.
تكونت «اللجنة الحماسية» (2) هي هذا الإطار إلى لجنة تحضيرية، ثم إلى مكتب للاجتماع الذي انعقد بحي المدنية تحت رئاسة بن بولعيد باعتباره أكبر المسؤولين سناً.
خصصت الجلسة الصباحية للاجتماع إلى تقرير مفصل من تقييم يوميات، تركز حول المحاور التالية :
1. بنية تاريخية عن «المنظمة الخاصة» من تأسيسها (1947) إلى حلها (1951).

2. العمل التحضيري الذي قامت به بقايا المنظمة الخاصة منذ بداية 1952
3. الأسباب العميقة لأزمة الحزب، وهي مقدمتها التنازع بين «حطين الإسلاميين» و«ثوري» الذي أدى إلى الانقسام في نهاية المطاف.
4. إشارة إلى الجوار الإقليمي للجزائر، لا سيما اندلاع الحرب التحريرية بكل من تونس والمغرب..
وخصصت جلسة بعد الظهر لمناقشة عامة اعتماداً على عناصر «تقرير» توجهت بعد نقاش طويل وحاد أحياناً بالمصادفة على ثلاثة :
■ تدوين بوضوح المتسببين في انقسام الحزب.
■ تلحيز عزم مجموعة من الاطارات على محو آثار أزمة الحزب، وإنقاذ الحركة الثورية من الإهمال.

■ تقرر إعلان الثورة المسلحة، كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر.

وكرّس الاجتماع من جهة أخرى، اللجنة الحماسية كقيادة للحركة الوليدة ومسئولها محمد بوضياف. وفي اجتماع لاحق درست «لجنة الضميمة»

1 25 يونيو حسب بوضياف

2 بوضياف بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط

مصممون اللاتعة وكيفية تطبيقها، واتخذ بناء على ذلك جملة من القرارات منها

1. تجميع العناصر الصاعدة في «المظلة العاصمة» والشرع في هيكلتها.
2. استئناف التكوين العسكري اعتماداً على دوائر «المظلة العاصمة» التي أعيد طبعها بالمناسبة.

3. تنظيم هترات تكوين في صنع المعرفة استناداً لمادة إعلان الثورة. وتم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة، والاتفاق على مواصلة الاتصال بجماعة جرجرة لإدماجهم في الحركة (1).

تصب قرارات اللجنة العاصمة كلها في إطار إعداد «أداة الثورة» لتكون في أجل مسمى على موعد مع «ال لحظة العاصمة» : لحظة إطلاق الشرارة الأولى ليشتمل الهشيم الجاهر - أي الشعب المستعد لهذا الحدث التاريخي العاصم، بفصل التوعية الوطنية من منتصف العشرينات خاصة. هذا الانكباب على «الأداة الثورية» لم يمنع اللجنة من مواصلة التفكير في «حزب ثوري»، ومواصلة مساعيها بأمل تجميع الصفوف من جديد، ليكون «الأحوة الأعداء» في الموعد المنتظر مع التاريخ وكانت هذه المساعي تنطلق من الوعي بالصفويات المحتملة لتأطير الحركية الثورية، في حالة الاعتماد على القلة القليلة من عناصر «المظلة العاصمة» وحدها (2).

بدا لم تنحصر عملية التجميع على العناصر السابقة في «المظلة العاصمة» وحدها، بل امتدت إلى بعض القممات القليلة هنا وهناك والتي استطاعت عناصر الثورة أن تعيدها بلوحات متفاوتة، منذ بداية الأرمه المفتوحة بين مصالي والأمانة العامة وكانت عملية التجميع هذه تصبدم بمراقيل جملة في الميدان منها:

1. بوضيف، صحيفة الجريدة في حرب الثورة الاشتراكية، عند تطلع نوفمبر 1974
2. شكل هذا الانحناء هاجسا حقيقيا لعناصر قيادية لمتال ديدوش وحفي القران (جوجرة).

- اتجهيز أغلبية المصاليين في القاعدة إلى زعيم الحزب، وتأثير ذلك على العناصر الثورية ذاتها كما حدث بمنطقة جرجرة. فقد استغرقت مفاوضات اللجنة الخمسة، مع كريم ورفاقه أربعة أشهر كاملة ولم تنتج بانضمامهم إلى «ال 22» إلا في أواخر أوت 1954 (1).

- معاكسة كل من المصاليين والمركزيين للحركة الوحدة المصاليين الذين يرون في بوضياف ورفاقه مجرد أداة في يد اللجنة المركزية. والمركزيين من باب الاعتقاد أن الظروف غير مهيأة بعد لإعلان الثورة. ولتحوف من أن يؤدي العمل المبستره إلى كارثة شبيهة بكارثة 8 مايو 1945. وشهدت قسطنطينة والبلدة بصفة خاصة مواجهات حاسمة جمعت الأطراف الثلاثة الثوار وكل من المركزيين والمصاليين. وهي مواجهة أولاد يعيش (البلدة) أطلق بوضياف «مصاوسته» المدوية «سمن الثورة ولو بالاعتماد على قردة الشقة» (2).

وعلى الصعيد الخارجي كان العمق الاستراتيجي العربي، يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لمجموعة بوضياف التي تمكنت في هذا الصدد من الاتصال بمحمد با أحمد بن بلة من الوفد الخارجي لحركة الانتصار بالقاهرة، وقد تم ذلك بالعاصمة السويسرية برن في بداية يوليو 1954

في أول لقاء هدم بوضياف عرجس حال عن انتحسيرات الجارية له يخططون له. وما يتطلون من الوفد الخارجي خاصة وقد تعهد بن بلة بالمساعدة بتحريك في اتجاهين كسب تأييد رقيقه محمد خيضر وحسين أيت أحمد، ومحاولة صمان الدعم المصري.

وهي لقاء ثان بين دائما. أوضح بن بلة لبوضياف أن المصريين يشترطون دعمهم بإدلاء الثورة أولا أي عليهم أن يعتمدوا في إطلاق

1. حسب شهادة بوضياف ولحمرين.

الرماسمة الأولى على إمكانياتهم الذاتية المحدودة جدا - دون انتظار كبير شيء من الخارج.

لم تجد «الأداة لثورية» إذا في صائفة 1954، من ركيزة تراهن عليهما في معدلة النجاح والفشل غير ركيزة «الشعب الجاهز» اعتمادا على سابق تجربتها معه، وعميق ثققتها في نتائج نضال وطني صادق وطويل النفس، وسجله اضخم الحافل بالبطولة والتضحية.

1. وكان الشعب فعلا يبدو جاهزا، كما تؤكد ذلك معظم التقديرات لصادرة عن فئات مختلفة من السياسيين والمناصلين

2. هالدكتور الأمين الدباغين كان في المصنف الأول من أوت يرى «أن الظروف الداخلية والخارجية مناسبة لإعلان الثورة المسلحة، وأن الجماهير مستعدة للانتفاف حول الجماعة التي تقادر بدلك»⁽¹⁾.

3. ويؤكد انطيم بولحروف غداة انعقاد مؤتمر المركزين بالعاصمة أن «الإحساس السائد حينئذ، أن من يطلق الرماسمة الأولى، سيكتب به لنفوز بقيادة الثورة بدون مسرع»⁽²⁾.

4. وحسب مصطفى الأشرف، أن التحضر بلغ قبيل فاتح نوفمبر إلى درجة أن بعض المناصلين فهموا تعليمات الاستعداد للعمل، كأمر نافذ يستوجب طلاق الحياة فوراً بدءا بالأسر والنيار»⁽³⁾.

5. وعندما منح كريم لمحمدي السعيد في نفس الفترة بأن ساعة العمل باتت وشيكة طمأنه بقوله «نحن حاهرون، فوالله لو ثار عشرة رجال هذه المرة لانتصروا على فرنسا».

6. ويؤكد بوضياف من جهة، «أن أول نوفمبر نشأ بالأساس من فكرة الاعتماد على الشعب».

1 الشيخ لروحية رواد الوطنية. مصدر سابق.

2 المصدر السابق.

3. M. Lachraf, Ecrits Didactiques, Edition ENAP, Alger 1988.

7. ويلخص بن مهيدي كل ذلك في قوله الشهيرة: «ارمو، الثورة بالشارع».

تتلخصها الجماهير: «...
فالاكتفاء كل الاعتماد إذا، كل على «الأداة الثورية» أولا والرهان على
«الشعب الجليل» ثانيا، في انتظار أن تؤدي حركية العمل المسلح إلى سلمة
شباب «الحزب الثوري» في مرحلة أولى، تمهيدا لاستدراج «القوى الحية» في
مرحلة لاحقة.

وكان من الطبيعي، أن يستفيد بوضياف ورفاقه من الرصيد العسكري
«المنظمة الخاصة» الذي هو حصيلة مصدرين
- الأول: التكوين والحيرة المكتسبة بالجيش الفرنسي نفسه، ويجدر
بالتذكير في هذا الصدد بأميرين:

.. أن الجيش الفرنسي كان يقيم ورشات لتكوين شباب ما قبل سن
الخدمة الإلزامية (21 سنة)، سواء في إطار الإعداد لخدمة أو الترغيب في
التعاقد مع الجيش.

وقد تكاثرت هذه الورشات بشكل ملحوظ، في ظل حكومة فيشي أثناء
الحرب العالمية الثانية، ومن الأسماء التي تدرجت في هذه الورشات وأصبح
لها شأن هي «المنظمة الخاصة»، يذكر على سبيل المثال: بلقاسم كريم،
الحاج بن علا، محمد مروي، عبد القادر بلحاج الجيلالي ..

2. أن بعض قادة «المنظمة» شاركوا في الحرب العالمية الثانية مشاركة
فعالة ومنهم أبطال تحصلوا فيها على أوسمة متميزة، شأن المساعدين
أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد... وغيرهم كثيرون..

- الثاني: حصيلة سنتين على الأقل من التكوين والتدريب في إطار
«المنظمة الخاصة» ذاتها: من اكتمال تأسيسها في ربيع 1948، إلى الإعلان
عن اكتشافها في مارس 1950، وتشمل هذه الحصيلة تجربة مفيدة في
التعرف على الميدان، إدراكا لدوره الحاسم في «حرب العصابات الشعبية»

- وعلى هذا الصعيد الهام يخبرنا المناضل أحمد بوشعيب أنه كلف باستطلاع ناحية من جبال النوشريس تمتد ما بين الروسة (عين السفل) إلى ثنية الحد (تيسمسيلت)، واختبار مدى صلاحيتها لاستقبال المجاهدين عندما تدق ساعة العمل وقد قطع المسافة مشياً في ثلاثة أيام، حسبما تقتضيه المهمة.

- وفي الأوراس يادر بن بولعيد بتشكيل لجنة خاصة، قامت خلال شهري أبريل ومايو 1954 باستكشاف جبال المنطقة، لمعرفة المفارقات والأنفاق والموانع الطبيعية الحصينة.

وفي صائفة نفس السنة انطلقت التّحضيرات من جديد، لإثراء وتحديث هذا ارسيد الموروث الذي يتضمن تجربة عسكرية مؤكدة

ويمكن أن نتابع باحتصار، ما قام به بن بولعيد في منطقة الأوراس - المرشحة لأن تكون «بؤرة الثورة الأولى» - على الأصعدة التالية
، شعبياً قام بما يشبه عملية المسر كلف مجموعة من المناضلين بحس نبض المواطنين في الأسواق والأعراس خاصة، لتقدير درجة استعداد الشعب لاحتضان الثورة المستطرة.

2. من ناحية التدريب خصص الفترة الممتدة من يونيو إلى أوت، لإجراء تدريبات عسكرية مكثفة، وتمريبات على حرب العصابات بدءاً بشن الغارات والمراقبة الليلية.. إلخ.

3. وعلى صعيد الأسلحة، أمر بإجراء إحصاء دقيق لمقتنيات المواطنين منها، كاحتياطي يمكن اللجوء إليه عند الضرورة. كما أمر في نفس الوقت أن يجهز كل مناضل سلاحه، أو يوفر المبلغ الكافي للحصول على قطعة سلاح مثل هذه التّحضيرات حوت أيضاً بالمناطق الأخرى، وشتم الإعداد للثورة أيضاً إجراء فترات تريض، لتكوين المناضلين وتدريبهم على صنع القنابل التقليدية. وكانت البداية بتريض وطني نظم بمزرعة المناضل عبد قادر الهجيم في ناحية اخرايصية (العاصمة)، أشرف عليه بن بولعيد

شخصيا بمساعدة بيطاط في الجوانب التطبيقية. وبعد هذا التريص الذي تم في أوت 1954 نظمت تريضات أخرى على مستوى المناطق. ووجد بوضياف ورفاقه في متناولهم، رصيد «المظلة الخاصة» من الأسلحة كذلك وقد تم جمعها وشراؤها بوسائل مختلفة، ومعظمها من مخيمات الحرب العالمية الثانية، وجرى تخزينها أساسا بالأوراس ونجيتي قسطنطينة والعاصمة. وأدت ظروف التخزين السيئة إلى إتلاف 60% منها تقريبا (1).

في أواخر أوت 1954، التحقت منطقة جرجرة بقطار التحضير للثورة، خلال اجتماع حصل بشارع «دي شار» في قصبة العاصمة. وبناء عليه انضم بلقاسم كريم إلى «لجنة الخمسة» التي أصبحت ابتداء من سبتمبر «لجنة الستة». عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات، لدراسة مختلف جوانب التحضير المادي والمعنوي، ومماثل التنظيم والقيادة.. والتكتيك والاستراتيجية، فضلا عن محتوى الحركة الجديدة على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي.

وكانت تسمية الحركة باسم «جبهة التحرير الوطني» قد ولدت في أوت 1954، بوادي ملوية غير بعيد عن مدينة مكنية الحدودية، أثناء حوار ثنائي بين بوضياف وبين مهيدي (2)، وعنها تولدت تسمية «جيش التحرير الوطني».. وليس مستبعدا أن تعمل التسمية تأثيرات داخلية وخارجية :

- داخلية من وحي تجربة الحركة الوطنية - بمعناها الواسع - التي عرفت «الجبهة الجزائرية المسلمة» في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي؛ كما عرفت «الجبهة الجزائرية للنفاذ عن الحريات واحترامها» في مطلع الخمسينات.. حرجية من وحي التجربة القيتنامية بقيادة «الجبهة الوطنية للتحرير» التي كانت في أوج إشعاعها، بعد الهزيمة الفاصلة التي حققتها بالجيش

1 ابن بولعيد في كتابنا نوار عظام، «الجمهورية الجزائرية» 2003
2 بوضياف، المسلسل السابق.

المرنسي في معركة «بيان بيان جوه» (7 مايو 1954). وبعد الاتفاق على

التسوية بحثت لجنة الستة موضوع توسيع قيادة الجبهة باتجاهين

1 ضم «الوند الخارجي» بمناصرة الثلاثة بن بلة، خيصر آيت أحمد،

باعتباره البوابة الضرورية لإمكانية الاستفادة من العمق الاستراتيجي العربي.

وكان بن بلة قد وافق في أبريل 1954 إلى إقناع محيط (1) جمال عبد

الناصر «رجل القوي في الثورة المصرية - بجدية التحضيرات العارية

بالجرائر، والحصول على ضمانات مؤكدة لدعم الثورة المسلحة بمجرد

اندلاعها كما سبق الإشارة.

وتمت مناقشة اقتراح ضم الوند الخارجي مع قواعد الحركة أيضا

فوافقت عليه أغلبية وتعمقت البعض، بحجة أن تكون القيادة واحدة إما

بالداخل أو بالعلاج (2).

2. البحث عن شعبية بارزة لتكون بمثابة «المطاء السياسي» للحركة

الوليدة، على أساس أن أعضاء اللجنة - الخارجيين لتوهم من حياة السرية

القاهرة - لم يكونوا معروفين لدى عامة الشعب، بل حتى لدى هامة المصائبين

نظرا للتكتم الشديد على نشاطهم داخل العرب نفسه

وكانت أهم محاولة في هذا الشأن، مع قيادي سابق هو الدكتور محمد الأمين

الدباغين، لكن لم تأب بشجعة، أسوة بمحاولات سابقة مع مصالي نفسه (3).

واقترحت «لجنة الستة» من جهة أخرى، مبادئ الثورة المسلحة

واستراتيجيتها في آن واحد. وأكدت بصحة خاصة على مبادئ أساسيين :

1 أولوية الداخل التابعة من ضرورة إعطاء أهمية خاصة في البداية

للعمل العسكري، باعتباره الوسيلة الوحيدة لطرح القضية الجرائرية بمختلف

أبعادها على الصعيدين الداخلي والدولي.

1 علي صبري زكريا محي الدين من السياسيين والمفكرين فتحي الديب وهرث سيمان من المفكرات.

2 موطا، ويلود وولاقه.

3 حلول انوار تهريبه مرقين إلى القاهرة لكن بدون جدوى لترجمته هي آخر لحظة.

علما أن محاولات طرحها بالطرق السياسية وحدها، خلال ثلاثة عقود سابقة باءت كلها بالفشل وينجم عن ذلك أن القرارات الهامة في البداية ينبغي أن تتبع من المقاتلين بالدرجة الأولى.

2. الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الملائمة، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا معالا لنا قررت اللجنة ترك حرية المبادرة للمناطق، حسب ظروفها وإمكاناتها⁽¹⁾.

وفصلا عن هذين المبدأين أقرت اللجنة - بعد مناقشات مطولة - استراتيجية عمل تشمل مراحل ثلاث هي :

- أولا : مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري للثورة المسلحة لضمان انتشارها، والهدف في هذه المرحلة سياسي بالدرجة الأولى، ويتمثل في شرح معنى الثورة وطبيعة أهدافها لكسب تعاطف الشعب وتأييده في الميدان. ويهدف العمل المصالح هنا إلى إثارة حماس الجماهير، بضرب العوية وأعوان الاستعمار خاصة.

- ثانيا : تمهيم الشعور بانعدام الأمن بالتصدي لفلاة المستوطنين ومصالحهم في جميع أنحاء البلاد.

- ثالثا : إقامة مناطق محررة، يمكن أن تستقبل نواة قيادة وطنية، تكون صورة مصغرة عن قيادة الجرائر المستقلة، أي إعادة مركرة القيادة، بعد مرحلة اللامركزية الأولى⁽²⁾.

ودرس «لجنة الستة» كذلك مشكلة التسليح التي كانت تؤرق الجميع، ولم تجد بدا في نهاية المطاف من الاعتماد على :

1. معززون المنظمة الخاصة، من الأسلحة وإضافة شيء قليل إليه، فصلا عن القنابل التقليدية التي تم صنعها بالأوراس ومنطقة وهران خاصة.

1 يوميل في ثور.. عظماء مصر سابق.
2 المصدر السابق.

2- صفقة أسلحة كان أمرها المناضل المغربي عبد الكبير الماسي مع مهريين إسبان بتطويل ومولتها اللجنة بإمكانياتها المتواضعة. لكن تحركات الأمن الإسباني بالمدينة اعسد العملية (1). وتسبب ذلك في حرج كبير بالمنطقتين الرابعة والخامسة، بعد اعتماد بن مهدي ويطاط على هذه الصفقة. إلى درجة التنازل عن حصتها من مخزون «المظلة» خاصة بالأورس، وقد اضطرهما ذلك إلى المشاركة في إعلان الثورة بحوالي 10 قطع في حالة سيئة. ناهيك أن بن مهدي قائد المنطقة الخامسة لم يكن يحمل لية الموعد الكبير عبر مسلسل قديم، ليس بخزائنه سوى طلقين (2). واكتفى بوجعة سويداني نائب مسؤول المنطقة الرابعة بضرع، بعد أن تنازل عن مسلسله لأحد رفاقه (3).

وفي اجتماع 10 أكتوبر بالمرادية، أقرت لجنة الستة بيان فاتح نوفمبر باسم جبهة التحرير الوطني، وبداء إلى الشعب باسم جيش التحرير الوطني. ونم في نفس الاجتماع تحديد موعد جديد (4) لإعلان الثورة، ليلة فاتح نوفمبر التي تصادف «عيد القديسين» ويليه «عيد الأموات» (2 نوفمبر) وفي اجتماع لاحق تم تحديد مناطق العمليات الستة وتعيين مسؤوليها كما يلي:

- الأولى (الأورس) بقيادة مصطفى بن بولعيد ويوبه أليشير شيجاني
- الثانية (شمال قسنطينة) بقيادة مراد ديبوش ويوبه يوسف زيمود
- الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) بقيادة بلقاسم كريم ويوبه عمار أوعمران.

1. عبد الكريم السليبي، سفر جبهة مشورتات جريدة العصر (المغرب)، الرباط 2003.

2. Y Courrier OP. CIT p.347.

3. كانت لجنة الستة قد حددت في البداية موعد 15 أكتوبر، لكن غيره لسبب انطلاقها من الصويرة والضرع، وبلغ ذلك الأملنة للجنة المركزية فكانت بحملة لإقناع الماسيين بعدم المشاركة في المنصرف حسب تقديرها.

4. حسب رواية ييطاط كما جاء ذلك في كتابها عنه معقود مع الشعب، إصدار المجلس الشعبي الوطني نوفمبر 2004.

- الرابعة (العاصمة وما حاورها) بقيادة راجح بيطاط وبنويه بوجمعة سويساني.
- الخامسة (وهران وما جاورها) بقيادة محمد العربي بن مهيدي وبنويه
رمضان بن عبد المالك.

- السادسة (الصحراء) وقد بقيت مجرد مشروع.
هدد التقسيم يتضمن تعويرا في آخر لحظة. تبادل ديدوش وبيطاط بعد
اعتذار الأول عن تولي منطقة العاصمة، بحجة أنه معروف بها لدى مصالح
الأمم ما قد يقلل من حظوظه في النجاح.

وكلف محمد بوصياف منسق «لجنة الستة» بتولي مهام التنسيق بين قادة
المناطق والوفد الخارجي للجنة الذي ينشط انطلاقا من القاهرة.
وقد أشعر بوصياف في رسالة من برن بتاريخ 29 أكتوبر، الوفد الخارجي
بأنه ورفاقه بالداخل استندوا إليه مهمة الحديث باسم الثورة على الصعيد
الدولي، وهي مهمة «حكر عليهم دون سواهم» كما جاء في الرسالة (1).

وعقدت «لجنة الستة» آخر اجتماع لها في 23 أكتوبر بمنزل المناضل مراد
بوقشورة في حي الرايس حميدو، وهو الاجتماع الذي تخلده الصورة
الشهيرة، تجسيدا للحسن التاريخي الذي كان يتمتع به بوصياف ورفاقه،
وعميق شعورهم بأنهم يعيشون لحظة فاصلة في تاريخ الجزائر وطن وشعبا.
وكان الاجتماع فرصة جديدة، لمراجعة قوائم الأهداف المنتظر تحقيقها
في الساعة الصفر من ليلة فاتح نوفمبر، قبل الافتراق والتحاق كل قائد
بمنطقته للإشراف على إشعال فتيل الثورة بنفسه. وقد اتفق الستة على اللقاء
مجددا في يناير 1955 (2)، لتقييم الوضع وتدارس الموقف على ضوء
المستجدات والمغفريات لكن تداعيات الأحداث ورد الفعل العنيف من إدارة
الاحتلال، حالت دون انعقاد الاجتماع المبرمج في وقته. بل حولت فراق الـ 24

1. في اغتيال حلم، مصدر سابق.

2. في 10 يناير حسب رواية كريم و 11 حسب بيطاط.

أكتوير إلى وداغ نهائي مع ثلاثة من قادة فاتح نوفمبر، وهم علي التوالي مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي.

ويعتبر بيان فاتح نوفمبر أرضية إيديولوجية وسياسية وافية، إذ تضمن مختلف العناصر المتعلقة بجهة التحرير الوطني وأهدافها ووسائل عملها، مع وضع المبادرة بالظهور في سياقها المحلي والإقليمي والدولي ويمكن اعتباره إعلان حرب وبداء سلم في نفس الوقت. لأنه تضمن كذلك شروط التفاوض، ومقترحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا..

ويمكن تلخيص البيان في المحاور الأربعة التالية :

- أولا : التعريف بالحركة وأهدافها

يقدم البيان «جبهة التحرير الوطني» كحركة تجديدية بقيادة مسؤولين من الشباب.. جمعت حولها أغلبية العناصر السليمة المصممة من مناضلي الحركة الوطنية (حرب الشعب - حركة الانتصار).

وتصنع هذه الحركة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ولا علاقة لقيادتها لا «بالمركبيين» ولا «بالمصاليين».

وتهدف الجبهة إلى تحقيق الاستقلال الوطني، باعتباره محلا ضروريا «لإقامة دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية كاملة السيادة في إطار المبادئ الإسلامية، وفي ظل احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني» ويقتضي تحقيق هذا الهدف العمل في آن واحد على الجبهتين الداخلية والخارجية.

1 - داخليا : ينبغي العمل على الصعيدين السياسي والعسكري.

2 - خارجيا : ينبغي العمل «لتدويل القضية الجزائرية بمساندة العلماء الطبيعيين لشعبنا».

- ثانيا : نداء إلى الشعب وإلى الاتحاد .

■ نداء إلى الشعب كي يبارك جبهة التحرير، ويسارع بالالتفاف حولها لتحرير الجزائر واستعادة استقلالها.

■ نداء إلى الاتحاد باعتبار أن هي مبادرة جبهة التحرير مثلثورة «فرصة لجميع الجزائريين من مختلف الطبقات والأحزاب والحركات، كي يلتحقوا (مرادى) بصمود الكماح التحرري دون أي اعتبار آخر»

ثالثا : الظروف الداخلية والخارجية ملائمة للثورة :

1. «الشعب متحد حول قضية الاستقلال معتمد للتضحية في سبيله».
2. للحركة الوطنية (الحزب الثوري) حاضرة لغرض غمار الكماح المسلح، بعد مراحل طويلة من النضال السياسي.
3. الظروف الخارجية مناسبة إقليمية ودولية :

- إقليميا : انطلاق حركة التحرير بنومس والمغرب، جعل حركة التحرر بالجزائر تبدو متأخرة عن الركب. وهي السابقة بالدعوة إلى وحدة الكماح العربي ..

- دوليا : هناك «انفراج نسبي يساعد على تسوية بعض المشاكل الثانوية كالفصية الجزائرية، بفضل الدعم المنظر من أشتاتنا العرب والمسلمين خاصة»

- رابعا : اعمو وشروط التفاوض .

«الاستعمار الأعمى» هو «العدو الوحيد» لجبهة التحرير التي تعبّر بين هذه الظاهرة الاستيطانية المقتضية وبين الشعب المرنسي وتعترم الجبهة لتصفية الاستعمار، «استعمال جميع الوسائل الممكنة والمناحة، في ظل تعبئة وتنظيم مختلف طاقات الشعب المسلحة».

ولا يتناهى ذلك مع الجنوح إلى السلم، لذا يقدم بيان فاتح نوفمبر أرضية للتفاوض، توازن بين المطالب والنتائج كمبدأ جوهري في مثل هذه المعاملات. ويمكن تلخيص مطالب الجبهة في ثلاثة .

1. «اعتراف رسمي وعلمي بالهوية الجزائرية».

2 «اتفاوض مع ممثلي الشعب، على أساس سيادة الجزائر صمم وحدتها الوطنية والترايبية».

3. المبادرة بخلق جو من الثقة، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف مطاردات الثوار والمناضلين ..

وبالمقابل تتعهد جبهة التحرير -

1. احترام الحريات المردية والجماعية للأقلية الأوروبية

2. تمكين الأقلية الأوروبية من الاختيار بين

أ - الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، وفي هذه الحالة تطبق عليها الجرائر المستقلة قانون الرعايا الأجنبي.

ب - اختيار الجنسية الجزائرية، فتعامل أسوة بعامة المواطنين.

ولا يسيء اليان مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية الذي ينبغي أن يخصص للاتفاق قائم على المساواة واحترام المتبادل بين البلدين ..

يمثل هذه التعهدات تمنح جبهة التحرير - الحريضة على الحد من إراقة الدماء - باب المفاوضات المحتملة على مصراعيه

وتبدو توقعات قادة جبهة التحرير عشية اندلاع الثورة، واقعية تماما بسببين اثنين على الأقل:

1. إن تجارب الثوار المرة مع الظاهرة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، رسخت في الأذهان وفي الذاكرة الجماعية، أن مواجهة هذه الظاهرة تستوجب شراحم حد كبير من الواقعية المحسوبة بدقة

2. بشأة هؤلاء القادة في أحضان حركة ثورية، حريضة كل الحرص على أن تبعد عن نفسها تهمة اليسارية، بالتأكيد المستمر على «الواقعية» في الأهداف والوسائل وقواعد العمل . (1)

وبفضل هذه انحلمية كان بن بولعيد مثلاً، يتوقع أن تستمر ثورة التحرير عشر سنوات على الأقل، بينما كان دينوش يتوقع ثماني سنوات، ويؤكد في هذا الصدد:

1 تقرير مصالي إلى مؤتمر هورنو منتصف يوليو 1954

«إن المرحلة الأولى من الكفاح المسلح (حوالي سنتين)، تستهدف بالأساس إخراج القصبة من دائرة (الحرائر المقاطعة الفرنسية) إلى دائرة (الجزائر المستعمرة). وبعد ذلك فقط تبدأ المعركة الحقيقية من أجل الاستقلال»⁽¹⁾.

ولم تهمل قيادة الجبهة العامل النفسي الاجتماعي في التحضير لهذه المواجهة المصيرية الدامية. بالمزاوجة بين حتمية العنف الرهيب الذي سينجر عن معركة التحرير بكل تأكيد، والتبشير المبكر بالنصر المبين الذي لا ريب فيه كذلك.

وقد استعملت لإعداد النفوس كلمة «فلاقة» التي اشتهر بها الثوار التونسيون الذين أعلنوا المقاومة المسلحة مع مطلع 1952 وتحمل الكلمة شهنة من الترهيب والترويع. لما توحى به من قتل بطريقة شنيعة. كما استعملت عبارة «سلاّل القلوب» التي لا تقل عنفا عن «الفلاقة». طبعا «سلاّل القلوب» يستهدف البطش بالعدو أولا. لكن الويل ثم الويل للخونة. وكل من تسول له نفسه أن يتجرا على طعن الثوار في الظهر.

وتبشيرا بالنصر اليقين تم مثلا، توظيف نبوة منسوبة إلى الولي لصالح سيدي احير⁽²⁾، هي بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يقول فيها : «لا تستجيبوا للبلاريج التي تقادىكم من برج بوعريريج . التزموا الهدوء في الحرب الأولى وحافظوا عليه في الثانية . لكن هي الثالثة تعالوا نتجند معكم أنا وابني»⁽³⁾.

وتشاء الصدف أن تكون الطبيعة في الموعد أيضا. بعد أن عبرت عن شديد غضبها بمظاهر شتى : جفاف وحراد وزلازل .

1 صحيفة المقاومة عند 18 - 1 يوليو 1957

2. ولي صالح بناحرة سطيف.

3. A. Naroun, OP CIT, p 305.

وشاهد بعض الجزائريين بالم كهف كانت أغلبية الصحايا والمكويين
في زلزال لأصنام من أمثالهم، وكيف كانت المصاعدات توجه بالألوية إلى
القلة القليلة من الأوروبيين المتضررين¹.

1 شهادة علي لوميسي في كاتينا حشون - في مكتب الشؤون - دار هومة، الجزائر 2004.

الفصل الثاني

اختبار.. السنة الأولى

أولا : شرارة.. قديمة

كانت انطلاق الثورة المسلحة في منتصف ليلة العاشر من نوفمبر 1954، مفاجأة تامة لسلطات الاحتلال على جميع المستويات : ولأحزاب السياسية بالجزائر عموما باستثناء عناصر قليلة من اللجنة المركزية لحركة الانتصار (حزب الشعب)، وزعيم الحركة الحاج مصالي الذي بلغته معلومات متضاربة هي منغاف ب - «نيور»⁽¹⁾، عن التحضير لعمل ما انطلاقا من القاهرة وبدعم منها.⁽²⁾ فوزير الداخلية فرانسوا ميتران، عاد إلى باريس مطمئنا إلى حد ما بعد زيارة الجزائر (16-22 أكتوبر) فقد سمع ما يرضيه من سلطات لمقاطعة، بدءا برئيس المجلس الجزائري ريمون لاكبير الذي قال يعاطفه في رحاب المجلس « لجزائر هادئة ومستقرة يا معالي الوزير»⁽³⁾.

ورفضت السلطات المدنية والعسكرية بعمالة قسطنطينة التي تبدو مهددة بالأعصار أكثر من غيرها التخلي عن اطمحانها، رغم زعمائها من مسؤول الأمن المركزي بالجزائر العاصمة جلس فوجور في 29 أكتوبر «بوجود مئة (فلاق) بالأوراس».

1 مدينة تقع وسط غرب فرنسا، نقل إليها مصالي في مايو 1952 بعد العواث التي صاحبت زيارته للأصنام

2 توفيق الشوي، نصف قرن من العمل السياسي، دار الشروق، القاهرة 1998

3 Y Courrière, Les fils de la toussaint, Fayard, paris 1968, P 240 .

ويفسر الوالي العام روجي ليويلر هذا الاطمئنان به انقسام حركة الانتصار
«الذي يتضمن للجزائر شهورا من الهدوء».
فقد استبعدت أن تمر هذه المجموعة المسلحة أمام أنفها، واعتبرت
معلومات العاصمة «مبالغا فيها إلى حد كبير»، وشهد بذلك العقيد «بلاش»
قائد قطاع باتنة (الأوراس) شخصها بقوله : «إنني أجوب طرق انتاحية منذ
مدة ولم أر قط (قلًا) أمام سيارتي» (1).
هذه المعالجة الثامة، صاحبها هي البداية سوء تقدير واضح لأهمية
العمليات المسلحة التي امتدت لها في لحظة واحدة مختلف أنحاء الجزائر،
ولو بدرجات متفاوتة من حيث القوة والكثافة والأثر. ويلخص ذلك موقف
الوالي العام نفسه الذي صرح قائلا : «لا داعي للقلق، هناك 300 بندقية في
الأوراس. هذا كل ما في الأمر... ويمرر التمرد في نفس التصريح، إلى
«المحصول السيء خلال الموسم الأخير... مؤكدا أن هذا «التمرد... محدود
في منطقة معينة» (الأوراس) (2).

واكتنف انطلاقة فاتح نوفمبر 1954 في بدايتها، عموض كبير لعدة عوامل منها:
أولا : أن عنوان «جبهة التحرير الوطني» ظل في طي الكتمان المحكم، ولم
يعلم عنه إلا في بيان الإعلان عن الثورة الذي شرع في توزيعه عشية وغداة
اندلاع الثورة. فهذا العنوان - أسوة بصنوه «جيش التحرير الوطني» - لم يرد
ذكره قبل فاتح نوفمبر، في أي خطاب أو تقرير أو مذكرة إعلامية لسلطات
الاحتلال محليا أو مركزيا بمرئنا ذاتها.

وتذكر الباحثة جرمان تيون (3) أن فرنسيا نزع إلى العاصمة بعد اندلاع
العمل المسلح بالأوراس، سألها إن كانت تعرف شيئا عن هذه الحركة
المجهولة التي تطلق على نفسها اسم «جبهة التحرير الوطني»...

1. IBID, p 271

2. IBID

3. Nancy Wood, D une Algerie a l autre, Edition Autrement, paris 2003, p 155.

ثانيا : اندلاع الثورة في ظل انقسام «حركة الانتصار» (الحزب الثوري) إلى أربع فئات:

1. أنصار زعيم الحرب العاج مصالي وهم الأكثر عددا. وقد شكلوا ابتداء من منتصف يناير 1954 «لجان إنقاذ»، وشرعوا في طرد العناصر الموالية للأمانة العامة واللجنة المركزية للحزب من المقربات ومواقع المسؤولية.

2. أنصار الأمانة العامة بقيادة بن يوسف بن حدة، وأكثرهم من أعضاء لجنة المركزية والهيكل النظامي للحزب، مع بعض القسمات نقبلة هنا وهناك.

3. «المحيدون» ويمثلون الفئة التي كانت تطالب بطرح الخلاف بين زعيم الحزب والأمانة العامة على مؤتمر استثنائي لبيت فيه، وإعادة الأمور إلى نصابها حسب الطرق النظامية.

4. «الثوار» وأغلبهم من بقايا «المنظمة الخاصة»، وكانوا يحضرون أنفسهم خمية - منذ مطلع 1952 حاسة - وأصعب نصب أعينهم إمكانية تحرير أغلبية المصاليين بالقاعدة، من نفوذ قيادة الحرب التي ركزت إلى الجمود، واستضافت لعبة الانتخابية المقيمة⁽¹⁾، ودفع هذه لأغلبية على طريق الثورة المسلحة في أحسن الأجل.

ثالثا : مسدرة أنصار مصالي بتبني الثورة المسلحة، اعتمادا على أغلبية المناصليين في القاعدة. وقد تلقوا في هذا الصدد إشارة واضحة من الزعيم في 4 نوفمبر مفادها : لا تسلكوا عن هجر الثورة حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة⁽²⁾.

وإزداد التفاوض بعد أن التحق المصاليون بالركب فعلا، وإعلان ثورتهم باسم «الحركة الوطنية الجزائرية».

1 حلول الثوار في مؤتمر أبريل 1953 إقناع القيادة بالمعدل من هذه النية التي لا تطلق من ورائها.

2 مولاي مرياح في كتابت رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2003

رابعاً : اضطراب بعض الثوار أنفسهم إلى استعمال ورقة مصالي لجزر الماضين الموالين له جراً إلى العمل المصلح . فعل ذلك مثلاً بالقاسم كريم وعمر أوعمران بمنطقة القبائل . حيث انحازت أغلبية المناضلين إلى زعيم الحرب (1) . فقد ظل كريم يتظاهر بالولاء إلى الرعيم حتى آخر لحظة . ولم يكن يكاد يفهم حقيقة موقفه غير الثقات . وفي طليعتهم رحيل صعد معه إلى الجبل منذ ربيع 1947 . (2)

وكان الوضع بمرساة من ناحية المعاجاة والعموض . انعكاساً للوضع بالجزائر تماماً . فقد انحازت هناك أيضاً أغلبية المناضلين إلى الحاج مصالي . ولم تنج القاهرة من هذا الغموض . حيث تمكن في البداية الشاذلي المكي وأحمد مرعبة من أنصار مصالي من إقناع الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (3) والأمير عبد الكريم الخطابي بأن مصالي هو منجز الثورة .

في ظل هذا الغموض . جاء بيان فلاح نوفمبر ليقدم التوصيات الأربعة . ويقصي على بعض جوانب الالتباس فقط . لأنه لم يكن حينئذ قد انتشر على نطاق واسع بعد . فقد تضمن تعريفاً بالحركة التي بادرت بإشغال فتيل ثورة :
جبهة التحرير الوطني .

- فالجبهة حركة تحديدية . قام بها شباب من « الحركة الوطنية » (حزب الشعب الجزائري) . لا علاقة له بالطرفين المتسببين في انقسام هذه الحركة : مصالي وأنصاره من جهة والأمانة العامة ومعها أغلبية أعضاء اللجنة المركزية من جهة ثانية .

- وهي حركة ثورية . بناء على المهام التي وصفت على عاتقها إنجازها . سواء على مستوى الطبقة السياسية الجزائرية . أو في إطار التصدي نظام الاحتلال الفرنسي .

1 المصدر السابق

2. A. Zamoum, Tamert Imazighen, ed. Rahma, Alger 1993.

3. استقر الشيخ الإبراهيمي بقاهرة منذ 1953

ولوضع هذه استراتيجية الثورة موضع التنفيذ، اهتمت جبهة التحرير منذ البداية في سيرها بمذهب سياسي من أبرز دعائمه :

- 1 العمل الدؤوب على توسيع نفوذ جبهة التحرير وسط الشعب، حتى يظل سنداً وفيها لها ولذراعها المصلح جيش التحرير الوطني.
2. نسف أية معاونة تعاون مع العدو، يمكن أن تؤدي إلى ظهور قوة موازية أو بديلة لها.

3 التمييز بين الشعب المرنسي ونظام الاحتلال الاستيطاني بالجزائر، واعتبار الغلاة من المستوطنين حامية العدو الرئسي للجبهة ولشعب الجزائري وتمت ترجمة هذا المذهب على صعيد العمل في مبادئ :

- الأول : أولوية الداخل وتعبير أساساً عن أهمية العمل العسكري خلال مرحلة الانطلاق في طرح القضية الجزائرية محلها ودولها، بعد أن عجزت عن ذلك أكثر من ثلاثة عقود من العمل السياسي وحده ويقضي ذلك أن يكون الثوار بالداخل في هذه المرحلة مصدر القرارات الهامة

.. الثاني : لا مركزية العمل الثوري في البداية أبصاً، نظراً لاتساع رقعة البلاد وعدم توفر الثوار على وسائل الاتصال العسكرية الحديثة والحرص على تأمين لقرارات في نفس الوقت.

ويقضي أن تكون كل بؤرة للكفاح المسلح حرة ومستقلة في مبادئها وأهدافها، وسيدة قراراتها، معتمدة على نفسها في التسليح والتموين خاصة، واستناداً إلى هذه العملية الاستراتيجية والمذهبية والعملية، حددت جبهة التحرير في سعيها لطرح القضية الجزائرية بقوة الإيمان والعدل - جملة من المهام الداخلية والخارجية منها :

1. لشروع في « العمل على الجبهتين السياسية والعسكرية ».
2. تجسيد وحدة المغرب العربي في إطاره الطبيعي.

3. العمل في سبيل تمويل القضية الجزائرية، وبمساعدة الحلفاء
الطبيين؛ للشعب الجزائري. دون إعمال للتصالح مع العدو في إطار ميثاق
الأمم المتحدة مع جميع الأمم التي تساند هذه القضية..

وفي إطار للتخصيص لاندلاع الثورة المسلحة، قامت قيادة جبهة التحرير
الوطني بتقسيم التراب الجزائري إلى ست مناطق، على أساس أن تشكل كل
واحدة منها بؤرة قائمة بذاتها للعمل الثوري سياسيا وعسكريا. وتم ترفيع
المناطق كما يلي :

- المنطقة الأولى : تضم سلسلة جبال الأوراس والناماشة، وتمتد من
بسكرة جنوبا إلى سطيف شمالا، وتشمل المناطق الحدودية ما بين وادي
سوف وجنوب سوق أهراس.

- المنطقة الثانية : تضم الشمال القسطيني ما بين وادي الصومام
غرب والحدود التونسية شرقا وتحدها منطقة الأوراس جنوبا. وتمتد هذه
المساحة على الشريط الساحلي من بجاية إلى الحدود الجزائرية التونسية.
المنطقة الثالثة : تضم القبائل الصغرى والكبرى، وتمتد من وادي
الصومام شرقا إلى دلس ومشارف الأحصيرة غربا.

- المنطقة الرابعة : تضم الجزائر العاصمة وتمتد على الشريط الساحلي
من دلس شرقا إلى تنس غربا، وتمتد في العمق من الأحصيرة شرقا إلى ثنية
الحد بـجبال الوشريس غربا ..

- المنطقة الخامسة : تضم المنطقة الممتدة غرب المنطقة الرابعة
حتى الحدود المغربية، وتمتد جنوبا حتى الصحراء.

المنطقة السادسة : تضم المناطق الصحراوية، وقد ظلت مجرد
مشروع عشية اندلاع الثورة.

كانت قيادة الجبهة وهي تستند لليلة فاتح نوفمبر، واعية تماما بأهمية
والشرارة الأولى، كما يتجلى ذلك في قول العصور القيادي مراد ديدوش

«علينا أن نشعل الفتيل، ولا يحتاج ذلك إلى أسلحة كثيرة أو وسائل ضخمة. يكفي أن نريد ذلك». ويضيف: المهم أن يقول الفرنسيون: «ما قد جبرأوا»، كما كانت داعية تعاما بأن المعركة المفتوحة لن تكون سهلة، وأن الحرب ستكون طويلة وشرسة، وسيدهع الشعب الجرائري خلالها ثمنا باهظا. هذا الثمن يكشف عنه رابع بيطاط على لسان مفتش شرطة قال وهو يشرف على تعذيبه: «أن اختيار القوة الذي نجأتم إليه هو السبيل المجدي الوحيد. لكن هذا الطريق سيكلفكم غالبا، فالشعب الجرائري سيحصل على استقلاله مقابل مليونين أو ثلاثة من القتلى».⁽¹⁾

في ظل هذا التصور الواقعي، وارتكازا على الحملة المذكورة، أعلنت قيادة الجبهة الحرب على نظام الاحتلال بالاستناد إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

1. «الشعب الجاهز» لاحتضان الشرارة وتحويلها إلى ثورة حقيقية، وكانت غالبية الشعب تبدو كذلك فعلا عشية اندلاع الثورة وكانت الشناعة اعمامة أن من يسبق بإعلان الثورة، سيفوز بقيادة الشعب في معركة الحرية والاستقلال..

2. معرفة ميدان المعركة التي تعود إلى أواخر الأربعينيات، بفضل تجربة عنصر، المنظمة الخاصة، الذين كانوا يتدربون على ذلك نهرا وليلًا. وقد استفاد هؤلاء من تجربة «العارجين على القدوس» الذين كانوا يعتصمون بسجبال والوديان، عند مطاردة إدارة الاحتلال وأمنها بهم وأكثر هؤلاء كانوا بجبال الأوراس والقبائل، ومرتفعات المناطق الحدودية الشرقية و لغربية..

3. القمع الاستعماري الذي كانت قيادة الجبهة تتوقع أن يعمل عمله، في التفرغ مختلف الحركات السياسية حول الحركة الوليدة التي فتحت باب الالتحاق بها - بصفة فردية - في بيان فاتح نوفمبر.

1 R. Barret, Les Maquis de La Liberté, Témoignage Chrétien, Paris 1987, P 39.

وقد حدث ذلك فعلا، بعد أن أطاحت مفاجأة جبهة التحرير صواب إدارة الاحتلال، فراحت تضبط ضبط عشواء، وتعتقل جميع من كانت له سوابق وطنية من أنصار مصالي وأنصار اللجنة المركزية، بدأ بأعضاء قيادة الثيارين، من أمثال مولاي مرياح ويس خدة وكيوان... الخ.

فقد تم خلال شهر نوفمبر وحده اعتقال زهاء 1200 شخص، حبس منهم 750 بدون أي سبب أو جرم. وشرع في تجميع السكان في أماكن معينة تحت التهديد بأقصى العقوبات، وكانت البداية بالأوراس منذ 21 نوفمبر.

وبدأة اندلاع الثورة عاد وزير الداخلية ميتران إلى الجزائر لمعالجة الوضع، فقتل إليه النائب بن جلون نبأ مقتل امرأة بائسة بالأوراس تحت القصف الجوي.

وتقدر المصادر الفرنسية ذاتها (1)، عدد ضحايا القتل بدون محاكمة خلال شهري نوفمبر وديسمبر بأكثر من 100 قتيل

4. العمق الاستراتيجي العربي

كانت الحركة الوطنية بالجزائر عموما وطلبتها الثورية خصوصا، تولي أهمية خاصة للعمق العربي، كما يؤكد ذلك تواجد الشاذلي النعكي بالقاهرة ممثلا لحزب الشعب الجزائري منذ 1945، وزيارة الدكتور محمد الأمين ادباغين مسؤول العلاقات الخارجية لها في خريف 1948، حيث تباحث مع الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، في موضوع الدعم الممكن توفيره في حالة اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر.

وهي نفس الإطار، استغل الحاج مصالي فرصة أداء فريضة الحج سنة 1951، ليشير نفس الموضوع مع الملك سعود بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير فيصل، وقد سأل الأمير فيصل بالمعاسبة: «هل بإمكانكم الصمود ستة أشهر

1 خلال عملية بوليسية تحمل رمز «البرق».

في حالة إعلان الثورة على الاستعمار؟». فكان الجواب : «بإمكاننا أن نصعد النهر كله». وكان وعد الأمير : «إذا صعدتم ستة أشهر فكل شيء من عندنا» (1).

ونجح أحمد بن ملة في بداية أبريل 1954، في إقناع حاشية جمال عبد الناصر الرجل القوي في الثورة المصرية يومئذ، بجدية الأعمال التحضيرية التي يقوم بها الثوار الجزائريون تمهيدا لإعلان الثورة المسلحة. وقد تلقى بالمناخية وعدا ثابتا بدعم هذه الثورة ماديا وسياسيا ودبلوماسيا فور إبداءها..

وكان هذا الوعد بمثابة الضمان لتفعيل العمق الاستراتيجي العربي في بوقت المناسب، والحجر المنظر لبوضياف ورفاقه في الداخل كي يسارعوا بإعلان الثورة في أقرب وقت ممكن.

هذه العوامل لأربعة شجعت الثوار على إعلان الثورة ليلة فاتح نوفمبر، بالاعتماد على إمكانيات ذاتية محدودة جدا يصممها بوضياف بقوة لم تسجل قطعة سلاح واحدة قبل إعلان الثورة..

بما هي ذلك لأسلحة التي وعد بشرائها المناضل المغربي عبد الكريم الفاسي عن طريق التهريب بالريف الذي كان ما يزال تحت الاستعمار الإسباني، حتى أن ثوار الميطقتين الرابعة (الحرائر) والخامسة (وهران)، اضطروا إلى المشاركة في أول نوفمبر بحوالي 10 قطع في حانة سيئة. وكان بن مهيدي مسؤول المنظمة الحاصلة يحمل مستند قديما بهس في جعبته غير رصاصتين(2).

وكانت الأسلحة الحربية المتوفرة بالمناطق الثلاثة الأخرى لا تتجاوز 500 قطعة، جلها من مخلفات الحرب العالمية الثانية وأكثرها من صنع إيطالي وألماني. فمشكل الأسلحة إذا، كان مطروحا بحددة منذ البداية.

1. رواد الوطن، مصدر سابق.

2. M. Bondiaf, Journal Al. Jarida N° du 1. 11. 1974

واستعدادا لاستقبال الدعم العربي الموعود، وضعت قيادة الجبهة خطة إعداد بالاعتماد أساسا على بواية الشرق عبر ليبيا وتونس، دون أن تهمل طلبا بواية الغرب عبر الريف المغربي المحتل خاصة والتي يمكن اللجوء إليها حسب تطور المعركة ومتطلباتها.

- الانطلاقة في الأوراس : عشية هذا الموعد الحاسم جمع قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد قادة النواحي في قرية لقيرين وبعد أداء اليمين على كتف السر كشف عن تاريخ اندلاع الثورة، وتمت تلاوة البيان رقم 1 باللغتين العربية والفرنسية.

وتم في نفس الاجتماع ضبط قائمة المواقع المستهدفة بهجومات ليلة الفاتح على مستوى المنطقة (30 هدفا)، مع تعيين الأفواج⁽¹⁾ وتحديد هدف كل منها، ومن القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع :

- رسم حدود المنطقة.

- اختيار ناحية الوادي.

- إسكرة للإعداد بالسلاح.

- اختيار ناحية طاسرة للتموين.

- تكليف محمد بوعرة بالاتصال مع الوفد الخارجي بالقاهرة

ولتوضيح أهمية الرهان على الأوراس في مسلسل الثورة المسلحة، قال بن بولعيد لمساهديه : «إن قيادة الثورة تعقد آملا كبيرا على المنطقة الأولى، في تفجير الثورة وتعديتها، ريثما تتمكن بقية المناطق من اللحاق بالركب؛ وأنها كانت تنتظر منها الصمود 6 أشهر فوعدها بالصمود 18 شهرا»

وهي ليلة فاتح نوفمبر تجمعت الأفواج المسلحة في نقطتين : دشرة أولاد موسى (آريس) وحيفة الحدادة (أيشمول).

ومن هناك انطلقت لضرب الأهداف المحددة لها، تحت إشراف بن بولعيد ومساعديه.

1 يكون الفوج من 11 مجاهدا. وقد تجمعت الأفواج الخمسة للهجوم على أهداف ناحية باتنة بخطة الحدادة، وأفواج ناحية آريس بدشرة أولاد موسى.

كانت ثكنات الجيش الفرنسي بياتنة وحشلة حاصنة من أكثر لأهداف جرة. لكن الهجومات التي استهدفتها تمت عن بعد، وأسفرت عن مقتل جنديين وضابط برتبة نقيب.

وشهدت ناحية تيفانمين بالقرب من تاعيت حادثة مؤسفة : مقتل هايد مشوش حاج صدوق الذي كان متوجها إلى آريس لإخطار حاكمها ببيان فاتح نوفمبر (1)، وقتل في نفس الحادثة معلم فرنسي وأصبحت زوجته بجروح..

ثم تكن هجومات ليلة فاتح نوفمبر مهمة من حيث النتائج. لكنها أحدثت دوبا مرعبا، فهدمت إدارة الاحتلال مقرها للوهلة الأولى وكنك دلالاته وأبعاده. وفي الاجتماعات التقييمية الأولى لهذه الهجومات وقف قائد الأوراس طويلا عند حادثة تاغيت مبدية تخوفه من أمرين اثنين

- أن الحادثة يمكن أن تشوه صورة الثورة منذ البداية

- أنها تعطي فرنسا دريعة لتغطية جرائمها (2).

الانطلاقة في شمال قسنطينة : مركز قائد المنطقة الثانية مراد

ديدوش هي آخر اجتماع له بمساعديه، على الدلالة الرمزية للعميات التي يتأهبون لتفيتها..

وقد عبر عن ذلك في هذا الاجتماع الذي انعقد ناحية اسمندو (3) بقوله

«يكفي أن تكون لديك رصاصتان.. فالمهم أن يقول الفرنسيون : قد تعراوا...»

وكانت الأهداف في الثانية، أقل جرة وأكثر تواضعا قياسا بالأولى نظرا

لقلة الإمكانيات من جهة وتحرك أنصار اللجنة المركزية، وحتى بعض الذين

شاركوا في «اجتماع الـ 22» الشهير، لإنشاء الماضلين عن المشاركة فيما

اعتبروه معامرة يمكن أن تجمع في بركة من الدماء (4) من جهة ثانية.

I. Courrière, OP.CIT, P 347

2. بن بولميد في كتاب ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

3. زيفود يوسف حاليا (قسنطينة).

4. لعل ودماع المترويس حاصنة.

وشملت قائمة الأهداف هنا أيضا مراكز عسكرية في كل من «أسعدو» و«سان شارل» وتخریب سكة قطار الوزرة، ومهاجمة مواقع حراس المبات، فصلا عن مستودعات القلین وقطع أعمدة الهاتف خاصة.. وقد استعانت هذه المنطقة، ببعض الأسلحة التي جاءت من منطقة الأوراس المجاورة.

- الانطلاقة في منطقة القبائل : عقد بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة آخر اجتماع بمساعديه بقرية بترونة (تيزي وزو)، حيث كشف لهم عن موعد إعلان الثورة، ونم تحديد الأهداف التي ينبغي ضربها بتداء من منتصف ليلة الماتح من نوفمبر..

ورغم استلام كمية من الأسلحة من منطقة الأوراس، فقد كانت المشكلة مطروحة بعدة أيضا على كريم ورفاقه لذا تقرر في نفس الاجتماع إرسال فوج من 21 مناصلا بقيادة أوعمران إلى منطقة العاصمة (الرابعة) للمشاركة في الهجوم على ثكنات ناحية البليدة واقتسام ما يمكن غنمه من الأسلحة (1).

قضى قائد المنطقة ليلة فاتح نوفمبر بقرية إيفيل أيمولا، حيث تم رش وسحب بيان الإعلان عن الثورة، ومن هناك ظل يترقب نتائج العمليات الأولى، التي بدأت تصل في حدود الساعة الواحدة زو لا، وكانت للعصيلة مقتل حارس غاب بهذراع المهران، حاول اعتراض سبيب السوج الذي كان متوجها بصوب مركز الدرك بها، وإصابة ثان مجروح في تيزي - ن - ثلاثة بالإضافة إلى أعمال تخريب مختلفة استهدفت إرباك اتصالات العدو بقطع أعمدة وأسلاك الهاتف خاصة.

وكانت تسميات كريم وهو يعادر ناحية إيفيل أيمولا باتجاه جبال جرجرة المنبوعة ، حاولوا ما استطعتم الدوبان في الطبيعة، حتى لا تعثر قوات لاحتلال وأعوانها على أثركم .

- الانطلاقة في منطقة العاصمة : حاول قائد المنطقة الرابعة رابع بيطاط ورفاقه أن يصيروا بقوة ليلة فاتح نوفمبر، بالنظر إلى أهمية لأثر

١. حسب رواية بيطاط ويوعياج.

الدعائي الناجم عن ضرب أهداف هامة بقلب الجرائر العاصمة وضواحيها وتجلى هذا الطموح في قائمة الأهداف مثل : محطة الإذاعة ومحطة توليد الكهرباء وتكنتي الهلينة وبوفاريك .

ولم يكن العرض من مهاجمة هاتين التكنتين - وغيرهما في المناطق الأخرى - هو الحصول على الأسلحة فقط، بل كانت هناك أهداف مثل : رفع معنويات الشوار وضرب معنويات العدو في نفس الوقت، هذا العدو الذي ينهني أن يعرف منذ الوهلة الأولى، أنه أمام خصم قادر على ضربه في عقر داره⁽¹⁾

طبع لم تكن نتائج العمليات الأولى في مستوى هدف الطموح، نظرا ندرة الأسلحة وضعف معمول القنابل التقليدية المستعملة مثلا لسبب الإذاعة ومحطة الكهرباء... لكن الأثر المعنوي والدعائي كان كبيرا بدون شك لاسيما بعد نجاح لمجموعة التي هاجمت تكنة بوفاريك في نعم 6 ببارق وه رشاشات⁽²⁾.

- الانطلاق في منطقة وهران : لم يكن محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة أقل طموحا من رفاقه بالمناطق الأربعة الأخرى . وكانت خطته في البداية أن يضرب بقوة في وهران، ثاني مدن البلاد بعد العاصمة بمهاجمة إحدى ثكناتها العسكرية

بكن عدم دخول الأسلحة الموعودة من بعض المصاعلين في المغرب وتونس⁽³⁾ جعل بن مهيدي ورفاقه يراجعون خططهم بالاعتماد على إمكانياتهم الذاتية وكانت محدودة جدا على الصعيدين المادي والبشري، وقد حيم بشكل ندرة الامكانيات على أحر اجتماع في 30 أكتوبر 1954، حتى

1 بيلاد في كتيب عقد... مع التمهيد منشورات المجلس الوطني للشعب، الجزائر 2004
2 Courrière, OP CIT P 347.

3 عبد الكريم الفلبي بالمغرب وعزالدين مزور بتونس

أن قائد المنطقة لم يجد بدا من مصارحة بوابه قائلا: «نحن ملزمون بأن نكون في الموعد بلا مال ولا سلاح» قبل أن يضيف: «أنها أخرجولة في آخر معركة مع النظام الاستعماري». وعلق عليه ثلثه رمضان بن عبد الملك. «سلمت إذا مع الدين وسمعوا ثقتهم فينا»⁽¹⁾.

وكان بن مهيدي ورفاقه في الموعد فعلا، كما تؤكد ذلك حصيلة الأمن الفرنسي نفسه:

- مقتل ثلاثة أروبيين من بينهم حارس غاب، وثلاث قتل أمام مركز النرك بقرية سيدي علي عندما كان يهتم بالتبليغ عن هوج المجاهدين الذين كانوا يتأهبون لمهاجمة المركز.

- إحراق عدد من مزارع المستوطنين بنواحي وليمس وبوسكي ووهران.

- تحريب السكة الحديدية على خط وهران - العاصمة⁽²⁾

كانت انطلاقا فاتح نوفمبر إذا، متواصلة بالنظر لحجم الخسائر المادية والبشرية اساجمة عنها، لكنها كانت هامة من حيث دلالتها وحطورتها على نظام الاحتلال القائم بالجزائر منذ 1830، باعتبارها شرارة ثورة شعبية تستهدف الإطاحة بهذا النظام عاجلا أو آجلا، بواسطة التفاوض على العدي «قريب، أو عن طريق حرب أمستراف طويلة

ويؤكد الكاتب مصطفى الأشرف أهمية هذه الانطلاقة بقوله: «أن نظام الاحتلال أصيب بها إصابتة قاتلة منذ الوهلة الأولى»⁽³⁾.

ويضيف أحد رجالات فاتح نوفمبر بالمنطقة الثالثة في نفس السياق، أن الشهور الذي عمربا ونحن نطلق الرصاص الأولى، هو أننا على طريق النصر سائرون»⁽⁴⁾.

1 الحاج بن علا في كتابات فرنسا الحرة، دار مومة الجزائر 2001

2 Jean Vajour, de La Revolt a la Revolution, Albin Michel, Paris. 2

3. M. Iachraf, écrits Dedactiques, ENAP, Alger 1988.

4. A. Zamoum OP Cit.

غير أن هذا الشعور المتفائل لم يكن يسمع الثوار الأوائل من تقدير الأمور بواقعية باردة، وتوقع أن تكون انطلاقة فاتح نوفمبر مدخلا للحرب طويلة شرسية⁽¹⁾.

كان رد الفعل الأول لسلطات الاحتلال بالجزائر هو محاولة التقليل من شأن «حوادث» ليلة فاتح نوفمبر، والتعتيم عليها هي نفس الوقت يكن أصداء الثورة الوليدة - الشاملة تقريبا - ما لبثت أن وصلت إلى الخارج - طهيرة نفس اليوم، لينقلها «صوت العرب» من القاهرة مضخمة إلى حد ما - مساء إلى مختلف أرجاء العالم.

وقد توفرت لهذه الثورة العملية ظروف إقليمية وعربية وبولية مواتية :
- إقليميا كان تحرك الوطنيين بتونس والمغرب، للتخلص من نظام الحماية الفرنسية حافزا قويا للثوار الجزائريين.

فهذا التحرك يسهل من مهمتهم نسبيا، لأنه يضطر الجيش الفرنسي إلى توزيع قواته بين الأقطار الثلاثة من جهة، ويفتح أفقا للتضامن العبداني والتمسيق بين حركات التحرير الثلاثة من جهة ثانية.

- عربيا ، اندلعت الثورة غداة استلام العقيد جمال عبد الناصر مقاليد الأمور بمصر، بعد فترة انتقالية تصدر واحبتها الجبرال محمد نجيب..

وكان أحمد بن بلة منسقي الثورة بالخارج، قد نجح في مد جسور متينة مع حركة الصباط الأحرار منذ أبريل 1954 كما سبقت الإشارة.. وكانت هذه العلاقة مدخلا حسنا، للدعم العربي مائيا وسياسيا ودبلوماسيا..

- دوليا : تزامن اندلاع الثورة الجزائرية، مع بداية ظهور الحركة الإفريقية الآسيوية التي اجتمع خمسة من أقطابها في ديسمبر الموالي بمدينة «بوغور» (أنغوليسيا). لتعضير مؤتمرها التأسيسي في باندونغ (من 18 - 24 أبريل 1955) بمشاركة 29 دولة.

1 IBID, p 5.

وقد لعب تضامن هذه الحركة - بفصل أعضائها من البلدان العربية والإسلامية - لاحقاً، دوراً حاسماً في تقديم القضية الجزائرية على سبيل الأمم المتحدة خاصة..

■ رد الفعل الفرنسي : «الحرب لفة الحوار الوحيدة»

جاء رد الفعل الفرنسي على اندلاع الثورة المصنفة بالجزائر عدواً سياسياً وعسكرياً، غير أنه تماماً بالظروف الداخلية والخارجية لمواتية لها. وبما أن الشأن الجزائري من اختصاص الداخلية الفرنسية، فقد صدر أول رد رسمي من وزير الداخلية فرانسوا ميتران الذي صرح «أن الجزائر هي فرنسا. والحرب هي لفة الحوار الوحيدة»⁽¹⁾ وأكد ذلك في تصريح لاحق أمام البرلمان بقوله : «أن لجزائر هي فرنسا والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية» .

كانت الجزائر يومئذ شأناً خاصاً بالمستوطنين وممثلهم في البرلمان الفرنسي، فكانت الحكومة الفرنسية لذلك قليلة الاهتمام بهذا الشأن، برغم الأحداث التي تهازل الجارتين تونس والمغرب منذ مطلع 1952 .

يؤكد ذلك روبير بيرون الوزير في حكومة منداس فرانس الذي وجد نفسه صدى بالجزائر في طريق العودة من لومي إذ يقول في 2 نوفمبر «منذ تشكيل حكومة منداس فرانس (يونيو 1954)، ذكرت الحرائر عرضاً من الناحية الاقتصادية وبأدرا من الناحية السياسية، وإلى حد الساعة، لم يخبرنا ميتران بأي شيء يثير الانتباه في هذا الشأن»⁽²⁾

وعندما بادرت جبهة التحرير بطرح الموضوع بواسطة أسلاح، كان رد فعل حكومة منداس فرانس لأول وهلة، التفكير في تطبيق قانون 1947 الخاص بالحرائر والذي ظل في مجمل بنوده حبراً على ورق، بسبب معارضة

1 Courrière, OP Cit. p. 450.

2 R. Duron, carnets Politiques de la Guerre d'Algérie, ED Cane, Paris 2002 p. 15.

المستوطنين الشديدة لتطبيقه رغم تواضع الإصلاحات التي تضمنها. وطرحت الحكومة بالمناسبة - عرضاً - فكرة إخراج «انتخابات حرة» - بعد استعادة النظام والهدوء طبعاً .

ومع ذلك سببت هذه «المرونة اللفظية» بعض المتاعب لقهاة جبهة التحرير، بإشاعة وهم خطير في صفوف الماضليين : وهم «إمكانية الحل السياسي المبكر» (1).

وإلى جانب ذلك قامت مصالح الأمن بالجزائر منذ صبيحة فاتح نوفمبر، بشن حملة اعتقالات واسعة بناء على قوائم المشتبه فيهم لا غير... وأغلبتهم نسحققة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وناهر عدد الاعتقالات التمسفية 1200 معتقل كما سبقت الإشارة

وفي الخامس من نوفمبر، قررت السلطات الفرنسية حظر هذا التنظيم والزج بالعديد من قياداته في السجون، سواء كانوا من أنصار الحاج مصالي أو من أنصار اللجنة لمركرية.

وبرر ميتران وزير الداخلية قرار الحل باعتبارات إيديولوجية : فأطروحات هذه الحركة في نظره هي التي «دعمت العناصر المنطرفة فيها إلى حمل السلاح والصعود إلى الجبال» .

وحسب المصادر الفرنسية ذاتها، أن ظاهرة التمذيب كانت توأما لفتح نوفمبر، كما يشهد على ذلك مثلاً مركز التمذيب بمعاقبة (تيري ورو)، ومنذ الأسبوع الثالث من نوفمبر، بدأ التمكير الجدي في استعمال «البالم» وتكثيف اللجوء إلى سلاح الطيهران (2)، بعد استعماله غذاة اندلاع الثورة بالأوراس خاصة.

وفي نفس الفترة شرع في ترحيل السكان وتجميعهم في أماكن محددة، بهدف «تجفيف الماء» من حول «الصمك الثائر» حتى يحنق ويموت . كما

1 Courrière, OP. Cit. p. 143

2 IBID, p. 394.

يشهد على ذلك نداء عامل قسنطينة إلى سكان ناحية توفانة بالأوراس في 20 نوفمبر، والذي يأمرهم بالالتحاق فوراً بالأماكن الآمنة مع عائلاتهم وأموالهم.. في أحل أقصاء الصلابة السادسة من مساء الأحد 21، ويهدد النداء الثوار «بشر مستطير يتزل وشيكا على رؤوسهم، ليهيم السلام الفرنسي من جديد بالمناطق المتمردة»⁽¹⁾

ويرى المؤرخ عبدل - فاك في هذا الإجراء «دليلاً على اختيار فرنسا ضد البداية الحل الأمسي العسكري»⁽²⁾

ويكشف نفس الإجراء في نظر الشاهد والمؤرخ أنري البع، «عزم جيش الاحتلال على استعمال جميع الأسلحة ضد المجموعات المسحة بالأوراس».

وقد استطد جيش الاحتلال في حربه الشاملة ضد الأيام الأولى للثورة باستماتة بادرة، وإرادة واضحة في التضحية والعداء من طلائع الثوار الذين كانوا واهين تماماً، بأنهم يعطون المش وهم يقدمون أنفسهم قرباناً لتحريك عجلة التاريخ بالجزائر في الاتجاه السليم.

- وكس الدرس الأول من الشهيد رمضان بن عبد المالك الذي استطاع أن يشمل كثير الثورة ناحية مستنجم بتصميمه وثقة رفاقه الستة الذين كانوا بجانبه، أكثر مما أشعلها بالأسلحة القليلة والقديمة التي كانت بحوزتهم⁽³⁾.

لقد انسحب قائد الناحية أثر عمليات فنانج نوفمبر إلى دوار اولاد بحاج بالقرب من ويلي، قبل أن يعاصر مساء الخميس الرابع من نفس أشهر بالقرب من دوار اولاد سي المربي، حيث أجبر على خوص معركة غير متكافئة انتهت باستشهاده وهو يهيم برفاقه : «لنقتل إلى آخر رجل مث».

ويعتبر ابن عبد المالك أول شهيد من مجموعة الـ 22 التي قررت في أواخر يونيو 1954، إعلان الثورة خلال ستة أشهر على أبعد تقدير.

1 P. Vidal, Napact, les crimes de l'armée Française en Algérie, la découverte, Paris 2001.

2. Ibid.

3. M. Lachraf, Op. cit.

ويرى الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف أن معزى نصيحة هذا القائد هو «إعطاء مصداقية لجبهة التحرير أمام الجماهير التي حاب أهلها في الأحزاب المتناحرة العاجزة» (1).

- وجاء الدرس الثاني من مختار الباحث عضو «مجموعة الـ 22»، ومسؤول ناحية الحدود الشمالية الشرقية من المنطقة الثانية، فقد كان أول رد فعل من جيش الاحتلال بباحة سوق امراس، هو القيام بعملية تمشيط واسعة أطلق عليها اسم «عملية الفلاحة». وتمكن في إطار هذه العملية بعد وشاية دقيقة، من تطويق مسؤول الناحية الذي كان على رأس فوج من 4 مقاتلا.

وكان ذلك صبيحة السبت 20 نوفمبر، بمزرعة دالي بالشواف شرق بلدة مجاز الصفا وقد اشتهكت هذه المجموعة القليلة مع هليقين من جيش الاحتلال مدعومين بالطائرات والدبابات والمدفعية - من التاسعة صباحا إلى الرابعة بعد الظهر.. وأصيب قائدها بجروح، لكن أصر على مواصلة القتال إلى أن أصيب ذبابة إصابه قاتلة - وقبل أن يلفظ أنفاسه قال : (بلهم شهد أنا عنتا مجاهدين)..

وقد جلد الموقف الشاعر الشعبي بقصيدة مؤثرة جاء فيها

باجي مختار.. دخل الدوار جا يفتح باب الحرية...
دخل الدوار، باعوه (2) نام الكفار هو يضرب بالفضزي الف (3)
وهرسا يضرب، مالفى، ثمار، (4) استشهد في نهار دحيس.. (5)
ظهر الوجوه ضحية..

[IBID 1

2 أي وشوا به إلى جيش الاحتلال

3 Garmy - Fouz من صبح أسرى

4 أي الذبحة

5 المؤلف في المجاهد الأسبوعي عدد 1 11 1973

- وكان الدرس الثالث من الثغر بلقاسم قرين الذي خرج على إدارة الاحتلال بالأوراس منذ منتصف الأربعينات.. وقد تمكن ثوار المنطقة الخاصة، الذين اعتصموا بالمنطقة بعد اكتشاف مخطمتهم شبه العسكرية في مارس 1950، من كسبه لفصية الثورة في سبيل الاستقلال، فتضمن إليهم وكان في طليعة ثوار فاتح نوفمبر باحية باتنة..

وفي 29 نوفمبر كان على رأس فصيلة من جيش التحرير بين باتنة وأريس على طريق الوادي الأبيص - باتجاه منعة - قدامتهم وحدة من قوات العظليين تضم أكثر من فيلقين، بقيادة العقيد ديكورنو العائد من الهند الصينية، بعد هزيمة الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو الشهيرة (1) هذه الفصيلة استماعت أن تصعد في وجه العقيد لتمرر ومطلبه ست ساعات متواصلة، بأسلحة مهترنة ودخيرة قليلة ما لبثت أن بقت.

وسقط قرين في النهاية وسط عدد من رفاقه يعطي بدوره مثالا في الاستماعة والاستعداد للتضحية بلا حدود، هي سبيل حرية الشعب الجزائري واستقلال وطنه.

وقد شنت إدارة الاحتلال حملة دعائية مركرة بعد استشهاد، في محاولة يائسة لتشويه الثورة الوليدة التي من قادتها بلقاسم قرين اخرج عن القانون أي «طريد الحق العام ولا يدافع عن أية قضية».

■ تباع «العدو الخارجي»: ثورة عبد الناصر

لجأت إدارة الاحتلال كذلك منذ البداية - قصد تشويه الثورة دائما - إلى التلويح بشبح «العدو الخارجي»، مشخصا في ثورة جمال عبد الناصر بمصر، وكانت التهمة تستند في نظر باريس إلى قرينتين:

- الأولى: أن عملا متسقا تسبقا جيدا، لا يمكن أن يصدر عن غير القاهرة.
- الثانية: أن إذاعة «صوت العرب»، ما كان لها أن تعرف ما حدث ليلة فاتح نوفمبر بتلك الدقة، لو لم تكن الأوامر صادرة من العاصمة المصرية (2)

1 بداية المعركة في فاتح مايو 1954 وانتهت في صباح منه

وبما أن مصدر الخطر هو الشرق، فقد تحركت باريس لقطع طريق الإمداد المحتمل للثورة الوليدة بالسلاح خاصة، وكان التركيز منذ البداية على الحلقة اللببية أساسا، بتبنيه الحليفين لنس وواشنطن إلى إمكانية لجوء الثوار الجزائريين لاستغلال وجودهما العسكري هناك. أي إمكانية التزود بالسلاح من قواعدهما بلجيبا.

وقد لقي هذا التبنيه التقهيم المنتظر، الأمر الذي ضاعف من مصاعب المكلفين بمهمة الإمداد منذ بداية الثورة.

ثانيا : التأسيس.. على الساخن

كانت سنة 1955، سنة التأسيس على الساخن اعتمادا على عاملين اثنين : طليعة ثورية مصفّعة، وشعب جاهز لاستلام رسالة الثورة.

فقد كان الشهور العام عشية اندلاع الثورة ليلة فاتح نوفمبر 1954، أن من يسبق بإعلان هذه الثورة يفوز بقيادة الشعب بدون منازع

وما لبثت التطورات اللاحقة أن أثبتت في الميدان صدق هذا الشعور، وتجاوب الشعب الفوري والواسع الذي حول مفعول الشرارة الأولى، إلى ما يشبه «الانشطار النووي» حسب تعبير عضو من «مجموعة الـ 22» (1).

واستغلت الطليعة الثورية هذه الشروط الموضوعية المواتية، لتواصل عملية التأسيس على الصعيدين :

- السياسي ببناء هيكل جبهة التحرير الوطني، ليمارس عملية تأطير الشعب وتنظيمه لمواجهة مصيره بمسؤولية وثبات.

- العسكري ببناء المجموعات المسلحة الأولى، وضمن ارتباطهما الوثيق بالشعب الجاهز المتحفز الذي يوفر لها التمويل والأمن، فضلا عن شروط التجدد المستمر تطبيقا لمقولة «إذا مات سيد قام سيد»..

1. محمد مزوقي في كتابها فرنسا الحرية، ذكر مجموعة الجزائر 2001.

وتتم العملية عادة حسب طريقة «التسلخ الخلوي»: فالحلايا التي تتأهب لحمل السلاح، تترك مكانها حلايا مربية بديلة تعمل محلها وتواصل عملها السياسي، إلى أن يحين دورها للاستحقاق بحيش التحرير الوطني. وهكذا دواليك. ويتولى المناضلون المتمرسون بالعمل الثوري سياسيا وعسكريا - في الميدان تنظيم ناحية معينة، فيكونون أفواحا يشرهون على تدريبها سياسيا وعقائديا..

ويبدأ هؤلاء في هذا الصدد إلى لغة الصراحة، فيكاشفون منذ أبوهة الأولى المتطوعين لحمل السلاح بأن المعركة سياسية بالدرجة الأولى، وبهست عسكرية بالمعنى التقليدي، وأن الإيمان بمدالة لقضية هو مصدر القوة الوحيد لمواجهة نظام الاحتلال، وأن المعركة خطيرة تعمل في ملياتها العذاب والدمار والموت..

بعض المتطوعين يصدمون بمثل هذه الحقائق، فيمتدرون عن مواصلة اقتحام هذا لمجهول، ويستأثرون في العودة إلى حياتهم العادية. هؤلاء يتركون وشأنهم، مقابل شرط واحد هو الحفاظ على السر..

طبعاً مثل هذا التراجع ممكن فقط للذين لم تكتشف مصالح الأمن أمرهم أما «المحروقون» لديها، فقد قطعوا بذلك عن أنفسهم طريق الرجعة نهائياً.

كان على الثوار الأوائل من جهة أخرى، أن يهيئوا الجبال والمناطق المنيعه التي يعتمدون بها تدريجياً، لاستقبال أكبر عدد ممكن من المسلحين أو المتطوعين لحمل السلاح. وقد تبين هؤلاء بسرعة أن التحضيرات السابقة لاندلاع الثورة، لم تكن كافية نتيجة الحركة السريعة الناجمة عنها. وهوجئوا أكثر بإجراء إدارة الاحتلال القوي والمتمثل في ترحيل السكان من «المناطق المشبوهة»، تطبيقاً لنقيض المبدأ القائل أن «الثوار وسط الشعب كالسمك في الماء»..

فقد حاولت منذ البداية في الأوراس مثلاً متجفيف الماء كي يموت السمك». وفوجئ الثوار هناك بهذا الرد السريع، فجاج بعضهم واضطروا إلى أكل العرعار، وحبّ شجرة الملاقة. (١)

فالعبدان حليف رئيسي للثوار، لكن ينبغي إعداده أيضاً ليكون كذلك فعلاً. أسوة بالشعب الذي ينبغي تحويل استعدادة وحماسته، إلى تبين حقيقي للثورة، وتأييد ملموس وفعال للثوار.

وعادت مشكلة الأسلحة لتطرح نفسها بجدّة في العبدان، بعد اشتغال بؤر الثورة الخمسة.. بدءاً بمنطقة الأوراس. رغم أنها كانت أحسن المناطق تسليحاً كما سبقّت الإشارة.

فقد أدرك مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة، أنه لا يمكن أن يُعَوَّل كثيراً على الأسلحة استوفرة بكميات وندرّة ذخيرتها، كما لا يمكنه في الضريب العاجل، أن يعوّل على دخول الأسلحة التي وعد بها أحمد بن بلة من الوحد الخارجي لجبهة التحرير.

كان البديل الممكن الوحيد في البداية يتمثل في أسلحة المواطنين - وأغلبها بنادق صيد - التي سبق إحصاؤها قبل فاتح نوفمبر، من باب احتمال اللجوء إليها عند الضرورة..

وقد دخل الثوار لذلك، في صباق مع رجال البولك انذين سارعوا بجمع هذه الأسلحة بنورهم، من باب توقع هذا الاحتمال..

ومع ذلك تمكن الثوار من جمع كميات منها أفادتهم كثيراً.

وكان إبدال اسامي في أسلحة جيش الاحتلال نفسه، أي غنم ما تيسر منها بواسطة الكمائن والعمارات خاصة. وحققت مفاجأة العدو بهذا الأسلوب في البداية نتائج حسنة..

ومع ذلك ظالت هذه المشكلة الحيوية تطرح نفسها بجدّة، لانتشار الثورة السريع من جهة، ورمي جيش الاحتلال بكامل قوته لإطفاء جذوة الثورة التي

١ بن بوعبد في كتابها ثوار - عظماء دار هومة، الجزائر 2003.

بدأت في الانتقاد هنا وهناك من جهة ثانية. وقد أدرك للوهلة الأولى أن الأوراس هي «البؤرة الأهم» فكثف من جهوده لإخماد «الجذوة الرئيسية» بنية دواء الثورة في المهد حيث ولدت⁽¹⁾.

أمام هذه الضغوط، حاول بن بولعيد تفعيل ناحية الوادي - بسكرة كنافذة على الحدود التونسية والليبية، ومسرب للأسلحة المنتظرة من مصر خاصة - بناء على الوعود الثابتة التي قدمت لبن بلة قبل إعلان الثورة. وانتقل لذلك شخصيا إلى بسكرة في أوائل ديسمبر، لكنه عاد خائبا بعد انهيار المناضل المعمول عليه إلى «الحركة المصالية»⁽²⁾.

وتصاعدت هذه الضغوط أكثر فأكثر وازداد معها إلحاح الحاجة إلى الأسلحة، مما اضطر قائد الأوراس للسفر إلى ليبيا بنية بحث المشكلة مع بن بلة، وما آلت إليه جهود الأشقاء بمصر..

لكن عيون الأمن الفرنسي اكتشفت أثره انطلاقا من قفصة (بنونس)، عقب وشاية من أحد عملائها هناك⁽³⁾، فظلت تراقبه إلى أن تمكنت من أسره ناحية بن قردان، على مقربة من الحدود الليبية وذلك في 11 فبراير 1955..

نفس الوضعية كان يعيشها قائد المنطقة الثانية المجاورة مراد ديدوش لكن بدرجة أخف، لأن جيش الاحتلال لم ينتشر بعد بالكثافة المطلوبة هناك. وقد أصيبت المنطقة كلها من ناحية التسليح أثر الاستشهاد المبكر للمختار الباجي قائد الحدود الشمالية الشرقية، حيث تشكل جبال سوق أهراس وبنى صالح منافذ طبيعية مثالية لتسريب الأسلحة..

وكان الباجي على صلة وثيقة بالثوار التونسيين من قبل إعلان الثورة، فكان ديدوش لذلك يعول عليه كثيرا في ميدان التسليح خاصة.

1. مطولة الجنرال بارلاتج قائد عمليات «التهدئة الأولى» بالأوراس رتبة الجنرال فلانوكسان.

2. ساهمت خيانة سليمان لاويجان كذلك في إزهاق العملية وإفشالها.

3. حسب رواية مجاهدين بمنطقة وادي سوف.

ولبحث موضوع الأسلحة مع الوفد للخارجي أيضا، كان قائد المنطقة الثانية يفكر في السفر إلى ليبيا بدوره، لكنه استشهد قبل أن يحقق ذلك في 18 يناير 1955 (1).

وكانت المنطقة الخامسة المتاخمة الحدود المغربية، في وصية أسوأ من ناحية التسليح كما سبقت الإشارة. وقد اضطر قائدها محمد العربي بن مهيدي بعد الخسائر الأولى التي منيت بها، إلى تجميد العمل المصلح ريثما يتم التحضير له بإمكانيات حقيقية في ظل السرية التامة.

ومع ذلك كان ورفاقه حريصين كل الحرص على أن تبقى جذوة ثورة حية بالمنطقة، في انتظار الظروف المواتية لانقاداتها وانتشارها من جديد، ولهذا الفرض كانت مشكلة التسليح تؤرقه أسوة بقادة المناطق الأخرى.

وعلى عكس ديدوش وبن بولعيد، تمكن بن مهيدي من السفر إلى القاهرة في مطلع يناير 1955، حيث استطاع أن يبحث الموضوع مباشرة مع بن بلة. كان بن بلة قد اتمق عادة استدلاع الثورة مع فتحي الديب منابط المخابرات المصرية على حطة إمداد، تعتمد على الوجود لمسكري الأمريكي البريطاني في ليبيا في المرحلة الأولى على الأقل، وتوظيف مهربين محترفين بعين المكان، وقد بدأت العملية من قواعد ومعسكرات الجيش البريطاني في بنغازي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى طرابلس حيث قواعد ومعسكرات القوات الأمريكية.

وكانت الحطة تركز على إمداد منطقة الأوراس، وانقادها في نفس الوقت منطلقا لإمداد بقية المناطق (الثانية والثالثة خاصة)، وحلقة وصل بينها وبين قيادة الثورة في الخارج.

لكن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ تأخر بعض الشيء، فضلا على أن الخطة نفسها بدت متواضعة في طموحها، فبالإضافة إلى دوايمة الثورة وحاجتها..

1. استشهد في اشتباك بـ 14 جرحى.

وجاء تدخل السلطات الفرنسية لدى حليفتها بريطانيا والولايات المتحدة - كما سبقت الإشارة - ليحد من فعالية هذه الخطة في نهاية المطاف.. لذا بدأ التفكير منذ ديسمبر في إثراء هذه الخطة بإدخال عنصرين اثنين :

- اللجوء إلى وسيلة النقل البحري كذلك.

- اللجوء إلى المساعدات المصرية ثم العربية بصمة عامة.

وشهد هذا الإثراء أول تطبيق له في 8 ديسمبر، بإرسال دفعة أولى بواسطة يخت تمكن من الإرساء غرب مدينة طرابلس. وكانت دفعة متواصلة نظرا لطابعها التجريبي..

وهي أواخر نفس الشهر توصل بن بلة وبوصياف إلى اتفاق مع ممثل المحابر المصرية، يتضمن ست نقاط ثلاثا منها تتعلق بالجانب العسكري وهي:

1. توجيه الدعم المصري - ماليا وعسكريا - لممثلي جيش التحرير بالخارج (أي بن بلة وبوصياف).

2. المشروع في اختيار الطلبة الجزائريين بمصر وتدريبهم.

3. البحث عن مراكب مصرية لاستخدامها في تهريب الأسلحة (1).

ولقي هذا الاتفاق أول تجسيد له في عملية بحث العنك دينا الذي أوصل كميات هامة (2) من السلاح إلى شاطئ الناطور شرق المغرب في 30 مارس 1955. ونقل على متنه أيضا ثمانية متطوعين من الذين تم تدريبهم بناء على الاتفاق نفسه، كان من بينهم الطالب محمد بوجروبة الذي أصبح له شأن كبير فيما بعد (3).

1. فتحي الشيبه، عهد الناصر والثورة الجزائرية.

2. 750 قنطرة حسب المصادر المصرية. نقلت المقاومة المغربية ثلثها.

3. كان مرهوقا، انغبريوزا، محمد الصالح المرفاوي، علي مجاوي، عبد العزيز مشري، محمد عبد الرحمن، محمد حجين، أحمد شنوت (حسب فتحي الشيبه).

وبهذه العملية، بدأ حل مشكلة الإمداد في المنطقة الخامسة التي أصبحت بدورها قاعدة لإمداد المنطقة الرابعة (وسط البلاد) ثم المنطقة السادسة (الصحراء) لاحقاً.

وهكذا أخذت المنطقة الخامسة لتتغش شيئاً فشيئاً، لتتحوّل هي الأخرى إلى بؤرة ثورية حسب تخطيط قيادة الثورة عشية فاتح نوفمبر 1954.

على أساس هذه الحطة بشقيها البري والبحري، بدأت عملية الإمداد تتنظم وتتطور، تماشياً مع تطور الكفاح المسلح وحاجاته المتزايدة

كان اتفاق أواخر ديسمبر أنف الذكر، يتضمن شفاً سياسياً ينص على :

- 1 الشروع في توحيد القوى الحية بدءاً بمصائل حرب الشعب الجزائري من مركزيين ومصاليين، قبل الانفتاح على حزب البهاى وجمعية العلماء وبقية الحركات الأخرى.

- 2 إنشاء جبهة باسم «جبهة التحرير الجزائرية»، على أساس مبادئ ثلاثة :

لاعتراف بجيش التحرير، تزكية الكفاح المسلح، الإقرار بوحدة كفاح شمال إفريقيا.

ومن مهم المهمة الدعاية الخارجية للقضية الجزائرية، وتلقي الدعم السياسي والدبلوماسي بدءاً بالدعم المصري ويتمتع جيش التحرير إزاءها باستقلالية تامة تقريباً، «تجنباً لتدخل ممثلي الأحزاب السابقة في شؤون العمليات الثورية والاطلاع على أسرارها»⁽¹⁾.

وقد أسفرت مساعي تطبيق هذه البنود، عن ميثاق «جبهة التحرير الجزائرية»، وتوقيعه في 17 فبراير 1955 من طرف ممثلي مختلف الحركات السياسية والثقافية بالقاهرة وهم

- بن بلة، خيضر، آبت أحمد، عن «جبهة التحرير الوطني».

- مزغنة، الشاذلي المكي، عن «الحركة الوطنية الجزائرية».

1 فتحي التيهب المصدر السابق.

- لحول، يزيد، عن «اللجنة المركزية».

- الشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ الفضيل الورتلاني، عن «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين».

- أحمد بيوض، عن «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري».

غير أن هذه الجبهة ظلت حبيسة هذا الميثاق. بسبب عدة عوامل منها :
1. أن الحركة العنصرية سارعت بنكران ما صدر باسمها عن ممثلها بالقاهرة اللذين واصلوا بعد ذلك عملهما بصفة مستقلة لقائدة «الحركة الوطنية الجزائرية». وقد تجلى ذلك بوضوح، في محاولة تمثيل الحركة بمؤتمر بادونج في 18 أبريل 1955.

2. أن الاتصالات بالشيخ الإبراهيمي تمت في ظروف سيئة، بسبب مسألة الإشراف على الطلبة الجزائريين بالقاهرة من جهة، وتحفظ المخابرات المصرية على الورتلاني من جهة ثانية (1).

3. أن عملية الاستقطاب كانت - بالنظر إلى السرعة التي تمت بها - تبدو أقرب إلى عملية فيصرية فاشلة ومن ثمة لا غرابة أن تولد الجبهة المذكورة ميتة. طبعاً، تتدرج عملية الاستقطاب هذه في سياق ومنطق بين هاتحين بومعمر الذي يعتبر مبادرة جبهة التحرير الوطني بالثورة، «فرصة لجميع الجزائريين من مختلف الطبقات والأحزاب والتنظيمات، كي يلتحقوا بالكفاح المسلح دون أي اعتبار آخر».

غير أن البدء هنا موجه بقواعد هذه التنظيمات، أكثر مما هو موجه إلى قياداتها التي بإمكانها مع ذلك، أن تلتحق بالثورة «بصفة فردية» كما ينص عليه البيان..

وما لبثت دوامة الكفاح المسلح فعلاً، أن خلقت من حولها جاذبية قوية، استطاعت أن تستقطب العديد من مناصلي الأحزاب والجمعيات التقليدية،

من جمعية العلماء إلى الحرب الشووعي الجزائري مروراً بالحركة العنصالية نفسها.

وكانت عملية «الاستقطاب من القاعدة» تتم على مستوى المناطق مباشرة، كما كانت تجري على مستوى الجزائر العاصمة كذلك..

وقاد عملية الاستقطاب انطلاقاً من العاصمة، رمضان عبان ابتداء من ربيع 1955، بعد أسير قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 16 مارس. وقد حدد عبان مهمة عماعديه في هذا الشأن في تعليمية بسيطة: «الاتصال بكل جزائري سواء كان مناصلاً في تنظيم ما أو لم يسبق له أن ناضل، يستطيع أن يساعد لجهة شخصيته أو ماله أو فكره أو شجاعته إلخ.. ووضع أصبعه في الدوامة ليتولى عبان أمره بعد ذلك...»⁽¹⁾

وأصدر ابتداء من فاتح أبريل انطلاقاً من العاصمة عدة منشورات، حاول أن يهر بها النفوس، ويخرج الطبقة السياسية والمثقفة خاصة من ذهولها وترددتها ولم يكن يتحرج في منشوره من الأساليب الاستقرارية، كما فعل في يونيو الموالي عندما وضع أنصار مصالي واللجنة المركزية في صلة واحدة⁽²⁾.

غير أن تردد الطبقة السياسية التقليدية كان ما يرال سيد الموقف خلال صائفة 1955. وقد عبر هذا التردد عن نفسه بوضوح من خلال فكرة تأسيس تجمع داخل البلاد يكون بمثابة الواجهة السياسية لجهة التحرير الوطني: «الواجهة التي يمكن للسلطات الفرنسية أن تبحث معها مستقبل الجزائر، حسب إيهاعات الرائد هاتمان مونتاي من ديوان الوالي العام حاك سوسنيل، في لقاءاته بكل من بن يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان في سجن سركاحي»⁽³⁾.

1. لقصر وباح في كتابها رواد الوطنية دار مومة الجزائر 2003.

2. لقصر وباح في كتابها رواد الوطنية دار مومة الجزائر 2003.

3. Mabrouk Belhocine, *Courrier Alger - Le Caire, Casbah - Editions*. Alger 2000.

وقد حمل بن حدة على عاتقه مهمة الترويج لهذه الفكرة التي طرحها على أحمد بن بلة من الوفد الخارجي في أوت بسان ريمو (إيطاليا). وكان جواب بن بلة، من الأفضل مناقشة هذا الأمر مع عبان ومضاي ورفاقه في الجزائر، لكن حدث في نفس الشهر، ما أخلط أوراق الجميع وقلب حساباتهم فظهر على عقب - أنها عملية 20 أوت التي جاءت في الوقت المناسب، لتعطي الثورة الوليدة دفعة حاسمة على الصعيدين السياسي والعسكري.

فكرة هذه العملية ظهرت في ربيع 1955، في إطار البحث عن أنجع الردود الثورية الممكنة على سياسة الوالي العام الجديد سوستيل الذي بدأ يتصل بممثلي الأحزاب والمنظمات الجزائرية بنية تشكيل «جبهة سيم» مناهضة «لجبهة الحرب»، أي جبهة التحرير الوطني. وقد أزعجت تحركات الوالي العام قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) يوسف زيفود، لاسيما بعد انسياق بعض الأعيان بالناحية وراء «الآمال الإصلاحية» التي كان يلوح بها.. وفي أواخر يونيو جمع زيفود مساعديه وطرح عليهم الفكرة. وبعد بحث وتمحيص وتدقيق في العملية من مختلف جوانبها، انتهى الاجتماع بتحديد جملة من الأهداف محليا وإقليميا ودوليا.

أ - من الأهداف المحلية :

1. إحباط سياسة سوستيل، بإحداث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري ومجتمع المستوطنين وبطام الاحتلال الذي يمثلهم.
2. وضع الثورة أمانة في أيدي الشعب، فإذا تبناها أصبح احتمال القضاء عليها صغيرا، أن لم يكن مستبعدا نهائيا.
3. الفرز بين أنصار الثورة، وبطام الاحتلال و«المتعاونين» معه.
4. تخفيف الحصار المضروب على منطقة الأوراس - منذ هاتح نوفمبر 1954 - بعد وصول رسالة من قائد المنطقة بالنيابة البشير الشيعاني، يصف فيها خطورة الوضع وتشديد الخناق عليها.

ب - وكان الهدف الأول على الصعيد الإقليمي هو إعلان التضامن مع لشعب المغربي، في الذكرى الثانية لإبعاد السلطان محمد بن يوسف ونفيه إلى مدغشقر.

ج - وعلى الصعيد الدولي، كان الهدف بالدرجة الأولى هو مساعدة الوفد الخارجي في مساعيه الرامية لتحويل القضية الجزائرية قبيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة؛ وإعطاء نفس جديد لنشاط الوفد إعلاميا ودبلوماسيا بصفة عامة.

وتم تحضير العملية بطريقة منهجية، ركزت كثيرا على لجانب انقسي وسبقته عملية تجريبية بمناسبة 5 يوليو، ذكرى احتلال الجزائر عام 1830. وابتداء من 12 يوليو عقدت قيادة المنطقة مسلة من الاجتماعات بدوار الكدية⁽¹⁾، تم خلالها تقديم الحطة العامة لهجوم 20 أوت، مع شرح دوافعه وأهدافه والنتائج المنتظرة منه.

وركز قائد المنطقة بالمناسبة على ضرورة إشراك الشعب، حتى تكتسي الثورة طابعها الحقيقي، وتعد بذلك مراعم الوالي الدم الذي كان يصرح قبيل لهجوم، بأن الثقة قد عادت إلى البوادي وأن الملاحين نصتوا من حول «المتمردين».

وقد استفرقت هذه الاجتماعات حوالي ثلاثة أسابيع وتوجت بـ :

1. ضبط قائمة من 39 هدفا موزعة بين المدن والقرى ومراكز جيش الاحتلال، وعمليات فردية للقضاء على بعض الخونة وغلاة المستوطنين.
2. قرار بدء الهجوم في منتصف نهار السبت 20 أوت ليستمر الأحد

والإثنين.

وقدر عدد المواطنين الذين شاركوا في هذا الهجوم الدم، الأول من نوعه في ثورة التحرير التي اندلعت قبل عشرة أشهر، بـ 12 ألف مواطن تحت قيادة

1. وصف لهما حبة التحرير، «القتلة الذين لا يمكن لهم أن يتفلسف معهم».

200 مجاهد، وقد زحمت هذه العشود ابتداء من الموعد المحدد على أهدافها، مسلحة بالنادق والخناجر وحتى القنوس والمعاول، زحفت بشجاعة ذائرة، واستعداد للتضحية بأثر دهشة العدو نفسه، واستطاعت في زحفها اقتحام المدن والقرى المستهدفة وتحرير بعضها وإلحاق خسائر فادحة بالمستوطنين وممتلكاتهم، ولقي بعض الخونة أيضا جزاءهم على يد الشعب الثائر.

كانت مفاجأة العدو بهذه العمليات كبيرة وتامة، فبعد رد فعله لذلك في مستوى مفاجاته.. فقد أطلق جيش الاحتلال ومليشيات المستوطنين المدن لأحقادهم، فراحوا يقتلون ويدمرون ويمتلون بصعابا لهم أشنع تمثيل.. وتقرر قيادة المنطقة - استنادا إلى التقارير الواردة بعد العمليات - الخسائر في صفوف المواطنين بأكثر من 12 ألف قتيل.. فضلا عن اعتقال أكثر من ألف شخص.

وتقدر المصادر الفرنسية الصغايا من الأوروبيين والمتعاونين معهم بـ 123 قتيل، من بينهم 71 أرويبيا¹.

وكانت نتائج هجوم 20 أوت، فوق ما كان يتوقع زيفود ورفاقه الذين استعادوا بفضلهم، زمام المبادرة داخل مسطقتهم على الصغيبين السياسي والعسكري.

- داخليا : حقق الهجوم مجمل الأهداف التي حددت له مثل :

1. تبني الشعب للثورة فعلا، ومنح كامل ثقته للثوار الذين أصبحوا يتنقلون

بين القرى والدواوير على الخيل في رابعة النهار.

2. إحداث القطيعة المنشودة بين الشعب وإدارة الاحتلال، بعد أن وحّد

القمع الأعمى الجزائريين مرة أخرى. فهذا الدكتور محمد الصالح بن جلول

- الذي كان في طليعة المطالبين بالاندماج - يثير ضجة حول الانتقام اليشع

الذي كان حسب قوله، أكثر فظاعة مما حدث في مجازر 8 مايو 1945.

1. شهادات بن عودة وكلافي وبويهدر.. في كتابنا مؤلر. عظماء مصدر سابق.

وبهذه العملية، بدأ حل مشكلة الإمداد في المنطقة الخامسة التي أصبحت بدورها قاعدة لإمداد المنطقة الرابعة (وسط البلاد) ثم المنطقة السادسة (الصحراء) لاحقاً.

وهكذا أخذت المنطقة الخامسة تنتعش شيئاً فشيئاً، لتتحول هي الأخرى إلى بؤرة ثورية حسب تخطيط قيادة الثورة عشية فاتح نوفمبر 1954.

على أساس هذه الخطة بشقيها البري والبحري، بدأت عملية الإمداد تنتظم وتتطور، تماشياً مع تطور الكفاح المسلح وحاجاته المتزايدة.

كان اتفاق أو حر ديمعبر أنف الذكر، يتضمن شفا سياسياً ينص على :
1، المشروع في توحيد القوى الحية بدءاً بمصائل حزب الشعب الجزائري من مركزيين ومصاليين، قبل الانفتاح على حزب اليبان وجمعية العلماء وبقية الحركات الأخرى.

2 إنشاء جبهة باسم «جبهة التحرير الجزائرية» على أساس مبادئ ثلاثة :
: لاعتراف بحيش التحرير، تركية الكفاح المسلح، الإقرار بوحدة كفاح شمال إفريقيا.

ومن مهام الجبهة الدعاية الخارجية للقضية الجزائرية، وتلقي الدعم السياسي والدبلوماسي بدءاً بالدعم المصري ويتمتع جيش التحرير إرءاء باستقلالية تامة تقريباً، «تجنباً لتدخل ممثلي الأحزاب السابقة في شؤون العمليات الثورية والاطلاع على أسرارها»⁽¹⁾.

وقد أسفرت مصاعي تطبيق هذه البنود، عن ميثاق «جبهة التحرير الجزائرية»، وتوقيعه في 17 فبراير 1955 من طرف ممثلي مختلف الحركات السياسية والثقافية بالقاهرة وهم

- بن بلة، خيضر، آبت احمد، عن «جبهة التحرير الوطني».
- مرزغنة، الشاذلي المكي، عن «الحركة الوطنية الجزائرية».

1 فتحي النقيب المصدر السابق.

- فالمؤرخ شارل رويبر أجروى¹ يرى أن الوالي العام سوستيل وقع في فخ جبهة التحرير، ذلك أن موجة القمع التي شنتها جعلت المترددين يلتحقون جماعيا بالثورة⁽¹⁾.

- وترى الباحثة الاجتماعية جرمان تيون، أن مشاركة الشعب في الهجوم هاجأت بعجمها وعنفها قيادة المنطقة نفسها².

- ونقل إيف كوريير عن أحد المستوطنين قوله بمرارة : «بعد 20 أوت انتهى كل شيء». لقد رأينا العطاعة بعينها، رأينا ما يمكن أن يفعلوا : تحريض آلاف الرجال والزج بهم في المعركة بلا سلاح، يدعمهم تعصب الجهاد دفعا، انتهى كل شيء». لا قصبة للأمل بعد 20 أوت⁽²⁾.

- ونقل الكاتب الصحفي رويبر يارا من جهته عن عقيد فرنسي قوله : «لقد انتهى كل شيء». سرحل بعد 5 سنوات، لقد سقط سوستيل في المصيرج⁽³⁾. وكان الوالي العام غداة هذا الهجوم، قد استسلم نهائيا لملاة المستوطنين ودعاة العرب الشاملة.

هذا المنعطف الحاسم، سهل مهمة عبان في تجميع مختلف القوى (العية، ضمن إطار جبهة التحرير الوطني، بعد استدراجها إلى «دوامة الثورة» بكيفية أو بأخرى.

وكان أول صحاباء على هذا الصعيد، «التجمع» الذي كان يراود له أن يكون «واجهة شرعية» لجبهة التحرير كما سبقت الإشارة.

وكان المفروض أن يتشكل هذا التجمع حسب عبان من : حزب البيان، جمعية العلماء، تيار اللجنة المركزية لحركة الانتصار، شخصيات مستقلة⁽⁴⁾. هي البداية وافق عبان على المشروع مع بعض التحفظ، كما يؤكد ذلك في

1. Nancy Wood, d'une Algérie à L' autre, Éditions Autrement, Paris 2003, P 179

2. Le Temps des Léopards, OPCTE, P 190.

3. R. Barrat, Les Maquis de La Liberté, Éditions Temoignage Chrétien, Paris 1987.

4. M. Belhocine OP. CIT.

رسالته إلى محمد خفسر من وفد العفبة بالقاهرة فف ٨ أكتوبر ١955 :
هالعبفة لا تشارك فف هذا التفسع ولا تند به؁ وإن كان لا فمانع فف أن فكون
هواجهة شرعفة للعبفة...

ففر أن إعصار 20 أوت ما فبث أن نصف هذه الفكرة؁ ومن ورائها تردد
مختلف القوى السفساسة التفلطففة فف الالتحاق بالثورة المسلحة؁ وقد تفل
ذلك فف اتصالات عبان المكلفة ابتداء من أواخر سبتمبر خاصة والتي
توشت بـ :

١. حل اللجنة المركزية لحركة الانتصار فف أكتوبر وترك حرية الاختيار
لأعضائها؁ وكان رأف عبان فف هؤلاء ؁أنهم معنا لكنهم فحافون للحاق
بالركب» كما جاء ذلك فف رسالته إلى خفسر بتاريخ 20 سبتمبر.

2. تعاون فمففة العلماء المسلمين الجزائريين مع فبة التحرير؁ كما فؤكد
ذلك عبان ومضان فف رسالته إلى خفسر بتاريخ ٨ أكتوبر؁ فف فشير إلى
مهمة لاحقة للعباس بن الشفخ الحسين؁ بهدف إقناع رؤفس الفمففة الشفخ
البشفر الازراهفمف المقم بالقاهرة؁ بضرورة التنسيق مع وفد ءعبفة هناك.

3. إحرص اتصالات أولفة مع فرحات عباس زعمف ءالاتحاد الاءفمقراطف
لللفان الجزائري...

وفشفر عباس فف نفس الرسالة إلى أن ففادة البفان ما تزال مترددة فومئذ؁
وتطالب بفذف كلمة ءالاستقلال» وأنه رفض مثل هذا الطلب؁

هذا التبافن لم فحل دون مواصلة الاتصالات؁ كما فؤكد ذلك اجتماع عبان
بكل من عباس والاءكتور أحمد فرنسفس فف 7 أفسفر ١955 (١).

كان الوعد الحارفف لعبفة التحرير الوطنف من فهته؁ فكثف من مساهمه
الرامفة إلى التعرفف بالقضية الجزائرفة على الصعفء الثولف؁ وكسب الدعم
السفاسف والاءفلوماسف لها بءءا بالدعم العربف والإسلامف.

١ الطاهر فافف فف كتابا مقفوف. فف كتاب الثورة؁ دار عوسء الجزائر 2004

وتأكيداً لنوايا جبهة التحرير السلمية بادر محمد خيضر سياسي الوفد الخارجي في 15 نوفمبر 1954 بعقد مؤتمر صحفي، حدد فيه لأول مرة شروط تسوية القضية الجزائرية، حسب تصور جبهة التحرير وتوجيهات بهان فاتح نوفمبر.. وهي ثلاثة :

1 - وحدة المغرب العربي تستوجب وحدة الحلول - أي استقلال الأقطار الثلاثة : الجزائر أسوة بالمغرب وتونس.

2 - تسوية القضية الجزائرية سلمياً، يمر عبر مجلس تأسيسي منتخب بواسطة الاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني.

3 - إقراراً متحدث ممثل حقيقي للشعب الجزائري، بهدف رسم مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر على قدم المساواة

وهي أواخر ديسمبر الموالي، احتضنت دول كولومبوا الخمسة بمدينة بوغور (اندونيسيا) تحضيراً لمؤتمر باندونغ، وكانت القضية الجزائرية حاضرة بقوة بفضل عمليات فاتح نوفمبر من جهة والدعم العربي والإسلامي من جهة ثانية.

وقد تجسد هذا الحضور والدعم في مؤتمر باندونغ (ابتداء من 18.4.1955) الذي تلطف للقضية الجزائرية في إطارها المعاربي من زاويتين :

- الراوية السياسية بمساندة حق شعوب الأقطار الثلاثة الجزائر وكل من تونس والمغرب في تقرير مصيرها، ودعوة فرنسا إلى العمل في هذا الاتجاه لحل هذه القضايا التي تتسبب في عدم استقرار الوضع شمال إفريقيا.

- الزاوية الثقافية بالإشارة إلى منع الاستعمار شعوب المغرب العربي من تعلم لغتها وثقافتها (1).

ورغم المطابع التوافقية للأنحة الحنامية، فمن الواضح أن الفقرات السابقة تعتبر الجزائر مستعمرة وليست جزءاً من فرنسا، وقد جاء هذا

1 صحيفة «المعلومة» عدد 18 - 9.7.1957.

الاعتراف الدولي بأسرع مما كان يتوقع مراد ديدوش الذي كان يقدر أن تحطيم «حرافة الجزائر الفرنسية» يستوجب كفاح سنتين على الأقل⁽¹⁾.

وبعد خمسة أشهر، صدر اعتراف مماثل من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال دورتها العاشرة بأغلبية صوت (27/28). وقد ضخم الوفد الفرنسي هذا النجاح بون أن يشمر، عندما انسحب محتجا، ما جعل حيزر يعتبر اسماحه «دعاية للقضية لا مثيل لها»⁽²⁾. رغم أن الجمعية العامة تراجعت في 25 نوفمبر - نتيجة ضغوط فرنسا وحلفائها - عن قرارها السابق، وفضلت تجنب محوض في القضية الجزائرية هذه المرة

ومن جهة أخرى تمكن ماضلو جبهة التحرير الوطني بفرنسا داتها من تأسيس اتحادية، استطاعت في فترة وجيزة أن تنقل المعركة السياسية والهاجس لأمني إلى عقر دار العدو.

وقد تولى هذه المهمة محمد بوضياف بصعته مسؤول التنظيم سابقا في اتحادية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي استدعى لهذا لغرض لماضل مراد طربوش إلى زوريج (سويسرا) وكلمه بالمهمة رسميه. وأمام الصعوبات التي واجهها طربوش في مهمته التأسيسية، اضطر بوضياف إلى عقد اجتماع ببعض المناضلين في لوكسمبورغ لإقناعهم بالتعاون مع منسق الاتحادية...

وهكذا انطلقت العملية الثورية داخل فرنسا، وسط وصعية في غاية التعقد بسبب نشاط تنظيم منافس، اسمه رعيم حركة الانتصار لحاج مصالي باسم «الحركة الوطنية الجزائرية» الذي كانت ترعم أن الثورة من فعل عناصرها..

1 M. Belhocine, OPECI.

2 Saadi Yacef, La Bataille d'Alger (TS), Enal, Alger 1984.

لذا عندما تمكنت مصالح الأمن الفرنسية - بمساعدة الأمن السوفييتي خاصة (1) - من تحييد القيادة الأولى للاتحادية في بداية يونيو 1955 كانت القيادة البديلة جاهرة وكان العمل هناك في البداية يكتفي طابعا سياسيا، ويسير في اتجاهين : العناصر المصالحية والرأي العام الفرنسي.

1 - محاولة إقناع العناصر الموالية لمصالي بأن الثورة مبادرة من جبهة التحرير الوطني.. وقد استعملت قيادة الاتحادية في ذلك مختلف وسائل الإقناع الممكنة. بما في ذلك إرسال شهود من هذه العناصر إلى الجزائر وترتيب اتصالهم بعبيدة وجيش التحرير. التأكيد من حقيقة الثورة ورجالها في الميدان، مقابل شرط واحد : أن يبعثوا بعد المعايمة رسائل إلى زملائهم بفرنسا في هذا الشأن (2).

وقد حققت هذه العملية بعض النتائج. إلى جانب تحريك أنشور أمسهم باتجاه العمال المهاجرين في شكل طلبات للعمال والعلاج (3).

ب - محاولة تحسين الرأي العام الفرنسي بواسطة الاتصال ببعض رواد الرأي ومناقشة القضية الجزائرية معهم. ومن الأمثلة على هذه المحاولات المفيدة :

■ دعوة الأديب هرسوا موريك والمستشرق ما سينيون والكاتب الصحفي روبير بيرا لتناول إفطار نهاية رمضان في 22 مايو 1955. وقد ألقى موريك بالمناسبة كلمة : بدا فيها مؤيدا لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. على أن يختار إن شاء تعظيم علاقاته بفرنسا في إطار نظام درالي (4).

■ الاتصال بأنطوان بيني رئيس مجلس أرباب الأعمال ورئيس حكومة سابق، الذي تعهم نظرة محدثيه للقضية الجزائرية، وأخذ يساهم فعلا في شرح حقيقة ما يجري في الجزائر (5) ..

1 أحمد النور في «مكتسبون» في مكتب الثورة، مصدر سابق.

2 نفس المصدر.

3 محمد أمير في كتاب «دواء الحق» دار هومة، الجزائر 2001.

4 المصدر السابق.

5 الطبيب الثمالي في «مكتسبون» في مكتب الثورة، مصدر.

ومن مظاهر تطور اتحادية الجبهة وحيويتها إصدار صحيفة «المقاومة» عشية الذكرى الأولى لاندلاع الثورة المسلحة. وقد استحسن بوضياف المبادرة، فقرر إصدار طبعة بالمغرب وثالثة بتونس (1).

ولم يبق الطلبة الوطنيون بفرنسا مكتوفي الأيدي، إذ بادروا - بالتسيق مع اتحادية الجبهة - بتنظيم أنفسهم. وقد عقبوا في هذا الصدد خلال شهر أبريل 1955 ندوة تحضيرية، شهدت مناقشات إيديولوجية وسياسية مفيدة، انطلاقاً من التسمية المقترحة للاتحاد المزمع تأسيسه «الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين».

كانت صفة «المسلمين» هي الصفة المميزة للجزائريين الأصليين في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي التي كانت في البداية تطبق عليهم مصطلح «اندجيين» أي «أهالي المتخلفين». وما لبثت صفة للمسلم أن أصبحت مرادفة للجزائري الذي عرفته الحركة الوطنية منذ الثلاثينات من القرن الماضي بأنه «العربي المسلم» (2) تمييزاً له عن سكان الجزائر الآخرين من أوروبيين ويهود خاصة.

وعند إضافة صفة «المسلمين» لاتحاد الطلبة، كان المقصود استثناء الطلبة من أبناء هاتين المنبتين اللتين تشكلان نظام الاحتلال والاستعمار بالجزائر، أي جعل الاتحاد الجديد خاصاً بالطلبة من أبناء الجزائريين المستعمرين. وكانت هذه الصفة أثناء الندوة التحضيرية، محل إجماع طلبة حركة الانتصار وحرب البيلان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد رفضها «الطلبة الشيوعيون» - العيالون أحياناً للجدل من أجل الجدل - بدعوى أنها توحي بالطابع الديني للاتحاد.. ولم يكن الأمر كذلك في السيلق الجزائري يومئذ كما سبقت الإشارة.

1 أدبيات. نجم شمال إفريقيا خاصة، فضلاً عن منطلقات محل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

2 عهد الكريم الخطيب، مسطر حيلة، جريدة العصر (المغرب) الرباط 2003.

وامام هذا التعارض في المواقف المبدئية بين الوطنيين والإصلاحيين من جهة والشيوعيين من جهة ثانية، انقسمت الثورة فراح كل طرف يحضر بمفرده لتأسيس اتحاد.. وقد توجهت جهود الطرف الأول، بتأسيس «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» في مؤتمر انعقد ما بين 4 و 8 يوليو 1955.. وما لبثت هذه المنظمة الطلابية، أن أصبحت أداة فعالة في خدمة قضية التحرر والاستقلال على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى الصعيد المغربي، تحرك الوفد الخارجي بسرعة للرد على المناورة الفرنسية في عهد حكومة أدغارور، والهادفة إلى تحييد المقاومة بكل من المغرب وتونس، حتى يتفرغ جيش الاحتلال بكامل قواه لقمع الثورة المسلحة بالجزائر. وفي هذا الإطار

تقدم بن بلة وبوضياف بورقة عمل إلى ممثلي المقاومة بكل من المغرب وتونس تضمنت نقطتين أساسيتين :

- تسويق العمل المسلح في إطار «جيش تحرير المغرب العربي».
 - وضع أسس الوحدة بين الأقطار الثلاثة : الجزائر وتونس والمغرب..
- وقد توجهت المداولات في هذا الشأن خلال صائفة 1955، باتفاق قادة المقاومة المغربية على ضرورة الاستمرار في الكفاح المسلح حتى الاستقلال التام للأقطار الثلاثة. وفي حالة استقلال تونس والمغرب قبل الجزائر، يتحولان بصفة آلية إلى قاعدة حامية للثورة الجزائرية..
- وعملا بهذا الاتفاق قام جيش التحرير الوطني وجيش تحرير المغرب بعمليات مسقة ليلة 2 أكتوبر 1955 في المناطق الحدودية من منطقة وهران خاصة وفي عدد من المناطق بالريف المغربي. وكان من نتائج هذا التنسيق :
1. فتح جهة الغرب الجزائري من جديد وبقوة، بعد إمداد هام بالأسلحة والذخيرة وصل إلى ناحية التناظور على متن اليخت «انتصار»..
 2. إعادة الملك محمد بن يوسف من منفاه إلى فرنسا وفتح مفاوضات «أكس لي بان» في نوفمبر الموالي مع ممثلي الأحزاب المغربية على أساس

تشكيل مجلس وصاية للعرش الملكي... وإن كانت هذه الخطوة الأولى ثم
ترضى أنصار الملك المغربي (1).

وعلى الجبهة التونسية، كان اتفاق قادة المقاومة المغاربية وراء عودة
صالح بن يوسف أمين عام حزب الدستور الجديد إلى بلاده في منتصف
سبتمبر 1955، والشرع في حملة على اتفاقية 3 يونيو الماضي التي قبل
الحبيب بورقيبة رئيس للحرب بموجبها ميذاً «الاستقلال الداخلي»...
وكانت حكومة مندريس فرائس قد أجرت مع بورقيبة سلسلة من

المحادثات، توجت في ديسمبر 1954 باتفاق تعهدي يقضي بوقف العمل
بالمسلح وتجريد المقاومة من سلاحها.. وكان من المقاومين الذين ساهروا
بورقيبة على هذا النهج الصامسي الأسود والمحجوب بن علي وواصلت حكومة
أدغافور بعد ذلك هذه المحادثات التي أسمرت عن اتفاقية 3 يونيو المذكورة.
وقد أدت تحركات صالح بن يوسف والمقاومون من أنصاره بقيادة
الطاهر الأسود، إلى شن سلسلة من العمليات بدءاً من 19 أكتوبر، استهدفت
المصالح الفرنسية بتونس فصلاً عن مواقع الجيش الفرنسي (2).

وقد أحست الحكومة الفرنسية بخطر هذه التنسيق - الذي استمر
عملها بصفة شهر - فصارعت في فتح مفاوضات جديدة مع الملك محمد
بن يوسف والحبيب بورقيبة، توجت بحصول المغرب على استقلاله تام في
2 مارس 1956 وثلثة تونس في 13 من نفس الشهر...

هذا التحرك الرسمي السريع ونتائجه، لم يعلج عملياً في تحييد
الجبهتين المغربية والتونسية اللتين تحولتا عكس ذلك، إلى قاعدتين
خلفيتين للثورة الجزائرية بفضل وهاء قادة من المقاومة بالقطر
الشقيقين، لاتفاق جيش تحرير المغرب العربي ومثل انوادة المغاربية بصفة

1 جيش التحرير المغربي، مشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر 2004.

2 تومبيل الصبي، حياة كفاف (ج 3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

عامة. وقد أدى هذا الوفاء إلى سقوط العديد من الشهداء بالمقرب منهم عباس المعصاوي. ويتوس عبد العزيز شوشان..

جيش التحرير.. ليلة الحسم

ترى كم كان عدد أفراد جيش التحرير الوطني ليلة فاتح نوفمبر 1954؟ استنادا إلى تقارير قادة المناطق التي شاركت في مؤتمر الصومام، يتراوح العدد 1100 و1200⁽¹⁾ من بينهم 300 نفر في منطقة الأوراس. ويضمهم من تصريح للجنة التنسيق والتعبئة عشية الذكرى الثالثة للثورة أن «لجنة الستة» تمكنت من تجهيد زهاء 3 آلاف مناصر⁽²⁾.

وليد من الجهة الفرنسية تقديران :

- الأول يشير إلى 800 رجل و400 قطعة سلاح حربي⁽³⁾.

- الثاني يشير إلى 1500 مسلح، بدون تحديد لنوعية السلاح إن كان حربيا أو مدنيا⁽⁴⁾.

ويانظر إلى المضاعف العمة التي صادفت انطلاق الكفاح المسلح، نرجح أن يكون تعداد جيش التحرير ليلة فاتح نوفمبر في حدود ألف رجل، وما زاد على ذلك فيدخل ضمن شبكات الاسناد والدعم هذه الأرقام نذكرها على سبيل الاستدلال فقط، لأن العدد هنا ليس مهما في حد ذاته، ما دامت مهمة الطليعة المسلحة تتمثل قبل كل شيء في إطلاق الشرارة الأولى، ليتولاهم الشعب العاظم. - لاحتصاصها بالرعاية الضرورية، وتحويلها إلى ثورة عارمة في أجل مسمى.

وما لبث جيش التحرير الوطني أن عرف بمصير استعداد الشعب - تطوروا سريعا كما وتوعا واداء⁽⁵⁾.

1 «المجاهد» عدد 11 1957.

2 Y courrière, Les Fils de La Toussaint, Fayard, Paris 1968, P 264

3 Henri Alleg, La guerre d'Algerie (F) L'Esprit, Paris 1981 p 426

4 صحيفة «المقدمة» (ج) عدد 2 / 15 نوفمبر 1956

5 حيث ذلك يندرجه بسنة مثلا كما جاء في مذكرات الرائد عثمان السعدي في الأمة، فبراير 2000

ومرد ذلك أن جيش التحرير لم ينطلق من فراغ، علما أن قلدته الأوائل كانوا مناضلين محنكين، يجمعون بين الرصيد التضامني والتجربة العسكرية التي اكتسبوها في ميادين القتال خلال الحرب العالمية الثانية وفي الهند الصينية، فضلا عن معرفتهم بتجارب المقاومة الفرنسية واليوغوسلافية والسوفييتية (لينيي) والإيرلندية (شين فلين)..

هذه التجربة الغنية جعلت جيش التحرير ينطلق من نظرة خاصة بحرب العصابات، ويمارسها بطريقة مكيفة حسب الميدان والعدو في نفس الوقت. تجربة الهند الصينية - المتأثرة بالتجربة الماوية - مثلا تعتمد قواعد أربعة لحرب العصابات هي :

1. الانسحاب عند زحف العدو بقوة.

2. مناوشة معسكرات العدو.

3. مهاجمة العدو عند ما يحلّو تجنب الممركة.

4. ملاحقته عند الانسحاب لإلحاق أكبر الخسائر الممكنة به.

مثل هذا لتصور يناسب جيش تحرير شبه نظامي، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لجيش التحرير الوطني الذي كان عليه أن يكتفي بتطبيق القاعدتين الأولى والثانية فقط، مع تكيفهما في الممارسة حسب متطلبات الممركة والميدان ودرجة استعداده وتسلحه..

- فقد كان جيش التحرير في انسحاب دائم أمام عدو متفوق تعرف ساحقا عددا وعتادا وسلاحا.. الأمر الذي اضطره أن يكون في حركة دائبة، أكسبته مع مرّ الأيام تعوفا حقيقيا، من ناحيتي الحفة في التنق والقدرة على المناورة. وأصبحت القاعدة الذهبية في هذا المصمار هي: «اجر أو مت».

ويكون الابتعاد عن هذه القاعدة عادة مكلما لجيش للتحرير، لأن العدو يجبره في هذه الحالة على حوض معركة غير متكافئة.

■ واستطاع جيش التحرير أن يطور القاعدة الثابتة، بإتقان فنّ الكمائن والفارات الخاطفة اعتمادا على عنصرَي الخفة والمناورة بالدات.

وكانت قيادة الثورة تنطلق في هذه التجربة المتميزة من رؤية واقعية سليمة :

- أن الثورة التحريرية هي بالأساس حرب استنزاف، هدفها التوصل إلى حل سلمي للقضية الجزائرية.

- أن جيش التحرير لا يمكنه أن يكون أقوى من العدو عسكريا، بضعف قواعده الخلفية من جهة وقرب الجزائر من فرنسا من جهة ثانية.

وقد عمل جيش التحرير على استكمال منهجه العسكري، بجملة من المبادئ ذات الطابع الاستراتيجي والتكتيكي نذكر منها :

1. مواصلة الكفاح إلى غاية تحقيق الاستقلال التام.

2. مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في مواجهة العدو.

3. تقوية روح التضحية والأخوة والتعاون في صفوف المجاهدين

4. تعزيز القدرات المادية والمعنوية والفنية لجيش التحرير.

وقد أحدثت الانطلاقة الأولى للكفاح المسلح الأثر المنتظر، فتسابق الشباب الجزائري لنيل شرف الانتحاق بجيش التحرير، حتى أن فلاة المناطق اضطروا أمام هذا الاقبال الحماسي للحد من التجنيد، بسبب قلة الأسلحة من جهة، وخشية الاحتراق من لدن العناصر العميلة من جهة ثانية. وتفررت صفوف جيش التحرير الوليد بالشباب الجزائري المجهز في الجيش الفرنسي، سواء أكان متعاقدا أو في إطار الخدمة الإجبارية، وكسب بصفة خاصة من خبرة المتعاقدين الذين شارك بعضهم في حرب الهند الصينية التي كانت مدرسة لحرب العصابات ولحرب العصابات العصابة في نفس الوقت، كما كسب من فئة المحسنين الذين تدربوا في وحدات «فناصة الجبال»، فكانوا لذلك على أتم الاستعداد للكفاح المسلح بالمناطق الجبلية. وكان هؤلاء المتعاقدون والمجننون يغرون أحيانا من الجيش الفرنسي بأسلحتهم ويتحرقون بجيش التحرير. وقد تطوع بعضهم في بداية الثورة خاصة، لتنشيط الكفاح المسلح في هذه المنطقة أو تلك...

و قد تطورت عمليات جيش التحرير نتيجة هذه العوامل مجتمعة، تطورا
سريعا تدل عليه الإحصائيات الفرنسية ذاتها - فقد كان عدد العمليات في
مارس 1955 مثلا حوالي 200 عملية، ليقتصر في نهاية السنة إلى ما بين 1000
و 1233 عملية (1).

أي تصاعف خلال بضعة أشهر أكثر من خمس مرات..
وتطور تعداد جيش التحرير في نفس الفترة ليصل إلى حوالي 5000
مقاتل، حسب النائب بيلر كلومسترمان نفسه وكان يومئذ من مبادئ سلاح
الطيران الذي شارك منذ اندلاع الثورة، في تدمير مئات القرى في هذه
المنطقة أو تلك، لمنع الثوار من الاعتماد عليها كتقواعد للتموين حسب نفس
المصدر (2).

صمود.. الأوراس

استطاعت الثورة المسلحة بالمنطقة الأولى (الأوراس) أن تصمد، رغم رد
الفعل العنيف والتسريع لإدارة الاحتلال التي سارعت بتجميع السكان وإقامة
مناطق محرمة، والشروع المبكر في عمليات التمشيط الواسعة.
وأكثر من ذلك أمس قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد ورفاقه نواة إدارة
بأتم معنى الكلمة، مجهدة بالحد الضروري لأعمال الأمانة التقنية بما هي
ذلك آلات الرق والسحب، بعد أن اتخذ من جبل الهارة (3) مقرا مؤقتا لقيادة
المنطقة.

وما لبث هذا التنظيم أن برهن على صلابته، عندما تحمل بثبات صدمة
اعتقال بن بولعيد في 11 فبراير 1955، ناحية بن قردان على الحدود التونسية
الليبية وهو في طريقه إلى طرابلس، لبحث مشكلة الإمداد بالسلاح مع أحمد
بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي لحبهة التحرير الوطني.

1. H. Alleg, OP.CIT.(TH), P 68.

2.Zdravko Pelar, Algerie Enal, Alger 1987, p.247

3. بن بولعيد في كتابنا «ثوار عظماء» مصدر سابق.

فقد سعى نائبه البشير شيعاني بعده لتطوير العمل الثوري على مختلف الأصعدة، فأعاد تنظيم النواحي والأقسام وشرع في تعيين مسؤوليها.. وفي إطار تقريب الإدارة من شرق مقر المنطقة والنواحي الحدودية خاصة، نقل مقر القيادة إلى القلعة الواقعة بين جمال الأوراس غربا وجبال النعامشة شرقا واهتم أيضا بنظام الثورة بتونس، حيث قام بتعيين مسؤولين عنه.

وخاض جيش التحرير في ربيع نفس السنة عدة معارك صد جيش الاحتلال نذكر منها على سبيل المثال : معارك الزرقاء، تافسور، القعقاع، فينشت، جلال.. وغيرها.. وتمكن الثوار من تصفية حاكم تبسة في كمين تحول إلى اشتباك أصبح يعرف بمعركة الحاكم (1)..

وتمكن شيعاني كذلك من تنظيم عملية الإمداد بالأسلحة، عبر الجبال التونسية المرتبطة بجبال النعامشة وكان يشرف على العملية الجيلالي بن عمر قبل استشهاده في أكتوبر 1955.

وكان قائد الأوراس بالنيابة على صلة منتظمة بقائد المنطقة الثانية يوسف زيفود، وكذلك بالوفد الخارجي لخدمة التحرير. وبما أحس يتمكن الثورة المسلحة في المنطقة كلها - من سوق أهراس شرقا إلى المسيلة غربا - أخذ يفكر في دعم المناطق المجاورة خاصة، لتوسيع نطاق الكفاح المسلح من جهة، وتحميل الضغط على الأوراس من جهة ثانية. وأرسل في هذا الصدد قصيدة محملة بالسلاح إلى شمال قسنطينة، حيث جاءت عملية 20 أوت 1955 هي الوقت المناسب لفك الحصار المضروب على الأوراس منذ فجر الثورة..

ولدعم ارتباط الشعب بالمجاهدين بادر شيعاني في الأسبوع الأخير من سبتمبر، بتنظيم أيام مفتوحة على الثورة بوادي اهللال.. وقد علم جيش

١ الوردى قتال في كتابها خرفان الحرية، مصدر سابق.

لاحتلال بهذه العبادرة، فصارح بشنّ «عملية تيعقاده» التي ضرب بواسطتها
حصاراً محكماً من ثلاثة أطواق على الوادي، بنية توجيه ضربة قاضية للثورة
بالأوراس، من خلال تصفية قيادتها وطلبة ثوار فاتح نوفمبر منها.

وقد انسحب الثوار بقيادة شيعاني إلى ناحية الجرف المنيع، حيث
تصدوا بشجاعة نادرة واستماتة فذة لهجمات العدو المتتالية. وتمكنوا بعد
معركة استمرت بضعة أيام (ما بين 26 سبتمبر و 4 أكتوبر) من فك الحصار،
باختراق أطواق حيش الاحتلال الواحد بعد الآخر..

كانت هذه المعركة التي شارك فيها زهاء 300 محاهد، دليلاً آخر على
صلابة عودة الثورة والنجاح في امتحان سنتها الأولى..

وعاشت منطقة الأوراس خلال الفصل الأخير من عام 1955 حدثين
بارزين : هاجمة اغتيال قائدها بالنيابة البشير شيعاني، وهرجة هروب
قائده الأول مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة.

- اغتيال شيعاني : كان بن بولعيد عشية خروجه باتجاه تونس وليبيا في
أواخر يناير قد ستحلف نائبه «السياسي والإداري»، وأوصى به خيراً لا
سيما أنه غريب عن المنطقة (الحروب) لكن بمجرد اعتقاله في 1، فبراير
على الحدود التونسية الليبية، تقاسمت بعض الجماعات وصيته وبدأت تعلن
عن طموحها إلى خلافة وتبلور الموقف في برور كتلتين .

- «كتلة باتنة» التي انفقت حول عمر بن بولعيد، وأخذت تحرضه على
المطالبة بحلافة أخيه.

- «كتلة خنشلة» التي كانت تدعو ضغنياً لعباس لغرور «الرجل القوي» في
مجلس المنطقة، بمصّل تحالمة مع عاجل عجول.

وقد احتدم التنافس بين الكتلتين في خضم الكفاح المسلح ودوامته، حتى
دفع شيعاني إلى ارتكاب بعض الأخطاء . أوغرت عليه صدر لغرور وعجول
خاصة.

وخرج الثنائي من معركة الجرف مكللا بهالة النصر من قبل أنصاره الأمر الذي شجعه على التآمر على قائد المنطقة بالنيابة واغتياله في 23 أكتوبر 1955، بناحية عالي الناس، بجبال الأوراس. ويعتبر لفرور المدير الرئيسي لهذه التصفية المؤسفة⁽¹⁾.

ثانيا ، هروب بن بولعيد : تمكن قائد الأوراس مصطفى بن بولعيد من تدبير عملية هروب من سجن الكدية بقسنطينة، كللت بالنجاح مساء 10 نوفمبر 1955 بنجاة 11 محكوما عليهم بالإعدام⁽²⁾. وكان لهذا الحدث وقع كبير في المنطقة الثانية التي استقبلت بعض الفارين، وساعدتهم على الانسماج في صفوفها أو الالتحاق بأية منطقة يريدون.. كما كان نفس الوقع أو أكثر بمنطقة الأوراس المجاورة..

وبما أن الهروب تم بعد حوالي أسبوعين فقط من اغتيال شبحاني، فقد وجد بن بولعيد صعوبات كبيرة لاستلام مقاليد المنطقة من جديد.. ولم يستمد القيادة فعلا إلا بعد تمام أربعة أشهر كاملة، نتيجة اعتراض القيادة العملية المشككة من لفرور وعجول⁽³⁾

انتفاضة شمال قسنطينة

بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، عقد الثلاثة الباقون من مجلس المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) وهم يوسف ريفود وعبد الله بن طيغال، وعمار بن عودة اجتماعا تقييما كشف عن حصيلة مؤلعة استشهد عدد من لرواد يتقدمهم اثنان من مجلس المنطقة وهما قائدها مراد ديدوش ونائبه مختار الباجي الذي كان يعول عليه كثيرا في إمداد المنطقة بالسلاح، لوجوده

1 عاجل عجول في كتابها، برينة، شمال، مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشرق للدراسات الجغرافية 2002

2 هم : محمد المصطفى ملاوي، حمادي كرومة، الطاهر الزبيري، لخصر مطوي، إبراهيم الطيبي، السبيحي، جابر، أحمد بوسعال، سليمان، وإيدي، حسين اعويج، علي حناوي.

3 استلم القيادة رسميا من حديد. قبل 10 أيام فقط من اغتياله في حادثة جهاز الأستكي المنظم.

على رأس ناحية سوق اهراس الجبلية الحدودية وعلاقته الوثيقة بالشوار التوسعيين.

غير أن هذه انخسارة البياضة لم تؤثر في عزيمة الثلاثة الذين اتفقوا على تكليف زيفود بمهمة التسيق، ومواصلة الكفاح وانتصدي لرد الفعل الشرير من إدارة الاحتلال التي تمكّنت قواتها، من اكتشاف وتعكيل قسم كبير من التنظيم الذي بنى بالمسطقة قبيل إعلان الثورة. وكان انتصدي على جبهتين :

- جبهة التنظيم بإعادة بناء ما دمره الاستعمار.

- وجبهة العمل المسلّح، حيث دبر فوج من المجاهدين كمينا ناجحا ناحية غوبو (بين قالمة وسدرانة)، غنموا فيه كمية من الأسلحة.

كانت المسطقة الثانية يومئذ مقطوعة الصلة بالوحد الخارجي والمناطق الأخرى - ما عدا المنطقة الأولى - لانقطاع جبل النواصير باستشهاد قائدها. فكان زيفود وبس طبال لذلك يتصرفان بمحض إرادتهما، ويوهمن مساعديهما بأنهما يتلقان الأوامر من القيادة العليا للثورة.

وتمهيدا لهجوم 20 أوت 1955، قرّرت قيادة المسطقة انقيام بمماريات تجريبية في ذكرى احتلال الجرائر (5 يوليوز)، تمثلت في سلسلة من الكمائن على الطرق الرابطة من المدن الرئيسية، وقد حقق بعضها نجاحا كبيرا، كان له صميق الأثر في معنويات المواطنين. وجاء هجوم 20 أوت عقب ذلك، ليكرس التلاحم بين الشعب وطلبعته المسلحة..

وكان من أبرز نتائجها :

1. إقبال المواطنين على التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني الذي استطاع أن يضاعف بذلك عدده ثلاث مرات (1).
2. ردع المتعاونين مع الاحتلال الذين كانوا يفكرون في تكوين حركة معتدلة بديلة لجبهة التحرير

1. شهادات من عمود وكافي وبوسيدر هي كتابا ثوار عظماء، مصدر سابق.

3. تنفيذ دواية الحرب : لقد أصبح «الكولون» يطالبون بمزيد من القوات العسكرية لحملاتهم وممتلكاتهم التي أصبحت عرضة لتخريب منظم من قوات الثورة (1).

كان هجوم 20 أوت بمثابة انطلاق جديدة للثورة بالمنطقة الثانية، أدت إلى ما يقدر ما فاحاته. وقد استعاد الثوار بفضلها زمام المبادرة، فأصبحوا يتقلون في وضع النهار على متون الخيل والجمال. أما المواطنون فقد أرددوا اقتناعهم بأن استعادة الاستقلال، أصبحت ممكنة بعد أن كانت حيا بعيدا ..

وغداة الذكرى الأولى لثورة فاتح نوفمبر، عقدت إطارات المنطقة اجتماعا عاما تقييما بناحية بني صبيح، رفعت حصيلته الإيجابية من معنويات المجاهدين، وصادف الاجتماع حدث سعيد : تجديد الاتصال بالماصمة، بواسطة الطالب رشيد عمارة الذي حمل أول جواب من رمضان عيار على مراسلات ريفود ورهافه ..

وبمصل هذا الاتصال، بدأ التفكير في عقد مؤتمر وطني، يجمع لأول مرة مختلف المناطق

جرجرة : الرد على مكيدة «العصفور الأزرق»

بعد انطلاق فاتح نوفمبر 1961 بالمنطقة الثالثة (القبائل)، احتفى رواد الكفاح المسلح في جبالها العنيفة أكثر من أسبوعين تفيد، لأوامر قائدها بلقاسم كريم، وفي 20 نوفمبر جمع كريم مسؤولي النواحي بدوار واصية، ليؤكد لهم ضرورة التعبير عن وجودهم من جديد، بهدف إخراج المواطنين من ذهولهم، وتشجيعهم على تبني الثورة ودعم صفوف الثوار وطلب منهم في هذا الصدد، أن تقوم كل ناحية بعملية استعراضية - بنور إراقة دماء - تبين حقيقة المجاهدين . مسلمين وطنيين ثوريين مصممين على طرد

المحتل من بلادهم. وينبغي أن يعمم الشعب بالمناسبة أن مساعده ضرورية في جميع الأحوال، وبدونها سيكون الفشل مآل الثوار والثورة (1)

وتعت هذه العمليات فعلا، تلقى عملية جريئة قام بها فوج بقيادة اسعيد عبوش الذي هاجم مركز مراقبة للجيش بـتيزي - ن - جمعة. وكان لهذه الجراة صدى دعائي كبير، وتأثير قوي في نفوس سكان المنطقة الذي اكتشفوا «حاة حقيقة إخوانهم» الفلاقة، مثلما كانت تصفهم الدعاية الاستعمارية. وعلق كريم على هذه العملية التي جرت في 9 يناير 1955 قائلا: «هذا عمل جيد يفنينا عن شهر من الاجتماعات والكلام» وطلب من نوابه تكثيف مثل هذا النوع من العمليات. (2)

وقد نفذ ثوار المنطقة الثالثة عقب ذلك، سلسلة من العمليات استهدفت مزارع اكلون. وكان لإحراق مزارع المتطرفين منهم خاصة، أثر طيب في نفوس المواطنين.

وشعورا من إدارة الاحتلال بتعظيم شأن الثورة بالمنطقة الثالثة، سارعت في منتصف يونيو بشر فرقة آلية في مختلف الأماكن الحساسة بقيادة الجنرال بوفر. (3)

ولحاجة الثوار إلى الأسلحة دخلوا في سباق مع الدرك لجمع بنادق الصيد من المواطنين، وكانوا في ذلك أحسن سلوكا وأكثر توفيقا (4) ودفعت هذه الحاجة قيادة المنطقة إلى السخول في عملية «العصفور الأزرق» التي كانت من تدبير الوالي العام حاك موسيتيل ومصالح «مديرية حماية الإقليم» بالجزائر.

1 نفس المصدر (شهادة كريم وأومران).

2. نفس المصدر.

3 Mouloud Fernon, Le Journal, Sedil, Paris 1962, p 12.

4. IBID, p 50.

كان سوستيل ينوي تكوين جيش مواز من القبائل (القوة ق) لمحاربة جيش التحرير بالمنطقة الثالث. فاكتمل تكريم هذا المشروع، وعمل على تحويله إلى فرصة لتسليح ما أمكن من رجاله بأسلحة العدو نفسه. وقد تمكن فعلا من تسليح زهاء 300 مجاهد .

غير أن استغلال هذه الفرصة كان يحتم على قيادة المنظمة نوعا من الهدنة مع العدو، استقرت قرابة سنة كاملة : من أكتوبر 1955 إلى أكتوبر 1956 .

بيد أن هذه «الهدنة» لم تكن تشمل بعض رموز الاحتلال ولا «المعاونين» معه، كما تدل على ذلك مثلا عملية 22 أوت 1955 في الأربعاء ناث ايراش التي أسفرت عن مقتل رئيس البلدية «فرابولي»... (1)

كما لم تكن تعمي أيضا أنصار مصالي الذين بدأوا يهينون أنفسهم لعمل السلاح بالمنطقة ففي خريف نفس السنة أبلغ أحد المخابرات (الدكتور صالح) قائد المنطقة نقلا عن مصادر قريبة من دائرة تيزي وزو، بأن محمد بلونيس يستعد للصمود إلى الجبل باسم الحاج مصالي و«الحركة الوطنية الجزائرية»... (2)

وقد بدأت محاربة المصاليين بالمنطقة في أكتوبر على جبهتين : شرقا (قنرات) بقيادة عميروش وغربا (الأحمرية) بقيادة دهلين... (3)

وترامى ذلك مع إعلان عنان من العاصمة الحرب على المصاليين، بعد أن أمر بتصفيتهم بدءا بمصالي نفسه في حالة عودته إلى الجرائر (4).

وبناء على ذلك، تمت تصفية الصادق الرياحي معثلهم بالعاصمة في ديسمبر 1955 .

1 IBID, P 19 .

2 سبيح دهلين هي كفتا طوماس. الحرية مصدر سابق.

3 نفس المصدر.

4 M. Belhoche, OP CIT, P 92.

العاصمة.. في دور الريادة الإعلامية

عاد رابع بيطاط قائد المنطقة للرابعة (العاصمة وشمال وسط البلاد) إلى العاصمة في حدود 20 نوفمبر، بعد المشاركة شخصياً في الهجوم على ثكنة «بيرو» في المدينة ليلة إعلان الثورة. عاد ليكتشف أن مصالح أمر العدو تمكنت من تعييد معظم حلقات الاتصال، بدءاً بحلقة نائبه في العاصمة الربير بوعجاج، فصلاً على الحلقات المألوفة لديه مثل حلقة عيسى كشيدة ومراد بوكشورة..

وبعد جهد جهيد، استطاع أن يفصل «بالشبكة النائمة» (الاحتياطية) التي كان السعدي ياسف ومحبرة عائلته من أهم حلقاتها⁽¹⁾، وما لبث أن جدد تصالاته بمساعديه في النتيجة بوجمة سويداني وأحمد بوشعيب.

حاول بيطاط عقب ذلك الاتصال بالمنطقتين المجاورتين الثالثة بقيادة كريم والخامسة بقيادة محمد العربي بن مهيدي. وقد تمكن من الاتصال بالثالثة في أواخر فبراير 1955، بفصل الماضل محمد بن مقدم الذي أخبره بوجود أوعمران في العاصمة، وكان أوعمران في اجتماع مع جماعة من المصاليين فانضم إليهم.

وباعت محاولات للاتصال بالخامسة بالمثل تقريباً⁽²⁾.

وفي العاصمة، كان على قائد المنطقة أن يهتم بشؤون الماضيين ضحايا الموجة الأولى من الاعتقالات التي ضربت بقوة شبكات العاصمة كما سبقت الإشارة..

وقد حرص لمواجهة الموقف، على تكوين أول مجموعة من المحامين للدفاع عن المعتقلين الذين كان من بينهم عدد هام من رجال فتح نوفمبر.

1. S. Yacef, OP CIT P 87.

2. IBID, OP CIT P 93.

وكان من بين عناصر هذه المجموعة : ابن التومي، ريعاني، زروال، حاج جمو، عمارة، جندري..⁽¹⁾

وفي غضون ديسمبر، اجتمع قائد المنطقة بسويداني وبوشعيب ناحية «سار فاردينان» (السويدانية)، حيث تم الاتفاق على تنفيذ سلسلة من العمليات بمناسبة أعياد الميلاد.

وقد تأجلت هذه العمليات في نهاية المطاف إلى أعياد رأس السنة.⁽²⁾ وبعد الاتصال من جديد بقائد الثالثة بلقاسم كريم، تم الاتفاق على الاستعانة بزمعان عيلان⁽³⁾ الذي التحق أخيرا بجهة التحرير، في مهام الإعلام والدعاية للثورة انطلاقا من العاصمة وفي هذا الإطار استقبل بيطاط عيلان في 7 مارس، وكان إلى جانب ذلك، يسترشد بأراء وأفكار الدكتور محمد الأمير الدباغبر الذي كان على صلة به وبكريم كذلك⁽⁴⁾.

لكن دور بيطاط في تجميع نواة قيادية مؤثرة بالعاصمة توقف فجأة في 16 مارس، نتيجة خيانة سليمان لاحودان الذي قدمه لقمة صائفة لمصالح الأمن الفرنسي⁽⁵⁾. واصل المهمة بعده كما هو معلوم، عيلان بمساعدة كريم وأوعمران الذي خلف بيطاط على رأس المنطقة الرابعة، بعد اعتذار كل من سويداني وبوشعيب⁽⁶⁾.

وما لبث أوعمران أن تنازل لعيلان عن العاصمة والشؤون السياسية ذات الطابع الوطني والتي تهم الثورة وتطورها بصفة عامة، مكثفيا عمليا بالشؤون العسكرية. وقد أمر عيلان في البداية بتجنب العمل الفدائي بالعاصمة، حتى

1. عمار بن التومي في كتابنا معناه الحق، مصدر سابق.

2. أحمد بوشعيب في كتابنا ثوار عظماء، مصدر سابق.

3. M. Belhocine, OP.CIT. P 42.

4. S. Yacef, OP. CIT. P 101.

5. IBID, P 103.

6. أحمد بوشعيب في المصدر السابق.

تظل مجالاً للمعلومة والاتساع والعلاج والاختفاء، فضلاً عن نشاط السياسي والإعلامي (1).

ولمواجهة القموص الذي يتعمده المصاليون بتبنيهم للثورة، كان أنصار الجبهة يستظهرون بصورة لأوعمران، مرفوقاً بعدد من المجاهدين الملتحين وأمامهم لوحة كتب عليها «جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني». وكان من أوائل الماضلين الذين تولوا وضع أسس لعمل الفدائي بالمعاصرة - بعد تفكيك الشبكات الأولى غداة اندلاع الثورة - عناصر على خشبول الذي جاء من فرنسا لهذا الغرض (2).

وقد تلاءم محمد بن مقدم، قبل التعاقب آخرين أمثال لخضر رباح وأرزقي بوزينة.

كانت حاجة المنطقة الرابعة ونظام المعاصرة إلى الأسلحة كبيرة وملحة، وكان ما يصل منها عبر الحدود الشرقية والغربية قليلاً، لا يساير حركية الكفاح المسلح وتطوره السريع - فكانت مناضلوها لذلك يبحثون عن الأسلحة بأية وسيلة..

وقد اضطر بعضهم إلى التعامل مع عناصر «الماغي» الذين كان بعضهم يتعامل مع رجال الجبهة والشرطة في نفس الوقت، وحدث أن تطلبت الشرطة لهذه الأرواحية، فاستغلت هؤلاء المنحرفين لتسريب قنابل مصخنة وذخيرة فاسدة.. وقد ذهب بعض العدائين ضحية تلك الضابل التي كانت تنفجر بمجرد سحب سدادة الأمن منها (3).

ونجح بعض المصاليين من جهة أخرى في إرشاء جنود فرنسيين كانوا يبيعونهم شحنات صغيرة من الأسلحة مباشرة من الميدان، لكن مصابيح الأمن ما لبثت أن اكتشفت العملية، واستعملت الجيود المتورطين للإيقاع ببعض الماضلين (4).

1 الطاهر قايد في كتابها «مقتلون في ركب الثورة» مصدر سابق.

2. حسب شهادة علي مهساس من قيادة اتحادية جبهة التحرير يومئذ.

3. لخضر رباح في كتابها «رواد الوطنية»، دار هومة، الجزائر 2003.

4. نفس المصدر.

وشهد الكفاح المسلح في النواحي الثلاثة للمنطقة الرابعة تطوراً سريعاً كذلك بدأ بالنتيجة التي كان ينشطها الثنائي سويداني وبوشعيب، بمساعدة مناصلي الناحية أمثال برزالي ومصطفى سيدي يخلع...
وتدعم صف الكفاح بالتنعاق المسرحيين من الجيش، لاسيما العائدين من حرب الهند الصينية الذين لعبوا دوراً رائداً نظراً للتجربة المكتسبة في معرفة الأسلحة والخبرة بظنون الحرب والقتال. وكان هؤلاء يسهرون على تكوين وحدات الكوممنوس، وتدريبها وقيادتها في ميدان الشرف كذلك (1).
وهي سبتمبر 1955 حقق قائد المنطقة الرابعة أوعمران بالتنسيق مع عبان سبغا دعائياً، عندما استقبل مبعوث أسبوعية «فرانس أويسرفتور» روبر بارا على رأس فوج من المجاهدين في مضائق الأحصرية.
وقد سأل الصحفي الصحافي بالمناسبة عناصر الفوج :
«هل أنتم قادرون على مواصلة الحرب ثلاث أو أربع سنوات في حالة استقدام مليون جندي فرنسي إلى الجزائر؟»، فرد عليه أحد عناصر الفوج قائلاً :
«رشاشتي هذه بدون ذخيرة، ومع ذلك إذا كان الأمير عبد القادر قد صمد 16 سنة، فتحن على أتم الاستعداد لنقاوم 30 سنة» (2).

الانتفاضة الثانية.. لوهـران

كانت المنطقة الخامسة (وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي في الموعد ليلة فاتح نوفمبر 1954، لكن «بلا مال ولا سلاح» كما سبقت الإشارة. وبعد الصدمة الأولى المتمثلة في استشهاد رمضان بن عبد المالك النائب الأول لقائد المنطقة مساء 4 نوفمبر، ثم جرح وأسر أحمد زهانة حرقي

1. أمثال علي خوجة وعمر بوشاوي..

2. أوعمران في طوان، عظمة، مصدر سابق.

القنابل استقليدية في 11 من نفس الشهر، قرّر بن مهدي ورفاقه تجميد العمل المسلح مؤقتاً، والانكباب أولاً على تنظيم الصفوف وإيجاد حل معقول لمشكلة الإمداد بالسلاح..

وبناء على ذلك أصبح الهدف الأول لقيادة المنطقة، هو الحفاظ ما أمكن على جنوة الثورة مع رعاية النواة الأولى لجيش التحرير الوطني..

ولمحت مشكلة الإمداد اضطر بن مهدي إلى الاتفاق بالمهارة، لم طرحها على بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي مباشرة. وقد شارك بالمسبة في يناير 1959، في جلسة عمل معيدة مع مسؤولين بالمقاومة العربية، يواجهون بنورهم مشكلة إمداد معائلة تقريبا.

وفي 9 فبراير الموالي عاد إلى منطقته، حيث عقد في مسبرة (تلمسان) أول اجتماع بمساعدته منذ اندلاع الثورة، فعلمأنهم بالمناسبة على إيجاد حل وشيك لمشكلة ما أمكت توريد الجميع (1).

واستغل المناسبة ليعيد تنظيم المنطقة بدءاً بالناحيتين الحدوديتين : الأولى (تلمسان) التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف وناحية (شمال مغنية) التي عين على رأسها الحاج بن علا. وتم الاتفاق على أن للثرم الناحية الثالثة (وهران) الهدوء مؤقتاً، في انتظار إعادة تنظيم الناحيتين الرابعة و الخامسة خاصة (2).

عقب هذا الاجتماع عاد بن مهدي إلى الريف الإسباني، حيث تمكن من الاتصال لأول مرة بمحمد بوصياف المنسق بين الداخل والخارج. وذكره بأن الثورة مهددة بالاختناق، ما لم تجد مشكلة التسريح حلاً ملائماً في اقرب الآجال..

وكانت بداية الحل في نهاية مارس الموالي، عندما أرسى اليخت «ديناء» شرق مدينة الناظور، لإنزال أول شحنة من الأسلحة يتم إرسالها إلى المنطقة

1 الحاج بن علا في كتابها «فرسان» العربية، مصدر ملحق

2 نفس المصدر.

الغربية. ورافق الشعنة ثمانية طلبية متطوعين، من بينهم محمد بوحروبة الذي اشتهر فيما بعد باسم هواري بومدين.

بهذه الشعنة - التي أخذ جيش تحرير المغرب لثلاثها - أخذ العمل السياسي والعسكري بمنطقة وهران يستمر من جديد، كما شرع في تسريب كميات من الأسلحة إلى منطقة العاصمة بوسائل مختلفة.

وفي سبتمبر 1955، وصلت المنطقة شحنة ثانية أهم من الأولى على متن البوينة «انتصار»، لتهيء شروط انتفاضة ليلة 2 أكتوبر الموالي والتي تمثلت في سلسلة من العمليات المنظمة مع جيش تحرير المغرب وقد كان لهذا التنسيق أثر مباشر على الجبهة السياسية المغربية، إذ سارعت سلطات الاحتلال بنقل الملك محمد بن يوسف من مكناس بعد عشقر إلى فرنسا، وشرعت في محادثات «أكس لي بان» مع ممثلي الأحزاب.

وفي بداية نوفمبر عقد إدارات المنطقة العاصمة اجتماعا في جبل زكري، لتقييم عمليات 2 أكتوبر التي كانت إيجابية بصحة عامة.

علم جيش الاحتلال بهذا الاجتماع إثر وشاية من أحد العملاء بالناحية فصارح بصرب حصار محكم على الحبل المذكور، فاجأ فصيلة من 35 مجاهدا لم تكن عادت المكان بعد.

وقد اشتبكت الفصيلة مع قوات العدو في 7 نوفمبر، والعقت به مقابل استشهد 13 من أفرادها حسانر ثقيلة، وكان من بين القتلى ستة ضباط (1).

وفي 18 ديسمبر عاد بن مهدي إلى المنطقة مرفوقا ببومدين ورفاقه، وعقد اجتماعا على مقربة من جبل زكري لمجلس المنطقة بحضور محمد فرطاس وبوصوف وبني علاء. وفي هذا الاجتماع قرر بن مهدي إبقاء بومدين في مجلس المنطقة، «عسى أن يخرج منه شيء» حسب قوله (2).

1 المخرجات، مصدر سبق.

2 نفس المصدر.

ثالثا : الرد الفرنسي.. الحرب الشاملة

في يناير 1955، عين الوزير الأول منداس فرانس - من الحزب الراديكالي - حاك سوستيل واليا عاما، خلفا لروحي ليونار الذي كان أول من فوجئ بثورة فاتح نوفمبر 1954.

وسوستيل باحث أنثروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة، وهو إلى جانب ذلك رجل مغامرات عمل مع لجنرال شارل دوغول خلال الحرب العالمية الثانية، وحافظ على علاقته به بعد انسحابه من بوجهة السياسية هي أواخر الأربعينات من القرن العشرين.

في منتصف فبراير حل سوستيل بالجزائر، يحمل في محفظته خطة متكاملة، تترجم عمليا قرار الحرب الشاملة على «المتمردين» في جميع أبعادها : سياسيا، عسكريا، إداريا، اجتماعيا..

وبعد التعرف على الوضعية بالجزائر من خلال التقارير المكتوبة والتفديدات الشفوية، قام بجولة معاينة ميدانية قادته إلى «مناطق الساحة أو المرشحة لذلك» الأوراس وشمال قسنطينة. وقد فهم من هذه الجولة الأولوية حقيقتين :

- الأولى : أن هناك تناسبا طرديا بين مستوى العقرو لاستعداد بالانتهاق بجهة التحرير الوطني.

- الثانية : أن «المتمردين» يعثون «قاطرة الوطنية السياسية والدينية»⁽¹⁾. بعد هذه المعاينة ونتائجها، بدأ يتحرك على جميع الأصعدة.

أولا : على الصعيد السياسي :

حرص سوستيل على الاستماع إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية. وفي هذا الإطار استقبل مساء 28 مارس الشخصيات التالية :

I. Y. Courrière, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969, P 154.

- د. أحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- الشيخ محمد حير الدين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- الحاج شرمالي العضو السابق للجنة المركزية لحركة انتصار الحريات

الديمقراطية (قبل ربيع 1951) نيابة عن قادة الحركة المسجونين بسركاجي،

وهي مقدمتهم أميها العام بن يوسف بن خدة.

وفي 2 أبريل استكمل هذه اللقاءات، باجتماع على انفراد مع زعيم حزب

البيان فرحات عباس.

كان سوستيل يشجع محدثيه على إنشاء «تجمع معتدل»، يمكن أن

تتحادث معه فرنسا حول الإصلاحات الممكنة إخراجها على نظام الاحتلال

بالجزائر. وكان يرغب من عباس أن يبادر بذلك، بعد أن يكون أطلع على

فحوى لقاء جمع في أوت 1954 بين مفنداس فرانس، وزعيم حزب البيان الذي

كان يعهد يومئذ تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 الخاص بالجزائر.

وحسب العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور، أن

سوستيل اقترح عليهم «تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين،

ضالة الكولون من جهة ومجانين الوطنيين من جهة ثانية».

وكان رد عباس ورفاقه أن «زمن الإصلاحات قد انتهى» (1).

وفي 8 مايو الموالي جاء الرد الرسمي من عباس تحت عنوان «الجزائر

الجزائرية، كحل وسط بين «جزائر الكولون الفرنسية» و«جزائر الوطنيين

العربية الإسلامية».

طبعاً هذا الطرح لم يكن يهم الوالي العام الجديد الذي ما لبث أن ترك

هذه الورقة، لاسيما بعد أن اكتشف اتصالات عباس - ومعها الشيخ العربي

التيسي - بجهة التحرير الوطني في أواخر يونيو من نفس السنة (2).

1. قدور ساطور في كتابها «بناء الحق» دار هومة، الجزائر 2001.

وحاول سوستيل من جهة أخرى، استرجاع بن يوسف بن خدة ورفاقه من الأمانة العامة لحركة الانتصار لمشروعه الرأسي بكل وضوح إلى عمل جبهة التحرير الوطني..

وكلف بهذه المهمة، مساعدة للشؤون العسكرية الرائد فانسان مونتاي الذي زار بن خدة وعبد الرحمن كيوان بسجن سركاكي وطرح عليهما نفس الموضوع لكن بالصيغة التالية : «فرنسا ستفاوض ذات يوم، لكن ليس مع القتلة، بل مع أناس منكم من الممثلين المتقنين بالفرنسية» (1)

وهي منتصف مايو أفرج عن بن خدة وبقيّة أعضاء اللجنة المركزية، وحتى أنصار مصالي من أمثال مولاي مرياح وغيرهم، من اعتقالهم. تمسكاً بدءاً من فاتح نوفمبر 1954 وبعد طول روية، انتهى بن خدة وجماعته - في محاولة لتعاف على «الفيتو» الفرنسي ضد جبهة التحرير حسب إيجاب أرائد مونتاي - إلى فكرة إنشاء واجهة شرعية لجبهة التحرير داخل البلاد. أي تجمع سياسي يمكن لفرنسا أن تقبل بالحديث إليه، ويمد عليها هي نفس الوقت دريعة الاعتراض على جبهة التحرير.

طرح بن خدة هذه الفكرة أولاً على أحمد بن بلة العضو البارز في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في لقاء جمعتهما بسان ريمو (عرب إيطاليا) في أوت 1955، فأحالاه على رمضان عيان باعتباره أدرى منه ورفاقه بالشؤون الداخلية، وحاء رأي عيان في رسالة إلى محمد خيضر - مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي - بتاريخ 8 أكتوبر الموالي كما يلي :

- «أن الجبهة لا تشارك في هذا التجمع، لكن لا تدنيه».

أنه ورفاقه بالعاصمة وافقوا على هذا التجمع «شريطة أن يكون واجهة شرعية للجبهة»... (2)

1. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caïre, Caribah Editions, Alger 2000 P 43.
2. IBID, P94.

- «أن حزب البيان ما يزال مترددا، ويطالب بحذف كلمة «الاستقلال»
ويملق عبان على ذلك قائلا : «لا يمكن أن نوافق على مشروع لا يشير إلى
الاستقلال».

وكان رأي خيضر كما جاء مفصلا في جوابه بتاريخ 19 أكتوبر :

- «أن المشروع سابق لأوانه».. وينبغي أن تكون «الألوية لدعم سمعة
جيش وجبهة التحرير».

وأبدى تخوفه بالمناسبة من :

1. «تعدد الوجهات الذي يمكن أن يصبى لجبهة التحرير».

2. «فشل التجمع في فرض نفسه كمنظمة جماهيرية شرعية»..

3. «تجدد الانقسامات الاستعرافية الشبيهة بتلك التي عرفناها في
حركة أحباب البيان والحرية»⁽¹⁾

وقد تم التحلي عن هذا المشروع الذي سقط عمليا من تلقاء نفسه،
بسبب النتائج السياسية العميقة لعمليات 20 أوت 1955 التي أنهت مهمة
سوستيل نفسه قبل الأوان..

وقد اضطر الوالي العام إلى مراجعة مشروعه، باتجاه ربط عدد متزايد
من الجزائريين بإدارة الاحتلال بواسطة الوظيف العمومي خاصة.. وكان أول
من بدأ «سياسة جزارة» حريئة على مستوى العمالات والدوائر، وكان صالح
بوعكوير يومئذ الموظف السامي الوحيد بالولاية العامة.

وقد سار على نهج سوستيل الولاة العامون الثلاثة - وإن اختلفت
تسمياتهم⁽²⁾ - الذين حلوه من «روبير لاكوست» إلى «جان موران» مروراً بـ
«دلوغري».. وبعد سقوط ورقة فرحات عباس كما سبقت الإشارة، وجه
سوستيل اهتمامه إلى شخصية جزائرية أخرى هو الموثق عبد الرحمان
فارس أحد نواب رئيس المجلس الجزائري حينئذ.

1. [B]D, p94.

2 روبر لاكوست الذي خلف سوستيل مثلاً قدم بصفة «الوزير المقيم».

- ثانياً : على الصعيد العسكري ،

كان الاختيار العسكري واضحاً منذ اندلاع الثورة في تصريحات المسؤولين الفرنسيين، ولم تكن مساعي مومستيل لدى الطبقة السياسية التقليدية سوى مظهر من مظاهر لحرب الشاملة كرد وحيد على جبهة التحرير الوطني. وكانت ردود الفعل الأولى من إدارة وجيش الاحتلال تعكس خصائص الحرب الشاملة بكل وضوح :

1. التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي لمئات القرى بهدف منع الثوار من استخدامها قواعد للتعبئة.

2. اللجوء إلى الأسلحة المحظورة مثل البالم الذي استخدم بالأوراس هي، طار عملية «فيرونيل» (10 يناير 1955) ..

3. إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 3 أبريل 1955، وهي بالجزائر أشدّ قسوة من حالة الاستثناء بفرنسا.

4. استدعاء الاحتياطي منذ مطلع 1955، وكان في البداية محصوراً في احتياطي المستوطنين بالجزائر.

وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات النظامية التي ارتفع في بضعة أشهر، من 80 ألف جندي في فاتح نوفمبر إلى 160 ألفاً في يوليو، ليناهز 190 ألف قبل نهاية السنة.

وتجمع شهادات الفرنسيين أنفسهم، على أن العرب ستكملت جميع أدواتها في ربيع 1955

وقد أدرك الجانب الفرنسي منذ البداية طبيعة هذه الحرب، فاستقدم إلى منطقة الأوراس باعتبارها «البؤرة الأولى والرئيسية» - خبراء حرب الهند الصينية، ليطبّقوا فنيات حرب العصابات المصايدة التي استخلصوها من تجربتهم المرة مع «الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام»⁽¹⁾.

1. العقيد ديكورنو واحد من هؤلاء، وكان في الأوراس بمثابة المساعد الأمين لكل من الجنرال بلانج والجنرال فانوكسم.

كما أدرك أهمية المروحيات الحربية، نظرا لاتساع الميدان وغلبة الطابع الجبلي الوعر عليه، ما يفسر لجوء حكومة أدغارفور منذ مايو 1955 إلى الحليف الأمريكي، لمدّها بهذا النوع من السلاح سواء للقتال أو لنقل الوحدات الخاصة.

ويقدم جهاز التصدي للثورة المسلحة بالأوراس، نموذجا مصفرا للجهاز الحربي الذي ما لبث أن شمل الجزائر كلها فقد عيّن بالمنطقة جنرالين :
- الجنرال فانوكسام Yamuxem لإدارة الحرب على الصعيد العسكري البحت.

- والجنرال بارلانج Parlange القادم لتوه من أعادير (المغرب) - والذي يتقن العربية - لإدارة الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد «غوسوه» من «المكتب العام».

وكان من المفروض أن تتضافر جهود الجنرالين، لتحقيق ما أسماه سوستيل بـ «التهدئة» في أحسن الأجل.

وكانت تعليمات الوالي العام لهذا الجهاز الحربي في منتهى الوضوح :

1. «أولوية مطلقة للمعاملات العسكرية، وعدم التردد في استعمال الطيار»..
2. «قتل أي ثائر يقع والسلاح في يده».
3. «حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم».

وأمام احتمال انتهاب المنطقة الثانية المجاورة (شمال قسنطينة)، حولت إليها في منتصف مايو ثلاثة فيالق من منطقة الأوراس وكانت تعليمات الجنرال «شيرير» القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر لهذه لقوات تصب في نفس الاتجاه:

1. «اقمعوا بشدة ظهور أي تمرد جديد»..
2. «سلطوا أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين، تطبقا لمبدأ العقوبة الجماعية»..

ولم يكن هذا المبدأ في الجزائر مبدعة حربية، باعتبارها من مملكات القوانين الاستثنائية (قانون الأهالي وقانون الغابات خاصة) التي ظلت تحكم البلاد منذ بداية الاحتلال (1830) إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي ظل هذه التعليمات تم تدشين أول محتشد غذاء إعلان حالة الطوارئ : محتشد الجرف (المسيلة) الذي يزج فيه أي شخص لمجرد الاشتباه في مشاعره المناهضة لفرنسا..

غير أن الجهاز الحربي الذي وصمه الثنائي موسستيل - شيرير بم يثبت فعاليته في الميدان بالقدر المنتظر، بناء على الإمكانيات التي وفرت له في مواجهة عدو متواضع من حيث العدد وشبه أعزل تقريبا.

ومن أكثر الشواهد على ذلك

1. محوم 20 أوت 1955 بشمال قسنطينة الذي كان بمثابة انطلاقة جديدة للثورة المسلحة بمشاركة شعبية مباشرة. فهذا الجهاز لم يكتف بعدم توقع الهجوم، بل راح يبالح في القمع العشوائي، دون أن يدري بأن لقمع حليف موضوعي للثوار، لأنه يجعل منهم «مقذنين» في نظر عامة المضطهدين .

2. الخسائر المحدودة جدا للثوار في معركة الجرف (تيسة) بعد شهر تقريبا من عملية شمال قسنطينة، وتمكنهم من فك الحصار واختراق الأطواق الثلاثة التي ضربت حولهم بإحكام.. والأدهى من كل ذلك نفلات قيادة المنطقة التي شاركت في المعركة بجميع عناصرها تقريبا، بدءا بشيخاني ونائديه لغرور وعجول.

وعلى الصعيد العسكري دائما، بدا لموسستيل في خريف نفس السنة أن يتصرف كرجل مخبرات سابق، فوضع بالتنسيق مع مصالح مديرية حماية الإقليم، بالجزائر خطة لإنشاء جيش موزار لجيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة (القبائل) تحت عنوان «القوة ق».

علم مفتش جزائري بالمصالح المذكورة بهذه الخطة، فقام بتبليغ بلقاسم كريم قائد المنطقة الذي قرر - بالتشاور مع عبان - تشجيع المجاهدين بالانضمام إلى هذه «القوة»، بنية تسليح المنطقة بسلاح العدو نفسه.. والطريف أن موسستيل رحل عن الجزائر، دون أن يتفطن بأنه وقع في القف الذي نصبه لجيش التحرير - علما أن هذه العملية استغرقت سنة كاملة.

- ثالثا : على الصعيد «الأمني الاجتماعي» :

كانت خطة إدارة الاحتلال على هذا الصعيد ذات شقين «أمني واجتماعي».

1 - أمنها من خلال تجربة «المصالح الإدارية المتخصصة» (S.A.S) التي أشرف على تطبيقها بالأوراس الجنرال «بارلاتج» بمساعدة «المكتب الخامس» (الحرب النفسية) ممثلا في العقيد «عوسو»...

وقد لجأت إدارة الاحتلال لهذه التجربة، بعد ملاحظة العجز لإداري الكبير لاسيما في المناطق الريفية، علما أن الجزائر التي تعتمد على مساحة 2,3 مليون كلم مربع، كانت مقسمة إلى ثلاث عمالات فقط هي : الجزائر، وهران، قسنطينة، فضلا عن المناطق الصحراوية التي كانت أقاليم عسكرية إلى غاية 1947.

وفي محاولة سريعة لتقليص هذا المراع الكبير، أضيفت في يناير 1955 عمالتان (البلدة وعنابة) باقتراح من وزير الداخلية ألك فرانسوا ميتران. وقد شرع في تأسيس شبكة «المصالح الإدارية المتخصصة» مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ. بهدف تعطية القصر الإداري من جهة، وضمان حد من التأخير الأمني للسكان من جهة ثانية.

وكانت هذه المصالح تتمتر على وظيفتها المزدوجة والتي تمثل في حقيقتها «امتدادا للحرب النفسية في أوساط السكان»⁽¹⁾، بأداء بعض مهام

1 Nancy Wood, *د' une Algerie a L' autre*, Editions Autrement, Paris 2003, P 172.

ذات الطابع التربوي والصّحي والاجتماعي بتوزيع مواد غذائية على المعوزين خاصة.

ويشمل الجانب الأمني في مهمة هذه المصالح عملية الاستخبارات والدّعاية لمنجرات إدارة وجيش الاحتلال بدءا بسياسة «التهنئة» التي كان يشرف عليها بالأوراس الجنرال بارلانج تحت إشراف «المكتب الخامس» كما سبقت الإشارة. وكانت هذه المصالح تركز كثيرا على العصر النّسوي، لأداء مثل هذه المهم الحربية في جومرها.

ويدير هذه المصالح ضباط متخصّصون برتبة نقيب عادة، يستدعي تكوينهم لهذه المهمة المعقّدة بضعة أشهر.

ب - اجتماعيا من خلال تجربة «المراكز الاجتماعية» التي أشرفت على تأسيسها في أكتوبر 1955، الباحثة الاجتماعية جرمان تيون المتخصّصة في المجتمع الأوراسي.

وتشكل هذه المراكز - التابعة لإداريا لوزارة التربية - في ظاهرها فضاء خيريا اجتماعيا، لكن وظيفتها كانت في جومرها مكّمة لمهام «المصالح المتخصّصة». فقد أنشئت بهدف تقليص مجال الفقر والبؤس، باعتباره حليفا موضوعيا لجبهة التحرير الوطني في مشروعها الثوري. كما لاحظ ذلك سوستين خلال معاينته الأولى للوضع في كل من الأوراس وشمال قسنطينة. لكن هذا المشروع ولد - بهذا التصور الأولي - ميتا تقريبا، لأن استطور السّريع لوضع في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 خاصة، حكم نهائيا على مشاريع سوستين الإصلاحية من أساسها⁽¹⁾.

وجاء الفصل الأخير من سنة 1955 يحمل في طياته مؤشرات سلبية، تكشف عن نفرة خطيرة في الرأي العام الفرنسي وموقفه من الحرب المرشحة للتصعيد، رغم بساطة هذه النفرة في بدايتها. وقد ظهرت بوادر هذه النفرة في صفوف الجيش الفرنسي نفسه.

1. IBID, P 179.

1. في 29 سبتمبر عبّر 300 جندي كاثوليكي (متدين) عن حالة ضمير مبكرة في جيش الاحتلال، عندما وزعوا منشورا سريا كشفوا من خلاله عن قتلهم وخلعهم، من استعمال القوة في قضية لا تعني جميع الفرنسيين⁽¹⁾. وكتب الوزير نائب مقاطعة «مايلن» «روبير بيرون» عن نفس الفترة، أن الرسائل التي كانت تأتيه من المجندين الشباب وحتى شباب العائلة منهم «تكشف عن بلبلّة وغموض فكري وانعدام الواقعية»⁽²⁾.

وتدل مثل هذه المواقف على أن فتاعات هؤلاء لم تكن راسحة، ودوافعهم كانت دون ما تتطلبه الحروب بصفة عامة.

2. ويتجلى هذا الاهتزاز بوضوح وسط جزء من الرأي العام الفرنسي، تعبر عنه فئة قليلة من الكتاب والصحفيين المستيرين. وقد كتب روبير بارا في هذا الصدد :

«إن الشباب الذي رأيته يركب السفن من مرسيليا في ربيع 1955 حزين، ذهب بمعاربة شعب فقير مستغل، دفاعا عن مصالح أقلية أثنية عنصرية وكمشة من الاقليات».

وفي نفس السياق، أصدرت مجموعة من المثقفين في 5 نوفمبر 1955 باسم «لجنة عمل المثقفين ضد حرب الجزائر» بيانا كان بمثابة تنبيه صريح للضمير الفرنسي بأن «حرب شمال إفريقيا تشكل تهديدا للجمهورية وجريمة ضد الإنسانية»⁽³⁾.

وبدأ التشكيك في جدوى الحل العسكري وحده مبكرا كذلك. هالكاتب الصحفي بارا انتهى بعد سلسلة من الريارات الميدانية ما بين أكتوبر 1954 ومايو 1955، إلى خلاصة مفادها أن استعادة النظام بالوسائل العسكرية

1. H. Aïleg, La Guerre d'Algérie, T.I. Editions Temps Actuels, Paris, 1981, P 569

2. R. Buron, Carnets Politiques de La Guerre d'Algérie, Editions CANA, Paris 2002, p 35.

3. R. Barrat, Les Maquis de la Liberté, Editions Témoignage Chrétien, Paris 1987, P 94.

وحدها ضارب من المستحيل، اللهم إن كان ذلك بإيادة الشعب الجزائري إرادة تامة تقريبا، نظرا لإجماعه العميق وإرادته في المقاومة (1).

مثل هذه المؤشرات جعلت السلطات الفرنسية تستشعر الخطر فتبدد بالمنورة شرقا وغربا لإسكات المقاومة المسلحة بكل من تونس والمغرب، حتى تنفرد بالثورة الجزائرية وتكرس كامل جهودها للقضاء عليها.

أ - على الجبهة التونسية كان الوزير الأول منداس فرانس قد اعترف في خطاب 31 يوليو 1954 بقرطاج بعيب الاستقلال الداخلي لتونس. وقد سارع خلفه أدغار فور بالسير على خطاه، فأبرم مع الحكومة التونسية بروتول اتفاق يترجم وعود سلفه وذلك في 21 أبريل 1955..

وقد فتح هذا البروتول الباب أمام توقيع اتفاقيات 3 يونيو من نفس السنة التي تطورت في 20 مارس 1956 إلى اتفاق على الاستقلال التام.

ب - وتسارع الموقف بنفس الوتيرة على الجبهة المراكشية، خاصة بعد عمليات ليلة 2 أكتوبر 1955 التي تمت بالتسليم مع جيش التحرير الجزائري كما سبق الإشارة.

فبعد شهر فقط أبرم اتفاق مع الأحزاب المغربية في «أكس لي بان» حول تشكيل مجلس لوصاية على العرش، وأعيد الملك محمد بن يوسف من منفاه بعد عشفق إلى فرنسا.

وبعد فترة قصيرة جرت مفاوضات أخرى «بسان كلود» (ضواحي باريس)، أسفرت عن اتفاقية 2 مارس 1956 التي تعترف للمغرب باستقلاله التام. كان التحرك الفرنسي السريع على الجبهتين التونسية والمغربية، يعبر بوضوح عن نية التفرد بالجزائر والقضاء على «التمرد» في أسرع وقت ممكن، بشن حرب شاملة لا تستثني أحدا من الجزائريين تقريبا..

(1) IBID, p 133.

فلم يكن هناك إذا مجال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وأحرى وأولى أن يكون هذا التفاوض على أساس بيان هاتح نوفمبر 1954 الذي يشير بوصوح إلى سيادة الجزائر واستقلالها التام.

الم يقل وزير الداخلية ميتران في الثالث من نفس الشهر بالجزائر «أن الجزائر هي فرنسا وأن الحرب هي لغة الحوار الوحيدة»^٩، ثم ألم يأت الوالي العام الجديد سوستيل وفي جمعته مشروع حرب شاملة لسحق «التمرد» في جولة أو جولتين على الأكثر^{١٠}.

وفي 30 مايو 1955، أثارَت الباحثة الاجتماعية جرمان تيون المكلفة بمهمة في ديوان سوستيل موضوع التفاوض المعتل، معصب ولم يتردد في توبيخها. وكان أكثر الأراء جرأة حول القضية الجزائرية في صانعة هذه السنة، يتمثل في تصور نوع من الاستقلال الداخلي، لكن بعد 20 سنة^(١١) مثل هذه المواقف العدائية و الحربية. هي أحسن الأحوال، لم تمنح جبهة التحرير الوطني من اقتراح رسمي متكامل السوية السلمية، كما جاء ذلك في بيان هاتح نوفمبر الذي يعمل في هذا لحد بدء صريحاً للسلام. وهي أرضية تفاوض حدي ومسؤول لأنها كانت حريصة على ضمان التوازن الضروري بين المعطيات والمتطلبات كما ينعكس ذلك أي مسمى في هذا الباب.

سرد النجاح

بناء على المعطيات السابقة حول تطور العمل الثوري خلال 19٩5 يمكن أن نستنتج بأن حملة التحرير الوطني. احتارت مرحلة الانطلاقة الأولى بنجاح لم يكن يتوقعه مؤسسوها أنفسهم.

- ١ - وعلى صعيد الاستراتيجية التي رسمتها لنفسها عشية هاتح نوفمبر 1954. يمكن القول أنها قطعت أشواطاً هامة من المرحلتين الأولى والثانية :

١. بإقامة هيكلها السياسية والعسكرية في مختلف أنحاء البلاد، ما يؤكد بوضوح نجاح عملية «التأسيس على الساخن». ويشهد بذلك أنري الأخ بقوله : «في أواخر 1955، استكملت جبهة التحرير تنظيمها السياسي والقاعدي، بعد أن اكتسبت قدرات تعبوية حقيقية»^(١).

وفي نفس الفترة يؤكد رمضان عبّان من جماعة العاصمة، أن جبهة التحرير تطورت بحيث أصبحت الحكومة الفرنسية ذاتها تترك، أنها المنظمة السياسية الوحيدة التي تحظى بإجماع واسع في الجزائر^(٢).

٢. بتعميم الإخلال بالأمن فعلا، بعد أن برهن جيش التحرير في الميدان على قدرة التصدي لأعوان إدارة الاحتلال والغلبة وغلاة المستوطنين، فضلا عن تهديد مصالح هؤلاء، تهديدا جديا.

ويسجل الكاتب مولود فرعون في هذا الصدد بتاريخ 12 ديسمبر 1955، «أن حاكم بلدية الأربعاء قال للمعلمين الفرنسيين بصريح العبارة : «لست مسؤولا على حياتكم»^(٣).

وكتب في نفس الفترة «أن الجندي الفرنسي أصبح يشعر أنه في منطقة معادية، تسمح له بإطلاق النار بدون تعبير»^(٤). وفي نفس السياق يلاحظ من جهة أخرى «أننا بدان نأخذ الإرهابيين مأخذ الجد»^(٥).

ب. وعلى الصعيد السياسي تمكنت جبهة التحرير خلال سنة، من تحقيق أحد أهداف بيان فاتح نوفمبر، الداعي إلى التقاط جميع الجزائريين بجبهة التحرير بصفة فردية.. ويؤكد ذلك الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف بقوله :

1. H. Aïeg, La Guerre d'Algerie (T II), Editions Temps Actuels, Paris 1981, P 96.
2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Cam, Casbah Editions, Alger 2000, P 119.
3. M. Persoun, Le Journal, Le Seuil, Paris 1962, P29.
4. IBID, P32.
5. IBID, P37

«بعد أقل من سنة، التحقت جميع الفئات الاجتماعية تقريبا بجهة التحرير
علانية أو حمية، مباشرة أو غير مباشرة. فقد أدرك الجميع جدّة الاختيار
الإيديولوجي وترجمته الميدانية وكماحه للمتضامن والعنيد للاحتلال الأجنبي،
رغم مختلف المعاملات التاحمة عن ذلك»⁽¹⁾.

ومن أهم المكاسب على هذا الصعيد دائما :

1. استقالة أغلبية المنتخبين هي الهيئات المحلية والوطنية، استجابة

لتداء اجهة في 6 ديسمبر 1955 ..

2. الدعوة في نفس الساء لمقاطعة الانتخابات التشريعية المقرر

إجرائها في 2 يناير 1956 . وقد أدى ذلك إلى قرار سلطات الاحتلال بإنهاء

هذه الانتخابات في الجزائر. وتأجيل انتخابات «المجلس الجزائري» التي

كان من المقرر إجرائها في السادس من نفس الشهر إلى أجل غير مسمى⁽²⁾.

ويسجل موبود فرعون الموقف على مستوى «ميران القوى المعبوي» من

خلال الحديث عن:

- عالم المستوطنين «الذي يحركه الحنين إلى الماضي، ولعزم على

الدفاع عنه».

- عالم الجزائريين الذي «يحركه الأمل في مستقبل أفضل، وقبول

التضحية القصوى في سبيله»⁽³⁾..

وتقرر صحيفة «لوموند» من جهتها، بأن «جهة المقاومة المعنوية تتوسع

بين الجزائريين بدون جدال»⁽⁴⁾.

ج - وعلى الصعيد العسكري يكفي أن نذكر أن جهة التحرير الوطني

أجبرت جيش الاحتلال على مضاعفة تعداد ثلاث مرات خلال سنة واحدة :

M. Lachraf, Ecrits Didactiques, Enap, Alger, 1988. 1

2. قائد الوزير المقيم بويبر لاكوسست حل المجلس الجزائري في أبريل 56 بعد صدور إجراء انتخابات
تجديده.

3. M. Ferrouk, OPCIT. P 46.

4. H. Alleg, OPCIT. P 95.

من 80 ألف نهاية 1954 إلى 190 ألف نهاية 1955 وإلى جانب ذلك أثبت جيش التحرير الوطني في الميدان درجة الاستماتة الكبيرة والتضحية بلا حدود التي تتمتع بها عناصره، كما دلت على ذلك هجومات 20 أوت 1955، وممرقة الجرف في أواخر سبتمبر الموالي خاصة.

د - وعلى الصعيد الدبلوماسي حققت القضية الجزائرية مكسبين على قدر كبير من الأهمية.

- الأول : كسب تعاطف وتأييد حركة التضامن الأفرو آسيوي التي اعتبرت القضية منذ الوهلة الأولى قضية تصفية استعمار، ناسمة بذلك خراقة «الجزائر قطعة من فرنسا»

- الثاني : تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 بأغلبية صوت. وكان لهذه المفاجأة وقع الصاعقة على الوفد الفرنسي الذي انسحب من الدورة غاصبا.

وقد كتب محمد خيضر من الوفد الخارجي لجبهة التحرير في هذا الشأن : «أن انسحاب الوفد الفرنسي من أعمال الجمعية العامة رعاية لا مثيل لها».

هذه اشواق المتعددة على مختلف الأصعدة، تؤكد نجاح جبهة التحرير الوطني في اختبار العام الأول، نجاحا من الصعب التقليل من شأنه أو التشكيك في مداه.. وتبدو أسباب هذا النجاح عنيدة أيضا سواء في المصادر الجزائرية أو الفرنسية.

* فصحيفة «المقاومة» - لسان حال جبهة التحرير تذكر في هذا الصدد عوامل أربعة :

1. الهدف المحدد بوضوح، وهو الاستقلال بواسطة الثورة الشاملة على

نظام الاحتلال.

2. اتحاد الشعب الجزائري حول هذا الهدف.

3. قيادة جماعية نزيهة.

4. استعمال الردع والتقصدي الحارم للمملاء والحبوة⁽¹⁾.

* وفي نفس السياق يرى الكاتب المؤرخ مصطفى الأشرف، أن سر نجاح

الجبهة يكمن في «تحرير الجماهير الشعبية من الخوف»⁽²⁾

وترى المصادر الفرنسية هذا السر من أوجه معضلة

* «أنري أبغ بولي أهمية خاصة لأسلوب عمل الجبهة المتمثل في «العمل

السياسي الجماهيري، والمراوغة بين الدعاية والإضراب والمظاهرات...»⁽³⁾

* ويركز الباحث جي برفيبي على العامل الإيديولوجي، فيقول في هذا

الشان «أن الانتشار الواسع والراسخ للوطنية الجزائرية، يصير نجاح حركة

فاتح نوفمبر التي كانت تبدو في الظاهر حركة انتحارية»⁽⁴⁾

ويرى الكاتب الصحفي روبير بارا. أن السر يكمن أساسا في اختيار

«الحرب الشعبية».. ويعسر ذلك بارتكار الثوار على مساندة الشعب التي

تشكل «عنصرا حاسما في مثل هذا النوع من الحروب».

ويستدل على ذلك بنزاع الهمد الصيفية، وبتجربة المقاومة المرسية داتها

خلال الحرب العالمية الثانية⁽⁵⁾.

* ويمكن القول استنادا إلى مختلف الشواهد المذكورة، أن جبهة التحرير

الوطني استطاعت في ظرف سنة واحدة التمكين للثورة التحريرية على

مختلف الأصعدة، وبناء أسس انطلاقها وتطورها باتجاه هدفها المحدد

بوصوح، ألا وهو تحرير الجزائر واستعادة استقلالها التام وسيادتها الكاملة.

1 «المقدمة» (ج) عدد 4 / 24 12 1956

2 «المقدمة» عدد 3/3 12. 1956.

3. H. Alleg. ORCT P 115.

4. G. Perville. Les Étudiants Algériens dans Les Universités.

5. R. Barot, Les Maquis de La Liberté, E. Témoignage Chrétien, Paris, 1987, P 155.

الفصل الثالث

سقوط خرافة «الجزائر الفرنسية»

أولا : 1956 ، «سنة التحولات الكبرى»

كانت حصيلة جبهة التحرير الوطني في ختام 1955 إيجابية ومشجعة على الأصدقاء لسياسية والدبلوماسية والعسكرية. وقد نقل لنا مولود فرعون أجواء التفاؤل السائد في أوساط الشعب يومئذ بقوله أن سنة 1956 ستكون «سنة التحولات الكبرى»⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار مؤتمر الصومام الحدث المحوري خلال هذه السنة، لأن التحضير له كان مناسبة لإثارة ومعالجة مواضيع انجبية ومحتواها، وعلاقتها بجيش التحرير الوطني، ومشكل القيادة المركزية والحكومة المؤقتة.. إلخ

دون أن ننسى أن هذه السنة كانت كذلك سنة امتكمال تأسيس وتمويل المنظمات التابعة للجبهة وفي مقدمتها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين، للتذكير أن «قيادة فعلية لجبهة التحرير الوطني» بدأت تتشكل بالعاصمة ابتداء من أواخر مارس 1955، من الثلاثي بلقاسم كريم قائد المنطقة الثالثة (جرجرة)، وعمار أوعمران قائد المنطقة الرابعة، ومعهما رمضان عيان

⁽¹⁾ I. M. Feraoun, Journal, Le Seul, Paris 1962, P 50.

المساعد السابق لرابع بيطاط، في ميدان الإعلام والدعاية للثورة. وكان عيان - محرك هذه «القيادة» - يسعى بمختلف الوسائل لتأمين مبدأ «أولوية الداخل» على حساب الوفد الخارجي لجهة التحرير بصمة خاصة. فالعناصر التي تواجه نظام الاحتلال داخل البلاد في نظره أحق بقيادة الثورة. سواء أكانت في موعد فاتح نوفمبر أو التحقت بعد ذلك مثله، مهما كانت أهمية العناصر العاملة بالخارج ودورها في التنصير للثورة وإعلانها. على هذا الأساس، شرع في تحضير مؤتمر يمكن جبهة التحرير من استقطاب «جميع الطاقات السليمة في الشعب الجزائري»، بصفة فردية تطبيقاً لبيان فاتح نوفمبر في هذا الشأن.

وقد جاء ذكر هذا المؤتمر أول مرة في رسالة من عيان إلى خيضر⁽¹⁾ غداة الاتصال بقيادة منطقة شمال قسنطينة في نوفمبر 1955 وتمزج هذا الانهاء بالتحاق المركزين بالجبهة في أواخر ديسمبر الموالي⁽²⁾، وبجاء الاتصالات الأولى بقيادة حزب البها وجمعية العلماء في شأن الانضمام إلى الجبهة في نفس الفترة تقريباً⁽³⁾.

وبعد زيارة سعد دحلب إلى المنطقة الثانية في فبراير 1956 وتقريره الإيجابي لبيان، حصل اتفاق ميدني على أن يستضيف أحمد ريفود ورفاقه المؤتمر المستطريبحضور الغادة الرئيسيه وهم على وجه التحديد

- منطقة العاصمة ويمثلها كريم وعبان

- منطقة شمال قسنطينة ويمثلها ريفود ونائبه.

1 M. Badiouine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000, P 115

2 التحق بعض أعضاء اللجنة المركزية بصفة فردية لتهام من أواخر سبتمبر 1955، قبل الانطلاق على حل اللجنة في ديسمبر.

3 كلى حزب البها وجمعية العلماء على صلة ببيان منذ ربيع 1955 وحدث أول اتصال شبه رسمي بين الجبهة وبيان في 7 ديسمبر بالقبه. وحدث الجمعية حذره في بيان 7 يناير 1956 الذي أعلنت فيه عن مساندتها لكفاح جبهة التحرير بلون لبي.

- منطقة الأوراس ويمثلها بن بولعيد وبائيه.

- منطقة وهران ويمثلها بن مهدي.

- الوفد الخارجي ممثلاً بمسؤول العتاد (بن بلة) ودعصو هي الجبهة (آية أحمد أو خيضر)⁽¹⁾.

لكن في منتصف مايو الموالي⁽²⁾ أخبر عيان مراميه في القاهرة، بتغيير مكان الاجتماع دون تحديد المكان للبديل. وبعد قرابة شهر أشعرو بتأجيل الاجتماع نفسه، مع قرار توميعه ليصبح مؤتمراً حقيقياً.

أما أرضية الصومام فقد بدأت الإشارة إليها منذ السادس من يناير 1956. وأعلن عن تشكيل لجنة لهذا الغرض في 20 من نفس الشهر، وفي منتصف مايو الموالي تم إعداد الوثيقة المؤلفة من 30 صفحة⁽³⁾.

طبعاً لا يمكن أن نختزل تحصيل أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني منذ إعلان الثورة في مكان المؤتمر وأرضيته السياسية وضبط قائمة المشاركين.. إلخ هاتحصيل كان يعني قبل كل شيء، التمهيد السياسي، في ظل وصية تتميز بالمعطيات التالية :

1. حماس شعبي واستعداد للتضحية ينفي تحوُّله إلى مسابدة فعلية، وإقبال حقيقي على التجند في صفوف جبهة وحيش التحرير.
2. أحزاب ومنظمات متروكة تنبني معاورتها، ولم يكن من السهل إقناعها بحل نفسها والالتحاق بصفة فردية، بنظام جبهة التحرير لذي يجري بناؤه على السآخس تحت سياط القمع وشبح الموت.

1 M. Belhocine, OP CIT P 168

2. لا يشير عيان في رسالته إلى مزار أو عمران قائد المنطقة الرابعة. وهي النهاية انعقد المؤتمر بأوزلأس بلحية أيمزد أمقران (بجاية) على الضفة النورية من وادي الصومام بعدما من 20 أوت 1956.

3. M. Belhocine, OP CIT

3. إدارة احتلال مصممة على صنع «قوة ثالثة»، تتنافس جبهة التحرير، وتعد من تأثيرها هي الشعب وشرائعه المعرومة على نحو خاص.

وكان الرهان في ظل هذه المعطيات هو كسب أكبر قدر من الأحزاب والمنظمات، لسحب البساط من تحت أقدام نظام الاحتلال، حتى لا يجد مرشعا واحدا للقيام بدور «باوداي» الجزائري أو ابن عرفته⁽¹⁾.

وقد أثمرت جهود عباس ورفاقه، حسب الحصيلة التي قدمها شخصيا في ربيع 1956؛ فقد أصبحت جبهة التحرير في منتصف مارس تضم :

أ - قداماء حزب الشعب - حركة الانتصار من مصاليين ومركريين ومحايدين أو مبعدين..

ب - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بكامله.

ج - جمعية العلماء بكاملها.

د - مبعدين من الحزب الشيوعي الجزائري رغم قتلهم.

هـ - مستقلين بدون سوابق بضالية في أي تنظيم⁽²⁾.

وهي 20 أبريل الموالي، التحق بالقاهرة فعلا فرحات عباس رفقة الدكتور أحمد فرنسيس من حزب البيان ووصل معه في نفس الوقت : عبد الرحمان كيوان من قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (جناح اللجنة المركزية)، والشيخان أحمد توفيق المدني والعباس بن الشيخ الحسين من جمعية العلماء. ولم يبق خارج العجبة يومئذ غير جناح مصالي من حركة الانتصار سابقا، والحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يفاوض على الالتحاق بالجبهة كتظيم قائم بذاته، وهو ما رفضه عباس ورفاقه⁽³⁾.

1. الأول عميل فرنسا في فيتنام والثاني عميلها في المغرب. وقد رفض كل من فرحات عباس وعبد الرحمان فارس نصب مثل هذه الأدوار في المراكز.

M. Belhocine, OP.CIT P 161 - 162 2

3. انتهت التصالات عباس بكل من المسافر جبرس والبشير حاج علي في سائفة 1956 إلى طريق مسدود، كما فعل على ذلك إذاعة الصومام للحركة الشعبية التي يعتبرها «غالبية» في ساحة الكيان الوطني.

وقد اصططلحت عملية تحضير المؤتمر من جهة أخرى بأمر واقع آخر، يتمثل في وجود الوفد الخارجي المعزز بمحمد بوضياف المكلف بالتنسيق بين الداخل والخارج، ووجود ثلاث اتحاديات تابعة له عمليا بكل من فرنسا وتونس والمغرب.

ويستند الوفد الخارجي إلى شرعية سابقة هي «شرعية فاتح نوفمبر» وذلك بتفويض صريح من «لجنة الستة» القيادة الأولى للثورة بالداخل¹، وبحكم هذا التفويض كان الوفد يدير شؤون الثورة بكل استقلالية، في مبادئ التسليح والتمويل والسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي..

كان على عيان إذن أن يثبت شرعية الداخل، على حساب وفد خارجي قائم أساسا على «شرعية المبادرة التاريخية بإعلان الثورة» في فاتح نوفمبر.

وقد بدأ هجومه على هذا الصعيد في أواخر سبتمبر 1955، عندما ضمن أولى رسائله إلى محمد خيضر - مسؤول الشؤون السياسية في الوفد - «مبدأ» جديدا - تمهيدا لفرص «شرعية الداخل» - هو «لا يمكن لأي كان أن يتحدث باسم الجبهة، إذا لم ينحدر فيها بالجزائر أولا».

ورغم أن هذا المبدأ لا ينطبق على بوضياف، فقد أحرقه عيان إلى الثلاثة الآخرين بالتبعية، ففي رسالة لاحقة إلى خيضر، ترحم المبدأ المذكور في تقليص دور مهام الوفد الخارجي إلى أبسط حد ممكن

- فأعضاء الوفد أصبحوا مجرد مكلفين من اللجنة والجيش بعمل في الحارج لا غيره. أي لا يجوز لهم استعمال صفة المتحدث لا باسم الجبهة ولا باسم الجيش.

- أما بن بلة وبوضياف - تحديدا - فهما مكلفان «بمصلحة القائد والاتصال معنا» حسب قوله.

¹ جاء هذا التفويض باسم اللجنة في رسالة بوضياف إلى الوفد الخارجي في 29 أكتوبر 1954 (ملاحق الرسالة في كتابنا اغتيال حتم. دار هومة الجزائر 2001).

ويعبر عميروش عن «شرعية الداخل» بلغة مباشرة إذ يقول : «من يريد القيادة ما عليه إلا الصعود إلى الجبل»⁽¹⁾ ولترقيب «البيت الخارجي» بدأ عيان بإرسال رجاله لتولي زمام الأمور بالقاهرة وبازين وتونس

لفقد عين الدكتور محمد الأمين الدباغين في ديسمبر 1955، مسؤولاً عن الوفد الخارجي بالقاهرة. وأرسل صالح الوائلي من أعضاء اللجنة المركزية في نفس الشهر لدات المهمة تقريبا باتحادية جبهة التحرير بفرنسا، تحت غطاء الإشراف على صحيفة المقاومة والاتصال باليسار الفرنسي. وفي مايو 1956، عين المعامي مريان آيت حسن، رفقة الشيخ حامد أروحية لتولي زمام الأمور بتونس

وجد هؤلاء المبعوثون أنفسهم في وضعية محرجة، لوجود أنظمة قائمة هنا وهناك، فالدكتور الأمين مثلا، حضر اجتماعا في أواخر ديسمبر مع ثلاثي الوفد الخارجي وكل من بوصياف ومن مهدي، تناول قضايا جوهرية مثل : الترحية السياسي، إنشاء قيادة عبر التنسيق بين الداخل والخارج.

وكانت المقطة الثانية مثار جدل حاد عندما دافع مبعوث عيان عن أولوية الداخل وشرعيته قيادة العاصمة.. وكان رأي بعض أعضاء الوفد أن قيادة الداخل، ستجد نفسها بين أمرين :

1 إما أن تلزم السرية المطلقة، وهي هذه الحالة لا يمكنها أن تقود الثورة بالمعالية المطلوبة.

2 وإما أن تحاول أداء دورها القيادي بمعالية، وهي هذه الحالة يسهل تحييدها من قبل إدارة الاحتلال ومصالحها الأمنية⁽²⁾.

وخرج الاجتماع باقتراح قيادة عليا من 12 عضوا مفاصلة بين الداخل والخارج، «لجنة الستة» الذين حصروا الاجتماع مع قيادة العاصمة، أي عيان ومعه قادة المناطق الخمسة

1 Bellhocine, OP.CIT

2 حسب شهادة أحمد (علي) مهدي.

رفض عيان بعدة، هذا الاقتراح القائم على أساس المساواة والتكامل بين
بداخـ ولـخارجـ، ولتصعيد الموقف مع الوفد الخارجي، تعدد إثارة العديد
من المسائل التي اعتبرها خلافة نذكر منها .

1 - التصليح : يحكم عيان على الوفد الخارجي بالتقصير في هذا الميدان
بـدقيق، حتى أنه يخاطب بن بلة ورفاقه قائلا : «إذا كنتم عاجزين عن
إفادتنا، فادخلوا لـتموتوا معنا على الأقل» (1).

2 - مضمون لـجبهة : يعتقد عيان أن جماعة القاهرة تعتبر جبهة التحرير
«حزبا تقف وراء الأغلبية الساحقة من الجزائريين»، بينما هي في نظره
«تجمع بجميع شرائح الشعب الجزائري»..

للتذكير أن بيان فاتح نوفمبر، اعتبر الجبهة «حركة تجديدية».. مستفزة
عن المركزيين والمصاليين، ومبادرة فاتح نوفمبر «فرصة لجميع الجزائريين
من مختلف الطبقات والأحزاب والحركات، كي يلتحقوا بصفوف الكفاح
التحرري دون أي اعتبار آخر»..

3 - الحكومة المؤقتة : فكر الوفد الخارجي في تكوين حكومة مؤقتة،
لا اعتبارات سياسية ودبلوماسية، أي الظهور بمظهر مناسب على المستوى
الدولي خاصة، وكان آيت أحمد من موقعه بنـبيـوركـ أكثر أعضاء الوفد
إحاحا على هذا الموضوع، وكان رد عيان في هذا الصدد : «هذه الحكومة
إما أن تكون بالداخل أولا تكون»

وهدد بالتدديد بأعضاء الوفد، في حالة الإعلان عنها بالخارج (2).

4 - شروط التسوية : يشترط عيان اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال
الجزائر أولا قبل التفاوض معها.. ويعيب على خـيـضـر ورفاقه استعمال عبارة
«تقرير المصير» أو «الاعتراف بـعـبـدا الاستقلال»..

1 Belhocine, OP.CTT
2. IB.D..

يذكر أن السيد «أربو» من أعضاء الوفد الفرنسي في اتصالات أوت وسبتمبر 1956، قد نصح خيضر ورفاقه أنه من الأفضل لهم الحديث عن «تقرير المصير» نظراً لوضع القضية الجزائرية حينئذ.

مثل هذه المعائل «الحلافية» وغيرها أثارها عبان في سياق التحضير لمؤتمر الصومام، تمهيدا لإعلان قيادة جديدة للثورة بالداخل، وإبعاد الوفد العارحي من الدائرة التنفيذية على الأقل.

استعد مؤتمر الصومام كما سبقت الإشارة بناحية أيعز أمقران (الوادي الكبير). في عرش أورلاق على الضفة الغربية من وادي الصومام، وكانت جلسة الافتتاح بدوار إيمري. وجرت الأشغال - التي استمرت حتى 5 سبتمبر - على مستويين :

١ - جلسات عمل بمشاركة :

• رمضان عبان باسم المنطقة الجزائرية العاصمة.

• بلقاسم كريم باسم المنطقة الثالثة.

• عمار أو عمران باسم المنطقة الرابعة.

• محمد العربي بن مهيدي باسم المنطقة الخامسة.

• يوسف ريمود باسم المنطقة الثانية وحضر إلى جانبه استثناء (١) عبد الله بن طليل.

ترأس هذه الجلسات بن مهيدي بمساعدة عبان، وقد قدم قادة المناطق خلالها، تقارير مفصلة عن وقائع الثورة فيها على الصعيدين السياسي والعسكري.

١ حسب محضر المؤتمر الذي نشره الشيخ أحمد زوهيل المني في الجزء الثالث من مدققاته «حياتنا» أن عبان لم يكن يعمل هذه الصفة لأن منطقة العاصمة لم تكن لها بقرار من المؤتمر.

ب - حلقات دراسية : مفتوحة، كانت عبارة عن مداخلات متبوعة بمناقشات، تخلص وضمنية الثورة عموما وأفاقها السياسية والسياسية على وجه الخصوص.

شهدت جلسات العمل مناقشات صاخبة، لعبت فيها المنطقة اثنائية دور الأقلية التي يتعين عليها في النهاية الحصول إلى رأي الأغلبية. ودارت المناقشات حول :

1 - المبدأين الشهيرين : «أولوية الداخل على الخارج» و«أولوية السياسي على العسكري».

وفقت الأقلية على المبدأ الأول واعتصمت على الثاني، لأنّ سياسي والعسكري وجهان للعمل الثوري (1).

2 - غياب الوفد الخارجي: عبر ريفود عن تعوفه من هذا امياب الذي قد يسقط الجدوى من المؤتمر نفسه، متوقعا أن يرفض بن بلة ورفاقه نتائج المؤتمر (2).

3 - توسيع الجبهة إلى المعتدلين اعترضت المنطقة الثانية كذلك، على فتح أبواب الجبهة على مصراعيها أمام السياسيين.. وقد عبر ريفود عن ذلك بعبارة مشهورة «الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت» (3). وقد أسفر المؤتمر عن نتائج لها أهميتها على ضوء وصعية الثورة وتطور الأحداث لاحقا من هذه النتائج :

1 تأسيس قيادة مركزية للثورة مشكلة من هيتين :

1. فسر بن ملبال حضوره «الاستثنائي» بصعوبة إيجاد نوع من التوازن « لكن الملاحظين يرون في ذلك إعطاء مصداقية لدور المنطقة الثانية، كغاية ممارسة هي المؤتمر (طالع كتابنا بن بلة - عين مواجهة من أجل الحقيقة)، الصادر عن مؤسسة «الشرق» الجزائر 2004.
- 2 بن بلة عيان.. المصدر السابق.
- 3 نفس المصدر.

1. هيئة سيادة باسم المعلم الوطني للثورة الجزائرية، تتكون من 17 عضوا دائما و 17 إصافيا، وتمثل أهم التيارات السياسية المشاركة في العبهة، فضلا عن ممثلي المنظمات العمالية والطلابية التابعة لها.

2. هيئة تنفيذ باسم لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 أعضاء : ثلاثة من «السياسيين»⁽¹⁾ واثنان من «لجنة العونة» التي أشرفت على اندلاع الثورة في هلتج نوفمبر 1954.

ب - إقرار هيكله الولايات (المناطق سابقا) التي يديرها مجلس ولاية، مع وضع سلم عسكري موحد لجيش التحرير من الجندي إلى العقيد، وتحديد طرق الترقية والمكافآت.

ج - وضع أرسية سياسية - صانق المؤتمر على خطوطها العريضة⁽²⁾ تصممت التوجيه العام لمستقبل العمل الثوري على الصعيد السياسي والعسكري والدبلوماسي دون إهمال جانب التنظيم الجماهيري لمختلف القوى الحية في الشعب الجزائري. كما تصممت شروطا عامة لتسوية المشكلة الجزائرية مثل :

● الاعتراف باستقلال الجزائر، في ظل السيادة ائاعة والوحدة الوطنية والترايبية.

● التفاوض مع حبهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري.

كانت نتائج مؤتمر الصومام بصمة عامة ماثار ارتياح البعض داخل الجزائر خاصة، بينما كانت ماثار مسخط وانتقاد في الخارج عامة.

فحسب بن يوسف بن خدة أن المؤتمر :

1. «كرس الانتقال من مرحلة الانتفاضة (المفتوحة) إلى مرحلة الثورة (المنظمة).

1 هم بيان وين خدة وحلب إلى جلق بن مهبدي وكريم.

2 حسب بن خدة، أن السياسة التهاية قامت بها لاحقا لجنة التنسيق والتنميد.

2. أرسى دعائم الشرعية الثورية على أسس ثلاثة :

1 - خطة وبرنامج عمل.

2 - تنظيم أجهزة الثورة.

3 - قيادة موحدة متجانسة⁽¹⁾.

وينظر العقيد السعيد محمدي إلى هذه النتائج من زاوية أخرى إذ يقول :
« كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية، والتسيق بين المناطق
وبين الداخل والخارج بقلق متزايد، رغم البجاعات التي كنا نحققها من حين
لآخر.. وبعد الصومام انقشع القلق ورجع الاطمئنان للنموس، إذ تبين
المجاهدون الأفاق البعيدة لكفاحهم ».

ويضيف في نفس السياق : « بعد المؤتمر، أصبح إيماني راسخا بأن
الاستقلال آت لا ريب فيه⁽²⁾ ».

وعلى عكس ذلك، اعتبر أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية والمالية
في الوفد لحارجي قرارات المؤتمر «خطيرة.. ومدمرة»، وانتقد في أول رد
فعل له نتائج المؤتمر من ناحيتين :

- « انحرافها بالثورة عن مبادئ نوفمبر ».

- « تجاهلها لعروبة الجزائر وإسلامها ».

وتوقع في الختام أن تنشئ هذه النتائج «مرحلة الصراع بين السياسيين
والعسكريين... وكان بن بلة يعتبر نفسه من الفئة الأخيرة، لأنه يحمل صمة
«ممثل جيش التحرير» بالخارج.

واعترض بوضياف - الذي كان بالمستشفى أثناء انعقاد المؤتمر - على
مركزة القيادة، لأن المرحلة الأخيرة من استراتيجية المراحل الثلاث التي

L.B. Ben Khedja, Abano - Ben M'hamdi, Editions Dahleb Alger 2000.

2 السعيد محمدي في كتابها ثوار - مضمند، دار عومد الجزائر 2003

رسمتها «لجنة الستة» قبل إعلان الثورة، تربط هذه المسألة بإقامة مناطق محررة أولا، تكون مركزا ومطلقا لتحرك القيادة المركزية بكل حرية.

وبناء على ذلك لم يكن الوقت - في صائفة 1956 - قد حار لمركزة القيادة من جديد. وبالتالي فإن قرار المؤتمر «يبدو محالاً بوضوح لاستراتيجية المراحل الثلاثة»⁽¹⁾.

وحسب الطيب بولعروف، أنه وبعض رفاقه في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، همموا بإقرار مبدأ «أولوية الداخل» كمجرد وسيلة لنهيميش الاتحادية والوحد الخارجي⁽²⁾.

وتعاملت اتحادية الجبهة في المغرب بواقعية، فقد تسلمت أرسية المؤتمر وقامت بطبعتها وشرحها.. وأبدى قائد المنطقة الخامسة بالنسبة عبد الحفيظ بوصوف تعمظه على :

● تمثيل بن مهدي : للحامسة في المؤتمر بدون توكيل، ما عدا وكالة الحاج بن علا عضو مجلس المنطقة.

● أهمية المؤتمر الذي : اعتبره مجرد نبوة⁽³⁾.

ومضرب رميله بن علا لنتائج الصومام، لاسيما تشكيلة لجنة التنسيق والتמיד، وبعث رسالة احتجاج في هذا الشأن⁽⁴⁾.

أما اتحادية الجبهة في تونس فقد كانت منطلقا لمعارضة شحطة، امتدت إلى القاعدة الشرقية، وبعض قادة الولاية الأولى، وتحاولت معها كذلك باحية ارييان بقيادة عاشور ريان. وكانت هذه المعارضة بالتسبيق مع بن بلة ومهساس ممثل الوفد الخارجي بتونس.

1. بوضياف في اغتيال... علم مصدر سابق.

2 الطيب بولعروف في كتابنا رواد الوطنية، دار هومة الجزائر 2003.

3 الطيب الثعالبي في كتابها «متفقون في وكتب الثورة» دار هومة، الجزائر 2004

4 الحاج بن علا في كتابها «طرسا» الحوية، دار هومة، الجزائر 2001

فقد صارع بن بلة بمجرد استقلال وثائق المؤتمر⁽¹⁾ بتوجيه رسالة إلى عبان يطالب إليه فيها «أخويات.. تأجيل الإعلان عن القرارات لعناية الاستماع إلى وجهات نظر جميع الإخوان المؤهلين في هذا الشأن»..
وكان عبان ينوي نشر القرارات في عدد قلتح بومعير 1956 من «المجاهد»، فاعتبر بن بلة ذلك «خطأ سياسيا فادحا» لأن هذه القرارات مثار خلاف حسب قوله.

وفي رسالة لاحقة أعلن بن بلة رفضه لحكم المؤتمر عليه - وعلى بوضياف - «بالتقصير» بقوله: «لستم مؤهلين لإصدار مثل هذه الإدانة الخطيرة والنهائية، لأنكم تجهلون تقريبا كل شيء عما تم فعله في هذا الميدان» (الإمداد بالمصالح). وبعد أن دافع عن حصيلته بالحجة والأرقام، انتهى بخصوص المؤتمر وقررته إلى «حكمين نهائيين» بدور.

- 1 - أن تصور عبان ورفاقه - كما عبروا عنه في محضر المؤتمر وقراراته - لا يمكن أن يصدر عن مسؤولين يتحكمون في مصير ثورة وطنية.
- 2 - أن المواقف والأحكام الصادرة، تقدم «حجة قوية على عدم تمثيل المؤتمر»⁽²⁾.

مثل هذا الرد، يذر بأحتمال التناقص والصراع على قيادة الثورة بين جماعة الصومام والوفد الخارجي. لكن اختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد ومعهم بوضياف إلى تونس مساء 22 أكتوبر 1956، حسم الموقف، مؤقت - لصالح عبان ورفاقه.

هذا الحسم الواضح - بالنظر إلى أهمية العناصر القيادية التي تم تعييدها - لم يمنع مهماس من محاولة الاعتراض مع ذلك على الصومام وقراراته، بالاعتماد على «انقاعدة الشرقية» وجره من الولاية الأولى.

1 - يكون استلم الوثائق في أكتوبر، ورد على رسالة عبان قبل اختطاف طائرة الوفد الخارجي في 22 من نفس الشهر

2. Belhocine, DP CTT

وقد أثمرت مساعيه في هذا الإطار عقد اجتماع للمعارضين في 15 ديسمبر 1956، دعوا في ختامه إلى تنظيم «مؤتمر حقيقي» بعد أن قرروا عدم الاعتراف بقرارات الصومام، وتجديد الثقة في مهساس ممثلا لجيش وجبهة التحرير الوطني.

غير أن هذا التحرك لم يذهب بعيدا، بعد رد الفعل السريع والشامل لجماعة الصومام التي سارعت بتطوير «التمرد» من عدة جهات :

1. تكليف المحامي أحمد يومنجل من قيادة حزب البهان بالاتصال ببلدة في سجن «لاصنتي»، ليوجه رسالة إلى مهساس يحثه فيها على الانصياع وقبول قرارات الصومام، والاعتراف بمسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه، وقد تلقى مهساس الرسالة فعلا..

2. تعيين العقيد أعمار مساعدا للدكتور الأمين الدباغين - الذي استطاع تولي رئاسة الوفد الخارجي بعد اختطاف الأريمة - مكلما بأشؤون العسكرية. وكان الرائدان عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي - ومعهما عناصر من تنظيم الجبهة بتونس - قد مهدا الطريق لأوعمران، بزعزعة أو تعييد عناصر فعلة هي النكتل المعارض للصومام، من أمثال عمارة بوقلار قائد «القاعدة الشرقية» والأهر شريط من قيادة «أحبة النعامشة بالولاية الأولى».

3. مراسلة الحكومة التونسية عن طريق الأمين العام لحزب الدستور الجديد أحمد التليلي، لتسهيل مهمة الدكتور الأمين ومساعديه أوعمران ومزهودي وبن عودة.. وذلك تجنباً للمقوض الذي يمكن أن تحدثه تحركات مهساس في الأوساط التونسية حسب نص الرسالة⁽¹⁾.

وفي منتصف مارس 1957 حل العقيد أوعمران بتونس، يحمل تعليمات لتسوية جميع الخلافات ومعها «قضية مهساس» أيضا⁽¹⁾. وفعلا اضطّر هذا

الأخير في نهاية مارس، إلى مغادرة تونس واللجوء إلى أوروبا طريدا يلاحقه الأجل.

ثانيا : تأمر.. في الأوراس

وجد مصطفى بن بولعيد غداة فراره من سجن الكدية بقسنطينة - مساء 10 نوفمبر 1955 - المنطقة الأولى (الأوراس) ملغمة بالخلافات المتراكمة بين الأعضاء النافذين في قيادة المنطقة والتي زادت مقتل بهشير شبحاسي نائبه حدة وعمقا. وقد أريك هذا الحدث المسعيد بصمة خاصة، الثائني عباس لغرور وعاجل عجول الذي كان يحاول استلام مقاليد الأمور بالمنطقة وكان من نتائج ذلك أن وصح بن بولعيد تحت الرقابة طيلة أربعة أشهر، بدعوى توخي الحذر من أي سجين - كما تؤكد على ذلك تعليمات الثورة⁽¹⁾.

لكن بفضل مكانة بن بولعيد ومساعدة بعض مسؤولي⁽²⁾ المنطقة لم يبق مكتوف الأيدي، وأخذ بعد استراحة قصيرة واستعادة أنعامه، يقوم بجولات تمثيلية للتعريف على مستجدات الثورة بالمنطقة لاستعدادا لاستئناف دوره القيادي. بدأ جولته من جبل وستيلي - جنوب شرق باتنة - حيث التقى بالمجاهدين أول مرة بعد فراره وعرج على عين التوتة حين خطب في ثوار الفاحية، معبر عن ارتياحه «لأن منيرة الثورة بنبت ومنت جنورها في أعماق الشعب».. ولمع بالمناسبة إلى الصراعات الحظيرة على القيادة - محليا ووطيا - محدرا من «الإفراط في حب الرقائمة ومخاطرها على الثورة كلها»⁽³⁾.

1 عاجل عجول في كنفيا، بـ بلة - صان «مواجهة من أجل الحقيقة» مؤسسة الشروق، الجزائر 2004

2. معظم قادة النواحي لم يتخذوا تعليمات عجول ولغور حول التحفظ على بن بولعيد

3 M. L. Medaci, Les Tamisiers de Saïbe, Éditions Anep, Alger 2002, P 149.

وفي مرحلة جبل أحمر خدو علم بمقتل شيخاني، فاعطاه وتامم، لاسيما أنه أوصى كلا من لغزور وعجول به خيرا لأنه عريب عن المنطقة. وأبى في ذات السياق إلا أن يذكر بمناقب هذا الشاب المثالي، في إيمانه بالثورة التي تولي إدارتها وأمانة مبرها بالأوراس⁽¹⁾.

وفي تلك الأثناء كان على سي مصطفى، أن يعالج مشكلة ستة من العناصر الشيوعية التي التحقت بالثورة مع الحفاظ على وعائها للحزب الشيوعي وكان هؤلاء حليطا من جزائريين وفرنسيين، قياديين ومناضلين.. هقرر تعيين أربعة منهم فرادى بالوحدات، وواصل حوارهم مع القياديين وهما المحامي العيد العمراني ورفيقه جورج راهيني⁽²⁾.

كانت حجة سي مصطفى أن الثورة مبادرة من جبهة التحرير الوطني التي فتحت أبوابها أمام جميع الجزائريين المؤسسين باستقلال الجزائر، لكن بصفة فردية. وقد حلت الأحزاب والمنظمات العامة نفسها أو هي على وشك ذلك، لتتمكن مناضليها وقياديينها من الانضمام فرديا إلى جبهة التحرير. وبإمكان الحزب الشيوعي أن يحدو حذوها

هذه الحجة لم تجد شيئا، فاضطر إلى الاستمالة بشقيق المحامي الصفيير المعلم عبد الحميد العمراني - الذي اختاره ليكون كاتبه الخاص - لكن بدون نتيجة أيضا. ولما يش من إقناع المحامي ورفيقه أمر بتصفيتهم، حتى لا تستغل الدعاية الاستعمارية ذلك فتضفي طابع الشيوعية على ثورة تحرير وطنية⁽³⁾.

وفي غضون الأسبوع الثاني من يناير 1956 ترأس سي مصطفى اجتماعا بالجبل الأزرق. استمع خلاله لتقارير من مسؤولي المواحي الجنوبية امربية

1. IBID, P 149 .

2. الرائد مصطفى (من القوي) مرادة في مذكراته، دار الهدى، عهد مليحة (الجزائر) 2003.

3. المصدر السابق.

حاصلة⁽¹⁾. وفي هذا الاجتماع تقرر تخصيص منح رمزية لعائلات الشهداء والمجاهدين، تقدر بـ 10 فرنكات (جديدة) للفرد.

ومن هناك انتقل شرقا إلى جبل كيمل الذي اتخذته عاجل عجول مقرا لقهادته.. وقد عقد به اجتماعا لمسؤولي النواحي الشرقية من كيمس إلى سوق اهراس، استمع خلاله لتقارير عن الحالة السياسية والعسكرية.

تضمنت هذه التقارير معلومات رأى فيها القائد نوعا من المعالجة، فطلب من أصحابها بعض الاستفسارات.

وعقب هذا الاجتماع وبعد تمام أربعة أشهر من هروب سي مصطفى من السجن، نظم عاجل عجول حملا رمزيا بوادي عطا، لتجديد الثقة فيه كقائد للأوراس.. ولم يعمل ذلك إلا بعد استشارة وموافقة أغلبية مسؤولي النواحي. وبمجرد استلام مهامه رسميا، بدأ يعكز في تحضير اجتماع يجمع قادة المناطق، بالإضافة إلى الوفد الخارجي لبحث وضعية الثورة وأفاق تطورها. وقد أرسل في هذه الصدود محمد لعموري رفقة الشيخ يوسف اليعلاوي إلى منطقة جرجرة لتبليغ رسالة لقائدها بلقاسم كريم.. كما أرسل لجنة من ثلاثة معاهدين إلى ناحية سوق اهراس، بهدف اختيار مكان مناسب لاستضافة الاجتماع والقيام بالتحضيرات اللازمة من ناحية الأمن والتموين. الخ

وأمر من جهة أخرى بتكثيف مراسلات الجيود المفارية العامين بجيش الاحتلال، وكذلك العناصر الألمانية من وحدة الأغيف الأجنبي لتشجيعهم على الفرار..

وقرر بالمناسبة عقد اجتماع عام لمختلف نواحي المنطقة في أواخر مارس بناحية نارة في تافرننت، وفي 22 من نفس الشهر كان بالمكان المذكور

1. بن بولعيد في كتابنا ثوار.. عظماء، نار هوة، الجزائر 2003

في استقبال الوفود التي بدأت تصل تباعا. وكان سعيدا باستقبال عاشور
زيان القادم من الصحراء، والذي أعلن بالمناسبة التحاقه بجبهة التحرير
الوطني وانضمامه إلى المنطقة الأولى. وقد وجد بن بولعيد في ذلك، حلا
لمشكلة الصحراء التي ظلت تؤرقه منذ فاتح نوفمبر 1954 (1).

وفي مساء نفس اليوم كان بغرفة القيادة رفقة عدد من المساعدين،
فخطر له أن يحاول تشغيل جهاز اللاسلكي الذي عثر عليه بعض المسبيين
قبل أيام، وسلموه إلى مسؤول المنظمة المدنية بدشرة نارة..

لكن مع المحاولة الأولى اهتزت الغرفة بمن فيها، وأدى الانفجار إلى
إصابة بن بولعيد إصابة قاتلة رفقة خمسة آخرين، بينما أصيب اثنان
إصابات خطيرة وستة آخرون إصابات متفاوتة.

كان بن بولعيد حريصا جدا، على تنبيه الثوار بحيل الحرب التي يمكن أن
يلجأ إليها العدو الذي يمكن أن يفخخ أي شيء.. لكن لم يطبق هذا الحذر
الملازم لمسكري مثله خبر الحرب العالمية الثانية وويلاتها، لأن التفخيخ
أنجزه محترفون مهرة، وكانت عملية التضليل في غاية الإتقان أيضا..

كان بن بولعيد وهو يستأنف مهامه واعيا تماما بأن جيش الاحتلال - بعد
أن تأكد من عودته إلى عرينه - سيبدل قصارى جهده لتحجيد بكيفية أو
بأخرى ذلك أن عودته كانت تعني تجدد فعالية الأوراس، رأس حرية الثورة
الجزائرية. بل إعطاء نفس جديد للثورة في الجرائر كلها.

وتعرف إدارة الاحتلال جيدا، مكانة الرجل الذي استطاع جمع كلمة
أصعب المناطق توحيدا، ضد الاحتلال الذي دأب على تضريم الفتن بين
أعراس الأوراس، لتشتغل عن الواقع الاستعماري الأليم بالتفاخر والاقتتال
فيما بينها.

1. حسب علي بن شايبة أن بن بولعيد قال عن زيان : «ها قد وجدنا من يريهنا من مشكلة الصحراء».

لذا فكرت المخابرات الفرنسية - في أعلى مستوى (1) - في عملية خاصة تمكّنها من تحقيق ثلاثة أهداف على الأقل .

1. تصفية بن بولعيد الذي أعطى إدلوة الاحتلال صفة موجهة بهروبه من سجن قسنطينة رقم 10 من المحكوم عليهم بالإعدام مثله .

2. ضرب استقرار منطقة الأوراس، لتعذر إيجاد شخصية في وزنه ومكانته على المدى القريب، يمكن أن تلتئم حولها أعراس المنطقة من جديد .

3. إضعاف الكفاح المسلح بصفة عامة، بزراعة أو إرباك « الثورة الأولى » فيه .

وبنيت العملية على تفخيخ جهاز لاسلكي طويل المدى، لأن محاورات العدو كانت تعرف بدون شك حاجة الثوار بالداخل إلى هذه الوسيلة الحيوية للاتصال الداخلي (بين المناطق)، ومع القواعد الخفية بكل من تونس والمغرب خاصة، وكانت طريقة التفخيخ متطورة، بحيث يس من السهل اكتشافها من غير الخبراء .

ونمذت العملية فصيلة من كومنندو مخابرات جاءت من فرنسا لهذا الغرض، ونزلت بين الوحدات المرسية المرابطة في منعة. وقد لجأت هذه الفصيلة الخاصة إلى حيلة « التصليل بالخطأ »، لقد عودت مسلي الناحية على إلقاء مواد غذائية موجهة في الظاهر إلى قوات الاحتلال في اميدان، لكنها تصبّط قريبا منهم على سبيل « الخطأ » (لمقصود)، في تقدير حركة الرياح أو سوء الرؤية بسبب الضباب وما إلى ذلك من لعوامل الطبيعية الموظفة في التصليل.

1. ضمن خطة إدارتها الحكومة باسم عملية تعييد قادة الثورة، بكتيبة أو بأخرى.. وكان من نتائج فضلا عن اغتيال بن بولعيد، القرمصة الجوية التي أدت إلى أسر قادة الثورة بالخلع في 22 / 10 / 1956 .

وتعددت «الهبات» التي تلقى بها الطائفة على سبيل «الخطأ»، إلى أن ألقت «هبة» الجهاز القاتل، فانطلقت الحيلة على الجميع، بما في ذلك قائد المنطقة وعم تببيهات بعض المجاهدين⁽¹⁾.

بأمر البعض بعد استشهاد بن بولعيد إلى الإشارة إلى عجلو بأصابع الاتهام، ويعود ذلك فضلا عن إتقان عملية التفخيخ والنجاح في التضليل - إلى العوامل التالية :

1. حصومات تعود إلى ما قبل الثورة بين عجلو، وكل من مسعود بن عيسى وعمر بن بولعيد⁽²⁾.
 2. تورط عجلو في مقتل شبحاني
 3. وجود المدعو علي الألماني الهارب من وحدة اللفي الأجنبي، والعامر ضمن وحدات عجلو كمختص في الهندسة العسكرية «تلميذا وتفتحا» .
- هذه الخلفية قللت من حظوظ كل من عجلو، ولغور في الحصول على إجماع - أو أغلبية - لحلفاء بن بولعيد. مما أدى إلى ظهور ثلاثة تكتلات على الأقل :

● كتلة لغور - عجلو : التي تمارس القيادة الفعلية على قسم من المنطقة - يشمل ناحيتي خبطة وكيمل - منذ تصفية شبحاني في أكتوبر 1955، وتحاول فرض نفسها باسم نيابة بن بولعيد في «القيادة التاريخية» التي فجرت الثورة بالأوراس.

● كتلة باتة - آريس : التي شكلت قيادة جماعية مؤقتة من 12 عضوا، حاول عمر بن بولعيد أن يفرض نفسه قائدا عليها، لا سيما بعد تمكنه من الاتصال بالمنطقة الثالثة التي كانت تعمل بالتنسيق مع العاصمة على فرض «شرعية الداخل» قبل كل شيء.

1. مصطفى مرادة، مصدر سابق.

2. Les Tamisateurs de Sable, OP.CIT.

● كتلة النمامشة : التي تمردت على عباس لغرور، وشكلت في يونيو 1956 قيادة مستقلة، بسطت نفوذها مؤقتا على الناحية السادسة (تبسة) من المنطقة الأولى.

دون أن ننسى محاولة الناحية العاصمة (عين البيضاء - سدراته - سوق اهراس)، تشكيل قيادة⁽¹⁾ ومنطقة مستقلتين عن التكتلات الثلاثة آنفة الذكر. كانت هذه التكتلات عموما، موزعة بين الولاء لجماعة العاصمة والوفد الخارجي وامتداداته بتونس خاصة.

● فكتلة باتنة استطاعت أن تتصل بجماعة العاصمة - بواسطة المنطقة لثالثة - بفضل محمد لعموري والشيخ الهلاوي كما سبقت الإشارة.. وتبعت ذلك زيارة عمر بن بولعيد الذي احتشع بمميروش في أواخر مايو 1956، وبفضل هذا الاتصال دعي لحضور مؤتمر الصومام أسوة بممثلي الكتل الأخرى. وسافر عملا على رأس وفد هم للمشاركة في المؤتمر، لكن عاد أدراجه من ناحية جبل بوطالب بعد اتصالات غير مثمرة مع لمنظمين⁽²⁾.

● وكانت كتلة لغرور - عجول : تتاور على الجبهتين : العاصمة وتونس. وقد دعيت بدورها لحضور مؤتمر الصومام، لكن كتلة باتنة أوشكت محاولة الاتصال التمهيدي بينها وبين المنظمين⁽³⁾ وكان لغرور من جهة أخرى، يستعين لفرض قيادته بالوفد الخارجي في شخص أحمد مهماس، وبنظام جبهة التحرير بتونس ممثلا في جماعة عبد الحفي وطالب العربي⁽⁴⁾.

● وكانت كتلة النمامشة تصع فدما هنا وأخرى هناك. قدم مع جماعة العاصمة بواسطة ممثليها بتونس المحامي آيت حسن و الشيخ اربابحية.

1. معارضة كان وراءها عناصر أمثال عمارة بوقلاز، وعبد الله بلهوشات، والساج علي العركاني.
2. وجه كريم دعوات لأكثر من 20 مسؤولا بمختلف نواحي المنطقة - بما في ذلك عجول ولغرور - الأمر الذي قد يكون من أسباب تراجع عمر في آخر لحظة.
3. بدعتال مبعوثها مسعود بلعقوس والطاهر بوزغوب.
4. نظام إقامة مهماس بالتسويق مع شيهاني.

فصلا عن وساطة الشيخ ابراهيم مزهودي مرشد المنطقة اثنائية (شمال قسنطينية). وقدم مع جماعة تونس، بفضل علاقة لرهر شريط بكل من مهساس وعبد الحي خاصة.

وبناء على هذه الوضعية ملّبت قيادة الكتلة بتأجيل مؤتمر الصومام، بحجة أن الحالة التنظيمية للمنطقة الأولى عامة لا تسمح لها بالمشاركة⁽¹⁾. فلا غرابة إذن، أن تستقبل الكتلة الثلاثة نتائج مؤتمر الصومام بين متحفظ ورافض..

ولمواجهة هذه الوضعية وانعكاساتها على نظام الجبهة بتونس، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام فور تركيبتها :

- إيفاد يوسف زيفود قائد الولاية الثانية رفقة الرائد ابراهيم مزهودي إلى الولاية الأولى، لتفقد حالها ومحاولة ترتيب شؤون قيادتها خاصة، وشامت الأقدار أن يستشهد زيفود في 23 سبتمبر وهو يتأهب للسفر.

- إيفاد الرائد عمار بن عودة إلى تونس، لمساعدة الثنائي آيت حسن والشيخ ارواحية على ترتيب شؤون الجبهة هناك، ومعالجة مشكلة الأسلحة ونقلها بعين المكان.

وبعد استشهاد زيفود قررت لجنة التنسيق تكليف عميروش بنفس المهمة، لكن عميروش الذي وجد في استقباله كتلة بن بولعيد، لم يتمكن من الاستماع إلى لكتلين الآخرين بالقدر الكافي، والموضوعية المطلوبة في تلك المواقف الدقيقة. فقد تحدث إلى عجول بلهجة المتهم⁽²⁾، ولم يستطع الاتصال لا بالفرور ولا بقيادة النمامشة.

وكانت النتيجة محاولة اغتيال عجول مساء 19 أكتوبر، وخروج عميروش من الولاية على عجل⁽³⁾.

1. الوردي هنال في كتابها «فرسان الحرية» دار عومة، الجزائر 2003.

2. قدم عميروش باستطاق عجول، وكأنه المنسحب في مقتل بن بولعيد.

3. خشية ردود فعل جنود عجول.

وقد أدى هذا الحادث إلى استسلام الضحية - الذي أصيب بجروح خطيرة - إلى العدو في بداية نوفمبر الموالي، وكان لغرور قد ارتكب سونس خطاين فادحين

1. محاولة تصفية قيادة السمامشة في 18 سبتمبر، في ضواحي السمامشة التونسية بمساعدة جماعة عبد الحفي.

2. مهاجمة قافلة للجيش الفرنسي على الثراب التونسي بعد شهر من ذلك تقريبا عقب صدور أمر (1) القبض عليه بسبب الحادثة الأولى، وذلك خرقا للاتفاق الحاصل بين الحكومة التونسية والوحد الخارجي.

وقد ستمل ممثلو لجنة التنسيق بتونس، تحييد كتلتي لغرور وعجول من جهة والسمامشة من جهة ثانية، لتعيين محمود الشريف (2) قائدا على منطقة السمامشة في أواخر أكتوبر، بعد احتطاف طائرة الوحد الخارجي..

ويمكن تقديم الوصية العامة للولاية الأولى في نهاية 1956 بالصورة التالية :

● وجه يعكس الولاء لمؤتمر الصومام، يمثله محمود الشريف بمنطقة تبسة ومحمد لغموري بالمنطقة الأولى (ما بين باتنة وباريكة وسطيف)، وكانت بعض العناصر القيادية قد احتجعت في أواخر ديسمبر بجبل وسطيف وانفقت على قيادة المصنفة من لغموري بمساعدة الحاج لحصر ولعكي حيحي والشيخ اليملاوي الإمام السابق في عين أزال (سطيف).

● وجه آخر يعكس الرخص، ويمثله أولئك الذين شاركوا في اجتماع 15 ديسمبر الذي دعا إليه مهساس ومن هؤلاء

1. صدر الأمر من ملة شعيب قبل اصطحاب الطائرة في 22 10 1956.

2. عنه الشعب من أوامر بعد الشارة النهج من ارواحية (مورودي) وكلاهما من ناحية السمامشة

- عمارة بوقلاز ومحمد أعوانية عن القاعدة الشرقية.
- عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى عن كتلة بلقنة.
- الأزهر شريط والباهي شوشان عن كتلة المصاحفة.
- عبد الله بلهوشات، الحاج علي العكراني، محمود قنر عن منطقة عين البيضاء - سدراته.

ويمكن أن نصيب لهؤلاء عاشور ريان مسؤول ناحية الزيبين - كما سبقت الإشارة

- هذه الصورة التي لا تبث على الارتياح تؤكد حقيقتين مترابطتين :
1. نجاح العدو في صرب استقرار الولاية. باعتقال مصطفى بن بوعبد قائدها وموحدها.
 2. تراجع دور الولاية سياسيا وعسكريا. بعد أن دخلت في دوامة الحلافات وما ينتج عنها من تناحر وفتن، تقلص بالضرورة من إشغاعها الثوري وفي المجهود المشترك مثلما كانت في السابق.

ثالثا: «الأقلية... المعارضة»

حاء تجديد اتصال المنطقة الثانية (شمال قسطنطينية) بالمصاحفة في نوفمبر 1955، ليعمر مكاسب مبادرة 20 أوت الماصي التي أعطت العمل الثوري بها دفعة قوية فقد بسد الثمور بالعزلة لدى يوسف زيمود ورفاقه، وفتح أمامهم أبواب العمل الموحد المنسق.

فقد استقبلت المنطقة عمدة الذكرى الأولى لاندلاع الثورة، الطالب رشيد عمارة الذي حمل معه أول جواب من عمان على مراسلات زيمود الذي ما انفك يدعو نظرائه إلى الاجتماع في أحسن لأجال (1) وعاد الطالب برسالة من زيمود صممها اقتراحا بعقد اجتماع لقادة المناطق، معرب في نفس الوقت عن استعداد المنطقة لاستضافته.

1. عمار بن عودة في كتابها طريقو عظماء، دار هومة، الجزائر 2003

ويؤكد عبال نفسه أن الاتصال بالثانية اقتصر منذ البداية بمكرة الاجتماع كما جاء ذلك في رسالته إلى محمد خيضر من اللوفد الخارجي بتاريخ 1 ديسمبر 1956، حيث أشار إلى اتفاق على عقد اجتماع هام بمجرد توافر الظروف المواتية لذلك (1).

وفي رسالته لاحقة يشير عبال إلى مهمة عمارة - الذي أمضى 12 يوما في صياغة الثانية - ويكشف في آن واحد أنه أثار مع مضيقيه مسألة التنسيق انطلاقا من العاصمة، وأنهم لم يروا مانعا في ذلك على الصعيد السياسي. لكن تحفظوا على التنسيق العسكري لأسباب أمنية من جهة وصعوبة الاتصال من جهة ثانية. (2)

وفي بداية فبراير 1956، أوفدت جماعة العاصمة المناضل سعد دحلب في مهمة لدى الثانية، عاد منها باقتراح محدد حول الاجتماع اعاصول.. وبه عليه وافقت على عقد الاجتماع بالثانية. كما يؤكد ذلك عبال في رسالته لخيضر بالقاهرة (3).

ويكشف تقرير دحلب عن امرين اثنين :

1. تحكم قيادة المنطقة الثانية في الوضع جيدا على الصعيدين العسكري والإداري.

2. أن المنطقة لم تنج مع ذلك من محاولات اختراق الحركة المضالية - كما حدث في مناطق أخرى - ويشير في هذا السياق إلى قضية الشريف زادي بصمة خاصة.

لكن في منتصف مايو قررت جماعة العاصمة تغيير مكان المؤتمر إلى ناحية الصومام ولم تر قيادة المنطقة الثانية مانعا في ذلك، بعد أن أصبحت - عملياً - طرفاً فاعلاً في القيادة الموحدة للثورة، حسب مشرعية أولوية الداخل.

1 M. Belhocin, Le Comité Alger - Le Caire. Casbah Editions, Alger 2000.

2 IBID

3. IBID.

وفي مؤتمر الصومام الذي افتتح أشعاليه بإحياية إيفري (بلدية بيمز أمقران) نفسها في 20 أوت 1956، وجدت قيادة المنطقة الثانية نفسها في وضعية «الأقلية المعارضة»، فأدت هذا الدور بمسؤولية بناءة، ورضعت في النهاية إلى «رأي لأغلبية» حسيما تقتضيه مثل هذه المناسبات التاريخية. ويمكن أن يصوق شواهد في هذا الإطار مثل :

1. مسألة التمثيل : سأل زيعود عن غياب المنطقة الأولى (الأوراس) كما سأل عن غياب الوفد الخارجي... وأبدى تحوفا من مستوى الاجتماع ذاته، طالما «أن الوفد الخارجي سيرفض نتائجه» . وقد أبرى تطمينه كل من كريم زين مهدي.
 2. أولوية السياسي على العسكري : تحفظ زيعود على هذا المبدأ، لأن المناهض الشوري يحمل القسيتين معا (1).
 3. توسيع الجبهة : تحفظ كذلك على فتح الباب على مصراعيه أمام السياسيين لاحتمال انعكاس ذلك - سلبيا - على اتجاه الثورة وقيادتها.
 4. التنسيق العسكري : انتقد عيان انماضة 20 أوت 1955 وخصص إلى القول بأن مثل هذه العمليات الكبرى ينبغي أن تخضع في المستقبل إلى إذن مسبق من لجنة التنسيق والتنفيذ (2).
- وقد اعترض زيعود على الأمرين :

• لاحق لعيان في محاسبة المناطق بناء على قرار اعتماد اللامركزية الصادر عن القيادة الأولى للثورة بالداخل

• أن كل منطقة أدري بما يمكن أن تقرر من عمليات - صغيرة أو كبيرة - وليس من السهل أن تحتضع لجنة التنسيق بقيادة الولايات حتى تمر معهم

1. بن عودة. المصدر السابق

2. الشهيد محمدي نفس المصدر

حجم العمليات التي يمكن القيام بها ⁽¹⁾ وللتاريخ قدم زينود في طريق العودة إلى ولايته تقييمه الخاص لمؤتمر الصومام بقوله : «الاستقلال ممكن تحقيقه، أما الثورة فقد انتهت» ⁽²⁾.

كان زينود وزملاؤه قد اتكبوا عداء انتعاضة 20 أوت 1955، على رعاية تنظيم المنطقة بالاستفادة من تمايز الصموق، والتلاحم الشعبي الناجم عن القمع الاستعماري الأعمى ومضاعفاته، والتفاف الجماهير حول جبهة وحيث التحرير وشملت هذه العملية :

1. الجوانب العسكرية والإمداد والتموين.

2. الجوانب الإدارية كالمحاسبة والنصائب والمساعدات الاجتماعية.

3. القطاع الصحي الذي يقوم بإسعاف المجاهدين، ومعالجة المواطنين بالمناطق المحرمة..

4. تنظيم لشعبي المتمثل في تعيين مجالس على مستوى الدواوير تتكون من منسق وأربعة مساعدين مكلفين به لتوجيه السبسي، وشموين الاشتراكات، الإعلام والاستعلام...

5. إقامة مجالس قضائية في إطار مقاطعة المحاكم الاستعمارية، وهي مجالس تنتقل بين القرى حيث تعقد جلساتها بعين المكان

وقد استطاعت عدالة الثورة تأجيل بعض التراعات المعقدة إلى ما بعد الاستقلال ⁽³⁾. بفضل هذه الهياكل التي تغطي مختلف جوانب الحياة المدنية والعسكرية، لم تتأثر الولاية الثانية كثيرا لاستشهاد قائدها الثاني يوسف زينود في 23 سبتمبر 1956.

1. حسب شهادة بن طبال

2. بن عودة، مصدر سابق

3. بوبنكر، نفس المصدر

وفي النصف الثاني من أكتوبر العوالي عقد مؤتمر ولائي لشرح قرارات مؤتمر الصومام، وتطبيق النظام السياسي العسكري الذي صادق عليه. وتم بالمعاصرة تعيين محسن ولاية جديد بقيادة عبد الله بن طبال، وعصوية كل من علي كافي وعلاوة بن بعلوش، كما تم ترسيم النظام السياسي الإداري ندي أقيم قبل المؤتمر..

وقد صر أحد إدارات الولاية عن الشعور العام في تلك فترة بقوله : «أصبح الكفاح بعد الصومام نوعا من العمل العادي الرتيب» إلى حد ما¹. ويؤكد ذلك قائد الولاية الجديد الذي بعث في 18 نوفمبر رسالة إلى المرشحين بن عودة ومزهودي بنونس، يطلب فيها «أسوات لإدارة والتسيير، وأوراق عليها عنوان جيش التحرير الوطني بالفتحين العربية والمرنسية»².

وكما كان متوقعا فقد أثار مبدأ «أولوية السهامي على العسكري» الذي جاء في قرارات مؤتمر الصومام نوعا من البلبلة. لأن الثوار في الولاية الثانية لم يهضموا صفة «العسكري» باعتبار أن

أكثرهم مدعسون سابقون اضطرتهم ظروف الثورة إلى حمل السلاح
2 الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ذات طابع سياسي، وكذلك الوسائل مستعملة في هذا الإطار.

3 مهامهم تجعل منهم سياسيين وعسكريين في نفس الوقت ولم يتم تجاوز الإشكال الناجم عن هذا المبدأ إلا بعد ثلاثة أشهر من الشرح والحوار بالامتداد إلى مثل قائد الولاية الذي يجمع بين المهام السياسية والعسكرية³.

¹ علي كافي، نفس المصدر.

2. M. Belhocine, OP/CIT

3. بوندير، مصدر سابق.

رابعاً : « أجواء الهزيمة - تخيم على تيزي وزو... »

شهدت سنة 1956 بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى) مواصلة
للتحسين لجبهة وحيش التحرير الوطني :
، ، التصدي لإدارة الاحتلال واعوانها .

2. تصعيد المواجهة مع عناصر «الحركة الوطنية الجزائرية العنصرية» .
3. استضافة مؤتمر الصومام الذي كرس على الصعيد القيادي - مؤقتاً -
أولوية الساحل «على حساب المشاركة في مبادرة فاتح نوفمبر 54 التاريخية» .
والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن بلفاسم كريم قائد المنطقة أصبح
منذ أبريل 1955 عضواً في قيادة فعلية. راحت تمضي إلى مركزة قيادة الثورة،
إطلاقاً من العاصمة على أساس المبدأ السابق.

غير أن هذه المهمة الوطنية لم تشغله عن مسؤولياته المحلية، وهو صلا
تثبيت أقدام الثورة بمنطقته التي توسع نفوذها بفصل ذلك إلى سطيف شرقاً
ومشارف بوسعادة جنوباً⁽¹⁾.

وابتداء من ربيع 56، كسب الثوار بقيادة كريم رهس الشعب في المنطقة،
بعد أن أصبحوا يحظون بتعاطف الجميع. كما كسبوا في نفس الوقت رهسا
آخر ، تعميم الشعور بانعدام الأمن في أوساط المستوطنين، حتى أن مجرد
هبة ريع أصبحت تزعزعهم كما حدث في الأرناء، باث إيراثر على سبيل
المثال⁽²⁾ علما أن هذا الهدف يندرج في إطار المرحلة الثانية من استراتيجية
«لجنة الستة» . بعد مرحلة «سوء الهيكل السياسي والعسكري لانطلاق الثورة
وضمان انتشارها»⁽³⁾.

وكانت اشهادية المصلحة التي تنشط من العاصمة قد أعلنت منذ أكتوبر

1 M. Belhocine, Le Coiner Alger - Le Caire. Casbah Editions. A ger 2000.

2 M. Feraoun, Journal, Le seuil, Paris 1962

3 بوسيف في كتابها ثوار عظيمة، رواد الوطنية، دار حومة الجرافر 2003

1955 العرب على الحركة الوطنية الجزائرية، التي كانت تحاول مزاحمة جبهة التحرير في العاصمة ومنطقة القبائل بكثافة لم تعرفها بقية المناطق الأخرى. كانت عناصر هذه الحركة يصعد تنظيم صفوفها جنوب جرجرة بالقبائل الكبرى وناحية فنزات بالقبائل الصغرى. وكانت تدعم صفوفها بأفواج متلاحقة من العمال المهاجرين الذين كانوا يتوافدون على المنطقة الثالثة. بعد أن أعطى الحاج مصالي رعيم الحركة أوامره، باختراق الثورة المسلحة ومحاربة حثوائها والسيطرة على دفتها (1).

وقد كلف كريم كلا من الصانق دهلان وعميروش بهذه المهمة، هذه بناحية قلزت وذلك شمال البويرة.

وإمام ضفط دهلان ورجاله، اضطرت عناصر بن لويس عربا إلى الانسحاب جنوب ابتداء من أواخر 1955 وبداية 1956.

ولم يتردد عميروش في التتكيل بالعناصر المصالية بناحية فنزات وعرب وادي الصومام بصمة عامة. وفي منتصف مارس 1956 قدم رمضان عين ما يشبه الحصنة - المؤقتة - لهذه المواجهات بقوله :
« عناصر المصالية ما تزال تتوافد من فرنسا » .

2 « أن عناصر الجبهة تواصل يوميا محاصرتهم وتجربتهم من سلاحهم » (2).

ومن جهة أخرى لم يتردد عميروش ورجاله في منتصف أبريل الموالي، في تسليط عقوبة جماعية على بعض قرى وادي أميزور شمال الصمة الشرقية من الصومام بعد أن سار بعض سكانها في ركاب أحد الأعيان من عائلة أورايح، فسلخوا أسلحة العدو في إطار «محطط الدفاع الداتي» الذي كال

1 مولاي مرياح في كتابه «رواد الوطنية» دار هبة الجزائر 2003

2. Abome in Le Courrier Alger - Le Cour. OF CTT

بروج له روبر لاكوسست الوزير المقيم يومئذ. وقد عرفت هذه القضية الجماعية «بليالي الصومام الحمراء» (١).

وفي إطار تعصير مؤتمر الصومام كلف كريم - بمساعدة رفيقه الدائم أوعمران - باختيار مكان الاجتماع، وتوفير شروط الأمن والإقامة والإطعام ووسائل الأمانة التقنية. إلخ

وحسب شهادة قائد المنطقة المصيبة، أنه ورفاقه قرروا في البداية عقد المؤتمر ابتداء من 30 يوليو، لكن وقوع مجموعة القيادة في كمين بالقرب من تارمالت في طريقها إلى مكان الاجتماع (٢)، جعلها تقرر انتاجيل حتى 20 أوت لموالي (٣).

وكان لكريم - قبل انعقاد المؤتمر - موقف من مسألة توسيع الجبهة قريب من موقف ريعود ورفاقه كما سبقت الإشارة - فهو أيضا لم يكن يهضم تحفظه على «وطنهم اللحظة الأخيرة»، وكان يرى اشتراكهم في أمور الثورة بحدس، خشية «تحويل هياكلها إلى أطر للخصومات البيزنطية كما حدث في السابق» (٤).

وعلق خليفة كريم على رأس المنطقة الثالثة العقيد محمدي السعيد على نتائج مؤتمر الصومام بقوله : «إن النظام الذي أقدمه أعداء الاطمئنان لنموس المجاهدين الذين كانت تورقهم مسألة استحلاف الشهداء من المسؤولين بصفة خاصة»..

وبفصل هذه النتائج وغيرها ازداد يقينهم بالنصر القريب (٥)

و انتهت السنة لثانية من عمر الثورة في المنطقة الثالثة بحصيلة إيجابية يعبر عنها الكاتب مولود فرعون بالممارسة التالية : «بيما تحيم على ثيري وزو (مقر الدائرة) أجواء ديسمبر 1940 (بعد هزيمة فرنسا).. يتأهب الثور

1. تنفيذ الضباط أحمد فصال (حيمي) يأمر من عهروش.

2. المكان الأول كان بقلعة بني عباس، حيث صرح المقراني من شهداء قنصاعة 1871

3. مع تغيير المكان إلى ناحية إيفرو تمقران حرب وادي الصومام.

4. كريم في شوار.. عظماء محمدو سابق.

5. نفس المصدر.

للاحتفال بنصر قريب⁽¹⁾

كن هذا هو الانطباع الغالب بالمنطقة، رغم ما يتميز به من تقاؤل مفرص...

خامسا : مهام متشعبة في «عربن الأسد»

تتميز المنطقة الرابعة عن باقي المناطق بوجود عاصمة البلاد ضمن دائرة نشاطها هذه العاصمة التي أصبحت منذ ربيع 1955 مقربوة «قيادة فعلية» تتكون أساسا من الثلاثي كريم - أوعمران - عيلس، فمهمة عمار أوعمران بناء على ذلك كانت مزدوجة قائد منطقة وعصو هذه القيادة الفعلية في نفس الوقت.

في العاصمة ترك أوعمران إدارة الشؤون السياسية لرمضان عيلان، واكتفى بالإشراف على العمل العدائي بمساعدة عناصر معروفة نذكر منها : لحضر رباح، مصطفى فنال، ومختار بوشامة... وقد استمرت هذه الوضعية لفاية مؤتمر الصومام الذي جعل من العاصمة منطقة قائمة بداتها، تحت الإشراف المباشر للجنة التنسيق والتنفيذ العنيفة عن المؤتمر.

وكان مجلس المنطقة قبل الصومام مشكلا على النحو التالي :

1. أوعمران قائدا.

2. سليمان دهيلس (الصادق) نائباً عسكرياً.

3. أحمد بوقرة (أحمد) نائباً سياسياً.

4. محمد رعموم (صالح) نائباً مكلفاً بالاستعلام

وكان النواب يتابعون كذلك النشاط الثوري في نواحي المنطقة : فبوقرة مثلاً كان يتابع الناحية الثانية (تابلاد - المدينة - عين السقلى)، بينما كان دهيلس يتابع الناحية الأولى (ما بين شرق تاملاد إلى غرب البويرة)...

وكان هي التوحي ذاتها مساعدون نذكر منهم على سبيل المثال -سبي لحضر هي الأولى وسبي البغدادي في الثانية وسبي الجيلالي بونعامة هي الثالثة..

وفي سهل المتيجة واصل بوجمعة سويداني جهوده التأسيسية بمساعدة حلايا البلدية وبوخاريك والشلي والصومعة ويوعنان... إلخ

إلى أن سقط شهيدا في أبريل 1956، بعد أن اشتد عود الثورة جنوب العاصمة حسب شهادة عيان نفسه⁽¹⁾.

وغداة إصراب الطلبة والثانويين في 19 مايو من نفس السنة استحق العديد منهم بجبال المنطقة..

وقد تم استقبالهم بمركز لوزانة في الأطلس البليدي الذي كان يشرف عليه المناضل الطبيب الجعلالي، حيث استعادوا من فترة تريض استغرقت ثلاثة أسابيع..

وقد شارك في هذا التكوين، قادة أمثال عيلان وبس مهدي وأوعمران وهم في طريقهم إلى مؤتمر الصومام..

وأحرز حبش الاحتلال بالحركة غير العادية في الناحية، فقام بعملية تمشيط واسعة بقيادة الجنرال غيوم، لكن بعد انتهاء التريض وتوزيع الطلبة، ومع ذلك فاجأت العملية مجموعة الطالب رشيد عملة الذي سقط شهيدا في 14 يوليو الموالي.. واستطاعت قيادة المنطقة من جهة أخرى أن تدعم هياكلها بـ

● خلية إعلام : كانت بشرة «قيرما» (حرب العصابات) بأكورة إلتاحها، وكانت الخلية تضم عناصر لها سوابق صحفية مثل محمد العيشاوي⁽²⁾ وعبد القادر شوكال⁽³⁾.. ومن عناصرها كذلك حريج كلية الآداب بالعاصمة بوعلام أوصديق..

M. Bellouane, Le Courier Alger - Le Caire, Cstnh Editions, Alger 2003.

2. مناضل في حرب الشعب الجزائري محرر بيار فاتح نوفمبر 54

3. محرر سابق في صحيفة «الجي ريهنيكار» التابعة للحزب الشيوعي الجزائري.

● قطاع صحي : يشرف على مصالحه بالمناطق الجبلية الدكتور السعيد هرموش، بمساعدة طالب الطب يوسف الخطيب (حسان). أما المصالح الموجودة بالعاصمة وضواحيها فكان ينشطها أطباء وطبيبات أمثال نفيسة حمود ومهدي بوضرية ومجاوي فضلا عن الدكتور شولي وصديقه روش من «فرنسيين الملتزمين مع جبهة التحرير الوطني»..

● لجان شعبية : في المدن والأرياف للتكامل بحاجات جيش التحرير الوطني، وحاجات المواطنين في نفس الوقت على مستوى التقاضي مثلا. وفي مؤتمر الصومام مثل أوعمران المنطقة الرابعة ودافع بالمناسبة عن بعض مساعديه الذين تعرضوا للانتقاد بسبب بعض العمليات التي استهدفت المدنيين، مثل عملية «ساكامودي» التي قام بها «كومندو» علي خوجة في 25 فبراير 1956⁽¹⁾.

وفي المؤتمر عين دهلوس على رأس الولاية الرابعة، بدون اجزائر العاصمة التي أصبحت منطقة قائمة بذاتها. وقد حافظ القائد الجديد على زمييه السابقين بوقرة ورعموم، واستكمل مجلس الولاية بعصو جديد هو عمر أوصديق (الطبيب).

وعرفت الولاية بعد ذلك هيكلة جديدة، بإضافة منطقة رابعة ناحية الظهرة (الشرقية) التي تم فصلها عن المنطقة الثالثة التي أصبحت تنحصر في ناحية الونشريس.

واصل مجلس الولاية الجديد التمكين لجبهة التحرير ونظامها الثوري بالولاية الرابعة، رغم كثافة قوات العدو والحركات التابعة له مثل .

- ميليشيا الياشا السعيد بوعلام بناحية الروينة (بني بودوان).
- ميليشيا جان صرهبي⁽²⁾ بجبال زكار (بنو بومعاد).

1 أوعمران في كتابها «أوار» عظماء دار مومة، الجزائر 2003

2 مصابيح سابق في الجيش الفرنسي، يجمع بين «البحث الأنثروبولوجي» والمخابرات، كان عشيق فاتح بوقلمون بناحية مينة في الأوراس

- ميليشيا عبد القادر لمعاج الجيلالي الذي عرف بـ «كويوس» (زدين - عين الدقل العطاف) .

هذه الحركات المناوئة إن نجحت بعض الوقت في استدراج جبهة التحرير إلى معارك هامشية، بنية استتراف طاقاتها في ما لا طائل من ورائه، فإنها فشلت في معركة تأطير الشعب الذي عرف بحسه الفطري وبفصل حيوية عناصر الجبهة، كهم يميز بين أصحاب القضية وبين عملاء للاستعمار افرنسي مما سهل مهمة الجبهة - لاحقا - في القضاء على هذه الحركات وغيرها ..

هذه افعالية السياسية لجبهة التحرير - في الولاية اربعة وغيرها - لم يجد الجبرال «راؤول صالان» قائد جيش الاحتلال بدا من الاعتراف بها في تعبئة 18 ديسمبر 1956 حيث يقول «أن التمرد المصلح أصبح يستند إلى جماعة منظمة ومنضبطة .. وأن جيش التحرير يواصل جهوده لتعزيز المعن السياسي الذي هو أكثر خطورة علينا .. ليضيف في الختام : «التمرد بمقد عدالته بدون هذا الدعم السياسي» (1).

سادسا : العودة القوية

كان مجلس المنطقة الخامسة (وهران) في نهاية 955، يتكون من محمد العربي بن مهيدي قائدا بمساعدة أربعة نواب هم عبد الحفيظ بوصوف، الحاج بن علا، محمد فرطس، هواري بومدين، الذي التحق حديثا بالمجلس كما سبقت الإشارة. في نفس الفترة سافر بن مهيدي إلى القاهرة حيث حضر اجتماعين هاميين .

1. H. Alleg, La Guerre d'Algerie TII, Temps Actuels, Paris 1981, P 245.

الاول : مع أعضاء الوفد الخارجي والدكتور محمد الأمين السباغين
الذي وصل لتوه إلى العاصمة المصرية. وتم خلاله بحث مسألة إنشاء فيادر
عليها للثورة وضبط التوجه العام لها.

- الثاني : مع وفد من جيش التحرير المغربي بقيادة الدكتور عبد الكريم
الحطيب، تم خلاله بحث بعض المسائل المشتركة (التمويل والتسلح)
والتفكير في وضع استراتيجية للعمل المغربي⁽¹⁾.

وهي غياب قائد المنطقة، بادر بقية أعضاء المجلس بالسفر إلى المغرب
في أواخر هبرابر، للاطمئنان من جانب موقف السلطان محمد بن يوسف
والأشقاء بالمغرب عموما، ضمن آفاق الاستقلال الوشيك، وقد وصل
بوصوف ورفاقه في أحواء الاحتفال بالاستقلال (2 مارس)، فوجدوا الأشقاء
منشغلين بفرحة النصر عن هموم الجرائر وثورتها¹.

وهكذا عادوا أدراجهم دون الحصول على جواب شاف، يبدد هواجسهم
حول الانكسارات المحتملة للاتفاقيات المبرمة على موقف الرياط
وتصامنها مع القضية الجزائرية⁽²⁾.

. ومن جهة أخرى كان حضور المنطقة الخامسة في المسيرة لثورية يبدو
مرصيا بصمة عامة في بداية 1956. ويعبر عن ذلك عبان من لجرائر بقوله:
«نشطت منطقة وهران كثيرا، ناهيك أنها تمكنت من تدمير حركة العامل
لامبير»⁽³⁾ وعلى صعيد آخر، أصبحت تساهم في نقل الأسحة إلى
المسقطتين الرابعة والسادسة..

وينقل لنا في هذا الصدد المجاهد لخضر رباح من العاصمة، كيف كانت
«يعة فاطمة الزعيمة» في أواخر 1955 وأوائل 1956، تتحشم يوميا عناء

1. 267 Kheder in M. Belhocine, Le Courier Alger - Le Cure, Casbah Editions, Alger 2001.

2. الحاج بن علافي كتاب فرسلى العربية، دار هومة. الجرائر 2001

3. Belhocine, OP.CIT

الصفر من وهران، لتعمل في قمتها بعض الأسلحة إلى مسكنه بوادي كنيس (ارويسو)(1).

وقد استمرت عملية نقل الأسلحة - بصيغة متقطعة طبعاً - طوال سنة 1956، كما يؤكد ذلك عبان نفسه في رسالة بتاريخ 3 ديسمبر من نفس السنة، حيث يقول: «أر منطقة وهران بدأت ترسل كميات قليلة من الأسلحة»(2).

وكانت المنطقة الخامسة سباقة إلى استعمال سلاح آخر، سلاح الإشارة بفضل بعض قدماء العاملين في الجيش الفرنسي أو الفارين من صفوفه(3). وفي أبريل 1956 كلف عضو مجلس المنطقة الحاج بن علا بالدخول إلى وهران لتنميع العمل الثوري بها - ويحث إمكانية الانتشار في النواحي المجاورة للمنطقة لرابعة (العاصمة) خاصة.

وبينما كان يصعد بحث هذه المسألة يعين المكان، مر عليه بن مهدي في طريقه إلى العاصمة لحضور مؤتمر الصومام. وقد طلب منه بالمناصفة شوتين:

1. وكالته للمشاركة في المؤتمر القادم باسم المنطقة، وقد منحه إياها بدون تحفظ، خلافا لبقية الأعضاء.

2. تيسير سفره إلى العاصمة، وقد تم ذلك بمساعدة الدكتور محمد الصغير النقاش واشتير من عائلته.

وقد دخل بن مهدي العاصمة في النصف الثاني من مايو، وأشعر الوفد الخارجي بذلك في 11 يونيو الموالي(4).

وفي خريف نفس السنة، صدر العدد الثاني من صحيفة «المجاهد» لسان جبهة التحرير الوطني بحمل مقالين من توقيع قائد المنطقة وبائسه

1. في كتابها «رواد الوطنية» دار غومة، الجزائر 2003.

2. Belhocine, OP.CIT

3. أمثال السنوسي صدار ويوعلام دكار...

4. أمثال السنوسي صدار ويوعلام دكار...

بوصوف. مما يؤكد حضور المنطقة بقوة على الصعيدين السياسي والإعلامي أيضا.

● بين مهدي تناول الثورة في علاقتها بالشعب وفي أهدافها الاستراتيجية. فالثورة عند «إرادة شعبية جبارة» مسخرة لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة هي أن واحد: «الحرية والاستقلال» من جهة، و «إقامة دولة يحكمها مبدأ القانون فوق الجميع» من جهة ثانية.

● أما نائبه بوصوف فقد تناول مسألة دقيقة: علاقة الجبهة بجيش التحرير، حيث يقر بوضوح الدور الريادي للجبهة التي «تحدد أهداف الشعب ومطامحه الوطنية»، معتبرا جيش التحرير في هذا السياق «مكملا ضروريا لها». ولمزيد من الوضوح يصيغ «أن جبهة التحرير - بما أوتيت من حكمة وبصيرة - ستسير بجيش التحرير إلى النصر في معركة الاستقلال»...

مثل هذه القيادة، من الطبيعي ألا تتأثر كثيرا لأسر أحد أعضائها: الحاج بن علا الذي اعتقل بوهران في 16 نوفمبر 1956. وقد حاولت السعاية الاستعمارية استغلال الحادث، بتلميق تصريح إلى الأسير يعبر فيه عن «دمه للثورة على فرنسا». ومناشدة رفاقه في السلاح لتراجع عن «فيهم»...

وبعد تميين بن مهدي في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، خلفه عبد الحفيظ بوصوف الذي بادر بنقل مقر الولاية إلى صواحي وجدة بالشراب المغربي، لاعتبارات ذاتية وموضوعية لم تجد دائما انتهم الكامل حتى من لدى المقربين لقائد الولاية الجديد.

ولا يحلو هذا القرار من دلالات إيجابية، تحمل في ثناياها اطمئنانا واضحاً على مسار العملية الثورية داخل البلاد، ومقدرة المسؤولين المساهمين على إدارتها وتعبئتها بالتعاون مع الشعب، حتى ينفرغ قادة الولاية إلى مهام الإمداد المعقدة فضلا عن التخطيط والتكوين استعدادا

لمعركة، لا يمكن إلا أن تكون طويلة بالنظر إلى طبيعة نظام الاحتلال الاستيطاني بصفة.

صاحبها : البداية الصعبة

بقيت الولاية السانسية مجرد مشروع عشية إعلان الثورة في فاتح نوفمبر 954. وظل هذا المشروع في طور المخاض ليرى النور رسميا غداة مؤتمر الصومام⁽¹⁾.

ولم يكن ذلك يعني أن المناطق الصحراوية - التي كان من المفروض أن تشكل وعاء هذه الولاية - ظلت على العياد مكتوفة الأيدي في انتظار قرار القيادة العليا للثورة لفضّل اندلاع الثورة. أبدى ماضلو هذه المناطق رغبة قوية في اللحاق بالركب، وفق ما تسمح به طبيعة الميدان وإمكانيات السكان. فبين اندلاع الثورة قررت «لجنة المسنة» بالانطلاق مع قائد الأوراس مصطفى بن بولعيد والوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، أن تلتزم ناحية الوادي - بسكرة الهدوء، لتكون نقطة عبور الإمدادات المنتطرة من المشرق العربي عموما⁽²⁾. لكن الأسر المبكر نسبيا لبن بولعيد، فضلا عن بعض تداعيات ناحية تبسة خاصة، أدت إلى فرض غير ذلك في الميدان.. فقد نزح محمد بحصر عمارة إلى ناحية الوادي بعد خلاف مع لزمير شريط⁽³⁾، بينما رفض أحمد بن عبد الرزاق وعاشور زيان اختيار الهدوء، ظن أنه مجرد اجتهاد من عاجل عحول ونائب القائد الأسير على النواحي المصنية⁽⁴⁾. وبناء على ذلك، أعلنت هذه النواحي بدورها الكفاح بعدئذ لسلّاح..

1. كلف المؤتمر بهذه المهمة العقيد علي ملاح (سي الشريف) من نوار جرجرة لتعين خرجوا على نظام

الاحتلال قبل الثورة

2. بن بولعيد هي كتابا نوار عيسى، ذا جومة الجزائر 2003

3. M. L. Madaci, Les Tameseurs de Sable, ENAP, Alger 2002

4. الطيب فرحات حميد، قصة نوار من الصحراء، محطّات

وهرفت الفواحي الوسطى والغربية من شمال الصحراء ضمن الظاهرة، حيث يادر مناضلون سابقون يحمل السلاح، بناء على شاعراتهم دون انتظار أوامر من أحد.

● حدث ذلك وسط الصحراء، حيث خرج أمثال عمر إدريس ولغضمر روبنة والشريف الرحمانى..⁽¹⁾

● كما حدث غربها بفروج بوشريط وعميري وعبد الوهاب مولاي..⁽²⁾

وكان ثوار الصحراء عموما يحاولون الاتصال بالمنطقة الأولى (الأوراس) والخامسة (وهران)، يطلبون لأنفسهم نوعا من الشرعية، فكريتهم هي المسؤوليات المرتبطة بمبادراتهم هنا وهناك.

وهذه حال أحمد من عبد الرزاق وعاشور زيان اللذين استقبلهما بن بولعيد عشية استشهاده، وثبتهما في مواقع المسؤولية من شرق الحلقة حتى مشارف الحدود الجزائرية التونسية. وكذلك حال بوشريط وعميري ومولاي مع المنطقة الخامسة..

وفي الصحراء الوسطى، جنح البعض إلى طلب الاعتماد من الحركة المصالية المناوئة لجبهة التحرير الوطني، بينما التحق عمر إدريس مثالا بعيش زيان.

وقبيل مؤتمر الصومام تلقى حسين بن عبد الباقي مسؤولية الناحية الصحراوية من المنطقة الأولى دعوة من بلقاسم كريم للمشاركة وكان خالي الذهن تماما فلم يفهم وجه الدعوة. ومن ثمة لم يكلف نفسه عناء لسفر إلى المنطقة الثامنة التي استضافت المؤتمر⁽³⁾.

1. المصدر السابق.

2. H. Chad, Sans Haine In Passions, Editions Delab, Alger 1999.

3. الطبيب فريحت حميدة، مصدر سابق.

ويبدو أنها الناحية الصحراوية الوحيدة التي كانت محل اهتمام من لجنة تحضير المؤتمر التي لم تكن ربما على دراية كافية بواقع الكفاح الثوري شمال الصحراء عموماً.

وكان من الطبيعي أن يصطدم علي ملاح (الشريف) بهذا الواقع، بعد تعيينه في المؤتمر قائداً على ولاية مناصرة في طور التكوين، لاسيما أن البعض لم يخف تحفظه على هذا التعيين - في سياق الجمع على نتائج المؤتمر كله⁽¹⁾.

امتثل لعقيد ملاح - الذي كان في السابق مسؤول ناحية سور الغزلان من المنطقة الرابعة - مهامه رسمياً في أكتوبر 1956.

وفي أواخر لشهر، استقر مؤقتاً بثلاثة الدواير جنوب البرواقية، ومن هناك بدأ يبعث الرسائل من العناصر القليلة التي عينت معه وأُعليها من المنطقتين الثالثة والرابعة - شرقاً وغرباً وجنوباً، لاستغلال الأوضاع والدعوة للقيادة الجديدة في نفس الوقت.

وقد اقتضت لذلك فعاليات الفصل الأخير من سنة 1956، على بعض العمليات القذائية والعسكرية بهدف الإعلان عن الوجود، في انتظار الشروع الجدي في تنظيم وهيكله الولائية⁽²⁾.

ويصف لنا شاهد عيان حالة الولاية السادسة (الرسمية) يومئذ كما يلي: «ولاية فقيرة من الاطارات والسلاح، وكانت بعض منطقتها تحت نفوذ بن لونيس وزيان»⁽³⁾.

وكان عمر إدريس من جماعة ريان قد اصطدم بعناصر بن لونيس في جبل مدعة منذ مايو 1956، وهو الذي حلف ريان إثر استشهاده في معركة وادي خلغون يومي 8 و9 نوفمبر من نفس السنة⁽⁴⁾.

1 نفس المصدر

2 M. Benamar, *Clément aux Les Enns*, Editions Houma, Alger 2002

3 *IBID*.

4. الطيب حميدة، مصدر سبق.

ثامنا : المنظمات الوطنية.. في الميدان

فكرت جبهة التحرير الوطني منذ البداية في سيطر نفوذها على الأوساط الطلابية والثقافية والتجارية، وتشجيعها بناء على ذلك لتأسيس تنظيمات خاصة بها، وفي هذا الإطار ظهر «الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين» في يوليو 1955، ثم «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» في فبراير 1956، وأخيرا «الاتحاد العام للتجار الجزائريين» في سبتمبر من نفس السنة.

1. ريادة.. طلابية

كان الطلاب الجزائريون يشغلون قبل ثورة فاتح نوفمبر في إطارين متكاملين :

- جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا، انطلقا من جامعة الجزائر التي استقطبت في غضون الحرب العالمية الثانية عددا من الطلبة التونسيين والمراكشيين.

- جمعية الطلبة المسلمين من شمال إفريقيا بفرنسا، انطلقا من

جامعات باريس وتولوز ومونبيلي... إلخ

. والمقصود «بالمسلمين» هنا الطلبة من أبناء السكان الأصليين في المغرب العربي، تمييزا لهم عن المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين وكذلك اليهود المتجنسين⁽¹⁾.

لكن ابتداء من 1952، بدأت الحركة الطلابية بتونس والمغرب تمكرو في إنشاء تنظيمين مستقلين، الأمر الذي جعل الطلبة الجزائريين يفكرون في دمج المنطمتين المذكورتين في تنظيم واحد.

غير أن الصكرة على الصعيد الجزائري، لم تتجسد إلا بعد اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954، وجرت عملية التأسيس في جو من التنافس الشديد، مع

1 أصبحت الحالة اليهودية فرنسية بالمواطنة بموجب مرسوم كريميو سنة 1870

الطلبة المواليين للحزب الشيوعيين الفرنسي الذي يادر خلال الموسم الجامعي 1953 - 1954 بإنشاء اتحادين في كل من باريس وتولوز -

- «اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس».

- «اتحاد الطلبة الجزائريين بتولوز».

وكان يعتزم تنويع ذلك، بتأسيس «الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين»⁽¹⁾.

وجاء رد فعل الطلبة الوطنيين، بواسطة «جمعية الطلبة المسلمين» بعد أن أصبحت جزائرية فقط - التي وجهت نداء، لعقد ندوة تحضيرية بباريس خلال الأسبوع الأول من أبريل 1955، وحضر الندوة جميع «طلبة جزائريين، بما في ذلك المواليون للحزب الشيوعي الفرنسي. وقد اقترح المظلمون على المدعوين، تسمية التنظيم الطلابي الجديد بـ «الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين»، وكان بذهنهم :

- أن صفة «العام» لا تشمل المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين أسوة باليهود والمتجنسين.

- أن صفة «المسلمين» تأكيد لهذا الاستثناء⁽²⁾.

وقد أثار العنوان المقترح جدلا حادا أقصى إلى طرح سؤال جوهري :
«من هو الجزائري؟»...

وقد أجمع طلبة حركة الانتصار وحزب البيان وجمعية العلماء على أن «الجزائري هو المسلم المستعمر»، علما أن إدارة الاحتلال الفرنسي نفسها كانت تعرف «الجزائري» بـ «المسلم».

طبعا رفض الطلبة المواليون للحزب الشيوعي هذا الطرح، مما أدى إلى انقسام لندوة وشروع كل طرف في تأسيس تنظيم خاص به⁽³⁾.

1 عبد السلام بنعيد ومولود بلهوان في كتابنا «دعاء الحق» دار هومة. الجزائر 2001.

2 عبد السلام في المصدر السابق.

3، بلهوان في نفس المصدر.

وعند الطلبة الوطنيين مؤتمرهم التأسيسي ببؤريس ابتداء من 4 يوليو 1955. وقد توجت أشعاله بميلاد «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» تماشيا مع رغبة أغلبية الطلبة الجزائريين في كل من الجزائر وفرنسا والبلاد العربية اتخذت قيادة الاتحاد برئاسة أحمد طالب الإبراهيمي - العاصمة الفرنسية مقرا لها. وأصبحت بسط بالتصديق الوثائق مع اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وهي ظل هذا التصديق أصدر الاتحاد عطية الذكرى الأولى ثورة فاتح نوفمبر مجلة «الطالب الجزائري» التي ما فتئت أن أصبحت وسيلة كصاح ممتازة، ومنيرا لتعبير عن مواقف الطلبة الصريحة من قضية استقلال الجزائر وحرية شعبها.

هذه المواقف عبر عنها بقوة المؤتمر الثاني للاتحاد الذي انعقد ببؤريس في مارس 1956، عندما دعا في بيانه الحتامي السلطات الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير، باعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري» كان هذا الموقف الرائد في حينه، من أسباب القطيعة مع اتحاد الصبة الفرنسيين الذي سارع بتبرئة دمه من الاتحاد الجزائري، بمد أن كان يعتبره من منظماته المعطلة⁽¹⁾.

وما لبثت هذه القطيعة السياسية أن تحولت إلى قطيعة شاملة، غذاء بضراب 19 مايو العوالي الذي شمل طلبة الجامعات وتلاميذ الثانويات، وامتد إلى التعليم الابتدائي ابتداء من الموسم الدراسي 1956-1957 وبأدر عدد من الطلبة والنشويين بالالتحاق بجبهة وحيش التحرير، وكان في طليعة هؤلاء طلبة من جامعتي الجزائر و«مونبولي».

وبفضل هذه المواقف النصلية الحريئة، أصبح الاتحاد أداة فعالة في خدمة القضية الجزائرية على الصعيدين الوطني والدولي.

2. العمال: موجهة في معسكر العدو

ظلت فكرة إنشاء نقابة مستقلة للعمال الجزائريين تختصر في أوساط الحركة الوطنية، إلى أن تجسدت في شكل قرار صادر عن مؤتمر أبريل 1953 لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

وقبل ذلك كان المؤتمر الأول للحركة - المنعقد في فبراير 1947 - قد قرر إنشاء لجنة دائمة للشؤون النقابية، من بين أعضائها إيدير عيسات ورايح جرمان وعطال الله بن عيسى... وغيرهم. وكانت هذه اللجنة فصلا عن مهامها العادية، تشرف على الركن النقابي في صحافة الحركة.

وقررت الحركة عقب ذلك، تكوين حلايا سرية في كل الفروع انقابية التي يشكل العمال الجزائريون أغليتها، بهدف الحد من النفوذ الشيوعي عليهم، علما أن النقابيين الوطنيين كانوا ينشطون عادة في إطار الفرع التابع للكونفدرالية العامة للشغل المعروفة بارتباطاتها مع الحزب الشيوعي الفرنسي..

وحامت أزمة حركة الانتصار ابتداء من خريف 1953، لتوكل مسألة تكوين نقابة وطنية إلى أحل غير مسمى.. وفي تلك الأثناء، بادرت «لجنة تسيق نقابات الجزائر» التابعة للكونفدرالية العامة للشغل، في أواخر يونيو 1954 بتأسيس «الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلالية..

هذا الوضع استمر بعد اندلاع الثورة إلى غاية حريف 1955، عندما بادر إيدير عيسات ورفاقه بطرح موضوع تأسيس نقابة وطنية على قيادة الجبهة في العاصمة التي طلبت منهم التريث قليلا

وفي أواخر ديسمبر من نفس السنة، كلمت الجبهة وعدد من اسقايين بالسفر إلى بروكسل، بنية سر موقف «المجلس الدولي للنقابات» من النقابة المستظر تأسيسها، ومعرفة نوعية المساعدات التي يمكن أن يقدمها للحركة النقابية الجزائرية بصفة عامة.

وقد أبدى المجلس استعداده لمساعدة الحركة وقبول انضمام منظميها،
شرط أن تثبت وجودها ونفوذها في الأوساط العمالية الجزائرية،
وشهدت الأسابيع الأولى من سنة 1956، مساق محموم بين النقابيين
الموالين لجهة التحرير الوطني، ونظرانهم الموالين للحركة الوطنية
الجزائرية، (المصالية) من يسمي بتأسيس منظمته النقابية وكان المبتق في
النهاية إلى الحركة المصالية التي أسست في منتصف فبراير «الاتحاد للنقابيين
للعمال الجزائريين».

وبعد يومين فقط من تأسيس النقابة المصالية، تلقى إيسير عيسوت
ورفاقه الإشارة للحصار من قيادة الجبهة ممثلة في رمضان عيسى وبن يوسف
بن حدة⁽²⁾ وهكذا انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد يوم للعمال الجزائريين
في 24 فبراير «ببداي التقدم» مقر حزب اسياال برعامة فرحات عباس
وكانت الأمانة الوطنية الأولى تضم إيسير عيسوت، عصا الله بن عيسى،
رابع حرمان بوعلام بوزريعة، عبد المجيد عبي يحي⁽³⁾.

وبعد قل من شهر أصدرت الأمانة العديدة صحيفة «العدل
الجزائري» التي صدر منها 13 عدداً صودرت كلها باستثناء العدد الأول.
وكانت مسألة الحضور الدولي لاتحاد العمال الجزائريين، محل لتناور
بين قيادة الثورة في الداخل والخارج حول التضييق الأسب هو هي
«الاتحادية النقابية العالمية» التابعة للمعسكر الاشتراكي؟ أم هو «المجلس
الوطني للنقابات الحرة» لثاني المعسكر العربي؟

وكانت قيادة الداخل تميل بإلحاح عن وجود تنظيم نقابي تابع للحركة
«الإفريقية الآسيوية» لكن مثل هذا التنظيم لم يكن موجوداً يومئذ

1 بوعلام بوزريعة في كتاب «نقابة» وطنية، دار حومة، الجزائر 2003

2 المصدر المبتق

3 نفس المصدر

وما لبث العامل البراجماتي أن فرض نفسه : والالتزام على أساس الدعم المنتظر من هذا التنظيم النقابي الدولي أو العالمي، ورحلت كفة المجلس الدولي في نهاية المطاف لهذه اعتبارات منها :

1. أن ميدان الكفاح في سبيل القضية الجزائرية يقع أساسا في مجال المعسكر الغربي

2. تجنب تهمة الشيوعية، تقاديا لطرح القضية في إطار الصراع بين الشرق والغرب(2).

وبناء على ذلك تقدم الاتحاد بطلب الانخراط في أميل، وتم قبوله في يونيو الموالي - على حساب التنظيم المصالي المناهض - بفصل دعم النقابات التونسية والمغربية والأمريكية والسويدية خاصة(3).

أدركت إدارة الاحتلال في الجزائر بقيادة الوزير المقيم روبير لاکوست (نقابي سابق) أهمية التنظيم المالي ودوره على الصعيدين المحلي والدولي، فسارعت بإعلان الحرب عليه في 23 مايو، أي بعد 3 أشهر فقط من تأسيسه . فقد أقدمت في التاريخ المذكور على اعتقال الأمانة الوطنية الأولى. غير أن ذلك لم يمنع الاتحاد من المساهمة الفعالة في إضرابات 5 يونيو وهاش نوفمبر من نفس السنة، في انتظار إضراب الأيام الثمانية الشهير (بدءا من 28 يناير 1957)، بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية - لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. مؤتمر اتحاد التجار.. تظاهرة دولية

حرصت جهة التحرير الوطني على تنظيم التجار، أسوة بالعمال وشباب الجامعات والثانويات.

1 M. Belhocine, le Coiner Alger - Le Cane Castah Editions. Alger 2000.

2. مبروية في مواد الوطنية، مصدر سابق.

3. مولود فايد في المصدر السابق

وقد عقد «الاتحاد العام للتجار الجزائريين» مؤتمره التأسيسي، بلادي
الترفي في العاصمة يومي 13 و14 سبتمبر 1956، مباشرة بعد مؤتمر
الصومام الذي ختم أشغاله في الخامس من نفس الشهر.
وهي هذا الصدد، رغبت لجنة التنسيق والتنفيذ المسبقة عن مؤتمر
الصومام في استعمال المناسبة، وتحويل المؤتمر التأسيسي إلى تظاهرة
سياسية كبرى، تؤكد من خلالها النوايا السلمية للشعب الجزائري، وطلانه
السياسية والعسكرية المتمثلة هي جبهة التحرير الوطني.
ولإطلاع الرأي العام الفرنسي والمالي على هذه النوايا السلمية والتعلق
بمطلب الاستقلال المشروع، وجهت اللجنة التحضيرية دعوات إلى كتاب
كبار أمثال فرانسوا موريانك والبيركامو، فضلا عن الأستاذ أندري منور
والمحامي بيار ستيب صديق الوطنيين الجزائريين، وقد بنى هؤلاء الدعوة
وحضروا أعمال المؤتمر وتناولوا الكلمة أمام المؤتمرين. فكان لمؤتمر
التأسيسي بذلك صدى كبير، معقفا ما كانت قيادة جبهة التحرير الوطني
تتطلع إليه⁽¹⁾.

وجاءت نواتج المؤتمر - على غرار لوائح اتحادي العمال واطلبة - تدعو
الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بجبهة التحرير معشلا وحيدا للشعب الجزائري
والتفاوض معها بناء على ذلك لإيجاد حل سلمي عاجل لحرب الجزائر.

وقد توجت أشغال المؤتمر بانتخاب أمانة وطنية على رأسها

- عباس التركي رئيسا -

السعيد أورمان نائبا للرئيس -

- أكلي بلول أمينا عاما -

1 شهادة محمد عيانه هي كتابا شوار غظماء (حول إصدار 28 يناير - 4 فبراير 1957)، در هومة،
الجزائر 2003

وتيمنا بمستقبل الجزائر المستقلة يقرر الانحلال الوليد، بإصدار مجلة دورية بعنوان «الاقتصاد الجزائري».

والجدير بالذكر، أن التجار الجزائريين كانوا في طليعة الإضرابات التي دعت إليها جبهة التحرير، بمناسبة الذكرى الأولى لثورة فتح نوفمبر وفي 5 يوليو 1956 ذكرى احتلال الجزائر.

وبمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، شارك هؤلاء - بواسطة اتحادهم هذه المرة - في إضراب لمدة 48 ساعة، وقد شنت إدارة الاحتلال عليهم حملة من القمع والمضويات، تبع لذلك، ما دفعهم إلى الاحتجاج بإضراب 16 نوفمبر الذي استغرق 24 ساعة..

وخلاصة القول، أن جبهة التحرير الوطني استكملت إعداد نفسها ذاتها وجماعهيا بعد تمام سنتين من إعلان الثورة، لخصوص معركة العصور ضد نظام الاحتلال الفرنسي، بعد أن أكد الشعب الجزائري استعدادة للتضحية بلا حساب، في سبيل استعادة سيادته وفرض استقلاله.

تاسعا : سراب.. التسوية المبكرة

كان بيان فاتح نوفمبر 1954 نداء سلم كذلك، لأنه تضمن الخطوط المريضة لتسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض، وعثر عن مطلب الاستقلال بأسلوب لا يحلو من الدبلوماسية، من خلال تحديد ثلاثة أسس للتفاوض المأمول هي :

- 1 «اعتراف رسمي وعلمي بالجمعية الجزائرية».
- 2 «التفاوض مع ممثلين معوصين من الشعب، على أساس الاعتراف بمبادئ اعترائر ضمن وحدتها الوطنية والتمارية».
- 3 «تحديد العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا، بموجب اتفاق قائم على المساواة والاحترام المتبادل»..

وقد عبرت جبهة التحرير الوطني في نفس السياق عن حسن نواياها من خلال التعهد بـ:

- «احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بصفة شرعية».

- «احترام الحريات الفردية والجماعية للأقلية الأوروبية، وتمكينها من حرية الاختيار بين الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية أو اختيار الجنسية الجزائرية»..

وبالمقابل أعلنت في بيانها رقم 1، أنها تتنظر من الخصم أن يعبر بدوره عن حسن نيته، فيبادر «بحلق جو من الثقة، عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الملاحقات التي تستهدف الوطنيين ورفع الأحكام الاستثنائية بصفة عامة».

هذا الطرح التفاوضي المتكامل، يعكس حدية وصدق ومسؤولية القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني، في تعلفها بالتموية السلمية منذ الوهلة الأولى، وحرصها على تقليص حجم الخصائر البشرية ولعادية المنجرة عن الحرب المعلقة.

وانطلاقا من هذه الأرضية التفاوضية الواضحة كل الوضوح، اقترح محمد حيسر المسؤول السياسي في الوفد الخارجي سبجبة بمناسبة أول مؤتمر صحفي يعقده بالقاهرة في 15 نوفمبر 1954، أن تتم التسوية السمية بواسطة مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام (بنون تمثيل عرقي أو ديني)، يخرج من صفوفه ممثل «حقيقي للشعب يتولى رسم مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية على قدم المساواة».

ويشير خيضر بدوره إلى مطلب الاستقلال بدبلوماسية إذ يقول: «إن وحدة المغرب العربي تسوجب وحدة الحلول» (1).

ظل الوفد العارضي للجهة يسترشد في تحركاته الدبلوماسية ودعوته الخارجية للقضية الجزائرية ببيان قانع بوضع، مستلهاً في نفس الوقت أدبيات الحركة الوطنية الاستقلالية.. وقد استمر على هذا النحو حتى خريف 1955 عندما وضع رمضاني صلب انطلاقاً من الجزائر العاصمة قواعد أربعة للتسوية هي :

1. «إعلان من الحكومة الفرنسية يعترف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال».

2. «وقف العمليات العسكرية والقمع».

3. لإفراج عن المساجين السياسيين وإعلان عفو عام..

4. إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جرائرية مؤقتة مكونة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري⁽¹⁾.

واستناداً إلى هذه القواعد العامة حدث نوع من التكامل التلقائي بين الساحتين الخارجية والداخلية: الاستقلال من جهة وجهة التحرير «كطرف متحدث وحيد مع الفرنسيين»⁽²⁾ من جهة ثانية.

وقد لعب خبصر دور الدبلوماسية المرن.. وما لبث وانتشده أن تبنوا فيها سيمورف لاحقاً «بالشرط المصبق» الذي عبر عنه صلب مطلع 1956 بعبارة «..تسوية على أساس الاعتراف بالاستقلال دون قيد أو شرط»⁽³⁾.

وشهدت فرنسا في نفس الفترة انتعاشات تشريعية مسبقة فإن فيها تحالف اليسار باسم «الجهة الجمهورية» التي دخلت الحصة بشعارات عودة السلم في الجزائر، الأمر الذي أشاع نمواً كانا بإمكانية إيجاد تسوية سلمية لنصبة الجزائرية في أحل معقول

1. IB.D.

2. B.D.

3. IB.D.

لكن بمجرد تعيين حي مولي (أمين عام الفرع الفرنسي للأهمية العمالية) وزيرا أول في نهاية يناير، عاد احتيار الحرب ليفرض نفسه بقوة. ومن أهم عوامل هذا التحول الذي - لم يفلح في قيادة الجبهة على أية حال - نذكر .
1. ضغوط المستوطنين الذين رشقوا الوزير الأول الجديد بالطماطم في أول زيارة له إلى الجزائر يوم 6 فبراير. وأمام هذه الضغوط، عدل عن تعيين الجنرال كاترو واليا عاما - خلفا لسومثيل - واستبدله بروبير لاكوست برتبة وزير مقيم.

2 اكتشاف البترول في الصحراء . التأكيد من أهمية آبار جيلي (اليزي) في مارس 1956. واكتشاف أهمية حاسي مسعود (ورقلة) في يونيو الموالي (1). وما يثبت احتيار الحرب أن تبلور في حديثين .

(1) إعلان مولي عن ثلاثيته الشهيرة في 28 فبراير والمتعلقة في .
«وقف القتال - انتخابات حرة - مفاوضات مع المستعبيين».

الإعلان في جوهره دعوة مقبلة إلى الاستسلام، لأنه لم يكن مرفقا بأية إجراءات ملموسة أو ضمانات جديدة.

(2) حصوله في 12 مارس على «السلطات الخاصة» من المجلس الوطني بأغلبية 455 صوتا (من مجموع 531).

عبر أن احتيار الحرب، لم يمنح الحكومة الفرنسية من إجراءات اتصالات غير رسمية مع معلمي جبهة التحرير داخل الجزائر وخارجها، بنية جس السبض وسير الموايا لهم أكثر، ويعود الفضل في ذلك إلى وساطة بعض الأشقاء والأصدقاء فضلا عن بعض الفرنسيين الأحرار.

كانت قناة الاتصال الأولى بواسطة الوزير الأول السابق منداس فرانس من قادة الحزب الراديكالي الذي استقبل بمقر الحزب في ديسمبر 1955 وحدا عن اتحادية جبهة التحرير بمرنسا (2).

1 H. Alleg, La Guerre d'Algérie III, Temps Actuels, Paris 1981, P 328.

2 يتكون الوفد من صالح تلووشي وأحمد طالب الإبراهيمي.

بمصل وساطة بعض الفرصيين الأحرار أمثال الأستاذ أندري مندوز والكاتبين الصمعيين روبر بارا وكلود بوردي من اسبوعية «فرنس أوبسرفاتور»... وعقب هذا اللقاء الأولي اتصل الأستاذ مندوز بعبان وبين خدة في العاصمة، لمعرفة شروط جبهة التحرير لوقف الكفاح المسلح وبناء على ذلك سارع عبان بإشعار الوفد الخارجي بأن الأستاذ مندوز سيزور القاهرة بمرس عليه تفاصيل ما تم التوصل إليه، في حالة موافقة الحكومة الفرنسية عليها. ولم يكتب بذلك، بل أحبر خبضر ورفاقه بتشكيلة الوفد المفاوض الذي يضم فصلا عن عبان كلا من كريم وبين بولعيد وزيمود، باعتبار هؤلاء أربعة يحظون بثقة جبهة وجهش التحرير⁽¹⁾

كن اللقاء المنتظر لم يتم. لأن حكومة مولتي رفضت باحتصار وانتداب كريم وبين بولعيد وزيغوده حسب رواية عبان⁽²⁾

وبروبر بارا رواية أخرى - أن اللقاء - السري - كن من المروض أن يتم بكورسيكا عبر أن مولتي تراجع في 23 مارس حشية انكشاف أمر هذه الاتصالات، وانعكسات ذلك عليه من الناحية السياسية⁽³⁾

عبر أن هذا التراجع لم يمنع مولتي من إبعاد أحد مساعديه في الفرع المرنسي للأمية العمالية⁽⁴⁾ إلى القاهرة، لمقابلة خبضر مرتين على التوالي في أبريل الموالي. وقد أثار هذا الاتصال نقالا كادبا أيضا لدى خبضر، حتى أنه اقترح على عبان المجيء إلى الجزائر بمرس مقترحات للمبعوث المرنسي عليهم⁽⁵⁾.

1. M. Bihocine, OP CIT

2. IBID.

3. R. Barai, Les Maquis de La Liberte Editions Tounkpage Chirien, Paris 987

4. هو السيد بيفارا من تنظيم الفرع بوهوان.

5. M. Bihocine, OP CIT

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الاتصال المذكور جاء عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بيبو إلى القاهرة في 5 مارس، حيث استقبله الرئيس جمال عبد الناصر، وأثار معه موضوع الجرائر بكل تأكيد. وبعد لقاء «بريوني»⁽¹⁾ في 18 يوليو 1956، أدت مساعي الرئيس اليوغسلافي تيتو في نفس الاتجاه إلى عقد سلسلة من اللقاءات بكل من بنغازي وروما.. وقد تقدم الجانب الفرنسي في لقاء موسع بالعاصمة الإيطالية خلال الأسبوع الأول من سبتمبر بمقتراح محدد.

إمكاية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير، أي استبعاد موضوع لاستقلال والسيادة الوطنية منذ الوهلة الأولى.. وفي 22 من نفس الشهر، نقل الدكتور محمد الأمين الدباغين الدين كان مرهوقا بغضض إلى المبعوث الفرنسي الوحيد إلى بنغازي السيد «أربو» رافض الجبهة بالمقترح آنف الذكر. مؤكداً بالمناسبة التمسك بالاستقلال كشرط مسبق للتفاوض..

وكانت جماعة العاصمة قد انتهت في يوليو الماضي إلى خلاصة مفادها: «أن الفرنسيين ليسوا جاهزين حالياً للتفاوض العدي»⁽²⁾. وقد توصل حيصر من الوفد الخارجي في نفس العترة إلى النتيجة ذاتها⁽³⁾.

وبناء على ذلك أصبح الرأي الغالب، أن الاتصالات معهم يمكن أن تؤثر سلباً على بعض استبقاء القضية الجزائرية، لأنها في حقيقتها مجرد مساورة من الوزير الأول مولاي لحبر خاطر دعاة الحل السلمي في حربه⁽⁴⁾.

1. قصة دلائية استضافها الرئيس تيتو بحضور عبد الناصر وبهرز (الهند).

2. M. Belhocem, OP CTT .2

3. IBID

4. IBID.

والواقع أن المداورة كانت أخطر من ذلك بكثير : توكلت هذه الاتصالات بالمدافع بقيادة الأوردة في الخارج⁽¹⁾، بواسطة تسريب فكرة لقاء رياضي تحت إسماء البرجوازية من أجل حل سلمي القضية الجزائرية.

في أواخر سنة ١٩٥٦ عرض منير تونس بالقاهرة للصادق المصطفى على منحه فكرة هذا اللقاء المندمج لتبادل وجهات النظر حول تفاوض محتمل، وطلب إليه التأكيد في الأمر.. لكن في لقاء لاحق مع ممثل المغرب أحمد بن منيع صرح منير أن ذلك المغرب يتذكر فعلا في هذا اللقاء منذ فترة، وأنه أرسل وسي العهد الأمير الحسن إلى باريس لمناقشة الفكرة مع المسؤولين الفرنسيين.

وقد انتهى من غير من هذين التناهي إلى الخلاصة التالية : ضرورة إعلام لأشقاء بتونس والمغرب بجوهر مطالب الجبهة في لقاء ثلاثي أولا، حتى يكون الجميع على نعمة واحدة أمام الفرنسيين⁽²⁾.

واستجابة لهذا الاقتراح تلقى الوفد دعوتين : الأولى من المغرب للاستشارة، والثانية من تونس لحضور اللقاء الثلاثي المرغوب.

في المغرب وجد الأربعة أنفسهم أمام اقتراح حلول الأمير الحسن والدكتور عبد الكريم الخطيب إقناعهم به ترك مسألة الدفاع عن القضية الجزائرية لملك محمد الخامس أثناء زيارته لتونس نيابة عنهم. وبالتالي لا داعي سمرهم إليها.

غير أن الأربعة تمسكوا بالحضور الذي كان يعني في نظرهم تكريما للاعتراف بهم رسمياً من قبل للشعب الجزائري⁽³⁾.

١ عملية وسمة يدعون «التعبيد» أي القضاء على كافة فتور في الداخل والخارج، وكان بن بونعيد من منسوبي العملية قبل اختطاف المظفر.

2.A. Kioasae, Les Débats d'une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

3. H. Ali Ahmed in Soural, n 6, Avril 1987.

وتناول الاجتماع بالملك على صوء هذه القضية، مشاكل الوضع القائم بالجزائر وانعكاساته على كل من المغرب وتونس - وتم الاتفاق في الحتام على ان حصول الوفد الجزائري في نفوة تونس يمكن ان يعبر سبل تقارب بين الجبهة وفرنسا، ويفتح الطريق امام الحل السلمي للمشكلة الجزائرية⁽¹⁾. وبناء على ذلك، تقرر ان يسافر الوفد إلى تونس عن طريق أوروبا تجنباً لمعجن الجوى الجزائري⁽²⁾. وهكذا جاء اختيار السفر على متن طائرة خاصة، الأمر الذي يعصب في ترتيبات المعابر الفرنسية بكيفية أو بأخرى - كما سبق الإشارة - التي مارعت مساء 22 أكتوبر إلى إيجير الطائرة على النزول بمطار الجزائر وأسر أعضاء الوفد الأربعة، ومعهم الكاتب الصحفي مصطفى الأشرف بمحضر المصفاة.

والملاحظ أن موضوع لقاء تونس الثلاثي لم يكن واضعاً تماماً في أذهن رفاق خيمر الثلاثة استناداً إلى ذكرياتهم حوله 1. فالموضوع في نظر بن بلة هو «التشاور في أسلوب ومتطلبات تسوية القضية الجزائرية»⁽³⁾.

2. وهو في نظر بوصياف «بحث القضية الجزائرية من زاوية مستقبل العلاقات الفرنسية مع أقطار المغرب العربي»⁽⁴⁾. 3. أما آيت أحمد فيشير إلى «مشروع شراكة بين الأقطار الثلاثة، وترجييه ورفاقه بالمكرة بهدف تعديل المعادلة السياسية لصالح الجزائر، لأن فرنسا ستجد نفسها في مواجهة الأقطار الثلاثة صما واحداً»⁽⁵⁾.

1. خيمر في معطيات في تاريخ الجزائر د ع زور د، هوم الحراس 2004.

2. Ali Ahmed, OP.CIT

3. شهادته في قناة «الحريرة، التلاوة، نوفمبر 2002

4. شهادته في كتاب «السياسي، حلم، دار هومة الحراس 2001

5. Ali Ahmed, OP.CIT

والشائع أن حصول أعمال اللغاء يتضمن مقترحا مغربيا بإنشاء اتحاد
عندالي مغربي وثيق الارتباط بمروسة (1).

وكان الوزير الأول الحبيب بورقيبة قد اقترح بدوره في تصريح لصحيفة
«لوموند» (عدد 10 أكتوبر) إنشاء «مجموعة أفريقية (الشمالية)، كنواة لهذا
الكيان الاتحادي» (2).

غير أن الأحداث اللاحقة، كشفت أن القادة المغاربة ذهبوا لصحية عملية
تصليح محكمة، استطاعت المحاورات الفرنسية تمريرها عبر قناتين

1. قناة الأمير الحسن الذي عاد من زيارته إلى فرنسا، مقتنعا بحدوث
تطور ملحوظ على موقف باريس.

فحسب أنري أليغ أن الأمير تسرع في مهم وزير الدفاع بورجس مونوري
عندما قال أمامه: «إن تسوية القضية الجزائرية متصل إلى منعطف حاسم
في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر» بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما ينقل عن
أبال ملوماس قوله أن ديوان وزارة الدفاع تلقى قبل الحادثة بيومين أو ثلاثة
إشعارا من سلطة مغربية سامية جدا، باحتمال عبور بن بلة ورفاقه فوق
التراب الجزائري» (3).

2. قناة الوزير الفرنسي ألان سافاري الذي ساهم - ربما دون أن يدري -
في إقناع عصوين بارزين في الحكومة التونسية والمكتب السياسي
للدستور الجديد (الباهي الأدغم وأحمد التليلي) برغبة حكومة جبي مولي في
حضور لقاء رباعي مفتوح، كما أبلغ ذلك خيصر في القاهرة كل من الصادق
المقدم وأحمد بن مليح. وهذا ربما ما يفسر استقالة سافاري بعد اختطاف
الطائرة مباشرة (4).

1. سعد دحطب نقلا عن ميشال جويبر

2. J. Simon, l'Immigration Algérienne en France, Editions Méditerranée, Paris 2000.

3. H. Aliég OP. CITE. 273 - 279.

4. G. Meynier, Histoire intérieure du FLN. Casbah Editions, Alger 2003.

ولاشك أن فتح المخابرات الفرنسية كان مموها بطريقة محكمة، كي ينطلي على ثوار محنكين في مستوى خيضر ورعافه. فضلا عن اطمئنانهم للأشقاء بالمغرب وتونس، وتقبلهم لفكرة «اللقاء الرباعي الممتوح» بناء على ذلك، رغم أن الظروف الإقليمية والجهوية كانت متوترة جدا:

أ - محليا كانت لغة الحرب هي السائدة على لسان الشاوي مولاي - لاكوسيت الذي جاء الجزائر «للهارب وينتصره» حسب قوله⁽¹⁾.

ب - إقليميا كان التوتر على أشده غداة حجب باخرة «أتوس» التي كانت تحمل كميات من الأسلحة إلى الولاية العاممة.

وقد استعلت فرنسا الحادثة لش حملة دعائية واسعة بهدف إثبات التهمة على مصر، واتمهيد هي مصر الوقت للعدوان الثلاثي عليها..

ج - جهويا كانت أجواء هذا العدوان تخيم على الشرق الأدنى، منذ أن أقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس في الذكرى الرابعة لثورة 23 يوليو 1952. ويؤكد وقوع القرصنة الجوية أسبوعا قبل هذا العدوان، إنها حلقة من حلقاته، علما أن باريس لم تكن تعطي رغبتها في ضرب عصفورين بحجر ضرب نظام عبد الناصر والثورة الجزائرية التي يدعمها هي آن واحد⁽²⁾. كان أسر أربعة من قادة الثورة التاريخيين خسارة فادحة، ومع ذلك أجمعت ردود الفعل الأولى للمسؤولين سواء داخل الجزائر أو خارجها على التهوين مما حدث، والتقليل من انعكاساته السلبية على مستقبل الكفاح الثوري بصفة عامة.

ونظرا لخطورة الحادثة أصدرت لجنة التحقيق والتفيد بيانا باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق حديثا عن مؤتمر الصوم - تدكر سلطات الاحتلال باختصار :

1 عبد الرزاق شنتوف في كتابنا «رؤى الوطنية» دار هومة 2003

2 رسالة بن بلة إلى فتحي الديب (17 12 56) في كتاب هذا الأخير عبد القاسم وثورة الجزائر

- بيان حركات المقاومة لا يمكن أن تتأثر بأسرف قائد أو جمع من القادة...
- أن الثورة الجزائرية لا يوجد على رأسها قائد واحد، بل مجلس كامل هو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1).
- وعلفت صحيفة «المقاومة» على حادثة القرمصة الأولى من نوعها قائلة،
- أنها حسبت بسمعة قريصا قبل كل شيء،
- أنها كشفت حقيقة موقف الحكومة الفرنسية، العارضة عن تسوية
القضية الجزائرية بواسطة التفاوض...
- كان من نتائج الحادثة المباشرة .

1. نسب إمكانيات الاتصال - الجدي - بين الطرفين طيلة أربع سنوات تقريبا، أي حتى قبيل لقاء مول في 20 يونيو 1960.
2. ابهرت مرة أخرى على أن الثورة الجزائرية قد اشتد عودها، ولم تعد تتأثر بأية هزة ولو كانت بحجم أسر جزء من قيادتها التاريخية

الخلاصة : «الحل الأمني» لم يعد ممكنا»

استقبلت جبهة التحرير الوطني سنة 1956 بثقة وأمل، رغم قلادة قادتها
بأن طريق التحرير ما يزال طويلا وشاقا ومرد هذه الثقة، نجاحها خلال
العام المنصرم في السعي لانطلاقة الكفاح الوطني سياسيا وعسكريا
وبسياسيا وصمودها في وجه رد العمل الفرنسي الواسع والشرس،
ولم يكن هذا التقدير المتماثل لمعربات الكفاح الوطني بالجزائر وآفاقه،
حكر على جبهة التحرير وحدها، بل كل نشاطها فيه العديد من لأشقاء
والأصدقاء من هؤلاء عقيد المعابر المصيري فنحي الديب الذي قدر
الموقف مطلع لسنة، في مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر لاحظ فيها :

1 «المقاومة» (طبعة نوس) ج 1 - عدد 1 / 11 1956

1 «أن الكفاح التحرري أصبح في مأمن من مناورات الأحزاب التي لم يعد لها كبير نفوذ، يمكن أن يشجع فرنسا على التفاوض معها كما حدث في المغرب وتونس»..

2 «أن هناك تكافؤا في ميزان القوة بين المقاومة والاستعمار، ومن ثمة فإن أي نصر حديد للمقاومة سيرجح الكفة لصالحها»⁽¹⁾. ويمكن أن نسجل في كفة الانتصارات :

1. حل المجلس الجزائري في 11 أبريل، بعد استقالة رئيسه عبد القادر السايح في 19 مارس، وجاء فرار الوزير المقيم لأكوست بحل المجلس، بعد أن هجره معظم النواب الجزائريين في الفترتين الأولى والثانية، وإلغاء انتخابات تجديده، وكانت جبهة التحرير قد أجبرت سلطات الاحتلال قبل ذلك على إلغاء التشريعات الممبقة في الجزائر والتي جرت في 2 يناير السابق بفرنسا ومستعمراتها الأخرى.

2. انضمام حزب البيان وجمعية العلماء رسميا إلى جبهة التحرير في أبريل، ما جعل «الكتلة الفاعلة» في الشعب الجزائري تقف صف واحد ضد نظام الاحتلال.

وقد أسس هذا الانضمام «أسطورة القوة الثالثة واحتمال ظهور» باوداي جزائري بصفة نهائية⁽²⁾.

3. انعقاد مؤتمر الصومام الذي أرسى دعائم السلطة الثورية على أسس القيادة الجماعية وأولوية السياسي وكذلك أولوية الداخل.. وقد صادق المؤتمر (20 أوت 5 سبتمبر) على أرضية مذهبية وسياسية، تصممت تقييمها ضافيا للمرحلة السابقة من عمر الكفاح الثوري..

¹ فتحي القويح، عبد القادر وثورة الجزائر

² R. Barrat, Les Maquis de la Liberté, Éditions Témoignage Chrétien, Paris 1987

ويستخلص من هذا التقييم :

أ - «أن نقاط جيش التحرير الوطني قلب الجو السياسي في الحرائر رأسا على عقب، بعد أن كون وحدة روحية وسياسية وإجماعا وطنيا، يقضي الكفاح المسلح ويجعل من انتصار الحرية أمرا لا ريب فيه».

ب - «أن الكفاح لوطني بصفة عامة أخرج القضية الجزائرية من نطاقها الفرنسي واستطاع أن يحطم أسطورة «الجيش الفرنسي» بمصل مؤتمر باتونج والدورة العاشرة لجمعية العامة للأمم المتحدة

ج - أن الحكومة الفرنسية بعد أن أيفت باستحالة الحل العسكري، أصبحت مضطرة إلى البحث عن حل سياسي».

د - أن «ثورة ماضية في الطريق الذي رسمته لنفسها، وسيكون النصر حليفها لا محالة، وإن كان الكفاح ما يزال شاقا شديدا مريرا».

ونصب بعض الأحكام الصادرة عن قادة الثورة بصفة شخصية في نفس الاتجاه ففي تقرير بلقاسم كريم إلى مؤتمر الصومام، تأكيداً على «أن الشعب متعاضد ومستعد للمشاركة في انتفاضة عامة إذا اقتضى الأمر» .
ويؤكد محمد حيصر من القاهرة بأن «القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية بدون موارز»⁽¹⁾.

ومن الطبيعي أن يكون لانتصارات الثورة الحرائرية - داخلية وخارجية - صداها في مواقف الحصم بكيفية أو بأخرى وما يستتبعه لانتباه في هذا الصدد :

1 - دراسة سرية أعدها المفكر اليميني ريمون أرون في 25 أبريل 1956، أكد في خلاصتها «حتمية حصول الجزائر على استقلالها»⁽²⁾.

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.
2 H. Augé, La Guerre d'Algérie (TII), Temps Actuels, Paris 1981, P 62.

2 اعتراف لاكومت نفسه في منتصف سبتمبر 1956، بأن «شهر أوت كان شهرا مؤلما»¹.

3، تأكيد التقارير الأمية في نهاية السنة على «لتعاف الشعب حول الحاريجين على القانون ودفعه الكامل لهم»².

وفي نفس الفترة قدم أحد كبار الموظفين بالولاية العامة، تقريرا حول الوضع بالجزائر أعده بطلب من الوزير الأول مولوي، وكانت خلاصة التقرير مزعومة إلى درجة أن كان إجراء صاحبه (جان ماهرزي) المرل والطرد من الجزائر وتؤكد الخلاصة باختصار :

- «أن حل المشكلة الجزائرية بالقوة وهم «حطير» لأن ذلك لم يعد ممكنا»³
- «أن مصير الجزائر أمسي - بناء على ذلك - بين أيدي السياسيين»⁴.
لكن هذه المؤشرات الإيجابية جميعا - التي تؤكد دخول القضية الجزائرية مبرجا حاسما يقيها مخاطر الانتكاس - لم تمنع الثنائي مولوي - لاكومت من مواصلة تحكيم اختيار القوة، هذا الاختيار الذي حقق بواسطته نجاحات نسبية سنة 1956.

لعل من أهمها نجاح أمن العدو ومخابراته في تسديد ضربتين محكمتين لقيادة الثورة بل داخل والخارج .

- الأولى تمثلت في القضاء على قائد الثورة بالأوراس مصطفى بن بولعيد، بواسطة جهاز الإشارة الملقب مساء 22 مارس، وقد حقق العدو بذلك هدفه مرحليا : ضرب استقرار «الثورة الأولى» في الكمام الثوري، بعد أن تسبب مقتل قائد الأوراس بتلك الطريق الشنيعة في فتنة داخلية، لم نستطع قيادة الثورة إخماد أهمها المدمر إلا بعد أربع سنوات⁵.

1. Ibid. P 150

2 G Meynier Histoire intérieure du FL N Casbah Editions. Alger 2003. P 20.

3 Y Courrière Le Temps des Loups. Fayard Paris 1969. P 243

4 بعد تمهين الرائد علي المصومي والمظفر الرمزي في ربيع 1960

- الثانية، اختلاف أربعة من قادة الثورة التاريخيين، في عملية قرصة جوية دبرتها المخابرات الفرنسية مساء 22 أكتوبر.

وقد شجع هذا النجاح النمسي الثلاثي مولوي - لاکوست على المضي قدما، في «مخطط تعطيم جبهة التحرير قبل التفكير في أي إصلاح. لذا سارعا غداة حادثة الاختطاف بتوجيه ندائين لوقف القتال يحملان في طياتهما دعوة موهبة إلى الاستسلام، لأنهما يسندان موقفهما إلى ثلاثة مولوي الشهيرة : «وقف القتال - انتخابات - مفاوضات».. وبلغ الغرور وسوء التقدير بالاکوست إلى حد إطلاق عبارته الشهيرة : «لقد وصلنا إلى ربع الساعة الأخيرة»..!

هذا التفاؤل النمسي المفرط لم يثر شهية جبهة التحرير للرد، لأن جمجمة العنوان الثلاثي ما لبثت أن غطت عليه بمثل العنوان الذريع، هذا المثل الذي يشكل بحق نذير شؤم لمولوي ولاکوست معا.

وجاء الجواب بصيغة لم تكن متوقعة من «عقلاء ارواة»، كما سجل ذلك في يومية 2 ديسمبر الروائي الشاهد مولود هرعون..

«هالتسوية» - كما يقترحها الثنائي مولوي - لاکوست، في نظر هؤلاء العقلاء «لا تعدو أن تكون خيانة».. ولا أحد يربح في خيانة ضحايا الحرية.. ويخلص هرعون إلى القول باسم «عقلاء ازواؤه دائما : الموت مثل شهداء القصيدة، أفضل من أن يقال أنهم ماتوا عبثا»⁽¹⁾

ومعنى ذلك باختصار، أن الشعب نفسه - رغم تضحياته الضخمة - أصبح يطالب قادة الثورة بمزيد من التشدد على دروب الحرية ابوعرة..

1 M, Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962

القسم الثاني

تباشير النصر

(من الصومام إلى الحكومة المؤقتة)

المصل الرابع

تطور الموقف السياسي

أولا : «النظام»... البديل الصاعد

غداة مؤتمر الصومام (20. 8. 1956)، ازداد نظام جبهة التحرير الوطني كثافة وانتشرا، بعد اتضاح الرؤية أكثر فأكثر وتمايز الصفوف بناء على ذلك، والتحاق العديد من مناضلي التنظيمات الأخرى، بعد نصنامها رسميا للجبهة مثل حزب البيان وجمعية العلماء..

فقد انتشرت الخلايا السرية وسط المواطنين على نطاق واسع، لأداء المهام المطلوبة منها لفائدة عناصر جيش التحرير في الأرياف ومدن، عبر شبكة المسجلين كحلقة وصل لا عنى عنها...

هذا النظام السري ما لبث أن فرض حضوره على الجميع، بعد أن أصبح يدعى همسا «النظام» باختصار وهو عبارة عن أخطبوط حقيقي لكن غير مرئي، يبعث الاطمئنان والاعتزاز في صفوف الموالين، والخوف والمذلة بين المناوئين.. ويحسب له العدو ألف حساب، بدليل أنه جعل منه - ابتداء من مطلع 1957 - عدوه الأول قبل جيش التحرير الوطني⁽¹⁾ - وكان مؤتمر الصومام قد حدد «النظام» مهمة رئيسية على الصعيد السياسي : استكمال عزل إدارة الاحتلال عن الشعب داخل الجزائر، أي تعميق الهوة بين الإدارة

I. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (TII), Temps Actuels, Paris 1981, P 245

والمواطنين، بين الجزائريين والأوروبيين، وخرسنة الحاجز النفسي المتماثل بين الحرائر المعيقة ونظام الاحتلال. من جراء المتأخر اليومية التي يقتربها في حق الشعب والمحيط (1).
وقد عمل «النظام» في سبيل أداء هذه المهمة الاستراتيجية عبر المعارف التالية:

- 1 مواصلة إحلال نظام جبهة التحرير، محل إدارة الاحتلال في العلاقات مع المواطنين.
2. التمكن أكثر فأكثر لجبهة التحرير على جميع المستويات، بهدف تكريسها ممثلا شرعيا وحيدا، للشعب الجزائري.
- 3 منع بروز «قوة ثالثة» بديلة بأي ثمن.
- 1 - استكمال بناء «النظام، الموازي :

بدت جبهة التحرير جهودا جبارة، لعمل إدارة الاحتلال عن أكبر عدد ممكن من الجزائريين. سواء كان ذلك بمحاولة تمويصها في وظائفها الرئيسية، أو بمعزلها من أداء هذه الوظائف بالمعاقبة المطلوبة على أقل تقدير ونخص بالذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، قطاعات العدالة والتربية والصحة والضرائب..

- 1- العدالة : أقامت جبهة التحرير مجالس للقضاء في مختلف الولايات (التاريخية الستة)، تنظر في المنازعات والأحوال الشخصية، وتحكم فيها بما يرضي الأطراف المعنية في معظم الحالات ونجحت عدالة الثورة في تأجيل بعض القضايا المعقدة إلى ما بعد الاستقلال على هذا الصعيد وحتت الجبهة الحو موانا لسببين مترابطين :
من جهة دور «الجماعة» والأعيان التقليديين الذين نشأوا على التدخل في مثل هذه القضايا.

- ومن جهة ثانية تقل جهاز العدالة الاستعمارية، ما يجعل عامة الجزائريين يعززون عنها - لاسيما في البادية. وتقدر الباحثة الاجتماعية جرمان تيون على صيين المثال متداولة المحاكم بمنطقة القبائل (الولاية الثالثة) بـ 100%، وبالعاصمة بـ 70% (1) وتأكيدا لما تذهب إليه تيون يبين الجدول التالي (2) حجم المقاطعة ما بين 1954، و1957 بالعمليات الثلاثة لشمال الجزائر:

العمالة	قسطية	الجزائر	وهران
- الأحوال الشخصية	71%	75%	71%
- المنازعات	93%	89%	87%

ب - الترقية أدنى نداء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين - في 19 مايو 1956 إلى مقاطعة الجامعات الفرنسية، لانتشار عدوى الإضراب على نطاق واسع في المستويين الثانوي والإكمالي. وقد شجع ذلك صبا ورفاقه، على توجيه نداء بمقاطعة المدارس الابتدائية كذلك ابتداء من موسم 1956 / 1957.

هذه الظاهرة وأبعادها، رصدها الكاتب مولود فرعون مدير إكمالية بالأريعاء مات برائي (تيري ورو) بقوله: «يبدو أن طلبة الإكمالي والثانوي مصممون على مواصلة الإضراب، ويقال أن بعضهم النحق بالشوارع» (3).

وسجل في مناسبة أخرى: «أن جميع تلاميذي أضربوا عن الامتحانات»، ويعلق على ذلك بقوله: «أعتقد أنهم سعداء لذلك بصفة عامة، لأن بهذه الطريقة

1 المجاهد عدد 24 - 29، 5، 1958.

2 G Meynier Histoire Intérieure du F.L.N. Casbah Editions, Alger 2003, P201.

3. M Feroun, Journal, Le Scul, Paris 1962.

استطاعوا أن يبرهنوا عن حسن مشاعرهم إزاء الثوار وتناغمهم معهم، وأنهم يحملون مثل أي جزائري بالحرية والاستقلال والإسلام...⁽¹⁾ والتزاماً ببناء جبهة التحرير الوطني، لم تستقبل (كمالية الأرباء) نث إبراهيم في بداية الموسم سوى 93 تلميذاً (من مجموع 500) من بينهم 12 فرنسيين⁽²⁾

وقد سارعت بعض الولايات إلى ملء فراغ الإضراب، بفتح كتابها، هذا وهناك لتعليم مبادئ العربية والتربية الإسلامية خاصة⁽³⁾ ولم تقرر جبهة التحرير وقف الإضراب - في جميع مستويات التعليم - إلا مع بداية الموسم الموالي.

ج - الصحة : أقامت جبهة التحرير بفضل العدد انقيل من الأطباء والممرضين الذين التحقوا بالجيال، مصالح للصحة وطب ميداني في مختلف الولايات ورغم اشغال هذه المصالح المتواضعة برعاية الجرحى والمعطوبين من أفراد جيش التحرير، لم تكن تبخل بخدمة عامة المواطنين لاسيما بالمناطق الريفية المعزولة.

وكانت المرشدات الاجتماعيات بدورهن مثل السمك في الماء بين المعتمدين النفسي، حيث كن يمارسن التوعية بالنظافة والوقاية على أكمل وجه.

وتمكن جيش التحرير من تأسيس «مستشفيات ميدانية»، أنقذت حياة العديد من المقاتلين الجرحى وكان الأطباء ومساعدوهم لا يتروكون في القيام بالعمليات الجراحية التي تتطلبها حالة هذا الجريح أو ذلك، رغم انعدام الوسائل المناسبة وبدرة الأدوية التي كانت إدارة لاحتلال نخضيه برقبة مشددة

1. Ibid.

2. Ibid.

3. Kymies, OP CIT

وكان أعضاء المصالح الصحية يحفظون بالاحترام الملازم لدورهم الإنساني، وتتم ترقيتهم في سلم الرتب العسكرية بصفة عادية، ومن هؤلاء من تبوأ مناصب قيادية أمثال :

الدكتور الأمين خلى الذي أصبح كاتب دولة في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- الدكتور يوسف (حسن) العطيف أحر قائد للولاية الرابعة.

- محفوظ إسماعيل الذي أصبح رائدا عصوا في مجلس الولاية الأولى مع العقيد الطاهر الزهيري...

د - النظام الضريبي : جهزت جبهة التحرير نفسها بنظام ضريبي بأنم معنى لكلمة، لتحصيل الاشتراكات، والهيئات من المنخرطين فيها والمتعاطفين معها، شارك في وصفه ماضون سبق أن عملوا في مصالح الضرائب الفرنسية أمثال محمود عيرون، وعبد المالك تمام وبوعباد... وغيرهم (1)

وقد شجع هذا النظام العديد من الجزائريين على المبادرة من تلقاء أنفسهم بإتفاء الازدواج الضريبي ولم تكن عيون الجبهة من جهة أخرى بغافلة عن حالة الأسواق عموما الأمر الذي قصى تقريبا على ظاهرة السوق السوداء والمضاربة بالأسعار - رغم الحصار المصروب حول العديد من المناطق (2).

للتذكير أن جبهة التحرير كانت قبل مؤتمر الصومم قد دشنت تجربة المجالس الشعبية بهدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم العامة، وقد قرر المؤتمر تعميم وتوسيع هذه التجربة، في إطار مسمى عزل إدارة الاحتلال وتعميق القطيعة بين المستوطنين والجزائريين...

1 محمود عيرون في كتاب «رواد الوطنية» دار هومة الجزائر 2003

2، المجمع، عدد 24 - 29 5 1958.

وبناء على ملاحظات الباحثة الاجتماعية جرمان تيون، فإن «النظام» أصبح في نهاية 1956 يسيطر على الأمور تعلما. بمعنى أن غالبية الجزائريين أصبحوا تحت الإدارة الموازية لجهة التحرير. وتؤكد الباحثة ذلك بقولها «نقد استطاع الثوار خلال سنة أشهر، تحييد جهاز إداري أمضى الفرنسيون في بنائه أكثر من قرن¹».

ويشير مولود فرعون عن بعض الظاهرة بقوله: «لم يعد الفرنسيون موضع اهتمامنا، وأصبحنا لا نولي كبير اهتمام بعالمهم الخاص الذي لم تعد له أية علاقة بالمنا²».

2 - جبهة التحرير، الممثل الشرعي الوحيد،

بعد أن أقيمت جبهة التحرير أنها تحكم في تأطير الشعب. قررت أن تبرهن في الميدان أنها أصبحت فعلا، الممثل الشرعي الوحيد، لتطاعته في التحرير والاستقلال. وكان عليها أن تقدم الدليل في سياق معي ودولي يسر في غاية التعقيد والخطورة. ويذكر بالتعظيم على القضية لجزائرية إلى أجل غير مسمى.

● محب: كانت جبهة التحرير بصدد معايشة مضاعفات عملية القرصنة التي أدت إلى احتطاف أربعة من قادتها البارزين في 22 أكتوبر 1956 ومحاولة احتوائها داخليا وإقليميا.

● جهويا: كان العدوان الثلاثي على مصر - بدأ من 29 أكتوبر - يصع الحدث. علم أن من أسباب مشاركة فرنسا هي العدوان الطمع في إسقاط نظام عبد الناصر، وطمع الثورة في عمقها العربي الذي كانت الثورة المصرية تساهم في تفعيله.

1 المصدر السابق.

● دولياً ، كانت حوادث المعجر - في نفس الوقت - تصنع الحدث بسورها وكانت الصحافة الرسمية حاضرة والغربية علة، ثمن بمسبها حملة مركرة على الاتحاد السوفياتي، بهدف صرف الأنظار عما يجري في مصر والجزائر.

ويلغ الإفرط في الاهتمام بالمعجر إلى درجة أن مولود فرعون تم بحف انزعاجه لسياسة الكيل بمكيالين «اهتمام عالمي بالمعجر، وتجاهل تام للجزائر» هذه العقرفة لم يجد لها من سبب غير العامل الديني إذ يقول: «ربما لأننا مسلمون لا غير» (١).

في هذا السيلق الذي يبدو أول وهلة هي غير صالح جبهة التحرير والقضية التي تطرحها، ظهرت «فكرة تنظيم مظاهرة احتجاج تكون ظهر مألوفة، للفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية» ، لاسيما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت على وشك مناقشة القضية (2). هذه الفكرة ما لبثت أن تجسدت في قرار إضراب متميز بـ :

أ. مدته التي حددت - بعد نقاش مباح بين أعضاء لجنة التنسيق والتسييد - بشمانية أيام، وهي مدة فيلسية لأن العادة جرت ألا تتجاوز الإضرابات 48 ساعة

ب. شموليته التي تتجاوز حدود الجزائر، لتشمل ايجاليات القاطنة بفرنسا وبعض الأقطار الشقيقة مثل مصر والمغرب وتونس..

وقد رسمت النجبة لهذا الإضراب غير المألوف حملة من الأهداف أهمها،
١. التمكين أكثر فأكتر لجبهة التحرير في أوساط الشعب، ودفع جماهير المدن في حصص معركة التحرير لتخفيف الضغط على جيش التحرير وسكان الأرياف والجبال..

1 M.Ferrouk, Journal, Le Seuil, Paris 1962

2 سعد دحطب في كتاب «رؤى الوطنية» دار هومة 2003

٢. نصف خرافة «الجزائر الفرنسية» بإطلاع الرأي العام الدولي على حقيقة النزاع الدائر على الساحة الجزائرية، ودعم جهود المجموعة العربية الآسيوية عنية مناقشة ملف القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣. إبراز جبهة التحرير أمام الرأي العام الدولي كقوة سياسية رئيسية، تمثل فعلاً تطلع الشعب الجزائري إلى استعادة حريته واستقلاله.

وقد حقق الإضراب الذي انطلق يوم ٢٨ يناير ١٩٥٧ واستمر حتى ٤ فبراير مجمل الأهداف المرسومة، بتلليل أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ناقشت القضية لأول مرة، وأصدرت بشأنها لائحة تدعو إلى حل النزاع بالطرق السلمية، حسب ما ينص عليه ميثاق المنظمة الأممية^(١).

وكان رد إدارة الاحتلال عيضا، في محاولة بائسة لخلق صوت الشعب الجزائري، ومنع وصوله إلى الرأي العام الدولي بالوضوح الكافي. فقد مهدت له وواكبته حملة قمع لم يسبق لها مثيل، بعد أن حاولت دعايتها «تقديمه في صورة حركة تمرد شاذل»^(٢).

وينمي الوزير سعد دحلب عضو لجنة التنسيق والتفديد ذلك، في معرض الرد على الجنرال جاك ماسو الذي نسب إلى بن مهدي - بعد أسره - قوله: «كنا نتوي تحريك الإضراب إلى ديان بيان فو جديدة». مؤكدا أن المقصود «بيان بيان فو» سياسي لا عسكري، في حالة تلغظ بن مهدي بهذه العبارة طبعاً.

وقد ألحقت حملة القمع أضرارا جسيمة بالتجار الذين خربت محلاتهم المتواضعة، وتعرضت بضائعهم للنهب؛ وأضررت بالعمال الذين فقد الكثير منهم مناصب عملهم. وتعرض نظام الجبهة من جراء هذه الحملة إلى هزة عنيفة بالعاصمة وبعض المدن الكبرى خاصة.

١- المقومة (ج) عدد ١٦/٢، ١٩٥٧.



١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧



١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠



المؤلف حمد القاسم بنو سبب المصطفى

أبيه: سادش



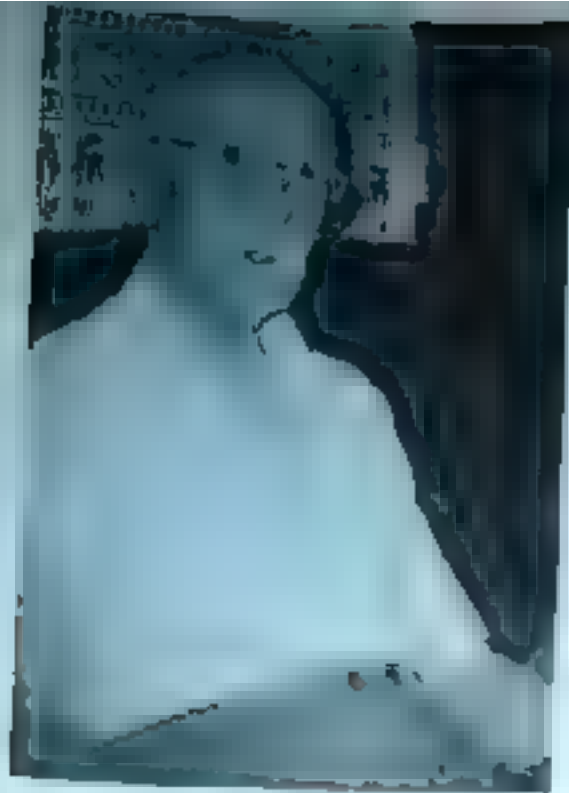
هي اليهود المعروفة اوتوب مران كسان معروفين بمقام وسماء الد

حنوس صبي يعطون الناس من انهم



Dr. [illegible] and his family





المشاور:



المطبخ



المشاورين



ملكو لاسم الرب عليه يخلصه يسوع المسيح



مفتي الجمهورية محمد عبد الوهاب

العدد ١٠٠



السيدة محمد



السيد محمد



السيدة محمد



عبد الحمید بن بادشاہ



احمد خدو (الکتاب)



محمد عثمانی (حکومت)



محمد یونس رواد العمل الدینوماسی



بدر الدين حبيب (بدر الدين)









1. A group of people, likely a family, sitting around a large, dark wooden table. The people are dressed in formal attire, and the setting appears to be a formal dining room or a study. The room has high ceilings and large windows.



۱۳۵۳



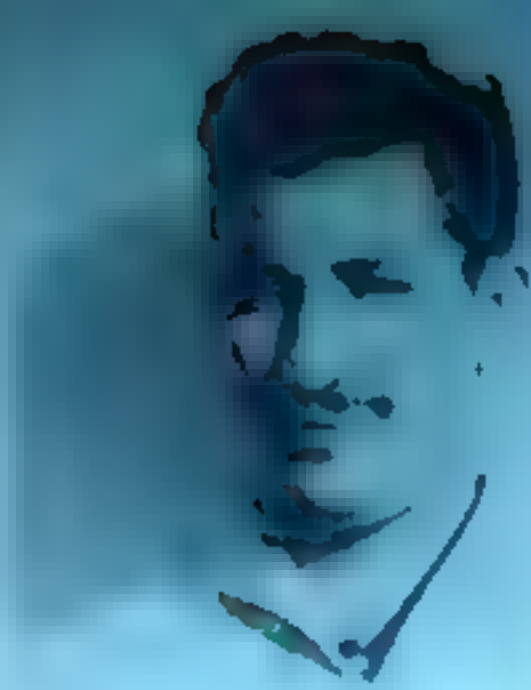
محمد، ۱۳۵۳



کریم، ۱۳۵۳



۱. خانم



۲. خانم





Mr. & Mrs. J. H. H. H.



Mr. & Mrs. J. H. H. H.

3- التصدي لمحاولات إيراد «قوة ثالثة»

شظيت إدارة الاحتلال منذ البداية على جبهة التحرير الوطني كمفاوض محتمل، وظلت حتى صائفة 1955 تتعاملها بازدراء، متحاشية ذكرها بملأها المرعب: «التحرر الوطني».

وكان من الطبيعي أن تفكر منذ اللحظة الأولى في إيجاد بديل لجبهة التحرير التي كانت واعدة بخطورة المناورة على هذا الصعيد، فبذلت كل ما في وسعها لنسف أية محاولة في هذا المصمار وعزلها شعبيا وسياسيا في المهدي. في ربيع 1955، بدا للوالي العام الجديد حاك سوستيل أن يراهن على فرحات عباس زعيم حزب «الانحداد الديمقراطي للشبان الجزائري» وقد التقى به لهذا الغرض على انفراد في 2 أبريل، بعد أن استمع إلى ممثلي مختلف التيارات السياسية والثقافية، ليطلب إليه أن يظل منطوقا مع نفسه باعتباره زعيم حركة سياسية لا تعتمد العنف في نشاطها. وبالتالي ينبغي أن يدين أعمال العنف، وتدعو الشعب إلى عدم الالتفاف حول أولئك الذين يدروا بإشغال فتيله.

باحتمار اقترح سوستيل على زعيم حزب البيان تشكيل «قوة ثالثة» لتجاوز رؤوس الفتنة من الطرفين: «علاء المستوطنين ومجانين الوطنيين» (الثوار) حسب تعبيره، على أن تتلج هذه القوة سبيل الحكمة وانعفس، فتصنع لنفسها برنامج إصلاحات تدريجية¹.

ومما قال الوالي العام لعباس في هذا الصدد: لقد باصت طوال حياتك في سبيل المساواة والانصاح في النظام الكولونيالي. وما نحن اليوم على استعداد لتلبية هذه المطالب التي كنت ومازلت تناضل في سبيلها، وكان رد زعيم حزب البيان: أن زمن الإصلاحات قد ولى بدون رجعة⁽²⁾.

¹ أندريه ساطور في كتابه «مداد الحق»، دار هومة، الجزائر، 2001.

وفي أواخر يونيو تلقى الوالي العام تقريراً من مصالح الأمن، يؤكد أن كلا من عباس والشيخ العربي التبسي رئيس جمعية العلماء بالتيابة على صلة بجبهة التحرير، فاضطر إلى التحلي عن ورقة حزب ابيان⁽¹⁾

عقب ذلك فكر سوستيل في الموثق عبد الرحمان فارس، من العناصر الجزائرية البارزة في المجلس الجزائري. وقد حاول استغلال هذه «ورقة» في أواخر سبتمبر 1955، عندما بادرت بمجموعة الـ 61 «منتخب» بإصدار لائحة تدين أعمال القمع الوحشي في الشمال القسنطيني بعد عمليات 20 أوت، وتستذكر اتباع الأساليب البالية في معالجة قضية أصبحت مطروحة على مستوى الأمم المتحدة.

وأوعز سوستيل في هذا الصدد إلى فارس، بالقيام بحملة معاكسة لعمل بعض المنتخبين على التراجع..

لكن نتائج عمليات 20 أوت سمحت ما كان سوستيل يخطط له، لأن موقف المنتخبين تحول في نهاية السنة إلى استفالة جماعية، وتطور موضع من درجة إلغاء الانتعابات التشريعية المسقة في الجزائر والتي كان من المقرر إجراؤها في 2 يناير 1956 بمحوم فرنسا ومستعمراتها، وما لبث هذا التصور أن أنهى مهمة سوستيل نفسه قبل الأوان.

عاود الوزير العقيم دومبر لاكوسيت الكرة مع فارس، لكن بعد التعاقب عباس رسمياً بالجبهة في 22 أبريل 1956، استخلص الموثق المنتخب «العبرة» ليعلن في حديث مثير لصحيفة «لوموند» في 27 سبتمبر «أنه غير مستعد للقيام بدور ابن عرفة في الجزائر».

بعد سقوط ورقة فارس على هذا النحو، اتجهت أنظار سلطات الاحتلال إلى منتخب آخر هو علي شكال الذي قبل مهمة تزعم قوة ثالثة، تفاوض الاستعمار على بقائه في الجزائر باسم الشعب الجزائري

1 Y.Courrière. Le Temps des Lépards, Fayard, Paris 1969. P 154

ورغم العظوة التي كان شكل يتمتع بها، مثل السفر مع الرسميين الفرنسيين إلى نيويورك للدفاع أمام الجمعية العامة عن «الحزب الثوري» والظهور إلى جانب رئيس الجمهورية رومي كوتي، فإنه لم ينتج من رصاص الجبهة التي اقتتصه هذا أيها محمد بن صندوق ملعب باريس، وهو إلى جانب الرئيس الفرنسي في 24 مايو 1957 عقب نهائي كأس فرنسا لكرة القدم.

ويجمع الملاحضون - من الجرائد ومن فرنسا - على أن الجبهة نجحت في نصف مشروع «القوة الثالثة» عندما تمكن عباس من إقناع فراحات عباس بالانضمام إليها وكان على يرد على انتقادات الذين أعابوا عليه ذلك قائلا أتريدون أن نترك للفرنسيين فرصة إيجاد «بلودي» جزائري؟⁽¹⁾

ويعتبر روبيير بدرا من جهته، أن النفاق عباس بالجبهة كرس فشل إدارة الاحتلال في هذا المجال بصفة نهائية⁽²⁾.

4 - لجنة التنسيق والتنفيذ : تحديات داخلية وخارجية

فداة اختطاف طائرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير في 22 أكتوبر 1956، واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها القيادية بصورة عادية، وتجلت ذلك في العديد من المبادرات مثل إبعاد كل من العقيد عمر أوعمران ومحمد ليجاري لدعم وفد الجبهة بالعارج واتحاديتها بفرنسا، وإصرار ثمانية أيام كما سبق الإشارة.

وقد تمكنت اللجنة بفضل ذلك، من فرض نفسها والتحكم في محريات الأمور داخليا وخارجيا، لاسيما بعد أن نجح الدكتور محمد الأمين الدباغين رئيس الوفد الخارجي الجديد⁽³⁾ في احتواء أزمة ما بعد الصومام وانحسار مضاعفاتها في تونس خاصة.

1. سعد فحيط في كتاب مراد الوطني، دار حركة الجرائد 2003

2. R. Barrat, Les Maquis de La Liberté, Éditions Travaux Classiques, Paris 1987

3. نوال رئيسة الوفد في 27 أكتوبر 1956. ورغم تعيينه في هذا المنصب من قبل عباس في ديسمبر 1955، بسبب تحفظ أعضاء الوفد الخارجي على تعيينه.

هي هذا الميثاق الداخلي والخارجي الملائم، أخذت اللجنة الخماسية تفكر في معاداة الجزائر، لأداء مهامها بحرية أوسع وفعالية أكبر، حسبما يقصده تطور الثورة ذاتها. وجاء الحصار العسكري الشديد الذي فرض على العاصمة منذ مطلع 1957، وحملة القمع الشرسة التي صاحبت وأعقبت إضراب الأيام الثمانية، لتسجل باتخاذ هذا القرار غداة أمر محمد العربي بن مهيدي في 23 فبراير الموالي.

فقرار الحروب إذا كان تجسيدا لفكرة سابقة، ولم يأت تحت تأثير الحصار ومضاعفته - عكس الرواية الشائعة في هذا الموضوع يؤكد ذلك رمضان عيان بقوله: «لقد كبرت الثورة ولابد أن تكبر معها»⁽¹⁾.

كما يؤكد بن يوسف بن حدة إذ يقول «إن اللجنة قدرت أنه من الصعب مواصلة تسخير الثورة انطلاقا من الجبال»⁽²⁾.

وقبل أن تدار اللجنة - المنقوصة من بن مهيدي - العاصمة باتجاه الأملس البيني قامت باستعلاف المباحل عبد المالك تمام - عضو مجلس الثورة - لتسيير الشؤون العادية مؤقتا، لكن الأمن الاستعماري سارع بأمره⁽³⁾.

وأثناء رحلة⁽⁴⁾ أعضاء لجنة التسيير والتعميد الأربعة - التي استغرقت قراءة ثلاثة أشهر - تولى الوحد الخارجي مد الصراع ببعض المبادرات، منها شن حملة واسعة ضد القمع في ربيع 1957 استنادا إلى .

1. صيقل واحتطاف عناصر قيادية بارزة أمثال بن مهيدي وعلي بومنجل وشيخ العربي التبسي..

1. البغدادي سليمان دهبس في كتابها فرنسا الحرة. دار حومة الجزائر 2001

2. شهادته في كتابها رولد الوطنية. دار حومة الجزائر 2003

3. B. Ben Khelil, Abou Ben M' Hidi, Editions Dahlah, Alger 2000

4. خرج عيان ودخلت عن طريق الولاية الخامسة إلى المغرب، بينما أنجده كريم وبن حدة إلى تونس عبر الولايات الثلاثة والثالثة

2. إعدام بعض المحكوم عليهم أمثال السعيد بعبوش وبشير حجج بعدايش بن حمدي (١).

3. إعدام المتهمين - ظلما - بمحاولة اغتيال الجنرال رولان سالان لقائد اعدام لجيش الاحتلال بالجزائر (٢).

وتمثلت الحملة في مبادرة رئيس الوفد، بتوجيه رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الأمريكي والفرنسي ورؤساء البلدان الاسكندنافية، وبعض الدول الصديقة مثل الهند ويوغسلافيا، فضلا عن رئيسي حكومة كل من تونس والمغرب.

وراس فرحات عباس من جهته في موضوع اختطاف الشيخ التبسي، كلا من الباب والرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة.

ودعا ممثل الجبهة بنيويورك محمد يزيد المنظمة الأممية إلى التدخل، لأن فرنسا لم تعد تحترم التزاماتها الدولية (٣).

وفي معرض التنديد بإعدام المناضلين الأسرى، كتبت صحيفة المقومة تقول: «أن مشائق لاكومت لا يمكن أن تهرب الشعب الجزائري، وانتقدت الصحيفة بالمعاسبة لموقف الأمريكي المشجع للقمع في الجزائر» (٤).

وفي خضم حملة الوفد الخارجي على القمع، قامت الولاية الثالثة مساء 28 مايو 1957 بعملية تأديبية جماعية في قرية بني بلماح بدعوى الولاء بحركة بن بوبيس المناوئة لجبهة التحرير، ذهب ضحيتها رهاء 300 شخص، واكتسى رد الفعل الفرنسي على هذه العملية مظهرين

1. بن حمدي اتهم باغتيال أميدي فزوي رئيس بلدية رؤساء البلديات في 28 ديسمبر 1956

2. محاولة الاغتيال قامت بها في 16 يناير عام 1957 من طرف الدكتور كوكاكس، واستوفد عن مقتل مساعد الجنرال سالان فرانس رودي Rodier

3. المقاومة (ج) عدد 14 / 6 مايو 1957

4. المصدر السابق.

- 1 تنظيم عملية انتقام من مدافع ملوثة المجاورة والمشاركة فيها بتهمة اللولاء بجبهة التحرير. وقد أسفرت العملية عن مقتل زهاء 200 شخص.
2. من حملة دعائية واسعة النطاق - شارك فيها الرئيس الفرنسي شخصيا - بإجلاء الأمم المتحدة والرأي العام الدولي.

وأمام ضخامة الحملة الفرنسية، بادر يزيد من نيويورك باتهام الجيش الفرنسي بارتكاب المذبحة، طالبا في نفس الوقت من الأمانة العامة للأمم المتحدة إيراد لجنة تحقيق للكشف عن الفاعل وإدائته! وكان ممثل الجبهة يدرك أن باريس ستكون أول من يعترض على اقتراحه الذي يعني قبحه، اعترافا بالفعل بجبهة التحرير طرفا في النزاع القائم.

وفي تصريح لصحيفة سويسرية مطلع يونيو، ثنى عباس على مبادرة بريد قائلا: «أن جبهة التحرير ترمي اقتراح إرسال لجنة تحقيق دولية (1)»

وتولت صحيفة المقاومة من جهتها تضحيهم بالتهمة في افتتاحيتها، إذ كتبت تقول: «إن تقبل الحرائر أن يحكم عليها بالإعدام لقد قررت السلطات الفرنسية إعدام الشعب جملة بعد أن كانت تقتله بالتفصيل، عندما أبلغت نهائيا أن الشعب كله مع جبهة التحرير (2)».

ويبدو أن المصادفة كانت في صالح جبهة التحرير، ذلك أن حملة الولد الخارجي المسفة على القمع، ساعدته في تمرير روايته عن واقعة بني بلملي وإصماء مصداقية عليها، ويمكن أن يستدل في هذا الصدد بموقف الكاتب مولود فرعون الذي كتب في 10 يونيو 1957 يقول: «السلطات الفرنسية مصممة على إبائتنا جميعا، مادعنا متعلقين بالاستقلال، هذه المكورة التي أصبحت للأسف سبب وجود الجميع (3)».

1 المقاومة (ج) عدد 17 / 17 يونيو 1957

2 المقاومة (ج) عدد 16 / 3-6 1957.

وكان الوفد الخارجي قد تصدى في نفس الوقت بنجاح متفاوتة لمخلفات مؤتمر الصومام ومشاكل القاعدة الشرقية والولاية الأولى

أ. في أواخر مارس 1957 تمت تسوية مشكلة علي مهساس الذي حاول طرح نفسه خلفا لـ الخط بن بلقاس من أعضاء الوفد الخارجي المحتفظين في عملية القرصنة الجوية آنفة الذكر. واستطاع بذلك أن يجمع حوله بعض الناقمين على نتائج مؤتمر الصومام.

ولممت التسوية على مرحلتين :

- رد حازم من العقيد أوعمران الذي يكون خرج إلى تونس وهي جبهة تعليمية من عبان بن عيسى بتصفية مهساس إذا ما تمادى في رفض التعاون مع ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج وهي تونس على وجه التحديد.

- لجوء العلوي إلى الأمن التونسي الذي يمر له سبيل الالتحاق إلى إيطاليا، مع غض الطرف - مؤقتا - من ممثلي اللجنة بتونس.

ب. تثبيت العقيد محمود الشريف على رأس الولاية الأولى، بعد تحييد خصومه خلال مرحلتين :

- تحييد عباس لغور وعبد الحفي في أواخر 1956، قبل إعدامهما في مارس 1957.

- تحييد لزهر شريط وطالب العربي في أبريل 1957، قبل إعدامهما في يوليو الموالي.

ج. عودة العقيد صمارة المسكري (بوقلاز) إلى الصف، في إطار تسوية مؤقتة. علما أن عبان كان معارضا بالأساس، لإنشاء القاعدة الشرقية التي كانت في نظره جزءا من الولاية الثانية. وكان بن مهدي من جهته، لا يكن كبير احترام لشخص بوقلاز نفسه⁽¹⁾.

1 G. Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 400.

هي مثل هذه الأحواء - الإقليمية والدولية - وصلت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب، حيث حاول عيَّان أن يواصل دوره القيادي، مثلما كان الحال بداخل الجزائر. وفي هذا الإطار تندرج مبادرة اللجنة بـ

«دمج الطبقات الثلاثة لصحيفة «المقاومة» في طبعة واحدة بعنوان «استجاهد»».

2 تعيين عمر بودواو على رأس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، خلفا لطبيب بولحروف مسؤول الاتحادية بالنيابة - منذ اعتقال لبجوي وبواشي في فبراير 1957.

3. وقف إضراب لطلبة واللامهد ابتداء من الموسم 57 - 58.

غير أن التطورات اللاحقة، كشفت أن استمرار عيَّان على نفس النهج لم يعد ممكنا، لأن خروجه ورفاقه بعد استشهاد بن مهدي، ما لبث أن غير علاقات السلطة داخل اللجنة وحارجهما رأسا على عقب، مؤدبا في نفس الوقت إلى ظهور تحالفات جديدة وموارين قوى مختلفة عن تلك التي سادت مؤتمر الصومام، وكانت وراء النتائج التي تمحص عنها.

ولمهم خلفيات وأبعاد هذا التطور ينبغي الشكُّير بالحقائق التالية

1 أن مؤتمر الصومام بني أساسا على العلاقة بين عيَّان وبين مهدي، وتركبة هذه العلاقة من قبل كريم وأوعمران وريفود

2. أن لجنة التنسيق والتنفيذ المبنية عن المؤتمر كانت تنشط - مبدئيا - كقيادة جماعية، لكن في الممارسة كان عيَّان لا يتصرَّح من التطلع إلى لعب الأدوار الأولى، والانفراد بالقرار في كثير من الأحيان.

وكان هذا التطلع والسلوك مصدر إزعاج لكريم وبين مهدي خاصة⁽¹⁾، وكلاهما من «لجنة الستة التاريخيين» الذين كان لهم المتبق - والفصل - في تحصيل الثورة والإشراف على اندلاعها.

1 Saad Dahleb, *Mission Accomplie*, Editions Dahleb, Alger 1990.

3. أن خروج عبان ورفاقه كشف للعلن الطامع السلطوي والظرفي للمبادئ المعتمدة في تعيين الهيئات القيادية لجبهة التحرير (لجنة التنسيق ومجلس الثورة).

هذا الخروج يسقط عمليا سلطة لجنة التنسيق المعتمدة من مبدأ أوبوية الدحل، بعد أن أصبح أعضاؤها موساسية مع أعضاء الوفد الخارجي وبدون هذه السلطة يصبح من الصعوبة بمكان، تبرير «أولوية السياسي على العسكري» كذلك.

4. أن استشهاد بن مهدي حرز كريم من التزاماته السابقة، وجعله يبحث عن تحالفات جديدة، ما لبث أن وجدها في خليفة ريفود شرفا وخليفة بن مهدي عريا، وبعبارة أخرى أن خروج اللجنة واستشهاد بن مهدي، أسقط «عهد الصومام» القائم على علاقة ثنائية كما سبقت لإشارة وفتح المجال أمام علاقة بديلة أوسع نسبيا، لأنها ثلاثية هذه المرة: كريم - بوصوف - بن طبال.

5. أن بعض التعيينات والإقصاءات في مؤتمر الصومام، لم تكن مفهومة ولا مقبولة من طرف قطاعات واسعة من المناضلين.

وبعض بالذكر على سبيل المثال تعيين بن خدة ودحلب - من أعضاء «اللجنة المركزية» سابقا - في لجنة التنسيق والتنفيذ وأبعد أربعة من «التاريخيين»، أي بوضياف، بن بلة، خيضر، آيت أحمد. علما أن الثلاثة الأول لم يخفوا تحفظاتهم على نتائج المؤتمر، واستنكروهم تصرفات «مهندس» رمضان عبان.

وسنرى لاحقا كيف استفل كريم وحلماؤه الجدد هذه الوضعية، ووظفوها تحت غطاء العودة إلى «شرعية فاتح نوفمبر» لتقليم أظافر عبان وحلفائه نهيدا لتهميشه وتحييده.

مثل هذه الحقائق، تقصر لمادا سقطت سلطة لجنة التنسيق والتسييق والتسييق الأولى عمليا بمجرد مغادرة التراب الوطني.

وفي إطار الأعداد لمرور هيئة تنفيذية بديله أكثر انسجاما وأحسن أداء، بدا لعنصر وكريم الاحتكام إلى «المجلس الوطني للثورة الجزائرية» الأول بنية تكريس «أولوية السياسي على العسكري»، أي تهميش كريم ورهاقه في نهاية الأمر. والثاني تحت غطاء تعويض الشهيد بن مهيدي في هذه الهيئة. وقد تلقى في ذلك دعم بوصوف المرشح للاستعانة من هذا التعويض.

وفناء على ذلك، شهدت صائفة 1957 مناورات واسعة، تمحورت أساسا حول

1. مراجعة ما جاء في الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام.

2. توسيع الهيئات القيادية - رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتسييق إلى

14 بدل 5، وتوسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 إلى 54 عضوا.

ودعي مجلس الثورة - بتشكيلته الأولى - إلى الاعتقاد في الفترة ما بين

20 و28 أوت، في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليا إلى كتلتين :

• كتلة عباس : ومعه بن خدة ودحلب، وقد تعززت بالعميد سليمان (الصادق) دهبس قائد الولاية الرابعة السابق. وكانت هذه الكتلة تقيم معا بناحية من القاهرة.

• كتلة كريم : الذي دعم صفه بحلفاء جدد، في مقدمتهم قادة الولايات الأولى والثانية والخامسة وهم على التوالي : محمود الشريف، بن طيال، وبوصوف⁽¹⁾

وقبيل الاجتماع قامت الكتلة الأقوى بتسريب معلومات، تعكس حالة التنازع على مستوى القيادة، وتدعو أعضاء مجلس الثورة إلى الحذر والتزام الصمت تمهيدا لأجراء تغييرات هامة. وجرى الدورة - التي حضرها 22 عضوا من مجموع 34 - على مستويين :

1. كتب الأول بمصل مجهولات المسمى والثاني أثناء مروره بالثمة، والثالث لأن عباس الثورة عليه عند مروره بالخامسة ثم اجتماعه به في المغرب

1. جلسات سرية اقتضت على كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، وظهر خلالها عيان بمظهر الأقلية قياما بأغلبية كريم وحلفائه الجدد.
2. جلسة عامة ختامية ترأسها فريحات عباس استغرقت حوالي ثلاث ساعات، استمع خلالها أعضاء المجلس إلى خطاب وتقرير من رئيس الجلسة وكل من :

- رمضان عيان المنمق الفعلي للجنة التنسيق والتنفيذ.

- الدكتور محمد الأمين الدباغين مسؤول الوفد الخارجي، منذ عملية احتطاف طائرة بن بلة ورفاقه

- محمد يزيد ممثل جبهة التحرير بنيويورك

- مكتب الجبهة بالقاهرة⁽¹⁾...

واختتمت أول دورة لمجلس الثورة، بتكريس الاتفاق المؤقت الذي أسمرت عنه المفاوضات الشاقة بين الكتلتين في الكرلوس والمتمثل أساسا في

1. لائحة عامة مما جاء فيها :

- نظرا للتأويلات الفاضلة لبعض مواقف 20 أوت 1956

- ونظرا بما يستوحه الحفاظ على وحدة الشعب من وضوح في قيادة الثورة الجزائرية.

هإن مجلس الثورة يؤكد :

1. المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري، بصرف النظر عن الزبي الذي يرتدون، وبالتالي لا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج.

2. أن هدف الثورة الجزائرية كان ويظل إنشاء جمهورية ديمقراطية اجتماعية، لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

1 أحمد توميل المصدي حياة كفاح (ج 3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

وأثناء التصويت على اللائحة، لوحظ أن عيان لم يصوت على النقطة الأولى مرفوعاً بالعقيد دهيلس (1).

ب. توسيع مجلس الثورة إلى 54 عضواً بدل 34

ج. رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضواً (بدل 5)، حسب التشكيلة التالية.

- بقاء اثنين من لجنة التنسيق الأولى هما عيان وكريم، وعزل اثنين هما: بن حدة ودحلب.

- تعيين أربعة من قادة الولايات هم: محمود الشريف (الأولى)، بن طبال (الثانية)، أوعمران (الرابعة سانفا)، بوصوف (الخامسة).

- تعيين ثلاثة من السياسيين هم: الدكتور الدباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري.

- تعيين القادة المنجناة الخمسة أعضاء شرفيين وفي مقدمتهم الأربعة المختلفون الذين أبدوا من القيادة التنفيذية للثورة هي مؤتمر الصومام. أي بن بلة، بوضياف، خيصر، أيت أحمد.

د. حرية تنقل لجنة التنسيق الحديدية بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكماح (2).

هـ. إنشاء قيادة عليا سرية باسم «اللجنة الدائمة للثورة» تضم خمسة «عسكريين» هم: كريم، بن طبال، بوصوف، الشريف، أوعمران، ومهم «سياسي» واحد هو عيان.

يفصل هذه النتائج حرج قادة الثورة من دورة القاهرة متمقين في الظاهر، وتأكيداً لهذا الاتفاق قاموا بعملية إعلامية لتبديد الشائعات القائلة بوجود خلافات وانقسامات وما إلى ذلك (3).

1 M. Belhadj Le Courrier Alger Le Cour, Coubah Editions, Alger 2000

2. فتحي الدين عبد القاسم وثورة الجزائر.

3. الطيب النعالي في كتابها متقرون. هي وكاب الثورة دار هومة، الجزائر 2004

والمواقع أن هذه النتائج، كانت تعبر عن ميلاد موارين قوى جديدة دخل الهيئات القيادية للثورة، بعد انهيار التوازنات التي بنيت عليها سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومال قبل سنة، والتي كان الثاني عباس - بن مهدي الحلقة المحورية فيها. هذه الحلقة ضربت في الصميم باستشهاد بن مهدي، وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ اندي مكي كريم من مراجعة موقف المعابد لعبان، وأكثر من ذلك عقد تحالفات مع أغلبية قدة الولايات على حمابه.

علم أن عبان بالغ في تعيين وجود لجنة التنسيق داخل البلاد، وتقرير مكانته فيها على حساب شخصيات تاريخية، لعبت الأدوار الأولى في تعصير الثورة وقيادتها في انطلاقها الصعبة.

لذا يمكن القول أن دورة القاهرة حاولت تقليم أظافر عبان والحد من تطلعه للانفراد بقيادة الثورة، دون منفذ كاف من المشروعية التاريخية والسياسية، ومن القوة العسكرية التي يمكن أن يلوح بها خصومه «المسكريون»، لاسيما بعد أن فقد الريع السلطوي المستند من وجوده داخل البلاد، والذي حاول احتكاره دون بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

فما حدث في دورة القاهرة إذا، كانت محاولة احتواء لاندفاع عنصر نشيط، من باب الحرص على مبدأ القيادة الجماعية، في سياق موارين قوى جديدة تماماً، ولم يكن بناء على ذلك «انقلاباً على عبان» وأخرى وأولى «انقلاباً على مؤتمر الصومال»، الذي اصبح للثورة من جديد نظاماً وسياسة ودبلوماسية.

ومن الأدلة على ذلك، أن لجنة التنسيق والتنفيذ الثابتة خرجت من الدورة وهي أشد ما تكون شعوراً بالقوة، كما تجلى ذلك في سلسلة الاجتماعات التي عقدتها عشية الذكرى الثالثة لثورة فاتح نوفمبر والتي توجت بقررين هاميين، ١. شن هجمات على مراكز جيش الاحتلال بمختلف الولايات، في إطار ما أسمته بـ «هجوم الخريف».

2. تأكيد النمساك «بالشرط المسبق» حسب الصيغة التالية :

«لا يمكن إجراء أية مفاوضات بدون الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر». ودافعت اللجنة عن موقفها بحجة أن التفاوض لا معنى له إذا لم يكن بين طرفين متساويين. فأى تفاوض هذا الذي يكون بين فرنسا الدولة السيدة والجزائر المستعمرة التي تعتبرها حراً لا يتجزأ منها؟(1).

وهي نداء للشعب والجيش بالمساسبة. أكدت لجنة التنسيق إيمان قيادة الثورة بالنصر، استناداً إلى هدالة القضية ومشروعيتها، وإلى قوة العزيمة والروح التضالية التي لا تحدّها حدود(2).

واستقبلت اللجنة عام 1958 بنفس الروح والعزيمة، معبرة عن تعلقها بحق الشعب الجزائري في حريته واستقلاله بقولة الرعيم الفيني أحمد سيكوتوري : «أنا نطالب بحقنا في أن نحكم أنفسنا حكماً سيئاً»(3).

وبنا على ذلك، رفضت باعتداد «القانون الإطار» الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في بداية فبراير، مؤكدة بشأنه : «أن قانون لاكوست أبعد ما يكون عن فكرة الاستقلال.. فتحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال، بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق»(4).

وأكد فرحات عباس الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله : «لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكل محاولة غبية لتقسيم الجزائر»(5).

وكشفت صحيفة «المجاهد» مقاصد «القانون الإطار» اعتماداً على أسبوعية «فرانس أوبسيرفاتور» نفسها التي لخصت نوايا إدارة الاحتلال في

1. المجاهد عدد 11 / 11.1 1957.

2. المصدر السابق.

3. المجاهد عدد 15 / 1.4 1958.

4. المجاهد عدد 17 / 2.15 1958.

5. المجاهد عدد 18 / 3.1 1958.

محاولة «خلق كذا من باوداي جزائري، طمعا في صد انشعب عن جبهة التحرير»⁽¹⁾.

واستغلت لجنة التنسيق حادثة الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فبراير، لتعود إلى الواجهة بقوة. فقد أصدرت بياناً عنهما، عبرت من خلاله عن تضامنها مع الشعب التونسي، وددت بالاعتداء الفرنسي الذي استهدف بلدة آمنة في يوم سوقها، مكديبة بالمناسبة أن تكون الساقية قاعدة حلضية لجيش التحرير.

واعتبرت اللجنة - باسم جبهة التحرير - الاعتداء نوعاً من التآديب للرئيس بورقيبة الذي عرض وساطته رفقة ملك المغرب، لوقف المأساة الجزائرية بتركية من الأمم المتحدة، الأمر الذي يكشف مرة أخرى النوايا العنوانية لفرنسا التي صرحت عرض العائط بلانحة لجمعية انعام في دورتها الثانية عشرة.

ودعت مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في العنوان على تونس، مؤكدة في الختام أن جبهة التحرير ستتخذ القرار المناسب، على ضوء الرد الأممي على العدوان الفرنسي⁽²⁾.

وبرهنت قيادة الثورة في ربيع 1958 من جهة أخرى، على نظرة ثاقبة في رصد تطورات الموقف الفرنسي، كما تؤكد ذلك صحيفة المجاهد في افتتاحية فاتح مارس.

فقد تطرقت إلى المداولات المضطربة داخل البرلمان، ولمست فيها ما يشبه الأنفاس الأخيرة للجمهورية الرابعة. فقد كتبت في هذا الصدد: بعض الأصوات تناصر التفاوض فوراً، «وهناك من يدعو إلى حوض معركة

1 نفس المصدر.

2- المصدر السابق.

الشرف. وفريق ثالث يستعد بسفير روسيا.. وفريق رابع يتوسل إلى دوجول لإقناع فرنسا مرة أخرى..

ونقلت الصحيفة في نفس الصبيلق تصريحا لروبير شومان. يلخص بوصوح الموقف الاستراتيجي الفرنسي، إذ يقول: «علينا أن نصح حدّ لهذه الحرب المصيبة بالبحث عن المفاوض الكمؤ. دون أن نعمل مصالح فرنسا». وفي غضون الأسبوع الأخير من مارس والأسبوع الأول من أبريل، عقدت لجنة التنسيق بالقاهرة سلسلة من الاجتماعات. ختمتها بإعادة توزيع المهام بين أعضائها الثمانية العاملين (بعد تصفية عبّان) كما يلي -

1. بلقاسم كريم دائرة الشؤون العربية. وتشمل القيادة العامة لجيش التحرير وتوزيع الأسلحة والمؤونة ونقلها داخل الجزائر.

2. عمار أوعمران دائرة التسليح والتكوين وتشمل البحث عن الأسلحة والمؤونة وشراؤها ونقلها إلى الحدود (الشرقية والغربية).

3. عبد الحميد بوصوف دائرة الاتصالات والعلاقات العامة. وتشمل الاستعلام والوفاء منه. فضلا عن مدارس الإشارة (المغرب وتونس).

4. الدكتور محمد الأمير الدباغين دائرة العلاقات الخارجية وتشمل مصالح أفريقيا الشمالية. والعالم العربي مع إفريقيا وآسيا، وأجبرا أوروبا وأمريكا.

5. محمود الشريف دائرة المالية وتشمل مصالح الميرانية. والممتلكات والعناد. والحسابات والمراقبة

6. عبد الله (الحصن) بن طبال دائرة الشؤون الداخلية والإدارة وتشمل الإدارة واتحاديات العمدة في تونس والمغرب وفرنسا.

7. عبد الحميد مهري دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية وتهتم بشؤون الأجناس والهلل الأحمر والمقاتلات والمطلبة.

8. فريحات عباس : دائرة الصحافة والإعلام، ومهمتها الدعاية الخارجية والداخلية، والتوثيق العام والمشورات.

وقد اعتبر كريم والشريف نتائج اجتماعات القاهرة «في نفس أهمية مؤتمر الصومام التاريخي»⁽¹⁾.

للتذكير أن توزيع المهام على النحو السابق، جاء ليكرس ويوضح أكثر ان توزيع الأولي الذي تم في سبتمبر 1957 عقب تأسيس لجنة التنسيق الثانية، والملاحظ أن صحيفة «المجاهد» أحدثت بعد ترسيم أعضاء اللجنة في مهامهم، تركيز بشكل ملحوظ على شخص كريم مسؤول دائرة شؤون الحرب الذي كان يحاول التمييز على زملائه، باعتباره آخر «التاريخيين» الذي ما يزال في الميدان بعد استشهاد البعض وأسر البقية.

فقد نشرت مثلا في عدد 29 مايو 1958 حديثا له أدلى به إلى التلغزة الأمريكية، أعرب فيه عن أمل جبهة التحرير في «أن تستجيب واشتغل لنداء مؤتمر طنجة، بالكف عن دعم الحرب الاستعمارية في الجزائر مباشرة أو غير مباشرة».

وقد صادفت إعادة نشر هذا الحديث الإعلان عن «استشهاد» عيّن.

5 - قضايا أخرى.. تستوجب الحسم

كان على لجنة التنسيق والتميز الثانية المنبثقة عن دورة القاهرة لمجلس الثورة خلال عامها الأول (والأخير)، أن تحسم في بعض القضايا الداخلية الهامة مثل مشكلة عيّن، والعلاقة مع القادة السجاء، ومسألة الحكومة المؤقتة، فضلا عن مواجهة عودة الجنرال بوعول إلى الحكم والتصدي لمناوراته الأولى.

1. المجلد عدد 23 / 5.7 1958.

١ - مشكلة عبّان :

خلال تجربة لجنة التعميق والتنفيذ المنشقة عن مؤتمر الصومام، فقد عبّان عمليا دعم كل من كريم وأوعمران اللذين يرجع لهما فصل التحالف بجهة التحرير وتعيينه مسؤولا بالجزائر العاصمة. ومرد ذلك غبطته في التصرف معهما بشهادة حبيبه وصديقه «المركزيين» بن خبة^(١) ودحلب.

وإثناء الفترة الممتدة من منتصف سبتمبر 56 إلى أواخر فبراير 57، اصطدم أكثر من مرة بكريم وبن مهدي بسبب تململه إلى «العب دور القائد» والانفراد بالقرار تعبيرا عن هذا التلملح^(٢).

وعند مرور كريم بالولاية الثانية لم يجد كبير عناء في التعاضد مع قائدها بن طبال الذي كان قد عارض عبّان في مؤتمر الصومام رفقة زيفود، في مسائل مبدئية وسياسية مثل فتح أبواب قيادة الجبهة على مصراعيها أمام قدماء السياسيين^(٣).

وتأكد هذا التعاضد في إصرار كريم على اصطحاب بن طبال معه إلى تونس.

وعلى العكس من ذلك، خسر عبّان في طريقه إلى المغرب عبر الولاية الخامسة، قائدها عبد الحفيظ بوصوف الذي كان محل انتقاداته أمام عناصره التي كانت تبلغ مسؤولها الأول بكل صغيرة وكبيرة^(٤).

وحدث أول صدام بين الرحلين في أول لقاء بينهما بمكتب الجبهة بالناظور (المغرب). فقد تناول الحديث بالمناسبة عملية اختطاف طائفة أعضاء الوفد الخارجي، فقال عبّان ما معناه : لحسن الحظ أنه وقعوا في

1 B. Ben Khedja, Abane Ben M'hidi, Dahlab Editions, Alger 2000.

2 S Dahlab, Mission Accomplie, Dahlab Editions, Alger 1990

3 م. عبّان-بن خبة عبّان مولجة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق، الجزائر 2004

قصبة اعدوا لأننا كنا نعد لإصدار بيان نتهمهم فيه بالاحيانية لمشاركتهم في لقاء تونس⁽¹⁾.

فتصدى له بوصوف مداخلنا عن الأربعة المختطفين. لاسمهم بوصيف الذي عرفه عن كتب في إسبانيا والمغرب.

وقد ضاعف ما كان بين الرجلين من تنافر واضح على الصعيد الشخصي، من النتائج السلبية لهذه البداية السيئة⁽²⁾.

وفي أواخر يونيو 1957 كلل الخصام على أشده بين صان وكريم بالقاهرة، ونجلى ذلك في رفض كل منهما رفضا حادا، أن ينشط الآخر المؤتمر الصحفي لأول باسم لجنة التنسيق المزمع عقده في 4 يوليو الموالي وهذا ما يفسر إسناد هذه المهمة إلى سعد دحلب أكثر الأربعة رهدا في الظهور والترجم⁽³⁾.

وغداة دورة مجلس الثورة بالقاهرة في أواخر أوت والقرارات الصادرة عنه - المعبرة عن موازين قوى جديدة - لم يهضم عبان ذلك، وأخذ يعمل بشئ الوسائل سر وعملانية، تدارك الموقف ومحاولة ترجيح الكفة لصالحه من جديد.

وفي هذا الصدد تمكن من استقطاب شخصيتين بارزتين:

1. المحامي أحمد بومسجل من قادة حزب البيان البارزين.

2. النقابي مولود (رشيد) قائد ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس - بدءا من أواخر 1956 - رفقة كل من بن عودة ومرهودي.

وحاول نفس الشيء على الصعيد العسكري، حيث نجح في استقطاب العقيد الصادق دهلوس الذي استطاع تكوين 4 فيالق موالية بالمناطق الحدودية⁽⁴⁾.

1. العلي، الثعالب في كتابها، مقتوم... هي وكاتب الثورة، دار هومة الجزائر 2004

2. دحلب في كتابها، دواء الوطني... دار هومة الجزائر 2003

3. دهلوس في كتابها، هرسا... الحريفة دار هومة الجزائر 2001

ووجد عمار الرائد عبد الحميد الحاج علي (الحركاتي) أحد نواب محمود الشريف سابقا في قيادة الولاية الأولى، غاضبا في القاهرة (1) فاستقدمه إلى تونس وقربه إليه.

وواصل مساعيه بنونس كذلك مع العقيد علي كافي الولاية الثانية (2) والرائد محمد اعواشيرة من قيادة القاعدة المشرقية (3).

وهي عضون ديسمبر 1957، تازم الوضع أكثر بعد فشل العديد من الوساطات ولتسيهات الموجهة لبيان خاصة الذي كان شديدا في ابتقاء حصومه علانية ويدون تحفظ، معنفا بدون شك بحلمائه «المسكرين» (4). وكان آخر تعبير من بن طبال - بتكليف من كريم ويوصوف - الذي أفهمه بصريح العبارة انه «سهاكلها» إذا لم يكف عن فعلته (5).

غير أن عبان تمادي، مهددا بالعودة إلى الداخل والتديد بخصومه بين المقاتلين، وكان يقول في ذلك خاصة على الرائد الحاج علي (6).

ويكون مصير عبان تقرير ما بين 15 و20 ديسمبر، بإجماع زملائه في «اللجنة الدائمة لثورة» أي كريم، بوصوف، بن طبال أو عمران الشريف، بعد استشارة وموافقة عدد من المسؤولين الآخرين أمثال بن بلة من القادة السجناء، وكل من العقيدين السعيد محمدي وعميروش من الولاية الثالثة، والعقيد هوارى بومدين من الخامسة..

وقد استدرج إلى المغرب بواسطة برقية وهمية من مصالح بوصوف، تستقدم بعض أعضاء لجنة التنسيق - اسميا - لتبوية «مشاكل طارئة» مع السلطات المغربية. ورافق في رحلته الأخيرة كريم والشريف، حيث نزل

1 O. Meynier Histoire Interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.

2 مذكور الرئيس علي كافي. دار القصص، الجزائر.

3 Meynier, OP/CTT

4 بن بلة - عمار، مصدر سابق (المبايع).

5 كافي، مصدر سابق.

6 Meynier, OP CTT

الثلاثة بمزرعة تابعة للجبهة بضواحي تيطول. وهناك وجدوا بوصوف وبعض رجاله الذين تولوا تمييز الحكم الجماعي حقاً. وتم نقل الصحبة بنفس المزرعة التي كانت تستخدم كذلك لحبس الممارضين والمشوشين⁽¹⁾. وحسب العقيد أو عمر أن عيان لو نجح في مساعيه، للقي حصومه منه ومن رجاله نفس العصير⁽²⁾.

تسببت تصفية عيان في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق، عطلت أشغالها أكثر من شهر، إثر تقطن أعضائها السياميين (الدياعين - عباس - مهري) للأمر، وإصرارهم على توقيع وثيقة تبرئ مساحتهم مما حدث. ولم تستأنف اللجنة اجتماعاتها - مصطرة - إلا بعد العنوان المرسى على ساقيه سيدي يوسف في 8 فبراير 1958 كما سبقت الإشارة.

وعقب تجاوز الأزمة وإعادة توزيع المهام بين أعضاء اللجنة السابقين، استدعى كريم والشريف أحمد بومنعل (المشرف على المجاهد بالمرنسية) وسلعاء بلاغا لنشره حرفيا. كل ذلك بعد تمام خمسة أشهر، في عدد 29 مايو 1958 من «المجاهد» الذي تنصده صورة الفقيه، مع تعليق ينعي «استشهاده في معارك بالمناطق الحدودية».

ويستريح عيان اليوم في مرمع الشهداء بالمالية، بعد نقل رفاته من تيطول بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة فاتح نوفمبر 1954.

ب - العلاقة مع القادة السجناء

برز الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني غداة قيام الثورة، كنواة قيادية مستوفية لشروط التمثيل كما وكيفا ضمن مجموعة «التاريخيين التسعة». فالوفد كان يصم في البداية ثلاثة من أبرز قادة الحركة الوطنية الثورية هم محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آية أحمد.

1 إحداس في مقعون في ركب الثورة. مصدر سابق.

2 في كتابنا حوار - عطاء - دار هومة. الجزائر 2003.

وقد انضم إليهم في 2 نوفمبر محمد بوضياف وهو يحمل صفة المنسق بين الداخل والخارج التي منحها إياه نظراؤه في طجة الستة، تقديرا لجهوده الرائدة في الإعداد للثورة المسلحة وإعلانها فعلا. وما لبث محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة (عرب البلاد) أن التحق بالاربعاء، وأصبح شريكا لهم في مهامهم، لاسيما الموجهة لعائدة العمل الثوري داخل الجزائر.

وحقق الوفد نجاحا ملحوظا في تضخيم صدى العمليات المسلحة الأولى واستقطاب تعاطف ودعم البلدان العربية، فضلا عن بعض البلدان الإسلامية والاسبوية مثل استونيا وبرمايا

1. فعملية الحصول على الأسلحة انطلقت فعلا ابتداء من 8 ديسمبر 1954 واستمرت طوال 1955 بواسطة بعض المراكب التي ارتبط اسمها بهذه العملية المصيرية مثل «ديا» (مارس 55) و«انصار» (سبتمبر 55).

2. وفرض الوفد حضوره في مؤتمر «باندونغ» (أبريل 55) الذي كان أول مظهر دولي رسمي تعتبر المشكلة الجزائرية قضية تصفية استعمار - أسوة بالقصيتين التونسية والمغربية -، وليست «مسألة داخلية فرنسية».

3. وتمكن الوفد في الأمم المتحدة من تحقيق مما جاء بتسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، بفضل مؤيرة البلدان الشقيقة والصديقة هي التعريف بالقضية، لاسيما بعد انسحاب الوفد الفرنسي من اشغال الدورة.

هذه المكاسب القياسية الحاسمة، لم ير فيها رمضان عبان - مساعد بيطاط السابق في مجال الاتصال والدعاية - سوى الهالة التي يمكن أن تصفيها على عناصر الوفد الخارجي، ودعم دورهم القيادي تبعاً لذلك.

والواقع أن عبان منذ تطوع لسد الفراغ الحاصل بعد أسرف قائد المنطقة الرابعة رابع بيطاط في 16 مارس 1955، وضع نصب عينيه مركزة القيادة بالجزائر

العاصمة، والسعي لبسط نفوذه تحت غطاء «أولوية الداخل» كشرعية بديلة لشرعية فاتح نوفمبر والرواد التلويحيين كما سبقت الإشارة في فصل سابق. ولا ندري بالضبط إن كان موقعه هذا مبادرة فردية، أم باتفاق مع كريم

الذي تربطه بنظرائه في «لجنة الستة» استراتيجية محددة وخطة معلومة. علما أن «استراتيجية المراحل الثلاثة»¹ التي اتفق الرواد عليها قبل إعلان الثورة، كانت تؤجل مركزة القيادة إلى المرحلة الأخيرة، بعد التمكن من تحرير عدد من المناطق لتأوي قيادة الثورة داخل البلاد.

ومهما يكن فقد اندفع عبّان من منطلق سلطوي محض منذ الوهلة الأولى، نحو منازعة الوفد الحارحي سلطته ونفوذه، مستهدفاً بن بلة وبوضياف بصفة خاصة، ويمكن أن نستدل على ذلك على سبيل المثال - لا الحصر - بشواهد من رسائله إلى خيضر في الفترة ما بين سبتمبر 55 ويونيو 56.

1. ففي فاتحة رسائله بتاريخ 20 سبتمبر 55، يخاطب أعضاء الوفد بلهجة متعالية عنيفة بدون أي مند شرعي، غير مبادرته بسد الفراغ بتصويض من كريم وأوعمران قائدي المنطقتين الثالثة والرابعة.

ففي هذه المائدة العربية يحكم المرسل على أعضاء الوفد بالتقصير، لأنهم في تقديره لم يبذل خلال 10 أشهر أدنى جهد لإرسال أي شيء إلى الداخل، وبناء على ذلك يخبرهم بأن المناضلين في الداخل ناقمون عليهم، ويطالبونهم بالعودة ليموتوا معهم على الأقل¹.

هذا الحكم القاسي كان يمهّد لرسالة لاحقة بتاريخ 4 نوفمبر، حرد فيها أعضاء الوفد من صفة تمثيل جبهة وجيش التحرير بالحارح، وفي ذلك خرق صريح لتصويض الوفد من قبل «لجنة الستة» عشية إعلان الثورة.

وأكثر من ذلك جردهم من مهامهم القيادية، معتبراً إياهم «مجرد وطنيين في المهجر، مكلفين بمهمة من الجبهة والجيش»². 1 على غرار بن بلة

1. بوضياف في كتابنا: ثوار... عظماء دار مومة الجزائر 2003.

وبوصيف اللذين أصبحا حسب الرسالة «مكلفين بمصلحة العناد والاتصال، بعبان ورفاقه».

2. وفي رسالة 13 مارس 1956، أظهروهم بصريح العبارة أن وجودهم بالقاهرة لا يسمح لهم بتكوين نظرة سليمة عن الموضع بكل من الجزائر وفرنسا. باستثناء «النظرة المنحرفة المستمدة من الصحافة الفرنسية» طبعا، أمثل هذه النظرة للوفد الخارجي، لا تستبعد أن يكون حضور ممثلين عنه في مؤتمر الصومام أمرا غير مستحب، لاسيما أن نتائج المؤتمر توحى بأن مهندسها كان يبيت إبعادهم بالمناسبة عن القيادة التنفيذية للثورة.

وقد برّر عبان هذا الإبعاد غذاء المؤتمر، بتكريس مبدأ «أولوية الداخل...» الذي يفسره بالأسباب التالية :

1. مطلق الأشياء يفرض أن يكون الخارج تابعا للداخل ..

2. استحالة القيادة من الخارج.

3. أهلية الداخل للقيادة، مردّها شمولية نظرتة للوضع وإشراكه على القوات الرئيسية للثورة.

ورد بالمناسبة على مطلب الوفد الخارجي بتشكيل «قيادة مشتركة» - بين الداخل والخارج - بتحديد إطار هذه المشاركة في مجلس الثورة الذي تم تعيين «الخمسة» أعضاء دائمين فيه ترمينا لدورهم التاريخي.

وطرح عبان تصوره لإعادة تنظيم الوفد والمهام المنوطة به. حسب هذا التصور :

- أن قاعدة الوفد تتكون من الأعضاء الدائمين والإضافيين في مجلس الثورة، وتتولى تعيين مكتب من ثلاثة أعضاء لتسيق العمل، على أن يعود للقاعدة للبت في القرارات الهامة.

- أما مهامه فتتعلق بمختلف المسائل التي يطرحها العمل الخارجي، ما لم تكن تعني مستقبل البلاد، لأن مثل هذه المسائل من صلاحيات مجلس الثورة وحده.

بمثل هذا التصور والقرارات والإجراءات المنبثقة عنه، شكّل مؤتمر الصومام «انقلاباً شرعياً» على الوفد الخارجي، وكان عيان يعتقد أن الوفد سيرضخ في نهاية المطاف للأمر الواقع، ويسود الوثام بين الجميع لاسيما أننا مقبلون على مرحلة حاسمة⁽¹⁾.

وقد حسنت المعابر الفرنسية الموقف، عندما تولت تعيين الوفد في عملية القرصنة الشهيرة (22. 10. 1956)، وبذلك خلا الجو - مؤقتاً - لعبان الذي خرج من المؤتمر منتصراً على الجميع.

ولكي يبعد بن بلة ورفاقه نهائياً عن شؤون الثورة وانقيادة، وجه إليهم في سجنهم تنبيهات متتالية، تنهرهم عن «التدخل في شؤون الثورة»، تارة بواسطة أحمد بومنجل وتارة بواسطة اتحادية الجبهة بفرنسا⁽²⁾.

بمثل هذه التصرفات استطاع عبان أن يقيم حاجراً موضوعياً ونفسياً بين القادة السّجناء ولجنة التنسيق والتنفيذ. لكن هذا الحاجز لم يمنع استمرار الاتصالات الثنائية عن طريق الرسائل، فقد كان عبان شخصياً يرسل آيت أحمد، بينما كان كريم يرسل بوضياف وبين مهدي يرسل بن بلة⁽³⁾..

وشهدت دورة القاهرة لمجلس الثورة، انقلاباً في الوضع على هذا الصعيد كما سبقّت الإشارة، بعد ردّ الاعتبار للسّجناء الخمسة وتعيينهم من جديد في هيئة قيادة الثورة ولو كأعضاء شرفيين

1. رسالة عبان بتاريخ 23 سبتمبر 1956 هي معطيات في تاريخ الجزائر، د. عبد الحميد (وزو، دار هومة،

الجزائر 2004)

2. بوضياف في كاتلبا داغتيال - طوم، دار هومة، الجزائر 2001

3. المصدر السابق.

ومع ذلك لم تعد المياه إلى مجاريها، إلا بعد تحديد عُنْ هدم المرة، بمبادرة من كريم وبوصوف وأوعمران⁽¹⁾ الذين وحَّهوا رسائل إلى «الخمسة»، تناولت لتطورات الأخيرة لمسيرة الثورة، بما في ذلك «أزمة عُنْ» ومضاعفاتها.

هذه المبادرة - التي تطرقت بدو شك إلى قضية عبان - حياها بن بلة في جواب للشالبي كريم، بوصوف، بن طبال بقوله: «لم نياس قط في تطبيع علاقاتنا ذات يوم». وصعن المرسل رده بعض المواقف والقضايا مثل:

1. تشجيع عملية تطهير الهيئات القيادية للثورة، لاسيما إن كانت تستهدف «عناصر التعفن التي استطاعت أن تتسلل إلى الصفوف»، أو تلك التي «تسكها ذهنيات مريضة مفروضة مؤدية»، فضلا عن «المغامرين والانتهازيين»..

2. ضرورة التمييز في مسألة الرجال، بوضوح بين المؤسسين والتابعين الذين هم ثمة طيبة للثورة، وبين الذين حملتهم الظروف على الالتحاق بالثورة، ويمود بالمناسبة إلى مؤتمر الصومام، معتبرا ما حدث فيه من «حط بين المنتئين حطاً فادحاً وخيم المواقب».

3. أوصى هي مسألة الرجال دائما، خيرا بكل من مصطفى الأشرف وعبد الرحمان قرأص، كما أوصى بإعطاء اهتمام أكبر لبعض الشخصيات السُّجينة أمثال الحاج بن علا وأحمد بوشعيب ومراد طربوش ومحمد العربي ماضي، لكنه انتقد بشدة وجود كل من الدكتور الدباغين وأحمد بومنحل في جهاز قيادة لثورة، وأندى تعمله على عضوية محمد لبحاوي هي مجلس الثورة.

4. ضرورة التعاون والعلاقة المنتظمة بين «الخمسة» ولجنة التنسيق والتفديد مؤكدا أن ذلك ممكن ومرغوب، لاسيما بعد إزالة العرافيل التي كانت تقف حائلا دون ذلك».

1 M. Hadj, Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981 P188.

5. أوصى بتحسين العلاقات مع المغرب، ورفع مستوى التمثيل بالرباط.
 6. أوصى بمحاولة حمل الأقطار العربية النقطية على استعمال ورقة البترول للضغط على فرنسا⁽¹⁾.
- هذه المراسلات بين الطرفين، تشكل عمليا تجلوا للحلاف الخفي، المتواص بين «القادة السجاء» وقيادة الثورة، منذ ربيع 1955 كما سبق الإشارة. وقد تأكد ذلك بتعيينهم وزراء دولة في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما سيأتي لاحقا.

ج. الحكومة المؤقتة

- اقترح تأسيس حكومة مؤقتة منذ الوهلة، بفكرة تطور الثورة الجزائرية تطورا حاسما على طريق انقصر، ودحول مطلب استعادة السيادة الوطنية والاستقلال طور لممكن في آجال معقولة.
1. فإنشاء هذه الهيئة يرمز على الصعيد الداخلي لاستعادة أحد مظاهر «سيادة»، ويثير في نفس الوقت باستقلال وشيك لا ريب فيه.
 2. ويرمز هذا الإنجاز على مستوى العلاقة مع العدو، إلى قرب مرحلة المفاوضات الجدي على مطلب تقرير المصير والامتناع.
 3. ويعني على الصعيد الدولي تجاوز مرحلة «الحركة الثورية»، ووضفء شرعية أكثر على حبهة التحرير الوطني، ومشروعية أقوى لمطلب تقرير المصير، وتأكيد استعدادها لتحمل مسؤولياتها كاملة في حرائر مستقلة.
 4. من الناحية الزمنية، ظهرت عبارة «حكومة مؤقتة» لأول مرة، في رسالة 8 أكتوبر 1955 الموجهة من رمضان عباس إلى محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوحد الحارحي، وذلك في إطار الحديث عن شروط لتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية ومنها : «إجراء مفاوضات بين الحكومة

1. Ibid.

الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة، مؤلفة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري»¹.

وهي مطلع 1956، عاد الشيخ العباس بن الشيخ الحسين من مهمة لدى البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المقيم بالقاهرة، وذكر في تقريره لعبان أن أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير هناك يفكرون في تأسيس حكومة مؤقتة.

وقد دفع ذلك خيضر في رسالة إلى عبان بتاريخ 15 فبراير، لإبداء التوصيح التالي: «ذكرنا موضوع الحكومة المؤقتة في مؤتمرنا الصحفي كمجرد احتمال، وفي تقريرنا السياسي كمجرد اقتراح».

هذا التوضيح لم ينع عبان بعد شهر. من تنبيه خيضر ورفاقه بقوة مؤكداً.

1 - «أن الحكومة المؤقتة إما أن تكون بالجزائر أولاً تكون».

2 - «أن تشكيل حكومة بالخارج سيضطربنا إلى التثديد بكم علانية،

وستكون القطيعة النهائية بيننا»¹.

رغم هذا التنبيه المبف، اجتمع الثلاثي خيضر - بن بنة - بوضياف هي صائمة 1956 - بالقاهرة، فكانت «الحكومة المؤقتة» من المواضيع التي بحثوها. وقد أشار إلى ذلك خيضر، في رسالة إلى بن خدة بتاريخ 16 أوت مررا النقاط التالية:

أ - «الحكومة المؤقتة مسألة هامة ومستعجلة، وهي مطروحة منذ شهور طويل دون أن نجد لها حلاً».

ب - «ضرورة إيجاد حل لهذه المسألة قبل نهاية أكتوبر 56، لأنه بدون حكومة مؤقتة ستتظل جبهة التحرير في نظر الرأي العام العربي مجرد حركة تمرد، في حين أن القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية لا جدال في ذلك».

1 M. Belhocine, Le courrier Alger - Le Caire, Ombak Editions, Alger 2000.

ج - أن آيت أحمد يحسن بهذه الضرورة من موقعه بنيويورك أكثر مما بدا
من أنفك يلح علينا بالإصرار في هذا الاتجاه.

د - نحن الثلاثة - وجميع الإخوان الموجودين هنا - نقدر أن الوقت
مناسب لتشكيل هذه الحكومة التي تمثّر ممراً إجبارياً عاجلاً أو آجلاً..
طبعاً لم يسس حيزر الإشارة إلى أن الحكومة المشبودة - حسب تصور
ورفيقيه - هي هيئة حاكمة تنشط من داخل الجزائر، إقراراً مرة أخرى بمبدأ
«أولوية الداخل»⁽¹⁾.

هذا الإلحاح من الوفد الخارجي، رد عليه هنش في رسالة 23 سبتمبر -
المرفقة بمحضر قرارات مؤتمر الصومام وأرسلته السياسية - بقوله :
«بؤن معرفة رأيكم واقتراحاتكم حول مسألة الحكومة المؤقتة»⁽²⁾.

وبعد 6 أشهر من أسر أعضاء الوفد الخارجي الأربعة، يادر آيت أحمد من
سجن «لاصينتي» (باريس) مقترحاً في رسالة للجنة التنسيق والتضيق والتضيق (أبريل
57)، «تشكيل حكومة مؤقتة في أحسن الأجل، تأهباً لأية مبادرة سياسية» حول
القضية الجزائرية⁽³⁾.

وحدا حذوء بن بلة بعد تمام سنة في رسالته إلى «البنات الثلاث»، إذ
تسائل عن أسباب التأخر في الإعلان عن الحكومة، مذكراً برسالة كان
تلقيها ورطافه بسجن «لاصينتي» قبل 10 أشهر، وتناولت هذا الموضوع وبين
صاحب الرسالة مزايا مثل هذه المبادرة التي «يمكن أن تقب الوصح رأساً
على عقب، ويصح فرنسا في موقف حرج، فصلا عن صدها في العالم»
وعبر في نفس السياق عن استهوانه لفكرة إنشاء «لجنة تحرير» بدل
الحكومة، مفترضاً أن تكون الإشاعات التي تروّج لهذا البديل من مصادر
فرنسية لتحريب فكرة الحكومة⁽⁴⁾.

1. IBID.

2. R. Maick, L'Algérie d'Erism. Dahlab Editions, Alger 1995.

3. M. Harbi, Archives de Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.

وغداة هذا التذكير والإلحاح من بن بلة، طرحت المسألة على مؤتمر طنجة الذي شاركت فيه جبهة التحرير، إلى جانب حزب الاستقلال (المغرب) والحزب الدستوري الحر (تونس) في الفترة ما بين 27 و30 أبريل 1958. ونهب وفد الجبهة إلى طنجة، بنية استصدار توصية من المؤتمر بتشكيل حكومة مؤقتة. وتولى عبد الحميد مهري في اليوم الأول من الأشغال إثارة الموضوع كاحتمال قريب وثى عليه أحمد بومنجل، موصفاً أن تطور الحرب يستوجب تكوين حكومة، الأمر الذي سي طرح مسألة الاعتراف بها من البلدان الشقيقة كالمغرب وتونس.

هذه لإشارات، رد عليها عبد الرحيم بوعبيد الذي حدد موقف الوفد المغربي بقوله: «نحن مستعدون للاعتراف بالحكومة المرمع تكوينها، إذا رأيتهم في ذلك وسيلة ناجعة لتعجيل باستقلال الجزائر. وهي كذلك فعلا في تقديرنا». وخلص بوعبيد إلى القول: «نحن لسنا ضد المبدأ، لكن مع دراسة التوقيت المناسب، وتوفير شروط النجاح...».

وأثار الباهي الأدمع باسم الوفد التونسي الجوانب القانونية للموضوع، وأهمية احتشاد الرجال الأكفاء المعروفين على الساحة بولية، فصلا عن التوقيت المناسب لهذا الحدث الذي يندرج في منطق كساح الشعب الجزائري من أجل استقلاله وخلص بدوره إلى القول: «نحن موافقون على تشكيل حكومة، لكن ينبغي التعصير للمسألة بجد. ونحن على استعداد لافتراح صيغ نفاذة الانجاء المشترك».

وقد يومسجل باستخلاص الموقف الحتامى حول هذه النقطة من جدول لأعمال في المداورة التالية:

«الاتفاق على تكوين حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومات الشقيقة طبعاً» (١).

١ الدباغ، علي كتابنا بن بلة - عهد مولجة... من أجل الحقيقة - مؤسسة للشرق، الجزائر 2004.

وغداة مؤتمر طنجة، انطلقت الحملة التمهيدية للإعلان عن الحكومة المؤقتة، وقد دشنتها الشائى كريم - الشريف يحدث لصحيفة «المجاهد» (عدد 7 مايو 58)، أجابا فيه عن سؤال تتعلق بأسباب تشكيل حكومة بالقول، «أن أسباب ذلك عديدة منها - تلبية رغبة الشعب الجزائري الذي عبّر عن ذلك أكثر من مرة، وتجسيد وجود الأمة والنهضة الرسمية لسيادة «فرنسية» في الجزائر بعد أربع سنوات من الحرب».

وفي العدد الموالي (29 مايو) نشرت الصحيفة تصريحاً أدلى به كريم إلى التفرقة الأمريكية تطرق خلاله إلى الموضوع قائلاً «الحكومة المؤقتة حكومة تحرير لا حكومة منفى.. ومقرها قد يكون داخل البلاد أو في بلد صديق.. ومسألة المقر مسألة عملية لا تكتسي مدلولاً سياسياً».

وفي تقرير كريم إلى لجنة التسيق والتنسيق المؤرخ في 5 أوت 1958، عاد مرة أخرى إلى موضوع الحكومة كمطلب من الشعب والجيش في نفس الوقت. مدافعاً عنها على أساس أن القرار سيريد عريضة الشعب والجيش قوة».

وتميّز موقف الدكتور محمد الأمين الدمايين - مسؤول العلاقات الخارجية - باستحضار في البداية، معصلاً تأجيل الإعلان عن الحكومة، إلى حين اقتراب موعد المفاوضات مع المرتسبين. ومرد هذا التحفظ، تحوّل من «نفس» الحكومة قبل الأوان - شأن كل جهاز إداري لما.

د - عودة دوغول إلى الحكم

غلب الحذر والترقب على موقف جبهة التحرير من عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم، في أعقاب 13 مايو 1958، الذي أطاح بالجمهورية الرابعة ونظامها البرلماني المتهاافت.

فالثوار بصفة عامة كانوا على دراية بقيمة الرجل التاريخية والعسكرية، ومكانته لدى شعبه وفي المعسكر العربي قاطبة. لذا كانوا يتوحدون أن تؤدي عودته إلى

1. توحيد الفرنسيين من جديد ضد ثورة الجزائر واستقلالها.
2. رفع مستويات الكولون وجيش الاحتلال العامل بالجزائر.
3. تجنيد حلفاء فرنسا لمضاعفة تأييدهم السياسي والدبلوماسي والعسكري..

هذا التوجس عبرت عنه الولاية الثانية بإعلان حالة الطوارئ طوال أربعة أشهر، ترقباً لما سيتخذ الجنرال العائد من إجراءات، تلبية لرغبات العسكريين الذين دفعوا به إلى واجهة الأحداث من جديد⁽¹⁾.

وكان رأي المعتقلين السياسيين بسجن الأصنام (الشلف)، «أن دوغول رجل حرب قبل كل شيء». أي أن على المقاتلين أن يستعدوا لمواجهة تصعيد الحرب الاستعمارية في الجزائر⁽²⁾.

وتأكيداً لكل ذلك، يقول العقيد سليمان (الصادق) دهيلس من قادة الولاية الرابعة «أن حرب الجزائر لم تبدأ إلا بعد مجيء الجنرال دوغول إلى الحكم»⁽³⁾. لكن بعض السياسيين في جبهة التحرير - دون تجاهل هذا الجانب طبعا - كانوا يرون أن الجنرال دوغول «هو الوحيد القادر على التدخل بنجاح في موضوع الجزائر»⁽⁴⁾ بالنظر إلى .

1. سمعته في الجيش الفرنسي، وتحرره خاصة من «عقدة المدي»⁽⁵⁾ إزاءه.
2. تقديره لحجم المستوطنين ووزنهم السياسي حق قدره، فضلا عن تحرره من «لوبياتهم» القوية بباريس.

انطلاقاً من هذه الخلفية، جاء أول رد فعل من جبهة التحرير على حركة 13 مايو، مزيجاً من التوجس وقلة الاكتراث، فحسب هذا الرد .

1. صالح بويبيمر في كتاب «ثوار عظماء» دار هومة، الجزائر 2003.
2. محمد السيد مبروري في كتاب «رواد الوطنية» دار هومة، الجزائر 2003.
3. سليمان دهيلس في كتاب «رسائل الحرية» دار هومة، الجزائر 2001.
4. فرحات عباس في المجمع عدد 29 / 17 5 1958.

● أن معركة الجبهة والشعب متواصلة أعنف وأشد من ذي قبل.

● أن الاستعمار واحد ولا يتغير، سواء كان نظام الحكم جمهوريا أو ديكتاتوريا عسكريا⁽¹⁾.

وأبرزت صحيفة «المجاهد» من جهتها جانب التخوف بقولها : أن «فرنسا تتأهب للاتحاد خلف دوغول تحت قيادة المستوطنين»... وأن التطورات القادمة قد تكشف عن «هاشية مسمورة»⁽²⁾.

وكان جيش الاحتلال بالماصمة، قد أجبر منات الجرائير على التجاوب مع حركته الانقلابية، بواسطة ما أسماه بمظاهرة «الأخوة الفرنسية المسلمة»، في إطار تضليل الجنرال دوغول وحمله على الخروج من صمته، وتلبية نداء الجنرال سالان وقائد الفرقة المباشرة الجنرال ماسو ولم تفت هذه المناورة الخطيرة صحيفة «المجاهد» فتسألت مستنكرة : «كيف استطاع ماسو أن يكسب هذه العودة المفاجئة من ضحاياه»⁽³⁾؟

وعقب التصريحات الأولى للجنرال دوغول خلال زيارته للجرائير ابتداء من 4 يونيو الموالي، غلب التشاؤم على ردود جبهة التحرير.. فقد رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن دوغول :

● «سدد الطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الاستقلال».

● يتحمل بذلك «مسؤولية استمرار الحرب، واحتمال توسعها إلى كامل شمال إفريقيا»⁽⁴⁾.

وفهم فراحات عباس - الناطق باسم لجنة التنسيق - أن دوغول يريد إدماج الجرائير بالقوة، فرد عليه قائلا : «نفصل أن نكون 10 ملايين من الجيئث، على أن نكون 10 ملايين من الفرنسيين»⁽⁵⁾.

1. المجاهد عدد 24 / 29، 5. 1958.

2. المصدر السابق.

3. نفس المصدر.

4. المجاهد عدد 25 / 14، 6. 1958.

وطرح بالمناسبة تصور للإدماج الممكن، ألا وهو: «إدماج فرنسيي الجرائر بمنحهم الجنسية الجزائرية، إذا كانوا صادقين فعلا في تعلقهم بالبلاد»⁽¹⁾. وأولت جبهة التحرير اهتماما واضحا لمناورات جيش الاحتلال اتجاه الشعب، فقامت بتوجيه نداء إلى الجزائريين دعيتهم فيه إلى «مقاومة مناورات العدو السخيفة»، وتجنب مظاهرات المستوطنين... مع محاولة رفع معنوياتهم، بالإشارة إلى تضامن الشعوب الأفرو - آسيوية معهم، هذه الشعوب التي «تمثل ثلثي البشرية»⁽²⁾.

وحكم بلفاسم كريم مسؤول دائرة شؤون الحرب يومئذ، على تصريحات الجنرال المائد الأولى بقوله: «أن دوغول يعني الرجوع بالقضية الجزائرية إلى الوراء، لأن ما يقترحه دون ما اقترحه لاكوست»⁽³⁾. وهي تقرير حول الوضعية العامة بتاريخ 5 أوت 1958، اعتبر كريم دوغول «أخطر أعداء القضية الجزائرية»، مقترحا:

1. التصدي بحرم لاستفتاء 28 سبتمبر حول مشروع دستور الجمهورية الخامسة التي يعتبر «الجزائر حزا لا يتعرا من فرنسا».
2. تصعيد الكفاح حسب خطة فعالة وجديدة، تشمل تدبير عمليات ضد رموز التطرف»⁽⁴⁾.

وبعد 3 أشهر من عودة دوغول، أكتت جبهة التحرير في عدد 28 أوت من «المجاهد»، حو التشاؤم العام بإصدار الأحكام التالية:

1. سياسة دوغول هي عبارة عن «إعلان حرب على الشعب الجزائري».
2. إنها أخطر سياسة منذ إعلان الحرب: «سياسة الوسائل الكبرى عسكريا وسياسيا».

1 المصدر السابق.

2 نفس المصدر.

3 المجاهد عدد 2/26 1958.

4. M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algerienne, Editions Jeune Afrique, paris 1981

3. إنه يريد إقناع الأمم المتحدة بالنتائج العزيرة للاستفتاء...

وأدلى بوصوف - مسؤول الاستعلام والوقاية - بتصريح لأسبوعية «فرانس أوبسرفاتور» جاء فيه : «أدركنا منذ الأيام الأولى أنه من المستحيل تحقيق أي تماهم مع الجنرال دوغول. ملأهم رهبة القوى التي انت به إلى الحكم».. وعلق على ذلك : «وهكذا لا نجد مرة أخرى مفاوض كفؤاً من الجانب الفرنسي».. (1)

ويخص عباس من جهته الموقف قبيل الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في احتماليين متناقضين :

- أولاً : «أن دوغول بوسعه أن يحل المشكلة الجزائرية، لأنه مُنح سلطات خاصة ويتمتع بتأييد الجيش»..

- ثانياً : «لكن يبدو أنه اختار طريقاً آخر، بتبني شعارات لمنطرفين وإدارة ظهره لحقائق القضية الجزائرية».. (2)

وأمام تأكيد الاحتمال الثاني - في المدى القريب على الأقل - ردت حبهة التحرير بعد مهلة ثلاثة أشهر بقوة على الصفيدين العسكري والعماسي من خلال :

- تنفيذ تهديداتها «بنقل الحرب إلى التراب الفرنسي» : بشر سلسلة من العمليات مساء 24 أوت، هزّت العديد من المناطق، مغلقة خسائر مادية وبشرية هامة (3).

- الإعلان في 19 سبتمبر عن تأسيس الحكومة المؤقتة الذي يرمز إلى استعادة السيادة، ويضع الجنرال دوغول أمام واقع جديد، لا مفر من أحده : بعين الاعتبار عاجلاً أو آجلاً.

1. المجاهد عدد 28 / 28 - 8.1958.

2. المجاهد عدد 28 / 28 - 8.1958.

3. طابع التفاصيل في القسم العسكري.

هذا الواقع الجديد سبق لعماس أن نبه صاحب «نداء 18 يونيو 1940» إليه في حديث لصحيفة «لاغرات دولوزان» جاء فيه : «أن الجنرال مصطر إلى التفاوض مع أولئك الذين يصنفهم بالمشجعين... وذكره بالمسألة بقولته هو نفسه : «نحن أحرار.. ما نمنا نقاتل» (1).

أما صحيفة «المجاهد» فقد لحقت رد جبهة التحرير في عنوان عريض : «الثورة الجزائرية مستقر دوعول أيضا» (2).

ثانيا : ثلاث حكومات.. في حلقة مفرغة

تعمزت السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر في ظل الجمهورية الرابعة (من إعلان الثورة إلى غاية 13 مايو 1958) بثابتين أساسيتين :

- اختيار الحرب كرد وحيد على استماتة جبهة التحرير الوطني كما أعلن عن ذلك وزير الداخلية فرانسوا ميتران منذ البداية.
- محاولة عزل جبهة التحرير الوطني بواسطة سياسة إصلاحات، تستهدف بالأساس خلق «قوة ثالثة» بديلة للجبهة ومطالبها الاستقلالية المتطرفة.

وكانت هذه السياسة تعاني من خطأ في التقدير على مستويين

- (1) سوء تقدير طبيعة استماتة فاتح نوفمبر 1954 التي ما بثت أن تحولت إلى حرب شعبية حقيقية. علما أن باريس لم تر فيها في البداية سوى حركة بمرر معزولة بمنطقة الأوراس، حدثت لأسباب عارضة مثل «الجفاف والمحصول السيء»... وما إلى ذلك.

- (2) اعتبار أن جبهة التحرير الوطني لا تعبر عن الشعب الجزائري، وأنها تحاول فرض نفعها عليه بالرعب..

1 H. Alog, La Guerre d'Algérie (T3), Temps Actuels, Paris 1981, p 68

هذا الخطأ المزجج في التقدير، أدى في ظل معارضة المستوطنين الشرسة، إلى تكرار نفس السياسة بصيغ مختلفة، ليقاء بحكومة أدغار فور (1955) وانتهاء بحكومة فليكس غيار التي كان سقوطها في منتصف أبريل 1958، إنيانا بسقوط الجمهورية الرابعة كلها.

لنتذكر أن هذه السياسة برهنت على فشلها منذ خطواتها الأولى، على يد الوالي العام جاك سوستيل الذي استخلص من اتصالاته الأولى بممثلي أهم الأحزاب والجمعيات في ربيع 1955 -

- أن المشكلة الجزائرية سياسية قبل كل شيء، وبالتالي لا يمكن معالجتها بالوسائل الإدارية والعسكرية وحدها.

- أن الإصلاح بالرجوع إلى قانون 20 سبتمبر 1947 تجلوه الزمن. هذه الحقيقة ما لبثت أن أكدت عمليات 20 أوت 1955 بلعة أخرى، لغة القطيعة الدامية مع نظام الاحتلال حملة وتمصلا.

1 - حكومة مولاي : القضاء على التمرد أولا...

لخصت حكومة حي مولاي سياستها اتجاه الجزائر في المعاداة التالية : «القضاء على التمرد قبل أي إصلاح». أي تحطيم جبهة التحرير أولا، تأكيداً لأولوية الاختيار العسكري الذي ازداد وضوحاً في ربيع 1956 بعد اكتشاف البترول في الصحراء، كما يتعلق ذلك في مصادقة البرلمان بأغلبية عريضة على قانون «سلطات الخاصة» في 12 مارس.

هذا الاختيار ومنطقه، عبّر عنهما روبر لاكوست «وزير المقيم» بعد حلوه بالجزائر بأيام قليلة، عندما قال لوفد لجنة «الهدنة امدنية» بالحرف الواحد : «إنما بعثت إلى الجزائر لأحارب وأنتصر» (1).

اكتشف لاكوست - متلمأ اكتشف سلفه جاك سوستال - أن الجرئر تعاني من عجز فادح على الصعيد الإداري، علماً أن البلاد على اتساعها

1 عبد الرزاق شستوف في كتابها «رواد الوطنية» دار هومة الجزائر 2003.

كانت قبل إعلان الثورة مقسمة إلى ثلاث عمالات فقط (ولايات) هي الجزائر، قسنطينة، وهران. وكان سوستال قد صدم بالظاهرة، فحاول تدارك ما يمكن تداركه بإضافة عماليتين - غفنة والبليدة، وبإنشاء جهاز خاص، يجمع بين المهام الإدارية والأمنية باسم «المصالح الإدارية المتخصصة» (خاص).

انطلاقاً من هذه الوضعية - وبناء على منطق الحرب دائماً - بدأ يفكر في مشروع إصلاحات إدارية تستعيب إلى نية تطويق جبهة التحرير، وتجنيف الهياكل من حول جيش التحرير أيضاً.

وقد دشن عهده على الصعيد - بعد الإجراءات العسكرية طبعاً - بمرسومين 28 يونيو:

- ينشئ الأول ثمانية عمالات (ولايات) أخرى⁽¹⁾ إضافة إلى الخمسة الأولى، قبل أن يستكمل العملية في أوت 1957 بتقسيم الصحراء إلى عماليتين: الواحات (ورقلة) والساورة (بشار).

- يلغي الثاني 78 بلدية مختلطة⁽²⁾ مع تقسيمها إلى 1107 بلدية، علماً أن القانون الخاص بالجزائر لسنة 1947، كان قد ألغى هذا النوع من البلديات، لكنه لم يطبق بسبب معارضة المستوطنين الشديدة له.

كان هدف لاكوس من هذه الإصلاحات هو فتح الأبواب - شيئاً فشيئاً - أمام مشاركة الجزائريين في الإدارة المحلية، تمهيداً لإبراز «قوة ثالثة» حقيقية قادرة - في أحل ممسّى - على تهميش جبهة التحرير وسط «المجتمع المسلم».

وكان الوزير المقيم وثاقاً تماماً في مردود إصلاحاته، متوقفاً أن تصبح «العدو الرئيسي لجبهة التحرير».. وعلى نفس الموجة، كان يعتقد أن يوسع قوته الثالثة

1. منها بالغة وسكيكدة وسطيف شرقاً وهران ويزو والمدية وسطاً والعماس وسعيدة غرباً.
2. حيث تقطن أقلية أوروبية ويسهرها حاكم معين.

«إن تموض» نظام «الجهة كركيزة أساسية لجزائر المستقبل تحت رعاية «المتروبول» طبعاً⁽¹⁾.

وتتفيدا لهذه الخطة، فتحت أبواب مراكز التكوين الإداري على مصراعها، أمام فئات مختارة عادة من بين الموالين لإدارة الاحتلال ودويهم. وقد تخرج من هذه المراكز العديد من النفعات التي اشتهرت في خطاب الوطنيين بـ «دفعات لاكوست»، وفضلا عن مراكز التكوين التقليدية، كانت هناك مراكز موازية مثل :

- تلك «التابعة» للمصالح الإدارية المتخصصة، (صااص) والتي كان جان سرفي «الباحث الأثنوغرافي»⁽²⁾ من أبرز منشطتها.

- وتلك المعروفة بـ «المراكز الاجتماعية»، التي اشرفت على تأسيسها الباحثة لأثنوغرافية حرمان تيون في خريف 1955 بتشجيع من لوالي العام السابق سوستيل، وهي مراكز ملحقة بوزارة التربية الفرنسية.

وعلى الصعيد العسكري كان هناك عمل مماثل، تقوم به المدارس العسكرية وشبه العسكرية. وكانت الثمرة الأولى لهذه السياسة، توظيف حوالي 3 آلاف جزائري في السلك الإداري⁽³⁾، بعد أن كانوا في السابق يعدون على الأصابع.

غير أن التقييم الأولي لجهود لاكوست «الإصلاحية» لم يكن مشجعاً، بناء على صحيفة Oran Rpublicain (ذات النزعة الاشتراكية مثل لاكوست) التي كتبت في 21 أوت 1956 تقول : «لم يكن لأصلاحات مقبوضة وغير كافية ولا مطبقة كبير أثر.. لاسيما أن المسلمين ينظرون إليها كعلم يرفضون الاقتراب منه»⁽⁴⁾.

1. Y. Courrière, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969.

2. بعد أن أصبح مؤلفاً سامياً بالولاية العامة.

3. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels 1981, P 39.

4. IBID.

أما حكم جبهة التحرير بعد شهر من ذلك فقد كان أكثر قساوة، إذ كتب سعد دحطب في «المجاهد» يقول :

أن المشاريع الإصلاحية التي يتطوع بها الثنائي مولّي - لأكوست، «ليست سوى مقايعة قبيل مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة»⁽¹⁾.

وأمام الأثر المتواضع لإصلاحات الوزير المقيم - بلتجاه هدف إبراز قوة ثالثة على انفراد عاد المنطق الأمني العسكري ليمرض نفسه، لاسيما بعد تسول لأكوست عن سلطاته البوليسية للجنرال ماسو، والفرقة العشرة للمظبيين التي احتلت العاصمة ابتداء من 7 يناير 1957.

وقد تجسّ ذلك بوضوح على مستوى الإدارة المحلية : ففي 2 يناير من نفس السنة، قام لأكوست بتعيين 332 مندوبية خاصة، تبين بعد قليل أن ثلثها من ضباط «الصاعص».

وأمام سيادة منطق الحرب بدون مراع - تماشيا مع التصعيد الفعلي للمواجهة هي الميدان - اكتسبت المشاريع الإصلاحية التي يلوح بها لأكوست بين العيبة والأخرى طابعا ثانويا أكثر فأكثر، يتخذ شكل المناورات الظرفية والخطاب الموجه للاستهلاك الخارجي، عند اقتراب المواعيد الدولية التي تطرح خلالها القضية الجزائرية على بساط البحث مصداقا لما ذهب إليه دحطب.

وقد رصد استمداد الموقف بالجزائر خلال الفصل الأول من عام 1957، الكاتب مولود فرعون من أعماق جرجرة في ملاحظتين :

- الأولى في 10 يناير إذ علّق على تصريح الوزير الأول المرنسي عشية استئناف أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا : أن تصريحه «مجرد فقاعة ضخمة» لأنه «لا يمكن أن يعطينا إلا ما يترعنه من فرنسيي الجزائر».

- الثانية هي 5 مارس، حين تأسف لانشفال مولي العائد من أمريكا عن القضية الجزائرية - المطروحة بعدة - بسمر العليب الذي يتأهب البرلمان بكلتا غرفتيه لمناقشته⁽¹⁾.

وشدة مقوط حكومة مولي في 21 مايو، لخص تقرير لجنة تحقيق جاءت من فرنسا الموقف السائد يومئذ في العبارات التالية : « لا يمكن للإصلاح مهما كان نوعه أن يبرعم - فما بالك أن يثمر - في ظل الضغط بين السلطات الناجم عن حالة الحصار غير العملية وفي هذا السياق لا يمكن للعمل الهام الذي تقوم به مراكز «الصاص» أن لا يذهب هباء، بسبب أكذوبة التستر على نعال الدولة في جميع الميادين... »⁽²⁾.

2 - مونوري : « حكومة خط موريس »

في 12 يونيو 1957، تم بياريس تنصيب حكومة جديد برئاسة وزير الدفاع السابق جورجس مونوري، وكان من الطبيعي أن تطنى الهموم العسكرية على مساعي الحكومة التي دشنت عهدا بتمكين وزير دفاعها أندري موريس، من إجاز مشروع الخط الدفاعي - الذي أصبح يحمل اسمه - انهادف إلى منع تسلل المجاهدين والأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية، ويشتمل هذا الخط على شبكة متكاملة من الأسلاك الشائكة، والخطوط المكهربة بتيار يتراوح ما بين 10 إلى 25 ألف فولط، فضلا عن حقول الأنغام المزروعة بداخله وفي جواره.

وتكريسا لهذا الاتجاه، حرص مونوري قبل كل شيء على استصدار قانون من البرلمان في 26 يوليو الموالي، بمنح الحكومة «سلطات خاصة» بالتراب الفرنسي أيضا - بعد أن حصلت الحكومة السابقة على ذلك في الجزائر بموجب قانون 12 مارس 1956،

1 M. Feraoun, Journal, Le Soleil, Paris 1962.
2 Courrière, O.P.C.T.

وامام الجمود الذي ميّز موقف حكومة مولی من الشأن الجزائري - نتيجة اشتراط اي إصلاح بالقضاء المسبق على «حركة التمرد»- حاول رئيس الحكومة الجديد، أن يعطي لنفسه وللوزير المقيم روبر لاكوست هامش حركة أوسع نسبيا، بطرح شعار «إمكانية سير القضاء على التمرد مع الإصلاح جنبا إلى جنب»⁽¹⁾.

للتذكير أن لاکوست كان في ظل حكومة مولی، قد أعد مشروع إصلاحات باسم «القانون الإطار»⁽²⁾.

نرى ما هو مضمون هذا المشروع باختصار؟

أقيم المشروع على أساس إداري وإقليمي حديد، يتم بموجبه «تجديدات من 8 إلى 10 أقليم، مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان. وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة، بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كلا منها ممثل للجمهورية الرسمية.

وتلنقى المجالس الإقليمية لتعيين «برلمان اتحادي» فيما بينها، بهدف التعيين في المهادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وبعد فترة تجريبية - غير محدودة - يمكن توسيع صلاحيات هذا البرلمان.

ظل مشروع لاكوست يحترم خلال عهدة مولی، وأجلت مناقشته في البرلمان أكثر من مرة كما سبقنا الإشارة. وعندما عرض على النواب في 26 سبتمبر 1957 تصبب في أزمة حكومية، انتهت بسقوط بورجس مونوري بعد 15 أسبوعا فقط من تنصيبه.

وكانت الجزائر قبل ذلك بشهر، موضوع نقاش في الدوائر السياسية والإعلامية أثر صدور كتيبين:

1. IBID.

2. المجاهد عدد 3/ أكتوبر 1956.

- الأول لريمون أرون أكد فيه أطروحاته السابقة القائلة، بأن «الجزائر مشروع خاسر من الناحية الاقتصادية يستحسن تركه».

- والثاني لجاك سوستيل الوالي العام السابق، يؤكد فيه مرة أخرى «أن الجزائر هي فرنسا».. وقد شارك في هذا النقاش مولود فرعون بطريقته الخاصة، ساخرًا من سوستيل الذي يزعم «أننا منبغى في الجزائر. لأننا الأقوى»! فقد ذكره فرعون باختصار، بما قاله رئيس الحكومة الفرنسية بول رينو عشية الحرب العالمية الثانية، حين أعلن بكل ثقة: «سنفتصر لأننا الأقوى»⁽¹⁾.

ومهما يكن، فمثل هذا النقاش يعكس حيرة واصطرابًا حقيقيين من الجانب الفرنسي، وقد عبّرت عن ذلك بصدق جرمان تيون نقوبها: «كنت أشعر في صائفة 1957 بالدهول أمام تهافت سياستنا»⁽²⁾.

3 - غيار، سراب، معركة الجزائر

حاول الجانب الفرنسي بمناسبة تعيين حكومة فليكس عيار في 5 نوفمبر 1957، أن يمد نفسه بجرعة مفعوية، تظهره بمظهر المنتصر الذي يوشك أن يطوي ملف القضية الجزائرية بشقيه السياسي والعسكري، لاسيما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تتأهب لفتح الملف قبل نهاية أشهر.

وقد بدا للوزير المقيم روبر لاكومت أن يحتفل بالحدث على طريقته الخاصة، بتنظيم مهرجان دعائي ضخم حول

1 - الانتصار الحاسم الذي أحرزه الجيش الفرنسي في «معركة الجرنر»، بالقضاء على آخر «جيوب الإرهاب» في 8 أكتوبر، تاريخ مقتل علي (لابوانت) عمار ورفاقه.

1. M. Feraud, Journal, Le Seuil, Paris 1962.

2. Nancy Wood, d'une Algérie à l'autre. Editions Autrement, Paris 2003.

2 « لاتفاق» المبرم مع «الجنرال» محمد بن لونييس الذي «قرر تصويب» بإدقته بالأولوية، لحيش التحرير الوطني.

واستكمل لاكوسست مهرجانه الدعائي بتعظيم «مظاهرات عموية» - في 13 نوفمبر - «سارعت الإذاعة والتلفزة الفرنسية بتغطيتها تغطية واسعة، في مثل هذا المباح العربي الذي يشجع على التشدد في المواقف، بادر غيار - تحسبا للمناقشة الوشيكة للملف الجزائري في رحاب الأمم المتحدة - باستخراج مشروع «القانون الأطار» مرة أخرى لأغراض دعائية بالدرجة الأولى، أي أن القضية الجزائرية في طريق الحل - أمنها وإداريا - باعتبارها مسألة «تمرد دحلي» لا غيرا.

وهذا ما يفسر حرصه منذ البداية على مراجعة مشروع القانون، بحذف معظم المواد التي يمكن أن تثير غضب «اللوبيات» الاستعمارية فتلقى حكومته مصير سابقته، لقد عاد من حيث يدري أو لا يدري، إلى سياسة جي مولتي مع بعض التعديلات الطفيفة، مثلا كل هذا الأخير، يشترط القيام بأي إصلاح بالقضاء أولا على «حركة التمرد»، فأعاد الوزير الأول الجديد صياغة نفس الموقف تقريبا كما يلي :

تمرير نفس المشروع - بعد تطهيره طهما - لكن مع أرجاء تطبيقه إلى ما بعد عودة الأمن والاستقرار (1).

وأثناء مناقشة النواب للمشروع تدخل الوزير الأول ليؤكد «أن الجزائر فرنسية، ويجب أن تبقى فرنسية» وأن لا تفاوض مع المتعمردين، لا لوقف القتال، أي تسليم أسلحتهم باحتصار.

وفي 27 نوفمبر، قبل المصادقة على «القانون الأطار» بـ 48 ساعة، تناول وزير الخارجية كريستيان بيو الكلمة أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة

بنيويورك، ليمثيد بمزايا هذا المشروع، وينبه أعضاء اللجنة بالمناسبة إلى أنهم يطرقون أبوابا مفتوحة، لأن القضية التي يتداولون حولها تسير نحو حلها الطبيعي - بمثل هذا المشروع - في إطار السيادة الفرنسية^١.

وقبيل مصادقة الجمعية العامة على اللائحة الخاصة بالقضية، بذل الوفد الفرنسي في كواليس قصر مانهاتن جهودا حثيثة لتضمين مشروع اللائحة إشارة إلى «القانون الأطار» لكن بدون جدوى.

وهكذا صدرت لائحة 10 ديسمبر مؤكدة للائحة 15 فبراير الماضي التي عبرت عن قلق المجموعة الدولية أمام تطورات الوضع بالجزائر، وأنها في نفس الوقت في إجراء محادثات هورية لإيجاد حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإلى جانب ذلك سجلت اللائحة الجديدة بارتياح، عرض الوساطة الذي تقدم به رئيس الجمهورية التونسية وحلالة ملك المغرب^(١).

بعد هذا الموقف المبدئي، فهم غيار وإخوانه أن مجال المناورة على الساحة الدولية وفي رحاب المنظمة الأممية، بدأ يضيق أمام فرنسا وأطروحاتها الاستعمارية، فعادوا إلى مشاكلهم الداخلية والانشغال بالوضع الاقتصادية، وبالإصلاح الإداري داخل الوطن الأم ذاته^١.

أما لأكوست فقد سحب من أدراج مكتبه مسودة إصلاحات جديدة، من باب تجزية الوقت وملء الفراغ وتبرير استمراره في منصبه^(١) أسماها - في مارس 1958 - «الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية»، لم يتمكن طبع من ترجمها إلى إصلاحات ملموسة، وإن كان جهده على هذا الصعيد لم يذهب سدى، لأن المسودة استفيد منها في إعداد «مخطط قسنطينة» في خريف نفس السنة، لكن في إطار آخر تماما : إطار الجمهورية الخامسة.

١. المجاهد عند 14 / 15، 12، 1957.

وكانت الأحداث قبل ذلك قد تصارعت بفرنسا ذاتها، بعد ترخيص الوزير الأول لجيش الاحتلال بممارسة حق العتافة في التراب التوسسي، ومهاجمة ساهية سيدي يوسف في 8 فبراير بناء على ذلك فقد أدت هذه العملية المتسارعة إلى ربود فعل غير متوقعة، مثل طرح المسألة على مجلس الأمن الدولي، وعرض كل من واشنطن ولندن وساطتهما بين تونس وباريس، الأمر الذي ما لبث أن أثار موجة غضب عارمة في أوساط المستوطنين وجيش الاحتلال بالجزائر العاصمة.

وقد أدت تداعيات العدوان على الساقية في نهاية المطاف، إلى سقوط حكومة فليكس عيار في 15 أبريل وفي ظل ما يشبه انصراف الحكومي، بدا للاكوست أن يلعب ورقة انتصعيد بالجزائر على المستويين السياسي والعسكري .

- فقد شارك في مظاهرات المستوطنين في 26 أبريل، رفع خلالها مرة أخرى شعار «الجزائر فرنسية»، كما هتموا بالمناسبة : «المشقة لبورقية» الذي شجع بمبادرته أنمة الذكر على التدخل الأمريكي البريطاني في الشؤون الفرنسية(1).

.. واتخذ تحركه بانحاء جيش الاحتلال شكل التحريض المباشر، ففي مايو حاطب قيادته قتلا - «هل ترصون بديان بين هو دبلوماسي»(2) .. ماذا تنتظرون لإهزم الدولة بأن الكيل قد طمخ(3) ..

لكن المتطرفين وهم يستعدون لانقلاب 13 مايو، كانوا بشخصون اسولة في الوزير المقيم نفسه (الأمر الذي اصطره إلى الصرار قبل ثلاثة أيام، بنصيحة من أصدقائه وعلى رأسهم الجنرال منسو(2) . وتقدر بعض المصادر لفرنسية، أن مهمة لاكوست بالجزائر انتهت بإفلاس تام الذي هو إفلاس النظام الذي يمثل في نفس الوقت(3).

1 Y Courriere, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970 P 182.

2. IBID, P 243

3. IBID, P 245

لحظات... سقوط الجمهورية الرابعة

في جو من الغموض التام بعد تحرك جيش الاحتلال بالجزائر، صادق المجلس الوطني الفرنسي على تشكيلة حكومة جديدة، باقتراح من الوزير الأول بيار فليملان الذي كلمه رئيس الجمهورية روني كوتي بهذه المهمة. عقب سقوط حكومة فليكس غيار في 15 أبريل 1958.

وبينما كان فليملان ينتظر التصيب الرسمي لحكومته، تصارعت الأحداث بالجزائر وفرنسا ذاتها، لتوقف زمن الجمهورية الرابعة، قبل الإحراز عليها في أيام معدودة.

وبلغت الوضعية درجة من الخطورة، إلى حد أن الوزير الأول الجديد علق على حركة الجيش بالجزائر قائلا: «لعلنا نقف على حافة الحرب الأهلية»⁽¹⁾.

وتلاه رئيس الجمهورية نفسه الذي طلب غداة الحركة الانقلابية من جنرالات الجزائر «الآ يضيفوا لمحن الوطن محبة تقسيم الفرنسيين»⁽²⁾.

وقبل أن تلمظ الجمهورية الرابعة أنفاسها الأخيرة، قدمت السياسة استقلالها لجيش الاحتلال بالجزائر: حرص فليملان على تضمين خطاب تصيبه قبل إلقائه إلى الجنرال سالان، لكن هذا الأخير رد عليه بما معناه «حكومتكم مرفوضة»⁽³⁾.

وجاءت نهاية الجمهورية الرابعة على هذا النحو، لتتيح للجنرال المتقاعد شارل دوغول فرصة ذهبية للانتقام من نظام برلماني هش، ضطره إلى الانسحاب مؤقتا، بعد أن نجح ائتلاف الأحزاب في صائفة 1946، في إفشال مشروع الدستور الرئاسي الذي عرضه على الاستفتاء الشعبي يومئذ.

1 Allég. OPCIT T3, P 25.

2 Ch. De Gaulle, Mémoire d'Espoir. Le Renouveau, Plon, Paris 1999.

3 Courrière, OP CIT P 246.

دوغول : سيادة منطق الحرب مرة أخرى

تأكدت ثابتة اختيار القوة في حرب الجزائر مرة أخرة باللجوء إلى «الجنرال المنقذ» شارل دوغول، والاعتماد في ذلك على طريقة الانقلاب الزاحف ابتداء من 13 مايو 1958

كان دوغول قبل ذلك يتابع باهتمام واضح أطوار هذه الحرب، من مقر تقاعده ببلدة كولومبي جنوب شرق باريس. لكنه كان شديد التحفظ في الإدلاء بأرائه حولها، حريصا على تفادي كل موقف منه، يمكن أن يجرج الساهرين على إدارتها بكيفية أو بأخرى.

ويخبرنا في هذا الصدد، أنه رفض استقبال فرحات عباس في ربيع 1956 - قبيل التحاقه بالقاهرة وإعلان انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني - مثل ما رفض طلبا معائلا لهوشي منه عام 1946⁽¹⁾.

لكن مع ذلك ما لبث أن خرج عن صمته في 24 يونيو الموالي، عبر «تحية واثقة من الوطن» أرسلها إلى الجنود العاملين بأفريقيا الشمالية⁽²⁾.

وفي السنة الموالية حرص على زيارة المنشآت النفطية والقواعد العسكرية في الصحراء الجزائرية، حيث استقبله الوزير المقيم روبر لاكوست ببشار بعيدا عن أضواء العاصمة، وما يمكن أن يثير التوقف بها من تأويلات وتعليق⁽³⁾.

وأمام انسداد المشهد السياسي الفرنسي وتأزمه يوما بعد يوم، بدأ زبائن «الجنرال المنقذ» - من سياسيين وعسكريين - في التحرك تمهيدا لعودته، بعد أن ساءت أحوال الجمهورية الرابعة كما يعبر عن ذلك عدم الاستقرار الحكومي، وجمود الموقف الرسمي بسبب التعلق بشرط مسبق وهمي، ألا وهو «القضاء على التمرد» قبل أي تحرك إيجابي في الجزائر.

1. De Gaulle, OPCIT.

2. Alleg, OPCIT(T2), P 60.

3. Courrière, OPCIT P 25.

هذا التحرك تمهيدا لعودة دوعول، شمل رجال أعمال نافذين كذلك، وقد رصده الكاتب مولود فرعون من جهته في 3 مارس 1958 بقوله : «يجري التفكير صراحة في دوعول الذي يبدو بقاءه الطويلة في الأفق، كرتان خارق قادر دون غيره على إنقاذ السفينة من الفرق»⁽¹⁾.

وقبيل أيام معدودة من انقلاب 13 مايو، بدأ لصحيفة «باريس - براس» أن تطرح على رجال السياسة السؤال التالي: «هل تعتقدون أن الأحداث الداخلية وانخارجية تبرر عودة دوعول؟»⁽²⁾ هناك تمهيد واضح إذ، لعودة «الجنرال المنقذ»، كما تؤكد تداعيات الأيام الثلاثة الأولى من انقلاب صالان وماسو من هدة «الناحية العسكرية العاشرة» (الجزائر) :

- في 13 مايو أعلن الجنرال ماسو أمام «شغور السلطة» بالجزائر - أثر «قرار» الوزير المقيم قبل أيام - عن تأسيس «لجنة إنقاذ الجزائر والصنعاء»..

- في 14 مايو يستولي الجنرال صالان على مقاليد لحكم - المدنية والعسكرية - تحت عطاء «الحفاظ على الأمن وحماية الممتلكات والأشخاص». وينصب «لجنة الإنقاذ» وسيطا لدى المكنى الفرنسيين والمسلمين، «باعتبارها المعبرة عن إرادتهم في البقاء تحت سيادة فرنسا».

- في صبيحة 15 مايو سأل المدعو فوكار - من زبائن الجنرال - ممثل الجنرال صالان بباريس المقيد نهري : «هل أن جنرالات الجزائر متفقون على اسم دوعول؟».

هذه الإشارة تحولت بسرعة البرق إلى شعار «يحيا دوعول!» ألقاه صالان على مسامع المتظاهرين الأوروبيين المعتصمين بساحة «الموروم» (أفريقيا) الذين تلقفوه وراحو يرددونه بملء حفاجرهم.

1. Fernand, OPCI.

2. Adog, OPCI (T3), P 34.

وجاء رد «الجنرال المنقذ» مساء نفس اليوم : «أمام الأخطار المحدقة بالوطن، لا يمكنني اليوم - مثل الأمن - إلا أن أعبر عن استعدادي لتلبية استدعاء وتحمل سلطات الجمهورية».

وتشجيع للجنرال على المضي قدماً، نظم ماسو والعقيد قريكي - مسؤول «تأطير» المدن - في اليوم الموالي «تجمعاً عفويًا» بساحة «الفرور» - أهمهم فيه عوة مئات الجزائريين - تحت شعار «التأخي والإدماج»..

ويلخص دوعول بصره دوايح التعبير عن استعداده للعودة بقوله : «فرنسا كانت عشية 13 مايو على حافة الانهيار والتفريق»⁽¹⁾.

وكان على رأس الدوايح الداخلية :

1. التكلفة الباهظة للحرب، لأن الحفاظ على الأمن يستوجب تعبئة 500 ألف جندي على الأقل.

2. الحالة المتروكة لسلطة الدولة داتها، لاسيما من ناحية الجيش الذي يشمر بأسرع عاج مترايد من نظام حكم بات يجسد التردد بعينه.

3. الوضعية السياسية التي كانت تنذر «بديان بيان» هو دبلوماسي» حسب تعبير لاكوسست. وكانت التكلفة الباهظة على الصعيد الخارجي كذلك، «لأن بعالم بأسره يستنكر هذه المأساة التي لا مخرج منها»⁽²⁾.

هذه العوامل الداخلية والخارجية، جعلت صاحب «نداء 18 يونيو» 1940 يقتنع بأن الفرصة مناسبة للظهور على ساحة الأحداث من جديد، وإنقاذ فرنسا - مرة أخرى - من المقامرة والحرب الأهلية والتدخل الأجنبي متعدد الأوجه»⁽³⁾.

1. De Gaulle, O.P.C.I.T.

2. Ibid.

3. Ibid.

في هذا السياق العام حدد لمهمته أهدافا خمسة هي :

1. توفير الشروط لتجاوز مفضلة الاستعمار.

2. الشروع في التحول الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا في عصر العلوم والتكنولوجيا.

3. إرساء قواعد استقلالها من الناحيتين السياسية والدفاعية.

4. جعل فرنسا رائد القارة الأوروبية الموحدة.

5. «استعادة سمعتها وإشعاعها عبر العالم»⁽¹⁾.

وبخصوص الجزائر تحديدا، كان اختيار الحرب واضحا في مسعى الجنرال دوغول منذ البداية، إذ قرر فور استلام مهامه في فاتح يونيو، «دعم الجيش حتى يبقى سادة قراراتنا حسب قوله»⁽²⁾.

ويفسر هذا الاختيار بالوضعية السائدة يومئذ، والتي لم تكن تسمح بحل سلمي، «سريع في اعتقاده».

وبناء على ذلك قرر تمكين الجيش من الوسائل الضرورية لتحقيق نصر حاسم على «المتمردين»، هي انتظار ما سينتج عن ذلك من تطورات سياسية ودبلوماسية.

وكانت أول مناورة منه تؤكد اختيار الحرب بكل وضوح : فقد حاول في 3 يونيو قصّ جناحي الجرائر، للإمراد بـ «حركة التمرد» بإبرم اتفاقات مع : «تونس لسحب القوات الفرنسية المرابطة على ترابها، باستثناء قاعدة بنزرت البحرية والجوية».

- المغرب كذلك، باستثناء قواعد مكناس ومراكش وأغادير وميناء ليونتي...⁽³⁾.

1. IBID.

2. IBID.

3. De Gaulle, GPCIT

هذه الاتفاقات، سبقت زيارته الأولى للجزائر ابتداء من 4 يونيو والتي أكد فيها هذا الاختيار، من خلال إعلان تجاوبه مع المستوطنين بقولته الشهيرة «لقد فهمتكم» وبالهتاف معهم «تحيا الجزائر الفرنسية».. ونظرا لأهمية الملف الجزائري فقد حرص على الإشراف عليه مباشرة، بمساعدة كل من برووي وصالح بوعكوير في المسائل الاقتصادية خاصة⁽¹⁾. ولم يخف منذ البداية نيته في اختراق الجبهة الداخلية، بواسطة الاستمرار في البحث عن قوة بديلة لجبهة التحرير الوطني التي لم يكن يسوي التعامل معها بأية صفة. وقد اتجه بدوره في هذا الصدد أولا، إلى الموثق السياسي عبد الرحمان فارس الذي عرض عليه في 12 يونيو منصباً وزارياً، لكنه عتذر مفضلاً البقاء في الاحتياط تعسفاً لوساطة محتملة بين الطرفين.

وبعد ثمان شهر من تنصيب دوغول في مهامه، عاد إلى الجزائر في زيارة خاصة بالجيش هذه المرة، ليطّلع عن كثب على أحواله المادية والمعنوية، ومعرفة مطالبه للحفاظ على «استقلالية القرار الفرنسي» في الملف الجزائري. وكانت الوضعية السياسية يومئذ حسب تصور جرمان ثيون، تتميز بـ «حدة الاستقطاب الشاسي».. بمعنى «تكتل جماهير المستوطنين حول طائفة العمالة المتطرفين من جهة، والتفاف جمهور المسلمين (الجزائريين) بالمقابل حول جبهة التحرير من جهة ثانية».

وكانت البحنة الإثنوغرافية تأمل بناء على ذلك، «أن يتخذ دوغول مبادرة للتخفيف من حدة هذا الاستقطاب الشاسي» - وكان رأيها في موقف الجزائريين أنهم يملقون آمالا حقيقية على الجنرال العائد في إنهاء الحرب، دون أن يعني ذلك طبعاً التخلي عن جبهة التحرير⁽²⁾.

1 R. Bureau, Carnets Politiques de La Guerre d'Algérie, Editions CANA, Paris 2002.

2 Nancy Wood, O.P.C.I.T.

غير أن الجنرال العائد فضل المناورة على الصعيد الإفريقي، بهدف التفرغ للجرائر والانتزاع بها. وكانت هذه المناورة أحد محاور مشروع الدستور الرئاسي، المعروض على الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958.

لقد عرض على المستعمرات الفرنسية - باستثناء الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا¹ - بالقارة الإفريقية طريقة بسيطة للحصول على استقلالها أن تقول أغلبية السكان «لا» للدستور الجديد.

ومطلق هذه المناورة في ذهن دوغول، أن فرض الوجود الفرنسي في إفريقيا بالوسائل القديمة (القوة) لم يعد ممكنا. لأنه باختصار لا يتوفر على القوة العسكرية الكافية بذاتها².

وقد تمكن بمصل هذه المناورة من تهئية الجبهة الإفريقية - مؤقت - حتى يرتب شؤونه في اجرائر النائرة، بعشد الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية للارمة، لتصفية الحساب مع جبهة وجيش التحرير الوطني .

وقد فهمت جبهة التحرير نوايا الرئيس الجديد - كما فهم المستوطنين³ - فبادرت بالرد عليه :

- عسكريا، بواسطة عمليات مساء 24 أوت 1958 التي نشت الحرب إلى التراب الفرنسي ذاته.

- سياسيا ودبلوماسية، بالإعلان عن تأسيس «الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية» (19 سبتمبر 1958) التي أصبحت عاملا حاسما في المعارك القادمة على الصعيد الدبلوماسي خاصة.

فجبهة التحرير إذا كانت بالمرصاد لعناورات دوغول منذ البداية، فصلا عن المكاسب التي حققتها قبل عودته والتي جعلت قطار التحرير يسير بثقة وأمل كبيرين نحو هدفه الأسمى : امتعاده سيادة الجزائر واستقلالها.

1 2. Adg. OFCIT

وهي 31 أوت عبر دوعول الماخذ من جولاته الإفريقية - في إطار الاستفتاء
القدام - أثناء توقفه بالجزائر، عن إبعاد المارق الذي يواجهه فيها قائلا :
«لقد فأت أوان التطور كما كنت أتصوره، ويات من المستحيل كسب الحرب
أو وقفها»⁽¹⁾

1. Bureau, O.P.C.I.T.

الفصل الخامس

تطور الموقف الدبلوماسي

أولا : الجبهة تتمين وضعية دولية مواتية

قررت القيادة التاريخية للثورة - ممثلة في «لجنة الستة»⁽¹⁾ - عشية فاتح نوفمبر 1954 «أولوية الداخل» تأكيدا لأمرين اثنين :

- أهمية العمل السياسي العسكري في الميدان خلال الانطلاقة الأولى.
- صدور انقرارات الهامة عن الثوار داخل البلاد، انطلاقا من احتكاكهم اليومي بالحقائق الميدانية⁽²⁾.

وكان هذا المبدأ في أنهان محمد بوصياف ورفقه تحصيل حاصل، لا تأثير له على تكامل العمل الثوري بمختلف أبعاد السياسية و لدبلوماسية وعسكرية داخل البلاد وخارجها.

لكن بعد تعييد ثلاثة عناصر من «لجنة الستة»، وعدم تمكن بوصياف من العودة إلى الجزائر في يناير - حسب اتفق أعضاء اللجنة عشية اندلاع الثورة - بدا لرمضان عبّان الذي آلت إليه الأمور بفضل وجوده في العاصمة - ودعم الثنائي بلقاسم كريم وعمار أوعمران له - أن يثمن هذا الموقع، على حساب العمل الدبلوماسي والعسكري في الخارج.. وكانت ملاحظاته في هذا الشأن لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني محل ردّ من المسؤول

1 B. Ben Kheda, Abane - Ben M'hidi, Dahlab Editions, Alger 2000.

2 S. Dahlab, Mission Accomplie, Dahlab Editions, Alger 1990.

3 م. عباس عيّن بلة - عباس : مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق، الجزائر 2004.

السياسي بالوقد محمد خيصر جاء فيه : «إذا كانت ميادين أداء مسؤولياتنا مختلفة، فإنها متشعبة من حيث الأهمية ومتكاملة فيما بينها»⁽¹⁾. وهذه حقيقة العمل الثوري في الواقع، وأن تفاوتت أهمية هذا العامل أو ذلك حسب تطور الحرب الشعبية.

وبخصوص العمل الدبلوماسي تحديدا، يمكن القول أن علاقته بتطور الحرب هي علاقة تناسب مبرر، عكس العامل العسكري الذي تكمن أهميته في المراحل الأولى أساسا، لدوره الحاسم في طرح القضية حسب الوضوح الذي تقتضيه اوضاع الاستعمارية : أي قضية تصفية استعمار وتحرير وطني. وليس مجرد تمرد داخلي في «ثلاث عمالات فرنسية»⁽²⁾.

ويعود الفصل في انطلاق العمل الدبلوماسي لفائدة الثورة الجزائرية - ورسالة «التحرر الوطني» التي أعلنت عنها في بهان فاتح نوفمبر 1954 - إلى الشاوي محمد خيصر وحسين آيت أحمد من القيادة التاريخية للثورة.. هذا الشاوي الذي استطاع أن يستقطب في وقت قياسي، عناصر أصبح لها شأن كبير في النشاط الدبلوماسي أمثال محمد يزيد، عبد القادر الشيدري، محمد الصديق بن يحيى، لعرض الإبراهيمي، إلخ.

وبعد احتطاف الشاوي المؤسس - في عملية قرصة شملت كذلك المضويين الآخرين في الوفد الخارجي⁽³⁾ - آلت أمور دبلوماسية الثورة إلى الدكتور محمد الأمير الدبايعين الذي جند مرتكزات العمل الدبلوماسي لفائدة استقلال الجزائر في:

(1) «كفاح شعبي طويل المدى».

(2) «وعي الرأي العام الفرنسي باستحالة الحسم العسكري».

(3) «وعي الرأي العام العالمي بمدالة قضيتنا»⁽⁴⁾.

1. Ibid.

2. Ibid.

3. أحمد بن بلة ومحمد بوضياف.

وكان العمل الدبلوماسي قد انطلق عادة فانتع نوفمبر في اتجاهين اثنين .
الإقناع بشرعية مطلب الاستقلال من جهة، ومشروعية حامل هذا المطلب،
أي جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية

أ. مطلب الاستقلال :

كان مطلب الاستقلال واضحا منذ البداية، كما يبدو ذلك في بيان فانتع
نوفمبر 1954 وقد ارتبط - كهدف - منذ التوهلة الأولى كذلك، بالعمل الثوري
الجاري بشقيه السياسي والعسكري.

وقد تبلور هذا للمطلب خلال العام الأول للثورة ليمرر هشة ذكراه
الأولى في الصيغة التالية . «إعلان من الحكومة المرسية، يعترف بحق
الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال»⁽¹⁾.

وما لبث «الاستقلال» أن أصبح شرطا مسبقا لأي تسوية مع إدارة الاحتلال
الفرنسي كما يؤكد ذلك رمضان بجل - «متسق» قيادة الثورة بالدأجل - في 12
يناير 1956 : «التسوية على أساس الاستقلال دون أي قيد أو شرط»⁽²⁾.

وقد أصبح «الشرط المسبق» شيئا هشينًا مرادفًا للتشدد في نظر
الصديق قبل العدو، الأمر الذي جعل الدكتور الدباغين بشرح الموقف في 22
مارس 1957 غداة الاحتفال بالذكرى الأولى لاستقلال تونس بقوله

« لا نعترف بالاستقلال إلا يعني استقلال فرنسا » .

- إذا توافرت النية الحسنة يمكن أن يكون الاعتراف بالاستقلال، محللا
لمفاوضات متعرة من أجل وقف القتال سريعًا، وبناء علاقات جديدة في
إطار احترام السيادة الوطنية»⁽³⁾.

2. Beldjane. Op CIT

1. صحيفة المجاهد عدد 3 أكتوبر 1956

وبعد مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ التراب الجزائري، عقد أحد أعضائها سعد دحلب مؤتمرا صحفيا بالقاهرة في 4 يوليو 1957، أكد فيه مرة أخرى «أن جبهة التحرير الوطني لا تقبل بغير الاستقلال التام». وفتحتم الفرصة للرد على تصليب الحكومة الحديدية برئاسة وزير الدفاع السابق بورجس مونوري قائلا: «أن الجبهة عازمة على مواجهة الحرب بالحرب»⁽¹⁾. وعشية الذكرى الثالثة لإعلان الثورة، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ - المنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957 - سلسلة من الاجتماعات، أكدت في حتامها - مرة أخرى - الاستقلال شرطا مسبقا للتفاوض، لكن بصيغة أكثر مرونة: «تسوية على أساس الاستقلال»⁽²⁾.

وترغب اللجنة الجانب الفرنسي في هذه التسوية من خلال التلويح بالأفاق الواعدة، على أساس «أن الاعتراف بالاستقلال هو مفتاح كل شيء»، ليس على الصعيد الثنائي فحسب بل على الصعيد المعاري كذلك⁽³⁾. هذه الصيغة اعتمدت قاعدة للنزك الدبلوماسي على مدى سنة كاملة، ولم يتم استبدالها بصيغة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

ب. مشروعية تمثيل جبهة التحرير الوطني :

لكن في حالة اعتراف الحكومة الفرنسية بمبدأ استقلال لجزائري، مع من يكون لتفاوض لوضع الترتيبات اللاحقة وتطبيقها؟ للتذكير أن محمد خيضر في مؤتمره الصحفي بالقاهرة غداة اندلاع الثورة⁽⁴⁾، اجتهد في تحديد الطرف المعاوض استنادا إلى المطلب التقليدي

1. المفاوضات (ج) عدد 19 / 15، 7. 1957.

2. المجاهد عدد 11 / 1، 11. 1957.

3. المصدر السابق.

«الحزب الشعب الجزائري» و «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» المتمثل في : «انتخاب مجلس تأسيسي سيبد عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عرقي أو ديني».

وانطلاقاً من هذا المطلب يرى خيضر أن التفاوض يكون مع «متحدث يمثي عن المجلس التأسيسي، أي تتوفر فيه شروط التمثيل الحقيقي، ويحمل كامل التمويض لرسم مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر على قدم المساواة». فالفاوض الجزائري إذا حسب هذا المنطق، تنتخبه أغلبية الشعب الجزائري في الوقت المناسب. أي بعد اعتراف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر، وقبول التفاوض على هذا الأساس.

لكن لرمضان عيَّان رأي آخر، فقد ذكر ضمن قواعد التسوية الأربعة في 8 أكتوبر 1955، أن استفاوض يكون بين الحكومة الفرنسية وحكومة جرائرية مؤقتة مؤلفة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري⁽¹⁾، دون تحديد كيفية تعيين هؤلاء الممثلين.

ولم تظهر فكرة «جبهة التحرير الوطني» كمفاوض معتملة - إلا في مطلع 1956، عندما أشار عيَّان في رسالة لخيضر إلى

- «أن الجبهة تطورت.. حتى أن الحكومة الفرنسية ذاتها أصبحت واعية بأنها المنظمة، لسياسية المقبولة دون سواها»..

- «أن الجبهة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يتحدث مع الفرنسيين، على غرار سابقة حزب الدستور الجديد بتونس».

وفي أكتوبر من نفس السنة، طلعت عليها صحيفة «المجاهد» بمقولة : «جبهة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري»، والذي «لا يكون التفاوض الجدي إلا معه»⁽²⁾.

1 Belhocine, OP.CIT

غير أن هذا التأكيد الواضح والقوي لم يمنع أطروحة المجلس التأسيسي من الظهور مرة أخرى، على لسان رئيس الوفد الخارجي للجنة الدكتور محمد الأمين الدباغين الذي طرح في مؤتمر صحفي عقده بتونس في 22 مارس 1957 النظرية التالية : أن الاعتراف بالاستقلال يتبعه تشكيل حكومة مؤقتة، تشرف على انتخاب مجلس تأسيسي.. لكن الدكتور لا يوضح الطرف الذي يتفاوض مع الفرنسيين :

- هل هي الحكومة المؤقتة نفسها التي نظمت انتخابات المجلس التأسيسي في حالة بروز أغلبية موالية للاستقلال طبعاً.

- أم أن المجلس التأسيسي الموالي للاستقلال هو الذي يعين امفاوضيين سواء بعنوان الحكومة المؤقتة أم تحت أي عنوان آخر؟ وتتضمن هذه النظرية طعنا واضحا في أية انتخابات تشرف عليها إدارة الاحتلال، لأنه ولا يمكن الاطمئنان لنتائج انتخابات تنظمها حكومة حزب، من أبرز قادته نيجلان⁽¹⁾ حسب قول الدكتور الدباغين : للتذكير أن الوفد الخارجي للجنة ما نفع منذ أواخر 1955 - يلح على ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة لأربعة اعتبارات على الأقل :

1. إصفاء نوع من الهالة الرسمية على التمثيل الخارجي للجنة لدى اسند منذ البداية إلى وفد اللجنة بالقاهرة.

2. الاستعداد المناسب للتفاوض، في حالة جنوح العدو إلى السلم وقبول مبدأ الاستقلال.

3. إعطاء جرعة معنوية قوية للعمل الثوري وللرأي العام الجزائري.

4. التأثير على معنويات العدو، لما يتضمنه القرار من إحياء ت بالنصر الوشيك لقوى التحرر الوطني بالجزائر..

1. المقومة عدد 10.

وهي ربيع 1958، استقرّ الرأي على إنشاء الحكومة المؤقتة بدل لجنة التنسيق والتنفيذ، وأكد ذلك مؤتمر طنجة في أواخر أبريل بإصدار توصية في هذا الشأن. وقد اعتبر بلقاسم كريم في تعليق على هذه التوصية، إنشاء الحكومة المؤقتة تعمييدا لوجود الأمة الجزائرية، وإعلانا - من جانب واحد - عن نهاية الميادة الفرنسية رسميا⁽¹⁾.

وقد أعلن عن تأسيس هذه الهيئة فعلا في 19 سبتمبر 1958 كما سبقت الإشارة إلى ذلك

ج. حلقات التضامن الأربعة

اندلعت ثورة هاتح نوفمبر 1954، في ظروف إقليمية وجهوية ودينية وماتية، إذ كانت حركة المدّ التحرري في أوجها، وقد استطاعت أن نواكب هذه الحركة، وتستفيد من سياقها من العمق الاستراتيجي العربي من جهة وعلاقات التضامن الأفريقي الآسيوي الوليد من جهة ثانية.

وكانت الأهداف الخارجية لجبهة التحرير الوطني كما نعتها محمد بوصف إلى جماعة القاهرة في نوفمبر 1954 تتمثل في

- (1) العمل على صرح المشكلة الجزائرية خارج الإطار الفرنسي.
- (2) رفع المشكلة إلى مستوى القسيتين التونسية والمغربية
- (3) طرح المشكلة على هيئات الأمم المتحدة : مجلس الأمن والجمعية العامة⁽²⁾.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الوفد الخارجي لجبهة التحرير أن يقنع أولا الحلفاء «الطليعيين بمشروعية مطالب الاستقلال، وبأهمية جبهة التحرير في التعبير عنه كممثل وحيد للشعب الجزائري ويتابع جهود الوفد في هذا الإطار ضمن الحفقات التالية المعازية والعربية والإسلامية الآسيوية والأممية

1. المجاهد عدد 23 / 7 مايو 1958

2. Belhocine. Le Courrier Alger - Le Carré Cashah Editions, Alger 2000.

1. الحلقة المعاربية :

لقي الوفد الخارجي لجهة التحرير دعما قويا من ممثلي حزب المستور الجديد بتونس وحرب الاستقلال بالمغرب خلال الانطلاقة الصعبة عام 1955 ..

وهي خريف 1956 بخص محمد حبصر موقف تونس كما أبعد سفيرها بالقاهرة الدكتور الصادق المقدم كما يلي مع مطلب الاستقلال مبدئيا لكنها تصح اتباع سياسة المراحل - البورقينية - لتحقيق هذا الهدف، شريطة أن يسرج الحل المرحلي ضمن أفق الاستقلال. ولم يكن الموقف المغربي يومئذ يحتل كثيرا عن موقف رعيم حزب الدستور الجديد حسب حبصر دائما⁽¹⁾.

وكان السلطان محمد الخامس قد قابل أحمد بن تلة، مسؤول لشؤون عسكرية ومالية في الوفد الخارجي لجهة بإشبية في أبريل 1956، وحاول إقناعه بضرورة إبرار شخصيات سياسية من « تونس ثقيل» لإسقاط حجة فرنسا التي ترغم أن تيسر هناك تنظيم سياسي يمكن لتفاوض مع⁽²⁾..

وتحمي هذه المحاولة، نوعا من التعمط الصعني على عناصر الوفد الخارجي التي تبدو في نظر السلطان مفوضة التعثيل، من ناحية الإشعاع الخارجي والرصيد السياسي على الأقل وليس مستبعدا أن يكون الوزير الأول التونسي الحبيب بورقينة على نفس الموحة حينئذ

وكان نفس التعمط تقريبا على تمسك الجهة بمطلب الاستقلال التام، واشتراط، لاعتراض المبدئي به فاتحة لأي تفاوض مع إدارة الاحتلال ففي

1. M. Harik, Les Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique Paris 1981

2 عبد الحميد زرو مصطلفات في تاريخ الجزائر دار هومة الجزائر 2004

3 فلاح الميهدي عبد القاسم وثيرة الجزائر

يناير 1957 قابل الأمير الحسن ولي العهد - بطلب منه - في مدريد عضو الوفد الخارجي للجبهة عبد الرحمان كيوان، ليسأله ما إذا كان الوفد يتصور حلا للقضية الجزائرية غير الحلّ الوارد في ارضية الصومام. ولمّا ردّ عليه بالنفي، أفهّمه أن الجانب الفرنسي غير مستعد لذلك بعد⁽¹⁾.

وفي أبريل من نفس السنة، كان الأمير مباشرا أكثر مع فرحات عباس من الوفد الخارجي الذي التقى به في تيطوان ليسأله - بالبحاح - عن الموقف النهائي للجبهة.

ولما أجاب عباس : «الاعتراف بحق تقرير المصير واستفاوض انفيه مع الجبهة» لم يخف استياءه وردّ عليه : «كنا نأمل أن نجد لديكم مرونة أكبر»⁽²⁾. فجبهة التحرير إذا وجدت نفسها بحاجة إلى إثبات أهليتها لأقرب حبيبتين إليها، وكذلك سلامة تمسكها بمطلب الاستقلال التام. بل وجدت نفسها بتيطوان - في فبراير 1957 - أمام اختبار من نوع خاص الدفاع عن نفسها بمقرل المهدي بن بركة، أمام بعض المسألة المعارية الذين أنصفوا بها «تهمة الشيوعية»⁽³⁾.

ويادر عبد الرحيم بوعصيد - من أقطاب حزب الاستقلال - إلى وضع الجبهة أمام امتحان آخر : تيسير دخول «الحركة الوطنية الجزائرية» المعروفة إلى المغرب⁽⁴⁾ الأمر الذي اضطر عناصر الجبهة إلى ارتكاب المحظور فوق ثراب بلد شقيق بتصفية بعض مسؤوليها⁽⁵⁾.

غير أن مثل هذه المواقف لم يكن لها - لحسن الحظ - كبير تأثير على حركية التضامن العمال والشامل في كل من تونس والمغرب.

1. A. Khouane, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

2. أحمد نوطيق المصطفى : حياة كصاح (ج3)، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

3 المصدر السابق

4 د. عبد الكريم الخطيب، صدار حواء، جريدة النجم الرباط 2003

5 أمثال المهدي أولمسيور و... محلي بالبرقة -

وفي أواخر أكتوبر 1957 عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ - المعدلة والموسعة - سلسلة من الاجتماعات، توجت بمبادرة لتحريك الموقف الدبلوماسي الذي نجّم عند تمسك جبهة التحرير بالاستقلال من جهة، ورفض الجانب الفرنسي هذا المطلب من جهة ثانية. وتضمنت هذه المبادرة :

- تذكيرا بقبول جبهة التحرير قبيل اختطاف طائفة لوفد الخارجي - في 22 أكتوبر 1956 - مبدأ اللقاء الرباعي على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.

- تثمين المصداقي التونسية المغربية لبعث مسار التسوية السلمية، في اتجاه التحضير للقاء رباعي⁽¹⁾ جديد.

- الإعراب عن رغبة الجبهة في عقد لقاء ثلاثي قريب، لتنسيق الجهود ووضع خطة مشتركة للتعجيل باستقلال الجزائر⁽²⁾.

وقد حركت هذه المبادرة الموقف فعلا، إذ وجه سلطان المغرب والرئيس التونسي في 22 نوفمبر من الرباط نداء مشتركا، يدعو طرفي النزاع إلى التفاوض، ويعرض عليهما التوسط لتيسير ذلك في نفس الوقت.

وتضمن رد فعل الجبهة في اليوم الموالي العناصر التالية :

- ارتياح للوساطة التونسية المغربية، شريطة أن يكون التفاوض صادقا على أساس الاستقلال.

- «نداء الرباط» نداء سلم عكس ثلاثية حي مولاي⁽³⁾ التي كرّسها خيفتاه بورجس موفوري ثم فليكس غيار بعده⁽⁴⁾.

وعقد اللقاء الثلاثي المفارقي فعلا بالرباط في فاتح ديسمبر، وشارك فيه الوفد الجزائري علانية وبصفة رسمية بندا لشريكه التونسي والمغربي.

1. يجمع ممثلي الأقطار المغربية الثلاثة بممثلين عن الحكومة الفرنسية

2. صحيفة المجاهد عدد 12 / 15، 11، 1957.

3. المجاهد عدد 13 / 1، 12، 1957.

4. المجاهد عدد 13 / 1، 12، 1957.

واستمرت الحركية الدبلوماسية على المستوى المغربي، لتجلى مرة أخرى في مؤتمر طنجة الذي انعقد - على المستوى الحزبي - في أواخر أبريل 1958، وأوصى في ختام أعماله بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، استجابة لمطلب الوفد الجزائري.

طبعاً لم تكن حركية التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية على نسق واحد من حيث التعاطف والانسجام، كما يكشف عن ذلك بلقاسم كريم - مسؤول دائرة شؤون العرب - قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة. فقد حرص في تقرير مطول بتاريخ 5 أوت من نفس السنة، على تسجيل جملة من الحقائق بلغة مباشرة مثل:

1. الصغور التي كانت تعارض على قيادة الجبهة لتلين من موقفها تجاه فرنسا، رغم التوياً المشبوهة لحكامها من مولي إلى دوغول.
2. محاولة كل من تونس والرباط الحد من التضامن الثنائي لشعبيين الشقيقين مع القضية الجزائرية.
3. وصف الاتفاق التونسي الفرنسي حول أنبوب النفط الرابط بين جهتي (عين امناس) والصغيرة (قابس)، بأنه «أخطر من الخيانة»⁽¹⁾.

2 - الحلقة العربية

كأن الاعتماد على العمق الاستراتيجي العربي من ثوابت بحركة الوطنية الثورية التي استخلصت من تكسبات الانتماءات الشعبية السابقة، أنه بدون هذا العمق يكون الاحتياق مآل أية ثورة، بالنظر خاصة إلى الطابع الاستيطاني لاحتلال الجزائر وقدرات فرنسا الدولة العظمى.

ويمكن أن نسجل لجبهة التحرير الوطني في علاقاتها باندول اشقيقته

مزيتين اثنتين :

1. Harbi, O.P.C.F.E.

1. أنها استطاعت تفعيل العمق الاستراتيجي العربي، وجعل الأقطار العربية تشارك في المجهود العربي للشعب الجزائري كأطراف معنية بل مشاركة أحيانا.
 2. أنها أبرمت مع الأقطار العربية ميثاق شرف غير معلن، بنه الأول وأحبر عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية. فمصر ما كانت حريصة على الاستغلال بشؤونها الداخلية، كانت حريصة كذلك على عدم التدخل فيما لا يعنيتها من الشأن الداخلي لهذا البلد أو ذاك.
- وكان الحظ لأول في الدعم العربي، يضمن منذ البداية كلاً من مصر والسعودية وسوريا..

أولا : مصر،

لتميز مصر ضمن مجموعة الصف الأول بكونها معنية وشريكة أي امتد دال دول الجوار المتمثلة في تونس والمغرب وليبيا، وإن كانت سبابة إلى تحمل نتائج هذا الالتزام الكامل، من خلال تعرضها إلى العدوان الثلاثي الشهير.

لقد كانت مصر متورطة منذ الانطلاقة الأولى للثورة الجزائرية تورطاً مباشراً من خلال 1

1 - إعلان بيان فاتح نوفمبر 1954 من إذاعة «صوت العرب» بالقاهرة، فصلا عن استنفاة جرد 1 من القيادة التاريخية للثورة طبعاً.

2 ضمان وتيسيق الدعم العربي بمختلف أوجهه للثورة الوليدة، عن طريق الوعد الحارحي لجبهة التحرير

3 - تقسيم دعم خاص متعمد الأوجه : من المشورة الأخوية إلى الإمداد بالمسلح، فصلا عن الدعم الإعلامي والدبلوماسي وتدريب الثوار .. إلخ

1. الثلاثي الوحد الفلوجي القسكي، من حضر. كبت أحمد، بن بلال. وقد انضم إلى «بوضيف» في 2 نوفمبر 1954

هذا «التورط» المتعمد الأوجه جعل الدعاية الاستعمارية تشخص الدعم الخارجي للثورة الجزائرية في مصر، وكان ذلك من عوامل دفع فرنسا إلى لمشاركة في العدوان الثلاثي في خريف 1956.

هذا الالتزام الكلي من ثورة 23 يوليو 1952، لم يمنع بعض الأصوات الشاردة من الشك في جدوى هذا الدعم والتعوف من آثاره السلبية. ومن هؤلاء سمير مصر بباريس ثروة عكاشة الذي أرسل في ربيع 1956 تقريراً متشائماً إلى حكومته، يظهر فيه إلى أن العلاقات الفرنسية المصرية، مقبلة على مرحلة جديدة من التهاقم، ويدعو في هذا الصدد إلى تشجيع الحل التفاوضي للقضية الجزائرية مدعماً اقتراحه بعجتين :

أ- أن الحل التفاوضي يجنب ثورة يوليو التورط في صراع لا مبرر له ولا يمكن التكهّن بأخطاره..

ب - أن لا جدوى من تأييد الثورة الجزائرية الميؤوس من نجاحها تقريباً (1).

ثانياً : المملكة العربية السعودية :

كانت المملكة العربية السعودية في الطليعة، من حيث الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري..

- فقد كانت مبادئة إلى تنسيه مجلس الأمن الدولي في يناير 1953، ببرور المشكلة الجزائرية وخطورتها المحتملة على السلم والأمن في العالم (2)، قبل أن تصبح في طليعة الدول المطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدءاً من دورتها العاشرة. ومن المواقف المشهودة للملك سعود بن عبد العزيز، التقاط صورة له بمقر الأمم المتحدة ببيويورك وهو يستعرض العلم الجزائري (3).

1. فتحي العتيق، عبد الناصر وثورة الجزائر

2. H. Aliq, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P 425.

3. 1. توفيق العتيق، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

- وكانت المملكة سباقة كذلك إلى دعم الثورة الجزائرية ماليا، سواء مباشرة أو بواسطة التبرعات المصغية للمواطنين. على سبيل المثال أن تبرعات أسبوع الجزائر في يناير 1957 نيفت عن مليون دولار، وكانت جبهة التحرير يومئذ في أمس الحاجة إلى هذه الأموال لشراء الأسلحة المهربة خاصة

- ولم تتحلف المملكة على صعيد الدعم العسكري، إذ كانت جبهة التحرير تشتري الأسلحة بوثائق سعودية في كثير من الأحيان، فضلا عن مساهمة الطياران العسكري السعودي في نقل هذه الأسلحة إلى مصر خاصة لتأخذ طريقها بعد ذلك إلى جبهات القتال.

وإلى جانب ذلك كانت وقود الجبهة في مواسم الحج تحظى برعاية خاصة، ويسمح لها باستعمال المصاحبة للدعوة للقضية⁽¹⁾. وفي موسم صائفة 1957 وصفت الرياض حدا لنشاط ماركس، كان يقوم به مولاي مبراح باسم الحركة المصالية..

بعد أفهمه السعوديون بعد أداء الماسك، أنه لم يعد مرغوبا فيه إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها⁽²⁾.

ثالثا : سوريا

كانت سوريا كذلك هي الصف الأممي دبلوماسيا وماليا وعسكريا.. - دبلوماسيا : بالدعوة للعصية الجزائرية في المعامل الدبلوماسية وإقحام ممثلي جبهة التحرير في الأمم المتحدة ضمن البعثة الدائمة كموظفين فيها. وكانت هذه التغطية نعم السند لرواد العمل الدبلوماسي لفائدة الثورة الجزائرية، من أمثال حصين آيت أحمد ومحمد يربيد وعبد القادر المشدولي..

1 المصدر السابق

2 نفس المصدر

وفضلاً عن ذلك، كانت وفود الجبهة تجوب العالم بجوازات سفر سورية خاصة (دبلوماسية).

- ماليا : بالانتظام في تقديم مساهمتها - عبر الجامعة العربية - التي بلغت في خريف 1957 - على سبيل المثال - 500 مليون فرنك (قديم) ونظراً لحرية المعاملات المائتة يومئذ بسوريا - على غرار لبنان - فتحت جبهة التحرير حساباً بنكيها لها في دمشق لتلقي المساعدات العربية مباشرة، بعد أن كانت - قبل ربيع نفس السنة - تمرّ عبر الحزبية المصرية⁽¹⁾.
- عسكرياً بفتح مدارسها العسكرية أمام طلبة جيش التحرير الوطني، فضلاً عن المساهمة في تسليح جيش التحرير.

وفي هذا الصدد، يذكر أحمد بن بلة أنه تسلّم هبة من العراق وسوريا - قبل أسره - من 2000 بندقية و 500 رشاشة، تركها في مستودعات الجيش المصري بالإسكندرية⁽²⁾. ويذكر الدكتور محمد الأمين الدباغ رئيس الوفد «مخرجي من جهته في تقرير إلى المجلس الوطني لنظر الجرائية (دورة القاهرة - أوت 1957)، أن الرئيس شكري القوتلي وعد شخصياً «بأن يأخذ ما نحتاج من معارن الجيش السوري، شريطة ألا يقع ذلك بأيدي العدو»⁽³⁾. ولا يعني وجود مصر والسعودية وسوريا في الخط الأول، أن بقية الدول العربية تخلفت عن دعم الثورة الجرائية، وأنما كانت هذه الدول هي وضعيات تحدّ من حريتها إلى حدّ ما سواء لأنها لم تتحرّر بعد من الاحتلال، أو أنها كانت ما تزال تحت القمود الأجنبي (البريطاني - الفرنسي) بدرجة أو بأخرى، ويمكن أن نخص بالذكر في هذا الصدد :

١ - العراق حيث لم تبخل حكومة نوري سعيد بدعمها الدبلوماسي والمالي وحتى العسكري كما سبقنا الإشارة إلى ذلك على لسان بن بلة.

١ نفس المصدر

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Carré, Casbah Editions, Alger 2000.

3. توفيق المينى المصدر السابق.

وفي تقرير الدكتور الدباعين آنف الذكر، يسجل أن «العراق أمدنا بكمية من الأسلحة وهو مستعد للمزيد»..

وعندما قامت جبهة التحرير في ربيع 1957 بفتح حساب بنكي في سوريا، كان العراق ساقا إلى تنشيط هذا الحساب بدفع مستحققاته مباشرة.. وقد سبق في ذلك سوريا نفسها 1

وبعد ثورة 14 تموز (يوليو) 1958، انتقل عراق اللواء عبد الكريم قاسم إلى الخط الأممي بدون منازع..

ب - المملكة الأردنية الهاشمية لم تتأخر عن الركب دورها، رغم استمرار النفوذ البريطاني الأمريكي عليها إلى حد ما.

وكان الدعم الأردني كذلك دبلوماسيا وماليا وعسكريا. فقد تميرت جمعيات ممسدة الثورة الجزائرية في المملكة بفعالية ملحوظة، تجلّت في حجم التبرعات التي كانت تجمعها وبم يتردّد الجيش الأردني في فتح مدارس لتدريب شباب جيش التحرير الوطني.

ج - السودان رغم حداثة عهده بالاستقلال، لم يتوان في وضع إمكانياته الدبلوماسية خاصة في خدمة القضية الجزائرية، عقدت حكومته مثلا وفدا عن لجنة التنسيق والتعذيب في يناير 1958، بالسعي لصنع مشاركة الجزائر في مؤتمر أكرّا المقرر عقده في منتصف أبريل القادم.

لكن هذا المسعى كان يبدو سابقا لأوانه، فلم يتلقّ التجاوب المستطر من شركاء الحروطوم في المؤتمر المذكور الذي أصدر مع ذلك لائحة، تؤيد حق لشعب الجزائري في تقرير مصيره.

والى جانب مساهمة النول بصعة فردية على النحو السالف، كانت الجامعة العربية إطارا لتسيق واستعطاب الجهود الجماعية لفائدة الثورة الجزائرية.

1 حصل على استقلاله في 1.1 1956

وقد بادرت ابتداء من 1957 بتحفيد مبالغ معينة لمساعدة جبهة التحرير، ثم توزيعها على الدول الأعضاء بتاسيس استنادا إلى مؤشرين اثنين : اثروة وعند الممكن.

طبع بم تكن المبالغ المقررة كافية، لذا كانت جبهة التحرير تطالب - بواسطة لجنة الجزائر - دائما بالمزيد، على سبيل المثال كان الطلب في منتصف مايو 1958 في حدود 12 مليون جنيه فقط، لكن ما يتم تحصيله فعلا من هذا المبلغ لا يتعدى عمليا مليون جنيه (1).

ومن جهة أخرى كانت بعثات الدول العربية بنيويورك كثيرا ما تنسق مواقفها لفائدة القضية الجزائرية. سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن.. وقد اجتمعت في هذا الإطار، بكتاب الدولة الأمريكي جون فورستر ولاس في أواخر مايو 1957 لشرح الموقف العربي من هذه القضية (2).

3 - الحلقة الإسلامية

كانت جبهة التحرير الوطني على غرار الحركة الوطنية التي اهتمت عليها، تعتبر العمق الإسلامي مكملا طبيعيا للعمق العربي هذه القناعة، جعلت الجبهة تتحرك لطلب دعم الأقطار الإسلامية بشكل عضوي ودونما حرج. وقد أوفدت في البداية وفدا من عبد الرحمان كيوان وأحمد قرنيش إلى كل من إيران وأفغانستان وتركيا.

● إيران : حل الوفد بطهران في 27 مايو 1957، فوجد في السفارة السعودية نعم المعين، لترتيب اللقاءات المرغوبة مع الصحافة والبرلمان والمجتمع المدني.. وتوجت الزيارة بلقاء مع الوزير الأول الدكتور إقبال الذي أكد لوفد جبهة التحرير استمرار دعم إيران للقضية الجزائرية معتبرا ذلك مسألة منسية (3).

1 توضيح العمق، المصدر السابق.

2 المظومة عدد 16 / 3.6. 1957.

3. A. Khouane, Les Debuts d'une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

● **أفعالمستان ١** : حل وفد جبهة التحرير بكابل في 31 مايو، حيث عقد جلسة من اللقاءات مع أوساط سياسية ومدنية، توجت كذلك بلقاء الوزير الأول سردار محمد داود، وبمؤتمر صحفي أكد الاهتمام الخاص الذي توليه الصحافة لأمنانية للقضية الجزائرية⁽¹⁾

● **تركيا ٢** : حل الوفد بأنقرة في 8 يونيو الموالي، حيث وجد استعارة السمودية في مساعدته أيضا.. وقد استقبله رئيس المجلس الوطني بمدة ساعتين، كما استقبله الأمين العام للحارحية باسم الوزير..

وكانت ليبيا قد ساهمت منذ مطلع 1957، مساهمة فعالة في إذابة الجليد بين أنقرة وجبهة التحرير.. عندما استغل الوزير الأول مصطفى بن حليم زيارة نظيره التركي عثمان مندريس لتعويضه بالقضية الجزائرية، ومعاتبته في نفس الوقت على مواقف أنقرة السابقة التي تميزت بالسلبية والعياد في أحسن الأحوال.

وقد حققت المبادرة الليبية معاجاة سارة لجبهة التحرير، الحصول على كمية من الأسلحة لتركبة لجيش التحرير، قدمت تحت غطاء مساعدة لجيش بلبي⁽²⁾.

4 - الحلقة الأفرو آسيوية

تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع ظهور حركة التضامن الإفريقي لآسيوي التي حملت القضية الجزائرية في ركابها، وتطور دعمها لها بتطور الحركة من جهة، وتساعد العمل الثوري في الجزائر من جهة ثانية.

فقد بادرت جبهة التحرير الوطني بإيفاد كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد لحضور اجتماع طبول كولمبو⁽³⁾ بمدينة بونغور (الأندونيسية) في أواخر ديسمبر 1954.. وكان هذا الاجتماع بمثابة اجتماع لتعضير مؤتمر «باندونغ» الشهير.

IBID. 1

2 1 نواطق المندوب، حياة كناع (ج3)، الشركة الوطنية النشر والتوزيع، الجزائر 1982.

3 مجموعة من خمس دول هي الهند، باكستان، أندونيسيا، سيشل (موريتانيا حاليا)، برلانيا

طبعاً لم يكن حضور ثنائي الجبهة كافياً، لإثارة اهتمام رؤساء حكومات «دول كولمبو» بالقضية الجزائرية، بدليل أن البيان الختامي لم يشر إليها. لكنه كان مفيداً جداً لتحضير المشاركة في مؤتمر «باندونغ»؛ لقد عاد الوفد بـخلاصة مزدوجة :

- أن تأتي المبادرة بطرح القضية الجزائرية من البلدان العربية أولاً.

- ضرورة القيام بحولة تحسيسية في البلدان الخمسة.

وكانت نتيجة هذا الدرس الثمين حضور وفد الجبهة إلى مؤتمر باندونغ (18 أبريل 1955)، ضمن وفد معاربي برئاسة صالح بن يوسف أمين عام حزب الدستور الجديد، وقد تقدم وفد المغرب العربي إلى المؤتمر بمذكرة موحدة حول قضايا الأقطار الثلاثة، مع إضافة ملحق خاص بالجزائر. وتطرح المذكرة موضوع الجزائر من زاوية :

(1) مساندة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

(2) عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة..

وقد سجل المؤتمر في بيانه الختامي المطلب الأول دون الثاني.

هذا النقص تداركه البيان الختامي للقاء «بريوني» الذي جمع في يوليو 1956 قادة مصر ويوغسلافيا والهند، بهدف إعطاء نفس جديد للتصاميم الأخرى آسيوي. ولم يكتف بذلك، بل دعا إلى حل المشكلة الجزائرية بالتفاوض مع قادة الثورة المسلحة.

وفي منتصف يناير 1958، احتضنت القاهرة المؤتمر الأفرو آسيوي الأول من نوعه والذي خص القضية الجزائرية بالألحاح تبنت مطالب جبهة التحرير تبني تاماً وواضحاً مثل -

1. الدعوة إلى التفاوض فوراً على أساس الاستقلال، بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير التي تمثل الشعب الجزائري.
2. التهديد بالحرب الاستعمارية وبالتعذيب والمطالبة بإطلاق سراح القادة الخمسة، وجميع الوطنيين المعتقلين في السجون والمحتشدات.

3. استنكار تجسيد الأفارقة في حرب الجزائر، ودعوة المعننين منهم إلى رفض محاربة إخوانهم..

وقد أصدر المؤتمر توصية بجعل 30 مارس الموالي «يوم التضامن الأفرو آسيوي مع الجزائر»⁽¹⁾.

- وبعد تمام ثلاثة أشهر، انعقد مؤتمر أكرا (غانا) بمشاركة ثمانية دول إفريقية مستقلة⁽²⁾. وكانت نتاجه هي نص الاتحاف، من حيث تبني أطروحات جبهة التحرير في النظر إلى القضية الجزائرية وطرق معالجتها. وقد اعتبر قادة الجبهة المؤتمر «أول تظاهرة رسمية لتعاون الشعوب لإفريقية»، وحيوا بالمناسبة إنشاء لجنة خاصة لشرح القضية الجزائرية عبر العالم⁽³⁾.

5 - حلقة الأمم المتحدة

كانت جهود حلقات التضامن السابقة - في بعدها الدبلوماسي خاصة - نصب كلها في كواليس الأمم المتحدة بـ نيويورك وقد بررت نتائج هذه الجهود بوصف منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة التي شاهدت طرح القضية الجزائرية أول مرة..

للتذكير أن 13 دولة عربية وإفريقية وآسيوية كانت رفعت في 26 يوليو 1955 طلبا إلى الأمين العام بتمجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، وتلا ذلك إرسال مذكرة من الوفد الخارجي للجبهة إلى البلدان الأعضاء، يائسها فيها توفير الشروط المناسبة لتسوية القضية سلميا، على أساس حق الشعب الجزائرية في تقرير مصيره

1 صحيفة المجلد عند 15/16 1958.

2 هي مصر، السودان الحبيشة، غانا، ليبيا، تونس، المغرب.

3 المجلد عند 23/5 1958.

وقد أدى لتحضير الجيد للدورة إلى مفاجأة تسجيل القضية - بأغلبية صوت واحد - والتسبب في ضجة إعلامية - لفائدة القضية - بعد انسحاب الوفد الفرنسي من أشغال الدورة احتجاجا على ذلك.

غير أن ردّ العمل الفرنسي المدعوم بصفوف الدول العظيمة، أدى إلى نوع من الحل الوسط بالإحجام عن مناقشة القضية في الجمعية العامة. لكن الجمعية العامة ما لبثت أن تداركت الأمر في دورتها اللاحقة، حيث لم تكن بالتسجيل والمناقشة، بل أصدرت في فبراير 1957 لائحة تضع القضية الجزائرية في إطارها السليم كقضية تصفية استعمار، ينبغي أن تحلها الطبيعي بتكوين لشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره. وقد علّقت صحيفة «المقاومة» على ذلك قائلة: «أنّ العالم اعترف للجزائر بكيانها المتميّز»⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى أن الجمعية العامة حققت نيوة مراد ديدوش الذي كان يريد عشية إعلان الثورة: «ينبغي أن يكافح عامين لإسقاط مقولة الجزائر الفرنسية».

وأصدرت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة لائحة أخرى (ديسمبر 57)، نصت فيها الجبهة والحكومة الفرنسية إلى التفاوض، لحل القضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقبول الوساطة التونسية للمغربية (بدء الرباط في 22 نوفمبر).

ورغم أن الصحافة الدولية رأت في اللائحة تقدّما ملحوظا بمصانح القضية الجزائرية، فإن صحيفة «المجاهد» وصفتها بالمتور، لأنها لم تُدس السياسة الاستعمارية المتوحشة. «بل لم تخف تشاؤمها لمستقبل الهيئة الأممية التي قد تنهب صحبة للاستعمار أسوة بما سبقتها عصبة الأمم»⁽²⁾.

1. صحيفة المقاومة (ج) عدد 7/ 16 2 1957.

2. المجاهد عدد 14/ 15 12 1957.

وتأهبا للثورة الثالثة عشرة تقدمت 24 دولة أخرى أميوية في 7 مايو 1958 مرة أخرى بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة القادمة. ويمكن عدد الدول في حد ذاتها، مدى تطور أنصار القضية قياسا بالدورات السابقة.

وبعنا لمساعي للمجموعة الأخرى أميوية لصالح القضية الجزائرية. كانت جبهة التحرير الوطني ترسل الأمين العام للأمم المتحدة في قضايا معينة سواء مباشرة أو بواسطة إحدى المنظمات التابعة. ففي مارس 1957 مثلا، تلقى الأمين العام مذكرتين:

- واحدة من جبهة التحرير - في 11 مارس - فتدت فيها مزاعم فرنسا حول «الدعم الخارجي» للثوار. وقد أكدت بالمناسبة «أن الذي يتلقى الدعم الخارجي حقا هو الجيش الفرنسي وليس جيش التحرير» وفي ذلك إشارة واضحة إلى حلفاء فرنسا وهي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- وثانية من «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» - في 18 مارس - حول «الاصطهاد الثقافي» في ظل نظام الاحتلال الفرنسي وقد اعتمد «الاتحاد في مذكرته على إحصائيات 1953 التي تؤكد حقيقتين،

1 - أن مليون أوروبي بالجزائر تستوعب المؤسسة لتربية من أبنائهم 135 ألفا في الابتدائي و24 ألفا في الثانوية و5132 في الجامعة

2 - أن 9 ملايين جزائري تستوعب نفس المؤسسة من أبنائهم 266 ألفا في الابتدائي، لكنها لا تستوعب في الثانوية سوى 42.99 تلميذ وفي الجامعة 507 طلابا.

وبعبارة أخرى أن عدد المعتمدين من الجزائريين كان سنة 1953 صنف المعتمدين الأوروبيين في المرحلة الابتدائية، لكنه يترجع إلى 1/6 هؤلاء، في الثانوية، وإلى 1/10 فقط في المرحلة الجامعية¹.

دانيا الموقف الفرنسي : تشدد وجمود

1 - بوادر تصدع في الرأي العام

أدت «ثلاثية» جي مولي الممثلة هي : «وقف القتال - انتخابات - مقاضات مع المنتخبين» التي أعلن عنها في 28 فبراير 1956 - إلى تجمع الموقف الرسمي الفرنسي، لأن هذه «الثلاثية» كانت تخفي في حقيقتها شرط مسبقاً : فرض استسلام الثوار بالقوة قبل أي تفاوض.

وقد سارت على نفس النهج، حكومة بورجس مونوري وحكومة فليكس غيار بعدها.. ما دفع صعيمة «المجاهد» مطلع 1958 إلى التعميق على أحد تصريحات الوزير الأول بالمعوان التالي : «ليس.. لا جديد غيار بتكلم مرتين ولا يقول شيئاً»⁽¹⁾

وأمام جمود الموقف الرسمي، عبّر الكاتب مولود فرعون عن نفس الشعور في 12 يناير قائلاً : «حكومة غيار مشغولة (عن الشأن الجزائري) بالوضعية الاقتصادية وإصلاح المؤسسات أكثر من وقت مصر»⁽²⁾

وكان الكاتب قد سخر - بمرارة - في 5 مارس من العام الماضي من جي مولي، «العائد من زيارة الولايات المتحدة الأمريكية مهموماً بسمير الحليب الذي سيطرحه على البرلمان بغرفتيه»⁽³⁾.

ولكسر هذا الجمود الرسمي، كان على الجبهة التحرير أن تتحرك باتجاه الرأي العام العربي مباشرة سواء في الجزائر أو في فرنسا.

- أولاً : على الصعيد الجزائري

- لم تكن جبهة التحرير واهمة، لأن المستوطنين وقفوا منذ الوهلة الأولى كتلة مترابطة، وراء شعارات «الجزائر الفرنسية»، والجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، «وعرستنا من دناكرك إلى تامنراست»... وهلم جرا.

1. صحيفة المجاهد عدد 15 / 16 . 1 . 1958

2. M. Feraoun, Journal, Le seuil, Paris 1962.

3. IBID.

وقد كشفت معلولة «الهندنة المدنية» مطلع 1956، أن باب الاجتهاد تجاه الرأي لعدم الأروبي ضيق جدا، بدليل أن الكاتب الكبير البير كامو، اختار في نهاية المطاف الانحياز إلى طائفته، على حساب الأغلبية من الجزائريين وحققها في تقرير المصير والاستقلال⁽¹⁾.

وقد لخص لموقف في هذا الصدد، رمضان عيان في منتصف مارس من نفس السنة في عبارتين -

- 1 - «أن الأعسية الساحقة من الأروبيين تساند الوضع القائم، وتبدو مصعمة على «نقاهم بالإرهاب»..»
- 2 - «أن هلك أقلية قليلة من الأروبيين تنفهم قضيتنا، لكن لا نوافقنا على طول البغض»..⁽²⁾

هذه «الأقلية بين الأقلية» التي يشير إليها عيان كانت مقسمة بدورها إلى فئتين

- 1 - «أقلية بين الأقلية» احتارت الالتزام التام مع قضية الشعب الجزائري والتصل في صفوف جبهة التحرير كأي ماضل في صفوفها.. وهذه حال الدكتور هراس فابون والدكتور بيار شولي وروخته على سبيل المثال.
- 2 - «أغلبية بين الأقلية» فصلت الالتزام مع قضية الشعب، لكن في ظل لاحتفاظ بالجنسية الفرنسية. وهذه حال الدكتور بيار روش، والأستاذ ندري مندوز والمحامى بوباي.. وغيرهم.

وكان هؤلاء جميعا، «مجرد استثناء»، حسب تعبير الدكتور شولي الذي يفسر عداء الأغلبية من الأروبيين لفكرة استقلال الجزائر بقوله «أن لأقلية لأروبية عاشت بالجزائر في ظل الهيمنة الاقتصادية السياسية، وليس من الطبيعي أن تتحلى عن ذلك فجأة. لأنه يشكل نوعا من الانتحار»..

1 - بير كامو عن ذلك بقوله «إن تلخص الحق مع والبشرى فليس ألق إلى جانبها مع ذلك»

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casterman Editions, Alger 2000

وبناء على ذلك يطرح المشكلة القائمة بقوله : «أن إمكانية التفاهم بين الوطنيين وأغلبية المستوطنين كانت تبدو منعمة منذ الوهلة الأولى، لأن التفاهم القائم يومئذ لم تكن تجدي معه الحلول الوسطى» (1).

وكانت نخبة المستوطنين على نفس النغمة مع عامتهم، يؤكد ذلك الكاتب موبود فرعون من خلال موقف صديقيه إيمانويل روبلاس وألبير كامو.

«فالأول يصف اغداثيين «بالإرهابيين» الذين لا يستحقون أية شفقة في نظره، ويحمل لعبد الناصر كراهية لا يرى لها فرعون من مبرر»

«والثاني يرفض تصور الجرائر مستقلة، واضطراره لذلك إلى استظهار جوز سفره الأجنبي في كل مرة يزورها» (2).

والعدير بالذكر في هذا الصدد، أن المستوطنين ذوي الوضعيات الاجتماعية المتواضعة، كانوا أشدّ عداً لاستقلال الجرائر من أغلبية الموسرين والأثرياء!

وخلاف لعامة المستوطنين، خرج بعض أعضاء الكنيسة الكاثوليكية بالجرائر على شبه الإجماع، حول العدا للشمب الجرائري وتعلمه المشروع لاستعادة حق تقرير المصير والاستقلال، وكل في طلبه هؤلاء، الرهبان العامل في سوق اهراس الذين اعتبرتهم رسالة العبهة إلى يهود الجرائر في أكتوبر 956، مثالا ينبغي الاقتداء به، وكذلك بعض رهبان العاصمة أمثال الأب سكوطو والأب بيرنغر - إلخ دون أن ننسى رهبان تيبجيريين بصواحي المدينة وكان لأسقف الكنيسة الكاثوليكية دوهال موقف مشرف، بعد فترة تردد في بداية الثورة، فقد أرسل إليه رمضان عبال المحامي عمال بن اتومي ليصرح عليه السؤال التالي : «هل الكنيسة جرائرية أم فرمسية؟» أمام هذا السؤال انفضج، طلب أسقف الجرائر مهلة للتفكير والاستشارة ليعود بالجواب التالي لا علاقة للكنيسة بالحكومة الرسمية.

1 في كتابنا «مكتفون» في ذلك الثورة دار هومة، الجرائر 2004

2. Furcun, OP.CIT.

هذا الجواب شجع عيان على أن يطلب من الأسقف مشاركة الكنيسة في تحرير الجزائر. فكان ردّ دوغال : بإمكان الكنيسة أن تساعدكم بالوسائل السلمية من إيواء ومؤونة ومواقف... وما إلى ذلك (1).

الطائفة اليهودية تنحاز إلى صف الاحتلال

كانت الطائفة اليهودية بالجزائر تعتبر نفسها فرنسية. بعد أن منحت المواطنة بموجب مرسوم كريميو عام 1870. لذلك لم يكن عداؤها لاستقلال الجزائر يختلف كثيرا عن عداها بمسطاء المستوطنين... ومع ذلك حاولت جبهة التحرير استمالة هذه الطائفة بأمل تعييدها في النزاع القائم، أن تعثر كسبها لمائدة القضية طبعاً وجاءت المحاولة في فاتح أكتوبر 1956، بشكل رسالة موجهة إلى الحاحام وأعضاء المجلس اليهودي الأعلى، فضلاً عن نواب الطائفة ووجهائها.

مما جاء في رسالة الجبهة :

1. تذكر بـماضي الطائفة اليهودية قبل الاحتلال، عندما كانت جزءاً من المجتمع الجزائري : لها مكانتها في الإدارة والاقتصاد، وكان لها ممثلون بارزون في الحكومة والدبلوماسية والعدالة والثقافة والفن... إلخ
2. تذكر بأن حصول الطائفة على الجنسية الفرنسية لم يحل محلها من الاضطهاد في ظل حكومة فيشي، ومن الاستقرارات الدورية مثلما حدث في 6 فبراير 1956، عندما رجع المتظاهرون الأروبيون - بمناسبة زيارة الوزير الأول جـي مولي - شعارات فاشية معادية لليهود. وكذلك الدعوات المتكررة لمقاطعة التجار اليهود، الصادرة من حين لآخر عن غلاة المستوطنين.
3. تأسف لموقف مندوبي الطائفة في المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد أخيراً بلندن، حيث أنكروا تعلقهم بالجنسية الفرنسية خلافاً لإخوانهم بتونس والمغرب.

1. هي كتابنا : نداء الحق، دار هومة 2001.

4. مناشدة الطائفة أن تعلن انتماعها إلى المجتمع الجزائري وتبني الجنسية الجزائرية وتشارك في مناء حرائر الإخاء الحقيقي..
غير أن لطائفة كانت اختارت معسكرها منذ البداية، فكانت بعض عناصرها هي طليعة الحركات الإرهابية التي تمارس القتل العشوائي لعامة الجزائريين. ولم تتحرج من استخدام خبراء من «الموساد» لمساعدتها في ذلك..

نتذكّر أن الحركة الصهيونية كانت مشطة جدا وسط يهود الجزائر الذين شاركوا بحماس في العدوان على فلسطين سنة 1948. بإرسال متطوعين ومساعدات مختلفة عبر الموانئ الجزائرية، بتواطؤ واضح من سلطات الاحتلال الفرنسي..

لكن على غرار «شواده» المستوطنين عامة، كان للطائفة اليهودية أيضا «شوادها» الذين تطوعوا لمساعدة جبهة التحرير، نذكر منهم على سبيل المثال : الدكتور دانيال تيمسيت والمهندس عريب اللذين انخرطا في شبكة مصنع المتفجرات بالعاصمة⁽¹⁾.

ثانيا : على الصعيد الفرنسي :

أمام الأدق المحدودة للتأثير في الرأي العام الأوروبي بالجزائر - كما سبقنا الإشارة - توجّهت جبهة التحرير مباشرة إلى الرأي العام في فرنسا ذاتها.

وقد سارت في هذا الإطار على نهج الحركة الوطنية - عامة - التي كانت لأسباب تكتيكية واضحة، تميّز بين الشعب الفرنسي ونظام الاحتلال بالجزائر الذي يسمّى للعمل التحررية التي جاءت بها ثورة 1789، كما يسمّى لمصالح فرنسا الاستراتيجية على المدى البعيد.

1. بوعلام لوسدين في : مثقفون... هي ركايا الثورة، مصدر سابق.

وقد لعب الطلبة الجزائريون بفرنسا أدوة بالتحادية جبهة التحرير، دورا رائدا في تحسيس وكسب تعاطف وتأييد عدد من رواد الرأي، في مجال السياسة والإعلام والثقافة والفكر بصفة عامة.

للتذكير أن أغلبية الرأي العام الفرنسي كانت في ربيع 1956 تبدو مستعدة لتسير وراء حكومة ترد بقوة، وتعبئ ما بقي من شعور وطني لإرسال ما أمكن من المجندين إلى المعارك الثلاثة⁽¹⁾.

وتشاطر هذا الرأي قيادة الجبهة في الداخل التي لم تكن في نفس الفترة تؤمن كثيرا بإمكانية مساعدة الديمقراطيين الفرنسيين للقضية الجزائرية. وبلغ التشاؤم برمضان عيَّان، إلى حد اعتبار الفرنسيين جميعا أعداء بدون استثناء⁽²⁾.

غير أن المواقف العمية لقادة الثورة والطلعية الطلابية كانت غير ذلك لحسن الحظ.

● ففي ربيع 1955، يادر الطالب محمد أمير رئيس «جمعية الطلبة المسلمين المعارية بفرنسا» مدعوة فرانسوا موريالك وماسيميون وروبير بارا، إلى تناول قصور رمضان. واستغل هذا الظرف الإنساني لمعاولة تحسيس هذه الشخصيات الكبيرة بالقضية الجزائرية.

ولاشك أن هذا اللقاء كان له أثوه في التحقيق الذي أجراه روبر بارا مع قائد المنطقة الرابعة (العاصمة) عمار أوعمران ويعصر الثوار الأوائل بناحية الأخطرية، والذي أحدث نشره في منتصف سبتمبر بأسبوعية «فرانس أوسرفاتور» ضجة كبيرة⁽³⁾.

وتواصلت جهود الطالب أمير مع بعض الشخصيات المتفتحة النافذة، مثل لوربر الأول السابق أنطوان بيبي، رئيس مجلس أرباب الأعمال الذي ولى بوعدده في السمي لشرح حقيقة ما يجري بالجزائر.

1. R. Biron, Carnets Politiques de La Guerre d'Algérie, Cma, Paris 2002

2. Belhocine, O.P.C.T

3. R. Barret, Les Maquis de La liberté, Témoignage civique, Paris 1987

• **وجهات الاتحادية جبهة التحرير** بمرنسا مساعدها نحو الأوساط السياسية والدينية، لشرح حقيقة القضية الجزائرية وأطوار الحرب الشرسة التي أعلنها نظام الاحتلال على الشعب الجزائري..
وقد استطاعت تبليغ رسالتها، وإن كانت النتائج متواضعة أو معدومة..
- **فالحزب الاشتراكي** تبنى منذ البداية مواقف الحركة العنصرية المناوئة لجبهة التحرير.

- **ولم تكن بداية الاتصال** بالشيوعيين سهلة، فقد كانوا يحتمون بممثلي الاتحادية حلقة في العدائى العمومية ولم تلق طياتها لديهم أي مدى يذكر..

و لواقع أن أعنية الشيوعيين الفرنسيين كانوا وطنيين في حرب الجزائر التي كانوا يبرزون مشاركتهم فيها بقولهم : «على الجندى الشيوعي أن يشارك في أية حرب ولو كانت رجعية، لمواصلة النضال من الداح»⁽²⁾
وهذا ما يفهم :

- **تصويت 110 نواب شيوعيين على قانون السلطات الخاصة في 12**

مارس 1956

- **منع مندوبي الحزب من دعم القضية الجزائرية بأي شكل من الأشكال..**

- **وخلافا للحزب الشيوعي الرسمي، بادرت بعض لجان التروتسكية بتأكيد التزامها المملي مع جبهة التحرير في أرو من 1955، من باب الوفاء لقناعاتها الثورية.** وبعض بالذكر في هذا الصدد جماعة ميشال رابيتس (اليوناني الأصل) التي قدمت خدمات معينة في ميادين الإعلام والتسليح.

1. **بوعرف في كتابنا «رواد الوطنيات» ذكر هومة الجزائر 2003.**

2. H. Hamon et P. Rotman, les Porteurs de Valises, Albin Michel, Paris 1979.

- وعلى غرار الأوساط العزيبية، لم تكن الاتصالات الأولى بالدوائر المسيحية مشجعة فعلى سبيل المثال اتصل مسؤول اتحادية الجبهة بجيب بالأب بيار النبي اشتهر يومئذ بأنه «صديق الفقراء» ودعاه لنصرة القضية الجزائرية في تصريحاته، فكان قصارى جهد الأب أن وعد بانصالة للقضية⁽¹⁾!

وحسب روبر بارا أن «الكنيسة الفرنسية ركّزت حرب الجزائر بصورة عامة، بل شاركت فيها بـ 2500 مجنّد (بين جنود وضباط) وحوالي 100 مرشد»⁽²⁾.

لكن المساعي المتضافرة من الطلبة ومناصر الاتحادية، ما لبثت أن الثمرت بكسب بعض المثقفين الأحرار والمناضلين من ذوي النزعة الأممية خاصة.

وجاءت الإشارات الإيجابية الأولى في هذا الصّند كما سمّيت الإشارة، من روبر بارا الذي وجد في كلود يوردي رئيس تحرير مجلة «جرائس أوبسرفاتور» سدا حقيقيا.

وكانت الإشارة الثانية في نوفمبر 1955، عندما بادر أدغار موران بتأسيس «جبهة المثقفين المناهضين لاستمرار الحرب في الجزائر».

وثالت الإشارة الإيجابية من أفراد الراي بفرنسا، بعد أن أصدر فرانسيس جانسن في ديسمبر الموالي كتابه «الجزائر الخارجة على القانون» الذي اعتمد فيه كثيرا على شهادات ومواقف مناضلين أمثال بن يوسف بن خدة وصالح الواشي وبيار شولي..

ولم يقتصر التزام جانسن مع القضية الجزائرية على هذا الكتاب الهام فقط، بل ترجم التزامه في مواقف نصالية جريئة مثل .

1. بولغروف، المسند السابق.

2. Barre, OP.CIT.

(1) - تكوين شبكة من العتقفين المرعسين وضعت نفسها في خدمة اتحادية الجبهة ومناضليها، هذه الشبكة التي عرفت لاحقاً بـ «حملة الحقائق».

(2) - المساهمة في إقناع الفيلسوف الوجودي جان بول سارتر بمساعدة ابولينيين انجرائيين. وكانت أول ظاهرة لمبارتر في هذا الصدد، حضور محاكمة المدائي محمد بن صندوق كشاهد نفي في ديسمبر 1957.

واستمر الفيلسوف على نفس النهج، عندما احتج في أواخر مارس 1958 رفقة كل من موريك وأندري مالرو، على حجز كتاب «المسألة» لأنري الأغ لذي يشكل وثيقة إداة للتعذيب في حرب الجزائر.

مثل هذه العرقية على مستوى الرأي العام الفرنسي لم تكن غريبة عن التحول الملحوظ في مواقف الحزب الشيوعي المبدئية والمهادنية من المسألة الجزائرية :

أ. مبدئياً اعترف الأمين العام موريس توريوز بخطأ «نظريته حول الأمة الجزائرية في طور التكوين» - التي أعلن عنها عضوية الحرب العالمية الثانية - خلال اجتماع للجنة المركزية في 15 فبراير 1957 بقوله : «والآن غيرنا عبارتنا (لأمة .. في طور التكوين) لنعكس بحق عن الواقع الوطني الجزائري والأمة الجزائرية القائمة. وذلك بالاتفاق مع التاريخ ومع الحياة التي تتطور وتتقدم».

ب. سياسياً بـ «الاعتراف بجبهة التحرير ممثلاً وحيداً للمقاومة الجزائرية بمختلف مسائلها بما في ذلك الحرب الشيوعي الجزائري» حسب صحيفة «لومانتي» في 22 يناير 1958.

هذه الإشارات لمسها فرحات عباس، فدعا في 29 يوليو من نفس السنة إلى توظيف تعاطف البلدان الشيوعية مع القضية الجزائرية، بتشجيع هذا الاتجاه داخل الحزب والحصول على دعمه إذا أمكن ذلك - وكانت انجالية الفرنسية بتونس من جهة أخرى، سباقة إلى التعبير عن مساندة مطالب جبهة التحرير في لائحة موجهة إلى المستوطنين بالجزائر

في منتصف نوفمبر 1957، حاولت من خلالها تطمينهم على مستقبلهم في الجزائر المستقلة، بناء على تجربتها الخاصة في ظل الاستقلال التونسي ومن الطبيعي أن تقابع جبهة التحرير مؤثر التحول في اتجاهات الرأي العام الفرنسي، كما تؤكد ذلك صحيفة «المجاهد» التي تصاعدت في طابع فبراير 1958 قائلة: «هل بدأ الرأي العام الفرنسي يراجع نفسه؟».

وقبل أقل من شهرين من عودة الجبال دوشول إلى الحكم سجلت الصحيفة فائحة طيبة على هذا الصعيد: صدور لائحة عن مجموعة من العلماء والأساتذة، يطالبون فيها لأول مرة بالتفاوض على استقلال الجزائر⁽¹⁾.

2- الموقف الأمريكي - كسب السناقور كينيدي، «ضريبة معلوم»

رسم في الذاكرة الجماعية لعامة الجزائريين منذ الحرب لعامية الأولى خاصة أن لولايات المتحدة الأمريكية وبريطاني تأثيرا خاصا على فرنسا، لذا نلاحظ أن جبهة التحرير الوطني، كانت تولي اهتماما واضحا بمواقف هذين العليهم الرئيسين لنظام الاحتلال، وتعمل جاهدة للحد من تورطهما في حرب الجزائر.

وكانت القساعة العامة لدى قادة الجبهة، أنه لولا الدعم الأمريكي البريطاني السعي - عسكريا وماليا ودبلوماسيا - لما استطاعت فرنسا الصمود أكثر من أربع سنوات، بالنظر إلى تكاليف الحرب الباهظة وأعبائها الثقيلة

ويذهب بلقاسم كريم في هذا الصدد، إلى حد وضع الولايات المتحدة في المروية الثانية - بعد فرنسا - من حيث درجة المسؤولية، على ما يعاني

الشعب الجزائري من مأس والام.. يل ينهب ابعء من ذلك عنهم يقتّر. بان 80% من خسائر الجزائريين في جميع المجالات، ناجمة عن الدعم الأمريكي السخي بفرنسا...

ويفسر فريحات عباس اعتدال دول مثل الهند واليابان والڤڤين في معاندة القضية الجزائرية، بالانقوذ الأمريكي البريطاني ڤلها... وكذلك الشأن في عدد من بلدان امريكا اللاتينية التي تتحكم واشنطن في موافها بواسطة الڤلارا⁽¹⁾.

وامام اوفاء الرسمي لكل من واشنطن ولندن لمواقف فرنسا الحليفة، لم يبق لڤبهة لتحرير غير التوجه إلى الرأي العام في هذين البلدين ومحاولة لتأثير فيه بأمل أن يؤدي ذلك إلى تحييدهما بدرجة أو باخرى.

- وكان للطلبة الجزائريين فضل الريادة كذلك على الڤبهة لأمريكية، إذ استطاع ممثلوهم كسب تعاطف أحد قياديي الحركة ابطلاية فيها وهو سيمون يونغ الذي تعاطف معهم في يوليو 1956 خلال المؤتمر الدولي للطلبة وساعدهم على انضمام اتحادهم العام إليه. الأمر الذي أدى إلى انسحاب ممثلي الطلبة الفرنسيين⁽²⁾

- وتمكنت الحركة النقابية من جهةها، من كسب تعاطف أرهين براون من قادة المقابات الأمريكية وممثليها في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ببيروكسل.

وكانت مواقف براون رائدة على مستوى المعسكر العربي قاطبة، إذ صرح منذ 1956 قائلاً «أن الشعب الأمريكي كله مع الاعتراف باستقلال الجزائرية⁽³⁾».

1 P. Abbas In Huri, Les Archives de La Revolution algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981

2 R. Malek, l'Algérie d'Evén, Casbah Editions, Alger 1995.

3 H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981.

وما لبث جورج ميني رئيس النقابات الأمريكية نفسه، أن حذا حذو براون في 4 سبتمبر من نفس السنة في تصريح مثير لصالح القضية الجزائرية والمغرب العربي عامة⁽¹⁾.

وفي ديسمبر من نفس السنة، فتحت كتابة الدولة أبوابها لوفد هام من جبهة التحرير بقيادة فريحات عباس. وقد استقبل الوفد موظفان سميان، كذا واضعين جدا في تعاطفهما مع القضية الجزائرية⁽²⁾.

وبكن المتح الحاسم على مستوى الرأي العام الأمريكي، كان بفصل «اللوبي» الذي استطاعت جبهة التحرير - وحلفاؤها الآفرو آسيويون - تكوينه بواسنط ذاتها. فقد تمكن هذا «اللوبي» من إقناع السناتور اللامع جون كينيدي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في مطلع يوليو 1957، من التعبير عما يبغى أن يكون عليه موقف بلاده من القضية الجزائرية.

كان هذا الإنجاز «ضرية معلم» على الصعيد الدبلوماسي، لأن السناتور في تصريح 2 يوليو تطرق إلى القضية الجزائرية من مختلف جوانبها.

● لقد تحدث عن لوطنيين الجزائريين الذين «يعبرون من أعماق استجوع عن خيبتهم في لولايات المتحدة، لأنها تحلت عن مبادئ الديمقراطية المعادية للاستعمار، وأصبحت تشجع الاحتلال العسكري للجزائر، ضد شعب يطالب بحقه في تقرير مصيره»..

● وانتقد في نفس السياق موقف واشنطن - بصيغة المعني بهذا الموقف - قائلا : «نعلن تأييدا لحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، لكن نؤكد في نفس الوقت رفضنا التدخل في القضية الجزائرية من جهة ثانية».. ويضيف معلقا على هذا التناقض : «لقد حاولنا إرضاء الطرفين، فكانت النتيجة أن أغضبنا الإثنين»..

1. A. Kioane, Les Débuts d' Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

2. IBID.

● كما انتقد حكومة بورجس مونوري - المشكلة حديثا بباريس - «تصنيفها وعلقتها بالشكليات، ورفض كل تنازل معقول».. ودكرها بالمعاصرة بالمشكلات المشكلة الجزائرية على الوضع الداخلي بفرنسا مثل

1 - عدم لاستقرار الحكومي ودفع فرنسا إلى التورط في عملية المويص.
2 - تأجيل الإصلاحات الداخلية.

3 - تقدم احزاب الشيوعي الفرنسي، بينما تتراجع الشيوعية في كل مكان..

■ ولم يُفضل كينيدي انعكاسات القضية على الحلف الأطلسي والتصرف الغربي بصفة عامة :

- تعرب الجزائر جعلت الحلف مجرد هيكل عظمي، بعد أن حولت فرنسا 400 ألف جندي من قواتها - المشاركة في الحلف - إلى الجزائر
- وأضعفت الحرب المعسكر الغربي بإضعاف فرنسا.

- شوهدت موقف الغرب في نظر العام الحر، وأتاحت للدعاية المصهنة به أن تصنف من مركزه في آسيا والشرق الأوسط.

● ولم ينس مضاعفات القضية على الولايات المتحدة نفسها مثل :

- عرقلة علاقات واشنطن بكل من تونس والمغرب.

- التقليل من إشعاع مشروع إيزنهاور في الشرق الأوسط.

- تعريض بعض القواعد الجوية الاستراتيجية للعطس.

ويخلص لسيناتور الديموقراطي إلى النتائج التالية :

1 - الجزائر أصبحت قضية دولية تهم الولايات المتحدة حتما.

2 - خطورة القضية على واشنطن لا تقل عن خطورتها على فرنسا.

3 - الجزائر لم تعد بالتالي تخص فرنسا وحدها، ولن تبقى قضية فرنسية

إلى الأبد (1).

1 صحيفة المقاومة (ج) عدد 19 / 15.7.1957.

مثل هذا الموقف الجريء الواضح لم يصدر عن شخصية عادية، لأن كينيدي ما لبث أن حلف أيزنهاور في رئاسيات نوفمبر 1960. وفي أوت الموالي كتب معلق «نيويورك تايمز» الشهير أسلوب مؤكدا، أن وزير خارجية واشنطن ولندن دلاس وماكميلان «اتفقا أخيرا بالعاصمة البريطانية على خطة، تستهدف حمل فرنسا على حل القضية الجزائرية في أحسن الأجال» (1).

وكشف المعلق بالمعاصرة، انشغال المعاصرين باحتمال تطور الأوضاع في الجزائر والمغرب العربي عامة نحو مزيد من التعفر. مثل هذه المؤشرات المشجعة، جعلت قيادة جبهة التحرير تواصل مساعيها في كواليس الأمم المتحدة بنيويورك - و«الكابيتول» في واشنطن - بهدف تحييد الولايات المتحدة على الأقل أثناء التصويت على لوائح الجمعية العامة. علما أن تحييدها عسكريا وماليا لم يكن ممكنا بحكم علاقات التحالف مع فرنسا، مصداقا لقول مسؤول أمريكي أنه «من غير الممكن منع فرنسا من استخدام أسلحة الحلف الأطلسي في حرب الجزائر» (2).

وكانت صحيفة «المجاهد» تتابع بناء على ذلك، تطور الموقف الأمريكي بقلق واضح كما يكشف تساؤلها في فاتح نوفمبر 1958: «متى تلتزم واشنطن بتوصيات الأمم المتحدة؟» وكذلك تساؤلها في منتصف نفس الشهر: «هل تغير الموقف الأمريكي؟».

ورمينا في الضغط على واشنطن صعدت من لهجتها في نفس العدد، بالحديث عن «تورط الولايات المتحدة في حرب الجزائر» مع التلويح باحتمال الاستعانة بالمعسكر الاشتراكي.

وشهد ربيع السنة ذاتها حدثين يؤكدان أن عمل الكولسة ماض على قسم

وساق:

1. صحيفة المجاهد عدد 9 / 20.8.1957.

2. وزير الدفاع الأمريكي المجاهد عدد 40 / 16.4.1959.

~ الحدث الأول : فتور إداة جبهة التحرير للتدخل الأمريكي في لبنان (1).
 - الحدث الثاني : مبادرة الجناح الأمريكي بمعرض صفاقص (تونس) ابدولي في 10 أبريل بمعرض شريط وثائقي حول جيش التحرير، الأمر الذي أغضب الفرنسيين وأثار احتجاجهم على ما حدث (2).
 وكانت القضية الجزائرية من جهة أخرى محل اهتمام الجامعات الأمريكية، إذ بلغ عدد الأطروحات التي سجلت حولها خلال نفس السنة 29 أطروحة (3).
 ومن وحي هذه الوقائع وتزايد الاهتمام الأمريكي بالثان الجزائري، ثبالت المجاهد مرة أخرى : محل تقضي حرب الجزائر على الصداقة الأمريكية الفرنسية...
 طبعا مثل هذه الأمثلة لم تكن اعتباطية أو مجرد تعبير عن رغبات حاكمة، بل كانت تعكس فعلا تطورا بطينا لكن ملموسا في موقف واشنطن، وقد تجلى هذا التطور خلال الثورة الثالثة عشرة لجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما امتنع ممثل الولايات المتحدة عن التصويت أول مرة على مشروع اللاتعة الخاصة بالجزائر، بعد أن عارض المشرع التي قدمت في الدورات الثلاثة السابقة.

3 - الموقف البريطاني.. الإذاعة البريطانية.. أداة تعذيب معنوي
 كان لقسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية وسيلة تعذيب معنوي إصافية - أسوة بالقسم العربي من إذاعة الجزائر - لمستمعيه الجزائريين، لاعتماده الكلي تقريبا على بيانات جيش الاحتلال، واعتمادا على هذا المؤشر، يمكن القول أن بريطانيا كانت خلال السنوات الأولى من الثورة الجزائرية خاصة، منحازة لحليمتها فرنسا بكل وضوح

1. G. Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P 593.
 2. IBID, P 591.
 3. Y. Courrière, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

وما لبثت لندن أن حصلت عداوتها لقضية الشعب الجزائري بمشاركتها المعالة خلال أكتوبر - نوفمبر 1956، في الموانئ الثلاثي على عصر الذي كان من أهدافه ضرب الثورة الجزائرية في عمقها العربي.

لكن حيوية وفعالية العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، استطاعت بدءاً من 1957 كسر جدار الصمت البريطاني والالتفاف على الرتبة التقليدية لموقف الرسمي، بفصل تفهم ومساعدة بعض الساسة ورواد الرأي البريطانيين في مطلع يونيو من السنة المذكورة، لم تتعرج صحيفة بريطانية من التهمك على عدم الاستقرار الحكومي بباريس غداة سقوط حكومة جي موني، باعتبارها الحكومة الثانية والعشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي بمعدل حكومتين في السنة تقريباً¹.

هذا التهمك كان يهدف لتثير ملحوظ في الجهة بعض المنحرف على غرار «نيوز كرونكل» التي كتبت في 3 سبتمبر الموالي تقول «تواصل المذبحة (في الجزائر) على نطاق واسع منذ فترة طويلة، ولم يعد ممكناً أن يلتزم حلفاء فرنسا مزيداً من السكوت عليها»².

وقبل ذلك بشهر واحد، صرح المستر بيغان Bevan ممثل حزب العمال في الأهمية الاشتراكية لأسبوعية «ليكسبريس» مؤكداً على أمرين اثنين :

1 «لا ينبغي حرمان الأغلبية من حق تقرير المصير، حفاظاً على مصالح الأقلية مهما كانت أهميتها».

2 «على فرنسا أن تبادر بالإعلان عن نيتها في منح الجزائر استقلالها»³. وشهدت صائفة نفس السنة - كما سبقنا الإشارة - مبادرة أمريكية بريطانية لحمل باريس على التفكير بجد في إيجاد حل للقضية الجزائرية، خشية أن يشمل «القمص» منطقة المغرب العربي كلها..

وجاء العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (تونس) في 8 فبراير 1958، ليجعل هذا التعرض أمرا واقعا، وليس مجرد احتمال أو تخوف لا مبرر له. وكان رد الفعل الأمريكي البريطاني على هذا العدوان فوريا، تجسّد في عرض وساطة بين باريس وتونس، كان من نتائجه التّعجيل بسقوط حكومة فليكس غيار (الرابعة والعشرين) التي رحّصت لحيش الاحتلال بممارسة «حق لمتابعة» في ترب دولة مستقلة.

وجاء عرض الوساطة مرفوقا بتهديد حفي :

إعادة لنظر في القروض الممنوحة للحكومة الفرنسية⁽¹⁾ في حالة الرفض طبعا.

وتعكس «حادثة الوساطة» حقيقتين - قلق واشنطن ولندن من جمود الموقف الفرنسي من جهة، وشعور الساسة الفرنسيين بتدخل حلفائهم في «شؤونهم اداخلية» من جهة ثانية

وفي أعقاب العدوان على الساقية ومضاعفاته، اهتز لموقف البريطاني بمض الشيء، الأمر الذي مكّن وهذا لجهة التحرير - مكون من بن يوسف بن حدة ومحمد الصديق بن يحيى - من زيارة لندن، وتقديم عرض حول القضية الجزائرية في مجلس العموم أمام لجنة من نواب حزب العمال⁽²⁾.

4 - موقف جيران فرنسا بين التحفظ... ورفض الطرف

أولت جبهة التحرير الوطني اهتماما خاصا للدول المجاورة والصديقة لفرنسا، مثل إسبانيا وكل من إيطاليا وألمانيا (الاتحادية) حيث تمكنت بفضل تعاطف بعض الشخصيات والجمعيات من تكوين قواعد انطلاق ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية، وتوسيع دائرة التأييد لحق تقرير المصير والاستقلال في أوروبا العربية عامة.

1 Ibid.

2. Meynier, O.P.C.H.

■ إسبانيا : تميز موقف مدريد في عهد حكومة الجنرال فرانكو المعزولة صلبها في غرب أوروبا . بسبب مخلفات الحرب الأهلية عام 1936 - بتعاطف ضمني منذ البداية، تجسد في عرض الطرف عن نشاط عناصر جبهة التحرير بالريف الإسباني⁽¹⁾ وعلى أرض إسبانيا ذاتها.

في ظل هذه الظروف المؤقتة، أنشأ محمد بوضياف رفقة بن مهدي ومحمد يوسف تمثيلاً للجبهة «شبه سرية» في العاصمة الإسبانية، تحول في ربيع 1957 إلى تمثيل «شبه رسمي» يتعين المصالح الحواس بوقادوم، بعد أن عادت رئاسة الوفد الخارجي إلى الدكتور محمد الأمين الدباعين.

وكان الدكتور حافظ إبراهيم (النوسبي) حلقة هامة في تحرك جبهة التحرير، وكذلك جيش تحرير المغرب في إسبانيا..

وكان موقف مدريد في الجمعية العامة للأمم المتحدة - بدءاً من 1956 / 1957 - يعمد إلى حد ما تعاطف حكومة فرانكو الصمغي مع القضية الجزائرية من خلال الامتناع عن التصويت تارة والتصويت لصالح القضية تارة أخرى

■ إيطاليا : سيمر الموقف الإيطالي بنوع من التعمد الرسمي، مع ممارسة يعسب عليها غرض الطرف عن تحرك جبهة التحرير إلى حد ما..

هذا الموقف المزدوج نعلني مثلاً في مطلع سبتمبر 1956 عندما أوقفت استمارة الإيطالية الدكتور الأمين الدباعين بمطار روما، مع السماح لأعضاء الوفد المرافق له بالتحول² وكان الوفد على موعد بالعاصمة الإيطالية مع وفد فرنسي، في إطار الاتصالات السرية التي بدأت في ربيع نفس السنة بالقاهرة .

وعلى الصعيد العربي تميز موقف الحرب الشيوعي عند البداية، باتهم والتعاطف الذي ما ليث أن تحول (إلى مساعدة معلنة بمشاركة وعيم الحرب بالمهرو طولياتي شخصياً..

1 . الساحل المتوسطي المغرب من شرق الجزائر إلى غرب ليبيا، وقد حصل على استقلاله بعد المغرب الفرنسي باستثناء مطاحني ملية وسجدة.

وكان الصحفي أنجيلو دالبوكا، سابقا بإجراء تحقيق عن الثورة بالأوراس في أواخر 1954، أعادت نشره بفرنسا مجلة الفيلسوف جان بول سارتر «الأزمة الحديثة» في عدد ديسمبر 1955.

وكان أنريكو ماتيني الرئيس المدير العام لشركة «إيني»، من أبرز الشخصيات المستقلة التي تعاطفت مع القضية الجزائرية، حتى أنه ارتبط بعلاقات وثيقة مع ممثل جبهة التحرير في العاصمة الإيطالية (1).

وبصفة عامة تميز الموقف الإيطالي خلال السنوات لأربعة الأولى من عمر الثورة الجزائرية، بالتضامن مع فرنسا حليقتها في حلف «الناتو»، وقد تجلى ذلك أثناء انصويت على القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالرفض عادة وبالامتناع أحيانا.

■ وقد تعرض بلقاسم كريم في تقرير 5 أوت 1958 إلى الموقف الإيطالي بالمباراة الثانية : أن روما «بصدد تعديل موقعها من القضية لجزائرية» (2).

■ ألمانيا : تميز موقف ألمانيا (الاتحادية) منذ اندلاع الثورة الجزائرية بالتحفظ، علما أنها كانت ما تزال يومئذ في طور «القرم السياسي» (3) الواقع تحت الوصاية الأمريكية في المسائل الخارجية على نحو خاص.

وبناء على هذه الوضعية الخاصة، اكتسب الدعم الألماني للحليف الفرنسي طابعا ماليا بالدرجة الأولى.

وقد اصطدم وفد جبهة التحرير في صائفة 1957 بهذا التحفظ، فعاد من جولاته الألمانية قانعا بلقاء مع الصحافة، بعد فشل مساعيه - الملحة - في الحصول على موعد بوزارة الخارجية (4).

1 الساحل المتوسطي المغرب من شرق الأطلس إلى غرب تيطول. وقد حصل على استقلاله بعد المغرب الفرنسي باستثناء مقاطعتي مليلية وسبتة

2 M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.

3. حسب المباراة الشائكة يومئذ التي تصف ألمانيا الاتحادية (الغربية) بـ «العلاق الاقتصادي» والقرم السياسي.

4 A. Khouane, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

غير أن النقابة الجزائرية كانت أوفر حظا، إذا استطاعت تجاوز التحفظ الرسمي - إلى حد ما - بواسطة نظيرتها الألمانية التي عقدت معها أوثق الصلات. فقد تطوعت النقابة الألمانية لتسهيل تنقل مناضلي جبهة التحرير في بلادها، وكانت مبادئة ومضحية في مساعدة اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب.

وقد تغير الموقف الرسمي الألماني بعض الشيء لاحقا، الأمر الذي شجع جبهة التحرير على تعيين ممثل لها في «يون».

5 - تعاطف الدول الإسكندنافية

أوضحت جبهة التحرير الوطني خلال الفصل الأول من سنة 1957، عبد الرحمن كيوان في جولة استطلاعية لبلدان بحر البلطيق (فنلندا، النرويج، السويد، الدانمارك)، عاد منها بملاحظات:

- 1 - هناك تعاطف أكيد مع القضية الجزائرية في هذه البلدان، مع بعض استثناء في الدانمارك.
- 2 - مواءمة المساعي اتجاه هذه البلدان، والتفكير في حتمال فتح مكتب للجهة باستوكهولم (السويد) ⁽¹⁾.

■ وقد استهل الوفد جولته بهالسنكي (فنلندا)، حيث وجد أن السفارة الفرنسية مهتمة للريادة بطريقته الخاصة - ممارسة ضغوط اقتصادية على نقاط حساسة في المبادلات الثنائية. لذا لمس الوفد بعض التحفظ على الصعيد الرسمي، لكن الأمين العام للحزب الاجتماعي الديمقراطي السيد بيثسنسكي حاول التعويض عن ذلك بإجراء مقابلة طويلة مع الوفد ⁽²⁾.

■ ركز الاستقبال مشجعا في ستوكهولم، إذ عقد وفد جبهة التحرير جلسة عمل حقيقية بوزارة الخارجية (قسم إفريقيا)، توجت بإبلاغ صحفي من الوزارة.

1 Ibid.

2 Ibid.

ولاحظ الوفد بعين المكان أن العناية المرنسية بالسويد، تحولت الطمس في تمثيل جبهة التحرير باستعراض ورقة الحركة المصالية⁽¹⁾.

■ وعقد وفد الجبهة بأوسلو (النرويج) جلسة عمل معاملة بورارة الخارجية «ستغرقت أكثر من ساعتين» ووجد الوفد مفاجأة سارة : وجود «جنة الجزائر» التي حملت على عاتقها التعريف بالقضية الجزائرية بالنرويج والتي كانت في طبيعة مستقبلية.

■ وأجرى الوفد بكونينهاغن (الدانمارك) اتصالات متعددة ومفيدة هذه المرة، ولو أن الاستقبال بورارة الخارجية تم على مستوى قسم تشريعات فقط بحجة غياب المسؤولين المعنيين⁽²⁾.

وفي نهاية 1957، أخذت قيادة الجبهة بملاحظات كيوان السابقة، فعينت الكاتب محمد الشريف الساحلي لمواصلة العمل في ابلدلس الإسكندنافية. وقد اتخذ الكاتب من ستوكهولم منطلقا لأداء مهمته، وما لبث أن اصطدم بالتحفظ اند نماركي لقد أرسل مقالا حول القضية الجزائرية إلى صحيفة الحزب الاجتماعي الديمقراطي، فنشرته مرفوقا بتعقيب يتضمن اتصالا مما جاء فيه من مواقف وكن مثل الجبهة قد تلقى فيه ذلك صكا من نفس الحرب كمساعدة، فمارع بإعادته إليه موضعا لقائته «أن الجبهة بحاجة إلى تعاملكم لا إلى مالكم»⁽³⁾.

وقد أثمرت مساعي الجبهة نحو البلدان الإسكندنافية بعد فترة وجيزة، ويررجع الصدى بكل وصوح في مظاهرات فاتح مايو 1958، عندما صُفّق المشاركون طويلا للشعارات المؤيدة لاستقلال الجزائر.

وعلى الصعيد الأوروبي دائما، كانت جبهة التحرير قد حصدت «مؤتمر صاهصة الاستعمار بأثينا (اليونان) في نوفمبر 1957 بوفد هام⁽⁴⁾، تمكن

1. Ibid.

2. Ibid.

3. الساحلي في كتابه «مستقبل» في كتاب الثورة «دار الثورة» دار هومة الجزائر 2004

4. السادة : كيوان، فرسيهي، عفة بن قاطك، إبراهيم لحانة.

بنشاطه البحث في أروقة المؤتمر من استصدار لائحة، تمكن بوضوح مدى تطور الدعوة إلى العضوية الجزائرية في المجال الدولي بصمة عامة، فقد اعتبرت اللائحة أن القضية قضية تصفية استعمار، وعبرت عن تأييد لشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله، قبل أن تدعو الجانب الفرنسي إلى فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين له.

لم تحصر اللائحة هذا التمثيل في جبهة التحرير كما كان الوفد يأمل، لكن في جوهرها كانت تشكل تقدما حاسما، وقد تجلى ذلك في موقف الوفد الفرنسي الذي انسحب من المؤتمر، بعد أن حاول استعمال لحركة المصالحة لأسقاط صفة «الممثل الشرعي الوحيد» عن جبهة التحرير، وتركت للائحة أثرها كذلك في الوفد البريطاني الذي انقسم بين مؤيد ومعارض⁽¹⁾.

6 - أمريكا اللاتينية، دور الجاليات العربية

تم تنس جبهة التحرير في معركتها الدبلوماسية الشاملة أمريكا اللاتينية التي جنت لها عشية الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة شخصين من الطراز الأول هرحات عباس وعبد الرحمان كهوان اللذين التحقا رسميا بالوفد الخارجي في أبريل 1956.

قدم وفد الجبهة بهذه الزيارة التي شملت عشرة دول في سبتمبر - أكتوبر من نفس السنة، بفصل مساعدة سوريا التي منحتة جوارات سفر دبلوماسية، ومكنته من الاتصال بالجاليات العربية هناك؛ وبمصل مصر كذلك التي ساهمت سعراتها في توفير التغطية الإعلامية اللازمة للزيارة⁽²⁾.

وكانت مشاركة الجاليات العربية حاسمة في نجاح الزيارة، كما تؤكد ذلك المعطيات التالية

1. صحيفة المجاهد عدد 12/13 11 1957.

2. A. Khoune, Les Debuts d'Une Diplomatie de Guerre, Editions Dahlab, Alger 2000.

- استقبل الوفد على مستوى وزراء الخارجية في أربع دول هي: الشيلي والبيرو والباراغوي، وكولومبيا.

- استقبل على مستوى موظفين سامين بالخارجية في خمس دول أخرى، هي الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك وبناما وكوبا.

- وسدّدت زيارة ليكواتور اختطاف طائرة الوفد الخارجي للجهة (22 أكتوبر)، بينما أفسدت شرطة مطار هافانا المرحلة الكويتية إلى حدّ ما. بوقف أعضاء الوفد بعض الوقت، وأن سارعت بالاعتذار بعد تدخل وزارة الخارجية (1).

وعلى هامش اللقاءات الرسمية التي كان الوفد يحتمها بتقديم مذكرة إلى الحكومات، حول لمسألة الجزائرية بمختلف أبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان وفد جهة التحرير يجري اتصالات موزية بقيادة الأحزاب والبقايات والجمعيات والسلك الديني، ويمقد مؤتمرات صحفية تخصص لها الصحف المحلية مكانة بارزة.

وسم يكن الوفد يغادر بلدا إلا ويترك وراءه لجنة مساندة أو اتصال تكمل مساعيه في التمرير بالقضية والتعسيس بعدالتها وخطورتها هي أن واحد (2).

وقد ظهرت نتائج هذه الزيارة هي أشغال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ صوّتت أغلبية البلدان التي زرها الوفد لصالح تسجيل ومناقشة المسألة الجزائرية، بينما لم توافق على ذلك خلال الدورة السابقة سوى الأرجنتين والمكسيك وبوليفيا.

وبعض هذه النتائج، تكون جولة عباس كيوان، قد أسست فعلا لتحرك نبوماسي بعيد المدى في أمريكا اللاتينية، بدليل أن ردود الفعل اللاحقة

1. IBID.

2. IBID.

لمرئسا وحلمائها، لم تؤثر كثيرا في موجة التعاطف والمساندة التي شكلت لجانليات العربية في هذه المنطقة عمودها الفقري.

هذا «تجاوب التلقائي من أمريكا اللاتينية مع قضية الشعب الجزائري» لا يسعى أن يسيئنا وقوع أكثر بلدانها تحت النفوذ الأمريكي، الأمر الذي يجعله ترعى كثيرا موقف واشنطن من القضية. ويؤكد ذلك فرحات عباس بقوله: «أن أمريكا اللاتينية تصوت لمصالح قضيتنا، ما لم تتلق إشارات بعكس ذلك من أمريكا»⁽¹⁾

ويشير بلقاسم كريم في نفس السياق، بأن البرازيل كانت في بداية أوت 1958 تهدد بالابتعاد عن سياسة أمريكا في موضوع الجزائر⁽²⁾.

7 - جنوب شرق آسيا، جاكارتا... منطلقا

كانت جبهة التحرير قد أوفدت في ربيع 1956، وفدا يضم حسين لحول ومحمد بريد للقيام بجولة أسيوية طويلة، توجت بفتح مكتب للجبهة بجاكارتا (إندونيسيا)، عين على رأسها مؤقتا لحول نفسه. لكن بعد فترة قصيرة تم تعويضه بالطاهر محمد الصديق بن يحيى⁽³⁾ ولخضر الإبراهيمي، عقب مشاركتهم في مؤتمر طلابي انعقد بماندونغ

وانطلاقا من العاصمة الإندونيسية، أخذت الجبهة تسمى لمد نشاطها للتعريف بالقضية الجزائرية، وكسب التعاطف والتأييد لها في بلدان جنوب شرق آسيا، الواقعة بنرجات متفاوتة تحت نفوذ التحالف الغربي مثل، اليابان، والصين الوطنية (تايلاند) وكوريا الجنوبية والفلبين وبلدان شبه جزيرة الهند الصينية.

• ففي اليابان، مثلا، تكونت في أعقاب المؤتمر الأفرو آسيوي (القاهرة -

1. in Harbi, Les Archives de La Révolution Algérienne, Éditions Jeune Afrique, Paris 1981

2. Ibid.

3. أصيب بن يحيى بمرض قلبي الإبراهيمي وجمعه طيلة خمس سنوات.

ربيع 57) لجنة حملت على عاتقها المساهمة في تجسيد ما يصدر عن هذه الحركة من قرارات، مثل قرار إحياء يوم الجزائر في 30 مارس كل سنة.

وتشجيعها لهذه المبادرة، أوفدت جبهة التحرير المحامي عبد الرحمان كيوان و لصحفي عبد القادر الشندرلي لتمثيلها في الاحتفال بهذا اليوم سنة 1958، وقد لقيت اللجنة دعما من المجلس الياقوتي المناهض للسلاح النووي الذي ساهم بدوره في نجاح هذه التظاهرة الأولى من نوعها

● وكانت نتائج زيارة الوفد إلى السليبين «حسنة» حسب تقييم كيوان، فقد حظي الوفد بمانيلا التي حل بها فاتح أبريل الموالي باستقبال كاتب الدولة لشؤون الخارجية كما أجرى معادثات مفيدة مع ممثلي النقابات، قبل أن يحتم الزيارة بمؤتمر صحفي أولته الصحافة المحلية اهتماما واسعا.

ولتمة لهذه البداية المشجعة، بادرت الجبهة بفتح مكتب لها بطوكيو في أوت من نفس السنة عينت على رأسه كيوان نفسه بمساعدة عبد الملك بن حبيلس، وكان مجدل نشاط المكتب يعطي البلدان المرتبطة بالتحالف الغربي بكيفية أو بأخرى⁽¹⁾.

وعلى صعيد المنظمات الغربية غير الحكومية، يمكن القول أن اختيار الاتحاد العام للعمال الجزائريين الأمخراط في المجلس الدولي للنقابات الحرة كان اختيارا سليما، فقد أصدر المجلس في يوليو 1957، خلال اجتماعه السنوي الذي عقده بنوبس، لائحة رائدة بأتم معنى الكلمة :لائحة تعترف بجبهة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الجزائري.

وبهذا الموقف الصريح، يكون المجلس الذي اتخذ بروكس - عاصمة الحلف لأملسي - مقرا له، أول منظمة غير حكومية تقبلي هذا الموقف الجريء في المعسكر الغربي.

1. Kiouane, O.R.C.T.

● وكانت هيئة الصليب الأحمر الدولي تتعامل مع جبهة التحرير والمنظمات النشطة لها كالهلال الأحمر واتحاد العمال خاصة - بصورة عادية، الأمر الذي يشكل اعترافاً ضمنيًا بها..

وكان أول اتصال لهذه الهيئة بالوفد الخارجي في ربيع 1956، عندما اشترعت خيضر ورقافة بالمهمة التي كانت تعترض القيام بها في الجزائر والمتمثلة في زيارة عدد من المنجوس والمحتشدات بوسط وغرب البلاد وطلبت الهيئة بالمناصفة من الوفد الخارجي قائمة بأسماء الأسرى الفرنسيين وضرت ذلك «بالاعتبارات الإنسانية»..

وقد بدر خيضر باشعار عيان حتى تمتنع قيادة الثورة بالداخل، للاستفادة من زيارة وفد الصليب الأحمر على أحسن وجه⁽¹⁾.

وقد استمرت هذه العلاقة كما تبلى على ذلك زيارة وفد آخر من الصليب الأحمر في مارس 1958، لعند من الأسرى الفرنسيين في سجون جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية.

وكان الصليب الأحمر طبعاً، يساهم في مساعدة اللاجئين الجزائريين المكسبين بالمناطق الحدودية الشرقية والعربية، هرباً من انقمع الاستعماري الوحشي.

● وكانت الجبهة تتعامل كذلك بدون كلمة ولا حرج مع بعض المنظمات الدولية المتخصصة، مثل صندوق النقد الدولي الذي وجهت إليه في يناير 1958، رسالة احتجاج على المساعدات - المالية - التي يقدمها على فرنسا، «فلولا هذه المساعدات السخية، لكانت أكثر واقعية في معالجة القضية الجزائرية»⁽²⁾.

واستناداً إلى مجمل المعطيات الخاصة بالمعسكر العربي، وامتداده جنوب شرق آسيا وعبر أمريكا اللاتينية، ينتهي كريم في أوت 1958 إلى الخلاصات التالية :

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

2 صحيفة السبيل عدد 15 / 1، 1958

1 - أن فرنسا كانت عشية انقلاب 13 مايو وعودة دوجول إلى سدة الحكم، على وشك عزل نفسها في المعسكر الغربي.

2 - أن هذا المعسكر يبدو من جهته على وشك التخلي عن فرنسا في موضوع الجزائر، ومن ثمة ينبغي تشجيعه في هذا الاتجاه، بتفعيل جبهة الحرب في المغرب العربي كله.

3 - إمكانية استعمال سلاح النفط (العربي) لصالح القضية الجزائرية. ويرى كريم في هذا الصدد أن النفط هو مفتاح القضية، متبها بالمسألة إلى ضرورة الوعي بأهمية هذا السلاح، واللجوء إليه إذا اقتضى الأمر ذلك (1).

8 - علاقة جبهة التحرير بالمعسكر الاشتراكي

كان الرأي لغالب وسط قيادة جبهة التحرير الوطني خلال السنوات الثلاثة الأولى خاصة، هو تعاشي العلاقات العنيفة مع المعسكر الشيوعي ما أمكن.

ويعود ذلك إلى أسباب إيديولوجية سياسية من جهة وثاكنيكية من جهة ثانية.

● على الصعيد الأول : يمكن أن نذكر .

1 - الموقف التقليدي للحركة الوطنية الذي يعطي أهمية خاصة للعمق العربي الإسلامي كما سبقنا الإشارة.

2 - العداء المستفحل بين الوطنيين والشيوعيين منذ منتصف الثلاثينات خاصة، عندما بدأ «حزب الشعب الجزائري» يدعو إلى «ائتلاف وطني إصلاحي». أي مع حركة المستعربين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دون «الحزب الشيوعي الجزائري الذي استقل نظاميا عن «الحزب الشيوعي

الفرنسي في أكتوبر 1936.

وقد عبّر العداء الشيوعي للوطنيين عن نفسه بشكل عييف في مجازر 8 مايو 1945، التي شاركت الميليشيات الشيوعية فيها، بعد أن وصفت قيادة الحرب الوطنيين «بعملاء النازية»، ودعت في صحيفتها إلى إعدامهم (1).

3 - محاولة لشيوعيين في ربيع 1956، تكوين حركة مسلحة موازية لجيش التحرير لم تصمد أكثر من أيام معدودة، اضطرت عناصرها - القليلة جدا - أثرها إلى الالتحاق فرادي بحيش التحرير

4 - رفض الحرب الشيوعي حل نفسه والالتحاق بالجبهة بصفة فردية، عكس ما حدث مع «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» و«جمعية العلماء المسلمين الجزائريين».

مثل هذه العواقب من الشيوعيين، جعلت مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، يدينهم صراحة في أرضيته السياسية الشهيرة.

● على الصعيد التكتيكي يمكن أن نذكر :

1. حرص جبهة التحرير منذ البداية على تجنب تهمة الشيوعية، تفاديا لطرح القضية الجزائرية في إطار الصراع بين الشرق والغرب، الأمر الذي يمكن أن يعطل عملية حلها.

وكانت إدارة الاحتلال تحاول إلصاق تهمة الشيوعية بالثوار، ووجدت في الحركة المصالحية خليعا طليعا في هذا الانحياز وقد نجحت دعاية هذين العصمين بعض الوقت، في تضليل عدد من الساسة بالمغرب كما سبقت الإشارة (2).

2 اعتبر الجبهة بحق، أن المعسكر الغربي بشكل ميدان المواجهة الرئيسي مع العدو المحتل..

وكان ممثلو الجبهة يرددون على المتسائلين حول «فتور» علاقاتهم

1. M. Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien (T2), S.N.E., Alger 1980.

2. توفيق المصي، حياة كالح (ج1)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

بالمعسكر الشيوعي - في البداية - بقولهم : «نحن في حرب فلا بد أن نكون وسط العدو».. (1)

غير أن هذا الموقف الغالب، لم يمنع رمضان عبّان في ربيع 1956 من معاتبة خيضر ورفاقه، على اعتمادهم بالأساس على مصر والبلدان العربية. وتساءل بالمناسبة عن إمكانيات التحالف مع البلدان الشيوعية. معبرا عن رأيه في هذا الصدد : «نعتقد أن مصلحة الجزائر تقتضي التحالف مع الديمقراطية الشرقية ضد الغرب» (2).

وفي صائفة 1958 تبلور موقف الجبهة من الكتلة الشيوعية كما يلي . محاولة الاستفادة ما أمكن من مساعدات هذه الكتلة - العسكرية خاصة - دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور الجبهة بمظهر التابع أو العميل. هذا الموقف عبّر عنه كل من فرحات عباس (الوجه السياسي) وبلقاسم كريم (لشخصية التاريخية القوية) بصيغتين .

- يقول الأول في هذا الصدد : «أن كسب تماطل الشعوب الشيوعية مع قصيتنا، لا ينبغي أن يتحوّل إلى ارتباط بالمعسكر الشيوعي».. ويؤكد بالمناسبة تحوفه من «تهمة» الارتباط بهذا المعسكر التي تسي في نظره وضع الجبهة في حانة «المعزولين» دوليا (3).

- ويلاحظ كريم من جهته أن «نوايا الكتلة السوفياتية حسنة نحونا.. وبالتالي يمكن أن نستفيد من هذا الامتداد، دون أي التزام أو رهن للمستقبل من جانبنا» بعد أن سجّل في البداية أن الجبهة لم تعمل سابقا شيئا يذكر في هذا الاتجاه لعدم من الأسباب الواجبة أو الخاطئة (4).

1. بوعلام بوزيية ومبارك الجيلالي، في كتابنا : «رواد.. الوثيقة» دار عرفة الجزائر 2003.

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

3. M. Harbi, Les Archives de La Revolution Algérienne, Editions Jeune Afrique, Paris 1981.

4. IBID.

ويؤكد نجاح جبهة التحرير الملحوظ ضمن دائرة المعسكر الغربي، أن مطلقاتها في تحديد علاقاتها بالمعسكر الشيوعي كانت سليمة إلى حد كبير، الأمر الذي أحبط مساعي فرنسا لإقناع حلفائها بنهمة اشتوعية التي كانت تحاول إلصاقها بالجبهة ورجالها.

الخلاصة : نحو عزل فرنسا في العالم

بناء على حصيلة جبهة التحرير على المستوى الدولي كما تبين العمليات المتبعة يمكن أن نتساءل : هل حققت الجبهة الهدف الذي رسمته لنفسها بمؤتمر الصومام الأ وهو «عزل فرنسا في العالم» على الصعيد الدبلوماسي؟ بعد تمام سنتين من تحديد هذا الهدف، يبدو بوضوح أن الجبهة حطت خطوات حاسمة، من ناحية توفير الشروط الموضوعية لبلوغه ذلك أن انتشار وفودها من هالنسكي إلى بوننس أهرس ومن طوكيو إلى كويتو، داعية إلى قضية عادلة بالمستندات والحجج الدامغة، كان لابد أن يؤدي ثماره في أجل مسمى.

وكانت البلدان العربية والإسلامية وحركة النصارى الأفرو آسيوي «مساعدة» تساهم بدورها في تحقيق هذا الهدف، باستغلال تهافت وجمود «موقف الفرنسي وأخطاء الحكومات المتتالية، مثل المشاركة في العدوان على مصر والاعتداء على ساقية سيدي يوسف بتونس، دون أن تنسى الانزلاق القومي لدى أصبح الطابع المميز لحرب فرنسا في الجزائر.

ياختصار يمكن القول، أن جبهة التحرير كانت في صائفة 1958 تسير بخطى ثابتة على طريق الهدف المرسوم في مؤتمر الصومام أي «عزل فرنسا في العالم». باعتبارها تصبح صدّ تيار التعرّض للوطني كوحدة من أبرز الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل السادس

تطور الموقف العسكري

أولاً : جيش التحرير الوطني

يجمع العمل الثوري بين العاملين العياسي والعسكري، ويستند هذا العمل في حالة الجرائر إلى رصيد الحركة الوطنية الاستقلالية الإيديولوجي ولعدهبي والسّياسسي..

ومن النقاط العنكببية التي تهمننا في هذا الصدد :

١ - يعتبر « لشعب الجاهر» لاحتضار الثورة حلقة رئيسية في العمسية الثورية بالجرائر.. ذلك أن هدف «الحرب الثوري» هو الوصول إلى هذه «الجاهزية» التي يمكن أن نحول «الشّارة» التي تطلقها «الطبيعة المسلّحة» إلى ثورة شعبية حقيقية.

طبعاً «الشعب الجاهر» لا يعني عموم الشعب منذ الانطلاقة الأولى، بل «الكتلة الفاعلة» التي يلفتها دعوة الاستقلال، واقتتعت بالعنف الثوري كوسيلة لتحقيقه، وتمّ تحريضها إلى درجة أن أصبحت جاهرة فعلاً، بحس سلاح في وجه نظام الاحتلال المرنمي.

والرهان هنا يعني الكم الواعي، القادر عاجلاً أو آجلاً على موارنة لتفوق الكبير للنظام القائم، والدولة العظمى التي تقف وراءه بكل ثقلها العسكري والسّياسسي والدبلوماسي.

ب - وتهندي «الكتلة الفاعلة» بمفهوم «الوطنية التحريرية» المحددة بوضوح في أدبيات الحركة الوطنية الاستقلالية - من نعم شمال إفريقيا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية مروراً بحزب الشعب الجزائري - باعتبارها «وطنية دفاعية إنسانية»، مقابل «الوطنية الاستعمارية العنصرية»..

مثل هذه المعاهيم هي التي جعلت العمل الثوري الذي انطلق ليلة فاتح نوفمبر 1954، يكتسي شيئاً فشيئاً طابع «حرب شعبية»، بعد أن تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجسيد ما جاء في بيانها الأول، من أن معركة الاستقلال والحرية تعني جميع فئات الشعب الجزائري.

و«الحرب الشعبية» هي منظور رواد جبهة التحرير هي «حرب استنزاف»، بهدف التوصل إلى حلٍّ ميامي لقضية التحرير الوطني بالجزائر. وحتى العيب الذي يتعلّقها هو «عنف دفاعي» رداً على «القمع الاستعماري»¹. ف «الحسم العسكري» لم يكن وارداً عند الوهلة الأولى، لأن هؤلاء الرواد كانوا واعين تماماً بأن «جيش التحرير الوطني» لا يمكن أن يكون أقوى من جيش الاحتلال - باعتدال معيار القوة العسكرية وحدها.

لكن جيش التحرير يمكنه استنزاف العدو - مادياً ومعنوياً - بواسطة «حرب المصائب» التي تجبر الاحتلال على التزام تعبئة عامة لعدة غير محدودة. وهي تعبئة مكثفة ومرهقة، ومدمرة للعنويات بالنظر إلى نتائجها «متواضعة»، لأن الثوار مثل الرثيق أو طائر العنقاء الذي يبعث من رماحه باستمراراً والهدف من وراء «حرب الاستنزاف» هو بعث الشك في نفس جيش الاحتلال، بخصوص إمكانية الحفاظ على الوضع القائم، مهما كرّس لذلك من طاقات ووسائل.

وتعمّرت «حرب المصائب» بالجزائر منذ البداية بتفصيل ثلاثة عوامل مساهمة إلى أقصى حدٍّ وهي :

1 Y. Courrière, 1 Hourt des Colonels, Fayard, Paris 1970, P 90.

١- أولا : «الشعب الجاهل» الذي ما إن أدرك رسالة جبهة التحرير، حتى أصبح يبذل بسخاء ويقبل على التضحية بلا حساب. وما لبث أن أصبح فعلا بمثابة درع الثورة التحريرية وقوتها الضاربة ويؤكد ذلك الشهيد الرائد عمر بديري بقوله : «الشعب هو سلاحنا الحقيقي، وليست الكمية القليلة من البنادق والدخيرة التي بأيدينا»^(١).

٢- ثانيا : المعرفة الجيدة بالمدان والاندماج في المحيط الطبيعي، حتى أن بعض لحيوانات أصبحت حليفا موضوعيا للثوار. وبفضل هذه المعرفة، تمكن هؤلاء في العديد من اللحظات الحرجة والمواقف الصعبة، من احتراق أمواق العدو والإفلات من قبضته. كما حدث ذلك في الكثير من المعارك غير المتكافئة.

٣- ثالثا : التمرس على الحركة الليلية وتحول الثوار بفضل ذلك إلى «جنود خفاء» يأتي معنى الكلمة.. فراضين على جيش الاحتلال نوعا من تقاسم الزمن النهار له والليل لهم.

وبفضل هذه العوامل المساعدة وغيرها، انتشرت الثورة التحريرية بسرعة أدهلت إدارة الاحتلال، وفاقحت توقعات قيادة جبهة التحرير نفسها. بعد أن حققت خلال عامها الأول مرحلتين من مراحل الاستراتيجية الثلاثية التي رسمتها دلجة الستة، فبيل اندلاع الثورة. أي :

١ - بناء النظام السياسي العسكري على المساح، لصمان انطلاق العمل الثوري وتوطير شروط انتشاره .

٢ - تعميم الإخلال بالأمن على أوسع نطاق ممكن^(٢). وتؤكد ذلك المصدر المرئسية ذاتها.

١. قصة الثورة هي للشعراء، الطيب فرحات حميد، (مخطوطة 2005).

2.M.Boudiaf, Preparation Du 10 Novembre 54, Algérie, N Du 1 11 1974. (Organi du P.R.S).

قضى مطلع 1956 اهتزت ثقة الجنرال لوريو قائد جيش الاحتلال بالجزائر بنفسه وفي قواته التي وقعت عاجزة عن استعانة زمام المبادرة هي الميدان، رغم وصول المدد الضخم من الرجال والعتاد.. وقد انعكست حالته تلك في التقرير الذي قدمه لوزير الأول الجديد الاشتراكي غي مولي حيث كتب يقول: «نحن مخيرون أمام الوضع الراهن بين أمرين: إما الانسحاب أو القتال بأمل التوصل إلى حل مشرف».

وطلب في تقريره مددا جديدا بـ 200 ألف جدي⁽¹⁾.

واعترف الوزير المقيم روبيير لأكوست نفسه، أن حال الجيش الفرنسي تدنت إلى الحميم في فبراير 1956⁽²⁾ ويشير بذلك طبعا إلى تقرير لوريو، كما يشير إلى استقالة كل من قائد الأركان العامة الجنرال أوغستين غيوم، وقائد أركان القوات البرية الجنرال أندري زيلر في 28 من نفس الشهر.

وهي تقرير بتاريخ 22 فبراير، يسجل عمل المأصعة «أن الوضع الأمني سيء ويتجه نحو مزيد من التدهور».. ويضيف «أن المهاجم الأمني أصبح الشغل الشاغل، بمئاته، بعد هجوم على مزرعة أسفر عن مقتل ثلاثة مستوطنين⁽³⁾.

ويؤكد ضابط الطيران السابق بيار كلوسترمان نجاح جبهة التحرير الوطني في تحقيق المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجيتها، مستشهدا بذلك - فضلا عن الإخلال العام بالأمن ببيت الرعب في بيوس المستوطنين - بالأدلة التالية:

1 - «تأطير لسكان بواسطة جهاز إداري سياسي عسكري»..

2 - إنشاء قواعد دائمة ومخازن للمؤونة ومخابر في جميع الأماكن المناسبة، وعلم لله كم هي كثيرة في هذه البلاد».

1. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1991, P32.

2. Ibid, P 32.

3. Ibid.

3 - «شن هجومات استعمارية حريئة، بهدف النيل من معنويات الجيش الفرنسي»⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على ذلك أن بن طبال هاجم مقر قيادة العقيد ديكورنو - من «صفور» الهند الصينية - بفاحيته (الولاية الثانية)⁽²⁾.

وعرفت حرب العصابات تطورا ملحوظا خلال 1957 - 1958، بالتفطن باستعمال الغارات والكمائن خاصة وقد ظهر في بعض المناطق ما يمكن تسميته به الكمائن الاشتباكية،

وهي عبارة عن كمين بوحدة هامة - كتيبة أو فيلق - لقافلة كبيرة بلعدو، مع تجنب الاستعاب السريع في حالة تحول الكمين إلى اشتباك، بهدف استفادة أكبر من عنصرى المفاجأة والميدان⁽³⁾.

هذا التطور، أشار إليه بيان صدر عن أركان المرفقة العاشرة لمعظميين بقيادة ماسو في أكتوبر 1957 قائلا : «لقد أشأت الجبهة فصائل وكتائب لرداد كفاءتها القتالية ومراسها يوما بعد يوم.

فالمدارك التي حصناها أخيرا شرق البلدية (6 سبتمبر) وجنوب غرب الشنة (30 سبتمبر) لم تكن سهنة، لذا لا ينبغي أن نخضع أنفسنا في هذا الصدد، فتحن بحاجة إلى كثير من الوقت للقضاء على هذا الخصم الرئيسي»⁽⁴⁾.

طبعا لا يهدف قبول المواجهة - أحيانا - في حرب العصابات، إلى إلحاق الهزيمة بعنو متفوق عددا وعنة، بل إلى محاولة إقناع هذا العدو بالعدول عن «حلم الخصم العسكري، للنزاع القائم، بتقديم برهان قوي في أعيان، على نرجة الإيمان بالقضية والاستماتة في سبيلها.

1. Z. Pezet: Algérie, Enal, Alger 1987, P 270.

2. Y. Courrière, Le Temps des Colonels, Payard 1969, P 178.

3. العقيد علي كافي في كتابنا طوار .. عظماء، دار هومة، الجزائر 2003

4. Alleg. OP.CIT P 414.

وكان مقاتل جيش التحرير واعيا بمتطلبات حرب العصابات ومنها :

- 1 - الحركة الدائرية، أي أن يكون كالفراشة التي لا ينغي أن تقبع في مكان واحد مدة طويلة، لأن الجمود في مثل هذا النوع من الحروب يعتبر حليف قويا للعدو.
- 2 - أن يلعب كالثاموس دون أن يقع في قبضة العدو، ويمضل الالتزام بمثل هذه القواعد استطاع مقاتل جيش التحرير أن يظهر بوجه جديد، «نوح وأبطال» الهند الصينية قبل غيرهم. فهذا العقيد جان ميلاربروتي قائد اللواء الأول من المظليين، يكتب قبيل مصرعه بحيرة واضحة عن «المتنرد الجديد» قائلا : «احسست بقطعة في حرب الجزائر، ولم أكن الوحيد في ذلك، لذا كرست كامل جهودي لبناء هذه الآلة (لواء الأول)، وكهمة محاربة المتنرد الجديد» (1).

أهمية الكفاح المسلح

يكتسي الجنب المصلح في العمل الثوري أهمية كبرى خلال الانطلاقة الأولى باعتباره شرطا لا بد منه لطرح القضية الجزائرية في إطارها المسمم - كقضية تحرر وطني وتصعيد استعمار - وداعها ضروريا لتفعيل استمرار عس الضعيفين الميسمين والدبلوماسيين. علما أن قرابة ثلاثة عقود من العمل السياسي وحده، لم تجد نفعا في طرح القضية بهذا المعصوم الصحيح.

وتعثر عمليات ليلة فاتح نوفمبر 1954 طرحا أوبيا للقضية الجزائرية بهذا الشكل كما يؤكد ذلك البيان الأول لجبهة التحرير الوطني..

وجاء ردّ العمل الفرنسي منذ البداية رافضا تعاما لهذا الطرح، وساعيا لتفتيم عليه بشقّي التوسل ومختلف الطرق.. بل محاولا حصر الثورة التحريرية في منطقة معينة (الأوراس)، وتصغير قوات صحمة لإحماد يهيبها في العهد والقضاء على رهاء 300 ثلث بقيادة مصطفى بن بولعيد (2).

1. Ibid.

2. موقف الوالي العام دوجي لرونتر بصفة خاصة.

ومن علامات هذا التّعظيم، أن سلطات الاحتلال ظلت تتجاهل اسم جبهة التحرير الوطني طوال الشهور الأولى. وقد ساعدتها في ذلك بعض الشيء، اشغال ابرواد بالتأسيس للعمل الثوري على الساخن من جهة، وقلة الأسلحة والسخيرة من جهة ثانية.

هذه الوضعية كانت تستوجب طرحا إسناديا قويا بنفس أسلوب فاتح نوفمبر أو أشد... وهي هذا الإطار جاءت :

1 - عمليات 20 أوت 1955 لتذكر مرة أخرى بحقيقة القضية الجزائرية، عشية محاولة تسجيلها في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة..

2 - استئناف العمل المسلح بتنظيم أحسن وكثافة أشد في المنطقة الخامسة (وهران) ليلة 2 أكتوبر الموالي، بالتنسيق مع جيش التحرير العربي الذي شنّ عمليات مماثلة لتحريك قضية رفع الحماية الفرنسية على بلاد.

ويمكن أن تدرج في نفس الإطار معركة الجرف، شرق المنطقة الأولى (الأوراس) أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر.

بفصل هذا الطرح الأولي والإسنادي القوي، استطاعت جبهة التحرير الوطني وحماؤها من العرب والمسلمين وأصدقائهم تقديم القضية الجزائرية تقديمًا سليمًا وأصعبًا. قضية تصفية استعمار وتحرر وطني.

وكانت أهمية الجانب المسلح حيوية أيضا على الصعيد الداخلي، باعتباره حافز قويا على النشأ ككتلة مؤثرة من الشعب حول جبهة وجيش التحرير، وتحويل «جاهلية» هذه الكتلة⁽¹⁾ من الاستعداد إلى العمل في شكل إسناد ودعم ملموس.

وقد حصل ذلك فعلا، فتحوّلت شرارة فاتح نوفمبر إلى لهيب، ونطقت دوامة العمل الثوري مؤكدة سلامة رهان الطلائع الأولى على هذه الجاهزية الشعبية

1 - المشكلة أساسا من قواعد الحركة الوطنية بوجهها الثوري والإسلامي.

وبناء على ذلك يمكن القول أن جيش التحرير الوطني هو طليعة مسلحة، وثيقة الارتباط بهذه الكتلة المؤثرة من الشعب والتي تغنيه بالرجال والسلاح والعمال، وتوفر له شبكات الدعم والإسناد المختلفة.

تعداد جيش التحرير

انطلق العمل الثوري ليلة فاتح نوفمبر 1954 بحوالي 3 آلاف مقاتل⁽¹⁾، لم يشارك منهم مباشرة سوى الربع على أحسن تقدير.

وكن عدد المشاركين حسب قادة المناطق أنفسهم كما يلي :

- 100 بالمنطقة الثانية (شمال فسطاطنة).

- 450⁽²⁾ بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى)

- 50 بالمنطقة الرابعة (العاصمة وما جاورها).

- 60 بالمنطقة الخامسة. وقد حيد 50 منهم بعد فترة قصيرة، بين قتل وجرح وأسير حسب محمد العربي بن مهدي.

وبلغ عدد المشاركين بالمنطقة الأولى الأوراس حوالي 300 بتوافق أغلب الشهادات.

غير أن النواة الأولى لجيش التحرير الوطني، ما لبثت أن نمت بسرعة ملحوظة نظرا للظروف السياسية الاجتماعية المواتية، وكان التجديد في البداية انتقائيا. يفصل إلى جانب التطوع المهاراة القتالية. وعلى هذا الأساس تم استقطاب الخارجين على القانون⁽³⁾ والقناصين المهرة، والعائدين من الخدمة الإلزامية بالجيش الفرنسي، أسوة بالمتقاعدين المسرحيين أو المارين من صفوفه بأسلحتهم..

1 حسب التقاسيم كثرهم.

2 العدد يبدو ضخما قياسا بالمناطق الأخرى من جهة، والعمليات التي شاركت بها المنطقة الثالثة من جهة ثانية.

3 مناطق جرجرة والأوراس وسوق أهراس على سبيل المثال.

ويفضل هذه السياسة، أصبح جيش التحرير الوطني في ظرف قصير قوة حقيقية، قادرة على خوض حرب عصابات ناجحة لمدة طويلة. وتقدر المصادر الفرنسية تعداد هذه القوة الصاعدة في نهاية 1955 «بحوالي 5 آلاف متمرّد.. من بينهم عدد كبير من الخارجين على القانون والمشوشين التقليديين»⁽¹⁾.

وكانت المنطقة الخامسة قد التحقت بالركب من جديد - كما سبقت الإشارة - في 2 أكتوبر من نفس السنة، بـ 500 مجاهد يدعّمهم عدد مماثل من المسبّلين⁽²⁾.

وبعد أقل من سنتين بلغ عدد المجاهدين حسب مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) أكثر من 6 آلاف، في حين ارتفع عدد المسبّلين إلى أكثر من 15 ألفا. ولا تشمل هذه الأعداد قوات المنطقتين الأولى والخامسة⁽³⁾.

وتشير نفس المحاضر، إلى أنّ عدد مناصلي جبهة التحرير بلغ يومئذ أكثر من 130 في المناطق الثالثة والرابعة والسادسة فقط⁽⁴⁾.

وتشكل هذه القاعدة النضالية رأس حرية العمل السياسي وسط الجماهير المعريضة، واحتياطيا طبيعيا لجيش التحرير، فضلا عن العمل مع المسبّلين في شبكات الإسناد والتمويل..

وقد صادق مؤتمر الصومام على منظم لجيش التحرير الوطني، يكرّس نظام الولايات (6) المقسّمة إلى مناطق ونواح وأقسام. ونصّب على رأس كل ولاية مجلسا بقيادة عقيد يجمع بين الصفتين السياسية والعسكرية، يساعده ثلاثة رواد مكّلمين بالشؤون السياسية والشؤون العسكرية والاستعلام والاتصال. وتطبق نفس لهيكل على ما دون ذلك من المنطقة والتاحية والقسم.

1. Z. Pocer, *Algerie, Enal, Alger 1987, P. 247*

2. تقرير بن مهيدي في مؤتمر الصومام.

3. نظرا لغياب الأولى، وعدم توفر بن مهيدي على معلومات حديثة حول قوات منطقة.

4. لم تقدم المنطقة الثانية أيضا معلومات حول عدد المناضلين بها.

وأدخل المؤتمر كذلك نظام الرتب، وحدد رواتب رمزية حسب التدرج في سلم المسؤولية من الجندي إلى العقيد.. وحصر من جهة أخرى المهام العسكرية في ثلاث فئات هي :

أ - المجاهد، أي الجندي النظامي المنظم حسب الهيكلة العسكرية آنفة الذكر.

ب - «مسبل» ويعرفه ابن مهدي كما يلي :

- «المسبل» عرفا هو المصحي بنفسه في سبيل الله.

- دوره يتمثل في :

أ - دعم وإسناد العاملين في نظامي الجبهة والجيش، فهو لكليهما بمثابة المين والأذن والمضو في الجسم الحي..

2 - المشاركة في الحرب عند الضرورة بفصل سلاحه من بنادق الصيد خاصة.. (1)

ج - الغدائي وهو عبارة عن جمدي بالزي المدني لأمر مجال نشاطه هو المدنية أساسا..

وقد رسم المؤتمر لعمل المسلح هدفا رئيسيا يتمثل في إضعاف الجيش لفرنسي، إلى درجة استعانة قسم المعركة عسكريا لصالحه.

ومن المسائل التي حسم فيها المؤتمر : مسألة الأولوية في العمل الثوري، بإقرار أولوية الجانب السياسي على الجانب العسكري، انطلاقا من أن الهدف الرئيسي لعملية التحرر الوطني هو هدف سياسي قبل كل شيء، وجاء هذا الحسم في سياق يتميز بـ :

أ - احتفاظ الجانب العسكري بكامل أهميته نظرا لدوره الحسم - كما سبقت الإشارة - في طرح القضية طرحا سليما . قضية تصفية استعمار وتحرير وطني.

1. صحيفة المجاهد، عدد 2 / سبتمبر 1956.

علما أن الجانب العريسي - في خريف 1956 - كان ما يزال يرفض هذا الطرح، ويؤكد تمسكه بالقوي بأطروحة «الجزائر الفرنسية»، ولكن المجتمع الدولي بدوره ما يزال مترددا، ولم يستوعب بعد طرح جبهة التحرير والقلّة من حلفائها يومئذ.

2 - غموض الصورة بذهن بعض القادة أنفسهم، انطلاقا من الأهمية النظرية للجانب العسكري..

وقد نقّست إلينا صحيفة «المجاهد» بوفاء إشارات وأضحة لهذا الغموض، كما تؤكد ذلك الشواهد التالية :

● «طريقنا واضح . كلّ شيء للجيش»..

● «الأولوية لحاجات الجيش التي تزداد يوما بعد يوم»..

● «الاعتماد على النفس يقتضي الاعتماد بالدرجة الأولى على جيش التحرير وبقية القوى الحية»..

● «وجوب التجمّع في كنف منظمة موحدة الفكر والعمل، لا تكون إلا جيش التحرير الوطني»..

● «الانتصارات الدبلوماسية يسيرة جدا، في حالة تصاعد الكماح المسلّح ونتائج» (1).

هذه الشواهد تكشف إلى حدّ ما تمسك البعض بالأهمية المرحلية للجانب المسلّح من العمل الثوري كضرورة دائمة، ليعلموا بناء على ذلك، تعلّقهم «بأولوية العمل العسكري» في حدّ ذاته! وهكذا تحوّلت هذه المسألة إلى نوع من الجدال البيزنطي حول : «من يمثل العمل الثوري حق التمثيل هل جبهة التحرير أم جيش التحرير؟»

هذا الغموض والجدل العميق المتولّد عنه، دفع بعض المسؤولين للتدخل على صفحات «المجاهد» دائما بهدف توضيح الموقف وتجاوز لأشكال..

1 - في مقال بتوقيع «عبد الحميد» نجد محاولة التوضيح التالية :

• «العدو متفوق (على الطبيعة المسلحة) ألف مرة عبدا وعدة...»

• «لا يمكن لكمشة من الرجال (الطبيعة المسلحة) أن تتصدى بنجاح

لجيش قوامه 600 ألف جندي، لو لم تكن وراءها قوة شعب متحد ومصمم على

العيش حراً...»

وحسب هذا التوضيح أن جيش التحرير ما هو سوى «طليعة مسلحة..

شعب جاهز للثورة».

2 - ويعالج عبد الله بن طبال المسألة من زاوية القيادة، فيؤكد أن «ليس

بجبهة وجيش التحرير سوى رأس واحد»، في إشارة إلى أن لقيادة العليا هي

سياسية وعسكرية هي أن واحد. بحكم طبيعة العمل الثوري نفسه⁽¹⁾.

وقد اتضح فيما بعد أن لهذه المسألة علاقة بمشروعية القيادة، باعتبار

أن مؤتمر الصومام شكّل بنتائجه خطوة أولى، باتجاه تثبيت مشروعية بديلة

لمشروعية الشخصيات التاريخية التي حضرت للثورة وقادتها في بدايتها..

طبعاً لم تصل التوضيحات السابقة المسؤولين بالمناطق في الوقت

المناسب، ولم يقتنع بها الجميع في حالة وصولها، ما جعل الجدل يتواصل

في الجبال بين أنصار «أولوية الجبهة» ودعاة «أولوية الجيش»، مختلف آثار

مدمرة في بعض المناطق⁽²⁾.

3 - تطور جيش التحرير

عزّرت قرارات مؤتمر الصومام العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري،

وما لبثت أن «تمكنت إيجابياً على جيش التحرير الوطني الذي أخذ ينظم

1 المجاهد عدد 3/ أكتوبر 1956.

2 في منطقة الأوراس خاصة. مضاعفاً بذلك من المشاكل المتولدة من استنشاء بن بوشيد.

معروفه تنظيمًا ملائماً، تماشياً مع مرحلة قاعدة تستوجب تصعيد الكفاح المسلح؛ كما تستوجب تصعيد العمل الثوري بمختلف جوانبه.

وكان لجو العام في خريف 1956 يدعو إلى التنازل، ويميز رمضان مبان نفسه عن هذا التنازل بقوله :

«سأصبح جيش التحرير جيشاً حقيقياً - وأمنى الثوار يراقبون كامل التراب الوطني»..⁽¹⁾

وقد أثبتت انطلاق الكفاح المسلح من اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام الطابع الشعبي لجيش التحرير، هذا الطابع الذي أعطاه قابلية كبيرة لتجند، وتعويض خسائره باستمرار وبأسرع ما يمكن ولتؤكد هذا الارتباط بالشعب - من ناحية القدرة غير المحدودة تقريبا على التجند - العديد من الشواهد نقتصر على ذكر ثلاثة منها :

1 - يقول رائد عثمان المصدي ، فقيهاً في معركة وادي الجديدة (تسمية) 40 مجاهداً... لكن بعد أربعة أيام استطلعنا أن نفوض جزءاً من السلاح الذي خسريناه، وأن نجند عندما من الفلاحين وأن نعود إلى مواضعنا بالوادي⁽²⁾

2 - يقول ابري ألاق نفلا عن أحد المجاهدين :

«شاهدت خلال عامين ما لا يقل عن 1200 جندي، تعاقبوا على كومندو علي خوجة»⁽³⁾

3 - وكتب الضابط الفرنسي المشرح سارج أدور في صحيفة «لوموند» :
«جيش التحرير لن يكون بحاجة إلى جنود.. لأن الأهالي على استعداد دائم للالتحاق بصفوفه»⁽⁴⁾.

1. المجاهد عدد 13 أكتوبر 1956.

2. مذكرات الرائد عثمان المصدي دار الأمة الجزائر 2000.

3. H. Alleg, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P. 244

4. صحيفة المجاهد 12 / 15 . 21 . 1957.

مثل هذه الحقيقة، جعلت «الاق» يطرح مشكل عبثية حرب فرنسا على الشعب الجزائري خلال السؤال الوجيه التالي : «هل باستطاعة الجيش الفرنسي أن يقصي على حركة متجددة في الشعب؟»⁽¹⁾

وتجسيدا لقرار تصعيد العمل الثوري بمختلف أشكاله، عرف العمل الفدائي بدوره تطوراً ملحوظاً غذاه مؤتمر الصومام مباشرة.

كان العمل الفدائي قبل ذلك يساهم في استراتيجية الإحلال العام بالأمن من خلال تنفيذ عمليات موجهة بدقة، تستهدف أساساً معاقبة الحوبة وردع الفلاة من المستوطنين. فصلاً عن استئراج وحدات من جيش الاحتلال إلى المدن، تخفيعاً للصنط على المجاهدين في الجبال والأرياف. وقد كوّنت جبهة التحرير لهذا الغرض شبكات هي أهم المدن بدءاً بالجزائر العاصمة، حيث كان نظام الغداء قبل الصومام تحت إشراف عمار أوعمران قائد المنطقة الرابعة، ومن مسؤولي هذا النظام حينئذ نذكر على سبيل المثال : محمد بن مقدم، أرزقي بوزرينة، لغضن رباح، أحمد الشايب، مصطفى فتال، مختار بوشافة... إلخ

وقد انتقل الإشراف على نظام الغداء إلى محمد العربي بن مهيدي - بمساعدة السعدي ياسف - بعد إنشاء منطقة الجزائر المستقلة بقرار من مؤتمر الصومام. ومن القرارات الأولى التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ المبنية من المؤتمر - توسيع نطاق العمليات الفدائية، رداً على إعدام أسرى جيش التحرير⁽²⁾ من جهة، وعلى إرهاب الغلاة التي كشفت عن وجهه القبيح في 10 أوت بقصبة العاصمة⁽³⁾ من جهة ثانية

1 Alleg, OP CIT P- 247

2. بدءاً بلحمد زعانة وفراج في 19 يونيو 1956.

3. سبب مجنى بواسطة قنبلة شديدة المفعول في 10 شرج طيبة، خلّفت أكثر من 100 قتيل وجشرات الجرحى.

ويعني ذلك بإحتصار : نقل الحرب إلى الأحياء الأروبية من المدن بواسطة عمليات فردية وجماعية. وفي هذا السياق جاءت تفجيرات مساء 30 سبتمبر⁽¹⁾ التي هزت بقلب العاصمة، محلات عمومية يتردد عليها المستوطنون.

لقد انطلق العمل الثوري بعد الصومام إذا على أمس جديدة وفي ظروف مواتية، مما سمح لجيش التحرير خاصة أن يعيد تنظيم صفوفه، مذكلا بالولايات الست التي كرمها المؤتمر وحدات نظامية من الأفواج إلى الفياق، مروراً بالفصائل والكتائب وحتى الوحدات العاصمة (الكومندو)..

وقد شهد أداء هذه الوحدات المختلفة تحسناً تدريجياً ملحوظاً، جعل جيش التحرير بخصوص حرب استتراف حقيقية، كما يدل على ذلك المنحى التصاعدي للعمليات العسكرية طوال الفترة التي أعقبت المؤتمر، وإلى غاية الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 (كما سنبين في فصل لاحق).

وكان من الطبيعي أن يصاحب هذا المدّ ارتفاع محسوس في تعداد جيش التحرير يبلغ في صائفة 1957 زهاء 30 ألفاً (من مجاهدين ومسبلين وهدائيين)⁽²⁾.. وقد تضاعف العدد بعد أقل من سنة، ليتراوح ما بين 100 و120 ألفاً⁽³⁾.

.. نواة أسلحة متخصصة

تطور جيش التحرير بالصورة السالمة يعني كذلك تنامي أبوية الأسلحة المتخصصة فيه، كالقضاء والصمعة والبحرية والطيران والأسلحة والصناعات الحربية..

1 عمليات بنّتها القناتيات، الزهرة سرور (سلك يار) وسلمية الأخضر (كافيريا) وجهدية برحرد (عمارة موريتانيا)

2 كما جاء في تقرير مبان لمجلس الثورة المسند بالقاهرة (20 - 28 أوت).

3 في نصري حين لكرم المجاهد عند 26 و27 (يوليو 58).

ونكتفي هنا بذكر المرعين الأخيرين لتأثيراتهما الميدانية من جهة وعلاقتهم بالحرب الحديثة، ولو كان الجندي يقاتل في حرب شعبية أو حرب عصابات..

١ - سلاح الإشارة . يغطي هذا السلاح في الحروب حاجة حيوية متعددة الأبعاد، هي حاجة الاتصال بمستوياته المختلفة. وبما على هذه الأهمية، كل اهتمام قيادة جبهة التحرير في الخارج مبكرا بهذه المسألة، بدليل أن الدفعة الأولى من الجنود المختصين في هذا السلاح، تخرجت من القاهرة خلال السياسي الثاني من سنة 1955. وفي صائفة 1956 توفرت شروط قيام هذا السلاح وتطوره بشكل طبيعي :

● إرادة سياسية واضحة في الثلاثي محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي عبد الحفيظ بوصوف

● توفر الخبرة التقنية والميدانية ممثلة في بعض الرواد من المناضلين، وعدد من ضباط الصف العائدين من الجيش الفرنسي أو الذين سبق أن أدوا الخدمة العسكرية في سلاح الإشارة. وقد التحق بهاتين الممثلين - الضيفين - طلاب وتلامذة 19 مايو الذين وقروا للمواة الأولى لسلاح الإشارة، ما تحتاج إليه من إطارات وحنود قادرين على استيعاب هذا التخصص والعمل به في الميدان.

● توفر وسائل العمل الضرورية، ممثلة في أجهزة الإرسال والاستقبال التي تحصلت عليها قيادة الثورة بالحارج بوسائلها الخاصة (١) أو في شكل هبات من البلدان الشقيقة (٢).

هذه الشروط الثلاثة جعلت سلاح الإشارة في ثورة التحرير ينهي سنة 1956 بثلاثة مكاسب :

١ بواسطة شبكة مسعود زقار بالمغرب خاصة.

2 من مصر والبراق وسوريا..

1 - إنشاء مركز تنصت على اتصالات العدو الأسلكية بالمناطق الحدودية القريبة خاصة..

2 - ظهور أولى محطات الأسلكي التي وضعت في خدمة بوضياف في تيطوان وقيادة الولاية الخامسة بمختلف مناطقها..

3 - تدشين إذاعة الجبهة بضواحي الناظور (المغرب) في 16 ديسمبر من نفس السنة.

وفي صائفة 1957 تمكنت قيادة الثورة من شراء 50 جهازا لاسلكيا ميداني - من نفس النوع المستعمل في الجيش المغربي وقوات الحلف الأطلسي ويعصر هذه الصنفية، تم تجهيز جميع الولايات وربطها بلجنة التنسيق والتنفيذ مباشرة⁽¹⁾

وانطلاقا من هذه القاعدة الصلبة، أخذ سلاح الإشارة في جيش التحرير يتطور بشكل طبيعي تكوينا وتجهيزا وأداء من علامات هذا التطور.

- وضع محطة لاسلكي في خدمة الوفد الجرائري بمؤتمر طنجة لأحزاب أقطار المغرب العربي الثلاثة أواخر أبريل 1958.

- تفضل الجيش المغربي منذ بداية السنة، لأهمية سلاح الإشارة المتزايدة في جيش التحرير..

لأمر الذي جعله يكتف طائراته الاستكشافية لرصد محطات الأسلكي عبر الولايات، وإعطاء الأولوية لتدميرها حسب للتعليمات التالية، «ابدأوا بتدمير محطة الأسلكي، لأن ذلك يسهل عليكم تدمير البقية»

اشتغال مركز التنصت بضواحي وحدة ليل بهار ب 80 جنديا

- الإمداد والتسليح

فكر قسم الإمداد والتسليح في قيادة الثورة - بعصل عبد الحفيظ بوالصوف ومساعديه خاصة - في التأسيس لنواة صناعة حربية يمكن أن

⁽¹⁾ Senoussi, Soudar, Oudé De Chac, Asep, Alger 2002.

تخفف من تبعية جيش التحرير على صعيد الذخيرة أولا، ثم بعض الأسلحة التي لا تتطلب صنعها تكنولوجيا معقدة وآلات باهظة التكاليف.

ومنذ يونيو 1956 بدأ بالوصوف يجدّ لتكوين هذه النواة، بالسعي للحصول على آلات لصنع أوعية الذخيرة وتعبئتها⁽¹⁾.

وما لبث هذا الاهتمام أن تجسّد خلال 1957 و 1958 في مشاريع أهم، تعتبر من تطور جيش التحرير وتنامي طموحاته في نفس الوقت. من هذه المشاريع:

- مصنع للذخيرة والرشاشات المردية المقلّنة..

- مصنع للراجمات من شاكلة «باروكا» ومدافع «مورتي»..

وقد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار (رشيد

كار⁽²⁾)، تحت عطاء شركة حاصلة لصناعة الشوكات والملاعق!

- مصنع «البنفلور» بتونس، وهو عبارة عن شحلات هي أوعية أسطوانية موجهة بنمير خط موريس المكهرب، وتمكين الثوار من التسلل إلى ميادين القتال أو العودة إليها.

ويتمد مصنع شحنة «البنفلور» على شعاع 3 أمتار، وقد تم إنجاز هذه المشاريع ودخلت طور الإنتاج في عمون 1960⁽³⁾.

- حركية «جيش الحدود»

كان تطور اهتمام جيش التحرير كما سبقنا الإشارة - فضلا عن تواصل عملية التكوين في مختلف أسلاك الجيش - يفرض بالضرورة حركية تأسيس جيش نظامي في أجل مسمّى.

1 فتحي التيهي عهد القاصر وثورة الجزائر.

2 سيرة الدّار البيضاء (كازا بلانكا بالاسبانية).

3 A.Bouzbir, La Logistique Dans La Guerre de Libération Nationale, Babilopolis, Alger 2005.

وشاعت ظروف الحرب - لاسيما إقامة خط موريس ابتداء من صائفة 1957 وكذلك اعتبارات السلطة بين قادة الثورة، أن تطلق هذه الحركة على الحدود الشرقية والغربية.

وجاء النحاق عدد من الصباط العارين من جيش الاحتلال خلال عامي 57 و58، ليصب في نفس الاتجاه.

وكان بلقاسم كريم قد شكّل في ربيع 1958 بهيئته مسؤول شؤون العسكرية «مكتبا تقنيا» على مستوى، يتألف من ثلاثة صباط من الفارين هم الرائد موبود إيدير و لثقيب محمد رزقيني والطارم الأول سليمان موفعان. وعن هذا المكتب تولدت فكرة إنشاء جيش نظامي بأتم معنى الكلمة، ليحل تدريجيا محلّ آشور القائمين بحرب العصابات في مختلف الولايات. وبعد أن تبلى كريم هذه الفكرة، قام الرائد إيدير بإعداد تقرير مفصّل حول الموضوع قدّم إلى لجنة التسعيق والتفديد في يوليو من نفس السنة.

ويقترح التقرير مخططا لجيش نظامي قوامه 160 ألف جندي، يتولى تأطيرهم خمسة آلاف ضابط، بمساعدة 16 ألف صابط صف، غير أن أنصار حرب العصابات عارضوا هذا المخطط بشدة وقد وجد اعتراضهم أدانا صاغية لدى بن طبال وبوالصوف (1) فوضع التقرير في الأدراج مؤقتا، دون أن يمسح ذلك حركة الجيش النظامي من الاستمرار، مستفيدة من الشروط الموضوعية المواتية كما سبق الإشارة.

4 - مشكلة.. التسليح

كرّس مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) معولة «الناتج يمتك سلاحه من عدوه» (2)، تلك المعقولة التي اضطر مصطفى بن بولعيد ورفاقه بالأوراس إلى العمل بها منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الكفاح المسلح.

1. G. Meynier, Histoire Intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.
2. B. Benkhedda, Abane- Ben M'lich, Editions Dahlab, Alger 2000.

وفي هذا التأكيد من المؤتمر، إشارة واضحة، إلى أن مشكلة الإمداد بالأسلحة التي تقع أساسا على كاهل الوفد الخارجي لجمعية التحرير، لم تكن في صائفة 1956 قد وجدت الحل المرضي لجميع الولايات، لاسيما ولايتي الوسط الثالثة والرابعة.

وانجيز بالذكر في هذا الصدد، أن عملية الإمداد انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء «الشركة الشرقية للملاحة والتجارة» غداة إعلان الثورة، ووصلت الشحنة الأولى من الأسلحة على سبيل التجربة ميناء زوارة (عرب طرابلس) الليبي في 8 ديسمبر 1954، ومنه تم نقلها إلى ميناء جرجيس التونسي (خليج قابس)، لتأخذ طريقها إلى الحدود الجزائرية الشرقية.

وشملت عملية الإمداد الحدود الغربية منذ أواخر مارس 1955، بفضل شحنة ليخت «ديناء» الذي أرسى شرق السطور بالساحل المغربي.

وقد انتظمت عملية الإمداد بعد ذلك شيئا فشيئا تحت أشرف .

- بن بلة وعلي مهساس من الناحية الشرقية

- محمد بوصياف ومحمد العربي بن مهيدي من الناحية الغربية، وكانت

العملية تتم في البداية عبر طريقين -

- طريق البحر من الاسكندرية باتجاه زوارة - جرجيس والساحل

المتوسطي بالمغرب.

- طريق البر من الاسكندرية إلى طرابلس، ومنها إلى الحدود عبر

الجوب اتونسي بواسطة قوافل الإبل في مرحلة أولى.

طبعاً لم تكن مهمة الوفد الخارجي سهلة بالمرّة، لأن الحصول على

الأسلحة أمر خطير ولا يقلّ بقله خطورة. فقد كان البحر المتوسط محاطاً

بالقواعد البحرية والجوية للملف الأطلسي، وكانت البحرية الفرنسية فضلاً

عن ذلك، تفرض رقابة مشددة على السواحل المغربية، وإلى جانب هذا

وذلك كانت المخابرات الفرنسية متواجدة بكثافة، وقتلتها المعترفون بالمرصاد في أهم النقاط التي يمكن أن ينطلق منها السلاح أو يعبرها. (1)

وبناء على هذه العوامل الموضوعية، لم تكن كميات الأسلحة المرسلة ما قبل مؤتمر الصومام، في مستوى حاجات الكفاح العنصرية بسرعة فائقة. وتعبيرا عن هذه الحاجات العائقة كتب - رمضان عبان من جماعة العاصمة إلى الوفد الخارجي في 15 مارس 1956 يقول: «نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح... وبشير في هذا الصدد إلى إمكانية «مقايضة التسليح (من المعسكر الاشتراكي) بقبول الحزب الشيوعي (كتنظيم) داخل جبهة التحرير» (2).

وكانت الحاجة في هذا الميدان الحيوي، من الإلحاح إلى درجة أن المصاعب الموضوعية التي كانت تعترض سبيل الوفد الخارجي، لم تكن تجد التمهيم المنتظر من عيان ورفاقه. ووجد سوء التفاهم هنا ما يفذه في اعتقاد عبان خاصة، أن بإمكان الوفد أن يستعمل الطائرات واليوأحر، لإتارل الأسلحة مباشرة داخل البلاد أو على سواحلها (3).

مثل هذا الاعتقاد، ينم عن سوء تقدير وأصح لإمكانات فرنسا الدولة العظمى القادرة على القرصنة في أعالي البحار وليس فقط على حماية أجواء الجزائر ومياها الإقليمية (4).

وبناء على نظرة عبان لمعالة التسليح المويصة والخطيرة، شهد مؤتمر الصومام ما يشبه المحاكمة للوفد الخارجي الذي أتهم بالتقصير ومعااة المناطق الحدودية (الأولى والخامسة) (4).

1. كما نزل على ذلك محاولة اغتيال من بلة بطرابلس في ديسمبر 1955

2. M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

3. IBID.

4. IBID.

وقد تجلى هذا الحكم القاسي في عزل أعضاء الوفد الثلاثة ومهمهم بوصفهم من الجهاز التنفيذي لقيادة الثورة العنثيق عن المؤتمر.

وتلا مؤتمر الصومام مباشرة جدل بين عبال وبين بلة، حول حصيلة الوفد الخارجي في ميدان التسليح خلال الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 ونهاية مارس 1956.

- فلعبان يخلول الحصيلة في 450 قطعة إلى منطقة وهران و100 قطعة إلى ناحية النعامشة (الأواس)...

- ويرد عليه بن بلة بأن ما تم جمعه بالمغرب فقط بلغ 900 قطعة، فضلا عما تم جمعه بكل من تونس وإسبانيا⁽¹⁾ وكانت عملية الإمداد - فضلا عن المصاعب أنة الذكر - تصطبم بين القية والأحرى بمشاكل سياسية طارئة مثل :

1 - مضاعفات مؤتمر الصومام نفسه، بعد اعتراض جماعة من القاهرة وتونس على نتائجها. فقد أوقف مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود، ريثما يتصح الموقف ويتبين من السي بعلل بن بلة. وظل على موقفه هذا حتى أواخر يناير 1957⁽²⁾.

2 - مضاعفات العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر - نوفمبر 1956). فقد قدم مسؤول بالسفارة المصرية في طرابلس بتوزيع أسلحة موجهة إلى الثورة الجزائريين على مواطنين لبنين. وردت حكومة الملك المنوسي على ذلك بإغلاق الحدود البرية بين البلدين. أي وقف عملية الإمداد برا عبر أراضيها. ولتجاوز هذه المشكلة الطارئة، تدخل الدكتور محمد الأمين الباعين مسؤول الوفد الخارجي لدى الملك شخصيا⁽³⁾، ومع ذلك ظل المشكل قائما

1. IBID

2. 1. توفيق المصلي، حيلة كفاف (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982.

3. المصدر السابق.

لغاية مايو 1957، لي طرح من جديد في أكتوبر، لكن لفترة قصيرة لحسن الحظ.

وابتداء من أواخر مارس من السنة المذكورة، تولى مهمة الإمداد بتونس تحت إشراف الدكتور الدباغين - العقيد عمار أو عمران بمساعدة الرائد بن عودة (عمار) بن مصطفى الذي سبقه إلى تونس وساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة المنشقة عن مؤتمر الصومام.

وكان الدكتور الدباغين قد أبرم في يناير 1957 اتفاقاً مع ممثلي الحكومة التونسية، لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها تجنباً لتكرار ما حدث بطرابلس.. وقد أبرم لاحقاً اتفاق مماثل مع الحكومة المغربية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى بدأت جهود الجبهة القربية تؤتي ثمارها على صعيد الإمداد، اعتماداً على شبكات التهريب في إسبانيا ومنطقة طنجة للدولة حاصلة

- فقد تمكن ابن مهدي بمساعدة محمد يوسف⁽²⁾ من تكوين شبكة حاصلة، تشغل أساساً انطلاقاً من ميناء برشلونة.

- وتمكن عبد الحفيظ بوصوف، في فبراير 1957 من إبرام صفقة أسلحة مهربة بمنطقة طنجة بفضل مساعدات سعودية وعربية⁽³⁾.

وفي ربيع مصر السنة تلقى جيش التحرير كمية أسلحة من الحكومة التركية، قدمت في شكل هدية إلى الجيش الليبي⁽⁴⁾.

وكشف الدكتور الدباغين في تقرير لمجلس الثورة المجتمع بالقاهرة في أواخر أوت 1957، أن العراق بدأ يحثو حذو مصر في إمداد جيش التحرير بالملاح، وأن سوريا بدورها تبني استعداداً في نفس الاتجاه⁽⁵⁾.

1. نفس المصدر.

2. من قادة المنظمة الخاصة، انضم بالجبهة بعد الإطراح عنه في يناير 1955.

3. كوشق المصبي، المصدر السابق.

4. نفس المصدر.

5. نفس المصدر.

مثل هذه الشواهد تبين أن مشكلة التصليح - على مستوى الثورة على الأقل - بدأت تعرف تحسنا ملحوظا منذ مطلع 1957، وقد نأكد هذا الاتجاه في ربيع نفس السنة، عندما بدأت مصانع حربية بتسليمها ذخائرها، تنتج أسلحة موجهة حصيص إلى الثوار الجزائريين⁽¹⁾.

بعد أن وفرة السلاح - نسيا - بالمراكز الحدودية، لا تعني بالضرورة وفرة مماثلة لدى الثوار بالجيال. أي أن هناك مشكلا إضافيا لا يقل أهمية. نقل السلاح إلى جنود الولايات الثالثة والرابعة والسادسة والثانية بدرجة أقل، علما أن للولايات الأولى والحامسة مناطق حدودية واسعة وحصينة، تمكنها من إمداد نفسها بنفسها مباشرة.

ولذلك عقدت الأسلحة المكتسبة بالمراكز الحدودية، انتهت قيادة الثورة في الخارج بالتنسيق مع الولايات إلى عدة طرق.

1 - طرق قوافل التي تنطلق محملة بما تيسر من القاعدة الشرقية⁽²⁾ أو من الحدود المغربية، هي اتجاه الولايات الأربعة المذكورة.

2 - إرسال قوافل بدون سلاح إلى المناطق الحدودية، لتعود مثقلة بالأسلحة والذخيرة.

3 - طريق القعة : فقد استعملت القعة لنقل أسلحة من وهران إلى العاصمة بواسطة القطار⁽³⁾.

4 - إرسال سيارات خاصة إلى المناطق الحدودية لتعود مملوءة زينة تارة وبطفي حنين تارة أخرى⁽⁴⁾.

1 كانت لتتجه مقبل مبلغ بالعملة الصعبة شركة عمومية عملا من أية علامة تشير إلى صانعها

2 انشئت في يونيو 1956 من طرف الوفد الخارجي، تكون بمثابة مستودع لمختلف المناطق تغطي إليها من داخل البلاد لأخذ حصصها من الأسلحة.

3 لخضر رياح في كتاب يوم الوثيقة، دار هومة، الجزائر 2003

4 يوسف الخليل في كتابنا دفرس، المعرفة، دار هومة، الجزائر 2004

5 - طريق «الشنطة» لنقل أسلحة من مرسيليا إلى العاصمة خاصة، بواسطة شبكات اتحادية الجبهة بقريسا⁽¹⁾.

6 - طريق الحيل المخابراتية وهي كثيرة نذكر منها

- استعمال براميل الزيت المستورد من تونس، لإيصال كميات من الأسلحة إلى ثوار العاصمة⁽²⁾.

- استعمال السيارات لنفس الغرض، بعد إدخال تعديلات خاصة عليها⁽³⁾.

مثل هذه الأساليب هي إمداد جيش التحرير، تبين أن العملية لم تكن سهلة، وقد ازدادت صعوبة بعد إقامة خط موريس ابتداء من صائفة 1957.

ولم يكن الإمداد أحسن حالا عن طريق البحر، كما يدل على ذلك حجر البواخر التالية .

- «أتوس» في 16 أكتوبر 1956.

- «سلوفيني» في 17 يناير 1957.

- «عرائيتا» في 26 ديسمبر 1957.

كل هذه «المتاعب والنكسات» هي إمداد جيش التحرير، لم تمنع الصابح الطيار بيار كلوسترمان في مايو 1958 من القول: «أن سلاح المتمردين ينزاد حسب متتالية حسابية.. بل حسب متتالية هندسية»⁽⁴⁾.

ويطلعنا كلوسترمان بالمناسبة، أن الجيش الفرنسي اكتشف قبل سنتين في منطقة الأورس سلاحا آليا للمشاة لدى الثوار، فاعتبر ذلك تطورا خطيرا «استوجب إشعار العاصمة بواسطة برقية عاجلة»⁽⁴⁾.

1 أحمد النور في كتابها مقوم... في ركب الثورة دار هومة، الجزائر 2004.

2، بن عودة بن مصطفى، في كتابها «ثوار» - عظام، دار هومة، الجزائر 2003.

3. Z. Pecar, l'Algérie, Enal, Alger 1987.

4. Z. Pecar, l'Algérie, Enal, Alger 1987.

وتقدر المصادر الفرنسية كمية الأسلحة المتداولة في صفوف جيش التحرير بـ :

- حوالي 14 ألف قطعة عام 1957 .

- حوالي 20 ألف قطعة عام 1958 .

طبعا مثل هذه الأرقام الاستدلالية تبدو زهيدة جدا، قياسا بالإمكانيات لضخمة لجيش الاحتلال المجهز بأحدث أسلحة الحلف الأطلسي. لكنها مع ذلك كانت كافية لتغذي حرب عصابات طويلة النفس، ما انفكت تصرب في الصمم ممنويات جيش عرمرم لم يكن مقتنعا بحربه في الجزائر، عكس جيش التحرير الذي كان يكافح في سبيل قضية عادلة، مدعوم من شعب مجتهد من أجل استعادة وطنه المليب وحقه في الاستقلال والحرية ويكتسي هذا الفارق أهمية حاسمة، في تقدير ميزان القوة العام بين المتنازعين.

ثانية.. الكفاح الثوري

كان جيش التحرير الوطني يحارب جيش الاحتلال بالسياسة والبنشقة في آن واحد .

● بالسياسة : - اعتمادا على الحوار والإقناع - لتحييد أكبر عدد ممكن من قوات العدو ويمثي الأمر هنا الحلفاء الضميمة، المتمثلة في :

1 - المتعاقدين الجزائريين والمتنازعة خاصة

2 - المتعاقدين من المستعمرات الفرنسية ما دون الصحراء

3 - قوات اللقيف الأجنبي .

4 - - لمجندين الفرنسيين في إطار أداء الخدمة الإلزامية .

● بالبنشقة : بواسطة شمس ما أمكن من الفارات على مراكز جيش الاحتلال، ونصب أكبر عدد من الكمائن. والهدف من وراء ذلك هو التأثير في ممنوياته، حتى يستسلم إلى الاعتقاد باستحالة كسب الجولة عسكريا، رغم تفوقه الساحق عددا وعمادا

أ. الحرب بالسياسة،

من الطبيعي أن تستهدف الحرب بالسياسة :

1 - المتعاقبين والمجندين الجزائريين في إطار الخدمة الإلزامية قبل مبرهم. ويتم التأثير في هؤلاء بواسطة الاتصالات الشخصية عن طريق أقاربهم، أو برسائل فردية تأخذهم بروابط أخوة الوطن والنفس خاصة، ولهيب بهم ألا يضعوا شجاعتهم ومهارتهم القتالية في خدمة العدو المشترك.

ويقيم رمضان عبّان عمل الجبهة نحو المجندين الجزائريين في 29 فبراير 1956 كما يلي :

- «دعاية جبهة التحرير داخل الككتات بدأت تؤتي ثمارها»

- الجنود الجزائريون بدأوا يلتحقون جماعيا بجيش التحرير.

- فرنسا قررت تسريح الاحتياطي منهم ونقل العاملين إلى أوروبا⁽¹⁾.

وقد تمت عملية إبعاد الجنود الجزائريين عن ميادين القتال فعلا، في الفترة ما بين فبراير وأبريل 1956⁽²⁾.

ونذكر في هذا السياق، بعض العمليات التي كانت وراء القرار الفرنسي بنقل المجندين إلى أوروبا خاصة

1 - عملية فرار الرقيب علي خوجة رفقة عدد من زملائه، من ثكنة بلورداد (بلكور - العاصمة) في أكتوبر 1955 وما لبثت هذه المجموعة أن برزت في المنطقة الراحمة (العاصمة وصواحيها)، بشنّ غارات ناجحة ونصب كملش قاتلة لقوات الاحتلال

2 - عملية الصبابة وهو مركز حدودي (شمال مغربية) وقد جرت في 19 يناير 1956، وأسفرت عن التحاق فصيلتين من الجنود الجزائريين بجيش

1 M. Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Editions, Alger 2000.

2 H. Aïag, La Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981, P 68.

التحرير هي المنطقة الخامسة، محمّلتين بكمية هامة من الأسلحة والذخيرة بعد مقتل أكثر من 20 جنديا فرنسيا⁽¹⁾. وكان ضمن هذه المجموعة، الرقيب الطاهر حماديبة الذي اشتهر لاحقا بـ «القيب الربير».

● عملية البطيخة وهو مركز على الحدود الشرقية، يقع جنوب سوق اهراس بحوالي 20 كلم. وقد جرت العملية في ليلة 9 مارس 1956، وتمثلت في التحقق كتيبة كاملة من المتعاقدين الجزائريين بجيش التحرير، حملة بكمية هامة من الأسلحة والذخيرة بعد القضاء على قائد الكتيبة وعدد من صباط الصف وإداريين الفرنسيين⁽²⁾ وتدمير المركز عن آخره.

ومن أبرز عناصر هذه الكتيبة الرقيبان محمد اعواشية وعبد الرحمان بن سالم اللذان أصبحا من كبار قادة جيش التحرير على الحدود الشرقية. وقد أفتحت مثل هاته العمليات - وغيرها - قيادة جيش الاحتلال بسحب المجندين الجزائريين من ميدان القتال في أسرع وقت.

2 - وشمل نفس العمل السياسي المتعاقدين المعاربة الذي اشتهرت وحداتهم في الجيش المرمي باسم «الطابور المغربي»، وكان جنود «الطابور» في بداية الثورة، يشاركون في مطاردة جيش التحرير بحمص فيصا، ويقاتلون بشجاعة ماهرة وكان عددهم بالأوراس مثلا 10 فيالق⁽³⁾.

وما يثبت عمل جبهة التحرير نحوهم أن أتى بثماره كذلك، في شكل فتور حماسهم ورفضهم أحيانا المشاركة في قتال الثوار الجزائريين. قبل أن يطالبوا بالعودة إلى بلادهم. بعد استقلال المغرب في 2 مارس 1956⁽⁴⁾. بل

1. IBID. P29

2. Z. Pecar, Algeria, Enal, Alger 1987 (Temoignage de A. Boudiaou).

3. Alleg, OP CIT P 32.

4. IBID.

أدى هذا العمل إلى التحاق بعضهم بصنوف جيش التحرير، لمحاربة جيش الاحتلال جبا إلى جنب مع إخوانهم الجزائريين.

3 - ولم تكن جبهة التحرير المتعاقدين من السودان الغربي (المستغال ومالي حاليا) خاصة، وكان جيش الاحتلال في بداية الثورة يضمهم في مقنعة الصنوف، ويشركهم في استباحة الأموال والأعراض وتدمير القرى والمدن... وكان هؤلاء المتعاقدون يبدون حماسا مفرطا، ولا يتحرجون من الانتقام بقتلهم من عامة الشعب الأهل (أ) أسوة بالجنود الفرنسيين ومرتزة اللصيف الأجنبي.

وقد أدى العمل السياسي للجبهة نحوهم إلى تعهد جزء منهم بصفة تربية، وتساعد الموقف إلى أن أصبح سحبهم من ميدان القتال مطلبا للعديد من البلدان الإفريقية المستقلة.

4 - وقد أولت جبهة التحرير كذلك أهمية خاصة لمرتزة اللصيف الأجنبي، وجلهم من المظليين (الشعبات الخضراء) الذين يقاتلون باحترافية وعن خبرة ميدانية حقيقية..

ومع ذلك تمكنت الجبهة من احتراق صنوف هذه النخبة العسكرية، فالتحق بعض عناصرها بجيش التحرير، ليضعوا مهاراتهم التقنية (الأنعام والإشارة.. مثلا) وكما، نهم القتالية في خدمتها.

وفي حريف 957، قرأ أثار من عناصر اللصيف إلى جيش التحرير، وتبين قصتهما أنهما من اللاجئين المجريين الذين التحوا إلى فرنسا، بعد الحوادث التي عاشتها بلادهم في حريف 1956، وأن المحادثات العسكرية استطاعت تجنيدهما عن طريق التضييل والمخادعة.

1. مثل مجزرة بسكرة في يوليو 1956 التي ذهب ضحيتها 300 مواطنا انتقاما لعقل حريف سادلي.

2. برز منهم بالأوراس مثلا علي الألماني.

وقد أدى نشر هذه القصة على صفحات «المجاهد»، إلى إثارة جدل مع صحيفة «لوموند» الفرنسية⁽¹⁾.

وفي صائفة 1958 قدم عبد الحميد بوصوف (عضو لجنة التنسيق والتنفيذ) حصيلة، تكشف عن تهريب حوالي ألف جندي من المصيف الأجنبي، من بينهم ابن جنرال ألماني اختطفته الجبهة بطلب من والده⁽²⁾.

5 - وشمل العمل السياسي باتجاه جيش الاحتلال، عناصر الخدمة الإجبارية الذين يقضون من 18 إلى 24 شهرا.. ونسبة هامة من هؤلاء جندت مكرهة، في أجواء داخلية غير مناسبة دائما في فرنسا ذاتها..

لقد كانت مهمة مصالح بوصوف سهلة - نسبيا - مع هذه الفئة، وكانت دعاية الجبهة - بواسطة الماشير والرسائل الشخصية أحيانا - نحوها تستهدف تنفيذ شكوكها في القضية التي تحارب من أجلها، والتي تخترلها في الدافع عن المصالح الأنانية لطائفة المستوطنين.. وهي مصالح لا علاقة لها بالمصالح الفرنسية. انطلاقا من النظرة البعيدة على المدى الطويل.

وظهرت نتائج عمل جبهة التحرير نحو هذه الفئة بوصوف وقوة بعد عودة ابنجنرال دوغول إلى الحكم خاصة.. كما سنرى في فصل قادم.

ب - الحرب بالبتدقية

مثل هذا العمل السياسي العسكري في اتجاه بعض فئات الجيش لفرنسي نفسه، كان له أثره في ضرب معنوياته وإضعاف قدراته القتالية. هذا العمل إن لم يكن يعني عن الموجهات المصلحة، فقد كان مكملا ضروريا وهما على صعيد العمل الثوري إجمالا.

1. صحيفة المجاهد عدد 11 / 1، 11. 1957.

2 المجاهد عدد 28 / 28 8. 1958.

وكانت المواجهات المسلحة بدورها متعددة ومتنوعة، تجمع بين الكمائن والغارات وحتى الاشتباكات والمعارك عند الضرورة، دون أن ننسى العمليات اللصائية المصوبة فردية كانت أم جماعية ولم يكن هدف جيش التحرير هما تحقيق نصر عسكري على جيش الاحتلال، لكن المساعدة في استنزاف طاقاته المعبوية وقدراته المادية، فضلا عن استنزاف الاقتصاد الفرنسي بواسطة عمليات التخريب المختلفة - بما في ذلك القنابل؛

وكان قادة جيش التحرير يطالبون مساعديهم وجنودهم بنوع من «المردودية الجهادية». وكانوا كثيرا ما يبدأون بأنفسهم عملا بالقذوة الحسنة. - عباس لغرور (المنطقة الأولى) مثلا. كان «إذا مرت ثلاثة أيام بدون مواجهة مسلحة مع جيش الاحتلال، تترن من نفسه وقال لأصحابه: لقد خُذنا الجزائر...» (1)

- تخفيض رتبة كل مرشح لا يشارك في ثلاثة كمائن في الشهر على الأقل... (2)

ويجدر عن هذه «المردودية» أحسن تعبير الغط البياني لتطور عمليات جيش التحرير خلال السنوات الثلاثة الأولى حسب المصادر العرسية ذاتها. - في ديسمبر 1955 قام جيش التحرير عبر التراب الوطني بـ 1233 عملية حربية، وقد ارتفع العدد في نفس الشهر من سنة 1956 إلى 3000 عملية، ليقتز في يناير الموالي إلى 4000 عملية (3) ..

- ونصب جيش التحرير خلال السنة الممتدة من 1 ديسمبر 1955 إلى 1 ديسمبر 1956 - حسب نفس المصدر - 285 كميناً، بلغت جملة ضائمه فيها 3703 قسلة حربية (4) ..

1. الرادي كتال في كتابها طرسى: المربة، دلو مومة الجزائر 2001.

2. O. Meyndet, Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2000.

3. Aleg. OP.CIT

4. Picot, OP.CIT

- وكان العمل القتالي بدوره يتطور بشكل ملحوظ ويصير بقوة في الالب
امدن الأوروبية، كما تشهد على ذلك العمليات المدائية بالجزائر العاصمة ما
بين سبتمبر 1956 ويونيو 1957⁽¹⁾.

كس جيش الاحتلال يمرض أحيانا على جيش التحرير أن يفرض معركة
غير متكافئة، بعد أحكام الحصار على وحداته، أو تحويل إحدى كمائنه
الهامية إلى أشتيك، في هذه الحالة يقاتل جيش التحرير باستماتة من يطلب
الاستشهاد، فينجح عادة في فك الحصار واقتحام أطواق العدو المتتالية،
كما حدث في معركة الجرف المشهورة سنة 1955.

وقد اختبرا في هذا الصدد، هيئة من هذه الممارك من مناطق معتلة
حسب التسلسل الزمني

1 - معركة وادي الجديدة (الأوراس) فاحات قوة هامة من المظليين -
من قادتها العقيد الشهير بيجار قائد اللواء الثالث - عباس لغرور في مقر
قيادته بوادي الجديدة في 9 يونيو 1956. وبدأت في الانتشار لأحكام الطوق
عليه وكان مرفوقا بفصيلتين من المجاهدين (75 نمرا).. ولما خيم الليل
عسكر العدو بالناحية، في انتظار التمريرات والمدد المدفعي والجوي،
لخوض المعركة في المد وهو في أحسن الظروف وأوفر شروط النصر..
نرى ما كان رد فعل القائد لغرور؟ هل يعتمد فرصة الليل لينسحب؟ أم
يقرر المواجهة؟

قرر لغرور المواجهة بكل بساطة، وأن يبادر بشن عارة ليلية على معسكر
العدو، ترعز معنوياته فيدخل معركة المد مهرورا، وفي اعتقاده أنه أمام قوة
ضخمة من الثوار

كانت العارة التي وقعت في حدود العادية عشرة ليلا مفاجئة، فأحدثت
ارتباكاً كبيراً في صفوف العدو، وألحقت به خسائر هامة، وعاد المجاهدون
منها غانمين مستبشرين⁽²⁾.

1. Y. Courmer, l'Heure des Colonism Fayard, Paris 1970.

2. الرائد هشم السعدي في مذكراته، دار الأمة الجزائر 2000.

وفي الغد تصور العدو فعلا، أنه أمام وحدة من الثوار جيدة التسليح لا تقل من 200 جندي، فراح العقيد بهجار وأمثاله يطالبون النجدة، وتكثيف القصف الجوي والمدفعي على مواقع لقرور وجنوده.. وحضر إلى ميدان المعركة الجنرال «أنواري» من قسنطينة، والجنرال «عانوكسام» قائد العمليات بالأوراس الذي قرر دعم قواته بكتيبة من اللفيف الأجنبي التي أنزلت جوا بواسطة مروحيات «سيكوركي» المعروفة بـ «البنان» (الموز)^(١).

هذه القوة الضاربة من المظليين واللفيف الأجنبي، لم تمنع «ثوار» من السقوط طوال لعشر من يونيو والانسحاب ليلا.. بل استئناف المعركة غدا وإسقاط مروحية بركابها، وطائرة مقاتلة.

وقد خسر لقرور في هذه المعركة غير المتكافئة، حوالي أربعين مجاهدا بين شهيد وجريح^(٢).

2 - معركة جبل بورقزة شرق العاصمة (الولاية الرابعة) - دارت وقائع معركة بورقزة ما بين 3 و5 أوت 1957، وبدأت بكمين نصبه الثوار أسفر عن مقتل 25 من جنود العدو^(٣). وما لبث رد الفعل السريع والكثيف من العدو، أن حول الكمين إلى سلسلة من الاشتباكات ثم إلى معركة حقيقية، بلغ ارتباك العدو فيها أن اشتبكت وحداته فيما بينها خملا، وتعرضت مواقع بعضها إلى القصف الجوي والمدفعي..

وكانت الحصيلة ثغية سواء بأرقام الثوار أو بأرقام العدو التي تذكرها على سبيل الاستدلال عن أهمية هذه المعركة وصداها كمصادر جبهة التحرير نتجحت عن 420 قتيلًا و500 جريح في صفوف العدو^(٤)، بينما يذكر بلاغ رسمي من قيادة الجيش الفرنسي، «800 قتيل في صفوف المتمردين»^(٥).

1 M. Bugeard in Pour Une Parcelle de Gloire

2 السدي النصر السابق.

3 المجلد عدد 20 / 9 - 8 1957.

4, M. Feraoun, Journal, Le Seuil, Paris 1962.

5, Courrier, OP.CIT

وقد أعقب المعركة تعتيم كامل على فضيحة القصف الجوي والمنطقي،
وتمّ حجر أسبوعية «ليكسيبريس» لأنها تجرأت على تناولها
وتعلق الصحيفة على بلاغ الجيش الفرنسي، بأنه «محاولة تعليم
الأوساط أوروبية، أدهلها حجم الخسائر المرسية» في المعركة⁽¹⁾.

3 معركة خناق عبد الرحمان بهجبال العمور (الولاية الخامسة) : جرت
هذه المعركة في 19 مايو 1957، بعد أن حاصر جيش الاحتلال اساحية منذ
الصباح.. وقادها انقيب بن علي بودغن (لطفي) قائد المنطقة الثامنة الذي
رفض الانسحاب قبل ذلك إلى جبال القعدة المنيع⁽²⁾.

كان الثوار متخفيين جيدا في مواقعهم بجبل الخناق الذي هو نقطة
عبور هامة، وكان عددهم يربو عن 400 مجاهد، وهي العاشرة من صباح 19
مايو، بدأ جيش الاحتلال يزحف نحو الجبل بالمصمحات والذبابات، بعد أن
مهّد لذلك بقصف جوي بواسطة المروحيات والمقاتلات..

وقد استمات الثوار في مواقعهم، وصمدوا طوال النهار لينسحبوا ليلا،
ويقدر شهود عيان شاركوا في المعركة خسائر جيش التحرير بحوالي 80
شهيدا، مقابل أكثر من 100 قتيل، وعدد هام من الجرحى في صفوف
العدو⁽³⁾.

وكان من بين قادة جيش الاحتلال في هذه المعركة الجنرال «دوسنيغال»
والعقيد «شاتو جوير»..

4 - معركة جبل مرمورة بضواحي قلعة (الولاية الثانية) : جرت هذه المعركة
في أواخر مايو 1958، في أجواء الحركة الانتقالية التي أطاحت بالجمهورية
الرابعة، وأعادت الجنرال شارل دوغول إلى قصر الإليزي.. وقادها العقيد جان

1. Alleg. OP CIT

2. M. Benamar, Cent ans les Héros, Editions Houma, Alger 2002.

3. IBID.

بيار يروتي من «صقور الهند الصينية» قائد اللواء الأول للمظليين.. شخصيت.. وقد قتل في المعركة بعد أن أسقط الثوار مروحيته التي يوجه المعركة على متنها، ويحرض جنوده على قتل الثوار بشجاعة أكبر واسماع أشد..

وكان مقتل العقيد جبان بيار ضربة موجعة لتخبة جيش الاحتلال، وخسارة كبيرة للواء الأول من المظليين الذي سبق أن فقد العديد من عناصره، في اشتباكات ومعارك سابقة بنفس المنطقة⁽¹⁾، ونظرا لمكانة هذا العقيد، أصبح جيش الاحتلال يعي سنويا ذكرى مقتله بالمكان الذي سقط فيه.

5 - عمليات 24 أوت بفرنسا (اتحادية الجبهة أو الولاية السابعة) . ما انفكت جبهة التحرير تهدد بنقل المعركة إلى فرنسا. وقد سبق أن فعلت، لكن في نطاق محدود من خلال عمليات مصوبة، استهدفت بعض الفلاة من رجال الأمن، أو بعض الخونة من أمثال المحامي علي شكال، الذي قتل وهو بجانب الرئيس الفرنسي روني كوتي⁽²⁾ في 26 مايو 1957.

وفي مساء 24 أوت 1958، نفذت تهديدها من خلال سلسلة من العمليات التي ضربت أهدافا اقتصادية وأمنية وعسكرية من ميناء «لوهافر» شمالا إلى ميناء مرسيليا جنوبا، مرورا بناريس وتولوز ومارتيغ ومونبولي.. ومن أخطر هذه العمليات تخريب ميناء النقط بحوريان (مرسيليا) الذي ظلت خزاناته تحترق أسبوعا كاملا⁽³⁾.

وتتمثل حصيلة هذه العمليات المثيرة حسب المصادر الفرنسية ذاتها في .

- ضرب 181 هدفا اقتصاديا.

- نجاح 56 عملية تخريب.

- مقتل 82 شخصا وإصابة 188 بجروح⁽⁴⁾.

1. صالح بونهدر في كتابنا «ثوار.. عظماء» دار مومة الجزائر 2003.

2. لقد العملية الجريئة الفدائي محمد بن صديق بلمص باريس.

3. Serge Moureau, Avocats sans Frontières, Casbah Editions, Alger 2000.

4. Courtois, OP.CIT.

واعتبر بيان لجنة التنسيق والتنفيذ هذه العمليات «امتدادا طبيعيا ومطلقا للحرب التحريرية»، بينما قدر بيان لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، أن العمليات «قفزت بالقضية الجزائرية إلى مرحلة فاصلة»⁽¹⁾. وتشكل هذه العمليات - أسوة بالإعلان عن الحكومة المؤقتة بعد أقل من شهر - نوحا من الرد المعيق على سياسة التصعيد التي جاء الجنرال دوغول لتطبيقها، بالتنسيق مع القوات التي عادت به إلى سدة الحكم، بعد قاعد اضطر ري «ستغرق أكثر من عشر سنوات».

ويتميز شهر مايو 1958 مؤشرا على ذلك، إذ بلغت عمليات جيش التحرير ذروتها خلاله، قياسا بباقي شهور السنة الأخرى . فقد خسر جيش الاحتلال في هذا الشهر، 364 قتيلا و 812 جريحا حسب المصادر الفرنسية⁽²⁾.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الجنرال راوول صالان عراب عملية 19 مايو، يقدر خسائر جيش الاحتلال في الفترة ما بين فاتح نوفمبر 1954 ونهاية 1957 بـ 5600 قتيلا و 7000 جريح⁽³⁾.

وفي أول ردٍّ من لجنة التنسيق والتنفيذ على تسلّم الجنرال مقاييد الحكم في بداية يونيو، وجهت نداء إلى جيش التحرير تهيب به أن يصعد من ضرباته لقوات العدو⁽⁴⁾.

وفي نداء من إداعة صوت العرب، حث بلقاسم كريم جيش التحرير على مزيد من الشاطئ وعدم الاكتراث بمعاورات دوغول «... وبلهجة تصعيد واضحة، أشار بالمناسبة إلى أن النصر أو الاستشهاد هو شعار كل شاب جزائري».

1. المجاهد عدد 28 / 28 8. 1958.

2. AIIeg, OP.CIT.

3. IBID.

4. المجاهد عدد 25 / 14 6. 1958.

وحكم كريم في حدود منتصف يوليو، على محاولات دوفول بأنها مجرد «حشريات محتضرة» (1).

وحذا حذوه بوصوف في حديث لصحيفة «فرانس اوبسرفاتور» قائلا :
«أن جيش التحرير يواصل انتصاراته بعد 3 أشهر من حكم دوفول، محطما بذلك آخر أمل للمرتسبين»... (2).

«وحدة الكفاح المغاربي» : من مشروع.. إلى شعار..

كانت «وحدة الكفاح المغاربي» مطلباً جزائرياً بالدرجة الأولى، وكان هذا المطلب يصطدم بعقبة موضوعية رئيسية : اختلاف وضع الجزائر باعتبارها مستعمرة استيطانية، عن وضع كل من تونس والمغرب باعتبارهما محميةين، احتفظنا ببعض مظاهر السيادة، وتمتعان بنوع من الاستقلال الذاتي وإن كان شكلياً إلى حد كبير.

وكان قادة حزب الاستقلال والدستور الجديد، صريحين مع قادة الحركة الوطنية الجزائرية قبل اندلاع الثورة بالتذكير دائماً بهذه الحقيقة، أي أن قضية تونس والمغرب أبسر بكثير قياساً بالقضية الجزائرية.

وكان من الطبعي أن ينعكس هذا الاختلاف الموضوعي، على موقف كل طرف من اختيار «الكفاح المسلح» الذي هو اختيار تحرير في نظر الوطنيين بالجزائر، بينما هو اختيار تحريك فقط بالنسبة للوطنيين في كل من تونس والمغرب.

ومع ذلك تعاطف بعض الثوار في كل من القطرين الشقيين، مع مطلب «وحدة الكفاح المغاربي»، غداة اندلاع الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954. وما لبث هذا التعاطف أن تجسّد في مشروع «جيش تحرير المغرب

1. المجاهد عدد 22 / 27 7 1958.

2. المجاهد عدد 28 / 28 8 1958.

العربي الذي ساهمت عملياته المنسقة، في خريف 1955 في إعطاء دفعة حاسمة لمسار التفاوض مع الحركات الاستقلالية في كل من تونس والمغرب. ظهر أن نجاح المفاوضات في مطلع 1956، وتوقيعها بإعلان استقلال المغرب (في 2 مارس) ثم استقلال تونس (في 20 مارس)، أسقط عمليا احتيار استمرار الكفاح المسلح على الجبهتين التونسية والمغربية، لاسيما بعد تسليم جزء هام من فصائل المقاومة بتونس لأسلحتها⁽¹⁾، والتعجيل بإدماج جيش التحرير المغربي في القوات الملكية⁽²⁾.

هذا التحول السريع في الموقف - الذي يخفي وراءه نية إدارة الاحتلال الفرنسي في التمرد بالمقاومة في الجزائر والتفرغ للقضية التي تطرحها - إن كان أضعف اختيار «وحدة الكفاح المغربي» فإنه لم يقض عليه نهائيا، لاسيما على الجبهة المغربية حيث ما تزال أجزاء من البلاد تحت الحماية الإسبانية والفرنسية. لكن تطور الأحداث لاحقا أفزع هذا الاختيار - كمطلب جزائري بالأساس - من محتواه شيئا فشيئا، ليتحول مع مرور الزمن إلى مجرد شعار، تلوح به دعاية جهة وجيش التحرير الوطني بين الفينة والأخرى. شعار موجه لعدو الفرنسي بصور متعددة مثل :

- «حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي»⁽³⁾.

- «وحدة الكفاح المغربي».. أصمن وسيلة للتعجيل بالنصر⁽⁴⁾، في إشارة إلى تحريك بقايا من جيش التحرير المغربي بالجنوب المراكشي.

وقد وظف هذا الشعار من جهة أخرى، في التعجيل بحلّاء جيش الاحتلال من قواعده بكل من تونس والمغرب، لاسيما أن بعض هذه القواعد كانت تشكل حلقة هامة في جهاز الحرب بالجزائر⁽⁵⁾.

1. مجموعات السفسي الأسود والمسيحوب بن علي في ديسمبر 1954.

2. في ربيع 1956.

3. صحيفة المجاهد عدد 20 / 15 3 1958.

4. المجاهد عدد 23 / 5.7 1958.

5. المجاهد عدد 23 / 14 6 1958.

ثانيا جيش الاحتلال

1- حرب شاملة.. قضية ضعيفة

اختارت السلطات الفرنسية منذ البداية، الحرب كرد وحيد على ثورة فاتح نوفمبر 1954، وبناء على منطق الحرب هو سيد الموقف، إلى غاية وقف القتال في 19 مارس 1962.

لقد شنت فرنسا حربا شاملة على الشعب الجزائري وطلائمه المسلحة، ما لبثت أن حوّلت ميدان المعركة إلى «حقل تجارب لأحدث الاختراعات في مجال التدمير».

خلال ابعام الأول والثاني من عمر الثورة التحريرية، اعتبر قادة جيش الاحتلال بالجزائر جيش التحرير الوطني «العدو رقم 1» تؤكد ذلك تعليمته الجنرال راوول صالان في 18 ديسمبر 1954 التي نحث على معارضة جيش التحرير بالمرجة الأولى.

لكن بعد أقل من شهر فرض تطور الوضع وتسارع الأحداث على لجنرال جاك ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين «رقم 1» جديدا : النظام السياسي لجبهة التحرير، أي إعطاء الأولوية بعد الآن للعمل البوليسي..

ومعني ذلك أن الحرب أصبحت حربا بوليسية على جميع فئات الشعب بدون استثناء، وأن استهدفت بالأساس قواء الحية، أو «بنية الحيوية» حسب تعبير جرمان تيون.

وقد تجلت شمولية الحرب في سلسلة من الإجراءات الاستثنائية وفي الوسائل الضخمة المخصصة لها، فضلا عن قنّون وآليات القتال المستعملة فيها، ولتجسيد هذه الشمولية في الميدان، عيّنت حكومة الاشتراكي حي مولي في فبراير 1956 روبيير لأكومت وزيرا مقيما بالجزائر، في إطار خطة تعبئة ترمي إلى إخماد لهيب الثورة المستعرة منذ فاتح نوفمبر 1954 بأيّ ثمن.

● فعلى صعيد الإجراءات الاستثنائية ثم :

1. منح كامل الصلاحيات لحكومة مولاي في 12 مارس الموالي من طرف البرلمان الفرنسي.
2. استدعاء احتياطي الجيش في 11 أبريل بطلب من لاكوست.
3. تجنيد المستوطنين خلال نفس الفترة في «القوات الإقليمية» التي سارع الوزير المقيم بإبشائها. تحت ضغط العلاء من هؤلاء وموافقة حكومته.
4. تجنيد مرتزقة من الجزائريين اشتهروا لدى عامة المواطنين باسم «لحركي». تطبيقا لقرار القائد العام الجديد لجيش الاحتلال الجنرال راوول سالان من قداماء حرب الهند الصينية والذي خلف الجنرال لوريو في ديسمبر 1956 (1).

● وعلى صعيد الوسائل المستعملة يمكن الإشارة إلى :

1. استعمال «النابالم» ضد المواجهات الأولى بالأوراس، ما يؤكد في حد ذاته أن الجانب الفرنسي لم يتأخر كثيرا في إظهار الطابع الشمولي لحربه في الجزائر.
2. إبرام صفقة أسلحة وعتاد مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1956، أحدثت لأهميتها خلافا في احتياطي الدولار بينك فرنس (2).
3. تشجيع الإرهاب جهارا نهارا تقريبا، هذا الإرهاب الذي ما لبث أن كشف عن وجهه القبيح في 10 أوت من نفس السنة. بنسف منزل بقصبة العاصمة - شارع طيبة - حُفَّ أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى (3).

● أما بخصوص فنون الحرب وآلياتها، فيمكن القول أن الجانب الفرنسي جربها جميعا تقريبا، بما في ذلك حرب العصابات المضادة كمحاولة أخيرة لمحاربة جيش التحرير الوطني بسلاحه.

1 Y. Courrière, Le Temps Des Leopards, Fayard, Paris 1969

2. Alleg, OP.CIT.

3. قالت جرمين فون عن هذه الجريمة أنها خلقت وحدها من الضحايا ما يتجاوز بكثير خسائر المعاليت القتالية في المعركة.

١ - فقد لجأ للتصديق على الثوار في محيطهم الطبيعي الذي هو الشعب إلى :

- إقامة شبكة من المصالح الإدارية الأمنية باسم «المصالح الإدارية المتخصصة» (صاكن) في الأرياف، و«المصالح الإدارية الحضرية» بالمدن. والهدف من ذلك هو العجز الفادح لتغطية الإدارة للبلاد. وتفادي لحظا الذي لوحظ في الهند الصينية على هذا الصعيد من جهة وتقديم دعم هام في مجال الاستعلام والحرب النفسية من جهة ثانية.

ب - نجوء لأكوست وماكنس لوجون «وزير القوات البرية العاملة بالبحرانية»^(١) إلى تقنية «التربيع» (كاندياج) المتمثلة هي :

- فرض حصار محكم على الأحياء الجرائرية بأهم المدن، بعد تطويقها بالأسلاك الشائكة وإحصاعها للتفتيش الدوري.

- فرض حصار مماثل على الأرياف وإحصاعها كذلك للتخطيط المنتظم بحثا عن الثوار وشبكات الإسناد خاصة.. فضلا عن إقامة «مناطق محرومة»، يمكن للطيران والمدفعية أن يمارس فيها القصف العشوائي متى شاء ليلا ونهارا..

2 - ولعرقلة عملية تسليح الثوار لم يتردد الجانب الفرنسي في :

١ - إقامة «خط موريس» على امتداد الحدود الشرقية والمربية «بتدء من صائفة 1957، وهو خط دفاعي باهظ التكاليف، يجمع بين استعمال التيار الكهربائي العالي وحقول الألغام المكتفة، ويعرّض هذا الخط ما لا يقل عن 80 ألف جندي..

وتقييما لهذه العملية صرح لأكوست في 2 مايو 1958 قائلا : «لقد أغلقنا الحدود عمليا، بعد زرع 900 ألف لغم ودعم حراستها بـ 6 ألوية من المظليين»⁽²⁾.

١ - برهان آخر على الأهمية التي توليها فرنسا لعمليتها في الجزائر

2. Pecar, OP.CIT.

ب - تجسيد محاوراته في الأفطار المنارية والعربية وفي أروبا (سويسرا وألمانيا الاتحادية خاصة)، لملاحقة شبكات تهريب الأسلحة التي تكون لها علاقة بعبء التحرير الوطني، وتصفية بعض عناصرها إذا أمكن⁽¹⁾.

3 - ونشط المكتب الثاني (المخابرات العسكرية) بكامل إمكاناته وطاقاته، لا سيما «مفرزة الاستعلام والاستطلاع» التي كان على رأسها النقيب بول الأن ليجي.. ومن العمليات المثيرة للمكتب الثاني :

أ - عملية «العصفور الأزرق» (من أكتوبر 1955 إلى أكتوبر 1956)، وتتمثل في محاولة تكوين وحدة باسم «الوحدة ق⁽²⁾» لمحاربة الثوار في منطقة القبائل. وقد تطلعت بلقاسم كريم ورفاقه للعملية، فحولوها إلى فرصة ثمينة لتسليح حوالي 300 مجاهد⁽³⁾.

ب - عملية «أوليفي» (الريثة) ابتداء من ربيع 1957 وتتمثل في استعمال «الحركة الوطنية الجزائرية» (المصالية) ضدّ جبهة وجيش التحرير.. وتمّ ذلك خاصة بالولايات الثالثة والرابعة والخامسة، بواسطة محمد بلونيم وجيشه الذي كان يطلق عليه «جيش تحرير الشعب الجزائري»⁽⁴⁾.

ج - عملية «الرقوية»، وتمثلت في تصليب قيادة الولاية الثالثة - ابتداء من صائفة 1957 - وحملها على الضك في العديد من المقاتلين، وتصفية قسم هام من المشكوك فيهم..

وقد امتدت العملية إلى الولاية الرابعة المجاورة بنسبة أقل خطورة⁽⁵⁾، ولم تنج منها حتى الولاية الأولى⁽⁶⁾.

1 تصفية الألماني يوشو على سهل الشل.

2 أي وحدة قبلية مؤلفة لجيش التحرير بجزيرة.

3. M. Fernou, Journal, Le Seuil, Paris 1962

4. Y. Courrière, l'Heure des Colombes, Fayard, Paris 1970.

5. Ibid.

6. مصطفى (بن التويج) مزارة في مذكراته. دار الهدى. عين مليلة. الجزائر 2003

4 - ومن مظاهر «الحرب الشاملة» استحداث «المكتب الخامس» في إطار الحرب النفسية. ومن مهام هذا المكتب - الذي تولاها في البداية العقيد «لاشوروا» بمساعدة العقيد غوسو - محاولة صرف بعض السجناء عن قضية التحرر الوطني، وقلب قناعات البعض الآخر ليصبحوا خصوما لها.. وكانت عناصر «لاشوروا» تحاول أخذ بعض المصالحين بزوجاتهم افرنسيات⁽¹⁾.

5 - ومن الأدوات الرهيبة «للحرب الشاملة» ما يسمى «بجهاز الحماية الميدانية» (D.O.P)، جهاز «الاستتطاق على الساخن» بواسطة التعذيب.. وهذا الجهاز عبارة عن هيئة تتسوق بين مختلف مصالح الأمن (جيش - درك - شرطة) في ميدان المعركة، هوامه من 10 إلى 15 ألف جندي، وله تمويل خاص من باريس مباشرة⁽²⁾.

وقد سبق للجيش الفرنسي أن جرّب هذا الجهاز في الهمد الصينية ما بين 1946 و1954⁽³⁾.

6 - ولم يتخلّف سلاح الطيران عن الركب، إذ كان في الموعد خلال الأيام الأولى لاندلاع الثورة بالأوراس خاصة.. وحسب الضابط الطيار بيار كلوسترمان، فإنّ الطيران كان يقوم يوميا بحوالي 300 مهمة، وأنّه قام منذ بداية الثورة «بتدمير مئات القرى لمنع الثوار من استخدامها كقواعد للتموين»⁽⁴⁾.

7 - وشملت الحرب الفضاء أيضا عبر الموحات الهرتزية! فقد أقام جيش الاحتلال خلال النصف الأول من عام 1957، شبكة واسعة مكّنة للتشويش على الإذاعات التي تثبت برامج لعبهة التحرير الوطني، بدما بإذاعة الجبهة بضواحي الناظور بالمغرب الشرقي!

1. المعامي الوزير عملو بن التومي في كتابنا بناء الحق، دار هومة الجزائر 2001.

2. Alleg, OP.CIT.

3. IBID.

4. Pecar, OP.CIT.

فالحرب من الجانب الفرنسي كانت أدن حرباً شاملة منذ البداية حسب الشواهد السابقة، ولم تكن مجرد عمليات لحفظ الأمن كما كانت تزعم سلطات الاحتلال في دعائها.. وقد عدلت الحكومة الفرنسية في السنوات الأخيرة عن هذه الرواية الدعائية، بعد أن أصبح قادة الحرب أنفسهم يكتبون ويصرحون بأنها كانت حرباً فعلاً، وأكثر من ذلك كانت حرباً شاملة.

2 - قوات ضخمة - نتائج متواضعة

كان تعداد جيش الاحتلال بالجزائر في نوفمبر 1954، يقدر بأكثر من 80 ألف جندي. وقد تطور بسرعة تماشياً مع تصاعد عمليات جيش التحرير، ليبلغ في مطلع مارس 1956 حوالي 210 آلاف جندي.

طبعاً لم يكن هذا العدد كافياً لإعادة السيطرة على الشعب والميدان، - شعب عبرت أغلبيته منذ الساعات الأولى للثورة عن تعاطف فعال مع جبهة وجيش التحرير. ما لبث أن تحول إلى دعم ملموس مهما كلف ذلك من ثمن.

- ميدان مساعد للتوار بائساعه وتضاريسه، لاسيما سلاسله الجبلية الآتية منها والصحراوية، الداخلية والحدودية...

لذا استغل قائد جيش الاحتلال الجنرال «لوريو» مجيء الاشتراكي جبي مولي في ربيع 1956، وتبلور اتجاه الحرب على حساب التفاوض، ليوجه في تقريره «نداء استغاثة ونجدة»، مطالباً عملياً بـ 200 ألف جندي إضافي، أي مضاعفة عدد قواته باحتصار.

غير أن هذه النجدة رغم أهميتها لم تجد فتيلاً، علماً أن لجنرال لوريو خسر الجولة منذ بداية العام الثاني للحرب، عندما انتدبه الشك في جيشه وبغلات المدد التي تقف على الجزائر تباعاً وبكثافة لكن بدون جدوى⁽¹⁾.

1 Y. Courrière, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969.

وفي ديسمبر عين الجنرال راوول صلال خلفا له بهدف إعطاء دفعة قوية لمعاربة الثوار، اعتمادا على تجربته العسكرية الطويلة وخبرته الميدانية في حرب الهند الصينية خاصة.

جاء صلال بفكرة استعمال الجزائريين في معاربة جبهة وجيش التحرير على نطاق واسع، بعد أن سبقه روبر لاكوست الوزير المقيم منذ مارس من نفس السنة إلى تجنيد المستوطنين الفرنسيين في قوة مساعدة باسم «الوحدات الإقليمية».

وقد وجدت هذه العكرة طريقها إلى التنفيذ بسرعة، جعلت عدد «الحركي» ينتقل من 26 ألفا في نهاية 1956 إلى 90 ألفا في ربيع 1958⁽¹⁾.

وتنقسم «وحدات الحركي» إلى ثلاثة أصناف .

1- «الحركي» النظاميون وهم فئة المتعاقدين مع جيش الاحتلال بدافع «البرق أو الانتقام من جبهة وجيش التحرير لسبب أو لآخر»⁽²⁾.

2 - «الحركي» شبه النظاميين ويمكن حصرهم في الفئات الثلاثة التالية :

● «المفرزات المتنقلة للحماية الريفية» (G.M.P.R). وقد أشرف على إنشاء هذه الوحدة العقيد لوروا، وحاول تطعيمها بعناصر مرتدة من جيش التحرير⁽³⁾.

● «المفرزات الأمنية المتنقلة» (G.M.S).

● فئة المعارنية الملحقه عمليا بسلك «المصالح الإدارية المتخصصة»

(صالح).

3 - «الحركي» المساعدون وهم فئتان :

- ممثلون غير نظاميين يستعين بهم جيش الاحتلال في محاولة تطهير

سكان الأرياف خاصة، ومدد بها أماكن من المعلومات حول تحركات جبهة وجيش التحرير وشبكات الإمداد.

1. O. Meynier, Histoire Interieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003.

3. Courriere, OP.CIT

2. أحيانا لأسباب عاطفية

- «مجموعات الدفاع الذاتي» وهم مواطنون على مستوى بعض القرى وابتدوا، ممن تمّ تحريضهم على حمل السلاح تحت عطاء «التصدي لاستفزات لثوار وابتزازهم»⁽¹⁾.

وضدّ انقلاب 13 مايو 1958 الذي أعاد الجنرال شارل دوغول - بطل مقاومة الاحتلال الألماني لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية - كان تعداد القوات الفرنسية العاملة بالجزائر كما يلي :

1 - المشاة : أكثر من 600 ألف جندي، يؤطّرهم ما لا يقل عن 40 ألف ضابط.

2 - الطيارين : زهاء 45 ألف جندي، فضلا عن وحدة المروحيات وهي قوة خاصة تعمل لإسناد المشاة.

3 - البحرية : زهاء 25 ألف جندي، وتتدخل هذه القوة لأسناد المشاة في المناطق الساحلية أو القريبة من السواحل.

ويعزّر هذه القوات النظامية جيش من رجال الترك والشرطة يباهز 200 ألف، فضلا عن «الوحدات الإقليمية» التي أنشأها الوزير المقيم روبير لاكوس في ربيع 1956، ويقرر تعدادها بـ 150 ألفا.

هذا الجيش الذي يباهز مليون جندي، ظلّ مع ذلك عاجزا عن استعادة زمام المبادرة في حرب الجزائر، رغم أن الجنرال دوغول شخصيا يؤكد أن عدد الثوار داخل البلاد، لم يكن ليزيد في أحسن الأحوال عن 30 ألف مسلّح⁽²⁾.

وينقسم هذا الجيش في الميدان، إلى عدد من الجيوش لمراقبة بمناطق الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، فضلا عن المناطق الحدودية والصحرّاء.

1. استقلت إدارة الاحتلال في ذلك بعض القويّات الجماعية التي مثّنتها جبهة التحرير في الولاية الثالثة خاصة (مثل خيالي الصومال الحمراء وملوزة).

2. CH De Gaulle, *Memoires (Le Renouveau)*, Plon, Paris 1999.

٠ الترسانة الأمريكية.. هي نجدة الاحتلال

كان جيش الاحتلال يغرف من الترسانة الأمريكية مباشرة في ميدان التسليح، فضلاً عن مخازن الحلف الأطلسي؛ حتى أن مشورياته من لولايات المتحدة أحدثت سنة 1956، ثغرة واسعة في احتياطي بنك فرنسا من الدولار كما سبقت الإشارة.

وتأتي على رأس قائمة المشتريات الطائرات المروحية التي شكل منها قوة متميزة باسم الطيران الحفيف. تصاهم في التدخل السريع بنقل وحدات النخبة من الكومندو والمظليين واللفيف الأجني.

وقد لجأ جيش الاحتلال منذ ربيع 1955 إلى استعمال المروحيات بكثافة، بناء على سابق تجربته في الهند الصينية من جهة، واعتصام لشوار الجزائريين بالحبال والوديان المنيعه من جهة ثانية. فلعبت بذلك دوراً هاماً في مطاردة عناصر جيش التحرير، وإسناد ونجدة وحدات المشاة في معاركها معهم.

وكان سلاح الطيران يتوفر - إلى جانب قوة المروحيات الخاصة - على أكثر من 300 طائرة مقاتلة ومقبلة، فضلاً عن طائرات النجس المختلفة - من الطائرة الصفراء التي ترصد تحركات الثوار في ميدانهم الطبيعي، إلى «نور» أطلاس، المجهزة بأحدث الآلات الإلكترونية، لرصد الاتصالات اللاسلكية لجيش التحرير، ومحطة البث الإذاعي من ناحية الناظور (شرق المغرب) خاصة، وكانت قطع هامة من الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط تشارك في الحرب من خلال :

(١) رصد حركة إمداد الجبهة الغربية خاصة بواسطة المراكب والبواخر، وحجزها أمكن منها^(١).

١. مثل باغرة كنوس، في ١٦. ١٠. ١٩٥٦ ومقرنتا، في ٢٦. ١٢. ١٩٥٧.

(2) المشاركة هي عمليات التمشيط، وهي المعارك الواقعة على مقربة من السواحل.

(3) المشاركة هي القصف العشوائي للمناطق المحرمة، المعادية للبحر

ومن جهة أخرى كانت المساعدات التي تلقاها فرنسا سواء من الحلف الأطلسي أو من الولايات المتحدة، مثار انتقاد دوري من قيادة جبهة التحرير التي اعتبرت بمسألة اندكزي الثالثة لاندلاع الثورة، «الحلف الأطلسي كحلقة رئيسية في التآمر على الجزائر»¹.

وفي مطلع مايو 1958، أكد عصوان في لجنة التحقيق والتفتيش بخصوص المساعدات الأمريكية، «أن فرنسا لولا هذه المساعدة ما استطاعت مواصلة الحرب طيلة أربع سنوات».

ويقدر المسؤولان بالمناسبة أن 10/9 عتاد وأسلحة الجيش الفرنسي من الولايات المتحدة².

3 - «الفييل» و«الناموس»

تعاقب على قيادة جيش الاحتلال بالجزائر خلال العامين الأولين وأثنى من ثورة التحرير، ثلاثة جنرالات هم: «شيرير»، «لوريو»، «صالان». ويعبر عدم الاستقرار على هذا الصعيد الهام، عن حيرة واضحة في مواجهة الموقف، وإن كان العدو قد نبش منذ الوهلة الأولى احتمال تحول عمليات هاتج نوفمبر 1954 إلى حرب شعبية.

وبناء على ذلك، حاول جيش الاحتلال منذ البداية إبعاد السكان عن «المناطق المتعصبة»، حتى لا تتضرر عدوى الثورة في صفوفهم، ومحاصرة الثوار في الجبال قبل ملاحقتهم والقضاء عليهم في مهادنهم.

1 صحيفة المجاهد عدد 12 / 15، 11، 1957.

2، بنقاسم كريم ومحمود الشريف في المجاهد عدد 23 / 7، 5، 1958.

وانتم أسلوب الجنرال شيرير في مواجهة الموقف، بشأن عمليات تمشيط واسعة واستعمال وسائل ضخمة. وقد كانت نتائج هذا الأسلوب متواضعة نظرا لقلة عدد الثوار من جهة، وحركتهم الكبيرة من جهة ثانية.

وما لبث هذا الأسلوب، أن أثار تحفظ وانتقاد كبار الضباط القاعيين من الهند الصينية، من أمثال العقيد ديكورنو الذي كان على رأس لواء للمظليين بالأوراس، قبل نقله إلى شمال قسنطينة.

وسارع الجنرال لوريو - خليفة شيرير - بوضع خطة جديدة، تحت إشراف الوزير المقيم روبر لاكوس وماكس لوجون وزير القوات البرية العاملة بالجزائر. وتضمنت الخطة تقنية جديدة باسم «التربيع» (كادرياج) تتمثل في محاصرة مناطق محددة - في الريف والمدينة - بناء على معلومات قبل الإقدام على تمشيطها..

لكن رغم تزايد أعداد جيش الاحتلال، لم يمد هذا «التجديد» كثيرا في مواجهة الثوار، أمام تكاثر «البؤر» الخطيرة هنا وهناك.

وفي ديسمبر 1956، تم تعيين الجنرال صالان من قدماء الهند الصينية، ليضع «خبرته» - في محاربة ثوار «فياتهم» - تحت تصرف جيش الاحتلال بالجزائر. وتزامن مجيء صالان مع تبلور الطابع البوليسي لحرب الجزائر، بعد أن تولى الجيش مهام الشرطة في عموم البلاد مع مطلع 1957. وقد عبّر عن ذلك العقيد مارسال بيجار وهو يدخل العاصمة على رأس اللواء الثالث للمظليين بقوله : «مهمتنا هنا لا تختلف عنها في النعامشة أو أية جهة أخرى» (1).

ويعني الطابع البوليسي كما شرحه الجنرال جاك ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين : « أن العدو الأول هو التنظيم السياسي الإداري لجهة التحرير » سواء كان في المدن أو الأرياف⁽¹⁾. وبناء على هذا التصور ظهرت في نفس السنة خطة جديدة من شقين متكاملين : « التهدة » و « حرب العصابات المضادة ».

1 - « التهدة » وتستهدف استعادة السيطرة على الشعب الذي أصبحت قواء الحية تأتمر بأوامر جبهة التحرير الوطني، وتقاطع إدارة الاحتلال وجهازه القضائي⁽²⁾.

ومن أدوات هذا المخطط تكوين وحدات للدفاع الذاتي، ومحاولة استمالة جزء من السكان لمساعدة جيش الاحتلال، ومدة بالمعلومات المتعلقة بمصادر تنظيم جبهة وجيش التحرير وتحركاتهم. وكان طمع أصحاب المخطط كبيرا، في « تعاون » المنصر النسوي خاصة⁽³⁾.

وقد أنشئ في مارس 1957 مركز خاص بباريو (وهران)، لتدريب على « التهدة » وحرب العصابات المضادة في نفس الوقت.

2 حرب العصابات المضادة وتعني استعمال نفس التنظيم وأساليب القتال التي يعتمد بها الثوار أي إنشاء وحدات خاصة خفيفة جيدة التدريب، تتأزر جيش التحرير في أمرين : الميدان واللأيل، تكلمة لأداء وحدات « التهدة » المساعدة إلى تصارع الشعب مع جبهة التحرير.

وحسب الجنرال «الآره» صاحب هذه الخطة المتكاملة، أن حرب العصابات المضادة تتطلب قوات ضخمة، يتم نشرها على نطاق واسع، في ظل التنسيق المحكم بين مختلف الوحدات مع توفير إسناد جوي مناسب⁽⁴⁾.

1. IBID.

2. Y. Courrière, Le Temps des Léopards, Fayard, Paris 1962.

3. IBID.

4. IBID.

ولتشديد الخناق أكثر فأكثُر على نظام جبهة وجيش التحرير - في
أوساط الشعب أو في الجبال - تقرّر ابتداء من يونيو 1957، عزل المناطق
الحدودية بواسطة مننود من الأسلاك الشائكة والمكهرية وحقول الألغام
المختلعة، عرفت في البداية بخطّ موريس نسبة إلى أندري موريس وزير
الدفاع في حكومة بورجس مونوري.

ويتعلّل الخطّ تيّار كهربائي بطاقة تتراوح ما بين 5 إلى 7 آلاف فولت، ين
تصل أحيانا إلى 20 ألف فولت⁽¹⁾.

ويمتدّ خطّ موريس من الناحية الشرقية من شرق مصب الوادي الكبير
شمالا (بمدينة بن مهدي - ولاية الطارف) إلى بقرين جنوبا..

ويتمرّع ابتداء من الفرعان إلى خطّين: 1 يحمي الأول السكة الحديدية
باتجاه تبسة بينما يحمي الثاني الطريق الوطني. بل يتمرّع أحيانا إلى ثلاثة،
كما هو الحال ما بين بوشقوف وسوق امراس مرورا بالمشروحة.

ويلتئم الفرعان من جديد شمال تبسة إلى بقرين مرورا بالكويف، وعلى
الحدود المربية يمتد خطّ موريس من ضواحي بني صاف إلى جنوب بشار.
ويتمرّح عرض الخطّ في الأماكن السهلة ما بين 10 إلى 15 مترا، وأكثر
من ذلك في الوعرة منها..

وتعطي هذه الأماكن في نفس الوقت حقول الألغام أسوة بالمناطق
المجاورة.. فضلا عن المصائد التي يتوقع مرور الثوار منها.

وتحمي الخطّ قوة عسكرية من زهاء 80 ألف جندي، من نخبة المشاة
والمظليين واللميف الأحببي، وتتمتد على طول شبكة كثيفة من مراكز
المراقبة ونقاط الإسناد المنظمي والأضواء الكاشعة، تتردّد ما بينها دوريات
من المصفّحات الخفيفة والدبابات.. الجاهزة للتدخل في أية لحظة..

هذه التحصينات الدفاعية المختلفة، جعلت جنود الاحتلال ينعثون خط موريس «بعد الموت». واقتحاراً به وإشهاراً له، لم تكن دعاية جيش الاحتلال تتخرج من نشر صور الضحايا المصعوقين على الصفحات الأولى من الصحف وبعض المجلات مثل «باري ماتش».

وقد ذهب أحد الكتاب في الإشادة به إلى حد القول أن الحظ «أصبح السلاح الأول في محاربة جبهة وجيش التحرير» (1). بعد أن اعتقد جيش الاحتلال أنه أحكم حصار ميدان المراكز العمرانية أو المناطق الريفية والجبلية. حرية لبوليسية سواء في المراكز العمرانية، بإحضار سكان الأحياء الشعبية إلى تقنية «التربيع» والتفتيش الدائم، فضلاً عن المدامات المفاجئة للمنازل ليلاً ونهاراً. ومن ابتكارات لاكوست في هذا الإطار، ما يسمى بـ «جهاز الحماية الحضرية» المخصص في مراقبة الجزائريين بمنزلهم (2).

ومن نتائج هذه الحملة المكثمة على المراكز العمرانية، تحول الحرب البوليسية إلى نوع من حرب المدن غير المتكافئة، على نظام الحبهة والمجموعات المدائية القليلة عدداً وسلاحاً.

ولأعراض دعاية واضحة، حاول جيش الاحتلال استعراض عضلاته بالجزائر العاصمة التي سلمها لاكوست عملها للفرقة العاشرة من المظليين بقيادة الجنرال ماسو وقد صمد نظام العاصمة عشرة أشهر كاملة، في مواجهة الحشود الضخمة من الجيش ورجال الأمن والعملاء، ولولا بعض الخيانات لاستطاع الصمود أكثر بكل تأكيد..

وشهدت كبريات المدن معارك مماثلة، وإن كانت دون معركة العاصمة أهمية وأقلها صدى.

1. IBID.

2. استندت هذه المهمة القيد شرانكي.

- ثانياً : في المناطق الريفية والجبال بإحضارها لنفس الصنقط ، «تربيع» وتمشيط دوري من جهة، ومطاردة مستمرة من جهة ثانية. وهنا أيضاً حاول جيش الاحتلال القضاء على نظام الجبهة بالاعتقالات الكثيفة خاصة، لكن بدون جدوى، نظراً لما جبل عليه الملاحون من صبر ومقدرة على التحمل والمقاومة.

وحاول من جهة أخرى تطبيق «حرب العصابات المضادة»، للقضاء على وحدات جيش التحرير بالمناطق الجبلية، فكان الفشل حليفه كذلك بفضل تمرس الثوار على حرب العصابات العنيفة، ومعرفتهم العميقة بالميدان الذي وجدوا فيه حليفاً موضوعياً حاسماً.

هذه المعرفة العميقة للميدان، قلّصت فعالية الطيران في المعركة إلى حد كبير :

• الطيران الخفيف : المتمثل أساساً في تطوير سلاح المروحيات بمختلف أنواعها ليكون سندا قوياً للمشاة والمظليين.

• الطيران الثقيل المتمثل في العقنالات والمقنبلات من نوع «ب 26» و «ب 29» الأمريكية الصنع التي لجأت إلى استعمال قذبل «النبالم» المعطوبة على نطاق واسع، فضلاً عن تجربة أحدث احتراعات الحلف لأطلسي من القذبل التقليدية.

وأكثر من ذلك استطاع الثوار بأسلحتهم المتواضعة إلحاق خسائر هامة بالطيران الفرنسي..

وبالاستدلال على ذلك نكتفي بشهادة الصابط الطيار بيار كلوسترمين أمام البرلمان الفرنسي في مايو 1958، حسب هذه الشهادة :

1. أن الطيران الفرنسي كان يؤدي شهرياً ما بين 8 و 9 آلاف مهمة
2. أن الإصابات التي تعرضت لها طائرته خلال 10 أشهر من المهام اليومية بالجزائر، كانت أكثر وأخطر مما أصابه خلال 4 سنوات من معاركة الطيران الألماني في الحرب العالمية الثانية.

3. أن السرب المرابط بتيبسة، خسر خلال 3 أسابيع فقط عام 1956، ثالث قائد له وهو «روزي». ولم تسلم أية طائرة من سرب آخر خلال نفس المدة من رصاص الثوار.

بل خسر هذا السرب في أسابيع معدودة العديد من طائراته بطواقمها⁽¹⁾.

وسواء كانت المواجهة في المدن أو الأرياف، فقد اصطدم جيش الاحتلال بحقيقة الروابط المتينة والثيقة بين الشعب وطلائمه المسلحة. ونظرا لعسكرية جيش التحرير الواعي بضرورة تصب المواجهات غير المتكافئة - حفاظا على جذوة الكفاح المسلح - وجد الجنرال صالان ومساعدوه أنفسهم أمام حتمية التركيز على الحلقة التي في متناولهم. أي الشعب الذي حاولوا تحطيم صموده وولائه لجبهة وحيش التحرير بشتى الوسائل والطرق.

لذا، كان من الطبيعي أن تتلقى الحرب البوليسية نتيجة ذلك إلى حرب قمعية باختصار. ويشكل في هذا الصدد «جهاز الحماية الميدانية» (DOP) الذي ظهر في يوليو 1957 أكبر دليل وأخطر أداة في نفس الوقت : أداة والاستئطاق على الساخق رمعا للوقت، هذه الأداة - التي تجمع بين مختلف مصالح الأمن العسكرية والمدنية - ما لبثت أن تحولت إلى جهاز رهيب للقتل بدون محاكمة على نطاق واسع.

وجاء إرهاب المتطرفين من المستوطنين - ومعهم بعض المتجنسين⁽²⁾ - ليساهم في تكريس الانزلاق للقمي، لاسيما بعد أن استقطب ضباطا في جيش الاحتلال من نفس الاتجاه. ويجمع إرهاب المتطرفين بين القتل العشوائي الذي يصرب المواطنين مدون تمييز، والقتل الانتقائي الذي يستهدف المشتبه في تعاملهم مع نظام الجبهة ولم تتركهم يد العدالة بعد، أو من أخرجت عنهم العدالة، بعد أن فضلت في العثور على ما يستوجب إدانتهم.

1. Z.Petr, Algérie, ENAL, Alger 1987

2. M. Fernon, Journal, le Soir, Paris 1962.

والى جانب الطابع البوليسي القمعي، لجأ جيش الاحتلال إلى استعمال مخابراته على نطاق واسع، سواء داخل الجزائر أو في أوروبا والمغرب العربي. وكانت عملية «العصفور الأزرق» بأكورة مساعيه في هذا الإطار، وهي من تدبير الوالي العام جاك سوستيل ومصالح مديرية حماية الإقليم، بالجزائر. وقد نجحت جبهة التحرير بالمنطقة الثالثة (القبائل) - كما سبقت الإشارة - في قلب المكيدة على أصحابها بتسليح حوالي 300 مجاهد.

وقام عامل وهران لاميير بعملية معاكسة في المنطقة العامية، كانت أكثر ملموحا بناء على تصريح عبد الحفيظ بوصوف الذي أكد أن جيش التحرير غنم في هذه العملية 10 آلاف قطعة سلاح⁽¹⁾.

غير أن المخابرات العسكرية تمكنت - بدءا من صائفة 1957 - من التار لسوستيل ولاميير ومصالح حماية الإقليم. فقد نجح العقيد غودار قائد قطاع الجزائر - الساحل من اختراق نظام جبهة التحرير بمنطقة الجزائر. واستغلال ذلك لضرب استقرار الولاية الثالثة، بقيادة العقيد عمبروش الذي عين عديثا خلما للعقيد السعيد محمدي⁽²⁾.

وقامت بتنسيق العملية التي اشتهرت «الزرقوية» (الابلويت) مفرزة الاستعلام والاستغلال بقيادة القيب بول - الآن ليجي، صاحب خبرة في فنيات التفتيل من حيل الحروب المعروفة.

وتستند عملية «الزرق» على المبادئ والأفكار التالية :

- إمكانية استعمال بياعين (مخبرين) من الجزائريين.
- عزل كبار المسؤولين في «منطقة الجزائر المستقلة» عن المكان، للحد من حرية تحركهم من جهة، ومحاولة تجميف مصادر معلوماتهم من جهة ثانية.

1 - صحيفة المصباح عدد 28 / 28 II 1958.
2 - تم الاستغلال في يوليو 1957 إثر استدعاء السيد محمدي لعضو اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقمرة (20 - 28 ثوت).

• اختراق نظام الجبهة بواسطة أعضاء سابقين فيها..

لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ، استحدثت مصلحة خاصة في «مفرزة الاستعلام والاستغلال»، باسم : «مصلحة التجنّاء البياعين» التي شرع في اختيار عناصرها من مراكز التعذيب (مثل بني مسوس وصاروي)، بعد وضعهم أمام امتحان عسير : العمالة أو الموت.

وقد أصبحت هذه المصلحة جاهزة للعمل ابتداء من نهاية مايو 1957، لكن فعاليتها لم تظهر إلا في أوت بعد اعتقال حسن غندريش مسؤول المنطقة الثالثة بالعاصمة الذي جنّده السعدي ياسف شخصيا قبل سنة (1). وقع غندريش في قبضة عناصر اللواء الثالث للمظليين (بقيادة بيجار)، وأشرف على «اختباره» في مدرسة صاروي - سابقا - النقيب شبان مسؤول الاستعلام في اللواء المذكور الذي حيّره بين التعذيب والعمالة فمضى هذه الأخيرة..

وبمضى غندريش وجورية «السّمراء» (العميلة رقم 53)، تمكن الثنائي غودار - بيحي من الإيقاع بقيادة منطقة العاصمة الواحد تلو الآخر .

• بالقائد العسكري للمنطقة حاجي عثمان (كمال) ونائبه الشريف ذبيح (مراد) وذلك في 26 أوت أي بعد 20 يوما من اعتقال غندريش الذي تعمّد شبان التكتّم عليه، لاستعماله في هذه المهمة الخطيرة

• بقائد المنطقة نفسه السعدي ياسف في 23 سبتمبر الموالي.

• بذراعه لأيمن علي عمار (لابونت) في 8 أكتوبر.

• بذراعه السياسي عبد الرحمان بن حميدة في 10 أكتوبر.

وبعد الانتهاء من معركة العاصمة على هذا النحو، تفرّغ ليجي - بمساعدة «شبكة الرزق» - للولاية الثالثة. مستغلا في ذلك موقع غندريش الذي أصبح عمليا القائد العملي لمنطقة العاصمة

كان السعدي يأسف يجهل كل شيء عن حياة غنديرش، الأمر الذي جعله يمينه مسؤولاً عسكرياً لمنطقة العاصمة غداة استشهاد عثمان وباتيه دبيع. وعشية اعتقال قائد المنطقة، كان الحائن على صلة بالولاية الثالثة التي أرسلت عن طريقه رسالة إلى يأسف، تشعره فيها بإعداد أربعة فدائيين لدعم النشاط الفدائي بالعاصمة.

استغل النقيب ليجي هذا المحيط ليحطو خطوة أخرى باتجاه دعم علاقته بالثالثة؛ لقد كلم أحمد هاني - من «الرق المتحمسين» - بنقل الجواب شخصياً إلى مراسله سي خالد ليكتب ثقته، مبيّناً استغلال هذه الثقة في عملية التضييل اللاحقة!

ومن علامات الثقة المكتسبة

● استلام هاني أكثر من مرة لكميات من الأسلحة بهدف تفعيل الهداء

بالعاصمة!

● حضور اجتماعين لمجلس الولاية - بحضور سي العليب من لرابعة (

- الذي أصدر بالعماسية بخصوص منطقة الجزائر القرارات التالية .

1. تبعية المنطقة إلى الولاية الثالثة تسليحاً وتمويلًا.

2. تعيين هاني مسؤولاً على المنطقة بمساعدة اثنين من عناصر الثالثة

(مختار عبد الجبار، ومراد بربر).

3. تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام: شمال - وسط - جنوب.

وبلغ اطمئنان النقيب ليجي لهذه الثقة، حتى أنه قاد شخصياً - على رأس فوج

من «الرق» - في 25 يناير 1958 هجوماً على مركز قيادة المنطقة الرابعة بإيميل

الطالبة، ومكن من أسر ثلاثة من معاصدي قائد المنطقة النقيب حسن معيوز.

غداة هذه العملية، تلقى هاني رسالة من كمال (أحمد) صابط الاستعلام

ولانصال بالمنطقة الرابعة، يبنه فيها باعتقال أحمد صبري وضرورة

الاحتياط لذلك. وفي رسالة لاحقة (4 فبراير) يؤكد نفص المراسل، أن صبري كشف أسرار خطيرة أثناء اعتقاله، ومن ثمة ضرورة تصفيته في أول مناسبة. وتضمنت الرسالة مطلبين آخرين :

1 - عودة مختار عبد الجبار (قنور) إلى المنطقة ومعها هاني أو أي ميموث آخر..

2 - استئناف العمل العدائي مع تحديد هذين : رمي قناب يدوية في مقهى «كوكلوردي»، وفي مركز «الزرق» بشارع «إميل موبا» في القصبة السمل.. وكان كمال منذ أن تسلّم هاني كميات من الأسلحة، ينجّ عليه باستئناف العمليات العدائية :

- طلب إليه في مرة أولى تكثيف العمليات قبل 30 نوفمبر 57، تزامنا مع افتتاح أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة

- وطلب إليه ثانية أن يعمّد عمليات في ليلة عيد الميلاد، منبها بالعساسة أن المهم هو الصحبة الإعلامية وليس حجم الحسائر الناجمة عنها. ويمكنه في هذا النشار أن يستعين بالمدانين الذين عادوا من الجبل لتعزيز العداء بالعاصمة.

وأمام جمود هاني ورفاقه، اصطر كمال في رسالة 8 يناير 1958 إلى التهديد بإقامة تنظيم موار إذا اقتضى الأمر

امام هذا الإلحاح من كمال وإمعانا في التصيل، أقتع لهجي مسؤوله غوارار بضرورة تديبر عمليات وهمية، لإرضاء لقيادة الولاية الثالثة وفعلا قامت عناصر من الأمن :

- بتفجير قبيلة عند سلم بشارع «إميل موبا» بحيث أحد مراكز «الزرق»
- بمحاولة اغتيال وهمية استهدفت صبري - بناء على رغبة كمال
- باغتيال عدائي معتقل يدعى جمال من حي النمين الباردة على يد الحارس الشخصي للقيب ليحي الذي لم يجد أدنى صعوبة في تسويق رواية

منحفية عن الحادث : « تمكن المظليون من القضاء على إرهابي يحي العبيدة الإبريقية واسترجعوا مسدسهما وقنبلتين »

وكان « سيركوف » (كناية حارس ليجي) هو من كلف بوضع المسدس في يد الضحية، والقنبلتين في جيبه بعد قتله طبعاً واستجاب الثنائي غودار - ليجي بطريقته الخاصة أيضاً إلى مطالبة كمال الملححة بعودة قدور إلى المنطقة لمساءلته طبعاً حول ما يجري في العاصمة بقيادة هاني التي بدأت تصرفاته تثير الشكوك إلى حد ما. فقد كانت استجابة « مختلطة ». أي مطعنة بنصير نموي كذلك.

- بخصوص مختار عبد الجبار (قدور)، ينبغي التذكير بأن «الولاية الثالثة» كانت عينته نائباً لهاني في مجلس منطقة العاصمة.. وقد حافظ على ولائه له، ولكن فاجع بمسلح عامة.. لذا كان يروع هاني بالحاجة على ضرورة تفعيل العمل الفدائي.. متجاوباً في ذلك مع طلبات كمال الملححة والمنكررة، وذات يوم دُبر استيصال ليجي عملية اعتقاله وتجهيزه قبل أن يطلب منه توجيه رسالة إلى كمال يزعم فيها، أن اعتقاله كان بسبب وشاية من «كريمو».

كانت هذه الرسالة بمثابة قطع خيط الرحمة عن الرجل، لكن ليجي أقنعه - بحضور عود ر - في نهاية المطاف بالعودة من حيث أتى في «بداية» مصحوباً بالتقرير السياسي والعسكري حسب رغبة كمال، وكانت عودته هي لتدبر ليجي مقبلة في كلتا الحالتين -

1 - في حالة لنكتم على وصعته، وهذا يمكن أن يتحول - بواسطة الإبراز أو الاقتناع - عنصر اختراق مهم في منطقته.

2 - في حالة البوح بعمره وهي الأفضل، لأنه قد يروع الشكوك من حوله على نطاق واسع.

- بخصوص العنصر النموي، كان ليجي قد اختار فتاة من بلكور تدعى الزهرة تاجر، بكلمة بحيطة أعلام وطنية لصالح حلية هوائية بالباحة، وبعد اعتقال بعض عناصر الحلية بوجست خيمة، فقررت إلى ناحية برج

منايل بأمل الالتحاق بالولاية الثالثة. وهناك تم اعتقالها في حملة تفتيش عادية.. علم ليحيى بهذه «المصيدة» فانتقل شخصياً إلى مركز التعذيب بهرج منايل، وعرض عليها معاملة «التعاون» وأمهلاً أسبوعاً للتفكير..

بعد أسبوع عاد ليحيى مستعدة راضية، فاصطحبها معه إلى العاصمة حيث بدأ يروّضها على الحياة، مشوّهاً أمامها صورة الثوار والجهال.. فحسب زعمه أن الجبال لا تقلّ عن المدن تعقناً وفساداً، مؤكداً أن لديه عناصر تعمل لصالحه في الجبال كما في المدن!

وفي تلك الأثناء ابتعد قليلاً عن مكتبه للردّ على مكالمات من غودار، تاركاً فوقه - عمداً - رسالة مرسلة مذبذبة بتوقيع كمال.. وقد مكّن ذلك الفتاة من قراءة ما يلي: «العملية نجحت تماماً!»، تعمّدت التفتّيش عن مركز القيادة حسب اتفاقنا، لاستطيع إنقال كامل صبري بما أشاء.. الأمر الذي دفع مجلس المنطقة إلى إدانته»..

بعد هذه الجلسة، رخص ليحيى للمئات أن تقضي أياماً مع والدتها في بلكور.. لكن بعد يومين أو ثلاثة، التحقت بالولاية الثالثة لتتقل بعفوية ما رأت وما سمعت، حسبما خطّط له ليحيى ومساعدوه.

وفي 10 فبراير 1958 تلقى هاني رسالة من كمال تحمل شبهتين: - إلحاح على مجيء هاني شخصياً، لأنّ قدور لم يصطحب معه التقارير المطلوبة!

- توجيه الرسالة عبر صندوق بريد قديم، غير المتمعن عليه مع هاني وغسبريش.

أدرك ليحيى أن «لعبة القفز على الحبلين» أو شكّت على نهايتها، فبادر بوضع حدّها في نهاية فبراير، بعد أن تمكن حسب قوله من درع فيروس خطير، كانت نتيجته ولاء طاحن «هو ولاء» الزرقوية⁽²⁾.

! إشارة إلى الهجوم على مقر المنطقة في 25 يناير 1958

2. P.-A. Leger, Aux Carrefours de La Guerre, Albin Michel, Paris 1983.

ولمعت تغذية هذا «الوباء» عقب انقطاع الاتصالات المباشرة - بواسطة رسائل توريصل، موجهة بأسماء مجاهدين يملك الأمن الفرنسي قوائمهم، ويعرف كذلك جيداً أهميتهم وحملورتهم على نظام الاحتلال بصفة عامة. بعد قرابة الشهرين، بدأت بوادر رد الفعل الأولى من أمانة الولاية التي حذرت في منتصف أبريل قادة المناطق، من فارين من الجيش الفرنسي يحملون في جعبتهم مخطط اختراق.

هذا التحذير، ما لبث النقيب حسن محيور أن ردّ عليه بتعدير أنهى واطظر :

اكتشاف مؤامرة بمنطقته لعمى الولاية كلها. كما تمى الولاية الرهبة المجاورة بشكل أكثر خطورة. وبناء على ذلك، يطالب باتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة لاستئصال العناصر المتمردة، وإلا كان الهلاك مصير الجميع

كلّف العقيد عميروش لجنة تحقيق برئاسة محيور لتحريّ في الأمر وأمام خطورة الوضع في تقديره أعلن حالة الطوارئ من 22 يونيو إلى 5 يوليو..

وفي 3 أوت الموالي، أشعر زملاؤه من قادة الولايات باكتشاف المؤامرة في تقرير ضاف، يبيّن بوضوح أن فعل فيروس «البروقية»، كان ربّما أبعد بكثير مما كان يتصور الشاتي عودار - ليحي فحسب هذا التقرير .

1. أن «المؤامرة» تشمل جميع الولايات، وتضرب بجذورها في قواعد لثورة حارج الحنود (بتونس تأكيداً وبالمغرب احتمالاً).

2. أن هدف «المؤامرة» هو اختراق جيش التحرير، لإضعافه تمهيداً

لإجهاز عليه

3 أن منفذها كانوا يبيّتون لاعتقال محطس الولاية، وسليم أعمانه إلى العدو بعد القضاء على المسؤولين الأوفياء، وذلك بمناسبة اجتماع إطارات الولاية في صائفة 1958.

4. أن الهدف السياسي من العملية هو إعلان انضمام كل من عيد الرحمن فارس وحمزة بويكر (1) إلى سياسة الجنرال دوغول .
أما العناصر المكونة لشبكة «الغيابة والتأمر» فيصنفها التقرير كما يلي .
1. «طلبة وتلاميذ وأطباء ومعلمون» . التحقوا بالولاية بعد إضراب 19 مايو 1956 .

2. «اطباء ومثقفون قدموا من تونس (وربما من المغرب)» .
3. «رشة محترفين» ممن سبق أن استعملتهم المحابرات الفرنسية لاختراق التشكيلات السياسية القديمة .
4. «نوار مرقهون أو محبسون في طموحاتهم أو لأسباب شخصية أخرى» .
5. «مواصلون قدامى ممن أخرج عنهم من المسجون والمحتشدات» .
ويضع على رأس هذه الشبكة «عناصر مضرة خطيرة» منها .
• عناصر قادمة من العاصمة ترغم أنها من نظام الفدء التي نجت من قبضة الأمن، بينما هي مرسلة في حفيظة الأمر من قبل غودار وليجي وعمالهم . ومن هؤلاء شبان التحقوا بعد إضراب الأيام الثمانية (28 يناير - 4 فبراير 1957) ، بدون إذن من نظام جبهة التحرير .

• عناصر من المتعاقبين والفومية التحقوا بأسلحتهم، وكشفت التعريات أنهم هي الحقيقة مرسلون من العدو .

• عناصر تم تدريبها أحمرًا بفرنسا، ترغم أنها فرقت من جيش الاحتلال، نكتها هي الحقيقة مرسلة من «المصالح الإدارية المتخصصة» (صااص) .

• مواصلون سابقون هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انقلبوا تعبًا أو عصيًا أو ولاء للحركة المصالية، وتمت عملية الاحتراق حسب التقرير عبر مصالح الصحة، الاستعلام والاتصال، الصحافة، الموين، اتحاد العمال (عمال البناء خاصة) .. ويتلقى هذا «الأخطبوط الأزرق» تعليماته من

العاصمة مباشرة، ويتم التبليغ بواسطة اتصال خاص عبر مصالح «الصام».

ويخصوص الولايات الأخرى بقدر التقرير أن البلية أخطر، لذا يأمن أن تساعد المعلومات المقدمة زملاء من قادة الولايات «في كشف وتفكيك شبكات الحياة لديهم».

وفي الختام يقترح اجتماع على مستوى رفيع، لتنسيق رد العمل بين الولايات (1) وبناء على هذا التقرير، يمكن القول أن مفوض الرقوبة، من قريبا أهم مفاصل الولاية الثالثة، وأن مخبرات المدو حققت بذلك نجاحا هاما، تجلى في:

1 - محاكمة وتصفية زهاء ألف من حيرة المجاهدين حسب تقرير العقيد عميروش (2).

2 - القضاء عدد من المشتبه فيهم بصقوف المدو، خوف على حياتهم أو تأكيد للاشتباه فيهم.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن العقيد عميروش حاول جهده اقتناع الولايات الأخرى باستثمار «الباء الأزرق» في صفوف قرائها، ونجح في ذلك إلى حد ما في الولاية الرابعة المجاورة التي شملتها تعقيقات النقيب محيود في إطار التعاون بين الولايتين (3).

لكن تأثيره كان محدودا في الولاية الأولى (4)، ولا يكاد يذكر في الولاية الثانية (5).

وفي سبتمبر 1958، أعد المكتب الثاني (الأمس العسكري) تقريراً لتقييم حصيلة «لرقوبة»، تقتطع منه ملاحظتين:

1. الرئيس هي كافي في مذكراته، دار القسبة، الجزائر 1999.
2. نفس النتيجة انتهى إليها تحقيق العهد محمد أو الحاج يطلب من الحكومة المؤقتة.
3. شكلت لجنة مشتركة مثل الولاية الرابعة فيها النقيب يوسف (حسب) الطليب.
4. مصطفى (بن النوي) مولودة في مذكراته، دار الهدى، عين مليلة 2003.
5. الرئيس كافي، مصدر سابق.

1 - أن النقص (الولاية الثالثة خاصة) يصعب تعويض خسائره بمسؤولين في نفس الدرجة من الكفاءة.

2 - «أن تدني القيمة الذاتية لإطارات المنظمة السياسية الإدارية، بات مؤكدا بصرف النظر عن العامل المعنوي»⁽¹⁾.

هذه الملاحظة الأخيرة، تسمح اعتراف الأمن العسكري بأثر خسائر جيش وجبهة التحرير المعاداة من جراء «الفيروس الأزرق»، لم تؤثر كثيرا على منويات نظام تعدية وتؤلف بين عناصره قضية عادلة قضية التحرير الوطني، الوطني وتصفية الاستعمار المرتسي في الجزائر، وتمهيقا على بجح «الرقوية»، يمكن القول

1 - أن عمليات الاختراق ظاهرة مألوفة في الحروب، لكن احتراق الولاية الثالثة تعد أمعا استثنائية، وتسبب في صرب استقرار قلعة هامة من قلاع ثورة بضعة أشهر.

2 - أن هذا النجاح الاستثنائي يمكن تفسيره بضعف جهاز الاستعلام في الولاية الذي كان من المفروض أن يتعطل للعملية ويحد من حطورتها في الوقت المناسب ويهمهم من تقارير الولاية ورواية العدو أن هذا الجهاز تأثر مثل غيره وربما قبل غيره!

3 - أن طول مدة الحرب بدأ يعكس سلبا على مستوى الإطارات بعد أن أدى إلى تحييد الرواد المسميين والمحترمين، سواء بالاستشهاد أو الالتحاق بهم خارج الجزائر.

4 - «المخابرات الفرنسية... قفاز اليد الحمراء»
مثل كل الحروب كانت لحرب الجزائر جوانب حمية، لعبت فيها المخابرات الفرنسية دور الشرير الذي يمارس العنف للتعف ولا يكون العمل

1. G.Meynier, Histoire Interne du FLN, Casterman Editions, Alger 2003.

حليفه. فقد كانت أوروبا وبعض الأقطار العربية مسرحا لمطاردة مسؤولي جهة التحرير، وعرقلة مساعيهم في الحصول على الأسلحة خاصة، وتصفية أصدقاء القضية الجزائرية من الأوروبيين بدون تردد.

صعب كانت مصالح التوثيق الخارجي ومكافحة العوسسة، (مداك) تلك مهاماتها بدون توقيع، لكن أحيانا تحت غطاء منظمة وهمية باسم «ابيد الحمراء»... وعندها تقدر أن المهمة على درجة كبيرة من القدرة، تجند لها قتلة معترفون أمثال جو عطية الشهير¹

وكان أحمد بن بلة أول مسؤول يتعرض إلى محاولة اغتيال، وذلك في ديسمبر 1955 بضيق متواصل في العاصمة الليبية² وجاء دور محمد بوصياف بمدينة تيطوان في يوليو 1956 عندما أطلق عليه مجهول ولها من الرصاص في حدود العشرة لبل... وقد أصيب في العملية رفيقه المفري³ بجروح خطيرة.

وبم ينج مكتب جهة التحرير في القاهرة، إذ استهدفته المخابرات الفرنسية بواسطة حقيبة مفحقة، استجرت لحسن الحظ في سيارة أجرة، كان صاحبها القبرصي يستريح قليلا بأحدى الحانات.

وتعرض ممثل الجبهة بروما الطهب بولحروف إلى أربع محاولات اغتيال، منها تفخيخ سيارته التي أصاب انفجارها أطمالا كانوا يلعبون الكرة بالقرب منها.

وكان المحامي مزيان آيت حسن ممثل الجبهة في تونس سيء الحظ، إذ أصيب في العملية التي استهدته سنة 1958 بجروح خطيرة

وحاولت المخابرات الفرنسية إلى جانب مطاردة المسؤولين، اختراق شبكات تهريب الأسلحة إلى جيش التحرير، انطلاقا من أوروبا ومن فرنكفورت وبرشلونة خاصة. وكانت هذه الشبكات التي أقامتها الجبهة

1 أصيب الجاني القادم من الجزائر أصابة فتكة قريبا من الحدود الليبية التونسية ولهذا نفسه في طريق نقله إلى باريس

2 الدكتور عبد الكريم الططيب، مسافر حقائق جريدة المصور، الرباط 2003

بالتسسيق مع اتحادية فرنسا، تنشط باتجاه بعض الموانئ المغربية مثل طنجة وتطوان.

ولم تكن تكتفي في هذا الصدد، بمحاولة منع إبرام الصفقات بين هذه الشبكات والمتعاملين معها، بل كانت تحاول كذلك غش الأسلحة الموجهة إلى الثوار⁽¹⁾.

وكان أشقاء الجزائر وأصدقائها محل عناية خاصة من المحابر الفرنسية، لاسيما بسويسرا منطلق نشاط العقيد مرسبي الشهير..

وقد انفضح أمر هذا العقيد سنة 1957، بعد اكتشاف ما كان يقوم به النائب العام للكونفدرالية روني دويوا الذي سجل معادلات بالسفارة المصرية لصالحه وكانت الفضيحة من الخطورة يومئذ، بحيث انتهت بانتحار النائب العام في 23 مارس من نفس السنة.

وتم توقف المحابر الفرنسية عند هذا الحد، بل وسعت من نشاطها ليشمل هو صم أخرى، كما يبدو ذلك في فصل لاحق.

5 - «المكتب الخامس» .. أمام «الحاجز النفسي»

استغلص جيش الاحتلال العبرة من تجاربه المرة في الهدم الصهنية، فجهز نفسه فور اندلاع حرب الجزائر بمكتب خامس - لأول مرة في تاريخه - يتولى مهام العمل السيكولوجي في الاتجاهين :

- الحفاظ على مصوبات جنوده وإقتاعهم بضرورة التصحية في سبيل الاحتفاظ بجزء من التراب الوطني والدفاع عن شرف فرنسا في إفريقيا.
- تثبيط عرائم جيش التحرير الوطني، وإضعاف استعداداته للصمود والمقاومة.

وقد وجد «المكتب الخامس» بقيادة العقيد «لاشوروا» نفسه منذ الوهلة الأولى في الخطوط الأمامية : بالأوراس إلى جانب الجنرال بارلانج

المتخصص في الشؤون الأهلية بالمغرب والذي استخدم من هناك لخبرته في هذا الميدان.

وما لبثت قريعة الثنائي بلولانج - غوصو بمعية الوالي العام الجديد جاك سوستيل، أن تفتتت في أبريل 1955 على فكرة «المصالح الإدارية المتخصصة» (صااص) التي بدأت تظهر هنا وهناك كحبات الفطر. وتشكل هذه المصالح، وسيلة ممتازة للعرب التعمية لتعدد اختصاصاتها

1. تمادي المجر القادح هي التعمية الإدارية، علما أن الجزائر كلها كانت مقسمة إلى ثلاث عمالات (ولايات) فقط، فضلا عن الأقاليم الصحراوية الجامعة للحكم العسكري المباشر⁽¹⁾.

2. تمادي العجز في التغطية الأمنية كذلك.

3. استغلال الاحتكاك المباشر بالسكان لأغراض الحرب النفسية، باعتبارها «واجهة شبه مدنية» لهذه الحرب، ذلك أن «لي صااص» كانت فضلا عن مهامها «الإدارية الأمنية»، تعرض خدماتها على اجزائيين في المعاللات التربوية والاجتماعية والصحية.

واجدير بالذكر في هذا الصدد، أنها أول من فكر في استقلال المرأة، في إطار الاستعلام والدعاية لسياسة «التهنئة».

وفي يوليو 1956، استكمل المكتب الخامس وسائل تدخله الميداني بإنشاء كئانب خاصة على مستوى الفرق العسكرية المختلفة، مهمتها كتابة المناشير الدعائية كتلك التي تلقي بها الطائرات والمروحيات على الثوار في الجبال، أو تلك التي تعلق على جدران العمازل في المدن والقرى.. وقد تم تجهيز هذه الكئانب كذلك بمكبرات الصوت، لبث دعايتها مباشرة في التجمعات السكانية..

1. ظلت كذلك إلى غاية المصادقة على القانون الخاص بالجزائر الملحق في 20/9/1947.

وتجاوزت مهام المكتب الخامس ودوره أكثر فأكثر، بعد تعيين العقيد لاشوروا على رأسه. وقد جاء لاشوروا مشحونا بنزعة عنوانية واضحة، بعد أن اكتشف بالمناسبة كتاب «اغتيال الجماهير» لمارج تشاوتين⁽¹⁾. وما لبثت مصالحة أن بسطت يدها على الصحافة والإدارة، فضلا عن نشرات خاصة مثل صحيفة «الويلاد».

ومارس العقيد لاشوروا ورجاله الحرب النفسية على السجناء والمعتقلين في المحتشدات، من خلال محاولات مكشوفة لتحييدهم أو قلبهم ضد جبهة التحرير. وكانت هذه المحاولات تتم في شكل حملات دورية، ومن الأمثلة على ذلك معتشد بوسوي (رأس الماء - سيدي بلعباس) الذي عاش أكثر من خمسة استهدت المتقنين بالدرجة الأولى؛ كما استهدت التأثير على البعض باستعمال (وجانهم المرنسيات، غير أن نجاح هذا الأسلوب كان محدودا جدا⁽²⁾). وغداة انقلاب 13 مايو 1958، رار المعتشد لاشوروا شخصيا يقول للمعتقلين: «أن باب التوبة مفتوح زاعما أن أغلبية «المتمردين» ذهبوا إلى رشدهم، ولم يبق منهم في الحال سوى نسبة ضئيلة لا تتعدى 1/3 ومن ثمة ما عسى المعتقلين إلا أن يحدوا حنوهم مشيرا بالمناسبة إلى باب التوبة ومفتاح النجاة المتمثل في حركة بسيطة تحية العلم العربي»

وكان نجاح المكتب الخامس محدودا هنا أيضا بفضل تصدي مناصلي الجبهة الذين تحملوا «العذاب الشديد» هي سبيل ذلك⁽³⁾.

والملاحظ أن قوة جيش الاحتلال - الذي كان في الحمصيات من القرن الماضي من أقوى الجيوش في العالم - لم تكن لتقني «المكتب الخامس» عن اللجوء لسلاح الحرافة وتكتفي هنا بذكر ثلاثة منها

1 كتاب مصر عشية الحرب العالمية الثانية.

2 المصافي عمار بن اتومي في كتابنا ص 200. الحق، دار صوما، الجزائر 2001.

3 R. Bureau, Carnets Politiques de La Guerre d'Algérie. Cote, Paris 2002.

- (1) خرافة «حياد الشعب». وتقديم الثوار بظل على ذلك بصورة الخارجين على القانون الذين يحاولون بسط نفوذهم على السكان بالابتزاز والترهيب.
 - (2) خرافة «القوة دين المسلم» التي تعبر عن نية مكشوفة، هي استغلال الشعوب الديني (النصراني أو اليهودي) لرفع الحرج على جنود جيش الاحتلال، وإزاحة ضمايرهم في التخريب والتفجير بلا حساب.
 - (3) «خرافة دوغول». فقد استغل المكتب عودته بمحاول إيهام الجزائريين بأن لا أمل في التحرر بعد الآن ولم يبق أمام الثور غير الاستسلام أو الانتحار وليس مستبعداً أن تكون هذه الخرافة وراء تمثيل الرئيس الفرنسي نفسه كما يبدو ذلك من مبادرته الشهيرة «سلم أشجعان» التي سمعناها في فصل لاحق.
- يكن لا سلاح العادي ولا سلاح الخرافة، استطاع احتراق صمود الجماهير مدبرة بحاجز نفسي أصيل ومتجذر في الضمير الجماعي، نتيجة العداء المتراكم لنظام احتلال غريب فرض نفسه فرضاً باقراً في لاستثنائية وهمجية القوة بلا.

سلاح.. القضية العادلة،

لم يكن جيش التحرير - عكس جيش الاحتلال - بحاجة إلى مكتب خامس، لسبب بسيط هو أنه يشكل - بكامل عناصره - «مكتبا حامدا» ذلك أن المواجهة من ناحيته هي مواجهة نفسية قبل كل شيء، فلا وجه للمقارنة بين الجيشين، على صعيد ميزان القوة المادية والعسكرية وحدها فمن الطبيعي إذا أن يمارع جيش التحرير بتوظيف الحاجر النفسي المتولد عن العداء المتجذر في الضمير الجماعي اتجاه نظام الاحتلال المنصري، نظام الأقلية الأروبية دون عامة الجزائريين.

وكن من السهل دعم هذا الحدار السيكولوجي الطبيعي، لأن جيش التحرير بالأساس يجعل قضية علنية، ما لبثت توضيحات الطلائع الأولى - والشعور الديني العميق - أن أضفت عليها نوعاً من المقدسة. هذه الحقيقة يعبر عنها معجم جرائري طرده سوستيل - نحو فرنسا - في سبتمبر 1955 بقوله «لقد أصبحت أسطورة، الاستقلال تكفي نوعاً من المقدسة لا يسمح بالتعاطل معها»⁽¹⁾

ومعنى ذلك أن جبهة التحرير كانت من حيث المطلق قوية منذ البداية على الصعيد المعنوي. ويصف الكاتب مولود فرعون الحالة هنا في ديسمبر الموالي من خلال المقاربة التالية: «أن طائفة الكوكون يعزونها الحسين إلى الماضي ولعزم على الدفاع عنه».. بينما يعزرك طائفة الجرائريين «لأمل في مستقبل أفضل وقبول التصحية القصوى في سبيله»⁽²⁾

ومعروف من تاريخ الحروب عامة، أن المتوق في الاستعداد للتصحية بشكل عاملاً رئيسياً من عوامل النصر. ويميز الشاعر الشعبي عن استعداد الجانبي الجرائري بقوله :

علامنا بجمدة وهلال ثربنا ليه سما ووجال

إذا ما لحقناش الحال للحق ليه الذرية

طلبه كان العمل النسي في جيش التحرير مهمة محددة تؤذيها نواة محدودة، تتشكل عادة من القائد والمخلص السياسي وخطية الاتصال والإعلام.. وكانت وسائل هذه النواة حسماً تسمح به الظروف، أي بسيطة في معظم الأحيان. وإن كانت قوية التأثير.

• كان هناك التعهيم المباشر للجنود والشعب بعدالة قضية الاستقلال والحرية وقداسة التصحية هي سبيلها، وهي تصحية يعدها إيمان واسع بالنصر • وكان هناك الحماس والنفيسة المعنوية بواسطة الشعر الملحون إنشاده

1 R. Buron, Carnets Politiques de La Geste d'Algérie, Carr. Paris 2002

2 Person, OP CTT.

هي الغالب وتأليفا وإبداعا أحياء⁽¹⁾ وقد لعبت هذه الوسيلة دورا أساسيا في الحفاظ على معنويات الشعب، ورفع معنويات الجيود وتحفيزهم لمواجهة الخطار المتفوق لجيش الاحتلال... وكان الشعر الملحون من التأثير، إلى درجة أن بعض القادة كانوا يضطرون إلى فرملة حماس جنودهم، حفاظا عليهم من الاندفاع والتهور في مواجهة العدو

• وكان هناك أيضا سلاح الخرافة التي كان من الطبيعي أن يلجأ إليها جيش التحرير، باعتبارها سلاح الصغفاء.. من ذلك :

1 المجاهد «المحصن» بقوى عيبية تعميه من بطش العدو المتفوق... وقد استعملت هذه الخرافة في بداية الثورة كما سبقنا الإشارة، واستعملت كذلك في هجوم 20 أوت 1955، بهدف تحطيم أسطورة «الغول الاستعماري»⁽²⁾.

2. «الصعيف قاهر الأقوياء»... وقد اعتمد جيش التحرير في هذا الصدد على سابقة «الفياتمية»⁽³⁾ في حرب الهند الصينية.

في «الولاية الثالثة مثلا كان المجاهدون الأوائل يروجون لخرافة «النحل المدرب» على مهاجمة الجيش الفرنسي»⁽⁴⁾

وكان العقيد محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة يوظف هزيمة الفرنسيين في معركة «ديان بيان» هو «قتلا :» أن ديل بيان هو الجزائرية وشبكة الوقوع. وليس المهم أن تقع اليوم أو عدا.. لكنها واقعة لا محالة.. لا هي مكان واحد بل على كل شبر من أرضنا»⁽⁵⁾

3. «الحليف الممجد» في الوقت المناسب.. استعملت هذه الخرافة منذ 1935 في مناسبتين .

1 عرفت معظم مناطق الثورة طواغر في هذا الصنف، تذكر من بينها الشعر لرسائل في الولاية الرابعة على سبيل المثال..

2 صالح بوسيدر في كتابه «توار» عثماء.. دار هومة، الجزائر 2003

3. جيش التحرير فيلنام

4. A.Zamoun, Tamart (mazighen, Rahna, Alger 1993.

5. بضمير بوزقعة، شعاع على اعتقال ثورة دار الحكمة، الجزائر 1990

- عند مرور فرقة الجنرال بوفر بمنطقة القبائل في يونيو - فقد ظن بعض السكان أنها من الجيش المصري.. (5) بناء على أن «الحليف المجدد» كان مصرياً وعربياً يومئذ.

- في هجوم 20 أوت، عندما رجع بعض المشاركين شعارات مثل «الجيش المصري بيت» «الأمريكان معنا» (6)

وبعد 1958 أصبح «الحليف المجدد» صينياً أيضاً

ومازس جيش التحرير كذلك الحرب النفسية المضادة، بمحاكاة نشاط المكتب الخامس وإدارة الاحتلال، موظفاً في ذلك سلاح السخرية و تهكم بصفة خاصة. ونصوق في هذا الصدد نماذج من الولاية الرابعة :

1 قانون لاكوست : اقترح الوزير المقيم روبر لاكوست مشروع إصلاحات - سنة 1957 - راجح بروج له في حملة دعائية صاخبة، وردا على هذه الحملة، أعلنت مصلحة الإعلام بالولاية كاريكاتيرا بعنوان «الوا - كاج» (القانون - القفص)، هي إشارة إلى القانون الأطار الذي يتضمن الإصلاحات المذكورة. وقد بشر الرسم بمناسبة معرض الجرائد الدولي، كواحد من أهم احتراعات الساعة! يقدم الرسم لاكوست هي صورة دحاجة، تحضر بيضة كتب عليها «القانون - القفص» ودبل الرسم بيتين من الشعر بالفرنسية .

Un Quart d'Heure encore..

Et vous verrez alors

Quelques Chose de neuf

Sortir de mon œuf!

وفيما يلي شرحمة النثرية «امهلوبي ربح ساعة أخرى وسترون عندئذ شيئاً جديد - القفص عنه يصنع» (7)

2 «سلم الشجعان» : غداة اقتراح الجنرال دوعول «سلم الشجعان» في أكتوبر 1958، قام جيش الاحتلال بحملة دعائية واسعة، مصحوبة بمعلقات وصور

1. Courtois, OP.CIT

2. Alleg, OP.CIT

تلقي بها الطائرات في الجبال والوادي، تمثل جنديا فرنسيا يسجل هدفا بكرة
«الجزائر فرنسية» هي مرمى حارس يحمل شعار جبهة التحرير
وجاء ردّ مصلحة الإعلام على ذلك كما يلي :

رسم مجاهد يعجل هدفا في مرمى يحرسه جنديان فرنسيان مع التعليق
التالي. لجبهة تصحل الهدف، سواء أكان بالمرمى حارس أو أو اثنان!
وتضمن العبارة الفرنسية قلاعها بالألماظ بين دوغول الرئيس
و«دوغول» بمعنى حارسين للمرمى!

3 «حصار ماسو» : قاد حملة ابتغاية «سلم الشجعان» بالمدينة الجنرال
ماسو شخصيا، الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين، فكان ردّ
مصلحة الإعلام أن جاءت بعمار وكتبت على جنبه العبارة التالية «أبحث عن
شقيقي ماسو، لأكرم معه «سلم الشجعان» ونتمّ إطلاق العمار في سوق
المدينة، مع إشاعة خبره الذي وصل ذاك العدو بسرعة البرق... وتهافت لناس
عسى السوق للتخرج على العمار الظاهرة! وببما هم كذلك، إذ بدّج من
مظليين يداهم المكان ويطلق النار على العمار! وقد وصف مسؤول الناحية
كهم مات العمار مهنة الأبطال، في تقرير ساخر إلى قيادة الولاية (1).

ويؤكد سجل المكتب الخامس وجهة وجيش التحرير في نهاية المطاف،
أن التفوق على جبهة الحرب النفسية يكون عادة لأطول المتنازعين نفسا،
وأكثرهما صبرا على المكروه وتحملا للتضحيات. هذه الإشكالية طرحها
مولود فرعون في نهاية 1957 بالصيغة التالية : «الأهالي ينتظرون رحيل
الفرنسيين، وهؤلاء يقتلون بصفة آلية جميع الذين يربون طردهم. ترى من
سيتمب قبل الآخر؟ هنا جوهر المعادلة» (2).

ومن الواضح هنا أن جبهة التحرير أوفر حظا، لأنها تحل قضية عادة
تضمن لها طول النفس، وتبرز تضحياتها الجسيمة، وتمتدّها بالصبر الصروري..

1 بوعلام أوسديق في كتابها «مفقون» في كتاب الثورة دار هومة، الجزائر 2004.

2.Fraoun, OP CIT

وفي المقابل، لم يكن الدفاع عن الاحتلال إبان الخمسينات من القرن الماضي قضية عادلة ولا مشروعة، بالنظر إلى موجة التحرر الوطني التي تهب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقضية الجيش الفرنسي في حرب الجزائر إذا، كانت ضعيفة وقاعاته مهرورة، الأمر الذي يصعب مهمة مكتب خمس حديث عهد بهذا الفن الحربي.

فها نحن «التضحية بلا فائدة» كان يراود العديد من جنود العدو، ويعترف بذلك ضابط سام في حديث لأسبوعية «ليكسبريس» مطلع 1957 إذ يقول : «أن الجنود بحاجة إلى يقين يعمّر استعدادهم للتضحية، لكن لا يجنود من حولهم سوى نفوض والعجز والخوف من أن يكونوا مرة أخرى محرّك كباش هدام»⁽¹⁾.

ويمكن القول في هذا الصدد جوابا على سؤال فرعون، أن بوادر الشعب على جيش الاحتلال بدأت تظهر للعيان منذ 1958.. فهذا الصلابط الطّيار بيار كلومسترمان، يصرّح أمام البرلمان الفرنسي قائلا : «نحن اليوم في ربع الساعة الأخيرة حقا لكن المعنى هذه المرة هم نحن»⁽²⁾. لتذكير أن لاكوست ما أمك يرفد - منذ 10 ديسمبر 1956 - بأن التمرد.. وصل ربع ساعته الأخيرة!

6 - محاولة استدراج.. لمعارك هاشمية

أ- الحركة الوطنية الجزائرية... ومغامرة بن لونيس

بنت سلطات الاحتلال قصارى جهدها، في محاولات جرّ جبهة التحرير الوطني إلى معارك هاشمية، تستنزف طاقاتها، وتشوّه مقاصد كفاحها، وتسيء إلى القضية العادلة التي ترفع رايته. قضية التحرير وتصفية الاستعمار بالجزائر وقد ساعدها في ذلك إلى حدّ ما، العموم الكبير الذي واكب اندلاع

1 Aïleg, OP CTT

2 Pecar, OP CIE

العمل الثوري، وظهور حركة منافسة لجبهة التحرير باسم الحركة الوطنية الجزائرية التي تجمع تحت شعارها أنصار الحاج مصالي، زعيم حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سابقا.

وكانت حركة الانتصار قد انقسمت - كما سبق الإشارة - منذ مطلع 1954 إلى طائفتين : الأولى موالية لمصالي والثانية للأمانة العامة التي كان على رأسها بن يوسف بن خدة.. قبل ظهور فئة ثالثة هي فئة المحايدين والثوار.

وقد استطاع مصالي وأنصاره في هذه الأزمة استقطاب أغلبية المصلين، الأمر الذي شجع مساعديه على المبادرة بالهجوم، لطرده الأمانة العامة من مقرات الحرب وهيئاته المختلفة.

ونظر لجهلهم بمخطط إعلان الثورة الذي يتحرك في إطاره عناصر قيادية سابقة في المنظمة الخاصة⁽¹⁾ - منذ 1952 - حسبهم في البداية على الأمانة العامة - واللجنة المركزية - واعتدوا على بعضهم بناء على سلك⁽²⁾. وقد استمر اندفاع المصاليين واعتراهم بكثرة عندهم، عادة إعلان الثورة ليلة فاتح نوفمبر 1954، كما تؤكد ذلك تعليمات مصالي إلى أنصاره في الجزائر والتي تلخص في أمرين وأصبح تمام الوضوح :

«لا تسألوا عن وقف وراء الثورة»، تأكيداً للعموض القائم، ورغبة في استعمال مبادرة فتح نوفمبر في حسابات خاصة
«حاولوا اختراق صفوفها والتحكم فيها»⁽³⁾ وبعد شهر ونصف تقريبا من انطلاق العمل الثوري، سارع مصالي وأنصاره بتأسيس «الحركة الوطنية الجزائرية» كإطار بديل ومنافس لجبهة التحرير الوطني..

1. طالت هذه الاعتداءات عناصر قيادية مثل محمد بوضياف وراجح بيطاط خلال الأسبوع الأول من مايو 1954.

2. شهادة مولاي مزراح في كتابها رواد الوطني، دار هومة الجزائر 2003.

ومع ذلك صار معنكو الطرعين إلى الاتصال فيما بينهم، تحبباً لما لا تحمد عقباه : احتمال الاقتتال بين الأشقاء..

مثل هذه الاتصالات تمت في معظم المناطق تقريبا :

- بفرنم بواسطة علي مهسان وعبد الله فيلاللي.

- بالثانية بين مراد ديدوش والشيخ بلقاسم البصاوي

- بالرابعة بين بيطاط، وكريم ولوعمران من جهة، ومصطفى بن محمد من

جهة ثانية.

- بالعامسة، حيث تولاهما ابن مهدي شخصياً ولم تجد محاولاته في

الهداية الصدي المنتظرا⁽¹⁾.

- بالقاهرة، بواسطة محمد حيسر وأحمد مزعة ممثل مصالي لدى

الجامعة العربية⁽²⁾.

وقد تم إقناع مرغنة - هي الظاهر - بضرورة انضمام حركة مصالي إلى

جبهة موسعة باسم «جبهة التحرير الجزائرية»، تشكل نواتها الصلبة فصائل

«حزب الشعب الجزائري» سابقا من ثوار ومركبيين ومصاليين⁽³⁾، وهذا ما

يفسر توقيعه على ميثاق «الجبهة الجزائرية» في 17 فبراير 1955.

غير أن قيادة الحركة بمرسما، رفضت تزكية الترام ممثلها بالقاهرة.

وكانت قيادة الحركة، قد شرحت موقفها بوصوح، هي رسالة إلى الوفد

الخارجي بتاريخ 31 يناير جاء فيها -

1 - انتقاد صيغة حبة التحرير كتتظيم موحد يعلب عليه الطابع

العسكري، الأمر الذي يلعب عمليا صفة التمثيل السياسي عنها، ويؤدي في

النهاية إلى تعطيل السلطة العسكرية على السلطة السياسية.

1 - كما يتبرهن لاعتبارات اتصال مصالي لكثير من مرة

2 - شبه خداعا لخداع الثورة، بعد أن تأكد من انضمام خيسر ورفاقه إلى جبهة التحرير.

3- فتحي الدين، عبد القاسم وثورة الجزائر.

وبناء على ذلك ترفض الرسالة صيغة جبهة التحرير كإطار لتجمع القوى الثورية، كما ترفض فكرة الانضمام إليها بصيغة فردية (بيان فاتح نوفمبر).

2 - اعتبار «الحركة الوطنية الجزائرية» الإطار الطبيعي الأنسب لتجمع القوى المعاكسة هي سبيل تحرير واستقلال الجزائر.

3 - توجيه عتاب عنيف للوفد، طنا بأنه هو الذي أشأ جبهة التحرير الوطني، ويشجع عناصر اتحادية فرنسا على مناوأة حركة مصالي.

وتدعو الرسالة في الختام عناصر الوفد، إلى التوبة والعودة إلى صفوف الحركة⁽¹⁾ وتؤكد معظم الشهادات والمراجع على أن لقطيعة المعلية بين «الجبهة» و«الحركة» بدأت في مارس 1955، وما لبثت مظاهرها أن تجلت في مؤتمر بانفونج بعد شهر من ذلك، وفي كواليس الأمم المتحدة بدءا من الدورة العادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽²⁾.

وكانت الحركة الوطنية الجزائرية - بعد أن تأكدت من التحاق بلقاسم كريم وعمار أوعمران بجبهة التحرير - قد عينت محمد بن لويس حلما لهما، مع تكليفه بتأسيس حركة مسلحة أسماها لاحقا «جيش تحرير الشعب الجزائري» كما عينت ممثلها بالماصمة الصانق الريحاني مسؤولا على الأفواج المسلحة الأولى، بمساعدة أمثال مصطفى بن محمد ومحمد علي خيثر..

طبعا كانت مصالح الأمن الفرنسي تتابع باهتمام هذا النمو المتوري الخلاف في بين «الجبهة» و«الحركة» سواء بالجزائر أو في أوساط الهجرة بفرنسا.. واحتمال احتدام التنافس بين الحركتين وتحوله إلى مواجهة مسلحة. وكان من الطبيعي أن تفكر في استئصال ذلك بكيفية أو بأخرى..

1 A.Nedjar, Messali Hadj Le Zaim Calomnie, Editions El Hikma, Alger 2002

2. كان عاهد بوحالة المسؤول السابق لاتحادية حركة الانتصار بفرنسا يمثل الحركة المصالية ببوندر، وحلول الشافلي المكي واحد مزغنة تمثيلها في بانفونج.

ويؤكد ذلك تقرير للأمن العسكري، حول العترة ما بين أكتوبر 55 ومايو 56 بالمنطقة الثالثة خاصة بقوله : «يستحق العقيد الذي يكنه قادة الجبهة لقادة الحركة اهتمامنا، لأنه يمكن أن نحتاج إليه لصب الزيت على النار»⁽¹⁾ وكان هذا «العقيد» واضحا وقويا في العاصمة كذلك، كما تكشف رسالة رمضان عباس إلى محمد خيصر (القاهرة) في 20 سبتمبر إذ يقول :

- «إن مصالي والأملحة من أكر المشاكل التي تواجهنا...»
 - «إن مصالي أصبح العدو الأول للجزائريين»
 وبناء على ذلك يضيف عباس في رسالته، أنه ورأفقه (كريم وأوعمران...) قرروا :

- «إعدام بعض قادة المصاليين الذين يمثلون صباح مساء أن مصالي هو الذي يقود الثورة»...

- «إعدام مصالي أيضا، إذا ما رخصت له فرنسا بدخول الجزائر»⁽²⁾ فالجواب إذا، كان في أكتوبر 55 مهيا، لاندلاع شرارة الاقتتال بين الأشقاء، بدءا من العاصمة والمنطقة الثالثة خاصة وكانت مظاهرات نظام الاحتلال جاهرة طبعا، «لصب الزيت على النار» كما جاء في التقرير المذكور في بداية أكتوبر تلقى كريم حجرا قذرا عن «مصور قريب من رئيس دائرة تيزي وزو»، معاده أن بن لونهس يتأهب لإعلان الكفاح المسلح بالمنطقة، وأنه بصدد تكوين مجموعة مسلحة بداحية بني وادو،

فكلم بدء على ذلك مسؤول الناحية الصادق دهبلس بمراقبة المجموعة وتحييدها في الموقف المتناسب... وتم ذلك فعلا خلال النصف الثاني من أكتوبر، عندما هاجمت عناصر جيش التحرير المجموعة هجرا، قتل اثنين من رجالها وجردت النقية من سلاحهم⁽³⁾

1 J.Meynier, Histoire intérieure du FLN, Casbah Éditions, Alger 2003, P 452.

2 M.Belhocine, Le Courrier Alger - Le Caire, Casbah Éditions, Alger 2000.

3 دهبلس في كتابها فرسان، الحرية، دار هومة، الجزائر 2003

وهكذا انطلقت دوامة الاقتتال بين الجبهة والحركة فنتي وجدت فيها محادثات العدو فرصة مواتية لتتسج حولها «عملية أوليفي» (الريثونة) المتمثلة في ضرب جبهة وجيش التحرير بالحركة المصالية وجيش بلونيس. غير أن تربة التآمر لضرب الجزائريين بعضهم ببعض، لم تكن ملائمة لا في شرق البلاد ولا في غربها باعتراف الأمن العسكري نفسه. ففي تقرير حول المنطقة الثانية تم إعداده في يناير 1956، يعترف بأنه «لا ينبغي أن نتنظر كثيرا في الوقت الراهن من التنازع بين الجبهة والحركة». ويعترف في تقرير مماثل حول المنطقة الخامسة في نفس الفترة، بأن الحركة المصالية «انتهت عمليا بعملية وهران ابتداء من نوفمبر 55» (1).

ولاشك أن لاطلاق الكفاح المسلح بنفس جديد، ابتداء من ليلة 2 أكتوبر علاقة بأحمار الحركة في شرق البلاد.

عملية «أوليفي» آداء، كانت نمي المنطقتين الثالثة والرابعة، وبعض نواحي الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام.

كانت عناصر جيش بن لونيس في البداية، قد سبقت إلى الانتشار في نواحي قنرات شرقا وحير (البويرة) غربا، لكن أمام ضغوط جيش التحرير اضطرت - بعد الصدامات الأولى التي لم تكن في صالحها - إلى معاودة الانتشار في النواحي الواقعة بين المنطقتين الثالثة والرابعة باتجاه الجنوب، حيث سبقت جبهة التحرير إليها كذلك، وأخذت تبني قوتها من جديد هناك - بواسطة أفواج المهاجرين العائدين من فرنسا خاصة.

وكان توافد المهاجرين من الأهمية إلى درجة أن أثير لوتيا ب خيصر بالصحرة، فتساعل في رسالة 15 فبراير 1956 إلى عيان: «من وراء قرار عودة المهاجرين إلى الجزائر وكما جواب عيان - بعد شهر - أنهم يتوفدون لدعم الحركة المصالية» (2).

1. Meyer, OP CIT

2. Belkacine, OP CIT

ومن جهة أخرى أشار خيضر إلى اشتعال الحرب بين الأشقاء بفرنسا كذلك إذ تساءل «من وراء تصعيد العمليات ضد مواطنينا؟ هل هم المصاليون؟ وكيف تعززون مواجهة الموقص؟»

وكان عباي قد عبر في رسالة 29 فبراير عن احتدام الصراع بين الجبهة والحركة قائلا: «لقد أمرنا بإعدام كل مصالي واع بدون محاكمة». وأصدر حكمه هذا بعد أن اتهم مصالي صراحة «بالعمل مع الشرطة لفرنسية». وأخطر من ذلك أنه أصبح حلقة ممتدة في خطة إدارة الاحتلال لتدمير جبهة التحرير خلال مرحلتين:

- محاولة تمكين الحركة من مراقبة جبهة وجيش التحرير في مرحلة أولى.

- تمكين الشرطة الفرنسية في مرحلة ثانية من قيادة الثورة بواسطة الحركة.

ومن مظاهر هذه الخطة حسب عباي دائما، محاولات لاحتراق التي قدم بها بن لوئيس في المنطقة الثالثة، والشريف زادي في الثانية، فضلا عن تصفية شيعاني في الأولى. ويمتد عباي في هذا الصدد، أن مقتل هذا الأخير يكون ثمرة «تعاون بين الحركة والشرطة» (1).

مثل هذه المواقف والأحكام من الطبيعي أن تفذي المواجهات بين جيش التحرير وقوات بن لوئيس التي بدأت في الانتشار بالمناطق التي لم تدخلها جبهة التحرير بعد. مثل مناطق جنوب البويرة، ونواحي بني يلماح وسيدي عيسى وشلالة العذاورة، وحتى مشارف الصحراء ما بين الزيبان وجبال العمور.

وكانت نواحي الأخضرية وجبل اللوح (العديّة) وجبل مئاعة (الجفّة)، مسرحا لمواجهات دورية بين الطرفين.

1 IBID.

ولوقف الاقتتال بين الأشقاء، كانت هناك محاولات تقارب وتعامم سواء على الصعيد المحلي أو في مستوى أعلى، استهدفت في نفس الوقت تأجيل الخلافات السياسية إلى ما بعد الاستقلال، وتوجيه بنادق الجميع نحو العدو المشترك بالدرجة الأولى.

من هذه المحاولات مشروع الاتفاق الذي توصل إليه بسجن، لاستمحي، في 17 يونيو 1957، كل من أحمد بن بلة عن جبهة التحرير ومحمد مزوك عن «الحركة الوطنية الجزائرية». لكن المشروع ظل حبرا على ورق، لمعارضة قياديين من الجبهة داخل السجن وخارجه.

واستكمالا لنفس المحاولة، طلب بن بلة من الحاج مصالي الدعوة إلى وقف الاقتتال بين الأشقاء، فوجه نداء في هذا الاتجاه على أساس الدخول حيز التصديق - بقرضا - ابتداء من فاتح سبتمبر. لكن اتحادية الجبهة لم تكن على نفس الموجة، بعد أن تلقت قيادتها الجديدة أمرا من رمضان عبّس، بتصعيد الحرب على الحركة المصالية التي كان مؤتمر انصومام قبل سنة، قد حكم عليها «بالحيادية» أسوة بدعاة البربرية⁽¹⁾ Berberie.

وبم يكن بن لونيس بالجزائر على نفس الموجة أيضا مع مصالي، لأنه كان في تلك الفترة بالذات يذهب لإبرام اتفاق مع جيش الاحتلال، بنية تمكنه من تصعيد حربه على جبهة وجيش التحرير الوطني.

وتفيد المصادر الرسمية في هذا الشأن، أن الاتصالات الأولى بين بوبيس دشتنها (والي العام حاك سوسنيل الذي أسر في أواخر أيامه إلى المستشرق ماسينيون قتيلا : «أن مصالي هو ورقتي الأخيرة»⁽²⁾) غير أن الاتصال انقطع بعد رحيل سوسنيل (مطلع 1956)، ليستأنف بعد حادثة بني بلمان (ملوّة) في 28 مايو 1957، بعد تأكيد الأمر القرمزي من أمريين.

1. Anne-Marie Lounich, Salah Lounich, Editions Delabie, Alger 1999

2. الأرشيف السياسية مؤتمر انصومام (20 & 1956)

1 - أن بن لونيس في خطابه وممارساته، يعتبر جبهة التحرير عدوه الأول فعلا.

2 - أنه بعد حادثة بني يلعل، أصبح عارما أكثر من أي وقت مضى على معارضة جبهة التحرير ومن ثمة رغبته الملحة في تجديد الاتصال بالجيش الفرنسي لتسليحه ضد حصنه.

وقد توج الاتصال الثاني باتفاق 6 نوفمبر 1957 الذي وقعه عن الجانب الفرنسي، مسؤول مفوض من الوزير المقيم روبر لاكوست وكان بن لونيس قد أرسل قبل ذلك «رسالة حسن نية»، تشتريها الصحافة المحلية في 8 سبتمبر،

ويفصل هذا الاتفاق، تمكن جيش بن لونيس من حل مشكلة التسليح والإمداد - مرفقا - بخطط حربه على جيش التحرير، بعد أن تصاعمت قواته لتتجاوز 3 آلاف مسلح⁽¹⁾.

غير أن علاقات بن لونيس المكشوفة بعيش الاحتلال - واستغلال جبهة التحرير ذلك في دعيتها - ما لبثت أن أثارت شكوك العديد من الجنود المفرج بهم. وقد امتدت موجة الشك إلى بعض مساعديه أنفسهم، الأمر الذي دفعه إلى تصفية كثير من الجنود والمساعدين⁽²⁾.

عنيت جبهة التحرير بهذه الحالة المعنوية واسطامية المتهورة، فقصمت من صمودها على جيش بن لونيس طوال النصف الأول من 1958، فارتدت عليه معارك دورية، كانت جبال متلعة وتلحمة مصرحاً لها⁽³⁾.

وكان بن لونيس قد تمركز يومئذ بالقرب من هذه الجبال، بعد أن جعل من حوش النعاس ودار الشيوخ (الجملة) مركزاً لقيادته..

1 Y. Courrière, Histoire des Colonels, Fayard, Paris 1970.

2 Meynier, OP.CIT

3، الطوب طو حلات، جبهة الثورة في الصحراء مطبوعات (2003).

وفي مارس من نفس السنة، فوجئت وحدات جيش التحرير المهاجمة، بأن الهجوم المصاد قام به جيش الاحتلال نفسه. أي انه لم يعد يعول كثيرا على جيش بن لونيس المنهار تقريبا. وقد شجعها ذلك على التوقيع بجبل مدعة، والانقصاص من حين لآخر على قلوبه⁽¹⁾.

صادف ذلك قرار جيش الاحتلال قبيل انقلاب 13 مايو، وصنع حداً للقوات غير النظامية وتولي الإشراف المباشر عليها، وذلك رغبة منه في ضبط شؤونها وإعادة تنظيم صفوفه، تحسباً لتصعيد الحرب على جبهة وجيش التحرير بدون شك.

وليس مستبعداً أن يكون «الجنرال» بن لونيس أساء فهم هذا القرار، كما يدل على ذلك اشتباك قواته مع جيش الاحتلال في 4 مايو، بسبب بعض المواقع المتنازع عليها.

وقد يكون نعمت «الجنرال» وراء قرار التخلص منه نهائياً، هذا القرار كلف بتنفيذه العقيد ثرائكي الذي حلف العقيد بيجار على رأس اللواء الثالث للمظليين... وتمت محاصرة بن لونيس مع القبة القليلة من الأوهياء ابتداء من 8 يونيو، ليستقط قتيلاً في 14 من نفس الشهر.

وهكذا يطوي جيش الاحتلال نفسه صفحة غير مشرفة، كان فتحها قبل أكثر من سنة تشجيع الاقتتال بين الأشقاء، الذي إن كان يضعف من عندهم، فإنه لم يرد الشعب الجزائري سوى تعلق بقضيته العادلة، واستعداد لمزيد من التضحيات في سبيلها..

غير أن طلي صفحة بن لونيس لا يعني طلي ملف «الحركة الوطنية الجزائرية»، كما منبئ ذلك في فصل لاحق.

(1) المصدر السابق.

ب - الحركات المناوئة الأخرى

ابتليت الولاية الرابعة فضلا عن بن لوييس، بظواهر معاتلة وإن كانت أقل شأنا، مثل ظواهر الجيلالي بلعاج، والبشاعا السعيد بوعلام، وقومية الجاسوس، الباحث، حان سرهبي. كل هذه الظواهر كانت تصب في هدف واحد - إنهاك جبهة وجيش التحرير في المعارك الهامشية.

• أولا : «حركة» الجيلالي بلعاج - الجيلالي بلعاج المدعو عبد «قادر» ينتمي إلى عائلة مزارة باحبة زدي (عين المغلى) وكان والده عسكريا سابقا، فشحج ابنه على السير في نفس الاتجاه وهكذا وجد الشاب الجيلالي نفسه، مبريا برتبة مرشح في مدرسة شرشال العسكرية. هذه السوابق العسكرية أهلتة في نظر قيادة حركة الانتصار ليكون في أول هيئة أركان للمنظمة الخاصة التي تأسست بقرار صادر عن مؤتمره الأول في منتصف فبراير 1947، لقد عين نائبا عسكريا لمحمد بلوزداد لقائد الأول للمنظمة، رفقة حسين آيت أحمد نائبه السياسي..

هذه لمسؤولية الكبيرة والعمليّة، لم تنمعه من الصنف والارتداد في سجن البلدية الذي اعتقل فيه عدة الإعلاني عن اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950. وبمصل موقعه في المنظمة، تجمع العديد أغلب الشهادات على أنه كان وراء اعتقال العديد من مناصليها بدءا بثالث وآخر قائد لها وهو أحمد بن بلة

وعندما انطلقت محاكمات مناضلي المنظمة الخاصة - هي عناية وبجانية وتيزي ورو والبلدية وهران - تحول النائب العسكري لبلوزداد علانية وبكل بساطة، إلى شاهد إثبات على رفاهه السابقين (١)

والضائع عن ردة الرجل أنها بدأت بمسجن البلدية، حيث كان هي طليعة المعترفين بانتمائهم إلى التنظيم شبه العسكري لحركة الانتصار، لذا عندما

١ محمد يوسف (على سبيل المثال) في كتابنا طوار... عظماء دار هومة الجزائر 2003.

جاءت قيادة الحركة بفكرة «المؤامرة» صعب على الجيلالي بلحاج التراجع عن اعترافاته ومن ثمة رفض الاستئصال وحصل الخروج عن الطاعة والارتقاء في أحضان الأمن الفرنسي.

غير أن بعض العناصر خافتهم شكوك حول المسؤول العسكري للمنظمة الخاصة منذ 1948، لكن لم يحرروا على تبليغ باورداد أول حول، نظرا لمكانة الرجل في هرم المنظمة من جهة، وخشية ألا يجدوا أدن صاغية لظنوتهم وشكوكهم⁽¹⁾ من جهة ثانية.

ولم يح بعض المصادر الفرنسية الرجل وصفا لا يحسد عليه «مخبر الجميع» وبعبارة أوضح: الولاية العامة، مديرية حملة الإقليم، المقعد شون (مصالح اتصال شمال إفريقيا)، وحتى كومندوس الأمن العسكري مثلا في وحدة الاقتحام رقم 11⁽²⁾.

وكان من الطبيعي أن تستدعي هذه المصالح الممنهج الجيلالي بلحاج، غداة تصجر أزمة الحلاف بين زعيم حركة الانتصار الحاج مصالي وأمانتها العامة بقيادة بن يوسف بن حدة، ليساعدها في تلك رموز الأزمة وفهم ما يجري في حزبه السابق.

وحسب مدير الأمن بالولاية العامة جاز فوجور، أنه كان يلتقي لهذا الغرض الجيلالي بلحاج داخل كنيسة السيدة (إفريقية بالعاصمة)، وبالصبط عند لوحة لجيرال السفايح يوسف⁽³⁾ وكان تقديره للوضع يومئذ

1 - «أظن أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من صنع المركيز لتشويه مصالي».

2 «كأن المنظمة الخاصة تنظم نفسها من جديد، لكن لحساب المركيزين هذه المرة»⁽⁴⁾.

عمر بوراد في كتابها فرنسا الثورية، مصدر سبق.

2. J Vaujour, de La Revöte a La Revolution, Albin Michel, Paris 1985

3. IBID.

لدا بمجرد اندلاع الثورة، تملّغ لمحاربة جبهة التحرير سياسيا وعسكريا :
 • سياسيا : بالاعتماد على خبرته السابقة في حركة الانتصار، ومعرفة
 بالعديد من أعضاء المنظمة العاصمة.. ويحصل هذه المواقف استطاع التحرير
 بالعديد من المناصرين، ولجنيد عند من الشباب من منطقتي العاصمة والشفة،
 في تنظيم مسلح عمل يشهد بالتنسيق الوثيق مع جيش الاحتلال بالناحية.
 وكانت حجته في محاربة الجبهة، تعتمد على تبرؤ «الحركة الوطنية
 الجزائرية، منها، باعتبارها «خيطا من الشيوعيين والمغامرين» حسب
 زعمه. وقد بالغ في «عدائه الإيديولوجي» لجبهة التحرير، إلى حد أنه
 استنقش بعض الشيوخ في «تكفيرها»..¹

• عسكريا : بتنظيم قوة عسكرية، بدأت ترمع جيش التحرير منذ نهاية
 1956 وقد بلغ لعدد هذه القوة في ربيع السنة الموالية حوالي 1000 مسلح،
 تعتمد جيش الاحتلال ترويديهم بأسلحة قديمة (موسكوتون) من بقايا الحرب
 العالمية الأولى.

اتخذ الجيلالي بلعاج من المروعة العائلية يزنّين مقرا لقيادته، ويصمهم من
 تحرك وانتشار عناصره أن جيش الاحتلال كلفه بمهمة محدد : محاولة منع
 عناصر جبهة وجيش التحرير من الاتصال بالشعب في نواحي عين الدفلى،
 المعالف، العبادية.. وكذلك محاولة الفصل بين المنطقتين الثانية (المدينة)
 والثالثة (الونشريس)².

ولما اشتد خطرهم على النحو السلام، فكرت قيادة الولاية الرابعة في
 تهيئته بأي ثمن، وقد كلف بالإشراف على العملية سي الطيب (عمر أو
 صديق) عضو مجلس الولاية المكلف بالاستعلام والاتصال، بمساعدة
 «كوسو جمال» المشكل من حيرة المغتالين، فضلا عن قيادة الناحية التي
 كان على رأسها سي بقنادي (أحمد عليلي)..

1 لخصر بورقة هي كتابا خور، عظماء مصدر سابق

وما لبثت عناصر جبهة التحرير أن اخترقت صفوف قوات بيعاج الذي اشتهر بكتابة «كوبوس» بل وصلت إلى حاشيته من خلال أحد نوابه الذي انقلب عليه..

وبعد بضعة أشهر من العمل السياسي النضوب، بادرت بعض عناصر العميل بتصميمته وإرسال رأسه إلى قيادة الولاية تعبيراً عن عصبها عليه، وعربونا لمولتها إلى طريق الثورة الحقيقية.. ثم ذلك في 27 أبريل 1957، وأسفر عن التحاق قواته جماعياً بصفوف جيش التحرير (حوالي 700 مسلح) غير أن جيش الاحتلال صعب عليه هضم فشله في هذه العملية، فعمس على الانتقام من هذه لقوات عسكرياً وأمنياً :

- عسكرياً بتنظيم سلسلة من العمليات، نية إبادتها قبل أن تثبت أقدامها في أرض المقاومة، الأمر الذي يشكل دعماً كبيراً لجيش التحرير..
- ملاحقتها معابرانياً في إطار عملية «الرفوية» الشهيرة، بالرغم أنها عناصر دعت إلى الالتحاق بجيش التحرير بهدف احتراق صفوفه وقد تم فعلاً تصفية العديد من بقايا «البلعاجيين» في شتاء 58 - 59، خاصة.
- ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال، استطاع أن يشغل جبهة وحيش في هذه المعركة الهامشية قرابة عامين.

- فنياً : «قومية» . الباشاعا بوعلام : وظهر بجوار «كوبوس» غرباً على سفوح الونشريس، الباشاعا السعيد بوعلام الذي احتس بعرضه في بودوان ناحية «كريمة».. وقد أسند جيش الاحتلال «لحركة» نفس المهمة تقريباً : محاولة عرقلة تحركات جبهة وجيش التحرير واتصالهما بالمواطنين .
- واستطاعت جبهة التحرير مع كل ذلك احتراق عرش الباشاعا الذي شاركت بعض عناصره في نصب أكثر من كمين للخائن، نجا منها جميعاً وإن أسفرت عن مقتل أحد أبنائه وإصابة ثلث بجروح^[1]..

1. M.Tegala, l'ALN en Wilaya IV, Casbah Editions, Alger 2002.

وامام صموط جيش التحرير، فصل الباشاغا اللجوء إلى العاصمة، حيث شارك بحماس كبير في صانعة 1960 مع المتطرفين من الكولون في تأسيس «جبهة الجزائر الفرنسية»..

التي ما لبثت أن أصبحت حلقة هامة في التآمر على الرئيس الفرنسي دوغول نفسه، مما دفعه إلى حلها بعد مظاهرات ديسمبر من نفس السنة. وقد ظل الباشاغا يؤدي دوره الحياتي، حتى وقف القتال في 19 مارس 1962، حين عز إلى فرنسا مع المارين، حيث أصبح من نشطاء جمعيات «الأقدم السوداء»..

■ ثالثا : «قومية» جان سرفي ابتليت الولاية الرابعة كذلك، بـ «الجانوس الباحث» جان سرفي الذي استقر بناحية بني بومعاد في جبال ركار ما بين 1955 و1958، حيث تمكن من تجنيد زهاء ألف «حركي»، وكان هذا «الجانوس الباحث» عشية اندلاع الثورة بناحية معة بوادي عهدي (الأوراس)، وبمجرد إعلان الثورة بادر بحمل السلاح بأريس، مشكلا أول مجموعة للدفاع الذاتي من المستوطنين بالناحية..

ولم يكتف بذلك بل راح يساهم في محاصرة الثورة، بمحاولة إثارة التفرقات القبلية في المنطقة حيث بدل جهودا كبيرة لتحييد عرش اولاد عهدي زاعما أن «التمرد» من فعل عرش التواءه (عرش بن بومعد)، (1). وبمس المنطق، انتقل في غضون 1955 إلى جبال ركار ليستقر وسط عرش بني بومعاد، حيث تمكن من تجنيد زهاء ألف مسلح.. وحسب المصادر الفرنسية، أن «حركة» سرفي - عكس قوات بلحاج والباشاغا بوعلام - كانت تشارك في مطاردة جيش التحرير، مقدمة في ذلك خدمات كبيرة لجيش الاحتلال بالناحية (2).

1. Y.Courrière, Les Fils de La Thessaine, Fayard, Paris 1968.

2. Y. Courrière, L'Heure des Colonels, O.P.C.F.

قد تكون «حركة» مرفقي أطول عمرا، لأنها استمرت حتى أبريل 1958، عندما قرر جيش الاحتلال وضع جميع التشكيلات المسلحة للمتعاونين معه من الجزائريين تحت إشرافه المباشر بنية التحكم أكثر في مجريات المواجهة المسلحة.

غير أن مهمة «الجاسوس الباحث» استمرت بعد ذلك بشكل أكثر خطورة: الإشراف من قصر الولاية العامة على تكوين «إطارات» «القوة الثالثة» لتكون في الموعد مع «الجزائر المستقلة» على الطريقة الفرنسية طبعاً⁽¹⁾. وهذه معركة أخرى سنعالجها في فصل لاحق.

7 - الانزلاق.. القمعي.. مناكر... وفظائع

لم يكن لقمع - بمختلف أشكاله وألوانه - ظاهرة غربية ولا جسيمة إلا حرب الجزائر الأخيرة، لأن نظام الاحتلال المرسى قمي بطبيعته. لقد عزز جيش الاحتلال البلاد بقوة الحديد والنار، ومكن لحركة الاستيطان شيئا فشيئا صهر سلسلة من الحروب، اتخذت في بعض المناطق شكل إبادة حقيقية قبل أن يكرس نظام الأقلية الأوروبية بالقوانين الاستثنائية، مثل قانون الأهالي والمأبوت و«السيانوس كونسولت»، وغيرها من الإجراءات القمعية ويمكن القول على ضوء هذه العملية المهيبة، أن نظام الاحتلال اعتمد طيلة 132 سنة من وجوده، «مقياس نازي» للانتقام من الجزائريين وهو «مقياس» مفتوح، يمتد من افتداء أروبي واحد، بعشرة إلى أكثر من ألف جزائري!

- مثلاً في مجازر 8 مايو 1945، تبجح أحد المستوطنين أمام صحافي فرنسي قائلا: «اقتنينا صحابيانا واحدا بألف»⁽²⁾

1. IBID.

2. H. Hamon et, P. Rotman, les Porteurs de Valises, Albin Michel, Paris 1979.

- ويمكن أن نسوق ما لا يحصى من الأمثلة خلال حرب التحرير، لكن ارتأينا الاكتفاء بشواهد فقط مثل :

(1) الانتقام من كمين ناجح للثوار بناحية الأحضرمة (المودرة) في مارس 1956، بقصف عدة قرى يقابل الباطل (العارضة) مما أسفر عن هلاك 1200 شخص⁽¹⁾.

(2) الانتقام لمقتل رقيب (سنغالي) بمعركة في يوليو 1956، بقتل 360 مواطناً⁽²⁾.

(3) الانتقام لمقتل نقيب في واصمة (تيزي وزو) (ديسمبر 1956)، بقتل 180 شخصاً⁽³⁾.

(4) الانتقام لمقتل جنديين من المظليين في «أويسو» (العاصمة) (مارس 1957) بقتل 80 شخصاً⁽⁴⁾.

ونعترف ضابط الصف جان مولر بوجود هذا المقياس الذي يمتد حسب قوته من 3 إلى 100 جزائري انتقاماً لفرنسي واحد، حسب الظروف والقادة⁽⁵⁾.
ويكفي وجود مثل هذا «المقياس» الرهيب للدلالة على حقيقة أولية هي أن جيش الاحتلال دخل حرب الجزائر بموزون غني في ميدان القمع، تلخصه وصية المارشال بوجو الشهيرة «اضربوا الأهالي في أموالهم ونسائهم» تلكم هي الوسيلة الوحيدة لإحصاءهم⁽⁶⁾.

وجاءت وفدح الحرب وتفاعلاتها لتمضي هذا الموروث، وتدفع باتجاه تكريس الانزلاق القومي نتيجة توازن عوامل أخرى مثل

1. M.Feraoun, Journal, le Seul, Paris 1962

2. P.Vidal- Naquet, les Crimes de l'Armée Française en Algérie (1954-1962), La Découverte, Paris 2001

3. Feraoun, OPCIT.

4. Y.Courrière, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

5. H Alleg, la Guerre d'Algérie (T2), Temps Actuels, Paris 1981 P 163

6. G.Meynier, l'Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003, P. 285

١ - ضعف وغموض القضية التي يحارب من أجلها جيش الاحتلال، علما أن هناك نوعا من التماسك العكسي في هذا المضمار؛ كلما كلفت القضية ضعيفا أو واهية، كلما رداد الميل إلى العلو في القمع.

٢ - أن جيش الاحتلال كان يقاتل ثوار لا يكاد يراهم، شعارهم «اصرب واهرب»، ومن ثمة نبرة الانتقام من الشعب المتواطئ مع الثوار والذي يجده أمله دائما في تناول حراجه.

٣ - أن جيش الاحتلال كان على احتكاك بمجتمع المستوطنين المشحون بظرة عصرية حاقة والذي يعرضه يوميا على الانتقام من «الأدجين» الذي ينظر إليهم بظرة احتقار وازدراء.

٤ - وجود جيش الاحتلال في محيط معاد، يرهق عن عساكره خرج إطلاق النار بسهولة وعشوائية في معظم الأحيان.

مثل هذه العوامل وغيرها، جعلت الانزلاق الفعلي للحرب يتخذ أشكالا مختلفة ويمارس في أطر نظامية وأخرى موارد في آن واحد.

- أولا : جمع الهيئات النظامية كانت الهيئات النظامية ممثلة في قوات الأمن والخدمة العسكرية والممنية، تمارس القمع على نطاق واسع من خلال سلسلة من الإجراءات نذكر منها:

١. تجميع السكان في أماكن معينة وفرض حصار مشدّد عليهم، بهدف عزلهم عن الثوار ومنعهم من تقديم يد العون إليهم.

وقد بدأت هذه العملية مبكرا بالأوراس، عندما دعا عامل قسطينة سكان بحية توفاعة إلى معادرتها قبل 21 نوفمبر 1954، لأن جيش الاحتلال يتأهب لتسييط شرّه المستطير على «المتمردين»^١.

وظهرت بناء على ذلك أول منطقة محرمة بالأوراس، أي منطقة مستباحة معرضة للقصف العشوائي برأ وجوّا، ويمكن إطلاق النار فيها - بدون إنداز

1. Y Courrière, le Temps Des Leopards, Fayard, Paris 1969.

- على أي شخص تصادفه قوات الاحتلال، خلال عمليات التمشيط الواسعة التي دشنتها الجيئرال شيرير القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر، وقد ظلت عملية ترحيل السكان وجمعهم في مراكز معينة - تحت الرقابة المشددة - تتوسع لتشمل في منتصف 1958 أكثر من 3 ملايين شخص⁽¹⁾ وتنتشر هذه المراكز عبر مختلف أنحاء الوطن، وأغلبها من أكوخ متواضعة متداخلة متلاصقة، تكشف عن بؤة واضعة في التضيق على السكان، وإمعانا في القمع فرض جيش الاحتلال في بعض المناطق فصل النساء عن الرجال وألزم هؤلاء بوضع قبعات قمرنجية على رؤوسهم، وأولئك بارتداء السراويل خروجاً عن العرف والتقاليد.. وحول بعض المراكز إلى معابر لغسل الملح، بأمل صرف فئة من السكان عن الثوار واعتكروهم انحرافية. وتعود فكرة هذه المراكز إلى بؤة جيش الاحتلال هي معاكسة مقولة الثائر الصيني ماوتسي تونغ : «الجيش الشعبي مثل السمك في الماء.. أي باحتصار «خلق السمك بتجميف الماء»¹ لكن جيش الاحتلال ما لبث أن اصطدم باستحالة تجميف الماء، لسبب بسيط هو أن الماء والسمك شيء واحد ومن جراء تجميع السكان تحولت المناطق الحدودية حاصدة، إلى قصبات واسعة لممارسة إبادية على نطاق واسع، الأمر الذي دفع عشرات آلاف من السكان إلى اللجوء نحو تونس والمغرب².

2 - السجون والمعشيدات : طبق جيش الاحتلال منذ بداية الحرب مبدأ «العقوبة الجماعية» الذي أدى - في النطق صوره - إلى امتلاء السجون بالمعتقلين، واصطراطره بناء على ذلك إلى فتح العديد من المعشيدات لاستقبال هذا الحشد الكبير.

¹ Allég. OF.C.T.T

2 زهاء 250 ألفا بتونس و100 ألف بالمغرب.

ولأخذ فكرة عن حجم الاعتقالات نذكر الأرقام التالية التي تخص الجزائر العاصمة وحدها: خلال شهر نوفمبر 1956 تم اعتقال 800 شخص، وما لبث هذا العدد أن قفز في يناير 1957 إلى 4000 ليتضاعف خلال فبراير المالي إلى 124000.

ويبلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958 حوالي 220 ألفا من بينهم 160 ألفا في المعتقلات. أي تحت طائلة حبس وقائي غير محدود وتنتشر هذه المعتقلات في مختلف أنحاء البلاد، ومن أهمها الجرف (المسيلة)، قصر الطير (سطيف)، عين وسارة (الجمعة)، تيميشون (تيزازة)، بوسوي (رأس الماء - سيدي بلعباس).... إلخ.

بالإضافة إلى العديد من مراكز العبور، حيث يتم حشر المعتقلين قبل خروجهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم، كما يقرها صباط الأمن العسكري خاصة. وتسود بعض المعتقلات فوضى مقبوضة، كقطاع للنصفيات بدون محاكمة وتسجيل ذلك في قائمة المفقودين⁽¹⁾ وحتى بعض مراكز العبور تحولت إلى أوكار للقتل خارج القانون، مثل مركز بني مسوس، حيث كانت الجرافات تستعمل لدفع الضحايا في غابة باينام⁽²⁾.

وقد أدى مثل هذا العلو في القتل بلا محاكمة، إلى استقالة موظف سام بالولاية العامة في أكتوبر 1957، بعد أن سجل بالعاصمة وحدها قائمة من 3024 مفقودا⁽³⁾.

3 - العدالة جهاز للقمع، اعتبر جهاز العدالة نفسه منذ بداية الحرب مسؤولا عن حماية نظام الاحلال، وكانت تعليمات وزير الداخلية فراسوا ميتران يومئذ واضحة تمام الموضوع: اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفللفة⁽⁴⁾.

1 Vidal - Naqra, OP CIT

2 IBID.

4. Courrière, OP CIT

3. وجيل تافري. وقد حل محله العقيد تورتكي.

وكانت تعليمات الكوالي العام جاك موسيتيل الذي حل بالجزائر في فبراير 1955 تصب في نفس الاتجاه.

وهي منتصف نفس السنة تساهل الجنرال بوفر قائد المراقبة المراقبة بفاعلية تيري ورو حول مصير الثوار الأسرى، فكان رد النائب العام لدى محكمة القاحية عليه «مادا تريسي أن أعمل بأمركم من القلقة ؟ أقتلوهم».

وعداة مصداقة الرلمان الفرنسي في 12 مارس 1956 على قانون «السلطات الخاصة»، أصدر وزير العدل ميترا مرسومين لتكريس الممارسات السائئة في الميدان منذ اندلاع الحرب: إعدام الثوار الأسرى، وكذلك المقتنع في انتماهم إلى شبكات العداء بالملن(1).

وهي مطلع 1957 عندما دخل الجنرال ماسو بفرقة العاشرة من المظليين الجزائر العاصمة، سارع روبير لاکوست الوزير المقيم برجع الحرج عن الجميع، بقوله مخاطبا ماسو ورجاله «لا تشعروا بالكم بالقوانين».

وهي 11 أبريل من نفس السنة، أصدر لاکوست قرارا - لاستكمال عسكرة العدالة - يقضي بتحويل السلطات العسكرية صلاحية إحضار المشتبه فيهم، واشترط تحويل الملفات إلى القضاء بموافقة هذه السلطات(2).

وكانت الهممة العسكرية الزاحمة على جهاز العدالة، قد أثارت غضب النائب العام بالعاصمة الذي اشتكى حاله في 16 مارس إلى وزير العدل قائلا في رسالته: «إن الصحافة أصبحت للأسف المصدر الرئيسي الوحيد للمعلومات التي تخصه ونظرا له».

ونظرا لسيادة منطق القتل بدون معاملة، أصبح الإعدام بواسطة العدالة ضربا من الامتياز وقد نُشِن هذا المسلسل الأسود في 19 يونيو 1956، عندما كانت ساحة سجن مركاجي (بربروس) شاهدة على إعدام أحمد

1 Courriers, Le Temps des Leopards, Fayard, Paris 1969

2. Ibid.

زهانة وهراج بواسطة المقصلة التي أصبحت منذ ذلك الحين شقالة حسب
نظام 9 x 13

أي أن إدارة الاحتلال كانت تعمد 27 أسيرا شهريا، على أسس تسعة
أسرى من كل عمالة (الجزائر - قسنطينة - وهران)

وابتداء من فبراير 1956، بدأت جبهة التحرير الوطني نهجاً بالانتقام
لأسراها في حالة إعدامهم. لكن هذا التهديد لم يوقف آلة القمع الجهنمية
التي استمرت تعصد أرواح الأسرى بدون هوادة..

وغداة انقلاب 13 مايو 1958 الذي أطاح بالجمهورية الرابعة، استغلت
إدارة الاحتلال أجواء العصوف والمليان، لتعمد حكم الإعدام في 23 أسيرا من
بينهم عبد الرحمان طالع. وقد اضطرت جبهة التحرير هذه المرة لأن تردّ
بالمثل، فأعدمت ثلاثة أسرى بعد محاكمتهم طعما⁽¹⁾.

المجازر الانتقامية

لم تكن المجازر التي كان جيش الاحتلال يقترفها هنا وهناك، عشوائية
كما يتبادر إلى الذهن أول وهلة، بل كانت تطبقا لمذهب حربي يتخذ من
الرعب لجماعي، وسيلة لوقف التمرد⁽²⁾.

ومن الأقوال المعبرة عن هذا المذهب الحربي، ما كان يردده العقيد
لأشوروا - من مسؤولي المكتب الخامس - من «أن القوة بين المسمم». وكذلك
قول عقيد من سلاح المشاة: «ينبغي أن نكون أشدّ رهبا من أشولوا»⁽³⁾.

وتطبقا لهذا المذهب، كان جيش الاحتلال يصعد بقوة على حلقة
الشعب الذي يجده أمامه في المدن والأرياف والجبال، بأمن فك العروة
الوثقى التي تربطه بطبيعته المسلحة من جنود جيش التحرير وفدائييه ومن

1 صحيفة المجاهد عدد 29 / 24 5 1958

2 Vidal - Naquet, OP CIT

3. IBID.

مظاهر هذا الضغط تعمّد قتل الأبرياء، بنية زرع الرعب في المواطنين المشتبه في دعمهم للثوار..

وقد تحلت هذه المظاهر منذ الأشهر الأولى للحرب، من خلال قتل الفلاحين ابؤساء والزعم في البيانات الصحفية أنهم ثوار قتلوا والسلاح في اليد. واكتمت العملية طابعا منتظما بتعيين ضباط مسؤولين في مختلف نواحي البلاد، على غرار التقريب «كرولاء» الذي كان بناحية الأرياء ذات ايراثن على رأس وحدة مكلفة بتقصية المشتبه في دعمهم لجبهة التحرير بدون اعتقال ولا حبس.

وقد عمت المجازر المقصودة التي كانت تكتسي هي انظر طابع حملات انتقامية، لمقتل ضابط أو ضابط صف وحتى جندي بسيط.. ويجري تعليمها عادة بالاندهاش والعصب من إجراء فقدان ضابط معترم أو صديق عزيز، أو زميل محبوب. إلح بينما تدرج هذه المجازر في حقيقة الأمر ضمن خطة واضحة تطبيقا للمذهب أنف الذكر

وهي الشواهد السابقة حول «مقياس الثأر» ما يكفي لدلالة عن حجم هذه المجازر التي يقول أحد المحنّين المرسيين عن تعاضها بحق «في كل يوم أوردور بالجزائري»¹.

ومن مظاهر القمع الروحني القضاء الضحايا - أحياء وأمواتا - من الطائرات والمروحيات في البحر وقد اشتهرت هذه الظاهرة بالماصعة بجمبري بيجار، إشارة إلى الضحايا التي ترمي بهم الأمواج على الشواطئ و«اجتهد حيش الاحتلال بوهزل في ذلك، تحيط حث الضحايا قبل الرمي بها هي البحر»⁽²⁾. وكانت هذه المجازر كثيرا ما تصحب باستباحة قرى بكاملها، امتباحة مشفوعة باعتصاب النساء في معتقل الأحياء. حدث ذلك على سبيل المثال

1 قرية بمرور فرنسا تعرضت لانتقام المشر الأمازيغي أثناء الحرب العالمية الثانية

عقب مجزرة واضحة التي ذهب ضحيتها 180 شخصا، انتقل لمقتل النقيب جاكوت في ديسمبر 1956.. فقد حوّل جيش الاحتلال دواوير الناحية إلى «ماخور عسكري ريفي»، إذ أجبرت النساء على المكوث في غرفهن على أفراد مع ترك الأبواب مشرعة.. أمام جود متعطّشين للجنس بقدر تعطّشهم بدماء صحاياهن⁽¹⁾.

فلا عربة أن يسود والحالة هذه منطق القتل العشوائي بدون منازع. هذا المنطق الذي تعبّر عنه عبارات مثل :

«لا ينبغي أن نهرب إذا رأيت عمساكر الاحتلال فإذا هربت فعمسا أنك خائفا وإذا كنت خائفا، فعمسا أنك مدني»

«وتطور منطق القمع في مطلع 1958، فأصبح المارق هو «أن تعيش فرنسا أو تموت هربيا»⁽²⁾.

وكان هدف القمع المنظم هي نهاية المطاف هو «إبادة الشباب، بل كل قادر على حمل السلاح بدون تجهيز»⁽³⁾. وقد أوجدت جرمان ثيون لهذه الظاهرة، مصطلح «البنية الحيوية» للشعب التي كان جيش الاحتلال يحاول إبادة⁽⁴⁾.

ومن مخزية لأقدار، أن هذه الباحثة الاجتماعية لم تر من حرج في النظر لهذه الإبادة المنظمة من زاوية المنفعة السياسية إذ كتبت في رسالة إلى رئيس ديوان وزير الدفاع بورجس مونوري تعبّر عن مخاوفها قائلة «من النتائج المباشرة (لمياسة القمع) .. القصص على العناصر الحداثيّة في الجبهة، ومساعدة جمعية العلماء على بسط نفوذها»⁽⁵⁾.

1. FERRON, OP. CIT

2. IBID.

3. IBID.

4. Nancy Wood, d'Une Algérie à l'Astre, Editions Autrement, Paris 2003.

5. IBID

ب. إرهاب تياركه بعض مصالح المغايرات.. مثلما كانت تقوم به شبكة «أشباري» بالعاصمة.. لقد كان أشيلاري - الذي أشرف على معارز قلالة وضواحيها في 8 مايو 1945- مسؤول مصلحة الجوسسة والجوسسة المصادرة بديوان الوالي العام جاك موسنيل.. وتحت هذا القطاء كانت شبكته الإرهابية تمارس اقتل بلا حميب ولا رقيب. وقد اعتبر لذلك بحق من المبشرين بمنظمة الجيش العربي، الإرهابية⁽¹⁾.

ج. إرهاب تمارسه جماعات مسلحة بتشجيع من صباط ساميين متطرفين بجيش الاحتلال (مثل العقيديين «تومازو» و«فوسي» - فرانسوا) وقد تكشف امر هذه الجماعات بالعاصمة سنة 1957. بعد قضية منزل يحيى الهاديغ (بئر مراد رايس) جعلت منه وكرا للاحتطاف والقتل⁽²⁾.

د. إرهاب مليشليات المستوطنين نشاط هذه المليشيات الإرهابي نه إليه مكتب مولود فرعون في يوليو 1956. عندما كتب قائلا «ينبئ حماس بعض الفرنسيين والمتحمسين المضطرب أهم بشطاء في الإرهاب»..

وبعد أقل من شهر قامت «لجنة ال 40» الماشية بتفجير مبني 10 شارع طيبة بقصبة العاصمة، ما أدى إلى مقتل زهاء مئة شخص⁽³⁾. وقد تبت هذه الجماعة الإرهابية العملية في بيان 21 أوت الذي صمته رسالة واضحة . تهديد «بتدمير القصبة كلها، مقابل صحبة أروبية واحدة»!

وكانت مثل هذه المنظمات الإرهابية تمارس فعلا الانتقام بقتلى المستوطنين على نطاق واسع. مثل الاعتداء على المارة من الجرشريين بشارع اواجهة البحرية بالعاصمة، أثناء حلزة أميدي هروجي رئيس اتحادية رؤساء ابلديات الذي قتل صبيحة 28 ديسمبر 1956

1. Nancy Wood, OP.CIT

2. Vidal, Naquet, OP.CIT

3. Alleg, OP.CIT.

وقد تطور هذا النوع من الإرهاب بتطور الحرب كما سبب ذلك في فصل لاحق

8 - دمارهم.. في الجزائر

التعذيب كأحد أبشع مظاهر القمع، ظاهرة مألوفة في جرائم القوتين الاستثنائية التي جعلت من الجزائريين مجرد رعايا من الدرجة الثالثة في بلادهم..

ومنذ الحرب العالمية الثانية، لاسيما أثناء وعقب مجازر 8 مايو ومضاعفاتها، أصبح يمارس كشيء مألوف على نطاق واسع، والشواهد على ذلك كثيرة من صحايا التعذيب أنفسهم⁽¹⁾.

وكانت الحركة الوطنية ساء على ذلك، تتصح مضاعفاتها للمطارد من مصالح الأمن. بالتهرب ما أمكن تجنباً للتعذيب بالذات، وإن يصمدوا ما استلزم - تحت التعذيب - إذا ما وقعوا في قبضة هذه المصالح..

وعرب الرؤي محمد ديب عن انتشار الظاهرة بقوله: «أن الشرطة بالجزائر تعودت على ضرب المعتقل قبل استطاقه»⁽²⁾ وتأكيدا لذلك تساءل كلود بوردي من اسبوعية «فرانس أويسر» سنة 1951 «هل هناك عسنا بفرنسية؟»

فلا غرابة إذا، أن يكون الأمن الفرنسي من حيث الاستعداد والتحضر للتعذيب، على موعد مؤكد مع ثورة حلت نوفمبر 1954⁽³⁾

وكان جيش الاحتلال قد عاد من حرب الهند الصينية (1946 - 1954) بعبرة طويلة في الميدان، حيث أنشأ «جهاز العملية العيدانية» الرهيب، وهو عبارة عن جهاز تتسبب بين مختلف مصالح الأمن (جيش - برك - شرطة) في

1 مؤسس التعذيب على نطاق واسع في حوادث 8 مايو 1945 ومضاعفاتها.

2 كان مركز مصادقة (تيزي وزو) على جبل القتال، حاضرا مباشرة تحت قلاع نوفمبر 1954

ساحة العمليات. يعارض تقنيات «الامتثال» على السلح، لاستغلال المعلومات المحصل عليها بأكثر قدر من الفعالية.

ونظرا لأهمية هذا الجهار كان يمول مباشرة من وزارة الدفاع بباريس. وقد أصبح مع تطور حرب الجزائر، أداة الفعيل الأولى من حيث المادية، فضلا عن القتل خارج القانون وبلا حساب (1).

وللتعذيب كجذبة هامة من حلقات القمع مذهبه المتميز أيضا، الذي هو محصلة تجربة جيش الاحتلال في الهند الصينية و«اجتهاداته» المستمدة من الوضعية لساندة بالحرائق قبل اندلاع الثورة وبمدها مباشرة.

ويتم تدريس هذا المذهب في المدارس العسكرية المتخصصة، حيث يتلقى جنود القوات الخاصة دروساً في التعذيب من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويجري التطبيق على عبادات من الأسرى والمعتقلين⁽²⁾.

ويعبر أن نلتمس بعض خصائص مذهب التعذيب في حرب الجزائر، من خلال تصريحات عدد من الصباط السامعين الذين مارسوه أو أشرفوا على ممارسته مثل :

- نظرية العقيد مارسل بيجار الذي كان ينصح مساعديه بتكرار حصص التعذيب، لأن المناصلين الحقيقيين لا يوحون في المرة الأولى (١٢).

- «نظرية» الرائد بول أوسريش وهو قائد جهاز مؤر في الفرقة العاشرة

١٠ «إعدام المعتقلين الذين عذبوا عذاباً شديداً، خشية أن يتحولوا إلى «قناب» خطيرة على الصعيد الدعائي خاصة.

2- «إعدام أي مسؤول أو متقمع يمكن التفاوض معه ذات يوم»⁽⁴⁾.

I. H. Allen, *La Guerre d'Algérie* (T2), *Temps Actuels*, Paris 1981, p. 245.

2 مدرسة جيلون دونك شرقى مسكوكة كسالى على نالاف.
3 Y. Courrière, *Le Temps des Léopards*, Fayard, Paris 1969.
4 JBD.

وتطبيقاً لهذا «المبدأ» أعدم أو سريس - بدون محاكمة - القائد محمد العربي بن مهيدي عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، والمحامي علي بومنجل من قيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحد مؤسسي المجلس اعالمي للسلام.. وقد نفذ جريمته المروجة هي مارس 1957.

ويؤكد نقيب بجيش الاحتلال شيوع ظاهرة التعذيب بقوله : «الاستسلام مرادف للتعذيب في اللغة الممكزية»⁽¹⁾ ما يعني أن ممارسة التعذيب كانت عامة سواء بمراكز الشرطة أو في ثكنات الجيش والبري⁽²⁾.

وبعد أن ضاقت ثكنات الجيش سارع باحتلال محلات خاصة بالمدين، وتحويل العديد من المزارع هي الأرياف إلى أوكار للتعذيب، مثل برج نام بصواحي غابة، ومزرعة أمريان بصواحي قسنطينة..

ومن أوكار التعذيب في العاصمة دار «سيزيني» ودار محي الدين.. ومزرعة «الأقبية الثلاثة» بالعراش وعرفت وهران «عضيعة» ممارسة التعذيب في دهاير خزيمة العمالة⁽³⁾.

وبممارسة التعذيب بسادية ساهرة. كما تدل على ذلك بعض التسميات التي كان اجلادون يطلقونها على أوكار مثل «دار الأحلام»، «دار المتعة» «دار الاعتراضات الرقيقة»⁽⁴⁾.

ومن وسائل التعذيب : قلع الأظفار والأسنان بالكلاية، تجريح النمط والماء القدر، غصن القم بالفش، الحرق بناقنات الذهب أحيانا، الكهرباء، إدخال أشياء في الشرج. الصلب على طريقة السيد المسيح .

ويصف الروائي مولود فرعون العملية بمختلف مراحلها ووسائلها - اعتماد على شهاداب الصحايا أنفسهم كما يلي :

1. G. Meynier, "Histoire intérieure du FLN, Casbah Editions, Alger 2003

2. M. Ferroun, Journal, Le Seul, Paris 1981

3. Ibid.

وفي البداية يطلب من الضحية البوح بكل ما يعرف عن الثوار، حتى يجلب نفسه ما لا تحمد عقباء. وفي مرحلة ثانية يتداول عليه أربعة أو خمسة أعوان - أو جنود - بالشتيم والضرب، إلى أن يصقط ممزق الثياب معرّغا في الدماء.

وفي مرحلة ثالثة يأتي التعذيب بأتم معنى الكلمة بوسائله المختلفة :

أ - التفريق ويتم بوسيلتين :

1 - تفطيس رأس الضحية في حوض ماء ملوث بالنول إلى أن ينمى عليه، وتتكرر هذه العملية عدة مرات في اليوم.

2 - وضع قناع موصول بغرطوم على رأس الضحية وضخ كميات من ماء في بطنه مباشرة، إلى أن يختنق من جراء الانتفاخ المفرط للبطن. ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى أن هذه الوسيلة التي تستعمل في الليل غالباً، تحرم لضحية عمليا من النوم، نظرا لابتنال ثيابه وبرد الزرارة في نفس الوقت.

ب - الكهرباء ويتم عادة بواسطة أسلاك تثبيت على لأطراف العصابة في جسد الضحية ويؤثر سريان التيار على المخ خاصة، ويعرف المؤبد الكهربائي البدوي المستعمل في هذا النوع من التعذيب بـ «لاجيجان».

ج - الرجاجة وتستعمل عادة وهويتها عهشة. ويتم ذلك بإجلاس الضحية على الموهة والضغط عليه بقوة. وتجرّ عن ذلك الأم ومصاعفات على مدى أشهر كاملة..

وفصلا عن ارجاجة هناك «البايض» أيضا.. وهو آلة فولج في شرح الضحية ثم تنفخ بواسطة نابض لتمحب فجأة، فيحس المعتذب كأن أحشاه سحبت معها..»

ب - الحبل : بتعليق الضحية من فكـيه أو رجلـيه، وتركـه يتأرجـح إلى أن يخرج لسانه وتـعم الرقـة جسـده. وفي حالة التعليق من الأرجـل يصاحب ذلك الضرب بالقـلعة، أو على مناطق حساسة من الجسم...

مثل هذه الوسائل والممارسات الجـمعية، تجعل الضحية يهـدي بأي شيء بأمل التـخفيف من معـاناته.. ويذكر فرعون كـمثال على ذلك «معلم قرآن» اعترف في معـصر موقع على أنه استـقبل أسـلحة منـزلة من طائـرات مـصرية، (في منطقة القبائل)⁽¹⁾.

ومن مظاهر السادية في التـعذيب إخصاء الشـباب⁽²⁾، وممارسة الجنس مع الكلاب المـدرية على هذا الفعل المشـين⁽³⁾، والجـدير بالذكر في هذا الصدد أن الحوري دولارو، المرشد المـطلي أهـنى مطـلع 1957 بـضرورة التـعذيب، لرفع الحـرج عن الجـلادين من عـسكريين ومـدنيين..

وقد استـحق بسبب إشـادة خاصة من الجـيرال ماسو، في مـذكرة بتاريخ 19 مارس من نفس السنة⁽⁴⁾.

وقد تطوّر عدد ضحايا القمع والتـعذيب حسب مـصادر جبهة التـحرير كما يلي :

- 100 ألف حسب تقـدير مـحمد خيـصر المـسؤول السـياسي في الوحد الخارجـي لجبهة التـحرير. وقد ذكر ذلك في مايو 1956، ضمن رسالة إلى سفير الـهند بالقاهرة⁽⁵⁾.

- 500 ألف حسب توفيق المـنتي مـمثل الجبهة بالقاهرة، في رسالة إلى الجامعة العربية بتاريخ 9 مارس 1957⁽⁶⁾.

1. B.D.

2. IBID

3 صحيفة المجاهد، عدد 24 / 29 5 1958

4. P.Vidal - Naquet, les Crimes de l'Armée Française en Algérie (1954 - 1962), La Découverte, Paris 2001

5. Reda Malek, l'Algérie d'enfer, Editions Daibit, Alger 1995

6 1 نوايل المـنتي، حيلة كـباح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتـوزيع، الجزائر 1962

600 ألف ليرة مئة منتصف أوت 1958 حسب صحيفة «المجاهد» لسان
جبهة التحرير (العدد 29 - 17 سبتمبر 1958)

وينقل لـ العقيد علي كافي أجواء القمع السائد بالجزائر في ربيع 1959
بقوله : «ما سيكتب عن القمع بعد الثورة، سيكون أشبه بالخرافات التي لا
يصدقها العقل... يخرج الجزائري أو الجزائرية من بيته، وهو لا يدري هل
سيعود سالما أم حثة همددة أو لا يعود بالمرءة! ».

والواقع أن هطائع القمع خلال السنوات الأربع الأولى من حرب الجزائر،
نجمت الصعبة بحمل من إسمائته، ويندى جيبه شفقة على جلاديه.

الخلاصة : جيش التحرير.. يحكم الجزائر

فرضت الثورة الجزائرية نفسها شيئا فشيئا على الصعيد العسكري
كذلك رغم الإمدادات المتزايدة التي ما انصكت تتدفق على جيش الاحتلال
مد بداية «حرب» وما لبث ضباط جيش الاحتلال انفسهم أن أدركوا هذه
الحقيقة، بعد اصطدامهم في الميدان بمقاومة شعبية منظمة، تقودها
طليعة سياسية عسكرية عازمة أكثر فأكثر على تحقيق «هدف الاستراتيجي»
الذي رسمته في بيان فاتح نوفمبر 1954 : تمكين الشعب الجزائري من حقه
في تقرير مصيره واستقلال بلاده.

وكانت الوضعية السياسية والعسكرية عشية انقلاب 13 مايو 1958 وعودة
الجنرال شيرل دوعول إلى الحكم، تنبؤ في صالح جبهة وجيش التحرير
باعتراف ضباط يارزين. أمثال العقيد مارسال بيجار قائد اللواء الثالث
للمظليين، والرائد الطيار كلود كلوسترمال الذي أصبح يومئذ نائب برلمانيا.
● على الصعيد السياسي : يعترف بيجار في ربيع 1958، بأن الشعب

1. المجاهد عدد 40 / 16 4 1959.

2. Y. Courrière, l'Heure des Colonels, Fayard, Paris 1970.

الجزائر متلاحم مع طبيعته المسلحة قائلا : «أنا لا أؤمن بخرافة السكان المعادين للمتمردين»⁽¹⁾.

ويعترف كلوسترمان في مايو من نفس السنة بعمق المأزق الميافي الناتج عن «اتساع الهوة بين الأروبيين والأهالي، بسبب تجلورات الجيش في حق المحيط والعدييين في أن واحد»⁽²⁾.

- على الصعيد العسكري يؤكد كل من بيجار وكلوسترمان أن الفتح اتسع فعلا عن الشرق.

ذلك أن الثوار «أصبحوا يستعملون القذائف (المدفعية) والرشاشات الثقيلة، حسب تصريح الأول، بينما يؤكد الثاني أن الثوار «أصبحوا يواجهون قواتنا ندا لندا»⁽³⁾.

ويخص كلوسترمان الموقف أمام البرلمان الفرنسي عشية سقوط الجمهورية الرابعة قائلا «تدرك جبهة التحرير أنها غير قادرة على تحقيق نصر عسكري كلاسيكي، لكنها واعية بقدرتها على أمرين :

- إجبارنا على الانسحاب بدون قيد أو شرط.

- تبويل القضية الجزائرية»⁽⁴⁾.

هذه الخلاصة سبق إلى إدراكها حلفاء فرنسا، وهي مقنعتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

- فقد كتب مراسل نيويورك تايمز في 4 أوت 1956، عن الوضع الأمني بالجزائر قائلا : «أن حقيقة الوضع أسوأ مما تعكسه البيئات الرسمية. ولا تريد «سجديات المتتالية دون أن يكون لها كبير أثر في تحسين الحالة الأمنية للبلاد»⁽⁵⁾.

1. Z. Pocar, Algérie Enal, Alger 1987.

2. IBID.

3. IBID

4. صحيفة المجاهد عدد 2/ سبتمبر 1956.

وبعد حوالي سنة كتبت نفس الصحيفة (عدد 28 يوليو 1957) مؤكدة «أن الحرب حدية. وستجبر فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر» - وفي أوائل مارس 1958 عبرت «التلمزة» اللندنية، عن يأس البريطانيين من الحلول العسكرية التي ما فتئت تاربع تعد بها حكامها سنة بعد أخرى... فقد كتبت تقول: «لو نظرنا إلى المسألة من الجانب العسكري فقط، لاستنتجنا أن تطهير الإقليم يقتضي سنوات طويلة» (11)

وقبل ذلك بشهر واحد، زار الجزائر (زيارة مرتبة) صحفي من أمريكا اللاتينية بدعوة من لأكوست، غير أن هذه الدعوة الكريمة لم تسع ضيف الوزير المقيم من كتابة تحقيق بعنوان مثير: «جيش التحرير يحكم الجزائر» وقد استدل على ذلك بانعدام الأمن في عاصمة البلاد، إذ سجل 11 هاجر أمم بين المطار ووسط العاصمة. ورغم إقامة الصحفي بفندق الجزائر (سان جورج) المجاور لمقر الإداعة والتفريون، فقد أصبح بالآبعاد الفندق بيلا (12)

1. Pons, OP/CTT هـ

2 المجاهد عدد 152 / 18 1958.

الكتاب الثاني

نصر بلا ثمن

(1958 - 1962)

الحكومة المؤقتة .. الرد المناسب

رأت جبهة التحرير الوطني داخل الجزائر وخارجها منذ الوهلة الأولى في الجنرال شارل دوغول العائد إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو 1958 أخطر عدو للقضية الجزائرية⁽¹⁾ باعتباره رجل حرب من جهة، وارتباطه بالمتطرفين من المستوطنين وقادة جيش الاحتلال الذين أعدوه إلى الحكم من جهة ثانية، وقد رت بناء على ذلك أن سياسته ستكون أخطر سياسة منذ إعلان الحرب: "سياسة الوسائل الكبرى" على الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

لذا كان عليها أن ترد بالمثل . مواجهة هذه السياسة الخطيرة بتصعيد المواجهة الشاملة، حسب خطة مدروسة وضعت في مقبعتها:

1 - نقل الكماح المسلح إلى فرنسا ذاتها، بواسطة عمليات مساء 24 أغسطس 1958 التي أيقظت الشعب الفرنسي، وجعلته يدرك أول مرة أن حرب الجزائر يمكن أن تمسه في عقر داره، بعد أن ظل يتعرج عليها عبر الساحة الجزائرية ما وراء البحر⁽²⁾.

1 B. Krim in M. Harbi, les archives de la révolution algérienne. Édition Jeune Afrique, Paris, 1980.

2 - الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 الذي كان نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة.

وبعد أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ على هذه الخطوة الحاسمة، بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته السابقة التي انعقدت بالقاهرة في أواخر أغسطس 1957 بعد دراسة المسألة من مختلف جوانبها على مستوى لجنة شكلت خصيصا لهذا الغرض. وقدمت اللجنة تقريرا مفصلا في 6 سبتمبر، مبررة مزايا هذا القرار التاريخي بأعباء تطورا طبيعيا لمسار الحرب التحريرية، من شأنه أن يرفع الحرج عن المتحاربين مع القضية الجزائرية عبر العالم، بحل قضية "المتهم" واستبدالها بقضية "المقاتل" صاحب القضية. وقامت اللجنة مطولا عند أهم الجوانب السياسية والعسكرية والدبلوماسية

- من الناحية السياسية كان رأيها أن القرار لا يمكن إلا أن يعزز إيمان الشعب بالاستقلال الوشيك، ويرفع مستويات المناهضين والمجاهدين عشية استفتاء 28 سبتمبر المؤسّس لجمهورية فرنسية خامسة، يكرس دستورهم أسطورة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

- ومن الناحية العسكرية، كان الرأي أن تأسيس حكومة مؤقتة من شأنه أن يدعم قدرات الشعب التضامنية ماليا وماديا خاصة، به يتصلي على آمال الحشم العسكري التي ما انكثت تراود جيش الاحتلال، هذه الآمال التي انتعشت أكثر بعد عودة الجنرال دوغول إلى الحكم، وبدنه أن فرنسا لم تكن تخوض حربها على الشعب الجزائري كما يجب.

- ومن الناحية الدبلوماسية، كان رأي اللجنة أن الدخول إلى العاصحة الدولية بوجه جديد بعد فترة طويلة من التردد، سيخرج حتما علاقات فرنسا الخارجية بكيفية أو بأخرى⁽¹⁾.

وبناء على هذا لتقرير والعشاورات الواسعة التي دارت حوله، اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة في 9 سبتمبر 1958، لتقرر تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان من أكبر المتحمسين لهذا القرار والد، عين للإسراع به، بالقاسم كرم وبن طبال وبنو الصوف ومحمود الشريف.

وبعد 10 أيام تم الإعلان عن هذا القرار التاريخي، من ثلاث عواصم عربية في آن واحد: القاهرة وفونس والرباط، وعين قرطحت عباس على رأس الهيئة الوليدة لثلاثه اعتبارات على الأقل:

- 1 - إصفاء ملاحب الاعتدال على قيادة الثورة الجزائرية بصمة عامة، والتعبير من خلال شخصية رئيس الحكومة عن الرغبة في السلم والتفاوض.
- 2 - الاعتقاد بأن فرنسا يمكن أن تستريح لشخصية عباس، فتجيب إلى التفاوض معه لوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر منذ أربع سنوات.
- 3 - الاستجابة لرغبة الأشقاء في تونس والمغرب خاصة الذين كانوا يهبطون إبراز شخصية وطنية لها وزننا داخل الجزائر وخلقها.

- وتم اختيار عباس على حساب كريم الذي لم يحظ طموحه في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ في 5 أغسطس 1958، حيث عبر عن ذلك قائلا: "أن الثورة بحاجة إلى قائد، لأن القيادة الجماعية تجاوزها الزمن". وبرر ذلك بأن نظام القيادة الجماعية المساند منذ إعلان الثورة أصبح عائق في طريق التطور موضعها ذلك "غياب الحكم الجدي والحكيم الذي يرفع في الميدان على تصاميمه هي خدمة القضية الوطنية" وفي ذلك إشارة واضحة إلى نفسه.

- وتم تعيين عباس أيضا على حساب الدكتور محمد الأمين الديابيين الذي كان أنصاره يتوقعون اختياره، لسوابقه في الحركة الوطنية الاستقلالية وفي الثورة التحريرية كذلك.

للتذكير أن جمال دوغول رمى بطعم إمكانية بحث الاتصالات السرية مع قيادة الثورة في يونيو 1958 بواسطة كل من عبد الرحمن قارس وجان

عمروش الكاتب الصحفي اللّتين مارعا بقل هذه الإشارة إلى عباس وكريم في لقاءات جرت بينهم بصويسرا ثم تونس. وقد عجلت هذه الإشارة المضلّة بقرار تأسيس الحكومة المؤقتة من جهة، وتداول كريم على مضمّن لمباس الذي كان يبدو أنسب للتفاوض هي مظهر رفاق كريم من جهة ثانية⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار تأسيس الحكومة المؤقتة بمثابة إعلان استقلال من جانب واحد، تكريسا لانتصارات الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير طوال أربع سنوات في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والدبلوماسية. أ - فعلى الصعيد الداخلي، جاء قرار الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة ليكرس أمرا واقعا. يتمثل في النظام البديل الذي أقامته جبهة التحرير بمساهمة عمالة من الشعب علما أن هذا النظام ما اعتد ينزع إدارة الاحتلال في أهم وظائفها، بل استطاع أن يجردها من بعضها، لاسيما بعد شل الأجهزة الصورية "المنخبية"

هذه المزاجمة الحقيقية الناجمة، حولت إدارة الاحتلال ذاتها إلى "سلطة فعلية" بلاقلية الأوربية والعدد القليل من الجزائريين المرتبطين بها، سلطة محدودة في نطاق التسيير المؤقت للمصالح العمومية، وبعبارة أخرى فإن نفوذ الحكومة المؤقتة داخل الجزائر بواسطة نظام جبهة التحرير وهوات جيش التحرير يخلق وضعية تفرض نفسها على الجميع بدءا بفرنسا ذاتها⁽²⁾.

- وتأسيس الحكومة المؤقتة بعدّ أشمل لافترائه بإعلان الجمهورية الجزائرية الذي يعني ضمنا ابعاث النول الجزائري⁽³⁾.

1 المجاهد عدد 28 / 28 1958

2 M. BEDJAOU, La révolution Algérienne et le droit. Édition A.J.I.D. Bruxelles, 1961, p. 113

3. IBID, p. 32

- ولصحة "المؤقتة" جانبان سياسي وقانوني . فالجانب الأول يعبر عن النزعة الديمقراطية للجنة التنسيق والتنفيذ التي ترى بذلك ضرورة إعادة الكلمة للشعب بعد تحرير البلاد، لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إليه دون سواهم. أما الجانب الثاني فيعبر عن تركية فعلية يحكم ثقلها من الشعب عامة، هي انتظار التزكية الشرعية عندما يتنزع الشعب حقه في التعبير عن رأيه بكل حرية

- وصفة "المؤقتة" من جهة أخرى مسألة داخلية لا تأثير لها على الصعيد الدولي، فهي لا تعني بتاتا الحد من مسؤولية الحكومة الوليدة ولا من صلاحياتها . - وأثيرت إشكالية المقرر بمناسبة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، لأن وجود الحكومة خارج الجزائر يجعلها تبدو أول وهلة "حكومة منعي" لكن قيادة الثورة رفضت هذا المصهوم، وتم تجاوز الإشكال بالإعلان على أن مقر الحكومة رسميا يوجد بالجزائر، لكن لضرورة الحرب يمكن أن يكون مؤقتا في أي بلد صديق⁽¹⁾.

وقد كان لتأسيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" صدى عميق، جلب من أعماق الأوراس إلى ضفاف السين بفرنسا ذاتها، فقد رأى فيه جندي سيطر من الأوراس عودة "سلطان الشعب الجزائري"⁽²⁾ وهي عبارة مشحونة بالدلالات التي تعني الحكم والدولة والسيدة والاستقلال الوشيك في نفس الوقت.

- وكتب مولود فرعون من قلب الجزائر غداة الحدث السعيد في يومياته :
"يسود الاعتقاد هنا بأن الإعلان عن الحكومة المؤقتة هو رد محرج على الاستفتاء القادم" (28 سبتمبر 1958)⁽³⁾.

1. Ibid, p. 80.

2. MANSOUR RAHAL, Les Maquisards, El-choumouk Al-Arabi, Alger.

3. MOULOUD FERAOUN, Journal le Seuil, Paris, 1962.

- وكتب الشيخ عبد الرحمان بن المقون في مذكراته "أن الإعلان عن الحكومة دليل قاطع على أن الثورة دخلت طورها الحاسم و الأخير"⁽¹⁾.
- اعتبر بلقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة الوليدة يوم 19 سبتمبر 1958، "أمجد يوم في ثورتنا، بعد هاتج نوفمبر 1954". وأضاف مخاطبا الجانب الفرنسي "أن قيام الحكومة المؤقتة هو نتيج لأحداث وانتصارات، عليه أن يقدر نتائجها أحسن تقدير"⁽²⁾.
- وهكس كلود بايا الانطباع العائد بفرنسا غداة الإعلان عن تأسيس الحكومة قائلا "أن الجبهة جعلت العالم يعتقد، بأنها أنجبت حكومة شرعية على رأس جيش مظهر"⁽³⁾.
- ولا شك أن في الإعلان عن الحكومة المؤقتة ما يزعج الجنرال دوغول على نحو خاص، لأنها تذكره بأنه شخصيا أعلن عن حكومته المؤقتة بجزائر في 3 يونيو 1944، ويمكن أن توحى إليها بناء على ذلك بالرسالة التالية: "نحن نسهر على أثرك لتحرير بلادنا، وستنجح مثلما نجحت"

بعث الدولة الجزائرية والوفاء المزدوج

- عقدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أول اجتماع لها بالقاهرة غداة الإعلان عنها وتواصلت الاجتماعات لتتوج في 26 سبتمبر ببيان يهبر بوضوح عن رغبة في السلم والتفاوض من خلال:
- 1 - تقديم عرض رسمي في ذلك الحكومة المرسية.
 - 2 - إعلان استمداها لعقابلة ممثلين عن هذه الحكومة، لتحديد شروط وقف القتال على الصعيدين العسكري والسياسي.

1. عبد الرحمان المقون، مذكراته منشورة، بحلب الجزائر 2000

2. لدمامد عدد 30، 30 أكتوبر 1958

3. CLAUDE PALOT, Edition Le livre contemporain, Paris, 1961, p. 157.

ويكشف البيان عن مرونة وانفتاح، قياسا بعوقف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تشتترط الاعتراف بالاستقلال أولا قبل أي تفاوض.

وتلا نيهان الأول للحكومة تصريح ضاف للرئيس فراحات عباس، يكتسي طابعا مذهبيا وسياسيا صريحا.

- فالتصريح يعتبر الإعلان عن الحكومة، بحث للدولة الجزائرية التي مهيبت من لخريطة عام 1830، على أساس مبادئ اثنين:

1 - الوفاء للمضي، أي الرضا بين 1830 و 1958.

2 - الوفاء للشعب وتصحيات طلائع.

- اعتبر الحرب الدائرة رحاها على أرض الجزائر محاولة تأييد جريمة 1830، ومحاولة احتلال جديد أيضا، مؤكدا في هذا الصدد، أن القوة لا

يمكن أن تحول بين الجزائريين وبناء وطنهم، حسب مشيئتهم وربط مستقبلهم بأفعال تاريخهم.

- وتضمن التصريح مبادئ خمسة لسياسة الحكومة الخارجية هي:

1 - التصالح مع الفارين والعربي والأفرو آسيوي.

2 - احترام ميثاق الأمم المتحدة

3 - تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4 - الترحيب بتصديق اتفاقيات جنيف على حرب الجزائر

5 - توطيد دعائم السلام العالمي ووقف سباق التسلح وحظر لتجارب

النوية التي تريد هربا مقلها إلى الجزائر(1).

ودعا رئيس الحكومة بالمناسبة إلى تصاليف الجهود النوية، لإنهاء حرب

الجزائر التي اعتبرها كما سبق الإشارة - محاولة احتلال جديد.

ومن القرارات الأولى التي تؤكد الموايا السلمية للحكومة ورغبتها السريعة

في التفاوض:

1 المجاهد عدد 30، 10 أكتوبر 1958

الثورة الجزائرية بعد بلاتن (1954-1962)

- رفع مقاطعة الدراسة بجامعة الجزائر ابتداء من أكتوبر الموالي، بعد أن تم استئنافها في موسم 1957-1958.
- الإهراج عن عدد من أسرى الحرب المرنميين بدون مقابل.
- وقف العمليات الحربية فوق التراب العرسي ابتداء من منتصف

أكتوبر

غير أن هذا التوجه السلمي الواضح، لم يمنع الحكومة من توجيه أمر لمختلف قوات الثورة داخل الجزائر وبمصرسا ذاتها، بالتصدي العازم بشتى الوسائل لاستثناء 28 سبتمبر الذي يريد الجنرال دوغول - العائد إلى الحكم على ظهر الدبابات - من خلاله العودة بالنفسية الجزائرية إلى نقطة الصفر، بعد أربع سنوات من الكفاح العنيد والتنشيعات الجسام، هو الإعلان عنه في أواخر يونيو وأكد بالقاصم كريم مسؤول الدائرة الحربية-على خطورة العملية في تقرير 3 أغسطس بالدعوة إلى:

- تنبيه الشعب ومده بتعليمات صارمة.

- محاولة عرقلة العملية بواسطة عمليات تستهدف طرق المواصلات وفراطل المصاديق ومكاتب التصويت

- تشجيع الحركات المتأونة للاستثناء بمرنما، ومحاولة تعميق القسام (رأي العام الفرنسي حول الموضوع)⁽¹⁾

مثل هذه التعليمات وجدت طريقها إلى التطبيق العازم والصارم في العيدان، كما تدل على ذلك تحركات مختلف الولايات لمراقبة سير الاستثناء بشتى الوسائل المتاحة.

هي الولاية الأولى (الأوراس - النمامشة)، صدرت مباشرة تدهو إلى مقاطعة الاستثناء منذرة بأن لا حق في العفو . للمشاركين لذين يحونون أربع سنوات من الكفاح العبد والتنشيعية والدم والدموع .

1 HARB, Les Archives de la Revolution Algérienne, Édition 1 Afrique, Paris, 1980.

وصاحب الدعوة إلى المقاطعة إجرامان:

1 - إصدار عام أيام 26 و 27 و 28 سبتمبر

2 - إصدار أوامر بتأوشة العدو: مهاجمة مراكزه المعزولة، نصب كمالن مثيرة، مهاجمة مكاتب التصويت (1).

- ودعت لولاية الثانية (شمال قسنطينة) بدورها إلى مقاطعة الاستفتاء لأن المشاركة الانتخابية الحق لا تكون إلا في ظل حكومة وطنية، وطلبت من الناخبين في حالة إجبارهم على المشاركة بالتصويت السببي مع الاستظهار ببطاقة "نعم" (2).

وفرصت الولاية الثالثة (القبائل العمري والكبرى) حظر التنقل أيام 26 و 27 و 28 سبتمبر، مع توعية الأوامر بتكثيف العمليات العدائية (3).

- وذكرت الولاية العاصمة (غرب البلاد) الناحيين بالمناسبة بأن الجبهة في كل مكان وهي قادرة على معاقبة الحوبة المشاركين (4).

وسارت لولاية لرابعة (العاصمة والوسط) على نفس النهج كما ساهمت في الحملة اتحادية جبهة التحرير بتونس، التي وجهت رسائل إلى الناخبين، تنبه فيها بأن الاستفتاء هو ورقة الاستعمار الأخيرة (5).

وحسب المصادر الفرنسية دائما فإن المقاطعة الشيعلة لاستفتاء 28 سبتمبر، تجسدت كذلك في ارتفاع العمليات الفدائية خلال نفس الشهر بنسبة 30% (6).

وبنفس العريفة والحرم، تصدت الحكومة المؤقتة الويدة إلى مديرتين أخريين خلال شهر أكتوبر الموالي

1 C. FAILOT, Dossier secret de l'Algérie, édition le Livre contemporain, Paris, 1961, p. 86.

2. IBID p. 87

3. IBID p. 88

4. IBID, p. 89.

5. IBID, p. 89.

6. IBID, p. 89

1 - محاولة مشروع قسنطينية الذي أعلن عنه الجيرال دوغول في خطاب 3 أكتوبر من ساحة لايريش - ويهدف المشروع إلى تعميم الحرب بتوضيف سلاح الاقتصاد، ومحاولة حصار جبهة التحرير - شعبيا - بأوهام الرخاء المزيف.

2 - محاولة "سلم الشجعان" التي أعلن عنها في 23 من نفس الشهر، ومصورها مطالبة المجاهدين برفع الرايات البيضاء، وتسليم أنفسهم للمصالح الإدارية المتخصصة (صامن) مقابل العفو المشروط، وبعض الإمتيازات لمعاصر التي لم ترتكب جنایات لا تفتقرا

وقد استغلت الحكومة المؤقتة مناسبة الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة التحريرية، لتعاطب الطرف الفرنسي بلغة السلم والتفاوض ومنطق سد الدرائع، بعيدا عن محاولة القفز على الحقائق التي تعبر عنها الخرجات لأولى الجيرال دوغول في العيادير السياسية والعسكرية والدبلوماسية. لقد تخلت باحتصار كما كان يعرف "بالشرط المسبق"، أي اشتراط الاعتراف المسبق بالاستقلال قبل أي تفاوض، سواء حول وقف القتال أو مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا. وقد عبرت عن ذلك بالصيغة التالية : "الاعتراف بالاستقلال ليس شرطا لعنح المفاوضات، لكنه شرط لإنهاء الحرب".

ويعني الطرح الجديد التفاوض مع جبهة التحرير (1)، بتحقيق الاستقلال ندي لا يمكن بحكومة الثورة أن تساوم فيه.

وقد فسرت الحكومة المؤقتة الطرح الجديد الذي يعبر عن مروية واضحة قياسا بالطرح السابق - بالمعطيات التالية

1 - أن الشرط المسبق جاءت به ظروف فرنسية بالأمس وسقط اليوم لظروف جزائرية.

ب - يتمثل الظرف الفرنسي في تعاقب حكومات ضعيفة، لا تملك القدرة ولا الشجاعة للتفاوض النزيه المسؤول. علما أن هذه الحكومات كانت يدورها تصبغ لبعضها شرطا مسبقا، "القضاء على التمرد أولا".

ج - ويتمثل الظرف للجرائري في قيام الحكومة المؤقتة ابدي جسم الشرط المسبق يسقط تلقائيا لأنه يشكل ضمانة كافية هي حد ذاته، ذلك أن لمفاوضات لا يمكن أن تجري من أجل شيء آخر غير الاستقلال. وأوضحت الحكومة في نفس السياق، بأن سياسة جبهة التحرير واحدة تصير على مبدئين ثابتين:

1 - مواصلة الكفاح حتى الاستقلال.

2 - التفاوض متى رغبت فرنسا (1) هذه المروية الهادفة إلى سد الفراغ أمام الجنرال دوغول - بتيسير سبل التفاوض - لم تمنع الحكومة المؤقتة من مواصلة الموقف داخل الجزائر بالحرم والصرامة اللزمين، كما تجلى ذلك في الحملة على الانتخابات التشريعية الأولى هي ظل الجمهورية الخامسة المقرر إحرازها في ديسمبر 1958 وتجلت ثمار هذه الحملة هي نسبة الامتثال المرتفعة التي تقدرها المصادر الفرنسية بـ 35٪ رغم تدخل الجيش لإجبار الناخبين الجزائريين على التصويت (2).

كانت هذه لتشريعات حطيرة لما كان الجانب الفرنسي يبيت من ورائها، بعد توحيد الهيئة الانتحائية أول مرة، بهدف إبراز "قوة ثالثة" يمكن التفاوض معها لإبقاء الجزائر تحت السيادة الرسمية بكمية أو بأخرى وقد أسفرت لذلك على انتخاب عدد من النواب الجزائريين (46 نائب)، يعوق ضعف نظرانهم من المستوطنين (21 نائبا) أول مرة كذلك (3).

1 نفس المصدر.

2 H. ALLEO, La Guerre d'Algerie, Editions Temps Actuel, Paris, 1981

IBID, 3

قوة الثورة.. من التحام الطلائع.. بالشعب

غداة الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبمناسبة إحياء الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة المسلحة، ذكر بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة بإحدى أهم ثوابت الكفاح الوطني التحرري ألا وهي التحام جبهة وجيش التحرير بالشعب. هذا التلاحم الذي اعتبره سر قوة الثورة وضمان انتصارها في نفس الوقت.

وسجل في هذا الصدد فشل إدارة الاحتلال وحيوشها الجبررة - في ضرب هذا التلاحم، على ضوء تجربة السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة الجزائرية.

ويفضل هذا التلاحم - الطبيعي في الحروب الشعبية - استطاعت جبهة التحرير أن تقوم نظاما مواريا لإدارة الاحتلال قادرا على الصمود والتجدد، رغم حملات إبادة التي تشنها عليه مصالح أمن الاحتلال وقواته العسكرية بين العينة والأخرى ولم ترد الحرب الشاملة التي أعلنتها الرئيس دوعول على الشعب الجزائري - عبر 'مشروع قسنطينة' و 'محطة شال' خاصة - هذا التلاحم الطبيعي سوى ثبات ورسوخ

وم لبث الجسورال موريس شال القائد الجديد لقوات الاحتلال الذي جاء بهم للقضاء على المقاومة الجزائرية خلال ستة أشهر - أن اصطدم بأسطورة حية اسمها 'النظام' الذي يؤكد يوميا في ميادين الحرب الملتهبة حقيقة أسطورة طائر النقاء الذي يبعث من رماحه باستمرار وقد اعترف شخصيا بذلك للرئيس دوعول، على ضوء تجربة العقيد مارسال بيجار العاشلة بسعيدة خاصة حيث لاحظ أن خلايا جبهة التحرير تتشكل من جديد بعد القضاء على سابقاتها، بنفس القوة والروح القتالية وربما أقوى وأشد).

ويقطعي "النظام" - الذي استطاع تحييد إدارة الاحتلال في أهم وظائفها - كامل انتراب الوطني، من أعماق الصحراء إلى العداشر النائية في المناطق الجبلية، فضلا عن مراكز تجميع السكان والمعشيدات والسجون.

ولم يمنع الصراع اليومي مع مصالح الأمن وقوات الاحتلال، حلايا هذا النظام من أداء دورها باعتبارها أذان الثورة وعيونها في كل مكان. وبذلك مكنت جبهة التحرير من التصدي لأخطار المؤامرات، وإحباط أخطك المناورات التي تستهدف خاصة ضرب نلاحم الشعب وطلائعه الثورية، طمعا في إبراز "قوة ثالثة" عميلة تصنع استمرار الوصاية الاستعمارية بطرق ملتوية وأدوات جديدة.

وبفصل هذه الحيوية النظامية، استطاعت جبهة التحرير - بواسطة شبكات الإسناد والإمداد المشكلة من المسلمين وعامة المواطنين - أن تصنع تموير وحدات جيش التحرير داخل البلاد طوال فترة الكفاح المسلح ومن أهم ما كانت تقوم به هذه الشبكات:

- جمع العنونة وإرسالها لوحدات جيش التحرير.
- جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة بمختلف أنواعها مساهمة في تمويل الكفاح المسلح
- إعداد حطب النخمة من قبل شيوخ جبهة التحرير وتوزيعها على لأئمة المتعلمين لإلقائها⁽¹⁾

وقد عبرت هذه الحيوية النظامية عن نفسها داخل السجون الاستعمارية ذاتها سواء في الجزائر أو فرنسا، رغم ما كانت تتميز به باعتبارها قلاعاً حقيقية للإرهاب والقمع.

فقد استطاعت عناصر جبهة التحرير تحويل هذه القلاع الاستعمارية المنكودة إلى حد رس للتعليم العام - من الابتدائي إلى الجامعي - ومراكز

1. الشيخ محمد طهر النور، مذكراته (2)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

للتكوين ومحو الأمية. بل حولت بعض هذه الأوكار الموحشة، إلى حلقات اتصال بنظام جبهة التحرير في المحيط المباشر والمناطق المجاورة ومن أبرز مجاحات الجبهة على هذا الصعيد:

1 - ترويض سجن تازولت (لامبيس) الشهير، حتى أصبح يساهم في تموين مجاهدي المنطقة بالأدوية وبعض المواد الغذائية⁽¹⁾.

2 - تحويل سجن "فران" (بصواحي باريس) إلى "جمهورية جزائرية مستقلة فوق تراب الفرنسي.. وكان للمعتقلين به نشرتهم الخاصة بعنوان *Le d'homme (المعتقل)* (2).

3 - تطويع بعض حراس القاعات المتجبرين (أمثال "Pax de chance" (الآنس) بتسليط فتان جبهة وجيش التحرير عليهم، لاسيما القادمين توهم من الجبل لما يتمتعون به من قوة عنصرية⁽³⁾.

4 - تمرير سمعة بعض السجناء في الوطن، بتنظيم عمليات فرار ناجحة منها، وتعد هذه العمليات بالعشرات من أشهرها على سبيل المثال

- فرار بشير بومعرة وبور الدين بن سالم⁽⁴⁾ من سجن "فران".

- فرار عيسى كشيدة من محتشد عين وسارة.

فرار محمد جمانة من محتشد بناحية بشار

وقد تمكنت جبهة التحرير مع مر الأيام من فتح جبهة سياسية جديدة وسط هذه القلاع القمعية التعيسة، بواسطة سلاح السجناء المفضل : الإضراب عن الطعام.

استعملت جبهة التحرير هذا السلاح السياسي منذ بداية الثورة. فهي محاولة لتطبيق نظام السجناء السياسيين على أسراها ومعتقليها.

1. محمد مزوقي في "خرسان الحرية" محمد عباس، دار هومة الجزائر 2001، ص. 32.

2. R. BARRAT, Les Naquis De La liberte Édition Témoignage Chrétien, Paris, 1988.

3. A. DEN CHERIF, Parole De Baroudour, Éditions ANEP Alger 2003.

4. من قادة الجبهة لتحرير بفرنسا.

باعتبارهم يدافعون عن قضية سياسية واضحة . المطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله وكانت البداية من السجنون الجزائريون التي رزج فيها بالآلاف المواطنين أحياناً لمجرد الاشتباه في "معاداتهم لفرنسا".

لكن التعقيم المطبق المفروض على مثل هذا العمل السياسي بالجزائر، جعل جبهة التحرير تنقل الممركة إلى السجنون الفرنسية - حيث يصعب انتمهم على إضرابات العوز - لاسيما بعد نقل العديد من المسؤولين إليها ابتداء من 1958 .

وقد مررت لذلك السجنون الفرنسية ابتداء من هذه السنة، سلسلة من الإضرابات المدوية يذكّر منها على سبيل المثال.

1 - إضراب القائد التاريخي رايح بيطاط هي سجن "سان مالو" (بروطانيا) من 16 إلى 29 يوليو. مطالباً بحقوقه كمسجون سياسي باعتباره من قادة الثورة. وقد أعاد الكرة بسجن "فرار" في أكتوبر الموالي، ما جعل القادة التاريخيين الأربعة، أحمد بن بلة، محمد خيصر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، المعتقلين بسجن "لاصنتي" (باريس) يشنون إضراب بدورهم تضامناً معه. وقد أدى هذا التضامن إلى رضوخ إدارة السجن لمطالب بيطاط في 10 نوفمبر الموالي

2 - إضراب نائب بيطاط الريير بوعجاج رفقة عدد من المعتقلين بسجن تولوز في أواخر نفس السنة لنفس الأسباب. وقد انضم إليهم المناضل محمد زرواي - من سجناء 1945 - الذي وضع تحت تصرفهم خبرته الطويلة في هذا المضمار، بعد أن أصبح "محترفاً" بأنهم معنى الكلمة أموة بسجن آخر منذ 1945 وهو محمد السعيد معزوري الذي بقي في السجنون الجزائرية. وقد ظل بيطاط يقود معركة الحقوق السياسية داخل السجنون الفرنسية إلى أن كلفت باتفاق في صائفة 1959، اشتهر باسم "اتفاق بيطاط - ميشلي"

رسمية لوزير العدل الفرنسي يومئذ. ويعلق الجانب الفرنسي على محتوى الاتفاق "المنظم أ" الذي أصبح مع ذلك مثار احتجاجات دورية من سجناء القضية الجزائرية لسببين اثنين:

- اعتباره مجرد نظام حق علم، أدخلت عليه تحويرات طفيفة وليس نظاما سياسيا بأنم معنى ذلك.

- إنه مع ذلك غير معمول به في كل المسجونين الفرنسية حيث يتواجدون، وقد اتخذت موجة الاحتجاج طابع إصرابات شاملة عن الطعام، هزت معظم المسجونين الفرنسية. محنة ضجة إعلامية وسياسية تسببت في إخراج كبير حكومة الرئيس دوغول، لاسيما بعد أن أصبح يقودها أحمد بن بلة - نائب رئيس الحكومة - شخصيا، الأمر الذي أضفى عليها بعدا آخر. وقد بلغ عدد الإصرابات عن الطعام سنة 1960 مثلا 114 إضرابا.

وكان لآخر معركة يقودها بن بلة على هذا الصعيد أصداء دوية، فقد شن ورفاقه إضرابا عن الطعام ابتداء من 2 نوفمبر 1961، مبادئة لإضراب المعتقلين بالسجون الفرنسية مطالبة بحفهم في الحصول عن النظام السياسي، وأصاف بيان للقادة الخمسة في هاتح نوفمبر سببا آخر لمشاركتهم في الإضراب . الطعن في اعتقالهم ذاته باعتباره خرقا سافرا لحقوق الإنسان ومما بسيادة دولة مستقلة (المغرب)، وفرصة في نظر القانوني السولي⁽¹⁾.

وفي 12 نوفمبر أكد وزير الأحيار محمد مريد في مؤتمر صحفي، مساندة الحكومة، المؤقتة للإضراب بكل الوسائل مؤكدا مشروعيته.

ودعا بالمناسبة الشعوب المثيقة والصديقة أن تصاند، لعمل الحكومة الفرنسية على اتحاد إجراءات كفيلة باحترام كرامة معتقلي السياسيين، وفي مقدمتهم الخمسة المعتقلون بتوركان وهران⁽²⁾.

1 المجاهد عدد 109، 27 نوفمبر 1961.

2 نفس المصدر

وبعد ثلاثة أيام أعلن ناطق باسم الحكومة، أن إضراب 15 ألف معتقل، يؤكد وجود ظروف غير ملائمة بالسجون الفرنسية (1) ووجد الإضراب والحملة للدائرة حوله آذانا صاغية بقصر مانهاتن بنيويورك، إذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة لفائدة المصريين في 16 نوفمبر وفي اليوم الموالي اضطر وزير العدل الفرنسي إلى الخروج عن همته ليشرح في حديث منفرد، أن وزارته تطلق على النظام السياسي اسم "النظام أ" الممنوح للمعتقلين الجرائزين. وتدخل الصليب الأحمر الدولي لإطلاع القادة الخمسة على إجراءات هذا النظام، مع تقديم ضمانات لتطبيقه في جميع السجون المعنية. وبعد هذا النصر أصدر الخمسة بياناً في 19 نوفمبر، دعوا فيه إلى وقف الإضراب ابتداء من مساء اليوم الموالي.. وقملاً توقف الإضراب على العاشرة والنصف ليلاً.

القسم الثالث

الفترة من 1958 إلى 1960

الفصل السابع

تطور الوضع الداخلي

أولاً ، على الصعيد الحكومي

1 - المواجهة السياسية ، جدلية "التنافس التكاملي"

كانت الذكرى الرابعة لاندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 ، مناسبة أخرى ليرد على حماس الجنرال بوعزل المعمرط الذي عبر عنه بوصوح خلال أكتوبر المارط، من خلال محفل قسطنطين (1 أكتوبر) ونداء "سلم الشعبين" (23 أكتوبر)، ويتجلى هذا الرد في خطابات وتصريحات كل من بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة وعبد الله بن طبال وزير الداخلية.

- فقد أبع الأول على أهمية "النحام الجيش والشعب" مؤكدا فشل إدارة الاحتلال طوال السنوات الأربع الماضية في ضرب هذا التلاحم الذي يشكل "قوة لا تقهر"، ويمكن "سر الانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها ثورة فاتح نوفمبر.

- بينما أبرز الثاني أهمية الشعب ودوره الفاصل، على أساس أن جيش التحرير ما هو سوى طليعة ممثلة باسم من الشعب وتحتمي به في كل صغيرة وكبيرة⁽¹⁾.

ويعبر هذا التباين بين وزير القوات المسلحة والداخلية عن جدلية الحركية الداخلية، أو التنافس التكاملي بين قادة الثورة في أعلى مستوى.

1 - المعاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958

ويعبر ضابط من الولاية الثانية عن هذا الالتحام بعبارة بليغة إذ يقول :
أن الشعب يستشيرنا في كل مسألة تستهدفه من إدارة الاحتلال ، وليس حاله
يردد كولا الثورة ما التقت العدو إلينا⁽¹⁾.

وبعد مدة من ذلك يكشف تصريح لأحد الخماسين ، أن تصميم الشعب ما
يرال في قمة عفوانه ، رغم سنوات خمس من حرب ضروس وما تعمل منها
من معص وتصحيات . وهذا الخماس قال بكل عفوية : نحن كلاب لا يمكن
أن تستسلم للعدو...⁽²⁾

وكانت سنة 1960 منعطفا حقيقيا على طريق النصير ، ويمكن رصد تطور
الوضع في هذا الالتحام من خلال المواقف التقييمية التالية

1 - في فبراير ومارس عقد وزير الداخلية سلسلة من اللقاءات مع إطارات
الثورة بكل من تونس والمغرب ، وكان رايه آنذاك أن فرنسا ليست جاهرة للحل
بعد ، بدليل أن الرئيس دوغول ما يرال بأمل في إلحاق الهزيمة العسكرية
بالثورة ويقترح ردا على ذلك مواصلة الكماح الصامد ، إلى أن تقنع فرنسا
بستحالة مثل هذه الآمال ، وعنده فقط يصبح السلم أمرا ممكنا⁽³⁾.

2 - وفي حريف نفس السنة يحبرنا الكاتب الصحفي (الفرنسي) روبير
بارا أن قادة الثورة⁽⁴⁾ الذين التقى بهم في معبر "فرن" كانوا يتوقعون وقف
القتال ما بين 6 إلى 24 شهرا⁽⁵⁾.

ويقدم لنا الكاتب تقديره الشخصي قائلا أن استقلال الجزائر أصبح
تحصيل حاصل بعد ريادة الصين وموسكو . لذا أصبحت مشاكل بناء
المستقبل هي الشغل لإطارات جبهة التحرير الوطني⁽⁶⁾.

1 المجاهد ، عدد 65 ، 14 أكتوبر 1960.

2 H. ALLEZ, La guerre l'Algérie (T3), Temps actuels, Paris, 1981

3 M. HARBI, Archives de la révolution Algérienne, J. Afrique, Paris, 1981

4 R. BARRAT, Les maquis de la liberté (temoignage direct), Paris, 1987

5 M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962, p. 305

3 - ويقدم لنا الكاتب مولود طرعون من قلب الجزائر انطباعاته الشخصية في نهاية السنة بعد مظاهرات 11 ديسمبر. هذه الانطباعات التي ارتأينا ترجمتها بدون تصرف فيما يلي : لقد استعاد العرب الأمل وأصبحوا مقتنعين بقرب الخلاص، فالنصر آت لا ريب فيه.

أ - نصر للسكان الذين تحملوا المذابح.

ب - نصر "للملافة" بصفة خاصة، هؤلاء الذين ما انعكوا يملنون عن وجودهم رغم التضحيات الباهظة واختلال موارد القوى اختلالا لا يمكن تصوره.

ج - نصر للوطنيين والوطنية.

ويركب طرعون موجة النصر فيضيف:

"تحب الجزائر أمرحبا بأي نظام مادام ناهيا من الجرائريين".

ويحاول تفسير هذا النصر فيقول : أن تحمل الفرنسيين طيبة قرن كامل، عود الجرائريين على الصبر أمام أسوء الإهانات والتعابيل منهم يتموق "أ" وكانت صحيفة المعاهد أكثر حذرا في تناولها باستقبال العام الجديد، فقد كتبت في افتتاحيتها "مودع عام إفريقيا (1960)، ونستقبل عام جديد، (1961) لا نسري هل سيكون فعلا عام الجرائريين".

نفس العذر نلمسه في رسائل وزير الداخلية إلى قادة الولايات قبل افتتاح معاومات إيميان الأولى في 20 مايو 1961.

حيث أكد على التعبئة العامة استعدادا لمواجهة حملات التضليل ومختلف الحشائش التي دأبت إدارة الاحتلال على سنجها، مثنيا إلى محاولة استعمال ورقة الحركة المصالية⁽²⁾.

غير أن التناؤل ما لبث أن تغلب بمسامية إحياء الذكرى العايدة لاندلاع الثورة، إذ كتبت "المجاهد" هي افتتاحيتها أن كل العناصر قد تجمعت

M. HARBI, OP. CIT. 1

2. المجاهد، عدد 107 1 نوفمبر 1961.

لتحقيق هدفنا الأول وهو الاستقلال الوطني في مستقبل قريب⁴²، وكانت الاتصالات المبرية بين الطرفين قد استؤنست على أساس الاستقلال التام في ظل الوحدة الوطنية والسلامة القراية، هذا الاستقلال الذي لا يتنافى مع التعاون مع فرنسا بما يضمن احترام مصالح كل بلد، وكان هذا هو طحوى اتفاقيات إيفيان المبرمة في 18 مارس 1962.

2 - أشواك في الطريق

احتفلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد 40 يوما من الإعلان عن تأسيسها بالذكرى الرابعة لثورة فلاح نوفمبر، في جو من التفاؤل رغم نثر سياسة للوسائل الكبرى¹ الديقولية، وبهذا التفاؤل ما يبرره، التحام لجيش والشعب الذي فشل جيش الاحتلال والإدارة الاستعمارية في صربته طوال السنوات الأربعة الأولى من عمر الثورة.

وقد لاحظ كريم وزير القوات المسلحة بالماسبة، أن سر قوة الثورة وانتصاراتها العسكرية والسياسية يكمن في هذا الالتحام بالذات، وأن صعود الثورة طوال الفترة الماضية، يعني أنها أصبحت قوة جبارة لا يمكن قهرها²، غير أن هذا التفاؤل الظرفي المبرر، كفى يحمي وصعية داخلية تبث على لانشغال والقلق، فقد كان الجو العام داخل قيادة الثورة سيئا، عشية لإعلان عن الحكومة المؤقتة باعتراف كريم بصمة³ ويعود ذلك أساسا إلى جملة من العوامل ما لبثت أن أدت إلى مضاعفات، كانت لها انعكاسات سلبية على الحكومة وأدائها، ومن هذه العوامل:

1 - مفاحة تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة، على حساب كريم خاصة الذي سبق أن عبر عن طموحه بوضوح، باعتباره الشخصية التاريخية

1 المجاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958

2 M. HARBEL, Les archives de la révolution Algérienne édition Jeune Afrique, Paris, 1981

الوحيدة التي ما تزال تحمل راية الكفاح، بعد تعييد رفاقه في "لجنة الستة" - بين شهيد وأسير - واعتقال رباعي الوفد الخارجي لجبهة التحرير في حادث القرصنة الجوية الشهير⁽¹⁾.

كانت حجة التفاوض التي رجحت كفة عباس معقولة وقوية، لكنها لم تكن مقنعة بالقدر الكافي. فقد تنازل كريم على مضض، وسكت على مضض كذلك العديد من أنصاره، ومعهم أيضا كثير من المناصلين الذين كانوا يرون في الدكتور الأمين الدباغين الشخصية الأجدر والأولى برئاسة الحكومة.

2 - تم الإعلان عن الحكومة في أجواء أزمة قيادة العميات العسكرية (كوم) التي كانت لها انعكاسات مباشرة على الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

فقد أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل ستة أيام من هذا الإعلان قرارا بمعاينة أعضاء هذه الهيئة بالحدود الشرقية بسبب خلافاتهم العارضة، وتأثير ذلك على أداء مهامهم القيادية والمسكرية، ونعني العقوبة:

أ - قائد الهيئة العقيد محمدي المسيد (ناصر) الذي حكم عليه بالتوقيف مدة شهر بقصبتها بالقاهرة.

ب - بويه لثلاثة أعطاء

- بن عودة بن مصطفى (عمار) توقيف مدة ثلاثة أشهر بقصبتها بالبان

- محمد العموري : تخفيض رتبته إلى نقيب مع نفيه إلى جدة

3 - العقيد سمارة العسكري (بوفلار) تخفيض رتبته إلى نقيب مع نفيه

إلى بغداد.

وبررت لجنة التنسيق العقوبة القاسية المسطحة على العموري وبوفلار، بـ

"إدارة الشقاق والتفرقات الجهورية"⁽²⁾.

1. IBID.

2. ندم (مجلة)، عدد 14 و15، الجزائر 2001.

- مؤامرة "العموري"

هذه المؤامرة القاسية، ما لبثت أن أدت احتجاج العقيد أحمد أنواره الذي خلف العموري على رأس الولاية الأولى. وقد عبر عن احتجاجه في رسالتين لرئيس الحكومة الجديد فراحلت عبثاً.

وتلا هذه المؤامرة قراران ضاعفا من حدة الشعور بالإحباط والفبن، لدى رفاق العموري وهؤلاء في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

1 - تمهين العقيد ناصر في مطلع أكتوبر الموالي فنادا لأركان الشرق، مقابل تمهين العقيد هواري يومئذ فنادا لأركان العرب.

2 - توجيه أمر من كريم وزير القوات المسلحة للقوات المرافقة على الحدود الشرقية بالدخول إلى التراب الجزائري في أجل أقصاه 25 أكتوبر. وقد بلغ كريم شخصياً هذا الأمر إلى كل من العقيد أنواره والرائد محمد اعواشيرة أثناء اجتماعهما في 8 أكتوبر.

فوب هذا الأمر برهنت منق من قيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المصنيتين به أساساً مشغوع بالتمسك بمطالب محددة من بينها:

- الاحتفاظ بالقواعد الحدودية التابعة لهما.

- توحيد المعاملات الإمداد والتنظيم ووضعها تحت قيادة القاعدة والولاية الأولى.

- معرفة أسباب حل قيادة العمليات العسكرية، وإبعاد ثلاثة من أعضائها وعودة العقيد ناصر دونهم.

- عودة الأعضاء المبعدين ومحاكمتهم من طرف جيش التحرير إذا اقتضى الأمر.

- عقد اجتماع الحكومة المؤقتة بحضور وزير القوات المسلحة.

على حليلة هذه المطالب وغيرها عاد العقيد محمد العموري إلى تونس عن طريق طرابلس بدل للوجه إلى معاء بالمملكة العربية السعودية، بعد أن شكاً حاله للعقيد فنهجى العيب ضابطه المعقبات المصرية المكلف

بالإتصال مع قيادة الثورة الجزائرية. كما حاول أن يشكو حاله إلى أحمد بن بلة من القادة السجناء "بلا صنتي" يومئذ، بواسطة رجل ثقتَه السابق الدكتور التيجاني هدام⁽¹⁾.

عاد العموري في بداية نوفمبر مرفوقا بالنقيب علي رغداني (مصطفى الأكل) نلقا على ثلاثي "اللجنة الدائمة للثورة"، وفي مقدمته كريم بصفته المسؤول المباشر على نكبة قيادة العمليات العسكرية وقد حضر مدينة الكاف لحدودية في 10 نوفمبر، ليعقد بها بعد يومين اجتماعا مع العقيد "انوارية والرائد" عواشيرة وبعض المساعدين⁽²⁾.

وحسب مصدر الحكومة المؤقتة أن العقيد العموري اقترح جدول أعمال في لقاء الكاف، يكتمل عن نزعة انفلاية واسعة مثل "الاستيلاء على قاعدة تونس العاصمة وتعيين شخصية عسكرية على رأسها"⁽³⁾.

ويؤكد فتحي الديب أن العموري عاد إلى تونس رافضا قرار تخفيض رتبته وإبعاده إلى جدة، وأن هدف الاجتماع المذكور كان القضاء على الثلاثي كريم (بوصوف) بن طبال بكيفية أو بأخرى⁽⁴⁾.

وكانت الحكومة المؤقتة تتابع تحركات العموري بواسطة صيوبا على امتداد الطريق من القاهرة إلى تونس، ما جعلها تباعدت المحتملين قبل الشروع في دراسة جدول الأعمال، وتلقي عليهم القبض بمساعدة الحكومة التونسية بتهمة التآمر عليها.

وقدم كريم وزير القوات المسلحة - ملما ضحما للحكومة حول القضية، طالبا من زملائه الإذن بأشياء "محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين"⁽⁵⁾.

1 نفس المصدر.

2 نفس المصدر.

3 نفس المصدر.

4 فتحي الديب، عبد القاسم وثورة الجزائر، القاهرة الجزائر 1985

5 1 نوفمبر الماضي، حياة كضاح (ج3) الشركة الوطنية للتقارير والتوزيع، الجزائر 1982

وهي 20 يناير 1959، أعلن عن تشكيل المحكمة برئاسة العقيد هواري بومدين قائد أركان العرب، وقد استمر التحقيق في القضية شهرا، تلتها المحاكمة التي استغرقت اسبوعا، لتنتهي في 28 فبراير الموالي بإصدار حكم الإعدام على العقيد العموري رمعه العقيد أحمد أنوار قائد الولاية الأولى والرائد محمد اعواشري قائد القاعدة الشرقية والنقيب علي رغداني (مصطفى الأكل) ... وتراوحت الأحكام المختلفة على الذين اعتبرتهم المحكمة شركاءهم، ما بين أربعة أشهر إلى سنتين مع تحريرهم من رتبهم⁽¹⁾، وقد نفذ حكم الإعدام في العموري ورفاقه الثلاثة مساء 16 مارس 1959، ليطوى بذلك ملف ما أصبح يعرف لاحقا - "مؤامرة العموري".

- تشمل قادة الداخل

- وبعد أقل من شهر من اجتماع الكاف، عقد أريمة من قادة الداخل اجتماعا بساحة الميلبة في الولاية الثانية حمص،
- الرائد الحاج لخضر عبيدي قائد الولاية الأولى بالنيابة
- العقيد عميروش آيت حمودة قائد الولاية الثالثة.
- العقيد محمد بوزرة قائد الولاية الرابعة.
- العقيد أحمد بن عبد الرزاق (مسي الحواس) قائد الولاية السادسة.
- درس الاجتماع الأوضاع الداخلية بكل ولاية، بعد الاستماع إلى تقارير مفصلة من القادة المشاركين، كشفت عن جملة من المشاكل العامة والخاصة:
- من المشاكل المشتركة ندرة المال والسلاح.
- وهي ندرة حادة محرجة في الولاية الأولى على نحو خاص، حيث تم إعاء
- الصبح التي كانت تقدم الجمود، ومن ناحية السلاح ذكر قائد الولاية بالنيابة

1. خلد (مجلة) مصدر سابق.

على سبيل المثال، وجود ما يقل عن 600 مجند بدون سلاح في المنطقة الأولى (باتنة) وحدها.

ومن المشاكل العاصية:

1 - تمير الولاية الأولى بظاهرة "الخارجين" على جيش التحرير وأكثرهم بالمنطقة الثانية (أريس)، حيث يتراوح عددهم ما بين 1000 و 1.000 مسلح حسب الحال لعصر.

ويطلق عليهم اسم "المشوشين" الذين هم نتيجة أزمة القيادة التي عاشتها الولاية، بعد استشهاد جامع شملها القائد مصطفى بن بولعيد في 22 مارس 1956.

2 - تمير الولاية السادسة بالتواجد الكثيف لعناصر "الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية)، رغم مقتل "الجزرال" محمد بن لونهس في منتصف يوليو 1958.

وتطرق الاجتماع إلى مسألة العلاقة بين الداخل والخارج التي كانت تبدو لمعبروش - صاحب المبادرة بالاجتماع - ورفاقه غير سليمة من ناحيتين:

- الأولى : وجود هيئة أركان خارج التراب الجزائري. أي خارج ميدان المعركة الأمر الذي لم يكن مستصاغا ولا مقبولا من طرف المشاركين⁽¹⁾.

الثانية : وجود الحكومة بالخارج كان أيضا مثار تحفظ من المشاركين، ولو بدرجة أقل قياسا بهيئة الأركان. كما كان تمثيل فرحات عباس على رأس

الحكومة محل انتقاد من معبروش خاصة الذي كان يطالب "بحكومة ثورية" لا مكانة فيها لأمثال عباس وفريسيس تعديدا⁽²⁾.

واسفر اجتماع قادة الماغل الأربعة عن سلسلة من القرارات أهمها

1 - إنشاء ما يشبه هيئة الأركان داخل الجزائر باسم "لجنة المراقبة

وانتميز"، ردا على وجود هيئة أركان بالمناطق الحدودية التونسية والمغربية⁽³⁾.

1. C. PAILLAT, Dossier Secret, de l'Algérie, le Livre contemporain, Paris, 1961, p. 208-210.

2. R. MALEK, l'Algérie à Evian, édition Dahlab, Alger, 1995.

3. G. MEYNIER, Histoire Intérieure du F.L.N., Carthage Editions, Alger, 2003, p. 304.

- 2 - المطالبة بسحب الحكومة والاكتفاء بمكثين لها في الخارج.
 - 3 - مطالبة الحكومة بعقد اجتماع مع قادة الساحل على الحدود التونسية في أجل أقصاه نهاية أبريل 1959⁽¹⁾
 - 4 - إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى بهدف التخلص من ظاهرة "المشوشين"، وإلى الولاية السادسة لدحر فلول الحركة المصالية
- والملاحظ أن قيادة الولاية الثانية قاطعت اجتماع العبيية رغم استضافته ترى ما المر في ذلك حسب قيادة الثانية يومئذ، أن الاجتماع كان يحمل شهية المصورة لصالح كريم وزير القوات المسلحة الذي قبل على مضض إسناد رئاسة الحكومة إلى عباس، وظل يطالب - في الغمء - بحقه هي الرئاسة، استنادا إلى "الشرعية التاريخية" كما سبقت الإشارة

- حادثة صغيرة.

يوم يكن الدكتور محمد الأمين الدبائعين وزير الخارجية أقل حرج وصيف من كريم بوصمه هي الحكومة المؤقتة الأولى. ويمود ذلك إلى أسباب أهمها:

- 1 - شعوره المشروع بأنه أحق برئاسة الحكومة. لسوابقه المصالية في الحركة الوطنية الثورية التي قادها بعدالة وهمازية أثناء غياب زعيمها التاريخي الحاج مصالي طوال الفترة ما بين 1940 و 1947.
- وليس أدل على ذلك من مكانته لدى رواد ثورة فاتح نوفمبر 1954 الذين اتصلوا به قبل عبره - ليكون وأجهتهم الميامية⁽²⁾
- 2 - تعيينه في الحكومة ولعمدة أحمد بن بلة تطاردوا

1 - لكتبه مختصر سابق.

2 - محمد بونبال، مختصر فاتح نوفمبر 1954 - الجريدة عدد طابع نوفمبر 1974

فقد أرسل من سجن "لاصتي" (باريس) في 26 أبريل 1958 رسالة إلى الثلاي لقوي في قيادة الثورة أبدى فيها - باسمه ونيابة عن محمد حيدر - تحفظات قوية على وجوده في لجنة التنسيق والتنفيذ - كمسؤول يومئذ بدائرة الشؤون الخارجية.

3 - تقليص مسؤولياته في الحكومة - ربما بناء على هذه التحفظات بإشياء وزارة شؤون المغرب العربي التي أسست إلى عبد الحميد مهري مسؤول دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية في لجنة التنسيق سابقا.

لهذه الأسباب وغيرها، لم يكن يحفي فتور في أداء مهامه بورقية، وكان يحاول إخماء ذلك بمرص دبلوماسي مزمع تقريبا⁽¹⁾

نفس لشعور كان يراود العديد من المتعاطفين مع الدكتور الأمين، لاسيما المناضلين السابقين في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

من هؤلاء مناحيل من ناحية سطيف - معقل فرحات عباس قبل الثورة - كان على علاقة بالدكتور الذي ينشط انطلاقا من عيادته بالعلمة - يسعى خلاوة عميرة.

في غضون 1958، كان عميرة يشغل بمكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة الأسبانية الذي كان على رأسه مسعود (لحواس) بوقادوم وهو صديق حميم للدكتور الأمين. وإن خلاف مع عبد الحميد بن الصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، نقل إلى القاهرة، قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية المناضل السابق في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (حزب فرحات عباس).

كان عميرة يجاهر برأيه في الحكومة، وكان قريبا من ذلك من رأي عميروش بالداخل لكن لحساب "شخصيته المضطربة" الدكتور الأمين.

1. المني مصدر سابق.

وبناء على تقرير من كابوية في الموضوع استنصحي إلى القاهرة حيث استقبل بمقر الحكومة، كان ذلك في 10 فبراير 1959، وفضل رئيس الحكومة استقباله بمكاتب مصالح بو الصوف في الطابق الخامس من مبنى 4 شارع مديرية التحرير. وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف: مقتل الزائر الذي يكون حسب الرواية الرسمية رمى بنفسه من النافذة، إثر مواجهة صاخبة مع الرئيس عباس وصمعة مدوية منه.

لم يكن وزير الخارجية بالقاهرة حينئذ، فلما عاد رفض الرواية السابقة، ولم يكتب بذلك. بل طلب من الحكومة المصرية فتح تحقيق قضائي في الموضوع أسفر عن رواية مفادها: أن أحد رجال بو الصوف (الأمن) ضرب عميرة بصف في رأسه فقتل عليه، ثم ألقي بجثته من الطابق الخامس لتعويه العملية التي لم تستغرق أكثر من خمس دقائق⁽¹⁾. بعد هذه التطورات المؤسفة، اضطر وزير الخارجية لتقديم استقالته في 15 مارس 1959.

وكان من مضاعفات "مؤامرة العموري" وحادثة عميرة، قرار الحكومة نقل مقرها إلى تونس. وقد أعلن عن ذلك وزير الأخبار محمد يريدي بداية فبراير قائلا: "أن بعض الوزارات ستنتقل إلى تونس والمغرب بحكم ظروف عملها"، مؤكدا بالمناسبة أن وزارة الأخبار ستعسكر بتونس⁽²⁾. وتم تطبيق هذا القرار تدريجيا، مع بقاء وزارة الخارجية بالقاهرة مقر الجامعة العربية، واستمرار الحكومة المؤقتة في عقد اجتماعاتها هناك حتى منتصف يوليو من نفس السنة.

3 - الاحتكام إلى "العقداء العشرة"

ماشت الحكومة المؤقتة خلال الأشهر الأولى من عمرها سلسلة من الأزمات أدت إلى إرباك مشاطها، نتيجة عدم انتظام اجتماعاتها وانكفاء

1. الديب مصدر سابق.

2. المجاهد، عدد 36، 6 شهر جهر 1959.

معظم الوزراء على أنفسهم، لاسيما عقب أزمة الدكتور الأمين الدباغين وزير الخرجية المستقيل التي كانت - من حيث الأثر - شبيهة 'بأزمة تصفية رمضان عبان قبل سنة.

هذه الوضعية تزامنت مع محاولة للرئيس شارل دوغول، استعادة زمام المبادرة - عسكريا وسياسيا خاصة - بعد أن تولى مهامه رسميا كرئيس للجمهورية في 8 يناير 1959. وبلغت في ربيع نفس السنة درجة من التعقيد والإحباط، حتى أن مناضلا وقائدا معنكا بوزن بن طبال، أصبح يرى تقويم الوضع ضريبا من المستحيل تقريبا⁽¹⁾.

ومع ذلك بذت الحكومة - برئاسة فرحات عباس - كل ما في وسعها، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحفاظ على المظاهر كحد أدنى وقد عبرت عن ذلك بإيلاء بعض مظاهر السيادة ما تستحق من الاهتمام مثل:

- إصدار حوار سمر أصبح يتداول بصورة عادية، لا في البلدان التي اعترفت بالحكومة فحسب، بل كذلك في بعض البلدان الاشتراكية التي لم تعترف بها بعد⁽²⁾.

- إنشاء وسامين - هلال المقاومة ووسام المقاومة، ومجهما للشهيديين هميروش والحواس، بعد مقتلها بجبل ثامر (بوسعادة) في 28 مارس 1959⁽³⁾.

وحاولت إلى جانب ذلك مواصلة نشاطاتها بصفة عادية على مختلف الجبهات. لكن عمق الأزمة الحكومية ما لبث أن طغى عن حديد، فاطما على الجميع أنفاسهم. بدءا بالرئيس عباس نفسه وأمام هذه الوضعية التي ما انمكت تهدد العمل الحكومي بالشلل، في وقت رمى العدو بكل ثقله - السياسي واندبلوماسي والعسكري - في المعركة، اضطرت الحكومة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بالقاهرة في الفترة ما بين 29 يونيو و12 يوليو

1 M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, édition En-tahda, Alger, 2000, p. 105.
2 M. BEDJAOUI, La révolution Algérienne et le droit, édition A.L.I.D, Bruxelles, 1961

3 المجاهد عدد 40، 16 أبريل 1959

1959، لبحث أسباب الأزمة وإيجاد المخرج المناسب مهما كان الثمن. وقد تم خلال هذه الاجتماعات - التي لم تكن تخلو من مشادات لسانية⁽¹⁾ - التطرق إلى عدد من المحاور مثل:

1 - الوضعية العامة التي وصفت بالخطيرة والباعثة على القلق، يعد ظهور بوادر فشل وشك في جدوى الكفاح المسلح كوسيلة للنصر على نظام الاحتلال.

وقد بلغ الشعور بحدة القلق والخطر مما أن تدخل بن طبال قائلا : لم نبق أمامنا إلا التضحية بالنفس، عسى أن يفتتم الذين يأتون من بعدنا هذه التضحية في سبيل استقلال الجزائر. وأشار إلى احتمال انعكاس هذه الوضعية على قيادة الثورة نفسها قائلا "إذا كنا لا ننتظر متأمرين - كالمعمرى - فإن هناك من يهيه نفسه لدور منقذ الثورة"⁽²⁾.

2 - وضعية الحكومة التي أعتبرت غير متجانسة ولا قابلة للحياة والاستمرار، وهي على هذه الحالة لا يمكن أن تقود ثورة إلى النصر. وتم التذكير بالمناسبة، بخطأ خيار التفاوض التي احتير فرحات عباس على أساسه رئيسا للحكومة - بدل كريم - بعد أن اختار احصم الحرب الشامية بلا هوادة وكان مخطط شال يومئذ يصرب منطقة العصابة ويطلق باب الولاية الثالثة، بعد أن رحف بقوة على الولاياتين الخامسة والرابعة⁽³⁾. وأظهر التداول في هذه القضية أغلبية، تطالب بإشياء "سلطة جديدة" بدل الحكومة القائمة.

3 - وطرح في هذا السياق موضوع الجهة التي تنشئ السلطة الجديدة : هل تقوم بذلك الحكومة القائمة أم يدعى مجلس الثورة للبت في الموضوع؟

1.، تطويق المعدي، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

2. نفس المصدر

3. نفس المصدر.

وبعد أخذ ورد استغرق أياما متتالية، استخلص رئيس الحكومة الموقف التالي: تحكيم العقداء العاملين المعوصيين من محالس ولاياتهم أو الهيئات التي يشرفون عليها - بوضع كامل السلطات بين أيديهم لإيجاد الحلول المناسبة للحكومة وأزماتها المتلاحقة.

صادق أعضاء الحكومة على هذا الموقف بالإجماع، قبل أن يتخذوا آخر اجتماع لهم بالقاهرة، والانتقال إثر ذلك إلى تونس تطبيقا لقرار فبراير الماضي، ومقيت وزارة الخارجية استثناء بالقاهرة، لتظل على مقربة من الجامعة لمربية مطلق العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

4 - العقداء العشرة : "اجتماع الـ 100 يوم"

كان تحكيم لحكومة المؤقتة في اجتماع 10 يوليو 1959 "العقداء العامين المعوصيين" بالخروج من الأزمة التي كادت تصيبها بالشلل، يعني عمليا - اعتيدين السعيد محمدي (ناصر) قائد أركان الشرق وهواري بومدين قائد أركان الغرب.

.. العقداء قادة الولايات الخمسة¹ وهم علي التوالي : الحاج لخضر عبيدي (الأوس)، علي كاسي (الثانية)، محمد إيمروني المدعو السعيد بريروش (الثالثة)، سليمان هيلس المدعو الصادق (الرابعة) بن علي بودغش المدعو لافني (الخامسة).

وقد عقد العقداء السبعة أول اجتماع لهم بقونس في 11 أوت 1959، بحضور "الثلاثي القوي" في الحكومة السابقة. بالفاسم كريم وزير القوات المسلحة. - عبد الله بن طبال وزير الداخلية.

1 كانت الولاية الخامسة يومئذ بدون قيادة، بعد استشهاد العقيد الحوس والتراند عمر إدريس وإهتلال الرائد الطيب الجعلالي في 29 يوليو 1959.

- عبد الحميد بن الصوف وزير الاتصالات العامة.

كان جدول الأعمال المقترح يضم النقطتين التاليتين:

1 - مشروع تنظيم الجيش المقترح من وزير القوات المسلحة السابق.

2 - أزمة الحكومة.

وفيما لشرع في مناقشة جدول الأعمال، تقدم "الثلاثي" بكلمة تمهيدية خلاصتها: "نحن في حالة استقالة، لذا نضع المشكلة بين أيديكم لتقرروا ما بدا لكم ونحن معكم".

اعتبرت "العقداء العاملين" السبعة منذ البداية مسألة إجرائية، المشكلة المطروحة من الأهمية بحيث من الأفضل إحالتها على مجلس الثورة، عوض طرحها على سبعة مسؤولين مهما كانت أهميتهم وكانت هذه النظرة موضع إجماع تقررها.

وعندما طرح الأمر بهذه الصيغة على "الثلاثي" أصرب عن موافقته، وألتمح باستشارة بقية أعضاء الحكومة المستقلة الذين لم يمانعوا في ذلك، بل فوضوا "الثلاثي" للمشاركة نيابة عنهم في "اجتماع العقداء". وبدء على ذلك تحول "الغرفة عملها، إلى لجنة لتحصير اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، توسعت لاحقا بتشكيل لجان فرعية من الخبراء حسب الملفات المطروحة. من هذه اللجان:

- لجنة برنامج العمل وكان من بين أعضائها عبد البراق شنتوف

ومحمد الصديق من بعين، وعمر أوسديق وهرانز هانون .

2 - لجنة القانون الأساسي للمؤسسات الانتقالية (مجلس الثورة -

الحكومة - جبهة التحرير).

وكان من بين أعضائها أحمد فرنسيس، بن يوسف بن خدة، الأمين حان،

مبروك بالعشرين، محمد بعلوي

1. جني كافي، من المبادئ الساسية إلى التقاد العسكري، دار القصة، الجزائر، 1999.

وكان إلى جانب ذلك عمل الكوامة الذي يدور أساسا حول مهامات السلطة وموازن القوى، من خلال تشكيلة المجلس الوطني الجديد الذي تعود إليه مهمة تعيين الهيئات التنفيذية وهي مقدمتها الحكومة القادمة طبعاً. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك في اجتماع العشرة بكيفية أو بأخرى، مما أدى إلى ظهور كتلتين،

1 - كتلة كريم الذي جمع حوله العقلاء ناصر وأيمزورن والصادق والحاج بختصر.

2 - كتلة بن طبال - بو الصوف المدعومة بالعقلاء بومدين وكاسي ولطفي. وكان الاجتماع فرصة لكريم كي يعبر مرة أخرى عن طموحه إلى تفحص الرقم الأول في قيادة الثورة، باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما تزال تواصل الكفاح منذ اندلاع الثورة، وتعتبر في الميدان عن تقابها في خدمة أهد فيها كما سبقت الإشارة.

وقد أدت هذه الحلفية إلى مشادات كلامية، وطرح بعض المشاكل لثانوية، مثل تقديم اجتماع قادة الداخل - في ديسمبر 1958 - كمبادرة من عميروش - قائد الولاية الثالثة - بإيمار من كريم لدعم طموحاته القيادية، مثل هذه الحوارات لم تحل - لحسن الحظ - دون العشرة وأداء مهمتهم الخطيرة بحاور دمة حكومة شائكة والنمهيدي لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية - بتشكيلة جديدة - بإعداد جعله من الوثائق والمقترحات التي أعطت الثورة دفعة قوية ونفساً جديداً.

5 - دوعول.. ينقذ عباس

كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي حكم المستقيلة، مد قرار الاحتكام إلى العقلاء الماملين في يوليو 1959، وشروع هؤلاء في العمل

فعلا ابتداء من 11 أغسطس الموالي، تكتفي بتسيير الشؤون العادية للثورة. في انتظار ما يعرض عنه اجتماع المقداء من نتائج.

وبينما الحكومة في هذه الحالة تنتظر مصيرها، نزلت عليها "مئة" سبتمبر، تصريح الرئيس الفرنسي الذي تحدث فيه أول مرة، عن إمكانية تطبيق مبدأ تقرير المصير في النزاع الدائر بالجزائر منذ قرابة خمس سنوات، رغم أنه سارع يربط هذا الاحتمال بشرط يصرغه من معنواء على المدى القريب والمتوسط - الاستشارة الحرة لا يمكن تصورها إلا بعد أربع سنوات من "التهنئة" ونهاية الحرب.

غير أن أهمية هذه الخطوة، باتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الجزائري لم تكن لتعني على أحد، لاسيما أنها صادفت اندكزي الأولى بتأسيس الحكومة المؤقتة - التي اعترفت بها 17 دولة - فأعطت بذلك الرئيس عباس وزفافة نفسا جديدا، وحقة معوية كانوا في أمس الحاجة إليها.

ولرد على هذا العرض عقد في 20 سبتمبر اجتماع موسع، ضم من جانب "العقد العشرة" أعضاء الحكومة - السابقة - ومجلس الثورة الموجودين بالعاصمة التونسية.

وتم تقديم ارد المتفق عليه في مؤتمر صحفي عقده فرحات عباس في 28 سبتمبر يصدق الماجستيك، حضره أطراف الأرمة الحكومية صفا واحدا، بما في ذلك الدكتور الدباغين وزير الخارجية المستقيين منذ 15 مارس من نفس السنة كما سبقت الإشارة.

وتضمن رد الحكومة بقطبتين مترابطين - الاستعداد لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال - كما يرغب الجانب الفرنسي - مع بحث شروط وضمانات تقرير المصير في نفس الوقت.

ودعت "المجاهد" من جهتها إلى تطبيق هوري لتقرير المصير - بدل الانتظار أربع سنوات - محملة بالمناسبة الحكومة الفرنسية "مسؤولية استمرار الحرب بعد 28 سبتمبر"⁽¹⁾.

وكان من الطبيعي أن تغلب أجواء التفاؤل - النحر - على احتفالات الذكرى الخامسة للثورة، يحصل هذه التطورات الإيجابية في الموقف الفرنسي - وإن اقتصرت على الجانب المبدئي فقط وقد تجلى ذلك بوضوح في نداء الرئيس عباس إلى الشعب عشية قانع نوفمبر 1959 إذ قال : "إن الاعتراف بحق تقرير المصير يعني نهاية أسطورة الجرائر الفرنسية"⁽²⁾ كما تجس في خطاب كريم - المرشح القوي لحلافة عباس - الذي اعتبر عرض 16 سبتمبر "مظهراً من مظاهر عجز فرنسا عن مواصلة الحرب كما فعلت إلى حد الآن.. ونجاحاً أكيداً ينبغي تحويله إلى نصر.. أي إلى استقلال"⁽³⁾.

وفي 4 نوفمبر حدث الرئيس الفرنسي خطوة أخرى، عندما دعا "ممثلي التمرد في الخارج" إلى "بحث شروط وقف القتال بباريس". وقد رأت الحكومة المؤقتة في ذلك عرضاً للتفاوض، وتقدير مدى جدية امرض الجديد ونوايا السلطات الفرنسية العليا من ورائه، رأت أن ترشح لهذه المهمة تنمهيدياً الوزراء الخمسة⁽⁴⁾ المسجونين بفرنسا، وأعنت عن ذلك هي 20 من نفس الشهر. وقد استطاعت أن تكشف بذلك فعلاً مسودة رئيس دوغول الذي رحى ترشيح الخمسة، بدعوى أنهم خارج ميدان المعركة⁽⁵⁾ وقد أثار لرخص الفرنسي استعراب حلفاء فرنسا أنفسهم. لأن هناك سوبق كثيرة لتفاوض الدول الاستعمارية مع قادة سجناء لديها⁽⁶⁾ وفي ذلك دليل إضافي على أن باريس لم تقصج بعد للتفاوض الحقيقي.

1. المجاهد، عدد 92، 5 أكتوبر 1959

2. المجاهد، عدد 54، 1 نوفمبر 1959

3. نفس المصير

4. هم أحمد بن بلة، محمد بوصيات، محمد جيسر، حسين آيت أحمد، وأبو بطلان

6 - مجلس ثورة جديد.. حكومة جديدة

صادق "العقلاء العشرة" خلال الثلث الأول من نوفمبر 1959، على قائمة مجلس الثورة الجديد الذي يضم 50 عضواً⁽¹⁾ أغلبيتهم المطلقة بحكم المنصب، باعشارهم أعضاء في مجالس الولايات، أو اتحاديات الجبهة بفرنسا وكل من تونس والمغرب، فضلا عن أعضاء هيئة الأركان وقائدي الحدود الشرقية والغربية.

وقد سقطت من القائمة أسماء بارزة تذكر منها

- الدكتور محمد الأمين الدباغين وزير الخارجية (المستقيل)⁽²⁾.

- محمود الشريف وزير التسليح والتكوين.

- أحمد توفيق المني الذي تم توبيخه بالشيخ محمد خير الدين من ممثلي الحكومة المؤقتة بالمغرب

وقد عقد المجلس بتشكيلته الجديدة، دورته بمقر المجلس الوطني باليهي بطنابلس ابتداء من 16 ديسمبر الموالي. وكان جدول أعمال الدورة يتضمن نقطتين رئيسيتين:

- برنامج عمل المرحلة القادمة

- القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للثورة (مجلس الثورة، جيش التحرير)

وبعد مناقشة النقطتين الرئيسيتين والمصادقة عليهما، بدأت معركة الكواليس لتعيين الهيئات القيادية على مستوى الحكومة والجيش.

وكان بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة هي الحكومة (السابقة - المدعوم مهنياً من بن طبال وبن الصوف - يبدو واتقا من تمرير اقتراحه الداعي إلى

1 BENTOBAL, in Les Archives de la Révolution Algérienne, (HARBI), Édition J. Afrique, Paris 1981.

نذكر قيادة خماسية، تجمع بين تسيير جبهة التحرير والحكومة في نفس الوقت، وتتكون من الثلاثي المعروف ومعه كل من بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية وكاتب الدولة عمر أوصديق من إدارات الولاية الرابعة⁽¹⁾. وكانت المفاجأة أن تحفظت أغلبية المجلس على هذا الاقتراح، مفصلة الاحتكام إلى لجنة استشارية تقوم بعملية سبر بين الأعضاء، لترشيح من تراه مناسباً لعضوية الحكومة الجديدة بناء على ذلك. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أسماء هم:

- سعد دحلب من المراكزين⁽²⁾ السابقين وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ العليقة عن مؤتمر الصومام.

- العقيد المسيد محمدي (ناصر) قائد أركان الشرق المحسوب على كتلة كريم.

- العقيد هواري بومدين قائد أركان الغرب المحسوب على كتلة بن طلال - بو الصوف.

شرعت اللجنة في أداء مهمتها اعتماداً على مرشحين اثنين، رئيس الحكومة السابق فرحات عباس، ووزير القوات المسلحة فيها بالقاسم كريم الذي عبر عن طموحه من جديد لقيادة الثورة والحكومة، استناداً إلى مشروعيته التاريخية باعتبار أنه من كتيبة الستة القيادة الأولى لثورة فاتح نوفمبر 1954.

وما لبثت اللجنة أن اصطدمت بتحفظ أغلبية أعضاء المجلس على مجازاة كريم في هذا الطموح، بدءاً بشريكه في اللجنة الدائمة للثورة⁽³⁾ بن طلال وزير الصوف (هذا المنصر) فضلاً عن حجة التفاوض دائماً - جعلها تميل في

1 M. HARBI, Le F.L.N, Mirage et Réalité, l'Afrique, Paris, 1980.

2. كان دحلب يومئذ مسؤولاً بوزارة الأخبار.

3. S. Dahlab, Mission Accomplie. Dahlab édition, Alger 1990

نهاية المطاف إلى ترشيح فرحات عباس لحلافة نفسه، واقتنع كريم بتولي وزارة الخارجية مع الاحتفاظ بمنصبه - الشرطي - ككاتب لرئيس الحكومة أسوة بالقائد السجين أحمد بن بلة.

وقد أصدر المجلس قرارا في هذا الشأن، كما أصدر قرارا آخر بتعيين لجنة ورورية للحرب - تضم كلا من كريم وبن طبال وبن الصوف - بدل وزارة القوات المسلحة. وأوصى الحكومة الجديدة في نفس السياق بإنشاء هيئة أركان عامة موحدة تحت الإشراف المباشر للجنة المذكورة التي درست برئاسة هذه الهيئة ملف مرشحين هما العقيد ناصر والعقيد بومدين.

وقد رجحت كفة هذا الأخير. وتم إرضاء الثاني بتعيينه وزير دولة في الحكومة الجديدة. واعتبر كريم ذلك تعادلا من نائبه السابق في الولاية لثالثة، مكن الكتلة المناهضة من إحداث ثمرة هي كتلة (1) علما أن كتلة بن طبال - بن الصوف ضربت بقبول كريم وزارة الخارجية - بعد أن كان أول من فوجئ بترشيحه إليها - مصمورين بحجر:

إبعاد عن القوات المسلحة من جهة، وعن توس من جهة ثانية لأن مقرو وراثته بقي في القاهرة كما سبقت الإشارة

وأصدر المجلس من جهة أخرى جملة من القرارات نذكر منها:

- 1 - تنظيم الجيش ودعمه بشريا وماديا.
- 2 دخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر.
- 3 تقليص عدد الموظفين في السفطات الخارجية للحكومة، وإدخالهم لالتحاق بالمنطق الحدودية

- 4 التسيير السليم للميزانية والتقسيم قدر المستطاع، مع تكوين لجنة للمراقبة والمعاينة المالية - إلخ - وأوصى المجلس من جهة أخرى بدراسة إمكانية قبول متطوعين أحاسب من التقنيين والخبراء خاصة

1 A. HAMDANI, Le lion des Djebels édition Balland, Paris, 1973.

مثل هذه القرارات أصبحت أمانة في عنق أعضاء المجلس، بعد أن أقسموا على المصطف⁽¹⁾ بالالتزام بتنفيذها ولو أدى ذلك إلى التصحية القصوى. وتوجت أشغال الدورة فضلا عن ذلك ببيان ختامي، تضمن جملة من لمواقف منها:

1 - تسجيل نقض الموقف الفرنسي الذي يعترف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره، لكن يصري على نفس الوقت على رفض التفاوض ومواصلة الحرب.

2 - تبني مبدأ تقرير المصير الذي قبلته الحكومة - في 28 سبتمبر الماضي - باعتباره إحدى وسائل تحقيق الاستقلال، وأيد بالمناسبة اشتراط الحكومة الضمانات الكافية لذلك.

3 - تهديد بالهلف الأطلسي والسياسة الأمريكية المؤيدة للحرب الاستعمارية في الجزائر.

كانت الدورة بصمة عامة منعطفا في مسار الثورة التحريرية، سواء من حيث أهمية اقرارات الصادرة عنها، أو النتائج المترتبة عنها، كما سبب ذلك لاحقا، ويمكن أن يسجل على هذا الصعيد ملاحظتين:

- الأولى: اهتزاز مركز الثلاثي كريم - بن طبال - بو الصوف الذي فقد بعض مآلته وهيبته. نتيجة الحملات العنيفة التي تعرض لها خاصة من العقيد محمود الشريف وزير التسليح والتكوين في الحكومة السابقة، والراشدين علي منجلي من قادة الحدود الشرقية وأحمد قايد (سليم) من قيادة أركان العرب.

- الثانية: بداية بروز ظاهرة العقيد هواري بومدين التي كانت بمثابة إنذار مسكر لثلاثي، بأن الرياح تهب في غير صالحه⁽²⁾.

1.R. MALEK, l'Algérie à Evian, Dablib edition, Alger, 1995.

2 الخطيب الشاذلي في 'مستقون في ركاب الثورة، دار موعدة، الجزائر، 2004.

مقد أعلن وزير الخارجية من القاهرة في 11 فبراير أن الشعب الجزائري لن يقبل أبداً بتقسيم وطنه⁽¹⁾. وثنى عليه من العاصمة المغربية كل من بوالصوف وبن طبال ومحمدي في تصريح مشترك حيث حكموا على فكرة تقسيم البلاد بالجريمة، وحذروا إدارة الاحتلال بأنها تلعب بالنار وستكون أول من يحترق بها.

وبالمناسبة ذكروها بمحاولة تقسيم سوريا التي كانت آخر مسمار في نعل الاستعمار بالمشرق⁽²⁾.

وهي 29 فبراير تقدم فرحات عباس بمبادرة سلمية، صيغها رفض الحكومة المؤقتة تمزيق الجزائر في الوقت الذي تُسعى لتقرير مصيرها⁽³⁾ مذكر في هذا الصدد بأن محبة الاستعمار لم تمنع الجزائر من الحفاظ على شخصيتها ووحدةها القارية.

وجاءت هذه المبادرة على أساس أن التفاوض أصبح ممكناً، مادام الطرفان عبرا عن قبولهما مبدأ تقرير المصير وهي حالة ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء هي الاستقلال، فإن ذلك لا يتنافى مع التعاون الحر في ظل الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة⁽⁴⁾.

وصادف أن أدلى الرئيس الفرنسي بعد ثلاثة أيام فقط - خلال جولة تفقدية لقوات الاحتلال بالجزائر- بتصريحات ملوثة، اكتست في مجملها مذبذب الدعوة الصريحة إلى الحسم العسكري، واعتبر الجانب الجزائري ذلك رداً رافضاً لمبادرته السلمية. ما جعله يرد عليها في بيان 4 مارس واصفاً إياها بـ "إعلان حرب حديد"، والرفض الصريح للتفاوض من أجل إحلال "اسلام" بالجزائر.

1 المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.

2، نفس المصدر

3 المجاهد، عدد 63، 7 مارس 1960

وكان الرئيس دوغول قد أطلق بمناسبة زيارته تلك شعار "الجزائر الجزائرية" - أول مرة كمنوان للسياسة التي يعترع تطبيقها مع "القوة الثالثة" - التي يأمل التفاوض معها حول مستقبل الجزائر - فاعتبر هي نفس السياق شعاره هذا "عنوانا جديدا للجزائر الفرنسية" (1).

وأمام احتمال تصعيد الحرب الاستعمارية، كما توحى بذلك تصريحات دوغول آنفة الذكر - والتي قال فيها: "أن تقرير المصير لا يمكن تصوره قبل القضاء النهائي على التمرد المسلح" - اجتمعت الحكومة المؤقتة بطرابلس من 4 إلى 6 أبريل 1960، لترد على لهجة التصعيد بالمثل معبرة عن ذلك بجملة من القرارات أهمها:

1 - قبول متطوعين عرب وأجانب - قضيين وخبراء خاصة - تطبيقا لتوصية مجلس الثورة في دورته الأخيرة.

2 - المصادقة على اتفاقيات جيف المتعلقة بقواعد الحروب وضوابطها.

3 - التصدي لمناورة الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 29 مايو المقبل وإحباطها.

واصلت الحكومة عقب ذلك حملتها في اتجاهين:

أ - ضد التصعيد في لهجة الطرف الفرنسي الذي اعتبره فرحات عباس في حديث لصحيفة "يونيتا" (الإيطالية) تراجعا عن اختيار السلم والتفاوض، مقننا بالمأساة أن الاعتقاد بإمكانية الحسم العسكري بعد خمس سنوات من الحرب ضرب من الجشع (2).

ب - ضد الانتخابات المحلية التي رأت فيها خطوة على طريق "الجزائر الجزائرية"، والتمهيد بذلك لتقريب اختيار تقرير المصير نفسه لذا اعتبرت

1 المجاهد، عدد 64، 7 مارس 1960

2 المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960.

الترشيح لها "خيانة"، لأن هدفها هو إبراز كمشة من الخونة، وإضفاء صبغة
"المفاوضين الأكفاء عليهم" (1)

وبعد إجراء هذه الانتخابات، سارعت الحكومة بإعلان فشلها وتهنئة
الشعب بنوره في ذلك. وذكرت في هذا الصدد بموقفها المبدئي الذي يستند
إلى قنطين

1 - أن الاستشارات الحرة لا تكون إلا ثمرة اتفاق بين طرفي النزاع.

2 - لا يمكن لأي دستور ممنوح (من الجانب الفرنسي) أن يعيد السلم إلى

الجزائر.

مفاجأة 14 يونيو

مع كل ذلك كانت الحكومة مدركة تماماً، أن الرئيس الفرنسي وهو يمثل
قبل 9 أشهر قبول مبدأ تقرير المصير، قد أوقع نفسه في فخ حقيقي في
موقع لا يمكن لتراجع عنه أمام الرأي العام الدولي.

بكتها أمام دعوة الرئيس الفرنسي الصريحة إلى الحسم العسكري هي 3
مارس الماضي ثم نكن لتوقع "مفاجأة 14 يونيو": تجديد الدعوة إلى التفاوض،
والتمهيد عن الاستعداد لاستقبال "ممثلين عن المنظمة الخارجية للتمرد" هذه
المرة.

درست الحكومة عرض الرئيس دوغول من مختلف جوانبه، فتقرر في 20 يونيو
إرسال وفد لاستطلاع الموقف الفرنسي من المعاميين اللامعين أحمد بومجل
ومحمد الصديق بن يحيى.

كانت مهمة الوفد تتمثل في سبر قوايا الخصم، وفي حالة التأكد من
ستعداده للتفاوض الحدي، محاولة إقناعه باختصار الطريق إلى تقرير
مصير - والاستقلال - بترتيب لقاء قمة بين الرئيسين عباس ودوغول

1 المجاهد، عدد 70، 13 مايو 1960.

لكن الوفد سرعان ما تبين حقيقة الموقف الفرنسي من خلال بعض السلوكيات الغريبة مثل : حرمانه من حرية الحركة والاتصال بالصحافة، فضلا عن الاتصال بالوزراء والسجناء الخمسة حتى عن طريق الهاتف والوسائط.. أي حبسه تقريبا بعيدا عن باريس بمقر عمالة "مولان".

وتمت الاتصالات بالوفد بواسطة معلمين ساميين بديوان رئاسة الجمهورية ومكتب رئيس الحكومة⁽¹⁾ ليبحث موضوع محدد . وقف القتال كشرط مسبق قبل أي خطوة سياسية أخرى.

ومن جهة أخرى قدمت دعاية جيش الاحتلال الزيارة كتقوع من الاستسلام⁽²⁾، لأن الرئيس الفرنسي كان يستقبل قبل ذلك وفدا من مجلس الولاية الرابعة⁽³⁾ في إطار صيغة منقحة كسلم الشجار⁽⁴⁾. تلك الصيغة الاستسلامية التي طرحها الجنرال دوغول في 23 أكتوبر 1958 على جنود جيش التحرير الوطني.

وهكذا كشف لقاء مولان (25-29 يونيو 1960) عن سوء تفاهم كبير. يؤكد أن طريق السلم ما يزال طويلا ومحموقا بالأشواق وقد خرج الجانب الجزائري من أول لقاء رسمي وطني مع الجانب الفرنسي بجمعة من النتائج أهمها.

1- أن الخصم فهم خطأ رغبة الحكومة المؤقتة في إيجاد حل لنقضية الجزائرية عن طريق التفاوض. فاعتبر مجيء الوفد مجرد وهم في الوقت الراهن.

1. مثل الجلب الفرنسي في مولان مؤلفون من الدرجة الثانية - قباها بالاستقبال الذي حظي به وفد الولاية الرابعة - هم السيد موريس من مكتب الشؤون الجزائرية برئاسة الجمهورية، الجنرال جاستين من سلاح الحوالة أمثلا الجيش، المقيد حقاوي من المكتب العسكري برئاسة الحكومة.

2. المجاهد عدد 72، 11 يوليو 1960

3. استقبل الرئيس الفرنسي بفصر "الإيلزي" في 10 يونيو 1960 وفدا من الولاية الرابعة يضم البراد¹ محمد (زعيم) (صالح)، الجبالي بوسلمة (محمد)، لخصر بوشمخ.

ب - أن الاختلاف في المواقف كان أعمق من توقعات الجانب الجزائري.
ج - أن لقاء مولان وإن لم يسفر عن شيء يذكر كان إيجابيا مع ذلك، لأنه
مكن الحكومة المؤقتة على الأقل من معرفة نوايا باريس الحقيقية.
و فضلا عن ذلك عاد الوفد بالكتّاضين.

- 1 - أن ملف القضية بيد الجنرال دوغول شخصيا.
- 2 - أن الجانب الفرنسي لا يتصور مقابلة دوغول وعباس إلا بعد وقف القتال⁽¹⁾.

واستخلص الجانب الجزائري من هذه الخطوة الأولى العائلة، مرة أخرى أهمية تمسكه بموقفه المبدئي الذي يربط وقف القتال بتقرير المصير، باعتباره الطريقة الوحيدة التي تعيد للشعب الجزائري سيادته واستقلاله

7. هبة 11 ديسمبر.. تطرد شبح "الجزائر الجزائرية"
خرجت الحكومة المؤقتة من نضوب الجانب الفرنسي في لقاء "مولان"،
بخلاصة مصادها أن باريس ما تزال تعتقد أن باستطاعتها أن تعطي شروطها
على قيادة الثورة.

ومسرت ذلك موضعية موازين القوى يومئذ، هذه الوضعية التي ينبغي العمل
على تغييرها لصالح الشعب الجزائري ومطالبه الوطنية، بهدف حمل فرنسا -
مكرهة - على تغيير سياستها - من القضية الجزائرية - تغييرا جوهريا⁽²⁾.
وفي هذا الإطار بادرت بشن حملة مركزة على الموقف الفرنسي من
ناحيتين:

- 1 - اشتراط وقف القتال أولا قبل التفكير في أي شكل من أشكال
التفاوض.

1 المجاهد 72 مصر-سوق.
2.M. HARBI, Les Archives de la Revolution Algérienne, 1. Afrique, Paris, 1981

وقد تولى عباس شحصيا الحملة على هذا الشرط المسبق الفرنسي، في حديث لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" حذر العدد بسببه. ففي رأيه أن موقف الرئيس دوغول لا يكاد يختلف عن موقف حكومات الجمهورية الرابعة. يده، بحكومة حي مولاي التي اشتهرت بالثلاثية ابتالية وقف القتال - انتخابات - تفاوض،

فدوغل مثل مولاي يرهن مسار التفاوض بوقف القتال الذي يشترط دعمه بهبة لمدة معينة، قبل الاحتكام لإرادة الشعب عبر استفتاء تقرير المصير،

هذا الطرح يستكبر رئيس الحكومة في حديثه - المحجوز - إذ يتساءل: 'حتى كان وقف القتال يسبق معائنات وقف القتال؟' مؤكدا مرة أخرى، أن نهاية الحرب لا يمكن فصلها عن حل سياسي للقضية الجزائرية^١.

ب - رفض التفاوض حول صيغيات تقرير المصير. وجاء الرد على ذلك بطرح فكرة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء الشعب الجزائري تنظيما ومراقبة أي تدويل القضية وتجاوز حمود الموقف الفرنسي في آن واحد. واصلت الحكومة حملتها على نفي الوتيرة بمناسبة الذكرى السادسة لثورة فاتح نوفمبر، من خلال تقديم حصيلة مساعيها المعبرة عن حسن نواياها منذ عودة الجبال دوغل إلى صفة الحكم. هذه المصنعي التي ما انشكت تصطدم بمعارضة المستوطنين المدعومين بجيش قوامه 800 جندي، الأمر الذي يجعل الحكومة الرسمية تعد بما لا تستطيع الوفاء به، حتى لو كانت صادقة في نواياها^٢.

وفي منتصف نوفمبر اتحد الرئيس الرسمي سلسلة من القرارات الخاصة بالجوائز منها،

١ المجاهد عدد 77 19 سبتمبر 1960.

٢ المجاهد عدد 111، 1 نوفمبر، 1960.

- 1 - تعيين لويس جوكس وزير دولة مكلف بالملف الجزائري.
- 2 - تعيين جان موران مندوبا عاما خلفا لبول دلوغري الذي عين رفقة الجنرال شال فل تمام العامين.
- 3 - الإعلان عن تنظيم استفتاء حول القضية الجزائرية في 8 يناير 1961. وقد سارعت الحكومة المؤقتة في بيان 19 نوفمبر برخص هذه القرارات باعتبارها مديخلا لفرض نظام جديد من طرف واحد تحت غطاء "الجزائر الجزائرية". هذا الشعور الذي رأت فيه مؤشرا لنظام "اتحادي" يهدف إلى تمكين الشعب الجزائري بطريقة مصطنعة على أسس عرقية ودينية، وربط البيان القرارات بما يجري في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك معتبرا إياها "مسورة أخرى لعرقلة مشروع القرار الأفرو آسيوي الذي تدعو إحدى فقراته الهيئة الأممية إلى ضرورة الإشراف على استفتاء تقرير المصير بالجزائر⁽¹⁾.
- وبخصوص الاستفتاء المزمع إحراؤه في 8 يناير القادم، ذكر بيان الحكومة بأن قبول الاحتكام إلى تقرير المصير جرد الحكومة الفرنسية وشعبها الفرنسي، من أية سلطة في تقرير مصير الشعب الجزائري⁽²⁾.
- وفي 9 ديسمبر الموالي حل الرئيس الفرنسي بيميم تموشنت، في إطار زيارة تستهدف تسويق اختيار "الجزائر الجزائرية" علانية أول مرة وكان هو وأنصاره يتوقعون أن يجد "الطريق الثالث" سندا قويا بين المنتخبين الجزائريين خاصة.
- وكانت إدارة الاحتلال في عهد المندوب العام السابق دلوغري، تحاول بين الفينة والأخرى تهنئة حماس المتظاهرين من أنصار "الجزائر الفرنسية"، باحتمال خروج جماهير الجزائريين للرد عليهم.

¹ المجلد، عدد 83، 28 نوفمبر 1960.

² نفس المصدر.

وكانت تأمل ذلك هي شرارة نفسها، وليس مستبعدا أن يكون أنصار الرئيس الفرنسي حاولوا فعلا بمناسبة الزيارة إخراج بعض للجزائريين لحمل شعارات "الجزائر الجزائرية" ووضع حجر في نفس الوقت هي أفواه أنصار "الجزائر الفرنسية" الذين ازداد حقنهم على الجبرال دوعول بسبب الإجراءات الأخيرة أمة الذكر.

مثل هذه المحاولات التي كانت تنشطها أحيانا مراكز "الصاين" أدت بالعاصمة إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الثورية.

وحسب أحدث الشهادات أن شرارة هذه المظاهرات انطلقت من بلكور عندما استغل النقيب بريلر قجهر بعض الشباب أمام مركز "الصو" (1) ردا على استقرار اثنين من المستوطنين، ليحرضهم مباشرة وبواسطة عناصر - من "الحركي" أيضا - على الهتاف "بعية دوعول" و"الجزائر الجزائرية".

وكانت المعاجاة أن رد الشباب عمويا "نهيا الجزائر المسلمة" بتليها بعد ذلك شعارات أخرى مثل : نهيا جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، قبل أن تعند إلى الهتاف بعية الاستقلال وهرجات عباس وبن بنة (2) إلخ.

وهي ذات الليلة تدخلت عناصر الولاية الرابعة وفي مقدمتها النقيب بوهلام روشاي وخير الدين لتأطير المظاهرات التي اتخذت هي الفد أبعاد أخرى، لاسيما بعد أن انتشرت عبر أهم المدن من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب (3). وكان ظهور العلم الوطني جماهيريا - لأول مرة منذ مجازر 8 مايو 1945 - وقع خاص على الألاف المؤلفة من الجزائريين الذين تصدوا بصدر عارية لكل أشكال الاستعمار والقمع.

1 المصالح الإدارية العصرية في تونس - المجلد.

2 شهادة أحمد حنقو (الكاتب) في كتابا متفقون في ركاب الثورة - دار عيسى للجزائر 2004

3 نفس المصدر

استمرت المظاهرات الشعبية العارمة بصعة أيام توطؤها خلأيا جبهة التحرير في امدن، رغم القمع الأعمى الذي استمر على أشده مغاغا عشرات القتلى والجرحى.

وتقدر الحكومة المؤقتة حصيلة هذا القمع بأكثر من ألف قتيل من الجنسين ومن مختلف الأعمار، فضلا عن أضعاف ذلك من الجرحى والمعتقلين⁽¹⁾. وتقدر المصادر الفرنسية حصيلة القتلى مساء 12 ديسمبر بالعاصمة وحدها بـ 90 قتيلًا من بينهم 6 أوروبيين بينما سقط بوهراڤ في نفس اليوم 6 قتلى في صفوف المتظاهرين⁽²⁾. وتقدر ذات المصادر ضحايا مدينة عنابة بـ 8 قتلى و33 جريحاً⁽³⁾.

وينقل لنا الكاتب مولود فرعون شهادة حية من قلب حي المدينة (بالعاصمة) مسجلاً في يومياته.

- مشاركة الأوروبيين المدنيين في إطلاق النار على المتظاهرين.
- مطاردة قوات الأمن لجرحى المظاهرات ليلاً تحت غطاء العلاج⁽⁴⁾.
كانت مظاهرات 11 ديسمبر معاجاة للحكومة المؤقتة التي سارعت بتشجيع المتظاهرين ولغت انتباه للرأي العام العالمي لما يطالهم من قمع أصم، معتبرة ذلك "دليلاً آخر على حرب الإبادة العنصرية.

وهي 12 ديسمبر عقد رئيس الحكومة مؤتمراً صحفياً بنزل الماجستيك في تونس، أكد فيه "اندحار النظام الاستعماري نهائياً"، بمصل هذه الية انجماهيرية الفاصلة، التي قصت في طريقها على "شبح الحرائر الجزائرية حسب صحيفة "المجاهد" التي توقفت للرئيس دوعول بال مناسبة نهاية وشيكة "في بصعة أشهر أو عدة أسابيع".

1 المجاهد عدد 85. 19 ديسمبر 1960.

2. H. ALLEG, La guerre d'Algérie, T3, Temps actuels, Paris, 1981.

3. J. MORIN, DEGAULLE et l'Algérie, ALBIN Michel, Paris 1999.

4.M. FERAOUN, Journal, Seuil, Paris, 1962, p. 310-312.

أما مشجاة إدارة الاحتلال فقد كانت - حسب "المجاهد" دائما - أكبر من مشجاة فاتح نوفمبر 1954! فقد كانت مظاهرات 11 ديسمبر من حيث عدولها "استفتاء شعبيا على الاستقلال"⁽¹⁾. وكانت من ناحية التأثير المعنوي "بعثية ديلان بيان نو" حسب تعبير ضابط فرنسي.

فبعد هذه المظاهرات لم يعد بوسع الجانب الفرنسي مواصلة الكذب على النفس، بتأويل "صمت" الشارع الجزائري كنوع من الرفض لجبهة التحرير الوطني ودعوتها الاستقلالية!

وفي 16 ديسمبر وجه فرحات عباس نداء إلى الشعب، دعاه إلى وقف المظاهرات لأنها "بمقتضى المعركة الأخيرة... وتطرق بالعباسية إلى استفتاء 8 يناير الموالي قائلا: "أمامكم معركة الاستفتاء التي يجب أن تستمعوا لها"⁽²⁾.

وكان الاستفتاء الديمولي كذلك فعلا بفضل المقاطعة الشبيطة التي أسفرت - استنادا إلى المصادر الفرنسية - عن 40 هتيلا وأكثر من 100 جريح.

ثانيا : مقاومة الولايات

الولاية الأولى سمود - مثالي

هداة لإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، كان مجلس الولاية الأولى كما يلي:

- العقيد أحمد أوزورة قائد؛

- الرائد صالح بن علي أسماعلي نايبا سياسيا

- الرائد عبد الله بالهوشات نايبا عسكريا

- الرائد محمد الطاهر عبيدي (العاج لحصر) مسبقا من الداخل بحكم

وجود قائد الولاية يومئذ بالمناطق الحدودية الشرقية.

1. الموجد، عدد 25، مجلد سفي.

2. نفس المصدر.

للتذكير أن منصب منسق الداخل استحدث في أواخر مايو من نفس السنة، وكان أول من تولاه الشهيد علي ملاح (النمر)

ورث الحاج لخصر وضعية مقعدة، وزادها تعقيدا بطريقته في التسيير التي تميزت بالغلظة والشدّة وقلة الحوار، فضلا عن الإفراط في النقش(1). كانت الولاية الأولى تتميز بظاهرة "المشوشين" : وجود مجموعات مسلحة متمردة على سلطة الحكومة والولاية. وتعود هذه الظاهرة أساسا إلى:

1 - تصفية قائد الولاية بالنيابة البشير شبحاني في أكتوبر 1955، ثم اعتقال مصطفى بن بولعيد مساء 22 مارس 1956، وتمنر تعويضه بخلد من ورنة، قتل حوله أعراش المنطقة وتوحد كلمتها في مكافحة الاحتلال.

2 - ردود الفعل على مؤتمر الصومام (أغسطس 56) التي جمعت بين رفض نتائج جلاء غياب ممثلي المنطقة بصمة عامة، ومعارضة مبدأ "أولوية السياسي على العسكري" - الذي يعطي الأولوية للعبء على جيش التحرير - بصفة خاصة.

وقد أطلقت على هؤلاء "الخوارج" صمة "المشوشين"، ويتواجد أكثرهم بالمناطقين الشبية (أريس) والسادسة (تبسة)، ومن أهم مجموعاتهم في قلب الأوراس:

- مجموعة اشريف رابحي من عرش النواية (عرش بن بولعيد).

- مجموعة صالح الشمحلوفي من عرش السراخنة (عرش مجول).

- مجموعة أمزيان من عرش بني ملول.

- مجموعة محمد الصغير تيفزة من عرش بني بوسليمان.

وكانت منطقة تبسة قد خرجت على قيادة الأوراس منذ يوليو 1956،

وكانت في خريف 1958 موزعة بين "المشوشين" والولاء للرائد صالح بن علي

1 MANSOUR RAHAL, Les maquisards, éditions El-chourock, Alger, 2000.

اسماعيل من مجلس الولاية الذي ينشط من تونس أو نواحي المنطقة
لعتاخرة لها.

كانت هذه المجموعات من الخارجين على طاعة الولاية ونظامها،
تستترف طاقاتها وتصرفها عن مواجهة العدو بالعمليات المطلوبة، هذا العبر
الذي وجد في هذه الوضعية فرصة مؤاتية لعناوراته ووسائله
للتذكير أن العديد من العناصر المشوشة كانوا من السابقين في العهد
وفيهام بعض رجالات مانح نوفمبر 1954، الأمر الذي كان يزيد مهمة قيادة
الولاية تعقيدا وصعوبة.

كس الرائد علي ملاح (النمر) قائد الولاية بالنيابة، فقد حاول في أواخر
مايو 1958 محاربة "المشوشين" بهدف إعادتهم إلى صف الثورة، وبسبب ذلك
استشهاده في 8 يونيو الموالي جعل هذه المهمة الدقيقة تقع على عاتق خلفه
لرائد الحاج لعصر الذي تمكن بعد جهد جهيد من إبرام هدنة مؤقتة معهم.
غير أن قائد الولاية بالنيابة واجه مشكلة أخرى، مع بعض إطارات المصالح
الذين استقبلوا استخلافه بتوع من التحفظ الذي ما لبث أن اتسع نطاقه، نتيجة
أسلوب المسؤول الأول الجديد في إدارة شؤون الولاية فقد خلقت بعض
التعبيدات التي قام بها مثلا استياء عاما، بعد أن اعتبرها المعنيون إجراء
عفانيا ضدهم. وهذه حال الصابط عبد المجيد عبد الصمد صاحب الخبرة
الطويلة في الحرب¹ والكفاح على سبيل المثال - الذي عين على رأس
منطقته تبسة المتمردة على الأوراس منذ منتصف 1956 كما سبقت الإشارة
وبلع الشمرور بإحباط جزاء تولي الحاج لعصر مقاليد الولاية، أن جماعة
من عرشي النواة وبني بوسليمين فصلت الانتقال إلى الولاية السادسة، وكان
في مقدمتها رواد أمثال مصطفى بوسنقة² ومحمد الشريف بن عكشة

1 من أبطال المنطقة الثائرة، استشهد "بالقلم".

2 أحد رفاق بن بولعيد من الخارجين على نظام الاحتلال قبل الثورة.

في مثل هذه الأجواء المليدة ترك الحاج لحصر الولاية في أواخر أكتوبر متوجها إلى الولاية الثالثة، للمشاركة في اجتماع تصفيقي دعا إليه عميروش "قادة الداخل" عقب اكتشاف "المكيدة الزرقاء" بولايتيه، وكس قد أشعر بذلك زملاءه قادة الولايات في أغسطس الماضي

انعقد الاجتماع في نهاية المطاف بالولاية الثانية التي اقتصت باستضافة اللقاء (من 6 إلى 12 ديسمبر) دون المشاركة فيها⁽¹⁾. وأثناء الاجتماع علم بالحاج لحصر بما حدث لقادة الولاية بتونس، فتوقع أن تكون لبلند مصدعات تزيد من صعوبة مهمته [ثر عودته]⁽²⁾.

وفي أواخر ديسمبر عاد قائد الولاية بالنيابة يعمل ببعض نتائج اجتماعه بالمقداء عميروش وبويرة والحواس مثل:

- 1 - قائمة "المشبهين" في علاقتهم بالمكيدة الزرقاء بالأوراس
- 2 - خطة لتصفية "المشوشين" بمساعدة وحدات من الولاية الثالثة.
- 3 - تقرير عن الحالة المالية والاقتصادية للولايات المشاركة بهدف إرساله إلى تونس.

- بخصوص قائمة "المشبهين"، كلف الملام الأول مصطفى مرادة (بن لنوي من مجلس المنطقة الأولى (غرب الأوراس) بالتحقيق فيها. وكانت النتيجة أن أكثر "المشبهين" من الناقمين على تسيير الحاج لحصر لشؤون الولاية، وأن هناك بداية تكتل ضده على هذا الأساس. أما بخصوص "المشوشين" فقد جاءت عمليات محطمة شال لشغل الحاج عن انتصدي لهم بالاهتمام والقدالية، لذا اكتفى بمحاولة تثبيت الهدنة معهم على أن يحتفظ كل طرف بمواقفه

1 علي كافي من المصالح السياسي إلى القائد العسكري. دار التسمية، الجزائر 1999
2. C. PAILLAUT, Dossier secret de l'Algérie, le Laire contemporain, Paris, 1961

وبعد قرابة شهرين فقط، استدعى قائد الولاية بالسياسة إلى تونس، فلم يجد من يستخلف مكانه غير أحد الأوفياء له، الملائم الأول مصطفى بن النوي الذي عينه قائدا على المنطقة الثانية - حيث مقر القيادة في قلب الأوراس - بعد ترقينه إلى نقيب بالمناسبة.

وفي 29 مارس 1959 غادر الحاج لخضر متوجها إلى تونس تاركا لنائبه وضعا ملغما:

- لكثرة المقيمين على تعيينه شؤون الولاية.

- لمبادرة "المشوشين" بحرق الهدنة المعبرمة بمجرد أن علموا بذهابه.

كان عدد هؤلاء يومئذ زهاء 700 نمر، تصدى لهم بن النوي بأسلوب

المواجهة والحوار:

- لمواجهة العنيفة التي خلقت حوالي 60 قتيلًا من الجانبين، واضطرت اثنين من قادتهم - هما الشنعلوهي وتيفرة - إلى تسليم نفسيهما إلى العدو.

- الحوار الهادي الصبور الذي أنهى مشكلة التشوش في المنطقة الثانية خاصة مع نهاية 1959⁽¹⁾. وكان قبل ذلك قد سمح لكتبتين من الولاية الثالثة - جانتا لدعم الأولى في حربها على "المشوشين" - بالعودة رفقة الرائد فضال حميمي، الذي زار الأوراس في حريف نفس السنة بينما حصلت كتيبة ثالثة جاءت الولاية في نفس الإطار، الالتحاق بالمنطقة الأولى المجاورة لولايتهم الأصلية.

ومن جهة أخرى واجه بن النوي مشكلة بعض المئذنين من الولاية السادسة الذين هضلوا الالتحاق بها في عهد الحاج لخضر، وقفلوا رجعين إلى ولايتهم الأصلية بعد حروجه. وكان قائد هؤلاء محمد الشريف بن عكشة قد استشهد في جبل ثامر رفقة العقيدين عميروش والحواس، فلم يجدوا من

1 مصطفى مزودة. شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

يقوم بأمرهم عقب ذلك، لاسيما بعد أن اصطدمت جماعة منهم بالنقيب شعباني قائد المنطقة الثالثة ورجاله⁽¹⁾.

وقد عمل بن النوي على إعادة إدماجهم في نظام الولاية. وفي أعقاب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي حتم إشغاله في 18 يناير 1960، شكل مجلس ولاية حديد من:

- العقيد الحاج لعصر قائدا.

- الرائد مصطفى بن النوي نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال وقائدا بالنيابة منذ قرابة السنة.

- الرائد علي السويحي نائبا مساعدا.

- الرائد الطاهر الزبيري نائبا عسكريا.

- لرائد عمار راجمي عضوا.

وقد استشهد راجمي وهو يحاول اجتياز خطي شال وموريس، بينما حاول قائد الولاية أكثر من مرة لكن بدون نتيجة.

وتمكن السويحي من احتياط خطوط الموت والاتحاق بمقر القيادة في 24 يوليو الموالي.

قدم السويحي نفسه قائدا بالنيابة للولاية في انتظار التحاق الحاج وكل من الزبيري وراجمي، فما كان من النوي إلا أن سلمه مقاليد الأمور كمن يتخلص من عبء ثميل، نظرا للصعوبات الكبيرة التي صادفت فترة نيابته

وفي أو حر مايو يأمر الرائد السويحي بتعيين

- محمد الشريف حار الله على رأس المنطقة الأولى خلفا للشهيد حسين

بن عبد السلام.

عبد المجيد، الصعد على رأس المنطقة الثانية وكان من الد حصوم

الحاج لحضر ونائبه السابق بن النوي

1. مصطفى بوسنة في مقابلة مع الكاتب

وفي 31 يوليو ترأس السويدي والريبري اجتماعا لإطارات الولاية، إيدانا بتولي الشايف قيادة الولاية رسميا وقاما بالمعاسبة خطة العمل الجديدة، ولمحة عن تطور الثورة بصفة عامة داخل الوطن وخارجه.

وأمام المعاصب التي اعترضت عودة قلند الولاية بعد التحاق اثنين من موابه، آلت قيادة الولاية بالتهابة - رسميا - إلى الرائد الريبري، عقب تولي فعليا من قبل الرائد السويدي كما سبقت الإشارة.

كان ذلك في أكتوبر قبل انطلاق عمليات "أرياج" الكبرى التي تشكل امتدادا لمخطط شال في الولاية الأولى. ولحسن الحظ أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أزيكت جيش الاحتلال الذي اضطر إلى فك الحلق على الأوراس بنقل بعض وحداته إلى المدن النائرة

الحالة النظامية : حيوية رغم الحصار الخائق

نؤكد وثائق الولاية الأولى وشهادات ماصليها، أن الحياة النظامية في مختلف المناطق استمرت بدرجات متفاوتة، رغم الحضور المكثف بمصالح الأمن وجيش الاحتلال الذي شدد حصاره على الولاية - مرة أخرى - في إطار الحرب الشاملة التي شنها الجمرال دوعول على جبهة وجيش التحرير بدءا من حريف 1958، بواسطة مشروع قسطنطين من جهة و"سلم الشعمان" من جهة ثانية.

فهياكل الولاية من القسمة إلى المجلس الولائي - واصلت عقد اجتماعاتها الدورية المنتظمة بقدر الإمكان والتي نعمتها باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وباسم شهداء قسبة الحرية والاستقلال التي ترفع رايتها في الساحة النولية. وتتناول الهياكل في اجتماعاتها الشهرية عادة - مجمل القضايا الطارئة عل مستواها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وحافظت هذه الهياكل كذلك على امتداداتها وسط الشعب، عبر الخلايا السرية المنتشرة في المدن والأرياف، وكذلك المجالس الشعبية التي ظهرت قبل مؤتمر الصومام وتواصلت بعده بدرجات متفاوتة بين قسمة وأخرى، كما يسجل ذلك محضر اجتماع الناحية الثالثة (بوعريف) من المنطقة الثانية الخاص بشهر أكتوبر 1959.

ولا ينسى المحضر أن يسجل في هذا الصدد:

- أن بعض قسّمات الناحية تجد صعوبة في تأسيس لجان المدن أو الحماض على حيويتها ونشاطها.
- ظهور بعض السلوكات التفعية أو المفرضة وسط بعض المجالس الشعبية⁽¹⁾.

وتخوض الهياكل القاعدية للولاية وامتداداتها حربا دائمة على الصعيد النظامي والسياسي، للرد على حملات مصالح الأمن وجيش الاحتلال التي تستهدفها بين الفينة والأخرى، وتتسبب أحيانا في شلل أو تفكيك حلقات هامة فيها.

- فعلى الصعيد النظامي مثلا نلاحظ استمرارية النشاط عبر الشواهد التالية:

- 1 - دراسة طلبات تنقل الجنود بين قسمة وأخرى - أو بين مستويات أعلى - وابتد فيها بالقبول أو الرفض المبرر طبعا.
- 2 - بحث بعض المشاكل الطارئة مع الولايات الثلاث المجاورة مثل: مشاكل الاتصالات الدورية وتنظيم حركة البريد منها وإليها، ومع الهياكل الخارجية كذلك كالحكومة بتونس واتحادية الجبهة بفرنسا.
- مشاكل الحدود ما بين الولايات مثل تقاسم الحضور والنفوذ مع الثانية والثالثة بمدينة سطيف، ومع الثالثة في ميفتي برج بوعريرج والمسيلة.

1 B. BEN KHEDDA, La crise de 1962, éditions Dahlab, Alger, 1997.

- وعلى الصعيد السياسي هناك شواهد كثيرة تدكر منها

1 - التصدي لآثار مشروع فلسطينية في بعض فئات المواطنين بما في ذلك فئة المعلمين، فقد حمل المشروع في طياته إغراءات قوية بالمناصب الإدارية والانتخابية، مع التركيز على عنصر الشباب خاصة، بنية تلهيته وصرفه عن هموم البلاد والثورة. دون أن تنسى فئة الملاحين، من خلال التلويح بالمساعدات المالية وسراب تملك الأراضي... إلخ. مثل هذه الأوهام كان على هياكل الجبهة أن تتصدى لها، لكشف زيمها وبطلانها والمقاصد السياسية الخطيرة التي تتطوي عليها⁽¹⁾.

2 - مواجهة الموقف الناجم عن عودة بعض السجناء المفرج عنهم في مايو 1961 بنعسيات محبطة، بعد ملاحظة ضعف فكرة الصمود والمقاومة الثورية لديهم. وقد رأت الولاية ضرورة تنبيه الحكومة المؤقتة بما اعتبرته "عملية غسيل مخ" يكون تعرض لها بعض العائدين من سجون الاحتلال⁽²⁾. 3 - متابعة تطور موقف الأقلية الأوربية، لاسيما بعد تمرد 22 أبريل 1961 وسط بعض ضباط جيش الاحتلال. فقد انقسمت هذه الأقلية على نفسها، بعد ظهور فئة تحاول التقرب إلى العراقيين وكسب ودهم أما البقية فقد أصيب بانقياس معنوي، لاسيما عقب قيام إدارة الاحتلال باسترداد الأسلحة التي ورعت عليها في السابق، فلم تعد تجد لذلك غير أواني الطبخ وسيلة للتعبير عن احتجاجاتها⁽³⁾.

وبالمقابل كان تمرد 22 أبريل ومعه مفاوضات إيشيان (الأولى)، مبعث غبطة وسرور وارتياح في صفوف عامة العراقيين.

1 عمار ملاح، وثائق وحقائق عن الثورة التحريرية بالأورلس، دار الهدى، عين مليلة 2003.

2 نفس المصدر.

3 نفس المصدر.

4 - رصد تحركات "الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي" (فاد) التي أسسها عام 1961 بعض المنشقين على الحاج مصالي بإيماز من المخابرات الفرنسية.

فقد سجلت قيادة المنطقة الثانية مثالا في اجتماع 9 يونيو، أن فلانا ببلدة قايس يقوم بالدعوة لتفويض وحركة مصالي وبناء على ذلك قررت القبض عليه لاستطاقته ومحاسبته، أو إرسال فدائي لإعدامه.

الجانب الاقتصادي:

ياخذ الجانب الاقتصادي حيزا من اهتمام الولاية، في حدوده الإمكانيات المتاحة في ظل قيود حالة الحرب والحصار الناجم عنها، وينصب هذا الاهتمام طبعاً على قضايا التمويل والتمويل فضلاً عما يتعلق بحياة المواطنين الاقتصادية العادية، لاسيما الذين يعيشون منهم في جوار المناطق المحرمة.

1 - التمويل : يمكن حصر مصادر تمويل الولاية في أربعة وهي:

1 - الاشتراكات المقررة على عامة الجزائريين، وبعض الأوربيين الذين يدفعونها عادة بهدف حماية ممتلكاتهم، وتفاوت قيمتها حسب حالة المواطنين، وتحصل في الغالب على مستوى القسمات، لأنها أدنى بحالة السكان لمقيمين ضمن دائرة نفوذها⁽¹⁾.

2 - الهبات التي يتقدم بها بعض الميسورين والأثرياء، دعماً للمجهود الحربي بصفة عامة.

3 - مساعدات الحكومة المؤقتة التي تدفع مباشرة بواسطة ممثلي الولاية في تونس، أو عبر قناة اتحادية الجبهة بفرنسا.

على سبيل المثال يشير تقرير مهمة موجهة إلى مجلس الولاية في أغسطس 1961، أن الاتحادية سلمت الولاية مبلغ 50 مليون فرنك (قديم).

1. صغار ملاح، المصدر السابق.

4 - الاقتراض من المواطنين الميسورين. ويشير تقرير من المنطقة الثانية في هذا الصدد، إلى ديون ينبغي أن تسلم القسمات بيانات لأصحابها على أن تسدد لهم بعد الاستقلال. أما الدائون المحتاجون فتسدد لهم اقساط بسيطة بقدر حاجاتهم⁽¹⁾.

ب - التمويل، ينعكس نقص الإيرادات المالية على عملية التمويل التي تواجه فضلا عن ذلك مصاعب جمة، من جراء الحصار العسكري والاقتصادي المضروب على الولاية.

ومع ذلك تحرص هيكل الولاية على تحقيق نوع من الاستقلالية، بتكوين مخزون من الحبوب وبعض المواد الاستهلاكية الأخرى. وأنشأت إلى جانب ذلك فرقاً من الخياطين والاسكافيين لتغطية حاجاتها من الألبسة والأحذية بقدر الإمكان، كما أقامت عددا من المطاحن المائية لتوفير حاجة مجاهديها إلى الدقيق بمختلف أنواعه.

وتستعين الولاية في هذه العملية الهامة بشبكات المسبلين المنتشرة في المدن والبوادي، وتستخدم في نقل المواد المجمعة ما تيسر من وسائل النقل الآلية والحيوانية التي تحرص على إعادتها سائمة لأصحابها. كما تستعين "بشعب المابة" أي المواطنين الذين يفضلون العيش في المناطق المحرمة ومحاطرها، على ما يتعرضون له من إهانة وتعذيب وانتهاك للحرمان من قبل قوات الاحتلال.

1 - إدارة الشؤون الاقتصادية؛

تحرص هيكل الولاية على التكفل بالشؤون الاقتصادية لعامة ضمن دائرة نفوذها ومن الأمثلة على ذلك:

معالجة مشاكل المياه والتدخل لتوزيعها بين المواطنين توزيعاً عادلاً⁽²⁾.

1. نفس المصدر.

2. نفس المصدر.

- وسائل الحرب : دعت هيكل الولاية المواطنين إلى مقاطعة الشركات المتعددة الخدمات (ساب)، لأنها تانعة لإدارة الاحتلال بكيهية أو بأخرى. لكنها أجازت كراء هذه الوسائل من المستوطنين الفرنسيين، شريطة ألا يكون ذلك مشروطا بحراستها من جيش الاحتلال.

2 - الوضعية الاقتصادية خلال موسم 1960 - 1961 :

سجلت تقارير الولاية أن موسم 1960-1961، كان موسم جفاف تسبب في المجاعة ببعض المناطق. ومن العوامل التي زادت في خطورة الوضع:

- قيام الهنوك بوقف القروض عن بعض المزارعين المستفيدين سابقا.
- إغلاق ورشات مشروع قسنطينة، بسبب نزوح المستوطنين عن المدن الداخلية عموما.

3 - ممتلكات المستوطنين :

شهدت سنة 1961 إقبالا متزايدا للمستوطنين على بيع ممتلكاتهم. وقد أجازت الولاية شراءها بترخيص من قيادة الناحية التي تتم فيها مثل هذه الصفقات⁽¹⁾.

الحائب الاجتماعي، يشمل الشأن الاجتماعي حيزا كبيرا من نشاط هيكل الولاية في مختلف المستويات، ويتجلى ذلك في مجال المساعدات والتربية والصحة والعدالة... إلخ.

1 - المساعدات : يحرس كل هيكل من هيكل الولاية على إعداد قوائم للعائلات المعوزة في حدود صلاحياته. بهدف تقديم المساعدات الضرورية عند الحاجة وحسب الإمكانيات المتوفرة. وتظهر هذه الحاجة في بعض الحالات مثل:

1. نفس المصدر.

- سكان القرى والدواوير التي يلجأ العدو إلى تخريبها، بسبب قربها من مكان كمين أو اشتباك ما.

- في مواسم البرد أو الجفاف كما حدث على سبيل المثال في ربيع 1960، عندما اضطرت الناحية الثالثة من المنطقة الثانية (أريس) إلى توزيع ثلثي مخزونها من الشعير على عائلات الشهداء والجنود والمواطنين المعوزين⁽¹⁾.
- "شعب الغلبة" ويقصد به اللاجئين إلى الجبال الذين يضمون أنفسهم تحت كفالة وحماية جيش التحرير، ويقدر عددهم بالمنطقة الثانية وحدها بـ 3000 لاجئ. ويجري التكفل بهؤلاء اجتماعيا وتربويا، كما تقدم لهم منح رمزية بمبلغ ألف فرنك (قديم) شهريا.

ب- التربية: تحاول الولاية التكفل بهذا القطاع كذلك مع تخصيص إعانات للمعلمين.

ج- الصحة: تحاول الولاية وضع منشآتها الصحية المتواضعة في خدمة اللاجئين إلى جيش التحرير الوطني، وتشجع في هذا الإطار إقامة "مستشفيات" مشتركة بين النواحي. وتسمى لمقاطعة المصالح الصحية التابعة للصالح⁽²⁾ نظرا لوظيفتها التجسسية، وتفرض عقوبات على المواطنين الذين يقصدونها للعلاج.

مثلا يعاقب المخالفون بالسجن أو التفرير، بينما تعاقب المخالفات بمنع التسوق لمدة شهر أو أكثر، أو بخياطة عدد من القشاشيب أو بالنفي من قسمة إلى أخرى، فضلا عن قطع المنحة مدة شهر. ويعني هذا الإجراء المعنوحات من عائلات الشهداء والمفقودين والمعوزات⁽³⁾.

1. نفس المصدر.

2. نفس المصدر.

3. نفس المصدر.

5 - العدالة : تمعد هياكل الولاية المختلفة من حين إلى آخر جلسات خاصة، للنظر في قصايا مثل الأحوال الشخصية والزنا والخيانة... فضلا عن المشاكل الطارئة في علاقات المواطنين بعضهم ببعض.

1 - الأحوال الشخصية : تنظر الجلسات الخاصة في الزواج والطلاق بصفة عامة، فضلا عن بعض الحالات التي تستوجب أحكاما معينة. من الأمثلة على ذلك:

- زواج الجنود الذي رخصت به هياكل الولاية. شريعة إلا يكثر المستفيدون من التردد على زوجاتهم لأسباب أمنية معروفة، ومن الطرائف في هذا الصدد، أن جنديا ألمانيا من اللقب الأجنبي فر إلى جيش التحرير الوطني، عبر بدوره عن رغبته في الزواج. درست الهيئة المعنية طلبه ووافقت بشرطين : الختان واعتناق الإسلام. قبل الخليلب الشرط الثاني لكنه تردد في قبول الشرط الأول، وحاول جهده إقناع الهيئة بإعفائه منه. وأمام تمسكها بموقفها عدل أسفا عن مشروعه⁽¹⁾

2 - الممارت إلى جيش التحرير ومن نوهان : مواطنات هاديات ومتزوجات من عناصر "الحركي" و"القومية". وكان الحكم في الأولى تحليل زواجهن، وفي الثانية طرد صميمتهن باختصار

3 - الزنا : تكشف تقارير الولاية أن ظاهرة الرنا لم تختف، رغم ظروف الحرب القاسية وسيف الثوار المسلط على مرتكبي الماحشة بصفة عامة، وأمام انتشار الظاهرة تم على مستوى الناحية الثالثة من المنطقة الثانية مثلا، احكم بالإعدام على زانية للعبوة والردع.

4 - الخيانة : تكشف وثائق الولاية أن المرحلة الأخيرة من ثورة لتحرير عرفت مرونة في معالجة ظاهرة الخيانة. فقد اقتصر حكم الإعدام الفردي على الخيانة العظمى، مع حظر العقوبات الجماعية حظرا باتا⁽²⁾.

1.M. RAHAL, op. cit.

2. عمار ملاح المصبر السابق.

5 - المشكل اليومية ، مثل هذه المشاكل التي تمس علاقات الناس في حياتهم اليومية، تطرح نفسها على هيئات الولاية فتحكم فيها بما تراه أنه العدل والإنصاف. من ذلك:

- اعتداء أحد الملاكين على عماله.

- هجرة بعض المواطنين إلى التجمعات التي أقامها جيش الاحتلال، ووضعها تحت مراقبته بعد أن سيجها بالأملاك الشائكة. وكان الحكم في حق هؤلاء هو مصادرة أملاكهم باختصار.

- المساكن الشاغرة: السماح للفقراء واللاجئين بالإقامة فيها، عكس الموسرين الذين بإمكانهم بناء مساكنهم الخاصة⁽¹⁾.

الولاية الثانية "النظام" -- إعادة هيكلة دائمة

كان مجلس الولاية الثانية غداة الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، يضم إلى جانب العقيد علي كاهي قائدا، الرواد:

- حسين أروبيح نائبا سياسيا،

- صالح بونيدر (صوت العرب) نائبا عسكريا،

- الطاهر بودريالة مكلفا بالاستعلام والاتصال.

وكانت الولاية مقسمة جغرافيا إلى أربع مناطق⁽²⁾ قبل إصاحة منطقة خامسة تصم مدينة قسنطينة ومحيطها المباشر.

وحسب تقرير من قيادة الولاية إلى الحكومة الوليدة أن الوضعية السياسية يومئذ كانت مريحة، لأن سكان الولاية يساندون الثورة رغم محنة المعاناة

1. نفس المصدر.

2. في بداية الثورة كانت تضم ثلاث مناطق هي الأولى (غرداية) والثانية (قسنطينة) والثالثة (جيجل - سطيف).

اليومية، وكانت فرحتهم كبيرة بتأسيس الحكومة التي يعتبرونها مكسبا سياسيا عظيما.

غير أن هذه الملاحظة الأولية لم تمنع العقيد كافي ورفاقه من طرح عدد من المشاكل بجرأة وصراحة نادرتين.

فالإعلان عن الحكومة كان مفاجأة لمجلس الولاية الذي يتمتع أعضاؤه الأربعة بالمصوية الكاملة في مجلس الثورة. اكتفت لجنة التنسيق والتنفيذ لإشعارهم، ببرقية أشبه باللفز أرسلت أكثر من مرة، مفادها "انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"¹

وترى قيادة الولاية في هذا الصدد أن أهمية الحدث، كانت تستوجب اجتماع مجلس الثورة أو استشارة قادة الولايات على الأقل⁽²⁾.

وكانت المفاجأة الثانية تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة الجديدة الذي كان له وقع خاص بالولاية الثانية، باعتبارها ساحة مواجهة رئيسية للتنافس السياسي التقليدي بين الوطنيين والإصلاحيين. فقد شجع هذا التعيين عناصر التيار الأخير التي خرجت عن صمتها، وراحت تتعاضد بانتصارها من خلال الظفر برئاسة الحكومة⁽³⁾.

وعرعت الولاية مفاجأة خاصة : تعيين الأمين خان مسؤول القطاع الصحي كاتب دولة في الجهاز التنفيذي الجديد.

ومن القرارات الأولى للحكومة الجديدة تعيين هيثمين لأركان الجيش : شرقية بعمار ديمار (تونس) وعربية بوجدة (المغرب). هذا القرار الصادر في 30 سبتمبر تم إبلاغ الولاية الثانية به في بداية أكتوبر الموالي. وقد رد عليه العقيد كافي بالعبارات التالية:

- تأييد القرار مع التحفظ على التعيينات في مناصب الهيئتين.

1. علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري مشهورات القصة، الجزائر، 1999

2. نفس المصدر

- وجود الهيئتين بداخل البلاد أجدى وأنفع.

- تذكير بتجربة "قيادة العمليات العسكرية" (كوم) التي لم تقدم دعما كبيرا للداخل، لاسيما فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة : مشكلة الإمداد بالسلاح.

وتضمن رد العقيد كافي من جهة أخرى جملة من المطالب بذكر منها :

1 - مراجعة أرضية الصومام لأنها لم تعد تتماشى مع المرحلة الراهنة.

2 - عودة "القاعدة الشرقية" (منطقة سوق أهراس) إلى الولاية⁽¹⁾.

3 - إرسال قائمة أعضاء مجلس الثورة بأسمائهم إذا أمكن

- كما تضمن الرد جملة من الاستفسارات المعرجة مثل : الاستفسار عن

كيفية تشكيل الحكومة ذاتها، وعن تمويض لجنة التنسيق والتنفيذ "باللجنة الدائمة للثورة"⁽²⁾، وعن مسؤولية الحكومة أمام هذه اللجنة. مع أن مجلس الثورة هو الهيئة العليا.

هذه الاستفسارات تكشف عن تعمك واضح بشرعية مجلس الثورة، واندعاش من وجود هيئة فعلية تنازعه صلاحياته.

مثل هذه الانشغالات التي تعبر عنها رسالة العقيد كافي إلى الحكومة المؤقتة كانت عامة تقريبا، كما تؤكد مساعي العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة المجاورة في نفس الفترة تقريبا، لعقد اجتماع تنسيقي مابين الولايات بهدف دراسة المستجدات على الصعيدين الداخلي والخارجي

كان عميروش قد طرح هذا الموضوع على قائد الولاية الثانية، فرد عليه باقتراح لقاء ثنائي أولا. وكان هذا الرد يخفي تحفظا مردوجا :

1. نظم المناطق للحدودية الشرقية شمال الورد. وقد أقيمت بالأيراس بعض الوقت حين آن لتتخذ شكل قاعدة خلفية لإمداد الولايات الداخلية (الثانية والثالثة والرابعة) وتسلطها بدءا من ربيع 1956
2. شكلت هذه "القيادة العليا الفعلية" على غرض اجتماع مجلس الثورة بالقاهرة في أغسطس 1957، وكانت تضم يومئذ : محمود الشريف (الأول) ومن طيال (الثانية) وكريم (الثالثة) وأوعمران (الرابعة) وعبد (منطقة العاصمة) وبوالصوف (الخاصة).

1 - تحفظا على معالجة عميروش لأزمة "العكيدة الزرقاء" التي كانت لها انعكاسات سيئة في المناطق المجاورة للولاية الثالثة شرق وادي الصومام. وقد عبرت قيادة الثامنة عن موقفها بوضوح في رسالة إلى الحكومة المؤقتة، التمسّت من خلالها إرسال لجنة تحقيق في العكيدة وإبعادها. وعرضت بالمناسبة وساطتها لنقل "المناصر العشبوية" إلى تونس.

2 - تحفظا على الدور الريادي الذي يحاول عميروش القيام به في الداخل، بحكم وثيق صلاته بوزير القوات المسلحة بالقاسم كريم، علما أن كافي بدوره كان على صلة وثيقة بوزير الداخلية عبد الله بن طبال.

هذا التحفظ المزدوج، لم يمنع عميروش من طلب استضافة الولاية الثانية للاجتماع التسميقي الذي دعا إليه ربما بنية وضع العقيد كافي أمام الأمر الواقع. لكن قائد الثانية رحب بعميروش وضيوفه العقيدين أحمد بوشرة وسي الحواس والرائد الحاج لضر، معتذرا عن المشاركة في اجتماعهم الذي انعقد بصواحي المليية من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، بعد أن كلف بعض مساعديه باستقبال الضيوف وتوفير ما يحتاجون إليه من وسائل لقعد اجتماعهم في أحسن الظروف⁽¹⁾.

وهي أواخر مارس 1959 خرج العقيد كافي إلى تونس للمرة الثانية، بعد أن تلقى استدعاء من الحكومة، فترك مكانه الرائد صالح بونيدر - نائبه العسكري - الذي كان عليه أن يتصدى لمخطط شال الذي وصلت عملياته (بعمور "الحجارة الكريمة") مناطق الولاية (من الغرب إلى الشرق) ابتداء من نوفمبر من نفس السنة.

صرب المخطط الولاية بقوة فارك نظام جبهة التحرير بعض الوقت، لكن سرعان ما استعاد هذا النظام حيويته، بعد أن تكيف مع الوضعية

1 - هم السباط حسين أرويج والطاهر بودريالة والأمين خفن.

الجديدة بإجراء تقسيم جديد على المناطق، وتحويل مدينة قسنطينة ومحيطها القريب إلى منطقة قائمة بذاتها.

ويكشف تقرير مجلس الولاية حول الوضعية العامة سنة 1960، أن الظروف السيئة التي يعانيها الجزائريون لم تقل من معنوياتهم، ولا من وفائهم للثورة وأدواتها السياسية والعسكرية⁽¹⁾. وتؤكد ذلك مشاركتهم الحماسية في الاحتفال بذكرى فاتح نوفمبر 1954.

ويؤكد تقرير خاص بمنطقة قسنطينة لنفس السنة، استمرار وجود ونشاط النظميين السياسيين وشبه العسكري (الفداء)، رغم الحصار الشديد المفروض عليها من جيش الاحتلال ومصالح الأمن، هذا الحصار الذي جعل تنظيم جبهة التحرير وامتداداته في حالة إعادة هيكلة دائمة تقريبا⁽²⁾.

وشهدت معظم مدن الولاية مظاهرات عارمة في ديسمبر 1960، تجاوبا مع انطلاق 11 من نفس الشهر بالعاصمة، وكانت أعنف المواجهات بمدينة شرقا وسطيف غربا.

الوضعية السياسية :

تكشف تقارير الولاية، أن الوضعية السياسية الداخلية كانت سنة 1960 تتميز بما يلي:

1 - مواقف المنتخبين المحليين : تقسم هذه التقارير المنتخبين على المستوى المحلي إلى ثلاث فئات : أقلية وطنية وأخرى مناوئة للثورة، مقابل أغلبية انتفاعية كل ما يهمها خدمة مصالحها الخاصة.

وتشير التقارير المذكورة إلى أن جميع المنتخبين المحليين مسلحون بمسبسات من عيار 9 مم مزودة بعشر رصاصات.

1. كافي المصدر السابق.

2. نفس المصدر.

2 - موقف النواب والشيوخ : تشير نفس المصادر أن هؤلاء غيروا

مواقفهم، بما يتماشى مع الخط السياسي لثورتنا.

وتكشف بالمناسبة أن بعض النواب والشيوخ أسسوا بالتعاون مع المعتدلين الأوربيين "التجمع الديمقراطي الجزائري" الذي اتحد من قسنطينة مقرا (وطنيا) له. ويرمي هذا التجمع إلى هدف وطني يتسجم مع أفكار وأهداف جبهة التحرير الوطني. ولا يمكن حسب نفس المصادر أن يتحول إلى "قوة ثالثة مناوئة لجبهة التحرير، علما أن بعض المعنصرطين فيه أقدموا على ذلك بمواقفتها⁽¹⁾.

وكان من أبرز مشطلي هذا التجمع المعاصي علي معلّم، وهو متزوج من فرنسية اشتغلت بباتنة هي أمانة الجنرال "بارلانج" مؤسس مصالح "الصالح"⁽²⁾. وكان من العناصر المعول عليها لتمرير سياسة "الجزائر الجزائرية" كما سنرى لاحقا.

3 - الحزب الشيوعي الجزائري : تؤكد نفس المصادر أن هذا الحزب -

المتواجد سابقا وسط عمال السكة الحديدية خاصة - قام بمناسبة فاتح نوفمبر 1960 بتوزيع منشور في قسنطينة، "انتقد فيها بشدة الأخطاء التي ارتكبتها جبهة التحرير"، وامتنح عكس ذلك "مقاومة جيش التحرير".

4 - الحركة المصالية : تؤكد ذات المصادر أن هذه الحركة لم يعد لها

وجود بالمدينة من ناحيتي التنظيم والنشاط، مع الإشارة إلى وجود عناصر سابقة فيها لكن لا تقوم بأي نشاط.

5 - الأقلية الأوربية : تميز المصادر المذكورة بين:

- الأوربيين الذين يرغب العديد منهم في مغادرة الجزائر، كما تدل على

ذلك "المناجر والمعارات المعروضة للبيع بأسعار زهيدة".

(1) كاهي، نفس المصدر السابق

2. مصطلح مراردة (بن النوي)، شهادات ومواقف دة قهدى، عين مليلة، 2003

اليهود وتبدو رغبتهم في المفادرة أقوى، فهناك مثلاً 78 حالة تنازل عن حقوق في بنايات مشتركة²، وجل هؤلاء يرغبون في السفر إلى إسرائيل، كما تلم عن ذلك طلبات جوازات السفر⁽¹⁾.
ومعنى ذلك أن سنة 1960 كانت سنة الهزيمة المعنوية على مستوى نسبة هامة من الأقلية الأوربية.

الوضعية الاقتصادية :

تكشف بعض وثائق الولاية أن حالتها الاقتصادية تعرف مصاعب من ناحيتي التمويل والتمويل خاصة. ويبدو المعجز المالي قديماً حسب تقرير قائد الولاية إلى الحكومة المؤقتة بعد تمام شهر من الإعلان عن تأسيسها. فقد جاء فيه بخصوص الفترة الممتدة من فاتح سبتمبر 1957 إلى نهاية فبراير 1958، أن النفقات بلغت قرابة 41 مليون فرنك (قديم)، في حين لم تتجاوز الإيرادات 39 مليوناً. ويلاحظ التقرير أن المعجز الحقيقي أكثر من ذلك، مع توقع أن يزداد المحر متبعة فقر الشعب المتزايد.

ويسجل تقرير صادر عن مجلس الولاية يخص عام 1960، متاعب في تحصيل الاشتراكات من "العثات البرجوازية"⁽²⁾ خاصة، "هذه العثات التي لا تدفع إلا تحت التهديد أو إلا إذا شعرت بأن الرياح تهب في صالح الثورة"¹
كما يسجل التقرير ظاهرة التهرب من خلال الإشارة إلى مراغم البعض، أنهم "على صلة مباشرة بالحكومة المؤقتة"¹

ويقدم التقرير الاقتصادي لمنطقة قسنطينة خلال نفس العام، تفاصيل

أخرى مثل:

1 كلشي. المصغر السابق.

2. يضع التقرير المعلم والأستاذ في نفس السلة مع كبار التجار وملوك الأرض.

- حذر المشتركين الشديد، فهم لا يدفعون إلا بواسطة المعارف الموثوقة.
- أن بعض المتأخرين في الدفع، أصبحوا يساومون في المبالغ المتراكمة المستحقة عليهم!
- أن الجبهة تفرض ضريبة على الصفقات (التجارية والعقارية) بنسبة 20٪، غير أن الذين يدفعون هذه النسبة كاملة قليلون.
- أن الجبهة تفرض الاشتراك على التجار التونسيين الذين يتكربون عادة، زاعمين أنهم يدفعون اشتراكهم للحكومة المؤقتة!
- ضعف مساهمة العمال والموظفين بصفة عامة، مع الإشارة إلى أن عقراء هاتين الفئتين أكثر حماسا وانتظاما في دفع ما عليهم!
- إشادة بانتظام اشتراكات التجار الميزابيين.
- ويصح التقرير بالمروية في التعامل مع المتعاسين أو المترددين، لأن في التشدد عليهم خسارة للجميع.
- ويكشف تقرير قسطينة بصفة عامة عن ضيائية مالية، بالإشارة إلى "صعوبة معرفة عدد المشتركين، وبالتالي تقديم حسابات دقيقة للمبالغ المحصلة شهريا. ويجد المذر لذلك، في نقص العناصر المتعلمة القادرة على ضبط الحسابات"⁽¹³⁾.
- ومن جهة أخرى تسجل تقارير الولاية أن وضعية التمويل تواجه صعوبات بدورها، نتيجة الإنقطاعات الدورية في حلقات الاتصال والنقل. بسبب المتعصب الأمنية بدون شك.

الحالة الاجتماعية:

لم تتوان حلايا نظام جبهة التحرير الوطني المنتشرة في جميع أقسام الولاية في أداء مهامها الاجتماعية سواء في الأرياف أو المدن، ورغم

1. كافي، نفس المصدر السابق

الظروف الأمنية المشددة بل الخائفة أحيان، تمكن هذا النظام من إنشاء فروع لاتحاد العمال والاتحاد النسائي فضلا عن الهلال الأحمر الجزائري، فعلى الصعيد النقابي مثلا، كانت طوابع اتحاد العمال تسرب بانتظام ويجري توزيعها، مساهمة بذلك في توسيع الحركة النقابية عبر الولاية. ويساهم الهلال الأحمر بالتنسيق مع الفرع النسائي في الإسعاف العام للمواطنين، بدءا بتقديم المساعدات الضرورية لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين، فضلا عن إرسال ما تيسر من الطرود إلى هؤلاء في السجون والمحشذات.

وتتواجد خلايا الجبهة وسط التجمعات المكانية، المعاملة بالأسلاك الشائكة تحت الرقابة الدائمة لجيش الاحتلال، وتسجل تقارير الولاية على سبيل المثال، أن ظروف المعيشة كانت قاسية جدا داخل هذه التجمعات التي تتصدق إدارة الاحتلال على سكانها بوجبات زهيدة، تقتصر في معظم الأحيان على حساء من عدس أو حمص⁽¹⁾.

وسواء في المدن أو الأرياف أو التجمعات تصطلع خلايا الجبهة كذلك بدور قضائي، بالنظر في مجمل القضايا الطارئة مثل المنازعات والأحوال الشخصية حيث كانت تحل تماما محل جهاز إدارة الاحتلال في هذا الميدان. وقد نجحت هذه الخلايا في تأجيل بعض الملفات المعقدة إلى ما بعد الاستقلال⁽²⁾.

الولاية الثالثة : مبادرة اجتماع قادة الداخل

كان على رأس الولاية الثالثة قيادة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مجلس بقيادة العقيد عميروش آيت حمودة وعضوية الرواد محمد آكلي

1 نفس المصدر

2 رواد عظماء المصدر السابق.

(أولعاج)، وأحمد فضال وعبد الرحمان ميرة وحسن محيوز. وكانت الولاية مقسمة جغرافيا إلى أربعة مناطق:

- أولى تمتد من خراطة إلى سطيف والبُرج حيث تتأخم الولاياتين الأولى والثانية.

- ثانية من بجاية إلى مشارف المسيلة مرورا بالبويرة.

- ثالثة من حبال أكماو شرقا إلى تيزي وزو غربا.

- رابعة من بوغني إلى زموري.

كانت ردود الفعل بالثلاثة على الحكومة المؤقتة وتشكيلتها أقوى منها في الثانية، بحكم مزاج عميروش النافر ووثيق علاقاته ببالقاسم كريم. وتعتبر مبادرة قائد الولاية بمقعد اجتماع تنسيقي ما بين الولايات، عن خلاصة ردوده المتحفظة إن لم نقل الراضية.

- فالمعديد من المصادر تؤكد أن عميروش كان مستاء من تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة ومن كثرة "السياسيين" في تشكيلها بصفة عامة. وكان لذلك يدعو إلى "حكومة ثورية" محدودة العدد، تسند رئاستها لكريم بكل استحقاق، باعتباره الوحيد من بين "التسعة التاريخيين" الذي ما يزال في الميدان بعد تحييد رفاقائه ما بين شهيد وأسير.

- وتؤكد فكرة التنسيق ما بين قادة الداخل هي حد ذاتها، عن رفض مبدأ إنشاء هيئة أركان بالحارج التي يصعب على القائد الميداني تصور دورها وجدواها وهي قابضة من وراء الحدود الشرقية والغربية.

هذه ملبعا إلى جانب هذين الإنشعابين الملف الضخم الذي كان يزعم عميروش بصفة خاصة، وتعني به ملف "المكيدة الزرقاء".

هذه المحاور الثلاثة كانت أهم ما بحث اجتماع قادة الداخل الذي ضم إلى جانب صاحب المبادرة، كلا من العقيدين أحمد بوقرة (الرابعة) والحواسي (السادسة) والرائد محمد الطاهر عبيدي (العاج لخضر) قائد الولاية الأولى بالنيابة.

وقد انعقد الاجتماع من 6 إلى 12 ديسمبر باحية الميلية بالولاية الثانية التي قاطعت قيادتها مع ذلك ربما بسبب جدول أعماله "الثقيل" جدا. واكتفت بتوفير الظروف المناسبة لاتعماده وتجاوئه. وكان هذا الفيلب مثار أسف لميروش الذي لم يخف مرارته في رسالة إلى العقيد كافي بعد ثلاثة أيام من اختتام الاجتماع، حتى أنه رأى في ذلك مؤشرا بانقسام الصفوف ونذيرا بعواقب سيئة⁽¹⁾.

كان من قرارات الاجتماع أن يتولى عميروش تبليغ نتائجته إلى الحكومة المؤقتة، وهي نتائج تعبر في مجملها بصدق عن انشغالات قادة الداخل أمام صعوبات الكفاح اليومي، وما تعانيه الولايات خصوصا من نقص فادح ومزمن في السلاح والمال.

وصادف أن تلقى عميروش في فبراير 1959 استدعاء من العقيد السعيد محمدي، قائد أركان الشرق للالتحاق بتونس في أحسن الأجال. وقد أجاب على ذلك ببرقية في 27 من نفس الشهر، توقع فيها أن يكون بالعاصمة التونسية في 20 أبريل على أبعد تقدير⁽²⁾.

وكان العقيد الحواس قد تلقى دعوة مماثلة هاتفي الاثنان على "السفر معا، وهذا ما يفسر وجودهما بجبل ثامر في أواخر مارس، ومعهما كمية من الوثائق من بينها قرارات اجتماع الميلية آنف الذكر. وقد اكتشف العدو وجودهما هناك ففرض على القائدين ومن معهما معركة شرف، انتهت باستشادهما في 28 من نفس الشهر.

حلف عميروش بالنيابة الرائد محمد أولحاج آكلي الذي واجهته منذ الوهلة الأولى قضية دقيقة : خروج جماعة من المنطقة الثانية عليه باسم "حركة الضباط الأحرار" الذين كان يحركهم التافس التقليدي بين "القبائل

1 علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، منشورات القصة، الجزائر، 1999.

2 MANSOUR RAHAL, Les maquisards, éditions El-Chourouk, Alger, 2000

الصغرى والقبائل الكبرى، فعبروا عن ذلك بشرشيخ الرائد عبد الرحمان ميرة لخلافة عميروش بدله.

وهكذا أصبح للولاية الثالثة "مشوشوها" أيضا، بعد "السكيدة الزرقاء" ومضاعفاتها الخطيرة.

ولحسن الحظ أن "الصباغ الأحرار" لم يؤثروا في قيادة أركان الشرق التي ثبنت محمد أولعاج في منصبه برتبة عقيد، وذلك في 31 أكتوبر من نفس السنة. وقد مكته هذا الدعم الذي جاء في الوقت المناسب من استعادة زمام الأمور شيئا فشيئا، وقطع دابر "المشوشين" بمضل وفاء وعزم نائبه بالمنطقة الرائد أحمد (حميمي) عضال.

وقبل نهاية السنة عززت الولاية حضورها الميداني بالعودة إلى شرق العاصمة التي جعلت منها منطقة خامسة.

كانت الولاية تتميز بكثرة القرى التي قام جيش الاحتلال بتسليمها في إطار ما يسمى بالدفاع الذاتي، وتقرر الدعاية الاستعمارية ذلك كمظهر من مظاهر إعلان الولاء ورفض اختيار جبهة التحرير الوطني. وقد استمرت هذه لطاهرة سنة 1959، كما حدث ذلك في يوليو بقرية تيزي هيل مسقط رأس الكاتب مولود فرعون⁽¹⁾.

والى جانب ذلك كان هناك المديد من المنتخبين الذين لا يخفون ولا هم للاحتلال، ويجاهرون بذلك في وسائل الإعلام المحلية التي تبالغ بالاهتمام بهم جراء هذه المواقف.

ولمواجهة الموقف على مستوى المنتخبين والدفاع الذاتي مما، بذل نظام جبهة التحرير جهودا مضنية حتى تمكن من اخراق الجهازين، فأصبحت بعض مجموعات الدفاع الذاتي مثلا مصدر تموين للثوار بالذخيرة خاصة.

1 MOULOUD FERAOU, Journal, le Seuil, Paris, 1962.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية :

فرضت إدارة الاحتلال حصارا اقتصاديا محكما على الولاية، بحجز المحاصيل الزراعية ومصادرة حيوانات السكان من جهة، ويفرض نظام الحصص على المواد الغذائية الأساسية من جهة ثانية.

وقد واجه عميروش الوضعية هذه بإقامة نظام تموين، قلل إلى حد كبير من آثار نظام الحصص، بفضل تضامن السكان الذين لم يتوانوا رغم الرقابة الصارمة في تقاسم الكميات القليلة التي يحصلون عليها مع المجاهدين. واستمر نفس النظام في عهد خليفة محمد أولحاج، رغم الارتباك والاحتلال الظرفي أثناء حملات معطط شال المتكررة. وكانت الوضعية المالية المريحة نسبيا للولاية - بفضل دعم الحكومة بواسطة اتحادية فرنسا خاصة - تمكنها من تجاوز الصعاب وحماية مجاهديها من الجوع.

وبفضل هذه الوضعية المريحة، كانت الثالثة أكثر الولايات مواظبة على تقديم منح ثابتة للمجاهدين والمصلين وعائلات الشهداء والمعتقلين والمحتاجين من عامة الشعب.

وقد اهتم عميروش خاصة بالتعليم الذي استطاع تنظيمه بطريقة أزجعت مصالح "لصالح" علما أن محتوى التربية في عهده كان عربيا إسلاميا لا غبار عليه. وأزعج هذه المصالح أكثر، عندما نجح في إرسال بعثات طلابية لاستكمال دراستها بتونس

وعلى الصعيد النقابي استعادت الهياكل القاعدية أنفاسها، بعد الشبهات التي كانت تحوم حولها أثناء محنة "المكيدة الزرقاء"، وأصبحت تساهم من جدد في تعزيز صلات الشعب بنظامه.

وتجشمت المرأة بالولاية بدون تردد مخاطر الحصار العسكري. وراحت تموص الرجال في العديد من المهام، شغل مكثفة بالتمريض وخياطة الأعلام الوطنية والمشاركة في المظاهرات، مساهمة إلى جانب ذلك في

الاتصال والتموين وجمع الاشتراكات، بل حتى في مراقبة تحركات جيش الاستقلال.

الولاية الرابعة التحدي الباهل

كانت الولاية الرابعة في خريف 1958، تحت قيادة مجلس برئاسة العقيد أحمد بوشرة (سي أحمد) رفقة الرواد:

- محمد زعموم (صالح) نائبا سياسيا.
 - رايح زداري (عز الدين) نائبا عسكريا.
 - عمر أوسديق (الطيب) نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال.
- وكانت يومئذ مقسمة إلى أربعة مناطق هي:
- الأولى وتمتد من الأحضرية إلى العاصمة.
 - الثانية وتغطي الأطلس البليدي والتيتري.
 - الثالثة وتغطي جبال الوشريس.
 - الرابعة وتغطي نواحي تنس والظهرة غربا.

وكانت الولاية في مجملها تشكل تحديا خاصا لإدارة الاحتلال، بحكم وجود أهم المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية وأكثرها حساسية في مجالها الجغرافي. هذه الخصوصية كانت تضع على كاهل قيادة الولاية مسؤوليات ثقيلة، تزيد من أعبائها عزلتها التسيية نتيجة بعدها عن مراكز الإمداد المتواجدة بالمناطق الحدودية الشرقية ولغربية

في هذا السياق حمل الإعلان عن الحكومة المؤقتة مفاجأة خاصة للولاية: تعيين الرائد عمر أوسديق كاتب دولة فيها.

كان قائد الولاية يومئذ يتأهب للسفر إلى الولاية الثالثة المجاورة للمشاركة في اجتماع تسيقي بين قادة الداخل، دعا إليه قائدها العقيد عميروش. وكان يهمه بالمناسبة بحث بعض المواضيع العامة مثل:

- 1 - المستجدات المتمثلة في إعلان الحكومة المؤقتة وإنشاء هيئتي أركان شرقية وغربية.
 - 2 - "المكيدة الزرقاء" التي تذهب تحريات عميروش حولها، إلى أن امتدادها في الرابعة أخطر منها في الثالثة⁽¹⁾. بالإضافة إلى بعض القضايا الخاصة مثل:
 - 3 - مشكلة الأسلحة التي تصل الرابعة من الحدود الشرقية عن طريق الثالثة.
 - 4 - مشكلة الحدود مع الولاية السادسة التي أعيد تأسيسها في أبريل من نفس السنة.
- وإثناء غياب قائد الولاية في هذه المهمة، وقع نائبه العسكري الرائد عز الدين في الأسر جريحا، فحاول المكتب الثاني لجيش الاحتلال استعماله في إطار "سلم الشجعان"، بإبرام اتفاق على انفراد مع الولاية الرابعة. وقد تظاهر الرائد الأسير بالقبول إلى أن تمكن من الفرار والعودة إلى ولايته. وقدمت دعاية العدو العملية بوجهين مختلفين:
- الوجه الأول أن عز الدين من أنصار "سلم الشجعان"، وأنه يكون اعتقل أو أعدم بولايته جراء ذلك.
 - الوجه الثاني أنه مخادع مع التقيد به على هذا الأساس. بعد أن خرج إلى تونس وكشف تفاصيل العملية في حديث "الأسبوعية ليكسبريس" الفرنسية.
- وتسببت العملية بصفة عامة في أحداث بليدة وسط الجنود، ما جعل قيادة الولاية تقوم بحملة شرح تجنبيا للشكوك والعشبات الناجمة عنها. وسط هذا الجو المشعون بالقلاقل، عاد العقيد بوهرة من اجتماع قادة الداخل - الذي انعقد ناحية العيلية بالولاية الثانية - يحمل هم "المكيدة"

1.P. A. LEGER, Aux carrefours de la guerre, ALBIN Michel, Paris, 1983.

الزرقاء" بعد أن زوده العقيد عميروش بقائمة عريضة تتضمن أسماء العناصر المشتبه في علاقتهم بهذه المكيدة بولايته. ويكون عميروش أقتع قائد الرابعة أن سي الطيب نائبه المكلف بالاستعلام والاتصال يوجد على رأس القائمة¹ وكان رد بوهرة فوراً وحازماً ضارياً عصفورين بحجر في نفس الوقت ؛ وضع الرائد أوصديق وعز الدين تحت تصرف الحكومة المؤقتة - بعد تعيين الأول كاتب دولة فيها كما سبقت الإشارة - بنية قطع دابر البلبلة ومضاعفاتها المبلية.

وقام في نفس الوقت بتكليف نائبه السياسي سي صالح بإجراء التحريات الضرورية في "المكيدة الزرقاء"، من خلال الإشراف على لجنة تحقيق مشتركة بين الولايتين الثالثة والرابعة⁽¹⁾. وتفرغ بعد ذلك لمواجهة الموقف العسكري بمساعدة نائبه الجديد على هذا الصعيد الرائد الجيلالي بونعامة (سي محمد)، علما أن عمليات مخطط شال بدأت تدهم المناطق الغربية من الولاية ابتداء من فبراير 1959 بواسطة كورون ثم كوروا⁽²⁾.

كانت وضعية الولاية لذلك عصبية بحكم اهتزاز جبهتها الداخلية، وما لبث أن ضاعف من حدتها وخطورتها امتشهاد قائدها المحبوب سي أمحمد، في ظروف غامضة تنقاسمها أكثر من رواية منها؛

1 - رواية الولاية بعد حوالي شهرين من وفاته، ومفادها أن القائد الشهيد أسر جريحا بعد اشتباك مع العدو بالقرب من مقر القيادة في أولاد بوعشرة (غرب المدية). ويكون توفي تحت التعذيب بعد ذلك⁽³⁾.

2 - فرضية تصفية من أحد العناصر المتورطة في "المكيدة الزرقاء" والمستهدف بعملية التطهير بعد اكتشاف أمره⁽⁴⁾.

1 مثل الولاية الثالثة في اللجنة التقييد حسن محيوز قائد المنطقة الرابعة.

2 "كورون" التي شملت غرب الرشريس فضلا عن "كوروا" التي شملت مختلف مناطق الولاية.

3 لخضر يورقة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000.

4 M. TEOUA, L'ALN wilaya 4, Casbah Editions, Alger, 2002.

هذه الضربة الموجهة التي حلت بالرابعة وهي في وضعية حرجية سياسيا وعسكريا، لم تثبط عزيمة الشائبي الباقي من المجلس الولائي الذي ظل صامدا وواجه الموقف المعقد والعسير بثبات حتى نهاية السنة فقام باستكمال المجلس بتعيينين:

- الرائد لغضر بوشنّغ من قيادة المنطقة الرابعة مكلفا بالاستعلام والاتصال.

- الرائد حمدي بن يحيى (عبد الحليم) من المنطقة الأولى مكلفا بالشؤون السياسية.

هذا الاختيار كانت له مضاعفات مفاجئة، لأن العضوين الجديدين ما لبثا أن شكلا رفقة قائد المنطقة الثانية المقيب عبد المليف طلبة كتلة لتاصر فكرة التفاوض المنفرد لوقف القتال، تلكم الفكرة التي كانت مخبرات العدو قد بثتها في أواخر 1958 بواسطة الرائد عز الدين كما سبقنا الإشارة. أي التفاوض في إطار "سلم الشجعان" الذي طرحه الرئيس دوغول في خطاب 23 أكتوبر من نفس السنة.

وحسب المعلومات المتوفرة أن الثلاثة أثروا في قائد الولاية بالنيابة الرائد محمد زعموم (سي صالح) الذي جرد دوره نائبه العسكري بونعامة. بدأت هذه العملية في مارس 1960، وانتهت باستقبال دوغول مساء 10 يونيو الموالي بقصر الإليزي الرواد سي صالح وسي محمد وبوشنّغ. وبناء على هذا اللقاء أرسل سي صالح في 19 يونيو رسالة إلى الحكومة المؤقتة، يطلب فيها ردا إيجابيا على عرض الرئيس الفرنسي في 14 من نفس الشهر، ويهدد بالتفاوض المنفرد إذا لم تسارع بذلك، بل بالتحديد بها إذا اقتضى الأمر⁽¹⁾.

1 R. MALEK, l'Algerie a Evian editions Dahlab, Alger, 1995.

وفي 21 يونيو انتقل رفقة الرائد حلیم إلى الولاية الثالثة، بهدف إقناع قائدها محمد أولحاج بالانضمام إلى خطتهم.

غير أن الرائد بونعمة المسؤول العسكري بمجلس الولاية عاد خائبا من "رحلة الإلإيزي"، بعد أن أدرك خطورة هذا التمرد الموصوف على الثورة كلها، لأنه يعني باختصار نصف 6 سنوات من الكفاح والدماء ودموع شعب بكامله¹⁵⁵. فبادر بمساعدة قادة المناطق بإعداد تقرير واف أرسل إلى الحكومة المؤقتة في 17 يونيو، وبمجرد انتقال سي صالح إلى الولاية الثالثة قام ليلة 22 يونيو بمحاكمة الرائد بوشمع وإعدامه، بعد أن تبين أنه المعرك الرئيسي لهذا التمرد. واستمرت عملية التصحيح بعد ذلك ٩؛

١ - حل مجلس الولاية وتعويضه "بلجنة عسكرية للتسيق والتفهيذ" وذلك في 14 يوليو الموالي.

2 - عقد اجتماع لإطارات الولاية حيث جرت محاكمة وإعدام النقيب عبد اللطيف طلبة، بعد الاستماع إلى تقرير منه حول العملية.

3 - استدعاء سي صالح وحليم من الولاية الثالثة ومحاكمتهم في أغسطس الموالي وإعدام الرائد حلیم، مع إحالة قضية قائد الولاية السابق بالنيابة على الحكومة المؤقتة.

وحضر المحاكمة التي جرت بالمنطقة الثانية الرائد أحمد بن شريف^(١) الذي دخل متطوعا لدعم قيادة الولاية الرابعة، تطبقا لقرارات مجلس الثورة في يناير 1960.

وهكذا تجاوزت الولاية محنة هذا التمرد الخطير واستأنفت نشاطها السياسي والعسكري بأقوى ما يكون، كما يعترف بذلك العقيد "دريون"

1.A. BEN CHERIF, Parole de Baroudes, A.N.E.P, Alger, 2003.

(DRION) قائد قطاع الملية الذي صرح في 20 أكتوبر من نفس السنة أن
الوضعية تصير من سيء إلى أسوأ⁽¹⁾.

وقام سي محمد بعد أن آلت إليه قيادة الولاية بالنيابة بتعيين عضوين
آخرين بمجلس الولاية هما:

- الرائد يوسف الحطّيب (حسن) القائد السابق للمنطقة الثالثة.

- والرائد يوسف بن خروف القائد السابق للمنطقة الرابعة.

بالإضافة إلى الرائد بن شريف الذي ما لبث لسوء الحظ أن اعتقل في 23
أكتوبر، بحرق قيادة المنطقة الأولى بعد وشاية ثابتة حسب قوله⁽²⁾.

ومن قراراته مجلس الولاية في نفس الفترة تقريرا بإنشاء منطقة سادسة
تشمل العاصمة والساحل، أسندت قيادتها إلى النقيب محمد بوسماحة
(بروازية). وجاء هذا القرار تنويعا للمعاعي المتواصلة منذ سنة لتجديد
نظام الجبهة بالجزائر وصواحيها. وما لبث هذا النظام أن عبّر عن حيويته
بتشجيع وتأييد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدت مواجهات عنيفة،
بعد إطلاق المظليين ومليشيات "الكولون" الرصاص على المتظاهرين،
مخلفين مئات القتلى والجرحى بمدن الجزائر والبليدة والشلف وشرشال.
فضلا عن أكثر من 4000 معتقل⁽³⁾.

وكانت هذه المظاهرات التاريخية متفجرا للثورة داخل البلاد عامة،
ولثوار الولاية الرابعة بصفة خاصة. بعد أن تدخلت جماهير مدنها لاحتضان
شبكات الفداء من جديد، وتخفيف الضغوط المتواصلة بأشكال مختلفة على
الأرياف والعيال.

في هذا المناخ المناسب ظهرت اللجان الشعبية من جديد هنا وهناك،
معرضة المجالس الشعبية السابقة التي كادت تختفي مطلع 1960 تماما⁽⁴⁾.

1. IBID.

2. IBID.

3. IBID.

4. TEQUILA, op. cit.

وأصبحت هذه اللجان تؤدي مهامها المتعددة كالبريد والتمويل والاتصال والإعلام، فضلا عن جمع الاشتراكات وتوزيع المنشورات، إلخ.

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية :

كانت الوضعية المالية للولاية مريحة نسبيا، نتيجة تركز العديد من النشاطات الاقتصادية ضمن إقليمها. ومن ثمة أهمية الاشتراكات والهيئات التي كانت تحصل عليها، بالإضافة إلى مخصصات الحكومة المؤقتة التي كانت تصلها من تونس وأحيانا بواسطة اتعادية فرنسا. والملاحظ في هذا الصدد أن بعض الملاك من المستوطنين كانوا يوظفون الاشتراكات بدورهم حفاظا على ممتلكاتهم.

وهي إطار المقاطعة العامة لإدارة الاحتلال، كانت هيكل الولاية تهرس على مقاطعة الشركات الفرنسية، أسوة بالمحاكم والإدارة المحلية بصفة عامة.

وكانت الولاية من جهة أخرى، تساهم في تنظيم الأسواق والمعاملات وتشجيع التعاون بين المزارعين، والدخول مع بعضهم في شراكة لضمان تموينها بكميات المواد الأساسية، وتقديم لهم القروض بناء على ذلك.

وواصلت الولاية على هذا الصعيد مهامها خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت وقف القتال في 19 مارس 1962، كما تؤكد ذلك التعليمات المتتالية الصادرة عنها مثل:

- تعليمة 10 يونيو التي تمنع الصعقات المبرمة بثمن بخس مع الأوربيين الذين اضطرتهم جنون منظمة الجيش السري الإرهابية إلى مغادرة البلاد على عجل.

- تعليمة 1 أغسطس التي تحظر جمع التبرعات، بعد تسجيل تدخل المحتالين بقوة.

- تعليمة 9 أغسطس التي تحرر إبرام الصفقات مع الأوربيين تحت ضغوط المضاربين القوية

وعلى الصعيد الاجتماعي لم تتوان هيكل الولاية في مساعدة المعوزين من عامة الشعب، وضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لبعض الفئات المعرومة، فضلا عن التكفل بالجانب التربوي من خلال تعليم مبادئ القراءة والكتابة (بالعربية) وتحفيظهم ما تيسر من القرآن الكريم. وشمل هذا الجانب جنود الولاية أنفسهم، بهدف محو الأمية في صفوفهم.

ونتيجة بعض الانعكاسات السلبية، قررت الولاية ابتداء من 1959 حظر زواج الجنود، هذا الإجراء الذي ما لبث أن شمل وجود النساء عموما رفقة مجاهدي الولاية في الجبال. وبناء على ذلك، تم سحب عدد من المجاهدات إلى المناطق الحدودية الغربية خاصة.

وغداة وقف القتال، بادرت الولاية بتنظيم أسبوع تضامن (من 28 مايو إلى 4 يونيو) مع العاصمة التي كانت تتعرض للعنف الإجرامي للمظلمة الإرهابية، هذا العنف الذي بلغ ذروته في 7 يونيو بإحراق مكتبة جامعة الجزائر ووجدت التنظيمات النقابية وهي تعيد بناء نفسها خلال المرحلة الانتقالية الحرجة في الولاية، نعم المعين بتسهيل الاتصالات والتنقلات خاصة، كما ساعدت الولاية عمال الأرض في تنظيم أنفسهم.

الولاية الخامسة : إحياء مشروع "إمارة الصحراء"

طرا تعديل في مجلس الولاية الخامسة عقب الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مباشرة، إثر تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هيئة أركان الغرب في بدايه أكتوبر 1958. وقد خلفه العقيد بن علي بودغن (لحلمي)

الذي استعان بالرائد الطاهر الهذيلي (فراج) قبل استكمال مجلس الولاية الجديد بالرائد بن حدو ويوحجر (عثمان) وأحمد بوجنار (عيسى).

وكانت الولاية يومئذ مقسمة جغرافيا إلى ثمانية مناطق على النحو التالي :

- الأولى : تلمسان.

- الثانية : ندرومة - الغزوات.

- الثالثة : هين نموشنت إلى مشارف غرب وهران.

- الرابعة : غليزان - مستعالم - وهران.

- الخامسة : سيدي بلعباس.

- السادسة : معسكر - سميدة.

- السابعة : تيارت.

- الثامنة : آفلو - البيض.

وتتميز الخامسة باتساع الرقعة الجغرافية لمعظم مناطقها واستقلالها الذاتي النسبي نتيجة ذلك، بالإضافة إلى وجود مقر قيادة الولاية ناحية وجدة بالمغرب منذ مايو 1956.

كان على العقيد لطفى أن يواجه بمجرد تنصيبه في مهامه، مناورة سلم الشجعان التي طلع بها الجنرال دوغول في 23 أكتوبر، في إطار محاولة تلمين عودته إلى الحكم على صعيد الحرب النفسية خاصة وكان لهذه المناورة آثار محدودة في بعض المناطق، تصدت لها عناصر جبهة التحرير بما يتطلبه الموقف الدقيق من حزم وصرامة⁽¹⁾.

وواجهت الولاية على مستوى المنطقة الثامنة خاصة - ابتداء من السنة الموالية مؤامرة فصل الصحراء التي انخضت أبعادا خطيرة، وكان المعول

1 شهادة إبراهيم مولاي (عبد الوهاب)، الشريك اليومي (ركن في كوليس الصلح)، العدد 1770 في 21 أغسطس 2006.

عليه في هذه المؤامرة الأستاذ حمزة بويكر⁽¹⁾ رئيس مجلس عمالة الواحات الذي لُقّبَ بالمناسبة "أمير الصحراء".

ولتجسيد مشروع "إمارة الصحراء" حاول بويكر - بمساعدة مصالح "الصالح" - زرع فكرة "الهوية الصحراوية" المتميزة، فظهر بالمنطقة الثامنة مثلا أناسٌ يقولون سراحة "أنا صحراوي ولست جزائري"⁽²⁾.

وقد تصدّت الجبهة لهذه البدعة الاستعمارية كذلك بنفس الحزم والصرامة⁽³⁾.

وفي إطار المشاكل الداخلية عرفت الولاية ابتداء من صائفة 1959، أزمة النقيب الطاهر حمايدية (الزبير) قائد المنطقة الأولى الذي قاد حركة تمرد داخل التراب المغربي، إثر خلافات شخصية ونظامية مع قيادة الولاية - التي كانت تلح عليه بالعودة إلى منطقته داخل الجزائر - ومع قيادة الحدود الغربية خاصة، وكان على رأسها الرائد أحمد مستغانمي (رشيد).

وقد حاول الزبير استقطاب بعض الناقمين على أوضاعهم بالمغرب بصفة عامة، واكتشفت مخابرات الجيش الفرنسي حركته فحاولت استغلالها في دعائيتها وحريها النفسية وأمام رد فعل قوات الثورة، اضطر النقيب المتمرد وبعض أنصاره إلى تسليم أنفسهم للسلطات المغربية. وقد سلّمت هذه السلطات النقيب إلى مصالح الثورة هناك، في أواخر 1960، فصارعت بمحاكمته وإعدامه.

وكان النقيب من قدماء الهند الصينية الذين التحقوا بجيش التحرير في فبراير 1956، بعد تخريب المركز الذي كانوا يعمكرون به في الصبابة بالمنطقة الحدودية جنوب مرمي بن مهدي.

1. حميد مسجد بلويس لاحقا. وكان قبل ذلك استاذًا بثغوية .. (الأمر عبد القادر) في المنصة

2. إبراهيم مولاي، المصير السابق.

كان تمرد التقريب الزبير، في غياب قائد الولاية العقيد لطفي المتواجد منذ ربيع 1959 في تونس، لمواجهة أزمة أخطر وأعم: أزمة الحكومة المؤقتة الأولى هذه الأزمة التي اضطرت الرئيس فرحات عباس في يوليو من نفس السنة إلى تحكيم قادة الداخل فيها. وفي إطار معالجة هذه الأزمة بقي قائد الولاية بتونس ثم طرابلس إلى غاية أواخر يناير 1960، بعد اختتام أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تم تجديده بفضل مساعي لطفي ورفاقه. كان من قرارات مجلس الثورة دخول إدارات الولايات وجزء من الحكومة إلى التراب الجزائري.

وبناء على ذلك عاد العقيد لطفي إلى المغرب حيث مكث قرابة شهر قبل عبور الحدود بناحية جبال بشار، تطبيقا لقرار مجلس الثورة وبنية إعطاء المثل لبقية إدارات الولاية كذلك. لكن العدو اكتشف أثره، فقام بمحاصرته وفرض معركة غير متكافئة عليه والفوج المرافق له. وقد انتهت المواجهة، باستشهاد العقيد لطفي ونائبه العسكري الرائد فراج في 27 مارس 1960.

تولى قيادة الولاية بالنيابة عقب هذه الخسارة الثقيلة، الرائد بن حدو بوحجر (عثمان) رفقة الرواد أحمد بوحنان (عباس) ومختار بويرم (ناصر). قبل أن يلتحق بهم سنة 1961 الرائد إبراهيم مولاي (عبد الوهاب). وكان مجلس الولاية يقود المعركة المتواصلة - على الجبهتين السياسية والعسكرية - مقسما مناصفة بين الداخل والخارج: عباس وعبد الوهاب من الداخل (المنطقتين الأولى والثالثة)⁽¹⁾ وعثمان وناصر من مقر القيادة جنوب وجدة.

وفي هذا السياق جاءت مظاهرات 9 ديسمبر 1960 التي بدأت بعين تموشنت، في شكل مواجهة بين أنصار "الجزائر الفرنسية" و"الجزائر الجزائرية" البديل

1. نفس المصدر.

الديغولي للشعار الأول. لكن الأمور ما لبثت أن اتخذت منحى آخر انطلاقاً من العاصمة في 11 ديسمبر، عندما رفع المتظاهرون الأعلام الوطنية مرددين شعارات الجزائر العربية المسلمة، وهاتين جبهة التحرير وبعض قاداتها البارزين.

وقد أعادت هذه المظاهرات في الولاية للشعب حماسه وتناوله، فعاد ليرمي من جديد بكامل ثقله وقد تجلى ذلك في انبعاث هياكل جبهة التحرير، وانتعاش حركة تمزيق المجاهدين بصفة خاصة.

تطور الوضع في الولاية السادسة

المهمة المستحيلة

كان على رأس الولاية السادسة غداة تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، مجلس بقيادة العقيد أحمد بن عبد الرزاق (العواس) بمساعدة الرائد:

- الطيب بوقاسمي (الجماللي) للشؤون السياسية.

- عمر إدريس للشؤون العسكرية

وكانت الولاية مقسمة جغرافياً إلى أربع مناطق هي:

- الأولى : جنوب الولاية الرابعة بدءاً بالمرادية وكانت قبل ذلك تابعة

لهذه الأخيرة، وكان على رأسها الجماللي

- الثانية : الجلفة وامتداداتها غرباً وجنوباً، وكانت قبل ذلك تشكل

المنطقة التاسعة للولاية الخامسة، وكان على رأسها عمر إدريس.

- الثالثة : يسكرة وامتداداتها.

- الرابعة : بوسعادة وامتداداتها.

وفي سبتمبر دائماً اتجه قائد الولاية رفقة نائبه العسكري إلى الولاية

الثالثة تابعة لعموم قائدها عميروش الذي كلل يمهّد لاجتماع قادة الدحل

الذي عقد بالولاية الثانية من 6 إلى ديسمبر الموالي.

كانت الولاية يومئذ ما تزال تعاني من وجود عناصر 'الحركة الوطنية' (المصالية) ببعض مناطقها. رغم مقتل بن لونيس في 14 يوليو الماضي، بعد أن خلفه على رأس هذه العناصر المدعو مفتاح، طرح قائد السادسة مشكلته على أقرانه في الاجتماع المذكور، فقرروا مساعدته على مكافحتها بواسطة الولاية الرابعة التي وضعت تحت تصرفه كومنندو جمال¹ الشهير.

وعبر الاجتماع من جهة أخرى عن رغبة المشاركين في الاجتماع بالحكومة قريبا، وصادف أن كانت أزمة الحكومة تستوجب حضورهم بتونس في أحسن الأجل. وقبل بدأت الاستدعاءات تصل قادة الداخل - ابتداء من فبراير 1959 - وهذا ما يفصر النقاء العقيد بن الحواس فعميروش بجبل ثامر في أواخر مارس الموالي.

والشائع في هذا الصدد أن العقيد بن كمال ينأهين للالتحاق بتونس عبر جنوب الولاية الأولى. لكن بعض الروايات تفيد أنهما كانا يعتمان التوجه بطنس المغرب عن طريق الولاية الخامسة، وأن الرائد عمر إدريس كلف بتمهيد هذا الطريق⁽²⁾.

لكن العمر كان بالمرصاد، فاستشهد العقيدان بالمكان المذكور في 29 مارس رفقة أكثر من 40 مجاهدا، من بينهم الرائد عمر إدريس الذي اعتيل بعد أن أسر جريحا.

أمام هذه الخسارة المروجة للولاية السادسة - بفقدان قائدها وباليه العسكري - وجد الرائد الطيب بوقاسمي (الجفلاوي) نفسه قائدا قطيا بالنهاية، لكنه ما لبث أن اصطدم بنحفظ قادة المناطق الأربعة عليه وهم : علي بن مسمور⁽²⁾ وسليمان سليمان⁽³⁾ والأكحل⁽⁴⁾ ومحمد شعباني ومحمد القاضي⁽⁴⁾.

1. إبراهيم مولاوي، الشرق اليوم، عدد 1770 في 21 أغسطس 2006

2. MANSOUR, Rahel, Les Maquisards, éditions El-Cherouk, Alger, 2000

3. قصة الثورة في الصحراء، مخطوطات من تاليف الطيب فرحات حميد

4. نص المصدر.

وهي 20 يوليو مزارع بإشعار قيادة الأركان - بواسطة محطة للاسلكي بالولاية الأولى - بهذه المشكلة. مقترحا إعفاء قادة المناطق المتحفظين على ولايته وإرسالهم إلى تونس أو المغرب. عرف شعباني محتوي برقية بيجمالي فأثار عليه زملاءه الثلاثة، وقرر الأربعة تصفيته في 29 من نفس الشهر.

وفي حدود أكتوبر الموالي قررت قيادة الأركان معاقبة قادة المناطق المتمردين وحل الولاية السادسة - مرة أخرى - وإعادة تقسيمها بين الولايات الأولى والرابعة والخامسة. وفي ديسمبر من نفس السنة قامت الولاية الرابعة - في عهد الرائد سي صالح - بإعدام بن مسعود والقاضي تنفيذا لقرار هيئة الأركان. أما شعباني والأكحل فقد اعتصم كل بمنطقة، بعد أن شكلا هيئة لتسيق باسم "مجلس المقباء" وظلا يسيران ما بقي من السادسة حتى بداية حريف 1961.

وفي أغسطس من هذه السنة اجتمع مجلس الثورة بطرابلس، وكان من جملة قراراته إعادة تأسيس الولاية السادسة. وكان من المتطوعين لهذه المهمة النقيب شعباني الذي حدد اتصالاته بهيئة الأركان العامة ابتداء من 30 سبتمبر الموالي.

الفصل الثامن

تطور الوضع عسكريا ودبلوماسيا

أولا : تطور الموقف العسكري

تتكامل العوامل السياسية والعسكرية والدبلوماسية في الحروب الشعبية ذات الطابع انتحري، ولن تفاوت أهميتها حسب تدرج الكفاح الوطني، ويكتسي العامل العسكري في هذا الإطار أهمية خاصة، في المراحل الأولى من هذا الكفاح - السياسي في جوهره - نظرا لدوره الحاسم في طرح القضية طرحا سليما لا غبار عليه - كقضية تحرير وطني وتصعيد استمرار قبل كل شيء.

ويتواصل هذا الدور، من خلال كشف وإحياء ردود الفعل الاستعمارية الأولى التي تحاول عادة التعتيم على هذا الطرح وتجريده من طابعه السياسي وأهدافه التحررية، فصمود الطلائع المسحة الأوس لفترة معينة، من شأنه أن يكشف هذه المحاولات وما يرافقها من ادعاءات وأباطيل.

لكن بعد بروز هذا الطرح وظهوره على الصلحة الدولية، يسترجع العامل السياسي أولويته التي تزداد أهمية مع تطور القضية، داخلها بفضل صمود الثوار، وخارجيا بتدخل العامل الدبلوماسي الذي يشكل قوة إرساء لا غنى عنها في خريف 1958 كانت القضية الجزائرية - بعد أربع سنوات من الكفاح على الجبهات السياسية والعسكرية والدبلوماسية - قد مكنت نفسها على الصعيد الشعبي والحارجي، كما يؤكد ذلك موقف الجمعية العامة للأمم

المتحدة في دورتها الـ 13 التي شاهدت امتناع الحليف الأول لفرنسا الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.
وفي هذا السياق تبين "سياسة الوسائل الكبرى" التي أعلنها الجنرال شارل دوغول - في شقها العسكري المتمثل في "سلم الشجعان" ومخطط "شال" - متأخرة جداً، لأن العامل العسكري عامة لاقد آنذاك الكثير من أهميته قياساً بالعاملين السياسيين والدبلوماسيين⁽¹⁾.

جيش الحدود، هيكلية جديدة

عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو - الذي أطاح بالجمهورية الرابعة - بعد هزات الأوان على الصعيد العسكري كبداية⁽²⁾.
فالثورة الجزائرية كانت يومئذ تتحضر لنقلة نوعية في مصيرتها، بعد أن تمكنت من حل مشكلة التسليح العويصة بفضل جهودها الخاصة، ومساعدة البلدان الشقيقة وآفاق الدعم المستظر من المعسكر الاشتراكي⁽³⁾.
هذه النقلة النوعية ما لبثت أن عبرت عن نفسها بقوة من خلال حدثين بارزين هما:

- 1 - عمليات بيلة 25 أغسطس التي هزت فرنسا من "لوهافر" شمالاً إلى "موريلان" جنوب مروراً بباريس نفسها.
- 2 - إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر الموالي. وقد أولت الحكومة الجديدة - التي خلعت لجنة التنسيق والتنفيذ - الشأن العسكري ما يستحق من الاهتمام بتليل

1 169 يحافظ العامل العسكري على مكانته في الحروب الشعبية كمحرك للعمل على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

2 بعد أن اجتازت الثورة الجزائرية امتحان السنة الأولى بسلا ومكنت نفسها شعبياً لم يعد يوسع فرنسا أن تقضي عليها مهما سخرت من وسائل.

3 شهدت سنة 1958 بداية افتتاح واعد على صعيد الإمداد بالسلاح من المعسكر الاشتراكي.

- إنشاء وزارتين للتكامل به : وزارة القوات المسلحة ووزارة التسليح والتموين العام.

- أن أول مرسوم يصدر عنها كان يتعلق بإعادة تنظيم الوحدات المربطة على الحدود بين الشرقية والغربية بعد تجربة "قيادة العمليات العسكرية" التي لم تعمر طويلا (1).

وتتضمن الهيكل الجديدة على الحدود الشرقية:

- إنشاء "هيئة أركان الشرق" التي أسندت قيادتها إلى العقيد السعيد محمدي القائد السابق لقيادة العمليات المعزولة. وقد أبقيت الهيئة الجبهة على مقر القيادة في بلدة غارديماو (التونسية)

- إنشاء قيادة حدود اتخذت من مدينة الكاف (التونسية) مقرا لها.

وإلى جانب هيئة أركان الشرق. تضم ناحية غارديماو مديرتي التكوين والصحة وممسكرات القاعدة الشرقية والولاية الثانية، بينما تضم ناحية الكاف إلى جانب قيادة الحدود. قاعدة الإمداد ومدرسة الإطارات بملاط، ومدرسة الهندسة العسكرية. فضلا عن ممسكرات وادي مير وفرن العلفاية التابعة للولاية الأولى والثالثة

وتوجد على امتداد الشريط الحدودي الباقي عدد من مراكز التدريب والممسكرات من دلة إلى قصبة مرور بناجروين والقصرين (الشعابين).
وتوجد بعض الهيكل تقريبا على الحدود الغربية:

- هيئة أركان الغرب بقيادة العقيد هواري بومدين الذي اتخذ من ناحية وجدة مقرا لقيادته.

- قيادة حدود اتخذت من ناحية وجدة كذلك مقرا لها. وقد عين على رأسها النقيب رشيد (أحمد مستعاني).

1 - تم حلها قبل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في ديسمبر 1958

وهناك أيضاً عند من مدارس التكوين والمصكرات، تمتد من الناظور شمالاً إلى بوعرفة جنوباً ومن أهم مراكز التدريب - الذي يشرف عليه

الغيب محمد علام - مركز كيداني ومركز الزعنون إلخ. وقد استمر العمل بهذا التنظيم القائم على ثنائية الأركان أكثر من سنة، قبل أن يستحل وزير القوات المسلحة بالقاسم كرم استيحية في تقريره إلى مجلس الثورة المسعد بطرابلس ابتداء من منتصف ديسمبر 1959، مقترحاً

بـ "قيادة جماعية (واحدة) على رأسها مسؤول أو هيئة حرب واسعة

الصلاحيات"⁽¹⁾.

وقد تجسد المقترح في إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير، بقرار من مجلس الثورة الذي أمضى في نفس الوقت اللجنة الوزارية للحزب لتتولى مهمة الإشراف على الهيئة الجديدة.

وقد عين على رأس هيئة الأركان العقيد هواري بومدين، باقتراح من بوعرفة - المسعود من بن طلال - على حساب العقيد السعيد محمدي مرشح كرم الذي عين بالتمشية وزير دولة في حكومة فرحات عباس لثانية.

وقد تركت سعيد بومدين حرية تعيين مساعديه، فاختار الرواد علي مجلي (الثانية) ورايح (عر العين) وراي (الرابعة) وأحمد (سليمان) فايد (الخامسة).

وهي رسالة بتاريخ 31 يناير 1960 - تحمل توقيع رئيس الحكومة وثلاثي اللجنة الوزارية للحزب - سمحت هيئة الأركان العامة صلاحيات واسعة من 8 نقاط تذكر بها:

تسمية المساعدين إلى رتبة غيب.

- تقديم تقرير دوري إلى اللجنة الوزارية للحزب⁽²⁾.

¹ BELKACEM Krim, Le Lion des Djebels, Arna Hamdani, Balland 1973, p. 321

² جمال بالمرني، أطروحة ماجستير حول جيش الحدود جامعة الجزائر كلية للتاريخ 2006.

وفي بداية شراير تم تقسيم الهيئة في مهامها، فصارعت بوضع نظام جديد لنفسها والمناطق الحدودية بصفة عامة. وقد بدأت بتجهيز نفسها بخمسة مكاتب على طريقة الجيوش النظامية وهي:

1 - مكتب الإمداد والتموين.

2 - مكتب الاستعلامات.

3 - مكتب العمليات.

4 - الجيود والمستخدمين.

5 - مكتب الإعلام والتربية.

وقد أثرت تنظيم المناطق الحدودية بإنشاء:

- منطقتين للعمليات من الناحية الشرقية منطقة شمالية بقيادة النقيب

عبد الرحمن بن سالم المسؤول السابق لوحدة القاعدة الشرقية، ومنطقة جنوبية بقيادة النقيب صالح (الموفاي) بن ندي.

- منطقة عمميات شمال الناحية العربية بقيادة النقيب العربي الطيبي.

كانت مهمة لعقيد بومدين على رأس الأركان العامة بباريساو سهلة نسبيا بسببين اثنين على الأقل.

1 - أن مسؤوليته في الولاية الخامسة لم في قيادة العمليات العسكرية

وبعدها أركان العرب، جعلت منه القائد المعلي لمناطق الحدود الغربية، لاسيما

أنه كان يتمتع مكامل الصلاحيات نظرا لانتماء أعضاء الحكومة المعنيين

بالشأن العسكري كل بمهامه المتعددة ما بين تونس والرياض والقاهرة.

2 - وجود قادة يدرين على الحدود الشرقية، مهدوا له الطريق إلى حد

كبير نذكر منهم عبد الرحمن بن سالم، علي منجلي (مسؤول الوحدات

التابعة للثانية)، أحمد بن شريف (قائد السطحة الحدودية).

هذه الظروف المواتية جعلته قائد الأركان العامة يقدم في تقرير إلى

الحكومة في يونيو 1961 حصيلة مشجعة تذكر منها

1 - استعادة السلطة السلمية والانضباط في صفوف الوحدات العرابية على الحدود التي ادمجت في عدد من الفيلق التابعة إلى المناطق العملياتية آتمة لذكر، مع تحرير هذه الوحدات من قيود الإمداد.

2 - معرفة تعداد الجنود بدقة بهدف ضبط التوقعات في محتلم العيادين (المالية، العتاد التكتيك ...).

3 - توحيد لإدارة، تخفيف أعباء الوحدات، التنسيق في قيادة الوحدات، الاقتصاد في استعمال ومائل النقل، استرجاع العتاد المخزون... إلخ مارست هيئة الأركان مهامها بقبضة حديدية كانت لها نتائج ملموسة، نظرا لحالة انتسبب والموضى النعبية التي كانت سائدة قبل ذلك.

وما لبثت هذه النتائج أن برزت على الصعيد العسكري، من خلال تحويل الأعداء مهمة من المعاهدين المرابطين بالمناطق الحدودية، من كتل شبه هامة بمعويات في الحصيض، إلى طاقة جديدة تتمتع بقدرة قتالية عالية، تساهم حقا بفعالية في انتصار الكفاح المسلح¹.

وتشهد هذه النتيجة وحدها لبومدين ورفاقه بالكفاءة، في أداء مهمة دقيقة ومتشعبة.

"صباح فرنسا" بين منحمظ ومشجع

لم ير قائد الأركان من حرج لأداء مهامه العويصة، في الاستعانة بما يسمى "صباح فرنسا" الذين التحق عدد منهم في ربيع 1958، بواسطة شبكات العادية جبهة التحرير بمرتسا وأوربا خاصة، وكان عدد قليل من هؤلاء قد فر مباشرة من داخل العرائر إلى صفوف جيش التحرير، أمثال الرائد مولود إيسير والملازمين أحمد بن شريف (الرابعة) وغريل بن عبدس، والشريف جعري (الأولى)

1 A. ZIRGUNI, Une vie de combats et de lutte, éditions Ensaadha, Alger 2000.

وكان التحاق الضباط الفارين من جيش الاحتلال محل تحفظ وشك طبيعي من لدن نظرانهم الثوار، كما تدل على ذلك بعض العبارات التي أطلقت عليهم مثل:

"مبعوثين" أو "حزب فرنسا"⁽¹⁾ التي كانت تتردد على الألسنة آنذاك⁽²⁾. ويعود ذلك إلى حذر مفهوم، وفي نفس الوقت إلى قتال بعض هؤلاء في صفوف جيش الاحتلال بالجزائر قبل نقلهم إلى فرنسا وأوروبا⁽³⁾.

وكان أول من استعان بهؤلاء الضباط الفارين - باحتشام - العقيد السعيد محمدي. وعلم بومدين بذلك فطلب بعضهم للعمل بالحدود المغربية في مراكز التكوين والتدريب خاصة.

وقد أشار كريم إلى وضعية الضباط الفارين في تقرير 5 أغسطس 1958 إلى لجنة التنسيق والتنفيذ على النحو التالي: "أما الأخذ بمقترحات الخبراء ودوي الاختصاص حفاظا عليهم. أو الأحسن إعمالهم من مهامهم لاسيما إن كانت معوية بالأساس"⁽⁴⁾.

وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر وتمييز كريم وزيرا للقوات المسلحة، يادر باستعادة بعضهم من بومدين وقريهم إليه بواسطة الرائد إيسير، العضو النافذ في ديوانه العسكري الذي أخذ يعاملهم معاملة خاصة، زادت من حساسية الضباط الثوار نحوهم⁽⁵⁾. وفي تقريره إلى مجلس الثورة في ديسمبر 1959، أثار الموضوع من جديد، على أساس أن الاستعانة بالضباط الفارين أفضل من اللجوء إلى الخبراء الأجانب. هذه العكسة تباها قائد الأركان العقيد هواري بومدين الذي ما لبث أن جعل منهم المؤطرين الفعليين لجيش التحرير الناشئ بالمناطق الحدودية.

1 IBID.

2. الطيب فرحات حميدة. قصة الثورة هي المصدر. مخطوط.

3 أمثال الرائد إيسير والتقيب محمد فيسي الخ.

4 In les Archives de la Revolution Algérienne, M. HARBI, éditions J. Afrique, Paris.

5 فرحات، حميدة المصدر السابق.

وعلى صعيد آخر، قام العقيد بومدين حرصاً على استقلالية هيئة الأركان، بإشياء هيكل استعلامات خاص بجيش التحرير متميز عن مصالح الاتصالات التابعة لوزارة بوالصوف (مالخ)، أصبح بمثابة النواة الأولى للأمن العسكري بمعناه المحتملة للداخلية (حماية أمن الجيش) والخارجية (الاستعلام والرد على الدعاية الأجنبية)⁽¹⁾.

التسليح : ثغرة المعسكر الاشتراكي

كانت مهم تسليح وإمداد الجيش في الحكومة المؤقتة الأولى مورعة بين ورارتين ، القوات المسلحة والتموين والتسليح فالوزارة الأخيرة كانت تقوم بالبحث عن الأسلحة وشرائها ونقلها إلى غاية الحدود الشرقية والغربية، بينما تشرف وزارة الأولى على نقلها إلى ميادين القتال المختلفة.

وقد كان لتأسيس الحكومة في حد ذاته أثر إيجابي على مستوى التسليح والتموين العام، إذ شجع بعض الدول الشقيقة والصديقة على التعامل معها كهيئة شرعية ورسمية تقريبا، فتبرم معها لذلك الصفقات والاتفاقات بصورة عادية، وكانت دول مثل مصر والعراق وسوريا والأردن سباقة في هذا المضمار.

ومن جهة أخرى أخذت الثغرة المستعجلة من ناحية المعسكر الاشتراكي في الاتساع، بعد التحاق كل من الصين والاتحاد السوفييتي بقائمة الدول المصدرة أو المتبرعة بالأسلحة الموجهة لجيش التحرير.

ويمكن القول أن الثورة الجزائرية كانت عند تأسيس الحكومة المؤقتة، قد تمكنت من احتراق الحصار المصري حولها في ميدان التسليح الأمر الذي غير المعادلة تماما . من إمداد حروب عماليات إلى إمداد نواة جيش نظامي باتم معنى الكلمة.

⁽¹⁾ Y. COURRIERE, Les jeux du desespoir. Fayard, Paris.

مصاعب في إمداد الداخل،

وتماشيا مع الوفرة المتزايدة تغيرت معادلة نقل الأسلحة كذلك، الأمر
لذي ضاعف من أعباء مديرتي إمداد الشرق والغرب بوزارة التسليح
والتعمين، فقد اضطرت الوزارة إلى إنشاء حظيرة خاصة من وسائل الشحن
المختلفة، لنقل الأسلحة من موانئ مصر وليبيا وتونس والمغرب إلى المناطق
الحدودية، وكانت قيادة الثورة سابقا تعتمد أساسا على مساعدات
الحكومتين المصرية والليبية، وتبرعات بعض المتعاطفين الليبيين خاصة (1)،
وتم تنظيم شبكة النقل البري شرقا من الإسكندرية إلى الكاف بتونس،
مرورا بعدد من المراكز أهمها : مرسى مطروح، السلوم، بنغازي، طرابلس.
تونس واستمر الاعتماد على البواخر لإمداد الجبهة الغربية، رغم المراقبة
المشددة لحركة السفن من قبل الأسطول الفرنسي والبحرية الحليفة في
البحر المتوسط،

بين اعتمدت مصالح الوزارة المعنية على الطيران التجاري أيضا، لنقل
الأسلحة إلى الغرب نحت عطاء استيراد اللوز من ليبيا (2)،
ولجأت قيادة الثورة إلى طيران بعض البدل الشقيقة والصديقة، لنقل
الأسلحة مثلا من السعودية إلى مصر، ومن العراق وتركيا باتجاه بنغازي أو
طرابلس.

واستلذت مصالح الثورة من جهة أخرى أن تنشئ شبكة تسليح بأوروبا
ذاتها من أهم محطاتها:

- محطة أوروبا التي كان يشغلها عبد القادر أواصري (بايعمي) الذي
تعرض بفرنكفورت إلى محاولة اغتيال في ديسمبر 1959،

1 ABDELAMDJID BOUZBID. La logistique durant la guerre de libération nationale,
Bibio plus, Alger, 2003

2 شهادة حماد بن عودة في كتابنا ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2003.

- محطة ألمانيا (الاتحادية سابقا) التي كان ينشطها المناضل محمد يوسف انطلاقا من مدينتي "قيسبان" و"كبلان".
 هذه الشبكة المتنامية الأطراف أودت بحياة وهابية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية في 18 يناير 1960.
 وإنشاء وزارة كبيرة باسم وزارة التسليح والاتصالات العامة (مالع) التي عين على رأسها عبد الحفيظ بو الصوف. مما لبث طموح الوزير الجديد أن تجلّى في عدة مظاهر، منها تطوير نواة صناعة حربية بكل من المغرب وتونس.
 - ورشات الأسلحة بالمغرب مثلا، لم تعد تكتفي بصنع مختلف أنواع الذخيرة لمواجهة الأسلحة الحليفة والمدفعية، بل أحدث تحاول إنتاج ورشات مقلدة وحتى بعض أنواع المدافع (العربي).
 - ولم تعد ورشات تونس بدورها تكتفي بصنع شحنات البفطور، وإصلاح الأسلحة المختلفة، بل أخذت تفتح خزانات الذخيرة وبراميل الزيت الموجهة لتهريب أسلحة حميدة إلى ثوار العاصمة خاصة.
 غير أن حل مشكلة التسليح على النحو السالم، لا يعني بالضرورة حل مشكلة إمداد جيش التحرير بالأسلحة اللازمة. لتعمية دوامة الثورة الشعبية داخل الجزائر خاصة، فهذه المشكلة ما لبثت أن طرحت نفسها بشكل آخر، سمويات متزايدة أمام عملية إيصال السلاح إلى جيش التحرير بالولايات، بعد أن أقام جيش الاحتلال خطا دفاعيا على امتداد الحدود الشرقية والغربية هي الفترة ما بين حريف 1957 وصائفة 1958، باسم "خط موريس"⁽¹⁾.
 وقد تطلعت قيادة الثورة منذ البداية إلى خطورة هذا الحاجز المعادي كما جاء ذلك في تقرير بالقسم كزيم إلى القيادة (أغسطس 1958)، حيث اعتبر هذا الخط "معدا جديا يشكل خطرا على الثورة، ويستوجب حلا ملائما لتمير السلاح"⁽²⁾.

1 سبة إلى أندري موريس وزير الدفاع في حكومة جورجس موريس (يوليو 1957).

2 To M. HARBI, Les archives de la révolution algérienne éditions L'Afrique, Paris, 1981. 2

وكانت قيادة الثورة بالخارج، قد أنشأت لحل مشكلة الإمداد منذ ربيع 1956 القاعدة الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية بمهمة مزدوجة، - كمخزن للتمون مباشرة بالسلح، ومعنى ذلك الولايتين الأولى والثانية

المتاخمتين للقاعدة، ومدرجة أقل الولايتين الثالثة والرابعة التي كانتا - رغم البعد - ترسلان بين الغينة والأحرى قواقل إلى القاعدة لتعود منها مجهزة بما تيسر من سلاح.

- كمساعدة إمداد بآتم معنى ذلك، تقوم بإرسال قواقل السلاح إلى الولايتين الثالثة والرابعة خاصة.

وكانت قيادة الحدود الغربية تقوم بدور مماثل كمخزن بالتمون مع الولاية الخامسة التي كانت تكلّم أحيانا بفقل حصص من السلاح إلى الولايتين الرابعة والخامسة.

وحسب تقدير الخبراء أن أداء قواعد الإمداد على الحدود الشرقية والغربية كان جيدا، غير أن عملية الاستقبال بالولايات المعنية لم تكن مدروسة بطريقة مناسبة⁽¹⁾، الأمر الذي جعل مشكل الإمداد يظل مطروحا على معظم الولايات وإن تفاوتت حدته بين الواحدة والأخرى. تؤكد ذلك الرسائل بين قادة الولايات وقيادة الأركان، كما تعبر عنه التصرّيات الصادرة عن هذا المسؤول أو ذاك، مثل قول الرائد الحاج لحصر قائد الولاية الأولى بالنيابة في ربيع 1959: 'لولا نقص الأسلحة لتطوع الشعب كله'⁽²⁾، إشارة إلى الطابع الشعبي للحرب التحريرية، وإمكانات التجنيد غير المحدودة المسلحة لحيش التحرير الوطني بالداخل.

هي صائفة نفس السنة استكمل جيش الاحتلال إنجار 'خط شال' وهو خط دفاعي ثان، أكثر تطورا من 'خط موريم' وأقرب منه إلى المناطق

1. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions En-zahdha, Alger, 2000.

2. المجاهد، عدد 42، 18 ماي 1959

الحدودية . وتكمن خطورة هذه الخطوط الدفاعية أساسا في القوات للضخمة المدججة بالصلاح التي تقوم بعراستها وحماياتها والتي تسارع بتعقب القوافل أو الجماعات المسلحة التي تعترفها .

ومن الطبيعي أن تولي قيادة الثورة هذا المشكل المعقد ما يستحق من الاهتمام، بدخلة عن حل مناسب يوصلها الحاصة، ويطلب المشورة والمعونة من البلدان الشقيقة والصديقة التي لم تتوان في تقديم يد المساعدة بالخبراء واستجويرات اللازمة لتجاوز هذه الخطوط المنيع .

وقد عتمد جيش التحرير لاحتراق هذا العاجز العطير تكتيك معين يتمثل في،

- إدارة الإنذار بمدة أماكن من الخط المكهرب في نفس الوقت،

- القيام بمهمات عبور وهمية بهدف تضليل وحدات المراقبة،

- التسلل بسرعة والمبادرة بالانتشار فورا في الطبيعة وراء الخطوط،

ومن نقاط العبور المعصنة على الحدود الشرقية

1 - منقار البطة ثم النوحه شمالا نحو الذرعان أو جنوبا نحو سوق

أهراس .

2 - ما بين مداوروش ومرسط .

3 - ما بين مرسط وثيسة (1) .

وتعمل الوحدات القادمة من الحدود الغربية عادة الالتفاف على الخط

جنوب بشار .

ويتم الاختراق بمدة وسائل منها .

- تفجير شخصات من "البعلور" الذي يحدث فجوات مؤمنة يتسلل الشوار

عبرها .

- الحمر تحت الخطوط والتسلل عبر الأحاديث المستحدثة .

- تجربة بعض الوسائل المعزلة مثل الأسطوانات أو التراميل الخشبية..

إلح

وتتفاوت خطورة العملية حسب الممد، فالأعواج القلبية تتمكن عادة من التسلل دون مشاكل، عكس الوحدات الثقيلة يحجم الفصيدة أو الكثبية... وما إلى ذلك.

ومن مشاهير القادة الذين نجحوا في اجتياز سدود الموت:

- العقيد علي كافي الذي استطاع اختراق الخط دحولا وحروجا.

- الرائد محمد زعموم الذي دخل رفقة كافي في فبراير 1958.

- الرائد أحمد بن شريف الذي تمكن من العودة إلى الولاية الرابعة في

ربيع 1960.

- الرائدان علي السويحي والطاهر الزبيري اللذان تمكنا من العودة إلى

الولاية الأولى في ربيع وصائفة نفس السنة.

ومن القادة الذين كتبت لهم الشهادة في هذه المحطات

- الرائد علاوة بن يعطوش الذي صعد بينما كان يتأهب للعودة إلى الولاية

الثانية في فبراير 1958.

- عمار راحمي الذي استشهد في طريقه إلى الولاية الأولى في ربيع 1960.

وتكشف الحلول المقترحة لتجاوز عقبة الحدود المكهربة، والتمكن

مجدد من إمداد جيش التحرير بالولايات خاصة نوعا من الارتباك في

الموقف نظرا لتباين هذه الحلول بين الواقعي الممكن وشبه المتعسر لسبب

أو لآخر. فزوير القوات المسلحة مثالا يقترح في تقرير إلى مجلس الثورة

أواخر 1959، تشن حرب استتراف على الخط بمشاركة جميع الوحدات

المرابطة على الحدود (3) لكن نحدد في تقرير آخر قبل ذلك، يؤكد على

1 En la Ligne des djebels, A. HAMDANI, Balland, Paris, 1973

ضرورة المساعدة الخارجية في هذا الصدد ووجوب اللجوء إلى الإنزال الجوي⁽¹⁾، وحتى البحري باستعمال الغواصات⁽²⁾ وفي إطار "حرب الاستنزاف"، كان خط شال يتعرض فعلا من حين إلى آخر لهجمات مكثفة كمنظية لعملية عبور أو لمجرد الملوثة. حدث ذلك مثلاً:

- ليلة 14 فبراير 1959 عندما تمكنت من العبور كتيبة من 132 جندي.
- في مارس 1960 ناحية سوق أهراس بمشاركة ألفينين 19 و39.
- وكانت بعض مراكز التدريب، تقوم أحيانا بتدريبات تستهدف خط شال أيضا⁽³⁾.

ويكشف وزير القوات المسلحة في تقريره إلى مجلس الثورة أنف الذكر، أن هناك "مناقصات لإحباط مبالغها في نقل الأسلحة عبر الحدود الشرقية خاصة، مشيراً بذلك إلى عمليات الاحتراق التي تقوم بها مخبرات العدو في التراب التونسي والتي تسبب عادة في إلحاق خسائر ثقيلة بقوافل الإمداد، سواء عند العبور أو أثناء ملاحقتها عقب ذلك، غير أن هذه القوافل كانت بورف تكبد جيش الاحتلال حشائر فادحة، عندما يجبرها على خوض معارك صدامية مع وحدات⁽⁴⁾

ومهما يكن من أمر المصاعب التي كانت تعترض سبيل إمداد الولايات بالسلح ورجال المدربين، فقد أجبر جيش التحرير حصمه على مواصلة لتمتة القصوى مدة غير محدودة، لمواجهة الموقف سواء بالمناطق الحدودية أو داخل البلاد.

1. HAREL, op. cit.

2. فتحي الديب، عبد القاصر والثورة الجزائرية، القاهرة 1985

3. ZERCHUN, op. cit.

4. حدث ذلك مثلاً في جبال مرمورة (قلمة) عندما حاول الفيلق المدعم الأول بقيادة الشهيد جال بهار بولوثي اختراق إمداد قلمة من تونس في أول نوفمبر 1958 حيث لقي قائد الفيلق حتفه.

أولاً : في المناطق الحدودية

كانت وحدات جيش التحرير تشن غارات دورية على مراكز جيش الاحتلال المقابلة لها مثل:

1 - مهاجمة مركز عين الزانة في 14 يوليو 1959 والتي كانت بداية مرحلة جديدة في حرب التحرير، بالاستعمال الكثيف لمختلف الأسلحة⁽¹⁾.

2 - مهاجمة مراكز الحمدي والفوارد وعين الزرقاء ليلة 28 نوفمبر 1960، وتحرير مئات الجرائدين الذين كان جيش الاحتلال يستعملهم كدروع بشرية لحماية نفسه من مفاجآت جيش التحرير⁽²⁾.

3 - شن وحدات الولاية العاصمة غارات ناجحة على بعض مراكز جيش الاحتلال في الحدود العربية، والاستيلاء على كميات هامة من الأسلحة كما حدث في بن سكران وتيرني⁽³⁾.

ثانياً : داخل البلاد:

حافظ جيش التحرير داخل البلاد على زمام المبادرة رغم الحصار الشديد المتصروب على المدن، وعمليات التمشيط الكبرى التي استولت في خريف 1958، تمهيدا لمخطط شال الذي شرع في تنفيذه رسمياً مع عملية كورون⁴ في بداية فبراير 1969

يؤكد ذلك الرائد الحاج لحضر القادم لقوة من ميدان المعركة بالأوراس بقوله : "تصعب المبادرة دائماً بأيدينا"، ويصر ذلك بمأملين على قدر كبير من الأهمية.

تأييد الشعب الذي يرداد قوة وتماسكاً مع مر الأيام

1. 194 المجاهد، عدد 47، 27 يوليوز 1959.

2 المجاهد، عدد 84، 28 نوفمبر 1960.

3. الجهلاني هلال (عقل)، الشرق اليومى عدد 4، سبتمبر 2006

- معرفة الميدان هذا الحليف الهام : فنحن أصحاب البلاد نعرف طبيعة الأرض ومساكنها⁽¹⁾.
- وتشهد كثافة العمليات ذاتها على أن جيش التحرير ما يزال بعد عودة لجبرل إلى الحكم سيد الموقف.
- فقد 'حيي' انتخابه رئيسا للجمهورية في ديسمبر 1958 - 330 عملية خلال أسبوعين فقط، كما 'حيي' تنصيبه في مهامه يوم 8 يناير الموالي به 184 عملية خلال أسبوع واحد⁽²⁾.
- وتجند العمل الفدائي بالعاصمة والساحل، رغم كثافة الوجود العسكري بالمنطقة، والتجهيزات الدفاعية التي أقامها هناك.
- 1 - فقد وصفت الفدائية جميلة بوباشا قنبلة بمفهوم 'أبرامسري' في قلب العاصمة يوم 27 يوليو 1959. وكانت تخطط لوضع قنبلة مماثلة بقاعة 'الأصال بوردي' (ابن خلدون)، وكر الدعاية الاستعمارية بواسطة الفعاليات ذات الطابع الفني⁽³⁾.
- 2 - وهاجم الفدائيون شاطئ شونة (البيضاء) عصر 3 يوليو 1960، مع حطب 13 قتيلا و 40 جرحيا معظمهم من المستوطنين وعساكر العدو.
- 3 - وخاض جيش التحرير بالولاية العاصمة معركة جبل مزي (عين الصغراء) ما بين 6 و8 مايو 1960 بخصم كتائب حسنة التجهيز كبدت نحية جيش الاحتلال - من مغليين ولقيت أجنبي - خسائر فادحة، ما جعل المعركة تتحول إلى هزيمة وهزيمة في آن واحد، بعد لجوء جيش الاحتلال إلى استعمال سلاح 'النبالم' المعظور، وقد علق وزير الأحيار محمد يزيد وهو يعود جرحى المعركة بالرباط قائلا : 'لا مكدة في العالم المتمسك بالحكومة وجيش يستعمل النبالم'⁽⁴⁾.

1 197 المجاهد، عدد 42، مسرد سابق.

2 H. ALLECI, La guerre d'Algérie (T2), Temps acroche, Paris, 1981

3 شهادة الفدائية في كتابها، فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر 2001

4 المجاهد، عدد 30، مايو 1960

كان جيش التحرير يومئذ يصعد الانتشار في أعماق الصحراء، بعد
مركز وحدات خفيفة⁽¹⁾؛

- ناحية الدباب في أقصى الحدود الحزبية، الجزائرية التونسية

- الحدود الجزائرية الليبية (مقاطعة طرفيلس).

- الحدود الجزائرية المالية.

- الحدود الجزائرية الموريتانية.

وقد سجلت هذا الانتشار الصحرافي الفرنسية ذاتها بعنوان بارزة:

- فقد كتبت "المعارف" في 19 سبتمبر 1960، أن مجموعة من الثوار في قلب

الصحراء كبدت الوحدات الفرنسية التي حاولت ملاحقتها 9 قتلى و 7 جرحى.

ولاحظت في هذا الصدد أن هذه المجموعة لا يمكن أن تعيش بدون مساعدة

البدو الرحل، قبل إشارة إلى "وجود حاليًا لجبهة التحرير بكل من المنيمة

وعين صالح منذ بضعة أشهر"⁽²⁾.

- ونقلت لوموند في أكتوبر الموالي، أنباء معارك كانت جبال الهضار

مسرحة لها⁽³⁾.

وتشبه حدة نظام جبهة التحرير "العنفاء" هذا الطائر الأسطوري الذي

يبحث من رماده وتبدو وضعية جيش الاحتلال معه أشبه ما تكون بحالة

مميز في الأساطير اليونانية يصرح بذلك قائد جيش الاحتلال بالجزائر

موريس شال نفسه الذي أسر إلى الرئيس دوغول في يوليو 1959 - أثناء

"جولة المطابخ الأولى - قاتلا - لقد استطاع العقيد بيجار - قائد الميلق

الثالث المدعم - في سعيه، تحطيم 6 أحيال من نظام الجبهة الذي ظل

يتجدد مع ذلك باستمرار.. "ويعلق على ذلك: "وإذا بقيت على نفس الوتيرة،

سنجد أنفسنا في ذات الوضعية بعد 20 سنة"⁽⁴⁾

1 (201 المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960.

2 المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960.

3 ZERQUINI, op. cit., p. 147.

هذه الحقيقة التي نطق بها العدو في أهمية الجنرال شال، تؤكد مسبقا الأثر المحدود للامتحانات التي وضع جيش الاحتلال - في ظل "سياسة الوسائل الكبرى" - نظام جبهة وجيش التحرير على محكها. ومن أخطر هذه الامتحانات معاورة "سلم الضجيج" و"مخطط شال" الذي شرع في تطبيقه عمليا ابتداء من خريف 1958.

أولا : "سلم الضجيج" : جاء الإعلان عن هذه المبادرة - أو المعاورة - في مؤتمر صحفي عقد الجنرال دوغول في 23 أكتوبر 1958، تعبيرا عن وهم كبير كان يسكن الجنرال وحاشيته ومفاده أن "باب الاجتهاد" أسد ثعالب أمام جبهة وجيش التحرير بمجرد عودة الجنرال، فضلا عن "سياسة الوسائل الكبرى" التي قررها لقطع دابر "التمرد" في الجزائر بعد السلاح. ومن ثمة لم يبق أمام المتمردين غير "الاستسلام المموء" لحفظ ماء الوجه على الأقل مع مكافأة السباقيين منهم لتهمهم وتوبيخهم.

كانت هذه المعاورة تقتضي "التفاوض" على الاستسلام مع جيش التحرير أساسا، لكن دون مسد الباب أمام الحكومة المؤقتة التي يسميها الجنرال "المنظمة الخارجية للتمرد".

طبعاً لم ترد الحكومة المؤقتة - الممثلة بجدانة تأسيسها والفرحيب الذي قوبلت به من لدن البلدان الشقيقة والصديقة - بغير الرفض على أوهام الجانب الفرنسي الذي لم يئأس مع ذلك، فمثل يحاول تجسيد معاورته صيلة 20 شهرا ويمكن أن يقف عند ثلاث محطات في هذا الشأن

الأولى : محاولة استقلال أسر الرائد رابح (عر الدين) رزاري عضو مجلس الولاية الرابعة في 17 نوفمبر الموالي، لإقناعه "باختيار سلم الضجيج" واستعماله بعد ذلك لحمل رفاقه في مجلس الولاية على تبني نفس الموقف، وقد تسببت إليه مخابرات جيش الاحتلال نداء خلاصته : "لا مبرر لاستمرار الثورة بعد مجيء دوغول"⁽¹⁾.

1. محمد صليكي، شهادة دائر من قلب الجزائر - دار الأمة الجزائر، 2003.

تظهر الرائد ذراري في البداية بقبول الدور المقترح عليه، لكن ما لبث أن ضحك على الحمرال "ماسو" والنقيب "ملايون" الذي كلف "بمراقبته" ليعود إلى رفاقه في الولاية الرابعة قبل أن يلتحق بنومين في فبراير 1959، ويروي قصته العثيرة على صفحات المجلد⁽¹⁾. ثم في حديث مثير مع جان دانيال نشر في أسبوعية كيكسبريس⁽²⁾.

- الثانية : محاولة استغلال حلقة النقيب علي خبلي في نفس الإطار. وكان النقيب خبلي قد استسلم العدو في 21 مارس 1959 على رأس كتية مدععة بعد أزمة مصيبة وعصيبة⁽³⁾. بسبب خلاف حاد مع قيادة الأركان لشرقية تحول إلى مواجهة مسلحة. وقد اعتبرت دعاية جيش الاحتلال أن استسلامه نجاح مع سلم الشجعان⁽⁴⁾. وأقامت حو به صجة إعلامية. لكن صحيفة "لوموند" ما لبثت أن نبهت قراءها وجرءا من الرأي العام الفرنسي، بأن النقيب المستسلم فعل ذلك مكرها، مثلما فعل عاجل عجول قبل حوالي ثلاث سنوات⁽⁵⁾.

- الثالثة والأخيرة : محاولة الإبقاء بقيادة الولاية الرابعة خلال النصف الأول من 1960، وحملها على إبرام سلم منفرد في إطار "صيعة مدلة" لسلم الشجعان⁽⁶⁾. لكن رد الفعل السريع للوحدات الموالية للحكومة المؤقتة، ما لبث أن أحبط هذه المناورة الخطيرة. لتعود الأمور بالولاية إلى مجراها الطبيعي : مسار التحرر الوطني بقيادة جبهة التحرير الوطني وجهازها التنفيذي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ويمكن أن نلتصق عذرا لقادة الولاية الرابعة المنورطين في هذه المناورة، بأن اتصالاتهم مع السلطات الفرنسية - التي توجت بمقتل الرئيس دوغول بقصر

1 المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959.

2 المجاهد، عدد 38، 17 مارس 1959.

3 ZERGUINI, op. cit.

4, Y. COURRIERE, "Heure des colonels", FAYARD, Paris, 1970.

5. المجاهد، عدد 39، 2 أبريل 1959.

الإليري في 10 يونيو 1960 - كانت بعد دعوة التفاوض، في إطار إعلان 16 سبتمبر 1959 الذي طرح أول مرة اختيار تقرير المصير لحل المشكلة الجزائرية.

- ثانيا : مخطط شال: تزامنت مناورة "سلم الشجدة" تقريبا، مع التمرد الأول على مخطط شال الشهير التي انطلقت في نوفمبر 1958، بالولاية الخامسة (العرب الجزائري).

وقد نطقت قيادة الثورة مبكرا إلى طبيعة هذا المخطط، فتبنت إلى عدم جدوى الهجومات المكثفة على وحدات جيش التحرير قليلة العدد، بل إلى مخاطرها على جيش الاحتلال نفسه، إذ تتحول أحيانا إلى مجازر حقيقية في صفوفه⁽¹⁾.

واستقبل قادة الولايات الشرع المعلي في تنفيذ المخطط عبر عمليات كورون (فبراير - أبريل 1959) بنوع من عدم الاكتراث، بل الحكم المسبق بفشله، فالرائد الحاج لحصر قائد ولاية الأوراس بالنيابة يقول بكل اعتداد "لا جديد في مخطط شال يمكن أن يؤثر علينا"، علما أن المنطقة عرفت عمليات التمشيط الكبرى عمليا منذ 1955. وتعليقا على "جديد" المخطط المتمثل في استعمال وحدات الكومندو على نطاق واسع يصيف قائلا "لا يكفي لهيئتنا تكوين وحدات معاملة لوحيدنا"⁽²⁾.

وترى "المجاهد" بخصوص عمليات كورون "تحديدا، أن التنسيق بين الولاياتين الخامسة والرابعة أحبط حسابات الجبرل شال، وتسامت بالمناسبة : لماذا توقفت قيادة جيش الاحتلال عن إصدار البلاغات حول هذه العمليات؟" في إشارة إلى نتائجها المحدودة.

وم تقابا الولاية الرابعة بالأسلوب الجديد لعمليات كورون التي استهدفتها ما بين أبريل ويونيو من نفس السنة والمتمثل في الاحتلال

1 المجاهد عدد 33، 8 ديسمبر 1958.

2 المجاهد، عدد 42، 18 مايو 1959

الكثيف للميدان والمكوث به مدة طويلة ليل نهار. لأنها سبق أن تعرفت عليه من تجربة جارتها العربية. فواجهت الموقف بتقسيم الميلاق والكتائب إلى فصائل وأفواج سهلة الحركة، مما يجعل التمثل عبر صفوف العدو ممكناً وأكثر يسراً.

وكان الشأن كذلك بالولاية الثالثة التي داهمتها عمليات "جومال" (التوأمات) ابتداء من أواخر يوليو 1959. وشهدت هذه العمليات زيارة الرئيس دوغول آندي حرص على معاينة الموقف في الميدان بنفسه بعيداً عن التقارير التي لا يمكن أن تفني عن الملاحظة المباشرة بأي شكل من الأشكال.

وسارعت "المجاهد" بالحكم على "جومال" بالفشل⁽¹⁾، وكان حكمه هذا مؤشراً لعشل مخطط شال نفسه، يدلل أن الرئيس الفرنسي مستقل زيارته التفقدية لتسويق فكرة تقرير المصير، باعتباره الأفق الممكن الوحيد لحل المعصية الجزائرية، بعد أن فاك من فشل الرهان على الحل العسكري السريع حسب أوامره الأولى.

وكانت قوات الاحتلال قد مهتت لعمليات "جومال" بعمليات إيتانسال (الشراوات) التي صيرت المنطقة الأولى من ولاية الأوراس - النعامشة وناحية جبال الحصنة تحديداً، بهدف محاصرة وحدات الولاية الثالثة شمالاً، ومنعها من التمثل والانتشار بمناطقها الجنوبية التي تمتد حتى مشارف المسيلة شرق وسور العزلان غرباً.

بعد "جومال" مر مخطط شال بمرة مراع طويلة، تعبّر عن نهاية شكوك حقيقة في جدوى المخطط ذاته. وقد تراهن ذلك مع وقعة تقيمية صرامة حتمها الرئيس دوغول شخصياً في رسالة إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26

1. المجاهد، عدد 49، 24 أغسطس 1959.

ديسمبر 1959 قائلا: "لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر، والاعتقاد بعبر ذلك لا يدعو أن يكون لكل بسلطة ضربا من الجنون"⁽¹⁾
 هذا التقييم المصارم - والحكم القاسي الذي يعمهم منه - لم يمنع الجبرال شال - في آخر أيامه بالجزائر - من استئناف عملياته ابتداء من مارس 1960، في الشمال القسطنطيني (الولاية الثانية) باسم "الحجارة الكريمة" وقد استغل الرئيس دوغول المناسبة - مرة أخرى - لتفقد وحدات جيش الاحتلال في الميدان وهي تطارد في ظروف صعبة شبيحا اسمه جيش التحرير الوطني، والتأكد بنفسه بأن بقايا هذا الجيش تبني نموسها بأعني ثمن، عنما تقع في شباك الحصار المصروب على هذه الناحية أو تلك من الولاية⁽²⁾.
 وحمل الرئيس الفرنسي معه مفاحاتين حزيتين لجبرال شال.
 - استدعاه لهما أخرى بأوربا، أي أن عليه أن يجمع حقايقه ويستند

لتسليم مهامه لخليفته بالجزائر

- بشعاره بمشروع "الحرائر الجزائرية كخطوة جديدة في طريق البحث عن حل سياسي للمعضلة الجزائرية" وعمس ذلك أن العامل العسكري مرشح لمقدار أهميته شيئا فشيئا في المرحلة القادمة

ويعني إغراء شال في أبريل 1961 مهادة أو هام الحن العسكري للمشكلة الجزائرية، ومراححه مهمة حشر الاحلال بالجزائر بتحديد أهداف أكثر تواضعا - إصفاة جيش التحرير بنية للتفاوض مع الحكومة المؤقتة من مركز قوة.

في هذا الإطار تتخرج العمليات الكبرى التي شنها جيش الاحتلال لاحقا، بقيادة الجبرال كرساں CRISTIN ثم الجبرال بحاميلار GAMHILAR بعده، مثل عمليات "لاصيفال" بالوشريس و"أرياج" بالأوراس

1 in ROGER TELLERIEUX, *Journal de l'Algérie*, Paris 1967, p. 207-208

2 ZEMRINE, op. cit., p. 104

عقب لقاء "مولان" (الفاشل) بين ممثلي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في أواخر يونيو 1960، استقبل الرئيس الفرنسي الجنرال كربين وأمره بتنشيط العمل العسكري. بهدف إضعاف جيش التحرير والقدرة التفاوضية للحكومة المؤقتة تبعاً لذلك، وتطبيقاً لهذا الأمر قام - بسوء من الموالي، وكان الاحتيار غير موفق من ناحيتين - وعورة المنطقة وتزامن العملية مع موجة من الحر الشديد، فضلاً عن عنوان العملية الذي يوحى في التراث الأدبي الفرنسي نفسه بموء العاقبة⁽¹⁾

وأمام تضاعف الظروف غير المواتية ثم وقف "لاصيفال" بعد أسبوع فقط، من جمل إعلام جبهة التحرير يتكلم على أصحابها استناداً - هذه المرة - إلى الموروث الشعبي الجزائري الذي يطلق على الصرصور اسم "المريض"، كدليل ضعف وعلامة استخفاف في نفس الوقت⁽²⁾

وفي نوفمبر من نفس السنة، وأمام جيش الاحتلال عملياته الكبرى التي يجند لها نخبة الاحتياطي العام، بمداخلة فلاح الأوراس المنهكة التي كان على رأسها يومئذ الرائد الطاهر الربيري قائد الولاية بالنيابة

وحسب تقدير أحد ضباط جيش الاحتلال، أن الاشتباكات الأولى مع وحدات جيش التحرير، كانت باهظة التكاليف لاسبم في جبال الشللة وأحمر حدود⁽³⁾.

وكان مصير "أرياج" شبيهاً بمصير "لاصيفال" لا بسبب موجة البرد، بل بسبب الأمواج البشرية التي خرجت في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، تطالب باستقلال "الجزائر العربية الإسلامية" بقيادة جبهة التحرير الوطني، الأمر

1. حكاية النملة والصرصور لكتب الأملال لاؤنتان¹

2. المجاهد، عدد 74 ب أغسطس 1960.

3. ZERGUINI, op. cit., p.150.

الذي حمل قوات الاحتلال تتسحب من المعركة على عجل، لمواجهة الموقف الطارئ في المنس الكبرى وضواحيها. وكان جيش التحرير بالولاية الأولى قد استعد قوته بفضل جهود الزبيري والسويحي ورفاقهما، أسوة بالولايات الأخرى التي استطاعت قواتها أن تحتوي صدمات مخطط شمال العنيفة، وتحتل الميدان من جديد، وهي أكثر ما تكون قوة وعزما على مواصلة الكفاح حتى التسوية النهائي الذي بات وشيكا استعدادة الاستقلال والسيادة.

وتعبيرا عن هذا التحسن في الوضعية العسكرية، توعدت هيئة الأركان العامة بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الحكومة المؤقتة، إدارة الاحتلال بمعركة حاسمة سيخوضها شعبا في الأشهر القليلة القادمة (1). وكانت هيئة الأركان صادقة في حكمها - أو نبوءتها - لأن مظاهرات 11 ديسمبر كانت فاصلة فعلا، بما تصبغت من استفتاء عفوي على الحرية والاستقلال.

الحرب بوسائل أخرى

كانت جبهة التحرير الوطني تحوز الحرب بالوسائل السياسية كذلك، ويمسج في هذا الإطار محاولة احتراق جبهة العدو وتحييد حلفائه الأقوياء خاصة

أولا، محاولة اختراق جبهة العدو

تستهدف هذه المحاولة تحييد الحلقات الصعبة في جيش الاحتلال نفسه المتمثلة أساسا في الوحدات الإفريقية أو مرتقة اللقب الأجنبي الذين وجدوا أنفسهم في حرب لا تعينهم كقصية، ضد شعب أعزل تعرييا، لكنه يقاوم مع ذلك باستماتة فذة مثيرة للإعجاب في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة كما تستهدف كسب تعاطف جزء من الرأي العام الفرنسي ودعمه الصالح إذا أمكن، وقد حققت جبهة التحرير نجاحات ملموسة على الأصعدة الثلاثة.

1. المجمع، عدد 78، 13 أكتوبر 1960

1 - الوحدات الإفريقية

ركزت جبهة التحرير حملتها الدعائية على المجندين الأفارقة في جيش الاحتلال وأكثرهم من السودان الغربي (السنغال ومالي)، مستغلة في ذلك الروابط الدينية والإقليمية، مستغلة بعلمائها في البلدان المعنية ذاتها. وكان تعداد هؤلاء المجندين في غضون 1959 مثلاً مباهز 30 ألف جندي.

كانت الجبهة تستهدف هؤلاء في البداية مباشرة سواء بواسطة الاتصالات المردية أو الرسائل الخاصة، وحتى النداءات الموجهة عبر صحيفة "المجاهد"، مثل نداء جيش التحرير في 1 نوفمبر 1960 الذي أهاب فيه بالمجندين الأفارقة أن يرفضوا القتال في صفوف "جيش الفرنسي، مردداً باتجاههم الشعار التالي: "عيشوا إفريقيا ولا تموتوا فرنسيين"⁽¹⁾. وبعد حصول بلدان هؤلاء المجندين على استقلالها، أحدثت تطالب حكوماتها بسحبهم من الجبهات الجرائرية مؤكدة في هذا الصدد أن استمرار التعاون مع جيش الاحتلال (بشكل) أسوأ مظهر في العلاقات بين فرنسا والدول الإفريقية حديثة الاستقلال⁽²⁾.

هذه الحملة المركزة اضطرت الوزير الأول السنغالي مامو ضيا إلى الخروج عن صمته، والتعهد بسحب الجنود السنغاليين الممهلين في الجرائر حسب الاتفاق الحاصل بعد استقلال مالي⁽³⁾.

2 - اللضيف الأجنبي

استطاعت جبهة التحرير أن تنشئ شبكة حقيقية للتأثير في عناصر اللضيف الأجنبي، وحلهم من نخبة جيش الاحتلال التي تعذب بحشوائية عالية. وقد نجحت في قلب بعضهم الذين قبلوا الانتقال إلى صف جيش

1 المجاهد عدد 81، 1 نوفمبر 1960.

2 المجاهد، عدد 77، 19 سبتمبر 1960.

3 المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960.

التحرير ومقاومة جيش الاحتلال في صفوفه، لكنها نجحت أكثر في تهريب المئات منهم وإعادتهم إلى بلدانهم بواسطة الصليب الأحمر الدولي خاصة بفرص استغلال العملية دعائياً.

ويقدر عدد العناصر التي تمكنت شبكات الجبهة من تهريبها منذ 1956 بحوالي 4000 هندي، أغلبهم من جنسيات ألمانية وإسبانية وإيطالية. وكان هؤلاء المرتزقة لا يتخرجون من الإلقاء بشهاداتهم حول مناور وفظائع جيش الاحتلال - كالتعذيب والاغتصاب والقتل بدون محاكمة - حتى تلك التي شاركوا فيها⁽¹⁾.

3 - شبكات الدعم الفرنسية

نجحت جبهة التحرير بواسطة اتعاديتهما بفرنسا في كسب عدد من أحرار الفرنسيين الذين تطوعوا عن طيب خاطر لمساعدة قضية الشعب الجزائري العادلة عبر القيام بمهام خطيرة كنقل الأموال والأسلحة أو إيواء المطاردين من هنائي الجبهة بفرنسا أو المارين بترابها، ومن أشهر هذه الشبكات، شبكة المفكر الحر الفرنسي جانسن التي كانت تضم عند اكتشافها سنة 1960 زهاء 3000 عضو⁽²⁾. ومن مشاهير المتعاونين مع هذه الشبكة، الفيلسوف الوجودية سيمون دي بوفوار، والكاتبة كاترين صوجا، والكاتب الصحفي جان ماري دولاغورس، والمطرب سارج ريجياني.

وكان من بين المدافعين عن جانسن ورفاقه، أثناء محاكمتهم في خريف نفس السنة الميلصوف الشهير جان بول سارتر⁽³⁾.

1 نفس المصدر

2. Y. COURRIERE, l'heure des colonels, Fayard, Paris, 1970.

3. H. HAMON et P. ROTMA, les porteurs de valises, ALBIN MICHEL, Paris, 1979.

ثانياً : محاولة تحييد حلفائه

كانت حبهة التحرير لا تتردد في شن حملات تلو الأخرى على حلفاء فرنسا بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الحلف الأطلسي. وكان لوشطن في هذه الحملات نصيب الأسد بدور منارخ ليهور المردوح:

- تصليب القوات الفرنسية - البرية والجوية والبحرية - العاملة في الجزائر.
- مساندة لموقف الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة، عند طرح القضية الجزائرية سواء في كواليس الجمعية العامة أو في رحاب مجلس الأمن

الحرب النفسية

مارست جبهة التحرير الوطني الحرب النفسية في عدة مستويات نذكر منها :

- لظهور بمعنويات مرتفعة، في محاولة الخط من شأن العدو ومعنويات جنده، الاعتداد بالحلفاء.

1 - الظهور بمعنويات مرتفعة

كان قادة الثورة سواء في المعامل الدولية أو داخل البلاد يتظاهرون بمعنويات مرتفعة، حتى أثناء الأزمات واللحظات العصيبة التي يمر بها انكساح المسلح أو القضية الجزائرية عموماً من الأمثلة - لكثيرة - على ذلك ما جاء على لسان العقيد علي كافي غداة خروجه إلى تونس في أبريل 1959 حين يقول "أما المرثمون فدعهم يشرثوا" فالواقع ان جبار بالجزائر ابلغ من كل دعاية وهذا الواقع نحن الذين نمسك زمامه ونوجهه 225.

2 - التقليل من شأن العدو

تطهرت "المجاهد" بالتعاليق على نتائج الألعاب الأولمبية في خريف 1960، ملاحظة أن فرنسا احتلت ديل الترتيب في جدول الميداليات بإحراز خمس

منها فقط بينما أحرزت ألمانيا 42 وإيطاليا 36. ونعمدت الصحيفة ذكر الاتحاد الصوفياني بـ 102 والولايات المتحدة الأمريكية بـ 71 ميدالية وتتاول عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة عدة التحاقه بتونس، قادمة من الولاية الرابعة الحالة المعنوية لجيش الاحتلال ملاحظا أنها 'منهارة للأسباب التالية: دعليتها، شعوره بعدم جنوى تصحياته، ظروفه المادية والمعنوية (الصعبة) في الجبال' (1).

3 - الاعتداد بالحلفاء

استعملت دعابة حبهة التحرير في هذا الإطار المثل القيتامي بوسائل محتلمة منها.

- ما ذكر صاهبط الولاية الرابعة أحمد بن شريف من أن وحدته كتبت على ظهر ضاهبط فرنسي قتل في أحد الاشتباكات عبارة 'كومندو جباب' إشارة إلى ملحق الهريمة بالجيش الفرنسي في معركة ديان بيان هو الشهيرة (2).
- بشر 'المجاهد' دراسة مطولة لجباب هي عدة حلقات عن هذه المعركة
- توقع فشل مخطط شال بالرجوع إلى سابقة مخطط بنار Navard بالميتام الهد، المخطط الذي أنهار أمام هجمات 'الفيات ميله' المظمرة (3).
- كما وظمت الجبهة في دعائتها موضوع المتطوعين - من عرب وأجانب - بدءا من مطلع 1960 على نحو خاص. علما أن مجلس الثورة وافق في يناير من هذه السنة على قبول متطوعين - من ذوي الاختصاص - من الأقطار الشقيقة والصديقة، وأذن للحكومة المؤقتة أن تطلب - عند الضرورة - وحدات أجنبية لتساعد الجرائر في معركة الحرية (4).

1. المجاهد، عدد 36، 17 مارس 1959

2. A. BENCHERIF, Parole de baroudes, ANEP, Alger 2003.

3. المجاهد، عدد 64، 21 مارس 1960

4. المجاهد، عدد 61، 8 فبراير 1960

وإيهاما بجندية المعسالة أشارت "المجاهد" في منتصف مايو من نفس السنة إلى فتح مركز تدريب للمتطوعين بكل من مصر وغانا، مؤكدة على حاجة الثورة الجزائرية إلى الخبراء والفنيين لمواجهة متطلبات الحرب العصرية.

وعادت الصحيفة إلى الموضوع في سبتمبر 1960، عندما نشرت على صدر صفحتها الأولى صورة جندي من مالي، التقى متطوعاً بعض التحرير مديونة بالتعليق التالي: "زمر التضامن الإفريقي"⁽¹⁾

واستعملت حجة التحرير في هذا الإطار كذلك رمزية الكم. من خلال التلويح بإمكانية الاستعانة بمتطوعين من الصين! وقد نعتت في زرع هذا الإيهام بالأدهان، حتى أن صحفياً أمريكياً قابل صندقة بن طبال في أروقة مقر الحكومة المؤقتة بنونس، فحسبه مستشاراً صيبياً بديوان الرئيس فرحات عباس!

الحرب الاقتصادية

هي إطار "المقاومة الشاملة للاحتلال الفرنسي" - الذي يخوض بموره حرباً شاملة على الشعب الجزائري - حاولت جبهة التحرير حوصم الحرب على الجبهة الاقتصادية كذلك. ومن محاولاتها على هذا الصعيد:

1 - محاولة تعطيل مد أنابيب النفط الرابطة بين حقول حاسي مسعود وميناء بجاية في ربيع 1959، والقيام في مطلع 1960 بتحريب قطار محمل بصهاريج النفط. وقد نشرت "المجاهد" البأ مرفوقاً بالتعليق التالي: "هذا دور بقطار وسيأتي دور الأنبوب"⁽²⁾.

2 - تزوير العملة الفرنسية بواسطة متعاطفين معتمدين في هذا الميدان! وقد اكتشفت الشرطة الألمانية العملية في 10 يونيو 1960، عندما

1. المجاهد، عدد 19، 77 سبتمبر 1960.

2. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960.

عُثرت في مطبعة بمدينة "أوسنابروك" غرب ألمانيا (الاتحادية) على قرينة مليون فرنك من قطع 100 فرنك⁽¹⁾.
3 وتفيد بعض المصادر أن بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة ذهب بعيدا في مجال الحرب الاقتصادية، عندما فكر في استعمال جرثومة المصم لإبادة العاشية الفرنسية⁽²⁾.

ثانيا : الجبهة الدبلوماسية. الاتجاه السليم

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 من أنسب الردود وأكملها على "سياسة الحرب اشاملة وبوسائل الكبرى" التي جعلها الجنرال شارل دوغول في جيبته إثر عودته إلى سدة الحكم في فاتح يونيو الماضي، والتي كان الشعب الفرنسي يستعد لتركيتها عبر الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة الذي يكرس خرافة "الجزائر الفرنسية" وشعار "جزء لا يتجزأ من فرنسا"⁽³⁾.
لقد كان لهذا الحدث التاريخي سواء بالجزائر أو فرنسا أو العالم أجمع نفس صدى فاتح نوفمبر 1954، ومن أبرز دلالات هذا الحدث:
- أن الثورة الجزائرية فرضت نفسها على الساحة الدولية بالفعل وبالقانون.

- أن ميلاد الحكومة المؤقتة علامة مؤكدة لوجود الدولة الجزائرية وقيامها المعلي الوشيك.
أن السياسة التي كان الجنرال المائد من طلي النسيان - يتأهب لتطبيقها، تجاوزها الزمن بهذا الحدث التاريخي، كما تجاوز صاحبها نفسه.

1 Les porteurs de valise, op. cit., p. 353.

2 G. MEYNIER, Histoire intérieure du P.L.N., Casbah éditions, Alger 2003

3 تمت التزكية في 28 سبتمبر 1958.

الذي وحد نفسه في حالة المارس الذي وصل ميدان المعركة بعد أن أوشكت على نهايتها)

ورد على هذه السياسة العدوانية دأءاء، كان الهاجس الأول للحكومة الوليدة التي أسندت رئاستها إلى فرحات عباس الرعيم والسلماسي المعنك هو دعم المحمود الحربي بأي ثمن، وتوظيف العمل الدبلوماسي لوظيفة كمالا على هذا الصعيد. هذا الهاجس الدائم عبر عنه رئيس الحكومة في مناسبة لاحقة بقوله : "تعارض كآن الحرب هي وسيلة النصر الوحيدة، ونمارس العمل الدبلوماسي كآنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الشعب الجزائري"⁽¹⁾.

ويمتبر لكماح المسلح في أية عملية ثورية بنزين النشاط السياسي والدبلوماسي بصرف لنظر عن أهميته، طالما أن المهم في وصية الثورة الجزائرية خاصة أن تظل آلة الثورة في دوران مستمر.

وكانت الآلة الدبلوماسية للثورة تسير على ضوء مبادئ واضحة لتحقيق أهداف لا تقل وضوحا من هذه المبادئ.

1 - العياد الإيجابي الذي يعني في منظور الحكومة، التحالف مع البندان الحريصة على دعم استقلالها في المجال الدولي.

2 - مساندة تيارات الوحدة العربية والإفريقية والأفروآسيوية، أي تجاوز لإطار الصيق بالمغرب العربي

3 - إعطاء أولوية مطلقة للدعم المادي، بصرف النظر عن مصدره شرقيا

كان أم عربيا⁽²⁾

وبعد على رأس أهداف دبلوماسية الثورة.

R. MALEK, *Algérie d'Evénement*, Éditions Dahleb, Alger 1995

2. Rapport de B. KRIM au C.N.R.A. (Aout 1961), in M. HARBI, *Les Archives de la Révolution Algérienne*, Éditions L'Afrique, Paris 1981

1 - الحصول على دعم فعال لكفاح الشعب الجزائري

2 - السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.

3 - العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا⁽¹⁾.

وتم التمهيد بالإعلان عن الحكومة المؤقتة بسلسلة من الاستشارات شملت عددا من البلدان المثقفة والصديقة. ومع ذلك لم يكن الترحيب بهذا الإعلان عاما، إذ تعصبت عليه دول شقيقة وصديقة قريبة جدا من القضية الجزائرية، على غرار تونس والمغرب ومصر ويوغوسلافيا⁽²⁾. طبعاً لم يكن التحفظ على المبدأ نفسه، بل كان يعني جوانب أخرى مثل التوقيت والأشخاص والمقر إلخ. وكان تحفظ القاهرة مثلاً يتعلق بشخص رئيس الحكومة الذي لم يبدل من قبل كبير جهد في التودد والتقرب إلى الرئيس جمال عبد الناصر وحاشيته⁽³⁾.

ونجد بالمقابل عراق اللواء عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز في طلبه المرحبين، بعد أن كان هي معصية المشجعين على الإسراع بتشكيل الحكومة⁽⁴⁾ وبناء على حصيلة الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الحكومة المؤقتة، يمكن أن نستخلص أن البداية كانت قوية وموفقة إلى حد كبير.

أولاً : على صعيد الاعترافات :

تم تسجيل 15 اعترافاً مورعاً جغرافياً كما يلي.

9 بلدان عربية هي العراق، الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)،

اليمن، ليبيا، السعودية، الأردن، تونس، المغرب، السودان

¹ IBID.

² R. MALEX, op. cit.

³ بذكر سعد حبيب عن مسيل المثل. أن صلي رد بالقاهرة على سؤال صحفي أجبي حول علاقته بالرئيس عبد الناصر بقوله : كيف يمكن أن نتعلم ومن لا نتحدث نفس اللغة⁽⁴⁾

⁴ R. MALEX, op. cit.

3 - بلدان آسيوية هي الصين، كوريا (الشمالية)، أندونيسيا، منغوليا،

فيتنام.

4 - بلد إفريقي واحد هو غينيا التي أعلنت اعترافها بمجرد الحصول على استقلالها، نتيجة رفض دستور الجمهورية الخامسة في استفتاء 28 سبتمبر 1958. وقد اعتبر بانقاسم كريم وزير القوات المسلحة في نداء إلى جيش التحرير غداة تعيينه في منصبه، الاعترافات الأولى أهم انتصار تعزز عليه الثورة الجزائرية ودليلا على عزلة فرنسا في الساحة الدولية

ولم تكن الحكومة المؤقتة بدورها ترى من حرج في إعلان اعترافها بهذه الدولة أو تلك، كما فعلت مع جمهورية الصين الشعبية التي كانت يومئذ خارج الأمم المتحدة، بعد أن فضلت الدول العربية الأعضاء في مجلس الأمن حكومة هورمورا (تيوان) عليها، وكذلك مع السودان عندما استغلت فرصة تعيين المريق إبراهيم عبود رئيسا للحكومة، لهنة وتبلفه اعترافها بحكومته في نفس الوقت⁽¹⁾.

ثانيا ، الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف ،

سارعت الحكومة المؤقتة بتجسيد قرار الافتتاح على المعسكر الاشتراكي، فأوفدت لهذا الغرض وفدا ثلاثيا برئاسة بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، إلى كل من الصين والاتحاد السوفياتي حيث حظي باستشارات رسمية وغير رسمية في مستوى رفيع جدا:

- رسميا بالصين حيث استقبلهم الزعيم ماوتسي تونغ شخصيا، واعترف لهم بالمسألة أنهم أول جرائين يراهم في حياته⁽²⁾

1 المجاهد، عدد 33، 8 ديسمبر 1958
2. S. DARLEB, Mission accomplie, éditions Dabieb, Alger 1990.

- غير رسمي بموسكو حيث لاستقبال الوفد من كوسيفين وميكويان من
مبعدي نيكيتا خروتشوف الأقربين. وقد تمت هذه الزيارة المزدوجة -
لأولى من نوعها - في ديسمبر 1958.

وشهد نفس الشهر على الصعيد القاري انعقاد المؤتمر الأول للشعوب
الإفريقية بأكرا (غنا)، هذا المؤتمر الذي ساند في لوائحه الختامية
أطروحات جبهة التحرير الوطني المتمثلة في تمكين الشعب الجزائري من
حق تقرير المصير والاستقلال، وإجراء مفاوضات مباشرة لذلك بين الجبهة
والحكومة الفرنسية. وسلك الجرائر في المؤتمر وقد بقيادة الدكتور فرانز
فانون.

ثالثا ، في الأمم المتحدة

حققت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أول نصر واضح. عندما ناقشت
الجمعية العامة مشروع لائحة «أمر أممية» يتعرض بحق الشعب الجزائري في
تقرير مصيره ويطالب بإجراء مفاوضات بين طرفي النزاع. أي الحكومتين
المؤقتة والفرنسية وقد عرضت اللائحة على التصويت في 9 ديسمبر وفازت
بـ 35 صوتا مقابل صوت واحد على أغلبية الثلثين الضرورية للمصادقة وشهدت
الدورة (13) سابقة تسجل في استماع عدد من علماء فرنسا على التصويت، من
بينهم الحبيب الأول في حرب الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الشواهد الإيجابية المختلفة تؤكد الانطلاقة القوية الواعدة
للحكومة المؤقتة في خطواتها الثابتة - الأولى، وتدرج في نفس الوقت
تداول «المجاهد» في عدد نهاية السنة من خلال العنوار العريض التالي،
«خطوات كبيرة، تتطلمها القضية الجزائرية» في بكين وأكرا ونيويورك (1).

أولا : تجاوب العمق العربي

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية خاصة للعمق الاستراتيجي العربي في كفاحها ضد الاحتلال الفرنسي على مختلف الجبهات، وفاء لاختيارات الحركة الوطنية الثورية التي وضعت منذ الساعات الأولى نصب عينها، الدور الحيوي لحلفائها الطبيعيين في الدائرتين العربية والإسلامية.

وعشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ مذكرة إلى اللجنة السياسية التابعة لمجلس وزراء الجامعة العربية، أكدت فيها هذا النهج بكل وضوح عبر التذكير مرة أخرى بأن جبهة التحرير لوطني تعتمد في كفاحها أساسا على:

- أولا : إمكانيات الشعب الجزائري،

- ثانيا : جهود الأقطار العربية،

- ثالث : جهاد الجامعة العربية.

ولقد تشكلت الحكومة المؤقتة - في 19 سبتمبر 1958، - صرح رئيسها فرحات عباس في بعض السياقات قائلا : "أن إخواننا العرب يقومون وأساسا بدون تحفظ، وإذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالعمل، فإن دين الجزائريين كبير جدا نحو إخوانهم العرب"⁽¹⁾.

ويؤكد الرعيم التاريخي حسين آيت أحمد أهمية العمق الاستراتيجي العربي بالتركيز على مظاهر ثلاثة:

- مضمونا لأن من المهم جدا أن يشعر الشعب بأنه ليس وحيدا في معركته، وأن هناك شعوبا تقف وراءه وتقاسمه محنته،

- سياسيا وإعلاميا بالإشارة مثلا إلى الدور الكبير الذي لعبته إداعة "صوت العرب" (المصرية) خاصة، ما جعل قوات الاحتلال تحاول إسكانها وخنقها بثقتي الوسائل بما هي ذلك الابتزاز الاقتصادي⁽²⁾.

1 المجلد، عدد 30، 10 أكتوبر 1958

2 مارسيل بلويس الابتزاز بواسطة اتفاق القطن مع الحكومة.

- دبلوماسيا بالإشارة إلى دور دول مثل السعودية والعراق اللتين كانتا في المطالبة بالأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن⁽¹⁾.
وكان تفعيل العمق الاستراتيجي العربي يتم على مستوى الجامعة العربية أو على الصعيد الثنائي حكوميا وشعبيا.
- شكلت جامعة الدول العربية إطارا طبيعيا لتضامن السياسي والمساندة لدبلوماسية. فضلا عن الدعم المالي بفرض حصص محددة على البلدان الأعضاء.

أ - التضامن السياسي

كانت قيادة الثورة الجزائرية تطرح على هيئات اجامعة العربية بين الفينة والأخرى قضايا محددة، في إطار كماحها لنظام الاحتلال الفرنسي وماورائه لعديدة. من الأمثلة على ذلك

1 - استفتاء 28 سبتمبر 1958.

وجهت لجنة التسبيق والتميز قبل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مذكرة إلى مجلس اجامعة بواسطة اللجنة السياسية، تلفت انتباهه فيها لمخاطر الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة - الذي يعثر الجزائر جزءا من هرسا - ومن ورائه سياسة الجبرال شارل ودوعول العائد إلى الحكم على ظهر الدبابات بصمة عامة.

ويمكن تلخيص المذكرة في النقاط التالية

- اعتبار التصدي للاستفتاء آخطر معركة تخوضها الجزائر منذ هاتح نوفمبر 1954.

أر الحكم لجديد ممرنسا يحاول بواسطة الاستفتاء مغالطة الرأي العام البولي، بإجبر الساحبين الجزائريين على التصويت وقزوير النتائج لإثبات أمرين اثنين.

1 In SOU'AL (Revue) N° 2, Paris 1962.

1 - "أن جبهة وحيش التحرير أقلية منسوبة".

2 - "أن الشعب راض بفكرة الإجماع، ماكرأ مبدأ الاستقلال".

مطالبية الجامعة بناء على ذلك بما يلي:

1 - الاحتجاج على إجراء الاستفتاء الذي يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة

ولوائحه، وبإحالة صراحة حق تقرير المصير.

2 - أن يبادر الجامعة وكل دولة عضو على حدة باعتبار نتائج الاستفتاء لا

عية باطلة، مع شن حملة سياسة وإعلامية واسعة على هذا الأساس.

وتعهد لمذكرة الجرائرية أن تبادر الجامعة العربية بهذه الحملة قبل

افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإقناع الرأي العام العالمي بأن

لأمر يتعلق بأكبر عملية تروير في العصر الحديث⁽¹⁾.

2 - مناورة تقرير المصير (16 سبتمبر 1959):

بعد أن ثببت الحكومة المؤقتة مقاصد الرئيس المبرسي من عرض

16 سبتمبر 1959 المتضمن تقرير المصير المشروط، والمشفوع بخطاب

10 نوفمبر الداعي ضمتها إلى "التفاوض على الاستسلام"، تحركت البعثة

الجرائرية في أروقة الجامعة العربية ووجت مساعيها بقرار مجلس الجامعة

في 29 فبراير 1960 الذي يؤيد الحكومة المؤقتة في تمسكها بوحدة الجزائر،

وربط وقف القتال بالتفاوض المباشر حول تقرير المصير والصصايات

الضرورية لذلك.

ويستنكر القرار بالماسبة الشروط والقيود التي ديل بها الرئيس توشول

اختيار تقرير المصير، لتنافيه، التام مع هذا المبدأ الأساسي في ميثاق الأمم

المتحدة باعتباره من الحقوق الطبيعية للشعوب، كما يستنكر تلويح باريس

بفكرة تقسيم الجزائر "التي تندر بتكوين فلسطين ثانية في المغرب العربي"

1 المعاهد، عدد 29، 17 سبتمبر 1958

ويعتبر المجلس هذا التلويح "مرفوضاً منطلقاً وقانوناً" مسبها بمخاطره التي تتجاوز المغرب العربي إلى البلاد العربية كلها¹. دون أن ينسى انعكاسات ذلك على مستقبل السلام في العالم⁽¹⁾.

3 - تفجير أول قنبلة نووية في الصحراء الجزائرية

درس مجلس الجامعة في اجتماع 31 مارس 1960، إجراء أول تجربة نووية فرنسية بناحية رهران في 13 فبراير الماضي ليدين هذه التجربة بشدة، وقد أرفق إدانته بإجراءات مثل:

- القيام بجولة واسعة باتجاه الرأي العام العربي والدولي للتبديد بمثل هذا العمل العدواني.

- السعي في إطار المجموعة الأخرى أسبوعية لعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الموضوع في أحسن الأجال⁽²⁾.

4 - الرد العربي على جمود الموقف الفرنسي

استغل وزير خارجية الحكومة المؤقتة بالقاسم كريم، اجتماع مجلس وزراء خارجية أقطار الجامعة العربية في شترة (لبنان) أواخر أغسطس 1960، ليتقدم بذاكرة تصممت جملة من المطالب أهمها:

- 1 - عقد قمة عربية طارئة لدراسة تطورات القضية الجزائرية، واتحاد الموقف المناسب على أساس أن المعركة تعني العرب أجمعين
- 2 - تكثيف الجهود الدبلوماسية لكسب مزيد من الاعتراعات بالحكومة المؤقتة.

3 - محاولة إقناع الجمعية العامة في الدورة القادمة بتولي الأمم المتحدة الإشراف المباشر على استفتاء تقرير المصير.

1. أحمد توفيق المدني، حياة كفاف (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، صفحة 514
2. نفس المصدر

وذهبت المذكرة إلى حد المطالبة بقطع علاقات الدول الأعضاء بفرنسا في السياسة والاقتصاد وحتى في الثقافة والفنون، وتكثيف الحملة من جهة أخرى على الحلف الأطلسي لفصح أوضاعه ودعمه لفرنسا، وحمل كل منهما على إجلاء قواتهما من قواعدهما في بعض الأقطار العربية

وقد استجاب مجلس وزراء الجامعة في قرار 24 أغسطس لمعظم هذه المطالب، وأكثر من ذلك قرر عقد دورة خاصة بالخطوة العربية لدعم الجزائر، مباشرة بعد الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁾

ب - الدعم الدبلوماسي

يتجلى الدعم الدبلوماسي العربي في المنظمات الأممية والجهوية، كما يتجلى في المؤتمرات الحكومية والشعبية.

- في هيئة الأمم المتحدة كانت المجموعة العربية المدعومة ببعض الأقطار الإسلامية، تشكل قاطرة الدعم الأورو آسيوي الذي يتجلى في التسعين الدوري للقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وتقديم مشاريع لوائح مؤيدة لأطروحات ومطالب الحكومة المؤقتة، ومحاولة تمريرها بأكثر أغلبية ممكنة.

وبفضل هذا الدعم، تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة أول مرة بعد سنة فقط من إعلان الثورة. وأحرزت اللائحة الخاصة بالقضية على 35 صوتا في الدورة الـ 13 بنافس صوت واحد على أغلبية الثلثين اللازمة للمصادقة.

وتواصل هذا الدعم إلى أن توج في دورة 1960، بالحصول على الأغلبية الضرورية لللائحة تضمنت مجمل مطالب الحكومة المؤقتة

1. نفس المصدر.

- وكذلك كان الشأن على صعيد المؤتمرات الحكومية والشعبية. على سبيل المثال حاولت المجموعة العربية ضمان حضور الحكومة المؤقتة في مؤتمر أگرا (غانا - ديسمبر 1958) رغم حداثة الإعلان عن تأسيسها. وبغض النظر عن الدعم العربي، دائما، كان ممثلو جبهة التحرير الوطني يشاركون بقوة في المؤتمرات الشعبية سواء على الصعيد الإفريقي أو الأوروآسيوي.

ج - الدعم المالي والاقتصادي

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد قدرت سنة 1957، حاجات الكفاح الوطني على الصعيدين العسكري والدبلوماسي بنحو 12 مليار فرنك (قديم)⁽¹⁾ وقد اعتمدت لجامعة العربية هذا المبلغ وقامت بتوزيعه على الدول الأعضاء استنادا إلى مؤشرين اثنين: عدد السكان وحجم الموارد المالية. وعرفت تجربة العام الأول (1958) محلمات في تسديد مبلغ الدعم قدرت بمليار فرنك (قديم)⁽²⁾، ما جعل وزير الأخبار محمد بريد يعبر مطلع 1959، عن رجاء الحكومة المؤقتة أن تسارع البلدان الشقيقة بتسديد مستحققاتها⁽³⁾ وضمن الالتزام بهذا الدعم وانتظامه قام الرئيس فرحات عباس بجولة عربية، ابتداء من فبراير 1959؛ قادته إلى أهم البلدان الشقيقة. وقد استقبل وفد الحكومة المؤقتة بحموية في جميع الموانئ، وكانت نتائج هذه الجولة العربية الأولى مشجعة جدا. ومن المميد انوقوف عند بعض المحطات على سبيل المثال:

- السعودية: كان الملك سعود بن عبد العزيز على رأس مستقبلي الوفد الحراري وقد أنلى بالمناسبة بتصريحه لثقة ومشجعة ومطمئنة كقوله: «لستم

1. A. BOUSSOUF, in HARB, les archives de la Révolution Algérienne, éditions J. Afrique, Paris 1981.

2. انعمي، المصدر السابق.

3. المجاهد، عدد 30، 6 فبراير 1959.

جزائريين أكثر مني⁽¹⁾ أو قوله - آنتم تدفعون ضريبة الدم ونحن ندفع ضريبة المال، والله يوفقنا جميعاً⁽²⁾.

وحدا جنوه الأمير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بقوله : سنحاول أن شاء الله تجاوز الحصة التي تقرها الجامعة العربية⁽³⁾.

وأمر الماهل السعودي في ختام الزيارة بمنحة قدرها مليار فرنك (قديم)⁽⁴⁾. - العراق : من مظاهر الاحتفاء بالوفد الجزائري هي بمدا، أن الرئيس عبد الكريم قاسم دعاه إلى حضور اجتماع مجلس الوزراء، وقرر في ختام الزيارة تخصيص دعم سنوي بـ 3 مليارات فرنك (قديم)، تدفع أقساطاً فصلية ابتداء من منتصف يناير من كل سنة إلى أن تستقل الجزائر وكلف بالمسألة وزير المالية أن يتدبر الأمر ولو اقتضى ذلك تأخير رواتب الموظفين⁽⁵⁾.

وكانت الحكومة العراقية قد قررت في أواخر العام الماضي قطع علاقاتها الاقتصادية بفرنسا⁽⁶⁾.

- الكويت : استقبل الأمير الشيخ سالم الصباح وفد الحكومة المؤقتة بحفاوة وطمأنته بقوله : أن مساعدتنا المالية ستردنا طردياً بزيادة عائداتنا⁽⁷⁾.

- السودان : رغم إمكانيات الخرطوم المحدودة فقد تلقى الوفد بها نفس الحفاوة والتشجيع، وعاد مطمئناً إلى أنها ستدفع الحصة المقررة في إطار الجامعة العربية بانتظام على الأقل⁽⁸⁾.

1. المجاهد، عدد 37، 25 فبراير 1959.

2. الممنّي، المصدر السابق، ص 414.

3. نفس المصدر.

4. نفس المصدر.

5. نفس المصدر.

6. المجاهد، عدد 33، 8 ديسمبر 1958.

7. الممنّي، المصدر السابق.

8. نفس المصدر.

- الأردن : استقبال الملك حسين بن طلال الوفد الجزائري بعفارة. وحناء حنوه وزيره الأول هراع المجالي الذي قرر بالمناسبة مع الوفد 30 مليون فرنك (قديم)، مع الإعلال عن اكتتاب عام لصالح الجرائر المكافحة. كان أعيان العاصمة عمان هي طليعة المتبرعين فيه⁽¹⁾.

وعلى عرار المنل الأردني فقد كانت الحكومات العربية تشجع المبادرات الشعبية لدعم الثورة الجزائرية. وكانت هذه المبادرات تدر مبالغ هامة هي خريفة الثورة، وتثير حماس المواطنين ولم يتخلف عنها حتى الشعائير في بعض الأقطار⁽²⁾.

مثل هذه الجهود لدعم كفاح الشعب الجزائري، كانت تردفها من حين لأخر مساهم لصرب الاقتصاد الفرنسي، على عرار دعوة العرف الاقتصادية العربية في ديسمبر 1958 عقاطمة البصائع الفرنسية⁽³⁾.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن قادة الثورة كانوا يطبسون الدعم من الأشقاء دون أدس حرج، ومن الشواهد على ذلك مثلاً:

- تصريح فرحات عباس 'بأن المساعدة العربية حق، لأن تصحيات لشعب الجزائري رعت من قيمة العرب'.

- عون 'المجاهد' بمناسبة زيارة أمين عام الجامعة العربية لتونس (سبتمبر 1959) : 'الشهداء العرب يخطبون رؤساء العرب'.

وقد تميز الدعم العربي بصفة عامة بسموه في معظم الأحيان على المشاكل الظرفية التي يعترض قيادة الثورة الجزائرية وهيكلها - العيامية والعسكرية - وعلاقاتها بهذا البلد أو ذلك. وكانت مثل هذه المشاكل عسى نعو خاص مع بلدان متورطة في كفاح الشعب الجزائري بالفعل، كف هو حال

1. نص المصدر

2. حدث ذلك في ليبيا مثلاً حسب شهادة محمد الصالح السديق.

3. المجاهد عدد 34، 24 ديسمبر 1958

تونس والمغرب ومصر التي تعتقد بناء على ذلك، أن من حقها أن تتدخل في هذا الكماح بكيومية أو بأخرى، أو أن تعامل معاملة خاصة على الأقل، وكانت قيادة الثورة من جهتها واعية بخصوصية الجوار التونسي والمراكشي، وضرورة أخذ بعين الاعتبار مع تجنب إثارة حماسية ابلتان العربية لأخرى ومصر بالدرجة الأولى.

- على الصعيد المغاربي تركت عودة الجبرال شارل دوعول إلى الحكم - ابتداء من هادح يونيو 1958 - ومناورات الأولى بهدف إضعاف الثورة الجزائرية - بشل جناحيها تونس والمغرب - بصماتها في العلاقات الثلاثية كما تدل على ذلك وقائع بدوة تونس الحكومية ما بين 17 و20 يونيو 1958 التي كان من المفروض أن تؤكد وترسم قرارات مؤتمر طنجة المسعد على المستوى العربي في أواخر أبريل الماضي.

يؤكد ذلك تماين وجهات النظر حول عودة دوعول بمسها، فبينما يمل هرحات عباس باسم وفد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى موقف الجبرال في الجزائر يعني الحرب باحتصار، ويطالب أحمد بومسحل بناء على ذلك إدانة سياسته أسوة بمحاولة عزل جبهة التحرير الوطني مغاربا، نجد موقف آخر تماما لدى الساطميين باسم الوفدين التونسي والمراكشي.

- فالباهي الأدهم يقول بياقة عن الوفد الحكومي التونسي ينبغي أن نترك دوعول هامش مناورة، نسمح له بتغيير مهاسة باريس دون فقدان ماء الوجه

- وينتهي عبد الرحيم بوعبيد باسم الوفد الحكومي المراكشي إلى أبعد من ذلك حين يقول بنوع من الانبهار: "أن عودة دوعول حدث عالمي قوي من مركز فرنسا الدولي الذي كان ضعيفا جدا قبل ذلك" ويضيف على بعض الإيقاع: "أن عودته قد تحدث تغييرا في المشرق نفسه"

وبعبارة أخرى قد تؤثر - سلبا - في موقف القاهرة⁽¹⁾ ومن المؤشرات المزعجة أن الصحافة التونسية خاصة، تلقت تعليمات بالاعتيم على موضوع الاجتماع الذي قدم إلى الرأي العام المحلي كاجتماع كالأمانة الدائمة - التي تقرر إشاؤها بموجب قرارات مؤتمر طنجة - رغم أن الاجتماع تم على مستوى الحكومات باتفاق الأطراف المشاركة الثلاثة. وأكثر من ذلك تعدت الصحافة تجاهل الوفد الجزائري تقريبا

مثل هذه المؤشرات كانت بمثابة إنذار مبكر. عن توتر وشيك في علاقات قيادة الثورة بكل من تونس والرباط.

- على الصعيد الثاني مع تونس صارت لجنة التنسيق والتنفيذ في 23 يونيو بالاتصال بالرئيس الحبيب بورقيبة. مستفسرة حول تصريح وزير الخارجية الفرنسي كوف دومرفيل حول الشروع في مفاوضات مع الحكومة التونسية لنقل البترول من ناحية جهلي (عين أمناس) عبر أنبوب يصلها بمهلاء الصغيرة في خليج قابس. وبعد تأكيد المفاوضات بعثت إليه برفقة في 10 يوليو المولي. أعربت فيها عن عميق انشغالها للمشروع، وأشفعت البرقية في اليوم التالي بذاكرة أكدت عليها:

- أن الاتفاق موقف معاد للشعب الجزائري وخرق لقرارات مؤتمر طنجة.

- أن حرب الجزائر تدور على الصعيدين العسكري والاقتصادي في أن واحد⁽²⁾.

غير أن الحكومة التونسية لم تأبه لهذه المذكرة، وأبرمت الاتفاق مع شركة 'نرابسا' التونسية رغم ذلك.

ولم يعض شهران على تأسيس الحكومة المؤقتة، حتى تارمت العلاقات مع الحكومة التونسية بشكل حاد، عبر عن نفسه في شكل صغوط استهدفت الوجود الجزائري بالتراب التونسي مدنيا وعسكريا:

1 M. HARBI, op. cit.

2. IBID.

- مدني في شكل عرافيل لعبور الأسلحة بل وقف العملية أحيانا، فصلا عن مهمة مقرات جيش التحرير واعتقال بعض ضباطه أمثال عبد الرحمان ميرة وعلي منجلي.

ومست هذه الصعوط هياكل الحكومة المؤقتة ذاتها⁽¹⁾.

وشهدت سنة 1959 سببا آخر لتصعيد التوتر، يتمثل في مطالبة تونس بتصحيح حدودها الجنوبية مع الجرائر لفائنتها وتوجهت بمطالبها إلى الدولة المحتلة مع اقتراح عرض الحلاف على محكمة العدل الدولية بلاماي. مما يعني أن الحكومة التونسية تقرر بحق فرنسا في التصرف بالتراب الجزائري فعلا وقانونا.

ولم تكن بذلك بل حاولت إثارة الموضوع في الجامعة العربية في إطار طرح مشكلة بنزرت وقاعدتها البحرية الجوية التي يرفض الجيش الفرنسي حلها عنها، وتجسدت المحاولة في السعي لاستصدار لائحة من الجامعة تزيد مطالب تونس "باسترجاع أراضيها شمال البلاد وجنوبها". وقد لمت هذه المقرة ممثل الحكومة المؤقتة الذي عبر عن خشيته أن يكون الجنوب المقصود أرضا جزائرية، وبناء على ذلك استقبلت بمباراة "استرجاع كل البلاد التونسية"⁽²⁾.

ومن شواهد توتر العلاقات الثنائية ما حدث لوزير الأخبار محمد يزيد في 28 أبريل 1959، حين أرسل بلاغا لوسائل الإعلام التونسية حول احتمال شن الجيش الفرنسي لهجوم واسع على المناطق الحدودية، احتفالا بالذكرى الأوسى لانقلاب 13 مايو من العام الماضي غير أن وسائل الإعلام أجمعت صر بته، وهي الفد قابل البلهي الأذغم الوزير الأول بحضور أعضاء بارزين في الحكومة والمكتب السياسي مثل الطيب المهيري وأحمد التليسي وعبد

1 الرائد فاسي في مذكرات الشيخ محمد خير الدين (2)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987

2 المدني، المصدر السابق.

المجيد شاكرا، فاسمعه عريضة طويلة ضد جيش التحرير ووجوده بالحدود واستنزافاته إلخ.

ويعلق وزير الأخبار في تقرير إلى حكومته بتاريخ 11 مايو الموالي على هذه الحادثة بقوله: "أن الإخوة التونسيين اتخذوا البلاغ ذريعة لإثارة مشكلة وجونا بتونس سياسيا وعسكريا، مقترحا على الحكومة المؤقتة تسوية المشكل مع الحكومة التونسية"⁽¹⁾

وتأزم الوضع أكثر في صلالة نفس السنة بمناشاة مفاوضات اقتصادية ومالية بين تونس وفرنسا، ما جعل الجانب الجزائري يستعصم الثابتة التالية: "إقبال لأشقاء بتونس على افتعال أزمة مع الجزائريين، كلما راودهم الأمل في الحصول على بعض التارلات من فرنسا، وعلى التقرب إليهم كلما تدهورت العلاقات معها"⁽²⁾.

وشهنت سنة 1960 تحسنا تدريجيا في علاقات الحكومة المؤقتة بلشيرتها التونسية، تجسد في سلسلة من الاتفاقات كان آخرها اتفاق 9 ديسمبر الذي تضمن إعفاء البصائع والمعدات الموجهة إلى الحكومة وجيش التحرير والهلال الأحمر من الرسوم الجمركية.

والملاحظ في هذا الصدد أن الجانب الجزائري حاول باستمرار إقامة علاقاته مع الحكومة التونسية على مبدأ "حليف لا وسيط"، ردا على محاولات لرئيس بورقيبة المنكررة طرح نفسه وسيط ضروريا بين جبهة التحرير وباريس⁽³⁾.

- وعلى سعيد العلاقات الثنائية مع المغرب، قدم عبد الحميد بو الصوف وزير الاتصالات العامة في فاتح أكتوبر 1958 تقرير ضافيا لرئيس

HARBI, op. cit

2. الرائد قلبي في المصغر السابق.

3 KRAM, in HARBI, op. cit

الحكومة المؤقتة، سجل فيه جملة من الملاحظات والعقائق المرة تؤكد أن حال الثورة الجزائرية بالأراضي المغربية أسوأ وأخطر منها بكثير في الأراضي التونسية. من هذه الملاحظات والعقائق:

- التأكيد على وضع معرج بصمة عامة، ارداد تدهورا بعد مؤتمر طنجة وعودة دوغول الذي لا يخفي مصاعبه لخلق الثورة الجزائرية باستعمال التراب المغربي كقاعدة عدوى على الجزائر.

- التأسف لتباين الكبير بين جو الأخوة والتضامن التام المعلى رسميا، وما يسود الواقع اليومي من ممارسات، تجعل الجرائر المكافحة عبر مطمئنة على قواعدها الخلفية في هذا البلد الشقيق.

- إن السلطات المغربية ترفض للاجئين الجزائريين هذه الصفة، وما يمكن أن يترتب عليها من معاملات، ما جعلهم يعيشون أوضاعا مريرة دفعت بعضهم إلى استعطاف الأميرة عائشة، وأثارت استنكار مواطنين مراكشيين واحتجاجهم على تلك الأوضاع.

- إن القوات المغربية احتلت بعض المناهج الطبيعية على حدود البلدين - كمعري لمطيق وشار - لمصايفة تحركات وحدات جيش التحرير وعملية إمداد الداخل ومع استعمال مثل هذه المناهج أحيانا

- إن القوات المغربية تستعمل بعض القواعد الجوية بالمغرب الشرقي (مثل بوعرفة ونياد بوجدة) في حربها بالجزائر، فضلا عن إعادة نشر وحداتها البرية تحت عطاء الجلاء الحرشي.

- إن للمغرب مطالب ترابية تشمل جزءا هاما من الصحراء الجزائرية، وقد عبر عن هذه المطالب رعيم حزب الاستقلال علال الماسي بوصوح في أغسطس 1957 بقوله : " أن احسن دعم لأشقائنا الجزائريين، أن يستعيد المغرب أراضي الصحراوية التي ضمت إلى الجزائر".

وفي نفس الفترة نشرت صحيفة "صحراء المغرب" التي يشرف عليها خريطة "المغرب الكبير" الذي يمتد من خط الطول المار بالفشيق إلى خط العرض المار بمدينة "سان لوي" في السنغال.

وأوضح العاسي هذه المطالب في تصريح أدلى به في 20 ديسمبر 1957 بالفشيق قائلا: "أن حدودنا الطبيعية تمتد على الخط الرابط بين "سان لوي" وميلية مرورا بـموريتانيا والتوات وفورارة". ويضيف في نفس التصريح "ويعني ذلك أن بشار وقناسة يدخلان ضمن وحدتنا الترابية". (فصلا عن اتوات وفورارة طبعاً)

وعلى غرار الحكومة التونسية طرحت حكومة الرباط موضوع الحدود مع الجزائر على الحكومة الفرنسية. وقد أنشأت لهذا الغرض "لجنة الحدود" بتاريخ 21 مارس 1958، وكان وزير الداخلية قد أعلن قبل ذلك أن أساس لأزمة المغربية الفرنسية يكمن في عدم رسم الحدود⁽¹⁾

ولحسن الحظ أن المشاكل مع السلطات المغربية والقوات الملكية مطلب. كانت تطرح بين العيبة والأخرى سواء على مستوى بعثة الحكومة التي كان يرأسها الدكتور شوقي مصطفى، أو على مستوى الحكومة نفسها بالاتصال المباشر مع جهات مغربية عليها ومن الاجتماعات التي أحدثت انزعاجا محسوسا في العلاقات بين الجانبين، لقاء بالملك محمد الخامس في مايو 1960. وقد عبرت الرباط عقب ذلك عن حسن نيتها بإغلاق الفصيلة الفرنسية بكل من وجدة وبوعرفة⁽²⁾، وكانت من أوائل التجسس الحظيرة على نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الشرقي.

مثل هذه المشاكل على الصعيد المغربي كانت قيادة الثورة تتأسف لها، لكنها كانت في نفس الوقت تنظر إليها بموضوعية، كما يؤكد ذلك تقرير

1. Ibid

2. Ibid.

الحكومة حول السياسة الخارجية في مارس الذي هسر الحوادث الطارئة في علاقات الثورة بكل من تونس والرياض بعوامل سياسية واقتصادية مثل:
- الشعور بالتعب من حرب طويلة تقف حائلا دون تطبيع علاقات البلدين
بفرنسا.

- الرضبة (المشروعة) في إرساء دعائم الدولة الحديثة على أنقاض
الجمهورية الفرنسية ومؤسساتها التقليدية.
- التبعية الاقتصادية (فرنسا وأمريكا) من جهة والطمع في بشول
الصحرء من جهة ثانية.

وهي مذكورة بتاريخ 11 مارس اقترح وزير الخارجية بالقاسم كريم، مواجهة
الموقف على الصعيد المغربي بجملة من الإجراءات منها:
1 - لصبط على مستويين : المطالبة بتطبيق توصيات مؤتمر طنجة من
جهة (بعد عامين)، وتأسيس الشعبين التونسي والمراكشي للتعبير عن
تصامنهما أكثر فأكثر من جهة ثانية.

2 - الترعيب عن طريق التلويح بالاستقلال المشترك للثروات الصحراوية
بعد الاستقلال.

3 - الاستدراج (بعو دوامة الحرب) بعلق وضعيات يمكن أن تؤدي إلى
التدخل الفرنسي وتحويل القضية الجرائرية⁽¹⁾.

على صعيد العلاقات الثنائية مع مصر كانت بدايات الحكومة لمؤقتة
صعبة لسببين اثنين:

1 - تحفظ القاهرة على تشكيلة الحكومة بدءا برئيسها فرحات عباس
الذي كان مثار حذر غريزي تقريبا من الرئيس جمال عبد الناصر
وحاشيته⁽²⁾.

1, IBID,

2. المديني، المصدر السابق.

2 - محاولة تحرد العقيد محمد العموري في نوفمبر 1958 التي انتهت الحكومة - ضعفا - المخاضات المصرية بالضلع فيها وتشجيع أصعابها. وقد لخص تقرير من مصالح وزارة الخارجية إلى الحكومة في 18 يناير 1959 الموقف نحو الجمهورية العربية المتحدة⁽¹⁾ في نقطتين:

- 1 - تجنب القطيعة مع القاهرة والاستعداد في نفس الوقت للنتائج المترتبة على مراجعة سياستها نحو الثورة الجزائرية.
- 2 - الحصول من القاهرة على ما أمكن من المساعدات المادية لنقل المعتاد العسكري⁽²⁾.

ويؤكد سوء العلاقات بالقاهرة يومئذ قرار الحكومة المؤقتة نقل مقرها إلى تونس في فبراير الموالي. وأن تأجل قرار التنفيذ إلى ما بعد جولة رئيس الحكومة عبر الأقطار العربية واجتماعه بعد الناصر في أواخر مايو. وتم نقل المقر عملاً في يوليو 1959 مع بقاء وزارة الخارجية بالقاهرة مثل هذه الطوارئ في علاقات الحكومة المؤقتة بنظام عبد الناصر، أن تسببت في نوع من التوتر المابر، فإنها لم تؤثر في موقف الدعم والمساندة، اللامشروطة واللامحدودة للثورة الجزائرية الذي دأبت عليه القاهرة منذ طالع نوفمبر 1954. وكانت قيادة الثورة في مختلف المراحل واعية بأهمية هذا الدعم، ومن ثمة كانت حريصة كل الحرص على إقامة اتصالات دائمة بالرئيس عبد الناصر ونظامه. ويمكن تلخيص وضع العلاقات الجزائرية العربية عموماً في نهاية 1960 في المعطيات التالية:

- إن التزام البلدان العربية التام مع الحكومة المؤقتة، كان ضروريا لتحركها نحو البلدان الآسيوية والعالم الاشتراكي.
- إن الحكومة حرصت على انتظام اتصالاتها بالرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم والملكين سعود والسنوسي خاصة.

1. 276. تسمية جمهورية الوحدة المصرية السورية.

2. HARB, op. cit.

- إنها تلقت خلال العامين الأولين من وجودها مساعدات مميّدة (إصاحية) من العراق ودرجة أقل من السعودية والسودان.

وكانت بيرة استاؤل بصر وشيك للثورة الجزائرية، واضعة على الصعيد العربي في نهاية 1960، كما عبر عن تلك شاعر البلاط في (السعودية الشيخ أحمد بن إبراهيم العراوي في قصيدة عصماء حيث يقول ونهّيها إسمها منّا نواصرنا

وقاب قوسن منها النصير يفتّح⁽¹⁾)

والجدير بالذكر أن موريتانيا - التي استقلت عام 1960 - التحقت بركب لتضامن العربي، كما يؤكد ذلك تصريح رئيسها المختار ولد دادة في 10 سبتمبر من نفس السنة إذ يقول أن نواشط في القضية الجزائرية لا يمكن إلا أن تتضمن مع الأقطار العربية⁽²⁾.

ثانياً، السند الأفروآسيوي

كانت لكتلة الأفروآسيوية منذ 1955 شكل دعما رئيسيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، بفضل جهود المجموعة العربية وبعض البلدان الإسلامية كإندونيسيا على وجه التحديد

وفيل لإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أكدت مرة أخرى مساندتها لهذه القضية عبر موقفها الصريح من استفتاء 28 سبتمبر 1958 على مشروع دستور الجمهورية الخامسة باعتباره،

1 - منافيا لنص وروح التوصية الصادرة في فبراير من العام الماضي عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تحث طرفي النزاع على إيجاد تسوية للقضية الجزائرية في إطار ميثاق الهيئة الأسيوية

1. المجاهد، عدد 12، 34 ديسمبر 1960.

2. المجاهد، عدد 19، 77 سبتمبر 1960.

2 إجراء غير مناسب ولا يساعد على إيجاد حل معقول للقضية الجزائرية⁽¹⁾.

وتشكل المجموعة العربية بالنظر إلى طبيعة القضية - والموقع الجغرافي للمجموعة - حلقة وصل فاعلة بين بلدان القارتين إفريقيا وآسيا

- أولا ، المجموعة الإفريقية

كانت القضية الجزائرية بحاجة إلى التضامن الإفريقي ودعم البلدان المستقلة حديثا. وقد عبر عن ذلك فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة في أول تصريح له بعد تعيينه قائلا : «وراءنا إفريقيا الحرة إفريقيا هامة آكرا». في إشارة إلى قمة البلدان الإفريقية المستقلة الشامية (عربية وإفريقية) التي احتضنتها العاصمة المانية في أبريل 1958.

وكانت القمة الإفريقية قد استعصفت وهذا عن لجنة التنسيق والتفويض بصحة مشارك، وأصدرت لائحة في حتام أشغالها لصالح القضية الجزائرية وقبل نهاية السنة كانت آكرا على موعد مع مناسبة أخرى لا تقل أهمية عن قمة أبريل الماسي. ونصفي بها المؤتمر الأول لشعوب إفريقيا المستقلة من 5 إلى 12 ديسمبر 1958 وحضر المؤتمر عن الثورة الجزائرية وفد متميز من أعضائه شوقي مصطفى، أحمد بومنحل، فرانز (عمر) فانور.

ومن تصريحات أعضاء الوفد اللامعين بهذه المناسبة:

- قول مصطفى أن الشعوب المستعمرة يمكن أن تعدل مواريس القوى لصالحها - هي العلاقات الدولية - إذا عرفت كيف تنظم جهودها وتحافظ على تماسكها قبل وبعد الاستقلال.

- وفول بومنجل أن الجزائر إنما تدافع عن حرية إفريقيا، لأن جيش الاحتلال جمع 800 ألف جندي على أرضها.

1. المجاهد عدد 29، 17 سبتمبر 1958.

- وقول قانون، أن التجمعات الاقتصادية الكبرى، إما تقام بين دول مستقلة متقدمة صناعيا وتكنولوجيا⁽¹⁾

وتوالى لقاءات القمة والمؤتمرات الشعبية، وكانت تعطي في كل مرة اهتماما خاصا ودعمًا جديدا للقضية الجزائرية، ويمكن أن نذكر باختصار في هذا الصدد على المستوى الرسمي:

- قمة مونروفييا (الليبيريا) بمشاركة 9 دول عربية وإفريقية مستقلة وحضرتها الحكومة المؤقتة كعضو كامل الحقوق، ورفرف العلم الجزائري أول مرة أمام مبنى القمة أسوة بأعلام الدول المستقلة المشاركة وقد انعقد المؤتمر ابتداء من 4 أغسطس 1959 ومن نتائجه هيبلا عن تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، اعتبار فاتح نوفمبر يوم تحرير إفريقيا.

وشهدت القمة من جهة أخرى تأكيد غيب لاعتراضها بالحكومة المؤقتة، بعد أن كانت قد اعترفت اعتراف هذه الأخيرة بها في 30 سبتمبر 1958 اعترافا متبادلا⁽²⁾.

- قمة أكرا لعص الدول التي اجتمعت في مروتيا، وقد انعقدت من 7 إلى 10 أبريل 1960، وأسفرت عن بعض النتائج في موضوع القضية الجزائرية.

- قمة أديس أبابا من 14 إلى 24 يونيو الموالي وبمشاركة 11 دولة، بعد التحاق كل من نيجيريا والصومال بمجموعة التهمة السابقة، ودعت القمة في بيانها الختامي إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة، رغم أن أربعة دول مشاركة كانت لم تعترف بها بعد⁽³⁾.

1. المجاهد، عدد 34 24 ديسمبر 1958

2. M. BEDJAOUI, la revolution Algérienne et le droit, éditions A.I.J.D. Bruxelles 1961

3. IBID

- وحضرت الحكومة المؤقتة ندوة وزراء الخارجية الأفارقة حول الكونغو المتعقبة بليوبولدڤيل (كوتشاسا) من 25 إلى 30 أوت 1960، تلبية لدعوة من حكومة بلتريس لومومبا الذي صرح بالمعاصرة بأن "الجزائر إفريقية وليست فرنسية، والمشكلة الجزائرية تعني للقارة الإفريقية كلها"⁽¹⁾. هذا التضمن الإفريقي جعل الحكومة المؤقتة تولى أهمية خاصة سفارة التي شهدت حصول العديد من بلدانها على استقلالها عامي 59 و60، وكانت توجيهات وزير الخارجية بالقاسم كريم في ربيع 1960 تلح بصفة خاصة على - وضع قاعدة عمل مشترك مع عبيد وغانا⁽²⁾ اللتين كانتا يومئذ في طليعة النضال الإفريقي مع القضية الجزائرية، بعد أن أصبحت عامس فرز داخل مجموعة إفريقيا العربية الفرنسية ذاتها.

- دعم حركات التحرير الثورية التي تستند إلى قواعد شعبية.

- الاتصال من أجل إصعاف وتفكيك مجموعة الدول الواقعة تحت النفوذ

الفرنسي⁽³⁾.

وكان تأثير القضية الجزائرية واضعاً في انقسام اتحادية مالي صائفة 1960 وظهور جمهورية مالي المستقلة عن السنغال في 22 سبتمبر 1960. ويؤكد ذلك الرئيس موديبو كيتا بقوله: "أن الانقسام كان بهدف منعنا من مساعدة الجزائريين"⁽⁴⁾.

وكانت الصعاب وأحوائها ما تزال تحاول أنذاك معيك العصا من الوسط وقد كلف الوزير الأول في حكومة مستقر ممانو ديا بمحاولة التوسط لدى الحكومة المؤقتة، لتسهيل مهمة الرئيس دوغول فيما كن يعترض طرحه على

1. للمراجع، عدد 74 8 أوت 1960

2. IN HARBI, les archives de la revolution Algérienne, éditions J'Afrique, Paris, 1981

3. IBID.

4. IBID.

الجانب الجزائري في مواعيد قائمة. وعندما حل بتونس لهذا العرض مطلع أكتوبر، تقدم إليه عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية ليحرب له عن تحفظات الحكومة الجزائرية على مبادرته التي تأتي في وقت غير مناسب : عشية موعد حاسم للقضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 15. وسلمه بالمتاسبة رسالة من الرئيس فرحات عباس تهدف إلى قطع طريق الوساطة أمام دكار، وتدعوها عكس ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت في الأمم المتحدة، لاسيما إزاء مطلب الوفد الجزائري وحلفائه المتمثل في مطالبة الهيئة الأممية بالإشراف على استفتاء تقرير المصير.

وتطالب الرسالة من جهة أخرى حكومة دكار، بسحب القوات استعمارية العاملة في صفوف جيش الاحتلال بالجزائر والمقدرة يومئذ بسبع فيالق (بحو 3500 جندي).

وعبرت "المجاهد" عن رفض الحكومة بلمة مباشرة : "لا وساطة بين الوطنية والاستعمار"¹ وناشدت المنغال وأخوانها "التخلي عن ترددتها (في نصرة القضية الجزائرية). هذا التردد الذي يشبه المؤامرة⁽²⁾.

هذا الموقف الواضح من الحكومة المؤقتة وصحافتها، لم يمنع الدول الواقعة تحت السمو الفرنسي من بحث القضية الجزائرية في قمة عقدت بأبيدجان (كوت ديفوار) من 24 إلى 26 أكتوبر 1960، والخروج باتفاق حول ضرورة تسليم نتائجها إلى طرفي النزاع في هذا الإطار عاد الوزير الأول السنغالي إلى تونس مصحوبا بالرئيسيين حماني ديوري (السيجر) وأمانو أهيدجو (الكامرون)، واجتمع بهم الرئيس فرحات عباس بمقر إقامته في 16 نوفمبر الموالي، فأبلغوه أن مجموعة دول أبيدجان اتفقت على تأييد استقلال الجزائر التام، وأن طريق التفاوض مع الجانب الفرنسي أصبح

1. المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960

ممهداً بعد خطاب الرئيس دوغول في 4 نوفمبر. وقدم ضيوف الرئيس عباس الموقف الفرنسي كما يلي : قبول التفاوض حول وقف القتال وضمائنات تقرير المصير، شريطة أن يتم ذلك في ظل إعلان هدنة. وأضاف الوزير الأول توضيحاً مفاده، أن الرئيس الفرنسي لا يقبل إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير.

وتقدم الوفد في الختام بطلب جماعي : أن تسهل الحكومة المؤقتة مهمة الرئيس دوغول أمام معارضي سياسته في الجرائر بتوخي المرونة والعمالية قبل كل شيء.

غير أن مجلس الوزراء الفرنسي يادر في نفس اليوم، بنسف مبادرة لسنغال وأخواتها بإصدار بلاغ عقب اجتماعه جاء فيه ، أن الجنرال درغول أخطر مجلس الوزراء أنه يعتزم طرح مشروع قانون - في الوقت المناسب - حول تنظيم السلطات العمومية بالجرائر لتزكية الشعب الفرنسي بواسطة استفتاء في انتظار تقرير المصير¹.

أي منح الجرائر نظاماً خاصاً بقرار أحادي

هوجي الصيوف الأفارقة بهذا القرار الذي يلقي جدوى مساهم ويصهرهم كمن يتدخل فيما لا يعنيه! لذا اكتسى البيان الختامي طابعاً بروتوكولياً محضاً، بالإشارة إلى تبليغ نتائج قمة أبيدجان من جهة ولإطلاع على تطورات المشكلة الجرائرية من جهة ثانية، مع الترحيب بمثل هذه المحادثات التي تتدرج في إطار التضامن الإفريقي، ولا يمكن إلا أن تعزز روابط الشعوب الإفريقية وتمجّل بتعريفها⁽¹⁾.

والملاحظ أن هذا اللقاء لم يكن له أثر كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن السنغال وأخواتها حرصت على عدم إعصاب الرئيس دوغول، بالامتناع عن تزكية مشروع لائحة الجمعية في مطلب إشراف الهيئة الأممية

¹ HARBI, op cit.

على استثناء تقرير المصير، رغم دعوات "المجاهد" المتكررة "إلى تجاوز التردد ومحاولة مسك العصا من الوسط ودعم المطالب الجزائري في الأمم المتحدة بكل وضوح" (1).

ولحسن الحظ أن المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية، المعقد بتونس من 25 إلى 30 يناير 1960، كان قد رسخ ثقافة المسؤولين الجزائريين بأهمية الرهان على التضامن الإفريقي، كما تؤكد ذلك اللائحة الخاصة بالجزائر الصادرة في حتام أشغاله والتي توصي الحكومات المستقلة 9.

- 1 - الاعتراف بالحكومة المؤقتة.
- 2 - تخصيص مساعدة منتظمة من ميزانيتها إلى الجزائر.
- 3 - سحب الجنود الأحرقة العاملين بالجزائر ضمن صفوف جيش الاحتلال، وإنشاء فرقة من المتطوعين لنصرة جيش التحرير الجزائري (2).

- ثانياً : المجموعة الآسيوية

وجد التحرك الدبلوماسي لحبهة التحرير الوطني منذ اندلاع ثورة هائج نوفمبر 1954، سداً قوياً لدى بعض البلدان الآسيوية المسلمة مثل اندونيسيا وغير المسلمة مثل برمانيا. وانطلاقاً من ذلك أخذت تحاول توسيع نطاق تحركها، باتجاه دول نشيطة في حركة التضامن الآفرو آسيوي مثل الهند وسيلان (سريلانكا)، وحتى دول خاضعة للهيمنة الأمريكية على صرار اليابان. وغداة تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، ظهرت ضرورة تعيين بعثات أو مندوبين دائمين في بلدان مثل الهند والفلبين واليابان، فضلاً عن البعثات السابقة في أندونيسيا خاصة. وكان التركيز مطلع 1959 واضحاً على بلدين اثنين:

1. المجاهد، عدد 13 28 نوفمبر 1960.

2. المجاهد، عدد 6، 8 فبراير 1960.

- اندونيسيا لتعزيز أواصر التضامن ورفع حجم الدعم المادي.
- الهند في محاولة لكسب اعترافها بالحكومة المؤقتة، لما قد يكون له من تأثير في مواقف بلدان أخرى. وكانت نيودلهي قد أقامت في ربيع نفس السنة أسبوعاً للتضامن مع القضية الجزائرية.

ولدعم جهود الحكومة المؤقتة نحو هدين البدين الكبيرين، أشارت مصالح الخارجية بجولة آسيوية تنطلق من نيودلهي وجاكرتا. هذا التوجه تهلل أكثر في ظل الحكومة المؤقتة الثانية، كما تؤكد ذلك مذكرة وزير الخارجية الجديد بالقاسم كريم في 13 مارس 1960 التي تلح على:

- تعزيز تمثيل الحكومة بآسيا.
- توثيق الصلات ببعض الرؤساء مثل الرئيس الإندونيسي أحمد سوهارتو.
- إقامة علاقات صداقة مع البلدان الآسيوية عموم بما في ذلك الحليفة للطرب منها.

وهناك اهتمام خاص كذلك بدولة مثل أفغانستان، مع الإشارة طبعاً إلى بعض الاستثناءات التي لا تبدي أي حماس في مسألة القضية الجزائرية، كما هو حال البلدان الواقعة تحت النموذ الأمريكي يومئذ مثل تركيا وإيران أو تايلندا واليابان إلخ⁽¹⁾

وتوهي نفس المذكرة 4؛

- السعي الدائم لصعان استمرار الدعم السياسي والمادي لمجموعة الأفروآسيوية عموماً.

- الاستفادة بها لحمل المعسكر الاشتراكي على تكثيف مساعدته لثورة الجزائرية.

1 HARBI, op. cit.

وبخصوص الاستثناءات أنفة النكر، توصي المذكرة بالضغط عليها بواسطة البلدان العربية خاصة.

ثالثا : تقاسم أدوار بين يكيين وموسكو

نميز موقف جبهة التحرير الوطني من طلب مساعدة المعسكر الاشتراكي في بداية الثورة التحريرية بنوع من التحفظ، مردد التخوف من طرح التسمية ايجزائية في إطار الصراع بين الكتلتين والحرب الباردة القائمة بينهما، ومن ثمة إضفاء مزيد من التعقيد الأمر الذي يعلل في عمرها ويصعب حلها بكل تأكيد. ولم تكن جبهة التحرير بحاجة إلى أن تسبغ على نفسها تهمة الشيوعية، لأن دعاية إدارة الاحتلال كانت سباقة إلى ذلك بهدف كسب تعاطف وتضامن الكتلة العربية معها.

لكن الحاجة الحيوية إلى دعم المعسكر الاشتراكي بالسلاح خاصة، ما لبثت أن استباححت هذا المحذور شيئا فشيئا، وكل رمضان عباس أول من طرح فكرة اللجوء إلى طلب هذا الدعم ولو اقتضى ذلك حرق أحد مبادئ فاتح نوفمبر 1954 قبول الحرب الشيوعي الجزائري - استثناء - كتخطيط في جبهة التحرير، مقابل إمداد جيش التحرير بالأسلحة الضرورية(1).

لم يحدث ذلك طبعاً، وبدأ الدعم الشيوعي بدون هذه المفاضلة في إطار التكتل الشديد، وبواسطة "الدول التابعة" حرصاً على مصلحة القضية الجزائرية من جانب المعسكر الاشتراكي كذلك.

غير أن الحذر والتحفظ ظل سيد الموقف، من جانب قيادة الثورة الواعية تماماً بأن معركتها تجري في دائرة المجال الحيوي للحلف الأطلسي، ومن ثمة شديد حرصها على تجنب كل ما من شأنه أن يؤلب عليها حلفاء فرنسا الأقوياء، الأمر الذي يصعب من مهمة تحرير الجزائر من قبضة الاحتلال

1. M. BELHOUCHE, Le courrier Alger le Caire 1954, 1956, Casbah editions, Alger 2000.

الفرنسي إلى حد كبير. وقد استمر ذلك إلى ما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة - في 9، سبتمبر 1958 - في شكل تهيب وتريد، رغم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي بدأت عمليا غداة الاعتراف المتبادل : اعتراف جمهورية الصين الشعبية بالحكومة المؤقتة في 22 سبتمبر ومعاملة هذه الأخيرة لها بالمثل. ويؤكد ذلك تقرير من مصالح وزارة الخارجية وجه إلى رئاسة الحكومة في مارس 1960، يدعو بصريح العبارة إلى التحلي عن الحذر في التعامل مع الكتلة الشرقية، والكف عن الابتزاز اللفظي المتمثل في تهديد الغرب بالتحالف معها. ويوهي التقرير بالعمامة بتعيين ممثلين للحكومة في كل من بكين وبرلين⁽¹⁾.

ويمكن رصد علاقات الثورة الجزائرية بالكتلة الشرقية عبر أهم قطبين فيها الصين والاتحاد السوفياتي.

- أولا : جمهورية الصين الشعبية

كانت بكين ضمن الكتلة الشرقية سافة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية كما سبقت الإشارة، وتبعها في ذلك كل من.

- جمهورية كوريا الديمقراطية في 25 سبتمبر،

جمهورية فيتنام الاشتراكية في 26 من نفس الشهر.

وقد استبشر الرئيس فرحات عباس بهذا الاعتراف لما يكتسي من معنى كبير، كوقوف أهم الشعوب الآسيوية مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة، بدء بالشعب الصيني الذي كان تعدادة يومئذ 600 مليون نسمة، وما يشك بكون أن وجهت دعوة رسمية إلى الحكومة المؤقتة لزيارة الصين، وقد تعمصت صحيفة "المجاهد" لهذه الدعوة واصفة الصين "بقوة العد⁽²⁾".

1 M. HARB1, les archives de la revolution Algerienne, editions J Afrique, Paris, 1981.
2 المجاهد، عدد 32، 13 نوفمبر 1958

لست الحكومة المؤقتة الدعوة في ديسمبر 1958 بإيفاد وزيرين.

بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومحمود الشريف وزير التسليح، ومعهما سعد دخلب العصور السابق في لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد استقبل الوفد استقبالا رسميا في مطار تكسي، فكانت فرقة الجيش الصيني لذلك أول فرقة عسكرية تشد السلام الوطني قصما⁽²⁾.

كما استقبل الوفد بحفاوة من كبار المسؤولين يتقدمهم ابراهيم والناظر الكبير ماوتسي تونغ ورئيس الحكومة شوان لاي وأنشاء مقابلة ابراهيم ماو حاطب أعضاء الوفد بمصوبة وتواضع قائلا: أنتم أول جزائريين اراهم في حياتي، وشكرهم لأمرين اثنين:

- عترف الحكومة المؤقتة بالحكومة الصينية.

- تثبيت الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، أسوة بالصين التي تواجه الأسطول السابع في عرض سواحلها، مطلقا على ذلك نحن حلفاء.

وعندما أثار الوفد الجزائري موضوع عدم اعتراف موسكو بالحكومة المؤقتة طمأنه الزعيم الصيني قائلا: هناك اتفاق بيننا على تقاسم الأدوار: تعمل موسكو في إطار الشرعية الدولية، بينما نعمل نحن في الاتجاه المعاكس.

وأجرى الوفد محادثات رسمية ترأسها عن الجانب الصيني شوان لاي شخصيا، توجت ببهاش مشترك هو الأول من نوعه منذ تأسيس الحكومة المؤقتة، وعقب توقيع البيان قال رئيس الحكومة الصينية لصيوه: سنبرهن في الأيام القادمة عن مساعدة 600 مليون صيني للشعب الجزائري⁽²⁾.

1 S. DAHLEB, Mission accomplie, éditions Dahleb, Alger, 1990, p.101

2. IBID.

ويعبر دحلب عن الانطباع الذي خرج به من الحديث إلى هذا الأخير بقوله :
أن كلاما من شوان لاي والأمير فيصل بن عبد العزيز ينفع فيك بعد الاستماع إليه
من الثقة بالنفس، ما يجعلك تشعر بالانبعاث وأنت أشد ما تكون قوة وليلًا⁽¹⁾.
واستقبلت الصين سنة 1959 وهدين:

- وهذا عسكريا بقيادة الرائد أوصديق كاتب دولة في الحكومة المؤقتة،
مدعوة من نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية شان بي. وقد وصل الوفد
المكون من 9 صباط يكي في 30 مارس، وحضر فعاليات أسبوع التضامن مع
الجزائر في أبريل الموالي⁽²⁾.

- وهذا حكوميا برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة،
بمناسبة احتفالات الذكرى العاشرة لقيام جمهورية الصين الشعبية في 1
أكتوبر 1949.

وتقابل الوفد بالمناسبة مع الرئيس الكوري كيم إيل سونغ الذي أكد له أن
لا خيار سوى الكفاح حتى النصر بجميع الوسائل مهما كانت التكاليف⁽³⁾.
كما قابل رئيس جمهورية منغوليا.

وكان لوفد حديث طويل مع شان بي، أثر خلاله بن خدة تصريح دوشول
حول تقرير المصير في 16 سبتمبر الماضي، ومدى تواصل السمع الصيني
إذا ما استمرت الحرب مدة طويلة. وكان جواب شان بي يحمل كثير من
التعظيم والنصح.

- فالسياسة التي تتبناها الحكومة المؤقتة سليمة والحكومة الصلبة
تساندها، وأنتم على حق في التأكيد على طابع المصاروة في عرص دوعول
الذي يريد معاوضات مصمت لإنتكم في الكفاح.

فالرئيس المرنمي غير المتكثك وليس السياسة بعصل قولكم المترايدة.

ونصح في هذا الصدد بمواصلة المقاومة ورفع قدراتها العسكرية، وتكثيف العمليات الآن بالذات أمام ظهور بوادر تردد من الجانب الفرنسي. ونصح من جهة ثانية بالاستمرار على نهج حرب العصابات التي تعني الانتشار السريع والواسع أما هجمات العدو القوية حتى لا يجد أمامه سوى الفراغ، فيصبح بذلك كمن يبحث عن الحرب فلا يجدها.

- وعلى صعيد القواعد الخلفية والعمق الاستراتيجي للكفاح الجرائري. قال شان بي مخاطباً بن خدة وزملائه: "من المهم أن تكسبوا القاهرة وتوس إلى جانبكم".

- وبخصوص المساعدة الملموسة قال شان بي أن الجانب الصيني مستعد لمبحثها حالاً مع الوفد أو مع وفد قادم، أو عبر سفارات الصين في كل من القاهرة أو المغرب أو كوناكري (غينيا). وطمأن بن خدة من جانبه معبدته قائلاً "أن الأسلحة الصينية دخلت الميدان بفعالية، وأنها استعمت مثلاً في الهجوم على مركز عين الرانة في الحدود الشرقية (14 يوليو 1959)".

وكان الدعم العسكري الصيني هاما، إلى درجة أن صحيفة نيويورك تايمز ذهبت في عدد 22 أبريل 1959 إلى القول، بأن الحكومة المؤقتة أبرمت مع بكين صفقة أسلحة بـ 25 مليون دولار⁽²⁾.

وتوطدت العلاقات الجرائرية الصينية أكثر خلال عام 1960، كما تؤكد ذلك زيارة كل من وزير الخارجية بالقاسم كريم ورئيس الحكومة هريجات عباس.

زيارة كريم

تمهيدا لهذه الزيارة اجتمع وزير الخارجية بصفير الصين في القاهرة، ومن امسائل التي أثيرت بالمناسبة:

1 HARBI, op. cit.

2 G MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003, p. 616.

- 1 - إمكانية تسليم الدعم الصيني عبر المغرب، نظرا لحاجة الجبهة العربية الكبيرة إلى الأسلحة.
- 2 - ترحيب بكيين بفتح بعثة للحكومة المؤقتة لديها متى شئت.
- وتمت زيارة كريم هي مايو، وأسفرت عن نتائج هامة تطرق إليها كريم هي تقرير لمجلس الثورة بكثف عن:
- تعهد رسمي من بكيين بعد الثورة الجزائرية بجميع الوسائل التي تبرز قدراتها الضخامة.
- إبرام اتفاقات حول المساعدة المالية (بالعملة الصعبة) والدعم لمسكري والتقني⁽¹⁾.
- وحظي الوفد الجزائري بمقابلة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الذي عبر له عن قناعته بأن الحرائر ستحصل على استقلالها، لكنه أبدى بالمناسبة تخوفه على مستقبل جبهة التحرير التي سوف تمعجر لأنها تجمع بين اتجاهات متناقضة حسب قوله، وكان رأيه أن استمرار الجبهة بعد الاستقلال مرهون بمدى قدرتها على فتح اتفاق سياسية جديدة⁽²⁾.
- واغتنم الوفد الجزائري فرصة وجوده بالمنطقة ليرور كلا من كوريا (الشمالية) وعبتنام (الشمالي)، حيث استقبل بمصووة من لرئيسين كيم ايل سونغ وهوشي مينه.
- وقال الرئيس الميتامي لصيوفه معتبرا ومطمئنا في آن واحد ، أن مساعدتنا مجرد قطرة، لكنها قطرة معيدة⁽³⁾. واجتمع الوفد بالقائد الشهير جياب بطل معركة ديان بيان هو (مايو 1954) الذي نصح بالحفاظ على وحدة الصف، والاعتماد على الشعب لتحقيق النصر النهائي⁽³⁾.

1 HARBI, op. cit.

2 Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971

3. COURRIERE, Le temps des loupards, Fayard, Paris, 1969.

زيارة فراحات عباس

زار رئيس الحكومة المؤقتة الصين لحضور احتفالات الذكرى الحادية عشرة لقيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1960، وكل في استقباله وقد برئاسة رئيس الحكومة شوان لاي شخصيا، وصرح بالمناسبة قائلا: "أن الشعب الجزائري سعيد أن تكون الصين ضمن أصدقائه الأقوياء"⁽¹⁾.

وعاد الرئيس الجزائري متفائلا كما تشير إلى ذلك تصريحاته، مثل أن مساعدة الصين ستغير ظروف كفاحتنا. ولم يتردد في استخلاص نتائج دعم الكتلة الشرقية عموما على صعيد العلاقات الدولية بقوله "لا مجال للعهد بين معسكر بمساعدنا وآخر يعاربننا، مصيها في نفس السياق أن تدويل القضية الجزائرية أصبح أمرا واقعا"⁽²⁾.

وعقب عودته مباشرة بعث رسالة إلى شوان لاي (في 24 أكتوبر)، متعنها طلب مساعدة تقنية في شكل "خبراء في الأركان وتدريب العام والمتخصص". لاختزال الطريق إلى النصر حسب قوله. وأرفق رسالته بقائمة حاجات جيش التحرير في ميدان الخبرة المرغوبة⁽³⁾.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الرئيس نوعول حاول مقايضة تخلي بيكين عن دعم الثورة الجزائرية بالاعتراف بالحكومة الصينية، لكن التأثير الكبير ماو ورفاقه لم يولوا كبير اهتمام لهذا العرض⁽⁴⁾.

- ثانيا : الاتحاد السوفياتي

ساند لاتحاد السوفياتي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، منذ طرحها أول مرة على الدورة العاشرة للأمم المتحدة في خريف 1955، وتأخر

1. المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960

2. المجاهد، عدد 81، نوفمبر 1960

3. HARBEL, op. cit.

4. Ibid.

الدعم المالي والعسكري المعلن لأسباب تتعلق بالحرب الباردة، واحتمال انعكاساتها السلبية على الثورة الجزائرية القائمة في المجال العيوي للعلم الأملسي من جهة، وضد دولة كبرى من أمثالين الحلف من جهة ثانية. واستاء من 1957، بدأ دعم الاتحاد السوفياتي بشكل سري غير مباشر، بواسطة بعض الدول الحليفة - مثل تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا - أو بعض الدول العربية التي كانت تستغل علاقاتها الحسنة بموسكو لطب دعم الثورة الجزائرية. وبدو التعاطف السوفياتي على نحو خاص عبر مستوى الاتصالات بالجزائريين ومضمونها الإيجابي دائما، فقد كان أول اتصال في العاصمة السوفياتية مع شخصيات مرموقة أمثال كوسجين وميكويان، استقبلت وهذا بقيادة بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في طريق هودته من بكين في ديسمبر 1958.

ومن وقائع هذا اللقاء - السري - الأول أن محمود الشريف وزير التسليح حاول استقراز ميكويان بموضوع تقاعص موسكو في دعم الثورة بالسلاح، فكان رده "عليكم أن تتماهموا فيما بينكم كعرب! نحن مسلم ناصر، الأسلحة الموجهة إليكم".

وحسب سعد دحطب عضو الوفد أن الريارات الأولى - لكل من بكين وموسكو - مكنت الحكومة المؤقتة من رسم طرق جديدة سفل واستقبال الأسلحة⁽¹⁾

وكان الاتصال الثاني بموسكو في أكتوبر 1959 بحضور بن خدة من الجانب الجزائري - مرة أخرى - وقد كان في استقباله بمقر اللجنة المركزية كل من:

- موسوف الكاتب الثاني للجنة وأحد أبرز منظري الحرب الشيوعي السوفياتي آنذاك.

1. DAHLEB, op. cit.

- أندري غروميكو وزير الخارجية

وقدم سوسلوف في اجتماع 13 أكتوبر ملخصا عن المساعدات السوفياتية أشار فيه إلى:

- دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

- مساعدة اللاجئين الجزائريين بواسطة النقابة والصليب الأحمر.

- تقديم منح للطلبة الجزائريين.

- استقبال 96 جريحا من جنود وضباط جيش التحرير.

وتدخل بن خدة ليشرح رد الحكومة المؤقتة على تصريح 16 سبتمبر المعاصي حول تقرير المصير، هذا التصريح الذي لا يمنح أسم الشعب الجزائري غير أفق العرب الطويلة، لأن المسلم في نظر الرئيس دوعول لا يعني شيء آخر غير سحق الثورة عسكريا.

وبعد أن طلب بن خدة مريدا من لدعم السوفياتي سأل مصيفيه لماذا لا تعترف موسكو بالحكومة الجزائرية، علما أن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يصدف الضغط الدولية على باريس

وكان رد سوسلوف حول الدعم : إذا كانت لديكم طينات معددة يمكنكم استعمال قناة سفارتنا بالقاهرة. وقال بخصوص الاعتراف : "نفس حالها العلاقات الفعلية على الاعتراف الرسمي لمصلحة شعب الجزائري والافراج الدولي".

وأعاد بن خدة السؤال بصيغة أخرى : هل أنتم مستعدون لاستقبال وفد رسمي عن الحكومة المؤقتة؟ وكان جواب سوسلوف "الاستقبال ممكن، لكن في إطار غير رسمي لأن النتائج ستكون أفضل".

وسأل الوفد عن إمكانيات المساعدة المالية، فكان رد السوفيات : قدموا اقتراحاتكم وسندرس العمالة. وأكد سوسلوف في ختام لقاء حرص موسكو على دعم الثورة الجزائرية بقوله "أن الجمهورية العربية المتحدة

هاجعتنا حول مسائلتي اللاووس والحدود مع الهند، ومع ذلك سنبدل المستحيل بالحفاظ على تعاوننا معها لإيصال المساعدات إليكم^١.

وقد استجابت موسكو فعلا لمطلب الوفد الجزائري على الصعيدين المالي والمادي⁽²⁾.

وفي خريف 1960 جازت موسكو بمواقفها المساندة للقضية الجزائرية في مناسبتين بارزتين:

- توقف رئيس الحكومة فرحات عباس بموسكو في طريقه إلى بكن بحضور احتفالات الذكرى الحادية عشرة لقيام الجمهورية وقد كان في استقباله كوسيجين المساعد الأول للرئيس نيكيتا خروتشوف، وقد اعتبر لعانب الجزائري هذا الاستقبال خطوة هامة في طريق الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

- اعتراف خروتشوف اصلي بالحكومة المؤقتة⁽³⁾ عقب ذلك بأيام معدودة، باستقبال وزير الخارجية بالقاسم كريم على هامش أشغال الدورة ائدا للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، فقد حرص الرعيم اسوفيائي على حضور حفل استقبال أقامه الوفد العراقي بقيادة وزير ابحارجية هاشم جواد، ليخاطب الوزير الجزائري قائلا : "حسرت هذا ابحص إكراما لأعضاء الحكومة الجزائرية التي اعترفنا بها"، مصيفا "على اشعب الجزائري أن يواصل كماحه، لأن الاستعمار لا يتحطم إلا بكفاح متواصل يقوده الشعب الجزائري بمساعدة أنصاره"⁽⁴⁾.

1 HARBI, op. cit

2. IBID

3. استقبال كريم في 2 أكتوبر وبما سلكه سحقي إلى كان هذا الاستقبال يصي الاعتراف بالحكومة المؤقتة ابحص وهو كذلك فعلا لم اختلف إلى دغوى نفسه اعترف بها في "مولان"

4. المجلد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960.

ويلخص سعد دحلب اتصالات ممثلي الثورة الجزائرية بموسكو قائلا :
وتكررت الزيارات، ولم يكن الأصدقاء السوفييت ييغلون علينا لا بالمساعدة
ولا بالصيحة⁽¹⁾.

وكانت بعض البلدان الحليفة لموسكو على نفس النهج، لاسيما براغ
وصوفيا كما سبقنا الإشارة.

رابعاً : محاولات في معسكر العدو

سعت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع ثورة فلاح نوفمبر 1954،
لتحييد لبلدان الحليفة لفرنسا وهي واحة بأن هامشها محدود في هذا
المجال، بحكم ارتباط معظم هذه البلدان بمعاهدة الحلف الأطلسي،
ووقوعها نتيجة ذلك في دوامة الحرب الباردة والتنافس مع الكتلة الشرقية
بزعامة الاتحاد السوفياتي. وكانت لذلك تستهدف في مساعيها بالدرجة
الأولى، الرأي العام والمثبات النخبوية والهامشية على وجه التحديد. وكانت
تحاول إلى جانب ذلك الضغط على هذه البلدان، سواء مباشرة بوسائلها
المتواضعة أو بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة.

ويمكن تناول مساعي جبهة التحرير والحكومة المؤقتة لجمهورية
الجزائرية حسب أهم الأقطاب التي تؤلف المعسكر الغربي وهي :

- الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي.

- أوروبا الغربية.

- البلدان الاسكندنافية.

- أمريكا اللاتينية.

أ - الولايات المتحدة والحلف الأطلسي

نجحت جبهة التحرير الوطني في تكوين كويي مساند لثورة لجزائرية
ومطالبها المشروعة، كان له أثره في بعض دوائر الخارجية الأمريكية

1 DAHLBB, op. cit.

والكافرس، كما تشهد على ذلك مواقف السناتور الديمقراطي جون كيني ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ. غير أن هذا اللوبي لم يكن له كبير تأثير في نواتر القرار بالبيت الأبيض، بدليل موقف واشنطن المؤيد باستمرار لوجهة نظر الحليف الفرنسي.

وشهدت الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بواحد تغيير في الموقف الأمريكي، بامتناع ممثل واشنطن عن التصويت عند عرض بالائحة الخاصة بالعسالة الجزائرية على الجمعية العامة.

وقد شجع ذلك وزارة الخارجية على اقتراح معمار جديدة بحوض واشنطن. كد جاء ذلك في تقرير بتاريخ 18 يناير 1959 يوصي بحزبه بالعمل في اتجاهين:

- تكثيف العمل المفاربي على مستوى السفراء في مرحلة أولى.

- إرسال وفد حكومي مفاربي في مرحلة ثانية⁽¹⁾. وفي تقييم شامل لنشاط الخارجي للحكومة المؤقتة، ينصح وزير الخارجية بالقاسم كريم بم:

بلي:

1 - "تجنب المبالغة في الاعتماد على التناقصات الثانوية بين فرنسا وحلفائها.

2 - العمل بدل ذلك على:

- مواصلة العمل الدعائي باتجاه الرأي العام العربي.

- تكثيف الصعوط على العرب بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة سواء

ضمن المجموعة الأفرو آسيوية أو المعسكر الاشتراكي⁽²⁾

وفي حديث للرئيس فرحات عباس إلى صحيفة "يونيكا" (الإيطالية) في

مايو 1960، حمل بشدة على الولايات المتحدة والحلف الأطلسي بسبب "الدعم المتواصل لاحتلال ينذر بالنومع إلى كامل شمال إفريقيا"⁽³⁾.

1 M. HARBI, les archives de la revolution algerienne, editions L'Afrique, Paris 1981.

2 IBID.

3. المجلد، عدد 68، 16 مايو 1960

وعشية افتتاح الدورة الـ 15 للجمعية العامة في خريف نفس السنة ضاعفت الحكومة المؤقتة من حملتها التي سلّطت فيها الرئيس عداس ٩ - تصريح من العاصمة الصينية مطلع أكتوبر، ندد فيه بالمساعدات

الضخمة التي يقدمها الاستعماريون الأمريكيون وبلدان الحلف الأطلسي إلى فرنسا، والتي لولاها لانتهت الحرب منذ 1957.

- رسالة تهنئة للساتور كندي الفائز في الانتخابات الرئاسية مطلع نوفمبر الموالي، أعرب من خلالها عن أمله في أن تصبح مواقفه في مجلس الشيوخ وأثناء الحملة الانتخابية قاعدة لسياسته الدولية (١).

- مذكرة إلى الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي في ١9 سبتمبر، أعلنت الحكومة المؤقتة بموجبها رسمياً نقصها لضم الجزائر قسراً إلى الحلف عام 1949، بل نقصها للحلف نفسه باعتباره أداة للاستعمار الموجه حالياً ضد الشعب الجزائري وعنصر إخلال بالأمن في المغرب العربي كله (٢).

وحذا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين جدو الحكومة في 25 سبتمبر، بتوجيه رسائل إلى المنظمات الطلابية في دول الحلف، يناشدها فيها التحرك لحمل حكوماتها على وقف دعم القوات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر (٣).

وتسببت مذكرة الحكومة في إثارة جدل بين "المينارو" و"المجاهد" عندما ذهبت الصحيفة المربعية إلى أن الحكومة الجزائرية من خلال هذه المذكرة أراححت النقاب عن مراميها البعيدة التي تتسجم مع العنطة الروسية الصبية. لهادفة إلى عزل أوروبا ومعها من القيام بأي رد فعل على ضمها البحر المتوسط.

١ المجاهد، عدد 81، ١ نوفمبر 1960.

٢ المجاهد، عدد 78.

٣ المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960.

وردت "المجاهد" بأن "الميفارو" عودتنا في موسم الحريف، على توجيه رسالة مفتوحة باسم منبرها إلى الرأي العام الأمريكي، لتأشده مساندة فرنسا في حريها بالجزائر دعاءا عن حضارة الغرب⁽¹⁾ ورفقت "المجاهد" مراعم الصحيفة اليعينية بحجة اعتماد الحكومة الجرثية سياسة عدم الانحياز، باعتبارها "الاختيار الوحيد التي يقطع على المستعمرين طريق التدخل في شؤون الشعوب المتحررة وجعل استقلالها صورة مرسوخة"⁽²⁾.

وانذر وزير الأخبار محمد يزيد من نيويورك مطلع أكتوبر، بأن «الدورة الـ 15 للجمعية العامة هي آخر فرصة كي يعبر العرب عن حقيقة نواياهم نحو القضية الجزائرية»⁽³⁾.

ب - أوروبا العربية

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - على مدار لجنة التنسيق والتنفيذ قبلها - اهتمام خاصا بالدول المحاورة لمرس مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية ويشير تقرير لمصالح وزارة الخارجية في 18 يناير 1959 بإعطاء إسبانيا أهمية خاصة باعتبارها من أكثر الأهداف حيوية، نظرا لعمية التحرك «السسية» التي كانت عناصر جبهة التحرير تتمتع بها بفضل اسواطو الصمم لحكومة الجنرال فرانكو.

وبأى إيطاليا في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام. بفضل موقف العرب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية بوصوح منذ الساية، وقد تمكن مندوبو جبهة التحرير بها كذلك من عقد صلات وثيقة بشخصيات مسيحية تقدمية، مثل أنريكو مانبي المدير العام للشهير لشركة إيمي (للمحروقات)

1 المجلد عدد 80 (17 أكتوبر 1958)

2 المجاهد عدد 79

هذه العلاقات المعقدة المعقدة مكنت القصبة الجزائرية من التمثل إلى القصر الرئاسي، بدليل أن الرئيس الإيطالي يومئذ تطلع في يونيو 1959 لجس نبض الرئيس دوغول حول مفاوضات محتملة مع الحكومة المؤقتة هو جد أنه لم يكن جاهزاً لذلك بعد⁽¹⁾.

غير أن الموقف الرسمي الإيطالي حافظ بصحة عامة على وظيفته للحليف لفرنسي، ما جعل الرئيس فرحات عباس يعبر عن خيبة في حديث لصحيفة "يونيوتا" في مايو 1960 قائلاً: "أن موقف الحكومة الإيطالية خيب آمالنا، وسياساتها تصدمنا في مشاعرنا وكذلك في تمسكنا بالحرية والاستقلال"⁽²⁾.

وكان موقف ألمانيا الاتحادية شبيهاً بالموقف الإيطالي وفيه رسمي للتعليب الفرنسي، وغص الطرف عن بعض أشكال التعطف والسعم لجهة التحرير الوطني من لسن بعض المنظمات النقابية والشبهانية. وحسب المصادر الفرنسية، أن حبة التحرير كانت تعمل من كلا البهدين حتى دعم مالي ملموس:

- من إيطاليا، عبر شركات هامة مثل "إيني" و"بريتا" و"بيرلي".
- من ألمانيا الاتحادية، عبر شبيبة الحزب الاجتماعي الديمقراطي، وكذلك بعض الشركات مثل "كروب" و"فالكر"⁽³⁾.

ومن جهة أخرى استفادت جهة التحرير من حياء سويسرا، وبجعت في إقناع بعض مسؤوليها بلعب دور الوسيط بين الحكومة المؤقتة وباريس وكللت هذه الوساطة بالنجاح، بعد أن اطمأن إليها الرئيس دوغول في خريف 1960، عندما أعلن "قبوله للمرور عبر العريال السويسري"⁽⁴⁾.

1. شهادة الطبيب بولعروف في كتابها رواد الوطنية، دار عوكة الجزائر 2003.

2. المجاهد، عدد 68 16 مايو 1960.
3. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003

4. بولعروف المصدر السابق.

تم تهمل جبهة التحرير على الصعيد الأوربي دولا وثيقة الارتباط بالولايات المتحدة مثل بريطانيا، أو واقعة تحت نفوذها مثل تركيا. وللتأثير على لندن مثلاً لم تتردد مصالح وزارة الخارجية، في الإشارة باستعمال ورقة الاستثمارات النفطية بعد حصول الجزائر على استقلالها طبعاً.

ج - البلدان الإسكندنافية

رغم ارتباط بعض بلدان بحر البلطيق بالحلف الأطلسي، فقد استطاعت أن تحافظ على استقلال - نسبي - في موضوع الجزائر، جعلها في موقع أقرب إلى الحياد. وقد استغل ممثلو جبهة التحرير والحكومة المؤقتة هذا الموقف المتميز، ليعقدوا صلات وثيقة بمئات شبعة سواء من المنظمات النقابية والحزبية أو من جمعيات المجتمع المدني.

وكان مسدوب الحكومة إلى المنطقة - مع الإقامة بستوكهولم - هو الكاتب محمد الشريف الساحلي الذي لعب دوراً بارزاً في التعريف بالقضية الجزائرية على صعيد بحر البلطيق. وكان يستعين في مهمته بنشرة إعلامية شهرية، لقي عبدها الحاس بالنعذيب في الجزائر صدى كبير.

وبفصل هذه الجهود كانت مواقف البلدان الإسكندنافية أميل إلى المساعدة في الأمم المتحدة خلال الدورات السبع الأخيرة للجمعية العامة كما تبين ذلك النسب التالية.

- السويد 5/7.

- السويد 4/7 أسوة بالدانمارك وفنلندا⁽¹⁾.

د - أمريكا اللاتينية

كانت معظم بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر الخمسينيات من القرن

1 المجلدات السياسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.

الماضي واقعة تحت النفوذ الأمريكي بدرجات متفاوتة، فكانت لذلك تعيل حيث تعيل و شنتن في الجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة، ونادرا ما تستعيد حريتها إذا لم تتلق توجيهات منها.

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد دشنت الاتصالات ببلدان وسط وجنوب القارة في خريف 1956، حيث لقي الوفد الجزائري برئاسة طرحات عباس استقبالات حارة.

ودعما صادقا من لدن الجاليات العربية خاصة بفضل مساعدة السفارات المصرية والسورية وكان لهذه الجولة الأولى صدى في أروقة الأمم المتحدة بمماندة بعض البلدان لتسجيل القضية الجزائرية، وامتاع البعض الآخر عن التصويت على الأقل أثناء عرض اللوائح الخاصة بالقضية على الجمعية العامة.

لكن معظم بلدان أمريكا اللاتينية توقفت علاقاتها بالقضية عند هذا الحد، بحيث لم تحصل الحكومة المؤقتة قبل 1961 على أي اعتراف من هذه البلدان. هذا كان يتوجب عليها استئناف حملاتها التحسيسية باتجاه هذه المنطقة بأمل تحقيق نتائج أكثر إيجابية.

وفي هذا الإطار قام بن يوسف بن حدة وزير الشؤون الاجتماعية - سابقا - في خريف 1960، بجولة جديدة عبر عدد من الدول مثل الأرجنتين والشيلي والأوراغواي وحسب البرقيات التي كان يرسلها من هناك أن الوفد حظي باستقبالات حارة مشجعة، رغم اعتراض السفارات الفرنسية بنية عرقلة الوفد والتشويش عليه.

وكانت محطة الشيلي مثالا متميزة، لأن وفد الحكومة المؤقتة استقبل بمجلس الشيوخ من طرف رئيس "جبهة العمل الوطني" سلفور ألندي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ انتخب رئيس جمهورية مطلع السبعينات من القرن الماضي واعتقل في انقلاب الجنرال بيغوشي في خريف 1973.

وكان لذلك أثره في الجمعية العامة، لأن سلفتيهاغو امتنعت عن التصويت في الدورة الـ 15، بعد أن صوتت في الدورة السابقة إلى جانب فرنسا وحلفائها، وكانت في ذلك على نفس الخط مع إسرائيل، ودون دول مثل المكسيك وكوبا والأرجنتين التي انتقلت من الامتناع في الدورة الثالثة عشرة إلى تأييد في الدورات اللاحقة⁽¹⁾.

خامسا : الأمم المتحدة - نجاحات الدورة الـ 15.

كانت هيئة الأمم المتحدة هي التخصيمات من القرن الماضي قبله الشعوب المكافحة في سبيل استعادة سيادتها وأوطانها ولم تشذ جبهة التحرير الوطني عن القاعدة، فمجلت طرح القضية الجزائرية على الهيئة الأممية بأحرف بارزة في بيان فاتح نوفمبر 1954.

وما لبثت جبهة التحرير بفضل البلدان العربية والمجموعة الأفروآسيوية الناشئة، أن حققت المعاجاة بنسجيل القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة في أول محاولة لها وكان ذلك في سبتمبر 1955.

وكانت صدمة المعاجاة من القوة إلى درجة انسحاب الوفد الفرنسي احتجاجا على ذلك، معطيا بذلك دون أن يدري صدى أكبر لهذه المحاولة الموفقة.

طبعاً أحجمت الجمعية العامة عن مناقشة القضية، بعد ردود الفعل من فرنسا - الدولة الكبرى والمصو في مجلس الأمن - وحلفائها، وفي طلبتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر إلى القضية يومئذ كشأن داخلي يخص حليفها وحدها⁽²⁾.

لكن الجمعية عادت بفضل تزايد أنصار القضية لتسجلها وتناقشها وتصدر لوائح بشأنها، ما جعل الوجود الفرنسي المتتالية على قصر مانهاتن

1. الدبلوماسية الجزائرية، المصدر السابق.

2. كما جاء ذلك بوضوح في رد مجلس واشنطن لدى الأمم المتحدة على رسالة الطلاب ربيع بالميد سنة 1955، بعد أن استقرى الطلاب موقف بلاده في الدورة العاشرة للجمعية العامة.

ترعى من الغنيمة بالإيجاب : مقاطعة الجلسات العتية لاسيما جلسات التصويت على اللوائح.

حدث ذلك ابتداء من الدورة الحادية عشرة التي سادت في 15 فبراير 1957 على القرار 1012 الذي يدعو طرفي النزاع إلى إيجاد حل حسبما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة.

وتكررت امقاطعة في السورة الثانية عشرة بالمصادقة في 10 ديسمبر من نفس السنة على القرار 1184 الذي اكتفى بتأكيد ما جاء في القرار الصادر عن الدورة السابقة.

ولم تغير عودة انجنرال شارل دوغول إلى الحكم عقب انقلاب 13 مايو 1958 على الجمهورية الرابعة من الأمر شيئاً بل زادت الطين بلة لأن الجنرال كان على موعد مع صدمة جديدة وغنيمة هي الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة

لقد طرحت القضية الجزائرية هذه المرة في ظل مستجدات هامة، منها تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر واعتراف عدد من الدول بها . وقامت الحكومة الجديدة بالتعهد للدورة بتوجيه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة دافع هامر شولد . صممتها جملة من العناصر منها :

- تذكير بقرار الدورة السابقة، مع الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية لم تخط خطوة واحدة في اتجاه ما دعا إليه هذا القرار .
- تأكيد رغبة الحكومة المؤقتة في التفاوض دون أن تجد هذه الرغبة تجاوباً يذكر من باريس .

- مطالبة الأمين العام بالتدخل لحمل فرنسا على التفاوض بوقف عدوانها لاستعماري على الشعب الجزائري .

وبفضل التحضير الجيد ومساعدة الأشقاء العرب والمجموعة الأفروآسيوية، كادت الجمعية العامة أن تصادق في منتصف ديسمبر 1958

بأغلبية الثلثين، على مشروع قرار يشكل نصرا واضحا لنقصية الجرائرة
قيسا بقرارين 1012 و 1184.

فالقرار الذي كان بحاجة إلى صوت واحد (36 عوض 35 التي حصل
عليها) لتزكيته يشير بوضوح إلى
- حق الشعب الجزائري في استعادة استقلاله.

- وجوب التفاوض بين طرفي النزاع لإنهاء الحرب، وإيجاد حل يتمشى
مع ميثاق الأمم المتحدة. أي على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها
كبيرة كانت أم صغيرة.

وقد هلت الحكومة المؤقتة لهذا النصر المستحق بعد ثلاثة أشهر فقط
من تأسيسها، ورات فيه اعترافا ضمنيًا بها، لأن عبارة "الحكومة المؤقتة"
جرى تداولها على مستوى اللجنة السياسية، حيث تناقش مشاريع القرارات
قبل عرضها على الجمعية العامة

ومن مفاجات الدورة الثالثة عشرة السارة امتناع دول حليفة لفرنسا مثل
الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا واليابان، فضلا عن جارتها إسبانيا
وكذلك البلدان الاسكندنافية.

طبع كان امتناع واشنطن عن التصويت أول مرة مثار اهتمام من
الجانبين.

- الجزائري الذي رأى فيه بوادر تطور إيجابي في الموقف الأمريكي، ورحب
بطلبات بالعريد كما يبدو ذلك من تعليق وزير الخارجية محمد الأمين الدباغين
الذي جاء فيه "أن يفتح بموقف واشنطن ما لم تتوقف المساعدات العسكرية
والعالية التي تمنعها على فرنسا في حربها الاستعمارية بالجزائر"⁽¹⁾.

- العربي الذي رأى فيه هورا واضحا للحكومة المؤقتة⁽²⁾.

1. المرجع، ص 34، 24 ديسمبر 1958.

2 Y COURRIERE, l'Heure des colonels, Fayard, Paris 1969, p.399

ويظن أن هذه النتائج الإيجابية، كان الجانب الجزائري يعقد آمالا مشروعة على الدورة التالية، للعصافقة على لائحة تستجيب لمطالبه كما وردت في القرار الذي لم يظفر بأغلبية الثلثين الضرورية. وكان التنازل باديا على تصريحات المسؤولين الجزائريين، بعد أن سارعت الكتلة الأفروآسيوية في مايو 1959، بطلب تسجيل القضية الجزائرية من جديد في جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة.

وفي مقابل هذا التنازل ظهرت تصريحات يغلب عليها التشاؤم من الجانب الفرنسي الذي كان يتخوف من تكرار سيناريو الدورة الأخيرة. أي امتناع واشتغال عن التصويت مرة أخرى.

ولقد بدا هذا الاتجاه و"عواقبه الوخيمة" على حد تعبير جان ديهال كان على الرئيس الفرنسي أن يبادر بشيء ما، يكون مرتكزا لحملة مضادة لحفظ لمريضا ماء الوجه على الأقل في الخريف القادم.

وقبيل زيارة دوغول إلى الجزائر في أواخر يوليو 1959، استقبل الأمين العام للأمم المتحدة هامر شولد بباريس، وليس مستبعدا أن يكون بحث معه فحوى هذه المبادرة التي كانت زيارته تستهدف شرحها لضباط جيش الاحتلال والاستماع إلى آرائهم فيها.

وفي بداية سبتمبر الموالي استقبل الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وبحث معه - تأكيداً - موضوع مبادرته المقدمه، لأن الأوساط الأمريكية في العاصمة الانحادية كانت قد بدأت في تسريب فحوى المبادرة المنتظرة منذ يوليو الماضي.

وهي 16 من نفس الشهر طلع الرئيس الفرنسي على العالم بمبادرته في شكل مشروع تقرير مصير أبيض، لأنه مؤجل لأربع سنوات على الأقل، وبدون استعداد لتفاوض على شروطه مع الطرف المعني بالحكومة المؤقتة.

هذه "المبادرة" - المقترحة من محتواها - كانت مع ذلك منطلقا لمناورة ناجحة لأن فرنسا وحلفاءها تمكنوا من تقويت فرصة المصادقة على قرار وفق المطالب الجزائرية في الدورة الـ 14 للجمعية العامة. فقد لقي مشروع قرار تقدم به ممثل باكستان باسم الكتلة الأفروآسيوية في 7 ديسمبر نفس مصير القرار المعروف على الدورة العاشرة: لم يحصل على أغلبية الثلثين الضرورية بذلك. وتضمن مشروع القرار فقرتين:

- "الاعتراف بحق تقرير المصير"، وقد حصلت على أغلبية واسعة (65 صوتا).
- "المطالبة بالإعاج بإجراء محادثات مباشرة لإيجاد حل سلمي على أساس تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، ولم تحصل على أغلبية كافية (40 صوتا فقط).

كانت حيلة الحكومة المؤقتة كبيرة بقدر تفاؤلها المشروع استنادا إلى نتائج الدورة السابقة. وقد سارعت بتحميل واشتعل مسؤولية فشل مشروع القرار في الحصول على أغلبية الثلثين. غير أن بيان الوفد الجزائري المشارك في الدورة كان متواريا كما تؤكد ذلك العناصر التالية:

1 - "تأييد واسع لوجه نظر الجزائر حول عدم الفصل بين محادثات وقف القتال وشروط تطبيق تقرير المصير".

2 - "عدم حصول مشروع القرار على أغلبية الثلثين، جاء مناقضا لمشاعر أغلبية الوفود".

3 - "هذا التناقض مرده مناورات دول الحلف الأطلسي التي عارضت المشروع بطلب ملح من فرنسا"⁽¹⁾.

هذا الموقف من دول الحلف استنادا إلى مناورة "تقرير المصير الأبيض"، مكن الرئيس الفرنسي من اجتياز امتحان الدورة الـ 14 للجمعية العامة بسلام، لكن إلى حين فقط، لأن الدورة القادمة ستكون فاصلة لصالح القضية الجزائرية.

1. المجاهد، عدد 57-15 ديسمبر 1959.

وقد عبر شاعر الثورة مغدي زكريا عن الشعور بالخيبة جراء نجاح بوقول في مساورته بقصيدة تقتطف منها ما يلي:

ديقول يعلم ما نريد ويفهم
فقد الصراحة أم اصنع فصاحة
وهذا القتال حرافة إن لم تكن
ويحاطب الولايات المتحدة قائلا:
يجد القوي من الموي مباحرا
أن تتكرر الدنيا الجديدة حقاً
لا تعجبوا! ألفت نهون ضميرها
ونخب آمال الضعيف ونحرم
وهال نصرتها الظلوم المجرم
وتسلط المستعمرين ونظلم⁽¹⁾

كانت الدورة الخامسة عشرة فاصلة فعلا، وكانت إلى جانب ذلك عرسا جزائريا بأتم الكلمة، إذ حضر الدورة كبار الكتلة الأفروآسيوية، بالإضافة إلى الرئيس لسوفياني خروتشوف.

جاء هؤلاء القادة المرموقين وفي نهج كل واحد منهم أن يرمي بكل ثقله لفائدة القضية الجزائرية

كانت الحكومة المؤقتة قد أضافت خلال مدلولات الدورة الـ 14 مطبا جديدا إلى مطالبها التقليدية، أي الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره ضمن وحدته الوطنية والتمرية، وفي ظل الصعوبات الضرورية لاستفتاء تقرير المصير الذي لا يمكن فصل التفاوض بشأنه عن استقلوس حول وقف القتال. هذا المطلب الإضافي هو مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على تنظيم استفتاء تقرير المصير ومراقبته.

وعشية افتتاح الدورة، وجهت الحكومة المؤقتة نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، أشار رئيسها فرحات عباس من بكين إلى

مضمونه قائلاً : "طلبنا من الأمم المتحدة أن تحدد موقفها من تقرير المصير الذي جعل الجنرال ديغول منه شعار دعائية وأداة حرب (14).

لذا كان همُّ الرؤساء المتعاطفين مع القضية الجزائرية، أن يؤيدوا هذا

المطلب الحديدي في خطبهم أمام الجمعية العامة بكيمية أو بأخرى.

- فعل ذلك الرئيس جمال عبد الناصر باسم "الجمهورية العربية

المتحدة"، فطرح المطلب طرحاً لا عار عليه قائلاً "تتقدم إلى الجمعية

العامة بطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، على أساس استفتاء

تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها وحمايتها".

- وثى عليه معظم القادة، من نكروما (غانا) إلى نهرو (الهند) مروراً

بسوكارنو (إندونيسيا) وتيتو (يوغوسلافيا).

وحققت القضية الجزائرية على هامش هذا الحفل الأممي نصراً منوياً

باعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة على لسان رئيسه خروتشوف

المشارك في الدورة فقد استقل خروتشوف بالقاسم كريم وزير الخارجية ورئيس

للمند الجزائري في 2 أكتوبر وعندما سئل عن معنى ذلك في 7 منه أجاب أن

الاستقبال يعتبر اعترافاً فعلياً بالحكومة المؤقتة، مضيفاً "ليس العالم كله

اعترف بها فعياً بعدما بالرئيس ديغول الذي تفاوض معها (في مولان) (15)

وكان الرئيس السوفياتي قد ساند في لقاء صحفي مرئجل قبل افتتاح

الدورة مطلب الحكومة المؤقتة انه الذكور على أساس أن الجزائريين أدرى

بأنسب الحلول لمشكلتهم (16)

وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة اعتراف موسكو بها نصراً سياسياً

ودبلوماسياً هاماً، ودليلاً آخر لعزم الكتلة الاشتراكية على مساعدة الشعب

الجزائري في حربه التحريرية (17).

1 المراجع، ص 78، 3 أكتوبر 1960

2 نفس المصدر

3 المراجع، ص 79، 30 أكتوبر 1960

ونعود إلى الجمعية العامة لنقول أن الإشكال المطروح على الدورة الـ 15، كلما اقترب أجل التصويت على مشروع القرار الخاص بالقضية الجزائرية هو: هل تصادق الجمعية على مطلب تنظيم استفتاء تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة هذا الذي ترفضه فرنسا بشدة؟

وقبيل التصويت امتدت الجزائر بمظاهرات 11 ديسمبر التي أعطت لقضية دعما حاسما، وأضفت على المناقشات الأخيرة جوا دراميا، بعد وصول الأنباء الأولى عن المجازر التي ارتكبتها جيش الاحتلال ومعه مليشيات المستوطنين في حق المتظاهرين العزل.

لقد حسمت هذه المظاهرات التي جاءت في وقت جد مناسب، موضوع لمشكلة الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا داخل الجزائر وفي أروقة الأمم المتحدة، حالقة بذلك وضعية جديدة ما لبثت أن فرضت نفسها على الجميع. وكان من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك في التصويت على مشروع انقرار الذي فاز - في 15 ديسمبر - بأغلبية الثلثين المطلوبة. طبعا تمكنت فرنسا - بتحنيذ حلفائها والدول الإفريقية النامية لها - من إسقاط الفقرة الرابعة من لقرار، المتعلقة بإشراف الأمم المتحدة على تنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير. لكن ذلك لم يكن ليغير شيئا من أهمية الانتصار المعجز باعتراف الرئيس دوغول نفسه الذي فهم جيدا رسالة الدورة الـ 15.

"أن اعانم أجمع صد فرنسا في القضية الجزائرية"⁽¹⁾

ولمعرفة دور وفود الحكومة بالأمم المتحدة في انتصارات القضية الجزائرية بنيويورك، لا نجد أحسن من صحيفة كوموند التي تنقل إلينا من كواليس قصر "منهاتن" الحقائق التالية

- أن هذه الوفود أصبحت ملهزة في ممارسة الكولسة.
- أنها تحصلت على حق الإقامة في "منهاتن" (مقر الأمم المتحدة) بصمة

شبه رسمية!

1. J MORIN, DE GAULLE et l'Algerie, ALBIN MICHEL, Paris 1999

- أصبحت تؤدي دور المستشار للعديد من الوفود الإفريقية والأممية.
- سبغ تأثيرها على بعض الوفود إلى درجة أنها أصبحت تحرر لكل متدخل، المقرة الخاصة بالجزائر في الخطاب الذي يتأهب لإلقائه في الجمعية العامة (1).

نجاح آخر: الانضمام إلى اتفاقيات جنيف

قوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 14 يناير 1960، الحكومة المؤقتة أن تسعى للانضمام إلى اتفاقيات جنيف حول قواعد الحرب، بأمل ضمان حماية الأسرى والجرحى من جنود وفدائيي جبهة وجيش التحرير، وحماية حقوق المواطنين بصمة عامة. وكان جيش الاحتلال الفرنسي قد دأب منذ إعلان الثورة في فاتح نوفمبر 1954، على إعبث بكل القوانين والاستهتار بكل القواعد والقيم، يدعى أن ما يجري في الجزائر ليس حرباً حتى يتقيد بقواعدها (2).

وفي غضون الأسبوع الأول من مارس الموالي، أدلى الرئيس دوغول أثناء زيارته للجزائر بتصريحات أمام ضباط جيش الاحتلال تشير بوضوح أنه يمتزم اختيار خطوة أخرى في تصعيد الحرب، مثل قوله "أن تقرير المصير يستلزم القضاء أولاً على جبهة وجيش التحرير".

وفي معرض الرد على هذا التصعيد، قررت الحكومة استقلال هذا السياق المحلي للانضمام إلى اتفاقيات حيف الأربعة المبرمة في 12 أوت 1949 والتي تلزم المتحاربين باحترام قواعد الحرب مثل المحافظة على المدنيين والرفق بهم، وحماية الجرحى والمرضى، واحترام الأسرى، فضلاً عن تعريم الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية وشتى أشكال التعذيب والتكيد والتشليل... إلخ.

1. المجاهد، عدد 79

2. صرح بذلك مستقراً الجنرال السماح جاك ماسو

وجاء قرار الحكومة في 6 أبريل بعد الاستماع إلى تقرير عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية الذي كان قد أشرف على إعداد ملف الانضمام الذي يصمم طلب الحكومة وبعض المستندات منها مذكرة قانونية توضيحية تؤكد أهلية الحكومة لإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية، تحسبا لرفض أو تحفظ محتمل من الدولة السويسرية المؤتمنة على اتفاقيات جنيف.

لكن كيف الصبيل إلى تقديم ملف الانضمام إلى الدولة المؤتمنة التي لا تعترف بالحكومة المؤقتة؟

وكان الجواب : تفويض دولة تتبادل الاعتراف مع الحكومتين الجزائرية ولسويسرية في آن واحد، ووقع الاختيار على الحكومة الليبية التي ارتفعت ملف الانضمام برسالة إلى الحكومة الاتحادية بواسطة الجهات المختصة فيها

وكلف بتقديم الملف كل من:

- منصور الكهية الممثل الليبي لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

- ومحمد دجاوي الضبير القانوني الجزائري، ممثل الحكومة المؤقتة لدى

نفس الهيئة (1).

وفي 20 يونيو 1960 قصد الشافي الليبي الجزائري الدائرة السياسية الاتحادية، ليجد نفسه بعد حين وجها لوجه مع السيد 'نبراهيم' رئيس قسم المنظمات الدولية الذي فوجئ بالطلب فرفض استلام الملف أول وهلة وكان الشافي يتوقع ذلك، فزاهن على طول النفس والإعاج في الطلب الذي بلغ حد الإرعاج أحيانا المهم أن يؤدي المهمة كيما كان الأسلوب والطريقة! وبعد جدال قانوني دبلوماسي طويل، فهم الكهية ودجاوي أن المسؤول السويسري بحاجة إلى مهلة لإشعار حكومته وانتظار ردّها بعد اجتماعها

1. كس يومئذ يتشكك انطلاقا من الهيئة الليبية وبعثة الجامعة العربية في آن واحد

المبرمج في 24 يونيو، وتحديدا عليه اقترحا الحل الوسط التالي، أن يحتفظ بملف طلب الانضمام كاملا، على أن يكتفيا منه بقبول إيداعه شعوبا ريثما تنظر حكومته في الأمر.

وكانت المفجأة العارفة في 4 يوليو الموالي، عندما تلعت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها إلى اتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ استقلال الملف، 20 يونيو 1960. وحرصت الحكومة الاتحادية على التوضيح أنها فعلت ذلك بصفتها دولة مؤتمنة، دون أن يعني ذلك اعترافها كدولة عادية بالحكومة المؤقتة

وكان انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960، نظرا لأهمية تبعاته القانونية والدبلوماسية خاصة، فمن أبرز دلالاته:

- انتقال سلطة الائتلاف الدولي باسم الجزائر إلى الحكومة المؤقتة،
- نقض مصادقة فرنسا على الاتفاقيات باسم الجزائر سنة 1951.
- الإقرار بوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية.
- الانضمام بمثل هذا المصمون يعتبر مظهرا من مظاهر الاعتراف باستقلال الجزائر قبل الأول⁽¹⁾.
- وقد تم ذلك كما سبق الإشارة بمصل تصامن الأشقاء في ليبيا، المصوم بدفاع صادق عن قضية عادلة

1 M. BEDIAOUI, la revolution Algérienne et le droit, éditions A.L.E. Bruxelles 1961.

دوغول. "سياسة الوسائل الكبرى"

"المنقذ" الذي جاء بعد قوات الأوان

عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم عادة انقلاب 13 مايو 1958، بعد خمس سنوات من "التقاعد السياسي" إثر الاستعاب الاختياري ابتداء من 1953.

وكان قد أكد هذا الاستعاب بالشروع في كتابة مذكرته التي تعني بالنسبة لرجال السياسة بصيغة عامة الدواع الأجير.

عاد وهو في سن 68، متأثراً بعلميات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على الصعيدين الخارجي والداخلي

- خارجياً كان قد طرح خلال الحرب فكرة "الاتحاد الفرنسي"، وهو عنوان جديد "لإمبراطورية الفرنسية"، يتضمن بعض الإصلاحات التي تسمى في حوهرها إشراك بعض المذهب في المستعمرات الفرنسية، بنية فصلها عن شعوبها وصيمنت مشاركتها بمعية أكبر في تنويعها.

- داخلياً كان قد اضطر إلى الجلوس على كرسي المعارضة منذ مطلع 1947، بعد هزيمته في الاستفتاء على مشروع الدستور الرئاسي الذي طرحه على الناخبين في ربيع 1946. وتقدم المجلس التأسيسي الثاني في خريف نفس السنة بمشروع دستور برلماني صادق عليه الأغلبية، فأسحة لمجال بذلك للجمهورية الرابعة، ونظامها الحزبي الذي ما لبثت حرب الهند الصينية أن عمقت نقائصه بدءاً بعدم الاستقرار الحكومي خاصة

هذه الخلفية السياسية ظهرت بوضوح في مشروع الدستور الجديد الذي عرض على الناخبين في استفتاء 28 سبتمبر 1958، والذي أسس الجمهورية الخامسة بنظامها الرئاسي المعروف، كما أسس "الاتحاد الفرنسي" على صعيد المستعمرات الفرنسية.

لكن أثناء جولة دوغول الأولى في إطار الحملة لصالح الاستفتاء والتي قادته في أغسطس لعدد من البلدان الإفريقية اكتشف حقائق جديدة، اضطرتته إلى مراجعة بعض حساباته المبنية على ذكريات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

هذه المراجعة تعني طبعاً حسابات الجزائر التي وجد الجنرال العائد - من بعد - نفسه إزاءها أمام مآزق حقيقي : مآزق المنقذ الذي وصل ميدان المعركة بعد فوات الأوان. وقد شعر الجنرال نفسه بذلك مساء 31 أغسطس بقصر الشعب في طريق العودة من جولته الإفريقية، عندما أسر إلى أحد وزرائه قائلاً في حيرة واضحة : "فأت أوان التطور كما كنت أظن، ومن المستحيل كسب العرب أو وقفها"⁽¹⁾.

ومن أبرز الحقائق الجديدة التي تصنع "المآزق الجزائري" :

1 - أن الثورة الجزائرية كانت قد مكنت لنفسها داخلياً وخارجياً، بعد أربع سنوات من النضال والكفاح، وصُلِّبَ عودها بحيث أصبح التفكير في القضاء عليها "ضرباً من الجسور" حسب تعبير بالفاسم كريم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2 - أن المفاوضات المكثفة جاهزة بعد تأسيس هذه الحكومة في 19 سبتمبر 1958، تجسيدا لقرار حطّي بتزكية مؤتمر طنجة للأحزاب العفارية المنعقد في أواخر أبريل الماضي.

1. R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algerie, CAMA, Paris 2002.

3 - إن حل القضية الجزائرية جاهز كذلك، ومقترح من الحليف الأمريكي نفسه، فالسناطور جون كيندي رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ اقترح في 2 يوليو 1957 نفس الحل الذي سيتم التوصل إليه بعد خمس سنوات إضافية من الحرب على الشعب الجزائري. أي الاستقلال في إطار التعاون مع فرنسا⁽¹⁾.

وأكثر من ذلك أن الجمهورية الرابعة كانت - قبل أن تلعق أنفاسها الأخيرة في 13 مايو - على وشك القبول بهذا الحل⁽²⁾.
لكن بدل أن يأخذ الجنرال العائد مثل هذه الحقائق الجديدة بعين الاعتبار، اختار اللعب في الوقت الإضافي طيلة أربع سنوات أخرى.

أولا : سياسة "العصا والخط" ³

تولى الجنرال دوغول غداة تنصيبه في مهامه - رئيسا لمجلس الوزراء - ملف الجزائر شخصيا بمساعدة:

- برووي في الشؤون الإدارية والسياسية.
- صالح بوعكوير في الجانب الاقتصادي.

وكان شعاره الأول الذي أطلقه في أول زيارة له للجزائر في 4 يونيو 1958 "تجديد - وأخوة" وهو من وحي نشوة الانتصار على بقايا الجمهورية الرابعة من جهة، والمعلومات والإشارات الغامضة أو المفروضة التي تلقاها من انقلابي 13 مايو من جهة ثانية.

1 - فقد نظم له هؤلاء استقبالا حاشدا تحت شعار "الأخوة المرئسية المسلحة"، شارك فيه العديد من الجزائريين احتيارا أو عنوة. وقد انطلقت عليه هذه المسرحية، فاعتبر في البداية أن التأخي ما يزال ممكنا.

1. مضمون سؤال تقرير المصير في 1 يوليو 1962.

2. M. HARBI, les archives de la revolution algerienne, J. Afrique, Paris 1981.

- 2 - تلقى تقريراً متفائلاً في نفس الاتجاه من صهره العقيد "الان دوواسيو" رئيس ديوان الجنرال صالان، جاء فيه أن الجنرال المائد إلى الحكم يمكن أن يستقطب حول شخصيته - وسياسته - 80% من "المسلمين"¹
- 3 - تلقى تأكيداً لما ذهب إليه صهره - المناضل حدا - من بعض "الأعيان" - المختارين بعناية - شريطة تجنب سياسة الإدماج التي تجاوزها الزمن.
- هذه المعلومات الأولية - غير الدقيقة - والانطباعات المتولدة عنها، كان لها أثر واضح في تحديد سياسة الجنرال دوغول خلال المامين الأولين من حكمه.
- هذه السياسة التي تراهن كثيراً على "الأغلبية المسلمة" الموالية من جهة وعلى تفهم "الأقلية الفرنسية" من جهة ثانية، هي ظل الدستور الجديد الذي تكرر المادة 72 منه ارتباط الجزائر بفرنسا، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها.
- وفي خريف 1958 تجلت السياسة الجديدة في مظهرين اثنين.
- 1 - السعي لإعطاء الجزائر "شخصية متميزة مرتبطة بفرنسا"⁽¹⁾.
- 2 - شن حرب شاملة على "الأقلية المتمردة" بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "التي يسميها الجنرال دوغول "المنظمة الخارجية للتمرد"، وتستوجب هذه السياسة في مجملها "اختيار الحرب بطريقة أخرى، انطلاقاً من فتاة الجنرال أن الحكومات المتتالية للجمهورية الرابعة منذ اندلاع الثورة، لم تدر رحاة الحرب بالجزائر كما يجب أن تدار"⁽²⁾، ويبرر الجنرال نفسه هذا الاختيار بقوله "أن الوضعية التي وجدت بها بالجزائر لم تكن تسمح بالحل السلمي، لأن البلاد كانت تعيش مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد"⁽³⁾.

1, Y COURRIERE, l'heure des colonels. Fayard, Paris 1970.

2. النشوة السياسية الجزائرية من 1830 إلى 1962. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر 1998

3 C DE GAULE, memoires d'espoir (le renouveau 1958-1962), Plon, Paris 1999

ويعني هذا الاختيار شن حرب شاملة ضد جبهة وجيش التحرير، على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بالوسائل اللازمة، أي "سياسة الوسائل الكبرى" باختصار.

ولإدارة الحزب الشاملة، سلك أسلوب "الجزرة" من جهة و"العصا المليخة" من جهة ثانية. وقد اختار لهذه وذلك منذ أكتوبر 1958 عنوانين وشخصيتين: - اختار "للجزرة" عنوان "مخطط قسنطينة" الذي رشح له "بول دلوغري" وهو موظف سام من قطاع المالية.

- واختار "للعصا المليخة" عنوان "سلم الشعبان" الذي رشح له موريس شال وهو ضابط سام من سلاح الطيران.

وتم تنصيب الثنائي دلوغري - شال في نوفمبر الموالي، خلفا للجنرال راوول صالان الذي ظل منذ يونيو الماضي يجمع بين الوظيفتين المدنية والعسكرية. وأثناء استقبال الرجلين بقصر الإليزي أوصاهم الجنرال دوفول بأمرين اثنين:

1 - "افهموا الجميع أنكم فرنسا بالجزائر، ولستم ممثلي الجزائر لدى فرنسا".

2 - "ليس من الملائم أن تختصموا حطبتكم بمعاراة "الحزائر الفرنسية" ومعنى ذلك، أنه لا ينتظر من الأقلية الفرنسية أن تعطي عليه سياسته الجزائرية.

- الفرضيات الخاطئة

كان استمرار الحرب على الجبهة السياسية يعني مواصلة العمل بنفس الفرضيات التي صنعت الموقف الفرنسي منذ اندلاع فاتح نوفمبر 1954 ومن أبرزها:

1 - أن حصة التحرير لا تمثل أكثر من 20% من "المسلمين"، وتحاول توسيع نفوذها بالترهيب والترويع.

2 - الرهان على "قوة ثالثة" ستعاهم سياسة الترقية الاجتماعية المزمع تطبيقها في إبرازها وتعزيز صفوفها، لتكون في الوقت المناسب بديلا لجبهة التحرير في تقرير مستقبل الجزائر مع إدارة الاحتلال. وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت منذ عهد موسطيل - وبعده لأكوست - في تكوين إدارات "الجزائر الجديدة". لتأطير وقيادة هذه القوة التي استغاد العديد من وجهاتها من تشريعات ديسمبر 1958 للوصول إلى المجلس الوطني الفرنسي⁽¹⁾.

3 - إقناع الأقلية العرسية بقبول بعض الإصلاحات الهادفة إلى ترقية نخبة "المسلمين المعتدلين" وتأهيلها لتصبح شريكا كثرًا لها في إطار "جزائر التجديد والأخوة التي يرفع الجنرال دوغول شعارها وبمناسبة استلام الجنرال مهامه كرئيس للجمهورية⁽²⁾ في 8 يناير 1959، لخص سياسته قائلا: "أن الجزائر مدعوة إلى تطوير شخصيتها المتميزة، في ظل التعاون الوثيق مع فرنسا".

وكان التوجه العام السائد مطلع هذه السنة هو الرهان على نتائج مخطط قسنطينة من جهة وسلم الشجعان³ من جهة ثانية، وهي نتائج لا يمكن أن تظهر إلا بعد سنة على أحسن تقدير. وقد عبر عن هذا التوجه بكل وضوح الوزير الأول ميشال دوبري أمام مجلس النواب بقوله: "أن المفاوضات السياسية لن تكون ولا يمكن أن تكون"⁽³⁾.

وينفس الثقة قال المندوب العام للحكومة: "أن المفاوضات الممكنة الوحيدة تعني وقف القتال لا غير". أي في إطار "سلم الشجعان"⁽⁴⁾.

1 349 جرت لأول مرة على أسس هيئة انتخابية واحدة ففاز من المرشحين الإثنيين 46 نائبا مسلما مثيل 21 أوريبا.

2 كل دوغول قد عبر في 1 يونيو 1958 رئيسا لمجلس الوزراء مع كامل الصلاحيات مدة 6 أشهر

3. C. PALLAT, dossier secret de l'Algérie, le livre contemporain, Paris, 1961, p. 179.

4. IBID, p. 179.

وكان يتخلل سياسته تجزية الوقت هذه بين الفينة والأخرى، تصريح لهذا المسؤول الفرنسي أو ذاك يذكر بنفس الموقف، أي لا تفاوض مع جبهة التحرير بغير لغة "الحرب الشاملة" التي كان رهان الجانب الفرنسي عليها كبيرا، هي أن تفعل فعلها لصالحه في أجل مسمى.

وللمخرج من رتابة المشهد السياسي - الذي غلبت عليه طبول الحرب غداة الشروع في تنفيذ مخطط شال بدءا بالحرب الجزائري - أدلى الرئيس الفرنسي في نهاية أبريل بحديث - هو الأول لصحيفة جزائرية⁽¹⁾ منذ أن تولّى مهامه رسميا - شرح فيه لأول مرة الخطوط العريضة لسياسة الحلول الوسطى، بين الاستقلال الذي تطالب به جبهة التحرير، والحفاظ على الوضع القائم أو الإدماج الذي تطالب به الأقلية الفرنسية.

وقد حاطب هذه الأقلية مبرزا الاتجاه العام لهذه السياسة بقوله : "لعلهم يريدون أن نعيد إليهم "جزائر الآباء" فهذه الجزائر قد ماتت للأسف، وإذا لم ندرك ذلك سنموت معها".

هذه العبارة واضحة الدلالة على شعور المسؤول الفرنسي الأول بخطورة المارق الجزائري - والنزيف الناجم عنه - على مستقبل بلاده.

وبالمناسبة حدد موقفه بكل وضوح من جبهة التحرير في النقاط التالية:

1 - الجبهة طرف مهم في النزاع، لكنها لا تمثل الجزائر ولا حتى مسلمي الجزائر. ومن ثمة فهو يرفض اعتبارها متحدا كفوًا.

2 - أبدت الجبهة رغبتها في الاتصال بنا بـمكان معاهد طمعا في الحصول على اعترافنا الصمني. لم استعيب لهذه الرغبة لأنني لا أعترف بهذه المنظمة.

3 - أي اتصال مع الجبهة لا يكون إلا بباريس وعلى أساس تسليم الشجعان⁽²⁾.

1. COURRIERE, op. cit.

وأعاد الكرة متوجها للأقلية الفرنسية بقوله : "أنا الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، والذين يعرضون فرنسيي الجزائر علي يمكن أن يؤجلوا عودة السلم"⁽¹⁾.

وفي أجواء الاحتفال بمرور سنة على الانقلاب الذي أطاح بالجمهورية الرابعة في 13 مايو من السنة العاضية، خطب بمدينة "أورليون" لي طرح فكرة إجراء "استفتاء آخر" أكثر ديموقراطية!

هذه الفكرة كانت بمثابة صفة أخرى، لغلاة الأقلية الفرنسية الذين اعتبروا ذكرى 13 مايو يوم حداد، بعد أن خيب الرئيس العائد على ظهور الدبابات آمالهم في الاحتفاظ "بجزائر الآباء" والعمل على إدماجها بفرنسا. وقد عقد النائب المتطرف "لا غيار" مؤتمرا صحفيا في هذه الذكرى، اعتبر فيه ما جاء في حديث "ليكو دوران" قبل أسبوعين بمثابة دعوة ضمنية إلى التماوض، معلقا على ذلك بقوله : "أصبح من الممكن أن يزور فرحات عباس باريس، ويحاول إجراء مفاوضات سياسية يصعب على فرنسا رفضها"⁽²⁾.

معنى "الاستفتاء الآخر" - الذي أشار الرئيس دوغول في خطاب "أورليون" - بدأ المندوب العام للحكومة بالجزائر في شرحه غداة الذكرى مباشرة، أنه "استفتاء تقرير مصير" باختصار. لكن من المعني بهذا الاستفتاء؟ هل هي الأغلبية المساندة لجبهة التحرير في مطالبتها الاستقلالية التحررية؟ أم هي "الأغلبية" الموالية لسياسة الرئيس الفرنسي؟

تطور الأحداث لاحقا كشف أن "الأغلبية" الموالية هي المعنية قبل غيرها، بدليل أن السلطات الفرنسية كانت يومئذ تبحث عن "زعيم" مسلم يحمل راية هذه "الأغلبية"، ويسهر على تنظيم صفوفها في "حزب الرقي الاجتماعي" الذي أخذ دوغول ييشر به، كأحدى "الثمار الطيبة" لمخططي قسنطينة وشال المتكاملين!

1. إشارة إلى بداية تحرك "الأفلام السوداء" ضده بعد أن خيب ظنهم فيما

2. PAILLAT, op. cit, p. 231.

- وفي منتصف العام نفسه، أصدر الرئيس الفرنسي جملة من القرارات تصب في نفس الاتجاه، وتكسي في جوهرها طابعا إيجابيا ترقويا واضحا مثل:
- 1 - توحيد العملة بين الجزائر وفرنسا باسم "الفرنك الجديد"⁽¹⁾.
 - 2 - مصادقة البرلمان الفرنسي على ميزانية الجزائر.
 - 3 - تطبيق حق المرأة في التصويت الذي كان أقره قانون 20 سبتمبر 1947، وظل منذ ذلك الحين حبرا على ورق.
 - 4 - إصلاح القضاء الذي بادر الرئيس الجديد لجمعية القضاة السناتور بن حبيلس، بتركيبته وتهنئة الحكومة الفرنسية به⁽²⁾.

دروس "جولة المطابخ" الأولى ومبادرة 16 سبتمبر 1959.

وفي أواخر يوليو - بداية أغسطس رار الجزائر حيث قام بـ "جولة المطابخ" - هي لفة المسكر - (الأولى)، بنية جس نبض الجيش - في الميدان - نحو إجراء استفتاء تقرير مصير بالجزائر على المدى البعيد. وقد تزامنت الجولة بالولاية الثالثة (القبائل) مع عمليات "جوميل" التي كان يديرها قائد جيش الاحتلال الجنرال شال شخصيا.

عاد الرئيس الفرنسي من جولته تلك، بجملة من الدروس في مقدمتها:

- 1 - أن الثوار عاجزون عن فرض تحكمهم في الجزائر، لكن بوسعهم تنفيذ المقاومة في مناطق معينة إلى ما لا نهاية بفضل توأمو السكان التام.
- 2 - أن الادعاء بإمكانية الحفاظ على الجزائر الفرنسية بالقوة، مجرد مضغمة للوقت والمال رغم التفوق الساحق من حيث الوسائل، فالسلم لا يتحقق إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وبإمكان فرنسا، بل من واجبها أن تسلك هذا الاتجاه.

1. المجاهد، ص 44، 14 يونيو 1959.

2. نفس المصدر.

3 - "تأكدت بالدليل القاطع أن تمديد عمر حرب خرافية، سيمس بروح جيشنا ومن خلالها بوحدتنا الوطنية"⁽¹⁾.

وفي غضون الأسبوع الأول من سبتمبر الموالي، استقبل نظيره الأمريكي إيرنهاور، فأطلعه على محتوى المبادرة التي يعتزم الإعلان عنها والتي تلخص في الاستعداد لمبع الجزائر حكما ذاتيا بالارتكاز على "القوة الثالثة" أساسا. وقام الأمريكيان بتسريب النبا من نيويورك، الأمر الذي أثار انتباه صحيفة "المجاهد" التي لم تغف تشككها، بل ياسها المصيق من المبادرة المنتظرة. فقد تساءلت في هذا الصدد: "من يعني دوغول عندما يتحدث عن تقرير المصير؟" وتميرا عما كان يحيط بالمبادرة من غموض، شبهت صاحبها "بعبء الصمد الذي يتحدث بالأحاجي والألفاظ" وبناء على ذلك لم تر هي هذه المبادرة غير "إقرار الرئيس الفرنسي بالفشل على جميع الجبهات"، قبل أن تلخص إلى القول: "أن التصريحات لا تحل المشاكل، فلا حل إلا في التفاوض المباشر مع الحكومة المؤقتة"⁽²⁾.

وتم الإعلان عن المبادرة في خطاب 16 سبتمبر الذي طرح ثلاثة اختيارات لاستفتاء تقرير المصير المحتمل هي:

1 - "الاتصال التام".

2 - المرنسة.

3 تمكن الجزائريين من حكم أنفسهم"⁽³⁾.

ويعني "الاتصال التام" التفاوض مع الحكومة المؤقتة على استقلال الجزائر، وهو ما لم يكن في حساب الرئيس دوغول الذي كان مع الاختيار الثالث، لكن بعد سموات تواصل فرنسا خلالها جهود التهيئة والتفكير"⁽⁴⁾.

1 DE GAULE, op. cit.

2 DE GAULE, op. Cit.

3 DE GAULE, op. Cit.

4. IBID.

وجاءت ردود الفعل المتباينة على إعلان 16 سبتمبر، لتؤكد كم كانت "المجاهد" على حق وهي تصف المبادرة بالغموض وملاحبها بعبد الصمد! فهذا الجنرال شال نفسه يخطئ في قراءتها، ذاهبا إلى أن رئيس الجمهورية يفصل الفرنسية! رغم تنبيهات العندوب الامم للحكومة الذي فهم أول وهلة - لا ندري حماسة أم إحياء! - أن الطريق الثالث هو اختياري المفضل، شارحا عبارة "بعد سنوات" بربع القرن!

ونياية عن متطرفي الأقلية الفرنسية، رأى النائب "لاغيار" هي مبادرة الرئيس الفرنسي "بداية التخلي والخيانة"⁽¹⁾. بينما ذهب الزعيم الشيوعي موريس توراز إلى القول بأن المبادرة "اعتراف صريح بأن الجزائر ليست فرنسا، وأن الشعب الجزائري يمكن، بل ينبغي أن يقرر مصيره بنفسه"⁽²⁾.

واستخلص السيد فيشنيفسكي - من قادة الحزب الاجتماعي الديمقراطي بالمانيا الاتحادية - أن الإعلان يقتضي التفاوض المباشر مع الثوار الجزائريين، إذا كانت النية طيبة هي إنهاء الحرب!

لكن نية الرئيس الفرنسي لم تكن كذلك هي القريب الماحل كما سبقت الإشارة، وهذا ما فهمته الحكومة المؤقتة جيدا، ولي كانت تبت موقفا شبيها بموقف المسؤول الألماني، قبل أن تستخلص النتائج الإيجابية لإعلان 16 سبتمبر على الصعيد القانوني والسياسي والدبلوماسي خاصة.

وكانت الحكومة المؤقتة تعرف كذلك أن الرئيس توفول جاد في البحث عن "قوة ثالثة" بديلة كتطرف جبهة التحرير والأقلية الفرنسية! بعد أن علمت في صائفة نفس السنة، قبول القاضي السفاتورين حيلس لدور "زعمهم" هذه القوة! هذا الدور الذي كان رفضه كل من فارس وين ركروك قبل ذلك!⁽³⁾.

1. المجاهد، عدد 56، 19 أكتوبر 1959.

2. H. ALLEG, la guerre d'Algerie (T3), temps actuels, Paris 1981

3. كان فارس قد صرح في سبتمبر 1956 أنه يرفض أن يلعب دور بن مرفة في الجزائر، وحثا جدوه بن ركروك وهو كاتب دولة مساعد سابق الذي صرح قطلا : "كن لكون فلاوي ثانيا!"

كان القاضي السناتور على علاقة برئيس ديوان دوغول الذي شجعه على المضي قدما في مهمته، فأخذ وجماعته يتحركون في الاتجاه المطلوب، بل راحوا في مساهمهم هذا يوهمون الناس أنهم ينشطون باتفاق سري مع جبهة التحرير⁽¹⁾، ولوضع حد لهذه المناورة الخطرة، سارع فدائيو الجبهة بفرنسا بإعدام السناتور في 2 أغسطس، عندما كان يقضي عطلة الصيفية ناحية فيشي⁽²⁾.

غير أن هذه الصرية لم تثن الرئيس الفرنسي عن مواصلة رهانه على "القوة الثالثة" ومحاولة تنظيمها في "حزب الرقي الاجتماعي"⁽³⁾ استعدادا للمواعيد الانتخابية القادمة من جهة، وتمهيدا للتفاوض مع ممثليها حول تقرير المصير من جهة ثانية.

"القوة الثالثة" إذا هي المعنية بإعلان 16 سبتمبر، وليست الحكومة المؤقتة التي اردادت اقتناعا بذلك بعد خطاب كولمر⁽⁴⁾ - ردا على ترشيح الوزراء الخمسة المسجونين للتفاوض في 21 نوفمبر - الذي أوضح فيه مرة أخرى: - أنه لا ينوي التفاوض إلا مع المقاتلين في الميدان. - وأن التفاوض لا يكون إلا من أجل نقطة واحدة : وقف القتال.

رسالة 26 ديسمبر، تبخر أوهام القضاء على الثورة.

لكن في نهاية 1959 وقف الرئيس الفرنسي وقفة تقييم، لحصيلة سنة من "الحرب الشاملة" وسياسة الوسائل الكبرى⁽⁵⁾، بعد اصطدامه بحقائق الثورة الجزائرية، وبداية تبذر أوهام القضاء عليها سياسيا وعسكريا، ففي لحظة ريبة وغصص عبر عن مشاعره بعد 18 شهرا من الحكم، في رسالة إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26 ديسمبر جاء فيها:

1. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960.

2. نفس المصدر.

- "رغم كل التطمينات والوعود والأوهام، لم نتمكن بعد من استمالة أغلبية السكان سواء بالجزائر أو بفرنسا أو بالخارج".

- "إذا أصبحنا للعالمين يكفي أن نكون الأقوى ليسوي المسلمون تحت رايتنا ترى كم من قولات إضافية ينبغي تجنيدها للحصول على هذا الولاة؟"
- أن الاعتقاد بأن الحل يكمن في الإدماج أو الفرنسية - وما يتبع ذلك من استمرار سيطرتنا على البلاد بالقوة - لا يبدو أن يكون حافزة مؤسمة، فمن الجبون بكل بساطة، الاعتقاد بأن سيطرة القوة يمكن أن يكون لها مستقبل في هذا البلد⁽¹⁾.

هذه المشاعر النائرة، تعبر بوضوح عن بداية الشك في "سياسة الوسائل الكبرى" التي اعتمدها منذ عودته، بعد تأكيد تأثيرها المحدود على أغلبية الجزائريين كما يبدو من رسالته.

بداية "التبشير"، "بالجزائر الجزائرية"

في مطلع 1960 واصل الرئيس دوغول حملة شرح خطته الجديدة بالجزائر التي تحمل عنوان "تقرير المصير". وفي هذا الإطار استقبل نائب العاصمة مارك لوريول الذي يبدو أنه دخل قصر الإليزي لا مستوضحا فقط، بل عاتبا كذلك على الرئيس انتهاج طريق غير مصمم النتائج بالمرّة، ويثير لذلك مخاوف الأقلية الفرنسية. وقد استغل المناسبة ليؤكد لصيفه مواقفه الراهض للحصول التي تتعلق بها هذه الأقلية مثل "الإدماج" و"الفرنسة" وما إلى ذلك. وعندما حاول الزائر الدفاع عن حلول الأقلية التي يمثلها، نهزه قائلا: "ماذا دهالك؟ هؤلاء القوم ليسوا فرنسيين".

وقص عليه الطريقة التالية: "أن المسلمين أصيبوا بغيبية عندما خطبت بقسنطينة في 3 أكتوبر 1958. هل تدري لماذا؟ لأنهم كانوا ينتظرون ظهور فرحات عباس إلى جانبني".

1. R. TOURNOUX, *jamais dit*, Plon, Paris.

وحاول اللائب أن يثير معه موضوع "المسلمين الموالين لفرنسا"، فرد عليه قائلا : "المسلمون بحاملونك فيمصمونك ما تحب، أما أنا فيقولون لي ما يفكرون"⁽¹⁾

وبعد أيام معدودة قام غلاة المستوطنين في 24 يناير بحركة احتجاج، اعتصموا خلالها بملصة الجزائر قبل أن يقيموا المتاريس بالشوارع المجاورة. كان ظاهر الحركة هو الاحتجاج على نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا⁽²⁾، أما باطنها فهو محاولة حمل الرئيس الفرنسي على سحب ورقة تقرير المصير من التداول.

واكتشف الرئيس بالمناسبة أن قائد الجيش بالجزائر مع هذه الحركة قلبا وقالبا فبدل أن يقوم بدوره في الحفاظ على النظام العام - من تجاوزات اللائب لاغيار وعصابته - راح يحاول لعب دور الوسيط، بنية حمل الرئيس على التراجع عن هذا الاختيار

وبعد أن أدرك مقاصد لاغيار وشال، خطب في 29 يناير قائلا "ليعلم الجميع" وليعلموا جيدا أنني لن أتراجع عن قرار تقرير المصير⁽³⁾ لكنه أرق هذه الشدة بنوع من التطمين للأقلية الفرنسية عندما أكد من جهة أخرى : أنه لن يتفاوض مع منظمة المتمردين قبل وقف القتال، لكي لا أجعل منها الممثل المقبول الوحيد، وأؤهلها بذلك لحكم البلاد⁽⁴⁾.

وقد عمد عقب ذلك إلى توظيف حادث المتاريس "لاستمرار سلطة الدولة" حسب قوله. من خلال استصدار قوانين واتخاذ إجراءات تدعم مركزه في هذه السلطة إلى حد كبير:

1. PAILLAT, op. cit.

2. أبدي معارضة محتشمة لسياسة دوغول في حديث لصحيفة المانية.

3. PAILLAT, op. cit, p. 355.

4. (IBID).

- طلب من البرلمان في 2 فبراير، استصدار قانون يخوله كامل الصلاحيات بما هي ذلك التشريع عن طريق الأوامر، وكان همه من وراء ذلك، "إصلاح الإدارة والعدالة على ضوء الأحداث الأخيرة"⁽¹⁾.
- أنشأ "لجنة الشؤون الجزائرية" التي تعمل تحت إشرافه مباشرة بمساعدة مستشاره بورن تريكو⁽²⁾.
- أجرى تعديلا حكوميا أهدى بموجبه بعض غلاة "الجزائر الفرنسية"، أمثال جاك سوستيل وزير الإعلام الوالي العام السابق للجزائر.
- أنشأ "المكتب الخامس"⁽³⁾ من أركان القوات المسلحة، كما حل "الوحدات الإقليمية"⁽⁴⁾ بعد انحرافها عن مهامها الأصلية.
- وفضلا عن هذه القرارات والإجراءات، تلقى دعما سياسيا هاما من بعض الشخصيات والأحزاب الحليفة التي بادرت في مارس الموالي بتأسيس حركة مناهضة للتطرف، بهدف التصدي للنشويش المتزايد على الحلول التي يقترحها رئيس الجمهورية للمشكلة الجزائرية⁽⁵⁾.
- ويعتبر الرئيس دوغول أن تداعيات الأحداث منذ الإعلان عن تقرير المصير (في 16 سبتمبر 1959) إلى حادثة المتاريس وما ترتب عليها، تشكل "معطى في مسار التسوية المؤلم". ويضمّر ذلك بقوله : أن حل المشكلة الجزائرية "لم يعد يشكل أي تهديد للوحدة الوطنية"⁽⁶⁾.
- طلبوا لم يكن يقصد بالحل يومئذ، التفاوض مع الحكومة المؤقتة على تقرير مصير يؤدي إلى استقلال الجزائر، بل كان يعني إيجاد حل وسط قائم

1 ALLECI, op. cit.

2 IBID.

3 أنشئ هذا المكتب في إطار الحرب الشاملة على الشعب الجزائري.

4 وحدات مسلحة بمساعدة أنشئت سنة 1956 من المنطوقين "الكولون".

5 BURON, op. cit.

6 PAILLAT, op. cit.

على نوع من الشراكة بين الأقلية الفرنسية ونخبة "القوة الثالثة" التي لم يفقد الأمل في قيامها بكيفية أو بأخرى.

كان الرئيس الفرنسي قد استقر آنذاك، على شعار "الجزائر الجزائرية" كعنوان لهذه الشراكة المأمولة. وابتداء من 3 مارس حل بالجزائر لشرح هذا "التوجه الجديد"، أمام ضباط جيشه في إطار "جولة المطابع" الثانية. وقد أدلى بالمناسبة بتصريح في بلدة العزيزة - التابعة آنذاك للقطاع العسكري لسور الغزلان - أتى فيه أول مرة على ذكر هذا الشعار، بصيغة "أن المخرج قد يكون عبر جزائر جزائرية بقرار من فرنسا وبمشاركتها". لكنه استدرك كعادته، ليقول أن ذلك غير ممكن قبل القضاء المبرم على التمرد والنهضة الشاملة للبلاد. ومعنى ذلك أن الرئيس الفرنسي ما يزال حبيس "الطريق الثالث"، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومة المؤقتة في استمرار رهان الجانب الفرنسي على "القوة الثالثة"، لاسيما أن الانتخابات المحلية - على مستوى الدوائر والممالات - كانت تلوح في الأفق القريب. وربما تكون مناسبة أخرى لانتخاب ممثلين عنها. يمكن أن يعتبرهم دغول "مفاوضا كفوًا"، يحسم معه مصير الجزائر على حساب جبهة التحرير الوطني.

وهذا ما يفسر حملة الحكومة على هذه القوة منذ مطلع 1960، فهي 11 يناير وصفتها "المجاهد" بـ "السراب الحقيق"، وتساءلت في 22 فبراير الموالي: "هل بنوي دغول الرهان على "حرب الرهي الاجتماعي" في محليات مايو القادم؟" وكان الرئيس الفرنسي يشجع - تلميحا - على بروز هذا التجمع عملا، وعادت المجاهد أثناء الحملة الانتخابية في مايو إلى الموضوع، مقدرة أن "القوة الثالثة" كائن مستحيل الوجود.

ونقلت بالمناسبة مضمون "الجزائر الجزائرية"، كما جاء على لسان أحد المرشحين الإداريين بالمتيجة، الذي صرح في 12 مايو مطالبا "بجزائر جزائرية" في إطار اتحاد هنرالي مع فرنسا⁽¹⁾.

1 المصنف - عدد 68، 15 مايو 1960.

وحسب المصادر الفرنسية أن الرئيس دوغول كان يمتد آمالا كبيرة على هذه المحليات، حتى أنه كان يعتزم المشاركة في الحملة شخصيا، بإصدار بيان حول مشروعه بالمناسبة، لكن فلفته السياسية جعله يعدل عن ذلك مفضلا التريث وانتظار النتائج، لمعرفة مدى أهمية الرهان على "القوة الثالثة" بصفة خاصة⁽¹⁾.

ويعود ذلك إلى حملة جبهة التحرير القوية التي لم تتخرج من اهتمام الطرف الفرنسي، بمحاولة التحايل على تقرير المصير وتحريره عن مسار الطبيعي، وكان من آثار هذه الحملة أن صرح المندوب العام للحكومة عشية الاقتراع، بأن هذه "الانتخابات لا تكتسي أهمية سياسية، ولا تتمدى مهمة المنتخبين فيها حدود الشؤون المحلية بدوائرهم"⁽²⁾.

ويقر بفعالية حملة المقاطعة التي شنتها الجبهة، أحد ضباط المصالح الإدارية المتخصصة "الخاص" الذي صرح لأسبوعية فرنسية بحقيقتين: 1 - "لو تركنا الانتخابات تجري بحرية، لتراوحت نسبة المشاركة ما بين 6% إلى 10%".

2 - "إن أمثال الباشاعا السعيد بوعلام متورطون معنا، وبالتالي لا يمكن عددهم في قائمة الممثلين للشعب"⁽³⁾.

وهي الموعد المحدد للمحليات (29 مايو)، تم شحن آلاف الناخبين بالقوة إلى مراكز التصويت في ناقلات الجنود وتحت تهديد حرابهم، ومع ذلك لم تر إدارة الاحتلال من حرج في اعتماد نتائج هذه الانتخابات، لوضع اللجنة الأولى في "الحكم الذاتي" الذي بشر به الرئيس الفرنسي في إعلان 16 سبتمبر 1959، فقد أعلنت في 18 يوليو الموالي عن إنشاء أربع لجان

1 نفس المصدر

2 نفس المصدر

3 نفس المصدر.

للمنتخبين بنية تعبيد هذا الطريق. صارت صحيفة كوسوندي¹ باعتبارها القاطرة التي تجر قطار الجزائر صوب محطة السلام⁽¹⁾.

جاءت هذه المبادرة عقب فشل لقاء "مولان" في نهاية يونيو المنصرم، وأعطت بذلك الحكومة المؤقتة فرصة الإفصاح عما تكنه نحو شعار "الجزائر الجزائرية" وذلك في 22 يوليو، عندما ردت بعنف قائمة لا مكانة في الدولة الجزائرية لما وصفته بـ "المنت الكبر للجزائر المرسية"⁽²⁾.

وكان الباطق باسم الحكومة قد سحر من شعار لا معنى له، حين شبهه بشعار "مرسيليا المرسيلية" على سبيل القياس⁽³⁾.

وتزامن فشل "مولان" مع فشل آخر : التفاوض المباشر مع قيادة ابولاية الرابعة، بهدف التوصل إلى وقف القتال في حدود الخطوط المرسية "لسم الشجعان"⁽⁴⁾.

وبسبب هذا الفشل المزدوج، مر الجانب الفرنسي بفترة إحباط واضطراب كشف عن نفسه عبر المواقف التالية

1 - استقبل الرئيس الفرنسي قائد جيش الاحتلال بالجزائر في بداية يوليو، ليأمره باستئناف العمليات الكبرى التي ما لبثت أن ظهرت - مرة أخرى - على تحوم الولايتين الخامسة والرابعة باسم "عملية سيفال" (الصرصور) - ربما لترامتها مع فصل الصيف - قبل أن تمتد إلى الأوراس في الحريف الموالي باسم "أرياج"⁽⁵⁾.

2 - رفض العفو على 10 من أسرى جيش التحرير المحكوم عليهم - تعسفا - بالإعدام، فتم تمديد الحكم فيهم لذلك.

1. المصنف: عدد 73 25 يوليو 1960

2. نفس المصنف.

3. المصنف: عدد 71 27 يوليو 1960.

4. PAILLAT, op. cit.

5. ALLEG, op. cit.

3 - أدلى الوزير الأول ميشال ديوري في مدينة "نانسي" بتصريح غريب، أشار فيه إلى احتمال إنشاء "هيئة وصاية لفرنسا بالجزائر" وهي "إشارة مبتسرة - على ما يبدو - لفكرة "المحافظ السامي" التي تحققت بعد قرابة عامين في اتفاقيات إيفيان بين الطرفين⁽¹⁾.

ويؤكد اضطراب الجانب الفرنسي التصريحات المتناقضة للرئيس دوغول في نفس المترة : يصرح من جهة أنه لا ينوي تسليم الجزائر إلى فرحات عباس بالمرة⁽²⁾، لكنه تراء من جهة أخرى يتسامل : "ألا يمكن تحقيق أنسب الحلول لفرنسا مع الخصم نفسه؟" أي جبهة التحرير⁽³⁾.

وكان رئيس الحكومة المؤقتة كذلك في نفس الحالة من الإحباط والاضطراب. - بعد أن تبخر حلم التفاوض مع دوغول رأسا لوأس - كما يبدو ذلك جليا في عرضه حول السياسة العامة في شهر أغسطس⁽⁴⁾.

.. لا تفاوض قبل إعادة السيوف إلى أغمادها!

بعد ستة من إعلان اختيار تقرير المصير، خطا الرئيس الفرنسي خطوة جديدة "باتجاه توضيح مقاصده من وراء ذلك، ففي 5 سبتمبر الموالي عقد مؤتمرا صحفيا، أكد فيه اعتقاده بأن المسلمين "يريدون أن تصبح "الجزائر جزائرية"، وتسامل في نفس السياق : لكن هل ستكون ضد فرنسا أم بالاشتراك مع فرنسا؟ ليجيب معربا عن ثقته في أن الغلبة ستكون للتعاون في ظل السلم. وتحلّق بالمناسبة إلى إجراءات تقرير المصير قائلا : "أنه يعتزم مناقشتها - في الوقت المناسب حسب تقديره - مع مختلف الاتجاهات". وقرن إمكانية إشراك جبهة التحرير - كواحد من هذه الاتجاهات - بشروط ثلاثة.

1 [IBID].

2 R. MALEK, l'Algerie a Evian, Editions Dahleb, Alger 1995.

3 [IBID].

4 HARBI, op. cit.

- 1 - لا ينبغي أن يتقلب قانون الرشاش مسبقا عل قانون الاقتراع.
 - 2 - لا يمكن اعتبار "المنظمة الخارجية للمتمردين" ممثلا وحيدا للمسلمين.
 - 3 - لا يمكن الحديث منها هي السياسة مادام الكلام للرصاص".
- وبالمقابل قامت "المجاهد" في بداية أكتوبر، بتلخيص حصيلة الرئيس الفرنسي بعد عامين من خطاب قسنطينه كما يلي:
- متاعب عسكرية متزايدة بالجزائر.
 - وضع اجتماعي مضطرب بفرنسا.
 - عزلة خانقة على الصعيد الدولي⁽¹⁾.
- وعادت بعد ذلك لشعار "الجزائر الجزائرية" لتصفه بـ "الحل الأعرج" الذي لا هو بالجزائر المستقلة ولا بالجزائر الفرنسية⁽²⁾.
- وتتلور هذا الشعار أكثر في خطاب 4 نوفمبر كحل وسط، بين "الجمود المقيم، والتخلي المخزي" حسب قوله. وضمن خطابه هذا عبارته الشهيرة "حكومة الجمهورية الجزائرية متوجد دات يوم، وأن لم يسبق لها أن وجدت!" وقد أحدثت هذه العبارة - التي تسجل خطوة جديدة في اعتراف الرئيس الفرنسي بالحقائق الجزائرية المتطورة بسرعة زوبعة هي اولاية العامة، وسط كبار الموظفين الذين سارعوا بتقديم استقالاتهم "احتجاجا على هذا التوجه، وفي مقدمتهم "جاكومي" الأمين العام والجنرال "بارلانج" اشهير.
- واكد دوغول بالمناسبة لأول مرة، عزمه على تعدية السير "بحو تقرير المصير مهما كانت النتيجة". وأمر في نفس السياق للنائب بيار لاهون (مدير صحيفة ليكو دوران)، أن خيار "الجزائر الجزائرية" يعتمد على فرنسيي الجزائر وهي الفرصة التي أتيجها لهم⁽³⁾.

1 المعاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960.

2. نفس المصدر.

3. J. MORIN, DE GAULE et l'Algerie, Albin Michel, Paris, 1999.

ولتحقيق هذا الحل - الذي يعطي الأقلية الفرثسية مكانة مرموقة - اتخذ بدءا من اجتماع مجلس الوزراء في 16 نوفمبر سلسلة من الإجراءات أهمها:

- 1 - استفتاء الشعب الفرنسي في اختيار "الجزائر الجزائرية".

- 2 - تعيين لوي جوكس وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، قصد التمكين لهذا الاختيار والإشراف على تحقيقه.

- 3 - تعيين جان موران (محافظ مقاطعة تولوز) مندوبا عاما جديدا - خلفا لبول دلوغري - بهدف تجسيد ذات الاختيار في الميدان. بعد ذلك رغب في زيارة بعض المدن الجزائرية والحدث إلى إمارات الجيش في هذا الموضوع، فكانت الزيارة التي دشنتها من عين تموشنت في 9 ديسمبر 1960. كان الهدف من الزيارة هو افتتاح حملة استفتاء 8 يناير الموالي لتزكية حل "الجزائر الجزائرية"، لكن أنصار "جبهة الجزائر الفرنسية" استقبلوه بمظاهرات مناوئة مصحوبة باستفزازات عنيفة، أدت في نهاية المطاف إلى مفاجأة 11 ديسمبر التاريخية: خروج الجماهير الجزائرية في مظاهرات عارمة، حاملة الإعلام الوطنية ولاهتات مساندة لجبهة التحرير واستقلال الجزائر، هاتفة بحياة "الجزائر العربية المسلمة" وحبية التحرير وقادة الثورة، أمثال فرحات عباس ورئيس الحكومة المؤقتة والمناضل الرمزي أحمد بن بلة.

ومعنى ذلك أن الجماهير الجزائرية زكت استقلال الجزائر، قبل شهر من تركية الشعب الفرنسي لمشروع "الجزائر الجزائرية"!

عشية هذا الانفجار الشعبي - الذي دق المسمار الأخير في نعش الجزائر الفرنسية - اجتمع الرئيس الفرنسي بإمارات جيش الاحتلال بمدرسة شوشال، ليؤكد أمامهم على أمرين اثنين:

- 1 - أن الجزائر الجزائرية تقوم على طائفتين الأغلبية المسلمة والأقلية الفرنسية التي تبدو في نظرة "ضرورية كالخميرة للعجين".

2 - أن هذه الجزائر التي تبرز شيئا فشيئا - والتي ستتولى شؤونها بنفسها - ينبغي أن تظل مرتبطة بفرنسا⁽¹⁾.

غير أن مظاهرات 11 ديسمبر - التي سارع جيش الاحتلال ومليشيات المستوطنين إلى قمعها بأعنف وأشرس ما يكون - أريكت زيارة الرئيس دوغول وأجبرته على قطعها، واستخلاص الدروس التي لا بد منها من الموقف السياسي الجديد الذي يكرس منعطف 1960 - لصالح جبهة التحرير - على جميع المستويات.

من أهم هذه الدروس:

- 1 - "صمودية التعايش بين الطائفتين" - اللتين كان يريد لهما ذلك هي ظل "الجزائر الجزائرية": طائفة مقتنعة بحقها في الاستقلال عاجلا أو آجلا، وطائفة عازمة - في معظمها - على رفض هذا الحق مهما كان الثمن².
 - 2 - "ازداد اقتناعي بأن استمرار الوضع لا يحمل لبلادنا سوى الحسائر وربما المآسي"³.
- وبناء على هذه الدروس خلص إلى النتيجة التالية: لقد حان الوقت لإنهاء الحرب⁽²⁾.

مخطط قسنطينة. أو "الادماج الاقتصادي"

أعلن الجنرال شارل دوغول رئيس مجلس الوزراء⁽³⁾ عن "مخطط قسنطينة" من ساحة "لابريش" في 3 أكتوبر 1958. وهو مخطط خماسي (1959 - 1963) مستمد - في خطوطه العريضة - من دراسة الأفاق العشرية التي وضعت في الأيام الأخيرة من عهد "الوزير المقيم" روبير لاكوست الذي ذهب ريعه بسقوط الجمهورية الرابعة إثر انقلاب 13 مايو الماضي.

1. صفة الرئيس الفرنسي قبل انتخابه في 12 ديسمبر 1958.

2 Y COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971, p. 413.

3 J MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Alain Michel, Paris, 1999.

وقد بني المخطط على فرضية بقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها عمود الفقري⁽¹⁾.

وحدد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم هدف المشروع بدءا بالجنرال دوغول الذي يقول في هذا الصدد : "وضعت هذا المخطط - الذي يكلفنا غاليا - لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها"⁽²⁾.

وكان قد رد قبل ذلك على دعاة الإدماج من أنصار "الجزائر الفرنسية" قائلا : "ليس مخططا دستورية هو الإدماج الحقيقي"⁽³⁾.

وبوصرح أكثر، يؤكد بول دلو فريي المندوب العام للحكومة الذي عين في نوفمبر الموالي لإنجاز المخطط أن الهدف هو سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي "المتطرفين"، أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان⁽⁴⁾.

غير أن "شعار المساواة" هذا لم يمنع بعض المحللين من رؤية "الجانب المظلم" للمخطط : أحكام التهمية الاقتصادية للجزائر، ويذهب جاك سيمون بعيدا في هذا الصدد، إذ يرى أن الهدف الحقيقي هو "تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية واجتماعية تركز تهمية الجزائر كيما كان نظامها السياسي في المستقبل"⁽⁵⁾.

ويبدو هذا الهدف واضحا كملك من تصريح دولفري "بأن التصنيع بالجزائر (في إطار المخطط) هو شكل من أشكال اللامركزية"، مستدلا على

1. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris, 1971, p. 413.

2. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Alain Michel, Paris, 1999.

3. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Presse de la cité, Paris 1961.

4. المجاهد، عدد 94، 25 أبريل 1961.

5. J. SIMON, MESSALI HADJ, 1998-1974, Editions Tiresias, Paris 1998, p. 363.

ذلك بمشروع الصلب في عنابة الذي "ينبغي النظر إليه في إطار صناعة الصلب الفرنسية"⁽¹⁾

ومنذ البداية، استقبل مخطط قسنطينة بنوع من التحفظ والشك لا من أنصار "الجزائر الفرنسية" وحسب، بل حتى من بعض المسشاورين في الحكومة الفرنسية ذاتها. وهذا ما يفسر قول الجنرال دوغول وهو يقوم بتعيين المدوب العام للحكومة دلو فريي: "قبل لي أن مخطط قسنطينة غير قابل للإنجاز. وما أنا أعينك لإنجازه"⁽²⁾

يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية الانتقائية، وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بينة توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين. - وتعني الإجراءات الترقية فتح باب التكوين وكذلك باب الوظيف العمومي - بتقشير كهر - أمام بعض الفئات من الجزائريين.

- ويتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعات الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف قامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل "برليي" و"سيمكا" و"رونو" و"ميشلان" و"ش ب للصلب" و"يونيليفر".

وكان دلو فريي قد حصل عند تعيينه على وعد من الرئيس الفرنسي، بحث الشركات النفطية على نقل البترول والغاز إلى بعض المدن الشمالية لإنجاز الشق الصناعي من المشروع.

وفي هذا الإطار انطلقت أعمال:

- مد أنبوب النفط من حاسي مسعود إلى بجاية.

- ومد أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزو عبر غليزان.

1. H. ALLEG, La guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981

2. PAILLAT, op. cit, p. 161.

وكان المشروع يتضمن في قطاع الصلب إنشاء قطبين، الأول بالحجار (عنابة) والثاني بآريزو (وهران).

وكان من المتوقع أن يتم وضع حجر الأساس لمركب الحجار في الذكرى الثانية للإعلان عن المخطط، على أن يدخل مرحلة الإنتاج في نهاية 1962 أو مطلع 1963.⁽¹⁾

- أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية، واستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين كما سبقت الإشارة.

وبعد تمام عامين من انطلاق المخطط، بدأت تظهر بعض التقييمات الجزئية، مثل ما جاء على لسان الوزير الأول ميشال دو بري الذي ركز على نمو الدخل الوطني الخام بـ 5٪ بفضل مبيعات المحروقات. وبناء على ذلك قدر إجمالي الدخل الفردي السنوي في نهاية 1960 بـ 200 دولار، وهو مبلغ "يضع الجزائر يومئذ في مستوى اليونان وأسبانيا والبرتغال" حسب تقدير جان موران أحر مندوب عام في الجزائر المحتلة⁽²⁾.

وكانت حصيلة الإجراءات النافذة على صعيد الترقية الاجتماعية كما يلي:

- تخرج 450 ضابط من مدارس جيش الاحتلال المختلفة.

- إدماج 37 موظفا في الأسلاك الكبرى للدولة.

- إدماج 16 ألف عون في الوظيفة العمومي.

مثل هذه المنجزات المتواضعة كانت تتم وسط محيط معاد، تجلت آثاره على نحو خاص في فشل الشق الفلاحي من المخطط، فالمساحات المستصلحة وما تم توزيعه منها خاصة لا يكاد يذكر.

1. IBID.

2. MORIN, op. Cit.

ولم يكن عدم استقرار الأوضاع بالجزائر وتصعيد الحرب - في ظل مخطط شال العسكري الموازي والمكمل - ليشع على الاستثمار، بل كان عكس ذلك حافزا لكثير من المستوطنين، على تهريب رسا ميلهم إلى الوطن الأم خاصة⁽¹⁾.

وعشية إعيان الأولى (ربيع 1961، تعرضت مجلة "الأرمة الحديثة" بالنقد لمخطط قسنطينة من زاوية استشرافية، إذ يسجل الكاتب أندري هورز أول وهلة الاختلال الكبير بين المدن التي تستحوذ على 82٪ من ميزانية المخطط والزراعة التي تستفيد بـ 18٪ فقط.

ويحصر الكاتب الهدف الخفي للمخطط في "إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير، يستطيع الاستثمار الجديد استعمالها لقمع أية محاولة ثورية". وتشكل هذه النخبة العنصرية في بظرفه "طبقة تقنع بمزايا الارتباط بفرنسا في حكم جزائر الفد". أي طبقة تحقق ما كان دوغول يأمل تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي صجز من حلقتها.

ويرى هورز من جهة أخرى أن المخطط هو استمرار للحرب بوسائل مختلفة وبمنظرة استشرافية دائما، يؤكد أن هدف المخطط هو "حق طبقة الفلاحين التي تمثل 80٪ من السكان، والتي هي الأداة الرئيسية لثورة محكوم عليها أن تكون ثورة زراعية أو لا تكون"⁽²⁾.

"المخطط أخطر من 10 فرق عسكرية"

أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الوهلة الأولى، أن مخطط قسنطينة يعني الأقلية الفرنسية قبل عامة الجزائريين، وأنه أداة حرب يهدف إلى خلق الثورة⁽³⁾ وقد نقل في هذا الصدد ممثلها بروما الطيب

1. ALLEG, op. cit., p. 179.

2. المجلد، عدد 94، 25 أبريل 1961.

3. نفس المصدر.

بولحروف، عن الزعيم الشيوعي الإيطالي بالميرو طولياتي قوله : " أن المخطط أخطر من 10 فرق عسكرية"⁽¹⁾.

وبناء على هذا الموقف المبني السليم ظلت تتابع تطور المخطط في الميدان، وترصد مختلف المؤشرات الدالة على هشله الذي كانت تتوقعه وتتمناه في نفس الوقت. ففي مطلع أغسطس 1959 مثلاً، نشرت "لوموند" تصريحاً متشائماً للرئيس الفرنسي، يؤكد فيه أن الحرب الدائرة بالجزائر، تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي نتطلع إليه سواء بفرنسا أو في الجزائر". وحول انعكاس هذه الحالة على مخطط قسنطينة، يشير إلى أن أرباب الأموال يرفضون المقاومة⁽²⁾.

هذه الإشارات من الرئيس دوعول اعترفتها "المجاهد" إقراراً بالمشكل، وسارعت إلى الاستنتاج بأنها كانت تتوقع ذلك منذ الإعلان عن المخطط مباشرة⁽³⁾.

وبعد شهر تقريباً عادت إلى الموضوع متسائلة: هل يتوقف المخطط؟. في إشارة إلى مصاعب تمويل مركب العجبار، والاكتفاء نتيجة ذلك بهديل أقل ملحوحاً⁽⁴⁾.

وأحييت الصحيفة الذكرى الأولى للإعلان عن المخطط بطريقتها الخاصة متسائلة مرة أخرى : أين النتائج؟ لماذا افلس؟⁽⁵⁾ (4). وفي ربيع 1960 عادت إلى الموضوع بمناسبتين:

- لتقول في الأولى أن أصحاب الرساميل بالمانيا وإيطاليا، أعلنوا رفض استثمار ولو فلس واحد في المخطط قبل وقف القتال⁽⁶⁾.

1 R. MALEK, l'Algérie Evian, Editions Dahlab, Alger, 1995

2. المجاهد، عدد 48، 10 أغسطس 1959.

3. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959.

4. المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959

5. المجاهد، عدد 63، 7 مارس 1960.

- ولتؤكد في الثانية على لسان ضابط من الولاية الثانية، أن مشروع توزيع الأراضي على الملاحين الصغار اصطدم بعائقين : جميع السكان من جهة وطريقة التوزيع من جهة ثانية⁽¹⁾.

وفي أكتوبر من نفس السنة، عانت لشكك في حصيلة العاملين التي بدأت سلطات الاحتلال في إعدادها والترويج لها، متسائلة كذلك : "ماذا بعد عامين؟". لتحكم بفشل العلاج نتيجة فشل التشخيص أساسا : فالجانب الفرنسي يقدم "علاجاً اقتصادياً، لمرض سياسي"⁽²⁾.

وفي نوفمبر الموالي أشارت إلى الآفاق المهدودة أمام المخطط، بسبب تناقضات الخطاب الرسمي منذ 14 يونيو خاصة، حين وجه الرئيس الفرنسي دعوة رسمية إلى الحكومة المؤقتة كي ترسل وفدا عنها إلى باريس ليبحث إمكانيات التفاوض، فهذه الدعوة حسب الصحيفة تسقط جدوى مواصلة الاستثمار في المخطط، وهذا ما يفسر توقف بعض المؤسسات المعتمدة في نطاقه منذ شهر أغسطس (1960).

وكانت الصحيفة تذكر بين الفينة والأخرى، بطابع المخطط كأداة حرب على العبهة الاقتصادية، باعتباره "وسيلة لفصل الجيش عن الشعب بأمل القضاء على الثورة" من جهة⁽³⁾، وكخلق طبقة جديدة تقبل بالتعاون مع فرنسا، على حساب مصالح الطبقات الكادحة من جهة ثانية⁽⁴⁾.

معركة الرأي العام فخ تقرير المصير ومتعطف 1960

أولت جبهة التحرير الوطني أهمية خاصة للرأي العام الفرنسي، موظفة في هذا الإطار رصيد الحركة الوطنية التي ما فتئت تميز بين الشعب

1 المعاهد، عدد 65 4 أبريل 1960

2 المعاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960

3 من المصدر

4 المعاهد، عدد 63 7 أغسطس 1960.

الفرنسي ونظام الاحتلال بالجزائر القائم على الأقلية المستوطنة وهي عبارة عن خليط من الفرنسيين والأوروبيين المعفرنمين.

وقد وجدت طوال السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة صعوبة في اختراق الرأي العام الفرنسي أو إحداث شرح جدي بينه وبين أقلية المستوطنين التي تُعرف لديه بـ "الأقدام السوداء". وغداة عودة الجنرال شارل دوغول إلى الحكم في منتصف 1958، ارداد التعاف الرأي العام حوله نظرا لرصيده التاريخي، وثقته الكبيرة في قدرته على حل المشكلة الجزائرية بالوسائل المناسبة.

لكن في أواخر هذه السنة بدأت تظهر بوادر طلاق بين الرأي العام الفرنسي والأقدام السوداء. وكانت جبهة التحرير تعتمد في دعايتها لتعميق هذا الشرح الأطروحات التالية:

1 - أن المشكلة الجزائرية مصدرها تعلق الأقدام السوداء بمصالحهم الأنانية الضيقة رافضين بذلك أي إصلاح لفائدة الأغلبية المسلمة مهما كان ضئيلا.

2 - أن هذه المشكلة صنيعة نظام الاحتلال بالجزائر، وبالتالي فهي ليست قضية الشعب الفرنسي، ولا يمكن إلا أن تنصر بمصالحه الاستراتيجية على المدى البعيد.

3 - أن "الأقدام السوداء" ورطوا الشعب الفرنسي في حرب طويلة مرهقة، خدمة لمصالحهم الأنانية التي تتناقض مع المصالح العليا لفرنسا دولة وشعبا.

4 - أن نظام الاحتلال الذي أقامته الأقلية المستوطنة بالجزائر وصمة عار في جبين فرنسا - نظرا لطابعه العنصري المفاخر وقيامه على القوانين الاستثنائية - ذات التقاليد العريقة في الحرية والديموقراطية والمدالة.

بعض هذه الأطروحات الوحيدة بدأ الشرخ يكبر ويتعمق لاسيما مع بداية تصدع صورة "الرئيس المنقذ" وتراجع تأثيره، والشك في جدوى "سياسة الوسائل الكرى" التي اعتمدها كعلاج سريع للمعضلة الجزائرية.

ولذا ما أن حلت سنة 1959، حتى بدأت مؤشرات الطلاق بين الرأي العام الفرنسي والأقدام السوداء في الظهور تباعا في الأوساط الطلابية والسياسية وحتى الإعلامية الموالية للحكومة بدرجة أو بأخرى ومن الأمثلة على ذلك:

1 - استبيان أجري على عينة من 200 طالب بالمدرسة الوطنية للأساتذة، كشف أن 165 طالبا من مجموع 182 إجابة، كانوا يؤيدون المفاوضات المباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

2 - تصريح فرانسوا ميتران أحد أبرز المعارضين للرئيس دوغول آنذاك الذي أكد "أن المشكلة الجزائرية سياسية وليست اقتصادية. وقد برز هذا الجانب منذ اليوم الأول من الانتفاضة"⁽²⁾. في إشارة واضحة إلى النهج الخاص المعتمد عبر مخطط سنطينة.

3 - "انقلاب" أوبير بوف ميري مؤسس ومدير يومية "لوموند" على صديقه دوغول⁽³⁾ الذي سمح بنشر سلسلة مقالات في أواخر أغسطس، تضمنت تشيima بقديا صارما لسياسته بعد عام من عودته إلى سدة الحكم. وخلاصة هذا التقييم: أن الساحة الجزائرية تعيش على وقع "حرب عمياء" دون أن تضعف الثورة القائمة، الأمر الذي جعل الرئيس المنقذ لا يختلف كثيرا عن روبير لاكوست الوزير المقيم السابق.

ومن مؤشرات التحول الإعلامي أيضا، بث القلعة الفرنسية أول مرة صورة فرحات عباس، في رده على إعلان دوغول يوم 16 سبتمبر الذي طرح

1. A. ALLEG, La guerre d'Algerie, temps actuels, Paris, 1981, p. 142.

3. المجاهد، عدد 42، 18 مايو 1959

3. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959.

فيه خيار الاحتكام إلى تقرير المصير لحل المشكلة الجزائرية. وقد أزعجت هذه السابقة المتطرفين من قادة "الأقدام السوداء" إلى حد كبير⁽¹⁾.

وفي مطلع 1960 تأكد هذا الاتجاه وتبلور أكثر بعد أن جنحت أغلبية الرأي العام الفرنسي إلى السلم⁽²⁾. وقد أدرك الرئيس دوغول يومئذ، أنه أوقع نفسه دون أن يدري في فخ اسمه تقرير المصير، بعد أن أصبح عامة الفرنسيين يتساءلون عن ميرر استمرار الحرب، وقد أعلن الرئيس عن قبول هذا المبدأ⁽³⁾ ومن أقوى المؤشرات في هذا الاتجاه خلال هذه السنة:

1 - بيان 13 فبراير الصادر عن "مركز التعميق من أجل السلم في الجزائر" والذي جاء فيه : "أن استمرار الحرب أصبح يبدو في نظر عدد متزايد من الفرنسيين خطيرا وإجراميا"⁽³⁾.

2 - ردود الفعل المرحبة بما جاء في بيان الرئيس عباس يوم 29 فبراير الذي عبر من خلاله عن استعداد الحكومة للتفاوض رغم أن الرئيس دوغول كان أعلق هذا الباب قبل ثلاثة أشهر، عندما رفض مبدأ التفاوض مع الوزراء الخمسة المسجوناء. وقد صدرت هذه الردود عن أوساط مختلفة منها :

- السياسي الاشتراكي غاستون دوفار الذي علق على ذلك قائلا : "ينبغي استغلال الفرصة التي ربما لا تدوم طويلا"⁽⁴⁾.

- الجنرال هوش الذي صرح قائلا : "إذا أصبحت السلم ممكنة فلا حق للمرء أن يؤخرها دقيقة واحدة"⁽⁵⁾.

1. 421 المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959.

2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p. 359.

3. ALLEG, op. cit.

4. المجاهد، عدد 63، 7 سبتمبر 1960.

5. نفس المصدر.

- صحيفة "كوموند" التي اعتبرت البيان "تهددا ملموسا"، لكنها مع ذلك راحت تطالب بالملموس لأن "حوار البيانات بات مملا"، مؤكدة أن الوضع يقتضي حوار المفاوضات⁽¹⁾.

في هذا المناخ من الترحيب بنوايا الحكومة المؤقتة السلمية، جاءت لهجة الحرب التي اتسمت بها تصريحات الرئيس الفرنسي أثناء جولة المطابخ الثانية بعد أربعة أيام فقط، لتثير موجة من الاستنكار لاسيما في أوساط العمال والمزارعين. وقد هبر أحد الزعماء النقابيين عن لسان حال هذه الفئات بلهجة حادة قائلا : "إذا أصبحنا أمام حرب طويلة، فلا حاجة لنا بنظام شبه ديكتاتوري. لقد تجرعنا المر وغضضنا الطرف، لأن الالتفاف حول رئيس الجمهورية كان يعني بالنسبة إلينا الوصول إلى نهاية سريعة للحرب في الجزائر". وبنفس الحدة يضيف : "فإذا بات الأمر غير ذلك، فلنعد إذن إلى مبادئ الديمقراطية"⁽²⁾.

3 - مطالبة 73٪ من مندوبي مؤتمر الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين المنعقد في "ليون" (أبريل) بالتفاوض مع جبهة التحرير حول شروط وقف القتال وضممانات تطبيق تقرير المصير⁽³⁾. علما أن الحكومة الفرنسية مازالت تصر على وقف القتال كشرط مسبق لأي تفاوض حول تقرير المصير الذي ربطه الرئيس دوغول في تصريحات مارس الأخير "بالقضاء أولا على التمرد".

4 - اعتراف أحد ضلّة الاحتلال حاك سوستيل الوالي العام السابق للجزائر بتحول الرأي العام الفرنسي، فقد صرح في 30 يونيو قائلا : "من الصعب في بعض الأوقات مقاومة موجة الهستيريا السلمية"⁽⁴⁾.

1 426 نفس المصدر.

2 R. BURON. Carnets politiques de la guerre d'Algerie, CANA, Paris 2002.

3. ALLEG, op. cit.

4. IBID.

5 - "بيان 121" في يوليو حول "حق المصيان في حرب الجزائر"، هذا البيان المدوي الذي نقرأ فيه عبارات مثل:
- "رفض الخدمة العسكرية في حالة الحرب الدائرة بالجزائر واجب مقدس".

- "الخيانة في هذه الحالة تعني الاحترام الشجاع لكل ما هو حق".
- "قضية الشعب الجزائري هي قضية جميع أحرار العالم، لأنه ساهم مساهمة حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري".

وقد تجاوبت مع هذا البيان شخصيات لامعة من عالم الثقافة والأدب والسينما في بلدان أخرى مثل : فتيحي ومورافيا (إيطاليا) وبرتيراند راسل وجان راسل (بريطانيا) والفريد كازان وميري ماكوتي (الولايات المتحدة).
ويعكس تجاوب مثل هذه الشخصيات إلى حد ما حالة الرأي العام الدولي العليل وغير العليل. فقد صرح المرشح للرئاسيات الأمريكية السيناتور جان كيندي في أواخر سبتمبر قائلاً : آمل أن يفهم الجنرال دوشول بأن مصلحة التحالف الحقيقية، تكمن في التسوية العاجلة للمشكلة الجزائرية⁽¹⁾.

وذهبت بعض الصحف البريطانية قبل أسبوعين من ذلك إلى دعوة لندن للاعتماد عن الموقف الراهن للجنرال.
وقالت صحيفة "البرافدا" السوفياتية من جهتها في نفس الفترة : ينبغي وضع حد لهذه الحرب⁽²⁾.

وحاء استعناء 8 يناير 1961 ليكرس القطيعة النهائية بين أغلبية الرأي العام بفرنسا و"الأقدام السوداء" بالجزائر. ومن مظاهر التحول الكبير على هذا الصعيد، تصريح غي مولي الوزير الأول السابق بهذه المناسبة إذ قال :

1. IB\D.

2. IB\D.

أن استمرار الديمقراطية بفرنسا، أصبح وثيق الارتباط بحل المشكلة الجزائرية⁽¹⁾.

وغداة مناورة لويس جوكمن وزير العولة المكلف بالشؤون الجزائرية، حول إشراك أطراف أخرى - إلى جانب جبهة التحرير - في مفاوضات إيفيان القادمة، عقد الوزير الأول الأسبق منداس فرانس مؤتمرا صحفيا رد خلاله ضمنيا على هذه المناورة بالتأكيد على أن جبهة التحرير اكتسبت في الميدان أحقية التمثيل، بعد أن التحق بها أكثر الجزائريين كفاءة، فضلا عن العديد من المنتخبين - ولم يتحرج بالمناسبة من الدعوة إلى التفاوض أنزله والكف عن المناورة قائلا : "نحن أحوج ما نكون إلى الاستقامة في مساعيها وتصريحاتنا"⁽²⁾.

وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة (22 أبريل)، أصبحت أغلبية الفرنسيين تتطلع إلى السلم التي ما انفك الرئيس دوغول يمد بها، وانصرفت عن فكرة "القضاء على المتمردين" التي يلوح بها بين الفينة والأخرى. بل أصبح المجتمع المدني الفرنسي نفسه يضغط من أجل نجاح مفاوضات إيفيان الأولى (20 مايو-13 يونيو).

واستغل وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة محمد يزيد من جهته هذه المفامرة الماشلة ليتوجه إلى الرأي العام الفرنسي قائلا : "على الفرنسيين أن يدركوا بأن التحرر الوطني، يعزز كفاح الديمقراطيين الفرنسيين ضد الفاشية"⁽³⁾.

وفي مستهل 1962، عبر الكاتب الكبير فرانسوا موريyak، عن قلق الرأي العام الفرنسي من مخاطر استمرار الأوضاع مثلما هي قائلا بلهجة لا تخلو من مرارة :

1. PAILLAT, op. cit.

2. R. MALEK, l'Algerie Evian, Editions Dahlab, Alger 1995.

3. المعامد، عدد 94، 25 أبريل 1961.

استسمح الجنرال دوغول القول، أننا أصبحنا نخجل من كوننا الدولة الوحيدة بين الدول المعاصرة الكبرى التي تبدو أبعد ما تكون عن الانضباط⁽¹⁾.
ويقدر أحد الكتاب في نفس الفترة، أن التخلص من منظمة الجيش السري (الإرهابية) والمشكلة الجزائرية، أصبح أكثر من أي وقت مضى ضروريا لاستمرار النظام وفرنسا الديمقراطية كذلك⁽²⁾.
ويمكن القول في هذا السياق، أن سنة 1960 كانت سنة التحول الكبير والحاسم في الرأي العام الفرنسي، مثلما كانت سنة الضربة القاضية لنظام الاحتلال بالجزائر على الصعيدين السياسي والدبلوماسي بصفة خاصة.

ثانياً : أوهام الحسم العسكري

كان رهان الجنرال شارل دوغول على الحسم العسكري كبيراً، فعادة عودته إلى الحكم وتسلمه مهام رئاسة مجلس الوزراء في فاتح يونيو 1958، وبناء على التقارير المتفائلة التي تلقاها من مصادر متعددة في مستويات مختلفة استقر بذهنه الاعتقاد بإمكانية التحكم في الوضع، بل إمكانية القضاء على "التمرد" - القائم بالجزائر منذ قرابة أربع سنوات - في أجل أقصاه سنتان في أسوأ الاحتمالات، وكفي لتحقيق ذلك توفير الوسائل اللازمة، واعتماد أساليب في الحرب الدائرة أكثر نجاعة من تلك التي اعتمدت خلال السنوات الماضية.

غير أن الخطة التي وضعت بهدف القضاء على جيش التحرير الوطني بأسرع ما يمكن، كانت تتطوي على عيبين رئيسيين.

1 - الخطأ في التشخيص بتجاهل طبيعة الحرب ذاتها : حرب شعبية تفرصها حركة جماهيرية منظمة، لا يشكل جيش التحرير فيها سوى

1 Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971, p. 540.

2. IBID.

مليمتها المسلحة. هذه الحركة المصممة لا يمكن قهرها بالنظر إلى طاقتها المتجددة باستمرار، كما تدل على ذلك تجربة السنوات الأربع العاصية⁽¹⁾.

2 - سوء تقدير الموقف كما تدل على ذلك "مبادرة" مسلم الشجعمان في 23 أكتوبر 1958 والتي لا تعدو أن تكون دعوة مقبلة إلى الاستسلام بمعنويات مرتفعة ومرد هذه "المبادرة" المفرطة في التفاؤل. الاعتقاد - خطأ - باستعداد قادة الثورة - وفي مقدمتهم الرئيس فرحات عباس وبالقاسم كريمة وزير القوات المسلحة - إلى مثل هذه "الحلول الوسطى" المزعومة⁽²⁾.

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الخطيئة الأصلية في تقدير الموقف العسكري لاحقاً، كما يتجلى ذلك في استمرار التفاؤل المفرط عبر الحصيلة الحماسية لعمليات "مخطط شال" الأولى⁽³⁾، والتي جاءت في شكل حملة دعائية مركزة شارك فيها:

- الرئيس الفرنسي نفسه الذي هنا في منتصف أبريل 1959 قادة الجيش بهذه الحصيلة من خلال نتائج "عملية كورون" (التاج) خاصة⁽⁴⁾.
- ورأي الجنرال موريس شال قائد جيش الاحتلال في النتائج الأولية لمخططة "إمكانية حل عسكري للقضية الجزائرية عبر التخلص السريع من الخصم"، كما جاء ذلك في تصريح خص به صحفيين فرنسيين وأسبانية⁽⁵⁾.
- أما العقيد أيف غودار فلم ينتظر نتائج "كورون"، ليؤكد بكل ثقة في أواخر فبراير من نفس السنة، بأنه أصبح بإمكان جيش الاحتلال "وقف التمرد خلال الأشهر القادمة"⁽⁶⁾.

1. تمحدث "الأنفاس الأخيرة" في عصر "التمرد" حسب الدعاية الاستعمارية، دون أن يحدد لهيب الثورة الذي وردوا لنشأرا يوم بعد يوم.

2. أدت "المساعي الطيبة" الأولى التي قام بها الشاذلي عبد الرحمان فارس والكانية جان عمروشي إلى سوء تفاهل بين الجنرال موعول وقادة الثورة.

3. عملية كورون وما سبقها من عمليات تجريبية يمرب البلاد منذ أواخر 1958

4.C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie. Le livre contemporain, Paris 1961

5. M. ZERGUINI, Une vie de combats et de hune, Editions En-nahdha, Alger 2000, p. 99.

6. BID

غير أن هذه النظرة المفرطة في التفاؤل لم تصمد طويلا، أمام حقائق الميدان التي تؤكد اتبعات نظام جبهة التحرير، ومعاوية انتشار جيش التحرير في ذات المواقع التي اكتسحتها قوات جيش الاحتلال الجارية في هذه العملية الكبرى أو تلك من "مخطط شال".

وخلعت سنة 1959 داتها شاهدين على اعتزاز فتاة الجنرال دوشول بإمكانية الحسم العسكري؛

1 - تصريح 16 سبتمبر الذي طرح فيه اختيار تقرير المصير وسيلة لحل المشكلة الجزائرية أول مرة رغم التصوف الذي أرفق به هذا الاختيار الواضح في دلالاته السياسية.

2 - رسالته إلى قائد أركان الجيش التي أعلن فيها بكل وضوح أن لا مستقبل لخيار القوة بالجزائر، وأنه لم يعد مستعدا للمضي بهذا في "سياسة الوسائل الكبرى"، أمام النتائج المتواضعة وغير المضمونة لمخطط شال (1).

وخلعت سنة 1960 معها شاهدا أكثر قوة ووضوحا : عزل لجنرال شال في أبريل بعد ظهور مؤشرات تمرد بين قادة جيش الاحتلال. هذا العزل الذي لم تكن تصريحات الرئيس الفرنسي المنوطة بنتائج مخطط شال الإيجابية، كافية للتمويه على مفراء العسكري والسياسي.

وترامن رحيل شال من جهة أخرى مع صدور تقييم للوضع العسكري يحمل في طياته اعترافا ضمنيا بالفشل، فحسب هذا التقييم الصادر عن الجانب الفرنسي؛

1 - أن جيش التحرير بالولايات أنهار تماما، لولا جيش الحدود المدمج بالسلاح والذي يهدد باستمرار خط شال "بالمناطق الحدودية".

2 فشل التمرد لولا دعم كل من تونس والمغرب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (2)

1 ROGER TOURNOUX, *Jamais dit*, Flou, Paris 1974, p. 207

مثل هذا التقييم ما لبث الرئيس الفرنسي نفسه أن كشف عن طابع المجاملة فيه، بل عدم حديثه، عندما خطا في خطاب 14 يونيو خطوة جديدة على طريق التفاوض مع حكومة الثورة، بعد خطوته المبتورة في نوفمبر من العام الفارط. وإلى جانب هذا "التقييم الرسمي" المقرط في التناول الذي لا سند له في الميدان، كانت هناك تقييمات أكثر واقعية، تصدر عن المعنيين مباشرة سواء في نصريحات خاصة أو تقارير رسمية.

أ - في مطلع 1960 أدلى ضباط في جيش الاحتلال بشهاداتهم حول الوضعية العسكرية وآفاقها على صفحات أسبوعية "تيموانهاج كريتيا"، تضمنت العديد من النقاط مثل:

1 - استحالة الفصل بين الشعب الجزائري وجيش التحرير ويستدل الشهود في هذا السياق بمقولة الزعيم الصيني الشهيرة: "أن الثوار وسمل الشعب كالسمك في الماء"، مع ملاحظة أن "المشكلة بالجزائر تكمن في استحالة صرف الماء" (كي يخلق السمك)، لأن السمك والماء شيء واحد باختصار! لما الحل إذا؟ يذكر الشهود بالمناسبة شعار "ليلة سان برتيليمي: لنقتلهم جميعا" (11) أي أن الحل الوحيد يكمن في إبادة الشعب الجزائري. وهذا مستبعد طبعا. ما يعني أن الحل العسكري لم يعد ممكنا.

2 - محاطر تسخير جيش الاحتلال، يشير الشهود في هذا الصدد إلى الحكام الفرنسيين الذين حولوا الجيش إلى جهاز للدعاية السياسية، ليصبح بذلك نوعا من الحزب الكبير المستبد (12)

ويقدم هؤلاء الضباط الحرائر مطلع 1960 في صورة لا تحسد عليها، بعد أن أصبحت مرتعا للصمت والكذب والخوف والإرهاب (13).

1 - وقع هذا الشمل بفرنسا مساء 24 أغسطس 1572 في عهد شارل التاسع لقمع أنصار المذهب البروسنتي.

2. المجلد، عدد 99، 11 يناير 1960.

ب - في نوفمبر 1960 أكد تقرير عسكري تفوق العرب الشعبية في الجزائر، واستعداد الثوار لجني ثمار هذا التفوق. ففي حالة وقف القتال، سيتمكن هؤلاء من إقامة نظامهم لأن جيش الاحتلال لن يكون على قدم المساواة من حيث السلاح المناسب وبناء على ذلك "سيكون النصر حليف خبراء الحرب الثورية". ويأسف صاحب التقرير لأن جيش الاحتلال لم يعد يؤمن بفضائل هذا النوع من الحروب⁽¹⁾

تعداد جيش الاحتلال، "هل من مزيد؟"

بلغ تعداد جيش الاحتلال بالجزائر في صائفة 1958، عند تولي الجنرال دوغول مقاليد الحكم 540 ألف جندي نظامي، تضاف إليها الوحدات المساعدة المعروفة⁽²⁾ الوحدات الإقليمية وقوات الشرطة والأمن المختلفة⁽³⁾ وتقدر مصادر قريبة من جبهة التحرير تعدادها في نفس الفترة بـ 600 ألف جندي نظامي في القوات البرية وحدها، تضاف إليها القوات الجوية والبحرية.

- 200 ألف ما بين الدرك والشرطة.

- 50 ألف في الوحدات الإقليمية.

مثل هذه الأرقام كانت مرشحة للارتفاع في خريف نفس السنة، عندما تقدم الجنرال شال هي إطار إعداد الخطة الحربية التي تعمل اسمها بجملة من المطالب، لبأها الجنرال دوغول كلها حسب المصادر الفرنسية ذاتها. وبعد سنة من ذلك، وزع مكتب جبهة التحرير بنيويورك في أروقة الأمم المتحدة وثيقه تحدد عدد القوات الفرنسية بالجزائر كما يلي:

1. PAILLAT, op. cit.

2. Y. COURRIERE, *L'Heure des colonels*, Fayard, Paris 1970.

- البرية : 774 ألف جندي.

- الجوية : 40 ألف جندي في متاولهم ألف طائرة حربية.

- البحرية : 25 ألف جندي، تحت تصرفهم 2/3 الأسطول الحربي الفرنسي.

وفي نفس الفترة تقريبا عقد الرئيس الفرنسي في رسالة 26 ديسمبر 1959 إلى قائد الأركان مقارنة - للتعبير عن خيبته - نذكرها على سبيل الاستدلال فقط، جاء فيها:

- أن قوام الجيش الفرنسي 500 ألف جندي في مواجهة 30 إلى 40 ألف "متمرد".

- أن أسرى "المتمردين" لديه 80 ألف مقابل لا شيء تقريباً.

- أن عدد القتلى في صفوفهم 9 أضعاف قتلى الجيش الفرنسي.

- أن هذا الأخير ينفق سنوياً ألف مليار فرنك (قديم)، بينما لا تتجاوز

نفقات "المتمردين" 30 مليار فرنك.

لكن حسب ميزانية 1960 فإن جيش الاحتلال يضم 813م 883 جندي من بينهم 125 ألفاً في صفوف "الوحدات الإقليمية المكونة من المستوطنين المتطوعين لمساعدة الجيش النظام في مهامه الأمنية خاصة (1).

وبرأي المارشال الفرنسي جوان (2) أن الجيش الفرنسي كان - في منتصف 1960 - أحسن جيش عرفته فرنسا، وهو برأي صحيفة "المجاهد" أكبر جيش استعماري عرفه التاريخ.

وقبل نهاية السنة ارتفع تعداد جيش الاحتلال إلى 925 ألفاً بين نظامي ومساعد (3).

1. المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.

2. المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960.

3. المجاهد، عدد 85، 19 ديسمبر 1960.

ويستخدم جيش الاحتلال "مساعدين" جزائريين كذلك بلغ عددهم في ربيع 1958 زهاء 90 ألفا بمختلف فئاتهم⁽¹⁾.

وقد ارتفع عددهم بعد سنة إلى أكثر من 100 ألف حسب الجنرال شال قائد الجيش نفسه⁽²⁾، ليقفز مع مطلع 1960 إلى 130 ألفا⁽³⁾.

وينتشر هذا الجيش المرموم عبر التراب الجزائري في شكل ثلاثة جيوش، حسب المقاطعات الثلاث القديمة: قسنطينة - الجزائر - وهران. وتتوزع هذه الجيوش على 13 منطقة (حسب الممالات الشمالية) و76 قطاعا عسكريا. وتجد على رأس كل منطقة جنرالا وكل قطاع عقيدا.

وتشكل القوات البرية القوة الضاربة وهي تنقسم إلى:

- وحدات ثابتة في القطاعات المختلفة.

- احتياطي عام بلغ في سبتمبر 1959 زهاء 380 ألفا.

ويمثل الاحتياطي العام نخبة القوات البرية، وتتمتع فيه الوحدات المائدة من الهند الصينية بمكانة خاصة، نتيجة خبرتها بحرب المصائب من جهة، والمصيبة التي تولدت لديها جراء ذلك من جهة ثانية.

وتتضم القوات البرية عددا هاما من المجندين الفرنسيين في إطار الخدمة الإلحارية التي تستغرق قانونيا 18 شهرا، لكن بسبب الحرب أصبحت تستغرق حملها 26 شهرا، وقد رُسم الجنرال دوغول المدة الأخيرة بموجب قرار صادر في 30 نوفمبر 1958⁽⁴⁾.

ويقدر عدد المجندين في هذا الإطار الذين تعاقبوا على الجزائر منذ 1956 بحوالي 3 ملايين مجند⁽⁵⁾.

1. G. MEYNIER, Histoire intérieure du FLN, Casterman editions, Alger 2003.

2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961.

3. المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960.

4. Peçar ZDAVKO, Algérie, ENAL, Alger 1987.

5. Y. COURRIERE, Les feux du désespoir, Fayard, Paris 1971.

وتستعمل القوات البرية عددا من القواعد من موق أهراس شرقا إلى عين الصفراء غربا، مرورا بوهران ومستماتم والبليدة والأغواط وبجاية وعقابة، وتتمركز وحدات اللعيف الأحصي في بلعباس ومعسكر وعين الصفراء خاصة. وللقوات الجوية قواعد لها التي تمتد من طعراوي ناحية وهران إلى عين أرنات بالقرب من سطيف، مرورا بالحرائر ويوفاريك وحاسي مسعود وورقلة. ومن أهم قواعد القوات البحرية - المرسى الكبير، بجاية، سكيكدة، عقابة.

وتخضع المناطق الصحراوية لنظام خاص بالنظر إلى الأسلحة غير التقليدية مثل:

- التجارب البرية في رهران وأينغر.

- التجارب الصاروخية عرب بشار وبني عباس (حاسي بوعلام، أركرات،

هما غير...)

- التجارب الكيميائية في وادي القمام من عرب الصحراء دائما.

ويستعين الجيش الفرنسي في حربه بالحرائر ببعض المكاتب الخاصة مثل

- المكتب العام المتخصص في الدعاية والحرب النفسية، وقد سارع

الجنرال شان عدة تعيينه على رأس جيش الاحتلال، بتصويب العقيد "فارد"

على رأسه خلفا للعقيد "لاشوروا" و"فوسو" (الإعلام والدعاية) و"فوقاس"

(المحل السيكولوجي)

- مكتب المراسلات والاتصالات أحد فروع المكتب الثاني، وقد عين على

رأسه العقيد جاكور من قداماء الهند الصينية.

"محلولة تأسيس حزب مسلح"

كان شال القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر من أنصار "الحرائر

الفرنسية" المتحمسين، وتماشيا مع قناعاته سعى لتأسيس "حزب مسلح"

تأطير "الكولون" والجزائريين على حد سواء معثلا في "اتحادية للوحدات الإقليمية والدفاع الذاتي". وقد ورث عن سلعه "راؤول صلاتن" فرضية عمس وهية، مفادها أن أغلبية الجزائريين تقف من الحرب الدائرة موقف الحياد، ولا تعمل بعض فئاتها مع جهة التحرير إلا بالإكراه تحت التهديد بالنزح. هذه الفرضية ما يثبت أن استلهم منها قناعة سياسية في إمكانية تحرير اختيار الإدماج بواسطة الاقتراع العام⁴⁵⁶

وكان نوابه من قادة الجيوش الثلاثة بين متحمس للإدماج مثله وبين مسير لما تمليه سلطات البلاد. نجد في الحانة الأولى الجنرال "فوركي" (الجزائر) و"أوليفي" (قسنطينة).

وكان صباط المكتب العامس عموما يشاطرون القائد اسم حباسه "للجزائر الفرنسية".

ويظنر إلى هذه الخلفية التي تمتلها العلاقات العميمة بين كبار صباط والعائلات ثرية الباذنة في مجتمع "الكولون" - عاش جيش الاحتلال في صائنة 1959، على وقع شائعات قوية حول "الموقف الفرنسي الجديد" من المسألة الجزائرية، والذي كان الرئيس دوغول في "جولة المطابخ" الأوس قد أحاط به عسا قادة جيش الاحتلال بالجزائر. وقد أحدثت هذه الشائعات نوعا من البلبلة والحيرة، استمر حتى ما بعد إعلان 16 سبتمبر لمواي الذي طرح فيه الرئيس الفرنسي أول مرة موضوع تقرير المصير مخيرا الجزائريين بين حلول ثلاثة : الانفصال أو الفرنسية أو الشراكة. ورغم وصوح التوجه الرسمي نحو اختيار للشراكة فقد أصرقائد جيش الاحتلال و"أنصاره" على التمسك بفهمهم الخاص للخطاب اندي راوا فيه تفصيلا لاختيار الفرنسية وكان من نتائج الإصرار على الحطأ

1. PAILLAT, op. cit., p. 328.

- إقالة الجنرال "أندري زيلار" قائد القوات البرية الذي أبدى تعاطفه مع انصار "الجزائر الفرنسية" على التماس.

- تنبيه مسؤولي المكتب الخامس في أكتوبر الموالي بالكف عن التعلق "بالجزائر الفرنسية". لأن اختبار الفرنسية ليس هو المرغوب في ثلاثية 16 سبتمبر أنفة الذكر.

هذا التصادم الأول بين "الشراكة" و"الفرنسة". جعل غالبية إدارات جيش الاحتلال تتحلى شيئا فشيئا عن أوهام الاحتفاظ بالجزائر لأن ذلك لم يعد ينسجم باختصار مع توجه الرئيس دوغول⁽¹⁾.

ومع ذلك أصر الجنرال شال على المضي في الاتجاه المعاكس كما يدل على ذلك موقفه الواضح أثناء "أسبوع المتاريس" عندما خاطب جماهير "الكولون" على أمواج الإذاعة في 27 يناير 1960 قائلا : "أن قضية الجيش هي مواصلة القتال من أجل بقاء الجزائر أرضا فرنسية إلى الأبد"⁽²⁾.

وكان أسبوع المتاريس - ابتداء من 24 يناير - ردة فعل من المتطرفين - بقيادة النائب لاغيار وأمثاله - على نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا عقب حديث له مع صحفي ألماني مما جاء فيه : "أن الجيش بالجزائر مضطر إلى ممارسة السياسة - أسوة بجيش التحرير - وإلا هملته الهزيمة"⁽³⁾.

وكان الجنرال شال على رأس المتعاطفين مع احتجاج المتطرفين. حتى أنه تجرأ على مساومة الرئيس الفرنسي في موضوع تقرير المصير : ضمان هدوء الأقلية الفرنسية مقابل التخلي عن الفكرة¹. وكانت نتيجة ذلك عزل القائد العام لحش الاحتلال بالجزائر نفسه في أبريل من نفس السنة، رفقة

1. IBID, p. 364.

2. IBID, p. 354.

3. IBID, p. 340.

عدد من الجنرالات والعقلاء نذكر منهم : فوز، غراسيو، ميرامبو، فودار، بهجار، أرغو، بروازا، مازي... وغيرهم.

ومن النتائج الفورية لأسبوع المتاريسية:

- حل المكتب الخامس بعد أن استعاض بأحلامه وقناعته الإيديولوجية والسياسية، عن حقائق الأشياء ومجريات الأحداث في مختلف الميادين.
- حل الوحدات الإقليمية التي انحرفت عن المهام التي انشئت من أجلها قبل أربع سنوات، عندما تحولت إلى تنظيم مسييس بدل الاكتفاء بمساعدة الجيش في مسؤولياته الأمنية.

وإذا كانت عامة جيش الاحتلال قد فهمت بعد إعلان 16 سبتمبر 1959 - أن القائد الأعلى الجنرال دوغول ما عاد إلى الحكم بنية الحفاظ على "الجزائر الفرنسية"، فإن المتطرفين من قادته - أموة بجمهور المستوطنين - كانوا حتى منتصف 1960 لم يتخلوا عن أوهامهم بعد. يؤكد ذلك:

- العقيد بهجار الذي صرح وهو يترك مكانه بسعيدة إلى العقيد فارد "أن الجيش يبحث عن يقين بأن تضحياته لن تذهب سدى". ولم يتس بالنامية أن يطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتصار على التمرد⁽¹⁾.

- العقيد شاتو جويار الذي عبر بوضوح عن سوء التفاهم الذي بنيت عليه علاقة المتطرفين من قادة الجيش بالجنرال دوغول منذ الوهلة الأولى: لقد فهموا خطأ أنه قبل تجددهم للحفاظ على الجزائر الفرنسية، لذا كانت خيبتهم كبيرة وهم يكتشفون أن هذا الوعد الضمني لم يكن سوى وهم غامض⁽²⁾.

وفي نفس السياق لم تكن تجديد دعوة الرئيس الفرنسي إلى التفاوض في خطاب 14 يونيو من نفس السنة، طعنة أخرى لهذه الأوهام فحسب، بل كان

1. IBID. p.372.

2. IBID.

كذلك "كارثة على معنويات الجزائريين" الذين ربطوا مصيرهم بنظام الاحتلال وجيشه وهي مقدمتهم "الحركة" بمختلف فئاتهم⁽¹⁾. هذه "الكارثة المعنوية" كانت نقطة فاصلة في مصير المجندين الجزائريين، بعد أن اختار بعضهم ربط مستقبله بجيش الاحتلال كائنا ما كانت النتيجة والماقبة، وجنح البعض الآخر إلى التفكير الجدي في الالتحاق بجيش التحرير في أول فرصة تتاح لهم.

مخطط شال أو "الحرب في دائرة مغلقة"

درس الجنرال دوغول في صائفة 1958 أفاق الخيار العسكري، ضمن "سياسة الوسائل الكبرى" التي استقر رأيه عليها لمواجهة الموقف بالجزائر، مستعينا في ذلك بأدمعة الجيش الفرنسي في مجالات التنظيم والأسلحة والتاكتيك والاستراتيجية. وتم في هذا السياق تشريح الحرب الدائرة في الجزائر منذ أربع سنوات من مختلف جوانبها، فصلا عن العودة بإمعان لتجربة الهند الصينية، حيث تلقى الجيش الفرنسي هزيمة مخجلة في معركة "ديان بيان هو" أشهرها ممدودة قبل هاتح نوفمبر 1954.

كان "مخطط شال" ثمرة هذه الدراسة، وهو يمتد على فكرة "الحرب في دائرة مغلقة"⁽²⁾ التي تستوجب ثلاث عمليات متكاملة:

- الأولى: ضمان أمن ومناعة الحدود البرية خاصة، بهدف منع الثوار من التنفس عبر منافذ قواعدهم الخلفية في دول شقيقة مثل المغرب تونس وليبيا ومصر، ويستوجب ذلك إقامة حقل دفاع ثان على مقربة من المناطق الحدودية ويوازها تقريبا، ليكمل خط موريس البعيد بسببا عن هذه المناطق، بكيفية أكثر تطوراً على صعيد الوسائل المسخرة والتقنيات المستعملة.

1 IBID p. 452.

2 M. ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions En-nahdha, Alger 2000.

- الثانية : مهاجمة وحدات جيش التحرير في الولايات الواحدة تلو الأخرى، ومحاولة القضاء عليها في ميدانها باللجوء إلى الوسائل اللازمة لذلك.

- الثالثة : احتلال مواقع في الولايات لفترة معينة، بهدف الحيلولة دون تشكّل وحداتها المسلحة من جديد⁽¹⁾.

وقد لخص الجنرال موريس شال فلسفة المخطط الذي يحمل اسمه في العبارة التالية "مزاجمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"، أي الجبال والليل⁽²⁾.

في منتصف أكتوبر 1958 قدم الجنرال شال إلى الجزائر، بصحة مساعد للجنرال "راؤول صلال" - في مهامه العسكرية كقائد عام لجيش الاحتلال - مع وعد من الرئيس الفرنسي بترقية وشيكة. وما لبث أن عين فعلا بدله في أواخر ديسمبر الموالي. ليتولى الإشراف بنفسه - بكامل الصلاحيات - على إدارة "حرب الميدان المفلق"، بعد أن وضع الرئيس دوغول في متناوله "الوسائل اللازمة"، ملبيا جميع طلباته لهذا الغرض.

ومادامت هذه الحرب تقتضي دعم الخطوط الدفاعية الداخلية والحدودية، فقد بادر جيش الاحتلال في صائفة 1958 بتطوير خط موريس الذي تحول بذلك من "جهاز إنذار إلى سد منيع"⁽³⁾، قبل أن يسارع بإقامة خط دفاعي متقدم جديد، باسم "خط شال" كذلك باعتباره حلقة رئيسية في المخطط العام. وقد تم إنجاز الخط المتقدم - باتجاه الحدود - في الفترة ما بين خريف 58 وربيع 59. وهو يمتد على:

- الحدود الشرقية من القالة شمالا إلى تشرين جنوبا (شمال وادي سوهب)، مروراً بالمدن التالية : الطارف، بوججار، سوق أهراس، حمام تامة،

1. CH. DE GAULE, *Mémoires d'espoir*, Plon, Paris 1999.

2. Y. COURRIÈRE, *L'heure des colonels*, Fayard, Paris 1970.

3. ZEROUINI, *op. cit.*

تاوة، الونزة، الكويف. علما أن الخط الجديد يتقاطع في نواحي تبسة مع خط موريس الذي يمتد شمالا إلى شرق مصب الوادي الكبير (الطارف) مرورا بالترعان والبسباس وبين مهيدي.

- الحدود الغربية من العزوات شمالا إلى جبل غرور جنوبا.

ويشكل خط شال جهاز دفاع متكامل، يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط معالجة بالأسلاك الشائكة والأسلاك الكهربائية بضغط عال جدا، وبحقول الألغام المختلفة التي يسميها الثوار "حدائق جهنم"⁽¹⁾. وتستفيد كل هذه الموانع بحراسة أرضية مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوية مستمرة، فضلا عن شبكة من الرادارات المتطورة يقول عنها أحد المجاهدين : "أن رادارا واحدا أجدى من ألف حارس"⁽²⁾.

وكلف "المكتب الخامس" - الذي عين شال على رأسه العقيد "فارد" - بإتمام وظيفة هذه الخطوط الدفاعية المنيع، كمند لإحداث قطيعة بين الداخل والخارج تسهل تمكيك "الثمر" القائم والقضاء عليه خلال عامين في أسوأ الاحتمالات⁽³⁾.

وعندما استلم شال مهامه رسميا أواخر 1958 كان مطمئنا لشئئين على الأقل:

- دعم الرئيس دوغول الذي وعده بتوفير جميع الوسائل لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر⁽⁴⁾.

- مناعة الخطوط الدفاعية التي تمكنه من مباشرة "الحرب في دائرة مغلقة".

1. AMAR BOUDJELLAL, Les barrages de la mort, C. A. Oran 2006

2. IBID

3. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p. 162

4. IBID., p. 167

وفي أول تعليمة له لم يخف طموحه بتحديد جملة من الأهداف منها:

1 - انقضاء على نظام جبهة التحرير بالتوازي مع انقضاء على جيش التحرير.

2 - ضمان معاندة الجماهير المسلمة.

3 - تأسيس نظام بديل لجبهة التحرير، يكون مواليا لفرنسا ويحظى بثقة الجزائريين في نفس الوقت.

ومن الأدوات الأساسية في تنفيذ المخطط العسكري الذي يحمل اسمه: - اتحادية الوحدات الإقليمية ومجموعات الدفاع الدائي التي حاول أن يجعل منها ورقته الأولى، في حسم النزاع على الجبهة الأمنية والسياسية معا.

- توسيع الاستعانة بالجزائريين على أساس أن الفرنسي المسلم هو أفضل قتاس للفلاحة.

وواصل التعبير عن نفس الطموح من خلال أول أمريومي يوقعه حين أكد بكل بساطة: "علينا أن نعيد إلى كل شهر من هذه البلاد الأمن والعلم والرخاء"⁽¹⁾. وقد أظهر نفس الطموح كذلك في التأكيك الذي اعتمده للقضاء على جيش التحرير والتي يتمثل أساسا في:

1 إخراج لثائر من الميدان الذي المه ثم محاصره وتشديد الحناق عليه، في منطقة واسعة قدر المستطاع لفترة طويلة ما أمكن ذلك. وهذا هو مبدأ "عمليات شال" التي تختلف من عمليات التمشيط المألوفة التي لم تكن تتجاوز الأسبوعين في أطول الأحوال.

2 تسليط وحدة كومنندو على كل كتيبة من كتائب جيش التحرير وفرض مراقبة مشددة عليها كما يراقب لاعب الرقبي حصمه حسب قوله⁽²⁾.

1. *IBID.*, p. 163.

2. المجاهد، عدد 42، 18 مايو 1959.

يمثل هذا التكتيك الحربي المتكامل، شرع جيش الاحتلال ابتداء من 6 فبراير 1959 في شن عملياته الكبرى حسب "مخطط شال" القائد العام الجديد، تلك العمليات التي كانت تستهدف حسب تعبير الرئيس دوغول نفسه القضاء على "جيوب التمرد الواحد تلو الآخر"⁽¹⁾.

- كانت البداية بعملية "كورون" (التاج) التي ضربت الولاية الخامسة بقوة على مدى شهرين متتاليين (من 6 فبراير إلى 6 أبريل)، وامتدت إلى المناطق الغربية من جبال الونشريس.

ورغم البداية القوية لتنفيذ المخطط، بالغرب الجزائري والحملة الدعائية الواسعة التي صاحبتهما، فقد أجمعت الصحف الفرنسية ذاتها على أن إحصار "كولون" لم يقض على جيش التحرير بالولاية الخامسة وتجد هذه الصحف ما يعزز موقفها في الحصيلة المقدمة حول العملية رغم العبالة في تقدير خسائر الثوار، فحسب هذه الحصيلة أن الجيش الفرنسي.

1 - قضى على حوالي 50٪ من جنود الولاية (1764 من مجموع 3600)

2 - غنم ما بين 45٪ إلى 28٪ من رصيد الولاية من الأسلحة (الفردية

والجماعية)

ويقدر جيش الاحتلال خسائره من الأرواح في العملية بعشر خسائر جيش التحرير⁽²⁾.

- وابتليت الولاية الرابعة المجاورة بعملية "كوروا" (الطوق) التي استهدفت المناطق الشرقية من جبال الونشريس، فضلا عن جبال زكار والأطلس البلدي من منتصف أبريل إلى 19 يونيو 1959. وحسب حصيلة جيش الاحتلال أنه قضى في العملية:

1 - عبد الحميد زورو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر 2004

2 - المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959

- على 33٪ من جنود الولاية (1756 من مجموع 6500 جندي)
- غنم من 27 إلى 15٪ من أسلحة الولاية (الفردية والجماعية).
ويقدر جيش الاحتلال خسائره البشرية في العملية بخمسة خسائر
الثوار.

- واستهدفت "عملية إيتانمال" (الشرارات) جبال العضة ويلزعة غرب
الولاية الأولى (الأوراس) ما بين يوليو وأغسطس 1959 وكانت حصيلتها
حسب جيش الاحتلال دائما : القضاء على 50٪ من ثوار المنطقة (304 من
مجموع 600)، بينما قدر خسائره فيها بربع خسائر هؤلاء.

- وعرفت العملية التي ضربت الولاية الثالثة اسم "جومال" (التوامتلان، أي
القبائل الصفري والكبرى)، وقد انطلقت في 22 يوليو 1959 بقيادة الجنرال
شال شخصيا، وتميزت بزيارة الرئيس الفرنسي لمقر قيادة العمليات في
شلاطة، هذه الزيارة التي اشتهرت "بجولة المطابخ" الأولى، وتمت في إطار
تسويق فكرة تقرير المصير التي لم تكن مفهومة ولا مقبولة من الجنرال شال
ورفاقه المتطرفين خاصة.

وحسب مصادر الاحتلال أن "جومال" قضت على 52٪ من جنود الولاية،
بينما بلغت خسائره مئتين وخمسة عشر جيش التحرير.

وصاحبت العملية حملة دعائية واسعة، حيث ألقى الطائرات بك ملايين
نسخة من المنشور المختلفة، وكان حفارات جيش الاحتلال أول من تأثر بهذه
الحملة كما يؤكد ذلك تصريح أحدهم بأن "جومال تعمل الدقائق الأخيرة في
ربع الساعة الأخير من عمر التمرد"، حسب لغة الوزير المقيم السابق روبر
لاكوسيت الذي فر بجلفه من الجرائر ساعات قبل انقلاب 13 مايو 1958

هذا التنازل المصروط المفقود على العملية، ما لبث أن كذبه ضباط من
صليب جيش الاحتلال، كان رأيهم أن العملية لا يمكن أن تسفر عن نتيجة

حاسمة، لأن الجيش الفرنسي بدوره شنت قواته بالمناطق المحاصرة الأمر الذي سهل من مهمة الثوار⁽¹⁾.

وذميت صحيفة "واشنطن بوست" في نفس الاتجاه⁽²⁾، عندما قدرت أن العملية "لم تحقق النتائج المرجوة"

- وفي ديسمبر 1959 شملت عمليات شال مناطق الولاية الثانية باسم "الحجارة الكريمة". وقد تم تكييف اسمها حسب المناطق، حيث سميت في جبال البابور وجيجل "توركوار"، وفي ناحية القل "إيمرود" وفي جبال إيدوغ "طوباز".

وقد ردت خسائر الثوار فيها بـ 32٪ (2313 قتيل من مجموع 6800)، بينما غلغ جيش الاحتلال ما بين 18 و 15٪ من الأسلحة التي بحوزتهم. وبلغت خسائره فيها، ثمن خسائر الثوار حسب تقديره دائما.

مثل هذه العملية لم تقنع صحيفة "المجاهد" التي حكمت على "الحجارة الكريمة" بالمثل، وجاء عزل الجنرال شال غداة العملية مباشرة ليؤكد هذا الحكم بصرف النظر عن ملابساته. حدث ذلك بينما كان القائد العام لجيش الاحتلال، يمد العدة "لتطهير" جبال الأوراس المنيع، حسب اللمة الشائعة يومئذ.

طبعاً حاول الرئيس الفرنسي التلطيف من وقع قراره على معنويات جيشه في الجزائر - وكذلك معنويات "الكولون" - عندما صرح قائلاً - أن المخطط كلل بالمجاح⁽³⁾

لكن مثل هذه المجاملات الطرفية، لم تكن كافية لتغطية الواقع الذي يؤكد أن المخطط انتهى ببهاية ساحبه في أبريل 1960، هذه النهاية التي

1. المجاهد، عدد 48، 110 أغسطس 1959.

2. المجاهد، عدد 63، 4 أبريل 1960.

3. المجاهد، عدد 69، 30 مايو 1960.

كانت أبلغ دليل على الفشل الذي متي به. وحتى محاولات التعهيد في عمر المخطط التي جاءت بعد رحيل شال كانت تأكيداً لهذا الفشل أيضاً

- مثلاً عملية "لاسيقال" (الصمصور) التي استهدفت جبال الوشريس - مرة أخرى - خلال الأسبوع الأخير من يوليو 1960، تؤكد في حد ذاتها هذا الفشل بالدليل القاطع : إثبات لا جدوى عملية "كورون" قبل سنة، لأن جيش التحرير عاود الانتشار بالمنطقة الأمر الذي استوجب "عملية لاسيقال". وكانت طاشلة بدورها، لأن قيادتها قررت وقفها بعد أسبوع فقط بسبب موجة الحر - وكذلك كان حال "عملية أرياج" التي استهدفت الولاية الأولى في خريف 1960، وتوقفت بدورها بفضل مظاهرات 11 ديسمبر التي كانت بمثابة "بيان بيان هو" سيكولوجي، حسب تعبير أحد ضباط جيش الاحتلال.

ومن المفيد أن نذكر في هذا السياق آراء بعض هؤلاء الضباط في "مخطط شال" ونتائجه:

1 - في مايو 1960 صرح أحد ضباط "العناصر" (مصالح إدارية أمنية) لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" قائلاً : "إن الخطأ العادح الذي وقع فيه الجنرال شال، اعتقاده أن جيش التحرير لا يستطيع إعادة تشكيل قواته بعد العمليات الكبرى".

ويضيف بخصوص الخيار العسكري عامة : أن ضباطنا لم يعودوا يؤمنون بإمكانية تحقيق نصر عسكري على جيش التحرير⁽¹⁾.

2 - وكتب صابط آخر في مجلة "التقدم الجديد" أواخر 1960 تعليلاً شاملاً. أكد فيه أن مخطط شال مفي بالفشل عام 1959 ولقيت ديوله نفس مصير عام 1960 ويوضح بأن الفشل كان على جميع الأصعدة:

1 - سياسياً، لأن المخطط كان خيالاً من الناحية العسكرية نظراً لطابع حرب الجزر المتميز. فالخطأ في التحليل السياسي حول المخطط إلى

1. المجاهد - عدد 89، 13 فبراير 1961.

سلسلة أخطاء ومزاعم واهية ما لبثت الوقائع أن أثبتت بطلانها. وأكثر من ذلك كشفت معارضة نظام جبهة التحرير، أن للحكومة المؤقتة جهاز دولة قوي وفعال بكامل أنحاء الجزائر.

ب - تكتيكيا، لأن جيش التحرير تكيف بسرعة مع المخطط عقب المفاجأة الأولى كما أكدت ذلك عملية "جومال"، وفي ذلك دليل واضح على فعالية مقارباته واتصالاته.

ج - استراتيجيا، ويتجلى ذلك في المظاهر التالية:

- نظام جبهة التحرير الذي أصبح الآن أقوى مما كان.

- استفادة جيش التحرير من المخطط لتصحيح أخطائه السابقة على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي، وتطوير خططه وأساليبه القتالية في نفس الوقت.

- تحول المخطط إلى قفزة جديدة نحو مزيد من التمعن في الوضعية العسكرية.

وينتهي كاتب المقال بعد هذا التحليل إلى الخلاصة التالية

"أن المشل على الأصعدة السياسية والتكتيكية والاستراتيجية يشكل نقطة انطلاق نحو هزائم أكبر وأوسع. وهذا ما سنتبته سنة 1961، إذا لم تبادر الحكومة الفرنسية بالتفاوض لحل المشكلة الجزائرية"⁽¹⁾.

نفس الحكم بالمشل على مخطط شال، نجده هذه المرة في مذكرات جان موران آخر مندوب عام بالجزائر إذ يقول - "عندما حلت بالجزائر أواخر نوفمبر 1960، كانت مهلة المنتئين التي حددها الجنرال دوغول إلى الجيش قد انتهت دون تحقيق الهدف المعلن : تهدئة الجزائر"⁽²⁾.

1 J MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, ALBIN Michel, Paris 1999

2 المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960

وكانت نظرة جبهة التحرير في تلك الفترة للموقف العسكري من جانب العدو سليمة، كما يؤكد ذلك تعليق "المجاهد" على عزل الجنرال شال في أبريل 1960 حين كتبت تقول: "سينتهي الأمر بالجيش الفرنسي إلى الاقتناع بأن عليه كي يحتفظ بالجزائر أن يتولى مقاليد الحكم بفرنسا كلها".

انتصارات نسبية. بلا جدوى

حقق جيش الاحتلال في الفترة ما بين منتصف 1958 ونهاية 1960 نجاحات نسبية في الميدان، بما توفر له من قوات جرارة (تتأهل مليون جندي نظامي ومساعد) ووسائل ضخمة، بعد أن أصبح يفرض مباشرة من ترسانة الحلف الأطلسي. ومن أبرز هذه النجاحات التي لم يكن لها كبير الأثر على مجريات الحرب بصفة عامة، على سبيل المثال:

1 - تعهيد عدد من قادة الولايات ونوابهم بوسائل مختلفة أمثال العقداء عميروش آيت حمودة وأحمد بن عبد الرزاق (الحواس) وأحمد بوهرة (أحمد) وبن علي بودعن (لظفي)، والرواد عمر إدريس والطاهر الهذيلي (فراج) ومحمد زعموم (صالح). وقد ارتأينا الوقوف باختصار - اعتماداً على رواية الفرنسية - عند بعض هذه الوقائع منها:

- استشهد العقيدين عميروش قائد الولاية الثالثة والحواس قائد الولاية السادسة.

تذكر المصادر الفرنسية أن جيش الاحتلال علم بوجود العقيد الحواس بجبل ثامر (بوسعادة) في الولاية السادسة، فذهب لحصاره بـ 2500 جندي من بينهم الفيلق المدعم السادس للمظليين بقيادة العقيد دوكانس. وكان على رأس هذه القوة المعززة بالدبابات والطائرات الجنرال جيل نائب شال العمليتي.

وهي بداية تطويق المنطقة تمكنت طلائع هذه القوة من أسر أحد عناصر جيش التحرير الذي كشف لهم - تحت طائلة التعذيب - عن وجود العقيد عميروش معه كذلك.

ودارت المعركة غير المتكافئة في 29 مارس 1959 ضد 46 مجاهدا استشهد أكثرهم، وتم الإجهاز على الجرحى وهي مقدمتهم الرائد عمر إدريس الذي كان قد أصيب في مواجهة سابقة بجروح بالغة.

وكان عميروش يحمل معه زمرًا من الوثائق الموجهة إلى الحكومة المؤقتة ثم حجزها، وألقت الطائرات منشورا حول العملية يفيد بأن العقيد كان في طريقهما إلى تونس⁽¹⁾.

- استشهد العقيد بوهرة : توجي المصادر الفرنسية أن العقيد ذهب ضحية ديول "المكيدة الزرقاء" التي خلقت بالولاية حسب تقرير الرائد صالح إعدام 486 مشبوه من بينهم 20 ضابط و 54 ضابط صبة⁽²⁾.

- "قضية سي صالح" : تفيد ذات المصادر أن زيارة وفد الولاية الرابعة إلى باريس في 2 يونيو 1960 والاجتماع بالرئيس دوغول في اليوم الموالي، كانت من نسيج عمل مخابراتي دؤوب لعب فيه "مكتب الدراسات والاتصال" بقيادة العقيد جاكواك دور الرئيسي، ومن رجاله في هذه العملية - التي كانت تستهدف التفاوض على انفراد مع قوى الداخل بدل الحكومة المؤقتة - هارب مريف من الليف الأجنبي يدعى فيلغريد هارنر الذي "التحق" بالولاية الرابعة لهذا الغرض⁽³⁾.

2 - معركة جبل مزي (الولاية الخامسة) : اشتعلت هذه المعركة ما بين 6 و 8 مايو 1960، بعد أن حاصرت قوات هامة لجيش الاحتلال خمس كتائب بجيش التحرير تجمعت في المكان المذكور محض الصدفة. وكان رد الكتائب قويا

1 C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2. IBID, p. 250.

3 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1981

في اليومين الأولين، إذ سقط حلالهما 60 قتيلًا في صفوف اللقيف الأجنبي الذي ساهم في الحصار انطلاقًا من قاعدته بعين الصفراء.

هذا الرد العنيف جعل جيش الاحتلال يلجأ إلى سلاح "النابالم" - المحظور - الذي ألحق بالكتائب المحاصرة خسائر هامة : 200 شهيد حرقًا حسب شهادة الجندي غونتر هانسل الذي اعترف أنه ورفاقه أجهزوا على الجرحى المعروقين، وأكثر من ذلك اقتلوا أسنانهم الذهبية⁽¹⁾.

وقد وبخت قيادة الولاية الخامسة مسؤول المنطقة الثامنة⁽²⁾ بسبب هذه الخسارة الشقيلة، وتم نقله عقوبًا إلى شمال الحدود الشرقية بعد أن نجا من المحاكمة.

3 - حفر عدد من النواحر المحملة بالأسلحة الموجهة لإمداد جيش التحرير عبر الولايات الخامسة والرابعة والسادسة انطلاقًا من الحدود الغربية منها : - باخرة "سلوفينيا" في 19 يناير 1959، وكانت قادمة من يوغوسلافيا (الاتحادية) محملة بكميات هامة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة⁽³⁾.

- باخرة "ليديتشس" في 8 أبريل 1959، وكانت قادمة من بولونيا تحمل على متنها 12 ألف بندقية "موزر" (الألمانية) و580 طن من الذخيرة⁽⁴⁾.

مثل هذه النجاحات كان جيش الاحتلال - رغم العدة والعتاد - يدبغ ثمنها غالياً، بفضل استماتة جيش التحرير الأسطورية، ويمكن أن نذكر شواهد عن ذلك اعتماداً على المصادر الفرنسية نفسها التي تؤكد :

1 - أن الفيلق المدعم الأول بقيادة العقيد جان بهار بروتشي - وهو من نوبة بلقيف الأجنبي - فقد من 1 فبراير إلى 3 أبريل 1958 أكثر من نصف

1 - المجلد، عدد 94، 25 أبريل 1961

2 - الشيخ محمد بن أحمد عبد النبي حسب شهادة مصطفى بن عمار (سفير وزير سابق من وزارة بوالصوف).

3. PILLAT, op. cit. p. 240.

4. IBID.

جنوده (450 من 800 جندي)، قبل أن يفقد قائده في 28 مايو الموالي بجبل مرمورة⁽¹⁾.

ب - أن خصائص الموقعة العاشرة الشهيرة بقيادة الجنرال جاك ماسو خسرت لعاية أبريل 1959 : 492 جنديا وعريضا و120 ضابط صف، فضلا عن 32 ضابط من بينهم العقيد فوسي فرانسوا⁽²⁾

وإلى جانب ذلك حافظت عناصر جبهة التحرير على جراحة أصيبت شبه أسطورية، منذ أن نفذ العدائي محمد بن صدوق حكم الإعدام في المحامي علي شكال وهو إلى جانب الرئيس الفرنسي روني كوتي هي أواخر مايو 1957، فقد واصلت على نفس النهج بمطاردة رموز التطرف أمثال سوستيل وبيجار. أينما كانوا،

- فقد حاولت تصفية الأول الذي يشغل منصب وزير الإعلام في حكومة دوغول الأولى، بقلب باريس في سبتمبر 1958 تنفيذا لأمر صدر قبل شهر فقط⁽³⁾.

- وظلت تطارد بيجار من جبال تبسة حيث أصيب بجروح في معركة الجديدة سنة 1956، إلى شواطئ عنابة حيث نجا من رصاصة أحد العدائين، وأخيرا بسميدة عندما استهدفه ثوار المنطقة، فأصابوا حارسه الشخصي إصابة قاتلة⁽⁴⁾.

جيش التحرير في نظر العدو

ثرى كيف كانت نظرة الجانب الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني؟ كان الجنرال دوغول غداة عودته إلى الحكم في صائفة 1958، يحمل نظرة احتقار لخصم لم يتجاوز عدده قط 30 ألف "متمرد" ولا تتعدى حصيلة عملياته اليومية 10 قتلى عبر الجزائر كلها⁽⁵⁾.

1. IBID.

2. IBID.

3. KRIM, n HARBI, Les archives de la revolution algerienne.

4. PAILLAT, op. cit.

5. CH. DE GAULLE, Memoires d'espoir, Plon. Paris 1999.

لكن هذا الخصم المحدود - في عدده وأثره - ما لبث بصموده واستماتته أن جعل الرئيس الفرنسي بعد سنة تقريبا، يعلن عن خيار آخر غير خيار الحرب : تقرير المصير الذي أعلن عنه في 16 سبتمبر 1959 قبل أن يقتنع في رسالته العلوية إلى قائد أركان الجيش بتاريخ 26 ديسمبر من نفس السنة، بأن لا مستقبل لخيار القوة في الجزائر(1).

ولبعض ضباط جيش الاحتلال نظرة أخرى للثوار، من خلال الاحتكاك لصدامي بهم في ميدانهم المفضل : الجبال، فهؤلاء يقرون للثوار بالتفوق، في اسير بالجبال وتسليتها على أكثر جنودهم تدريبا، أي المظليين، - في منتصف أبريل 1959، اعترف عقيد فرنسي في قسطنطينة بضيق حيلة جيش الاحتلال أمام حيوية الثوار وحركيتهم المثالية، معبرا عن ذلك بقوله : كيف يمكن لنا أن نطارد الثوار وسرعتهم في الساعة 7 كلم بينما سرعنا 4 كلم فقط؟

- وبعد شهر اعترف ضابط ثان علي صفحات كوميوندي بأن ثوار الولاية الثالثة يتسببون لجبال بسرعة تفوق سرعة المظليين بثلاث مرات(2) اما حيوية نظام حمة التحرير فهي اسطورية في نظر بعضهم كما يؤكد ذلك ضابط آخر كتب في مجلة النقد الجديد يقول "تمكنت قواتنا في بعض المدن من تفكيك النظام" 27 مرة، ومع ذلك كان يعيد تنظيم خلاياه في كل مرة(3) ويقدر نفس الضابط - في آخر 1960 - قوات جيش التحرير كما يلي.

- أ - الجيش النظامي بالولايات حوالي 30 ألفا.
- ب - احتياطي كبير من المسلمين الجاهزين لتعويض شهداء الجيش النظامي، والذين يواحبون 50% من عمليات الجيش الفرنسي
- ج - جيش الحدود الذي يشكل القوة الاحتياطية العامة بحوالي 50 ألف

جندي.

I R. TOURNOUX *Jamais dit, Ploa, Paris 1974, p 207*

ويعتبر الكاتب المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي احتياطيا لجيش التحرير (من حوالي 200 ألف جندي) بمعنى أن الجيش الفرنسي يشكل معسكر تدريب مجاني لجزء كبير من جنود جيش التحرير¹ ويقدر الضابط الفرنسي الطاقة التمهوية القصوى لجيش التحرير هي نفس الفترة بـ 400 ألف جندي.

ويعقد في الحتام مقارنة طريقة بين انتشار الجيوش في ميادين القتال داخل الولايات إذ يؤكد:

- أن مساعد جيش التحرير في الداخل يماوي عقيدا بالجيش الفرنسي² علما أن العقيد يقود قطاعا عسكريا حسب التوزيع الجغرافي لجيش الاحتلال.

- أن العقيد قائد الولاية يقابله عدة جنرالات من الجيش الفرنسي³.

الانزلاق القومي

حرب بلا قضية أو ضمنية القضية مآلها الانزلاق القومي الذي يجر معه عادة القوى الفاعلة في نظام الحكم، التي تحاول كتم أنفاس الأصوات الناشرة أو التعميم عليها قدر المستطاع. هذه الملاحظة تنطبق تماما على حرب فرنسا بالجزائر في الفترة ما بين 1954 و 1962.

وفي صائفة 1958 عندما عاد الجنرال شارل دوغول إلى الحكم - على ظهر دبابات انقلاب 13 مايو على الجمهورية الرابعة - كان الانزلاق القومي قد استحقق، كما يؤكد ذلك استهوار الجنرال جاك ماسو في رده على دعاة ضرورة احترام قوانين الحرب، حين قال : كيعلن السادة السياسيون أولا حالة الحرب حتى يتقيد بقوانينها⁴ علما أن السلطات الفرنسية طلت تصف حربها "بالأحداث" وبالتهديئة . إلى ما بعد استقلال الجزائر بحوالي أربعة عقود⁵

1 المجاهد. عدد 89 19 فبراير 1961

وأمام تفاقم ظاهرة الانزلاق القمعي بمختلف أشكاله، وجه الجنرال دوعول تعليمة إلى بول دلوغري العنوب العام الجديد للحكومة بالجزائر، ذكر فيها بضرورة "احترام الإجراءات القانونية على جميع المستويات". لكن عساكره في الميدان لم يولوا كبير اهتمام لهذه الفقرة من التعليمة خاصة، يدعوي "أن ثقل الفوانين لا يسمح بالتحول بها في الجبال" (1).

ويتجلى هذا الانزلاق في عدم احترام فوانين الحرب طبعاً، كما يتجلى في مختلف أشكال التجاوزات بدءاً بممارسة القتل الانتقامي الجماعي والتعذيب على نطاق واسع، فضلاً عن إقامة محتشدات لاعتقال آلاف الجزائريين بدون مبرر ولا محاكمة، وإقامة تجمعات سكانية محاطة بالأسلاك الشائكة تحت الحراسة المشددة لجيش الاحتلال.

ويصف العقيد كافي قائد الولاية الثانية الوصعية العامة على هذا الصعيد في ربيع 1959 بقوله: «ما سيُكتب عن القمع بعد الثورة سيكون أشبه بالخرافات التي لا تصدق: يخرج الجزائري أو الجزائرية من بيته وهو لا يدري إن كان سيمود سالماً أم جثة هامدة أو لا يمود بالمرّة» (2). ويصفها بانقاسم كريم وزير القوات المسلحة في الذكرى الثالثة لمؤتمر الصومام بقوله: «أن جيش الاحتلال يحارب بلا قانون ولا إيمان، ويمارس التعذيب والمأحشة والنهب» (3).

أ - في باب التجاوزات العريض جداً يمكن أن نسجل،

1. تعود جيش الاحتلال على الانتقام لحسابه في كمائن أو غارات جيش التحرير خاصة، من المرمى والمداشر القريبة من مكان هذه العملية أو تلك، بارتكاب مجازر جماعية تستهدف السكان بدون تمييز. ومثل هذه

1 C. PAILLAT Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2. المجاهد عدد 40، 16 أبريل 1959

3. المجاهد عدد 49، 24 أغسطس 1959.

الانتقامات - التي تشكل في مجملها جرائم موصوفة ضد الإنسانية - كانت تمارس على نطاق واسع من الوحدات النظامية وغير النظامية لجيش الاحتلال. ومن أخطر ما سجل في هذا الباب شهادة 60 جنديا من الليف الأجنبي على مجازر الجيش الفرنسي بالجزائر⁽¹⁾.

وتسرح في نفس السياق عمليات اغتيال المواطنين والصاق التهمة بجيش لتحرير، فضلا عن القتل العشوائي كما يؤكد ذلك أحد الضباط في عدد أكتوبر 1960 من مجلة النقد الجديد بقوله : كل قتل برصاصة طائشة مشبوه وكل مشبوه قتل من الملائكة⁽²⁾.

2 - الإجهز على الجرحى كما تؤكد ذلك حصيلة عمليات مخطط شال التي كانت تكفي بذكر عدد القتلى والأسرى دون الجرحى من جيش التحرير الذين يتم الإجهاز عليهم في معظم الأحيان ومن الأمثلة البارزة لهذا الخرق السافر بقانون الحرب واتفاقيات جنيف، الإجهاز على الرائد عمر إدريس نائب سي الحواس والطاهر فراج الهذيلي نائب العقيد لطفي.

3 - عدم الأسرى سواء في الميدان أو في السجون. ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الرائد أحمد بن شريف الذي يؤكد أن العقيد "بوجا"، أمر بقتل جميع الأسرى الذين اعتقلوا معه في 23 أكتوبر 1960 بمركز المنطقة الأولى (لأخضرية) من الولاية الرابعة⁽³⁾.

4 - ممارسة التعذيب على نطاق واسع، مع ابتداء أساليب جديدة في طار مخطط شال كالاستطلاق على الساخن الذي اشتهر به جهاز الحماية الميداني، وهو عبارة عن وحدة عسكرية خاصة تستعمل - بالتعذيب - للحصول على معلومات من الجرحى والأسرى قبل الإجهاز عليهم. وتستعين بمتترجمين لأداء مهمتها القذرة⁽⁴⁾.

1 G. MEYNIER, Histoire intérieure du FLN, Casbah éditions, Alger 2003.

2 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1981

3 A. BECHERIT, Parole de baroudier, ANEP, Alger 2003.

4 M. ZEROUINI, Une vie de combats et de lutte, En-nahdha éditions, Alger 2000.

وقد ظهرت في غضون 1959 وثائق مكتوبة تدين هذه الممارسات الوحشية بم تهريبها من المسجون، مثل كتاب "المسألة" لأنري الأغ الذي صممه ما تعرض له شخصيا بالمسجون الجرائرية، وكذلك كتاب "التعفن" الذي تضمن شهادة عدد من المسؤولين السجناء عن بيئهم البشيرة بومعزة. وظهرت في السنة الموالية وثيقة حية ممثلة في هضبة تعذيب واغتصاب المدائية جميلة بوباشا، تلك القصيدة التي هزت فرنسا نفسها. بعد أن أصبحت منطلقا لحملة واسعة ضد التعذيب بفصل المعامية جيرال حليني والفيسوفة سيمون دي بوفوار⁽¹⁾.

للتذكير أن انتهاك الأعراض كان ممارسة شائعة وشكلا من أشكال الانتقام، بلغ في بعض المناطق حد استفاحة قري بكاملها⁽²⁾.

والى جانب التعذيب البدني كان هناك تعذيب معنوي، تقوم به مصالح المكتب الخامس فضلا عن المخابرات السياسية. ويشارك في هذا النوع من التعذيب بعض حراس السجن الساديين، كما حدث في سجن "دوي" (شمال فرنسا)، حيث كان أحد الحراس يتمدد التجول بين الزنانات أثناء الأوقات المعتادة لإعدام السجناء، وإدخال المماثيع في أفعالها، وعندما يمرع السجناء فلنا بأن دوروه قد حان، يقفل الحارس راجعا وهو يقهقه بأعلى صوته⁽³⁾ مثل هذه الأفعال تدفع السجناء إلى حافة الانهيار العصبي⁽³⁾.

ومن أروع صور القمع احتطاف واعتقال معتقلين من أمام المحاكم، كما حدث ذلك للشهيد عيسات إيدير بالعاصمة وعمر زيري بعبابة.

وكان "مخطط شال" ينص في أحد بنوده على ضرورة التعذيب، بحجة فعاليته في التصدي لمخطط جبهة وجيش التحرير والحد من هجمات الثوار في الجبال والمدائين بالمدين.

1. S. DE BEAUVOIR et G. HALIMI, Gallimard, Paris 1962.

2. M. FERAOUN, Journal, Le scoli, Paris 1962.

3. S. MOUREAUX, Avocats sans frontières, Casbah éditions, Alger 2000.

وما لبث الرئيس دوغول أن تطيع على هذا الأمر الواقع، بل أخذ يساهم في تكريسهِ وتعميقه بالقوانين الزجرية، وتجنيد السلطات المعنية - مثل الكنيسة وبعض المثقفين - لتزكيته وتبريره. وهناك وثائق تثبت علمه بما كان يحدث بالجزائر وفرنسا من تجاوزات على نطاق واسع، دون أن يحرك ساكناً غير التواطؤ بالصمت مع مرتكبي هذه التجاوزات والجرائم⁽¹⁾

ب - سن مزيد من القوانين القمعية

لم تكن التجاوزات في حرب الجزائر بخرق القوانين فقط بل كانت كذلك بدعم المضمون القمعي لهذه القوانين، حدث ذلك مثلاً في أواخر 1959، وهي فبراير 1960 ثم يونيو من نفس السنة.

وقد تضمن التعديل الأخير في القانون الجنائي تشديداً واضحاً في التضييق على المهاجرين الجزائريين وقمعهم، من مظاهر هذا التشدد ما ورد في المادة 95 التي تنص في فقرتها الأولى على الإعدام لكل من يكون عصابة مسلحة أو يساعدها أو يتعاون مع مسؤوليها، وبخصوص جبهة التحرير تحديداً تؤكد في فقرة ثانية على أن مساعدتها تشكل مساً بأمن الدولة الخارجي، وتستوجب بناء على ذلك المثل أمام محكمة عسكرية بدون تحقيق⁽²⁾.

ج - شهدت الفترة ما بين منتصف 1958 ونهاية 1960، إقامة مزيد من المحتشدات بمختلف أنحاء الجزائر، وهي عبارة عن سجون بلا قوانين ولا معايير بمنأى عن المراكز العمرانية، محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة للإدارة والحراسة العسكرية، ويحشر فيها الجزائريون في الغالب لمجرد الاشتباه في "عدائهم لفرنسا"، وهي عبارة مطاطة يمكن أن يلصقها بالضحية أي عون من أعوان الأمن، بل أي أوروبي جار أو زميل في العمل.

1 Ibid

2. المحامد، عدد 70 13 يونيو 1960.

وقد اشتهر كثير من هذه المحتشدات كأوكار للمذيب البدني والمعنوي، ومنها ما ذاع صيته - مثل محتشد قصر الطير بولاية سطيف - كوكبر للفاحشة والأفعال المخلة بالحياء والتي تستعمل فيها الكلاب المدربة على ذلك⁽¹⁾

د - مراكز تجميع السكان

أسست هذه المراكز نتيجة فهم خاطئ لمكرة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ القائلة بأن الجيش الشعبي وسط السكان كالسمك في الماء، ومن ثمة محاولة تجفيف الماء لمحاصرة السمك وإبادته⁽²⁾

وقد تم في إطار هذه العملية العسكرية الرهيبة تهجير أكثر من 3.5 ملايين مواطن ريفي، وتجميعهم باماكن غير مناسبة عادة في العيام، والأكوخ البتائية والقصبيرية المحاطة بالأسلاك الشائكة والخاضعة لحراسة ومراقبة عسكرية مشددة.

وشملت هذه العملية زهاء 50٪ من سكان الريف الجزائري⁽³⁾ وتمارس "المصالح الإدارية المتخصصة (صامس) هوائتها المفضلة في هذه التجمعات، بهدف الحط من معنويات سكانها والحد من تماطفهم ودعمهم للثوار، ولم تتوان المخابرات العسكرية من جهتها، حيث أقامت في بعضها مراكز "لغسيل المخ" ومحاولة قلب ولاء السكان من جيش التحرير إلى جيش الاحتلال، وتم في بعضها فصل النساء عن الرجال إمعانا في إهانة السكان وإذلالهم⁽³⁾

كل هذه الإجراءات القمعية لم تمنع جبهة التحرير من أداء دورها السياسي، بتحويل المحتشدات والتجمعات - أسوة بالسجون العادية - إلى مدارس للتكوين في مختلف مجالاته.

1. شهادات العديد من ضحايا هذا المحتشد.

2. ALLEG, op. cit.

3. المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959.

وعلى عكس ذلك، تسبب الانزلاق القمعي في ظهور أعراض مرضية على ممارسيه سواء من عناصر الجيش أو الشرطة، من الأمثلة على ذلك حالة مفتش شرطة، طلب من طبيب نومياني أن يساعد على تتويم ضعيه، حتى لا يشعر بوخزه وهو يعذب الجزائريين⁽¹⁾

وكان هذا الانزلاق من جهة أخرى محل تنديد واسع من المثقفين الأحرار، على غرار الفيلسوف جان بول سارتر الذي عالجه في مسرحيته الشهيرة "المحتجزون في التونة" التي بين من خلالها الآثار النفسية المدمرة للعنف غير المجدي على مرتكبيه قبل ضحاياهم⁽²⁾

ويعتبر فشل جيش الاحتلال على جبهة القمع الشامل - بنية فصل الشعب عن طلائعه الثورية - مظهرا آخر من مظاهر الفشل في الحرب عامة. وقد ظهرت مؤشرات ذلك منذ 1959، كما كتب ذلك "جان فرانسوا ليوطار"⁽³⁾ إذ يقول : "أن فشل جيش الاحتلال في القمع معناه أن القاعدة الجماهيرية للثورة قد اتسعت بعد خمس سنوات، وأن هذه الثورة لم تعد مجرد عمليات عسكرية، وإنما تحولت في نفس الوقت إلى نظام ثوري بآتم معنى الكلمة"⁽⁴⁾. وبخصوص ضعف القصية التي يحارب الجيش الفرنسي في سبيلها بالجزائر، يؤكد بالقاسم كريم وزير القوات المسلحة في منتصف نفس السنة، أن الجنود الفرنسيين أصبحوا على يقين بأنهم يموتون من أجل الأقلية الاستعمارية. ومعنى ذلك أن الطلاق بين هذه الأقلية وخدمة جنود جيش الاحتلال أصبح حقيقة، ولا يمكن إلا أن يتعمق ويتسع مع استمرار الحرب وويلاتها.

1 المجاهد، عدد 80، 1 نوفمبر 1960

2 MOUREAUX, op. cit.

3 وزير دفاع سابق كان متحالفا مع القضية الجزائرية في شبابه.

4 المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960

الديبلوماسية الفرنسية وفخ تقرير المصير

ضرب مبادئ التهديد على الموقف الرسمي غداة الإعلان عن الحكومة المؤقتة، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو في رحاب الأمم المتحدة : تهديد بقطع العلاقات مع أية دولة تعترف بالحكومة المؤقتة من جهة، وتهديد بمقاطعة أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة ثانية. وقد ذهب الوزير الأول ميشال ديبري أبعد من ذلك، عندما هدد حلفاء فرنسا أنفسهم لفتور تضامنهم مع بلاده في حربها بالجزائر⁽¹⁾. بل هدد بوضع الشركات الأجنبية التي تساعد جبهة التحرير الوطني في القاعة السوداء⁽²⁾

أ - التهديد بقطع العلاقات،

أعلنت باريس عن هذا التهديد أول مرة في أبريل 1959، بهدف وقف موجة الاعتراضات بالحكومة المؤقتة - التي دشنتها بقوة البلدان العربية والأفرو آسيوية - وعادت لتؤكد ثانية في يوليو من نفس السنة. وبظرا لصعوبة تنفيذ هذا التهديد، سارع الرئيس دوغول باشتراط أن يصدر الاعتراف عن "دولة جديدة" لكن عندما صدر الاعتراف عن "دول جديدة" من العالمين العربي والإسلامي، بدا له أن يتفهم موقف هذه الدول بالنظر إلى علاقات التصامن الثقافي والديني التي تربطها بالجزائر

وهي أكتوبر 1960 صدر الاعتراف عن دولة عظمى "جديدة" هي الاتحاد السوفيتي، فما كان من باريس إلا أن سارعت بالتعبير عن تفهمها، معتبرة ما حدث بنويويورك مجرد اعتراف "فعلي" وقد دفع ذلك الجانب الجزائري إلى التوضيح بأن لا فرق بين "الفعلي" و"القانوني" في هذا الباب⁽³⁾.

1 المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.

2 المجاهد، عدد 45، 29 يونيو 1959.

3 المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960.

غير أن الرئيس الفرنسي ما لبث أن حذر دون أن يشعر حركة الاعتراف بالحكومة الجزائرية، عندما أعلن في 16 سبتمبر 1959 عن استعداد حكومته لتطبيق مبدأ تقرير المصير في الجزائر الذي يعني للوهلة الأولى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني حول الاستقلال.

وكان وزير الخارجية الفرنسي كوف دو مرفيل في طليعة الذين تبادر إلى أذهانهم هذا الفهم المصلي للأمور، بدليل أنه صرح بعد أيام للصحافة الأمريكية بنيويورك أن بلاده ستتناوض مع جبهة التحرير، وإن كان الوزير الأول دويري سارع من باريس بتكذيب ما نسب إلى الوزير خارجيته⁽¹⁾ وحدا حدوه بعد أسابيع معدودة الوزير الأول الأسبق منداس فرانس الذي أقر - أول مرة - بأن "جبهة التحرير ممر إجباري لحل المشكلة الجزائرية"⁽²⁾ وجاء خطاب الرئيس دوغول في 14 يونيو 1960، ليحضر أكثر حركية الاعتراف بالحكومة المؤقتة عبر العالم، لأنه فتح الطريق أمام أول اتصال مباشر معلى من خلال لقاء مولان في 22 من نفس الشهر، هذا اللقاء الذي اتخذته الرئيس حروتشوف ذريعة لإعلان اعترافه المصلي بالحكومة الجزائرية في أكتوبر الموالي. وجاءت ردود الفعل الفرنسية على الخطاب واضحة في تشجيع الرئيس دوغول على التفاوض، وتقديم الضمانات الضرورية لإجراء استفتاء تقرير المصير، من هذه الردود على سبيل المثال:

- رد الوزير الأول السابق جي مولي الذي تحمس إلى درجة اعتبار 14 و 20 يونيو من الأيام الحالدة في التاريخ. وأضاف بالمناسبة أن حوار الحكومة المؤقتة (في 20 يونيو) يمثل حجر الزاوية في نهاية الحرب، قبل أن يعلن عن إرادة الاشتراكيين في التصدي لكل من يحاول تحطيم أعمال "عودة السلم في أحسن الأجل".

1. المجاهد، عدد 54، 1 نوفمبر 1959.

2. المجاهد، عدد 58، 28 ديسمبر 1959.

- رد منداس هرانس الذي ركز على ضرورة أن يكون الرئيس دوغول منطقياً مع نفسه، بتقديم الضمانات اللازمة لإجراء تقرير المصير⁽¹⁾.
- وكان الكاتب الروائي جيل روا قد نشر تحقيقاً في صحيفة "كوموند" - قبل أسبوع من خطاب 14 يونيو - أكد فيه تمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري وأهليتها التعاوضية بناء على ذلك. وما جاء في تحقيقه
- "أن الثقة بقات التي أجريتها في جميع الأوساط، لم تترك لي أدنى شك هي أن 80% من الجزائريين يعتبرون للجبهة مفاوضاً كفواً وحيداً لفرنسا".
- أن باريس ترتكب أخطاء فادحة إذا ما تجاهلت هذه الحقيقة"⁽²⁾.

ب - التهديد بمقاطعة الأمم المتحدة.

دأبت باريس على التهديد بمقاطعة أشغال الأمم المتحدة منذ سبتمبر 1955. تاريخ تسجيل القضية الجزائرية أول مرة في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. فقد غادر المندوب الفرنسي قاعة الجلسات وظل يساوم في الكواليس - مستمعيناً بحلفاء بلاده وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وبريطانيا - عودته بسحب القضية وعدم مناقشتها. وكان له ذلك فعلاً أمام ضعف الصف الداعم للقضية يومئذ.

وعقب عودة الجنرال دوغول إلى سدة الحكم ازداد الموقف الفرنسي صلماً وعنجهية، لاسيما بعد أن صدم نتائج الدورة الـ 13 التي أوشكت الجمعية العامة خلالها أن تصدر لائحة لصالح القضية. واستعداداً للدورة القادمة شنت باريس حملة مبكرة شاهرة سلاح المقاطعة مرة أخرى غير أن الرئيس دوغول شعر أن التهديد وحده لا يكفي لتعصب حكم الهيئة الأممية على سياسته هي الجزائر، فلجأ إلى حيله "تقرير المصير الأيمن" كي يفوت

1. المجاهد، عدد 71، 27 يونيو 1960.

2. المجاهد، عدد 70، 13 يونيو 1960.

الدورة بسلام. ونجح في ذلك فعلا بفصل نصائح حلفائه والتنسيق معهم في نيويورك، حتى أن واشنطن بدا لها أن تعاطل لأول مرة - في منح التأشيرة لأعضاء الوفد الجزائري، وتسارع بعد منحها بالاعتذار لباريس! لكن كما كل مرة تسلم الجرة لذلك أن مناورات الرئيس الفرنسي - المدعومة ببعض البلدان الإفريقية فضلا عن واشنطن - لم تمنع الدورة الخامسة عشرة من المصادقة على لائحة لصالح القضية الجزائرية ومطالب جبهة التحرير الوطني. ولو لا بحرك واشنطن - لحفظ ماء وجه حليفها - لصادقت الجمعية العامة على المقررة الرابعة من اللائحة التي تطالب الهيئة الأممية بالتدخل للإشراف المباشر على استفتاء تقرير المصير في الجزائر.

وقبل أن تقطع الجمعية العامة خط الرجعة على الرئيس الفرنسي ومناوراته، كانت مظاهرات 11 ديسمبر - قبل المصادقة على اللائحة بأيام معدودة - قد قطعت أنفاسه بتهديد آخر أوهام "الجزائر الفرنسية".

الرأي العام الفرنسي خيبة أمل في دوغول

كان على الرئيس دوغول أن يواجه الرفض المتصاعد لحرب الجزائر، وسط الرأي العام الفرنسي نفسه الذي ما أن أدرك عجز مهندس الجمهورية الخامسة على احتلال طريق حل المشكلة الجزائرية، حتى قلب له ظهر المعجس وأخذ يعبر عن خيبة أملة يوما بعد يوم. وقد اتخذ هذا الرفض أشكالا مختلفة نذكر منها:

- 1 - ظهور منظمة سرية باسم، "منظمة المقاومة الحديدية"، من تأسيس بعض الأحرار الفرنسيين لمساعدة كفاح الشعب الجزائري بالدعوة إلى إنهاء الحروب عبر التفاوض مع ممثليه من جهة، والتصدي إلى البرعة الفاشية في الأوساط اليمينية والعسكرية من جهة ثانية⁽¹⁾.

1 المجاهد، عدد 75 22 أغسطس 1960.

2 - حجز بعض الصحف مثل:

- أسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" التي نشرت حديثاً لقرحات عباس فضع فيه سياسة الرئيس الفرنسي والاعية.

- أسبوعية "ليكيمبراس" التي نشرت رسالة جدي فار من الجيش الفرنسي.⁽¹⁾

3 - قرار 3 محامين من بينهم جاك فرجانس إلى سويسرا وتوجيه رسالة إلى الصليب الأحمر الدولي، أوضحوا فيها أنه لم يعد بإمكانهم الدفاع عن الوطنيين الجزائريين بفرنسا والجزائر، أمام الصفوط المختلفة والتهديدات اليومية بقتلهم.⁽²⁾

4 - خروج الشعب الفرنسي في مظاهرات عارمة يوم 27 أكتوبر 1960 تحت شعار "السلام في الجزائر"، ومن الشعارات التي رفعها المتظاهرون بمناسبة "التعاون مع جبهة التحرير"، تقرير المصير بنزاهة، كما أنباء "نرفض الموت في سن 18"، جنود المظلات إلى المعامل.

وقد علق "المجاهد" على هذه المظاهرات قائلة أن الشعب الجزائري ينتظر من نظيره الفرنسي أن يجعل من 27 أكتوبر بداية تطور جدي (في موقفه من الحرب) لا مجرد انتفاضة عارمة.⁽³⁾

الرأي العام الحليف تأييد متزايد للحل السلمي

عبر علماء فرنسا بصمة عامة عن ارتياحهم لعودة الجنرال دوغول إلى الحكم في منتصف 1958، مفرين أن بإمكانه أن يرفع عن بلاده وعندهم في نفس الوقت حرج المشكلة الجزائرية في أحسن الأجل وبناء على ذلك سارعوا بمساعدته ماليا وعسكريا ودبلوماسيا وكان رأي قرحات عباس في موقف واشنطن العليم الرئيسي قبيل

1. المجاهد، عدد 19، 77، سبتمبر 1960.

2. المجاهد، عدد 22، فبراير 1960.

3. المجاهد، عدد 81، 1 نوفمبر 1960.

الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنها تخلت عن تعصباتها الأوبية إزاء الجنرال المائد، منها أن مساعداتها له "تمني تشجيعه على المضي نحو الانهيار دون أن ينال ذلك من كناع الشعب الجزائري".

وما لبث دعم العلماء للرئيس الفرنسي أن تجلى مثلاً بقوة على الصعيد الدبلوماسي في خريف 1959، أثناء الدورة الـ 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، تجنوا مع إعلان 16 سبتمبر الذي أعرب من خلاله عن عروء الاحتكام إلى تقرير المصير لتسوية المشكلة الجزائرية، وكان دعماً غير مشروط لأن العرض الفرنسي في صيغته، كان أبعد ما يكون عن تشكيل أرضية مناسبة لتفاوض جنبي، باعتراف كتابة الدولة الأمريكية نفسها التي اعتبرت مبادرة دوعول "حاجة إلى تحويلات هامة حتى تكون مطلقاً مقبولا لتفاوض في المستقبل".⁽¹⁾

غير أن الرأي العام بالدول الحليفة كان أكثر تعلماً بحرب الجزائر، وجزعاً باستمرارها من الحكام وحساباتهم، وللتذكير أن النقابات الأمريكية كانت في طليعة التنظيمات المدنية العربية من حيث الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والدعوة إلى التفاوض مع ممثله الشرعي جبهة التحرير الوطني كما ورد ذلك في الكتاب الأول.

وقد عر عن هذا الاتجاه في الرأي العام الأمريكي 16 برلمانيا، بعثوا في أغسطس 1959 برسالة إلى الرئيس إيزنهاور - قبل زيارته إلى فرنسا - أعربوا من خلالها عن تأييدهم للحل التفاوضي مع إرسال نسخة منها لكل من الرئيسين دوعول وعباس.⁽²⁾

وفي ربيع 1960 قام جاك مومسنيل الوالي العام السابق للحرائر بزيارة إلى

1. المجاهد، عدد 32، 5 أكتوبر 1959.

2. المجاهد، عدد 48، 10 أغسطس 1959.

الولايات المتحدة، حيث وقف على حقيقة موقف الرأي العام الأمريكي الذي يلخصه - بنوع من الدمول - في الملاحظات التالية

- 1 - "الجميع هناك يرى أن تقرير المصير يعني استقلال الجزائر".
- 2 - "الجميع يتحدث" عن فظائع فرنسا ولا أحد ينكر فظائع الفوار".
- 3 - "لا أحد يعرف ماذا تريد فرنسا في الجزائر. وحتى ممثلونا هناك لم يمدوا يعرفون ما ينبغي قوله وما لا ينبغي". (1)

وكان مراسل مجلة "لايف" قد نبه منذ أواخر 1959 إلى عبث السياسة الاستعمارية الفرنسية، في تحقيق قاده إلى منطقة القبائل وحضر خلاله "حصلا راقصا بقرية هادئة" وانتهى فيه إلى ملاحظتين هي عبث البلاعة - الأولى : "أن البؤس أعمق من أن تتمكن فرنسا من نقضاء عليه، بالترفيه عن قسم من السكان ومعارية القسم الآخر بلا هوادة".

- الثانية : "أن الانتقال من قرية "هادئة" إلى أخرى مثها، يتم تحت حراسة مصفحة أو وحدة عسكرية" (2)

وتعربك الرأي العام البريطاني كذلك، رغم الانحياز السافر لفرنسا الحليفة رسميا وإذاعيا ففي يوليو 1959، أثمرت جهود منسوبي الحكومة المؤقتة بلندن ميلاد أول لجنة مساندة للجزائر المكافحة، وقبل إعلاء الجنرال جاك ماسو من مهامه بالجزائر بقليل، عبرت صحيفة "نبي إيكسبراس" عما يشعر به جزء من الرأي العام نحو ممارساته، باستغلال تصريح لزوجته تقول فيه دونما حرج : "لو لم تبق في حبة روجي غير رصاص واحدة، ووجد أمامه إرهابيا وصحفيا لما تردد في إطلاقها على الصحفي".

واستطاعت وفود الحكومة المؤقتة أن تعبر المراكز حتى في أمريكا

1 المجاهد، عدد 66، 18 أبريل 1960.

2 المجاهد، عدد 57، 15 ديسمبر 1959.

اللاتينية الحاضرة يومئذ إلى النموذ البريطاني إلى حد كبير. وقد دفع ذلك لرئيس دوعول إلى إبعاد صديقه وزير الثقافة أندري مالرو في حملة مصادة في صائفة 1959. ومن وقائع هذه الجولة الدعائية أن بعض الصحفيين في العاصمة البرازيلية استغفروا كيف يقبل كاتب كبير مثله أداء مثل هذه المهمة المحجلة: محاولة ترديد سياسة العدوان والقمع التي تمارسها دولته في الجزائر⁽¹⁾

حرب تضر بمصالح الحلفاء

شهد الرأي العام على الصعيد الأوروبي تطوراً في نفس الاتجاه: رفض متزايد لاستمرار حرب استعمارية مآلها الضلل وإن طال الزمن. مثلاً حدث ذلك في ألمانيا الاتحادية الجارة التي قرر الرئيس الفرنسي أن يصح معها اللبنة الأولى في صرح الوحدة الأوروبية. فهذا أبعد كان الاعتقاد بخداة عودة الجنرال دوعول إلى الحكم أنه سيجد حلاً سريعاً للمشكلة الجزائرية. لكن بعد أقل من سنة أصبح الاعتقاد السائد أن الجزائر الفرنسية فكرة خيالية على باريس أن تتخلى عنها في أحسن الأحوال. ذلك أن التعلق بهذه الفكرة أصبح باهظ التكاليف بالنسبة لفرنسا، وعاشقاً أمام تحرك المعسكر العربي في العالم لاسيما في إفريقيا والشرق الأوسط. وبما على ذلك أصبح الرأي الغالب في بون أن فرنسا ستجد نفسها معزولة دولياً إذ لم ينجح دوعول في القضاء على الأوهام التي تمس بسمعته وسمعته بلاده⁽²⁾. وبعد تمادي دوعول في سياسته ارتفعت أصوات من قلب أوروبا لتؤكد أن هذه السياسة أصبحت تضر بمصالح حلفاء فرنسا بصورة عامة⁽³⁾. وما لبثت أن تحركت بعض المنظمات الدينية والخيرية على الصعيد

1 المجاهد، عدد 31، 21 سبتمبر 1959

2 المجاهد، عدد 42، 18 مايو 1959.

3 المجاهد، عدد 45، 29 يونيو 1959

- الأوروبي والعالمي، لتقول صراحة لا لاستمرار الحرب ووبلائها.
- في سبتمبر 1959 دعا المجلس العالمي للكناس الإصلاحية إلى حل النزاع الدائر في الجزائر بالطرق السلمية⁽¹⁾.
- وفي مطلع 1960 أصدر الصليب الأحمر الدولي تقريراً من 270 صفحة، حول حرب الجزائر وتجاوزات جيش الاحتلال، أحدث ضجة واسعة لأنه أزاح الستار باختصار، عن الوجه القبيح لهذه المأساة الدامية المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات⁽²⁾.

1. المجاهد، عدد 50، 7 سبتمبر 1959

2. المجاهد، عدد 59، 11 يناير 1960

القسم الرابع

الفترة من 1960 إلى 1962

الفصل العاشر

الطريق إلى إيفيان

الحكومة المؤقتة مبادرة تفتح طريق "إيفيان" الأولى

سارعت الحكومة المؤقتة باستخلاص النتيجة من استفتاء 8 يناير، مقدره في بيان 16 من نفس الشهر، أن الشعب الفرنسي طلب بالمناسبة من قاداته حل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض. وبناء على ذلك تقدمت بعرض جديد في هذا الاتجاه، أكدت فيه استعدادها للشروع في مفاوضات حول استشارة الشعب الجزائري في ظل الضمانات الضرورية، سواء بمساهمة الأمم المتحدة أو بالاتصال المباشر بين الطرفين.

غير أن الاستعداد للتفاوض لم يمنع الحكومة من التنبية، بأنها يقظة تماما إزاء بعض خبايا قرارات منتصف نوفمبر الماضي، معبرة عن ذلك بإدانة محاولة الحكومة الفرنسية "تصيب هيئة تنفيذية بنية تكرار تجربة باوداي في هيتنام".⁽¹⁾

وبعد 48 ساعة رد مجلس الوزراء الفرنسي على عرض الحكومة المؤقتة الجديد بعبارات عامضة، لكن توحي مع ذلك بأن باريس لم تعد تمنع هذه المرة، في إجراء مفاوضات مع من تسميهم - "المنظمة الخارجية للمرد" وقد أول

1 المجاهد، عدد 13، 91 مارس 1961

فلك وزير الأخبار محمد يريد بموله - أن البلاغ الفرنسي يتضمن إشعاراً بالاستعداد للتفاوض حول شروط استشارة الشعب الجزائري¹. أي التخلي مبدئياً عن الشرط المسبق المتمثل في اشتراط وقف القتال قبل أي تفاوض. مثل هذه التصريحات من هنا وهناك تزامنت مع بداية تحرك الوساطة السويسرية بناء على رغبة الجانب الجزائري - بهدف استئناف الاتصالات المباشرة، في ظروف أحسن من تلك التي سبقت لقاء "مولان" أواخر يونيو 1960 وأدت إلى عثله كما سبقت الإشارة وقد أثمرت هذه الوساطة - التي لعب فيها السيد أوليفييه لونغ الدور الرئيسي - أول لقاء مباشر سري بمدينة "لوسارن" السويسرية في 20 فبراير والذي جمع عن الجانب الجزائري، - المحامي أحمد بومنجل مدير الشؤون السياسية بوزارة الأخبار، - الطيب بولعروف رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بروم، والذي يرجع إليه فضل استطلاع طريق الوساطة السويسرية (1).

وعن الجانب الفرنسي:

- جورج بومبيدو المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، ورئيس ديوان الجنرال دوغول سابقاً ورجل ثقلته في هذه المهمة.
- برونو دولوس مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية.
- بعد هذا اللقاء التمهيدي الموفق، اجتمع الأربعة من جديد - سرا - بمونشال في 3 مارس الموالي، ليكتشفوا هذه المرة أن شقة الخلاف ما تزال عميقة بصفة عامة، وإن تبلورت في نقطتين:
- 1 - عودة الطرف الفرنسي إلى موضوع "الشرط المسبق" بصيغة ملتبسة؛ إعلان هدنة لفترة معينة مع انطلاق المفاوضات الرسمية والعلنية.
- 2 - استثناء الصحراء من استفتاء تقرير المصير الذي يقتصر على المناطق الشمالية المقسمة إدارياً يومياً إلى 13 عمالة (ولاية).

1 بولعروف في كتابها رولا الوطنية دار هومة، الجزائر 2003.

وقد أفهم الجانب الجزائري شريكه الفرنسي في "تويشتال" أن لا مجال للمساومة هي هاتين المقالتين.

وفي نفس الفترة تقريبا أجرت أسبوعية "فرانس أويسرفتور" مع أمين عام وزارة الخارجية سعد دحلب حديثا "استطلاعية"، تناول مواقف الحكومة المؤقتة من أبرز المسائل الخلاقية.

وعد طرح دحلب بمرونته المعهودة معادلة الحل هي العبارة التالية، كيف يمكن التوفيق في الجرائر المستقلة بين حقوق الأغلبية الجزائرية من جهة، والمصالح الأوربية من جهة ثانية.

هذه المرونة لم تمنع المسؤول الجزائري من التأكيد على أن حكومته لا يمكن أن تتساهل في أمرين: الوحدة الوطنية للجرائر وسلامتها الترابية التي "لا نقبل أن يقطع منها شبر واحد" حسب قوله (1).

هذه الحلفية لم تمنع الطرفين من الاتفاق في 22 مارس، على بدء المفاوضات الرسمية بدون شروط مسبقة بمدينة إيفيان ابتداء من 7 أبريل الموالي، مع الإعلان عن ذلك في بلاغين منفصلين يوم 30 مارس.

وقد وقع اختيار إيفيان كحل وسط بين اشتراط الفرنسيين إجراء المفاوضات فوق التراب الفرنسي، ورغبة الجزائريين في إجرائها ببلد محايد؛ فموقعها الحدودي يسمح للوفد الجزائري بالتفاوض بفرنسا مع الإقامة بموسرا²

عمدة هذا الاتفاق توجه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بخطاب إلى الشعب منها - مرة أخرى - بأن المفاوضات لا تعني السلم، وقد تكون طويلة وشاقة. وربما تتعرض للعشل بسبب شطط الاستعمار في بعض المطالبات. مصيحا "أن المعركة ينبغي أن تتواصل أشد من أي وقت مضى"، مؤكدا بذلك رفض مقترح إعلان هدنة بمناسبة المفاوضات.

3. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961

وفي الأجل المحدود تم الإعلان عن موعد المفاوضات في بلاعين صدرا في آن واحد تقريبا بكل من تونس وباريس، لكن بصيغتين مختلفتين بخصوص ممثلي الطرف الجزائري : فبالاع تونس يعتبرهم "ممثلي الحكومة المؤقتة"، بينما يعتبرهم بالاع باريس "ممثلي جبهة التحرير الوطني" (1).

لكن لويس جوكس وزير البولة المكلف بالشؤون الجزائرية نسب موعد 7 أبريل، عندما صرح مساء نفس اليوم (30 مارس) بوهان أن حكومته تنوي التفاوض كذلك مع "الحركة الوطنية الجزائرية" (المصالية) (2) وفي "الند ريت الحكومة المؤقتة على تصريح جوكس بإعلان عزمها على مقاطعة الموعد المحدد بإيفيان، ما لم تصدر التوضيحات اللازمة عن الجانب الفرنسي. وأكد وزير الأخبار من جهته أمام الصحافة الأجنبية معلقا عل جوكس أن الجانب الفرنسي كشف عن سوء نيته، مما يجعل الذهاب إلى إيفيان بدون معنى" (3).

وكان بالقاسم كريم وزير الخارجية ورئيس الوفد الجزائري قد أجرى في 28 مارس عملية جراحية على المرارة، فأعطاه جوكس بتصريحه فترة نقاهة ساهم في تمديدتها الجنرال شال وشركاؤه، بمحاولة الانقلاب العاشل على الرئيس الفرنسي في 22 أبريل.

وقد استعلت "المجاهد" ما حدث لتبرر مرة أخرى. تمسك الحكومة المؤقتة بالضمانات الضرورية لاستفتاء تقرير المصير (4).

وبفضل الوساطة السويسرية دائما، تمكن الطرفان - بعد انقشاع عيود التفاوض المواربي ومرور "عاصفة 22 أبريل - من الاتفاق على 20 مايو موعدا جديدا لبدء المفاوضات.

وعشية انطلاق المفاوضات توجه رئيس الحكومة - كما فعل في مولان - ببناء إلى الشعب، حدد فيه الهدف من لقاء إيفيان الذي هو تحرير الجزائر

1 نفس المصدر.

2. S. DAHLEB, Mission accomplie, éditions Dahlab, Alger 1990

3 المجاهد عدد 97، 5 يونيو 1961

تحريراً تاماً. وحاول بالمناسبة تطمين الجانب الفرنسي من ناحيتين اثنتين:
أ - التعاون بالإشارة إلى "استعداد الجزائر المستقلة لمد يدنا إلى فرنسا، واحترام مصالحها التي لا تتعارض مع المصالح الجزائرية".
ب - التصالح مع الأقلية الأوربية الذي "ما يزال ممكناً" حسب اعتقاده.
لكن هذه النبرة المتعائلة لم تكن كافية لتلطيف أجواء الجلسات الأولى التي "كانت ثقيلة ومشحونة بالمجاهيل" حسب تعبير سعد دحطب⁽¹⁾ وزير الخارجية.

من هذه المجاهيل:

أ - مفاجأة إعلان الوفد الفرنسي برئاسة جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، "هدنة" من جانب واحد ابتداء من نفس اليوم على الساعة السادسة مساءً، وكان الهدف من وراء ذلك وضع الشريك الجزائري أمام الأمر الواقع، وإجباره على إعلان هدنة من جانبه.

كان الجانب الجزائري واعياً تماماً بخطورة هذه المناورة التي يحاول الخصم عبرها تجريد من الورقة الوحيدة التي اضطرت هذا الخصم إلى الجلوس على مائدة التفاوض⁽²⁾

وبناء على ذلك أكد رفضه الدخول في لعبة المفاوض الفرنسي، وتأكيد - مرة أخرى - على أن وقف القتال لا يمكن تصوره بدون اتفاق مسبق بين المتنازعين. واعتبر وزير الأخبار المناورة الفرنسية "إجراء دعائياً"، لا يوهن أي صعان للشعب الجزائري، وبالتالي لا يمكن أن يلزم حكومته⁽³⁾.

2 - طلب ضمانات مصرطة للأقلية الأوربية مثل ازدواجية الجنسية، والاحتفاظ بالحقوق المكتسبة، واعتبارها "أعلى" هي المدن الرئيسية بدءاً

1. نفس المصدر.

2. نفس المصدر.

3. المجاهد، عدد 98، 19 يونيو 1961.

بالعاصمة ووهران وعناية، فصلا عن احتفاظ الامة الفرنسية بمكانتها كلفة رسمية في الجزائر المستقلة¹

وقد وصف الوفد الجزائري هذه الضمانات والإمتيازات المترتبة عليها "بالمأخوذة"، معبرا أن قبولها يعني إسماء طابع شرعي على وضع قائم على القوة أسما، وضع يجعل من الأقلية الأوربية "دولة داخل دولة"، ويتعارض تماما مع مبدأ وحدة الشعب الجزائري⁽¹⁾.

3 - مباورة فصل الصحراء : أدلى جوكس رئيس الوفد الفرنسي بحديث صحفي تزامن نشره - في 22 مايو - مع البداية الفعلية للمفاوضات اعتبر فيه الصحراء كموضوع خاص، قد يشار إليه خلال المفاوضات². وبمباراة أوضح أنها لا تدخل ضمن التراب الجزائري موضع المفاوضات الجزائرية³

طبعاً سارع الوفد الجزائري بالرد على هذه المباورة المكشوفة - متمسكا بضرورة بحث الموضوع منذ اللحظة الأولى، في إطار تطبيق مبدأ تقرير المصير على التراب الجزائري ضمن حدوده الدولية العائمة والذي تشكل الصحراء جزءاً لا يتجزأ منه وأكد بالمناسبة أن موقعي الوعدين من الموضوع متعارضان تماماً⁴.

مثل هذه المطالب الفرنسية لمس جوهر كفاح جبهة التحرير منذ فاتح نوفمبر 1954، الهادف إلى تحرير الجزائر هي ظل الوحدة الوطنية والسلامة الترابية.

ونظراً لتمسك كل طرف بمطالبه كادت المفاوضات تتحول إلى حوار الطرشان، ما حمل الجانب الفرنسي يطالب في 13 يونيو بتعليقها في نهاية المطاف، بعد 24 يوماً من الاحترار الممل لنفس المواقف والحجج من كلا الجانبين لذا اقتصرت رئيس الوفد الجزائري في مؤتمر صحفي عقده بحمص

1 J MORIN DE GAULLE et l'Algérie Albin Michel, Paris 1999

هي 14 يونيو بمعينة "أسباب التعليق، وهي مقدمتها" فصل الصحراء التي تمثل 4/5 التراب الوطني".⁽¹⁾

بادرت الحكومة المؤقتة عقب ذلك بشن حملة على متاوره فصل الصحراء، تمثلت على الصعيد الداخلي بإعلان يوم 5 يوليو 1961 "يوما وطنيا ضد التقسيم"، والدعوة إلى التظاهر بواسطة الإضرابات والمظاهرات التي أطلقت في 1 يوليو لتشمل مختلف أنحاء البلاد. وقد ردد المتظاهرون بحل "حاجرهم شعارات" الصحراء جزائرية و"الشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ" و"بتروال الجزائر للجزائريين".

ودفع الشعب الجزائري بالمماسية ضريبة إضافية من الشهداء، قدرها العندوب العام جان موران 9:

- 43 قتيلا و 244 جرحيا بشرق البلاد.

- 35 قتيلا و 105 جرحي بقرها.⁽²⁾

وقد أنري الاغ عدد الضحايا بشرق البلاد فقط بـ 80 قتيلا و 266 جرحيا.⁽³⁾ ومن جهة أخرى بيت الوفد الجزائري الذهاب إلى الجوبة القادمة من المفاوضات بنية المبادرة بالدعوة إلى تعليقها، في حالة استمرار الوفد الفرنسي على نفس الموقف من الصحراء. واستؤنفت المفاوضات فعلا "بلوغران" (فرنسا) في 20 يوليو، وكان الطرف العام موافقا لما كان كريم ورهاقه يبيتون له.

- فعلى المستوى الثنائي "بلوغران" تم الاتفاق على منهجية معينة في العمل مثل سرية المفاوضات بين رئيسي الوفدين كريم وجوكس. وقد بدا للوفد الفرنسي أن يحرق هذه القاعدة الأمر الذي أثار احتجاج نظيره الجزائري.

1 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1981

2 MORIN, op. cit.

3. المجاهد عدد 103، 28 أغسطس 1961.

وعقد الوفدان ثلاث جلسات عامة، أدرك الوفد الجزائري خلالها أن جوكس ما يزال حبيس الإطار الذي حددته الرئيس دوغول في خطاب 16 سبتمبر 1959 الذي يحصر نطاق تقرير المصير في شمال الجائر دون صيرائها.

- وعلى الصعيد المغربي تزامن استئناف المفاوضات باشتداد التوتر بين هرنما وتونس، بشأن قاعدة بترت الجوية والبحرية التي طالب الرئيس بورقيبة بالجلء عنها. وقد انفجر الوضع فعلا والمفاوضات ما تزال جارية. وقد تذرع الوفد الجزائري بهذه الأزمة الطارئة، فصلا عن تمسك الوفد الفرنسي بسابق موقفه من الصحراء، فيادر بتعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى، مع إبقاء باب العودة إلى مائدة التفاوض مفتوحا، "حسب الطرق المتفق عليها" كما تقتضي ذلك الأعراف الدبلوماسية.

والطريف أن جوكس طلب من كريم أن يتحمل علانية مسؤولية المبادرة بالتعليق، واستجاب لطلبه بصدر رحب⁽¹⁾، مؤكدا بذلك أن الوفد الجزائري كان يفاوض خصمه من مركز قوة في 28 يوليو إذا توقعت المفاوضات من جديد، في انتظار تطور الموقف الفرنسي من الوحدة الترابية للجزائر تطورا جديا.

وفي أوت الموالي اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، ليؤكد مرة أخرى في بيانه الختامي، تمسك قيادة الثورة "بالحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ضمن وحدته الوطنية وسلامة ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء"⁽²⁾.

ومن قرارات دورة أغسطس 1961 تعيين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة، وصفت في حينها "حكومة حرب وتفاوض".

1. المجاهد، عدد 104، 12 سبتمبر 1961.

2. MORIN, op. cit.

وكشفت تشكيلة الحكومة المؤقتة - الثالثة والأخيرة - عن:

1 - رحيل الرئيس السابق فرحات عباس مرفوقا بكل من الدكتور أحمد فرنسيس ساعده الأيمن (وزير المالية) والسياسي المعنك عبد الحميد مهري (وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية).

2 - تكليف بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة بوزارة الداخلية، بدل عبد الله بن مبال الذي أصبح وزير دولة بدون حقيبة.

3 - تعيين محمد بوضياف نائبا ثانيا لرئيس الحكومة بعد كريم وأحمد بن بلة.

4 - تعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية حلما لكريم. تزامن تعيين بن خدة مع موعدين هامين:

1 - اجتماع مجموعة الدار البيضاء بالمغرب.

2 - اجتماع المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز ببلقرا

وفي 4 سبتمبر الموالي صرح من بلقرا مذكرا ومنبها : "لا يمكن أبدا أن نتخلي عن سيادة الجزائر في الصحراء"⁽¹⁾.

ومصادف أن عقد الرئيس دوغول في اليوم الموالي مؤتمرا صحفيا بباريس، تطرق خلاله إلى موضوع الصحراء بمنطقة جديد : "منطق المصلحة ومنطق الواقع" حسب قوله.

- فالمصلحة الفرنسية بالصحراء تعني في نظره

1 - "حرية استقلال البترول والفار، ما سبق اكتشافه وما سكتشفه لاحقا".

2 - الاحتفاظ ببعض المطارات.

3 - حرية المواصلات نحو إفريقيا الصحراء.

أما الواقع فيعبر عنه بقوله : "ليس هناك جرائري واحد لا يعتمد بأن الصحراء ينبغي أن تكون جزءا من الجزائر ولا يمكن لأية حكومة مهما كان

توجهها نحو فرنسا، أن تكف عن المطالبة بالسيادة الجزائرية على الصحراء⁽¹⁾.

هذا الاعتراف الصريح بالوحدة الترابية للجزائر كان مؤشرا قويا بفك عقدة الصحراء، وفتح أبواب التفاوض من جديد في مسائل استقلال الثروات الباطنية، وليس في موضوع السيادة على الصحراء التي ينبغي أن يشعلها استفتاء تقرير المصير أموة ببقية المناطق الأخرى.

هذا الموقف الفرنسي الجديد شجع الرئيس بن خدة على استعادة زمام المبادرة، انطلاقا من التظاهر بالتمسك في القضايا المبدئية والمرونة فيما عدا ذلك. ففي أول خطاب موجه إلى الشعب - في 15 سبتمبر - قال: "نحن مستعدون للحرب والسلام". وشرح الشق الثاني من المعادلة بالاستعداد "لحل سلمي عادل واقعي، بواسطة مفاوضات صريحة ونزيهة".

وفي انتظار ذلك عبر عن استعداد حكومته "لمواصلة الحرب وتعزيز الكماح، باعتباره الاختيار الوحيد أمام استمرار محاولة تقسيم بلادنا وإفراغ استقلالنا من محتواه"⁽²⁾.

الحكومة المؤقتة والمبادرة المحرجة

وفي 24 أكتوبر الموالي تقدم في أول مؤتمر صحفي بالعااصمة التونسية، بمبادرة جديدة تستهدف احتصار الطريق بالتفاوض على الاستقلال مباشرة دون المرور بتقرير المصير، ما دام الجانب الفرنسي أصبح مقتنعا بجدية استقلال الجزائر مع الاعتراف بوحدتها الوطنية والترابية. وتضمنت المبادرة اقتراحين متكاملين:

1 - إجراء "مفاوضات بهدف الاتفاق حول مبدأ وشكل وتاريخ الاستقلال، فضلا عن الاتفاق حول وقف القتال".

1. المجاهد، عدد 107 | نوفمبر 1961.

2. نفس المصدر.

2 - إجراء مفاوضات جديدة بعد ذلك، لتعديد مستقبل العلاقات الثنائية وضمانات الأقلية الأوربية¹.

وبه بالمعاصرة أن هذه المبادرة لا تعني التراجع عن تقرير المصير الذي سبق للحكومة المؤقتة أن رحبت به قبل سنتين، وأن حكومته لا تمنع في التفاوض على أسامه، إذا اعتبرت الحكومة الفرنسية أن تقرير المصير هو الطريق المنفصل لتحقيق السلم بالجزائر.

وعبر الرئيس بن خدة في الختام عن استعداد حكومته، لاستئناف الاتصال بالحكومة الفرنسية، قصد بحث المفاوضات على أسس جديدة⁽¹⁾. أخرجت مبادرة بن خدة الحكومة الفرنسية، لاسيما بعد ردود الفعل المرحية من بعض الصحف الباريسية التي اعتبرت "المبادرة منطقية وواقعية" ما دامت "تعمم التفاوض في الجوهر الذي هو الاستقلال"⁽²⁾. وقد سارع لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية بال تأكيد على تمسك باريس باختيار تقرير المصير.

هذه المواقف العلنية مهدت لها وواكبتها اتصالات سرية - بواسطة سويسرية دائما - مباشرة غداة تعيين حكومة بن خدة وهذا ما يفسر لقاء بال الأول اسدي انمقد أربعة أيام فقط بعد اقتراح 24 أكتوبر آسف الذكر، وحضره من الجانب الجزائري محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك، وعن الجانب الفرنسي برونو دولاس وكلود شامبي.

وكان هذا اللقاء الذي تم في إقامة ثانوية بصاحية المدينة، فرصة للجانب الفرنسي كي يطرح تصوره لمختلف نقاط الخلاف، بعد الإقرار المبدئي بوحدة الجزائر وطنيا وإقليميا - كما يفهم ذلك من تصريحات الرئيس الفرنسي في 5 سبتمبر الماضي.

1 DAHLEE, op. cit.

2 IBID

ويمكن اختصار أهم المقترحات الفرنسية في النقاط التالية:

أ - التعاون الذي يستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، بدءاً "بالحقوق المكتسبة" في ميدان المحروقات.

ب - الأقلية الأوربية التي يريد الجانب الفرنسي أن يحقق لها جملة من الامتيازات : ازدواجية الجنسية، حرية تحويل الأموال لمترة معينة، مشاركتها في المجالس المنتخبة بنسبة 10%... إلخ.

ج - عسكريا الاحتفاظ ببعض المطارات والقواعد، مع الاستمرار لفترة معينة في إجراء التجارب النووية والصاروخية والكيمياوية.

د - المرحلة الانتقالية التي تبتدئ من وقف القتال إلى تسليم السلطة إلى المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بعد استفتاء تقرير المصير، وتشرف عليها هيئة تنفيذية متساوية الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع محافظ سـم يمثل السيادة الفرنسية خلال هذه المترة، وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية قوة محلية من زهاء 40 ألف جندي.

ولم يمنع استئناف الاتصالات السرية الحكومة المؤقتة من مواصلة ضغوطها بالدعوة إلى التظاهر من جديد بمناسبة الذكرى السابعة للثورة تحت شعار : "الاستقلال في ظل الوحدة الترابية".

وهي نفس المناسبة أدلى سعد دحلب وزير الخارجية بحديث لأسبوعية "أفريك أكسيون" (التونسية)، أكد فيه استعداد الجزائر المستقلة للذهاب بعيدا في التعاون مع فرنسا بلا تحفظ ولا حدود⁽¹⁾، وقد أعطى مضمون الحديث واعتدال لهجته، دفعة قوية للاتصالات السرية التي استؤنفت خلال لقاء ثان في بال، حيث قدم الجانب الجزائري رده على المقترحات الفرنسية آنفة الذكر كما يلي:

1 - شاركت هيئة الأركان على مصرع مسئة في الرائدتين سجلتي وقايد.

1 - التعاون : أن الدولة الجزائرية - المهيمنة في الصحراء - هي التي تصدر قانون المحرمات ورخص التقييد والاستقلال كذلك. ومعنى ذلك أن هيئة التعاون التقني التي يقترحها الجانب الفرنسي تكتسي طابعا تقنيا صرفا. وبخصوص الارتباط بمنطقة القرنك، أكد الجانب الجزائري أن الجزائر المستقلة من حضا إنشاء معهد لسك عملتها، ومراقبة حركة رؤوس الأموال في إقليمها.

2 - الأقلية الأوربية : يفضل الجانب الجزائري بدل ازدواجية الجنسية، منح الأقلية الأوربية حق الاختيار بين الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية أو طلب الجنسية الجزائرية، كما يمنحها حق المشاركة في المجالس المنتخبة حسب الأهمية العددية. وبخصوص حرية تحويل أموالها، يؤكد حق الدولة الجزائرية في مراقبة العملية.

3 - عسكريا، يقترح الجانب الجزائري تمكين فرنسا من الحفاظ على بعض قواعدها مقابل عقود إيجار لفترة معينة، وجلاء قواتها فهما عدا ذلك حسب رغبة محددة، فضلا عن وضع حد للتجارب النووية والفضائية، وعدم استخدام القواعد المؤجرة ضد البلدان الإفريقية.

4 - المرحلة الانتقالية : يرى الجانب الجزائري ألا تريد الفترة ما بين وقف القتال والاستقلال على ستة أشهر بأية حال من الأحوال.

ولاحظ الجانب الجزائري أن نظيره الفرنسي طرح بإلحاح في الموعد الأول مسألتين:

1 - الحصول على تعهد من الجانب الجزائري بعدم الانتقام من "المتعاونين" (الحونة) مع فرنسا طوال ثورة التحرير ولعاية وقف القتال. وكان الرد في الموعد الثاني إيجابيا. وقد ارتاح الجانب الفرنسي كثيرا لذلك، الأمر الذي يسر عملية التفاوض لاحقا إلى حد كبير⁽¹⁾

1 - هو العروسي خلفه الذي انضم إلى هيئة الأركان بعد إيمانه من وزارة يو الصوف.

ب- الحصول على توضيحات حول مقاصد الجانب الجزائري من عبارة "احترام المصالح العكسبة المشروعة للأقلية الأوربية".
وطرح الجانب الجزائري بدوره موضوع الإفراج عن أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة ورفاقه الأربعة إذا أمكن، أو تمكين الحكومة المؤقتة من استشارتهم في المفاوضات القادمة على الأقل.

وكان جواب الفرنسيين:

- أن بن بلة أسير حرب، لا يمكن الإفراج عنه قبل وقف القتال.
 - أن الاتصال ممكن لكن شريطة ظهور مؤشرات تفاوض جدي وفي هذه الحالة يمكن نقله - ورفاقه - إلى مكان يسمح بذلك.
- وكان بن بلة يخوض طوال شهر نوفمبر تقريبا إضرابا مدويا عن الطعام، شمل معظم السجون الفرنسية التي تصمم سجناء جزائريين. وقد عطلت هذه الحركة الاحتجاجية التي فاجأت الحكومة المؤقتة بعضها الاتصالات السرية بعض الوقت، وحملها تشترط استئنافها برد إيجابي على طلب إرسال ميموث لريارة بن بلة ورفاقه.

- وجاء رد الحكومة الفرنسية بالموافقة في 12 ديسمبر الموالي بعد.
- أول لقاء سري بين دحلب وجوكس في 9 ديسمبر 9 "لي روس" (جبال "جورا" الفرنسية).

- نقل بن بلة ورفاقه في 4 ديسمبر إلى قصر "أولونوا" بصواحي "مولان".
- وبناء على موافقة الحكومة الفرنسية، كلمت الحكومة المؤقتة محمد الصديق بن يحيى بزيارتهم بإقامتهم الجديدة أول مرة في 15 من نفس الشهر.

وتجددت اللقاءات السرية بين دحلب وجوكس لتتوج بمحادثات "لي روس" السرية الموسعة في الفترة ما بين 11 و19 فبراير والتي قادها عن الجانب الجزائري بالقاسم كرم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية مرهوقا 9.

- الوزراء بن طبال (وزير دولة)، وبحلب (الخارجية) ويزيد (الأخبار).
- والخبراء بن يحيى ورضا مالك والصغير مصطفى (المالية).
وقاده عن الجانب الفرنسي لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون
الجزائرية مرفوقاً⁵:

- الوزيرين جان دويروي (عن حركة المستقلين)، ودويير بيرون (عن
الحركة الجمهورية الشعبية).

- والخبراء برينو دلوس ودويير بيليكار وكلود شايبي والجنرال دوكماس.
والملاحظ أن الجانب الجزائري لم يشرك هذه المرة ممثلاً عن هيئة
الأركان العامة، نظراً لتدهور علاقات هذه الهيئة برئاسة الوفد على نحو
خاص.⁽¹⁾

كانت معدّات "لي روس" قوطنة للمفاوضات الرسمية اللاحقة، ثم
التحرق خلالها لمجمل النقاط الخلافية في أدق تفاصيلها. وقد أسمرت عن
اتفاق مبدئي شامل، كشف أعضاء من الوفد الجزائري عن بعض جوانبه
عشية انطلاق إيفيان الثانية.

ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

1 - التعاون الاقتصادي : يبرر أعضاء الوفد هذا التعاون مع الدولة
المستعمرة - سابقاً - بحاجة الجزائر - حديثة العهد بالاستقلال - إلى
مساعدات خارجية عاجلة، مع التأكيد على الحرية المطلقة في استثمارها، ولن
يكون لهذه المساعدات - والاتفاقات التي تقظمها - أي تأثير على التوجه
الاقتصادي الذي تختاره بدءاً بالإصلاح الزراعي.

2 - استغلال الصحراء : يكشف هؤلاء الأعضاء عن قبول الجهاز الفني
القائم باسم الواقعية، مع استلام عائدات النمط بالمرك، إذا كان موجهاً
للسوق الفرنسية ومنطقة الفرنك بصفة عامة.

1. DAHLEB, op. cit.

3 - الأقلية الأوربية : اتفق الجانبان بعد مناقشات طويلة وعسيرة، على منحها مهلة ثلاث سنوات للتعبير عن اختيارها، بعد أن رفض الوفد الجزائري مبدأ اردواجية الجنسية. أي التمتع بالجنسية الجزائرية آليا مع الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية.

وكان موقف الوفد أن تعبر عن اختيارها بعد هذه المهلة كتابيا، غير أن الوفد الفرنسي اعترض على ذلك، ليتم الاتفاق في النهاية على أن يكون التعبير عن طريق إعادة التسجيل في القوائم الانتخابية.

4 - الجانب العسكري : كان الوفد الفرنسي يرى أن جلاء القوات الفرنسية - المقدرة يومئذ بـ 550 ألف جندي - ينبغي أن يتم على مرحلتين : تخفيضها إلى 80 ألفا بعد سنتين مع سحب البقية بعد خمس سنوات، وكان رأي الوفد الجزائري أن يتم تخفيضها إلى 80 ألفا بعد الاستفتاء مباشرة، على أن يكتمل سحبها خلال سنة واحدة.

5 - الفترة الانتقالية : تم الاتفاق على مدتها المحددة من 3 إلى 6 أشهر وعلى مؤسساتها وأهمها :

أ - المحافظ السامي الذي يمثل الجمهورية الفرنسية طوال هذه الفترة، مع الإشراف على شؤون الجيش والسياسة الخارجية فضلا عن التربية والعدالة.
ب - الهيئة التنفيذية المؤقتة، وهي هيئة مشتركة - متساوية الأعضاء تقريبا - تتولى تسيير الشؤون اليومية فضلا عن تحضير استفتاء تقرير العصور، قبل نقل أدوات السيادة والحكم إلى السلطات الجزائرية المتولدة عن انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

وراحه الطرفان في ختام لقاء لي روس السري مشكلة إجرائية شائكة : من يوقع نتائج المفاوضات العلفية والرسمية القادمة؟

كان الجانب الفرنسي يبدي حرصا شديدا على رفض الاعتراف بشرعية جبهة التحرير والوفد المفاوض باسمها - قبل الإعلان عن نتائج استفتاء

تقرير المصير الذي يأتي في نهاية الفترة الانتقالية. وانطلاقاً من هذه الخلفية اقترح:

- أن يوقع بهان وقف القتال عن الجانب الفرنسي شخصية عسكرية برتبة عميد.

- أن تتوج المفاوضات ببيان سياسي من كل طرف على حدة.
وكان رد الجانب الجزائري على هذا الطرح بالرفض، لأن وقف القتال - مثلاً - هو حدث سياسي قبل كل شيء وليس مجرد قرار عسكري.
وحصل الاتفاق في النهاية على توقيع عدد من البيانات المشتركة التي تمتد في حقيقتها صيغة الاتفاقات الرسمية الموقعة بين دولتين سيديتين.
أي بدون دلالة دبلوماسية دولية، على أساس أن الدولة الجزائرية - في نظر باريس - لا يمكن أن توجد قبل معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير.

وتوجت محادثات لسي روس كذلك بإجراء بروتوكولي : تصالح الوفدين أول مرة في 19 فبراير، إيداناً بقرب نهاية حالة الحرب القائمة منذ هاتح نوفمبر 1954.

كان على الوفد الجزائري، أن يحرص النتائج المتوصل إليها على المجلس الوطني للثورة لإثرائها والمصادقة عليها، باعتباره الهيئة العليا الوحيدة المؤهلة لإعلان وقف القتال المشروط بأغلبية 5/4 أعضائه. وقد اجتمع المجلس بطرابلس من 22 إلى 27 فبراير لهذا الغرض.

واستمع في بداية الأشغال لتقرير من وزير الخارجية سعد دحلب استغرقت تلاوته نحو ساعتين. وشهدت الدورة معارضة محتشمة قادها من حلف السنار العقيد هواوي بومدين قائد الأركان العامة. بواسطة نائبيه الرائدتين قايد ومنجلي وخبير⁽¹⁾ حاول إحراج الوفد المتفاوض على الصعيد الاقتصادي خاصة. ومع ذلك صادق المجلس في نهاية الدورة على مشروع

1 R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algérie, CANA éditions, Paris 2002.

الاتفاقيات بإجماع عريض، مع توصية ملحة بالمضي في الجولة الأخيرة للحصول على أكبر ما يمكن من التنازلات⁽¹⁾ وقد شارك في هذا الإجماع أحمد بن بلة ورفاقه السجناء النهن وكلوا رئيس الحكومة - في رسالة بتاريخ 15 فبراير - للتصويت نهاية عنهم.

وكانت حصيلة معارضة هيئة الأركان، امتناع أعضائها الثلاثة عن التصويت، ومعهم الرائد مختار بوعيرم (ناصر) من مجلس الولاية الخامسة. وكان الجانب الفرنسي متخوفا من معارضة ورفض محتمل للنتائج المحققة في كاي روس، كما يبدو ذلك بوضوح من تصريحات الرئيس دوغول أثناء استقبال الوزراء جوكس ودوبروي ويرون، إذ قال يخاطب الثلاثة، "لقد أدبتم ما عليكم ومنري بعد ذلك، ومهما يكن فلن نعصع للمساورات. فإذا فسد العرس بطرابلس سننشر النصوص كل النصوص. وسيكون الرأي العام إلى جانبنا. وعدند ستأنف القتال".⁽²⁾

لكن مجلس الثورة بآرك "المرس" كما سبقت الإشارة، وهكذا انطلقت الجولة الأخيرة من المفاوضات بإيفيان - للمرة الثانية - في 7 مارس الموالي. وكان من المفروض أن تكون مجرد لقاء رسمي بروتوكوبي، لتوقيع ما سبق الاتفاق عليه قبل 19 يوما. غير أن الأمر كان عكس ذلك، بعد أن كادت الجولة الأخيرة تتحول إلى مفاوضات جديدة، لاسيما أن الجانب الفرنسي بدا له أن يمهدها بمساورة أخيرة. اقترح استضافة المفاوضات بأحد قصور الضواحي الباريسية، للظهور بمظهر صاحب اليد العليا والإيهام - مرة أخرى - "بالسلم الممنوح" وتقطن كريم ورفاقه للمناورة، فأكدوا تمسكهم بإيفيان مع الإقامة بسويسرا البلد المحايد، وبالسلم المنتزع انتزاعا بواسطة مفاوضات طويلة شرسة!

1. DAHLEB, op. cit.

2. BURON, op. cit.

حضر الوفد الجزائري إيفيان الثانية معرزا باثراءات مجلس الثورة لمشروع الاتفاقيات التي استعاد منها لتحسين موقعه التفاوضي. وتم دعم الوفد بخبيرين:

- الطبيب بولعروف مندوب الحكومة المؤقتة بكل من إيطاليا وسويسرا ومهندس الاتصالات المبرية كما سبقت الإشارة.

- العقيد (عمار) بن عودة بن مصطفى ممثلا لجيش التحرير الوطني - بعد تعذر إشراك ممثل عن هيئة الأركان العامة التي أنهت عنها في إيفيان الأولى الرائد بن هادي ومنجلي.

استمرت الجولة الأخيرة من المفاوضات - التي احتضنها فندق الحديقة - 11 يوما. تطرق الوفدان خلالها من جديد لمجمل النقاط المطروحة في أدق تفاصيلها. وكان الوفد الفرنسي يدافع عن مصالح بلاده وامتيازات الأقلية الأوروبية باستعانة بادرة، عبر عنها وزير الخارجية الجزائري بقوله: "قام جوكس بتعذيبنا لنعترف له بأبسط التنازلات حول أدق التفاصيل"⁽¹⁾ وربما كان شعور جوكس بالمرارة أكثر حدة بناء على قوله: "منذ 40 سنة وأنا أعقد وأهلك الخيوط المعزقة، لكن لم يسبق أن رأيت مثل هذه المفاوضات". وكان يريد فوراً من دحلب، لأنك يا سيادة الرئيس لم يسبق لك أن تفاوضت مع الجزائريين!

وحاول الوفد الجزائري في الجولة الأخيرة تسجيل بعض النقاط الإضافية مثل:

- عودة اللاجئين قبل الاستفتاء.

- تسهيل دخول بعض الإطارات قبل وقف القتال إذا أمكن، تحت غطاء "المساهمة في إعادة الهدوء ولتخفيف المستقبل".

- العفو على المرئيين الذين اعتقلوا بسبب مساعدة جبهة التحرير

1. *IBID.*

وبقدر ما أبدى الجانب الفرنسي مرونة وتفهماً بخصوص النقطتين الأوليين، فإنه قابل المطلب الأخير برفض قاطع "باعتباره شأنًا داخليًا لا نقاش فيه"⁽¹⁾. ويعني ذلك رفض المعاملة بالمثل، لأن المفاوضات الجزائرية لم يمانع هي العفو على "الخونة" الذين ساعدوا الاحتلال الفرنسي قبل وقف القتال كما سبقت الإشارة.

وقد دونت مجمل الاتفاقات في وثيقة من 93 صفحة، وهما عن الوفد الجزائري بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وهو من القيادة التاريخية الأولى للثورة، وتم ترشيحه لرئاسة الوفد من قبل أحمد بن بلة ورفاقه الأربعة من التاريخيين السجاء. ووقع الوثيقة عن الوفد الفرنسي الوزراء الثلاثة: لويس جوكس، جان دوبروي، روبير بيرون. وتتضمن الوثيقة التي تم توقيعها على الساعة الخامسة والنصف من مساء 18 مارس 1962:

- 1 - اتفاق وقف القتال.
- 2 - بيان عام.
- 3 - 7 إعلانات مبادئ حسب القطاعات المنفق حولها.

أولاً : اتفاق وقف القتال

بمضم الاتفاق 11 مادة وينص بصفة خاصة على:

- 1 - وقف جميع العمليات العسكرية وكل عمل مسلح بمجموع التراب الوطني، والتمهيد بمنع أعمال العنف الفردية والجماعية، مع وضع حد لكل عمل سري يتنافى مع النظام العام (العادتان 1 و2).
- 2 - ملازمة القوات المقاتلة لجهة التحرير "مواقعها داخل نواحيها عند وقف القتال. على أن يتم تنقل أفرادها خارج هذه النواحي بدون سلاح. (العادة 3).

1 - صرح بذلك في مهرجان بوجنة يوم 25 مارس 1962.

- 3 - عدم انسحاب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود إلا بعد إعلان نتائج الاستفتاء، مع تمركز القوات الأخرى بكيفية تحنيتها الاحتكاك بقوات جبهة التحرير (المادتين 4 و5)
- 4 - إنشاء لجنة مختلطة لتطبيق وقف القتال (العادة 6).
- 5 - الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في ظرف 20 يوما بعد وقف القتال (المادة 11).

ثانياً، البيان العام

هذا البيان عبارة عن ديباجة لمختلف إعلانات المبادئ القطاعية، وملخص للاتفاق العام الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، أي استقلال الجزائر في ظل التعاون مع فرنسا، باعتباره حلاً يستجيب لمصالح البلدين.

ويتضمن البيان العام عدداً من المحاور أهمها:

- 1 - تنظيم السلطات العمومية خلال الفترة الانتقالية التي تسيورها ثلاث مؤسسات هي:
 - هيئة تنفيذية مؤقتة (متساوية الأعضاء)،
 - محكمة للنظام العام (متساوية الأعضاء)،
 - محافظ سام مؤتمن على سلطات الجمهورية الفرنسية، خاصة في ميادين الدفاع والأمن والمحافظة على النظام العام.
- ويتركز بيان مهمة تحديد تاريخ استفتاء تقرير المصير - ما بين 3 و6 أشهر - للهيئة التنفيذية خلال شهرين منذ تنصيبها.

2 - ضمانات الأقلية الأوربية:

- تحافظ على جنسيتها الفرنسية خلال ثلاث سنوات، مع ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وفق شروط محددة (الميلاد والإقامة المنتظمة).

- إجراءات خاصة لمشاركتها في بلديتي العاصمة ووهران.
- في حالة التأميم يتم تعويضها تعويضا عادلا باتفاق مسبق.
- يحق لها استعمال اللغة الفرنسية في المجالس المنتخبة وفي علاقاتها بالسلطات العمومية
- لا يمكن متابعة أي من أفرادها بسبب أعمال ارتكبتها "خلال الأحداث التي عاشتها الجزائر قبل وقف القتال، أو مواقف وآراء عبر عنها قبل استفتاء تقرير المصير.

3 - التماوي : ينص البيان في هذا الركن على:

- ضمان الجزائر المستقلة للمصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
- تقدم فرنسا بالمقابل مساعدة مالية سنوية خلال ثلاث سنوات - قابلة للتجديد - تساوي حجم المبالغ الجاري تمييزها (5 ملايين فرنك).
- حرية حركة الأموال بين البلدين بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.
- ضمان المصالح الفرنسية في الصحراء حسب العقود والامتيازات الممنوحة سابقا، بالإصافة إلى تفضيل الشركات الفرنسية عند منح الرخص الجديدة في حالة التماوي في العروض مع الشركات المنافسة، ودفع مقابل حاجات فرنسا ودول منطقة المرنك الأخرى من البترول بالمرنك.

4 انسحاب القوات الفرنسية من الحدود يوم تقرير المصير، بعد الشروع في تخفيض عددها تدريجيا ابتداء من وقف القتال.

- تخفيض العدد الإجمالي إلى 80 ألفا خلال 12 شهرا، مع الجلاء التام بعد مهلة ثانية بـ 24 شهرا. ويرافق ذلك الجلاء عن بعض المنشآت العسكرية.

5 - المسائل الخلافية:

- تسوية الخلافات الطارئة سلمياً باعتماد الصلح أو التحكيم. وإذا لم يحصل اتفاق حسب هاتين الطريقتين، بإمكان كل بلد أن يمرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولية.

6 - الإجراءات المترتبة على تقرير المصير:

- اعتراف فرنسا فوراً باستقلال الجزائر.

- نقل الصلاحيات تبعاً لذلك.

- دخول المبادئ المعلنة في هذا البيان وإعلانات المبادئ القطاعية حيز التطبيق.

وينص البيان العام في هذا الصدد على أن الهيئة التقنية المؤقتة، تتولى خلال ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء، تنظيم انتخابات لنميين المجلس الوطني التأسيسي الذي يتسلم منها سلطات الجمهورية الفرنسية، باعتباره المؤسسة التشريعية الأولى للجزائر المستقلة.

ويكمن البهتان العام ببيان الضمانات الخاصة بالأقلية الأوربية فضلاً عن ستة إعلانات مبادئ خاصة بـ:

1 - التعاون الاقتصادي والمالي.

2 - استغلال الثروات الباطنية في الصحراء.

3 - التعاون الثقافي.

4 - التعاون التقني.

5 - المسائل العسكرية.

6 - تسوية الخلافات.

ويتناول بيان الضمانات وإعلانات المبادئ، تفاصيل تجعل القضايا الواردة في البيان العام كما سبقت الإشارة.

والجدير بالذكر أن المرسمين أسمعوا الاتفاق الحاصل في إيفيان الثانية بـ"البيانات الحكومية الـ 19 مارس 1962". ويؤكد ذلك حرصهم على عدم

الاعتراف بالحكومة الجزائرية، قبل استفتاء تقرير المصير ومعرفة نتائج
لأن تسمية "الاتفاقات" تعني أن موقعها كإعلان يتبعان بالصفة الدولية
والتمثيل الدبلوماسي، ولم يكن الطرف المرئسي يقر بذلك للحكومة المؤقتة
ومفاوضيها.

غير أن هذا التحفظ الشكلي من الجانب المرئسي لم يمنع الرئيس بن
حدة في إعلان وقف القتال - لعظات بعد توقيع الاتفاقات مساء الأحد 18
مارس 1962 - من القول بأن الاتفاق العام الحاصل بإيفيان يضمن للشعب
الجزائري الحق في الاستقلال وأن محتواه مطابق تماما لأهداف الثورة
التحريرية. أي الاستقلال التام في ظل سلامة التراب الوطني ووحدة
الشعب. وعلق عن الشطر الأخير قائلا : أن الخصم تخلى عن أطروحة
"الخلط بين الطوائف المختلفة"، واعترف بالطابع الوطني للشعب
الجزائري الذي ازداد تلاحما بفضل الكفاح من أجل الاستقلال.

واعتبر وزير الخارجية سعد دحلب "اتفاقيات إيفيان" "حلا وسطا"
مرحليا، ما لبث أن تحول إلى نصر بمصل مصمونه وتداعياته :

- فالاتفاق يعترف للجزائريين بسلطة القرار، ما يعني أنهم أصبحوا
أحرارا فعلا يطبقون السياسة التي يريدون.

- وأدى وقف القتال إلى تفكك صفوف دعاة "الجزائر الفرنسية"
وانسحابهم على عجل من جهة، وإلى استقطاب واسع والتفاف قوي حول
جبهة التحرير من جهة ثانية (1).

وكان أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة يرى في اتفاقيات إيفيان مجرد
مرحلة، وعبر عن ذلك بمعويته المعهودة قائلا : "أن الاتفاقيات ليست قرآنا"
مثيرا بذلك ردود فعل عبيمة في الصحافة الفرنسية خاصة (2).

1 B. BENKHEDDA, Les accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986.

2. IBID.

ومن المفيد أن نذكر آراء بعض أصدقاء الثورة الجزائرية في اتفاقيات إيفيان:

- فالوزير الأول الصيني شوان لاي نوه في 20 فبراير 1962 - بعد أن اطلمه رئيس بعثة الحكومة المؤقتة عبد الرحمان كهوان على محتوى محادثات كي روس - بخطة حبة التحرير، مؤكدا على سلامتها بالاعتماد على لشواهد التالية:

- 1 - الإصرار على التفاوض في ظل استمرار الكفاح المسلح.
 - 2 - اختيار التفاوض المباشر وتجنب إقحام الأمم المتحدة أو أطراف أخرى.
 - 3 - قبول التسهيلات العسكرية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية.
- "لأن بقاء فرنسا مؤقتا أفضل من فتح الطريق أمام الاستعمار الأمريكي الجديد".
- و اعتبر القادة الكوبيون انتصار الجرائر انتصار لكوب، وأن الاتفاق الحاصل "تتويج للمرحلة الأولى من مشروع الثورة الجزائرية الملحمي"
- واعتبر الرئيس اليوغوسلافي تيتو الاتفاق "مساهمة حاسمة في التسوية السلمية لتراعات في العالم.

2 - محاولة إشراك "الخمس" في المفاوضات

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما متزايدا بالقادة التاريخيين الخمسة الذين يمثلون فيها مصالح هامة، وإن كانت شرفية بسبب وجودهم في معتقلات العدو.

للتذكير أن الاتصال بين الخمسة ولجنة التنسيق والتنفيذ، تجدد في أواخر أبريل 1958 - بعد تحديد رمضان عيان - على أساس أن يكون لهم رأي - استشاري - في أهم القضايا التي تهم مسيرة الثورة الجزائرية ومستقبلها.

وقد ظلت الحكومة المؤقتة ودية لهذا العقد الضمني، كما يؤكد ذلك ترشيحهم في 20 نوفمبر 1959 للتفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية، ردا على الرئيس الفرنسي الذي أعرب في خطاب الرابع من نفس الشهر، عن استعداد باريس لاستقبال ممثلين عن "المنظمة الخارجية للثورة"، وهي العبارة التي يطلقها على الحكومة الجزائرية. وكل الاتصال بينهم في الغالب بواسطة محامين فرنسيين من انتماء طائعين مع القضية الجزائرية، فصلا عن محامين من المغرب وتونس أمثال:

- الهاشمي الشريف من حاشية ملك المغرب.

- عبد المجيد شاكر من قيادة الحزب الدستوري الحر.

وعندما تجددت الاتصالات بالفرنسيين وادت بعد "كوسارن" إلى فتح الطريق نحو إيعيان الأولى، طالب محمد يزيد وزير الأجهار في مطلع أبريل 1961 بالإفراج عن الوزراء المعتقلين، كمريون حسن بية من الجانب الفرنسي، والمر هذا المسعى نقل الجمعية مع بداية المفاوضات - في مايو لموالي - إلى قصر توركان (عمالة سان الوار). حيث أصبحوا يخضعون لسوء من الإهانة الجهرية "المشددة".

غير أن هذا الاهتمام من قبل الحكومة المؤقتة، لم يتجسد في إطلاع الجمعية بالقدر الكافي عن مجريات الأمور، كما تؤكد رسالتهم إلى المجلس الوطني لثورة الجزائرية في 4 أغسطس 1961 والتي جاء فيها "نحن وزراء بالاسم فقط لأن الحكومة لا تخبرنا بشيء يذكر رغم طلبات المتكررة"⁽¹⁾. هذا الموقف أكده أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة بطريقة مدوية، عشية إضراب 2 نوفمبر الموالي عن الطعام إذ قال: "مشاركتنا في لإضراب احتجاج على الحكومة المؤقتة التي أهملتنا"⁽²⁾ وقد أثار هذا الموقف شهية

1 R. MALEK, l'Algerie d'Evian, éditions Dahleb, Alger 1995.

2. H. AIT AHMED, Sou ai (Revue) N° 2 (1982).

الصحافة الفرنسية التي راحت تدبج التعاليق حول "العلاقات العميقة" بين القادة الخمسة والحكومة المؤقتة.

وقد أصدر الخمسة تنما لذلك بيانا ليلة 15 نوفمبر كذبوا فيه "الخلاف المزعوم" مؤكدين بالمناصفة تأييدهم لمسعى الحكومة وعدم جعل الإفراج عنهم شرطا مسبقا للتفاوض.⁽¹⁾

مثل هذه الساوشات، جعلت الحكومة تولي اهتماما أكبر بالقادة السجناء، كما يؤكد حديث سعد دحلب وزير الخارجية الجديد في حديث لأسبوعية "أفريك اكسيون" التونسية، حيث جدد "المطالبة بالإفراج عنهم للاضطلاع بمسؤولياتهم كأعضاء كاملي الحقوق في الحكومة الجزائرية، وجزء من بوطد المتفاوض مع فرنسا حول مستقبل الجزائر". وسجل بالمناصفة "أن بقاءهم في السجن يتناقض مع بوانر الاتفاق بيننا وبين فرنسا"⁽²⁾.

وفي غضون الأسبوع الأول في ديسمبر استجابت باريس لهذا المطلب بطريقتها الخاصة : نقل الخمسة إلى قصر "أولونوا" (مولان)، مع تسهيل الاتصال بهم وإمكانية استشارتهم أثناء المفاوضات المحتملة. وفي هذا الإطار كان محمد الصديق بن يحيى - من ديوان رئيس الحكومة - أول مهموث يقوم بريارتهم، بهدف إطلاعهم على آخر المقترحات الفرنسية ومعرفة ملاحظاتهم حولها.

وتمت الرئاسة في منتصف ديسمبر، بعد أول لقاء سري بين دحلب ولويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، في 9 من نفس الشهر بمدينة "لي روس" الفرنسية.

وبعد ثاني لقاء بين دحلب وجوكس بنفس المكان في 25 ديسمبر، زارهم عبد الله بن طبال وزير الدولة لينقل إليهم آخر مستجدات الاتصالات السرية.

1. المجاهد، عدد 109، 27 نوفمبر 1961.

2. المجاهد، عدد 108، 13 فبراير 1961.

وخلال الزيارة - يومي 27 و28 ديسمبر - طرح الخمسة سؤالا محددا على الوزير الزائر : " ترى ماذا أعدتكم لما بعد تقرير المصير؟". وكان الجواب " لا شيء يدكره" ولم يكتف بذلك بل ألح على الوزراء السجباء بإعداد شيء يدل الحكومة⁽¹⁾ التي تبدو يومئذ غارقة في موضوع المفاوضات حتى الذقن، فضلا عن مشاكل الشؤون اليومية وأزمة السلطة المطروحة بحدة من قبل هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين.

وكان من نتائج زيارة بن طبال شروع بن بلة - مرفوقا بحبصر وببساط - في إعداد مسودة برنامج، اعتمدت كوثيقة عمل في تحضير مشروع "ميثاق طرابلس" الشهير.

وقام بأحر زيارة للخمسة بقصر "أولوبوا"، بالقاسم كريم رفقة بن طبال وبين يميني يومي 31 يناير وفاتح فبراير 1962. وذلك بعد لقاء رابع بين دحلب وجوكس يومي 28 و29 يناير، بحضور خبير عسكري عن الجانب الفرنسي هذه المرة⁽²⁾.

وكشف هذا اللقاء أن الخمسة على موجة واحدة مع الحكومة المؤقتة، بخصوص أولوية المفاوضات على ما عداها من المشاكل المطروحة، وأبهم متفقون كذلك على الخطوط العريضة للاتفاقات المستترة، بناء عل محتوى الاتصالات السرية بين الطرفين - منذ لقاء بال الأول في 28 أكتوبر الماضي، وبالمناسبة يارك الخمسة - مرة أخرى - تعيين كريم على رأس الوفد المعاون، لدلائقه الرمزية باعتباره من القيادة النارية لثورة فاتح نوفمبر. وفي 21 فبراير تسلم الخمسة نسخة من مشروع الاتفاقات التي ساهب المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طائفة، لمناقشتها والمصادقة عليها ابتداء من غد بالماصمة الليبية. وكان الخمسة قد أرسلوا في 15 من

1. A. BEN BELLA, in parole de Baroudcut, A. Ben Cherif, A.N.E.P, Alger 2003.

2. O. LONG, Le dossier secret des accords d'Evian, O.P.U., Alger 1989

نفس الشهر، وكالة جماعية لرئيس الحكومة كي يصوت نيابة عنهم في هذه الدورة.

والى جانب الاهتمام بالمفاوضات، تابع القادة السجناء عن كثب تدهور العلاقات بين الحكومة وهيئة الأركان التي قدمت استقالتها في 15 يوليو 1961، ورأست الخمسة بقصر توركان لتحكيمهم في الخلاف الطارئ. وكان الجواب في البداية، دعوة إلى الحكمة من باب سوء تقدير خطورة الخلاف، الناجم عن عدم الإطلاع الكافي على خلفياته وأطواره الأولى. ويمكن تلخيص الجواب في نقطتين:

1 - أن الاحتجاج على الحكومة لا ينبغي أن يتجاوز حدود 'صرخة تنبيه'.

2 - ضرورة التراجع عن الاستقالة وعرض الخلاف على الهيئات العليا

للثورة.⁽¹⁾

المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مخلفات "دورة القرارات الحماسية"

كانت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ديسمبر 1959 ويناير 1960، بمثابة تأسيس للمؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية بعد المصادقة على القوانين الأساسية لهذه المؤسسات خاصة. وقد أكدت الدورة مرة أخرى سمو مجلس الثورة باعتباره الهيئة العليا السيّدة، بحكم تمثيله لسيادة الشعب الجزائري من جهة، واصطلاحه بدور المجلس التأسيسي المؤقت من جهة ثانية.⁽²⁾

للتذكير أن هذه الدورة أصدرت كذلك قرارات هامة أقسم الجميع على المصحف الشريف والعلم الوطني المخصب بدماء الشهداء، بالالتزام بها

1 MALEK, op. cit.

2. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p.399.

والعمل على تطبيقها مهما كان الثمن. لكن سرعان ما تبين أن بعض هذه القرارات صعبة التنفيذ أو ياهظه التضحيات، أو باحتصار يمكن أن ترزع الموارنات الدقيقة هي هرم السلطة ودوائر النموذ. من هذه القرارات على سبيل المثال:

1 - دخول الوحدات المرابطة على الحدود مصحوبة بقياداتها، بدءا بهيئة الأركان العامة ذاتها التي لم تهضم الولايات عموما وجودها خارج التراب الوطني.

2 - دخول الحكومة نفسها والاكتفاء ببعثاتها ومدوبيها في الخارج وبعض الوزارات لا غير.

3 - إطلاق شعار "كل شيء للجهش" الذي كان وراء الاحتكاكات الأولى بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب الوصية عليها.

4 - تكوين لجنة مراقبة ومحاسبة مالية فوق وزارة المالية نفسها إلخ. وأوصى المجلس بالمناسبة بمقد الدورة القادمة بمد تمام السنة، لتقديم حصيلة ما تم إنجازه من هذه القرارات.

وبناء على هذه التوصية طلب مكتب الدورة السابقة من الحكومة، دعوة المجلس إلى الانعقاد في 28 فبراير 1961، ووجه دعوات إلى أعضاء المجلس في 13 من نفس الشهر لحضور أشغال الدورة لكن الحكومة أجلت ردها على مكتب المجلس إلى غاية 8 مايو، وبدل عقد دورة عادية تقييمية كما سبقت الإشارة، دعت إلى دورة استثنائية بطرابلس من 25 إلى 31 من ذات الشهر، وحددت موضوعها بـ "المصادقة على مشروع برنامج عمل جبهة التحرير" (1). وقد تزامن هذا الموعد مع مفاوضات "إيفيان" الأولى التي بدأت في 20 مايو وتم تعيقها بطلب من المرتفعين في 13 يونيو، قبل أن تستأنف "بلوغران" في 20 يوليو، وتعلق بعد أسبوع - مرة أخرى - بطلب من الوفد الجزائري.

1 محمد خير الدين، مذكرات، (ج2)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987

وفضلا عن هذا العامل الثاني، حدث في نفس الفترة طارئان داخلي وجوهوي:

- استقالة هيئة الأركان في 15 يوليو.
- أزمة بذرت التي أدت إلى مواجهة مسلحة بين الجيش التويسي والوحدات الفرنسية المرابطة بهذه القاعدة الجوية والبحرية.
- ولم تتعقد الدورة العادية المزمجة في نهاية المطاف إلا خلال النصف الثاني من أغسطس 1961، لتشهد مواجهة حادة ظاهرها "التقصير في تطبيق قرارات الدورة السابقة"، وجوهرها تطلع قيادة الأركان لعضوية القيادة العليا للثورة إلى جانب الثلاثي القوي في الحكومة أي كريم وبو الصوف وبن طبال.
- للتذكير أن دورة مجلس الثورة الأولى - غداة خروج لجنة التنسيق والتنفيذ - التي انعقدت بالقاهرة في أوت 1957، كانت قد أسمرت عن تشكيل سلطة عليها فعلية باسم "اللجنة الدائمة للثورة بمضوية.
- "سياسي" هو رمضان عبان،
- وخمسة "عسكريين" هم : بالقاسم كريم، بن طبال، بو الصوف، أوعمران، محمود الشريف.
- وبعد تصفية عبان وإبعاد كل من أوعمران والشريف، أصبحت اللجنة تضم فقط "الثلاثي القوي" المشهور بكناية "البسات الثلاثة".
- وبقي مسمى يوميين ورفاقه في دورة أغسطس 1961 توسيع "اللجنة الدائمة للثورة" بإضافة ثلاثي هيئة الأركان العامة. أي العقيد يوميين ونائبه : الرائد أحمد فايد (سليمان) وعلي معجلي⁽¹⁾.
- ومن مهام هذه الهيئة التي كان يريد إضعاء الطابع الشرعي عليها - تعيين الحكومة ومراقبة نشاطها. غير أن اقتراح يوميين سقط في الدورة عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضوا مقابل 19 فقط.

1. B. BENKHEDDA, La crise de 1962, éditions Dahlab, Alger 1997.

وشهدت الدورة من جهة أخرى مسعى بالقاسم كريم للظفر برئاسة الحكومة، بعد أن ساد الاعتقاد بأن الرئيس فرحات عباس قد انتهى دوره بعد أن أعطى ما عليه⁽¹⁾.

دورة أغسطس 1961 ، الأولوية للمفاوضات

- كان على المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورته الأخيرة في النصف الثاني من أغسطس 1961 أن يعالج وضعية متارمة على ثلاثة مستويات:
- المفاوضات مع الفرنسيين المعلقة منذ أواخر يونيو إلى أجل غير مسمى بعد مأزق فصل الصحراء.
 - أزمة الحكومة داتها بعد أن عاد بالقاسم كريم إلى المطالبة بعلاقة فرحات عباس.
 - أزمة هيئة الأركان العامة المستقبلية منذ 15 يوليو والتي جاءت بنية إسماع صوتها بقوة.

- أولا ، المفاوضات مع الفرنسيين:

- استمع المجلس إلى تقارير ضاغية حول أهم مراحل الاتصالات اسرية والمفاوضات الرسمية سواء في جولة "إيفيان" الأولى أو جولة "لوعران" بعدها. وأكد بالمناسبة تعلقه في هذا المجال بمبدأين اثنين:
- أ - العمل التفاوضي على أساس تقرير المصير والاستقلال، في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الترابية بما في ذلك الصحراء
 - ب - فتح باب المساوون الجزائري الفرنسي بعد الاستقلال، على أساس المصالح المتبادلة في ظل احترام سيادة الشعب ودولته المستقلة⁽²⁾.
- ولدعم مركز الحكومة التفاوضي أوصى المجلس بتعزيز كفاح الشعب

1. كان كريم يريد رئاسة حكومة مضيفة يشكل "الثلاثي القوي" عمودها الفكري.

2. المجلد، عدد 103، 28 أغسطس 1961.

ومواصلة التعبئة الجماهيرية، فضلاً عن تصعيد نشاط جيش التحرير الوطني وتكثيف عملياته وقد تلقى الجانب الفرنسي رسالة مجلس الثورة جيداً، بما ترمز إليه من تشدد في التصكك بالوحدة الوطنية والتراوية، وإرادة هي مواصلة الكفاح حتى النصر النهائي⁽¹⁾.

- ثانياً : أزمة الحكومة

عاد بالقاسم كريم ليمبر من طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة، هذا الطموح الذي ازداد قوة بعد اجماع القادة المسجناء الخمسة على تركيته رئيساً للوفد المفاوض "بإيمان" ثم "لوغران".
غير أن هذا الطموح اصطدم مرة أخرى ٩:

١ - معارضة "حمية" من شريكه هي "اللجنة الوزارية للحرب" أي بن طبال وبو الصوف.

2 - معارضة معلنة من هيئة الأركان العامة التي فتحت عليه نيرانها في رسالة "لاستقالة بتاريخ 15 يوليو الماضي.

وبناء على ذلك لجأ مكتب الدورة المشكل من محمد الصديق بن يحيى وعمر بوداود رئيس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا والعقيد علي كاهي قائد الولاية الثانية - مرة أخرى - إلى تشكيل لجنة استشارية من العقيد السعيد محمدي وزير الدولة ومعه اثنان من أعضاء المكتب : بن يحيى وبوداود.

وبعد استشارة واسعة، ونظراً للمعارضة الحادة التي يثيرها اسم كريم من لدن أنصار بن طبال وبو الصوف من جهة وأنصار هيئة الأركان من جهة ثانية، رأت اللجنة أن ترشح وزير الشؤون الاجتماعية السابق بن يوسف بن خدة الذي فازت حكومته بتزكية عريضة من الدورة 36 صوتاً مقابل 6 فقط.

١ - كان الجانب الفرنسي يرى في من حلة شخصية متشعبة - فيما يخص - ذات درجة شهرية !

- ثالثا : أزمة هيئة الأركان

كانت استقالة هيئة الأركان في 15 يوليو بمثابة إعلان تمرد موصوف على الحكومة المؤقتة وعلى "اللجنة الوزارية للحرب" - المؤلفة من الثلاثي القوي¹ فيها - على وجه التحديد. وقد جاءت للمشاركة في الدورة بناء على ذلك بغلبية محددة : الطعن في حصيلة الحكومة المنبثقة عن الدورة السابقة لمجلس الثورة وتعيين قيادة عليا للثورة بصفة رسمية، بدل القيادة العملية المشكلة تلقائيا من كريم وين طبال وبنو الصوف منذ ربيع 1958.

1 - ركزت هيئة الأركان حملتها بخصوص حصيلة الحكومة على بعض القرارات الصادرة عن الدورة السابقة والتي بقيت في نظرها حبرا على ورق وتقصّد بصفة خاصة القرارات الداعية إلى التشفيف وتقليص أعداد البعثات الخارجية، ودعم الجيش مانيا وبشرىا بتمكين هيئة الأركان من تجنيد الطلبة مثلا إلخ.

ب - وتقدمت الهيئة من جهة أخرى باقتراح تشكيل قيادة عليا للثورة بصفة رسمية، بدل القيادة العملية المتمثلة في "الباءات الثلاثة". وقدم الاقتراح في شكل قيادة من 6 أعضاء، تضم فضلا عن الثلاثي الأول ثلاثيا جديدا يتكون من قيادة الأركان نفسها، أي العقيد بومدين ومعه الرائدان أحمد فايد (سليمان) وعلي منجلي⁽¹⁾.

غير أن اقتراح بومدين سقط عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضوا مقابل تأييد 19 فقط⁽²⁾. وكان من المعارضين الرائد رابح زراري (عز الدين) العضو الرابع في هيئة الأركان، وكان موقفه هذا بداية قطيعة مع رفاقه.

1 حسب العقيد محمد زرقيشي أن الهيئة لم تقترح أسماء بينهما

(Une vie de combats et de lutte, éditions En-nahdha, Alger 2000)

2. R. MALEK, l'Algérie Evén. éditions Dahlab, Alger 1997

الدورة التي لم تكن مبرمجة

لم يكن هي نية الحكومة المؤقتة استنعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد وقف القتال، لأن الرأي الغالب منذ مطلع 1960 - كما تنص على ذلك القوانين الأساسية لهيئات الثورة - هو إرجاء النظر في موضوع القيادة وبرنامج العمل إلى "مؤتمر وطني"، يعقد بعد الاستقلال داخل الجزائر المستقلة⁽¹⁾. وهي انتظار ذلك بظل مجلس الثورة هو صاحب السيادة - باسم الشعب الجزائري - وإليه تعود مهمة تحديد شروط المشاركة في هذا المؤتمر عندما يحين وقته⁽²⁾.

غير أن أطرافها أخرى كانت ترى ضرورة الحسم في موضوع القيادة والبرنامج قبل الاستقلال، ونجد في مقدمة هؤلاء أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة وأحد القادة الخمسة السجناء، مدعوما في ذلك من هيئة الأركان العامة التي دخلت في "تمرد زاحف" على الحكومة المؤقتة منذ بداية يوليو 1961. وقد صر بن بلة عن ذلك بوضوح في رسالة بتاريخ 31 يناير 1962 حيث يشير إلى:

- "ضرورة التمكير في منصب، أو على الأقل خطوط عامة توضح عايات الثورة ووسائل إنجازها". وأنه ورفاقه يقصر "أولوبوا" كلموا بهذه المهمة من طرف ممثلي الحكومة المؤقتة الذين راروهم، ومن بينهم بن ببال بصفة خاصة. - "ضرورة عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة، لتعيين مجلس ثورة جديد - أو لجنة مركزية لجبهة التحرير - يكون أكثر تمثيلا، مع تعيين هيئة تنفيذية أو مكتب سياسي، يراقب كل شيء بما هي ذلك الحكومة، مادامت مهمتها لا تنتهي إلا بانتخاب المجلس الوطني وتعيين أول حكومة للجزائر المستقلة السيدة"⁽³⁾.

1 BEN TOUBAL, in Les archives de la révolution algérienne (HARBI), J. Afrique, Paris 1981, p.275.

2 IBID.

3. A. BEN CHERIF, Parole de beroudur, A.N.E.P, Alger 2003

لدا بمجرد وقف القتال ووصول بن بلة ورفاقه إلى المغرب ليلة 21 مارس 1962، طلب من مكتب مجلس الثورة المعني لاستدعاء دورة طلائع في أقرب الآجال وساند نفس المطلب من رفاقه السجناء، محمد خيضر ورايح بيطاط ثم انضم إليهم حسين آيت أحمد.

غير أن حامسهم وهو محمد بوضياف، فضل مساندة الطرح اسائد في دوائر الحكومة المؤقتة - وقوانينها الأساسية - منذ مطلع 1960، وكان مكتب مجلس الثورة على نفس الرأي، فلم يستجب لمطلب بن بلة ورفاقه أول وهلة.⁽¹⁾ ويشرح بوضياف خلفيات الموقف يومئذ بقوله: "لاحظت عداوة وقف القتال لدى تحالف بن بلة - بومدين، عزمًا قويًا على اقتكاك السلطة بأية وسيلة، ونظروا لمخاطر هذه النزعة تحدثت مع بعض أعضاء الحكومة وهي مقدمتهم بن خدة ودحلب، وتم الاتفاق مبدئيًا على تأجيل النظر في مسألة البرنامج والقيادة، إلى ما بعد الاستقلال وعودة الحكومة إلى أرض الوطن."⁽²⁾ كان انعقاد مجلس الثورة، يتم بناء على استدعاء من الحكومة - بمبادرة منها أو بطلب من مكتب المجلس - أو باتفاق ثلثي أعضاء المجلس، وبم يكن الطريق الأخير متاحًا لبن بلة وحلفائه بناء على تجارب الدورتين السابقتين العادية والاستثنائية.

ويمكن فهم "النداء التحريضي" الصادر عن هيئة الأركان العامة على ضوء هذا المأزق بالذات، فقد انتقدت في تقرير إلى مجلس الثورة بتاريخ 10 أبريل 1962 تسيير الحكومة لشؤون الثورة ودعت أعضاء المجلس إلى تحمل مسؤولياتهم. قبل أن تطالب بمقد ندوة للإطارات أو دورة موسعة لمجلس الثورة، لوضع برنامج عمل وتعيين قيادة جديدة.⁽³⁾

1 عمر بوداود في كتابها "رسائل الحرية"، دار هومة الجزائر 2001.

2 أحاديث مع بوضياف - محمد عياش، دار هومة، الجزائر 2001.

3. HARBI, op. cit, p.335.

واستمرت الضغوط المختلفة على الحكومة المؤقتة من بن بلة وحلفائه الجدد، إلى أن رضعت في النهاية واستدعت مجلس الثورة إلى الانعقاد، مقبرة أن التحكم في الهيئة العليا ما يزال ممكنا، وأن الأغلبية داخلها ستكون لصالحها مرة أخرى⁽¹⁾.

وهكذا دعي مجلس الثورة بتشكيلته القائمة⁽²⁾ إلى الاجتماع بطرابلس ابتداء من 27 مايو، لبحث جدول أعمال يتضمن نقطتين رئيسيتين:

1 - مشروع برنامج عمل مصحوب بملحقين: الأول حول الحزب والثاني حول المهام لجمعية لجمعية التحرير الوطني.

2 - تشكيل القيادة: وهي الجلسة الأولى بعد الافتتاح الرسمي، سارع تحالف بن بلة-بومدين بطرح مسألة إجرائية باقتراح تعيين مكتب جديد لتسيير أعمال الدورة الاستثنائية، بدل المكتب الموروث عن الدورة السابقة، الذي لم يكن متحمسا لاستدعاء هذه الدورة كما سبقت الإشارة، لكن فشل في ذلك وتم تثبيت المكتب، بعد عرض الاقتراح على التصويت واعتراض 38 عضوا مقابل⁽³⁾.

والملاحظ أن مسألة الوكالات لم تطرح في الجلسة الأولى المخصصة عادة لإثبات مصورية الأعضاء الحاضرين بأشخاصهم أو بوكالاتهم، وكانت الحكومة قد درست هذه النقطة - بحسور القادة الخمسة المفرج عنهم - وحسمت فيها قبل افتتاح الدورة، على أساس أن تبلغ الوكالات كتابيا في أجل محدد⁽⁴⁾.

وخصصت الجلسات الأولى لبحث موضوع البرنامج اعتمادا على مشروع "لجنة الدراسات" 58 التي استندت في ذلك بصحة أساسية إلى وثيقة عمل

1. مبروك بالحسين في كتابه "تاء الحق"، دار هومة الجزائر 2001.

2. الميثاق من الدورة العادية السابقة (أغسطس 1961).

3. BEN KHEDDA, op. cit.

4. لجنة خبراء أسلمة تضم = بن يحيى، مالك حري، الأشرف تلم.

تقدم بها بن بلة مدعوما بكل من خيصر وبيطاط. وكانت اتحادية فرنسا قد تقدمت بدورها بمشروع برنامج - يكون باركه محمد بوضياف - لكن لم تكن له نفس الخطوة⁽¹⁾.

وعلى عكس ما يشاع بأن المجلس طوى مسرعه موضوع برنامج العمل، فقد أخذ هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والوقت، بدليل أن دراسته استغرقت عدة جلسات امتدت بضعة أيام. وقد شكلت لجنة صياغة من سبعة أعضاء، لتسجيل مختلف الآراء والمقترحات بهدف إثراء المشروع⁽²⁾. وحمل المشروع بعد المصادقة عليه، عنوان "برنامج تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" الذي اشتهر اختصارا باسم "برنامج طرابلس".

وعقب ذلك شرع المجلس في دراسة النقطة الثانية، المتعلقة بالقيادة التي تنص القوانين الأساسية على انتخابها بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

وفي هذا الصدد تلقى المجلس ثلاثة مقترحات من مختلف الأطراف، تبين أن مقترح تحالف بن بلة - بومدين كان أوفر حظا، لأنه مدعوم بقوة منظمة، كانت تستعد - سرا وعلانية - منذ أكثر من سنة لهذه المعركة السلطوية الفاصلة. وينص الاقتراح على تشكيل قيادة سباعية باسم المكتب السياسي من :

- القادة الخمسة المقترح عنهم.

- واثنين آخرين هما العقيد السعيد محمدي والرائد الحاج بن علا من القيادة الأولى للمنطقة الخامسة (غرب البلاد).

ترى لماذا هؤلاء السبعة بالذات؟

يعكس هذا الاختيار في جوهره إجماعا مزدوجا:

1 A. HAROUN, l'Etat de la discorde, Casbah editions, Alger 2000 - 1

2 هم من جهة يريد بهري بن علا محلي قياد (بايماني) هارون

- أجماعاً على بن بلة ورفاقه من القادة المسجناء الذين حافظوا على هانتهم الثورية، بمأى عن مشاكل التعبير اليومي وآثارها المدمرة أحياناً.

- أجماعاً على إقصاء "الثلاثي القوي" - سابقاً - المتكون من كريم وبن طهال وبنو الصوف. ولتحقيق هذا الإقصاء وضعت هيئة الأركان شرطين لمضوية القيادة العليا الجديدة : استبعاد المشاركين في المعارضات من جهة، والقادة "المسكرين" من جهة ثانية، ربما بخلفية سد الطريق أمام بعض قادة الولايات خاصة)

وتقدم بوضيف باقتراح قيادة من 11 عضواً، تجمع بين القادة الخمسة وقادة الولايات الستة كما ظهر اقتراح توفيقى يجمع بين الخمسة والباءات الثلاثة. لكن لا هذا ولا ذلك وجد الدعم الكافى، قياساً بالاقتراح الأول المدعوم بقوة مسلحة بتصميم حقيقى وعزم نافذ.

وأمام تعدد الاقتراحات شكل المجلس لجنة استشارة بهدف تحديد صلاحيات المكتب السياسى، وترشيح التشكيلة التى يمكن أن تظفر بتزكية ثلثي أعضائه. وباقتراح من القاعة⁽¹⁾ تم مساء 3 يونيو تعيين أعضاء اللجنة من مكتب الدورة، وإضافة عضو رابع هو الرائد بويكر القاضى (من الولاية الخامسة).

قامت اللجنة الاستشارية بسبر آراء جميع الأعضاء، بدءاً بالمرشعين لعضوية المكتب السياسى أنفسهم، لتقدم تقريرها في جلسة 9 يونيو الذى كشفت فيه عن مشاها في المهمة الدقيقة التى كلمت بها لسبيين اثنين - عدم التمكن من تقديم قائمة للمكتب السياسى، تحظى بتزكية أغلبية الثلثين.

- اعتراض بعض المرشعين على إدراجهم في القائمة.

1. صاحب الاقتراح هو بن طهال حسب علي هارون.

ويعد الاعتراف بالمشكل اقترح رئيس اللجنة تشكيل لجنة استشارة أخرى، علها تكون أوفر حظا، مع التوصية بعدم فتح النقاش من جديد تجبيا لما لا تعتمد عصيما⁽¹⁾.

وبينما التفكير جار في موضوع تشكيل لجنة ثانية، بدا للعقيد الطاهر الزبيري أن يثير موضوع التصويت باسمه ونياية عن رفاقه الثلاثة في مجلس الولاية الأولى. وكان رد رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة، أن تصويبه نياية عن رفاقه غير ممكن، لأنه لم يقدم وكالات مكتوبة للحكومة قبل افتتاح اشغال الدورة. وسائده في ذلك بن طبال وزير الدولة ما جعل الزبيري يرد بحدة مدعوها من بن بلة بنفس اللهجة

واشتد اللفظ بعد رد بن طبال ويونيدر خاصة بنفس الحدة، ما دفع رئيس مكتب الدورة محمد الصديق بن يحيى إلى رفع الجلسة.

وامام تأزم الوضع بين انصار الحكومة من جهة وبين بلة وأنصاره من جهة ثانية، عقدت الحكومة على هامش الدورة اجتماعا طارئا - بدون الوزراء الخمسة - لتقرر بالإجماع مفادرة العاصمة الليبية⁽²⁾. ويرد الرئيس بن خدة ذلك بقوله : أن المفاوضات التي سبقت الدورة والحوادث المؤسسة التي عاشتها، جعلته شخصا يقتنع بأفضلية الحفاظ على الحكومة المؤقتة لعاية إعلان الاستقلال. فهذه الهيئة - رغم ضعفها الداخلي - كانت تتمتع برصيد ضخم لدى الشعب والرأي العام الدولي، وهي إلى جانب ذلك مسؤولة مباشرة على تطبيق اتفاقيات إيفيان بدءا بتطبيق وقف القتال⁽³⁾.

وفي 7 يونيو قام مكتب الدورة بإعداد محضر ضمنه مقطعتين رئيسيتين:

- 1 - تسجيل إخفاق اللجنة الاستشارية في إقناع المرشحين لعصوية المكتب السياسي بتشكيل فريق عمل منسجم.

1 HAROUN, op. cit

2. A. HAMDANI, Le lion des djebels, Balland, Paris 1973, p.252.

3. BEN KHEDDA, op. cit.

2 - تسجيل مغادرة رئيس الحكومة ليلة 7 يونيو دون إشعار مكتب الدورة وأعضاء الحكومة، الأمر الذي حال دون مواصلة الأشغال واختتام الدورة بطريقة عادية⁽¹⁾.

وفي نفس اليوم قام أنصار بن بلة ويومنين بإعداد محضر مواز، ضمنوه تقييمهم الخاص لمهمة اللجنة الاستشارية، مقدرين أنها "توصلت إلى نتائج إيجابية بحيث تمكنت من فرز الأسماء المرشحة لتشكيل المكتب السياسي" أي الأسماء السبعة التي اقترح التحالف ترشيحها

وقع هذا المحضر - الذي اعتبر لاحقاً "محضر تقصير" - حوالي 40 عضواً،

- باعتماد وكالات العقيد الزيري الشفهية.

- بإقحام مجلس الولاية الرابعة بأعضائه الخمسة الذين تبين فيما بعد، أن الرائد بن شريف انحاز إلى التحالف دون استشارتهم أو موافقتهم.

- بإقحام ثلاثة من أعضاء مجلس الولاية الثالثة، تبين لاحقاً أنهم حافظوا على وفائهم لكريم والحكومة المؤقتة.

وتؤكد نتائج التصويت في مجلس الثورة - سواء في الدورة الناقصة أو دورة فبراير 1962 - أسوة بعدد المصوتين على المحضر الموازي، أن هناك توازناً بين الطرفين المتنازعين، إن لم نقل أنه هناك أغلبية نسبية لصالح الحكومة المؤقتة. ومعنى ذلك أن أياً منهما لم يكن يوسعه الظفر بأغلبية الثلثين لتركية اقتراحه. أي 45 صوتاً على الأقل في الدورة الأخيرة، من مجموع 68 بين حضور وتوكيل مقبول.

ولعل هذا ما نفع الحكومة وخصومها إلى نقل المعركة خارج الأطر الشرعية القائمة : الحكومة المؤقتة ومجلس الثورة، والاحتكام إلى سلطة القرار من جهة وجيش الحدود من جهة ثانية.

1. HAROUN, op. cit.,

الفترة الانتقالية السباق المزدوج

- كانت الفترة الانتقالية ضرورية لصبيين رئيسيين كما سبقت الإشارة:
- 1 - رفض الجانب الجزائري أن تشرف إدارة الاحتلال على استفتاء تقرير المصير بعد أن فقدت مصداقيتها، نتيجة تورطها السافر في تزوير الاستشارات الشعبية السابقة أثناء فترة الحرب وما قبلها.
 - 2 - رفض الجانب الفرنسي الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قبل معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير.
- ولتفادي هذا العائق، تم الاتفاق على فترة انتقالية من وقف القتال إلى تقرير المصير لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر.
- وكان الجانب الجزائري حريصا على أن تكون قصيرة بقدر الإمكان، وتعدد الفقرة "د" من البيان العام مؤسسات العترة الانتقالية في ثلاث:
- 1 - هيئة تنفيذية مؤقتة،
 - 2 - محكمة للنظام العام،
 - 3 - محافظ سام يمثل استمرار الجمهورية الفرنسية بالجزائر خلال الفترة الانتقالية.

وقد شرع في تقصيص هذه المؤسسات فور دخول اتفاق وقف القتال حيز التطبيق.

- المحافظ السامي : عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962، السيد كريستيان فوشي محافظا ساميا، بمساعدة برمار ترمكو مستشار الرئيس دوغول السابق للشؤون الجزائرية. ويعتبر المحافظ مؤتمنا طوال الفترة الانتقالية على سلطات الجمهورية الفرنسية بالجزائر، لاسيما في ميادين الدفاع والأمن، والحفاظ على النظام العام كذلك عند الضرورة (الفقرة ٤).

- محكمة النظام العام : وهي هيئة من قضاة جزائريين وفرنسيين متساوية الأعضاء.

الهيئة التنفيذية المؤقتة : وهي بمثابة الجهاز التنفيذي خلال الفترة الانتقالية، كما تدل على ذلك تسميتها "حكومة يومرداس"، بعد أن اتخذت من هذه الصاحبة الإدارية مقرا لها.

والهيئة التنفيذية مهام رئيسية ثلاث هي:

1 - ضمان سير الشؤون العمومية الخاصة بالجزائر. ويعني ذلك ضمان سير الإدارة، وفتح أبواب الشغل أمام الجزائريين في مختلف فروعها، فضلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة، لضمان عودة السكان تدريجيا إلى حياتهم العادية.

2 - الحفاظ على النظام بالاعتماد على مصالح الشرطة وقوة خاصة بحفظ الأمن توضع تحت تصرفها.

3 - تحضير وتنظيم استفتاء تقرير المصير.

هناك إذا ثلاث مهام إدارية وأمنية وسياسية.

وقد شرعت الهيئة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتها مطلع أبريل، وكان رئيسها عبد الرحمن فارس قد التحق بالجزائر في 28 مارس بعد تعيينه رسميا قبل 48 ساعة⁽¹⁾.

1 - دشّن فارس الفترة الانتقالية بوقفة رمزية في مقر الولاية العامة (قصر الحكومة)، رفقة مساعده للشؤون الإدارية المحامي عبد الرزاق شنتوف، إيداما بسلم صلاحيات الهيئة بموجب اتفاقيات إيفيان، باعتبارها حلقة وصل لمقل السيادة وأدواتها من إدارة الاحتلال إلى إدارة الجزائر المستقلة.

1 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), temps actuels, Paris 1981

وكان على "حكومة بومرداس"، أن تضمن استمرار السير العادي لأهم المرافق الإدارية لاسيما الحيوية منها. وكانت الإدارة الجزائرية يومئذ تعيش نزيعاً جراء اضطراب أحوال الأقلية الفرنسية، وبداية الرحيل الجماعي للموظفين منها، وكانوا يشكلون أكثر من 95% من السلك الإداري على الصعيدين الوطني والمحلي.

ولمعد هذا الفراغ المتزايد ومواجهة الشلل الذي يتهدد النشاط الإداري، لم تجد في متاولها سوى عدد محدود من الموظفين الجزائريين، وأكثرهم من الذين تم تكوئهم على عجل فيما يعرف "بـدفعات" سوستيل وبعدة لأكوست. لكنها ما لبثت أن تلقت دعماً غير منتظر، من بعض الطلبة الجزائريين الذين أنهوا دراستهم بالمناسبة، فهبوا يعرضون خدماتهم بأمل المساهمة في بناء الجزائر المستقلة. ومع ذلك ظل الفراغ كبيراً والعجز فادحاً، كما يكشف عن ذلك مسؤول الشؤون الإدارية الذي يقول في هذا الصدد: "جاءني مرسوم صبيح ذات يوم شاكياً يقول، أن شخصاً لا يملك الشهادة الابتدائية يشغل منصب كبير المهندسين بمديرية الأشغال العمومية! فكان جوابي - إذا عثرت على بديل حائر على الشهادة الابتدائية نصبه مكانه (1)".

ولم تكن مهمة فارس ورفاقه سهلة على صعيد آخر: وجود عرقلة مقصودة ومراخمة عبيدة من مراكز سلطة أخرى فرنسية وجزائرية في آن واحد:

- فرنسية لأن الإدارة كانت ما تزال بيد المستوطنين، والعناصر الموالية لمنظمة الجيش السري الإرهابية تعديداً، والتي تعتمد عرقلة نشاط حكومة بومرداس. ومن الأمثلة على ذلك أن السيد بالعيد عبد السلام مسؤول الشؤون الاقتصادية استدعى مديراً معنياً بالولاية العامة، ليقدّم له معلومات

1. عبد البزاق شتوف في كتابه "رواد الوطنية"، دار هومة، الجزائر 2003.

حول قطاعه فلم يستجب له، الأمر الذي دفعه إلى مداومة مكتب هذا المدير للحصول عل ما يريد⁽¹⁾

- جزائرية لوجود "منطقة الجزائر المستقلة" التي أعادت الحكومة المؤقتة تأسيسها غداة وقف القتال، بهدف المشاركة في تحجيم المنظمة الإرهابية ووقف جنونها الإجرامي
تضاف إلى ذلك الولايات الست التي شرع بعضها في خوض حرب مواقع حقيقية - على الصعيد الإداري - بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة بقيادة المقيد هواري بومدين⁽²⁾

ب - وعلى صعيد الحفاظ على الأمن والنظام العام، كانت مهمة الهيئة التمهيدية أصعب وأشد تعقيدا، بفعل تصاعد العمليات الإرهابية التي تشنها يوميا منظمة الجيش السري، والدور السلبي لمصالح الأمن القائمة المخترقة من قبل العناصر الموالية للمنظمة الإرهابية. فكان عليها إذا أن تعتمد أساسا على بقوة المحلية التي كونت على عجل من 40 ألف جندي، وعلى شرطة مساعدة مؤقتة، غير مدربة ولا مجهزة لمواجهة عصابات إرهابية محترفة.
كانت الجزائر غداة وقف القتال تعيش انملاكا شبه تام على الصعيد الأمني، ظهرت بوادره بمجرد أن علمت هذه العصابات بفحوى الاتفاق الحاصل في "كي روس". وبلغ الانعلات الأمني ذروته في المدن الكبرى التي تقطنها أقليات فرنسية هامة - عنديا - على غرار العاصمة وهران وسبدي بالعباس وعصابة - إلخ.

وتمكس أرقام العمليات خطورة التصعيد الإرهابي الجنوبي، إذ بلغت في مارس 611 عملية وهي أبريل 647، لتتصاعف في مايو 1728 عملية⁽³⁾.

1. بكميد عبد السلام، في كتابنا "علاء الحق" دار عومة الجزائر 2001.

2. الطاهر الزبيري، في كتابنا "تواريخ عظيمة"، دار عومة، الجزائر 2003.

3. ALLEC, op. cit.

وطالت موجة الإرهاب الجبان المرمى في بعض العيادات، كما حدث بالعاصمة حيث هاجمت العصابات المسلحة عيادة بوفريزي، وهي وهران حيث داهمت عيادة "لاربيار".

وايضا من منتصف أبريل، بدأت "منظمة الجيش السري" - بقيادة الضباط المتطرفين في الجيش الفرنسي - تتنهج "سياسة الأرض المحروقة" على أوسع نطاق وقد دسها بوهان الجبرال "قاردي" الذي أخذ يعرض الفرنسيين على الرحيل دون ترك أي شيء وراءهم.⁽¹⁾

وامتدت هذه "السياسة" في 7 يونيو إلى المكتبات والمنشآت التربوية، وفي هذا السياق تم إحراق مكتبة جامعة الجزائر التي كانت تحتوي وحدها على أكثر من 600 ألف عنوان.

وأحرقت المنظمة الإرهابية من جهة أخرى مخازن البنزين بوهان التي ظلت تلتهب طوال 3 أيام. وما لبث الجنون الإرهابي أن ضرب بقوة في العاصمة، عبر جريمة 2 مايو التي استهدفت عمال الميناء الذين سقط منهم أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى.

حاول رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان هارس، مواجهة الانتفلات الأمني بإجراء اتصالات سرية مع المنظمة الإرهابية بهدف وضع حد لمفاكرها اليومية. وكانت هذه الاتصالات تحري تحت رعاية شخصيات مثل جاك شوهاليي رئيس بلدية العاصمة سابقا وغيره، وبمباركة من المحافظ السامي شخصيا.

غير أن المنظمة الإرهابية كانت تستغل هذا الاتصال في حملة دعائية - لا تقل جنوبا - تحاول من خلالها إظهار نفسها نداء لجبهة التحرير الوطني مع إيهام الأقلية الفرنسية المضللة والحائرة، بأنها على وشك إبرام اتفاقيات مع ممثلي الجبهة، لا تقل أهمية عن اتفاقيات إيفيان⁽²⁾

1. Y COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971

بلغت أبعاد هذه العملية آذان الحكومة المؤقتة بتونس، فطلبت من فارس وقف اتصالاته بالمنظمة الإرهابية فوراً.

عقب ذلك اجتمع المحافظ السامي بمنسق مجموعة جبهة التحرير في "حكومة بومرداس"، ليكشفه بأن الرئيس الفرنسي كان ينظر بعين الرضى لاتصالات فارس بالمنظمة الإرهابية، ولا يرى حرجاً في استئنافها من باب تعليمين الأقلية الفرنسية على مستقبلها بالجزائر من جهة، وتسهيل مهمته هو أمام دهاة "الجزائر الفرنسية" من جهة ثانية. وأكد له بالمناسبة، أن الاتصالات المرغوبة لن يكون لها أدنى تأثير على اتفاقيات إيفيان.

سافر الدكتور شوقي مصطفى إلى تونس رفقة رئيس الهيئة التنفيذية، في أجواء الخلافات التي أعقبت افتراق المجلس الوطني للثورة الجزائرية - بدون اتفاق على تشكيلة المكتب السياسي - ليطرح الموضوع على الرئيس بن خدة، مرفوقاً بطلب المنظمة الإرهابية ألا يكون الانتقام بعد الاستقلال وما دامت الحكومة التزمت بذلك في اتفاقيات إيفيان فلم يمانع مبلغها.

وعلى هذا الأساس اجتمع مصطفى بعد عودته من تونس برئيس "منظمة الجيش السري" جاك سوزيني، واتفق معه على وقف الاقتتال الجاري بين الجزائريين والمستوطنين مع تعهده بتجنب الانتقام بعد الاستقلال، على أن يعلن كل طرف على حدة عما تم التوصل إليه.

تم ذلك مساء 17 يوليوز، وبمجرد الإعلان عن الاتفاق ارتفعت أصوات التهديد من داخل الجزائر وخارجها. بدأ بالحكومة المؤقتة بتونس وبمسؤولي منطقة الجزائر المستقلة وفي أجواء المرايدات السياسية اسبائبة يومئذ في أوساط الحكومة المؤقتة ومجلس الثورة، اكتسى التهديد طابع حملة واسعة النطاق، شارك فيها خيصر وبيطاط، فصلاً عن وكالة الأنباء الجزائرية⁽¹⁾

1. شوقي مصطفى، "رواد الوطنية" مصدر سبق.

ولم يقف إلى جانب مصطفى ورفاقه سوى بالقاسم كريم - نائب رئيس الحكومة ووريو الداخلية - والعقيد محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة. لكن هذا المراء - الوحيد - لم يكن كافيا، الأمر الذي أدى إلى استقالة الدكتور مصطفى ورفاقه ممثلي جبهة التحرير في "حكومة بومرداس". وقد برروا ذلك في رسالة بتاريخ 27 يونيو ٩:

- حملة الاستتار والتدبير بالاتفاق، رغم موافقة الرئيس بن خدة شخصيا على مضمونه بحضور وزير الدولة عبد الله بن مبال،
- تردد الحكومة في تكوين "هيئة تنسيق ما بين الولايات"، رغم أهمية هذه الهيئة في مساعدة مجموعة الجبهة على أداء مهامها بفعالية
وتكشف رسالة الاستقالة من جهة أخرى، أن الحكومة المؤقتة عندما استقبلت مصطفى ورفاقه، لم تكتف بالمواظبة المبدئية، بل أوصت بمطالبة السلطة الإرهابية بما يلي:

- 1 - إعلان وقف القتال.
- 2 - مساندة اتفاقيات إيفيان علانية.
- 3 - إدامة أعمال العنف مهما كانت^(١).

المهم أن ما عرف "اتفاق مصطفى - سورني" ساهم في وقف الجنون الإرهابي الذي خلف نحو 12 ألف قتيل في صفوف الجزائريين^(٢). وقد استعلت ذلك سلطات الثورة الانتقالية، لتقرر رفع حظر التجول ابتداء من 20 يونيو، هذا النظام القنصر الذي فرض على الشعب الجزائري ابتداء من 16 مارس 1956.
ج - وبخصوص استفتاء تقرير المصير كان على "حكومة بومرداس"، أن تقترح موعدا خلال الشهرين المواليين لتتصيحها، وقد تم الاتفاق في نهاية المطاف - بعد استشارة الحكومة المؤقتة والمحافظة السامي - على تاريخ فاتح يوليو 1962

1 M. HARBI, Les archives de la révolution algérienne, éditions Jeune Afrique, Paris 1961
2 R. MALEK, l'Algérie Evian, éditions Del-la-b, Alger 1993

وبناء على ذلك شكلت لجنة خاصة، أسست رئاستها إلى المحامي قدور ساطور - العضو القيادي السابق في حرب البليان. وقد سارعت اللجنة بوضع الترتيبات اللازمة، بدءا بتصويب اللجان العمالية (الولائية)، والشرع في إحصاء الناخبين، بما في ذلك المقيمين منهم خارج التراب الوطني، لضمان مشاركتهم في الأجل المحدد.

وسارت لتحضيرات بصورة عادية، رغم الظروف الأمنية الاستثنائية، نتيجة الإرهاب الجنوني الذي تمارسه منظمة الجيش السري - وكان الهاجس الوحيد الذي يورق رئيس اللجنة ومساعديه، هو أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية! فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين إلى تسجيل أنفسهم في أكثر من مكان، مما قد يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه، وربما استغلال ذلك من الجانب الفرنسي، وإعلان عدم اعترافه بالنتائج، وما يترتب عليها من الاعتراف باستقلال الجزائر!

لكن لحسن الحظ أن مثل هذه المحاول لم تكن مؤسسة، وسار الاستفتاء في ظروف ملائمة بصفة عامة.

كان السؤال المطروح على الناخبين هو: "هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا حسب الشروط المعقدة في بيانات 19 مارس 1962؟". وجاءت نتائج الجواب كما يلي:

- مجموع المسجلين : 6 549 736

- مجموع المصوتين : 6017 680

- المصوتون بـ "نعم" : 5957 581

- المصوتون بـ "لا" : 16 534

- الأوراق البيضاء الملقاة : 25 565

هذه النتائج أعلن عنها رئيس لجنة الاستفتاء صبيحة الثلاثاء 3 يوليو، وختمها معلقا : أن الناجحين أجابوا بنعم حسب الأغلبية المعلقة أعلاه (1). وبناء على هذه النتائج أعلن الرئيس الفرنسي شارل دوغول اعتراف بلاده باستقلال الجزائر. وتوقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون لهلة الثلاثاء بطلي أعلامهم في مختلف أنحاء الجزائر. بعد أن ظلت ترفرف في سماءها طيلة 132 سنة.

وامام مبنى "حكومة بومرداس" فعلوا ذلك أيضا، وأضافوا إليه اقتلاع السارية المعدنية التي كان العلم معلقا عليها (وقد قامت الكشافة الإسلامية على جناح السرعة، بصنع سارية خشبية لرفع علم الاستقلال والحرية، بمجرد اعتراف الفرنسيين بنتائج تقرير المصير، لتكون الهيئة التنفيذية في الموعد أيضا).

وبعد الاستقلال بقيت "حكومة بومرداس" مهمة أخيرة : أن تنظم بعد ثلاثة أسابيع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لتسلم إليه رسميا مقاليد الحكم وأدوات السيادة، نيابة عن الشعب الجزائري صاحب الكلمة الفصل في هذا الموضوع.

جيش التحرير في معارك الشوط الأخير

اجتمع الرئيس شارل دوغول أثناء جولته الصاخبة في الجزائر - ابتداء من 9 ديسمبر 1960 - في تلمسان بقيادة جيش الاحتلال في المناطق المربية والحدودية، فقدموا له بالمناسبة تقارير متفائلة عن الوضعية العسكرية هناك والتي تتميز - في تقديرهم - بالإغلاق المحكم للحدود وانمكاس ذلك في تناقص "المتطرفين" وكذلك أسلحتهم يوما بعد يوم. لكن عندما استخلص الرئيس الزائر من هذه التقارير المتفائلة، أنه أصبح بالإمكان تخفيض تعداد القوات الفرنسية

1. مطربين التومي، كداء الحق، مصدر سابق.

بالجزائر، رد هؤلاء القادة عليه بصوت واحد : لا لا لا وقام جنرال من بينهم يفسر هذا الرفض الجماعي قائلا . كوفعلنا ذلك لعاد كل شيء كما كان في السابق⁽¹⁾ والواقع أن للوضعية العسكرية في نهاية 1960 كانت تسير فعلا باتجاه العودة كما في السابق²، لأن وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات، كانت بصدد معلومة الانتشار بعد احتواء مدممات مخطط شال وعملياته الكبرى، وكانت تساعدنا في ذلك آفاق المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، تلكم الآفاق التي دفعت العديد من المعتندين في صفوف الجيش الفرنسي، وحتى عناصر "الحركة" إلى القرار بأسلحتهم والالتحاق بجيش التحرير، يؤكد ذلك انتشار الكماح المسلح في الجبال والأرياف وحتى في أعماق الصحراء، فصلا عن تجديد العمليات الفدائية في العاصمة ذاتها.

وانطلاقا من هذه الوضعية العسكرية المريحة - نسبيًا - رفضت الحكومة المؤقتة قبيل مفاوضات إيفيان الأولى طلب الجانب الفرنسي التزام هدنة بالعدسية، ما جعله يبادر بإعلانها من طرف واحد ابتداء من 20 مايو 1961 - تزامنا مع بدء المفاوضات - بنية إخراج بالقاسم كريم ورفاقه في الوفد الجزائري.

ومن جهة أخرى كان جيش التحرير بالمناطق الحدودية يواصل تطوره السريع، بعد أن دعم صفوفه عددا وعدة وكفاءة، فقد بلغ تعداد في ربيع مفس السنة زهاء 20 ألفا بالحدود الشرقية و10 آلاف بالحدود الغربية، قبل أن يرتفع بعد أقل من سنة إلى أكثر من 40 ألفا هنا وهناك⁽²⁾.

وكان في متناوله من مخزون الأسلحة ما يكفي لتجهيز جيش قوامه 200 ألف جندي⁽³⁾.

1 الرائد الجيلالي فراس (عقار)، الشروق اليوم عدد 4، سبتمبر 2006

2. التعداد بعد وقف القتال بلغ 46 ألف جندي.

3 BOUSSOIF, in Herbi, Les archives de la révolution algérienne, éditions J'Afrique, Paris 1981.

وقد تعكنت وزارة التسليح والاتصالات العامة بصيغة خاصة، من ضمان تعدد وتنوع مصادر السلاح:

1 - بدما بإقامة صناعة أسلحة بكل من المغرب وتونس، دخلت في طور الإنتاج فعلا - قنابل يدوية، قذائف مدفعية، فضلا عن الرشاشات الخفيفة وبعض أنواع المدافع مثل الباروكا، والمورتي 60 خاصة.

وكانت ضرورة بو الصوف من باب الاعتماد على النفس في هذا الميدان الحيوي - تنوي تطوير الصناعة الحربية، سواء لتلبية حاجات الكفاح المسلح المتزايدة أو ضمن أفاق الجزائر المستقلة (1).

2 - بالاعتماد على التهريب ودعم البلدان الشقيقة مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق، والصديقة أيضا على غرار تشيكوسلوفاكيا والصين وروسيا... وفي هذا الصدد يذكر بو الصوف في تقرير لمجلس الثورة - دورة أغسطس 1961 - الأرقام التالية.

- تسلم 15 ألف طن من تشيكوسلوفاكيا.

- تسلم 25 ألف طن من الصين وروسيا

وبحسبهم إمداد الجبهتين الشرقية والغربية يذكر أن الأولى استلمت 42 ألف طن، بينما لم تتجاوز حصة الثانية 4500 طن.

وكان بن طبال قد فسر هذا التباين في إمداد الجبهتين بالوضعية الجغرافية غير المناسبة (2)، في إشارة إلى مصاعب النقل عن طريق البواخر التي كثيرا ما تتعرض للحجز، نتيجة الرقابة المشددة لأساطيل فرنسا والهدف الأملسي (3).

1 IBID.

2 IBID.

3 حجر باخرة تيمريكو مثلا في 21 سبتمبر 1961 وكلفت على متنها كميات هامة من الرشاشات الثقيلة بدخولها.

ومهما يكن فإن إمداد الداخل بوسائل تمذية دوامة الحرب الشعبية، كانت دائما على رأس اشغالات قادة الثورة في الخارج، كما تدل ذلك مختلف الحيل التي لجأوا إليها لتمكين الولايات من وسائل المقاومة للضرورية. على سبيل المثال:

1 - استعملت "شركة النجاح" غطاء لتصدير الزيت من تونس إلى شركة تامزالي بالعاصمة، وكانت هذه المادة ترسل في براميل صنعت خصيصا في ورشات مصالح الإمداد، بكيفية يمكن استعمالها كذلك لتهريب كميات من الأسلحة الخفيفة، كان الضدائيون بالجزائر وضواحيها في أمس الحاجة إليها⁽¹⁾.

2 - استعملت مصالح بو الصوف في المغرب، برجل الأعمال بن شيكو لتهريب كميات هامة من الأسلحة داخل لقائف الزيت (المستعملة في البناء لمنع تسرب الماء). وكانت هذه الأسلحة موجهة إلى الولايات الخامسة والرابعة والثالثة والثانية.

وكانت نسبة النجاح في هذه العملية (4) على (5)⁽²⁾.

وعرف سلاح الإشارة بدوره تطورا سريعا، تعبيرا عن اعتماد جيش التحرير كذلك لاستعمال وسائل الاتصال الحديثة في الميدان العسكري على نطاق واسع. تؤكد ذلك شبكات اللاسلكي التي أصبحت تمتد إلى ما وراء حدود الجزائر : إلى مرسى مطروح (مصر) وباماكو (مالي) وكونا كوي (غينا). وتضمن هذه الشبكات عبر محطاتها العديدة، اتصال مصالح الحكومة ببعضها ببعض وهيئة الأركان بمختلف الولايات⁽³⁾.

يمثل هذه الإمكانيات كل من الطبيعي أن ترفع قدرات جيش التحرير القتالية، سواء في الولايات أو بالمناطق الحدودية حيث أصبح يشكل تهديدا

1 A. BOUZBID. La logistique durant la guerre de libération, Biblio polis, Alger 2005.

2. M. LAMKAMI, Les hommes de l'ombre, A.N.E.P. Alger 2004.

3. S. SEDDAR, ondes de choc, A.N.E.P. Alger 2002.

جديا لجيش الاحتلال، بدليل تعبئة 200 ألف جندي لحماية الحدود، رغم الخلل والدفاعية المكهربة التي أقامها على امتدادها⁽¹⁾.
وتؤكد حصيلة الحكومة المؤقتة في الميدان العسكري المقدمة إلى مجلس الثورة في دورة أغسطس 1961، حيوية جيش التحرير المنزايمة الذي نمت وحداته المختلفة خلال 18 شهرا - من فبراير 1960 إلى يوليو 1961: - 740 كمينا،

- 1516 عملية مناوشة،

- 1158 عملية تخريبية،

- 704 اشتباك⁽²⁾.

هذه الحصيلة الوطنية صنعتها مختلف وحدات جيش التحرير، داخل الجزائر وعلى حدودها الشرقية والعمرية، دون أن ننسى مجموعات القداء في المدن المحاصرة.

- جيش التحرير في الولاية الثالثة مثلا نفذ خلال 1961 شهرا قبل وقف القتال : 174 كمينا و 155 هجوما فضلا عن 333 معركة واشتباكا و 85 عملية فدائية⁽³⁾.

- وتنفذت وحدات القاعدة الشرقية في نفس الفترة 125 كمينا وخاصيت 60 معركة، فضلا عن قيامها بـ 50 هجوما⁽⁴⁾.

- وعبر جيش التحرير عن وجوده بقوة في الولاية السادسة، رافعا علم الجزائر في أقصى التخوم الجنوبية الجزائرية التونسية، ومبلعا صوتهما - بحد السلاح - من تامنراست إلى جبال بوكحيل وامساعد ونواحي المنيرة ومنطلي وغرداية⁽⁵⁾.

1. ABBAS, in HARBI, op. cit.

2. IBID.

3. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، تيزي وزو، أبريل 1987.

4. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الطارف، أبريل 1987.

5. تقرير الجهوي للولاية السادسة، بوسعادة، أبريل 1987.

~ وشهدت العاصمة سنة 1961 - مثلاً - عمليتين فدائيتين استهدفت اثنتين من كبار رؤوس الخيانة وهما:

1 - العميل مبروك كواره الذي كان يقوم بدوره الخياني - لعائدة محادثات العدو - في محيط وزير القوات المسلحة بالقاسم كريم، قبل أن يسرق "مرسيدس" الوزير ويغربها إلى قاعدة بنزرت الفرنسية (وقد عاد العميل إلى الجزائر ليضع نفسه تحت أوامر ضباط "الصو"⁽¹⁾ الذين وظفوه في حملة شرسة على الحكومة المؤقتة وبعض رجالها) وقد نفذ فيه حكم الإعدام في 24 أغسطس 1961 وهو يقود "المرسيدس" المسروقة بشارع "بري" (الشهداء حالياً)⁽²⁾.

2 - الخائن حسن غند ريش الذي أوقع بالشهيدين ذبيح الشريف وحاجي صمصاني، قبل أن يهدد صاحب نعمته ياسف السعدي في صائفة 1957. وقد أعدم في 10 أكتوبر الموالي⁽³⁾.

وخلال نفس الفترة ضرب جيش التحرير بقوة في المناطق الحدودية، كما تؤكد ذلك هجوماته المتكررة على مراكز العدو والعمليات الدورية التي تستهدف خط شال على وجه الخصوص، والتي استمرت حتى 6 مارس 1962 قبيل وقف القتال بأقل من أسبوعين.

وقد نشط جيش التحرير على نحو خاص أثناء "الهدية" التي أعلنها الجانب الفرنسي من طرف واحد ابتداء من 20 مايو كما سبقته الإشارة، حيث تمكنت وحداته من تدمير عدد من مراكز العدو واحتلال بعضها. وكان لخط شال نصيب الأسد من هذه العمليات الحربية التي ازدادت كثافتها انارية بفضل المدفعية للصينية الخفيفة.

1 - أحمد حدادو (الكاب) في كتابنا "مقتلون في ركاب الثورة" دار مودة الجزائر 2004.

2 - M. FERAOUN, Journal, le scot, Paris 1962.

3 - Y. COURRIERE, les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971.

كان "حط شال" و"حط موريس" يؤرقان قادة الثورة، لتأثيراتهما السلبية هي عملية إمداد الولايات بما تحتاج من سلاح وأموال. وقد استعانت الحكومة لتجاوز هذه العقبة بالبلدان الشقيقة (مصر، سوريا، أندونيسيا) والصديقة (الصين، يوغوسلافيا، الاتحاد السوفييتي...) وانتجت من ذلك إلى الخلاصة التالية: حسب تجربة 4 سنوات مع هذه الحطوط الدهاعية المعقدة يبدو من الصعب - في ظل إمكانيات جيش التحرير وحده - زعزعة قوات العدو القائمة بحمايته وحراسته، وأحرى وأولى تدمير تلك الحطوط بصمة منتظمة.

وكن رأي الخبراء العسكريين من البلدان آفة الذكر، أن الحل الوحيد يكمن في توفير الشروط التالية

- اعتماد الطيران والمدفعية الثقيلة والهجوم بأعداد مناسبة من الجنود، وكل توفير هذه الشروط يعني جر كل من تونس والمغرب إلى الحرب، ولم يكن ذلك مرغوبا ولا مقبولا⁽¹⁾.

لذا واصل جيش التحرير الاعتماد على قدراته الذاتية أساسا رغم تشكله الثقيلة أحيانا مثلا عبر الحدود خلال 18 شهرا (من فبراير 1960 إلى يوليو 1961) زهاء 1300 جندي باتجاه الأولى والخامسة ومنطقة ما بين تلمسان⁽²⁾. استشهد منهم حوالي ألفا⁽³⁾.

ويحترق "موريسون" أنفسهم بأن هذه الحطوط الدهاعية - التي أبدعت الهندسة العسكرية في تمجيحها - كانت لها مصاعفات لم تكن متوقعة ولا مرغوبة فقد ساهمت في إبراز جيش الحدود على حساب قوات الداخل التي كانت بدرة الاحتلال تفصل التفاوض عنها⁽⁴⁾.

1 ABBAS, in HARBL op cit

2 ثمة جنود 300 كحد تقريبا وعمرهم يصل 30 كم

3 ABBAS, in HARBL, op cit

4 J MORIN, DE GAULLE et l'Algérie ALBIN Michel, Paris 1994

ورقة جيش التحرير في المفاوضات

عشية مفاوضات إيفيان الأولى (20 مايو 1961)، سعى أعلام الحكومة المؤقتة إلى استعمال ورقة جيش التحرير الوطني استعمالا مزدوجا : تأكيد دور الكفاح المسلح في الوصول إلى هذه المرحلة التي تبشر باستقلال وشيك من جهة، وتوظيفه في نفس الوقت كورقة ضغط على المفاوض الفرنسي من جهة ثانية (1). واستمرت الحكومة على نفس النهج قبيل الشوط الأخير من المفاوضات في إيفيان الثانية (7 مارس 1962)، عندما نشرت "المجاهد" مقالا مطولا بعنوان : "جيشنا القوة الضاربة" (2).

وفي العدد الخاص بوقف القتال (19 مارس)، كانت الصورة المنشورة على الصفحة الأولى لصابط يامر عبر مكبر الصوت بوقف إطلاق النار. وقد أرفقت "المجاهد" الصورة بعناوين مثل : "مع جيش التحرير في معاركه البطولية"، "تواصل المعارك حتى وقف القتال"، بمعنى نحن مستعدون لمواصلة الحرب إذا فشلت المفاوضات مرة أخرى (3).

ظهر أن هذه الصورة عن جيش يقف وراء حكومته على أتم الاستعداد لتنفيذ ما تأمر به، كانت تحفي أزمة زاحفة خطيرة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة القيادة الفعلية لجيش التحرير الوطني.

وقد بدأت هذه الأزمة في البرور عشية إيفيان الأولى، عندما شاركت هيئة الأركان مرغمة في المفاوضات بواسطة قائد أحمد وعلي منجلي (4). وظهرت للعيان في يوليو 1961، لاسيما بعد تقديم هيئة الأركان استقالتها في 15 منه.

1. المجاهد، عدد 92، 27 مارس 1961.

2. المجاهد، عدد 114، 5 فبراير 1962.

3. المجاهد، عدد 117، 20 مارس 1962.

4. سبب إلى أحمد قائد قوله : "كنت إلى كنهه خبير مواظقا".

وقد أدت هذه الاستقالة إلى تدهور خطير في علاقات بومدين ورفاقه بالحكومة المؤقتة عامة، وبالأفنديين فيها على وجه الخصوص وفي مقدمتهم وزير الخارجية ثم الداخلية بالقاسم كريم. وكان من نتائج ذلك تهديداتهم في المراحل السرية الأخيرة من المفاوضات، ما جعلهم يتدخلون - مبدئياً - على الاتفاقات المبرمة أثناء عرضها على مجلس الثورة في أواخر فبراير 1962، وتبلى ذلك في خروجهم على الإجماع كما سبقت الإشارة في فصل سابق. وتفسر هذه التطورات غياب هيئة الأركان عن مفاوضات إيديان الثانية، وتمويضها بالعقيد بن عودة (عمار) بن مصطفى بحسبة تمثيل جيش التحرير الوطني.

وخلال وقف القتال تمتر التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وهيئة الأركان، حول ممثلي جيش التحرير في لجان وقف إطلاق النار، الأمر الذي جعل الحكومة تبادر بتعيين النقيب محمد علاهم ممثلاً في اللجنة المركزية لوقف القتال بعد ترقيته إلى مرتبة رائد. وكانت هذه المبادرة مثار احتجاج من هيئة الأركان، بدعوى أن اقتراح الترقية كان من المفروض أن يصدر عنها (1). وفي تقرير إلى مجلس الثورة بتاريخ 10 أبريل 1962 نددت الهيئة بموقف الحكومة بلهجة تنهت باتجاه تطور الأحداث لاحقاً، إذ قالت أن طريقة الحكومة في التعامل معها تؤدي حتماً إلى مواجهة مأساوية (2). وكان ذلك فعلاً، بعد أن قررت الحكومة عزل العقيد بومدين ورفاقه في 30 يونيو 1962.

العصيان المبرمج والقوة الصاعدة

كان مجلس الثورة قد ألقى في دورة ديسمبر 1959 - يناير 1960 وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة الثانية، وأحل محلها - شكلياً - لجنة وزارية

1. In HARBEL, op. cit.

2. IBID

للحرب¹ مكونة من "الثلاثي القوي" كديم - بو الصوف - بن طيال، وبتهمة من وزير الدفاع السابق نفسه، أنشأ هيئة أركان بصلاحيات واسعة على أساس أن تعمل تحت إشراف اللجنة الثلاثية.

غير أن انشغال الثلاثة بمهامهم القهادية الوزارية المديدة والعنصرية - انطلاقاً من تونس أو القاهرة - بعيداً عن شارديماو من جهة، والتنافس الخفي - الحاد - فيما بينهم - الذي جعلهم يعيدون بعضهم بعضاً إلى حد ما - من جهة ثانية، كان في صالح قائد الأركان الجديد ومساعديه الذين أخذ شأهم يتماثل يوماً بعد يوم، في ظل الاحتكاك بالعوات المراهقة على الحدود وبمشاكلها الموضوعية والذاتية، حتى أصبحوا عملياً بمثابة القيادة الفعلية لهذه القوات.

في ظل هذه الظروف المواتية - بعيداً عن الرقابة الفعلية للجنة الثلاثية - تكونت لدى العقيد هوازي بومدين ورفاقه قناعة مرسوخة:

- أن لهم دوراً في إطار مشروع الثورة الجزائرية، ينبغي أن يستعدوا للاضطلاع به.

- أن الحكومة المؤقتة لا تشاطرهم هذه النظرة لأنفسهم ولدورهم، وإنما ترشحهم - في الجزائر المستقلة - لدور جيش كلاسيكي قابض في لكتاته، حبيس ما يمكن أن توفر له من إمكانيات لا غير.

وكانت مُحَصَّلة هذه القناعة المزدوجة هي رفض هذا الاحتمال⁽¹⁾ تحت غطاء "الرسالة الثورية" للجيش بعد الاستقلال، وهذا هو مضمون الشعار المعلق بمكاتب هيئة الأركان بفارديماو: "الحكومة تمر والثورة تستمر"⁽²⁾ واستعداداً لهذه "الرسالة" حرصت هيئة الأركان على تأكيد استقلاليتها البطامية، بالفصل أولاً بين الجيش ووزارة التسليح والاتصالات العامة التي كان يتربح على عرشها بو الصوف بدون منازع.

1 هذا الرقص واضح في رسالة استقالة هيئة الأركان بتاريخ 15 يوليو 1961.

2. COURRIERE, op. cit.

وقامت على نفس النهج بناء على ذلك، بإنشاء مصالح موارية بدما بمصالح الاستعلام والإعلام.

وشهدت سنة 1961 ظهور هيئة الأركان على رأس جيش الحدود - العنظم والمصلح جيدا - كقوة صاعدة، تحاول استقطاب ما استطاعت من قوى حية حولها، تحمزا لمعركة قادمة في سبيل السلطة لا ريب فيها.

وما لبثت هيئة الأركان أن تخلصت من الوصاية الشكلية للجنة الثلاثية، بعد قرار مجلس الثورة في دورة أغسطس من نفس السنة حل هذه اللجنة. وقد عرفت الدورة صراعا حادا بين "الثلاثي القوي" و"الثلاثي الصاعد" الذي حاول جاهدا أن يقف ندا له.

ويلغ شعور هيئة الأركان بالقوة غداة هذه الدورة، إلى درجة مساومة رئيس الحكومة الجديد بن يوسف بن خدة على التخلّص من خصومها الثلاثة، لأنها أصبحت ترى نفسها "قوة الثورة الرئيمية" باختصار⁽¹⁾ هذه "القوة" تمكنت في أواخر العام من تحقيق فتح حاسم - على حساب "العرس القديم" - في سياق الحكم ١٩:

١ - عقد تحالف مع أحمد بن بلة أبرز وأقوى القادة الخمسة السجناء وأكثرهم طموحا وثعلفا بالسلطة كذلك.

2 - تبني فكرة مشروع برنامج للجزائر المستقلة، بأمر الحليف الجديد بوضع مسودته مستعينا في ذلك باثنين من رفاقه، محمد خيضر ورابح بيطاط.

وهي الفترة التي سبقت مفاوضات إيفيان الثانية - التي توجت بوقف القتال في ١٩ مارس 1962 - بادرت هيئة الأركان بتنظيم سلسلة من الندوات لإثراء هذا المشروع، بعد استلام نسخة من مسودته بعث بها بن بلة من قصر "أولونوا". وقد استعلت الهيئة الأحواء الملائمة لوضع ميثاق لجيش التحرير،

١ شهادة علي ملجلي في كتابنا رواد الوطنية، روا هومة، الجزائر 2003.

ضمنته نظرتها إلى الاستقلال وطبيعة نظام الحكم، والثقافة الوطنية الجديدة ومكانة اللغة العربية... فضلا عن بعض التصورات العملية كالصرامة في التسيير وحسن التصرف في المال العام - إلخ.

وتم بالمناسبة إصدار العدد الأول من مجلة "الجيش" كرية للقوة الصاعدة، لتحمل دعوة الالتفاف حولها تأهباً للمعارك السياسية القادمة⁽¹⁾. وتبرز عبر تصريحات قائد الأركان خلال الفترة ما بين وقف القتال واستملاء تقرير العصور (فانح يوليو) جملة من الحقائق أهمها:

1 - "أن الاستقلال لا يعني الثورة. أي أن المعركة مستمرة وستكون أكثر ضراوة من أي وقت مضى"⁽²⁾.

2 - "أن تحقيق أهداف الثورة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي يتطلب مزيداً من التجهد لأن الطريق ما يزال محفوظاً بالصعاب"⁽³⁾.

مثل هذه القناعات من الطبعي أن تهرس الاحتكام إلى القوة، في ظل انهيار نفوذ "الحرس القديم" وتفكك أنصاره بناء على ذلك الأمر الذي سهل مهمة تحييد مرتكزات هذا الحرس، بدءاً بالجهاز الحكومي - بما في ذلك جهاز بواصوف نفسه - والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ممثلاً اشريعة التاريخية والثورية منذ مؤتمر الصومام.

وغداة إعلان الاستقلال في 3 يوليو والاحتمال به رسمياً في 5 منه، دخل جيش الحدود لينصب نفسه ككتظليم جاهر لاحتواء عناصر جيش التحرير بالولايات، في إطار عملية تحويل وصهر تحت تسمية جديدة، "الجيش الوطني اشعبي". هذه التسمية التي تم الإعلان عنها أول مرة في 27 أغسطس الموالي،

1. شهادة الدكتور مولود بيهوان في كتابنا "بناء الحق"، دار هومة، الجزائر 2001.

2. في امروقت القتل في 19 مارس 1962.

3. في تجمع 18 أبريل على الحدود الشرقية بعمشور أريمة من القارة للسجناء بن بلة، آيت أحمد، خضر بيطاح.

أثناء تجمع وحدات الجيش الجديد ببوسعادة تمهيدا للزحف على العاصمة، لاستلام مقاليد الحكم باسم "المكتب السياسي" عنوان التحالف المائز : تحالف هيئة الأركان والقائد التاريخي أحمد بن بلة.

دبلوماسية... بلغة الثوار

واصلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حضورها على الساحة الدولية كأقوى ما يكون، خلال الشوط الأخير من حرب طويلة شرسة، رغم مشاكل المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وانشغالات الوضع الداخلي الذي اتخذ منعطفًا سياسيًا حاسمًا عقب مظاهرات ديسمبر 1960، ومنعرجًا خطيرًا كذلك بظهور الإرهاب الشامل بقيادة "المنظمة المسلحة السرية" (أواس) مطلع 1961.

ويمكن متابعة هذا الحضور - باختصار - عبر بعض الزيارات المتميزة، وكذلك بعض المواقف الجريئة الواضحة من قضايا محددة، مثل مشكلة الكونفو وتفكك الجمهورية العربية المتحدة.

أولاً : زيارات متميزة

دشن رئيس الحكومة فرحات عباس سنة 1961 بجولة في غضون يناير وفبراير، قادته إلى كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغفورة وسيلان (سريلانكا)، وحسب تقرير لوزير الخارجية أن الزيارة حققت نتائج ملموسة، بعدما من جاكرتا التي رفعت حجم مساعداتها المالية والسياسية والمادية. وقد استغل خليف الرئيس أحمد سوكارنو استعداد الطيب نحو القضية الجزائرية، فطلب إليه السعي لقعد مؤتمر آفرو آسيوي حولها.

وفي منتصف ديسمبر من نفس السنة، قام الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بأول زيارة رسمية إلى مصر، فاستقبل بكل ما يليق

برؤساء الدول المستقلة، وحرص الرئيس جمال عبد الناصر على زيارته في مقر إقامته وتناول الطعام على مائته.

وقبل مغادرة القاهرة في 15 ديسمبر صرح الرئيس الجراثري قائلا، أن الزيارة كانت فرصة لإحاطة نظيره المصري بآخر تطورات القضية ووسائل دعمها في تلك المرحلة الحاسمة من مسيرتها، وأنه لقي لديه ومساعديه كل التفهم والتأييد.⁽¹⁾

ثانياً : مواقف صريحة

1 - في أكتوبر 1961 قررت سوريا الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، عنوان دولة الوحدة مع مصر منذ مطلع 1958. وأمام هذا التطور المفاجئ سارع الرئيس بن خدة بالتعبير عن أسفه للرئيس عبد الناصر، ولم تتردد "المجاهد" في استخلاص العبرة من تلك التجربة الوحيدة الأوى بالتأكيد على:

- "أن الوحدة شجرة تنبت من الأرض ولا تنزل من السماء".

- أن التجربة درس لتحضير الوحدة تحضيراً أفضل في المستقبل، ولا ينبغي أن تكون مثبطاً لمزائم العمل لوحدة العرب.⁽²⁾

2 - عبرت الحكومة المؤقتة بلفة الثوار عن موقفها من تدخل الدول الاستعمارية العربية في الكونغو، لقلب نظام الرئيس باتريس لومبا في فبراير 1961 تحت غطاء الأمم المتحدة. فقد سارعت بإدانة المؤامرة، وما أسعته - "التواطؤ الفعلي والسافر للأمانة العامة للأمم المتحدة والدول العربية لفرض بعض الخونة".⁽³⁾

1. المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961

2. المجاهد، عدد 106، 19 أكتوبر 1961.

3. المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.

وبعد اغتيال لومبيا نعت "المجاهد" بعزّز عميق، واصفة إياه - "شهاب في سماء إفريقيا". ونقلت عن الفقيد قوله عن نفسه : "أنا عند شعبي بدون ماض ولا أسرة ولا أقارب. أنا فكرة" (1).

3 - بصراحة الثوار دائما، لم تحف الحكومة المؤقتة في مايو 1961 خيبة أملها في الرئيس كيتدي، بعد تواصل الدعم الأمريكي لمربسا كما كان في عهد سلطه الجمهوري إيژنهاور، عكس مواقفه السابقة المساندة لاستقلال الجزائر والتي أكدها مرة أخرى في حملته الانتخابية. فقد كانت الحكومة المؤقتة تنتظر منه على الأقل وقف تسليح جيش الاحتلال وصيانة عتاده، لكنه لم يفعل الأمر الذي جعلها تصف موقف واشنطن بالمعادي للثوار المكافحين من أجل الحرية والاستقلال (2).

تضامن دولي في قضية الصحراء

تواصل التضامن العربي والدولي وازداد الصاعا وعمقا، في أعقاب مظاهرات ديسمبر 1960 التي كانت بمثابة استفتاء شعبي لفائدة تقرير المصير، محاولة بذلك استفتاء 8 يناير الموالي إلى مجرد تزكية لمسعى التفاوض مع الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، جهة التحرير الوطني.

وقد تمحورت حركة التضامن الواسعة مع القضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري في مختلف مظاهره حول مرتكزات مثل:

- الجولة الرسمية الأولى من المفاوضات في إيفيان.
- مناورة فصل الصحراء.
- مساندة إضراب المسجنين الجزائريين في المعتقلات الفرنسية.

1 المجاهد، عدد 90، 27 فبراير 1961.

2 المجاهد، عدد 95، 8 مايو 1961

أولا : جولة إيضيان الأولى

نظرا لثقة مرحلة المفاوضات بصفة - عامة - وما ي صاحبها من مساومات شرسة حول ثمار الكفاح الوطني التحرري، وجه وزير الخارجية إلى بعثات الحكومة عبر العالم، تعليمة في 23 مارس صحتها جملة من العناصر أهمها :

1 - تذكير أصدقاء القصية بأن الحكومة المؤقتة أحوج ما تكون في هذه المرحلة إلى دعم بنون تحفظ لجميع موافقها، فضلا عن تكثيف مساعداتهم في جميع الميادين.

2 - تطمين الأصدقاء بأن الحكومة ستحيطهم علما بتطور المفاوضات والمصاعب التي يمكن أن تعترضها.

3 - تنبيه البلدان الصديقة بأن المفاوضات لا تعني السلم بالضرورة، وتضمنت التعليمات تنبيهها خاصا، مفاده أن الاتصالات السرية التي مهدت طريق إيضيان تمت قبل قمة دوجول - بورقيبة في "رمبوي". أي أن الرئيس التونسي لم يلعب فيها دورا يذكر، كما أنه لم يكلف بأي مسعى لدى المملطات الفرنسية⁽¹⁾ وعملا بسنة التشاور المغربي، كان رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس خلال القمة الثلاثية التي جمعتة بالرباط بكل من الملك الحسن الثاني والرئيس بورقيبة في غضون الأسبوع الثاني من مارس، قد أبلغ شريكه بخلاصة الاتصالات المذكورة والتي من المنتظر أن تفضي في وقت قريب إلى مفاوضات رسمية.

وقد باركت القمة هذا المسعى في البيان الصادر عنها والذي جاء فيه :
"لم يعد هناك ما يمنع فتح مفاوضات مباشرة في إطار التصفية النهائية للاستعمار"⁽²⁾.

1. In HARBI, Les archives de la Revolution Algerienne, editions J. Afrique, Paris 1981

2. المجاهد، عدد 91، 3 يوليو 1961.

وعبر التضامن الدولي عن نفسه بقوة سواء أثناء جولة إيفيان الأولى أو عقب توقفها في 13 يونيو 1961، بعد أن انطلقت بصعوبة في 20 مايو المنصرم،⁽¹⁾ ومن الشواهد على ذلك:

1 - خطاب الرئيس الفيني أحمد سيكوتوري في 29 مايو حين قال مهدداً :
- "أن فشل المفاوضات سيبرر اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية".

- "أن مستقبل علاقات غينيا بفرنسا وحلفائها متوقف على استقلال الجزائر".⁽²⁾

2 - إعلان كوبا اعترافها بالحكومة المؤقتة في 18 يونيو، رداً على فشل مفاوضات إيفيان الأولى التي اصطدمت بمناورة فصل الصحراء عن شمال الجزائر.⁽³⁾

ثانياً : مناورة فصل الصحراء

فاجأ المفاوضون الفرنسيون نظراءهم في الوفد الجزائري بأنهم قدموا إلى إيفيان بتفويض محدد : بحث تقرير مصير الجزائر الشمالية (13 ولاية) دون الصحراء الكبرى، ومعنى ذلك أن فشل المهمة كان مبرمجاً، لأن الجانب الفرنسي لم يكن يجهل مدى تعلق الجزائريين بوحدتهم الوطنية والإقليمية، واستعدادهم في سبيل ذلك إلى سنوات أخرى من الكفاح والتضحيات. للتذكير أن الحكومة الفرنسية كانت قد علقت مناورة الاحتفاظ بالصحراء بفكرة "البحر الداخلي" الذي يحص جميع البلدان المتاخمة شرقاً وغرباً وجنوباً، وحاولت إغراء البلدان المعنية وجربها معها في مناورتها،

1 كلن مقرراً أن تبدأ في 7 أبريل فتأخلت بسبب تصويحات جوكس في 30 مارس حول إشراك أطراف أخرى ثم بسبب محاولة الانقلاب في 22 أبريل.

2. المجاهد، عدد 97، 5 يونيو، 1961.

3 المجاهد، عدد 99، 3 يوليو، 1961.

محقة في ذلك، بعض النجاح الذي ما لبث أن تبدد، بفضل تعسك الحكومة المؤقتة بحقوق الشعب الجزائري وقوة التضامن العربي والدولي معه، والملاحظ أن معاودة الرئيس دوغول، صادفت رغبة لدى أقرب جارتين المغرب وتونس اللتين سبق أن عبرتا بوسائل مختلفة عن مطالبهما الحدودية الصحراوية.

أ - مطالب المغرب

تميز الموقف المغربي الرسمي من هذه المسألة الدقيقة والعرجة في نفس الوقت - بالنظر إلى حالة الجزائر المكافحة - بنوع من الدبلوماسية، عكس التصريحات العدوية التي كانت تصدر من حين لآخر عن زعماء حزب الاستقلال علال الفاسي مثلا، أو محاولة جيش التحرير المغربي في مرحلة ما خلق أمر واقع ببعض المناطق الجزائرية.

ويكشف تقرير لوزير الخارجية بالقاسم كريمة في هذا الصدد، أن الوفد الجزائري واجه في جلسة 4 يناير 1961 من مؤتمر الدار البيضاء⁽¹⁾، محاولة من الوفد المغربي لاستصدار لائحة من البلدان المشاركة تكرر مطالب بلاده الحدودية والصحراوية. وبعد فترة وجيزة أعاد الكرة وزير لإعلام أحمد العلوي، في تصريح أكد فيه هذه المطالب بوضوح.

لكن بعد اتضاح أبعاد المناورة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفين الأولى، وأمام موجة الاستنكار الواسعة لمحاولة تقسيم الجزائر، فصلت الرباط تأجيل مطالبها الترابية والقناعات مؤقتا بالمشاركة في استقلال الثورات الصحراوية، بعد أن فتحت الحكومة المؤقتة هذا الباب في مناسبات سابقة، وغداة تعليق المفاوضات قام فرحات عباس برؤية رسمية إلى المغرب من 3 إلى 7 يوليو توجت ببيان مشترك:

1. جمع 7 دول عربية وإفريقية من بينها الجزائر.

يؤكد مساندة المغرب بدون تحفظ، الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الوطني الجزائري.

- يعبر عن عزم الطرفين على استعمال جميع الوسائل لإحياء كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه.

يعلن عن مشروع إنشاء لجنة مشتركة لبحث آفاق التعاون في مجال استغلال الثروات الصحراوية.

وبخصوص موضوع الحدود أكد الطرفان في البيان، أن هذه المسألة تهم البلدين دون سواهما بعيدا عن كل مطمح أو تدخل أجنبي. وشهدت الزيارة تنظيم مهرجان شعبي بالدار البيضاء في 5 يوليو الذي أعلنته الحكومة الجزائرية يوما وطنيا ضد فصل الصحراء. خطب فيه الملك الحسن الثاني مؤكدا مرة أخرى أن الصحراء مسألة تهم الجزائر والمغرب، ولا تهم بتاتا الدولة المستعمرة لا من قريب ولا من بعيد⁽¹⁾.

وفي 25 يناير 1962، بادر العاهل المغربي من فاس بالإعلان عن إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة المشار إليها في بلاغ 7 يوليو آتف الذكر. وهي نتائج فبراير الموالي اجتمع بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بالعاهل المغربي ليهلفه بآخر تطورات الاتصالات السرية مع الفرنسيين، واحتمال أن تسفر عن جولة جديدة من المفاوضات الرسمية. وتوج اللقاء ببيان مشترك أشار بوضوح أكثر إلى اللجنة المذكورة، باعتبارها لجنة مشتركة دائمة لتحضير تشييد المغرب العربي الموحد.

ب - مطالب تونس

كان الجانب التونسي أكثر إلحاحا وحدة في طرح مطالبه الحدودية الصحراوية، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة لا تخفي محاوفاها من النتائج

1. المجاهد، عدد 100، 17 يونيو 1961.

المحتملة لقمة "رامبووي" التي جمعت الرئيس دوغول بالرئيس الحبيب بورقيبة في 27 فبراير 1961. وجاءت تصريحات الرئيس التونسي عقب القمة لتفذي هذه المخاوف فعلا. فقد صبر غداة هذه القمة عن ثقته في حسن نية الرئيس الفرنسي⁽¹⁾. قبل أن يقترح على الحكومة الجزائرية في 6 أبريل الموالي - قبل إيفيان الأولى - تأجيل تصوية مشكل الصحراء إلى وقت لاحق⁽²⁾ وظهور إنشاء المفاوضات اللاحقة أن الطرف الفرنسي كان يدعو إلى ذلك، بل أشد ما يكون تمسكا بهذا المطلب.

وهي تقرير حول الموضوع من مصالح الخارجية إلى كريم بتاريخ 25 يونيو 1961، تكتشف أن تخوف الجانب الجزائري من الموقف التونسي ما يزال قائما⁽³⁾ وكشفت أزمة بيزرت في يوليو الموالي أن الرئيس بورقيبة كان يضغط على باريس، بأمل تعديل الحدود الصحراوية مع الحكومة المؤقتة. وكانت المطالب التونسية تعني خاصة، فارة الهامل (النقطة 233) غرب مدينة غدامس الليبية التي تقدر مساحتها بـ 30 ألف كلم².

غير أن تونس كانت تبدو معزولة في موقفها هذا، كما يبين ذلك تقرير وزير الخارجية إلى مجلس الثورة في أغسطس 1961، إذ يقدر أن الموقف الجزائري «يراهض لفصل الصحراء - هي إطار تقرير مصير الجزائر - كان يحظى 9 - مساندة المغرب وليبيا ومالي»

- تعاطف النيجر وموريتانيا والسنغال⁽⁴⁾.

وما لبث الرئيس دوغول نفسه أن حسم الأمر في مؤتمر 5 سبتمبر الصحفي، عندما أقر بصريح القول أن الجزائريين عن بكرة أبيهم يعتقدون أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.

1. HARB, op. cit, p. 508.

2. IBID

3. IBID

4. B. BENKHEDDA, Les accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986, p. 21.

وبعني ذلك، أن لا مجال بعد الآن، للاجتهاد في موضوع السيادة على الصحراء الذي هو شأن يخص الجزائر المستقلة دون سواها. وما على الجهران إلا أن يقنعوا - أسوة بفرنسا نفسها - بالمشاركة في استقلال ثرواتها. ولم تكن الحكومة المؤقتة تمنع في ذلك كما سبقت الإشارة، ويؤكد تقرير مرفوع إليها في أبريل 1962 - غداة وقف القتال - بالدعوة صراحة إلى البحث عن صيغة لإشراك تونس والمغرب⁽¹⁾ تحديدًا في هذا الاستقلال. ولقيت الحملة التي شنتها الحكومة المؤقتة حول محاولة فرنسا فصل صحراء الجزائر عن شمالها، صدى واسعا وتجاوبا صريحا على الصعيدين الإقليمي والجهوي والمولي.

1- إقليمي: أعلن الرئيس موديبو كيتا صراحة في 22 أغسطس 1961، أن مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، بما في ذلك مشروع "جمهورية التوارق"⁽²⁾.

وكان الرئيس السنغالي سنغور قد أدلى في منتصف يوليو العاصي بتصريح في غاية الأهمية والوضوح أكد فيه:

- أن حدود البلد المستمر هي حدوده بعد تحرره واستقلاله.
- أنه من الصعب اعتبار صحراء موريتانيا ملكا لها، ولا تعتبر صحراء الحرائر كذلك.

- فتابعته أن الحكومة الفرنسية ستعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، عندما تبدأ المفاوضات الحقيقية⁽³⁾.

ب- جهويا: وقف الوطن العربي كرجل واحد مع الجزائر دفاعا عن وحدتها الوطنية والبرابية ونكتم في هذا الصدد بالمثل العراقي، إذ يادر الرئيس عبد

1. IBID.

2. المجاهد، عدد 103، 28 أغسطس 1961.

3. المجاهد، عدد 100، 17 يوليو 1961.

الكريم قاسم بمناسبة 5 يوليو اليوم الوطني ضد فصل الصحراء بنزع مليون جنيه، ما يعادل نصف المبلغ المخصص للجزائر في ميزانية 1961⁽¹⁾، وبعد شهر سارع بتلبية طلب عاجل من الحكومة الجزائرية لكمية من الأسلحة، تحسبا لاحتمال تصعيد الموقف على الجبهة العسكرية عقب فشل المفاوضات في إيقيان ثم في "لوغران"⁽²⁾

ج - دوليا : على سبيل المثال دائما، أصدر لقاء قمة جمع الرئيس العالي بنظيره اليوغوسلافي والاندونيسي بيانا مشتركا في 17 يونيو 1961، ساندوا فيه بقوة تمسك المفاوض الجزائري بوحدة بلاده الوطنية والترايبية⁽³⁾

ثالثا : مساندة إضراب السجيناء الجزائريين.

شن المعتقلون الجزائريون بالسجون الفرنسية إضرابا مدويا عن طعام ابتداء من فاتح نوفمبر 1961 احتجاجا على أوضاعهم السيئة من جهة، ودعما لجهود الحكومة المؤقتة بفتح جبهة جديدة على الاستعمار الفرنسي من جهة ثانية وقد ارداد قوة وصدى بمشاركة "الزعماء الخمس" فيه وكانوا يومئذ في قصر توركمان ناحية "سان لوار".

وتصانعا مع المضربين سارعت الجامعة العربية بإعلان يوم 16 نوفمبر، "يوم تضامن لأقطار العربية مع المعتقلين الجزائريين"⁽⁴⁾

دعم متعدد الأطراف

تواصل دعم القضية الجزائرية خلال المرحلة الأخيرة من معركة التحرير الوطني في المنظمات الجبهوية والدولية وفي المحافل العالمية بصمة عامة.

1. نفس المصدر.

2. أحمد توفيق المدني، حبة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

3. المجاهد، عدد 98، 19 يونيو 1961.

4. المجاهد، عدد 109، 27 نوفمبر 1961

- أولا : القضية في المنظمات الجهوية والدولية.

1 - على الصعيد العربي، أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية إثر اجتماعها بالعاصمة العراقية في فبراير 1961 جملة من القرارات المساندة أهمها:
1 - متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - في دورتها الـ 15 - بالتعاون مع المجموعة الأفروآسيوية.

2 - تأكيد مساندة وحدة الجزائر الوطنية والإقليمية.

3 - إمداد الحكومة المؤقتة بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.(1)
وكان مؤتمر الاتحاد المولي للثقافات العربية، قد قرر في يناير الماضي مقاطعة السفن والطائرات المرسية.(2)

ب - على الصعيد الأممي صدرت لفئة كريمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة التي استضافت بقصر "مانهاتن" عددا من جرحى جيش التحرير الوطني، وقد حرصت بعثة الحكومة المؤقتة على نقلهم إلى مقر الهيئة الأممية مُدَّدين على كراسي تبرعت بها وزارة الصحة الأمريكية.(3)
وبظروا لتطور الاتصالات السرية الجزائرية الفرنسية في أواخر 1961، فقد اقتصت الدورة الـ 16 للجمعية العامة بإصدار لائحة في 21 ديسمبر دعت فيها الحكومة المؤقتة - رسميا لأول مرة - والحكومة الفرنسية إلى التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال في إطار احترام سلامة التراب الجزائري.(4)

ثانيا : القضية في المؤتمرات الدولية

1 - مؤتمر الدار البيضاء بمشاركة الملك محمد الخامس والرئيسين فرحات عباس وجمال عبد الناصر الذي يزور المغرب أول مرة، كما حضره

1 المجاهد، عدد 89، 13 فبراير 1961.

2 المجاهد، عدد 87، 16 يناير 1961.

3 المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961

4 نفس المصدر.

عن الجانب الإفريقي كوامي نكروما (غانا) وأحمد سيكوتوري (غينيا) وموديبو كيتا (مالي).

وفي جلسة 5 يناير 1961 برئاسة العاهل المغربي، تدخل الرئيس الجزائري مطولا ليحرب عن اسمه لعدم اعتراف بعض الدول الإفريقية والآسيوية بالحكومة المؤقتة، وليطالب بتطوع نوعي عربي إفريقي لمساعدة جيش التحرير في تكوين هيئة أركان فعالة وتحطيم المجهود التي أقامها جيش الاحتلال على امتداد المناطق الحدودية.

وبالمناسبة تقدم بجملة من المطالب وجدت صداها في اللوائح الختامية للمؤتمر مثل:

- 1 - مطالبة البلدان المساندة بمضاعفة جهودها سياسيا ودبلوماسيا وماديا.
 - 2 - التهديد بمساندة حلف "المانو" لفرنسا.
 - 3 - العمل على منع استخدام القواعد الأجنبية بالبلدان العربية في حرب الجزائر.
 - 4 - معارضة تقسيم الجزائر ورفض كل حل انفرادي وأي نظام مفروض أو ممنوح من الجانب الفرنسي.
 - 5 - سحب القوات الإفريقية العاملة بالجزائر.
 - 6 - الموافقة على تجديد المتطوعين سواء من إفريقيا أو من غيرها.
- كما أصدر المؤتمر لائحة تهديد بالفجارب النووية الفرنسية في الصحراء.

ب - المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز

لم توجه الدعوة في البداية إلى الحكومة المؤقتة للمشاركة في تحضير المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة اليوغوسلافية يتدأ من فاتح سبتمبر 1961. لذا لم تتردد في الاحتجاج على ذلك، ما جعل اللجنة التحضيرية تنبيه وتستدرك بدعوة الحكومة المؤقتة التي شاركت في أشغال المؤتمر كعضو كامل الحقوق.

وقد ألقى الرئيس الجديد بن يوسف بن خدة خطابا في المؤتمر، جتج فيه إلى الاعتدال بنية تسهيل بحث الاتصالات المصرية مع المرتسيين، وتجنب إخراج البلد المصيف وبعض البلدان المشاركة التي تربطها علاقات حسنة بباريس. وأهدر المؤتمر مكانة خاصة للقضية الجزائرية في بيانه الختامي، وكان مناسبة لالتحاق بعض الدول - مثل أفغانستان وكمبوديا - بقافلة البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة⁽¹⁾

ج - المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية

انعقد بالقاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961، وكان مناسبة أخرى للتعبير عن التضامن العربي الإفريقي مع القضية الجزائرية. وقد تداول على منبر المؤتمر عدد من القادة الجزائريين، يتقدمهم الرئيس فرحات عباس الذي ندد مرة أخرى بتلك الأصوات المفرصة التي تريد لنا أن نموت بأسلحة الغرب، بدل أن ندافع عن أنفسنا بأسلحة الشرق حسب قوله. وأكد في هذا الصدد تعلق الثورة الجزائرية بنهج الحياد الإيجابي : "الحياد الملثزم بالعمل لنصرة الحق والحرية والعدالة في كل مكان، ومقاومة الاستعمار بجميع أشكاله والسعي من أجل إقامة السلام العالمي على أسس عادلة صحيحة"⁽²⁾.

وأعلن رئيس الوفد الجزائري أحمد بومنجل من على منبر المؤتمر - قبيل إيمان الأولى - أن الصحراء هي الجزائر وتطرق بالمناسبة إلى تصور الثورة الجزائرية لما ينبغي أن يكون عليه "العالم الحر"، مؤكدا أن العالم الحر الحقيقي ما يزال في طور البناء. وأن مهمة الأحرار في هذا المجال، "ألا يقنعوا بتعايش سلمي يكرس الظلم والهيمنة والخلف الاقتصادي، ويسمح باستمرار الحروب الاستعمارية مثل حرب الجزائر"⁽³⁾.

1. المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر 1961

2. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.

3. نفس المصدر

استمرار الدعم الثنائي

استمر دعم القضية الجزائرية على الصعيد الثنائي كذلك، فضلا عن الدعم متعدد الأطراف في إطار المنظمات والمؤتمرات الدولية.

1 - من الأمثلة على ذلك هي المجموعة الأفروآسيوية:

1 - جمهورية مالي حديثة العهد بالاستقلال التي طلبت من فرنسا في 20 يناير 1961 سحب قواتها من البلاد، بعد أن احتار الرئيس موديبو كيتا وحكومته طريق عدم الانحياز، وقد أردفت باماكو هذه الخطوة الجريئة بثانية بعد أقل من شهر : إعلان اعترافها بالحكومة المؤقتة في 19 فبراير الموالي⁽¹⁾

2 - جمهورية الصومال حديثة العهد بالاستقلال كذلك والتي استجابت لطلب الحكومة الجزائرية الاعتراف بها في منتصف أكتوبر من نفس السنة، عقب زيارة أول مبعوث لها إلى موقديشو⁽²⁾

3 - جمهورية بيجيريا التي بادرت في مطلع 1961 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع باريس تصامتا مع قضية الشعب الجزائري⁽³⁾

4 - جمهورية باكستان التي التحقت في أغسطس من السنة نفسها بركب البلدان المعترفة بالحكومة المؤقتة.

ب - نفس الاتجاه نجده ضمن كتلة البلدان الاشتراكية مثل:

1 - جمهورية فيتنام (الشمالية) التي حرص وزير خارجيتها في أبريل 1961 على مقابلة الرئيس عباس، واضعا في متناول الحكومة الجزائرية تجربة بلاده في التفاوض مع الفرنسيين قبيل موعد إيغيان الأولى وقد صرح عقب المقابلة قائلا "آن الفضل مآل مناورات الاستعمار الفرنسي"، هي إشارة إلى تصريح وزير الدولة لويس جوكس الذي قال في 30 مارس الماضي، أن فرنسا

1. المجاهد، عدد 90، 27 يناير 1961.

2. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

3. المجاهد، عدد 87، 16 يناير 1961.

لا تتوي التفاوض مع جبهة التحرير وحدها. وأضاف الوزير الفيتنامي في نفس السياق : "أن المشكلة الجزائرية لا يمكن حلها إلا عن طريق مفاوضات صريحة وصادقة مع الحكومة المؤقتة".⁽¹⁾

2 - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية : فقد استقبل الرئيس تيتو الرئيس عباس رفقة عدد من الوزراء على هامش زيارته الرسمية لتونس، وتم اللقاء في 12 أبريل 1961 على متن اليخت "غالب"، وكان فرصة لإثارة العديد من القضايا التي أجاب عنها الرئيس اليوغوسلافي بصراحة تامة.

- فبخصوص مسألة الصحراء، أكد تضامنه مع موقف الحكومة المؤقتة - قبيل جولة إيفيان الأولى - داعيا فرنسا إلى "التزام الحكمة التي تستوجب حل المسألة مباشرة مع الحكومة المؤقتة لفائدة الطرفين".

- وبشأن الاعتراف القانوني بالحكومة المؤقتة كان رأيه يومئذ أنه غير ممكن في الحال، لانعكاساته الوخيمة على علاقات بلغراد بالعديد من البلدان.

علما أن باريس كانت تهدد بقطع علاقاتها مع أي بلد يعترف بالحكومة المؤقتة.

غير أن بلغراد ما لبثت أن أكدت اعترافها بمناسبة المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز الذي استضافته في سبتمبر من نفس السنة.

3 - الاتحاد السوفياتي الذي سارع بالاعتراف القانوني غداة توقيع اتفاقيات إيفيان، ممرى بالمناسبة عن رغبة موسكو في إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة قبل استفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال بناء على نتائج.

وكان الاتحاد السوفياتي قد اعترف بالحكومة المؤقتة فعليا منذ أكتوبر 1960.

1 المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.

- ولم يتوقف دعم المجموعة العربية خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت وقف القتال في 19 مارس 1962، بل تواصل بأشكال مختلفة كما تدل على ذلك الشواهد التالية:

1 - تدخل الجامعة العربية لكل مشكلة أموال اللاجئين الجزائريين مع الحكومة التونسية خاصة.

وقد استطاعت في هذا الإطار ضمان مساعدة الكويت التي تطوحت بوضع 3 ملايين جنيه إسترليني تحت تصرف الحكومة التونسية لتغطية صرف أموال اللاجئين العائدين إلى الجزائر من الديار المحلي الذي لم يكن قابلاً للصرف آنذاك.⁽¹⁾

2 - تبرع المملكة العربية السعودية بـ 10 ملايين فرنك (جديد) على حكومة الجزائر المستقلة، رغم تألم الرياض من إسقاط المرحلة السعودية في جولة بن بلة ورطاقه العربية غداة الإفراج عنهم مساء 18 مارس 1962.⁽²⁾ لذلك كبر أن هذا المبلغ يساوي ضعف المساعدة السنوية التي قبلت فرنسا تخصيصها للجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان.⁽³⁾

1. توفيق المني، المصدر السابق.

2. نفس المصدر.

3. R. MALEK, L'Algérie d'Evian, éditions DAHLÉB, Alger 1995.

الفصل الحادي عشر

الانسحاب الملقم

الانسحاب الملقم

في غضون 1960 ازداد اقتناع الرئيس شارل دوغول رسوخا، بأن الطموح الذي يحمّله لفرنسا لا يمكن تحقيقه باستمرار حرب الجزائر، وما تمثله من نزيه خطير على الصعيدين المادي والمعنوي، وكان هذا الطموح يستند إلى ركيزتين: ١ - الالتحاق بالنادي النووي بمواصلة البرنامج الفرنسي الذي تمت تجربة قنبلة الأولى برطان في 13 فبراير 1960. وينقل عنه روبرت بيهون في هذا الصدد قوله بمناسبة تدشين سفينة "فرنسا" في 11 مايو الموالي، "من واجبنا الآن أن نعرّز وحدتنا الوطنية أكثر فأكثر، ونصنع حدا لحرب الجزائر التي تصفها، حتى نجهز أنفسنا بقوة عسكرية كافية" (١).

ب - تطوير الاقتصاد الفرنسي بما يحفظ لفرنسا مكانتها كدولة كبرى في مستوى جيرانها الألمان والإنجليز واليطاليان خاصة، علما أن نزيه الجزائر كان يشكل تهديدا جديا بتخلف فرنسا عن هذا الركب. ويعبر جاك سوستيل عن لسان حال الرئيس دوغول يومئذ بقوله مخاطبا مواطنيه: "لنترك الجزائر وستحصلون على المبردات والماء" (٢).

1 R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algérie. CANA, Paris 2002.

2 N. WOOD, Germaine Tillion, Une femme méconnue, éditeur Autrement, Paris 2003, p. 266.

وتحت ضغوط مثل هذه الضرورات الوطنية، قرر الانسحاب من الجزائر لكن بمنطوق العسكري الذي عليه أن يلغى هذا الانسحاب بكيفية أو بأخرى. وقد اهتدى - لتغطية هذا الانسحاب الملفم - إلى شعار "الجزائر الجزائرية" الذي يعني في نظر.

- جاك سيمون : تأسيس دولة تربطها بفرنسا علاقات اقتصادية واجتماعية، تكرر تبعية الجزائر كيفما كان النظام السياسي الذي تختاره⁽¹⁾.
- رضا مالك : قيام جزائر مستقلة ذاتيا، لكنها ملتزمة بفرنسا اقتصاديا وعسكريا، جزائر بدون جبهة التحرير التي لم يكن الرئيس دوعول يرتاح لها، أو يتصور بناء الجزائر الجديدة منها⁽²⁾.

أما في ذهن صاحبها فتعني باختصار : منح الجزائر حكما ذاتيا قائما على شراكة بين "تعبئة المسلمين" والأقلية الفرنسية، تحت رعاية ومراقبة عين فرنسا الصاهرة.

هذا الاختيار هو الذي جاء الرئيس دوعول إلى الجزائر في 9 ديسمبر 1960 ليدشن حملة الاستفتاء عليه، هذا الاستفتاء الذي تقرر إجراؤه في 8 يناير من العام الجديد، وكان قد أصدر في 5 ديسمبر مذكرة ملوية، حدد فيها المرحلة القادمة من سياسته والتي يتعين على المندوب العام الجديد جان موران تطبيقها. ويقول موران عن مهمته استنادا إلى هذه المذكرة بالذات، أنها تتمثل أساسا في "الإعداد لبروز" الجزائر الجزائرية وليس للتفاوض مع جبهة التحرير. ويقتضي ذلك:

- أولا : استقطاب أكبر عدد ممكن من الجزائريين المؤهلين نحو المسؤوليات السياسية والإدارية.

- ثانيا : إقناع الشخصيات التي ما تزال مترددة إذا أمكن ذلك.

1 J. SIMON MESSALI Hadj 1998-1974, Éditions Fore pressas, Paris 1996.

2. R. MALEK, l'Algérie à Evian, Éditions Dahlab, Alger 1993

وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات - كما يتصوره الرئيس الفرنسي - هو "إحداث صدمة ترجع كمة أنصار الشراكة في قيادة جبهة التحرير على حساب الاستقلال"⁽¹⁾.

فاستعثناء 8 يناير 1961، كان إذا بهدف تركية هذه السياسة التي يلخصها الوزير الأول ميشال ديبري في "استقلال ذاتي ممنوح بدون مشاركة جبهة التحرير".

وغداة الاستفتاء مباشرة، أصدرت الحكومة الفرنسية في 21 يناير 4 مراسيم تطبيقية تتضمن الشق الأول من المذكرة. أي تقريب الإدارة من المواطن من جهة، وضمان ترقية واسعة للمسلمين من جهة ثانية ويتعلق الشق الثاني بالجانب السياسي والمتمثل في إنشاء هيئات مختلطة من الطائفتين - المسلمة والفرنسية - تعمل في مرحلة أولى تحت إشراف المندوب العام وهي ثلاث : هيئة تنفيذية، مجلس استشاري، مجلس أعلى. وبعد فترة تجريبية يتم توسيع صلاحيات هذه الهيئات ومنحها استقلالية أكبر في تسخير الشؤون الجزائرية. تحت رعاية محافظ سام يتولى شؤون العمادة والسهر على المساعدات المختلفة.

غير أن تجسيد هذه السياسة - التي كان الوزير الأول ديبري من المتحمسين لها - ما لبث أن اصطدم بعقبتين:

- الأولى : استئناف الاتصالات السرية مع ممثلي جبهة التحرير في "كوسارن" (سويسرا في 20 فبراير) الأمر الذي أريك العملية إلى حد ما، وإن كان ديبري وجماعته حاولوا استغلال هذه الاتصالات لصالح "الجزائر الجزائرية". كيف ذلك؟

محاولة معرفة مطالب الحكومة المؤقتة، ومنح المعقول منها إلى الجزائريين بالداخل، بنية إفراغ كعاج جبهة التحرير من محتواه، وحملها

1 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, ALBIN Michel, Paris 1999.

بذلك على الانضمام إلى اتفاق عام، تشارك فيه أطراف أخرى بدءا بالأقلية الفرنسية.⁽¹⁾

- الثانية : تردد الشخصيات المحلية "المسلمة" في قبول المشاركة في هيئات الحكم الذاتي. وعشية إيفيان الأولى سأل الرئيس الفرنسي المندوب العام في هذا الصدد : "هل بإمكانك في حالة فشل المفاوضات أن تجد شخصيات مسلمة لتشكيل مجلس حكومة؟" فكان جوابه : نعم إذا قدمنا أسباب القطيعة بطريقة معقولة، ولم تكن تتعلق بالصحراء التي يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من الجزائر".⁽²⁾

وغداة الإعلان عن فشل المفاوضات في 13 يونيو، سارع المندوب العام بإشياء لجنة خصاصية سرية، بهدف المضي قدما في إنجاز مشروع "الجزائر الجزائرية"، أي تحضير استقلال الجزائر ذاتها أو تاما من الداخل، بدون جبهة التحرير طبعاً.

وكان يأمل أن تتطور هذه اللجنة باتجاه هيئة تمييزية، أو مجلس حكومة محلية كما يرغب الرئيس الفرنسي، وكان تقديره لعيول "النجبة السياسية المسلمة" في نفس الفترة تقريبا كما يلي:

- فئة "المعتدلين" ويقول عنها أنها تتحلى بعقلية هي أقرب إلى ثقافة البحر المتوسط منها إلى الإسلام. وربما كان يقصد بذلك فئة المتحريسين - فئة "المتعاونين" التي يرى أنها ترحب بحل ممنوح من فرنسا وتحت إشرافها.

- "الجناح المعتدل من الحكومة المؤقتة المؤمن بشراكة عن طريق التفاوض حتى تمكن الجزائر من النهوض اقتصادياً".

وينصح المندوب بتقديم ما يمكن من دعم لهذه التيارات المنتشرة بكامل الجزائر ضمن أفق "الجزائر الجزائرية" طبعاً.⁽³⁾

1. IBID

2. IBID.

3. IBID.

ورغم المنعطف الحاسم الذي عرفته القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا عام 1960، فإن السيد موران ما يزال يعتقد في منتصف 1961 بأن "الجناح الثوري يشكل أقلية في جبهة التحرير، وهو يعارض العنف لأحكام مبطنته على الأغلبية المترددة"¹

وحسب التصور الأولي فإن الرئيس الفرنسي كان يعقزم عرض "الجزائر الجزائرية" على التزكية الشعبية بعد أن تخطو خطوات ثابتة على أرض الواقع⁽²⁾

عقدت اللجنة الخماسية أولى جلساتها في 22 يوليو، وكانت تجتمع ثارة بوزارة جوكس في باريس وثارة بمقر الولاية العامة في الجزائر. وفي 7 أغسطس عقدت اجتماعا طارئا بحضور جوكس الذي حاول إقناع أعضائها بأن التفاوض مع جبهة التحرير، لا يتنافى مع استمرار العمل في سبيل تأسيس هيئة تنفيذية مؤقتة.

وكانت هذه الجلسة الطارئة بعد فشل مفاوضات "لوغران" هي نهاية يوليو، ما جعلها تكتسي طابع المناورة، وأدرك بعض أعضاء اللجنة ذلك فسارعوا بإبداء تحفظهم بل تحذيرهم من مقبة التسرع في هذا الاتجاه الذي يمكن أن يمس المفاوضات⁽²⁾ وتلقى المندوب العام في 29 أغسطس مذكرة جديدة تلخص المشكلة الجزائرية في النقاط الرئيسية التالية:

1 - تأسيس دولة جزائرية مع تحديد علاقات هذه الدولة بفرنسا فصلا عن تحديد مستقبل الصحراء.

2 - تقرير المصير لا ينبغي أن يتم تحت الإشراف المباشر للسلطة الفرنسية.

3 - إنشاء هيئة تنفيذية جزائرية (مختلطة)، تقود البلاد نحو استفتاء تقرير المصير. ويُنَبِّه الرئيس الفرنسي في هذه المذكرة إلى أمرين:

1 C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, P. 465.

2 MORIN, op. cit.

- يستحسن ألا تتخذ الهيئة التنفيذية في البداية اسم حكومة، حتى يظل

الباب مفتوحاً أمام تسوية ممكنة مع جبهة التحرير.

- ضرورة أن يكون لهذه الهيئة حضور مقبول وإشعاع كاف⁽¹⁾.

ويقوم من هذه المذكرة، أن الجانب الفرنسي كان يعتقد أن قيام هذه الهيئة

ما يزال ممكناً بدون مشاركة جبهة التحرير. وقد كان مخطئاً في ذلك باعتراف

المتدوب العام الذي يؤكد أن الشرط الأخير ومن مساعيه اللاحقة في الاتجاه

المذكور، لتعزز وجود شخصيات محترمة تقبل المشاركة في هذه الهيئة.

وكان لاجتماع المنتخبين في 6 أكتوبر فصل الخطاب في مسألة "الجزائر

الجزائرية". فقد رد المعامي النائب علي معلم باسم كتلة "التجمع

الديموقراطي الجزائري" على جوكس قائلاً بصريح العبارة: "من الأفضل أن

تتركوا الأمور كما هي! وأن تتعاملوا بصدق مع شركائكم" مضيفاً "أن

المنتخبين لا يمكن أن يتعهدوا من مسؤولياتهم، شريطة موافقة شركائكم

(جبهة التحرير) على إنشاء هذه الهيئة الاستشارية"⁽²⁾

وهي جلسة 27 أكتوبر، قال جوكس لأعضاء اللجنة الخماسية: "يستحسن

تأجيل مسألة الهيئة التنفيذية إلى ما بعد استئصال فرص التفاوض مع جبهة

التحرير". وكان الجانب الفرنسي على موعد في اليوم التالي مع وفد جزائري

بمدينة بال السويسرية، في إطار فرصة جديدة للاتصال والتفاوض.

وقد فهم موران يومئذ أن الهيئة التنفيذية المأمولة "تكون مع جبهة

التحرير أو لا تكون". قبل أن يعترف بأن "الجزائر الجزائرية" ماتت قبل أن

تولد ذات يوم من أكتوبر 1961⁽³⁾

بيد أن "الجزائر الجزائرية" إن ماتت كعنوان لاختيار سياسي فرنسي،

فإنها ظلت حية كمشروع كما يدل على ذلك بوضوح.

1 IBID.

2 IBID.P. 191.

3 IBID.

- 1 - تقرير السيد "بتي بون" Petit Bon رئيس المحافظة السامية للشبيبة في 12 يونيو 1961 الذي تجد فيه فقرات مثل:
أ - "أن مستقبل الجزائر تقرر إلى حد كبير الإطارات التي تكونها خلال الأشهر القادمة".
ب - من الضرورة بمكان استقلال الفترة الانتقالية لفشر اللغة العرسية - نطقا وكتابة - إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن نشر مبادئ علمية أولية.
ولا يتسى رئيس المحافظة للتذكير في هذا السياق بالمقولة المعروفة :
"اللغة جسر... والمعرفة وطن مشترك".⁽¹⁾
2 - التلمين الفريب الذي حصل عليه المندوب العام من بعض أعيان "النجبة المسلمة" الذين قالوا له بصريح العبارة : "اعقدوا السلم مع جبهة التحرير... والباقي علينا"⁽²⁾
ويأتي هذا التمهيد الواضح مصداقا لما ذهبت إليه صحيفة "لوموند" من
"أن ظهور القوة الثالثة غير ممكن قبل الاستقلال"

التفاوض... "مكره أخاك... لا بطل"

في منتصف 1960 انتهى الرئيس شارل دوغول إلى الاقتناع، بأن المشكلة الجزائرية باتت مستعصية على "سياسة الوسائل الكرى" التي اعتمدها عقب عودته إلى سدة الحكم قبل عامين. وقد وجد في محيطه عددا من الوزراء الذين يشاطرونه الرأي، بأن هذه المشكلة أصبحت تشكل عائقا جديا لطموحاته الاقتصادية والعسكرية، ومن ثمة لابد من التفكير في التخلص منها عبر أقصر السبل : سبل التفاوض مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

1. IBID. P330.

2. IBID.

هذه المجموعة من الوزراء، ما لبثت أن شكلت نوعاً من "اللوبي" المساند للتفاوض، كأقصر طريق للتخلص من المشكلة الجزائرية التي تتزايد أعباؤها الثقيلة يوماً بعد يوم. مقابل "لوبي" الوزير الأول وجماعته الذين يناصرون منح استقلال ذاتي هي إطار "الجزائر الجزائرية" كما سبقت الإشارة.

ظل الرئيس الفرنسي قرابة السنة يراوح بين المجموعتين - في انتظار نتائج خطة هذه المجموعة أو تلك - إلى أن انتهى في خريف 1961، إلى الاقتناع بأن التفاوض مع جبهة التحرير هو السبيل الوحيد للتخلص من المعضلة الجزائرية.

وفي صائفة نفس السنة - بعد تعليق المفاوضات في "لوغران" - تبلور الخلاف بين دوغول ودويري أساساً حول مسألتين:

- الصحراء التي أصبح الرئيس يميل إلى التحلي عنها - هي إطار وحدة الجزائر الإقليمية - والاكتفاء بالمحافظة على امتياز استقلال ثرواتها الباطنية. بينما ظل الوزير الأول متمسكاً بالسيادة عليها، ولو أدى ذلك إلى تمديد الحرب سنوات أخرى.

- الفترة الانتقالية التي يتصورها الأول في حدود أشهر معدودة، بينما يتصورها الثاني في بضع سنوات.

هذا التباين ظهر جلياً في مؤتمر دوغول الصحفي يوم 5 سبتمبر، حين صرح قائلاً: "هناك جزائري واحد لا يعتقد بأن الصحراء جزائرية". وبعد محاولة الاغتيال الأولى - فوق جسر "السين" في 8 سبتمبر - وجه رسالة إلى الوزير الأول، يحثه فيها على ضرورة العمل من أجل التخلص من المشكلة الجزائرية:

- أولاً: بالسمي لإيجاد شبه حكومة، تتولى شؤون الجزائر وفق شروط يقبلها الجميع، مؤكداً في هذا الصدد أن قبول جبهة التحرير بهذا النهج سيجعل منه عملياً حلاً مثالياً.

- ثانيا : تعيين هيئة مؤقتة من المنتخبين هي انتظار رد الجبهة.(1)

جاء رد الجبهة - كما سبقت الإشارة - في أواخر أكتوبر، لاغيا بذلك الحاجة إلى مثل هذه الهيئة في نهاية المطاف. وقد استؤنفت الاتصالات السرية بين سعد دحلب وزير الخارجية ولوي جوكس وزير الدولة، لتنتهي في 18 فبراير 1962 ببلنة "كي روس" الفرنسية.

وكانت آخر تعليمات الرئيس دوغول للوفد الفرنسي في منتصف نهار هذا اليوم عن طريق الهاتف وبحضور دويري كما يلي:

"المهم أن تتوصلوا إلى اتفاق يتضمن وقف القتال ثم تقرير المصير.. وأرفق ذلك بشرط ألا يؤدي الاتفاق المبرم إلى انقلاب في:

1 - الأوضاع الراهنة لمصالح الأوربيين المادية والسياسية.

2 - الوجود العسكري الفرنسي بالجزائر.

3 - الظروف العملية لاستغلال البترول والغاز.

4 - العلاقات الاقتصادية والتقنية بين الجزائر وفرنسا.

وحتم مكالمته قائلا : "هذه النتيجة.. تؤكد هذه النتيجة هي التي ينبغي التوصل إليها اليوم".(2)

كان الوفد الفرنسي بقيادة جوكس، حريصا على العودة إلى طاولة المفاوضات الرسمية في مطلع مارس الموالي، بأمل وقف القتال في 7 أو 8 مارس، لكن الوفد الجزائري ربط ذلك بمرض مسودة الاتفاق المبرم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية أولاً، الأمر الذي يتطلب بعض الوقت.. والملاحظ أن الرئيس دوغول كان متخوفا من موقف مجلس الثورة، كما يؤكد تصريحه وهو يستقبل الوفد الوزاري العائد من "كي روس" إذ قال : "لقد أديتم ما عليكم وسنرى بعد ذلك.. ومهما يكن فلن نخضع للمفاوضات، فإذا فسد

1. MORIN, op. cit.

2. BURON, op. cit.

العرس بطرابلس، سننشر النصوص كل النصوص.. وسيكون الرأي العام الدولي معنا - وعندها نمنأف القتال. فشكرا لكم⁽¹⁾

غير أن مجلس الثورة صادق على مشروع الاتفاقيات بأغلبية 5/4 كما تضمن على ذلك القوانين الأساسية لمؤسسات الثورة فيما يتعلق بوقف القتال خاصة. وتم التوقيع على الاتفاقيات - بعد جولة أخيرة من المفاوضات - مساء 18 مارس. ليصبح وقف القتال ساري المفعول ابتداء من منتصف النهار الموالي.

وبعد التوقيع بساعات قليلة، ألقى الرئيس دوغول خطابا تعرض فيه بالتقييم للعمل المنجز بقوله : "أن ما تقرر في "إيمان" يستجيب لحقائق ثلاثة هي منتهى الوضوح وهي:

1 - "أن المصلحة الوطنية والعقائق الفرنسية والجزائرية والعالمية، فصلا عن مآثر وصقرية شعبنا التقليدية، كل ذلك يقتضي أن تقرر الجزائر مصيرها بنفسها في عصرنا هذا".

2 - أن حاجات الجزائر الكبيرة وطموحات الجزائريين العريضة هي تحقيق تميمتهم. تفرض على الجزائر الشراكة مع بلادنا".

3 - أن بين فرنسا والجزائر نوعا من التجاذب الفريزي الخاص، رغم الاغتيالات والعمليات الإرهابية، ورغم المعن واختلاف أنماط الحياة والعرق والدين".

وأكد لاحقا بخصوص اتفاقيات إيفيان ذاتها أن بلاده "ضمنت هذه الاتفاقيات كل ما أرادت"، موضعا بالمناسبة أن النصوص الموقعة ليست معاهدة. لأن السيادة الجزائرية لم تولد بعد⁽²⁾ أي كانت - عند التوقيع - ما تزال معلقة على نتائج استفتاء تقرير المصير بعد بضعة أشهر.

1. IBID.

2. MORIN, op. cit.

ويعتقد الرئيس دوغول أنه بالتوصل مع جبهة التحرير إلى هذا الحل، أراح فرنسا من شوكة هي قدمها تعفن جسدها كله.

ومن ثمة هذه النهاية السعيدة تبدو في تقييمه جد إيجابية لفرنسا، ويؤكد ذلك بقوله: "سندرك بعد حين أن فصل الجزائر عن فرنسا، كان من أجل الخدمات التي قدمتها لبلادي وإن كانت أكثرها إبلاماً".⁽¹⁾

هالقطيعة لم تكن سهلة على هذا الزعيم التاريخي الذي كان اعترف في مناسبة سابقة "أنه من الصعب على المرء، أن يتخلص من الأوهام الجزائرية التي نشأ عليها".⁽²⁾

ولسنا ندري في هذا الصدد، إن كانت فتاعته العميقة بأن الجزائر مرشحة للفرنسة⁽³⁾ - أسوة بالعديد من الشعوب التي احتكت بالشعب الفرنسي - من قبيل الأوهام أو النبوءات!

الأقلية الأوربية: "الإبادة.. أو الرحيل"

اشتهرت الأقلية الفرنسية بالجزائر بعدة خصائص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - شديد حرصها على مصالحها وتعلقها بمكاسبها وامتيازاتها. وقد أقامت لذلك نظام احتلال على المقام يعكس هذه الخاصية بكل وضوح، ويقتض بالمرصاد لأي نفس إصلاحي سواء اتبعث من الجزائر أو هب من ضفاف "السنان".

2 - قدرتها الكبيرة على احتواء كبار الموظفين في الولاية العامة بدءاً بالمسؤول الأول فيها. فكان الوالي العام يأتي من باريس عامة مزوداً ببعض

1. IBID.

2. C. DE GAULLE, mémoires d'espoir (Le renouveau), Plon, Paris 1999.

3. IBID.

المشاريع الإصلاحية لتحسين أحوال الأغلبية المسلمة، لكن لا يلبث أن يتطبع على الوضع القائم، مستسلما عن طيب خاطر لحجج العائلات الثرية ومسالوناتها الزاخرة بمختلف ألوان الأكل والشرب.

وكانت جاذبية هذه المسالونات من القوة، إلى درجة أن الجنرال دوغول نصح المندوب العام الجديد للحكومة في نوفمبر 1958، بالتفكير في انجاز عاصمة إدارية للتخلص من المحيط الخائض والراشي لمدينة الجزائر

3 - وجود "لوبي" نافذ بباريس رهن إشارتها، لتعطيل أي مشروع قانون أو قرار لا يخدم مصالحها. وغداة عودة الجنرال دوغول إلى الحكم، كانت تبدو مطمئنة تماما على مستقبلها في الجزائر واستمرار سيطرتها على مجريات الأمور، لاسيما أنها لعبت دور المحرض لجيش الاحتلال، كي يتحرك انطلاقا من الجزائر للإطاحة بالجمهورية الرابعة في 13 مايو 1958.

وكانت الإشارات الأولى من صاحب نداء 18 يونيو 1940 تبدو مُطعِنة فعلا:

- ألم يقل من على شرفة الولاية العامة في يونيو الموالي: "لقد فهمتكم؟"

- ثم ألم يؤكد دستور الجمهورية الخامسة الذي عرض على استفتاء 28

سبتمبر "أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا؟"

خير أن الجنرال المائد إلى الحكم، ما لبث أن أخذ - ابتداء من خريف نفس السنة - يطلق بعض الإشارات الواضحة في دلالتها، على أنه اختار مسلكا سياسيا غير المسلك الذي كانت أقلية المستوطنين تنتظر منه سلوكه. كانت هذه الأقلية تريد أن يعمل على تكريس واقع الاحتلال بحد السلاح، والشروع في سياسة إدماج وفرنسة طويلة المدى لا تهدد مصالحها أو تعيد النظر في امتيازاتها.

وكان الجنرال من الذكاء السياسي ما جعله يدرك أول وهلة، أن مثل هذه الحلول تجاورها الرمن، ولا مفر من البحث عن حل وسط - يبين الإدماج

والانفصال - يتعين على هذه الأقلية أن تقبل في إطاره نوعاً من الشراكة مع الأغلبية "المسلمة".

هذه الفكرة حاول تبليغها في حديثه إلى يومية "ليكو دوران" في نهاية أبريل 1959 من خلال عبارته الشهيرة : "أن جزائر الآباء قد ماتت للأسف! وإذا لم ندرك ذلك يمكن أن نموت معها".

هذه العبارة كانت كافية لتحويل الذكرى الأولى لانقلاب 13 مايو إلى يوم حداد، بالنسبة للمتطرفين من "الكولون" الذين أخذوا ينظمون أنفسهم في جماعات شبه سرية انطلاقاً من العاصمة. وعندما أعلن الرئيس الفرنسي عن اختيار تقرير المصير في 16 سبتمبر من نفس الساعة، سارعت بعض هذه الجماعات في التكتل باسم "الجبهة الوطنية الفرنسية" بقيادة جالك سوزيني وأورتيز. هذه الجبهة التي اعتقدت نسبة هامة من "الأقدام السوداء" أنها وجدت ضالتها فيها.⁽¹⁾

وهي منتصف أكتوبر الموالي ظهرت على محور وهران - سيدي بلعباس "جمعية من أجل الفرنسية"، ينشطها بيار لاهون مدير "ليكو دوران" بمساعدة الدكتور سيد هارة شريكه في قائمة تشريعات ديسمبر من العام الماضي.⁽²⁾ ومع مطلع 1960 أكدت الأقلية الفرنسية عزمها على رفض الحلول الوسطى التي يتأهب الرئيس دوغول لطرحها رهضاً نشيطاً، وافقة بذلك بكل إصرار في طريق أي اختيار إصلاحي مثلما كانت في الماضي. ويسجل ذلك الوزير الأول دوبري نفسه بقوله : "أن نسبة هامة من فرنسيي الجزائر ترفض كل تطور، ولا تسمح لأكثر الجزائريين تمرئناً بالوصول إلى مناصب المسؤولية".⁽³⁾

1. C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961, p.331.

2. IBID.

3. Y. COURRIERE, l'heure des colonels, Fayard, Paris 1970.

وما لبثت أن صبرت بحدة عن تشنجها عبر "أسبوع التماريس" الشهير - بدءا من 24 يناير - متترعة لذلك بقرار نقل الجنرال جاك ماسو إلى فرنسا، عقب تصريح مثير لصحيفة ألمانية، لم يلتزم فيه حدود التحفظ التي تعلية عليه وظيفته القيادية في حلة حرب. وقد برز في هذه المظاهرات العنيفة المحامي المتطرف "لاغيار" الذي اعتصم وأصلره بالحرم الجامعي، وحول الشوارع المحيطة بالجامعة المركزية إلى ساحة مواجهات دامية مع قوات الترك خاصة (1).

وجاءت هذه الحوادث - التي استغلها الرئيس دوغول لتعزيز سلطته كما سبق الإشارة - كمؤشر بالرفض المسبق لفكرة "الجزائر الجزائرية" التي طرحها الرئيس الفرنسي في خطاب 14 يونيو الذي فتح طريق مولان أمام ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد أن أشار إليها تلميحاً خلال جولة المطابخ الثانية في مارس الفارط. لذا كان رد الفعل على الخطاب قويا:

- أولا: في الجزائر بتأسيس "جبهة الجزائر الفرنسية" - ابتداء من 15 يونيو - التي حاول منشطوها استدراج بعض الجزائريين إليها لتقديمهم شلة من "المنشقين"، أمثال الباشاغا بوعلام السعيد وواعلي عازم وأبولال. إلخ (2). وكان لهذه الجبهة امتداد بفرنسا باسم "الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية". من أبرز مشطبيها اليميني المعروف جان لويان.

- ثانيا: في فرنسا حيث سارع أنصار الجزائر الرسمية بعقد ندوة "هانس" في 17 يونيو، هذه الندوة التي برز فيها جاك سوستيل الوالي العام السابق بانتقاداته اللادعة لاختيار "الجزائر الجزائرية". هذا الاختيار حسب قوله - "يؤدي إلى الانفصال والفوضى وخراب الجزائر" (3).

1. IBID.

2. PAILLAT, op. cit.

3. IBID p. 440.

ولم يخف تخوف هؤلاء الأنصار من استفتاء تقرير المصير (على "الجزائر الجزائرية" يومئذ) الذي ستكون نتيجته الوحيدة هي "طرد الأوربيين من الجزائر"⁽¹⁾

وكانت أغلبية المستوطنين آنذاك على نفس الموجة، "تقرير المصير = القضاء على وجودها في الجزائر"⁽²⁾

لذا كان الرد الوحيد هو التصدي لعل "الجزائر الجزائرية" بأي ثمن، وفي هذا الإطار فرت مجموعة لاغيار وسورسي إلى مدريد، حيث سبقهما الجنرال راوول صالان قائد جيش الاحتلال الأسبق، للتفكير معاً في وسائل المقاومة الممكنة.

كان ذلك قبل مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي جعلت "المسالمة" من أصدقاء الكاتب الروائي مولود فرعون يفكرون في الرحيل، بعد موجة القلق والإحباط التي ضربتهم من جديد"⁽³⁾

وفي خطاب رأس السنة الجديدة حاول الرئيس الفرنسي مرة أخرى تطمين "الكولون" على مستقبلهم في "الجزائر الجزائرية" للتخفيف من حدة القلق والإحباط الذي استبد بهم، وتشجيعهم على المشاركة في استفتاء 8 يناير 1961 في نفس الوقت.

فقد أكد بالمناسبة أن الجزائر بحاجة إلى الأقلية الفرنسية، "وأكثر من ذلك أن فرنسا بحاجة إليها لتحقيق مشروعها في الجزائر". وأضاف في نفس السياق أن الضمانات التي ينبغي توفيرها لهذه الأقلية في ظل "الجزائر الجديدة" تعني شرف فرنسا"⁽⁴⁾

وأشار من جهة أخرى أن الهيئات المقترحة لتنظيم السلطات العمومية - في ظل "الجزائر الجزائرية" موضوع الاستفتاء القادم - لا تمثل سلطة

1 IBID., p.486.

2 المجاهد، عدد 75، 22 أغسطس 1960.

3. M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962.

4. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Albin Michel, Paris 1999.

فرنسا ولا بسيادتها على الجزائر، وأن الهيئة التنفيذية - الواردة ضمن الهيئات المقترحة - لا تكتسي الطابع الحكومي".⁽¹⁾

هذه التطمينات ذهبت أدراج الرياح، لأن أغلبية "الكولون" كانت اختارت التصدي لمشروع "الجزائر الجزائرية" - كشكل من أشكال الحكم الذاتي - بشئى الوسائل بما في ذلك الإرهاب على أوسع نطاق.

وتجلى هذا الرفض في نتائج استفتاء 8 يناير إذ بلغت نسبة "لا" بالماصمة 72٪⁽²⁾، كما تجلى في تدشين مسلسل الإرهاب باغتيال المحامي "بوي" Poppe في 25 من نفس الشهر.

كان المحامي "بوي" أحد رموز "الحل الوسط" المقتنعين بضرورة التعايش مع "الأغلبية المسلمة"، وبالشراكة مع "نخبة" هذه الأغلبية في ظل "الجزائر الجزائرية". وقد استقبله الرئيس دوغول وشجعه في مسماه الذي جعله بمقد صلات وثيقة مع بعض وحوه "النخبة"، أمثال زميله علي معلم أحد منشطى "التجمع الديمقراطي الجزائري" الذي كان يراى له : أن يصبح وعاء سياسيا لعكرة التعايش والشراكة.

وقد سارع المتطرفون بتصفيته⁽³⁾، تأكيداً لرفض هذا الطريق الذي استمال فئة قليلة من المستوطنين.

وتجلى هذا الرفض بشكل أوضح في تأسيس "المنظمة المسلحة السرية"⁽⁴⁾ (O.A.S) التي صدر أول منشور عنها في فاتح مارس، قبل تدشين حملة الكتابة على الجدران في 6 من نفس الشهر.

وعبرت المنظمة الإرهابية عن رفضها بشكل مدوّ بفرنسا ذاتها عندما اغتالت في نهاية مارس المسيد "كاميل بلان" رئيس بلدية إيمان التي كانت تتاهب لاستقبال أولى المفاوضات الرسمية على المستوى الحكومي.

1. IBID

2. H. ALLEG, la guerre d'Algerie (T3), Temps actuels, Paris 1981.

3. جند المتطرفون لاغتياله قتلة من السيف الأجبي.

4. في رواية أخرى : "منظمة الجيش السري". (كونر مثلاً).

وعداة فشل محاولة الانقلاب التي قادها الجنرال شال القلند السابق لجيش الاحلال - بمشاركة الجنرال صالان وعصابات "لاهار" وسوزيني المتآمرة - انطلاقا من العاصمة الإسبانية، جن جنون "كتائب الجريمة والياس" المنضوية تحت لواء "المنظمة المسلحة السرية"⁽¹⁾. ويقدر المندوب العام جان موران تعداد هذه الكتائب بـ 500 مسلح، من بينهم 100 يشكلون "كومندو دلتا" من نخبة المظليين.

لكن ينبغي أن نضيف إلى هذا العدد آلاف الفرنسيين المنتظمين في مليشيات مسلحة - غير معلنة - منذ بداية الثورة التحريرية. علما أن العديد من المشاركين في مظاهرات "أسبوع المتاريس" في يناير 1960، احتفظوا بالأسلحة الحربية التي وزعت عليهم من طرف العساكر المواطنين. كانت "كتائب الجريمة والياس" هذه، تمارس الإرهاب الأعصى بطريقة عشوائية في معظم الأحيان.

وكانت لذلك كثيرا ما تخرج ليلا "لقنص" من تصادف من "العرب"⁽²⁾ مقابل ألف فرنك "عن كل رأس" وحتى إذا كانت الخرجة الليلية "غير موفقة"، فإنها تتقاضى مع ذلك مئة جزاهية بـ 150 فرنكا⁽³⁾.

وكانت المرافة الجزائرية تتصدى لقتلة المنظمة الإرهابية بالزغاريد، لصدهم عن الأحياء الجزائرية التي يتسللون إليها تحت جح الظلام لارتكاب جرائمهم⁽⁴⁾.

مثل هذا الإرهاب الجنوبي، كان من الطبيعي أن يطرح موضوع مصير الأقلية الفرنسية بصفة عامة في الجزائر المستقلة، واحتمال رحيل نسبة متفاوتة منها ترفض رفضا قاطعا مثل هذا الاحتمال، فما بالك القبول به والعيش في كنفه!

1. التعبير للمندوب العام جان موران (1960-1962).

2. FERAOUN, op. cit.

3. IBID.

4. IBID.

وقد أفرد الكاتب بهار تورا كتابا لهذا الموضوع الشائك، سجل فيه بعض الحقائق مثل:

- 1 - "أن بسطاء المستوطنين أشد تعصبا للجزائر الفرنسية من الأثرياء"
 - 2 - أن هذه الأقلية كتلة واحدة في الواقع، لأن "ما يوحد مختلف هئاتها سيكولوجيا، أقوى بكثير من الفوارق الاجتماعية التي تميز فيما بينها".
- وخلص الكاتب إلى الحل التالي: أن الراغبين في خوض تجربة الجزائر المستقلة، "عليهم أن يستعدوا لبذل ما يملكون من طاقة وكفاءة في بدائنها". أما الآخرون فينبغي حسب قوله "ترحيلهم إلى فرنسا في أقرب الآجال".⁽¹⁾
- وهي صانعة 1961 كان رأي بعض المسؤولين بهاريس أن الأقلية الفرنسية "طردت نفسها بنفسها، نتيجة العمل الجنوني الذي تفتخره أقلية متطرفة باسمها...". وكانت أكثر التوقعات تشاؤما، تقدر عدد "الهاربين" من شبح استقلال الجزائري بحوالي 200 ألف نسمة.⁽²⁾

"البعثة س" - ضد "المنظمة المسلحة"

ولمعد من إرهاب "المنظمة المسلحة" - التي أخذت تستخدم المتفجرات والراجمات على أوسع نطاق - وأثاره المدمرة على مستقبل الأقلية الفرنسية نفسها، تحرك أنصار الرئيس دوغول بالجزائر بتشجيع ودعم من حكومة باريس في اتجاهاين:

- 1 - سياسيا بمحاولة تفعيل "الحركة من أجل التعاون" التي تم تأسيسها عمليا سنة 1959⁽³⁾، لكن لم تعبر عن وجودها بشكل واضح إلا في خريف 1961.
- وكانت هذه الحركة تحاول إقناع الأقلية الفرنسية بمخاطر استمرار الحرب،

1 N WOOD, Germanie Tillon, Femme mémoire, éditions Autrement, Paris 2003, p 228

2 Y COURRIERE, Les feux du désespoir, Fayard, Paris 1971, p.414.

3. IBID

وبحتمية التفاوض مع جبهة التحرير عاجلا أو آجلا، وتلحاً في ذلك بدمها إلى سلاح المناشير. وتشخص مضاعفات استمرار الحرب مثلا هي:

أ - تدهور علاقات فرنسا بالبلدان النامية على الصعيد الدبلوماسي، هذا التدهور الذي يمكن أن يؤثر على مواقف لندن واشطن خاصة.

ب - إمكانية ظهور نازية جديدة على الصعيد العسكري، وبخصوص التفاوض مع الجبهة ترى الحركة أنه سيؤدي حتما إلى استقلال الجزائر، لذا يتعين على الأقلية الفرنسية - بواسطة الحكومة طبعاً - أن تعدد شروطها والضمانات اللازمة لحمل الجبهة على قبولها (1).

2 - أمنياً بواسطة إنشاء "البعثة س" التي دخلت عناصرها حلبة المواجهة ضد المنظمة الإرهابية في 5 ديسمبر، واشتهرت في الميدان بكناية كي باربوز، وكانت الهدف الأول لهذه البعثة هو مساعدة مصالح الأمن - الوقية منها لحكومة باريس - في تهديد المنظمة الإرهابية ومطاردة قياداتها. وقد انطلق مسؤولو "البعثة س" هي أداء ما عليهم من فرضية العمل التالية: "أن جميع أوريبي الجزائري بدون استثناء يساعدون المنظمة الإرهابية إيجاباً أو سلباً" (2).

وكانت المواجهة لذلك دامية أحيانا بين عناصر "البعثة" وقبلة المنظمة الإرهابية.

وبلغ جنون هذه المنظمة أن حكمت بالإعدام على الأسقف دوقال الذي بدأ مطلع 1962 متشابها، متوقفا مناكر مهولة في الأسابيع القادمة، جراء انتصعيد شبه المؤكد في هستيريا الإرهاب. وصدق توقع الأسقف فعلا، إذ عرف الجنون الإجرامي طورا جديدا، بعد أن علمت المنظمة الإرهابية بتوصل الطرفين الجزائري والفرنسي إلى اتفاق عام في 20 فبراير 1962 ببلدة كي روس.

1 PAILLAT, op. cit.

2 MORIN, op. cit., p.251.

ومن فضائح وحماقات هذا السلسل الوحشي منذ عشية وقف القتال في

19 مارس إلى استفتاء تقرير المصير في 1 يوليو:

1 - عملية القصر الملكي بن عكنون (العاصمة) في 15 مارس التي ذهب ضحيتها الكاتب الروائي مولود فرعون وخمسة من زملائه "المسلمين" والفرنسيين الذين كانوا يمثلون - من خلال "المراكز الاجتماعية" - نزعة التمايش في جزائر الحرية والاستقلال، هذه النزعة التي كان حقد أغلبية "الكولون" عليها، لا يقل عن مناواة جبهة التحرير لما يسمى "القوة الثالثة".

2 - محاولة اعتصام بجبال الونشريس، بنية البدء في حرب عصابات لتعطيل مسار السلام وتعبيد قطار إيفيان الثانية من سكته. وقد كان الجنرال صالان قبيل اعتقاله من المشجعين على هذه الحماقة التي سارع جيش التحرير في الناحية بالقضاء عليها (1).

3 - عملية ميناء العاصمة في 2 مايو التي ضربت جمهور الكادحين من المتألمين، مخلقة زهاء 200 قتيل وجريح.

4 - إحراق المكتبة الجامعية في 7 يونيو، ما تسبب في إتلاف ما لا يقل عن 600 ألف عنوان.

وأبى الإرهاب في وهران، إلا أن يكبد على المواطنين احتفالهم بعيد الاستقلال يوم 5 يوليو، ويننص عليهم طرحتهم العارمة بواسطة عملية استفزازية، أسفرت عن سقوط 125 ضحية إضافية من بينهم 100 من الجزائريين. (2)

وكانت النتيجة الوحيدة لهستيريا الإرهاب، أن خلصت سلطات الجزائر المستقلة من مشكلة مقعدة اسمها "الأقلية الفرنسية" التي كان الرئيس دوغول - كما سبقت الإشارة - يراهن على بقائها كثيرا "لإنجاز مشروعه" في الجزائر الجديدة!

1 عبد الرحمن كزيمي، مفكرات النقيب سي مولد، دار الأمة، الجزائر 2005.

2, G. MEYNIER, Histoire du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003, p.640.

موقف جبهة التحرير، الاختيار بين الجنسيتين

كانت الثورة الجزائرية واضحة تماماً في تعاملها مع موضوع "الأقلية الفرنسية" منذ ساعاتها الأولى، بدليل أن بيان فاتح نوفمبر 1954 وضع أمامها خيارين، الجنسية الجزائرية فتكون مثل عامة الجزائريين لها ما لهم وعليها ما عليهم، أو الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، وفي هذه الحالة ينطبق عليها ما ينطبق على الجاليات الجزائرية بصفة عامة.

هذه الثابتة ظلت تحكم موقف قادة الثورة، إلى غاية اللحظات الأخيرة من مفاوضات إيميان في مارس 1962. وهذا ما يفسر التمسك برفض اختيار ازدواجية الجنسية إلى آخر لحظة.

وقد أكد هذا الرفض محمد يزيد وزير إعلام الحكومة المؤقتة في يونيو 1959، اعتماداً على سابقة الرئيس شارل دوغول نفسه الذي كان قد رفض عام 1940، اقتراح الوزير الأول البريطاني وينستون تشرشل جنسية مزدوجة بريطانية فرنسية.⁽¹⁾

وكانت قيادة الثورة على مر السنين تبدو صادقة في طرح الاختيارين السابقين، رغم افتتاها بأن الأقلية الفرنسية لن تتوضع في غالبيتها الساحقة فتقبل بالجنسية الجزائرية!

- فقد كان للاختيار الأول بين مسؤولي الثورة وبعض قادة الرأي أنصاره المؤمنون به والمتحمسون إليه. وهذه عينة من التصريحات التي تؤكد هذا الإيمان والحماس.

1 - في منتصف فبراير 1960 أدلى ثلاثة وزراء من الحكومة المؤقتة هم بن طيال وبوالصوف والسميد محمدي بتصريح من الرباط، رداً على مناورات التقسيم التي كان الجانب الفرنسي يلجأ إليها من حين لآخر جاء فيه بتصريح العبارة: "أن السبيل الوحيد لبقاء الأقلية الفرنسية هو اندماجها

1. المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.

في الشعب الجزائري، والقبول بالاستقلال في إطار جمهورية بدون تمييز عرقي أو ديني⁽¹⁾.

2 - وقبيل مفاوضات إيفيان الأولى، أدلى سعد دحلب أمين عام وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة بحديث لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور"، عبر فيه عن استعداد الجانب الجزائري لتذليل كل الصعاب بهدف إدماج هذه الأقلية في الوطن، معربا عن ثقته بأن تعلقها بالجزائر، يعزز استعدادها لأن تصبح جزائرية باتم معنى الكلمة⁽²⁾.

3 - وفي أواخر أغسطس 1961، تحدث الكاتب الروائي مولود فرعون لشباب عمال السلم⁽³⁾ بتيزي وزو قائلا : "نحن نعتبر الأقدام السوداء جزائريين مثلنا، ونعرف أننا سنتدمج لنشكل شعبا واحدا"⁽⁴⁾.
- غير أن الاختيار الثاني كان يبدو أكثر واقعية، كما يؤكد سعد دحلب في الحديث آف الذكر إذ يقول : "لا نجهل أن جزءا من الأقلية الفرنسية سيرفض الجنسية الجزائرية. وهؤلاء أحرار في البقاء كأجانب أسوة بالجاليات الأخرى، لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات".

ومهما كان الاختيار والموقف، فهماك إجماع جزائري على ضرورة بقاء الأقلية الفرنسية سواء بصفة المواطنة أو الجالية، وهذا ما يفسر التطمينات المتكررة الصادرة عن قادة الثورة في جميع المستويات. ومن الأمثلة على ذلك:
1 - غداة "أسبوع المتارين" وجه رئيس الحكومة فرحات عباس نداء إلى فرنسيي الجزائر جاء فيه : "أن الجزائر للجزائريين مهما كانت أصولهم، وأن قيام الدولة الجزائرية، يسمح لنا بالعيش حنبا إلى جنب وأن نصنع مستقبل أبنائنا". ونبه بالتناسبة إلى مغية اختزال المشكلة في معادلة "الإبادة أو

1 المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960

2 المجاهد، عدد 13.91 مارس 1961.

3. شباب من فرنسا متطوع للعمل بورشات المنطقة خلال العطلة الصيفية.

4 FERAOUN, op.cit.

الرحيل"، موصفا أن مثل هذا الطرح خديعة ماكدة من المتطرفين الذين أصبحوا بفضل ثرواتهم ينحسمون فيكم بدون رحمة⁽¹⁾

2 - ومع بداية مفاوضات إيبيان الأولى (20 مايو 1961)، أعاد عباس الكرة بصيغة أكثر إلحاحا قائلا : " نرجو للمرة الأخيرة والنهائية، أن تدرك الأقلية الفرنسية أن عهدا جديدا بدأ يشرق أمامها، وأن لا جدوى من ربط مصيرها بالاستعمار"⁽²⁾

3 - أحيث جبهة التحرير الذكري المناسبة لاندلاع الثورة تحت شعار "التعايش مع الأوروبيين". وبهذه المناسبة صرح بالقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية من الرباط قائلا : "نقول لأوروبي الجزائر أن الماضي انتهى ونعلن رسميا ضمان أمنهم وحقوقهم المشروعة في الجزائر المستقلة"⁽³⁾. وكان دحلب قد تطرق في حديثه لأسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" لموضوع الضمانات بقوله : "يمكن التفاوض في الضمانات على أساس أن الحكومة المؤقتة المانحة يمكن أن تسحب هذه الضمانات من طرف واحد"⁽⁴⁾

وكانت الضمانات التي وافق عليها الجانب الجزائري في المحادثات السرية، عاملا حاسما في تيسير المفاوضات الرسمية وتوجيهها في إيبيان الثانية مساء 18 مارس 1962.

لكن لا الضمانات ولا التطمينات كانت كافية لتهدئة المتطرفين، وإقناعهم بإمكانية العيش في ظل الجزائر المستقلة. وهكذا اختار هؤلاء منذ صائفة 1960 طريق الإرهاب الأعمى، أي طريق "الإبادة والرحيل" في نفس الوقت!

1. المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.

2. المجاهد، عدد 96، 22 مايو 1961.

3. COURRIERE, op. cit.

4. المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

هذا الاختيار الأهم فسرته صحيفة "المجاهد" في بداية سبتمبر من نفس السنة بقولها : "أن الأقلية الأوربية عاجزة عن تصور المواطنة الجزائرية كما تعرضها عليها". والسبب في ذلك أن هذه الأقلية كانت قبل الثورة تعيش وحدها في الجزائر ولم تكن تحس بوجود الجزائريين إلا كما يحس الرجل بوجود حدم في بيته! فقد كانت حسب المجاهد دائما كل شيء وتحشى أن تصبح لا شيء" (1)

فلا عجب إذن أن تتقلب على هؤلاء نرمة "الأرض المعروقة"، وهستيريا الإرهاب الذي لا يالو على شيء. وقد أحدثت "المنظمة المسلحة السرية" - ابتداء من فبراير 1961 خاصة - تعارض هذه "السياسة" بوحشية لم يسبق لها مثيل

وكان من الطبيعي أن يثير ذلك الحكومة المؤقتة ومصالحها، فتتصدى لموجة العيون الإجرامي بمختلف الوسائل.

1 - هي أكتوبر 1961 وصمت "المجاهد" هذه الظاهرة - "الدعر الإجرامي الهائن" الذي لا يهدد مصالح الأقلية العرسية فحسب بل يهدد مصالح الشعب الفرنسي كله. (2)

2 - وفي 30 نوفمبر الموالي عقد وزير الإعلام محمد يربد مؤتمرا صحفيا ندد فيه باستقراوات المتطرفين ومظاهراتهم المصيبة بالعاصمة ووهران خاصة. (3)

3 - وفي 7 ديسمبر وجهت الحكومة المؤقتة مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول استقراوات المتطرفين والجرائم التي تقترفها الحركة الإرهابية التي أنشأوها لهذا العرض.

1 المجاهد، عدد 5.76، سبتمبر 1960

2 المجاهد، عدد 9.305، أكتوبر 1961.

3 المجاهد، عدد 110، 11 ديسمبر 1961.

4 - وأثناء محادثات "لي رومن" السرية في أواخر فبراير 1962، طلب الجانب الجزائري من الوفد الفرنسي السماح لبعض إطارات جبهة التحرير بدخول الجزائر قبل وقف القتال إذا أمكن. بهدف المساعدة في التصدي لجنتون الإرهابيين وقضائهم⁽¹⁾

وقد دخلت فعلا بعض الإطارات قبل وقف القتال وبمده مباشرة العاصمة وهران بصفة خاصة حيث بلغ هذا الهجوم ذروته. ورغم اتفاق مصطفى - سوري في 17 يونيو 1962، فقد واصل المتطرفون استقرازاتهم، كما حدث بـوهران أثناء الاحتفال بعيد الاستقلال الأول في 5 يوليو الموالي.

ومعنى ذلك أن أغلبية المستوطنين بقيادة المنظمة المسلحة السرية (أوس) ظلت إلى آخر لحظة وفيه لشعار "الإبادة أو الرحيل". وهكذا كان الرحيل الجماعي الذي بدأ عمليا غداة وقف القتال، وتواصل طوال صائفة 1962.

الحركة الوطنية الجزائرية : نهاية حزينة

غداة عودة الجيرال دوغول إلى الحكم في أعقاب انقلاب 13 مايو 1958، يادر الكاتب الصحفي موريس كلاهيل بتوجيه رسالة إليه باسم مصالي، صممها استعداد هذا الأخير للتفاوض في سبيل تسوية المشكلة الجزائرية، على أساس ما يكون قد بلغه من العلول الوسطى التي يجعلها الجيرال في جمعته أي لا إدماج ولا انفصال، ولكن شراكة بعد فترة طويلة من تأهيل الجزائر و"النخبة المسلمة" لذلك.

هذه الرسالة لم يكن المعني على علم بها، بل عثر عليها ضمن مجموعة وثائق تسلمها من محمد الأمين بالهادي الفاطق الرسمي باسم "الحركة

⁽¹⁾ R. BURON, Carnets politiques de la guerre d'Algérie, CANA, Paris 2002

الوطنية الجزائرية عندما زاره في 24 يوليو الموالي بمنعاه في جزيرة باليل سورمار. غضب مصالي لهذه المبادرة الجريئة من الكاتب الفرنسي، وسارع بمكاتبة الجنرال دوغول لإشعاره بأن ما جاء في رسالته لا يعبر عن أفكاره ولا يلزمه أية صفة وتذكيره بالمسألة بأن بالهادي هو المتحدث باسمه.⁽¹⁾

هذه البداية المحرقة مع صاحب "نداء 18 يونيو 1940"، كانت مؤشرا لمبادرات أخرى - أكثر إحراجا - صادرة هذه المرة عن منصفه القوي جبهة التحرير الوطني. من هذه المبادرات التي أحدثت شرخا جديا في صفوف الحركة.

1 - عمليات مساء 24 أغسطس التي هزت فرنسا ذاتها من "كوهافر" شمالا إلى "مرييان" جنوبا هذه العمليات العريضة التي شنّها فدائيو جبهة التحرير بفرنسا جعلت بعض مسؤولي الحركة يطالبون بالإقتداء بالجبهة، لكن إدارة الحركة رفضت ذلك بدعوى الاتصالات الجارية مع الفرنسيين.⁽²⁾

2 - الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر، هذا الإعلان الذي أوقع المكتب السياسي للحركة في حرج كبير، فالترم الصمت أولا، خوفا من تأثير معارضة الإعلان على سمعة الحركة بالجزائر وعبر البلدان الأخرى آسيوية، قبل أن يعتبر الحدث في نهاية الأمر، مبادرة طيبة.

وقد جعل هذا الحدث الهام - الذي أخرج الجنرال دوغول نفسه - بعض الإطارات في حركة مصالي. يتساءلون عن أسباب وجودهم كتنظيم منفصل معارض للحكومة المؤقتة بعد 20 سبتمبر.⁽³⁾

وجاءت مبادرة "معطط قسطنطينية" - عن الجانب الفرنسي في 3 أكتوبر الموالي لتعمق هذا الشرخ. يعد أن طالب بعض الإطارات في الحركة إدانة هذا المشروع الاستعماري وكان رد مصالي غداة الإعلان عن هذا المشروع

1 M. HARBI, Les archives de la révolution Algérienne, J. Afrique, Paris 1981

2 د. يحيى بوعزيز، الاتهامات المبلغة بين مصالي واللجنة المركزية وجبهة التحرير، دار حومة الجزائر 2001.

3 نفس المصدر

غامضاً وهاتراً، قيل أن يكشف عن حقيقة موقفه المؤيد، هذا الموقف الذي جعل بعض أصدقائه "القرونسكين"⁽¹⁾ أنفسهم ينعضون من حوله.⁽²⁾

وجاء الإفراج عن مصالي في منتصف يناير 1959، ليضعف من البلبلة والارتباك السائد في بقايا الحركة، لاسيما بعد حل المكتب السياسي⁽³⁾ ورماد بعض الوجوه البارزة، أمثال محمد مروي وعابد بوحافة وعبد القادر وهواف. وكانت الحركة قد اهترت في نهاية السنة الماضية، على وقع انضمام مسؤول اتحاديته بفرنسا أحمد نصبة - المشهور بلقب الثلاوي الأكحل - إلى جبهة التحرير الوطني. وقد أعلن عن ذلك في رسالة ضمنها إدانات صريحة للحركة، قبل أن يدعو في 19 يناير - رفقة بعض المسؤولين في بلجيكا وشمال وشرق فرنسا - أنصارها إلى الالتحاق بالجبهة.

ويصف مصالي نفسه حالة حركته يومئذ بقوله: "كان الحزب موجوداً فقط كاسم وحضور قائم وسط عدد من المناضلين والمسؤولين..". مصيها: "لا مال ولا إطارات، لكن الكثير من الخصوم والعلاقات". وقد اضطدعت محاولة إعطاء نفس جديد للحركة "بقضية الثلاوي" وتداعياتها، بعد أن شغلت مصالي والمكتب السياسي المؤقت من حوله قرابة 18 شهراً.⁽⁴⁾

وشهدت سنة 1959 محاولة اغتيال زعيم الحركة في "شانتيني" غداة إعلان الرئيس دوغول عن خيار تقرير المصير في 16 سبتمبر، وقد سارعت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا بنفي تورطها فيها، معتبرة إياها "عملية مسرحية أو تصفية حسابات بين الكعشة الأخيرة من أتباع الزعيم".⁽⁵⁾ وليس مستبعداً أن تكون الاتحادية حاولت ذلك فعلاً، في إطار سياسة الجبهة الحريصة على

1 J. SIMON, Messali Hadj, 1998-1974, édition Tiresias, Paris 1998.

2 Ibid.

3. د. بومروي، المصدر السابق.

4 HARBI, op.cit. 4.

5. المجاهد، عدد 32، 5 أكتوبر 1959.

تحييد كل معروض بديل محتمل. علما أنها قامت في 2 أغسطس الماضي بتصفية السيناتور من جيبيلس 'بفيشي' بعد مرور اسمه كمرشح لرئاسة 'القوة الثالثة' التي كان الرئيس الفرنسي يسعى لإظهارها، بأمل التفاوض معها على مستقبل الجزائر ضمن خيار 'الحلول الوسطى' آنف الذكر.

وتنكر بعض المصادر في هذا السياق، أن مصالي قيل عودته من منعه في 'باليل'، كان يساند هذا الخيار القائم على مبدأ تقرير المصير، في إطار اشراك بين الأقلية الفرنسية وتغلبة الأغلبية المسلمة^(١).

وثبت لكل ذلك، كانت الحالة النظامية للحركة المصالية تتمير بمزيد من التملك والانهيار، لاسيما داخل الجزائر إذ يعترف الزعيم نفسه بانقراضها تقريبا خلال سنتي 1959 و 1960⁽²⁾. ولم يكن الوضع بقريباً بأحسن حالاً، ماهيك أن شخصيات بارزة من الحركة، لم تعد تجد من يروها أو يهتم بها في السجون الفرنسية⁽³⁾.

ومن مظاهر هذا التملك، تمرد بعض ممثلي الحركة - في ألمانيا وإيطاليا مثلاً - على زعيم الحرب ورفض تعيينات لهم للعمل في باريس⁽⁴⁾. وحملت سنة 1960 معها مفاجآت حزبية إضافية، بددت ما بقي من أوهام في أدهان أنصار الحركة المصالية مثل:

١ - لقاء مولان في 26 يونيو وهو الأول من نوعه على المستوى الحكومي بين باريس وجبهة التحرير. وقد أحدث هزة عيفة في صفوف أنصار اندي غطوا 'دوفير' - حيث يقيم الزعيم - للاستفسار والتعبير عن دهشتهم في

1 C. PAILLAT, Dossier secret de l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2 HARBI, op. cit

3 أمثال محمد بوزوالي ومصطفى بن محمد.

4 HARBI, op. cit. A

نفس الوقت. وكان رد الزعيم مثقلا حسرة وإحباطا وهو يقول : "لقد تجاهلونا"⁽¹⁾

2 - مظاهرات 11 ديسمبر التي كشفت بوضوح غياب الحركة داخل البلاد ومساندة الجماهير لجهة التحرير، مرعزة بذلك قناعات المتعاطفين معها، وحتى أنصارها بفرنسا والعارج.⁽²⁾

وانتهت هذه السنة بأزمة في محيط مصالي، أبعد بموجبها ثلاثة من الأوفياء السابقين : مولاي مرياح، عيسى العبدلي، الهاشمي بفرش، لأنهم كانوا يلحون عليه بضرورة مناصرة فرنسا والاستقرار في أي بلد آخر - كالمانيا أو إيطاليا - حتى يعطي ذلك لنصالحهم نوعا من المصادقية في نظر الجماهير والعالم أجمع.⁽³⁾

وما لبث الزعيم أن اعترف بصواب ما كانوا يدعونه إليه، فقد لاحظ في يناير 1961 أن تحرك القلة القليلة من أنصاره بات يصطدم بعقبتين كبيرتين : وجوده ورفاقه بفرنسا، وحالة الحركة المؤسفة بالجزائر.⁽⁴⁾

ويصف حاله وجماعته آنذاك وصفا مأساويا إذ يقول عن السلطات الفرنسية بمرارة : "لقد تداولت مختلف الأطراف على عصرنا كعكة الليمون". ويشرح ذلك بمحاولة هذه الأطراف الملحة لاستعمال حركته ضد جبهة التحرير بدون مقابل جدي. علما أن اتصالاتها به "اقتصرت على محافظي الشرطة ، أو زيارات سرية لأشخاص مقربين من دوائر الحكومة ، يسارعون بتنبيه مستقبلهم "أن الزيارة تكتفي طالما شخصيا"⁽⁵⁾ وبلغته أصداء الاتصالات السرية بالجبهة مطلع السنة فصرخ متأسفا . "تجاهلونا مرة أخرى".

1. IBID.

2. IBID.

3. IBID.

4. IBID.

5. IBID.

وأمام الطريق الممنوع الذي انتهت إليه "الحركة الوطنية"، أضحى بالثورة على بعض نوابه الذين ما انفكوا يكذبون عليه بزعمهم أن "دوغول لا يقوم بأية خطوة جديّة بتوكلهم". قبل أن يتساءل في حيرة العاجز عن مواجهة الموقف قائلا "من من مخرج من هذا الجمود والاختناق؟ كيف الخروج من التقيؤ؟" (1) ويعترف مصالي بأن الاتصال بحركته في سياق التخصير لإيفيان الأولي كان بهدف "الضغط على الجبهة لتقديم بعض التبرّلات" كما يعترف بأن إقصاء الحركة من هذه المفاوضات "أحدث هزة في صفوفنا أقوى من هزة مولاي" (2).

وعندما تأرّمت المفاوضات بين الوهابين الجزائري والفرنسي - حين موضوع الصحراء - في غضون الأسبوع الأول من يونيو، عاود الفرنسيون الاتصال بمصالي بنفس الطريقة ونفس العرض لكن مصالي وبعض أعضائه المكتب السياسي المؤقت (3)، بادروا بالتعبير هذه المرة عن رفضهم لمساورة استعمال الحركة كمجرد ورقة ضغط على الجبهة (4).

لم يمر هذا الرفض بسلام، لأنه أدى إلى تصدع القيادة والخروج على مصالي، بل محاولة عزله ونجاوزه على صعيد النشاط خاصة. وكان في طبيعة الممارحين عليه أقرب المقربين إليه هي السابق، أمثال بالهادي وبن صبيح وبن غمار وفرحات.. الذين أصبحوا "جبهة العمل الديموقراطي"، بأمل المشاركة الفشيطة في تجسيد احتيالي الجزائر الجزائرية التي كان الرئيس دوغول يريد لها بدون جبهة التحرير إذا اقتضى الأمر.

1. Ibid.

2. Ibid.

3. شكل مصالي بعد الإفراج عنه مطلع 1959 "مكتباً سياسياً استشارياً مؤقتاً" يضم إلى جانبه بالهادي محمد هيد فرور، بقا لحسن محمد فرحات، بن صبيح المصاوي. هذا المكتب حل مكانه السابق من مؤتمر "مؤتمر" في منتصف يوليو 1954

4. FARBT, op. cit

- ولم يكن وضع الحركة بالجزائر أقل تأزماً، كما يشير إلى ذلك تقرير أحد قيادها بالداخل في أواخر مايو 1961، إذ يشير بصريح العبارة إلى:
- "أن الحركة غائبة - سياسياً - عن الجزائر منذ خمس سنوات.
 - أن وضعها أصبح مخيماً خاصة بعد إيفيان الأولى.
 - أن الجبهة أصبحت في نظر الجزائريين ديقاً جديداً⁽¹⁾

ويكشف التقرير من جهة أخرى، أن بعض المنشقين على مصالي عادوا إلى الجزائر في إطار الدعوة "جبهة العمل الديمقراطي"، بتقديمهم حليلة بن عمار الذي حل بالجزائر في 18 مايو ويرى بفسق "الني" (السمير).

ويرغم المنشقون حسب هذا التقرير أن الجميع يعرّضوا مع التنظيم الجديد ماعدا مصالي وشمشوي⁽²⁾ وأن من أعصائه البارزين مرياح وبورزو والباغين، لكن كاتب التقرير يسجل على بن عمار ومن معه الملاحظات التالية:

1 - "أن الحكومة العرسية تقف وراء هذا التنظيم لا شك في ذلك بديل.

- محتوى جريدته "الجهيريان" (الجزائري).

- رؤية بن عمار أكثر من مرة رفقة 3 أوروبيين، يرجح الكاتب أنه يتلقى الأوامر منهم.

- شهادة بعض المناصلين أمثال الشيخ بالكترومي.

2 - أن النقابة المصالية تكون شريكا في "جبهة العمل الديمقراطي".

3 - تعاملهم على الحاج مصالي "الذي عين أفرادا من عائلته في اللجنة

المديرة"⁽³⁾ حسب قولهم.

ويصف مصالي بدوره خصومه بالمصالية التي أغواها دور "القوة الثالثة" التي ترهن عسى "عزم باريس عدم التفاوض مع جبهة التحرير"، كما يؤكد

1. Ibid.

2. محمد الشمشوي ماضل قديم من عائلة مصالي.

3. في إشارة إلى المشاوي وأبيه علي ولبنته حنية وزوجها بن قنطط.

ذلك صبح مساء الأمين بالهادي. وبدعم بالعمامة ما ذهب إليه صاحب
البيان السابق، بالتأكيد على أن للعصابة امتدادات في الاتحاد النقابي وفي
بعثات الحركة الخارجية كما سبقت الإشارة.

ويستند زعيم الحركة بشدة لإصرار بالهادي وزمرته على المضي في طريق
القوة الثالثة، رغم أن إيفيان (الأولى) قضت على هذه السياسة، ويمسر هذا
الإصرار بالرغبة في تعزيز لجان المفتخبين، وجماعة بني وي-وي التي لا
تشكل قوة جدية، أي دعم القاعدة الاجتماعية لاستمرارية الرأسمالية
الفرنسية في الجزائر.

وينهم هذه الرمرة بالعمل في هذا الاتجاه "من داخل الحركة وخارجها،
وفي صفوف النقابة وحتى القوات المسلحة في الجبل" (1).
وتؤكد المصادر الفرنسية، ارتباط "جبهة العمل الديمقراطي
بالمعابر التي حاولت توظيفها سياسيا وأمنيا.

1 - سياسيا بهدف مساعدة اختيار الجزائر الجزائرية، سواء بنية تحديد
جبهة التحرير أو حملها على تقديم التنازلات المرغوبة من إدارة الاحتلال.
2 - أمنيا في اتجاهين:

1 - كسب بعض الجماعات المسلحة التي ما تزال نشطت باسم الحركة
الوطنية مثل جماعة عبد الله السلمي من جهة، وتصفية بعض عناصر جبهة
التحرير بالمهامة وفرنسا خاصة من جهة ثانية (2).

2 - استعمالها كطعم للإيقاع ببعض قادة "المنظمة اسرية" الإرهابية،
عبر الإيهام بإمكانية التحالف بين التنظيمين، علما أن المنظمة الإرهابية
كانت تبحث عن شرك حرائري، بنية الانمصال بالبلاد على طريقة الأقلية
العنصرية في جنوب إفريقيا (3).

1. يسمي مصالي الجماعات المسلحة العاملة باسم الحركة الوطنية الجزائرية

2. PAILLAT, op. cit.

3. Y. COURRIERE, Les feux du desespoir, Fayard, Paris 1971

لكن مع حلول خريف 1961 سقطت ورقة "جبهة العمل الديمقراطي"، أسوة بأوراق كبحان المنتهين والهيئة التنفيذية. وما إلى ذلك من البدائل الواهية، بعد استئناف الاتصالات السرية مع جبهة التحرير، وإرتسام إمكانية تسوية مقبولة في الأفق القريب.

ويبدو الحاج مصالي هذه المرة كأنه استسلم للأمر الواقع، ظم يصرخ لقد تجاهلون! كما فعل بمناسبة مولان وإيغيل الأولى. وكان قد مر بفترة حرجية مطلع السنة، بعد أن أصبحت حاشيته "مقدمة المفاوضات"، فأصبحت تطالبه بالمشاركة من أي باب وبأي ثمن. وقد اضطره ذلك لتهدة "مرضى المفاوضات" باللجوء إلى الكذب على الذات بقوله: "أن عدم المشاركة في المفاوضات لا يخلو من مزايا مثل التقدم إلى الشعب أحرارا من أي التزام"⁽¹⁾

وعاش أنصار مصالي وضعية صعبة بعد وقف القتال الذي شهد صداعات مسلحة كما حدث في الجملة. حيث تدخل الجيش الفرنسي لإجلاء عائلات المصاليين إلى بومعادة وكانت جبهة التحرير في بعض الولايات، قد تمكنت من الحصول قبل وقف القتال على قوائم سجناء الحركة، فمارست على بعضهم ضغوطات قوية غداة الإفراج عنهم، وتعرض كثيرون منهم إلى التصفية قبل الاستقلال والسجن بعده.

وشهدت الولاية السادسة مثالا، تصفية العديد من مسلحي الحركة بقيادة عبد الله السلمي رغم اتفاقه مع حكومة بومرداس.

وأثناء أزمة الحلاف على السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض لها، تلقى مصالي عروضاً من ألمانيا (الاتحادية) وكندا بالمساعدة "لمحاربة الشيوعية" في الجزائر المستقلة، لكنه اعتذر عن قبولها، بعد أن استخلص العبرة من تجربة "الحركة الوطنية الجزائرية" الفاشلة⁽²⁾، وفصل

1. HARBI, op. cit.

2. محمد دروالي في كتابنا نداء الحق، دار هومة، الجزائر 2001.

إعادة تأسيس "حزب الشعب الجزائري" بأمل المشاركة في المناظرة الديمقراطية. لكن جبهة التحرير ما لبثت أن قطعت عليه - وعلى أمثاله هذا الطريق، بإقرار نظام الحزب الواحد : جبهة التحرير الوطني. وكان المعاضل الكبير محمد زروالي منجبن حوادث مايو 1945، قد زار مصالي في "بويني" غداة الإفراج عنه في أبريل 1962، وأثار معه مسألة الحلاف مع جبهة التحرير، فأجابته التاريخ وحده سيفصل في هذا الحلاف⁽¹⁾

محاولة فصل الصحراء

بدأت إدارة الاحتلال الفرنسي تمهد لفصل الصحراء عمليا منذ 1956 : سنة اكتشاف أهمية مخزون الصحراء من المحروقات، بدءا من أهر عين أمناش وحاسي مسعود ثم حاسي الرمل لاحقا، ويندرج في هذا الإطار إنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" بموجب قانون 10 يناير 1957، والتي تضم إلى جانب الجزائر المستعمرات الفرنسية الأخرى المتاخمة للصحراء وهي : موريتانيا، السودان الغربي (السنغال ومالي)، النيجر، تشاد ويشكل الفضاء المحصور ضمن هذه المنظمة المشتركة، نوعا من العيارة الفرنسية بفرض الانفراد باستغلال الموارد الباطنية الصحراوية، دون أن يمس بالطبيعة القانونية والسياسية للمناطق المعنية التي تظل مرتبطة بالبلدان المذكورة حسب الحدود المائنة⁽²⁾. وشهدت السمة الموائية ظهور شبكات الأنابيب الأولى في انواق، أو على الورك، في شكل تصاميم قابلة للإنجار العمري أو على المدى المتوسط والبعيد

1 نفس المصدر

2. M. BEDJAOU, La révolution algérienne et le droit, édition A.I.D. Bruxelles 1961, p. 240.

1 هي الواقع بالشروع في إنجاز أنبوب جبلي (عين أماس) الصغيرة بخليج قابس في القطر التونسي، ثم أنبوب حاسي مسعود - محاية فيما يتعلق بالبتروول.

- على التصاميم فيما يتعلق بأنابيب العار. وقد طالعنا في هذا الصدد صحيفة أمريكية 240 أواخر 1958، بمشروع محطة لنقل العار عبر المتوسط إلى أوروبا حسب المحطات التالية : حاسي الرمل - وهران - الميرية (مبانيا) - قرطنة - فرنسا - إيطاليا.

ومع ترايد أهمية الاكتشافات وحجم الاستثمارات الموظفة فيها، ازدادت شهية إدارة لاحتلال، وقد تجلى ذلك في مظهرين:

1 - إصدار "ملوية النفط الصحراوي لتشجيع الاستثمار في 22 نوفمبر من نفس السنة.

2 - الشروع في التخطيط لقيام دولة صحراوية تابعة بمباركة بعض الأعيان، وتركية بعض "أبرعاعات" في مستعمرات الجوار آنفة الذكر وقد عبرت سلطات الاحتلال عن ذلك بإطلاق "انون احتبار" بواسطة صحيفة "ليبراسيون" التي نشرت نبأ حول وفد صحراوي طالب في زيارة إلى باريس بقيام جمهورية صحراوية. وكان من الطبيعي أن يجد مثل هذا "السبق" المشير، التجاوب لمنظر في عدد من الصحف والإذاعات التي مارعت بتناقله والترويج له. 24، وتلا إطلاق هذا "البالون" - سنة 1959 - مباشرة، تحرك رئيس المجلس العمالي بالواحات حمزة بويكر الذي فتح استشارة واسعة شملت جميع أعيان المنطقة تقريرا، وقد ذهبت سلطات الاحتلال بعيدا في مشروع الدولة الصحراوية، بعد أن طمعت رئيس المجلس العمالي بتولي إمارتها وظهور فكرة "لهوية الصحراوية المتميزة 242 نعا لذلك

1 بيوروك تيمير

2 إبراهيم بيوص، عمالي هي الثورة، جمعية التراث، فالرو، عروية 1990

3 إبراهيم مولاي (عبد الوهاب)، الشرق اليوم، عدد 1770 في 21 أغسطس 2006

وتلقى المشروع في مطلع 1960 دعما قويا من باريس التي جندت له بعض الأعلام المهمة بالشأن الجزائري بدءا بمدير صحيفة "لوموند" شخصيا (1). وفي حريف نفس السنة طرح الموضوع في جلسة سرية لمجلس عمالة الواحات بالأعواظ، لكن رئيس المجلس لم يجد التجاوب المنتظر بعد تحفظ معظم المنحيين الذين أظهروا باختصار، أن شأنا على هذه الدرجة من العظورة من اختصاص الشعب وحده.

وذكروا بالمناسبة أن المجلس يعلب عليه طابع المشورة الاقتصادية والإدارية، وبالتالي ليس من صلاحياته النظر في مثل هذه المسائل ذات الطابع الوطني (2).

وأمام انسداد الأطر النظامية المحلية، لم تتحرج إدارة الاحتلال وعملآؤه الانفصاليون، من العمل على إشعال نار الفتنة الطائفية في سبتمبر من نفس السنة بمدينة ورقلة خاصة (3).

لكن يقظة رجال الجبهة وتغلغل بعض الأعيان، قطع دابر هذه الفتنة العمياء، دون أن تحقق ما كان يرجى منها، تمرير مشروع "الدولة الصحراوية" على الساخن، بوصف الرافضين والمتحفظين أمام الأمر الواقع (4). وظهرت الأطماع الفرنسية في الصحراء كاقوى ما تكون قبيل وأثناء مفاوضات إيفيان الأولى:

- أولا بقلم ماكس لوجان وزير الصحراء سابقا الذي نشر دراسة مطولة في أبريل 1961، كشف فيها أن عائدات النفط في ترايد ملحوظ، فقد بيعت سنة 1960 زهاء 80 مليون دولار، لترتفع في السنة الموالية - حسب التقديرات الأولية - إلى 150 مليون دولار.

1 المجاهد، عدد 62، 22 فبراير 1960.

2 الشيوخ بيوضي، المصدر السابق.

3 نفس المصدر.

4 نفس المصدر.

هذه المصادات الواعة، جعلت الوزير السابق يؤكد أن الصحراء ايجار فرنسي، وبالتالي فهي ملكية شريعة لفرنسا قبل أن يحسم قانونا الصحراء صماعة استقلال فرنسا الاقتصادي، بل صماعة اوجبا الحرة⁽¹⁾

- ثانيا في مذكرة الرئيس الفرنسي بتاريخ 9 يونيو، أثناء تارم الموقف على مائسة المواصلات في إيفيل الأولى حول موضوع الصحراء بالذات ومما جاء في هذه المذكرة "يمكن أن تقبل أشياء كثيرة، ما عد التنازل عن الصحراء بجهة التحرير هكذا بكل بساطة بعد أن مهد لذلك بتأكيد أمرين اثنين:

- أن "صحراء لجزائرية خرافة قانونية ودولية لا سند لها في التاريخ
- أن ليشترول هو ملك فرنسا وفرنسا وحدها"⁽²⁾

لكن بعد أقل من ثلاثة أشهر، اضطر الرئيس دوغول إلى مراجعة موقفه والتخلي عن تشده، في مذكرة جديدة بتاريخ 29 أغسطس، تحدد بوضوح المصالح الفرنسية التي لا يمكن التخلي عنها وهي:

- 1 - حرية استعمال المعروفات والأفضلية في رخص التنقيب عنها
- 2 - حرية التصرف في المطارات والمواصلات مع إفريقيا الصحراء.
- 3 - الاحتفاظ برقان وايمكر (الهقار) لمواصلة التحارب النووية حتى 1964، وبنشار للتحارب الصاروخية إلى أجل غير مسمى⁽³⁾

وجاءت هذه المذكرة تمهيدا لما سيعمل عنه في مؤتمره الصحفي يوم 5 سبتمبر اموالي، حين اضطر إلى الاعتراف "بالواقع"، ألا وهو أن الجزائريين يعتقدون عن بكرة أبيهم أن الصحراء جزء من الجزائر وأن لاية

1. المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.

2 H. ALLEG, La guerre d'Algérie (T3), Temps actuels, Paris 1999, p. 352

3 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Albin Michel, Paris 1999.

حكومة مهما كان توجهها إزاء فرنسا، لا يمكن أن تكف عن المطالبة بالسيادة الجزائرية على الصحراء⁽²⁾.

هذا الموقف الواقعي، ما لبث أن فتح باب التفاوض على مصراعيه حول مصالح فرنسا في الجزائر المستقلة، بعد التخلي عن فكرة الاحتفاظ بالصحراء. لكن ذلك لم يمنع أنصار شعار "فرنسا من دانكارك إلى تلمسان" من مواصلة مساعيهم إلى آخر لحظة، بتشجيع من الوزير الأول ميشال ديبري شخصيا. ويعود العطل في إشغال مشروع "الدولة الصحراوية" وعكرة "البحر الداخلي"، وتلاشي الأطماع الفرنسية في الاحتفاظ بالصحراء تبعا لذلك. - داخليا إلى نشاط جبهة وجهش التحرير في المناطق الصحراوية، حيث استطاعت كسب وتجهيد أعيان متطوعي ووادي ريغ وميزاب وورقلة والبقار الذين صمدوا في وجه إدارة الاحتلال وأعوانها، هذه الإدارة التي كانت تزوج بين الجزيرة والعصا، بين الوعد والوعيد.

- خارجيا إلى تحفظ ورفض عدد من كبار المسؤولين في دول الجوار التي استكملت استقلالها عام 1960، ونذكر من هؤلاء الملك الحسن الثاني والرئيس المالي موديبو كايثا، دون أن ننسى الرئيس النيجيري حماني ديوري الذي رد على الضغوط المكثفة على شخصه وبلاده قائلا "لن أساهم أبدا في خلق كاتنغا صحراوية"⁽²⁾.

جبهة التحرير، تجاوز المأزق عبر نافذة الاستقلال

بدأت قيادة جبهة التحرير الوطني منذ اكتشاف السنول عام 1956، تتابع باهتمام مناورات العناب الفرنسي، متوقعة أن تزداد مخاطرها بتطور القضية الجزائرية من جهة، وتزايد أهمية الاكتشافات الصحراوية من جهة

1 ALLEG, op. cit.

2، المجلد، عدد 113 22 يناير 1962.

ثانية، وكانت أشد ما تكون تمسكا بسلامة التراب الوطني في سلق الحدود القائمة أسوة بالوحدة الوطنية، وكلاهما ركن من أركان السيادة والاستقلال، الذي تكافح في سبيله منذ فاتح نوفمبر 1954

ومع تطور حالة النزاع على الصعيدين الداخلي والخارجي، أصبحت تكرر على سلطات الاحتلال الفرنسي باعتبارها طرفا في هذا النزاع حق الالتزام باسم الجزائر، وإبرام القمود مع الأطراف الولية - عمومية كانت أم خاصة - على هذا الأساس.

وفي ميدان المحروقات خاصة أحدثت تنزع بحالة النزاع لمحاولة صد الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الصحراء. وقد تبلور هذا الموقف في مطلع 1959 مثلا، على لسان وزير الأخيار محمد بزيدي الذي عقد مؤتمرا صحفيا في 27 يناير، أكد فيه أن الشعب الجزائري و-حكومته - لا يعترف بشرعية الاتفاقيات التي تبرمها الشركات الأجنبية مع سلطات الاحتلال، ويعتبرها "عملا عدائيا ضد قصيته العادلة، ولم يتردد بالمناسبة في تحذير الشركات المستثمرة - على غرار "ستندار أول" - أو الرابعة في ذلك من اسخطر المتريص بمستخدميه ومضائنها (1).

وليدبرهنة على جدية التحذير، قام جيش التحرير بنسف قطار، كان ينقل الحمولات الأولى من حاسي مسعود إلى ميناء بجاية، واستغانت "المجاهد" في نفس الإطار، بالشاعر الكبير مهدي زكريا الذي زجر من أعماق سجن "بربروس" مرردا:

"الله فجر حننه برماننا وأقام عزرائيل يحمي المنيعا"

وفي يونيو، الموالي استعلت الحكومة المؤقتة انعقاد المؤتمر الخامس لجنرول بنينويورك (من 30 مايو إلى 5 يونيو)، لتسمعه رأيها في القمود التي تبرمها الشركات الأجنبية المستثمرة في الصحراء والتي تعتبرها "دعما

1 المجاهد، عدد 36، 6 فبراير 1959.

مباشرا للعدوان". وحذرت الحكومة بالحاح من المخاطر الأمنية الساجمة عن ذلك، مناشدة الحكومات المعنية إشعار رعاياها بعواقب المشاركة في "عملية حرب اقتصادية فرنسية بالجزائر".

وأشارت الحكومة في هذا الصدد، إلى أن جهاز الثورة موجود بالمناطق البترولية التي تعتبر لذلك مناطق غير آمنة، ومن ثمة فهي براء مما قد يلحق هؤلاء الرعايا من أذى. واستدلت على ذلك بإعلان ورقلة (حاسي مسعود) والأغواط (حاسي الرمل) مناطق غير آمنة، استنادا إلى أنباء تميد أن 14 شخصا اعتقلوا يشبه الانتماء إلى جبهة وجيش التحرير ووقوع رئيس بلدية قصر العيران في كمين للثوار⁽¹⁾.

وظلت قيادة الثورة ثابتة في موقفها من الصحراء، كجزء لا يتجزأ من الجزائر المكافحة في سبيل استعادة سيادتها كاملة على ترابها الوطني، إلى ما بعد لقاء "لوسرن" (سويمرا) الذي فتح طريق إيقيان الأولى (20 مايو 1961)، فمى مارس 1961 أدلى الأمين العام لوزارة الخارجية سعد ذلك بحدث إلى أسبوعية "فرانس أوبسرفاتور" أكد فيه أن النقاش ممكن في موضوع استقلال الثروات الباطنية بالصحراء، لكن في ظل السيادة الجزائرية وحرية حكومة الاستقلال في إبرام ما تشاء من عقود الاستغلال مع فرنسا وغير فرنسا⁽²⁾.

هذا التمييز - التاكتيكي - بين السيادة والاستغلال تبلور أكثر في مذكرة للحكومة المؤقتة وجهتها في 1 يوليو من نفس السنة إلى البلدان المجاورة والهيئة الأمنية حول الصحراء، لتوصيح الموقف الجزائري بعد توقف مفاوضات إيقيان في 13 يونيو الماضي، بسبب إصرار الوفد الفرنسي على استثناء الصحراء من الاتفاق المحتمل حول تقرير المصير الذي لا يمكن في نظره أن يشمل سوى المناطق الشمالية (13 عمالة).

1 المجاهد، عدد 44، 16 يونيو 1959

2 المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961

والتنديد بالموقف الفرنسي أعلنت الحكومة المؤقتة بالخميس من يوليو (ذكرى احتلال الجزائر) يوما وطنيا ضد التقسيم، مهدت له - ابتداء من فاتح يوليو - سلسلة من الاضرابات والمظاهرات أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى⁽¹⁾

وحسب المجاهد أن هذه الحركة الاحتجاجية حققت أهدافها، بدهس خرافه فصل الصحراء إلى الأبد مساهمة بذلك في تقويض أركان الاستعمار الجديد⁽²⁾

وكانت الصحيفة معقة إلى حد ما، لأن الرئيس الفرنسي ما لبث أن تسلل عبر فترة التعبير بين الصهاينة والاستقلال، لتجاوز مارق الشدد - التي كان في مقدمة أصداء الوزير الأول ميشال ديبري - كما اتضح ذلك في مؤتمر لرئيس الصحفي يوم 5 سبتمبر 1961، حين أعلن استعدادة للتفاوض على مصباح فرنسا ضمن آفاق استقلال الجزائر في ظل الوحدة الوطنية والإقليمية.

وكانت الحكومة المؤقتة قد تناولت في مذكرة فاتح يونيو بوضوح مسألة الحدود الصحراوية التي كانت تطرحها كل من تونس والمغرب خاصة، ومما جاء في هذا الصدد:

1 - أن تحرير الجزائر يعني أن يشمل أولا إقليم البلاد ضمن حدوده الحالية.

2 - أن مسألة الحدود لا يمكن تسويتها إلا مع الجزائر المستقلة المتمثلة بكامل سيادتها، ودون أي تدخل من الدولة التي كانت تستعمرها.

3 - أن من حق الشعب الجزائري أن يرفض أي تعديل للحدود، بالانتمى مع الدولة لعجالة التي لا حق لها في عقد اتفاقات باسم الجزائر.

1 - حسب الآم أن عدد الضحايا بشرق البلاد يقبل بلع 80 قتيل و 266 جرحا

2. المجاهد، عدد 100، 17 يوليو 1961

4 - أن أي اتفاق من هذا القبيل من شأنه أن يعرقل تحرير الجزائر، فضلا عما يتضمنه من اعتراف بالسيادة الفرنسية عليها ولتحسيس دول الجوار عامة بخطورة المناورات الفرنسية حول الصحراء، كانت الحكومة المؤقتة كثيرا ما تلجأ - منذ 1959 - إلى حجتي: أولا : الحاجة الاقتصادية على أساس أن تحرير الصحراء الجزائرية، يمكن أن يفتح باب التعاون لاستغلال ثرواتها الباطنية بما يعود بالمائدة على الجميع.

ويبدو ذلك في عبارة من قبيل : "أن ثروات الصحراء أساس قوة واستقلال الجزائر والمغرب العربي". وقد جاءت هذه العبارة في معرض الرد على ماكس لوجان الذي ذهب - في أبريل 1961 - إلى القول، بأن "تحرير الصحراء بشكل ضمانات لاستقلال فرنسا وأوروبا الحرة".

- ثانيا : الحاجة الأمنية التي تتمثل في التلويح المستمر بخطر التجارب الفرنسية على البلدان المجاورة. وتلعب ذلك في مثل هذا النداء انصاف من صحيفة المجاهد في أغسطس 1959 : أيها الأمازيغة، أوقفوا تجارب فرنسا الإجرامية ضدكم⁽¹⁷⁾

عسكريا : شوط إضافي، بلا هدف

تكمن أهمية العامل العسكري - حسب خبراء الحروب - في إثارة المعنوية، أكثر مما تكمن في نتائج المادية⁽¹⁸⁾.

وإذا لم يكن فشل محطط شال واضحا بالقدر الكافي في نظر السلطات الفرنسية على هذا الصعيد، فقد جاءت مظاهرات 11 ديسمبر 1961 لتقدم الدليل القاطع الذي لا يقبل جدلا ولا تأويلا - فالحرب الشاملة التي تواصلت

1 المجاهد، عدد 49، 24 أغسطس 1959.

2 M. ZEROUINI Une vie de combats et de lutte éditions En pointillés, Alger 2000.

طوال العامين الأولين من حكم الجبال شارل ودوجول بأشد ما تكون ضراوة، لم يكن لها أدنى أثر على معنويات الشعب الجزائري الذي برهنت جماهيره خلال تلك الأيام التاريخية، أنها أقوى ما تكون إيماناً بعدالة قضيتها، وأكثرها تكون استعداداً وعزماً لمزيد من التضحية في سبيلها.

ويمكن القول بناء على ذلك بأن الورقة العسكرية من الجانب الفرنسي، فقدت فعاليتها الحربية تماماً في أواخر 1960، بإعتراف الرئيس دوغول نفسه الذي يقول في هذا الصدد بعد جولته المبهترة في ديسمبر من نفس السنة: 'أرداد اقتناعي بأن استمرار الوضع بالجزائر كما هو عليه، لا يحمل لبلادنا سوى انخسائر وربما المأسى. لذا فقد حل الوقت لإنهاء الحرب'.⁽¹⁾ هذه النقطة التي جاءت نتائج استفتاء 8 يناير 1961 - حول تمكين الشعب الجزائري من ممارسة حق المصير - لتعززها، لم تترجم في مواقف ملموسة إلا بعد شوط إضافي - آخر - من الحرب، استغرق 15 شهراً حملت معها - مثلما توقع الرئيس الفرنسي نفسه - كثيراً من الخسائر والمأسى، لاسيما بعد ظهور كتاب لياس والجريمة⁽²⁾ - في أواخر فبراير 1961 - تحت راية المنظمة المسلحة السرية الإرهابية⁽³⁾.

في إطار هذا الشوط الإضافي الذي أصبح يدور موضوع من الناحية العسكرية البحت - بدا لحيش الاحتلال أن يستأنف عملياته الكبرى في بعض المناطق. كما حدث - على سبيل المثال - بالأوراس في بداية فبراير عندما ضرب حصاراً محكماً على جبل كيمل - مقر قيادة الولاية - في المنطقة الثابتة، أدى إلى نشوب سلسلة من المعارك الصدامية، استمرت عن

1 CH. DE GAULLE, Mémoires d'espoir, Plon, Paris 1999.

2 العبارة لجاني مورتي لمر سندوب عام والعشر

3 التسمية الصحيحة عكس "منظمة الجيش السري" الشائعة.

استشهاد عدد من الأبطال في مصنعهم الرائد علي السويحي عضو مجلس الولاية.

مثل هذه الصموط العسكرية، كانت تهدف - في تقدير الرئيس دوعول - إلى التعارض في الاستحقاقات القادمة من مركز قوة، لا فتكك أكبر ما يمكن من التارلات في نقاط محددة أهمها : الأقلية الأوربية، المتعاونون مع إدارة وجيش الاحتلال، الصعجاء.

لكن غلاة الجيش - ومعهم "المنظمة السرية" كانوا ضد التفاوض كمجرد هكرة، حتى لو كان ضمن أفاق شراكة بين الأقلية الفرنسية و"النخبة" الجزائرية - حسب مضمون مقترحات الرئيس دوعول يومئذ. وما لبث هذا الرقص أن تعسد في محاولة الانقلاب التي قادها اثنان من قادة جيش الاحتلال بالجزائر وهما مورييس شال وراوول صلان.

صير أن المحاولة التي انطلقت ليلة 22 أبريل بامت بالمثل، لتعطل عدد من وحدات بحرية الجيش على المشاركة فيها من جهة، ووقوف جنود الخدمة الإجبارية صدها مدعومين برهض الشارع الفرنسي من جهة ثانية. (1)

عقب هذه المحاولة الماشلة لجأ الجانب الفرنسي إلى المساورة بإعلان هدنة من جانب واحد ابتداء من 20 مايو الموالي تزامنا مع انطلاق مفاوضات إيمين الأولى. وكان الهدف من هذه المساورة هو إحداث شرح في قيادة الثورة لعائدة المعتدلين الذين كانت باريس تراهن عليهم لحمل "المتشددين" على قبول "الحلول الوسطى" التي كانت تسمى لتكريسها بواسطة "معدوصات". طبعا لم تتطل المساورة على الحكومة المؤقتة التي رفضتها رفض قاطعا بلان الوفد المعدوص نفسه. هي رده على طرح الموضوع منذ العتبة الأولى هي إيغيان، ولم يجد صعوبة في ذلك لأن الهدنة المقترحة كنت تستفي مصالح الأمن والمناطق الحدودية!

1 R. BURON, Carnets secrets de la guerre d'Algérie, CANA, Paris 2004

هدد الاستثناء تؤكد العديد من الحوادث مثل استشهاد الرائد محمد بوتعامة قائد الولاية الرابعة بالمباية ليلة 8 أغسطس 1964، قبل نهاية أجل الهدنة الموعودة بـ 48 ساعة وكلل لهذه "الهدنة" آثار عكسية بصيغة عمدة، أشد إليها المؤرخون الفرنسيون، أنفسهم، منها الإسراع بتفكيك وحدات "الحركي" و لمجندين في الجيش الفرنسي، بدل التسبب المتوقع في صعود جيش التحرير⁽¹⁾، كما يؤكد ذلك قرار أعداد مبرايمة من هؤلاء والمتحاقم بجيش التحرير بأسلحتهم⁽²⁾.

وفي يوليو الموالي عرفت الحرب الباردة بين المعسكرين العربي والاشتراكي، تصعيدا عاجلا على الساحة الأوربية وعلى الحدود بين ألمانيايتين تحديدا، وفي أجواء هذا التوتر قررت باريس سحب بعض قواتها - ابتداء من 8 يوليو - من الجرائز بنية دعم الموقف الغربي وسط أوروبا شهرا قبل المشروع في إنجاز جدار برلين الشهير⁽³⁾.

وكانت باريس قد عينت في يونيو الماضي الجنرال إيليري فالدي، عاما لجيش الاحتلال - حلفا للجنرال غامبيار - بمهمة دفاعية بالأساس من أهم بؤدها:

- محاصرة "التمرد" بالداخل اعتمادا على متابعة الخطوط الدفاعية الحدودية (موريس-شمال)

2 - ضمان أمن الأوربيين⁽⁴⁾.

هذه المهمة الدفاعية - فضلا عن نقل بعض الوحدات إلى الساحة الأوربية - كانت مؤشرا قويا عن بداية العد التنازلي لجيش الاحتلال بالجرائز، وقد تسارع هذا العد على ضوء تصريحات الرئيس الفرنسي حول

1. G. MEYNIER Histoire intérieure du FLN, Casbah éditions, Alger 2003, p.306.

2. Y. COURRIER, Les feux du désespoir, Fayard, Paris (1971), p 373.

3. IBID.

4. J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Pica, Paris 1999.

الصحرَاء في بداية سبتمبر، واستئناف المحادثات السرية في "بال" السويسرية أواخر أكتوبر الموالي.

وقد عاش جيش الاحتلال بعد تسارع الأحداث باتجاه التفاوض مجدداً لحل المعضلة الجزائرية، أياماً عصيبة على الصعيد المعنوي خاصة، وكانت حالة القائد العام الجديد أحسن تعبير عن ذلك - فقد صار عداة تنصيبه في مهامه بنقل مقر القيادة إلى الرغاية، بأمل التخلص من الأجواء السياسية الأمنية الخائفة بعاصمة البلاد، بعد أن بدأت "كتائب اليأس والجريمة" (أواس) تعيش فيها فساداً.

هذه الأجواء التي تسلت داخل الوسط العسكري ذاته "حيث أصبح الكل يتهم الجميع بالخيانة في اتجاه أو آخر" (1)

هذه الهزيمة المعنوية لجيش الاحتلال كانت انعكاساً طبيعياً لهزيمة أدهى وأمر: حصول الثورة الجزائرية - كتعبير عن مقاومة الشعب المنظمة - على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي لم يكن يعني شيئاً آخر، غير استعادة الشعب لسيادته والجزائر لاستقلالها.

طبعاً، لا يمكن لخسائر جيش الاحتلال البشرية - أو المادية - أن تعبر عن فداحة هذه الهزيمة الشاملة، ولا عن الخسائر الكبرى المأجمة عنها. فهذه الخسائر لم تتجاوز بعد 7 سنوات من الحرب أكثر من 20 ألف قتيل حسب مصادر "المنظمة السرية المسلحة" (2)، لتبلغ عشية وقف القتال في 19 مارس 1962 رهاء 23 ألفاً (3). وإذا كانت العمليات العسكرية لم تتوقف إلا في الدقائق الأخيرة قبل وقف القتال، فإن آخر المناورات الكبرى على هذا الصعيد جرت بإيغيان الثانية على طاولة المفاوضات، وكان الوجود العسكري المرنسي بعد الاستقلال والقوة المحلية من أهم محاورها

1. IBID., P 311.

2. COURRIERE, op. cit.

3. IBID.

- فالوجود العسكري كان بحجة حماية المصالح الفرنسية وضمن مصالح الأقلية الأوربية خاصة. ولم يكن هذا الوجود يخلو من التهديد حسب تعبير الرئيس دوغول شخصيا الذي يقول في هذا الشأن : "ينبغي أن يظل جيشنا هناك إلى أن تبرهن الدولة الجديدة على مقدرة الوفاء بالتزاماتها"⁽¹⁾

- وكان المفروض أن تقتصر مهمة "القوة المحلية" - التي قوامها 40 ألف جندي - على مساعدة "الهيئة التنفيذية المؤقتة" (حكومة بومرداس) على حفظ الأمن خلال الفترة الانتقالية، من وقف القتال إلى ما بعد استفتاء تقرير المصير واستلام مقاليد الحكم من قبل سلطات الجزائر المستقلة.

لكن الجانب الفرنسي كان يطمح إلى أبعد من ذلك ، أن تموض هذه القوة الجيش الفرنسي المنسحب، وتكون في نفس الوقت بمثابة الجيش الوطني للجزائر المستقلة⁽²⁾

وبعبارة أخرى نواة الجيش الجزائري وبوتقته في نفس الوقت

هذا الطموح الفرنسي لم يكن خافيا على العقيد الهواري بومدين قائد أركان جيش التحرير الذي كان يتعامل متخوفا ، "ألا يمكن تحويل هذه القوة إلى جيش وطني؟"⁽³⁾. علما أن قائد الأركان كان يرشح جيش العدو لنفس المهمة : أن يشكل بوتقة الجيش الوطني الشعبي.

القتيلة النووية الفرنسية

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما واصحا بالتجرب النووية الفرنسية في الصحراء من ناحيتين:

- الباحية العسكرية لتأثير هذه التجارب على ميران القوة العام، واحتمال ازدياد نفوذ فرنسا في العلاقات الدولية، إذا أصبحت عضوا كامل الحقوق في

1. DE GAULLE, op. cit.

2. COURRIERE, op. cit. p.595.

3. R. MALEK, l'Algerie d'Evian, éditions Dahleb, Alger 1995.

النادي النووي الذي كان ما يزال يومئذ، حكرا على الولايات المتحدة وحليفتها التقليدية بريطانيا من جهة المعسكر الغربي، وعلى الاتحاد السوفياتي من جهة المعسكر الشرقي.

- إجراء هذه التجارب في الصحراء الجزائرية أي في منطقة محل تنازع مع ما تحمل هذه التجارب من أخطار، ليس على شعوب المغرب العربي فتعسب بل على الشعوب الإفريقية قاطبة.

وقد شنت انطلاقا من هذه الخلفية، حملة منتظمة على المشروع النووي الفرنسي قبل إجراء التجربة الأولى. واستمرت هذه الحملة حتى إبرام اتفاقيات إيفيان ووقف القتال في 19 مارس 1962، وكانت البداية باستقاد المشروع نفسه باعتباره مظهرا من مظاهر 'جنون العظمة' الذي أصاب الرئيس شارل دوغول الذي يريد صنع القبلة الذرية بالقروص الأجنبية⁽¹⁾، وبعدها إجراء أول تجربة باحية رقان في 13 فبراير 1960، حاولت الحكومة أن تثير ضجة دسها وزير الأخبار محمد يزيد ببيان ندد فيه بهذه التجربة من جواب ثلاثة:

- باعتبار ما حدث 'جريمة ضد الإنسانية وتحديا للضمير العالمي'.

- كعمل 'يعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية'.

- كتهديد وتهيب لحركات التحرر الوطني بإفريقيا خاصة.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت لائحة استنكرت فيها التجربة الرسمية الأولى فوظف وزير الأخبار هذا الموقف في بيانه.

واستمرت الحملة على نفس المحاور. كما حدث يمد تجربة 24 أبريل 1961 التي تزامنت مع محاولة الانقلاب التي قام بها المتطرفون في جيش الاحتلال بمبادء الشافي شال - صالان.

وتدخل في الحملة شاعر الثورة مفدي زكريا الذي ركز في قصيده على آثار السلاح النووي في تشويه الولدان، ومن أبيات هذا القصيد:

ماله في الحياة يولد أعمى لم تر الكون باسماء مملتهاء.
ولماذا لم يبك بين ذراعين هادلا لا ولم يقل أماء؟⁽¹⁾

وتناولت مفاوضات إيفيان الأخيرة في شقها العسكري، موضوع المنشآت الخاصة بالتجارب النووية في أينكر ورهان والصاروخية في كل من بشار وحماضير، وتم الاتفاق بشأنها على احتفاظ فرنسا بها مدة خمس سنوات. ومع ذلك أثارت حكومة بن بلة ربيعة عندما قامت فرنسا بتجهيز قنبلة أخرى سنة 1963. وكانت باريس يومئذ بصدد إقامة مشآت جديدة لتجاربها في أرخبيل مورويا بالمحيط الهادي التي أصبحت جاهزة عام 1964.

الدعم الأمريكي

شنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملة مركزة على الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأكبر لفرنسا والممول بل المعمول الرئيسي لحربها في الجزائر، طمعا في التأثير على موقفها لا لوقف دعمها لحليفها صيما، لكن للتقليص من هذا الدعم على الأقل. كانت فرنسا تعارب في الجزائر بأسلحة وعتاد أمريكي سواء بالافتاء المباشر أو بواسطة الحلف الأطلسي، علما أن باريس نقلت عددا من وحداتها العاملة تحت قيادة الحلف إلى الجزائر بتجهيراتها. وقد اعترف كاتب الدولة الأمريكي للدفاع نفسه بهذا الأمر الواقع، عندما صرح في ربيع 1959 قائلا: لا يمكن منع فرنسا من استعمال سلاح الحلف بالجزائر⁽²⁾.

1. المجاهد، عدد 62، 22 شهر فيفري 1960.

2. المجاهد، عدد 40، 16 فيفري 1959.

وتقدر مصادر الحكومة المؤقتة مبيعات الولايات المتحدة وبعض دول الحلف من الأسلحة لفرنسا، حتى 30 يناير 1958 بما قيمته 655 مليون دولار.⁽¹⁾

وتشمل الإمدادات الأمريكية لجيش الاحتلال:

- عبدا كبيرا من المروحيات المستعملة لنقل عناصر "الكومندوس" والمعروفة "بالبنان" (الموز) لوجه الشبه شكلا ولونا.
 - عددا كبيرا كذلك من الطائرات المقاتلة من نوع "ت28".
 - عددا من المقبلات "سكاي رايدر" التي حلت محل الت26.
- ويقوم الخبراء الأمريكيون بصيانة وإصلاح هذه التجهيزات المتطورة في عين المكان أو بالقواعد الأمريكية في المغرب.
- وتواصل الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا الحليمة طوال السنوات الأربعة الأخيرة من حرب الجزائر، ما جعل أعلام الثورة يوجه من حين لآخر إلى واشنطن تهمة "تشجيع مواصلة العدوان الإجرامي على الشعب الجزائري". بل محاولة توسيع ميدان الحرب "إلى المغرب العربي كله".⁽²⁾

ديبلوماسية الصورة المخرجة

كانت أنظار العالم مطلع 1961، معلقة على نتائج استفتاء 8 يناير الذي كان يعني لدى عامة الفرنسيين منع الرئيس دوغول صكا على بياض لحل المشكلة الجزائرية، بمكين الشعب الجزائري من ممارسة حق تقرير المصير بكل نراهة

غير أن الرئيس الفرنسي كان يحاول استعمال هذا التفويض من شعبه، لسرية حل "الجزائر الجزائرية" الذي كانت الجماهير الجزائرية قد أعلنت

1 المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960.

2 المجاهد، عدد 68، 16 مايو 1960

رفضها له، في مظاهرات ديسمبر الماضي رفضا واضحا وصريحا هذا المسعى الملتوي لم يكن مفهوما كذلك من الرأي العام العالمي الذي كانت له قراءته الخاصة - السليمة - لنتائج الاستفتاء، هذه القراءة التي يمكن تلخيصها في:

1 - مساندة فكرة التفاوض مع جبهة التحرير حول الصماتات الضرورية لتقرير المصير.

2 - أن مظاهرات ديسمبر عينت الجبهة بكل وضوح معاوضا كفوا باسم الشعب الجزائري،

3 - أن الحل المرحلي - بواسطة مؤسسات مؤقتة - الذي يريده الرئيس دوغول يعرقل سبيل التفاوض كمطلب منطقي لاستفتاء 8 يناير⁽¹⁾

هذه لقراءة السلمية لنتائج الاستفتاء اعتمنتها ندوة للحقوقيين الفرنسية عقدت في 3 مارس الموالي بعرونوبل تحت عنوان: "المشاكل القانونية لحرب الجزائر وأفاق السلام". وقد جمعت الندوة 400 شخصية فرنسية من بينها الوزير الأول الأسبق منداس فرانس الذي ترأس لجنة "ميثاق تقرير لمصير". وتوجت أعمال الندوة بالمصادقة على ميثاق تقرر رفعه إلى رئيس الجمهورية يتضمن المبادئ الأربعة التالية:

1 - "تقرير المصير ويعني التفاوض بدون شروط مسبقة مع إبعاد أي قرار من جانب واحد وكل نظام ممنوح" أي رفض مشروع "الجزائر الجزائرية" باختصار.

2 - "الحفاظ على وحدة الجزائر الإقليمية، بإبعاد مختلف مشاريع التقسيم أو الاقتطاع وما إلى ذلك".

3 - "التفاوض على أساس وقف القتال مع ضمان حرية الاختيار، ويكون مع الحكومة المؤقتة دون أن يتناقض ذلك مع إجراء استشارات جدئية".

1. المجاهد، عدد 16، 87، يناير 1961

4 - الأقلية الأوربية : الضمانات التي تطالب بها لا ينبغي أن تمس بسيادة الدولة الجزائرية المقبلة⁽¹⁾. "ضميثاق غرونوبل" يزكي القراءة السلمية لنتائج استفتاء 8 يناير، ويقدم المبادئ الأساسية للتفاوض النزيه الذي سيؤدي حتما إلى استقلال الجزائر.

وبعد نجاح الاتصالات السرية هي "كوسارن" (سويسرا) بين الطرفين الجزائري والفرنسي، واتفاقهما على إجراء مفاوضات رسمية وعلمية بإيقان، طلب السفير الأمريكي بتونس مقابلة عضو من الحكومة المؤقتة، هاستقبله عبد الحميد بو الصوف وزير التسليح والاتصالات العامة ورفقة وزير الأخبار محمد يزيد. كان ذلك في 3 أبريل 1961، وفي اليوم التالي أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا، جاء فيه "أن واشنطن مقتنعة بأن الحكومتين الجزائرية والفرنسية ترغبان جديا في التغلب على المصاعب القائمة".

وحدثت محاولة تشويش من وكالة الأنباء الفرنسية على لقاء السفير الأمريكي بالوزيرين، بنشر نبأ يفيد بأن السفير اشعرها بأن الحكومة المؤقتة لا ينبغي أن تنتظر أي شيء من واشنطن! وقد سارعت كتابة الدولة بتكذيب هذا النبأ المفروض.

وبكثف تصريح دبلوماسي أمريكي عداوة محاولة الانقلاب على دوشول في 22 من نفس الشهر. كم كانت واشنطن معرجة بما آلت إليه الأمور بفرنسا بسبب حروبها في الجزائر. فهذا الدبلوماسي يصف حايها بقوله . "فرنسا اليوم ليست أكثر استقرارا من جمهوريات أمريكا اللاتينية" التي اشتهرت يومئذ بانقلاباتها⁽²⁾.

وشهدت إيطاليا في 12 ديسمبر 1961 ندوة للجنة الإيطالية للسلم بالجزائر دعي لحضورها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي تدخل حول

1 المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

2 المجاهد، عدد 96، 22 مايو 1961.

الديموقراطية الفرنسية والمشكل الجزائري". ليؤكد أن الفاشية الراحفة في اعقاب سياسة الجنرال دوعول، أصبحت تشكل تهديدا جديا للديموقراطية في بلاده.

وإثر خروج الفيلسوف من مقر الندوة تعرض لاعتداء فاشي، دبره أصدقاء الجنرال صالان أحد قادة محاولة انقلاب 22 أبريل الذي رجموه بالبيض المسد، مؤكدين بذلك أن الفاشية بفرنسا تجاوزت مرحلة التهديد لتصبح أمرا وقعا⁽¹⁾

وكان سارتر قد كتب في مقدمة "المقذبون في الأرض" لمرائز هانون يصنف حال بلاده قائلا - كانت فرنسا بالأمس اسما لبلد، فحذار ان تصبح سنة 1961 اسما لعرض نفسي⁽²⁾

هذه باختصار صورة فرنسا عند أبنائها المرهأ وحلمائها الصوحين في نهاية 1961، قبيل المنعرج الأخير في الاتصالات السرية التي أدت إلى مفاوضات إيفيان الثانية، والتي توجت مساء 18 مارس 1962 ببرام الاتفاقيات التي اقترنت باسم هذه المدينة الفرنسية الواقعة على ضفاف بحيرة ليمان⁽³⁾.

[1] المجاهد، عدد 111، 25 ديسمبر 1961.

الفصل الثاني عشر

الاستقلال الوشيك. وسباق السلطة

سباق السلطة : البداية المبكرة

دشن رمضان عيان سباق السلطة في ثورة التحرير عمليا منذ ربيع 1955. عندما استغل استشهاد مراد ديدوش وأسر مصطفى بن بولعيد واعتقال رابع بيجناط خاصة، ليحاول فرض نفسه قائدا للثورة بالداخل، قبل تنويجه لاحقا لقيادة الثورة عامة في مؤتمر الصومام خلال صائفة 1956.

وكان مسمى عيان إلى ذلك يقتضي تجاوز أمرين اثنين:

- أولا ، مشروعية المبادرة بالثورة التي تمود باستحقاق للجنة السنة التي أصبحت "لجنة التسعة" بعد ضم ثلاثي القاهرة.

- ثانيا ، عهد الشرف المبرم بين "السنة" تحديدا.

مثل هذا المسمى يصعب تصوّره، بدون موافقة - سلبية أو نشيطة - من الثاني بالقاسم كريم وعمار أو عمران، صاحب الفضل الأول في تجنيد عيان أولا وتنويجه بالجزائر العاصمة ثانيا. وقد انضم إلى الثلاثة - في نفس الاتجاه - محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة العاصمة ابتداء من فبراير 1956، عقب عودته غاضبا من القاهرة.⁽¹⁾ وتجديد الاتصال ببيان بناء على ذلك ورغبة في الالتحاق بالعاصمة.⁽²⁾

1 - حسب بن مهيدي حسب علاقات طارئة في علاقته بكل من بن ملة وبو صباه.

2 - الطيف الثماني في كتيبا "متقنون في ركاب الثورة" - دار عوفا - المراكش 2004

غير أن الصرح - الشخصي - الذي بناه عيان في مؤتمر الصومام خاصة، ما لبث أن اهتز تحت تأثير عوامل ثلاثة على الأقل:

1 - فقدان دعم كريم أو عمران بعد تماديه في سوء معاملتهما، ناسيا مصلهما الكبير عليه وعلى صموده.

2 - استشهاد بن مهدي شفيعه لدى الولايتين الثانية والخامسة بصفة خاصة.

3 - خسارته لبو الصوف ويومدين أثناء مروره بالولاية الخامسة والمغرب بعد معادرة الجرائر في ربيع 1957.

مثل هذه العوامل وغيرها، جعلت عيان يفقد دور الرجل الأول بمجرد الخروج من الجزائر الذي صاحبه ظهور تحالف جديد في قيادة الثورة، يتمحور حول الثلاثي: كريم - بوالصوف - بن طبال. وقد تجسد هذا التحالف على هامش اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في "اللجنة الدائمة للثورة" وهي عبارة عن قيادة عليا فعلية، تحرك لجنة التنسيق والتنفيذ ومجلس الثورة في آن واحد، وتضم خمسة "عسكريين" و"سياسي" وحيد هو عيان نفسه.

لم يهضم هذا الأخير حصاره وتحجيمه على هذا النحو، ما حمل الخمسة يتألبون عليه ويقررون تصفيته في نهاية المطاف.⁽¹⁾

كريم يتذكر "عهد الشرف"

وما لبثت "اللجنة الدائمة للثورة" أن تحولت بعد تحييد عيان في 27 ديسمبر 1957 إلى إطار يضيق شيئا فشيئا بطموحات العامم كريم، التاريخي الوحيد الذي ما يزال في الميدان⁽²⁾. وازدادت ضيقا بعد أن أصبحت تقتصر على "الثلاثي القوي"

1 الخمسة هم: كريم، بن طبال، بوالصوف، عمار أو عمران، محمود الشريف. وتفيد بعض المصادر أن الخمسة تلقوا دعما من بن بنة ومحمدي وعمروش ويومدين.

2 حجة كريم وأمناره بعد أسر خمسة من كاترخبين التسعة واستشهاد ثلاث

الذي يضم إلى جانب كريم بن طبال وبو الصوف اللذين يستكثران على صاحبيهما - خفية - تطلعه إلى رئاسة الحكومة. وهذا ما يفسر إلى حد ما تعيين فريحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، رغم أن كريم بدأ يدعو لنفسه بوضوح، منذ مؤتمر طنجة في أواخر أبريل الذي زكى مبدأ تأسيس هذه الحكومة.

أمام هذه الوضعية المقيدة، وجد كريم نفسه مضطرا إلى محاولة بعث "عهد الشرف" القديم الذي يربطه بمحمد بوضياف وبيطاط، من بقايا لجنة الستة التاريخية بعد استشهاده ثلاثة من أعضائها.⁽¹⁾ ويرتكز هذا العهد - غير المكتوب - على مشروعية المبادرة بإعلان الثورة التي تمنح الرواد حقوقا طليعية في التطلع إلى القيادة، والاحتفاظ بها وجني ثمار النصر بتولي مقاليد الحكم إذا طال العمر طيما.

وسارت المحاولة بناء على الاتصالات الأولى بين كريم وبوضياف في اتجاهين : حاول الأول كسب بن طبال وبو الصوف، بينما حاول الثاني توليد صلاته برابع بيطاط من لجنة الستة خاصة.

وعشية خطاب الرئيس دغول في 16 سبتمبر 1959 - الذي أعلن فيه أول مرة استعداد فرنسا لتحكيم مبدأ تقرير المصير في النزاع الدائر بالجزائر منذ مطلع نوفمبر 1954 - تطرق كريم في رسالة إلى سجناء جزيرة أكس⁽²⁾ لأهالي السلطة في جزائر الثورة والاستقلال، كاشفا عن طموحاته وعن طبيعة العلاقات التي تربط ثلاثي اللجنة الدائمة للثورة بعصه ببعض.

ويمكن اختصار فحوى رسالته في النقاط التالية :

1 الثنائي، المصدر السابق.

2، كان بيطاط معزولا عن زملائه الأربعة ولم يلتحق بهم في قصر توركلي إلا في أواخر مايو 1961 بعد إطلاق "إيهان" الأولى.

1 - القيادة الجماعية : يؤكد كريم أن القيادة الجماعية انتهت دورها، بل يكشف أنها كانت خطأ "فمن المفروض - حسب قوله - أن يعين منذ إعلان الثورة قائدا وحيدا". ويضيف في نفس السياق "لقد انطلقنا بلا رؤوس، وقد أصبح ذلك تقليدا فنخشى أن يستمر في المستقبل".

2 - العلاقات بين "الثلاثة" : يؤكد كريم في هذا الصدد : "هناك وحدة مظهرية بين الثلاثة، ذلك أن كل واحد منا يتطلع إلى رئاسة الحكومة، بل كل منا يمتد أنه يشكل قوة قائمة بذاتها وأنه هو الحكومة"، ويشير إلى حاله باعتباره من التاريخيين التسعة - قائلا : "وقد تنازلت دائما لمصلحة الوفاق والوحدة".

3 - التحالفات المستقبلية : يكشف كريم أنه عرض أمر التحالفات المستقبلية - بهدف حفاظ الرواد على السلطة أو الوصول إليها - على بن طبال وبو الصوف، فكان رددهما أنهما يرفضان الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. وكان رأي بو الصوف تحديدا "أن خلاطات الأربعة هي عبارة عن خصومات شخصية يحسن بنا ألا نقحم أنفسنا فيها"⁽¹⁾

ويشير كريم في رسالة ثانية بتاريخ 30 سبتمبر بوضوح إلى "عهد الشرف" الذي سبق إعلان الثورة إذ يقول : علاقاتنا لا تعوض بثمن، ونشكل ذكريات الماضي عنصرا قويا يربطنا نهائيا مهما كانت النتيجة". وكشف عن انحيازه بالإنسابة إذ يضيف "أنهم موقفكم من بن بلة وثوابه"⁽²⁾

- وحاول بوضياف من جهته كسب بيطاط خاصة، اعتمادا على نفس "المهد". وكان بيطاط بالسجون الفرنسية مفصولا عن بن بلة ورفاقه، لأنه اعتقل قبلهم وتمت محاكمته دونهم. وقد اجتمع ببوضياف أول مرة بملحقة سجن فران لأسباب صحية في غضون 1959 بعد نقل الأربعة إلى جزمة "أكس" ابتداء من منتصف يناير. ومثل ذلك الحين أخذ بوضياف يطالب بضمه

1. A. HAMDANI, Le lion des Djebebs, Balland, Paris 1973...1

2. IBID.

إليهم جاعلا من ذلك مشكلة شخصية، ناهيك أنه كان يضرب عن الطعام من حين إلى آخر بسببه. غير أن جهوده لم تثمر إلا بعد سنتين، فداء نقلهم إلى قصر "توركمان" مع انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى في 20 مايو 1961. وكان بوضياف عشية الإعلان عن الحكومة المؤقتة (19 سبتمبر 1958)، قد طالب لجنة التنسيق والتنفيذ بمعاملة بيطاط على قدم المساواة به ورفاقه، مشروطا بقبول عضوية الحكومة بتعيين رفيقه في "لجنة الستة" التاريخية. غير أن مساعي بوضياف مع بيطاط لم تكن أوفر حظا من محاولات حليفه كريم مع بن طهال وبوالصوف، كما كشف عن ذلك تطور الأحداث لاحقا.

مجلس الثورة، دورة كشف الأوراق

أعطت دورة مجلس الثورة التي عقدت بطرابلس من 9 إلى 27 أغسطس 1961 دفعا قويا لسباق السلطة، بعد أن كشف الفريقان عن أوراقهما بوضوح. استمرار هيئة الأركان العامة في تمردھا على الحكومة، وعزم هذه الأخيرة - بحافز من كريم أساسا - على وضع حد لهذا التمرد في أحسن الأجل. ومع تجديد الاتصالات السرية مع الفرنسيين، واستشراف آفاق الاستقلال بناء على ذلك، بدأت في التبلور شيئا فشيئا استراتيجيتان في هذا السباق:

- 1 - استراتيجية الحكومة القائمة على مبدأ الاحتكام إلى قوى الداخل - العسكرية والشعبية - لحسم النزاع لصالحها.
- 2 - استراتيجية هيئة الأركان العامة التي ترى في جيش الحدود الأداة الحاسمة في هذا النزاع.

أولا، استراتيجية الرهان على قوى الداخل

تعتبر هذه الاستراتيجية اختيار سياسيين بالدرجة الأولى، لأنها تراهن على قوى الداخل - لاسيما الشعبية منها - وعلى "المؤتمر الوطني" الذي يعقد داخل الجزائر فداء الاستقلال.

ويعتبر الشاوي كريم - بوالصوف محرك هذه الاستراتيجية - باتفاق ضعني مع رئيس الحكومة الجديد - في ظل الوفاء كمهد نوفمبر 1954 الذي يربط أعضاء "لجنة الستة التاريخيين" بعضهم ببعض.

وكان كريم بحكم توليه وزارة الداخلية في حكومة بن خدة، في طليعة الداعين إلى التصدي العازم لتمرّد هيئة الأركان التي وضعت له ذلك على رأس قائمة خصومها. ويعدّ تمرّد هذه الهيئة عملياً إلى أواخر يناير 1960، عندما بدأت منذ تأسيسها - تقريباً - تتصرف كسلطة ناشئة موازية مستقلة في ذلك إلقاء وزارة الدفاع من جهة، وضعف إشراف "اللجنة الوزارية للحرب" عليها من جهة ثانية. ويؤكد ذلك العقيد السعيد محمدي بقوله: "عشت كمصو في الحكومة - منذ 1960 - ظاهرة انفلات السلطة من قبضة الحكومة شيئاً فشيئاً، وكنت أنه به باستمرار إلى مخاطرها، ظهر أنني كنت وحيداً في هذا الاتجاه فانهمت بالتشدد".⁽¹⁾

وضدّة دورة مجلس الثورة في أغسطس 1961، قاد كريم الحملة المضادة على هيئة الأركان في عدة اتجاهات.

1 - على سعيد التسيير، عندما استغل اجتماعاً للمسيرين الماليين في مصالح الحكومة وبمئاتها الخارجية، ليتهم هيئة الأركان بمسوء التسيير وتبيد أموال الثورة، ما جعل الرائد منجلي المكلف بالمالية في نفس الهيئة يرد عليه بمنف⁽²⁾. علماً أن يومين ورفاقه كانوا سباقين بالصاق ذات التهمة ببعض أعضاء الحكومة - وهي مقدمتهم "الباءات الثلاثة" - وذلك منذ دورة ديسمبر 1959 - يناير 1960 لمجلس الثورة.

2 - على مستوى جيش الحدود نفسه، عندما أخذ يلوح بمكرة خطيرة، تفكيك الوحدات المرابطة على الحدود وإعادة تعريقها على ولاياتها الأصلية⁽³⁾.

1. السعيد محمدي في كتابنا "تواريخ.. عظيمة"، دار هومة، الجزائر 2003.

2. D. DERDOUR, De l'étoile nord africaine. l'indépendance, éditions Hamouda, Alger 2001

3. IBID.

هذه الفكرة أثارت تحفظ بن طبال ويوالصوف وأكنت قناعة بومدين "بتأمر" الحكومة على جيش التحرير". وحصل بالمناسبة على دعم العقيد أوعمران الحليف السابق لكريم.⁽¹⁾

3 - على الصعيد السياسي بمحاولة تأليب الاتحاديات الثلاثة، الواقعة تحت إشرافه بصفته وزيراً للداخلية. وكان على رأسها يومئذ مسؤولون موالون له ولحليمة بوضياف من القادة السجّاء. ونعني بهم:

- الطيب الثمالي (علّال) مسؤول اتحادية تونس.

- نور الدين بن سالم رئيس اتحادية المغرب الذي تمكن من الفرار في نفس السنة من سجن فران⁽²⁾.

- عمر بوداود رئيس اتحادية فرنسا الذي سبق أن عمل مع بوضياف بالمغرب، قبل أن يمهّنه عيان على رأس الاتحادية في يوليو 1957.

وقد استطاع كريم في أواخر 1961، أن يستصدر منها لائحة تطالب الحكومة بالقضاء على "تمرد" بومدين ورفاقه بإلغاء هيئة الأركان ذاتها.

4 - على مستوى الحكومة، عندما طرح في اجتماعات السعيدية (المغرب من 7 إلى 11 يناير 1962) مشكلة هيئة الأركان، في إطار العرض على سلطنة الحكومة وتماسكها قبيل الشوط الأخير من الاتصالات السرية الجارية بين وزير الخارجية سعد دحلب ووزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس، والمفاوضات الرسمية التي باتت وشيكة في نفس الوقت.

وقد بدأ لوزير الداخلية أن يراعي في طرح المشكلة، تردد رئيس الحكومة وتحفظ كل من بن طبال ويوالصوف، ففضل تقديم مطلب الاتحاديات الثلاثة آنف الذكر، بصيغة اقتراح يدعو إلى تجاوز مشكلة الأركان، بتعيين هيئة جديدة مع إبقاء بعض عناصر الهيئة القائمة إذا اقتضى الأمر.

1 IBID

2، تمكن من الفرار في 17 يناير 1961، في محاولة شارك فيها كل من بوضياف وأحمد النورم.

غير أن هذا "الحل الوسط" لم يلق التجاوب المنتظر:

- من رئيس حكومة كان همه الأول المفاوضات القادمة مع الفرنسيين، ومن ثمة ميله الطبيعي إلى تأجيل موضوع هيئة الأركان إلى ما بعد التخلص من المفاوضات. ووجد إلى جانبه في هذا الموقف كل من وزير الخارجية سعد دحلب ووزير الأخبار محمد يزيد

- من الثنائي بن طبال وبوالصوف الذين عارضوا مراحة الحل الوسط المقترح، وهي معارضة يصعب فهمها بمنأى عن العوامل التالية:

1 - استمرار التأثير بالمنعكسات الشرطية السابقة التي تدفعهما تلقائيا إلى محاولة عرقلة كريم، هذه العرقلة التي ساهمت إلى حد كبير في سد باب رئاسة الحكومة أمامه.

2 - تجاهل كريم لهما في "استراتيجية الاستيلاء على الحكم" - بعد وقف القتال - التي بناها أساسا مع بوضياف كما سبقنا الإشارة.

3 - وهان الثاني - خطأ - على إمكانية تدمير سابق علاقاتهما بيومدين وفضلهما عليه، للحفاظ على مواقعهما بكيفية أو بأخرى في الشوط الأخير من سباق السلطة.

وكانت النتيجة أن فاز بالأغلبية في اجتماع المحمدية حل بديل لمشكلة هيئة الأركان، وهو أن يعمل يومدين ومساعدوه من الآن فصاعدا تحت السلطة المباشرة للحكومة، علما أن "اللجنة الوزارية للحرب" تم حلها في دورة أغسطس 1961 لمجلس الثورة، ولم تموض بإنشاء وزارة الدفاع من جديد. ولم يجد كريم من يسانده في اجتماع الحكومة غير نائبه السابق في الولاية الثالثة العقيد السعيد محمدي وزير الدولة.

ويمكن القول أن كريم خسر بالمحمدية جولة أولى في سباق السلطة، انعكس سلبا - كما سنرى لاحقا - على الحكومة بما في ذلك الثنائي بن طبال وبوالصوف.

مثل هذه العوامل والحيثيات، جعلت هذا السباق يدخل مرحلة نشيطة مع مطلع 1962 وكان السؤال الجوهرى في هذا الصدد هو : من يتسلم أدوات السيادة وأمانة الحكم من سلطات الاحتلال - بواسطة "هيئة تنفيذية مؤقتة" كما سبقت الإشارة - غداة الاستقلال؟ هل هي الحكومة المؤقتة القائمة أم "قيادة عليا" جديدة؟

كان الوضع القائم يرشح - في حالة استمراره - الحكومة المؤقتة لتسلم أمانة الحكم بعد الاستقلال، فالقوانين الأساسية المؤقتة لقيادة الثورة تشير بوضوح في هذا الصدد - منذ يناير 1960 على الأقل - إلى عقد مؤتمر موسع بعد الاستقلال على التراب الجزائري، لتعيين قيادة المرحلة الجديدة : مرحلة الاستقلال والتعمير.

وكانت الحكومة - المتفرغة لموضوع المفاوضات - تبدو مطمئنة لاسيما من ناحية المجلس الوطني للثورة بناء على نتائج الدورة العادية الأخيرة التي أكدت أن هامش مناورة الممارسة، يظل محدودا داخل الهيئة العليا لقيادة الثورة، رغم اتساعه قياسا بالدورة السابقة.

وجاءت نتائج التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان خلال الدورة المطارثة لمجلس الثورة، من 22 إلى 27 فبراير - لتكرس هذا الاطمئنان العقادع - طالما أن ثلاثي هيئة الأركان لم يكسب في هذه الدورة غير صوت يقيم : صوت الرائد مختار بوعزيزم (ناصر) من مجلس الولاية الخامسة.

واستنادا إلى هذه الحظية - الوائقة - بادرت الحكومة بمجرد دخول قرار وقف القتال حيز التطبيق - في منتصف نهار 19 مارس - بوضع "خطة الرهان على قوى الداخل" موضع التنفيذ، بإرسال عدد من المبعوثين - بوثائق رسمية في مهمة محددة، بحث "منطقة الجزائر المستقلة"، وتحسيس قادة الولاياتين الثالثة والرابعة خاصة، الأمر الذي يؤكد منذ الوهلة الأولى عزم الحكومة على كسب معركة العاصمة والداخل المحيط بها. وهي هذا الإطار تم:

- 1 - تعيين الرائد رابح زرارعي (عز الدين) وعمر أوصديق - العضو السابق في مجلس الولاية الرابعة - ومعهما المناضل القديم محمد بن مقدم لبحث "المنطقة المستقلة" للمساهمة في محاربة "مظلة الجيش السري" الإرهابية، والتمهيد في نفس الوقت لعودة الحكومة المؤقتة.
 - 2 - إرسال العقيد سليمان دهلوس (الصادق) ومعه الضابط موسى شارف، بنية استعادة زمام الأمور في الولاية الرابعة. وما لبث أن التحق بهما بوعلام أوصديق وعلي لونيحي الضابطان السابقان في قيادة الولاية.
 - 3 - إيفاد الرائد حمّاي (قاسي) إلى الولاية الثالثة، بهدف تحسين قائدها العقيد محند أولحاج كي يتخذ الموقف المطلوب في الوقت المناسب.
- وعاود كريم من جهة أخرى التحرك باتجاه التحاديات جبهة التحرير الثلاثة التي اجتمع بها - سرا - في منتصف إبريل الموالي بمدينة "توزان"، بعد أن أصبحت تتعرض - قيادة وقواعد - لهجمات مركزة من التحالف المعارض بدأت عمليا منذ مطلع 1962⁽¹⁾ الوغداة اقتراق مجلس الثورة في 7 يونيو من نفس السنة بدون نتيجة - بسبب الخلافات الحادة بين الفريقين - سارع كريم بالدخول إلى الجزائر في 9 يونيو، وتبعه بوضياف بعد 24 ساعة، للإشراف على تطبيق خطة الحكومة في الميدان. ويؤكد الرئيس بن خدة ذلك بقوله : "وافقت على دخول بوضياف وكريم بأمل الاتصال بقيادة الداخل وكسب دعمهم للحكومة المؤقتة"⁽²⁾.
- وبضيف بوضياف في نفس السياق : "قررت الدخول قبل الاستفتاء للاتصال بالولايات وإطلاعها على حقيقة الخلافات في الخارج، ومصاعبي أولئك الذين يحاولون الاستيلاء على السلطة بمختلف الوسائل"⁽³⁾.

1. A. HAROUNE, l'été de la discord, Casbah éditions, Alger 2000.

2. B. BENKHEDDA, La crise de 1962, éditions Dahlab, Alger 1997.

3. احاديث مع بوضياف، محمد عباس، دار هومة، الجزائر 2001.

وقد أثمرت جهود الحكومة المؤقتة باتجاه الولايات والاتحاديات اجتماع زمورة (مرج بوعريبيج) يومي 24 و25 يونيو، هذا الاجتماع الذي اتخذ مواقف مناوئة لهيئة الأركان العامة خاصة، وحاول تجسيدها في عدد من اللوائح والقرارات مثل المطالبة بعزل بومدين ورفاقه، وتعيين "هيئة تنسيق ما بين الولايات" على أساس أن تصبح السلطة الفعلية داخل البلاد.

شاركت في اجتماع زمورة الولايات الثانية والثالثة والرابعة، بالإضافة إلى الاتحاديتي فرنسا وتونس ومنطقة الماصعة. وقد خرج الاجتماع بجملة من القرارات والمبادرات كانت لها مضاعفات لم تكن في الحسبان، أدت إلى تسارع تطور الخلاف وانفجاره في نهاية المطاف.

من أخطر هذه القرارات تأسيس "لجنة تنسيق ما بين الولايات" التي تصبّت نفسها عمليا سلطة هليا من داخل البلاد كما تدل على ذلك أهدافها ومهامها، فقد حدد الاجتماع للجنة هدفا رئيسيا هو توحيد العمل وإنقاذ الأمة، وجملة من المهام يذكر منها على سبيل المثال:

1 - تحديد شروط سير المؤتمر الوطني والمشاركة فيه.

2 - إعداد قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.

3 - تنظيم إدماج وحدات الحدود في الولايات، مع إدخال الأسلحة المخزنة خارج الجزائر.

وأصدر المجتمعون لائحة خاصة بهيئة الأركان العامة، أدانوا فيها "التمرد الموصوف" لهذه الهيئة، ونددوا بتوايها في الاستيلاء على الحكم. ووجهوا من جهة أخرى ندائين:

- الأول للحكومة باعتبارها "السلطة الشرعية"، كي تحافظ على وحدتها لغاية انتخاب المجلس التأسيسي، والعودة إلى الجزائر بعد إعلان الاستقلال صفا واحدا لاستلام أدوات السيادة الوطنية.

- الثاني لقادة الولايات التي غلبت عن الاجتماع. أي الأولى والخامسة والسادسة. وفيه توضيح لدور لجنة ما بين الولايات" المتمثل أساسا في "الحفاظ على وحدة الجبهة والجيش داخل البلاد، ومنع انتقال الخلافات المستفحلة في الخارج" كما تضمن دعوة إلى "اتحاد قوى الداخل لإنقاذ الثورة".

وفي وثيقة ملحقة بالنداء الثاني، تقدم الاجتماع بجملة من الآراء والمقترحات نذكر منها:

- 1 - اعتبار هيئة الأركان مستقلة منذ صالفة 1961، ومن ثمة عدم الاعتراف بها - لاسيما بعد أن سجل مجلس الثورة في أغسطس من نفس السنة هذه الاستقالة - والتدبير بتصرفاتها التي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة.
 - 2 - تحميل الحكومة مسؤولية تدهور الوضع، لأنها لم تمارس سلطتها بالحزم الضروري، الأمر الذي شجع هيئة الأركان على التمادي في تمردها.
 - 3 - مساندة حكومة موحدة، مع عدم الاعتراف بأية سلطة أخرى.
- واتخذت "لجنة تنسيق ما بين الولايات" بالمناسبة إجراءات عاجلة منها:
- إعلان حالة الطوارئ في المناطق الواقعة تحت إشرافها، لغاية تنصيب المؤسسات الشرعية للجزائر المستقلة.

- اعتقال جميع العناصر التي لا تحترم النظام القائم وسلّمه.(2)
- هذه القرارات والمبادرات طار بها وفد من خمسة أعضاء إلى تونس، حيث استقبل من الرئيس بن محاسن بن محمد من الوزراء من بينهم أحمد بن بلة - النائب الثاني لرئيس الحكومة - ومحمد خيضر وزير الدولة. فلما سمعها بن بلة أصيب فجأة بالصداخ، بينما علق عليها خيضر غاضبا : "إذا فهمت جيدا، فإنكم شكلتم حكومة داخل البلاد"(2)

1 M. HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, J. Afrique, Paris 1981

2. عمر بوداود في كتابها "فرسان الحرية"، دار عروبة الجزائر 2001.

كان لهذا الاجتماع الذي انعقد في 27 يونيو مضاعفات مباشرة منها:

- 1 - استقالة خيضر في اليوم الموالي والالتحاق بالمغرب.
- 2 - انسحاب بن بلة إلى طرابلس - بعد أن أصبح يشعر بالخطر في العاصمة التونسية - قبل الالتحاق بينغازي ثم القاهرة.
- 3 - تخلص الرئيس بن خدة من تردد - بعد فوات الأوان - وإقدامه على إقالة هيئة الأركان العامة في 30 يونيو في أمر يومي لجيش التحرير الوطني يتضمن:

أ - "تدبير الحكومة بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة السابقة".

ب - "تجريد العقيد بومدين والرائدين منجلي وسليمان من رتبهم".

ج - توجيه أمر للجنود والضباط ملازمة وحداتهم، وعدم الامتثال للضباط المعرولين أو من يتحدث باسمهم، والامتثال من الآن فصاعدا لأوامر وتعليمات الحكومة المؤقتة أو القيادات التي تحت سلطتها دون سواها⁽¹⁾.

وقبل إقدام الرئيس بن خدة على هذا القرار الخطير، أرسل بيطاط - وزير الدولة - إلى غار ديمار يحمل إنذارا صريحا لهيئة الأركان : إما أن تعترف بسلطة الحكومة وتاتمر بأوامرها، أو سيكون المنزل مصيرها. وكانت الهيئة قد اختارت المواجهة - منذ سنة - فلم تول إنذار الحكومة كبير اهتمام⁽²⁾.

طبعاً لم يكن أمر الحكومة لهجد صدى يذكر، لدى الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط الذين ظلوا أوفياء لقادتهم الفعليين، معاهدين على انضباطهم ضمن وحدات جيش الحدود.

1 BENKHEDDA, op. cit

2 M ZERGUINI, Une vie de combats et de lutte, éditions Ibn-nahdix, Alger 2000,

وفي 3 يوليو، فور إعلان استقلال الجزائر دخل بن خدة على رأس حكومة معززة نتيجة التنازع الحاد بين استراتيجيتين للسلطة، أعاد إلى الأذهان الصراع التقليدي بين "الداخل" و"الخارج"، و"السياسيين والعسكريين".
وفي مطار العاصمة أدلى بتصريح يوحي أول وهلة بأنه مصمم على مواجهة "التمرد المزدوج" - هي الجيش والحكومة ذاتها - اعتمادا على إرادة الشعب التي تشكل حسب قوله : "حاجز فعلا أمام الدكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض، وضد الحكم الفردي، وجميع الطامحين والمغامرين والديماغوجيين"⁽¹⁾.

كان هاجس بن خدة الأكبر يومئذ هو : هل يستسلم أمام تحالف بن بلة وبومدين الذي يركز على جيش الحدود "القوة المنظمة الوحيدة" حسب شعار ذلك العهد؟ أم يتصدى له باسم "شرعية الحكومة المؤقتة" التي يتحمل مسؤولية رئاستها؟

في البداية كان يميل إلى الاختيار الثاني كما يوحي تصريحه السابق. وهذا ما يفسر:

1 - محاولة إدخال الأسلحة المخزنة في ليبيا. وقد تقدم عملا بطلب ذلك من نظيره الليبي. لكنه اعتذر عن تلبية الطلب، بعد تحرك أصدقاء بن بلة الذي تدخل شخصيا لدى الملك إدريس السنوسي لمنع ذلك.

2 - رفض عرض بالمساعدة - العسكرية - من الماهل الأردني الحسين بن طلال، خوفا من شبح "كفلة" الجزائر الذي كان يرعب جميع أطراف الأزمة يومئذ.

لكن إخفاقه في جلب الأسلحة من الخارج - لدعم صفوف قوى الداخل الموالية للحكومة - والتخوف من مغامرات التدخل الأجنبي⁽²⁾ الذي بدأ

1 HAROUN, op. cit.

2 IBID.

يطرق أبواب الجزائر المستقلة من كل جانب، جعله يراجع حساباته شيئاً فشيئاً أمام تطور الأوضاع بسرعة فائقة لصالح التحالف المعارض، وإدراكه أنه لا يمكن الاعتماد - في حسابات القوة - على أكثر من "منطقة العاصمة" التي اجتهدت في تنظيم مهرجان شعبي نشطه - في 10 يوليو - رفقة حسين آيت أحمد وزير الدولة.

أما الولايات والاتحاديات صاحبة "مبادرة زمורה" - وبعدها الأصنام (الشلف) - فلم يعد متأكداً من مساندتها، بعد أن بدأت "نزعة الحياد" تخترق صفوفها بقوة، ناهيك أن الولاية الرابعة منعمته من تشييط تجمع مماثل في البلدة! هذه النزعة يؤكدتها تقرير لجنة ما بين الولايات، الصابر عن اجتماع الأصنام في 7 يوليو والموجه إلى الحكومة وبن بلة في آن واحد، فقد جاء فيه مثلاً: "لسنا مع كريم لا وبن بلة ولا بيطاط ولا بن خدة"، وأن ثقتنا في بن بلة لا تختلف عن ثقتنا في أعضاء الحكومة الآخرين!

وتحاول اللجنة توضيح حيادها أكثر بالتصيص على أنه يعني "الخلافات وسط الحكومة"، دون "الأعمال التخريبية لهيئة الأركان"، وكان بن بلة غير معني بهذه الأعمال!

أمام هذه الوضعية، وغداة "اتفاق 2 أغسطس" بين "جماعة تلمسان" و"جماعة تيزي ورو"، أصدر بن خدة - الذي بقي وحيداً تقريباً - بياناً صحفياً - هو أقرب إلى خطاب وداع - أكد فيه تعلقه بأحد ميادئ الثورة الجزائرية، ألا وهو اعتبار الشعب المصدر الوحيد لشرعية السلطة، هذا المبدأ الذي هو أساس كل ديموقراطية حسب قوله. وجدد بناء على ذلك إدانته "لأولئك الذين يحاولون تحكيم القوة لإضفاء شرعية على أنفسهم، بمنأى عن إرادة الشعب والحوار الأخوي الحر". فأمثال هؤلاء "سيحكم التاريخ عليهم"، لما في مسعاهم من "خيانة للثورة الشعبية"⁽¹⁾.

1 Ibid.

ولم ينس رئيس الحكومة المختول بالمناسبة أن يسدد طلقة - أخيرة - ليومدين وضباط الحدود جميعا "الذين لم يحتكوا بالشعب في ميادين الكفاح. ومن ثمة ميلهم لاحتقار دورهم، وما يمكن أن يتولد عن ذلك من ظهور إقطاعية جديدة، أو طبقة عسكريتارية كما هو الحال في بعض البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية".⁽¹⁾

وقبل وصول الرئيس بن خدة إلى هذه النهاية، كانت الحكومة قد أعلنت في 23 يوليو قبول صحيفة المكتب السياسي الذي أعلن عنه بتلمسان مساء اليوم الماضي، وإن اشترطت الاعتراف التام به بتركية لاحقة من مجلس الثورة. وثلا هذا الاعتراف الفعلي بقبادة بن بلة ورهافة استقالة سمد دحلب وزير الخارجية وأيت أحمد وزير الدولة في اليومين المواليين. وأكد بن طبال هذا الاعتراف في 27 يوليو بقوله: "أن وجود مكتب سياسي أفضل من الفراغ في السلطة".⁽²⁾

محاولة أخيرة. من الثنائي بوضياف - كريم

مثما شهدت تلمسان ميلاد "المكتب السياسي" مساء 22 يوليو، شهدت تهزي وزو في 27 منه ميلاد لجنة الاتصال من أجل الدفاع عن الثورة التي تضم كريم وبوضياف، فضلا عن العقيد محند أو الحاج فائذ الولاية الثالثة. وكان هدف اللجنة هو التصدي للإعلان عن المكتب السياسي من جانب واحد، لأنه في نظرها يشكل أمرا واقما يحاول تحالف بن بلة - يومدين فرضه بعد السلاح. وكان الثنائي كريم - بوضياف قد بادر - كما سبق الإشارة - بالعودة إلى الجرائر غداة فشل دورة مجلس الثورة مباشرة، بهدف تحكيم "قوى الداخل" في سياق السلطة وحسمه لصالح الحكومة المؤقتة، باعتبارها "الهيئة الشرعية" لغاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

1. IBID.

2. IBID.

وفي خضم السباق تلقى كريم عرضاً غريباً من فرنسا بالمساعدة العسكرية. ويكون تقابل سرا في هذا الإطار مع الرئيس دوغول شخصياً. غير أن هذه الصفقة المشبوهة لم تتم في نهاية المطاف خوفاً من "الكثلة" من جهة، ولما تتضمن من محازفة قد تؤدي بخصوم كريم إلى اتهامه بالخيانة من جهة ثانية. لذا بعد تجمع شعبي مشجع في تيزي وزو، أدرك الشاوي أن المهمة التي سارع بالدخول من أجلها ليست من السهولة مثلما كان يتوقع، لاسيما إثر الاصطدام بأرض الواقع وما تحمل من مفاجآت وحقائق مرة أحياناً مثل:

1 - أن الشعب عامة كان في حالة نفسية وسياسية، بحيث لم يكن من السهل تعبثته حول سباق الحكم والخلافات التي يثيرها، علماً أن الخلاف عادة يفرق أكثر مما يؤلف.

2 - أن الولايات الثانية والثالثة والرابعة واتحاديات الجبهة الثلاث مترددة بين الالتزام والحياد، ضعيفة منقسمة على نفسها بفعل التجاذب القوي بين القطبين المتناظرين: الحكومة المؤقتة من جهة والتحالف المعارض لها من جهة ثانية.

3 - قوة التحالف المعارض الذي استطاع أن يخترق الولايات والاتحاديات الحليفة، بما في ذلك منطقة العاصمة نفسها.

أمام مثل هذه الحقائق المرة والتطورات السريعة، لاسيما انطلاق مسلسل الولاءات وما يحمل معه من مفاجآت - لا تسر دائماً - سارع بوضياف باستخلاص العبرة القالية: "لا يمكن مجازاة جماعة مصممة على انتزاع السلطة بأي ثمن، لأن ذلك يؤدي بالبلاد إلى كارثة حقيقية".

ولعل بوضياف لم يجد صعوبة لإقناع حليفه كريم بهذه الخلاصة، كما يؤكد ذلك الاتفاق الذي أبرم مع ممثلي "جماعة تلمسان" (المكتب السياسي) في 2 أغسطس والذي هو بمثابة اعتراف بسلطة هذه الجماعة.

وقع الاتفاق بوضياف وكريم والعقيد محند أو الحاج مع كل من خيضر وبیطاط، ويتضمن النقاط التالية:

- 1 - قبول بوضياف المشاركة في المكتب السياسي - مؤقتا - ومحاولة إقناع آيت أحمد بالمشاركة أيضا. وكان الاثنان يرفضان العمل في هيئة يتحكم فيها بن بلة وأنصاره.
- 2 - تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي قبل نهاية الشهر إذا أمكن.
- 3 - استدعاء مجلس الثورة في دورة عادية - أسبوعا بعد انتخاب المجلس - لبحث موضوعين : وضعية البلاد ومسألة المكتب السياسي. هذا الاتفاق مارعت الولاية الرابعة بالترحيب به والتعبير عن استعدادها لاستقبال المكتب السياسي في عاصمة البلاد. وفعلا دخل بن بلة العاصمة في اليوم الموالي.

الولايات هي زحمة السباق

وجد قادة الداخل أنفسهم مقهقمين رعبا عنهم في سباق السلطة، وكان أكثرهم خالي الذهن تماما إزاء ما يجري في دوائر الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، مشغولا بتحديات الشوط الأخير من معركة تحرير شرسة، حولها جيش الاحتلال إلى حرب إبادة حقيقية.

- هي الولاية الأولى : بدأ لجيش الاحتلال بعد عودة الهدوء - نسبيا - في أعقاب مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أن يستأنف بقوة عمليات "أرياج" ابتداء من فبراير الموالي. وشهدت جبال الأوراس جراء ذلك معارك عنيفة تسببت في استشهاد العديد من الأبطال في مقدمتهم الرائد علي السويهي. وبعد مرور الإصهار - الذي شاركت فيه نخبة الجيش الفرنسي من الاحتياطي العام - قام الرائد الماهر الزبييري قائد الولاية بالنيابة في مارس بمد الفراخ الذي أحدثه، بتعيين النقيبين محمد حجار ومحمد الصالح يحيوي على رأس المنطقتين الأولى والثانية.

وفي ديسمبر 1961 تم ترسيم الزيري على رأس الولاية برتبة عقيد، وعقب ذلك مباشرة شكل في يناير الموالي مجلسا جديدا (استعدادا) للمواجهات القادمة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة على النحو التالي:

- محمد الصالح يحيى نائبا سياسيا.
- عمار ملاح نائبا مكلفا بالاستعلام والاتصال.
- محفوظ إسماعيل نائبا مكلفا بالشؤون الاجتماعية، وهو منصب مستحدث لمواجهة متطلبات ما بعد وقف القتال.

عرفت الولاية الأولى غداة وقف القتال مباشرة مفاجأة غير سارة : انطلاق سباق السلطة على أشده بين الحكومة المؤقتة من جهة وتحالف بن بلة-يومدين من جهة ثانية. عرفت ذلك بواسطة عدد من البرقيات - مدعومة برسول - كانت تلح بصفة خاصة على ضرورة إطلاق إطارات الولاية وجنودها بالخلاف الدائر بين الطرفين.

لم تول قيادة الولاية في البداية كبير الاهتمام بما يجري في دوائر القيادة العليا، فكانت تكتفي لذلك بالتأسف والرد بآدب، رافضة تماما تبليغ الإطارات والجنود بالخلاف وأطواره، معربة عن أملها في أن تتغلب الحكمة ويعود الانسجام والاتحاد بين المتنازعين في نهاية المطاف.

هذا الرفض المذهب سجله مجلس الولاية بأحرف بارزة، في رسالة إلى الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان هي 14 أبريل 1962.

غير أن هذا الحياد لم يصمد طويلا أمام قوة حركة الاستقطاب الثنائي، وكان تيار التحالف بين بن بلة ويومدين هو الأقوى، فجنب إليه التقدير الزيري ومساعدته في نهاية المطاف.

وذهب مجلس الولاية الأولى في انحيازه بعيدا، حتى أنه لعب دور المفجر في اجتماع مجلس الثورة الأخير بطرابلس ما بين 27 مايو و7 يونيو 1962، وتفسير

ذلك أن قائد الولاية عندما استدعي لعضور الاجتماع ذهب بمفرده، ونسي أن يعمل معه وكالات مكتوبة من نوابه حسب نص القانون الداخلي للمجلس. ولضيق الوقت، لم يتمكن من إحضارها في الوقت المناسب قبل افتتاح الأشغال طهما. وهكذا انطلقت الدورة الطارئة بدون اعتماد عضوية القواب الثلاثة.

وفي 3 يونيو بعد أن شرع المجلس في مناقشة النقطة الثانية من جدول الأعمال - الخاصة بتعيين قيادة عليا بشكل مكتب سياسي - بدأ للمقيد الزبيري أن يطرح الموضوع من جديد، بتأكيد عزمه على التصويت باسمه ونهاية عن كل من الرواد يحيوي وملاح واسماعيلين. لكن مكتب المجلس نبه المتدخل بأن ذلك غير ممكن، لأنه لم يحضر وكالاتهم - المكتوبة - في الوقت القانوني.

وقد أدى ذلك إلى اختلاط العابل بالقابل، بعد أن انبرى بن بلة لمساندة الزبيري وبن خدة لدعم موقف المكتب. ما جعل رئيس الجلسة محمد الصديق بن يحيى يرفع الأشغال دون التوصل إلى نتيجة. وكان المكتب السياسي مرشحا لاستلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم بعد استفتاء تقرير المصير، من "حكومة بومرداس" المؤتمنة على ذلك بموجب اتفاقيات إيفيان المبرمجة في 18 مارس الماضي.

هذا الموقف من المقيد الزبيري وتداعياته، كرس تحالف الولاية الأولى مع كتلة بن بلة - بومدين، وجعلها تلعب دورا رئيسيا في ممارك الداخل وحسم سياق الحكم في الميدان، بدءا بالتقديد بقرار عزل هيئة الأركان العامة الصادر من حكومة بن خدة في 30 يونيو 1962.

- في الولاية الثانية: لقي نداء الحكومة المؤقتة بمقاطعة استفتاء 8 يناير 1961 - حول النظام الذي يريد الرئيس دوشول منحه للجزائر باسم "الجزائر الجزائرية" - تجاوبا واسما في الولاية الثانية أسوة ببقية الولايات الأخرى.

وكان على رأس الولاية يومئذ العقيد صالح بويشير بمساعدة مجلس من الرواد : الطاهر بوزريالة، عبد المجيد كحل الراس، العربي بالرجم، رابح بلوصيف. هذا المجلس استمر في أداء مهامه السياسية العسكرية لفاية وقف القتال في منتصف نهار 19 مارس 1962. وبعد أن وسعت الحرب أوزارها رسميا، اجتمع إطارات الولاية ليتفقوا على المواقف المبدئية التالية:

1 - التزام الحياد بين الأطراف التي بادرت بفتح باب تنازع السلطة على مصراعيه.

2 - الوقوف إلى جانب المؤسسات القائمة حتى تدخل الجرائر المستقلة.

3 - بعد إعلان الاستقلال تشكل لجنة لتحضير مؤتمر باتم معنى الكلمة.

"يصفي تركة مرحلة الكفاح المسلح ويفتح صفحة جديدة ببرنامجهما وقيادتهما"⁽¹⁾.

هذه المواقف تتفق في مجملها مع الحكومة المؤقتة التي كانت تسير بنفس التصور، قبل أن تفرض عليها الدورة الطارئة لمجلس الثورة ابتداء من 27 مايو 1962. وقد اتجه مجلس الولاية بكامل أعضائه إلى تونس ثم إلى طرابلس للمشاركة في هذه الدورة التي شهدت حدثين اثنين:

1 - مشاركة قائد الولاية في الحدث الذي تسبب في تعليق الدورة مساء 5 يونيو، إذ وقف إلى جانب رئيس الحكومة وين طبال ضد بن بلة والعقيد الطاهر الزبييري.

2 - خروج اثنين من أعضاء المجلس عما تم الاتفاق عليه في اجتماع إطارات الولاية، وانضمامهما إلى التحالف الجديد بين بن بلة وبومدين. ونعني بهما الرائدان العربي بالرجم (الميلي) ورابح بلوصيف. وقد تطور الموقف لاحقا في اتجاهين:

1. شهادة بوبنيدر في كتابنا ثوار عظماء، دار مومة، الجزائر 2003.

- مشاركة قائد الولاية مرفوقا بالرائدين : بوديالة وكحل الراس في اجتماعات زمورة⁽¹⁾ وقراراتها المناوئة لهيئة الأركان العامة، تلك القرارات التي شجعت رئيس الحكومة بن خدة على اتخاذ قرار عزل يومدين ومنجلي وقايد في 30 يونيو.

كما شارك قائد الولاية في اجتماع الأصنام⁽²⁾ الذي عدل قليلا من لهجة الولايات المشاركة التي بدأت تتجه نحو الحياد، في النزاع الدائر بين الحكومة والتحالف المعارض لها.

- احتلال الرائد بالرجم حليف بن بلة ويومدين مدينة قسنطينة في 25 يوليو، واعتقاله كلا من وزير الدولة بن طبال وقائد الولاية بوهنديير.

وقد تدخل رابع بيطاط لإتقاذ الموقف، إذ تنقل إلى قسنطينة على جناح السرعة للإفراج عن الرجلين، ميسرا بذلك عملية التحاهما بالطرف الأقوى في النزاع : تحالف بن بلة مع هيئة الأركان العامة ومن ورائها جيش الحدود.

- هي الولاية الثالثة : ثبت العقيد محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة ونوابه في مواقعهم رغم زوايع مخطط شال العنيفة، وصمدوا إلى أن وصلوا ولايتهم إلى بر الأمان بإعلان وقف القتال. وعقب ذلك وجد قائد الولاية نفسه بشكل طبيعي إلى جانب شرعية المؤسسات القائمة، مجاريا في ذلك القائد الأول للمنطقة بالقاسم كريم. وهذا ما يقصر دعم تنظيمات الولاية الثالثة بالماصمة للشاقي رابع زداري وعمر أوصديق الذي كلف بإعادة تأسيس منطقة الجرائر المستقلة، بعد أن تلقى العقيد أولحاج تعليمات في هذا الاتجاه بتاريخ 6 أبريل الموالي.

1. بولاية برج بوعريوج بمشاركة الولايتين الثالثة والرابعة ومنطقة الجرائر فضلا عن اتحاديتي توس ودرسا.

2. في 7 يوليو الموالي وقد تقويت عنه - مرة أخرى - الولايات الأولى والخامسة والسادسة.

هذا الموقف الواضح منذ البداية، ما لبث مع ذلك أن تأثر بأجواء البلبلة والغموض التي صاحبت عملية الاستقطاب الثنائي الحاد، نتيجة لتنازع السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض بقيادة بن بلة ويوميين. يشهد على ذلك التصويت باسم قائد الولاية ونوابه الأربعة لصالح التحالف في الدورة الفاصلة لمجلس الثورة التي انعقدت بالماصمة الليبية ما بين 27 مايو و7 يونيو. ويعود ذلك إلى استعمال وكالاتهم من العقيد محمد وأيمزور في الاتجاه المذكور خلافا للدورات السابقة.

هذه المفاجأة كانت تؤثر ببوار انتقام في معسكر الولاية. إذ حافظ العقيد محمد أولحاج رفقة الرائد الطيب الصديقي وموح وأعلي سليمان على ولائهم للحكومة المؤقتة، بينما بدأ الرائدان فصالح ومحيز في الجناح نحو التحالف المعارض.

وهذا ما يفسر وجود قائد الولاية إلى جانب كل من كريم وبوضياف في "جماعة تيزي وزو" التي احتجت على الإعلان عن المكتب السياسي - قيادة الجزائر المستقلة - في 22 يوليو، بالإعلان بعد خمسة أيام عن تأسيس "لجنة الاتصال للدفاع عن الثورة" التي لم تعمر عمليا أكثر من أسبوع. لقد وقع الثلاثة اتفاق 2 أوت مع رابع بيطاط نيابة عن المكتب السياسي. هذا الاتفاق الذي قبل بوضياف بموجبه عضوية المكتب السياسي، بينما جنح كريم - مؤقتا - إلى القبول بالأمر الواقع ليتحقق به محمد أولحاج بعد حين.

- في الولاية الرابعة : في يونيو 1961 جمع الرائد محمد بونعامة قائد الولاية الرابعة بالنيابة أعضاء مجلسه، لتقييم حصيلة العمل السياسي الأول والاستعداد للتظاهرات المبرمجة ما بين 1 و5 يوليو، دفاعا عن وحدة التراب الوطني في إطار الرد على مناورات فصل الصحراء التي كانت من أسباب فشل مفاوضات إيفيان الأولى وتعليقها في 13 من نفس الشهر.

درس المجلس بالمناسبة طلبا من الحكومة المؤقتة بإيفاد الرائد سي صالح (محمد زعموم) إلى تونس- وحسب المصادر الفرنسية أن الرائد في طريقه إلى تونس أصيب في اشتباك مع قوات الاحتلال ناحية تازمالت في 20 يوليو وتم الإجهاز عليه جرحا⁽¹⁾.

وقد حرص قائد الولاية بالنيابة على تحضير ومسير مظاهرات 1 يوليو التي عمت أهم المدن، بدءا بالعاصمة التي أغرقت معظم أحيائها بالمناشير التي تحمل شعار "الصحراء جزائرية". وكانت المظاهرات مشفوعة بإضراب ناهزت نسبة المشاركة فيه 90٪ وخلفت هذه المظاهرات - العاصمة في موضوع الصحراء - مئات القتلى والجرحى عبر الولاية.

وتشاء الصدفة - والخيابة - أن يسقط سي محمد شهيدا بعد شهر في مدينة البليدة، تاركا أمانة الولاية وقيادتها إلى الثنائي الخطيب بن خروف. وفي مطلع 1962 شهدت الولاية اجتماعا تنظيميا هاما، أسفر عن تعيين مجلس ولائي مؤقت بقيادة يوسف (حسن) الخطيب، وعضوية بن خروف وكل من النقيبين لخصر بورقعة ومحمد بوسماحة. وقد تزامن ذلك مع انطلاق سياق السلطة بين الحكومة المؤقتة والتحالف المعارض بقيادة بن بلة والعقيد بومدين. كانت الحكومة المؤقتة - ورأس حريتها بالقاسم كريم خاصة - تراهن على الداخل مع الاعتماد أساسا على منطقة العاصمة والولايتين المجاورتين الثالثة والرابعة، وهذا ما يفسر الدحول المبكر:

- أولا : للعقيد سليمان دهيلى (الصداق) والنقيب موسى شارب على أساس تولي مناصب قيادية في مجلس الولاية، وكلاهما مسؤول سابق بالرابعة.
- ثانيا : لرائد عز الدين وعمر أوصديق - العضوين السابقين بمجلس الولاية الرابعة - بمهمة إعادة تأسيس منطقة الجزائر المستقبلية من جهة وكسب الرابعة لصف الحكومة من جهة ثانية.

1. Y. COURRIER, Les feux du desespoir, Fayard. Paris 1971.

وغداة وقف القتال أرسلت الولاية الرائد بن خروف في مهمة استطلاعية بتونس، وبناء على تقريره قرر مجلس الولاية التزام الحياد بين الفريقين المتناهسين. غير أن هذا الاختيار لم يصعد في الميدان:

- أولا : هي الدورة الطارئة لمجلس الثورة (من 27 مايو إلى 7 يونيو) المنعقدة بطرابلس، عندما استعمل الرائد بن شريف عضو مجلس الولاية المضرج عنه، وكالات زملائه لصالح بن بلة وهيئة الأركان العامة.

- ثانيا : في اجتماع رمورة (البرج) يومي 24 و 25 يونيو، هذا الاجتماع الذي حاول امشاركون فيه - من الولايات والاتحاديات - معالجة الأزمة فإذا بقراره تعجل بانتمجار الموقف. من هذه القرارات:

1 - "تجاوز الأزمة بإبعاد رؤوس الفتنة (الباءات الثلاثة وثلاثي الأركان العامة)، وتمويضهم بهيئة تنسيق ما بين الولايات تشرف على إجراء انتخابات خلال شهرين على أبعد تقدير. وكان من نتائج هذا القرار استقالة حيزمر في 28 يونيو وخروج الأزمة إلى الشارع.

2 - إدانة "تمرد" هيئة الأركان. الأمر الذي شجع الحكومة على عزل بومدين ورفيقيه في 30 يونيو وتكريس التمرد والانفصال في الميدان.

وتجلت صعوبة موقف الحياد مرة أخرى في اجتماع الأصنام (الضلف) في 7 يوليو، عبر محاولة التمييز بين إدانة هيئة الأركان والتزام الحياد نحو بن بلة حلّفها، أسوة بموقف الولاية من الأقطاب الآخرين أمثال بن خدة وكريم وخيزمر وبيطاط.

وكانت النتيجة العامة لحياد الرابعة هي اختلال أكبر في موازين القوى لصالح التحالف المعارض للحكومة المؤقتة.

ويمكن القول أن قائد الولاية بالنيابة مال عمليا إلى التحالف، عندما لبى دعوة بن بلة بزيارة تلمسان، ورافق ذلك مع الإعلان عن المكتب السياسي بقيادة للجزائر المستقلة من هذه المدينة مساء 22 يوليو.

وكانت الولاية قبل ذلك قد احتلت العاصمة، وتمكنت من تحديد أنصار الحكومة المؤقتة من قادة منطقة الجزائر المستقلة، ما جعلها تصطدم في نهاية المطاف بمناصري المكتب السياسي فيها بقيادة السعدي ياسف. وتجلّى ذلك في اشتباك عناصر هذا الأخير في 29 أغسطس ببعض جنود الرابعة المعسكرين في لكة علي خوجة (أورليان سابقا)، هذا الاشتباك الذي حلف 13 قتيلًا وعددا من الجرحى، مما دفع المواطنين إلى التظاهر هاتين "سبع سنين.. بركات"1

ويعكس هذا التصادم المسلح حدة التوتر غداة إعلان قوائم المرشحين (الفائزين) لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، واحتجاج الرابعة بعنف على وجود بعض الأسماء في قوائم الدوائر الواقعة في مجالها الجغرافي. وقد اتخذ هذا التصادم أبعادا خطيرة في الأيام اللاحقة، نتيجة رحف جيش التحرير المرابط على الحدود والمدعوم بقوات الولايات العليمة على العاصمة ابتداء من 30 أغسطس. وأمام إصرار الرابعة على التصدي لهذه القوات، وقعت اصطدامات عنيفة في أهم نقاط التماس، مثل ماسينا (الأصنام) غربا، وقصر البعاري جنوبا وسيدي عيسى سور الغزلان شرقا. بعد هذه الاصطدامات وخسائرها الثقيلة على الصعيدين البشري⁽¹⁾ والمعنوي، لم تجد قيادة الرابعة بدا من الاستسلام للأمر الواقع، والرضوخ لميزان القوة الذي كان في صالح تحالف بين بلقاسوميين بالمقاييس السياسية والعسكرية وحتى العاطفية1

- في الولاية الخامسة: بدأت زوابع سباق السلطة - الذي كان العنيد الهواري بومدين قائد الولاية سابقا أحد طرفائه - تضرب مواقع الولاية الخامسة ابتداء من مطلع 1962 كما تكشف عن ذلك الوقائع التالية:

1 قدرتها وكالة الأنباء الجزائرية مطلع 1963 بأكثر من ألف قتيل في صفوف الجنائيين.

- 1 - مبادرة الحكومة بتثبيت مكي عثمان في منصب قائد الولاية برتبة عقيد، دون استشارة هيئة الأركان العامة التي سارعت بالاحتجاج على ذلك.
- 2 - تضامن الرائد مختار بوعيزم (ناصر) مع ثلاثي هيئة الأركان عند التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان في الدورة الطارئة لمجلس الثورة بطرابلس في أواخر فبراير. وكان الرائد ناصر فريدا في موقفه الذي يؤشر مع ذلك إلى بداية انحياز الولاية للتحالف المعارض للحكومة المؤقتة.
- 3 - محاولة قيادة الأركان بعد وقف القتال في 19 مارس وصنع رجالها على رأس المناطق. وقد نجحت في ذلك رغم تحفظ بعض أعضاء مجلس الولاية⁽¹⁾.
- 4 - انتخاب عضو مجلس الولاية يوبكر القاصي القائد من السجن إلى التحالف الذي عينه أثناء الدورة الطارئة لمجلس الثورة بطرابلس (من 27 مايو إلى 7 يونيو) عصوا في لجنة الاستشارة حول مقترح التحالف الخاص بالتشكيلة السباعية للمكتب السياسي، في إطار النقطة الثانية من جدول أعمال الدورة وقد أدى إفضاء أسرار لجنة الاستشارة إلى العادة التي أدت إلى تعليق الدورة وخروج سباق السلطة من دائرة الهيئات الشرعية لقيادة الثورة. وقد تطلب الانتخاب في نهاية المطاف على موقف مجلس الولاية، كما يؤكد توقيع أعضائه الخمسة "معضد التقصير ضد الحكومة في 7 يونيو".
- في الولاية السادسة، مع انطلاق سباق السلطة مطلع 1962، تلقى الضابط محمد شعباني - قائد المنطقة الثالثة من الولاية السادسة - في 4 يناير - تكليفا من قائد الأركان العقيد هواري بومدين بتشكيل مجلس ولاية في أحسن أجال، فقام بتشكيله كما يلي:
- محمد شعباني قائدا برتبة عقيد.
- الرواد عمر صخرى ومحمد رويحة (غنتار)، والشريف خير الدين وسليمان (الأكحل) سليمان أعضاء.

(1) شهادة الرائد الجيلالي حران (معلن) الشروق اليومي، عدد 4 سبتمبر 2006.

هذه النشأة لمجلس الولاية السادسة بصرت سبيل التحالف مع بومدين وبين بلة، هذا التحالف الذي ساهم في توطيده العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى المجاورة، كما يؤكد ذلك وجودهما جنبا إلى جنب في معارك السلطة اللاحقة. فقد كان شعباني على رأس القوات الزاحفة على العاصمة انطلاقا من الجنوب عبر محور عين وسارة - قصر البخاري في بداية سبتمبر 1962، بينما قاد الزبيري الزحف على محور سيدي عيسى - سور الغزلان. وكانت أهم الخسائر في الأرواح على هذين المحورين للأسف، نتيجة عنف الصدامات المسلحة بين الزاحفين وقوات الولاية الرابعة التي حاولت اعتراض سبيلهم.

ثانياً : استراتيجية "جيش الحدود"

يلعب على هذه الإستراتيجية الطابع العسكري وتضمن التحالفات الخارجية، عكس استراتيجية الحكومة التي تراهن - في سباق السلطة - على "قوى الداخل" و"إرادة الشعب"، وما إلى ذلك من المفاهيم والشعارات. وليس مستبعدا أن يكون دعاء هذا الطريق - إلى السلطة - درسوا جيدا تجربة الصراع بين جبهة التحرير والحركة المصالية، وكيف انتصرت الجبهة بفضل تحالفاتها الخارجية، رغم أن أنصار مصالي - في بداية الثورة - كانوا أقوى عددا وتنظيما بين المناضلين سواء بالجزائر أو فرنسا.

ويعود الفضل في هذه الإستراتيجية إلى العقيد هواري بومدين وبعض مساعديه في أركان الشرق والغرب، وكانت الخطوة الأولى فيها نجاح هيئة الأركان العامة - منذ بداية 1960 خاصة - في تكوين جيش نظامي من مختلف الوحدات التابعة للولايات والتي أصبح خط موريس (1957) ثم خط شال (1959) عقيه في سبيل عودتها إلى قواعدها.

ويقول بوضياف عن ظاهرة جيش الحدود "أن السلاح المتراكم كان سببا في إنشاء قوة ما لبثت أن أخذت تفكر في الحكم"⁽¹⁾.

ويعترف الفرنسيون من جهتهم - بنوع من الحسرة - أنهم ساهموا في بروز هذه الظاهرة جراء العوانع المكهربة التي أقاموها على الحدود الشرقية والغربية، وأدت في الأخير إلى دعم جيش الحدود على حساب قوى الداخل المحاصرة داخل القراب الجزائري⁽²⁾. ولتبرير تطلع جيش الحدود إلى الحكم، ظهر شعار "القوة المنظمة الوحيدة"، لإضفاء نوع من الشرعية على ذلك في نفس الوقت.

وبعد تطور الظاهرة على هذا النحو، لم يبق أمام العقيد هواري بومدين - المتأثر بتجربة الكباشي جمال عبد الناصر في مصر - سوى البحث عن نهج ثان⁽³⁾، من بين قادة الثورة الذين يطمحون إلى الريادة والقيادة وما أكثرهم! وهذا ما يفسر مساعي قائد الأركان في هذا المجال، إلى أن وجد ضالته في شخصية تاريخية من الطراز الأول، ونعني به أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة منذ سبتمبر 1958.

هيئة الأركان "التمرد الزاحف"

شهدت دورة مجلس الثورة في ديسمبر 1959 - يناير 1960 بروز لعقيد هواري بومدين الذي عين إثرها قائدا لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني. بعد أن كان منذ أكتوبر 1958 قائد أركان القوات المرابطة على الحدود الجزائرية المغربية. وما لبث أن أحاط القائد الجديد نفسه بمساعدين أوفياء، الأمر الذي جعل الأركان العامة طرفا فاعلا في قيادة الثورة، يتزايد نفوذه سنة بعد أخرى.

1 محمد عباس، أحاديث مع بوسماعيل، دار هومة، الجزائر 2001.

2 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Albin Michel, Paris 1999.

3 الجنرال محمد نجيب والجهة عبد القاسم ورققته طوال أكثر من سنتين.

وقد اتخذت الهيئة الجديدة من قرارات الدورة كذلك منطلقا لفرض وجودها. من هذه القرارات على وجه الخصوص:

1 - قرارات اتخذتها الدورة بدوافع عاطفية وديماغوجية - إن لم نقل الحسابات الميكانيكية - ما لبث الواقع أن بين صعوبة تطبيقها أو كلفتها الباهظة.

2 - استبدال وزارة الدفاع "باللجنة الوزارية للحرب" المشكلة من "الثلاثي القوي"، مع تكليفها بتعيين هيئة الأركان والإشراف عليها.

مثل هذه القرارات أفادت بومدين ومساعديه من ناحيتين على الأقل.

أ - أن تعويض وزارة الدفاع بهيئة مثلثة الرؤوس، أدى إلى تمهيع سلطة الإشراف على جيش الحدود خاصة، لاسيما بعد تحجيم دور اللجنة نتيجة التعيين المتبادل لأعضائها الثلاثة كما سبقت الإشارة.

هذه الوضعية - فضلا عن اشتعال الثلاثة - بمهامهم الكثيرة والمتشعبة (1) - جعلت من هيئة الأركان القيادة العملية لجيش التحرير المرابط على الحدود بين الشرقية والغربية.

ب - اتخاذ قرارات الدورة - التي تعني هيئة الأركان كما تعني الحكومة - ذريعة لحملات دورية على الحكومة و"الثلاثي القوي" فيها خاصة، ما لبثت أن تحولت إلى تمرد زاحف، أعلن عن نفسه بكل وضوح في مذكرة الاستقالة بتاريخ 15 يوليو 1961.

وقد ظهرت بوادر هذا التمرد، مع المؤتمرات الأولى لعرب التعاوض بين جبهة التحرير والحكومة المرثسية في ربيع 1961، عندما دعا العقيد بومدين في اجتماع عام لضباط الحدود، إلى الاستعداد من الآن لمرحلة البناء وما تتطلبه من جهود وتصحيات (2).

وعند تشكيل الوفد المفاوض في إيفيان الأولى - بدءا من 20 مايو - تم

1 M ZERQUINI, Une vie de combats et de lutte, édition En-nahdha. Alger 2000.

2 جمال بالفردى جيش الحدود (مذكورة ماجستير) كلية التاريخ جامعة الجزائر 2006

تعيين الرائدین منجلي وقايد (سليمان) بقرار من الحكومة، بعد تلكؤ هيئة الأركان في تعيين ممثليها.⁽¹⁾

وفي أواخر يونيو الموالي تصاعد التوتر بين الحكومة والهيئة بشكل مفاجئ، عقب "أزمة الطيار الفرنسي" الذي أسر بالتراب التونسي بعد إسقاط طائرته⁽²⁾، ما جعل يومدين ورفاقه يقدمون استقالتهم كما سبقت الإشارة وكانت هذه الاستقالة بمثابة "البيان رقم 1" في مسلسل التمرد على الحكومة المؤقتة، والحرب على "الثلاثي القوي" فيها وكريم على نحو خاص. أ - تكشف هيئة الأركان في مذكرة الاستقالة أنها كانت "في خلاف دائم مع الحكومة حول مناهج العمل". ولم يعد بإمكانها "الاستمرار في تزكية الأخطاء المتكررة والخطيرة التي ترتكب باسم الثورة". بل تذهب إلى حد اتهام الحكومة "بانتهاج سياسة تهدف إلى خلق جيش التحرير الوطني". وتتساءل مستنكرة عليها ذلك: "هل يمكن لحكومة يمشي الفساد في أجهزتها أن تُسكِت المناضلين؟"

ب - وتعتبر الهيئة "الثلاثي القوي" هي الحكومة "أشخاصا يوهمون أنفسهم بتعميل الثورة" قبل أن تدينهم بواسطة السؤال التالي: لماذا لم يترك هؤلاء المسؤولون - في تداولهم على مناصب القيادة - غير النزاعات وتصفية الحسابات وتبديد أموال الثورة؟ محملة إياهم مسؤولية "الفوضى العارمة المائدة في دوائر الحكومة".

ج - وتستهدف الهيئة كريم شخصيا بـ:

1 - اندفاع عن مبدأ القيادة الجماعية الذي يرى كريم منذ ربيع 1958، أن الزمن تجاوزته" كما سبقت الإشارة.

1 R. MALEK, l'Algérie à Evian, éditions Dahlab, Alger 1995.

2 محمد عباس، "زواد الوطنية" (شعبة منجلي)، دار حومة الجزائر 2003.

2 - إدانة "عبادة الشخصية التي حولت بعض مصالح الثورة إلى هيئات مفلفة موازية".

3 - اتهامه بالسعي "للقضاء على هيئة الأركان، باعتبارها العائق الوحيد لإبراز الطموحات الشخصية"، و"الاستعانة لذلك بالخارج" في إشارة صريحة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي لم يكن يحفي تعاطفه مع كريم. وبعد تقديم الاستقالة مباشرة، طار "الثلاثي الصاعد" (بومدين وكل من قايد ومنجلي) إلى ألمانيا، ملتصقا بحكيم الخمسة المعتقلين بقصر توركان (عمالة سنان - لوار) في الخلاف المفتوح مع الحكومة المؤقتة.

وتم الاتصال بواسطة اتحادية فرنسا مع رسالة موجهة خصيصا لبوضياف، يطرح فيها بومدين أول مرة موضوع التحالف للاستيلاء على مقاليد السلطة بقيادة الثورة في الوقت المناسب⁽¹⁾.

وكانت هيئة الأركان قد مهدت لاستقالتها بفلق باب الاجتهاد على مستوى قوات الحدود الشرقية والقريبة، حيث استخلفت هيئتين مؤقتتين من عناصر موالية لها كل الولاء.

وبناء على ذلك كانت مطمئنة تماما على حلفتها، فضلا عن موقف القادة الخمسة السجناء شبه المحايد والمضجع إلى حد ما. وبهذه الروح شاركت في دورة مجلس الثورة في أوت 1961، حيث حاولت تمرير اقتراح تشكيل قيادة عليها للثورة من "الثلاثي الأقل" و"الثلاثي الصاعد"، تقوب عن مجلس الثورة في تنشيط الحكومة ومراقبتها.

أخفقت الهيئة في مساعيها، كما فوجئت بتعيين المناضل بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة خلفا لمياس. وفي أول اجتماع بالرئيس الجديد في عار ديمار، حاولت تشجيعه على التخلص من "الثلاثي القوي" أو كسر شوكرته على الأقل. لكن الرئيس الجديد لم يجارها في ذلك، بل عاد إلى تونس ببيت قبول

1. عمر بوداود في كتابها "قرسان الحرية"، دار حومة الجزائر 2001.

استقالة هيئة الأركان - التي كانت حكومة عباس قد أرجأت البت فيها - واستخلافها بهيئة جديدة.

وقد أعلن فعلا عن قبول الاستقالة، لكنه فشل في تكوين هيئة أركان بديلة، بعد محاولة الرائد موسى بن أحمد (مراد) التي لم يكتب لها النجاح⁽¹⁾. مثل هذه التطورات أدت إلى مزيد من التعفن في علاقات يوميين بالحكومة وكريم تحديدا، في انتظار تطور موازين القوى تملورا حاسما، يرجح كفة هذا الطرف أو ذاك.

وأمام تردد بن خدة وضعفه أمام "الثلاثي القوي" خاصة، ازدادت هيئة الأركان جراءة، بعد أن عادت إلى منصبها ابتداء من فاتح نوفمبر 1961 معززة بمساندة أغلبية قيادات جيش الحدود في جميع المستويات، كما نل على ذلك لوائح التأييد الصادرة شرقا وغربا والموجهة إلى مجلس الثورة⁽²⁾.

فقد شنت حملة مضادة واسعة على فكرة كريم الداعية لتفكيك قوات الحدود، شملت القادة السجناء الخمسة الذين نقلوا في غضون الأسبوع الأول من ديسمبر إلى قصر "أولونوا". فقد أرسلت إليهم مبعوثا لتحسيسهم "بخطورة المناورة" وضرورة التصدي لها، بما يحافظ على جيش الحدود بعيدا عن نزوات "الياءات الثلاثة"، محاولة في هذا الصدد إقناع الخمسة بتولي قيادة الجيش - جماعيا - بهدف حماية "وحدته المهددة"⁽³⁾.

وبعد حوالي 10 أيام أرسلت مبعوثا ثانيا⁽⁴⁾ مكث مع الخمسة ثلاثة أيام، قدم لهم بالمناسبة ملخص تقرير من 40 صفحة، تضمن انتقادات مركزة لتسيير شؤون الثورة من قبل الحكومة والمهاجرين فيها على وجه الخصوص.

1. ZERQUINI, op. cit.

2. IBID.

3. D. DERDOUR, de l'étoile nord africaine à l'indépendance, édition Hammouda, Alger 2001.

4. R. MALEK, op. cit.

وكانت نتائج هذه المهمة حاسمة في ربط علاقة ما انفكت تتوطد يوما بعد يوم، بين أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة - المدعوم بخيضر وبیطاط - وبين العقيد هواري بومدين القائد الفعلي لجيش التحرير المرابط على الحدود الشرقية والغربية.

كان العقيد بومدين قبل ذلك، قد أعد العدة لوضع "استراتيجية جيش الحدود" على محك التنازع المتناظر مع الحكومة المؤقتة. ومن أهم أدواته في ذلك فضلا عن القوات المسلحة المرابطة على الحدود:

1 - شبكة من الأنصار في المغرب، يحكمها انضباط فولاذي ويدفعها طموح الشبلاب بقوة لا تقاوم. هذه الشبكة تضرب جذورها في الجبالية الجزائرية، وتستفيد من علاقاتها داخل المجتمع المغربي، بما هي ذلك الدوائر المدنية والعسكرية القريبة من القصر الملكي.

هذه الشبكة التي لعبت - لاحقا - دورا رئيسيا في سياق السلطة، يشار إليها عادة بعنوان "جماعة وجدة"، وهو عنوان غير كاف للدلالة على أهميتها.

2 - جهاز مخابرات تابع لجيش الحدود ومواز لجهاز بو الصوف، استطاع مع مر الأيام أن يكتسب - بفضل فعالية عناصره - من النموذ ما جعله يستميل شخصية أمنية في مستوى مسمود زهار الذي كان من أخطر رجالات وزارة التسليح والاتصالات العامة (مالف).

بمثل هذه الأدوات النافذة، استطاع بومدين - في الوقت المناسب - ضرب استمرار اتحاديات جبهة التحرير بدءا باتحادية المغرب وقد استغل في ذلك العناصر السابقة الموالية لحزب البياض وجمعية العلماء، إثر تولي بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة في أغسطس 1961، الأمر الذي أغضب فرحات عباس كثيرا، وجعله يعمل الأعضاء السابقين هي اللجنة المركزية لحركة الانتصار مسؤولية إبعاده.

وشملت حملة يومدين اتحادية فرنسية التي يمكن اعتبارها من قلاع بوصياف وكريم - كما سبقت الإشارة - بل امتدت داخل السجون كذلك⁽¹⁾ كل ذلك جعل من هيئة الأركان في مطلع 1962 قوة حقيقية لا يمكن تجاهلها، بدليل أن الرئيس بن خدة حرص على كسب موافقة يومدين ورفاقه، قبل انطلاق الشوط الأخير من المفاوضات مع الفرنسيين⁽²⁾.

ومع ذلك لم تشارك الهيئة في الوفد المفاوض، وحمل يومدين الحكومة مسؤولية ذلك وأقنع بن بلة به، حتى أنه أصبح يخشى معارضة جيش الحدود للاتفاقيات التي يمكن أن تسفر عنها المفاوضات⁽³⁾.

غير أن معارضة الأركان كانت مبدئية وسياسية فقط، كما يدل على ذلك موقفها في الدورة الطارئة لمجلس الثورة حول مشروع الاتفاقيات في أواخر فبراير بالعاصمة الليبية. وكما اضطرت الحكومة إلى تعيين ممثل عن الجيش في الوفد المفاوض، فعلت نفس الشيء بعد وقف القتال لتعيين ممثليه في اللجان المشتركة، المكلفة بالإشراف على تطبيق القرار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس الموالي.

وهي أول لقاء بين بن بلة ويومدين بعد حلول القادة الخمسة بالمغرب في 21 مارس، اكتشف الأول أن قائد الأركان هو ذلك الشاب الذي شارك أمامه في استعراض بالقاهرة، قبل الالتحاق بالمسطة الخامسة على متن يخت الملكة دينا في أواخر مارس 1955 ولاشك أن هذا الاكتشاف قد زاد في تعزيز العلاقة بين الرجلين واطمئنان بعضهما لبعض.

وما لبثت العلاقة الخاصة بين بن بلة وهيئة الأركان، أن عبرت عن نفسها بوضوح في أول مهرجان خطابي أقيم على شرف القادة الخمسة، خلال

1 أحمد النور في كتابها "مقفون في ركب الثورة"، دار هومة، الجزائر 2004.

2 بالعيد عبد السلام في كتابها "نماء الحق" دار هومة الجزائر 2001.

3 A. BEN CHERIF, Parole de Benoudiaf, A.N.E.P, Alger 2003.

زيارة الحدود الغربية في 25 مارس. لقد عمل أنصارها على ترتيب عملية التصفيق، بما يميز حلبيهم بن بلة على حساب رفاقه الأربعة. وانتبه لذلك كل من بوضياف وآيت أحمد، فلم يخفيا انزعاجهما لهذا الانحياز المؤلم.

وتماشيا مع تبييت الاحتكام إلى القوة المسلحة، استقل بومدين وجود بن بلة الذي كان يتأهب لزيارة مصر، ليطلب إليه التدخل لدى الرئيس عبد الناصر لتلبية حاجات جيش الحدود من الأسلحة والعتاد. وتم عقب ذلك مباشرة إعداد قائمة الحاجات على جناح السرعة، ليظهر بها الضابط محمد زرقيني إلى القاهرة. وقد أبلغ بن بلة الرئيس المصري بذلك عند مقابلته في 9 أبريل الموالي.⁽¹⁾

وسعت هيئة الأركان من جهة أخرى لكسب مساندة بعض الولايات التي كانت تبدو مترددة أو أقرب إلى الحياد. وقامت في هذا الصدد بعدة محاولات في اتجاه:

1 - قائد الولاية الأولى العقيد الطاهر الزبيري الذي رفض في البداية فكرة الخلاف بين الحكومة وهيئة الأركان باشمئزاز، وكان لذلك أقرب إلى الحياد.⁽²⁾ وعند الخروج إلى تونس بعد وقف القتال كان يميل تلقائيا إلى بوضياف، لكن صديقه السعيد عبيد من مجلس قيادة المنطقة الجنوبية على الحدود الشرقية، تمكن من استمالته ليجد نفسه في صف بومدين وبن بلة⁽³⁾.

2 - قائد الولاية الخامسة العقيد بن حدو بوحجر (عثمان)، بواسطة الحاج بن علا عضو قيادة المنطقة عند اندلاع الثورة⁽⁴⁾.

3 - الولاية السادسة حيث كلف الضابط محمد رونية (غنار) بالتنسيق مع محمد شعباتي، لإعادة ترتيب الأمور في ظل الولاء لهيئة الأركان وحليهما بن بلة.

1 ZERGUINI, op. cit.

2. M. HARB, Les archives de la révolution Algérienne, 1 Afrique, Paris 1981, p 538

3 الطاهر الزبيري في كتابها "تأثر عظمة"، دار هومة، الجزائر 2003.

4. الحاج بن علا في كتابها "فرسلى الثورة"، دار هومة، الجزائر 2001.

وكانت محاولات أخرى مع الولايتين الثانية والثالثة، أسفرت عن كسب عضوين من مجلس كل منهما⁽¹⁾ .

ورمت هيئة الأركان بكل ثقلها لتحييد الحكومة المؤقتة، بواسطة الدعوة لقمع دورة طارئة لمجلس الثورة قبل الاستقلال، للنظر في موضوع القيادة العليا للثورة باعتبارها هيئة أسمى من الحكومة.

وعند افتتاح الدورة حاولت تحييد مكتب المجلس الموروث عن الدورة السابقة - كما سبق الإشارة - وإن لم تحقق مبتغاها لعدم توافر الأغلبية الكافية عند التصويت على الاقتراح.

وبمجرد تعليق الدورة في 7 يونيو، كانت الهيئة في طليعة الداعين إلى إصدار لائحة تقصير تجاه الحكومة التي غادر رئيسها طرابلس مساء 6 يونيو بدون إشعار مكتب المجلس والدورة. وقد اعتمدت هذه اللائحة لاحقاً في محاولة إثبات أن أغلبية مجلس الثورة كانت مع المكتب السياسي حسب التشكيلة السباعية المعلنة في تلمسان⁽²⁾ .

واستغلت هيئة الأركان عودة اللاجئين في أعقاب وقف القتال، لترسل معهم بعض عناصرها في مهام استطلاعية، نذكر منهم الصابغ الشاذلي بن جديد الذي تسلل ناحية الطارف باتجاه عنابة، والمحافظة السياسي الهاشمي حجيريس الذي توجه إلى شمال الولاية الثانية، وأرسلت بعد ذلك الرائد أحمد قايد (سليمان) في مهمة مماثلة، لدى الولاية الرابعة ثم الولاية الثانية حيث تم اعتقاله بعض الوقت.

وأمام تداعيات الموقف كانت مفاجأة هيئة الأركان بقرار عزل أعضائها في 30 يونيو، أقل من مفاجأة رئيس الحكومة بعصيان جيش الحدود لأمره اليومي التي تضمن هذا القرار الضعيف.

1. المريني بالرجم ورابع بلوصيف من الثانية وأحمد فضل وحسن محيوز من الثالثة

2. A. HAROUN, l'été de la discorde, Casbah éditions, Alger 2000 .

فقد كان رد الهيئة جاهزا منذ الغد - الذي صادف استفتاء تقرير المصير بالجزائر - بواسطة هيئة مجهولة، قدمت نفسها باسم "المجلس العام لولايات الغرب"، وأرسلت برفقة إلى الحكومة ومكتب مجلس الثورة، اعتبرت فيها عزل يومدين ونائبيه غير شرعي ومخالفا لقانون المؤسسات المؤقتة للثورة. وذكرت في هذا الصدد بأن هيئة الأركان أنشئت بقرار من مجلس الثورة وهو الذي يعزلها أو يبقها. وبناء على ذلك أعلنت رفضها لقرار تم اتخاذه خارج المجلس، ويكتسي خطورة واضحة لأنه يؤدي إلى الاقتتال بين الأشقاء. وإلى تشجيع بعث القوة الثالثة⁽¹⁾.

وفي 2 يوليو جاء رد الهيئة المعزولة نفسها، ناكرا على "حكومة الأقلية" حق اتخاذ أي قرار بعد تعليق اشغال مجلس الثورة. وفي بيان مطول صدر لاحقا وصفت هيئة الأركان ما حدث بطرابلس "بمحاولة انقلاب قام بها جزء من الحكومة"، واضحة قرار عزلها في نفس السياق، باعتباره "قرار ضد إرادة أغلبية مجلس الثورة"، ويستهدف جيش التحرير كحلقة جديدة في "مؤامرة تنفيذها الحكومة منذ أغسطس 1961، ولا اعتبارات تكتيكية واضحة دعت هيئة الأركان إلى اجتماع مجلس الثورة من جديد "لحل الأزمة حسب القواعد والقوانين الصادرة عنه"⁽²⁾.

وكان يومدين عقب قرار العزل قد احتفى رفقة الرائد منجلي بقائد المنطقة الحدودية الشمالية عبد الرحمان بن سالم. ومن هناك أمر وحدات المنطقة الجنوبية التي كان على رأسها صالح بن ديد (السوحي) بدخول ناحية الأوراس، قبل أن يلتحق بها للتسيق مع قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري وقائد الولاية السادسة محمد شعباني. وقد تناولت وسائل الإعلام يومئذ هذا النبأ بنوع من التهويل: "دخول 10 آلاف جندي من جيش التحرير

1. HARBI, op. cit. p. 346.

2. IBID, p.352.

إلى الأوراس¹ وتمركزت بعض الوحدات شمالا بناحية تاورة (سوق أهراس)، لتتخذ منها مقر قيادة مؤقتة تحت إشراف الرائد منجلي. وبعد أن رتب قائد الأركان أمور جيش الحدود والعلاقات مع الولايتين الأولى والسادسة خاصة انتقل إلى المغرب لنفس الغرض. وكان المكلف يومئذ بإعادة ترتيب الأوضاع على الجبهة الغربية هو الضابط العربي الطيبي الذي واصل حملته هناك على "بقايا" أنصار الحكومة في الاتحادية والبعثة، وحتى مصالح بو الصوف كما سبقت الإشارة.

2 - محور بن بلة. دور حاسم

لمب أحمد بن بلة دورا رئيسيا في التمكين لاستراتيجية جيش الحدود، بفضل شخصيته ومبادراته وعلاقاته الداخلية والخارجية. وكانت هذه الاستراتيجية تهدف أساسا إلى منع الحكومة المؤقتة بأي ثمن، من تجاوز صتة الاستقلال والعودة مكلفة بفار النصر، وفي مركز قوة يمكنها من استلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم في الجزائر المستقلة. ويمكن اعتبار زيارة عهد الميز بوتعليقة وعبد الله بن طبال للقادة الخمسة بقصر "أولونوا" في أواخر ديسمبر 1961، بمثابة نقطة الانطلاق الضلي لهذا الدور الحاسم.

1 - هزيارة بوتعليقة جعلته يدرك عمق الخلافات وسط الحكومة المؤقتة، والتي تشكل "أزمة الأركان العامة" أحد أبرز مظاهرها. فالزائر لم يكتف بتحكيم الخمسة في هذه الأزمة، بل لمح لهم بأن جيش الحدود يرشحهم إلى دور قيادي، بدل حكومة أنهكتها متاعب إدارة العرب، ومناورات "الثلاثي القوي" فيها و"القوى الثلاثة" بصفة خاصة. أي بالقاسم كريم.

2 - وزيارة بن طبال كشفت لهم أن الحكومة لم تحضر بعد شيئا يذكر لمرحلة الاستقلال، وتحملهم - عمليا - مسؤولية القيام بوضع مشروع

برنامج، لطرحه على "المؤتمر الوطني" الذي من المقرر أن انعقد بعد الاستقلال داخل الجزائر.

وبذلك أعطى الاثنان بن بلة فرصة التفكير في السلطة من جديد، وأكثر من ذلك دخول المنافسة من مركز قوة بإعداد مشروع برنامج عمل، أشرك فيه اثنين من رفاقه هما محمد خيضر ورابع بيطاط، وأخفاء عن الاثنين الآخرين : محمد بوضياف وحسين آيت أحمد⁽¹⁾.

ونلمس آثار الزيارتين في مراسلات بن بلة لمن كان يهمه كسبهم إلى صفه، استعدادا لمعركة في سبيل السلطة قادمة لا محالة. ونلاحظ في هذا الصدد، اتفاه مع هيئة الأركان حول أهمية جيش الحدود، وإن لم نقل أوليته باختصار.

فهو يؤكد مثلا أن جيش التحرير هو الضمان الوحيد خلال المرحلة الانتقالية، ويضيف في مناسبة أخرى "أن آمالنا كلها معلقة على جيش التحرير، فإليه يعود المشعل بعد الآن، لأنه حافظ على نفس الثورة الطاهر في صفوفه كأقوى ما يكون"⁽²⁾.

وبناء على هذا الانحياز الواضح إلى استراتيجية جيش الحدود - المعلن في أواخر يناير 1962 - راح بن بلة يماهم بحماس واندفاع في تجسيدهما على أرض الواقع، بشخصيته ومبادراته وعلاقاته الداخلية والخارجية.

- أولا : شخصية بن بلة

يتميز بن بلة بشخصية جذابة بغسل مؤهلات فطرية ومكتسبة، تمكنه من النفاذ إلى قلوب الناس والتأثير عليهم. وينقل عن زواره بالسجون الفرنسية مثلا، أن أكثرهم يعود مبهورا بشخصية الرجل وإشعاعه.

1 محمد عباس، حديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر 2001

2. A. BEN CHERIF, Parole de Benoudia, A.N.E.P, Alger 2003.

وقد منحه ذلك مع مر الأيام شعوراً بالثقة والاعتداد بالنقص جعله يدعو - في سياق السلطة - لنفسه دونما حرج، مثلاً يقول في رسالة إلى الرائد أحمد بن شريف عند ذكر الدكتور محمد الصغير النقاش: "أود أن يكون إلى جانبي في أول فرصة". قبل أن يستدرك: "عفوا إلى جانبنا عزيزي أحمد!" مثل هذه الرسالة تلقاها العديد من المسؤولين المدنيين والعسكريين كتابة أو شفاهة⁽¹⁾.

وقد استطاع طملاً بفضل هذا الأسلوب المباشر، استقطاب العديد من المؤيدين والأنصار. وكان لا يتحرج في ذلك من إبداء استعداد لتقديم خدماته إليهم، بل إغرائهم بالمناصب بعد الاستقلال!

ومعنى ذلك أنه يتميز بتفوق واضح على صعيد العلاقات العامة والدعوة لشخصه بصراحة وتواضع، عكس بوضياف وآيت أحمد - مثلاً - من رفاقه في رحلة الكفاح والسجون الفرنسية الذين يُحرجهما مثل هذا الأسلوب أو يترفعان عليه.

وبرهن بن بلة كذلك عن استعداد أكبر لانتهاز الفرص المتاحة، كما يؤكد ذلك اقتناصه لمرضى هيئة الأركان التي صمته فرصة لا تعوض في سياق السلطة.

- ثانياً : مبادراته

ساهم بن بلة بفضل حيويته ومبادراته إلى حد كبير، في ترجمة "استراتيجية حيش الحدود" إلى خطوات عملية، كان لها الأثر الحاسم في قلب الأوضاع لصالحه وحلفائه في هيئة الأركان العامة. من هذه المبادرات:

١ - وضع خطوط عريضة لمذهب سياسي وبرنامج عمل، بمجرد أن علم من بن طبال بأن الحكومة لا تتوي تعديماً شيء في هذا المجال. واغتنام هذه

(1) فعل ذلك مثلاً مع كلال، من عودته الساحلي، حربي، فتال، إلخ.

الفرصة الثمينة يعني أنه كان واعيا تماما، بأهمية البرنامج في سياق السلطة الذي هو سياق مشروعية سياسية كذلك.

ب - وتجدر المبادرة الأولى معها مبادرة ثانية : التفكير في الأدوات المناسبة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ. ما يعني أن البرنامج هو كذلك مسألة رجال وهياكل.

وقد عاكس في هذا الإطار الأفكار السائدة وسط الحكومة المؤقتة، بطرح فكرة عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة، لا بعد الاستقلال مثلما كانت الحكومة تخطط لذلك.

والهدف من هذا المؤتمر في رأيه هو تعيين هيئات قيادية عليها في شكل مجلس (جديد) أو لجنة مركزية، بالإضافة إلى هيئة سياسية عليها أو مكتب سياسي.

وبعد مشاورة حلمائه في هيئة الأركان - التي كانت تدعو لدات الفرض عبر ندوة إيطارات - عدّل عن فكرة المؤتمر الذي من الصعب عقده خلال الفترة الانتقالية حسب قوله، مقترحا بدلها "عقد اجتماع لمجلس الثورة موسع بقدر الإمكان"¹.

ج - تحديد مجلس الثورة ، بعد تحقيق خطوة اجتماع مجلس الثورة - في دورة طارئة ابتداء من 27 مايو - والشرع في مناقشة النقطة الثانية من جدول الأعمال المتعلقة بالقيادة السياسية، أدرك بن بلة وحلفاؤه أنه من الصعب ضمان أغلبية الثلثين، لتعريف اقتراح مجموعته تعيين مكتب سياسي من القادة الخمسة، مضافا إليهم السعيد محمدي والحاج بن علا. وفي تلك اللحظة بالذات استغل نقطة نظام - في غير محلها - أعاد بواسطتها العقيد الطاهر الزبيري إثارة موضوع التصويت بالوكالة عن زملائه في مجلس الولاية الأولى، وكان هذا الموضوع قد حسم في الحكومة قبل افتتاح الأشغال

1. BEN CHERIF, op. cit.

بموافقة بن بلة نفسه. ومع ذلك سارع باستغلال الموقف، متسببا في تعليق الأشغال واستصدار لائحة ضد الحكومة باسم أغلبية نسبية، بعد تعذر الحصول على أغلبية الثلثين المنصوص عليها في القوانين الأساسية للمؤسسات المؤقتة. وقد أصبحت هذه اللائحة سندا أساسيا لمشروعية المكتب السياسي، كما سنبين ذلك لاحقا.

د - تعيين الحكومة : عاد بن بلة من "قصر أولونوا" - الذي غادره رفقة زملائه الأربعة مساء 18 مارس - مشحونا ضد الحكومة المؤقتة. وقد عبر عن ذلك بطريقته الخاصة في اجتماع هذه الهيئة بدار السلام (الرباط) في 22 مارس، عندما وجه سهامه نحو:

- الرئيس بن خدة ورفاقه السابقين في اللجنة المركزية لحركة الانتصار الذين "يخططون للاستيلاء على قيادة الثورة" حسب قوله.⁽¹⁾

- كريم النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الداخلية الذي اتهمه بإعطاء إشارة الانطلاق لسباق السلطة، عندما أرسل مجموعة من أنصاره إلى الجزائر. وقد اغضب هذا الموقف المفاجئ كريم فقادر اجتماع الحكومة⁽²⁾.

مثل هذا الموقف يكشف مبكرا شعور بن بلة وحلفائه، بأن استمرار وجود الحكومة - خاصة لما كانت تتمتع به من شرعية داخلية وحارجية - يماكس رغبتهم في الإسراع "بتصحيح الأوضاع"، عبر تعيين قيادة عليا جديدة في أحسن الأجال. فكان لا بد من تعيينها أسوة بمجلس الثورة. وجاءت لائحة "اجتماع رمورة" - التي أنشأت سلطة فعلية داخل الجزائر باسم "لجنة ما بين الولايات" - لتعطي خيضر وبين بلة الفرصة المواتية لذلك : فقد بادر الأول بإعلان استقالته في 28 يونيو بطريقة مدوية، وتبعه الثاني الذي سارع بمغادرة تونس "خوفا على حياته" حسب أنصاره.

1. A. HAMDANI, Le lion des djebels, Balland, Paris 1973.

2. IBID, p. 247.

وكان الهدف من هذه الحركة هو إعلان انقسام الحكومة، وبالتالي ظهور الرئيس بن خدة ومن معه كمجرد طرف في نزاع مفتوح⁽¹⁾ خارج الشرعية القائمة، وتتحكم فيه بعد الآن موازين القوى - العسكرية خاصة - إلى حد كبير.

- ثانيا : الدعم الخارجي

كان بن بلة متفوقا على منافسيه كذلك من ناحية الدعم الخارجي الذي كان يأتيه من روافد ثلاثة على الأقل هي حسب الأهمية :

1 - مصر بحكم وجوده بالقاهرة منذ أواخر 1953، ونجاحه في كسب دعم نظام الرئيس عبد الناصر لشخصه وللثورة الجزائرية من خلاله. وقد أصبح بفضل هذه العلاقات عزاب "جنة الستة" لدى الثورة الناصرية، ومحرك المساندة المصرية والعربية على جميع الأصعدة.

وقد أصبحت هذه العلاقات مع السنين متينة، إلى درجة أن القاهرة أصبحت تقرب من يحالف بن بلة وتبعد من يعاديه. وهذا ما يفسر مثلا تحفظ القاهرة على الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958) التي كانت لتتظر إسناد رئاستها - الشرفية على الأقل - إلى بن بلة في سجنه.

وعند استشراف آفاق الاستقلال ازدادت علاقة بن بلة بالقاهرة وثوقا، كما تؤكد ذلك رسالته في 12 فبراير 1962 إلى فتحي الديب سفير مصر في سويسرا. فقد التمس فيها - بكل بساطة - دعم عبد الناصر للوصول إلى الحكم غداة وقف القتال واستفتاء تقرير المصير⁽²⁾.

ولما طلب الرئيس عبد الناصر رأي المسؤول المعابراتي السابق، قدم له تقريرا أكد من خلاله على حظوظ بن بلة، وإمكانية الرهان عليه بدون خوف من أبرز منافسيه : بوضياف وآيت أحمد تجديدا.

1. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N, Casbah éditions, Alger 2003, p.656.

2. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة 1985.

وفي أول زيارة لمصر بعد الإفراج عنه، تقمص مرة أخرى دور العراب لكن لصالح هيئة الأركان هذه المرة، بعد أن طلبت منه استغلال الزيارة للحصول على مدد من العتاد والسلاح كما سبقت الإشارة.

وغداة "هرويه" من تونس - في 28 يونيو - حل بالقاهرة - عبر بنغازي - حيث استقبله الرئيس المصري مرة أخرى ليمنه بنصيحة ثمينة : أن يسلح بدخول الجزائر حتى لا يلقي نفس العصير الذي لقيه صالح بن يوسف مع بورقيبة⁽¹⁾. وقد خرج بن بلة متحمسا من المقابلة، حتى أنه عرض على العقيد علي كافي رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بالقاهرة اصطحابه إلى تلمسان. وعقب ذلك، صرح من القاهرة حيث احتفل بعيد استقلال الجزائر أول مرة قائلا : "إنني بصدد وضع مخططات عملا⁽²⁾"، تمهيدا للاتحاق بالمغرب لوضعها موضع التنفيذ.

ب - المغرب

أهدى المغرب لعاطفا نضاليا مع بن بلة لأسباب موضوعية وعاطفية. - موضوعية بحكم علاقات الكعاح المشترك التي وطدت صلاته الشخصية ببعض القادة من السياسيين أمثال صلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، والثوار كذلك من أمثال عبد الكريم الخطيب قائد جيش التحرير المغربي. - عاطفية بحكم أصوله المراكشية. وقد عبر عن هذا الميل - مثلا - المهدي بن بركة في أواخر 1959، عندما عتب على الفرنسيين تصييع فرصة التفاوض مع بن بلة، في أعقاب ترشيح الحكومة المؤقتة للقادة المسجناء الخمسة للتفاوض مع السلطات الفرنسية. وكان الرئيس الفرنسي قد رفض ذلك بدعوى أنه يقصد التفاوض مع المقاتلين في الميدان وليس مع الذين خارج⁽³⁾.

1. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري دار القصبة، الجزائر 1999

2. A. HAROUN, l'été de la discorde, Casteln editions, Alger 2000.

3. H. HAMON et P. ROTMAN, Les porteurs de valises, Albin Michel, Paris 1979, p. 124.

ومن جهة أخرى ظلت الرباط تعاني إزاء بن بلة ورفاقه نوعاً من عقدة الذنب، بسبب اختطافهم في 22 أكتوبر 1956 على متن الطائرة التي أجرتها لنقلهم إلى تونس.

وعملت لذلك على إقامة علاقة شبه دائمة بهم من سجن لاصنتي إلى "قصر أولونوا" مروراً بقلعة "ليدو" في جزيرة "أكس" وقصر توركان بعدها. وفي "قصر أولونوا" تكفلت الرباط برعاية الخمسة مباشرة، وكان محمد الغزاوي مدير الأمن المغربي على صلة دائمة بين بلة في هذا الإطار.⁽¹⁾ وغداة الإفراج عن الخمسة حرصت الرباط على استقبالهم بالمغرب قبل أي بلد آخر، وعند احتدام الصراع في سبيل السلطة وجدت نفسها قلباً وقالها مع "المكتب السياسي" - مرشداً ومعارضة. ويؤكد ذلك محمد اليارغي العضو القيادي في حزب بن بركة يومئذ (اتحاد القوات الشعبية) إذ يقول: كنا نعتبر أن من واجبنا "مساندة المكتب السياسي والرئيس بن بلة، على أساس أنه كان يبدو مرشحاً أكثر من غيره لجمع شمل أغلبية الماضلين حول شخصه".⁽²⁾

ج - فرنسا

ساهمت فرنسا منذ بداية الثورة في تلميع صورة بن بلة ربما بدون قصد. فقد اعتبرته محرك الثورة انطلاقاً من القاهرة، بل شاهد إثبات على تورطها في "حوادث الجزائر"، ودليل على "المقاومة الخارجية" التي تستهدف الوجود الفرنسي.

وكانت بناء على ذلك لتسبب إليه كل شيء، هشرت قوات الاحتلال في معركة الجرف على رسالة من أحمد مهناس إلى البشير شبحاني قائد منطقة الأوراس بالنيابة، فمارعت صحيفة "كوموند" بنشرها منسوبة لبن بلة.

1. BEN CHERIF, op. cit.

2. محمد عيسى، المصدر السابق.

وغداة عملية القرصنة التي أجبرت الطائرة التي نُقِلَ ورفاقه باتجاه تونس على النزول بمطار الجزائر، قدمت دعاية جيش الاحتلال وإدارته ذلك هي صورة ضمنية قاسمة للثورة الجزائرية، لن تقوم لها قائمة بعدها. وعندما كانت إضرابات الجوع تهز السجون الفرنسية احتجاجاً على سوء المعاملة للمعتقلين السياسيين، كانت الصحافة الفرنسية تقرنها عادة باسمه. وأكثر من ذلك كانت تعامله معاملة خاصة قياساً برفاقه في السجن : مثلاً وضعت في متناوله بقصر توركمان خطأ هائفاً دونهم⁽¹⁾

لكل هذه العوامل كانت شخصية بن بلة متميزة وكان رهانه على قوة صاعدة مثل هيئة الأركان - ومن ورائها جيش الحدود - موفقاً، أسوة برهان هذه الهيئة عليه ملهماً. وما لبث هذا التحالف أن حرك - بفصل قوته وحيويته وقدرته الفذة على الاستقطاب - مسلسل اللولامات التي أصبحت تصب باتجاه تلمسان من كل حذب وصوب، الأمر الذي جعلها تصبح في ظرف قصير قبلة كل الطامحين إلى موقع ما في الجزائر المستقلة من مختلف الاتجاهات والفئات. وكان التحاق فرحات عباس بالتحالف المعارض في غاية الأهمية؛

- أولاً : من ناحية الرصيد الشخصي للرجل الذي يجر وراءه كذلك نخبة من رجال السياسة والثقافة الذين كانوا فيما مضى ينتمون إلى حزب البيان أو إلى جمعية العلماء الحليف التقليدي لعباس.

- ثانياً : من ناحية مواقفه الحاسمة، فقد أدلى - بالتشويق مع التحالف بدون شك - بتصريح لصحيفة كوميوندي²، برره فيه مساندته لبن بلة بوقوفه إلى جانب الشرعية - كان هذا الحديث في 20 يوليو، ما يعني أن الشرعية القائمة التي يمكن للحكومة المؤقتة أن تتنزع بها - في انتظار انتخاب المجلس التأسيسي - سقطت عنها في هذا اليوم بالذات حسب تقدير رئيس

(1) Les porteurs du valises, op. cit.

الحكومة السابق. لنتقل إلى التحالف المعارض الذي اتخذ من تلمسان عاصمة مؤقتة له.

وليس من قبيل الصدف أن يعلن التحالف في نفس اليوم "عزمه على تحمل مسؤولياته باسم الأغلبية". أي الأغلبية النسبية التي تعبر عنها "لائحة التقصير" الموجهة ضد الحكومة في 7 يونيو، مباشرة عقب الإعلان عن تعليق أشغال مجلس الثورة بالعاصمة الليبية. وبعد 5 أيام فقط حل الشيخ أحمد توفيق المدني بتلمسان يلتمس من "المكتب السياسي" السلطة الجديدة الممثلة "بالشرعية" - حسب عباس - وثيقة تسمح له بتقديم طلب الانضمام إلى الجامعة العربية. وقد استقبله بن بلة بوهران ومنحه الوثيقة المطلوبة بالتوقيع التالي: "عن المكتب السياسي أحمد بن بلة".⁽¹⁾

مثل هذه الولات الهامة، رفعت الحرج عن حكومة بومرداس التي أصبحت تفضل بعد ذلك التعامل المباشر مع "المكتب السياسي". بدل الحكومة المؤقتة التي كانت اعترفت بالسلطة الجديدة - فعلها - في 23 يوليو كما سبقنا الإشارة.

وشمل مسلسل الولاء العديد من الشخصيات في مستويات أخرى يذكر منها:

- العقيد الحاج لخضر عبيدي والرائد مصطفى مرادة (بن النوي) من أعضاء مجلس الثورة (الولاية الأولى) وكان الأول قبل ذلك من الموالين للحكومة المؤقتة والقاسم كريم خاصة.⁽²⁾

- العقيد صالح بونيندر قائد الولاية الثانية الذي كان اصطدم بين بلة في اجتماع مجلس الثورة دفاعا عن رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة.

1 أ بومرداسي حجة كجاج (ج3). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1982، ص 577.

2 مصطفى مرادة (بن النوي)، شهادات ومواقف. دار الهدى. عين ميلة 2003.

- الرائد أحمد فضل (حميمي) وحسن معيوز من الولاية الثالثة، رغم محافظة قائد الولاية معند أولحاج على وفائه لكريم وبوضياف.
- علي هارون من قيادة اتحادية فرنسا.
- مصطفى الأشرف ورضا مالك من فئة المثقفين إلخ.

3 - المكتب السياسي ومعرفة العاصمة

في 20 يوليو اعتبر فرحات عباس أن الشرعية انتقلت إلى التحالف المعارض للحكومة المؤقتة، وفي ذات اليوم أصدر التحالف الذي اتخذ من تلمسان منطلقا لنشاطه لائحة باسم أغلبية مجلس الثورة تقرر اعتماد تشكيلة المكتب السياسي، كما جاءت في تقرير 6 يونيو الصادر عن اللجنة الاستشارية التي استفتت أعضاء المجلس فيها، دون أن تضمن لها أغلبية الثلثين الضرورية لتعيين قيادة عليا للثورة.

ودعو اللائحة تبعاً لذلك أعضاء التشكيلة السباعية المقصودة⁽¹⁾ إلى تحمل مسؤولياتهم فوراً، وتناشد بالمناسبة الأعضاء الحاضرين بتلمسان أن يدعوا زملائهم إلى الالتحاق بهم في أقرب الآجال، للقيام بالمهام الثقيلة التي تفترسهم في الجزائر المستقلة⁽²⁾.

للتذكير أن اللجنة الاستشارية، كانت اصطدمت في مسماها أثناء الدورة الطارئة لمجلس الثورة بمقتبتين:

- الأولى رفض كل من بوضياف وآيت أحمد عضوية المكتب السياسي حسب التشكيلة المقترحة.

- الثانية تحفظ الأغلبية على أحد المرشحين للعضوية، ما جعل اللجنة تقدر أن التشكيلة المقترحة من الصعب تزكيته بأغلبية الثلثين⁽³⁾.

1. أي أحمد بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، بهلول ومهم السعيد محمدي والحاج بن علا

2. A. HAROUN, l'été de la discorde, Casbah éditions, Alger 2000.

3. IBID.

وفي مساء 22 يوليو تلا أحمد بومنجل - القيادي السابق في حزب البيان - بيان الإعلان عن المكتب السياسي، بحضور خمسة من الأعضاء المرشحين وهم : بن بلة، خيضر، بيطاط، محمدي، بن علا.

يتخذ البيان بوضوح من دورة مجلس الثورة المعلقة منذ 7 يونيو، مرجعية سياسية ومصدرا "لشرعية" المكتب السياسي، مؤكدا بالمناسبة اعتراف التحالف المعارض للحكومة المؤقتة بمجلس الثورة الذي كان وما يزال الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني".

- فالبرنامج السياسي الذي صادق عليه المجلس في 4 يونيو، يقر مبدأ إنشاء قيادة عليا باسم "المكتب السياسي".
- وأكثر من ذلك، فإن أغلبية المجلس "زكت" التشكيلة المقترحة لهذا المكتب.

وبناء على ذلك يعلن المكتب السياسي عن نفسه، ويقرر ابتداء من هذا اليوم تحمل مسؤولياته الوطنية، في إطار شرعية مؤسسات الثورة الجزائرية لغاية انعقاد المؤتمر الوطني السيد".

كما يعلن في نفس السياق عن "حقه في تولي مسؤولية قيادة البلاد وإعادة هيكلة جبهة وجيش التحرير وتنظيم الحزب، وبناء الدولة وتعضير مؤتمر قبل نهاية السنة".

ويتضمن "بيان 22 يوليو" نداء ملحا إلى المواطنين كي يلتفوا حول قياداتهم وممثليها في جميع المستويات، لقطع الطريق أمام القوى الخفية للاستعمار الجديد وحلفائه⁽¹⁾.

ولأول وهلة بدت الأطراف المناوئة - التي رأى بعضها في الإعلان عن المكتب السياسي أمرا واحدا يجري التمهيد لفرضه بالقوة - وكأنها استسلمت أمام إرادة بن بلة وحلفائه. كما تدل على ذلك مواقف بن خدة وبن

1 IBID.

طبال من ممثلي الحكومة المؤقتة، واتفاق أغسطس الذي يترف بوضياف وكريم بمقتضاء عمليا بسلطة المكتب السياسي، بل موقف الولاية الرابعة الذي جاء مرحبا في البداية، قبل أن تراجع نفسها بعد أيام.

وهذا ما يفسر دخول بن بلة العاصمة في 3 أغسطس واجتماع المكتب السياسي بها لتوزيع المهام بين أعضائه، وتحديد 2 سبتمبر المقبل موعدا لإجراء انتخاب المجلس التأسيسي الوطني بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة. غير أن نشر قائمة المرشحين - الأحادية - لهذه الانتخابات، ما لبث أن قلب الأمور رأسا على عقب، الأمر الذي جعل معركة العاصمة أمرا لا مفر منه، لاسيما بعد إصرار الولاية الرابعة على تصيب نفسها حكما عليها، وتمييز الرائد محمد بوسماحة على رأس منطقة الجزائر الكبرى.

في هذه المعركة - الأخيرة من أجل السلطة - لعب راجح بيطاط وزير الدولة - الحليف غير المعلن لبن بلة وخبيرا - دور حسان طروادة بطريقة ذكية. فقد دخل العاصمة في 3 يوليو مع الحكومة المؤقتة، ليحاول إحياء شبكة علاقاته القديمة في جميع الاتجاهات مشكلا عمليا قطبا قائما بذاته. فقد حاول تلمين مكانته باعتباره أول قائد للمنطقة الرابعة في بداية الثورة، اعتمادا على بعض العناصر البارزة أمثال السعدي ياسف ومصطفى فتال والقدائيتين جميلة بوحيرد والزهرة ضريف، فضلا عن العقيد أوعمران الذي خلفه إثر أسره في مارس 1955. وبفضل أسلوبه المهادن حافظ على علاقاته برئيس الحكومة بن خدة الذي كلفه رفقة محمد يزيد بمهمة وساطة لدى بن بلة الذي التقى به فعلا بالمغرب في 9 و10 يوليو. وكذلك برقيق السجين محمد بوضياف الذي اعتقلته وحدات الولاية الأولى في 30 يوليو ونقلته إلى باتنة، وقد تنقل بيطاط إليها لاستطحاب زميله معه إلى العاصمة. وتؤكد نتائج هذه التحركات أن بيطاط كان يقوم في حقيقة الأمر بدور "الوسيط المتحاز" إليها أو المفاوض على "استسلام" الأطراف المبعوث

بكيفية أو بأخرى. وقد تجلّى هذا الدور في اعتراف بن خدة بالمكتب السياسي - كسلطة فعلية - غداة الإعلان عنه، وفي إبرام اتفاق 2 أغسطس مع بوضياف (المرفوق بكريم والعقيد محند أولحاج) الذي فتح أبواب العاصمة على مصراعيه أمام بن بلة وزفائه الذين دخلوها في اليوم الموالي، وحاول الرائد أحمد بن شريف أن يلعب دورا مماثلا - باسم هيئة الأركان - وسط قيادة الولاية الرابعة، لكنه لم يوفق كثيرا بعد أن تفضلت لهذا الدور باعتقلته. وأوفد العقيد بومدين من جهة أخرى الرائد أحمد قايد (سليمان) الذي أبلغ مجلس الولاية بصراحته الموهودة رسالة واضحة تماما، مجيئه لمهمة تمهيد الطريق أمام المكتب السياسي لاستلام السلطة بالعاصمة (1) والملاحظ أن موقف الولاية الرابعة، تراوح في ظرف قصير بين الحياد والوساطة والعصام،

- في إطار الوساطة مثالا نجد العقيد يوسف الخطيب (حسان) بالمغرب، رفقة محند أولحاج حيث قابل بن بلة.

- كما نجده بثلثمان ساعة الإعلان من المكتب السياسي مساء 22 يوليو، تحت ضغط المشاركة في اجتماع لقادة الولايات (2). لكن بمجرد نشر قوائم المترشحين للانتخابات للمجلس التأسيسي في 19 أغسطس، ثارت ثورة الخليل وزفائه. وتوترت العلاقات من جديد مع المكتب السياسي الذي اتخذ من "دار جولي" مقرا له، ما جعل خيضر يصرح في 25 أغسطس بأن المكتب لم يعد يوسعه ممارسة مسؤولياته، منددا بـ "التمرد السافر" لمجلس الولاية الرابعة، وإمعانا في أغاضة المجلس أكد خيضر تعيين العمدي ياسف "مسؤولا للمنتخبين في إطار لجنة الحزب للجزائر الكبرى". فضلا عن تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

1. لخصر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة دار الأمة الجزائر 2000.

2. حسن (يوسف) الخطيب في كتابا "فرسان الحرية"، دار هومة الجزائر 2001.

وردت قيادة الرابعة بعنف على تصريح خيضر في اليوم الموالي مؤكدة رفضها لبعض الأسماء التي أقيمت ضمن قوائم الدوائر الواقعة تحت إشرافها⁽¹⁾، معلنة في نفس الوقت عن وضع قواتها في حالة طوارئ.

وشجع موقف الولاية بعض الساسة فخرجوا عن صمتهم. على غرار بوضياف الذي أعلن أنه غير معني بموضوع قوائم المترشحين لا من قريب ولا من بعيد، محتجا بذلك على عدم امتهارته رغم التحاقه بمنصبه في المكتب السياسي بعد اتفاق 2 أغسطس.

وتصاعد الموقف بشكل خطير. ينذر باحتكام وشيك إلى حجة السلاح بعد فشل حجة السياسة.

وفي هذا السياق صدر من بوسعادة - حيث بدأت تتجمع قوات هامة - بيان باسم الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة، يصف موقف الولاية الرابعة⁽²⁾ بالتهدي غير المقبول.

وفي 29 أغسطس حدث أول صدام خطير بقصبة العاصمة، بين عناصر السعدي ياسف الموالية للمكتب السياسي وقوات الولاية الرابعة، أسفر عن سقوط 13 قتيلًا وعشرات الجرحى، ما جعل جماهير العاصمة تخرج في هبة تاريخية أخرى، مرددة الشعار الشهير⁽³⁾ 7 سنين بركات⁽²⁾.

وفي اليوم الموالي وجه المكتب السياسي نداء لقوات الولايات الموالية - المدعومة بجيش الحدود - بالتحرك لمساعدة المكتب على إعادة النظام والأمن بالعاصمة.

وردت الولايتان الرابعة والثالثة على هذا التهديد ببيان مشترك، هبنا فيه عن استعداد قواتهما لصد أي هجوم يستهدف موافدها.

1 من الأسماء التي أثارت احتجاج الولاية الرابعة عبد الرحمن قمرن والشيخ محمد خير الدين.

2. G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N., Casbah éditions, Alger 2003.

ولم ينس البيان التذكير بالإنسابة بأن المكتب السياسي لا يمكن أن يستمد شرعيته - كما يزعم - من الدورة الأخيرة لمجلس الثورة، حيث تفرق الجتمع دون تصويت على أي قرار حول هذا الموضوع.⁽¹⁾

لكن "حجة السلاح" كانت أهم من أية شرعية. وهكذا أعلن بن بلة من وهران في 3 سبتمبر الزحف على العاصمة الذي انطلق من جهات أربعة:

- 1 - من بوسعادة عبر محور سيدي عيسى - سور الغزلان الذي شهد أهنف صدام، بين القوات الزاحمة والواقفين في طريقها من وحدات الولاية الرابعة.
- 2 - من البيرين عبر محور عين وسارة - قصر البخاري وكان الصدام أقل عنفا.

- 3 - من غيليزان وتيارت غربا، حيث تصادم الفريقان بناحية ممينا.
- 4 - من سطيف شرقا، حيث تعادت القوات الزاحمة نقاط الاحتكاك المحتملة مع وحدات الولاية الثالثة. ومع ذلك استطاعت وحدات من هذه القوات دخول مدينة بجاية، بفضل تواطؤ عناصر منشقة عن العقيد محند أولعاج.⁽²⁾

طبعاً أدت المواجهة غير المتكافئة، وما تميزت به من عنف - خلف أكثر من ألف قتيل - إلى إدراك قيادة الولايتين الرابعة والثالثة، لمدى تصميم تحالف بن بلة - بومدين على اغتكاك السلطة بأي ثمن. ووفقاً بوحدات الولايتين - وبالجزائر قبل كل شيء - تم الاتفاق عل وقف الفتنة قبل استئصالها. وكان ذلك في 6 سبتمبر عندما انتقل بن بلة رفقة العقيد الخطيب إلى نقاط الاحتكاك، للإشراف على تنفيذ الاتفاق بعين المكان.

وبعد ثلاثة أيام دخل العقيد هواري بومدين العاصمة - مظفرا - على رأس قوة قوامها 3600 جندي بناقلاتهم ومدافعاتهم.

1 HAROUN, op. cit.

2 محمد السائق بن يحيى في كتابها "تعد الحق" (ملحق)، دار هومة، الجزائر 2001

وكان المكتب السياسي قد استأنف انطلاقاً من دار "جولي" ممارسة سلطته الفعلية. في انتظار الحصول على الشرعية بعد انتخاب المجلس التأسيسي. ومن القرارات التي اتخذها في نفس اليوم:

1 - تحديد 16 سبتمبر موعداً جديداً للانتخابات، لكن بالاتفاق مع "حكومة بومرداس" استقر الرأي في نهاية المطاف على 20 من نفس الشهر. وكان من المقرر إجراء هذه الانتخابات ثلاثة أسابيع فقط بعد استفتاء تقرير المصير في فاتح يوليو الماضي.

2 - تحويل جيش التحرير الوطني إلى "جيش وطني شعبي"، تمهيداً لإدماج قوات الداخل في جيش الحدود، وليس العكس كما حاول ذلك بالقاسم كريم ومعه "لجنة ما بين الولايات" كما سبقت الإشارة.

وفي 13 سبتمبر أعيد نشر القائمة الواحدة للمرشحين والمؤلفة من 196 اسماً، من بينهم 16 أوروبياً وفاء لروح اتفاقيات إيفيان. وكشفت القائمة الجديدة عن تعويض 56 اسماً قياساً بقائمة 19 أغسطس.

وجرت الانتخابات فعلاً في 20 سبتمبر بمشاركة 661.303 ناخب من مجموع 6.504.033 مسجل، وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت 18,46%.

وفي 25 سبتمبر عقد المجلس التأسيسي جلسة الافتتاح، حيث جرت مراسم تسليم السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وتم في نفس اليوم انتخاب فرحات عباس رئيساً للمجلس بـ 155 صوتاً، بينما اعتبرت بطاقات 36 عضواً لاغية.

وفي ليلة 29 من نفس الشهر عين المجلس أحمد بن بلة رئيساً للحكومة بأغلبية 159 صوت، مقابل صوت واحد وامتناع 19 نائباً عن التصويت.

وهكذا انتهت مشكلة السلطة لفائدة التحالف المعارض على حساب الحكومة المؤقتة و"الثلاثي القوي" فيها على وجه الخصوص.

ويستحق هذا الثلاثي وقفة خاصة، نظرا لتباين وجهات النظر في دوره ابتداء من صائفة 1957 تحديدا.

1 - فالرئيس بن خدة يقول عن الثلاثة : أنهم كانوا الملجأ والحكم في الأزمات، رغم نقائصهم وأخطائهم⁽¹⁾.

2 - وبمذهب عبد الحميد مهري - من وزراء الحكومة المؤقتة - عكس ذلك، إذ يقول أن سبب العديد من الأزمات التي عرفت قيادة الثورة يعود إلى غياب حكم يمكن اللجوء إليه في الوقت المناسب. أي أن "الثلاثي القوي" في الحكومة لم يضطلع بهذا الدور، وربما ساهم في منع مجلس الثورة من القيام بذلك.

3 - ويعتذر المناضل المعاصي مبروك بالحسين لكريم خاصة، بأنه "عمل الكثير في سبيل الثورة، ومن الطبيعي أن تكثر أخطاؤه تبعاً لذلك".

والواقع أن أخطاء المسؤولين عامة تتكاثر لطول بقائهم في مناصب المسؤولية، لأن السلطة كذلك تستغند من يمارسها. وبعبارة أخرى أن عامل الزمن ترك بصماته في انجراف سلطة كريم وبين طبال وبوالصوف، وفقدان نموذهم على جيش العنود خاصة. وكان العقيد هواري بومدين قائد أركان جيش التحرير أول من تلمظ لذلك، فراح - رهقة بعض مساعديه - يطرح نفسه بديلا، كما تشير إلى ذلك عبارة "أشخاص يوهمون أنفسهم بتمثيل الثورة" الواردة في مذكرة 15 يوليو 1961. وكأنه يقول صراحة "نحن الممثلون الحقيقيون للثورة"، ومن هنا بدأ يسمى لإقامة "سلطة سياسية ثورية"، بحجة مواصلة الثورة بعد الاستقلال⁽²⁾.

وقد وجدت هيئة الأركان في أحمد بن بلة - النائب الثاني لرئيس الحكومة - حليفا قويا في الوقت المناسب، ما رجح عمليا كفة التحالف المعارض. ويؤكد الكاتب الشاهد محمد حربي في هذا الصدد، أنه حاول في

1 بن خدة في كتابنا "رواد الوطنية"، دار هومة، الجزائر 2003.

2. M. HARBI, Les archives de la revolution algerienne, I. Afrique, Paris 1981.

أبريل 1962 أثناء زيارة القادة الخمسة لتونس - عقب الإفراج عنهم - إثر انتهاء بوضياف لمواقب التحالف مع كريم، نظرا لقوة مهارته.¹
وعزي بوضياف هزيمته وحليفه كريم في سباق السلطة إلى عدة عوامل
أهمها:

- 1 - أن الشعب خرج من ثورة التحرير منهكا، فلم يقاوم بالقوة الكافية عملية إيماده تدريجيا من النظر في شؤون بلاده⁽²⁾
- 2 - أن الطموح إلى السلطة - لدى خصومهما خاصة كان أقوى بكثير من المبادئ، الأمر الذي أدى انشطار وفلك الجبهة نفسها.
- و أمام جموح هذا الطموح بالحقاء الجدد - وفي طلبهم من بلة ويومدين - فضل الثوار الانسحاب على التصدي⁽³⁾. وحسنا ما فعلوا - في سبيل الجزائر. والملاحظ أن الثورة الجزائرية بدأت بأزمة وانتهت بأخرى. وكانت للأزميتين عواقب وخيمة على سير الكماح أولا وبناء البلاد ثانيا⁽⁴⁾

1 - "ثورة 1,5 مليون شهيد"

كثيرا ما نسمع أشقايا بهذا البلد العربي أو ذاك يصفون الثورة الجزائرية بـ "ثورة المليون شهيد"، وكانهم يضعون بالحقيقة في سبيل سيولة التعبير، ولو أدى ذلك إلى طرح نصف مليون شهيد إضافي
وفي فرنسا ارتفعت أصوات في الآونة الأخيرة - في سياق حملة تمجيد الاحتلال والتفتي بفضائله - لتحدث عن ضحايا الحرب الشاملة التي شنتها فرنسا على الشعب الجزائري قرابة سبع سنوات ونصف، بمنطق الاختزال والتشكيك، مراعاة بدور شك على عامل التسيان وضعف الذاكرة وفي ذلك تجاهل واضح للذاكرة الجماعية التي لا يمكن أن تسمى مهما طال الزمن.

1 بوضياف في كتابنا "تأثر عظماء" دار مومة الجزائر 2003.

2. تصريحات بن خدة وحلب وكافني وغيرهم.

3. HAMMOUD CHAÏB, Sans haine ni pitié, éditions Dahlab, Alger 1999.

مثل هذه المعطيات الأولية تجعلنا نتمسك بكل موضوعية : هل 1,5 مليون شهيد حقيقة أم مجرد رمز للاستدلال على ضخامة التضحيات التي بذلها الشعب الجزائري في سبيل استعادة سيادته واستقلاله؟ بداية يجدر بنا أن نستعرض تطور الأرقام التي تعدد ضحايا الحرب من الجزائريين حسب المصادر الجزائرية والفرنسية في آن واحد.

- أولا : إذا تتبعنا المصادر الجزائرية، نلاحظ أن أول تقدير لضحايا الحرب منذ اندلاعها في فاتح نوفمبر 1954، جاء في رسالة بعثها محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني إلى سفير الهند بالقاهرة في مايو 1956، حيث ذكر أن عدد الضحايا يتجاوز 100 ألف قتيل⁽¹⁾.

- وفي مارس 1957 قدر عددهم بـ 300 ألف، في رسالة بعث بها الشيخ أحمد توفيق المدني - عضو الوفد الخارجي - إلى جامعة الدول العربية⁽²⁾، وغداة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جاء ذكر 600 ألف في بيانها الأول الصادر في 26 سبتمبر 1958 لكن وزير القوات المسلحة بالقاسم كريمة، رفع العدد في يونيو 1959 إلى 900 ألف⁽³⁾. وكان وزير الداخلية عبد الله بن طبال سابقا إلى ذكر "مليون شهيد"، خلال لقاءاته بإطارات الثورة بكل من تونس والمغرب في فبراير - مارس 1960⁽⁴⁾.

وفي منتصف أغسطس من نفس السنة، استعملت صحيفة المجاهد عبارة "ما يزيد عن مليون شهيد"⁽⁵⁾.

وطوال الفترة الباقية من الحرب (حوالي 20 شهرا)، اكتفت الحكومة المؤقتة وأعلامها بهذا العدد، ربما لسهولة تداوله وحسن أدائه في نفس

1 In M. BELHOUCINE, Le courrier Alger-le Caire, Casbah editions, Alger 2000

2 أحمد توفيق المدني حياة كدح (3)، شركة وطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

3 المجاهد، عدد 44، 14 يونيو 1959.

4 In M. HARBI, Les archives de la révolution Algérienne, éditions L'Afrique, Paris 1981

5 المجاهد، عدد 75، 22 أغسطس 1960.

الوقت المفترض المقصود : هداحة التضحيات التي تحملها الشعب الجزائري في سبيل قضيته العادلة.

وقد حافظ قادة الثورة على نفس المدد بعد وقف القتال، من ذلك:
- قول العقيد هواري بومدين في منتصف أبريل 1962 أثناء استعراض عسكري في ملاف بحضور أربعة من الزعماء الخمسة⁽¹⁾ : يجب ألا تنسى مليون شهيد، سقطوا في سبيل تحرير الوطن تحررا شاملا في جميع المهادين.⁽²⁾

- قول أحمد بن بلة في نفس الفترة أثناء زيارة المنطقة الشمالية للحدود الشرقية : "مستعدون كل الاستعداد لتحقيق الأهداف الكبرى التي استشهد من أجلها مليون من أبناء شعبنا".⁽³⁾

ومعنى ذلك أن عدد 1,5 مليون شهيد، إنما ظهر غداة الاستقلال كنوع من الحصيلة - المؤقتة - للحرب، بعد أن أحصت لجان وقف القتال وحدها 187 304 مفقود منذ اندلاع الثورة ولغاية 25 مايو فقط.⁽⁴⁾

- ثانيا ، لكن ماذا تقول المصادر الفرنسية في هذا الشأن؟

- في ربيع 1955 نبه محافظ شرطة قائد المنطقة الرابعة رابح بيهاط أثناء استنطاقه قائلا : أن الطريق الذي اختاره ورفاقه سليم لكنه باهتك التكاليف، مقدرا قربان الاستقلال والحرية بما لا يقل عن 3 ملايين ضحية⁽⁵⁾

ويقدر جيش الاحتلال خسائر الجانب الجزائري العسكرية والمدنية خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب كما يلي:

1. قاطع بوضياف زيارة القاهرة، لما لم يعد مع الأربعة إلى تونس.

2. المجاهد، عدد 117، 20 مارس 1962

3. المجاهد، عدد 120، 30 أبريل 1962

4. A. HAROUN, l'été a de la discorde, Casbah éditions, Alger 2000.

5. R. BARRAT, Les maquis de la liberté, éditions Temoinage chrétien, Paris 1987.

- 145 ألف قتيل في صفوف جيش التحرير فضلا عن 78 ألف أسير.

- 600 ألف قتيل في صفوف المدنيين، فضلا عن 56 ألف سجين و160

ألف معتقل في المعتشدات داخل الجزائر وفي فرنسا ذاتها.⁽¹⁾

هتديدات طرفي النزاع تبو إذا متقاربة خلال الفترة المذكورة، علما أن سنة 1959 شهدت بداية تطبيق سياسة الحرب الشاملة والوسائل الكبرى، عبر عمليات مخطط شال الذي فتح باب القمع على مصراعيه نصا وممارسة. فلا غرابة إذا، أن يتضاعف عدد الضحايا الجزائريين خلال السنوات الأربع الأخيرة من عمر الحرب، طالما أنها بلغت ذروتها بعد عودة الجنرال دوغول إلى الحكم - ابتداء من فاتح يونيو 1958 - بإجماع الشهود والملاحظين من كلا الجانبين.

وللدلالة عن درجة الاستهتار بأرواح الجزائريين، كتب الروائي مولود فرعون في يومياته بتاريخ 17 سبتمبر 1961: "جاء في إحدى الصحف أن مواجهة بين السكان الأوربيين وقوات الأمن أسفرت عن سقوط 5 قتلى و25 جريحا في صفوف المسلمين"⁽²⁾

وبناء على مثل الاستهتار العام، يجدر بنا أن نذكر هوة الاختزال والتشكيك في عدد ضحايا حرب فرنسا على الشعب الجزائري، بحصيلة تمرين حسابي بسيط يتمثل في عمليتين:

1 - قسمة عدد الضحايا (1.5 مليون) على أيام الحرب (2.688,5) = 558 ضحية في اليوم.

2 - قسمة مليون جندي ومساعد فرنسي على ضحايا اليوم الواحد = 1792 جندي. أي لواء بتخته ومجنبيه وحركته وعتاده برا وجوا وبحرا!

1. R. MALEK, l'Algérie d'Evian, Éditions Dablab, Alger 1995.

2. M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962, p.334.

حاصل هذه القسمة المزدوجة بطرحه في التساؤل التالي : ألا يمكن التواء
حاقد مدجج بالسلاح - في ظل اعتماد "مقياس ثار" من 10 إلى 1000 - أن
يقتل جزائريا واحدا في اليوم أثناء دوامة حرب شعبية رهيبة؟
- وماذا عن الخسائر البشرية للجيش الفرنسي؟

تبدو حصيلة الخسائر في حرب الجزائر زهيدة جدا ، لا تتجاوز 23 ألف
قتيل طوال سبع سنوات ونصف تقريبا ، أي بمعدل 8 قتلى في اليوم حسب
العملية الحسابية السابقة.

هذه الحصيلة يندى لها جبين أبطال أمثال لفرور وعمهروش وسي لخضر
و"ابركة" ولطفي... الذين كانوا يطالبون أنفسهم - قبل رجالهم - بمردودية
جهادية مقبولة ذلك أننا إذا اعتمدنا تقدير الرئيس الفرنسي نفسه لعدد الثوار -
أي "30 ألفا في أحسن الأحوال" - فإن النتيجة تكون كما يلي : 3 334 ثائر في
الجبال والأرياف، يضاف إليهم الفدائيون بالمدن المختلفة، لا يقتلون في اليوم
أكثر من جندي فرنسي واحدا

وكان الجنرال دوغول غداة استلام مقاليد الأمور، يقدر اعتمادا على
تقارير قادة جيش الاحتلال ضحايا جبهة التحرير وجيش التحرير بـ 10 قتلى
في اليوم، مقابل 60 صعبة برصاص جيش الاحتلال⁽¹⁾، أي أكثر من الحصيلة
النهائية آنفة الذكر بحوالي 4 آلاف قتيل إضافي.
وهناك رفلمان آخران من شأنهما الطعن في مصداقية حصيلة خسائر
جيش الاحتلال،

- 1 - حصيلة خسائر الفرقة العاشرة بقيادة الجنرال جاك ماسو الذي
يزعم أنها بلغت خلال أربع سنوات وخمسة أشهر 644 قتيل موزعة كما يلي:
- 492 جندي وعريف،
- 120 ضابط، صف،
32 ضابط (من بينهم العقيد فوسبي فرانسوا).

1 CH DE GAULLE, Mémoires d'espoir, Plon, Paris 1999.

ومعنى ذلك أن خسائر الفرقة العاشرة للمظليين (حوالي 8 آلاف جندي)، لم تكن تتجاوز جنديا واحدا خلال 48 ساعة (بمعدل 0,4 في اليوم⁽¹⁾). علما أن الوحدات المقاتلة تفقد ما بين 1 إلى 5 ٪ أثناء الفترات التدريبية فقط؛ مثل هذه الأرقام من الصعب تصديقها، لأنها تعني باختصار أن الفرقة لم تكن تعارب أصلا طوال الفترة المذكورة؛ أو أن مظلييها كانوا محصنين ضد رصاص الثوار والقذائيين؛

2 - خسائر الفيلق المدعم الأول للقيف الأجنبي، بقيادة العقيد جان بيار بروتيني الذي فقد بالولاية الثانية خلال شهرين وثلاثة أيام أكثر من نصف جنود : 450 من 800. أي بمعدل فقدان 7,2 من جنوده يوميا. علما أن هذا الفيلق يأتي في طليعة وحدات النخبة لجيش الاحتلال، قبل وحدة العقيد مارسال بيجار التي تحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة⁽²⁾. فإذا كان هذا حال النخبة فكيف تكون خسائر المشاة وجنود الخدمة الإجبارية؟

بناء على هذه الحقيثات، يمكن القول - بدون أدنى مجازفة - أن حصيلة 23 ألفا يمكن أن تضرب في أربعة أو خمسة دونما حرج. مثل هذه الأرقام طبعاً تسوقها لطابعها الاستدلالي فقط : كشاهد على وحشية جيش الاحتلال من جهة، وصمود الشعب الجزائري واستماتة طلائعه المسلحة من جهة ثانية. فهي لا تكتسي مدلولاً كبيراً على صعيد النتائج العامة، بالنظر إلى طبيعة الحرب من هذا الجانب أو ذاك. أن لكل حرب مطلقها وسلم قيمها، والمعبرة بالنتيجة العامة التي تلخصها الباحثة الإثنوغرافية جرمان تيون في ردها على الجنرال ماسو الذي أثار ضجة كبرى، حول "انتصاره الكبير" فيما يسميه "معركة الجزائر العاصمة"⁽³⁾. فقد كتبت تقول عنه : "هذا الجنرال القذ الذي كسب معركة ليخسر بلداً"⁽⁴⁾

1 C. PAILLAT, Dossier secret de la l'Algérie, Le livre contemporain, Paris 1961

2. In N. Wood, G. TILLON, Une femme mémoire, édition Autrement, Paris 2003

2 - "معجزة ثورة"

كثيرا ما يتعامل أصدقاء الجزائر عن سر نجاح ثورة فاتح نوفمبر 1954، بإمكانيات شبه منعدمة رغم حدوثها في "عرين الأسد" تماما. أي في المجال الحيوي المباشر للعلف الأطلسي بحكم:

- وضعية الجزائر الجغرافية الإستراتيجية التي تجعل منها حلقة رئيسية في منظومة الدفاع الغربية، كما تؤكد ذلك وقائع الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة.

- وضعيتها القانونية كجزء من فرنسا، مرتبطة مثلها بمعاهدة شمال الأطلسي المبرمة في صائفة 1949، والتي وقعتها فرنسا باسمها سنتين بعد ذلك.

فقد انطلقت الثورة الجزائرية فعلا بإمكانيات شبه منعدمة، كما صرح الشهيد محمد العربي ابن مهدي رفاقه بالمنطقة الخامسة (وهران) عشية "آخر جولة في آخر معركة مع الاحتلال الفرنسي" وهو يقول: "نعلن الثورة بلا مال ولا سلاح"

وبعد عشرة أيام من اندلاع الثورة، أدرك الشهيد مصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (المنطقة الأولى) - أحسن المناطق تسليحا - بدوره أنه أعلن الثورة بلا سلاح وما أصعب قيادة الرجال إلى الموت بلا سلاح! فالعدد القليل من البنادق المهترئة - من بقايا الحرب العالمية الثانية - لم يعد يفيد في مواجهة جيش عصري، سطر إمكانات ضخمة بهدف إخماد شرارة الثورة هي "مؤرتها الرئيسية الأولى".

كانت "لجنة الستة" - قيادة الثورة بالداخل - على علم¹ بأن الدعم العربي المنتظر - مالا وسلاحا - مشروط بإعلان الثورة أولا، وربما بعد تبين مدى جديتها ومقدرتها على الصمود. أي بعد بضعة أشهر في أحسن الأحوال!

1. خبرها بذلك أحمد بن بلة اعتمادا على موقف مصر آنذاك.

وبناء على ذلك خططت لمهاجمة بعض التكنات بهدف غنم ما تيسر من الأسلحة باستغلال مفاجأة عيدي "القديسين" و"الأموات"⁽¹⁾ بقدر الإمكان. لكن النتيجة كانت أكثر من هزيلة، لأن معظم العمليات التي استهدفت تكنات العدو ليلة العاشر نوفمبر لم تحقق النتائج المرجوة.

وهكذا اضطر الثوار إلى الحفاظ على الجذوة الأولى ببنادق الصيد وأحيانا بمجرد العصي التي توضع تحت القشاشب لإيهام المواطنين بأنها بنادق⁽²⁾.

لكن لعسن الحظ كان هناك ما هو أهم من المال والسلاح - على الصعيد الداخلي، كانت هناك القضية والإيمان القوي واستمداد الشعب لاحتضان الثورة، بعد مرحلة تحضيرية طويلة تخللتها بطولات فذة وتضحيات جسيمة فردية وجماعية⁽³⁾.

على الصعيد الخارجي، كانت هناك الظروف الإقليمية والدولية المواتية مثل: تصعيد المقاومة لنظام الحماية الفرنسية بكل من تونس والمغرب، واستلام البكباشي جمال عبد الناصر مقاليد الأمور بمصر عشية اندلاع ثورة فاتح نوفمبر، وانطلاق الحركة الإفريقية الآسيوية من "بوغور" - الأندونيسية - في ديسمبر الموالي.

وما لبثت الظروف المواتية خارجيا أن تجسدت في قواعد حلفية متضامنة رغم الصعوبات الظرفية، وهي عمق عربي متجاوب بل متواطي في كثير من الأحيان.

كانت قضية الشعب الجزائري المحتل منذ 1830 - عادلة وواضحة، خلافا لصعوبة مهمة الطرف الفرنسي الذي يحاول التعتيم على هذه القضية

1. على أساس عملة 1 و2 نوفمبر.

2. شهادة الطاهر الزبيري في كتابنا "ثوار عظماء"، دار هومة، الجزائر 2003، (طبعة ثانية).

3. على سبيل المثال وفاة الصامليين محمد دوار وارشفي كحال بالسجون تحت التعذيب وسوء المعاملة، وصغار 8 مايو 1945، وسحليا تزوير انتخابات أبريل 1948 بالشعبية والميمرية (المدينة)

أو طمسها باختصار. ويختزل المناضل سعد دحلب بأسلوبه المدهود التباين بين الموقعين في المفارقة التالية : كان على الفرنسيين كي يثبتوا أننا فرنسيون مثلهم، أن يتسلحوا بعلوم الدنيا كلها بينما نحن لم نكن بحاجة كي نعتد مزاعمهم، إلى أكثر من التذكير بأننا جزائريون بكل بساطة¹

هذه الحقيقة البسيطة الواضحة كان على جبهة التحرير الوطني أن تناضل بجميع الوسائل المتاحة مع ذلك، كي تقنع بها ضريحة فاعلة من الرأي العام الفرنسي، ولم تتمكن من ذلك إلا في سنة 1960، سنة المنعطف الحاسم لصالح القضية الجزائرية على هذا الصعيد.

ففي يوليو من هذه السنة أصدر 121 شخصية من عالم الثقافة والفن والتعليم العالي، بيانا مثيرا في مضمونه صاعقا بعنوانه : "حق العصيان في حرب الجزائر" مساندة لفئة المجندين الرافضين المشاركة في حرب بلا قضية.

في هذا البيان يطرح الموقعون مفارقة دحلب بهارات لا تقل بساطة ووضوحا : "أن كفاح الشعب الجزائري واضح في طبيعته وأهدافه. لكن ترى ما طبيعة هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين؟² ويأتي الجواب على هذا الاستفهام الإنكاري في شكل إدانة واضحة لحرب بلا قضية:

- "أن ما يجري في الجزائر حرب بوليسية ضد شعب يطالب بكرامته".
- "حرب أصبحت شأنا خاصا بالجيش، وبطريقة ترفض الامتثال للسلطة المدنية".

- "حرب إجرامية عابثة مستمرة بإرادة الجيش وحده".
وبناء على هذه الحثثيات، يبرر البيان عصيان جيش عابث وخيانة حرب بلا قضية³

¹ S. DAHLAB, *Mission accomplie*, éditions Dahlab, Alger 1990.

يقول الموقعون:

- 'عندما يصبح الجيش في حالة تمرد - معلن أو خفي - على النظام

الدستوري، الا يكتسي التمرد على الجيش معنى جديدا؟

- "هناك حالات يصبح فيها الهروب من الجيش واجبا مقدسا، و"الخيانة"

احتراما شجاعا للحق".

ويأتي في الختام الحكم النهائي : "ان قضية الشعب الجزائري - الذي

ساهم مساهمة فعالة في القضاء على النظام الاستعماري - هي قضية

جميع الأحرار في العالم"⁽¹⁾.

من هؤلاء الأحرار الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر الذي قال في

معرض التعليق على تمرد أسبوع المتارين⁽²⁾ دفاعا عن حق الشعب

الجزائري في تقرير مصيره : "ان موت تقرير المصير = موت حرية

الفرنسيين".

وكشف بالمناسبة عصبية المتطرفين - من أمثال لاغيار وسوزيني ودي

سهريني - قائلا : "هؤلاء المتمردون المزيّفون ليسوا سوى وسيلة يهد الجيش

للصفت على دغول وفرض سياسة معينة عليه"⁽³⁾.

ويفضل عدالة القضية ويقتطع جبهة التحرير - وحزمها - وقف الشعب

الجزائري - في مجمله صفا واحدا في تلاحم مثالي مع طلائعه، ذلكم

التلاحم الذي فوت على العدو فرصة اختراق "الجبهة الداخلية" المترابطة

المتماسكة رغم محاولاته الجادة المتكررة، بمش قوة محلية - باسم "القوة

الثالثة" تبرر حربه وتساهده في دسائسه ومناورات.

1 FRANÇOIS MASPERO, Le droit à l'insoumission, éditions François MASPERO, Paris 1961

2 تمرد واعتصام بجامعة الجزائر، قادة متطرفين بشهادة المحامي لاغيار ابتداء من 24 يناير 1960.

3 المجاهد، عدد 16 مايو 1960.

وها هو سارتر نفسه يستغف مسمى الرئيس شارل دوغول في هذا الباب قائلا : "أن الرجل على قدر من الجنون يجعله يتعلق برجاء إدخال الجزائريين في لعبته"⁽¹⁾

وكان الرئيس الفرنسي نفسه قد ثار على أوهامه في هذا المضمار قبل ذلك بقليل في رسالة 26 ديسمبر 1959 والتي يؤكد فيها : "رغم كل الإمكانيات والوسائل المسخرة للقضاء على الثورة، عجزنا عن استمالة المسلمين لا في الجزائر ولا في فرنسا ولا في الخارج"

ويمقد دوغول مقارنة طريقة على الصعيدين:

- المالي حيث تتفق فرنسا سنويا ألف مليار فرنك (ق)، مقابل نفقات الجبهة التي يقدرها يومئذ بـ 30 مليار فرنك. أي 3٪ فقط!

- الدعائي حيث لا مجال للمقارنة بين وسائل فرنسا ووسائل جبهة التحرير بفرنسا تتوفر حسب قوله على "إذاعة وصحف ومطابع ومناشير، فضلا عن الأموال والمدارس والإسماعات الصحية ومراكز التكوين" إلخ.⁽²⁾ مثل هذه "الوسائل الكبرى" لم تصنف الجنرال دوغول - رغم رصيده التاريخي والعسكري - هي التغطية على ضعف قضيته في الجزائر، هذا الضعف الذي لم تجده نفعا كذلك دعاية جيش الاحتلال في تعميد الخلط بين مصالح الشعب الفرنسي ومصالح المستوطنين، ولا ربط الدفاع عن نظام الاحتلال بحماية مصالح العرب أو المسيحية في الجزائر!

مثل هذا الخلط لم يصمد طويلا أمام صعود الشعب الجزائري وتمسكه بمعدالة قضيته من جهة، والعمل الدعائي لجبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى الفارق بين مصالح الشعب الفرنسي ومصالح الكولون بالجزائر من جهة ثانية. وبناء على ذلك أخذت تعمل بآناة ومثابرة، باتجاه

1. نفس المصدر.

2. In ROGER TOURNOUX, *Jamaas dit, Plon, Paris 1974.*

الرأي العام في فرنسا إلى أن تمكنت من تقليص القضية، لتصبح في نهاية المطاف قضية مستوطنين وضباط متطرفين في جيش الاحتلال، وكذلك بعض عناصر اليمين الفرنسي أمثال "جورج بيدو" و"جان ماري لوبان".

وما لبث دوغول نفسه أن أدرك أبعاد هذا الفارق، كما يؤكد ذلك قوله "أن الجزائر الفرنسية أصبحت خرافة مقلصة"⁽¹⁾.

فميزان القوى على الصعيد المعنوي كان إذا منذ بداية الثورة لصالح جبهة التحرير الوطني، في حرب شعبية تتحكم في صيرورتها الاعتبارات السياسية والنفسية إلى حد كبير. على أساس أن النصر سيكون في نهاية المطاف حليف أكثر المنصارعين إيمانا بعدالة قضيتهم، وصمودا في سبيلها، وتحملا لما ينجر على ذلك من مأس وتضحيات باهظة.

وكان الكاتب مولود فرعون قد طرح المعادلة على هذا الصعيد في أواخر 1957 بصيغة "من يتعب قبل الآخر⁽²⁾" وكان الخصم الفرنسي هو المرشح بكل تأكيد إلى الفوز بقصب السبق في مضمار التحب.

انطلقت الثورة الجزائرية - كما سبقت الإشارة - بلا مال ولا سلاح، وكانت قواعدها الخلفية هي الأقطار الشقيقة المجاورة ضعيفة بل مختربة، نظرا لوجود قواعد للجيش الفرنسي - أو الحليف - على ترابها، فضلا عن استمرار شبكات الاستخبار الموروثة عن عهود الحماية - أو الانتداب - البائدة.

وفي خريف 1959 اجتمع وفد جزائري برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة في موسكو. بكل من سوسلوف الكاتب الثاني للجنة المركزية ووزير الخارجية أندري غروميكو - وهي رد على طلب مزيد من الدعم السوفييتي اعترف سوسلوف بأن الدعم السوفييتي يظل محدودا لعدم وجود حدود مشتركة بين البلدين.

1 CH DE GAULLE. Mémoires d'espoir, Plon, Paris 1999.

2 M. FERAOUN, Journal, le Seuil, Paris 1962.

وتدخل غروميكو بعد عرض لبن خدة حول مخطط شال ليقول : لا بد من ديان بيان هو جديدة". فبادر سوسلوف بالرد عليه موضحا أن الوضعية بالجزائر أكثر تعقيدا لقرب فرنسا من جهة، وتوفر الأدغال في الهند الصينية من جهة ثانية.(1)

ويشير تدخل كل من سوسلوف وغروميكو إلى نوع من المقارنة بين ما يجري في الجزائر وحرب الهند الصينية التي حققت فيها قوات الجبهة الوطنية الفيتنامية نصرا مشهودا في معركة ديان بيان فو" التاريخية.(2) هذه المقارنة نجدها بتفاصيل أكثر في حديث دبلوماسي فيتنامي مع صديق جزائري ضد الاستقلال.

قال الدبلوماسي الضيف مستغربا : "إلى حد الآن لم أفهم سر انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي". ثم راح يمدد بعض العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة الفيتنامية ولم تكن متوفرة لدى الثوار الجزائريين مثل:

1 - أن للثورة الفيتنامية قواعد علمية وعمقا استراتيجيا يتمثل في الصين الشعبية والمعسكر الاشتراكي.

2 - أن ثوار "فيتامينة" كانوا يستعملون أسلحة حربية حديثة.

وحسب الدبلوماسي الفيتنامي أن الثورة الجزائرية كانت تفتقر إلى مثل هذه العوامل الحاسمة، فضلا عن أن فرنسا عبات لها حتى جنود الخدمة العسكرية، وكان لها بالجزائر قاعدة اجتماعية هامة تتمثل في مليون أوروبي مستوطن وعدد مماثل - أو أكثر - من "المتعاونين" الجزائريين.(3)

"فديان بيان فو" - حسب هذه العوامل - كانت ممكنة بالجزائر، لكن على الصعيد المعنوي بالدرجة الأولى، ويقول المناضل سعد دحلب في هذا

1 In HARBI, Les archives de la revolution Algerienne, editions J'Afrique, Paris 1981

2، حشد في 7 مايو 1954.

3، بوعلام أو صديق في كتاب الثورة، دار هومة، الجزائر 2004

السياق، ملخصا الرأي الغالب وسط قيادة الثورة الجزائرية . لم تكن ندعي قط إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسي، لكن كنا واعين كل الوعي بمقدرتنا على استفزاز قواته وحملها على الانتشار عبر التراب الوطني، وإحباط مساعيها وتجريد جهودها من أي تأثير دائم⁽¹⁾.

وهذا ما حدث فعلا مثلا في عمليات مخطط شال التي ألحقت بجيش التحرير الوطني في الولايات خماسائر لا تفكر، دون أن يمنع ذلك جيش التحرير من تجديد قواته ومعاودة الانتشار في نفس المواقع التي انسحب منها، أمام هجومات جيش الاحتلال الكاسحة في إطار المخطط المذكور. ويمتدح الرئيس دوغول نفسه في رسالة 26 ديسمبر 1959 - إلى قائد أركان جيشه - بلا جدوى تفوق جيش الاحتلال الكاسح في الميدان حين يقول : "نقتل منهم بالقتال والإعدامات القانونية وغير القانونية 10 أضعاف ما يقتلون" (من مسلمين وفرنسيين). ومع كل ذلك لا شيء يذكرنا فلا من مجيب "لنداء سلم الشجعان" قبل أكثر من سنة مضت!

ولم يكن الفرنسيون أسعد حالا عل الصعيد الدبلوماسي. بعد أن وقعت إمكانياتهم الضخمة عاجزة عن مواجهة وفد متواضع، يجوب بوسائل محدودة هذه المنطقة أو تلك من العالم، أو وقف نشاط طالب حل لتوء بهذه العاصمة أو ذيك، ويقيم بفندق حقير وسلاحه الوحيد عدالة قضيته.

هذه المقارنة يسجلها الرئيس دوغول في رسالته المذكورة بأسف ومرارة مؤكدا أن لا مجال للمقارنة على هذا الصعيد كذلك، ويكفي جبهة التحرير فخرا أنها جعلته يشعر - عقب نجاحات وفدها في الدورة 15 للجمعية العامة بنيويورك - أن العالم كله يقف ضد بلاده في القضية الجزائرية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى نجد الجنرال يوطر يعترف بصعالية دبلوماسية الثورة. إذ يقول في إحدى محاضراته حول الموضوع : أعطت (هذه الدبلوماسية)

1 DAHLAB, op. cit., p. 130.

2 J. MORIN, DE GAULLE et l'Algérie, Albin Michel, Paris 1999.

ديناميكية استثنائية على الصعيد الدولي، جعلها تؤثر في موازين القوى وتؤتي بثمارها في نهاية المطاف".⁽¹⁾

ويذهب المؤرخ شارل رويير أجرون في نفس الاتجاه إذ يقول : "مع مرور الزمن يمكن أن نتساءل عما إذا لم تكن دبلوماسية جبهة التحرير، أكثر فعالية من مؤسساتها الأخرى، فهذه الدبلوماسية لم تتجح فقط في تدويل القضية الجزائرية، بل استطاعت الحصول على مساعدات مالية وعسكرية وسياسية، أجبرت فرنسا على التفاوض".⁽²⁾

وكان التفاوض باسمه معركة عنيدة شرسة كما تدل ذلك هذه الكلمات المتبادلة بين لويس جوكس وزير الدولة وكبير المفاوضين الفرنسيين وسعد دحلب وزير الشؤون الخارجية الجزائرية.

- قال الأول : "منذ 40 سنة وأنا أعقد وأفك الخيوط الممزقة، لكن لم أر قط مثل هذه المفاوضات".

- ورد الثاني : "ككن سيدي الرئيس! انتم تتفاوضون مع الجزائريين أول مرة!" وكللت مفاوضات إيفهان بنصر حاسم للقضية الجزائرية، يؤكد وزير الخارجية سعد دحلب بقوله:

- 1 - يكفي مفاوضينا فخراً، أنهم كانوا يقضين تمام اليقظة نحو كل ما يتعلق بشروط السلامة الترابية والوحدة الوطنية وسيادة الجزائر الكاملة.
- 2 - أن المفاوضات الجزائري كان حريصاً على تجنب كل ما من شأنه أن يهدش كرامة شعبنا وحساسيات مجاهدينا، أو يؤدي إلى شك في انتصار جبهة التحرير الوطني".⁽³⁾

ويمدد وزير خارجية الحكومة المؤقتة مظاهر الانتصارات الأخرى بقوله : "أن حرب الجزائر تصبغت في اضطراب الوضع بفرنسا، واستنفاد طاقة

1. M. ZERQUINI, Une vie de combat et de lutte, Éditions editmax, Alger 2000.

2. In HARBEL, op. cit.

3. DAHLIA, op. cit.

القادة السياسيين، وتقسيم الأحزاب. كما قسمت كذلك حنرالات الجيش والدبلوماسيين، ورؤساء الحكومات. بل قسمت الشعب نفسه، فضلا عن إسقاط الجمهورية الرابعة والعديد من رجالاتها وزعزعة الجمهورية الحاممة، والدفع بفرنسا إلى حافة الحرب الأهلية.

ويعتبر دحلب نجاح جبهة التحرير أوضع من انتصار الجبهة الوطنية في فيتمام عام 1954 : لقد تمسكت الأولى بالوحدة الترابية إلى أن تم لها ذلك، وقبلت الثانية تقسيم البلاد مؤقنا فادى ذلك إلى حروب أخرى مع فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

وختاما نعود إلى الدبلوماسي الفيتنامي سائلين معه : ترى ما سر هذا التصريح الكامل؟

الجواب يقدمه مضيفه الجزائري بقوله:

"تلكم معجزة الثورة الجزائرية! معجزة صنعها تلاحم الشعب مع طلائع ودعاه لها، فضلا عن تقاليد الراسخة والمريقة في المقاومة. دون أن ننسى طبعا التعاطف والمساندة الخارجية.

التمهي

الجزائر في 1 ديسمبر 2006

ملحق 1

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

قائمة مؤتمر الصومام (*) (34 عضوا)

أولاء الأعضاء الدائمون :

أ - من الرواد

- 1 - مصطفى بن بولعيد (*)
- 2 - محمد العربي بن مهيدي
- 3 - محمد بوضياف
- 4 - رابح بيطاط
- 5 - بالقاسم كريم
- 6 - أحمد بن بلة
- 7 - محمد خيضر
- 8 - حسين آيت أحمد
- 9 - صمار أوعمران
- 10 - يوسف زينود

ب - من التابعين:

- 11 - رمضان عيلان
- 12 - محمد الأمين الدباغين

* B. BEN KHEDDA, ABANE-BEN M HDL. Leur apport à la révolution Algérienne, éditions Dahlab, Alger 2000.

«... تميزون ورمي لأنه استشهد قبل ذلك وكذلك شلى نالوه الرشيد شمساني»

- 13 - بن يوسف بن خدة (عن اللجنة المركزية)
- 14 - محمد يزيد (عن اللجنة المركزية)
- 15 - فرحات عباس (عن حزب البيان)
- 16 - أحمد توفيق المدني (عن جبهة العلماء)
- 17 - عيسات إيدر (عن اتحاد العمال)

جائبا، الأعضاء الإضافيون

1 - من الرواد

- 1 - علي (الشريف) ملاح (قائد الولاية السادسة)
- 2 - نائب بن بولعيد (الولاية الأولى)
- 3 - عبد الله (لخضر) بن طبال (نائب زيفود - الولاية الثانية)
- 4 - عبد الحفيظ بو الصوف (نائب بن مهدي - الولاية الخامسة)

ب - من التابعين:

- 5 - السعيد محمدي (نائب كريم - الولاية الثالثة)
- 6 - سليمان (الصادق) دهيلس (نائب أوعمران - الولاية الرابعة)
- 7 - سمد دحطب (عن اللجنة المركزية)
- 8 - عبد الحميد مهري (عن اللجنة المركزية)
- 9 - عبد المالك تمام (عن اللجنة المركزية)
- 10 - محمد الصالح الوائشي (عن اللجنة المركزية)
- 11 - أحمد فرنسيس (عن حزب البهان)
- 12 - إبراهيم مزهودي (أحرار)
- 13 - الطيب الثعالبي (أحرار)
- 14 - محمد البجاوي (أحرار)
- 15 - عطا الله بن عيسى (عن اتحاد العمال)
- 16 - محمد الصديق بن يحيى (عن اتحاد الطلاب)
- 17 - عضو ثان عن اتحاد الطلاب (تمينه لاحقا لجنة التسيق والتنفيذ)

ملاحق 2

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نتائج التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان (دورة طرابلس، 27 - 22 فبراير 1962)

- أعضاء المجلس: 71 عضوا
- المشاركون: 49 عضوا
أ- الحضور: 33 عضوا

1 - من الحكومة المؤقتة: 7 هم: بن يوسف بن خدة، لحضر بن طبال، عبد الحفيظ بو الصوف، سعد دحلب، بالقاسم كريم، محمد يزيد.

2 - عن هيئة الأركان العامة: 3 هم: الهواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي.
3 - من الولايات:

- الأولى (أوراس-الشمالية): 1 هو مصطفى (بالنوي) مرادة.

- لغامسة (وهران): 2 هما مختار بويژم (ناصر)، بن حدو بوججر (عثمان).

4 - من اتحادية فرنسا: 5 هم عمار المدلاي، رابح بوعزيز، محمد (عمر) بود ود، محمد علي هارون، عبد الكريم المويدي.

5 - من مجلس الثورة 15 عضوا هم: فرحات عباس، بن عودة (عمار) بن مصطفى، محمد بن سالم، محمد بن يحيى، أحمد بومنجل، سليمان (الصادق) دهيلس، محمد (قاسي) حمّاي، علي كاهي، محمد خير الدين، الحاج لخضر عبيدي، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران، عمر أوصديق، الطيب النعالي، محمد (المعيد بزيروش) ايعزّون.

ب - الممثلون بوكالة:

1 - من الحكومة: 5 هم الوزراء المسجونون "بأولونوا"

حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر (توكيل رئيس الحكومة).

2 - من الولايات:

- الأولى (أوراس-النمامشة): 1 هو الطاهر الزبيري (توكيل بن طبال)
- الثانية (قسنطينة): 5 هم: رابح بلوصيف، العربي بالرجم، صالح بوبنهدر، الطاهر بودريالة، عبد المجيد كحل الراس (توكيل رئيس الحكومة).
- الثالثة (القبائل): 5 هم: أحمد فضال (حميمي)، حسن معيوز، محمد وأهلي، محمد أولحاج أكلي، الطيب الصديقي (توكيل أيعزور).

ج - الفائزون، 22 عضوا

- من الولاية الأولى: 3 هم: محفوظ (مصطفى) إسماعيل، عمار ملاح، محمد الصالح يحيوي.
- من الولاية الرابعة: 5 هم: يوسف بو خروف، لخضر بورقعة، يوسف (حسن) الخطيب، محمد بوسماحة (عمر رمضان العضو الخامس عين بعد وقف القتال).
- من الولاية الخامسة: 3 هم: أحمد (عباس) بوجنان، إبراهيم (عبد الوهاب) بو بكر القاضي.
- من الولاية السادسة: 5 (مجلس الولاية تشكل بعد وقف القتال في 19 مارس 1962).
- من مجلس الثورة: 6 هم: محمد الحاج بن علا، أحمد بن شريف، رابح (عز الدين) زراري، أحمد فرنسيس، حسين كيري، مصطفى الأشرف.
- مجموع المشاركين، 49 عضوا.
- أغلبية 5/4 المطلوبة 40.
- صوتوا ضده: 4 (ثلاثي هيئة الأركان + الرائد مختار (ناصر) بويژم).

(Source B. BENKHEDDA, Les Accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986.

المراجع

أولاً، باللغة العربية

1 - الدوريات

- 1 - مجموعة البصائر، ديسمبر 1935-1937، دار البعث، الجزائر 1984.
- 2 - المجاهد، المجموعة الكاملة من يونيو 1956 إلى أبريل 1962، وزارة الإعلام، الجزائر 1984.
- 3 - المقاومة (الطبعة ج)، المجموعة الكاملة من نوفمبر 1956 إلى يونيو 1957، وزارة الإعلام، الجزائر 1984.
- 4 - مجلة الوثائق الوطنية، عدد 6، الجزائر 1977.
- 5 - مجلة نقد، العددان 14 و15، 2001.

ب - الكتب والشهادات:

- 1 - عبد الرحمان بن المأون، الكفاح القومي والسياسي (3 أجزاء) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 و1986.
- 2 - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، دار الحكمة، الجزائر 1990.
- 3 - د. يحيى بوعزيز، الاتهامات المشادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير (1946-1962)، دار هومة، الجزائر 2001.
- 4 - د. محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- 5 - د. هيد الكريم الخطيب، مسار حياة، منشورات جريدة العصر، الرباط، 2003.
- 6 - الشيخ محمد حير الدين، مذكراته في جزاين:
- الأول، دار دحلب، الجزائر 1985.
- الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1961)

- 7 - فتحي الديب، عبد الفاضل وثورة الجزائر، القاهرة 1985 .
- 8 - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر 1984 .
- 9 - محمد زروال، النماشة في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر 2003 .
- 10 - محمد الحسن الزغليدي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائري (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989 .
- 11 - عبد الحميد زوزو:
 - معطيات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر 2004 .
 - نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 .
- 12 - د. أبو القاسم سعد الله:
 - الحركة الوطنية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983 .
 - أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، نفس الناشر، الجزائر 1979 .
- 13 - د. توفيق محمد الشاوي، نصف من العمل الإسلامي، دار الشروق، القاهرة 1998 .
- 14 - د. عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التسمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981 .
- 15 - أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت 1964 .
- 16 - محمد صابري، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2003 .
- 17 - محمد عباس:
 - أ- عن دار دحلب ؛
 - ثوار عظماء، الجزائر 1991 .
 - رواد الوطنية، الجزائرية 1992 .

ب - عن دار هومة :

- اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، الجزائر 2001.

- فرسان الحرية، الجزائر 2001.

- نداء الحق، الجزائر 2001.

- مثقفون في ركاب الثورة، الجزائر 2004.

ج - عن الشروق العربي :

- بن بلة - عيان: مواجهة من أجل الحقيقة، الجزائر 2004.

د - من المجلس الوطني الشعبي :

- رابع بيطاط، عقد مع الشعب، الجزائر 2005.

18 - شوقي عبد الكريم، دور العقيد صميروش في الثورة الجزائرية دار هومة، الجزائر 2004 .

19 - محمد فناناش:

- الحركة الاستقلالية في الجزائر (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

- ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصب، الجزائر 2005.

- حزب الشعب الجزائري (بالاشتراك مع محفوظ قداش)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.

20 - علي كاهي، من المناضل الميامي إلى القائد العسكري، دار القصب، الجزائر 1999.

21 - صيمس كشيدق، مهندسو الثورة الجزائرية، دار الشهاب، الجزائر 2003.

22 - عبد الرحمان كرمي، ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر 2004.

23 - الشيخ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (ج3)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

الثورة الجزائرية تصير بلا ثمن (1954-1962)

- 24 - مصطفى (بن النوي) مَرَارَة، شهادات ومواقف، دار الهدى، عين مليلة 2003.
- 25 - المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الدبلوماسية الجزائرية (1830-1962)، الجزائر 1998.
- 26 - الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر 2000 .
- 27 - عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، عين مليلة 2003 .
- 28 - مؤسسة بوصياف، جيش تحرير المغرب العربي، الجزائر 2004
- 29 - مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2003 .

II - LANGUES ETRANGERES :

A - PERIODIQUES :

- 1 - *Défense De l'Occident*, N°19, Janvier 1982.
- 2 - *Napd*, N°14 et 15, 2001.
- 3 - *Sou'el*, N°1 (Décembre 1981), N°2 (1982), N°6 (Avril 1987), et N°7 (Septembre 1987).
- 4 - *Les Temps Modernes*, N°432 et 433 (Juillet et Août 1982).

B - LIVRES ET TEMOIGNAGES :

1 - FARJAT ABBAS

- *La nuit Coloniale*, ANEP Alger 2005.
- *Autopsie D'une Guerre*, Garnier, Paris 1990.

2 - MAHMOUD ABDOUN, *Témoignage D'un Militant*, Editions Dahlab, Alger 1990.

3 - REDOUANE ABLAD TABET, *Le Mouvement De 8 Mai 1945*, O.P.U., Alger 1987.

4 - CHARLES ROBERT AGERON, *Histoire De L'Algérie Contemporaine*, P.U.F., Paris, 1979

5 - HENRI ALLEG, *La Guerre D'Algérie (3 Tomes)*, Temps Actuels, Paris 1981

6 - ROBERT ARON, *Les Origines De La Guerre D'Algérie*, Fayard, Paris 1962

7 - ROBERT BARRAT, *Les Maquis De La Liberté*, Edition Témoignage Chrétien, Paris 1987

8 - SIMONE DE BEAUVOIR et GESELE HALIMI, *Djamila Bou Pacha*, Gallimard, Paris 1961

9 - MOHAMED BEDJAOUI, *La Révolution Algérienne Et Le Droit*, A.I.J.D., Bruxelles 1961

10 - MAHROUK BELHOUCTNE, *Le Courrier Alger Le Caire*, Cosbah Editions, Alger 2000.

11 - MUSTAPHA BEN AMAR, *C'étaient Eux Les IHros*, Edition Houma, Alger 2002.

12 - AHMED BEN CHERIF, *Parole De Baroudier*, A.N.E.P, Alger 2003.

13 - BEN YUCEF BEN KHEDDA:

- *Les Origines Du 1^{er} Novembre 1954*, Edition Houma, Alger 1999.
- *Les Accords D'Evian*, O.P.U., Alger 1986.
- *La Crise Et 1962*, Editions Dahlab, Alger 1997.
- *Abane-Ben M Hidi*, Edition Dahlab, Alger 2000.
- *Alger Capitale De La Résistance 1956-1957*, Edition Houma, Alger 2002.

- 14 - MAHFOUD BENNOUNE ET ALI EL-KENZ, *Le Hasard Et L'histoire* (2 Tomes), E.N.A.G, Alger 1990.
- 15 - KAMEL BOUGHESSA, *Aux Sources du Nationalisme Algérien*, Casbah Editions, Alger 2000.
- 16 - ABDERRAZAK BOUHARA, *Les Viviers De La Libération*, Casbah Editions, Alger 2001.
- 17 - AMAR BOUJELLAL, *Les Barrages De La Mort* (1957-1959), C.A, Oran 2006.
- 18 - BEN ALI BOUKORT, *Le Souffle Du Dahra*, E.N.A.L, Alger 1986.
- 19 - ABDELMADJID BOUZBIDE, *La Logistique Durant La Guerre De Libération*, Editions Bibliopolis, Alger 2004.
- 20 - ROBERT BURON, *Carnets Politiques De La Guerre D'Algérie*, Edition CANA, Paris 2002.
- 21 - OMAR CARLIER, *Le Cri Du Révolté*, E.N.A.L, Alger 1986.
- 22 - C.N.E.H, *Le Retentissement De La Révolution Algérienne*, E.N.A.L., CAM, Alger 1985.
- 23 - HAMMOUD CHAÏD, *Sans Haine Ni Passion*, Editions Dahlab, Alger 1999.
- 24 - SLIMANE CHIKH, *L'Algérie En Armes*, O.P.U, Alger 1981
- 25 - CLAUDE COLLOT et J.ROBERT HENRI, *Le Mouvement National Algérien* (Textes 1912- 1954), O.P.U, Alger 1978.
- 26 - YVES COURRIERE, Fayard, Paris .
 - *Les fils de la toussaint* (1968).
 - *Le temps des léopards* (1969).
 - *L'heure des colonels* (1970).
 - *Les feux du désespoir* (1971).
- 27 - SAAD DAHLAB, *Mission accomplie*, Editions Dahlab, Alger 1990.
- 28 - DJAMEL EDDINE DERDOUR, *De L'étoile Nord Africaine à L'indépendance*, Editions Hammouda, Alger 2001
- 29 - NASSER DJABI, *Une Histoire Du Syndicalisme Algérien, (Témoignage de Lakhdar Kaidi)*, Chihab Editions, Alger 2005.
- 30 - MOHAMED DJERABA, *Monologue Dialogues*, Editions Practicum, Alger 2006.
- 31 - FRANTIZE FANON, Maspéro, Paris .
 - *L'an 5 de la Révolution Algérienne* (1959).
 - *Les Damnés De La Terre*, (1961)

- 32 - MOHAMED FARES, *Alims Ldir*, ENAP-ENAL, Alger 1992.
- 33 - MOULOI FERAOUN, *Journal (1952-1962)*, le Scuil, Paris 1962.
- 34 - CHARLE DE GAULLE, *Mémoires d'Espoir*, Plon, Paris 1999.
- 35 - AMAR HAMDANI, *Le Lion De Djebels*, Balland, Paris 1973.
- 36 - HERVE HAMON ET PATRICK ROTMAN, *Les Porteurs De Valises*, Albin Michel, Paris 1979.
- 37 - MOHAMED HARBI :
 - *Le F.L.N, Mirage Et Réalité*, Editions Jeune Afrique, Paris 1980.
 - *Les Archives De La Révolution Algérienne*, Même Editeur, Paris 1981
 - *Une Vie Debout*, Casbah Editions, Alger 2001.
- 38 - ALI HAROUN, Casbah Editions, Alger .
 - *L'été De La Discorde* (2000).
 - *La 7^{ème} Wilaya* (2005).
- 39 - ABDELKRIM HASSANI, *Guérilla Sans Visage*, ENAP, Alger 1988.
- 40 - MAHFOUD KADDACHE, *Histoire Du Nationalisme Algérien, (2 Tomes) 1919-1951*, S.N.E.D., Alger 1981.
- 41 - AMEUR KHIDER, *La Vie D'un Orphelin*, Editions Ihaddaden, Alger 2006.
- 42 - ABDERRAHMANE KIOUANE, Editions Dahlab, Alger
 - *Aux Sources Immédiates Du 1^{er} Novembre 1954*, (1996)
 - *Les Debouts D'une Diplomatie De Guerre*, 2000.
- 43 - MOSTEFA LACHRAF :
 - *L'Algérie, Nation Et Société*, Maspero, Paris 1969
 - *Écrits Didactiques*, ENAP, Alger 1988.
 - *Des Noms Et Des Lieux*, Casbah Editions, Alger 1998.
- 44 - PIERRE ALAIN LEGER, *Aux Carnefours De La Guerre*, Albin Michel, Paris 1983.
- 45 - MOHAMED LEMKAMI, *les Hommes De L'ombre*, A.N.E.P, Alger 2004.
- 46 - OLIVIER LONG, *Le Dossier Secret Des Accords d'Evian*, O.P.U., Alger 1989.
- 47 - ANNE MARIE LOUANCHI, *Parcours D'un Militant*, Editions Dahlab, Alger 1999.
- 48 - MOHAMED LARBI MADACI, *La Révolutionnaire En Algérie*, l'Harmattan, Paris 1979.
- 50 - REDA MALEK, *l'Algérie d'Evian*, Editions Dahlab, Alger 1993.

- 51 - ANDRE MANDOUZ, *La Révolution Algérienne Par Les Textes*, Maspero, Paris 1961.
- 52 - FRANÇOIS MASPERO, *Le Droit à l'Insoumission*, Maspero, Paris 1991.
- 53 - JACQUES MASSU, *La Vraie Bataille d'Alger*, Plon, Paris 1971.
- 54 - ROBERT MERLE, *AHMED BEN BELLA*, Gallimard, Paris 1966.
- 55 - HADJ MESSALI, *Les Mémoires*, Jean Claude Lattes, Paris 1982.
- 56 - GILBERT MEYNIER, *Histoire Intérieure Du F.L.N.*, Casbah Éditions, Alger 2003.
- 57 - JEAN MORIN, *DE GAULLE et L'Algérie*, Albin Michel, Paris 1999.
- 58 - SERGE MOUREAX, *Avocats Sans Frontières*, Casbah Éditions, Alger 2000.
- 59 - AMAR NAROUN, *Histoire Parallèle*, Librairie Académique Perrin, Paris 1963.
- 60 - AMAR NADJAR, *Le Zaïm Colonné*, Hikma Éditions, Alger 2002.
- 61 - CLAUDE PAILLAT, *Dossier Secret De L'Algérie*, Le Livre Contemporain, Paris 1961.
- 62 - ZDAYCO PEČAR, *Algérie*, ENAL, Alger 1987.
- 63 - GUY PERVILLE, *Les Étudiants Algériens De L'université Française 1880-1962*, C.N.R.S , Paris 1984.
- 64 - *Réflexion (Sur Hadj Messali)*, Casbah Éditions, Alger 1998.
- 65 - ABDELLAH RIGH, *Hadj Ali Abdelkader*, Casbah Éditions, Alger 2006.
- 66 - SENNOUSSI SEDDAR, *Ondes De Choc*, ANEP, Alger 2002.
- 67 - MOHAMED CHERIF SAHLI, *Décoloniser l'Histoire*, ENAP, Alger 1986.
- 68 - JACQUES SIMON, *MESSALI Hadj (1898-1974)*, Éditions Tetedias, Paris 1998.
- 69 - BEN JAMIN STORA :
 - *Messali Hadj, Pionnier Du Nationalisme Algérien*, Lesycomore, Paris 1982.
 - *Dictionnaire Biographique Des militants Nationalistes Algériens*, l'Harmattan, Paris 1985.
 - *Farhat Abbas (Avec Zakia Daoud)*, Casbah Éditions, Alger 1995.
- 70 - MOHAMED TEGUA :
 - *L'Algérie En guerre*, O.P.U, Alger 1981
 - *L.A.L.N en wilaya IV*, Casbah Éditions, Alger 2002.
- 71 - UGEMA, *Le 4ème Congrès*, Tunes 1961.
- 72 - JEAN VAUJOUR, *De La Révolte à La Révolution*, Albin Michel, Paris 1980.

- 73 - PIERRE VIDAL NAQUET, *Les Crimes De L'Armée Française En Algérie (1954-1962)*, La Découverte, Paris 2001.
- 74 - NANCY WOOD, *Germaine Tillion, Une Femme Mémoire*, Editions Autrement, Paris 2003.
- 75 - SAADI YACEF, *La Bataille D'Alger*, (3 Volumes),
 - Tome 1, ENAL, Alger 1984.
 - Tome 2 et 3, Casbah Editions, Alger 1997.
- 76 - M'HAMED YOUSFI :
 - *l'Algérie En Marche* (2 Tomes), ENAL, Alger 1984-1985.
 - *l'OAS*, ENAL, Alger 1985.
 - *Le Complot*, ENAL, Alger 1986.
- 77 - ALI ZAMOUM, *Tamurt Imazighen*, Editions Rahma, Alger 1993.
- 78 - MOHAMED ZERGUINI, *Une Vie De Combats*

الفهرس

هذا الكتاب 7

الكتاب الأول : الفكرة والحدث

مدخل : من «الثورة السلمية» إلى الثورة المسلحة 13

القسم الأول : فجر الحرية

• الفصل الأول : «الطريق الاستثنائي» .. إلى فاتح نوفمبر 23

• الفصل الثاني : اختبار.. السنة الأولى 77

• الفصل الثالث : سقوط أسطورة «الجزائر الفرنسية» 151

القسم الثاني : قباشير.. النصر

(من الصومام إلى الحكومة المؤقتة)

• الفصل الرابع : تطور الموقف السياسي 217

• الفصل الخامس : تطور الموقف الدبلوماسي 279

• الفصل السادس : تطور الموقف العسكري 331

الكتاب الثاني : نصربلا ثمن

441 مدخل

القسم الثالث : الفترة من 1958 إلى 1960

461 الفصل السابع: تطور الوضع الداخلي

535 الفصل الثامن: تطور الوضع عسكريا ودبلوماسيا

621 الفصل التاسع: دوعول.. سياسة الوسائل الكبرى

القسم الرابع: الفترة من 1960 - 1962

699 الفصل العاشر: الطريق إلى إيفيان

777 الفصل الحادي عشر: الانسحاب المظفم

831 الفصل الثاني عشر: الاستقلال الوثيكن- وسباق السلطة

903 ملاحق

915 مراجع

طابع هذا الكتاب في أكتوبر 2007

بمطابع دار القصيدة للنشر

حي سعيد حمدي، رقم 16، MEI 12، الجزائر.

الهاتف: 01 / 54 79 18 / 021 54 72 77

الموقع الإلكتروني: www.cadastelallem.com

البريد الإلكتروني: cadastel@cadastelallem.com

الجزائر، 2007

محمد عباس فهرس بلاشمن

الثورة الجزائرية (1954-1962)

الثورة الجزائرية ملحمة شعبية فاجتها نخبة مؤمنة صادقة، جطت من تحرير البلاد دينا، والعمل المنظم في سبيل ذلك عبادة، والتضحية بالنفس والتفيس شعارا. ويوجد القارئ في هذا الكتاب تسجيلا وتحليلا لأبرز وقائع هذه الملحمة التي صنعتها عدالة القضية، وإيمان الجماهير - من عمال ويطالين - والتعبئة المناسبة، والتضامن العربي الإسلامي الفعال، والتعاطف الدولي الواسع.

يعد متابعة لفكرة الثورة من نشأتها إلى تجسيدها، أولا في قرار مجلس الـ 22، وثانيا في عمليات فاتح نوفمبر 1954.

كما يعد متابعة لأهم أطوارها على الجبهات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، وعلى المستوى الداخلي كذلك عبر مختلف الولايات دون إهمال الجدلية الداخلية للثورة، وما أفرزت من صراعات وتصفيات.

وتعقد هذه المتابعة إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، وانتقال أدوات ورموز السيادة رسميا إلى الهيئات الوطنية المنتخبة في ظل الحرية والاستقلال.

ويعني ذلك تناول أهم أطوار الفصل في من هذه الملحمة، وما تميزت به من سياق في سبيل السلطة، وصراعات تركت بصماتها في سيرة الجزائر المستقلة.

دار الفصبة للنشر

978-9961-64-681-6



9 789961 646816